

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

في البحث عن تنظيم منطقي

العدد الحادي والأربعون - السنة الحادية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



مركز دراسات اليونسكو

العدد ٤١

السنة الحادية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٠



محتويات العدد

- * مقدمة : المعاني المتغيرة لمصطلح « البيروقراطية » .
- * التكنولوجيا كشكل تنظيمي .
- * عدم استقرار تنظيمات القوات المسلحة الافريقية .
- * الحالة في الجيش الافغاني .
- * الاستقلال الذاتي للوحدات التنظيمية في الاقتصاد الموجه .
- * البيروقراطيات العامة وتنفيذ السياسة .
- * شبكات التنظيم المشتركة والابنية الاجتماعية .
- * غرف الصناعة التركية .
- * اتجاهات ناقدة في دراسة بيروقراطية الدولة .
- * من منظور امريكا اللاتينية .
- * منظمات الخدمة العامة والقدرة على التعليم العام .
- * تجديد السياسة العامة في اقتصاد نموه في درجة الصفر .
- * وجهة نظر اسكندنافية .
- * الخدمات الاعلامية ونظام المعلومات في العلوم الاجتماعية .
- * اشتاين روكان (١٩٢١ - ١٩٧٩)
- * نهج جديد في البحث الاجتماعي في افريقية
- * طريقة التبادل .

تدريسه : مجلة رسائل اليونسكو
ومركز طبوغراف اليونسكو

١ - شامع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٩٥٠٩

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة

د . السيد محمود الشنيطي

د . محمد عبد الفتاح القصاص

عثمان سنويه

صفى الديب العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

سعيد المسيري

مقدمة المعاني المتغيرة

لمصطلح « البيروقراطية »

نشر مارتن البرو من جامعة كارديف بويلز رسالة فى سنة ١٩٧٠ بعنوان (البيروقراطية) ، وهى لا تتعلق بالظاهرة التى يعبر عنها بهذا اللفظ ، ولكنها تنصرف أكثر ما تنصرف الى المعانى المتغيرة لهذه الكلمة . ويمكن القيام بهذا بدقة بحيث ان الكلمة صاغها فنسنت دى-جورناى حول منتصف القرن الثامن عشر (البرو ١٩٧٠ ص ١٦ - ١٧) وذاعت على الفور ، ولكن سرعان ما اكتسبت دلالات كثيرة بحيث امكن استخدامها دون مشقة لتدل على أكثر من أربعين معنى لا توجد الا فروق ضئيلة بينها . وتتجمع هذه المعانى تحت عشرة عناوين . وهذه ليست حالة شاذة بالنسبة لالفاظ كثيرة ، اذ ان بعض الالفاظ التى يستخدمها علماء الاجتماع المعاصرون يكون لها غالبا استخدامات أكثر . وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة أعمق على لفظ البيروقراطية باعتبارها كلمة متغيرة ولكنها ليست نادرة المثال .

وعندما صاغ دى جورناى كلمة « البيروقراطية » لأول مرة فإنه ربطها بكلمات (الملكية) و (الارستقراطية) والديموقراطية . وفى كل حالة كانت الإشارة المقصودة هى حكومة تسير على عناصر فى الحكم هى : ملك ، فئة الصقوة ، الجماهير او الموظفون العموميون . فإذا استخدمنا مصطلح (البيروقراطية الحاكمة) لتعبر

الكاتب: فريد ريجرز

استاذ العلوم السياسية بجامعة هاواي هونولولو - هاواي
١٦٨٢٢ الولايات المتحدة . قام بالتدريس في جامعات
امريكية كثيرة وكذلك في الفلبين . وبعد ظهور كتابه
(تحديث حكومة بيروقراطية) تابلاند (١٩٦٦) نشر عديدا
من الكتب والمقالات عن البيروقراطية والادارة العامة . وهو
رئيس لجنة اتركونسيت ، وهو مشروع لليونسكو عن تعريف
المصطلحات في عدد من اللغات

الترجم: ابراهيم البرلسي

مستشار في الادارة كبير خبراء الادارة العامة في الاسم
المتحدة سابقا

عن هذه الفكرة فاننا نستطيع ان نميز بسهولة بينها وبين معاني البيروقراطية
الآخري التي ظهرت في اثرها .

وقد نذكر ان ارسطو قال بان هناك ثلاثة أشكال من الحكومة صاحبها ثلاثة
انواع تعبر عن الفساد في كل منها . فالارستقراطية كانت حكم الصفوة ، يقابلها
حكم القلة وهو استغلال طبقة الاغنياء للسلطة . فاذا نظرنا الى ما تبع ذلك
من تطور في هذه الكلمات فاننا نجد ان الارستقراطية اصبحت تعني وراثة الحكم
او فئة حاكمة متميزة ، وان حكم القلة يعني حكم الاثرياء او جماعة مستغلة .
وتتداخل هذه الافكار المترابطة بعضها في بعض كما هو الحال في نظام سياسي
تتداخل فيه السلطة التي تمارسها الطبقة المسيطرة مع الفئة السائدة نفسها .
وبالاضافة الى ذلك فان التقويم الايجابي والسلبى يفصل بين النظام او الفئة
الجيدة والسيئة بما يعكس تمييز ارسطو بين الشكل الامثل للحكومة وحالة
الانحراف فيها .

ومن الغريب مع ذلك ان تطور كل كلمة في ثلاثة ارسطو اتبع طريقا مختلفا .
ففي الملكية نجد الملك يمثل الصورة المثالية للحاكم ، في حين يمثل الطائفة
الانحراف بها . وبالمقابلة فان ارسطو عبر عن حكومة الاكثرية بكلمة « دستور »

وعن الديمقراطية بأنها صورة الانحراف بها ، رمع ذلك فانه بعد انقضاء عشرين قرنا اكتسبت الديمقراطية - مع احتفاظها بمعناها كشكل للحكومة - مضمونا متميزا باعتبارها حكومة شعبية مسئولة ، ولكن المعنى الجماهيري المتصل بها أصبح مهملا . ثم ان الدستور أصبح يعنى القوانين الاساسية التى يسير عليها نظام الحكم او الميثاق ، ولكنه ليس نمطا من الحكومة . ومفهوم أرسسطو للديموقراطية لم يعد ذا دلالة اللهم الا فى عبارة قالها ماديسون ، توكيفيل هى « طغيان الاكثرية » .

فاذا نظرنا الى البيروقراطية باعتبارها نمطا رابعا للحكومة اى حكومة البيروقراطية فسوف نرى ان المعانى التالية للكلمة توازى مع معنى الاستقرائية وحكومة القلة ، ولما كانت البيروقراطية قد فهمت على انها مفسدة فانها تحملت اصلا بمعانى سلبية ، ولكن ماكس فيبر اكسبها معانى ايجابية شأنها شأن الديمقراطية . واذا اقتدينا بهذا النموذج فانه من السهل ان ندرك ان البيروقراطية أصبحت تعنى السلطة التى يمارسها الموظفون (وهو ما يمكن ان نطلق عليه اسم « البيروقراطية فى السلطة ») وكذلك فئة الموظفين الذين يمارسون السلطة (وهو ما نطلق عليه اسم (البيروقراطيون) .

واذا كانت النظرة الاولى الى البيروقراطية صورتها على انها مفسدة فان الحاجة الواضحة الى اسلوب محايد او غير تحقيرى أدت الى أن يبذل العلماء جهدا لتخليص كلمة « البيروقراطية » من مدلولاتها السلبية . وقد يفترض أن كلمات مثل (الموظف) ، و (طبقة الموظفين) ، و (الرسمى) (للدلالة على خصائص العمل الرسمى) يمكن استخدامها ، الا ان البيروقراطية اكتسبت بطريقة ما قبولا اقوى . ونتيجة لذلك فان الخصائص التى نسبت الى البيروقراطية (اى صفات البيروقراطى) أصبحت ينظر اليها على انها تتصف بالكفاءة وعدم الكفاءة كليهما والقدرة والضعف كليهما وكذلك اداة للادارة واغتصاب السلطة كليهما .

وكذلك حدثت أنواع أخرى من التفرعات . فاصبحت الكلمة لا تعنى فقط الموظفين (البيروقراطيين) فقط ولكن تعنى ايضا التنظيم الذى يتكون من مكاتب (جهاز) . وهى لا تقتصر فى معناها على حكومة البيروقراطية ولكن تشمل ايضا التنظيم البيروقراطى (الخاص والعام) ثم المجتمع البيروقراطى . وقد استخدمت البيروقراطية فى اول الامر لتدل على ظواهر مشاهدة ولكنها تعنى الان ايضا تجسيدا وكيانا ، وقد انبثق هذا الاستخدام عن الطراز النموذجى الذى وضعه ماكس فيبر الذى يعتبر تمثيلا لاتجاهات تاريخية مفترضة .

وفى رسالة البروتيفصيلات دقيقة من التسلسل التاريخى والتفاعلات التى أدت الى هذه التحولات فى المفاهيم . ومع ذلك فانه لم يقدم سردا مشروحا لمعانى البيروقراطية واستخداماتها يوضح فيه معانيها الاساسية مع موجز عن الكتاب

الذين وضعوا وطوروا كلا منها . وسوف نقدم فى هذا المقال مثل هذا الموجز . وأغلب هذه المعلومات وكذلك المراجع مستمدة من بحثه الشامل المسير الا ان التفسيرات والقائمة الكبيرة من المفاهيم هى من عمل كاتب هذا المقال .

حكومة البيروقراطية :

مع ان المعانى الاخرى للبيروقراطية نسخت المعنى الاصلى سريعا بأن هذا المعنى للكلمة قد استمر . ونذكر على سبيل المثال ان ج. س. مل قال فى كتابه « دراسات عن الحكومة التمثيلية » سنة ١٨٦١ « كانت اعمال الحكومة فى ايدى الحكام المحترفين ، وهذا هو روح ومعنى البيروقراطية (مل ١٨١ ص ١١٣) . وقد تدعم هذا التقليد فى سنة ١٩٣٠ عندما ذكر هارولد لاسكى فى مقال عن البيروقراطية فى موسوعة العلوم الاجتماعية ان الكلمة تستعمل عادة فى الدلالة على نوع من الحكومة ينهض الموظفون فيه بالرقابة بصورة كاملة حتى ان سلطتهم قد تعرض حريات المواطنين العاديين للخطر (لاسكى ١٩٣٠ ص ٧٠) .

وفى وقت لاحق اتخذ هرمان فينر عالم العلوم السياسية الانجلو امريكى الموقف نفسه فعرف البيروقراطية بانها « حكومة الموظفين » (البرو ١٩٧٠ ص ٩٢) وقد عرف لاسويل وكابلان فى كتاب « القوة والمجتمع » سنة ١٩٥٠ البيروقراطية بانها « نظام الحكم الذى يشكل الموظفون فيه الصفوة » (انظر لاسويل وكابلان ١٩٥٠ ص ٢٠٩) ، ومع ذلك فانه من السخرية ان هذا المعنى الاصلى للكلمة قد اختفى الى حد كبير فى الاستعمال الحالى .

البيروقراطيون فى السلطة :

ان الانتقال من مفهوم البيروقراطية باعتبارها حكومة البيروقراطيين الى فكرة « البيروقراطيين فى السلطة » كان امرا سهلا يسير مع تحول مقابل فى معنى « الارستقراطية » من نظام فى الحكم الى فئة حاكمة ، فقد كتب ج. س. مل نفسه قبل ان يعبر عن وجهة النظر المذكورة من قبل (سنة ١٨٥٩) عن « البيروقراطية » باعتبارها طبقة حاكمة من الموظفين (مل ١٨٩٢ ص ٦٦) .

وقد سلم حيثانوموسكا فى كتاب « الطبقة الحاكمة » (١٨٩٥) بوجود تمييز هيكلى أساسى بين الحكام والحكومين ، ثم قسم الفئات الحاكمة الى الاقطاعى والبيروقراطى ، ثم خصص من ذلك الى ان الطبقة الحاكمة فى الدولة الحديثة هى البيروقراطية بلا شك (موسكا ١٩٢٩ ص ٨٠ - ٨٧) . وقد اختار موسكا فى توضيح مفهوم حكومة البيروقراطية مصطلح « الاستبدادية البيروقراطية » .

وقد توسع روبرت ميكلز فى كتاب « الأحزاب السياسية » (١٩١١) فى مجال مفهوم موسكا عن « البيروقراطية » ليشمل الموظفين الأجورين فى المنظمات

التطوعية غير الحكومية وخاصة فى الأحزاب السياسية وكذلك فى الحكومة ، ولكنه نظر إليها أيضا باعتبارها من الصفوة صاحبة السلطة وفضل فى التطبيق كلمة التنظيم على البيروقراطية (ميكلز ١٩٦٢ ص ١٨٦) . وأخذ بهذا التفسير أيضا المؤرخ البريطاني رمزي موير الذى كتب فى « النظراء والبيروقراطيون » (١٩١٠) أن البيروقراطية تعنى « ممارسة السلطة عن طريق رجال الإدارة المحترفين » . وأضاف أن أهم التأثيرات المنظمة والمستمرة والقوية فى الحكومة البريطانية هى التى تنتج عن عمل كبار الموظفين الدائمين (موير ١٩١٠ ص ٨ ، ١٤) ...

ونجد هذا المفهوم في بعض المؤلفات المعاصرة . فقد اشار والتر شارب الامريكي سنة ١٩٢٧ الى البيروقراطية على انها « ممارسة السلطة بواسطة اداريين محترفين » (شارب ١٩٢٧ ص ٣٩٤) . كما كتب دانييل ورنوت البلجيكي في سنة ١٩٣٧ ان تزايد نفوذ الموظفين ظاهرة لها من الاهمية الاجتماعية ما يستدعي تخصيص مصطلح البيروقراطية لها وحدها (ورنوت ١٩٣٧ ص ٢١٨) . وكذلك ذكر العالم الالماني ارنولد برخت في كتابه (كيف تتطور البيروقراطية وتعمل) (١٩٥٤) ان البيروقراطية تعنى « الحكومة التى يديرها الموظفون » ولكن فى اطار يتحدد بالطريقة التى يمارس بها اصحاب الوظائف السلطة (برشت ١٩٥٤ ص ١) .

أصحاب الوظائف

رابنا عندما تتبعنا معاني الاستقرائية كيف أن معنى هذه الكلمة تغير من نظام سياسي إلى طبقة الصفوة الذين يمسكون بالسلطة إلى فئة تتميز من خلال مركز السلطة . وتتغير معاني البيروقراطية بهذه الطريقة فأكثر معانيها شيوعا في الوقت الحالي هو ببساطة طبقة من أصحاب الوظائف تملك السلطة أو لا تملكها . ويحدث هذا التحول في المفهوم عندما يكف كاتب عن تعريف البيروقراطية بأنها طبقة تمارس السلطة ويبدأ التفكير في أنها طبقة تستطيع أن تمارس السلطة ولكنها لا تحتاج إلى ممارستها . ويمكن أن نلاحظ هذا التحول في بحث الماني غير منشور سنة ١٨٣٢ « كما ذكر » البرو » - وفيه يقول الباحث « لقد أخذت البيروقراطية مكان الاستقرائية وربما تصبح بسرعة ورثتها بحق » (البرو ١٩٧٠ ص ٢١) . وهنا نلاحظ أن المؤلف يفكر في أن البيروقراطية تكتسب السلطة ولكنها لا تتمسك بها بالضرورة .

وكذلك نجد في تقرير أعهده ج.س.س نشر سنة ١٩٤٨ بعنوان « مبادئ الاقتصاد السياسي » عبارة « التركيز على بيروقراطية مهيمنة » (مل ١٨٤٨ جزء ٢ ص ٥٢٨) . ثم فكر مل - كما رأينا من قبل - في « البيروقراطية » على أنها فئة حاكمة وحكومة بيروقراطية معا . ولكن استخدامه هنا بصفة الهيمنة يثير فكرة عدم السيطرة أو البيروقراطية الضعيفة سياسيا . وبالمثل استخدم المؤلف الألماني ادوارد فيشيل « البيروقراطية » لتشير الى مجموعة الموظفين الحكوميين ولكن في

محيط ينتقد مركز القوة فيهم (فيشيل ١٨٦٢ ص ١٢٢ - ٦ من كتاب البرو ١٩٧٠ ص ٢٤) . ونجد أن ميكلز في موقف مشابه يستطيع أيضا أن يكتب عن البيروقراطيين في محيط لا يعكس إلا عددهم فقط - ولو أنه يركز على قوتهم - مثال ذلك عندما يقول أن البيروقراطية تزداد باستمرار ولو أن ذلك ليس بمثل سرعة تزايد العناصر غير الرأضية من الطبقة الوسطى (ميكلز ١٩٦٢ ص ١٨٦) .

والخطوة الصغيرة التالية في تطور المفهوم هي النظر إلى « البيروقراطية » في محيط إداري أكثر منه محيطا سياسيا ، والشكوى من عدم فاعليتها أكثر من الشكوى من إساءة استخدام السلطة . ونجد هذا المفهوم واضحا في أعمال كاتب نمسوى هو فردريك فون شولت الذي قارن في سنة ١٨٨٠ بين فئة البيروقراطيين وطبقة المواطنين مؤكدا أن الكل « ينتقد البيروقراطية ويطلب منها أن تحقق له كل ما يريد » (شولت ١٨٨٠ ص ٥٨) . كما كتب والتر باجهوت المحلل السياسي البريطاني في كتاب « الدستور البريطاني » (١٨٦٧) عن البيروقراطية الماهرة أنها بيروقراطية تدرب في حياتها الأولى على مهنتها في محيط يشكو من افتقارها للكفاءة أكثر من إساءة استخدام السلطة (باجهوت ١٩٦٣ ص ١٩٧) .

وأبعد العلماء أثرا في الكتابة عن البيروقراطية باعتبارها طبقة من أصحاب الوظائف هو من غير شك ماكس فيبر . وقد مهد لعمله هذا في سنة ١٨٩٨ مواطن ألماني هو دجوستاف شمولر الذي نشر مقالا عن تاريخ الإدارة العامة ناقش فيه سمات الموظفين الجدد (البيروقراطية) باعتبارهم طبقة (شمولر ص ٣١ من البرو ١٩٧٠ ص ٥٣) .

وقد ردّد فيبر هذا المفهوم عن البيروقراطية ولكنه ليس التصور النموذجي الذي أصبح علما عليه . وأوضح البرو أن فيبر لم يعرف مفهومه للبيروقراطية بوضوح باعتبارها مجموعة من الموظفين المعيّنين ولكن الفكرة تصبح واضحة من خلال استخداماته كما هو الحال عندما كتب « ليس هناك ممارسة للسلطة تصبح بيروقراطية تماما أي أنها تتم من خلال موظفين متعاقدين أو معيّنين » (فيبر ص ٥٥٢ من البرو ١٩٧٥ ص ٤٢) .

ومع أن تشكيل النمط النموذجي - الذي يناقش فيما بعد - قد أثر بصفة خاصة في أعمال علماء الاجتماع المعاصرين فإن المفهوم الأبسط للبيروقراطيين باعتبارهم أصحاب الوظائف قد أخذ به علم السياسة الحديث . ويتضح ذلك من الرجوع إلى بعض المؤلفين مثل تابلور كول وجوزيف لابلومبارا . فقد ذكر الأول في كتاب « البيروقراطية الكندية » أنه يقصد ببساطة بكلمة « البيروقراطية » مجموعة من الأفراد أو الموظفين الذين يؤدون وظائف محددة يعتبرها المجتمع ضرورة (كول ١٩٤٩ ص ٣) . كما كتب جوزيف لابلومبارا في مقدمة كتاب « البيروقراطية والتطور الاقتصادي » (الذي نشره سنة ١٩٦٣) أنه « من المنطقي أن نفكر في البيروقراطية على أنها تشمل كل الموظفين المدنيين » (لابلومبارا ١٩٦٣ ص ٧٦) . ومع ذلك فإنه يستطرد لبيان أن الأنواع أو المستويات المختلفة من الوظائف يمكن أن

تعرف بهذه الكلمة . ويلاحظ فى بعض الاحيان ان هناك حاجة الى تصور اكثر تحديدا عن البيروقراطية كما هو الحال عندما يكون دور الموظفين فى رسم السياسة موضع بحث . والواقع انه يمكن الكشف فى بحوث علماء السياسة المعاصرين ومؤرخيها عن مجال واسع للاختلاف بين هؤلاء الذين ينظرون الى « البيروقراطية » على انها مقصورة على الموظفين المدنيين وليست شاملة لجميع اصحاب الوظائف فى حين ان عددا آخر يقصر المصطلح على اصحاب الوظائف العليا والموظفين الدائمين باستثناء الموظفين السياسيين او الموظفين المدنيين بالمقابلة مع الموظفين فى جميع انواع المنظمات بما فى ذلك الاحزاب السياسية ، وقد يجمع بين هذه المعايير فى بعض الاحيان . مثال ذلك ان تقصر البيروقراطية على المعينين فى وظائف عامة مدنية عليا . وقد يطول هذا المقال كثيرا اذا قدمنا امثلة عن كل نوع ولكن يمكن الرجوع اليها بسهولة من بين المقالات التى يتضمنها كتاب لابلوبار وهى امثلة كثيرة جدا حتى ان لابلوبار نفسه يذكر الحاجة الى التوصل الى فهم متناسق لمعنى البيروقراطية اى تصور يسمح بالاختلاف فى التعرف على سماتها المحددة .

والحقيقة ان جميع المؤلفين فى مجموعة لابلومبار لا يتقبلون فكرة قصر مفهوم البيروقراطية على فئة او مجموعة من اصحاب الوظائف . ويستخدم البعض الكلمة لتعنى ايضا كيانا منظما يخدم الدولة .

جهاز او نظام المكتب

اصبحت مفاهيم البيروقراطية تختلط مع مفاهيم « المنظمة » ، وتعنى كل كلمة فى بعض الاطر ما تحدده او تشير اليه الاخرى غالبا . ويمكن اكتشاف جذور هذا التعقيد اذا نظرنا كيف لم يعد معنى البيروقراطية يقتصر على فئة من اصحاب الوظائف ولكن يشمل المنظمة التى تستخدم الموظفين . وهناك تمييز مقابل شائع بين الجيش كمنظمة والضباط الذين يخدمون فيه . لكن كلمة البيروقراطية بالمقابلة اصبحت تعنى كلا من المنظمة (الجهاز او نظام المكتب) الذى يخدم دولة ما والموظفين المعينين فى هذا الجهاز .

ويمكن ان نجد تعبيرا قديما عن تحول هذا المفهوم فى مؤلف كاتب المانى هو جوهان جورى الذى كتب فى سنة ١٨٢١ عن مفهوم البيروقراطية باعتبارها مؤسسة مدنية يمكن مقارنتها « بالجيش العامل » (راجع البرو ١٩٧٠ ص ٢٠) . ولم تنجح هذه الفكرة فى اكتساب تقبل يتساوى مع استخدام البيروقراطية لتعنى اصحاب الوظائف . ورغم ذلك فقد اجتذب هذا المفهوم مساندة بعض علماء السياسة المعاصرين . والمثال على ذلك ما جاء فى كتاب « دولة الادارة » (١٩٥٧) للعالم الالماني الامريكي فريتز مورشتين ماركس عن تعريف واضح « للبيروقراطية » بانها تعنى « نمط التنظيم الذى تستخدمه الحكومة الحديثة فى قيامها بوظائفها المتخصصة العديدة التى يتضمنها النظام الادارى » (مورشتين ماركس ١٩٥٧)

ص ٢٠) ، ومع انه ذكرت تعاريف بديلة عديدة للبيروقراطية فان جهاز المكتب او نظام المكتب هو المعنى الذى اختير ليستعمل فى هذا المقال .

وبالمثل فان جون دورس وهو احد المؤلفين الذين يضمهم كتاب لابلومبارا يعرف البيروقراطية باعتبارها « المركبات الادارية المدنية الحكومية للانظمة السياسية » (لابلومبارا ١٩٦٣ ص ٣٢٢) . ومع ذلك فان هؤلاء الذين ينظرون الى البيروقراطية باعتبارها جهازا يفكرون فيها ايضا على ان لها سمات مميزة قد يكثر او يقل تعقدها مثل الهيراركية والمهارة الفنية والموظفين الدائمين والاتجاهات التعاقدية الخ . وفى استخدام هذه المفاهيم يأخذون بنموذج ماكس فيبر عن الطراز المثالى للبيروقراطية الذى نتجه اليه الآن .

طراز مثالى للبيروقراطية

ان ما سماه ماكس فيبر « طرازاً مثالياً » ينظر اليه على انه لا يتوفر له بالضرورة مرجع او دلالة عملية . كما انه لا يفترض سلفاً وجود امثلة واقعية عن هذا النموذج سواء وجدت او لم توجد من قبل . والاسئلة العملية التى تثار تتعلق بالدرجة التى تظهر بها الاشياء القائمة - الجمعيات والمؤسسات والسلوك الخ . خصائص النمط المثالى . ويلاحظ وينهارت بندكس فى مناقشته لمفهوم فيبر انه « بسيط وبيالىغ فى التدليل العملى من اجل الوضوح المتصور » . وعلى ذلك فسوف تفتقد الامثلة الملموسة واحداً او اكثر من العناصر المكونة لها او تجدها بدرجات متفاوتة (بندكس ١٩٦٨ ص ٢٠٧) .

ونظراً لان كلمة « مثالى » تتضمن فى المعتاد شيئاً مرغوباً فيه بمفهوم سلوكى فانه يبدو ان الحاجة تتطلب لفظاً اكثر حيده . وقد درست كلمة *heuristic* (مساعد على الكشف) ولكنها اثارت ايضا اعتراضات هامة ، وقد تكون كلمة *Paradigmatic* (نموذجى) احتمالاً آخر . ومع ذلك فانه بسبب ان استخدام فيبر لمصطلح طراز مثالى قد اذاعه على نطاق واسع فانه يبدو من المفيد الإبقاء عليه بالرغم من الاعتراضات التى اثيرت حوله .

وحتى يمكن التمييز بين الطراز المثالى باعتباره كياناً كشفياً او نموذجياً وبين المفاهيم التى يظن انها ذات دلالة اى انها تصف الظاهرة الموجودة فانه يمكن ان نطبق اتفاقاً بسيطاً وهو ان نستفيد من الطراز المثالى او النموذج وان نطبق المفهوم ذا الدلالة فى المستوى الادنى . وعلى ذلك فسوف نستخدم البيروقراطية لتعبر عن طراز مثالى والا فان الكلمة سوف تستعمل دون ان نبني عليها .

وسمات طراز فيبر المثالى للبيروقراطية معروفة على نطاق واسع وهى الموضوعية ، الهيراركية ، واجبات محددة ، تعاقدات ، مؤهلات مهنية ، مرتب ، تفرغ للعمل ، فصل الوظيفة عن الملكية ، الرقابة المركزية . ومع ان اتباع فيبر يفترضون سلفاً فائدة الطراز المثالى فانهم لم يتقبلوا دائماً كل سمات البيروقراطية .

مثال ذلك ان روبرت ستون يذكر فى معجم « جولد وكولب للعلوم الاجتماعية » احد معانى الكلمة على انه طراز من التنظيم يتسم « بالمنطقية فى اتخاذ القرارات والموضوعية فى العلاقات الاجتماعية وتحويل الواجبات الى عمليات روتينية وتركز السلطة » (جولد وكولب ١٩٦٤ ص ٦١) . وتلا ذلك ان قدم ستون تعريفا ثانيا يبرز فيه كل سمات طراز فيبر المثالى . وبذلك فان التعريفين يحددان نموذجين مثاليين ، وايسر طريقة للتمييز بينهما هى الحاق اسم المؤلف بكل منهما ، فيقال « بيروقراطية ستون » فى مقابل « بيروقراطية فيبر » .

وطبيعى انه يمكن الاعتراض بان هذه السمات تعنى اثاره دعاوى عملية حول البيروقراطية اكثر من ان تكون تعريفا للكلمة . فاذا كان الامر كذلك فانه لا يجوز ان نتوقع ان تصاغ فى شكل تعريف وان تدخل فى مواد المعجم . اما عن صياغة فيبر نفسه ، وبخاصة اذا نظرنا الى واقع انه يستخدم البيروقراطية بمعنى اصحاب الوظائف ، فاني اعتقد ان النص التقليدى بان الوظائف الرسمية الحديثة تعمل بالطريقة التالية (١) ... (٢) ... الخ يمكن ان ينظر اليها على انها مجموعة افتراضات اكثر منها تعريفا (جيرث وميلز ١٩٤٦ ص ١٠) . ومع ذلك فليس هناك شك فى ان الصياغات التالية كثيرا ما تنسب الى فيبر تعريفا للطراز المثالى للبيروقراطية ثم تقدم صورا معدلة او مبسطة منه .

وتوجد مثل هذه التعاريف وتعديلاتها فى لغة المعجمات المعتادة . مثال ذلك ان قاموس ويبستر الدولى الثالث المفصل يعطى كأحد معانى البيروقراطية ما يلى : « الادارة المنهجية التى تنسم بالتخصص فى الاعمال ، والمؤهلات الموضوعية لشغل الوظيفة ، والعمل وفق قواعد محددة ، والتسلسل فى السلطة » . وتظهر المقارنة ان خصائص البيروقراطية المذكورة فى معجم ويبستر وكذلك التى قدمها ستون وتتبع كلتاها ما قرره فيبر ولكن مع فروق متميزة ، فانهم يختلفون الواحد عن الآخر . ويمكن ان يعرف كل على حدة انه بيروقراطية فيبر ، بيروقراطية ستون ، بيروقراطية ويبستر ، الخ . وهناك امثلة اخرى كثيرة من هذا النوع ولكن ما قدمنا منها يكفى .

البيروقراطية الريضية

يمكن امتداح الخصائص التى حددها فيبر للبيروقراطية بصورة محايدة على الاقل ، ان لم يكن على نحو ايجابى . ولو ان نقاد السلوك البيروقراطى كثيرا ما ينسبون اليه مجموعة كبيرة من المظاهر السلبية ، وخاصة فى الاستعمال الشائع للكلمة . والكثير من تعاريف البيروقراطية تتفق مع ما ذكر فى الفقرة السابقة ولكنها تستخدم تعبيرات توحى بالازدراء عند التعرف على سماتها . كما ان الحدود بين التعاريف والافتراضات عن البيروقراطية فى هذه الجمل يندر ان تكون واضحة .

وللتوضيح فان ما كتبه روبرت ستون فى معجم العلوم الاجتماعية يفرض تعريفا ثالثا للمعنى التالى للفظ البيروقراطية : تنظيم بيروقراطى ، تعقيدات ، قواعد

جامدة ، التركيز على الاجراءات . وتعريف مشابه وضعه رينهارد بندركس فى المقال الذى كتبه عن « البيروقراطية » فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (١٩٦٨ ص ٢٠٦) يحدد السمات التنظيمية المثالية ، الفضل فى التحديد الواضح للمسئولية ، القواعد الجامدة والروتينية ، موظفون خطاءون ، تنفيذ بطيء وتهرب من المسئولية ، توجهات متعارضة ، التوسع فى تضخيم المؤسسات ، تركيز السلطة فى ايدى قلة . فاذا رجعنا الى تعريف ويبستر فى قاموسه فانه يقدم كاحد معانى الكلمة « نظاما فى الادارة يتميز بالجهد الدائب للتوسع فى الوظائف والسلطة وكذلك بافتقاد المبادأة والمرونة وعدم الاهتمام بالاحتياجات الانسانية او الراى العام وبالميل الى احالة اتخاذ القرارات على الرؤساء او الى تعطيل التنفيذ وتقصير اجراءاته » .

ولم يستخدم علماء الاجتماع هذا التصور السلبي للسمات بكثرة الا انه يتصل بكثير من التصورات الشائعة عن البيروقراطية . وحتى نميز بينها وبين الطرازات المثالية الايجابية او المحايدة التى اشرنا اليها من قبل استخدمنا مصطلح « بائو بيروقراطى » (البيروقراطية المريضة) . وبلاستفادة مما سبق مرة اخرى نشير الى ان النمط المثالى مرغوب فيه ولو اتصف بالسلبية . وبلاضافة الى ذلك فانه لما كان تعريف « البيروقراطية المريضة » يختلف عن الآخر فيمكن تمييز كل منها دون خلط باستخدام اسم الكاتب مثل : بيروقراطية ستون المريضة ، بيروقراطية بتدكس المريضة ، بيروقراطية ويبستر المريضة ، الخ .

ومع انه يوجد بعض التباين فى الوحدات الاساسية التى تلحق بها هذه الخصائص فانها ترتبط فى اغلب الحالات بمفهوم الجهاز وتتصل فى حالات اخرى بشاغلى الوظائف باعتبارهم فئة ، او بأحد المبادئ المجردة للتنظيم . وفى هذا المعنى الاخير يتسع مفهوم البيروقراطية ويتجاوز مفهوم الجهاز الى التنظيم بأكمله .

التنظيم والعاملون فيه

تشارك كلمة التنظيم فى بعض الغموض الذى يتصف به لفظ البيروقراطية كما لاحظنا من قبل . فهى تستعمل فى بعض الاحيان لتعنى جزءا من تنظيم اخر وعلى الاخص ذلك الذى يقوم بالوظائف الادارية . مثال ذلك ان علماء الاجتماع الذين يدرسون المنظمات، الحكومية لايشغلون انفسهم فى المعتاد بالدولة باعتبارها التكوين الكلى بل يهتمون بالتركيز على سلوك مكتب او ادارة مختارة . وعندما تستخدم كلمة التنظيم بهذا المعنى فانها تصبح مرادفة للبيروقراطية بمعنى جهاز . وبوضوح كابلو هذه النقطة بتعريف احد معانى التنظيم بانه يشمل احد المركبات من تنظيم اخر (كابلو ١٩٦٤ ص ١٦)

ويستخدم علماء الاجتماع وادارة الاعمال فى تحليل المنظمات غيرالحكومية كلمة (التنظيم) للدلالة على معنى كلى يشمل من بين اجزائه جهازا او موظفين وكذلك عضوية بالاضافة الى افراد منتخبين او مجلس ادارة . وغالبا يستخدم فى مثل

هذا التشكيل صفات مثل : مركب ، نطاق ضخم ، كبير ، رسمى ، مع مصطلح التنظيم . ويمكن ان نستنتج ان مثل هذه المنظمات تشتتل على مجموعة موظفين او جهاز ، ولكن هذه النقطة لا تعتبر من السمات المحددة

مثال ذلك، ان) تالكوت بارسونز (فى كتابه) التشكيل والاجراء فى المجتمعات الحديثة () ١٩٦٠ (يقول ان (واحدا من اكثر السمات الهيكلية ظهورا فى مثل هذا المجتمع هو بروز المنظمات الكبيرة الحجم نوعا والتي تقوم بوظائف متخصصة ويطلق عليها دون تدقيق بيروقراطيات بارسونز ١٩٦٠ ص ٢) وكذلك يبدى شارلز هيثمان رايه قائلا ، ان البيروقراطية ك تجربة هى المنظمة الكبيرة ، وان اى منظمة كبيرة هى بالتحديد بيروقراطية () هيثمان ص ٣) اما بالنسبة لمصطلح) التنظيم الرسمى (فانه يعرف حسب سماته كمنط من التنظيم ، او) العناصر فى داخل التنظيم (تتميز بوجود انظمة وسياسات وقواعد ولوائح توضح كيف تكون علاقات كل فرد بالآخر بحيث تتحقق عمليات الانتاج الفنى بفاعلية) كابلو ص ٢٢)

ولما كان اى تنظيم (كبير الحجم (مركب او رسمى يتوفر له بالتأكيد تطبيقا لهذا الطراز جهاز او موظفون فاننا بلاشك نتحدث عن هذا المعنى نفسه ومن المؤكد ان اى تنظيم بدون عاملين لايمكن من ان يظهر هذه السمات واذا القينا نظرة على الجانب الاخر فان التنظيم غير الرسمى يعرف بانه طراز طبيعى من العلاقات التى تنشأ بين اصحاب الوظائف فى تنظيم رسمى ومن المفترض ان اغلب التنظيمات غير الرسمية لايتوفر لها موظفون ومع ذلك فان هذه ليست سمة تحدد هذا المفهوم

ويبدو انه ليس هناك اى من هذه المصطلحات التى تستخدم الان تشير على وجه التحديد الى تنظيم يتوفر له جهاز ومجموعة من الموظفين على انه الجدير بالاهتمام ومع ذلك فاننا نجد بعض الاستخدامات لكلمة البيروقراطية وخاصة فى القانون الادارى تشير الى انها المصطلح الدقيق الذى يعبر عن المعنى الذى يوجد فى عقل من يستخدمه . وحتى نمبر عن هذا المفهوم فاننا نحتاج الى الفاظ جديدة قد لا تكون مقبولة . وافضل مصطلح استطيع ان افكر فيه هو) تنظيم وعمالة (والبديل ان نتحدث عن) تنظيم وجهاز (او) تنظيم يتضمن مكاتب (

والمقارنة هنا مع مفهوم (حكومة البيروقراطية) مفيدة . ولما كان قدر كبير من المراجع التنظيمية يقصد منه ان يبين ان الكثير من المنظمات (وخاصة الصناعية) تسيطر عليها فئة الاداريين فمن المنتظر ان نجد تعبيرا مثل) تنظيم رسمى يسيطر عليه جهازه (ومع انه توجد تعبيرات مثل) تنظيم بيروقراطى (و « سيطرة الادارة » فاننى لم اكتشف اى شاهد على ان مصطلح البيروقراطية يستخدم بذاته ليعبر عن هذا المعنى ومن ثم فانه ولو ان (البيروقراطية) اصبحت تعنى احيانا (تنظيما لجهاز) فانه يبدو انها لا تستخدم لتعنى « تنظيم يسيطر عليه جهازه »

المجتمع البيروقراطي

هناك توسع ابعد فى معنى البيروقراطية يحدد وفقا لراى (البروما هو أشمل) من الهيئة السياسية والتنظيم وينظر الى المجتمع ككل . اذ يشير البرو الانتباه الى المرونة فى كلمة (ديموقراطية) التى لاتعبر فى بعض الاستعلامات الشائعة عن نمط الهيئة السياسية فحسب بل انها تعبر كذلك عن نوع العلاقات الاجتماعية والشخصية كما هو الحال عندما يتحدث فرد الى آخر فيظهر اتجاهات ديموقراطية او غير ديموقراطية كما ان كلمات مثل (الشيوعية) «الاشتراكية» « والراسمالية » تستخدم بغير تدقيق للتعبير عن أنظمة اجتماعية وكذلك عن تشكيلات سياسية واقتصادية ويثور نقاش حول حدوث تطور مقابل فيما يتعلق بفهمنا للبيروقراطية ، اذ يمكن استخدامها لتعنى مجتمعا او نظاما اجتماعيا بالاضافة الى جميع المفاهيم الاخرى التى قدمناها من قبل

ويبدو انه يدخل فى هذا مفهومان مختلفان احدهما امتداد واضح لفكرة بيروقراطية الحكومة ويمكن ان نلاحظ هذا فى اعمال كارل ويتفوجل وجيمس بيرتهام والاساس المنطقي لهذا هو انه اذا كانت البيروقراطية تتحكم فى الدولة فان جميع العلاقات الاجتماعية سوف تصطبغ بالنظام البيروقراطى وقياسا على هذا فان الطبقة الحاكمة فى الراسمالية لا تقتصر على الملاك بل ان علاقات الملكية تتخلل جميع العلاقات الاجتماعية .

ويتوسع كارل ويتفوجل فى الفكرة فى كتابه (الاستبداد الشرقى) (١٩٥٧) اذ يحتاج بانه فى الحضارات الهيدروليكية قبل عصر الصناعة اوجدت البيروقراطية الحاكمة التى سادت على جموع العمال أنظمة مستبدة ربما يكون من الانسب ان يطلق عليها امبراطوريات بيروقراطية ومع ان صورة المجتمع البيروقراطى قبل الصناعات التى تنبعث من كتاب (ويتفوجل) تبدو واضحة فانى لا استطيع ان اقرر انه يشير الى هذا النوع من المجتمع على انه بيروقراطى (مع ذلك راجع البرو ١٩٧٠ ص ١٠٣)

ويتصل بهذا مفهوم ما يقدمه بيرنهام فى كتابه (الثورة الادارية) (١٩٤١) ولو انه يناقش فيه المجتمعات الحديثة اكثر مما يناقش مجتمعات ما قبل الصناعة . وندليه يرتكز اساسا على ان طبقة الاداريين او البيروقراطيين لا تقتصر الان على التحكم فى الحكومة بل ان اثرها يمتد الى كل المجتمع من خلال المؤسسات الخاصة وكذلك الحكومة الكبيرة . ثم يكتب (ان القول بان المديرين هم الطبقة الحاكمة يكاد يكون هو هو عندما يقال انها بيروقراطية الدولة) (بيرنهام - ١٩٤١) ص ١٣ وليس هناك شك فى ان بيرنهام وضع مفهوم المجتمع البيروقراطى المعاصر ولكنه ليس من الواضح هل يستخدم البيروقراطية بالذات ليشير الى ما يسميه المجتمع الادارى او الجينيد (راجع البرو ١٩٧٠ ص ١٠٣)

وقد قدم ي. ف. برستوس فى كتابه (مجتمع المنظمات) «١٩٤١» تفسيراً مختلفاً ولكنه أكثر شمولاً عن المجتمع البيروقراطى والأساس المنطقى الذى استند إليه هذا الكتاب هو أن نوع الحياة التى توجد فى المنظمات الكبيرة قد شاع فى المجتمع الحديث . وعلى قدر ما استبدل العمال المهاجرون والوظفون بالرتب بالفلاح الذى يعمل ليقم أوده والتاجر المستقل على قدر الانتشار الكلى للعلاقات التنظيمية فى المجتمعات الحديثة والمسألة لم تعد بعد هى السيطرة السياسية ولكن كما هو الحال فى الرأسمالية يوجد الآن طراز جديد من التشكيل الاجتماعى

ويذكر برستوس أن المجتمع التنظيمى الذى يتميز بالمؤسسات البيروقراطية الكبيرة الحجم فى جميع المجالات الاجتماعية تقريباً قد ظهر فى الولايات المتحدة بصفة خاصة (برستوس ١٩٦٢ ص ٨٢) ، كما يجادل البرو بأنه مادام برستوس يعتبر المنظمات الكبيرة والتشكيلات التنظيمية البيروقراطية مصطلحات مترادفة فقد نستخلص أنه من المناسب أن نفكر فى البيروقراطية على أنها نمط من المجتمع (البرو ١٩٧٠ ص ١٠٤) ويمكن أن يكون اقتراح برستوس استعمال كلمة البيروقراطية لتعنى مجتمعا تنظيميا امتدادا منطقيا لتحليله ولكن لاراه فى الواقع قدم مثل هذا الاقتراح .

والمؤلفون الآخرون الذين يدعى البرو أنهم استخدموا لفظ البيروقراطية ليعنى مجتمعنا بيروقراطيا هم : برونو ريزى ، وماكس شاختمان ، وميلوفان جيلاس وكارل باهنيام . ومع أن كلا منهم يقدم منظورا متميزا عن الموضوع فأنى لا يستطيع أن اقرر أن أيا منهم قد استخدم (البيروقراطية) لتعنى مجتمعا حديثا أو بيروقراطيا وقد ناقش ريزى فى كتابه (تحول العالم الى البيروقراطية) ١٩٣٩ أن جهاز الدولة فى الاتحاد السوفيتى قد أصبح طبقة حاكمة جديدة وأوجد مجتمعا بيروقراطيا ولكنه لم يطلق على المجتمع (بيروقراطى) ويبدو أن شاختمان قد قدم بعد ١٩٤٠ تعليلا مشابها لكل المجتمعات الحديثة سواء الرأسمالية أو الشيوعية (البرو ١٩٧٠ ص ٧٦) .

وقد اتخذ جيلاس موقفا أكثر شذوذا فى كتاب (الطبقة الجديدة) «١٩٥٧» حيث يحاج بان الثوار المهنيين باعتبارهم عنصر سائدا فى الحزب الشيوعى قد أصبحوا طبقة حاكمة جديدة انتشرت فى المجتمع بفاعلية من خلال جهاز الحزب وقرر أن الطبقة الجديدة هى (البيروقراطية) أو (البيروقراطية السياسية) بتعبير أدق (جيلاس ١٩٥٧ ص ٣٨) وهنا يستخدم جيلاس البيروقراطية لتعنى بوضوح الطبقة المسيطرة فحسب ولا تعنى المجتمع البيروقراطى المسيطر أو المتفعل .

ويبدو أن حجة مانهيام التى قدمها فى كتاب (الحصرية والقوة والتخطيط الديموقراطى) فى «١٩٥١» هى أن التميز بين الدولة والمجتمع قد انقضى زمانه فى العصر الحديث . ويقول أن الدولة التى لايساوى بينها وبين البيروقراطية - قد

تخللت المجتمع . وقد يفترض انه يتحدث عن مفهوم المجتمع الذي تحول الى البيروقراطية ولكن ذلك لا يستتبع انه يشير الى مثل هذا المجتمع باعتباره (بيروقراطية) (البرو ١٩٧٠ ص ١٠٤ ، مانهيام ١٩٥١ ص ٤٣ - ٤٤) وعلى ذلك فقد يبدو ان التوسع المنطقي في معاني البيروقراطية يمكن ان يؤدي الى استخدامها للدلالة على مجتمع بيروقراطي او يتحول الى البيروقراطية (يتبرطق) واعتقادي ان هذا الاستخدام لم يستقر في الواقع بعد بالرغم من ادعاء البرو ان نمو المنظمات يتضمن تحول المجتمع الى البيروقراطية . وهذا معادل لان يتحول المجتمع الى بيروقراطية (البرو ١٩٧٠ ص ١٠٥)

بيروقراطزم (او امراض المكتب)

ان التميز بين الاسم الذي يعبر عن كيان وصيغة الصفة منه التي تعبر عن خصائص هذا الكيان هو بلاشك مسألة قياسية . ومع ذلك فان صيغة الاسم تستخدم في بعض الاحيان بدلا من الصفة واحيانا اخرى تكتسب الصيغة الوصفية معنى اضيق . ومن المؤكد ان البيروقراطي لايعنى دائما الشيء نفسه مثل الاتصاف بكل خصائص البيروقراطية والواقع انه اذا استخدم الاسم (بيروقراطية) مرادفا للصفة (بيروقراطي) فانه يحمل عادة معنى شديد التحقير . ويعني الاتصاف بكثير من البيروقراطية عادة معنى ان يكون الشخص شديد البيروقراطية . وحتى يفهم هذا الاستخدام الذي هو بلاشك كثير الاستعمال في اللغة المعتادة بمقارنته بالاستخدام العلمي فانه يجب مرة اخرى ان نعود الى اصول الكلمة

وحتى يمكن تقدير ماحدث من فرع لتحولات في معنى البيروقراطية نبدا باجراء بعض مقارنات مع مصطلحات الحكم الاخرى : الارستقراطية ، الديموقراطية والملكية . فمعنى ان يكون الشخص ارستقراطيا هو ان تظهر عليه امارات من الثقافة والتربية ، ومعنى ان يكون ديموقراطيا هو ان يعتنق المساواة ومعنى ان يكون هو ملكيا هو ان يبدو عليه العلو او المكانة التي تناسب الملك . ويقال هذه المصطلحات في ناحية التحقير مصطلحات حكم القلة والفوضى والاستبداد . وقد نشأ مصطلح الاتصاف بالبيروقراطية (البيروقراطي) لغويا على مثل هذا النهج .

ونجد تعبيرا قديما عن الفكرة الشائنة عن البيروقراطية كابرار لسلاذارة السيئة المذكورا في مؤلفات : اونوريه دي بلزاك . فروايت (الموظفون) (١٨٣٦) تهاجم بقسوة ضيق العقل الذي يتصف به الموظفون : فالبيروقراطية هي القوة الجبارة التي تخفى وراء الاصباغ .. اتجاه طبيعي الى المتوسط ، ولو بالعبارات النمطية والتقارير ، فضولية ونزق وهذه الفكرة عن البيروقراطية تقابلها مدلولاتها الاصلية التي وضعها عالم السياسة الالماني روبرت فون مولى (١٨٦٢) عندما نشر بحثا عن معنى هذه الكلمة واقترح ان يستخدم لفظ (بيروقراطزم) للدلالة على (المفهوم الخاطيء لواجبات الحكومة التي يقوم بها عدد كبير من الموظفين المحترفين)

(اقتباس البرو ، ١٩٧٠ ص ٢٩) (و اراد ان يقصر استخدام كلمة (البيروقراطية) على معناها الاصلى .

وقد اخذ بهذا الاقتراح المؤلف البولندى جوزيف اولزفسكى الذى كتب بحثا فى نهاية القرن التاسع عشر مستخدما مصطلح (بيروقرازم) ليشير الى الاتجاهات والسلوك الهجومى لدى موظفى الدولة (البرو ، ١٩٧٠ ص ٣٠) . ومع ذلك فقد رفضت اغلب الالفاظ الجديدة التى صاغها فون مول . واكتسب الاستعمالات الشائعة تأييدا اكاديميا عندما استخدم عالم الاجتماع الفرنسى فريدريك ل بلاى فى سنة ١٩٦٠ لفظ (البيروقراطية) فما كتب ليعنى توزيع السلطة بين صغار الموظفين المستقرين فى التفاصيل والاتجاه الى تعقيد الاعمال وكبت المبادأة لدى الاخرين (البرو ، ١٩٧٠ ص ٣٠ من كتاب ل بلاى ١٩٦٤ ص ٢٣٦) . ولا يزال بعض العلماء يستخدم حتى الان (البيروقراطية) ليعبر عن المفهوم الذى سماه فون مول واولزفسكى (بيروقرازم) . وقد عرف مارشال ديموك من علماء السياسة الامريكيين البيروقراطية فى سنة ١٩٤٤ بانها تعبير عن الظواهر الرسمية المركبة التى تميل الى عدم المرونة واللاشخصية (ديموك ١٩٤٤ ص ١٩٨) . كما عرف ا. شتراوس العالم البريطانى فى كتابه (الموظفون الى كيون) البيروقراطية بانها تشير الى (التجاوزات الكثيرة فى تشكيل وعمل المنظمات الكبيرة) (شتراوس ١٩٦١ ص ٤١) وربما كان ابعد من توسع فى هذا الاستعمال اثرا هو عالم الاجتماع الفرنسى المعاصر مايكل كروازيه الذى كتب فى كتاب (الظاهرة البيروقراطية) ١٩٦٤ عن (البيروقراطية) بأنها تعنى (سوء المواءمة او عدم الملاءمة او الاختلال الوظيفى الذى ينمو بالضرورة فى المنظمات الانسانية) وبينما هو يسلم بان هذا اللفظ يمكن ان يستعمل ايضا للدلالة على مفهوم الحكومة البيروقراطية وعلى المنطقية فى الادارة فقد اختار بدلا منه المعنى المتبدل الشائع للكلمة الذى تثيره افكار التناقض والروتين وتعقيد الاجراءات وعدم الاستجابة السليمة فى المنظمات والبيروقراطية (كروازين ١٩٦٤ ص ٣)

وهناك حاجة واضحة الى مفهوم عن البيروقراطية (سواء باعتبارها تمثل الموظفين او الجهاز) يعبر عن الاختلال الوظيفى الذى لا يمكن التخلص منه . وقد اقترح فيكتور طومسون فى كتاب (المنظمات الحديثة) « ١٩٦١ » شأنه شأن فون مول ان تستعمل كلمة مختلفة للدلالة على هذا المعنى واقترح مصطلح (بيروباثولوجى) ، ومع ذلك فانه يمكن التفرقة بين مصطلح فون مول (بيروقرازم) ومقترح طومسون (بيروباثولوجى) فالاول منهما يشير الى السلوك الذاتى اللامنتقى للموظفين والافساد والتفاهة والجمود وغير ذلك مما يؤدى الى نتائج غير مقبولة اجتماعيا والمصطلح الاخر يعبر بدلا من ذلك عن نتائج الاحتلال الوظيفى نتيجة المحاولات المشعورية للقيام بالدور المنطقى القانونى للموظف العام

منطقية الكتب

يعكس مقترح امراض الكتب (بيروباثولوجى) الذى اقترحه طومسون نقدا لطراز بيروقراطية ماكس فيبر المثالى مما ادى الى جدل يصل بين النتائج غير المنطقية والسلوك المنطقى . ومع ذلك فقد اختلط الجدل العلمى فى هذا المجال بالغموض فى استخدام كلمة المنطقية وقد استندت فكرة فيبر الاصلية عن السلطة القانونية المنطقية التى اعتمد عليها فى بناء طراز البيروقراطية الكاشف على نماذج سلوكية تعتبر وفقا لمصطلحات بارسون عالمية تنحو نحو الانجاز ومحددة وظيفيا . ومع ان لغة بارسون صعبة جدا الا انها نمت بصورة مباشرة من مفاهيم فيبر

كما تتضمن فكرة (المنطقية) « الترشيذ » وخاصة فى مجال ادارة الاعمال والادارة العامة المعاصرة ايضا مفهوم فاعلية الانفاق او الانتاجية ويعتبر جهاز ما رشيدا بالقدر الذى يحقق به الاهداف التى يحددها التنظيم الرئيسى باقل تكلفة ولاشك ان الانسان يستطيع ان يفترض ان السلوك الرسمى الذى تحكمه المستويات القانونية المنطقية سوف يؤدى الى نتائج منطقية . ويشير عالم الاجتماع المعاصر روبيرت مارتن عندما الف عن (التشكيل البيروقراطى والشخصية) الى الفساد الوظيفى فى البيروقراطية الذى ترجع اصوله الى السمات التى رآى فيها فيبر قوة البيروقراطية بصفة خاصة (ميرتون ١٩٥٢ ص ٣٦٤) وقد اصبحت الرابطة المسلم بها بين القواعد المنطقية القانونية والنتائج موضوع جدال . ويعتمد هذا الجدل فى جزء منه على اللبس لان كلمة المنطقى rational تستخدم لتعنى كلا من (المنطقى القانونى) فى مفهوم فيبر والمنطقى بالمعنى الادارى المعاصر (الترشيذ) وبذلك فقد افترضت صحة علاقة لم تكتب صحتها بواسطة التعريف .

والنتيجة هى ان البيروقراطية اصبحت تعنى فى بعض الاستعمالات ما قد يسمى (بمنطق الكتب) . وقد نشر بيترلاد فى سنة ١٩٥٦ كتاب (البيروقراطية فى المجتمع الحديث) حيث عرف البيروقراطية بانها التنظيم الذى يعظم فاعلية الادارة (بلاد ، ١٩٥٦ ص ٦٠) . وفى العام نفسه اكثر كل من ج. ر - فرانسيس - ولى بى بستون فى رسالة عن « الخدمة المدنية والاجراء فى البيروقراطية » ان البيروقراطية تعنى أسلوب التنظيم الذى يعمل بصفة خاصة على المحافظة على الاستقرار والفاعلية فى المنظمات الكبيرة المركبة (فرانسيس ، ستون ١٩٥٦ ص ٣) . وبعد عقد من الزمان اكد بيتر ليونارد ان البيروقراطية تشير الى ترتيب منطقى واضح التحديد للانشطة الموجهة نحو تحقيق اهداف المنظمة (ليونارد ١٩٦٦ ص ٨١) . ولعل ما يشير الدهشة ان البيروقراطية يمكن ان تستخدم لتعنى كلا من « امراض الكتب » و « منطقية الكتب » .

الافتقاد التوسع فى سلطة المكتب :

إذا نظرنا الى اصول البيروقراطية باعتبارها مصطلحا يدل على حكومة البيروقراطية ثم يدل بعد ذلك على البيروقراطيين فى السلطة فقد يفترض انه قد اتخذت ايضا معان مشتقة وهى (سلطة المكتب) التى لا تعنى فئة تمارس السلطة ولكنها السلطة نفسها كما يمارسها الموظفون . وقد يكون هذا تطورا مقابلا لمفاهيم « امراض المكتب » و « منطقية المكتب » حيث يتم التعبير عن الخاصية أكثر من التعبير عن الكيان الذى تظهر فيه هذه الخاصية . ومع ذلك فالغريب أن هذا التحول فى التنظيم لم يتم .

وبدلا من ذلك - كما رأينا الآن - ولدت السمات الادارية او السلوكية للسلوك الرسمى ما أصبح يشكل الخصائص الادارية (المؤيدة وغير المؤيدة) التى يمكن اسنادها الى جهاز او الى مجموعة من أصحاب الوظائف . ولكن الخصائص السياسية للبيروقراطية عبر عنها بالفاظ أخرى لا بكملى البيروقراطية والبيروقراطى وفى هذه الحالة فقد تقدر أن المعانى السيئة للبيروقراطية قد رسخت بسرعة وأصبحت تحجب التعبير عن مجموعة مخالفة من الخصائص التى تنسب الى شاغلى الوظائف . وربما كان الانهماك فى الوقت الحالى بالدور الادارى للموظفين قد عطل الاخذ بأن السمات السياسية للموظفين يمكن أن تسمى ايضا « بالبيروقراطية » .

ومع ذلك فقد ظهرت مراجع كثيرة فى السنين الاخيرة عن السياسة البيروقراطية يشار فيها الى السلطة البيروقراطية بأنها السلطة وأن صيغة الصفة من البيروقراطية تعنى ببساطة الانتساب الى الوظيفية وبهذا المعنى فإن الصفة لها الدلالة نفسها التى لصيغة الاسم « البيروقراطية » .

الادارة بالموظفين :

كثيرا ما تستخدم كلمة « البيروقراطية » فى المؤلفات المعاصرة عن الادارة العامة كما لو كانت مرادفة لكلمة (الادارة) . وقد استخدم فيبر فى بعض الاحيان مصطلح « موظفون اداريون بيروقراطيون » وقصد به موظفين تظهر عليهم الصفات السلوكية التى توجد فى طرازه البيروقراطى المثالى ويؤدون وظائف ادارية . ومع ذلك فإن الاستعمال غير الدقيق لهذه الكلمات قد يؤدى الى التفكير بأن كملى البيروقراطى والادارى قد استعملتا كمرادفين ، كما لو كان فيبر قد كتب عن موظفين بيروقراطيين اى اداريين .

وقد يستخدم علماء السياسة المعاصرون - احيانا - نتيجة تحول خاطئ كلمة « الادارة » بدلا من « البيروقراطية » للتبسط فى التعبير اذا أرادوا الإشارة الى شاغلى الوظائف دون احقام الدولات السلبية التى تحملها كلمة « البيروقراطيين »

ولذلك يستخدمون كلمة « الإداريين » . وبصرف النظر عما تمارسه هذه الكلمة من ارتباك فكري فربما كان واضحا أنه يمكن أحيانا استخدام كلمة تدل على كيان أو تشكيل أيضا لتدل على عملية أو وظيفة نمطية . وعلى ذلك فإن المهندس يهندس والبناء يبني والراقص يرقص والعلم يعلم كما أن الإداري يدير . ومع ذلك فإنه لا يوجد مثل هذا التوازي في أغلب الحالات ، فإذا سأل سائل ما الذي يقوم به الأطباء والمحامون والسياسيون والمعماريون فلن تجد الإجابة في الأفعال التي تشتق من الأصل نفسه فإنه لا توجد صيغة الفعل من « البيروقراطية » وقد يبدو ركيكا أن نقول أن البيروقراطي يبرقظ . وربما كان هذا هو السبب في أن صيغة الكلمة « بيروقراطية » نفسها أصبحت تستخدم للنشاط أو للوظائف التي يؤديها الموظفون .

وقد يفترض أنه إذا كانت « البيروقراطية » تستخدم للإشارة إلى نشاط فإنه يمكن أن تستخدم بمثل القدر للدلالة على العمل السياسي وكذلك العمل الإداري للموظفين . ولكن مثل هذا لم يحدث من قبل . وبدلا من ذلك فإن كلمة « البيروقراطية » أصبحت تعني في بعض السياقات الأنشطة الإدارية للموظفين . ونجد مثالا جيدا على هذا الاستخدام في أعمال المؤرخ البريطاني ج. ١٠. ايلمر الذي كتب في كتابه « خدم الملك » ١٩٦١ أن أكثر معاني البيروقراطية فائدة كان « بعض أساليب محددة في الإدارة » (ايلمر ١٩٦١ ص ٤٥٩) . ويحتاج البرو أيضا بأنه كان من الطبيعي في التقليد الأوربي للإدارة العامة أن يربط بين التشكيلات البيروقراطية المستقرة بما في ذلك الهيراركية ووظائف السلطة الرسمية وبين الوظائف الإدارية ، ثم أنه يذكر بعض المؤلفين في اللغة الألمانية وبصفة خاصة كارل رينر ، هـ. ب. باردت ، هـ. سالتن ، باعتبارهم يساندون وجهة نظره بأن البيروقراطية تعني في بعض الأحيان « الإدارة بواسطة الموظفين » . ولذلك يشار إلى عدد من العلماء الأمريكيين بما فيهم العديد من أمثال رينهارد بندكس ، كارل فريدريك ، اللذين لهما خلفية ألمانية البرو (١٩٨٠ ص ٩٨-٩٠) .

ومهما كانت الأسباب فاني أنا شخصا لا أساوي بين الهيراركية والسلطة الرسمية وبين الوظيفة الإدارية ، ويبدو أن هناك ميررات قوية للاعتقاد بأن أحد المعاني التي تطلق أحيانا على كلمة البيروقراطية هي « الإدارة بواسطة الموظفين » .

تلخيصي :

لكي نلخص المعاني المختلفة للبيروقراطية التي قدمت في هذا المقال نعرض فيما يلي سردا مشروحا لمعانيها يحوى أولا الألفاظ التي استخدمت من قبل يليها في بعض الأحيان مصطلحات أخرى تستخدم للمفهوم نفسه . ويجدر بنا أن ننوه بأنه في بعض المواضع أيضا يطلق على كل من هذه المعاني كلمة البيروقراطية بمفردها .

معانى البيروقراطية :

- ١ - أصحاب الوظائف ، (الموظفون ، الضباط ، الافراد ، البيروقراطيون) :
مجموعة من المكاتب وشاغليها فى اى منظمة : (أ) الموظفون المعينون
(ب) الموظفون المدنيون (ج) أصحاب الوظائف العليا (د) أصحاب الوظائف العامة (هـ) المختارون للوظائف (و) أصحاب الوظائف الدائمة (ز) الموظفون (اصحاب الوظائف العليا والمدنية والمعينون فى الوظائف العامة) .
- ٢ - جهاز (نفس الانواع المذكورة فى ١) :
نظام من أصحاب الوظائف تنشئها منظمة : (أ) جهاز ادارى (جهاز يختص بما يتعلق بالوظائف الادارية فحسب) .
- ٣ - منظمة بموظفيها (مكتب المنظمة) منظمة كبيرة مركبة :
اى منظمة لها جهاز (أ) مكتب رشيد (ب) مكتب حديث (ج) مكتب بيروقراطى .
- ٤ - حكومة بيروقراطية (الموظفون يحكمون) :
نظام سياسى يتحكم اصحاب الوظائف فيه .
- ٥ - البيروقراطيون فى السلطة (الموظفون يحكمون) :
اصحاب الوظائف كفة حكمة .
- ٦ - بيروقرايزم (السلوك البيروقراطى ، عدم الكفاءة التنظيمية) :
التنفيذ غير الرشيد لسياسات المنظمة بواسطة جهاز او اصحاب الوظائف (ا) امراض المكتب (بيروقرايزم التى تنتج عن التمسك الصارم بمعايير حدها جهاز من شاغلى الوظائف) .
- ٧ - ترشيد منطقية المكتب (تنظيم رشيد) ادارة ذات كفاءة :
تنفيذ سليم لسياسات منظمة من خلال جهاز او الشاغلين لوظائفها .
- ٨ - الادارة بالموظفين :
تحقيق اهداف المنظمة من خلال جهازها او موظفيها .
(ا) ادارة حديثة بواسطة موظفين .
- ٩ - البيروقراطية (الطراز المثالى لبيروقراطية فيبر ، بيروقراطية سنون ، بيروقراطية ويسير ، الى طراز مثالى من جهاز او مجموعة من شاغلى الوظائف سماتها مجموعة متغيرة من الخصائص .
- ١٠ - بيروقراطية مرضية (جهاز ستون ، جهاز ويبستر ... الخ) :
طراز مثالى له مجموعة متغيرة من خصائص سلبية تكون مميزة لجهاز ما او مجموعة من شاغلى الوظائف .

١١ - مجتمع بيروقراطى (ربما لم يطلق عليه بيروقراطية قط) :

أى مجتمع تسوده البيروقراطية : (١) مجتمع بيروقراطى قبل طور التصنيع (ب) مجتمع تحول الى البيروقراطية (مجتمع تنظيمى) .

وستسرد فيما يلى المعانى السبعة الحديثة لمصطلح البيروقراطية كما عرفها مارتن البرو فى رسالته وذلك بغرض المقارنة ، وسوف نضيف بعد كل لفظ بين قوسين أرقام المصطلحات والمفاهيم التى استخدمت من قبل ، ومن الواضح أن البرو قد جمع فى بعض الحالات بين مفهومين أو أكثر مما ذكر فى هذا المقال باعتبارها مفهوما واحدا .

معانى البرو عن البيروقراطية :

١ - تنظيم قومى (٧ ترشيد المكتب ، ٩ البيروقراطية) .

٢ - عدم الكفاءة التنظيمية (٦ بيروقرايزم ، ٦ (١) امراض المكتب ١٠ .
بيروقراطية مرضية) .

٣ - الموظفون يحكمون (٤ حكومة بيروقراطية ، ٥ البيروقراطيون فى السلطة) .

٤ - الادارة العامة (١) اصحاب الوظائف بما فى ذلك مختلف التوافيق الممكنة أو المجموعات الفرعية (٢) جهاز ، ٢ (١) جهاز ادارى) .

٥ - الادارة بواسطة الموظفين (٨ . الادارة بواسطة الموظفين) .

٦ - المنظمة (٣ . التنظيم الرسمى ، ٣ (١) منظمة رشيدة ٣ (ب) منظمة حديثة ٣ ج منظمة تحولت بيروقراطية) .

٧ - مجتمع حديث (ويتضمن مفاهيم المجتمع البيروقراطى والمجتمع الذى تحول الى البيروقراطية ولكن يشك فى أن تستخدم كلمة البيروقراطية ذاتها لتدل على أى من المعنيين) .

ولا تقدم المعاجم العادية الا بعض هذه المعانى عن البيروقراطية على أساس الاستعمالات المستقرة . فقاموس اكسفورد الانجليزى الذى يتصف عادة بالشمول ضنين جدا فى معالجته لمصطلح البيروقراطية كما يتضح فيما يلى :

معانى البيروقراطية فى قاموس اكسفورد الانجليزى :

١ - « الحكومة عن طريق المكاتب بموظفيها الرسميين عادة » (٨ . الادارة بواسطة الموظفين ٧٢ بيروقرايزم) .

٢ - « موظفو الحكومة مجتمعين » (١ د) أصحاب الوظائف العامة) .

معاني البيروقراطية فى قاموس ويبستر :

اما قاموس ويبستر الدولى الثالث المفصل فهو اكثر سخاء فى معالجته للكلمة فاعطاها المعانى التالية :

١ - (موظفو الحكومة) (١ د) أصحاب الوظائف العامة) .

٢ - المجموعة الكلية لموظفى الحكومة غير المنتخبين (١ د أصحاب الوظائف العامة المعينين) .

٣ - « مجموعة الموظفين الاداريين واضعى السياسة فى اى منظمة كبيرة » (٢ ا الجهاز الادارى) .

٤ - « الادارة المنطقية التى تتميز بالتخصص فى الوظائف وبالمؤهلات الموضوعية لشغل الوظيفة ، والتنفيذ وفقا لقواعد ثابتة ، مع تسلسل فى السلطة » (٨ ا ادارة حديثة عن طريق الموظفين ٩ . بيروقراطية ويبستر) .

٥ - « نظام فى الادارة يتميز بمحاولة مستمرة للتوسع فى الوظائف والسلطة ، واقتقاد المبادأة والمرونة ، وعدم المبالاة بالحاجات الانسانية او الرأى العام مع ميل لتصعيد اتخاذ القرارات للرؤساء او لتأخير التنفيذ بوضع المراقبيل (١٠ . ويبستر باثو بيروكراس ٧ . بيروكراسم) .

٦ - « مجموعة الموظفين التى تنفذ مثل هذا النظام » (١٠ . ويبستر باثو بيروكراس ١ . أصحاب الوظائف) .

وطبيعى ان لا يستخدم علماء الاجتماع كل معانى البيروقراطية هذه بالضرورة او يطلقون عليها لفظ « بيروقراطية » . وعلى ذلك فانه من المهم ان تقارن معانى الكلمة التى توجد فى تعاريف روبرت ستون كما وردت فى قاموس العلوم الاجتماعية الذى نشره جوليوس جولد ، و. ل. كولب .

معانى البيروقراطية فى قاموس العلوم الاجتماعية

١ - البيروقراطية من منظور طراز مثالى . . (٩ بيروقراطية ستون)

٢ - مجموعة فيبر من السمات الهيكلية للبيروقراطية . . (٩ بيروقراطية فيبر)

٣ - تزايد العفبات - الشريط الاحمر - والقواعد الجامدة والتركيز على الاجراءات (١٠ ستون باثو بيروكراسى)

ولتيسير المقارنة بين مختلف معانى البيروقراطية التى تعرفنا عليها من قبل وتلك التى قدمها المؤلفون المذكورون نعرض الملخص التالى :

البرو	اكسفورد	ويستر	ستون
١ - اصحاب الوظائف	الادارة العامة	١ (د) = قاموس (د) = ويبستر ١ اكسفورد (١) (د) = ويبستر الانجليزي ٢	—
٢ - جهاز	الادارة العامة	٢ (١) = ويبستر ٢	—
٣ - التنظيم الرسمي	التنظيم	—	—
٤ - حكومة البيروقراطية	الحكم بواسطة الموظفين	—	—
٥ - البيروقراطيون في السلطة	الحكم بواسطة الموظفين	—	—
٦ - منظمة الكتب	التنظيم المنطقي	—	—
٧ - بيروقراط	عدم فاعلية التنظيم	قاموس اكسفورد الانجليزي ١	—
٨ - الادارة بالموظفين	الادارة بالموظفين	قاموس اكسفورد (١) = ويبستر ١ الانجليزي ١ ويبستر ٤	—
٩ - البيروقراطية	التنظيم المنطقي	—	ستون ١ ، ستون ٢
١٠ - باتوبيروقراسي	—	ويستر ٥	ستون ٢
١١ - المجتمع البيروقراطي	المجتمع الحديث	—	—

خاتمة

يستطيع المرء ان يتخذ عديدا من المواقف المتباينة للاجابة عن ماذا يمكن اتخاذ
حيال مشكلة ما ؟ واحد المواقف الشائعة بين كثير من علماء الاجتماع يقول بأنه
ليس هناك ما يمكن او يجدر عمله . وغاية ما يطلب هو مجرد التعرف على مختلف المعاني
لمصطلح مثل (البيروقراطية) وهذا يكفي تماما . اما الحريصون على التدقيق فالارجح
انهم يهتمون بتوضيح المعنى الدقيق الذي يجول بخاطرهم كلما استخدموا المصطلح

ونجد في الطرف الآخر موقفا معياريا يقول بان العلماء المدققين عليهم ان يقصروا استخدامهم لكلمة بالتسلسل على معنى واحد فحسب ، ومن ثم فان كلمة مثل (البيروقراطية) ينبغي ان تقصر استخدامها على دلالة متفق عليها ويحظر استخدام كل المعاني الاخرى الممكنة او يعبر عنها بمصطلحات اخرى مثل (جهاز) ، (بيروقرازم) (حكومة البيروقراطية) الخ . ويناقش من يأخوذون بهذا الرأي احيانا في انه لا يوجد بين التعاريف الموجودة في المراجع لكلمة ما ما يستحوذ بحق على معناها الذي لاغنى عنه ثم يقدمون في شكل تعاريف توضيحية مقترحاتهم الذاتية ذاكرين كيف يجدر ان تفهم الكلمة استنادا الى كل الاستعمالات والتعاريف السابقة .

وهناك مكان وسط بين هاتين النهايتين يبدو اكثر عقلانية لكاتب هذا المقال ، فيبيننا نسلم بانه اذا حدد كاتب ما بوضوح ان كلمة البيروقراطية سوف تستخدم لتدل على معنى محدد من بين كل معانيها العديدة الممكنة فانها لا تتعرض للغموض اذ يمكن ان يفترض ايضا انه عندما توجد معان مترادفة مقبولة يكون من المفيد تجنب الالفاظ المتجانسة ومثال ذلك انه ولو ان كلمة (حكومة البيروقراطية) تبين بوضوح المعنى الاصلى للبيروقراطية فان هذا المعنى قد اغفل الان . ولما كان من الميسور ان نتحدث عن (حكومة البيروقراطية) فقد نستطيع كذلك ان نستبعد استخدام لفظ (البيروقراطية) ليعبر عن هذا المفهوم . وبالمثل اذا اريد الحديث عن اصحاب الوظائف باعتبارهم فئة حاكمة فانه ينبغي اختيار لفظ (البيروقراطيون) في السلطة

فاذا اريد ذكر بعض سمات البيروقراطية فلماذا لانستخدم صيغا مثل (بيروقرازم) او (ترشيد المكتب) للحديث عنها ؟ وعندما يشار الى نشاط ما فقد تزداد الامور وضوحا بالحديث عن (الادارة عن طريق الموظفين) بدلا من (البيروقراطية) وعندما يكون القصد الاشارة الى طراز من التنظيم يتوفر له موظفون او جهاز فقد يكون الافضل استخدام مصطلح (منظمة وموظفون) بدلا من (بيروقراطية) فاذا كان المقصود الحديث عن مجتمع يتحكم او ينتشر فيه اصحاب الوظائف فان اللفظ الذي يتميز عن البيروقراطية قد يكون (مجتمع بيروقراطي)

فاذا استخدمت صياغات الطراز التالي فقد تبدو قواعد الاستفادة ملائمة ومن ثم فان طراز فيبر التالي بالمقابلة مع المفهوم الاستدلالي يمكن ان يشار اليه بكلمة (بيروقراطية) فاذا كان هناك نموذج مقابل يعرف بواسطة سماته السلبية او امراض المكتب وتناقش فقد يختار مصطلح (البيروقراطية المريضة) .

فاذا وافق العلماء المدققون على مثل هذه الاتفاقات فانه لا ينتظر حقيقة ان يتأثر الاستعمال الشائع لهذه المصطلحات ، ومن ثم يبقى معنيان للبيروقراطية يسترعيان الانتباه هما مفهوما (اصحاب الوظائف) والجهاز او نظام المكتب . واني اشك في ان استخدام القرينة سوف يتغلب بسهولة على احتمالات اللبس في هذه

الحالة . وقد ينص أحد المؤلفين على أن يشار إلى فئة من أصحاب الوظائف وأن يستخدم كلمة (بيروقراطية) لتحديد هذا المفهوم . وما دام المؤلف كان متسق الفكر فلا ينتظر أن تجابه القراء صعوبة . ومع ذلك فعلى المؤلف حتى يمكن الاحتفاظ بالافضلية أن يمتنع عن تكرير المجال اللغوي بعدم استخدام كلمة (بيروقراطية) لتعني (جهازا) . وعلى العكس إذا قصد انسان أن يستخدم (بيروقراطية) ليدل على جهاز أو نظام مكتب فانه لا ينبغي استخدام كلمة (أصحاب الوظائف) في اطار هذا النظام

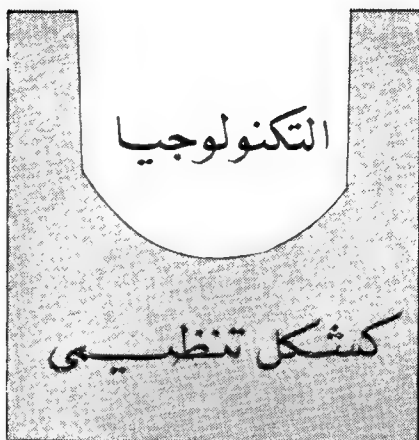
ومن ناحية اخرى إذا اراد أحد المؤلفين أن يستفيد كثيرا من هذين المفهومين كليهما أي (أصحاب الوظائف) « جهاز » فسوف يجدهما متاحين على القدر ، أما إذا بدأ من الأهمية استخدام الجذر (بيرو) فانه يمكن استخدام صيغ مضافة (بيروقراطيون) « ونظام مكتب » فإذا بدأ اللفظ الأخير كأنه مفتعل فقد يفترض أنه يمكن استخدام « بيروقراطس » أي البيروقراطيون إذا قصدنا أصحاب الوظائف واستخدام البيروقراطية لتدل على مفهوم الجهاز . ومن المسلم به أن هذا سوف يتضمن تغييرا في الممارسة المعتادة ولكنه أمر يستحق ما يبذل فيه من جهد .

ومع ذلك فانه يجدر أن نلاحظ هنا نقطة لاغنى عنها وهي أن أي جهد لتشريع مثل هذا التغيير عمليا سوف يثير بالتأكيد معارضة تكفي لافساد هذا الجهد ، والموقف الوسط الذي توصي به هنا يوفر المرونة في اطار حدود مرسومة تمنع تضخما مثيرا في المعاني الفنية التي تلحق بكلمة واحدة مفردة .

والخلاصة اني انا شخصا افضل استخدام (البيروقراطية) للدلالة على أي من المفهومين الاول أو الثاني المذكور في الجدول الملخص ولكن ليس على كليهما مع الامتناع عن استخدام هذه الكلمة بخاصة لتعني أي واحد من المفاهيم الأخرى المذكورة في الجدول . ومع ذلك فإذا كان من المهم استخدام كل من المفهوم الاول والثاني فاستخدم اذن (البيروقراطيون) « أو أصحاب الوظائف » للمفهوم الاول ، و (نظام المكتب) أو « البيروقراطية » (أو الجهاز) للمفهوم الثاني

- ALBROW, Martin. 1970. *Bureaucracy*. New York, Praeger.
- AYLMER, G. E. 1961. *The King's Servants*, London, Routledge and Kegan Paul.
- BAGEHOT, Walter. 1963. *The English Constitution*. London, Fontana.
- BALZAC, Honoré de. 1836. *Les Employés*.
- BENDIX, R. 1968. *Bureaucracy, International Encyclopedia of the Social Science*. Vol. II. New York, Macmillan.
- BLAU, Peter M. 1956. *Bureaucracy in Modern Society*. New York, Random House.
- BLAU, Peter M.; SCOTT, W. Richard. 1963, *Formal Organizations*, London, Routledge and Kegan Paul.
- BRECHT, Arnold. 1954. How Bureaucracies Develop and Function, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 292, p. 1-10.
- BURNHAM, JAMES. 1941. *The Managerial Revolution*. Bloomington, Ind., Indiana University Press.
- CAPLOW, Theodore. 1964. *Principles of Organization*. New York, Harcourt, Brace and World.
- Cole, R. Taylor. 1949. *The Canadian Bureaucracy*, Durham, N.C., Duke University Press.
- CROZIER, Michæl. 1964. *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago, University of Chicago Press.
- DIMOCK, Marshall E. 1944. Bureaucracy—Examined, *Public Administration Review*, Vol. 4, p. 197-207.
- DJILAS, M. 1957. *The New Class*, New York, Praeger.
- FINER, Herman. 1945. Critics of "Bureaucracy", *Political Science Quarterly*, Vol. 60, p. 100-12.
- FISCHEL, Eduard. 1862. *Die Verfassung Englands*. Berlin, Schneider.
- FRANCIS, G. R.; STONE, R. C. 1956. *Service and Procedure in Bureaucracy*, Minneapolis, Minn., University of Minnesota Press.
- GERTH; MILLS. 1946. *From Max Weber*, New York.
- GORRES, J. J. 1821. *Germany and the Revolution*.
- GOULD, J.; KOLB, W. L. (eds.) 1964. *Dictionary of the Social Sciences*. New York, Unesco/The Free Press.
- HYNEMAN, Charles S. 1950. *Bureaucracy in a Democracy*. New York, Harper and Brothers.
- LA Palombara, Joseph (ed.). 1963. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, N.J., Princeton University Press.
- LASKI, Harold. 1930. *Bureaucracy, Encyclopedia of the Social Science*, Vol. 3. New York, Macmillan.
- LASSWELL, Harold D.; KAPLAN, Abraham. 1950. *Power and Society: A Framework for Political Enquiry*, New Haven, Yale University Press.
- LEONARD, Peter. 1966. *Sociology in Social Work*. London, Routledge and Kegan Paul.
- LE PLAY, F. 1864. *La Réforme Sociale en France*. Paris, Plon.
- MANNHEIM, Karl. 1951. *Freedom, Power and Democratic Planning*. London, Routledge and Kegan Paul.
- MERTON, Robert K. 1952. *Reader in Bureaucracy*, Glencoe, Ill., The Free Press.
- MICHEL, Robert. 1962. *Political Parties*. New York, Dover Publications.
- MILL, J. S. 1848. *Principles of Political Economy*, London, Parker.
- , 1892. *On Liberty*. London, Longmans Green.
- , 1861. *Considerations on Representative Government*.
- MORSTEIN MARX, Fritz. 1957. *The Administrative State*. Chicago, University of Chicago Press.
- MOSCA, Gaetano. 1939. *The Ruling Class*. New York, McGraw-Hill.
- MUIR, Ramsay. 1910. *Peers and Bureaucrats*. London.

- OLSZEWSKI, J. 1904. *Bureaucratie*. Würzburg, Stuber.
- PARSONS, Talcott. 1960. *Structure and Process in Modern Societies*. Glencoe, Ill., The Free Press.
- PRESTHUS, Robert V. 1962. *The Organizational Society*. New York, Knopf.
- RENNER, Karl, 1947, *Demokratie und Bureaukratie*. Vienna, Europa Verlag.
- RIZZI, Bruno. 1939. *La Bureaucratization du Monde*
- ROETHLISBERGER, F. J.; DICKSON, W. J. 1939. *Management and the Worker*. Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- SCHULTE, F., von 1880. Bureaucracy and its Operation in Germany and Austria-Hungary, *Contemporary Review*, Vol. 37, p. 432-58.
- SHARP, Walter R. 1927. *Le Développement de la Bureaucratie aux Etats-Unis*, *Revue des Sciences Politiques*, Vol. 50, p. 393-415, 539-45.
- STRAUSS, E. 1961. *The Ruling Servants*. London, Allen and Unwin.
- THOMPSON, Victor. 1961. *Modern Organization*. New York, Knopf.
- VON MOHL, Robert. 1862. *Staatsrecht, Völkerrecht und Politik*. Tübingen, Laupp.
- WARNOTTE, D. 1937. Bureaucratie et Fonctionnarisme, *Revue de l'Institut de Sociologie* (Brussels), Vols. 17, p. 218-60.
- WERER, Max. 1947. *The Theory of Social and Economic Organization*. Glencoe, Ill., The Free Press. (Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons.)
- WITFOGEL, Karl A. 1957. *Oriental Despotism*. New Haven, Conn., Yale University Press.



التعريفات الأساسية

فى الجهود التى يبذلها أى مجتمع لحل المشكلات الحيوية للتنمية لا يقتصر على دعم معلوماته العلمية ورفع مستوى الوسائل التكنولوجية (الأجهزة الأساسية) التى يستخدمها وزيادة كمها فحسب ، بل أنه أيضا يتبنى طرقا جديدة لتنظيم واستخدام الأجيال المتعاقبة لمثل هذه الأجهزة الأساسية ، ذلك أن النظم التكنولوجية نفسها تكتسب مظاهر وأشكالا خاصة يطلق عليها « التكنولوجيا المنظمة » .. (انظر الجدول رقم ١)

ويمكن تعقب تاريخ التكنولوجيا المنظمة من عصور ما قبل التاريخ من الإنسان العاقل الى الإنسان القادر الى الإنسان الحكيم الذى استطاع أن يتحكم فيما صنع من تقدم علمى وتكنولوجى ، وهو منهج جدلى فى المرتبة الأولى ، فبالاستغناء التدريجى عن استخدام الإنسان لقوته البدنية وحواسه كأساس للعمل سادت مع التقدم التكنولوجى فكرة خاطئة عن تضال دور الإنسان فى عملية الإنسان عما كانت عليه من قبل ، غير أن حقيقة الأمر تخالف ذلك ، فكل تقدم أحرزه الإنسان

الكاتب : جنّادى م. دوبروف

من اكبر المتخصصين الروس فى علم الادارة ، عمل عضوا
فى المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقي فى لاسينبرج
بالنمسا ، وبمعمل الان فى مركز السيرنطبقا الملحق باكاديمية
العلوم فى كييف بجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفيتية

المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشؤون العامة بوزارة التعليم العالى

باحلال التكنولوجيا محل الوظائف العضوية للجنس البشرى قد ادى الى تنشيط
الوظائف الاجتماعية للانسان فى نظام الانتاج بدرجة جعلت تحقيقها يتطلب تجديد
شكل التنظيم الاجتماعى ، فكل خطوة الى الامام فيها تنمية للعناصر الاساسية
للانتاج التى سرعان ما تصبح ذات صبغة تنظيمية وتكنولوجية .

وفى الوقت نفسه نجد ان هناك نموا مطردا فى الدور الذى تلعبه الاساليب
التنظيمية وادارة التقدم التكنولوجى اذ ادارة علمية على اوسع نطاق ، وبتزايد هذا
الدور بدءا من الانتاج الفردى الى التبادل والتعاون والتضامن العلمى والتكنولوجى
على المستوى الدولى ، وتمثل القوة الدافعة لهذا الاتجاه فى الحاجة المستمرة
واللحة للكفاءة والاجادة التى تحققها « التكنولوجيا المنظمة » ، ولقد ادركت الكثير
من الدول ، وبخاصة فى السنوات الاخيرة ، ان الموارد الطبيعية محدودة واصبحت
بذلك تعترف باهمية التكنولوجيا المنظمة فى تحقيق التكامل والمرونة فى استخدام
الطاقة والمياه والارض والمواد والقوة البشرية مع تهيئة الفرصة لهذه الموارد
لتتجدد ذاتيا .

المبادئ الرئيسية للتكنولوجيا المتقدمة

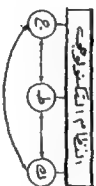
أنشطة تحليل النظام المنطيق

النظام المنطيق

المحتوى

الأمثلة

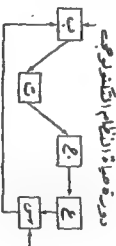
تقل التكنولوجيا ، التكنولوجيا المناسبة
التنظيم التكنولوجي .



هو نظام يتكون من الوسائل التكنولوجية
(الأجهزة الرئيسية) والمبدئية والتجهيز
(المرافق المستهدفة أو المنطقية) والطريقة
الخاصة للتجهيز في التعليم (التعليم
النوم) .

١ - نظام إحصائي

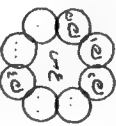
إدارة الاختراعات الجديدة ، تخطيط وترسيخ
التنظيم التكنولوجي ، إدارة أشكال النظام
التكنولوجية .



طريقة سير الأنشطة المنظمة في إطار دورة
حياة النظام التكنولوجي : من بدايته إلى
استبداله بغيره .

٢ - سير الأنشطة

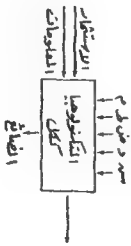
نوعية البيئة التكنولوجية ، الولف
التكنولوجي ، إدارة نقل التكنولوجية
والاختراعات الجديدة ، (التعليم التكنولوجي) .



وهي البيئة التي منها الإنسان والمعلومات
الأدوية التي بها يتعامل جميع مكونات الموارد
والعمليات البشرية .

٣ - حالة التكنولوجيات

أول التكنولوجيا ، المركبة الوطنية في
نقل التكنولوجيا وتلقيها ، التكنولوجيات
البدئية ، أمكانيات وجود تكنولوجيا محلية .



وهي الأدوات المتاحة للإدارة الاجتماعية
على مختلف مستويات مستخدمة القرار .

٤ - التكنولوجيا ككل

يناقش الربط المتكامل في النظام التكنولوجية :
١ - الأجزاء الرئيسية - ك : الكيفية - ط : التعليم النوع - ب : البحث - ت : التنمية - ج : الإنتاج - ع : الاستثمار - س :
الاستبدال - ك : التكنولوجيا - د : البيئة أو الظروف التكنولوجية م ، ط ، هـ ، د ، س : الماء ، الطاقة ، الأرض ، المواد ، القوة
البشرية ، ... - ف : الموارد - ق : السوق .

ولقد تزايد الانفاق على التقدم العلمى والتكنولوجى فى جميع انحاء العالم خلال الثلاثين الأخيرة من السنين ، حتى أصبح حجم الانفاق يتضاعف كل عشرة أعوام أو اثنى عشر عاما ، ومع ذلك فإن نسبة النمو فى حصيلة الإنتاج فى أى دولة من دول العالم لم تصل ما يوازى نسبة الزيادة فى الانفاق على التقدم العلمى والتكنولوجى ، ذلك أن نتيجة الزيادة الضخمة فى مجالات وتوعيات الابتكارات العلمية والتكنولوجية حتى التضخم الكبير فيما ترتب على إدخال هذه الابتكارات من عوائد مرغوبة أو غير مرغوب فيها ، بل أن الامر لم يقف عند هذا الحد ، بل أنه رغم ظهور عائد من الانفاق بالنسبة لكل وحدة من وحدات النظم التكنولوجية الجديدة فإن هناك تناقضا ظاهرا يبدو فى أن النفقات الكلية تتزايد بصفة مستمرة وبمعدل كبير يفوقه التضخم التقدى فى الاقطار التى تمنى به بخاصة .

التكنولوجيا المؤسسة على التنظيم

ولقد أثبتت السوق الحرة فى العالم الغربى خلال السنوات التى عقت الحرب عدم قدرتها على التصرف كمنظم ذاتى لعملية تجديد الوسائل التكنولوجية للإنتاج فضلا عن ازدياد الدور الذى أخذت تقوم به الدولة فى كل انحاء العالم كمتحكم فى السياسة التكنولوجية . أما عن التعاون والتبادل الدولى فى مجالات العلم والتكنولوجيا فقد حاز الاهتمام الكبير فى العالم كله .

وفى هذا العصر الذى يشهد ثورة العلم والتكنولوجيا يبدو واضحا تزايد وتعدد العلامات التى تدل على قيام نسق موحد بالنسبة لكل من التنظيمات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية على حد سواء ، ويتضح ذلك أكثر فى وجود تناقضات تميز عملية تحويل المعلومات العلمية بطريقة مباشرة الى قوة اجتماعية خلاقة ومنتجة .

ويتأثر مفهومنا عن القوانين التى تحكم هذه العملية كما يعكسها تحليل النظم بالتغير الثورى الشامل فى العلاقات بين المقياس الزمنى لحياة الفرد الذى ينشئ وينظم التقدم من جهة وبين الحدود الموضوعية للمقياس الزمنى للتغير العلمى والتقنى .

وكانت عملية تجديد مفاهيم العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها فى القرون الماضية تمتد لأجيال طويلة حتى يتحقق التجديد والتطبيق ، أما الآن فإن العديد من أمثال هذه التجديدات يتم على فترات قصيرة قد يشهدها الفرد خلال فترة حياته العملية ، بل الأوقع من ذلك أن الزمن الذى يلزم لحدوث التغير الكامل من بدايته الى نهايته قد يكون أقصر من ذلك بكثير إذ قد يتم بالكامل فى فترة يقضيها الإنسان الذى يصنع القرار فى وظيفة واحدة من الوظائف التى تمر بها حياته العملية ، وهى حسب التقديرات الاحصائية تتراوح بين خمس سنوات وست سنوات .

وهناك سؤال يطرح نفسه هنا : ماذا من المستقبل ؟ - تقتضينا محاولة الإجابة عليه أن نرجع الى النظريات الجديدة والمعدلة التي اثارت جدلا في كل الدوائر حول أساليب تشكيل استراتيجيات التقدم العلمى والتكنولوجى ، ذلك ان المفاهيم الخاصة بالتقدم العلمى والتكنولوجى تمر الآن فى طور المراجعة الشاملة ، وتستمر المحاولات لخلق أساليب جديدة للإدارة الاجتماعية للتكنولوجيا النظامية ، وقد اوضح راسل اكوف المعروف عالميا بتخصصه فى تحليل النظم هذه الظاهرة بقوله : « اتنا الآن نترك عصرا من العصور بكل ما يميزه من ثقافة وتكنولوجيا الى عصر آخر ، ولكننا مازلنا فى المراحل الأولى من تشكيل المفاهيم الجديدة عن العالم ، وتعديل الطرق التى بها تفهم عملية التغير التكنولوجى بمثل الوسائل التى نتحدث بها عن طرق التوصل الى أهدافنا » .

التكنولوجيا المؤسسة على التنظيم

ولقد ثبت أن ابتداع الوسائل التكنولوجية التى تسابر الاحتياجات النوعية المتزايدة للمجتمع ، وكذلك فاعلية عملية الاحلال التكنولوجى بادخال تكنولوجيا جديدة ، مع تنمية التعاون والتبادل الدولى فى مجال العلم والتكنولوجيا على اساس من المساواة فى الاستفادة من نتائجها ، وما يرتبط بكل ذلك من أمور حيوية تساعد على تحقيق فاعلية التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجال الاقتصادى، كل ذلك انما يعتمد اساسا على مفهوم نظام ينبثق من التكنولوجيا نفسها .

وعلى سبيل المثال فانه من زمن ليس بالبعيد كان اذا ما وجه السؤال عما نحتاج اليه لنقدمه للمجتمع كانت الإجابة الفورية : الآلات او المعدات والعمليات او الوسائل التطبيقية .

اما فى المرحلة الحالية من الثورة العلمية والتكنولوجية التى اصبحت التكنولوجيا فيما تتكون من عناصر علمية خالصة فان المبادئ والافكار التى أخذت تندمج فيها بدأت تؤدى دورا رئيسيا ، كما بدا ادراك الناس لاهمية الجانب الآخر للتكنولوجيا المؤسسة على التنظيم أى المعلومات المتخصصة عن وسائل استخدام هذه التكنولوجيا وطرق تنفيذ العمليات الانتاجية ، او بمعنى آخر بدا الناس « يعرفون الكيفية » واصبحت الإجابة على هذا السؤال الوجه عما نحتاج الى تقديمه للمجتمع : ان ما يتطلبه المجتمع تقديمه هو نظام موجه يأخذ شكلا آليا تكون له برامج وطرق تساعد على القيام بعمليات الانتاج ، وكل ما يستلزم ذلك من الوسائل الفنية ..

ولقد تزودت كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء خلال السنوات العشر الأخيرة بخبرات جديدة ذات بال ، واصبح علينا فقط أن نفكر فيما امكن تعلمه من ادخال نظم الادارة الآلية ، وشبكات الحاسبات المتقدمة ، ونظام جديد للمواصلات ، وحل لمشاكل الثورة الزراعية باقامة الزراعة على أسس فنية ، الى غير ذلك من الامور التى واجهتنا فيها صعوبات جمة ناجمة عن الطبيعة

الاجتماعية التى تتطلبها التكنولوجيا المنظمة ، ولقد تبين من الخبرات التى اكتسبت للتغلب على مثل هذه الصعوبات ضرورة وجود الامل المقسود على نجاح هذه المخترعات .

انه لا يكفى أن نمتلك الوسائل الفنية اللازمة (وهى التى تعرف بالمعينات الفنية أو ما يطلق عليه Hardware أى الاجهزة الأساسية التى تمثل الجزء المادى للمعوس من النظم التكنولوجية) .

ولا يكفى أن تكون الاسرار التكنولوجية فى متناول يدنا وبخاصة المعلومات والخبرات المهنية فى ادارة العمليات (وهى ما يطلق عليه المعينات البيانية والمنهجية أو طبقا للاستثمار الجديد للاصطلاح Software الكيفية) وهى التى تمثل الجانب غير المادى من النظام التكنولوجى) .

ولكن هناك مع هذين العنصرين الرئيسيين حاجة الى وجود شكل مخطط من التنظيم يتفق مع المستوى والظواهرات المتعلقة بالمبادئ والوظائف التى تهدف اليها النظم التكنولوجية المطبقة فى الظروف التطبيقية المينة (وهو ما يسمى orgware أى التنظيم النوعى المساعد) .

ونستعرض فيما يلى قيمة وأهمية كل من هذه العناصر الثلاثة :
فبدون التكنولوجيا يكون المجتمع اعزل ، وبدون المعلومات التقنية والأفراد الذين يستطيعون استخدامها لا يمكن أن تولد التكنولوجيا ، وبدون التنظيم الاجتماعى الذى يهيئ للنظم التكنولوجية أن تستخدم عن اقتناع وتطور فى ظل هذا الاقتناع تتضاءل الفائدة المرجوة من وراء هذه النظم وربما بالعكس وقع الضرر من تواجدها

ولقد كشف تحليل النظم عن أن ادخال فكرة « التنظيم النوعى » لعنصر ثالث فى اساسيات النظم التكنولوجية اصبح يكون مع العنصرين الآخرين (الاجهزة الأساسية والكيفية) ما يكمل المكونات الأساسية للتكنولوجيا .
ويتحدد الغرض الخاص من وراء عنصر التنظيم النوعى المساعد فى أنه تحقيق لتكامل العنصر البشرى المنفذ مع مهاراته المهنية وبخاصة فى مجال النظام التكنولوجى من أجل الاستخدام الأمثل لكل من الاجهزة الأساسية والوسائل الكيفية مما يؤدي الى تحقيق تفاعل متبادل بين النظام والمجالات والنظم الأخرى ذات الطبيعة الغائبة .

وعلى ذلك يمثل التنظيم النوعى اساسا الجانب الوظيفى الذى يجمع بين المعايير الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنظيمية والإدارية من جهة أخرى بحيث يحقق الفوائد المرجوة من نوع التكنولوجيا الخاص ومن المعلومات العلمية والتكنولوجية المينة ، وكذلك يزيد من قدرة النظام التكنولوجى المستخدم على التلاؤم والنمو والتطور الذاتى ويصبح واضح المعالم ومستخدما بصورة فعالة .

هذا ، ويمتلىء تاريخ التقدم العلمى والتكنولوجى بأمثلة التكنولوجيات الناجحة التى ارتبطت نتائجها الفعالة ارتباطا مصيريا باحتواء التنظيم النسوعى المساعد فى بنائها التنظيمى ، ومن الأمثلة القديمة الخالدة التى تؤكد ذلك نظام خط الانتاج الذى يميز الهندسة التكنولوجية التقليدية ، وقد حل محله الآن ما يسمى بطريقة الخلية المركزية (خلية النحل) أو نمط الخلايا المترابطة الذى تتركز فيه عمليات الانتاج المتعددة حول مركز واحد هو « جزيرة العمل الموحدة » بدلا من نقل الانتاج على امتداد سير القاطرة . ولعل اثناء المهنة من أجل العمال (مثل الشعارات التى اعلنتها شركة فولفو فى وسائل الاعلام) ؟ يعتبر دافعا جديدا للبحث عن اشكال جديدة للتنظيم النوعى ليتمشى مع الاشكال الجديدة للأجهزة الأساسية ، والطرق المستخدمة التى تميزت بها الهندسة التكنولوجية خلال العقدين الأخيرين من الزمان ، وتلاحظ ذلك فى حالة « مجمع فيات » حيث لا توجد دوافع ترغب فى التوصل الى انماط جديدة من التنظيم المقبول عقليا للاستخدام الواسع النطاق للالات والمعدات المسيرة ذاتيا بأجهزة التحكم الصناعى المبرمجة رقما ، وكذلك استخدام نوع المجمعات المركزية التشغيل المبرجة برمجة كاملة .

ومن الأمثلة الحديثة للتنظيم النوعى الذى أصبح نظاما تقليديا التكوين الذى يجمع بين صناعة القرار تنظيميا واقتصاديا وإداريا فى وقت واحد بحيث يمكن تشغيل شبكة من الحاسبات ومراكز الحسابات الآلية ، وهنا تبرز أهمية الخبرة التى اكتسبتها مختلف الدول أو الاقطار التى نجحت فى تصميم وانتاج نظميات نوعية مناسبة ، لند اثبتت هذه المخترعات التنظيمية أنها احدى العوامل ذات التأثير الكبير فى الزيادة المطردة الواضحة لفاعلية تكنولوجية تحليل البيانات الكترونيا واتساع نطاق استعمالها ، ويلقى ذلك أيضا الضوء على ظاهرة زيادة الانفاق على تطوير الطرق المستخدمة والتنظيم النوعى وتفوقها كثيرا عن الاستثمار الموجه فى تطوير الحاسبات نفسها .

ورغم أن الأمثلة التى نوردناها هنا ذات صبغة هندسية واجتماعية بحتة فإننا نشعر بأنها أمثلة حقيقية تكشف لنا عن روح تعريف التنظيم النوعى الذى أوردناه سابقا .

ويعطى الجدول رقم (٢) صورة عامة عن التكوين المثالى لما تشمله المكونات الأساسية لعناصر النظام التكنولوجى الثلاثة :

وبناء على تعريف التنظيم النوعى فإن معناه الخاص هو الاتفاق مع ظروف الاستخدام وخواص النظام التكنولوجى ، ولا يوضح الجدول (٢) سوى الصورة العامة لمكونات النظام التكنولوجى ، فمن المعتاد أن يتضمن التنظيم النوعى دليلا صمم خصيصا من أجل الغرض ومشتملا على ضوابط اقتصادية اجتماعية وقانونية عامة : نظام تقدير الأسعار والضرائب والحوافز ، والقيود الموضوعية على إدارة نوع معين من الابتكارات التكنولوجية . أما بالنسبة للمعايير التى تدخل فى اطار

المكونات الأساسية	الأجهزة الأساسية	الطرق المستخدمة	التنظيم النوعي
١.	٢.	٣.	٤.
أمثلة العناصر التي تشغل والمعدات البناء التنظيمي للنظام وأدارته [٥]			مبادئ العمل
الأساسية		المساعدات الهندسية طرق التحكم والتنشيط تعليمات لعمليات التشغيل والضوابط الإدارية واللوائح والقانونية	
أجهزة القياس	الخدمات المساعدة تقدير الأسعار والفنية	التعليمات التشغيل	
أجهزة الحساب شبكة والتفاعل	الفرائب الأرضية الاقتصادية والشبكات	برمجة ومعينات وباضعية	
أجهزة الإرسال المساعدة المتخصصة والتحويل والانتقال وتنظيم العمل	نوع النظم والأوصاف		
الوحدات والقطع تنظيم الإمدادات تنظيم الاتصالات والإضافية ووحدات والمبيعات وقطع الفيا	القوائم وغيرها من طرق التوثيق	إدارة ذكرة النظام	

النظام فان التنظيم النوعي يغطي القرارات الانشائية والتنظيمية ، كما ان الاجراءات المرجعة تصمم بحيث تساعد النظام على ان يعمل بكفاءة . وهناك قاعدة عامة معروفة هي أنه كلما كانت النظم التكنولوجية أحدث وأكثر فاعلية ازدادت الحاجة الى تطبيق الحلول التخطيطية على المشكلات المتعلقة بأشكال التنظيمات النوعية التي سبقت الإشارة إليها .

وعادة تؤدي المعالجة غير التنظيمية لدستور التنظيم النوعي الى قدر بالغ من النفقات اللازمة ، وتترايد هذه النفقات مع سرعة تطور الأوضاع القائمة وازدياد تعقدها ، تلك التطورات التي تضع التكنولوجيا الجديدة موضع التطبيق ، وهنا تكون الخسارة الرئيسية التي تترتب على العناية غير الكافية بالمكونات التنظيمية للتكنولوجيا مقصورة على نوعية فاعلية استغلال الابتكار الجديد ، ويؤدي هذا بدوره الى ظهور حالات ضعف التنسيق والتوصل الى نتائج غير مرجوة لم يمكن لمصممي النظام التكنولوجي ان يتنبأوا بها مقدما ، وغالبا تكون هذه النتائج اجتماعية في بعض جوانبها وتقنية في جوانب أخرى منها .

وتوجد فى الكثير من جهات العالم من المشاكل الملحة الكثيرة ما ينتظر الحلول فى اطار الثورة التكنولوجية ، والأمر الذى يقتضى إعادة التفكير فى مفهوم التكنولوجيا ونظمها وكذلك إعادة النظر فى تصميم التكنولوجيا الجديدة وتقديمها فى صورة متكاملة تشمل على عناصرها الأساسية الثلاثة .

وتمطينا الأمثلة التالية بعضا من هذه المشاكل الواضحة المعالم التى يختلف فى البلاد النامية عنها فى البلاد المتقدمة .

— السباق فى العمل وإنتاجية المصانع الذى يترقب على انتشار الاستخدام المستمر للتقنيات والتحكم الآلى .

— إيجاد حلول للمشكلات الزراعية العامة وإنتاج الغذاء عن طريق المعالجة النمطية بإدخال تكنولوجيات جديدة .

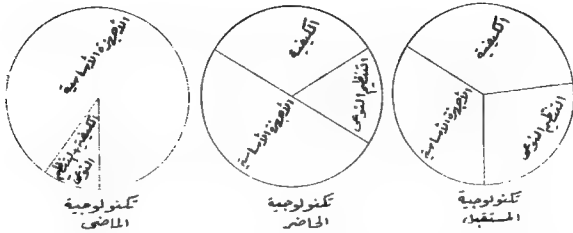
— « الثورة الزرقاء » فى إدارة البيئة واستخدام الطبيعة ، والعمل على صيانتها من أخطار تزايد القدرات التكنولوجية الجديدة

— تطوير فنون التخلص من الفضلات وذلك بإيجاد سلسلة إنتاج موحدة تبدأ من الاكتشاف الى استغلال المواد الأولية من الطبيعة وتنتهى عند توزيع واستهلاك المنتجات المصنعة .

ولقد ظهر بوضوح فى الكثير من دول العالم — سواء نتيجة لدراسات تحليل النظم أو من الخبرات العملية المتبادلة — أنه إذا ما أهملت المكونات التنظيمية والإدارية لأى تكنولوجيا مبنية على نظام معين فإنه لا يمكن تحقيق النتائج التى يريها المجتمع من وراء حل المشكلة التى تواجهه ولو كان ذلك عن طريق توجيه الاستثمار وجهة أخرى .

ولقد أدت المحاولات التى بذلت لمواجهة الاحتياجات الى ظهور اتجاه نحو إعادة توزيع الجهود التى تبذل لإقامة المكونات الأساسية للنظام التكنولوجى وتحريكها (انظر الشكل رقم ١) ، وعلينا أن نلاحظ هنا أن المستوى الذى بلغه تطور النظم يختلف من بلد لآخر ومن تكنولوجيا الى أخرى ، وعلى ذلك فإن مستقبل بعض التكنولوجيات يتضمن تحولا من الماضى الى الحاضر فى حين أنه فى تكنولوجيات أصبح المستقبل متحققا على صور تكنولوجيا المستقبل الموضحة فى الشكل رقم (١) .

وفى ضوء تحليل النظم النظرى والتطبيقات يمكننا أن نؤكد أن تخطيط النظام النوعى الذى يعد العنصر التنظيمى فى التكنولوجيا أصبح أمرا ضروريا لى يكون التنظيم موجها نحو الآلة ونحو المشكلة ونحو المجتمع ، ولا يصح أن يعتمد تخطيط التنظيم النوعى على معايير مقدرة النظم أو أن يكون مبنيا على اقتراض استبعاد توقف الإنتاج ، بل أن النظر فى المتطلبات اللازمة للحفاظ على مسيرة



الأحوال الاقتصادية الاجتماعية التي تحكم في استخدام هذه التكنولوجيا يكون أكثر تناسبا وملاءمة مع الخواص التكنولوجية .

ولعل أهم ما يبشر بالأمل المرجو من وراء تطبيقات تحليل النظم هو تحسين المناهج التحليلية وأنماط تصميم مكونات تنظيم التكنولوجيات الجديدة . وهذا يعنى اتمام البحوث المعتادة التي تجرى الآن لدراسة موضوعات مثل : التنظيم العلمى للقوة العاملة ، والتنظيم العلمى للإنتاج ، ولا يتم ذلك الا بتناول المشكلات الاجتماعية والإدارية فى ضوء وضع النظم التكنولوجية على أساس من العلم بحيث يكون الهدف هو العمل على رفع مستوى هذه النظم وتحقيق الفائدة القصوى من ورائها .

وتتمثل هذه مشكلة منهجية كبرى تتطلب نظرة خاصة ، وفى كثير من الحالات تؤدي تقنيات الإنتاج الحديث فى معرض تطورها الى الاحتجاج على تحول الإنسان الى كائن مجرد يكون جزءا مكملا للآلة ، ويجدر بنا هنا ان تدفق النظرة الى الكيفية التى تربط هذه المشكلة بمفهوم التنظيم النوعى ويصبح امامنا ان نسأل انفسنا : الا يوجد فى الوقت الحاضر اتجاه الى تحويل الإنسان الى كائن مكمل للتكنولوجيا المنظمة ؟

من الواضح ان الإجابة على هذا السؤال متصلة اتصالا مباشرا بالتوجيه الاجتماعى سواء من ناحية تحليل النظم أو الطرق الفعلية التى بها تقدم الابتكارات الجديدة للمجتمع فى حالة الاستبدال الفعلى لبعض الوظائف بأخرى من أجل إقامة شكل معين من أشكال المعينات التنظيمية . ولعل من العوامل الهامة المتصلة بالنظرية التى تقدمها هنا عملية ربط الإنسان بالتكنولوجيا وكيف يمكن تفهم المشكلة التى ترتب على هذا الربط .

استطاع القائلون بدراسة تاريخ التفاعل بين الإنسان والتكنولوجيا ان يجمعوا الكثير عن الطريقة التى تمت بها عمليات ادخال التكنولوجيا المنظمة وانتهائها الى الاستبدال التكنولوجى ، وهى ان حلت التكنولوجيا محل وظيفة الإنسان كمصدر

للطاقة التي تدبر الآلة ، وكمالك للأبدى التي تعمل ، ثم قيامه بدور المتخصص في إدارة الآلة ومالك للحواس الراقية التي تسجل الفعل وتقوم بعملية رد الفعل أثناء تشغيل الأجهزة أو في معرض العمليات . ثم أيضا لمالك للذاكرة وصاحب القدرة على التعلم ، وهذه جميعا هي الشروط الأساسية اللازمة لتحديد التعليمات والتأثير على اتجاهات تطور التكنولوجيا .

أما عن مدى إحلال التكنولوجيا محل وظائف الإنسان الذاتية ، ومدى تعويقها لهذه الوظائف ، فإن الأمر يتعلق بالمقاييس العامة أو المعايير المستخدمة في تقدير مستوى التقدم الذي يتحقق في مجال المكننة والتحكم الآلي في عمليات الإنتاج الاجتماعي .

واقترح استطاع كارل ماركس في دراسته لهذه المسألة أن يكشف من خلال هذه الظاهرة الطبيعية تاريخ الاتجاه إلى تطبيق المعلومات العلمية وتحويلها إلى قوة مباشرة للإنتاج ، ومن ثم تصبح عاملا في تقوية الدور الاجتماعي للإدارة . وفي ذلك كتب يقول : « يوضح تطور رأس المال المحدود المدى الذي تتطور به المعلومات الاجتماعية (الحكمة) بحيث تؤدي دورها العام كقوة مباشرة من قوى الإنتاج ، وبالتالي يتضح مدى تعرض الأحوال الاجتماعية السائدة لسيطرة الأفكار وبالتالي تغيرها طبقا لهذه الأفكار .. »

ورغم ما لهذه الظاهرة التي أوضحنا أهميتها الكبرى من أشكال مختلفة فإنها لا تنفصل بحال من الأحوال عن التقدم العلمي والتكنولوجي ، فليس من شك في أن كل خطوة على طريق تطوير الوسائل التقنية وانتشارها تتطلب زيادة التدقيق في المعلومات التي تلزم لعملية الإنتاج مما يؤدي حتما إلى نشأة وتطور أنماط خاصة من التنظيمات التكنولوجية ، أو بمعنى آخر تؤدي إلى تكوين عناصر جديدة للتنظيم النوعي هي على سبيل المثال تتابع منطقي حتمي في عملية خلق وإيجاد المعينات التنظيمية الخاصة ببعض الوظائف ، مثل وظائف التدريس والإشراف ، ووظائف خدمة وصيانة الأجهزة التقنية ، وأشكال التنظيم الخاصة بأعمال التشغيل والتجميع وبدء التشغيل ، وكذلك التدريب في الخدمة وتجديد تدريب العاملين ، والمعينات العلمية المتقدمة ، وهندسة الصيانة ، والتشريعات الخاصة ، واللوائح الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للعلاقات ، والتبادل بين الأفراد والجماعات من جهة وبين التنظيم والمجتمع من جهة أخرى .

ونتيجة لهذه العمليات التي تحكمها قوانين ذات نسق موحد لم يقتصر الأمر على أن قامت التكنولوجيا بنزع المهمة الرئيسية التي كان يتولاها الإنسان كفرد فحسب، بل إنها أيضا أدت في الوقت نفسه إلى تعويق الإنسان عن أن يؤدي دوره كأداة وموضوع للإدارة الاجتماعية التي أصبحت لها إبعادها الجديدة في ظل التكنولوجيا التي كانت - وما زالت - مرتبطة باتجاه لا يمكن مقاومته - تتزايد فيه أهمية التنظيم النوعي كعنصر عضوي متكامل من عناصر النظم التكنولوجية .

ولقد أدت النتائج المشجعة التي نجمت عن الخبرة المكتسبة من الوحدة العضوية للعوامل التقنية والاجتماعية الى قيام مزيد من البحوث والدراسات المنشورة خلال العقدين السابع والثامن حول ما يسمى « النظم التقنية الاجتماعية » . ولعل من احسن هذه الدراسات ما قدمه ف. اميرى و ا. تريست و س. آكوف و ك. دى جرين وغيرهم ، وتتضمن جميع هذه الدراسات ايضا لاتباحا لاتجاه النظام التقنى الاجتماعى انذى نما فى ظل علاقة وثيقة مع التنظيم الانتاجى او المجتمع ككل الا انه قد لوحظ من الدراسة التحليلية التفصيلية فى أعمال هؤلاء الكتاب انهم لا يقدمون اى مقترحات او حلول لعلاج الفشل الذى منيت به نظرية « النظام التقنى الاجتماعى » ، وعلى احسن الافتراضات فان كلا من العوامل الاجتماعية والتقنية للتكنولوجيا المنظمة تعتبر - طبقا لما قاله ف. اميرى - مستقلة عن الأخرى ولكنها تمثل فى الوقت نفسه نظاما مترابطة .

دورة النظام التكنولوجى

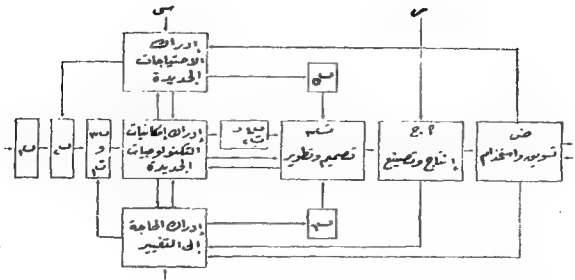
تتطلب هذه السمة التى تميز تحليل النظم فى ظل التكنولوجيا الحديثة ان تؤخذ على انها وحدة ذاتية من التنظيم الشامل تخضع لاحكام النشاط المنظم للأفراد والجماعات والمنظمات التى تستفيد من المعلومات ومن التمويل ومن الموارد الطبيعية .

وفى هذه الحالة ينظر الى التكنولوجيا بمنظار تحليل النظم من زاوية واحدة على انها نشاط عملى يركز على اكمال « دورة حياة التقنيات الجديدة » التى تمر بالمراحل المختلفة على النحو التالى :

البحث (تخطيط الدراسات) التطوير (نقل التكنولوجيا) هضم التقنيات الجديدة (المحافظة على فاعلية التقنيات التى نجحت عند التطبيق) احلال العلم والتكنولوجيا الأكثر فاعلية محل الأخرى الأقل فاعلية

ومن الظواهر الهامة لدورة حياة النظام التكنولوجى انها تمثل شبكة من علاقات الاسترجاع بين كل عناصر الدورة ، او بصورة ادق استرجاعا من المراحل التى يطبق فيها النظام تطبيقا عمليا ، وكذلك من النظام الشامل المرتبط بها . وتساعد المرتجعات الخارجية الأخيرة على اعطاء المؤشرات الخاصة بالمتطلبات الجديدة للنظم التكنولوجية ، وللاحتياجات والامكانيات اللازمة لتحقيق تغيرات معينة فى التكنولوجيا (انظر الشكل رقم ٢) .

هذا ، ولابد من التركيز على دور الاسترجاع فى عملية تشكيل المكونات التنظيمية لأى تكنولوجيا ، وهى جزء حيوى لا غنى عنه فى العمليات التى تمر بها دورة حياة النظم التكنولوجية . فمن خلال الروابط الخارجية س و (البديل والبيئة) التى تأتى من النظم الاجتماعية والاقتصادية الخارجية ، وكذلك من خلال المسترجعات الداخلية ، يأتى التأثير على التوجيه « الاجتماعى » للتنظيم النوعى ، ومن خلال تلك و (التكنولوجيا والبيئة) التى تأتى من النظم الاقتصادية



التقنية الخارجية ترتد المسترجعات الداخلية بتأثير التوجيه « التقنى » للتنظيم النوعى . وهناك عنصر هام فى هذه العملية يرتبط بالبحوث المتخصصة (ب ٥ ، ب ٦) المتصلة مباشرة بخلق التنظيم النوعى للنظام التكنولوجى .

أما عن السيطرة على دورة حياة النظم التكنولوجية فإنها تتأثر فى الوقت نفسه بفعل العديد من اتجاهات التطور التكنولوجى التى تظهر كمضادات للتسارع فى التجديد التكنولوجى وهى :

- زيادة تعقد النظم التكنولوجية وتنوعاتها مع اشتداد ارتباطها بنظم أخرى .
- التوسع المستمر فى المحتوى العلمى لتطبيقات التكنولوجيات الجديدة .
- مما يتطلب مزيداً من الاتفاق على الاستثمار العلمى بما يتناسب مع هذا التوسع، ويشمل ذلك الاستثمار فى دراسات الميكانيكا والعلوم الاجتماعية والطبيعية .

- تزايد المال والوقت المكرس لتنفيذ أعمال البحوث والتنمية كجزء من دورة حياة النظام التكنولوجى (وتبين الإحصائيات أن الفترة الزمنية للمشروعات التقنية العلمية قد تزايدت خلال العقد الثامن بنحو ٥٠ ٪ فى حين تضاعفت النفقات المالية أكثر من مرة)

- اتجاه التكنولوجيا المنظمة الى المزيد من الوقت والجهد اللازم لصناعة القرار الذى تعتمد عليه فى أغلب الحالات أطول جزء من دورة حياة النظام التكنولوجى المعمول به .

ويعطينا الجدول رقم (٣) التالى تقديراً لمتوسطات الموارد أو المعطيات اللازمة لمختلف مراحل دورة الحياة التكنولوجية ، وتنبئ هذه التقديرات على الأعمال القائمة بالفعل من جهة وعلى الدراسة التى قام بها كاتب هذه السطور من جهة أخرى .

الجدول رقم (٢)

المرحلة	النفقات %	الوقت بالسنوات
عملية الابتكار	١	٢ - ١
البحوث	١٠ - ٥	٣ - ٢
تصميم الدراسات	٢٠ - ١٠	٢ - ١
عملية الإنتاج	٦٠ - ١٠	١
تنظيم الإنتاج	١٥ - ٥	١
تنظيم التسويق والاستخدام والصيانة	٢٥ - ١٠	٢ - ١
المجموع الكلى	١٠٠	٧ - ٩ سنوات

ومن المسلم به انه يتعذر اخذ هذه النسب او الاتجاهات الموضحة فى الجدول على انها مؤكدة ، فهى لاتمثل أنماطا ثابتة تستمر فى المستقبل لان التكنولوجيا المنظمة لكى تتقدم بخطى حثيثة تعمل فيها لاقامة نظم تكنولوجية تعتمد على القوة التى تستمد من التوسع فى الميكنة والتحكم الالى الذى يترتب على الاستخدام الاكمل لما احرزه العالم من خبرات علمية وتقنية ، وعلى ذلك فليس هناك مايررر الاقلال من الموارد او النقص فى الوقت الى نصف ماكان يلزم فيما سبق

وعلىنا ان نلاحظ هنا ان النفقات المطلوبة والوقت اللازم يختلفان باختلاف انماط دورة النظام التكنولوجى ، وهذا هو الذى يجعل حصيلة السياسة العلمية والتكنولوجية تتعرض بسهولة لاختطار تقويم عامل الوقت او للفشل فى تقدير الوقت اللازم لاتمام العمل فى كل مرحلة من مراحل دورة حياة التكنولوجيا . ويمكن صياغة معادلة الاقتصاد الشامل لحصيلة استحداث ونشر نظام تكنولوجى جديد ، الحصيلة الناتجة عن تكنولوجيا منظمة (على النحو التالى :

$$ح = \frac{١ (١) زس}{فدبت زلن + فلزبت ع} = \frac{\text{الوحدة من الحصيلة}}{\text{الوحدة من التكلفة}}$$

حيث ١ = الاثر الناجم عن تشغيل نظام معين فى مدى سنة

زس = فترة الاستعمال التى تمر حتى يتم الاستبدال بنظام آخر

م = متوسط عدد المرات التى يستخدم فيها النظام فى الفترة زس

فبت = متوسط تكاليف أعمال البحوث (ب) والتطوير (ت) عند وضع نظام
تكنولوجى موضع التطبيق

فل = متوسط التكاليف (ل) السنوية لعملية ادخال أو تقديم النظام

ع + = عدد المرات التى قدم فيها النظام التكنولوجى للتطبيق حتى تحقق
التحول اليه

زبت = الزمن اللازم لعمل البحوث والتطوير

زل = الزمن اللازم لعملية وضع النظام موضع التطبيق

ن = عامل ثابت يمثل مضاعفة النفقات تكون فيه النسبة (ن 1) فى حالة

العمل غير الناجح أو مضاعفة الجهد حيث (ن = 1) اذا لم يوجد مضاعفة مع نجاح
العملية

يعيدنا هذا الى عوامل الفاعلية فى الادارة الاقتصادية الاجتماعية للتنمية
العلمية والتكنولوجية اذ يتضح من خبرة جميع بلدان العالم ان التسجيل السريع
لبراءات الاختراع واتباع سياسة خاصة لترخيص الاستعمال تعلمان معا وفى وقت
واحد لتحقيق التعاون والتبادل العلمى والتكنولوجى على المستوى الدولى ، وتعتبران
من اهم العوامل التى تساعد على زيادة حصيلة التكنولوجيا المنظمة ، ويرجع
هذا الى اثرهما فى رفع قيمة العوامل زس ، 1 التى تظهر فى البسط او المقسوم
وانخفاض قيمة العوامل ن ، زبت ، زل ، فبت ، فل التى تظهر فى المقام او
المقسوم عليه .

ولقد جمعت الدول المتقدمة الكثير من الخبرات ذات القيمة الكبيرة فى مجال
دورة حياة النظم التكنولوجية وذلك باتباع اساليب متعددة مثل التخطيط بالاهداف
والادارة بالاهداف ، والمنهج التحليلى لاختيار وترتيب اولويات المشروعات العلمية
والتكنولوجية ، وغير ذلك من الاساليب .

ولدى روسيا خبرات واسعة النطاق فى مجال التخطيط الطويل المدى للأعمال
العلمية التقنية ، والبرامج المركبة التى توضع لتحقيق التقدم العلمى والتقنى، والنشاط
الخاص بزيادة فاعلية ادارة التكنولوجيا المنظمة عن طريق الاسراع فى العمليات ، وكذلك
التوسع فى المجال التطبيقى الذى يهدف الى تحقيق استفادة اكمل من استخدام
الموارد العلمية والتقنية المستثمرة ، ولعل تحليل وتطبيق مثل هذه الخبرات
الدولية فى مجال ادارة الابتكارات التقنية قد اصبحت ذات أهمية كبرى فى ميدان
تحليل النظم .

الدراسة التحليلية للبيئة التكنولوجية

يتشابه تحليل النظم فى مجال التكنولوجيا المنظمة فى كثير من جوانبه مع
طريقة معالجة النظم فى علم البيئة ، فالمعروف ان كلا من الماء والارض والهواء وغيرها

تمثل مجالات يقوم بدراساتها علماء متخصصون فيها ، ولكل منهم مصطلحاته ومقاييسه المستخلصة والانماط التى يسير عليها الى غير ذلك من العناصر المنهجية ، وهناك اختلافات جوهرية بين هذه الانواع من الدراسات وسوف يستمر وضعها العلمى على هذا النحو فى المستقبل ، ومع ذلك فهناك ضرورة ملحة للنظر فى مضامين هذه الدراسات من وجهة نظر علم البيئة ككل فى ضوء نظرية النظام البيئى المتكامل (ايكوسيستم) وممارسة الادارة البيئية عن طريقه .

ويتكون من النظم التكنولوجية التى ابتكرها الانسان او التى يمارس الان عملية صنعها ونشرها للاستعمال شكل جديد لنظام شامل موحد يتفاعل بطريقة معينة مع كل من الطبيعة والمجتمع .

وهناك العديد من المفاهيم التطبيقية ذات الاهمية مثل « اتجاه عملية الاخلال التكنولوجى وسرعتها » و « نوعية البيئة التكنولوجية » و (المغامرة التكنولوجية) و « عودة التكنولوجيا الى التوقف » ، وهناك قدرة البيئة التكنولوجية على هضم وامتصاص الامكانيات العلمية والتقنية الجديدة التى تظهر وتجاوب هذه البيئة مع التغير الاجتماعى الاقتصادى المستمر ، ومع متطلبات العلاقات البيئية وغير ذلك كل هذه المفاهيم يمكن ان تتحقق بطريقة واحدة هى طريقة تحليل النظم وتطبيقها على البيئة التكنولوجية ككل .

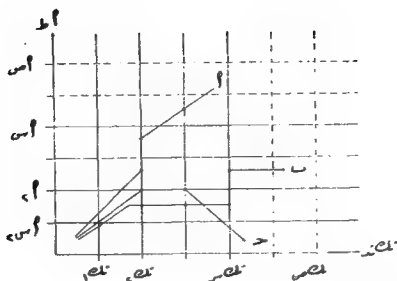
ولعل الخبرات التى تجمعت من التطبيقات الحالية لتحليل النظم بما فى ذلك البحوث التى قدمتها مجموعة العمل التى كونها المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقى فى لاكسنبرج بالنمسا للدراسة مشكلات نوعية البيئة والتعمق فى مجال ملاءمة النظم المعقدة والقرارات المبنية على اساس تعدد المعايير ، لعل هذه الخبرات جميعا تمدنا باساس صالح لتطوير برنامج خاص لهذا النوع من العمل .

ورغم ان هذه الدراسات مازالت تحتاج الى المزيد من التعمق يمكننا ان نتصور اهميتها النظرية والتطبيقية على النحو التالى :

— من الاهداف الرئيسية من العمل المطبق الان فى تحليل النظم التطبيقى إيجاد المبررات الخاصة بتصميم السياسة

فكل من الموارد الطبيعية والبيئة ومصادر الطاقة والانتاج الزراعى والاستيطان البشرى والنظم الصحية وغيرها مما يدخل فى نطاق ماتتناوله دراسة تحليل النظم التطبيقى لا يمكن تقويمها وتقديرها بطريقة سليمة وادارتها بطريقة علمية الا اذا اخذنا فى الاعتبار المعايير الطويلة المدى لعنصر العلم التكنولوجى (او المنطق التكنولوجى) ومايرتبط به من التغير الاجتماعى والاقتصادى

ومن الوجهة العملية يتضمن تخطيط سياسة القطاعات المختلفة من هذا النوع فى واقع الامر جميع الحالات التى تترتب على الاوضاع التكنولوجية (الشكل رقم ٣)



فعلى امتداد المحور الافقى تك تد (اى التكنولوجيا المتداولة) رتبت النظم التكنولوجية طبقا للدرجة تداولها بدءا من التكنولوجيا المعروفة على المستوى العالمى التى تم امتصاصها وهضمها فى الواقع العملى الى تلك التكنولوجيات المفترضة (اى المعروفة بصفة مبدئية) ويعتمد تواجدنا الفعلى على البحوث الاساسية التى تقوم حولها . وعلى امتداد المحور الراسى از وضع عدد كبير من الحالات التى تبين الامكانيات الاقتصادية الملائمة لاستخدام نوع معين من التكنولوجيا ، فبدءا من ازى التكنولوجيا التى يمكن تداولها بسهولة متدرجة حتى اعلى درجات المستوى التكنولوجى تكون الملائمة غير ذات موضوع فى الوقت الحاضر ، وفى هذه الحالات تكون المنطقة التى تدخل فى نطاق وضع السياسة غير محددة ، ومن ناحية اخرى نجد ان نجاح البحوث والتطوير يؤدى الى استمرار توسيع نطاق التقنيات المتداولة (من الناحية العلمية والتقنية) وكذلك نجد انه بينما يتزايد غنى مجتمع من المجتمعات او توجه متطلبات حتمية جديدة يمكنه ان يعدل من معايير الاقتصادية وقد تؤدى التطورات التكنولوجية الى تقدم فى معايير العلاقة بين التكلفة والكفاءة .

ويمكننا ان نؤكد ان الطرق الحديثة لتكنولوجيا تحليل النظم (التنبؤ العلمى والتقنى ، وتكنولوجيا التكوين ، واختيار البدائل التكنولوجية ، وغير ذلك) لا تقتصر على انها تمكن من تحليل مثل هذه الاتجاهات تحليلا كيميا وتركيبيا ، بل انها ايضا تمكن من عمل تقديرات كمية معقولة لاوزاع المستقبل بالنسبة لما تمر به فى مجال الاحوال التى تترتب على التكنولوجيا المطبقة .

وتبذل الان جهود كثيرة لوضع اساس او اساس (انماط البدائل التكنولوجية) وتحقيق تقدم ملموس فى مجال تحليل علاقة المؤثرات بالنتائج وذلك باستخدام مقاييس الاثر المتبادل بين التكنولوجيا والاقتصاد .

أما من الناحية التطبيقية لصنع القرار فمن الواضح (كما فى الشكل رقم ٢) أن مسار الخطوط الثلاثة ١ ، ب ، ح تصور السياسات الممكنة للتوصل الى اوضاع معينة وتمثل اشياء مختلفة بعضها عن بعض اختلافا فعليا ، وتتضمن بيانات لها آثار قد تكون عكس نتائج الحسابات المأخوذة عن الانماط او الصيغ المستخدمة فى وضع السياسة ، وتؤخذ على انها اساس لغيرها من القرارات .

وتصبح بذلك طريقة معالجة الموضوع الموضحة سابقا اساسا للتعاون بين المحللين الذين يحاولون تكوين نظرية عامة للنظم وطرق البحث التى تطبق فى دراسة التكنولوجيات من جهة ، وبين هؤلاء الذين يتخصصون فى تحليل النظم وتصميم الانماط وتخطيط سياسات القطاعات المختلفة بما تتضمنه من تعدد العوامل الاقتصادية الاجتماعية والتقنية العلمية .

ونجد ان تفهم محورى الامتداد المكاني للتكنولوجيا الذى تنجم عنه اوضاع معينة يختلف كثيرا ، فمن ناحية مناهج تحليل النظم وتصميم الانماط او الصيغ هناك طريقتان رئيسيتان للبحث فى تحليل النظم :

١ - تحديد التناسب القائم بين البدائل التكنولوجية المعقولة تحديدا عقلانيا

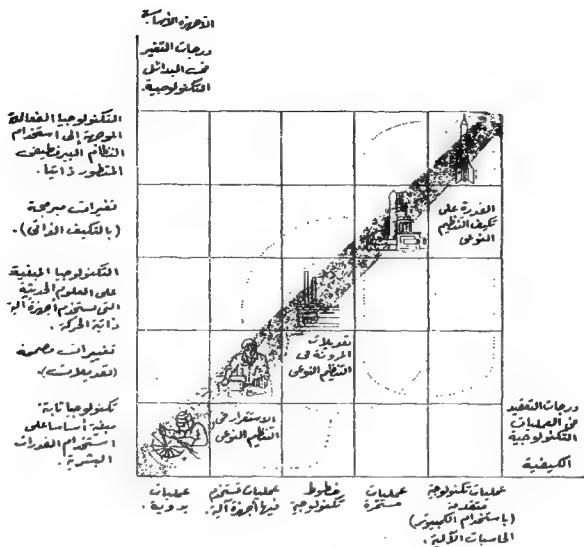
ب - تحديد متزاج المنطقى بين الطول التكنولوجية المتكاملة التى يمكن تطبيقها ولكل من هاتين الطريقتين المتبعتين فى بحث المشاكل اهميتها الخاصة فى ادارة الابتكارات العلمية والتقنية . ومن المعروف ايضا ان السياسة الادارية التنظيمية المناسبة التى تسير الهدف من السيطرة على التغيرات التكنولوجية تعتمد لدرجة كبيرة على تعدد الابتكارات وحداتها واصالتها

فاذا لم يكن هناك تغير متكرر سريع . واذا كانت التغيرات تدخل على ميادين ذات تقاليد وانماط ثابتة ففى هذه الحالة تتميز عملية التغير بشيء من البطء كتكنولوجيا صناعة الورق .

اما اذا كان هناك تغير سريع متكرر من مستحدثات ظهرت بعد ان تكون النظم قد استقرت فان العملية تتطلب المرونة الكبيرة ولا بد من ان تقبل التعديلات كما هو الحال بالنسبة لتطور نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية .

واذا كانت هناك ضرورة لسرعة وتكرار التغيرات فلا بد عندئذ من ان تكون هناك درجة عالية من الكفاءة والقوة فى اتخاذ قرار التغيير ، ويعد هذا السلوك امرا اساسيا لتكييف تنظيم وادارة الاختراع كما هو الحال فى التطورات التى تحدث فى تكنولوجيا غزو الفضاء الجوى .

واخيرا نجد انه فى حالة القرارات التى لاتتكرر كثيرا وليس لها سوابق معادلة تكييف السياسة التنظيمية غالبا تلقائيا على اساس تجربى .



الشكل رقم (٤)

وعليّنا ان نهتم هنا بأن هذه الخواص التي ذكرناها عن عملية الابتكارات لا تقتضي انطباقها على سياسة التنظيم والادارة فقط لكنها تنطبق ايضا على طبيعة التنظيم النوعي المستخدم في النظم التكنولوجية .

واذا صنفنا الاجهزة الاساسية على اساس درجة مرونتها وقدرتها على التغيير وصنفنا الوسائل الكيفية طبقا للدرجة تعقد عملياتها فان صفات التنظيم النوعي المستخدم (كما هو مبين في الشكل رقم ٤) تصبح : الاستقرار ، ومرونة التعديد ، والقدرة على التكيف .

وعلى ذلك يتطلب النهج الذي يتبع لتحليل احدى المجموعات او العائلات التكنولوجية ان نتاولها من وجهة نظر علمية تقنية ، ومعالجة اجتماعية اقتصادية على حد سواء .

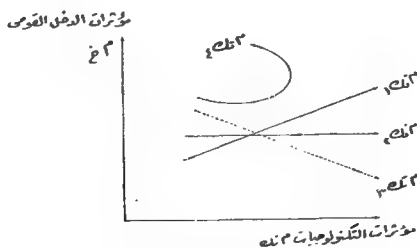
التكنولوجيا كشكل متكامل

يتطلب هذا الشكل العام لتحليل نظم التكنولوجيا المنظمة أن تدرس التكنولوجيا نفسها على أنها عنصر من كل متكامل فى الإطار العام للدولة أو القطاع الاقتصادى أو الاقليم الاجتماعى الاقتصادى المحدد ، وفى مثل هذا النمط الشمولى تعتبر النتائج المرغوبة (أى المكاسب) والنتائج غير المرغوبة (أى الخسائر) حصيلة لانشطة الافراد والجماعات والمنظمات التى تستثمر رأس المال وتستخدم المعلومات وتستهلك الموارد الطبيعية .

وعلىنا أن نلاحظ هنا أن الصلة بين الجهد الذى يوجه للانشطة ومستوى هذه الانشطة من جهة وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى تعتبر من المؤثرات غير المباشرة التى تمثل جزءا من سلسلة من العمليات المعقدة التى ترتبط بالبناء الاجتماعى للدولة المعنية .

ومع ذلك فإن الامر يقتصر على وجود هذه الصلة فى واقع الامر بل أن هذه الصلة تمثل كذلك اساسا رئيسيا للمعلومات التى تستخدم لتقويم الانثار المترتبة على التقدم التكنولوجى .

ويتناول محللو النظم - فى هذا المجال - بعض المفاهيم العامة مثل : (التكنولوجيا ككل متكامل) و (اتجاهات المستوى التكنولوجى) و « أثر قيمة التكنولوجيا » ويتخذونها هى وغيرها من المفاهيم الشاملة ذات الاهمية الخاصة موضوعات للبحوث التى تتم على كل من المستوى الدولى أو المستوى القومى ، ويلاحظ ان البيانات التى يتم تجميعها وتحليلها لتدخل ضمن بحوث المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقى فى لأكسنبرج بالنمسا تساعد كثيرا على تفهم الارتباط بين المؤشرات الدالة على تقدم نوع من أنواع التكنولوجيا فى الدول التى تسير على سياسات مختلفة ازاء تلك التكنولوجيات (انظر الشكل رقم ٥)



الشكل رقم (٥)

وفى هذا الشكل يفترض ان م تك هى الرقم القياسى الدال على التقدم الذى تحزره مجموعة او عائلة تكنولوجية معينة (وهو فى هذا المثال الذى تتناوله القوة المتاحة لكل عامل يشتغل بالانتاج ، وتبين الدول بارقام (١) و (٢) و «٣» و «٤» ، وترتب دالة كل حالة ترتيبا زمنيا ، كما يفترض ان م تخ تمثل احد المؤشرات الاجتماعية (ولتكن نصيب الفرد من الدخل القومى العام التى تتوافر بيانات عنها) ؟

ولا يمكن ان تكون هذه المعلومات التى تتوافر تحت ابدنا مضبوطة تماما ، ذلك ان البيانات تظل تحت الدراسة لتوصيلها الى اعلى درجات الدقة ، ومن ثم فلا بد من تطوير اساليب حساب المؤشرات المطلوبة بطريقة منطقية ، وفى الوقت نفسه لابد من ان نأخذ حذرنا فى الحكم على البيانات وتفسيرها ، اذ لا يمكن ان نهمل ظاهرة اختلاف الاوضاع القائمة المترتبة على اختلاف السياسات التكنولوجية الوطنية .

على ان الوضع المعتاد الذى نجده فى كثير من الدول يتبين من خط الاتجاه (١) ، اما خط الاتجاه (٢) الذى يمثل النمو التكنولوجى دون ان يصحبه ارتفاع ملحوظ فى المؤشرات الاجتماعية فلا يمكن ان ينطبق الا على فترات قصيرة من عمر التنمية كجزء من السياسة الموجهة الى الاسراع فى بناء الامكانيات التكنولوجية او ترجيح مجال معين من مجالات التكنولوجيا عن طريق الجهود التى تبذل على مستوى الفطر ككل . اما عن الوضع الذى يوضحه خط الاتجاه (٣) فلا بد من ان ننظر اليه على انه اتجاه متطرف يمثل علامة خطر فى السياسات المتبعة .

ولقد امكن ان نلاحظ فى السنين الاخيرة كثرة المحاولات الواعية لتطبيق نوع معين من السياسة م تك (٤) ، فمثل هذا الوضع الذى يمثله خط الاتجاه (٤) يلاحظ وجود ماسبق ان ذكرناه عن طبيعة البيانات الاحصائية ومدى توافرها (كما فى كل من السويد والنرويج) - فيصور امكانية تحقيق النمو فى المؤشرات الاجتماعية فى الوقت الذى ننخفض فيه درجة تطبيق انواع معينة من التكنولوجيا (وبخاصة تلك التى تركز ارتكازا كبيرا على العمل وعلى الطاقة او غيرهما) . وترتبط المسترجعات فى مثل هذا النوع من السياسة التكنولوجية عادة مع التغيرات العميقة فى البناء الاقتصادى وكذلك مع الاجراءات الفعالة التى تحل محل الاساليب المركزة للتقدم التقنى والعلمى . ويتم ذلك بوسائل من شأنها ان ترفع المستوى النوعى للنظم التكنولوجية مع ترجيح اهميتها على اهمية كمية الاجهزة الجديدة .

وفى كل دولة من دول العالم تتولى الهيئات التشريعية والتنفيذية والوظفون والجهات المسنولة عن ادارة قطاعات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومديرو الادارات التنفيذية والمجالس التى تتولى اعمال التطوير فى المجالات التقنية والعلمية وكذلك الجهات الاخرى المعنية بكل جانب من جوانب التطوير التكنولوجى العلمى والذى تستخدم الامكانيات الناتجة عن هذا التطوير كل هذه الهيئات تتولى وضع الاشكال المختلفة التى تقوم بها الجماعات والمنظمات والافراد فيما يتعلق بالابتكارات العلمية والتكنولوجية وتاويرها .

ولسنا بحاجة الى القول بان الطبيعة الاجتماعية لهذه العملية المعقدة وبخاصة نظم
التقويم والمعايير التى تحدد خواص ووظائف القرارات الادارية والاساليب المستخدمة
لتنشيط العمليات القائمة فى المجال التقنى والعلمى تختلف اختلافا واضحا من دولة
لاخرى .

ومع ذلك فان الخبرات المستفادة فى مجال تنمية الادارة العلمية والتكنولوجية
التي تكونت ومازالت تتكون فى الكثير من الدول قد مكنتنا ايضا من ان نتعرف على
بعض الصفات النمطية للعملية التي تشملها جميعا . وتتضمن : (أ) تقسيم الوظائف
الادارية المختلفة الى مستوى التشريع . ومستوى السلطة التنفيذية ، ومستوى
الانتاج المباشر للنتائج العلمية والتقنية . ثم مستوى الاستخدام العملى لهذه النتائج
(وتعتبر هذه الاخيرة توفيراً للمعلومات عن المكاسب والخسائر الناجمة عن النشاط
العلمى والتكنولوجى) ، (ب) الاهمية الكبرى المتعلقة بوجود شرائط المسترجعات
بحيث تكون سليمة صالحة للاستخدام فى نقل المعلومات عن الاتجاه الذى تسير فيه
التنمية العلمية والتكنولوجية ، (ح) حاجة النظام الى ان يتضمن خدمات تمثل
ذاكرة متطورة للبيانات التي يتم تجميعها وترتيبها طبقاً لما هو مطلوب ، وتتضمن
كذلك الانشطة والامكانيات والنتائج « اى الخسائر والمكاسب » المتعلقة بالتطوير
العلمى والتكنولوجى ، «د» ان الفترة الزمنية التي يستغرقها النظام بين وضع
المدخلات وظهور علامات استرجاع المعلومات التي استقبلتها الاجهزة لابد ان تؤخذ
فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات على المستوى الادارى ، وهذا يعنى ضرورة اشتغال
هذه المعلومات على اسلوب خاص لتسليم البيانات اللازمة لتقويم عمليات التطوير
العلمى والتقنى .

ويبدو واضحا من نتائج الخبرات التي اكتسبتها الدول المختلفة والنتائج التي
توصل اليها محللو السياسة العلمية من دراستهم لتلك الخبرات ان اعمال اى شرط
من الشروط الاساسية لادارة الانشطة العلمية والتقنية يؤدي حتما الى هبوط واضح
من اثرها ونتائجها : ففي جميع الحالات المعروفة كانت الخسائر الناجمة عن عدم
الاستخدام الامثل للامكانيات التقنية والعلمية تمثل اضعاف الحصيلة الاقتصادية
والافوائد الاجتماعية الضخمة التي تترتب على التقدم العلمى والتقنى ، ومن امثلة
الخسائر المباشرة التي تلاحظ من اول وهلة : تكرار العمل التقنى والعلمى ، وزيادة
الفترة الزمنية التي تفصل بين اتمام البحث وبين حدوث الاستيعاب ، وظاهرة
التوجيه الخاطئ للجهود ، وعدم تمشى العلم والتعليم مع المتطلبات القومية . ومن
الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها الاجيال التالية : ازدياد فجوة الاختلاف فى
مستوى التقدم بين مختلف الدول ، وتأخير استخدام واستيعاب الموارد الجديدة
المستحدثة التي تعبر ذات حيوية خاصة بالنسبة للتنمية : فضلا عن الفشل فى
امكان التنبؤ بالنتائج والاثار الاجتماعية غير المتوقعة .

هذا الرصيد الضخم الذي ينتظر مختلف الشعوب من مشكلات التنمية فى المستقبل يبدو أكثر بكثير مما نصور اذا ما اخذنا فى الاعتبار تلك الخسائر التى تمنى بها البشرية نتيجة لعدم كفاءة تنظيم التبادل الدولى للتكنولوجيا والتقنيات الجديدة وافتقارها الى نوع الادارة المناسب وكذلك عدم وجود تقدم مناسب على المستوى الدولى فى توزيع العمل والتعاون العلمى والتقنى .

وبلاحظ اليوم ان الكثير من دول العالم قد اكتسبت خبرات جديدة ذات قيمة كبيرة فى اجراء تحسين على اساليب التنظيم وادارة الانشطة العلمية والتقنية وقد اتخذت مثل هذه الاجراءات على كل من المستويين القومى والدولى .

وتقوم كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وبعض الاقطار الاخرى بجهود منظمة من اجل زيادة حجم البحوث التخصصية بهدف تطوير فنون التكنولوجيا المنظمة فى مختلف الميادين للتنبؤ بالتطورات المستقبلية فيها وتقدير مايمكن ان تحدثه من اثر فى اقتصاديات البلاد واستغلال الموارد والبيئة والنظام التكنولوجى بل اثرها فى المجتمع نفسه ككل ، ولعل من الواجب وضع مثل هذا النوع من البحوث التى تجرى تحت تصرف مختلف السلطات التى تتولى وضع السياسة كى تستخدم فيما يستحدث من اشكال السياسة العلمية والتكنولوجية التى تصنعها الدول، ويجب ايضا ان تنظم هذه العملية بواسطة الدولة ، وتنفذ بالمشاركة الكاملة مع مجموعة من محلى النظم الذين يعدون خصيصا لهذا العمل ويتدربون عليه .

ولابد ان يتم اخضاع السياسة العلمية والتكنولوجية لنظام المؤسسات فى الاطار الاجتماعى السياسى والاقتصادى والعلمى التقنى . ويختلف هذا الاطار من دول الى اخرى ، كما توجد اختلافات فى استعمالات البيانات التحليلية فى عملية صنع القرارات الخاصة بادارة التكنولوجيا المنظمة .

وفى الوقت نفسه يوجد اهتمام مشترك لدى جميع الدول بتطوير نظام المعايير القياسية المقارنة واساليب التحليل المناسبة والانماط التى تطبق لتحقيق الامل البشرية الكبرى على المدى الطويل . وتمثل هذه الامل فى تحقيق التناسق بين التنمية القومية والدولية مستندة على تبادل المنفعة والتعاون العلمى والتكنولوجى العادل والفعال .

- 1 R. Ackoff, "Science in the System Age : Beyond IE, OR, and MS", *Operations Research*, Vol. 21, No. 3, May-June 1973, p. 661.
- 2 P. Gyllenhammer, *People at Work*, London, 1977.
- 3 A. Bennet and T. Schoeters (eds.), *Financial Times*, 1 November 1977, p. 13.
- 4 It should be noted that the organic unity of the two terms in quotation marks forms the basis for the very conception of "organized technology".
- 5 K. Marx and F. Engels, *Collected Works*, 2nd ed. (in Russian), Vol. 46, Part II, p. 215.
- 6 F. Emery, *Technology and Social Organization*, London, Tavistock Institute of Human Relations (Tavistock Documentation 42); F. Emery and E. Trist, *Sociotechnical Systems in the Book : Systems Thinking* (edited by F. Emery), Harmondsworth, Middx, Penguin Books, 1969; R. Ackoff and F. Emery, *On Purposeful Systems*, Aldine, 1972; K. DeGreene, *Sociotechnical Systems, Factors in Analysis, Design and Management*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1974.
- 7 A. van der Zwaan, "The Sociotechnical Systems Approach : A Critical Evaluation", *International Journal of Production Research*, Vol. 13, No. 2, 1975, p. 157.
- 8 Emery, op. cit.
- 9 G. Mongenthaler, "Guiding Technological Development", *Operatio Research*—72, p. 617-40, Amsterdam, 1973.
- 10 G. G. M. Dobrov, *Prog. ozirova ie Nauki : Teh iki* (Scientific and Technological Forecasting), Moscow, "Nauka", 1977.
- 11 H. Linstone and D. Sahal (eds.), *Technological Substitution, Forecasting Techniques and Applications*, London, Elsevier, 1976.
- 12 O. Helmer, "Problems in Futures Research, Delphi and Causal Cross-Impact Analysis", *Futures*, February 1977, p. 17-31.
- 13 W. H. Newman, C. E. Summer and E. K. Warrer, *The Process of Management*, Englewood Cliffs N.J., Prentice-Hall, 1972.

عدم استقرار تنظيمات القوات المسلحة الإفريقية

الحالة في الجيش الغاني

تميل الكتابات القديمة عن القوات المسلحة في الدول الإفريقية الى التركيز على الاسلوب التنظيمي والتكامل للجيش الجديدة . وهناك من يجادل بان وحدة الآمال والإشتراك في المهنة . وروح الشعب التنظيمية الغربية ، وروح الجماعة . وحتى اصول الانتماء الى العامة . قد ادت الى التحام العسكريين عامة وجماعة الضباط خاصة في قوة واحدة . زد على ذلك ان الافكار القومية الاساسية النريجة عن مهنة القوات المسلحة وكذلك ما يرتبط ببعدها عن الصراعات السياسية ادت الى جعل القوات المسلحة اكثر مقاومة للدعاوى العرقية والطائفية . وهي بذلك تصبح اقل تعرضا لعناصر التفرقة التي تؤثر في الفئات المدنية ، وقد نبعت هذه التصورات التالية عن رجال القوات المسلحة من التنظيمات النمطية المتألية اكثر من الملاحظة التجريبية للسلوك العسكري الإفريقي . وقد غيرت الأحداث هذه التصورات كلية ، وقد ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تمت عن القوات المسلحة في افريقية على العلاقة بين السلطات العسكرية والمدنية أو بين العسكريين والبيئة الاجتماعية الواسعة اكثر من تركيزها على الحركات الداخلية في نطاق القوات المسلحة كمؤسسة . ولهذا البعد الاخير أهمية واضحة لأن كثيرا من الدلائل قد اشارت الى عدم الاندماج العنصري بين العسكريين

الكاتب : إِبوى هتشفول

غاني أخصائي في العلوم السياسية ، درس في جامعة
غانة بأكرا وجامعة باييرو بنيجيريا ، وهو الآن في كندا

المنظم : د . محمد كمال لطفى

مدير عام التمثيل الثقافي بوزارة التعليم العالي

تنظيم . وقد حدث عدد مما يطلق عليه انقلابات عسكرية ، وهي في الحقيقة نتيجة للمنافسات ذات الجذور العميقة بين العسكريين والتوتر القائم بينهم الذي لم يشترك فيه مدنيون (وربما كان اشتراكهم ثانويا) . وهي الانقلابات التي حدثت في نيجيريا في يولية ١٩٦٦ ، وفي غانة في ابريل ١٩٦٧ ، وفي سيراليون ١٩٦٨ ، وكلها مطابقة لهذا النموذج : فقد حاول عدد من صغار الضباط الفانيين (وفشلوا) الاطاحة بضباطهم العظام . وفي نيجيريا وسيراليون ثار ضباط النصف وغيرهم من اصحاب الرتب (بنجاح) على ضباطهم ، وتكررت بعد ذلك في الجيش الاوغندي الاغتيالات التي سبق حدوثها في الجيش النيجيري على اساس عرقي . وقد كان من الطبيعي ان تضخم الانقلابات الاحقاد الداخلية بين العسكريين والمشكلات الاجتماعية والسياسية التي اصبحت اكثر انتشارا ، ورغم هذا الدليل فقد بذلت محاولة بسيطة للتعرف على اسباب انحلال تنظيمات القوات المسلحة الافريقية مع استثناء واحد مشهور . وسنحاول في هذا المقال ان نسهم في تحليل هذه المشكلة عن طريق دراسة حالة الجيش العالي في العقد السابع واولئل العقد الثامن من القرن العشرين مركزين على العوامل التي ادت الى ثورة ١٩٦٧ .

في الساعات الأولى من يوم ١٧ أبريل ١٩٦٧ هاجم ملازمان وملازم ثان من وحدة ركبي في الجيش الثاني تؤيدهما قوة صغيرة قوامها ١٢٠ رجلاً أهدافاً استراتيجية في مدينة أكرام العاصمة محاولين الاطاحة بالمجلس العسكري الحاكم وهو مجلس التحرير الوطني الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٦٦ بعد انقلاب أطاح بالرئيس انكروما ، وكادت حركة التمرد المسلح أن تنجح بسبب فشل قادة معينين وضباط كبار في العمل بحزم ، ولكن الحركة سحقت في آخر الأمر عندما نفذت ذخيرة المتمردين وقتل الفريق كوتوكا الذي قاد انقلاب ١٩٦٦ واثنان من نقيب الجيش واحد ضباط الصف في حركة التمرد . وقد أظهر الدليل الذي قدم أثناء محاكمة الملازمين احساساً صفار الضباط وبعض كبارهم ببعض المظالم السياسية ، فقد كانوا يعتقدون أن ضباط مجلس التحرير الوطني كانوا فاسدين وأنهم غير قادرين على معالجة المشكلات القومية السياسية والاقتصادية بحسم . وقد كانت المشكلات السياسية ثانوية بشكل ظاهر ، وكان الانقلاب موجهاً أساساً إلى سلطة القوات المسلحة ، وقد اعترف الملازمون أثناء المحاكمة بأنهم كانوا يهدفون إلى طرد أو اعدام جميع ضباط الجيش الذين تزيد رتبهم عن رتبة عميد ، ويوضح تحليل تشكيل الجيش في هذه الفترة مؤشرات هامة لجذور شكوى الملازمين ، وقد كانت :

١ - الاختلاف بين أجيال كبار وصغار الضباط

ب - الزيادة المفرطة في معدلات الترقية مما أدى إلى التهديد بسد السبل لترقية إلى الرتب الأعلى والتشويه الشامل لهيكل الرتب العسكرية في الجيش .

ج - الإفراط في تغيير القادة في المواقع العليا .

د - زيادة ضخامة المشكلات السابقة بسبب السخط السائد والخلافات العرقية صراع الأجيال .

من الضروري أن تلقى نظرة مختصرة على تاريخ جماعات ضباط الجيش كي نستطيع تحليل هذا العامل ، فقد اتخذ في عام ١٩٤٧ قرار لتدريب ضباط غانيين حتى يتولون قيادة وحدة ساحل الذهب في قوة الحدود الملكية بغرب إفريقيا التي كانت قائمة قبل الجيش الثاني . وقد حقق برنامج الأفرقة رغم ذلك تقدماً بطيئاً ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النقص الخطير في عدد المؤهلين الذين يتقدمون للانحياز بالقوات المسلحة رغم تواضع شروط القبول ، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى العدد المحدود الذي ينتهي من الدراسة الثانوية الذي يخرج النظام المدرسي الثاني في هذه الفترة ، والحقيقة أن الحاجة إلى خريجي المدارس الثانوية زادت على عددهم ، ولكن الأهم من ذلك أن النظرة إلى القوات المسلحة آنئذ كانت سببة للغاية ، ولم يكن المدنيون يحبون العسكريين بل نظروا إليهم على أنهم جماعة متوحشة لا سند لها من القانون ، وذلك سبب ما عانوا منهها خلال العصر

الاستعماري ، وقد كان معظم الدنيين يعتبرون الجند مدربين على القتل فقط أو التسكع وانفاق الاموال عندما لا يجدون مجالا للتقتيل ، وقد كان الجيش من وجهة نظرهم يستهوى الاميين والطروديين اجتماعيا أو الذين لا يجدون وسيلة اخرى للعمل ، وكما وضع أحد الضباط كان المعتقد انه من غير المألوف أن يلتحق أحد الشبان الذين انتهوا من دراستهم في مدارس جنوب غانة بالجيش ، هذا بالإضافة الى سوء سمعة ضباط الجيش التي كانوا لا يحسدون عليها وبطء معدلات الترقية وانخفاض المرتبات والعلاوات في الجيش ، مما كان أقل اغراء مما يحصل عليه نظراؤهم في الهيئات المدنية ، ونتيجة لذلك فضل معظم المنتهين من الدراسة الثانوية العمل في الوظائف المدنية أو غيرها من ادارات لحكومة ، حيث تبدو الفرص أفضل بسبب سرعة افرقة الوظائف والشركات التجارية الأوروبية .

وحتى ديسمبر ١٩٥٦ كان مجموع الضباط الفانين في الجيش ثمانية وعشرين ، وكان عدد الضباط البريطانيين مئة وأربعة وثمانين . وكان الضباط الفانين عبارة عن ثلاثة رواد وأربعة عشر تقييما وعشرة ملازمين وملازم ثان ، وقد وصلوا جميعا الى هذه الرتب بالترقى من وظائف الجند العاديين باستثناء حالة واحدة ، وقد عمل كثيرون منهم قبل أن ينتظموا في الجيش معلمين أو كاتبين في الخدمة المدنية ، أما المعلمون فقد عملوا في خدمة التعليم بالجيش حيث تم اختيارهم للتدريب العسكري مثلهم كممثل طلاب الكلية الحربية ، وقد تعلم معظم الضباط في مدارس ثانوية صغيرة أو في مدارس اعداد المعلمين المخصصة لتخريج معلمى المرحلة الاولى ، وتخرج ضابطان فقط من إحدى المدارس الفانية الشهيرة ، أما أغلبية الضباط فقد حصلوا على التدريب أثناء الخدمة كضباط صف لمد قصيرة في المملكة المتحدة ، وكانوا من أبناء المناطق الساحلية في جنوب البلاد فقط ، وكان هناك ضابط واحد من أبناء الشمال وآخر من أشانتي قرب الجزء الداخلي الاوسط من غانة ، زد على ذلك أن الضباط الجنوبيين ينتمون الى ثلاث جماعات عرقية ، فقد كان عشرة منهم من الجا (من اكرا العاصمة والمنطقة المحيطة بها) وسبعة من الايوى (من الجنوب الشرقى قرب الحدود مع توجو) وتسعة من الاكاي ، وكانت المجموعة العرقية التي تحتل معظم المنطقة البساقية في الجنوب جماعة صغيرة تربط بين افرادها علاقة وثيقة نتيجة للصدقات الشخصية ولكونهم أقلية بين الجماعات السائدة من الضباط البريطانيين مما ادى الى زيادة خبراتهم الفنية كأساس للتضامن .

ورغم أن الجيش مر منذ ١٩٦٠ بفترة من التحول السريع فان حجم جماعات الضباط قد زاد حقيقة استجابة للتطورات الداخلية والخارجية في الجيش ، فقد زيد حجمه وتم تجديده بسرعة بعد ١٩٥٨ ، وتزود بالاجهزة الحديثة والاسلحة والزي ، وتم تحسين ظروف الخدمة العسكرية حتى أصبحت تنافس الخدمة المدنية في المكاتب ، وأصبحت شروط الالتحاق بالجيش أكثر عقلانية

ومن بعض النواحي أكثر يسرا ، وسهلت شروط الترقى الى الرتب العليا للاسراع في غاية الرتب العليا ، كما أدى تشكيل القوات البحرية والجسوبة الى رفع مستوى العسكريين عامة ، وقد صادف زيادة عدد المدارس الثانوية في الوقت نفسه نقصا في فرص العمالة او التقدم السريع في الخدمة المدنية وإدارات الحكومة مما أدى الى اتجاه عدد كبير من اصحاب المؤهلات الى مدارس الجيش ، وحتى ابريل ١٩٦٧ كان عدد الضباط في الجيش الثاني قد وصل الى ٧٠١ تلقوا تدريبهم الكامل في الكلية الحربية القانية الجديدة في تشي ، على الرغم من ان عددا صغيرا من الضباط (خمسة في كل عام تقريبا) كانوا لا يزالون يبعثون الى الكلية الحربية في ساندهيرست بالمملكة المتحدة ، وكان هؤلاء الضباط يقبلون في برامج اعداد الضباط مباشرة ويستبدون انفسهم ضباطا من البداية لا مساعدين او عرفاء سابقين ، وقد تعلم المزيد منهم في المدارس الثانوية للتفوقين ، اما من الناحية العرقية فقد اصبح تكوين جماعات الضباط أكثر تمعدا ، فعلى الرغم من ان الجا والايوى والاكان من الضباط قد استمروا يسيطرون على الرتب العليا في الجيش فقد كان هناك تزايد نسبي سريع في الاكان من الضباط بعد عام ١٩٦٠ ، وكذلك ابناء الشمال ، ومعنى هذا التوسع الكبير في عدد جماعات الضباط وزيادة رجال القوات المسلحة عامة هو ظهور اتجاه الى التليل من دور الروابط الشخصية في خلق التكامل (كما يتميز عن العلاقات المهنية الأكثر تشددا) .

وقد ظهرت الخلافات بين الأجيال في اتجاهات صفار الضباط التي تمثلت في طرق مختلفة . فقد كان البعض على علم بالنظرة اليهم على أنهم أقل تعليمًا من رؤسائهم . ولم يكن من غير الطبيعي لصفار الضباط في لقاءاتهم مع الكتائب ان يركزوا على تصنيف كبار الضباط (وهو تصنيف غير سليم) ، وان كبار الضباط ممن وصلوا في التعليم الى الصف السابع فقط (اشارة الى شهادة الدراسة المتوسطة) والآخرين الذين بدأوا أكثر معرفة اصروا على الرغم من ذلك على ان كبار ضباطهم كانوا من المستوى الثاني في التعليم الثاني أو كانوا طلابا فقراء . وبدعى ان كبار الضباط لذلك كانت تنقصهم الثقة في النفس ، وقد أدى ذلك الى مغالاتهم في الشعور بعلو المكانة ومحاولتهم اظهار كثير من اوجه الخلاف بينهم وبين صفار الضباط . ولم يتردد بعض صفار الضباط أحيانا في التعبير صراحة عن شكهم في قدرة اصحاب الرتب الكبيرة على توفير القادة ، ويتضح ذلك من المثل التالي : فقد تبني ملازمان فكرة كتابة تاريخ حياة عدد من كبار الضباط والقادة في مجلة القوات المسلحة ، ورفض هذا الطلب على أساس ان ذلك قد يشر الاحقاد ويترك صفو الأمن . على الرغم من ان مثل هذه الصور الوصفية كانت شائعة في المجلات العسكرية البريطانية ، وكان البيان الذي قدم للكتائب متوقعا : فماذا يمكنك ان تتوقعه من مثل هؤلاء الرجال في القيادة .

ورغم التفرق العقلى الحقيقى او المدعى لصفار الضباط فقد كان من الواجب ان تبين الحقيقة الواقعة وهى ان بعض كبار الضباط كانوا ذوى خبرة عملية في

القتال أو اقيادة الميدانية مما لا يستطيع الا القليل من صغار الضباط ان يدبروه ، كما ان هناك غيرهم من كبار الضباط ممن حققوا بعض الشهرة والامتياز في الجيش كفكرين او محاربين محترفين . والاحترام الذي حظى به مثل هؤلاء الضباط قد ساعد عمليا على تخفيف الصراعات التي نشأت في الاصل من الخلاف بين جيلين من الضباط ، ولسوء الحظ فان اصحاب الرتب العالية من الضباط لم يبدوا على الدوام نفوقا في الخبرة المهنية او الانجازات كما سنرى .

الترقيات

ورغم ذلك فان المشكلة الرئيسية التي تطرحها الخلافات بين الاجيال تكمن في شيء آخر . ويمكن ان نوضحها فيمايلي :

عندما تحسن الاعداد التربوي لجماعات الضباط في الرتب الادنى تباطأ معدل الترقية الى الرتب العليا بشكل واضح ، في حين تناقصت كذلك فرص الترقى لهذه الرتب ، ومن ناحية اخرى ان جيلى الضباط الذين تخرجوا اثناء الموجة الاولى من عملية الغانية بين ١٩٤٧ و ١٩٥٦ وهؤلاء الذين وصلوا اثناء الموجة الثالثة ابتداء من ١٩٦٠ وجدوا انفسهم يواجهون فرصا مختلفة جدا من العمل المهني ، ونظرة سريعة لتاريخ رتب الضباط العظام (من عميد فما فوق) في الخدمة في ابريل ١٩٦٧ توضح طبيعة المشكلة ، وقد اثبتت هذه الحالات ان معدلات الترقية عظيمة التفاوت في المراحل المختلفة لخدمة الضباط ، وفي كل الحالات يكون الضابط قد خدم للوصول الى التفوق المطلوب للترقية في مختلف الرتب التالية للقيب او الرائد في حالة الضباط الذين تخرجوا قبل ١٩٥١ . ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا حصلوا على ترقية مفاجئة وعاجلة الى الرتب العليا في الجيش ، وقد ترقى بعض الضباط من رتبة المقدم الى رتبة اللواء في وقت اقل مما حدث بالنسبة للترقى من رتبة الملازم الثاني الى رتبة النقيب . ويمكن تقديم ابضاحين لهذه المعدلات المفاجئة في الترقية : الاول هو القرار المفاجيء لانجاز برنامج غانية الجيش في سبتمبر ١٩٦١ ، والثاني هو موجة الترقيات التي تلت انقلاب ١٩٦٦ .

الآثار السياسية لسرعة احلال

الوطنيين في الوظائف محل الاجانب

كانت سياسة الحكومة الغانية حتى ١٩٥٩ في احلال الوطنيين محل الاجانب في الوظائف العسكرية سياسة حذرة ، فقد تعرض ذلك للمعارضة على اساس ان على الضباط الجدد ان يحصلوا على افضل تدريب وخبرة مهنية مناسبة . . وان الترقيات السريعة لن تؤدي الا الى سد فرس الترقى فيما بعد ، ولهذه الاسباب كان من المتوقع حتى ١٩٦٧ ان يكون معظم الضباط الغانيين العظام

مقدمين ، ورغم ذلك فقد تم التخلي عن تلك السياسة الحذرة منذ ١٩٥٩ وخففت في تلك السنة شروط الترقية من الرتب الصغيرة الى الرتب الاعلى وترقى في عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ الضباط الفانيون الثلاثة العظام الى رتبة المقدم ، وتقلدوا قيادة الكنايب الثلاث . وفي سبتمبر ١٩٦١ طرد رئيس الأركان البريطانى وغيره من الضباط الانجليز الذين كانوا يخدمون في الجيش الفانى ورقى الضباط الفانيون بدلا منهم . وقد انجز ذلك بضربة واحدة مهمة غاية الجيش ، وتمت ترفيات مماثلة (وان كانت اقل اثاره) على مستويات اخرى لجماعات الضباط .

وكانت الخبرة المهنية للضباط العدننى الترقية تنكافا بصعوبة مع مسئوليات رتبهم الجديدة وبصفة خاصة في المستويات العليا بالجيش ، وتكرر هذا الوضع بالنسبة للرتب الصغيرة ، وتسلم احد الضباط قيادة سرية لمدة شهرين ، ثم رجد نفسه قد ترقى ليتولى قيادة كتيبة ، ولم يكن من غير العادى ان نجد ملازمين ينولون قيادة السرايا .

ما بعد انقلاب ١٩٦٦

تلا الانقلاب الذى تم في فبراير ١٩٦٦ فيض آخر من الترفيات ، واعتبرت هذه الترفيات بالنسبة لحالة بعض الضباط طفرة قفزت الى اربع رتب ، ومن آثار هذه الترفيات السريعة غير العادية انها اعطت آمالا غير حقيقية للعاملين في مهنة الضباط وما صاحبها من تدهور قيمة الرتب ، ويبدو ان هذه الترفيات السريعة كانت من الظواهر التى تأثرت بها جيوش اخرى في المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار أثناء التخلي السريع عن الادارة للوطنيين ، ولم تكن غانة وحدها في هذا المجال ، فقد ادت الترفيات السريعة غير العادية في مرحلة معينة من برنامج وطنية الوظائف الى افتراض ان مثل هذه الترفيات ستصبح ظاهرة دائمة في القوات المسلحة ، وقد استفاد كبار الضباط لمجرد حسن الحظ من هذه الترفيات وهم يتوقعون استمرار الترقى الى أعلى الرتب فى حين يميل مزيد من صفار الضباط الذين وصلوا متأخرين جدا فلم يستفيدوا من هذه الموجة العامة من الترفيات الى الامتعاض من التدرج فى الترقى من رتبة الى اخرى ، فى الخبرة ان الرتب العليا فى الجيش متخمة بالضباط الذين لايفضلونهم الا قليلا فى الخبرة ولا يزيدون عنهم كثيرا فى العمر .

هذا بوضوح هو ما حدث فى غانة ، ومنذ عام ١٩٦١ كان رئيس أركان الدفاع البريطانى يشكو من أن صفار الضباط الفانيين يحملون بالرتب العليا وهم فى سن مبكرة ، واذا كان ذلك كما يعتقد يرجع الى مقارنة الضباط لبطء ترفيتهم نسبيا اذا ماقيس بزملائهم الاسعد خطأ فى الخدمة المدنية والوظائف السياسية ، ومنذ ١٩٦١ اظهرت الظروف فى الجيش مسوغا كافيا . وقد

شهد صفار الضباط الذين كانوا طلابا فى الكلية الحربية السرواد عام ١٩٥٩ يصبحون لواءات وعمداء عام ١٩٦١ ، وشهدوا القلمين عام ١٩٦٥ وقد أصبحوا لواءات ، وفرقاء عام ١٩٦٧ . وعلى أساس الاحساس بالظلم بسبب سرعة الترقيات فى السنوات الاولى من الاستقلال وضخامة المشكلة بسبب موجة الترقيات الجديدة يمكن تقدير مدى احساس صفار الضباط بالحرمان فى ذلك الوقت . وهناك أثر آخر لترقيات عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وهو الشعور للمرة الاولى بالطريق المسدود امام الترقيات ، فقد ادت الترقيات الى زيادة كبيرة فى عدد الضباط من رتبة مقدم وما فوقها (انظر الجدول رقم ١) ، بينما كان هناك ثلاثة ضباط قبل الانقلاب برتبة العميد وما فوقها وسبعة فى ابريل سنة ١٩٦٧ فقد ارتفع عدد العمداء من اثنين الى اربعة عشر فى الفترة نفسها ، وقد نقل عن الملازمين المتمردين اثناء محاكمتهم انهم شكوا من ان الوصول الى القيادة فى الجيش اصبح عسيرا وصعبا جدا .

الجدول رقم (١)

عدد كبار ضباط الجيش الفانى فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٧

الرتبة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧ (ابريل)
فريق	—	٢	٢
لواء	٢	١	٢
عميد	١	٣	٣
عقيد	٢	١٤	١٤
مقدم	١٨	٢٦	٢٣
المجموع	٢٣	٤٥	٤٤

المصدر : وزارة الدفاع ، الرتب العليا فى الجيش الفانى .

الجدول رقم (٢)

متوسط عمر اصحاب الرتب العليا من كبار ضباط الجيش الثاني .

الرتبة	يناير ١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧ (ابريل)
فريق	—	٤٥.٥	٤٦.٥
لواء	٥٠	٤٢	٤٠.٥
عميد	٤٦	٣٧	٣٦
عقيد	٣٨.٥	٢٧	٣٩
مقدم	٣٦	٣٥	٣٦
رائد (١)	٣٤	٣١	٣٢

(١) رواد المشاة فقط

المصدر : وزارة الدفاع ، مرجع سابق .

وخلال المناقشات التي أدت الى قرار الانقلاب احصى اللازمون ١٢ عقيداً في الجيش ، ورغم ذلك فالمشكلة الرئيسية لم تكن في العدد الكبير من الضباط العظام بقدر ما كانت متعلقة بصغر سنهم النسبي ، والحقيقة ان فروق السن بين الرتب المتتالية اتجهت الى التناقص بالإضافة الى ان جماعة الضباط العظام قد اصحت اصغر سناً لا اكبر (الجدول رقم ٢) وذلك بسبب سرعة الترقيات ، وعلى ذلك فان فروق العمر بين كل رتبة والاعلى منها اتجهت الى ان تصبح ثانوية جداً لتيسر الترقية السريعة لصغار الرتب في جماعة الضباط ، والبدل الوحيد للانتظار الطويل في الرتب الصغرى هو التبكير في اعتزال صغار السن من الشباب للخدمة العسكرية .

وعلى الرغم من ان من الممكن ان يبرر كبار الضباط رتبهم العالية على اساس خبرتهم الواسعة وطول مدة خدمتهم فاننا قد لاحظنا انه بينما كان ذلك ممكناً بالنسبة لضباط بعينهم فان هذا الوضع لم يكن لسوء الحظ بالنسبة لجميع اصحاب الرتب الكبيرة ، وفي ١٩٦٧ كان متوسط مدة خدمة الفرقة ابتداء من تاريخ تخرجهم هو $٤\frac{1}{4}$ سنة بعد الحصول على رتبة العقيد ، وتسع سنوات بعد رتبة الرائد (الجدول رقم ٣) ، وفي ١٩٦١ كانت الخبرة المهنية المحدودة واضحة في سجل خدمة معظم الضباط العظام .

الجدول رقم (٣)

متوسط مدة خدمة كبار الضباط

الرتبة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٦ (أبريل)
فريق	—	١٥٥	١٦٥
لواء	١٧٥	١٥	١٤٥
عميد	١٢٥	١٢	١١٢
عقيد	١٤٥	١٠	١٢
مقدم	٩٥	٨	٨٨
رائد (١)	٠٠٠	٧	٧٣

(١) مشاة فقط

المصدر : وزارة الدفاع - مرجع سابق .

انتظم السريع في مراكز القيادة

يتأكد فشل كبار الضباط ككل في استنرار سلطتهم على أسس ومعايير ملائمة للمهنة بالتغيرات المتكررة في الينادات العليا للجيش ، وقد تبدلت السلطة في الجيش ثلاث مرات في الفترة من سبتمبر ١٩٦١ الى أبريل ١٩٦٧ ، وقد ادى قصر فترات خدمة القادة من ذوى الرتب العليا الى امكان الاسراع في ترقى من دونهم والى اضعاف الشرعية على سلطتهم وسلطة كبار الضباط عن طريق تطوير خطوط ثابتة للقيادة واتخاذ سياسة تنظيمية يمكن معرفتها مسبقا ، وقد بدد العدد المتزايد من الشباب في مراكز القيادة صورة النضج والمعرفة التى ارتطمت برؤساء القيادات ابان الحكم البريطانى ، ومما يمكن تصوره ان كل سلطة جماعة كبار الضباط كان من الممكن ان تتزايد وان تعزز لو استبقى القسادة العظام في الخدمة ، ولكن ذلك لم يتم على اى حال ، والحقيقة ان كل كار قادة الجيش قد وصلوا الى مراكز القيادة في ظروف مثيرة عملت على تشويه التطور التدريجى النمطى الثالث في الرتب العليا بالجيش ، ومن بين الاسباب التى عرضها اللازمون عند محاولتهم تنفيذ الانقلاب ان كبار قادتهم قد وصلوا الى مواقعهم عن طريق عمل مماثل .

وفي النهاية قد نلاحظ أن الرتب الجديدة بعد الترتيبات تقلب الوضع القائم في الأقدمية حتى بين الرتب العليا ، ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة ثلاثة من الضباط الذين قادوا الانقلاب وهم اليوم أعضاء في المجلس العسكري الحاكم ، وهذا يوضح إلى حد ما لماذا يسئ بعض كبار الضباط الذين انتفعوا بالترقيات بعد الانقلاب من الحديث عن تلك الترتيبات .

المنافسات العرقية

لم تكن التنظيمات العرقية الداخلية بالجيش هي الأساس الرئيسي الذي يرنح أحداث ١٧ أبريل ١٩٦٧ ، وقد وصف انقلاب آرثر بأنه إلى حد كبير رأس رمح لحركة ضد كبار العسكريين والموظفين المدنيين من الإيوى . وقد اعتبر قتل ثلاثة ضباط من الإيوى (فريق أول وتقنيين) وهم الضباط الذين قتلوا أثناء حركة التمرد تأكيداً لذلك ، وقد علق رئيس مجلس التحرير الوطني في مؤتمر صحفي عهده في ساعة متأخرة من يوم ١٧ أبريل على الإشاعات التي راجت بأن حركة الأمسيان من تخطيط الإثنائي والفانتي ضد الجا والإيوى ، فوصف هذه الإشاعات بأنها مزعجة وغير صحيحة على الإطلاق ، وأن قتل ضباط الإيوى كان عرضاً ، ورغم هذا الإنكار فإن الدلائل تظهر بوضوح أن هناك ضباطاً كثيرين في الجيش كانوا ينظرون إلى انقلاب آرثر على أنه خطط لازالة التهديد بسيطرة الإيوى وأنهم أيدهوا لهذا السبب ، وقد شكوا هؤلاء الضباط من أن ضباطاً الإيوى والجا بصفة خاصة قد ترقوا بعد الانقلاب ، وتقلد الإيوى والجا معظم القيادات الهامة في الجيش .

ويوضح الدليل أنه ليس صحيحاً على الإطلاق أن ضباط الجا والإيوى هم الذين ترقوا بعد الانقلاب ، فمن بين الخمسة والثلاثين ضابطاً الذين تمت ترقية هم ارتب أعلى في فبراير ١٩٦٦ وأبريل ١٩٦٧ كان سبعة عشر أو ما يقرب من خمسين في المئة من الأكان . ورغم أن أربعين في المئة (ثمانية) من جميع الضباط من رتبة عقيد فأعلى كانوا من الجا وأن خمسة وعشرين في المئة (خمسة) كانوا من الإيوى فإن خمسة وعشرين في المئة (خمسة) كذلك كانوا من الأكان ، ومن ناحية أخرى فإن ثلاثة عشر أو حوالي ستين في المئة من كل المتقدمين كانوا من الأكان ، ومن بين الواحد عشر مفدماً في المشاة كان ثمانية من الأكان ، ومن ثم فبينما سيطر ضباط أنجا والإيوى على الرتب العليا في الجيش فإن رتب جماعة الضباط التي دونهم كانت تحت سيطرة الأكان . ورغم أن هذا التركيب العرقي الغريب ربما يكون قد سهل التفسير اللاحق فإن من الممكن في الحقيقة توضيحه دون الإشارة إلى انقلابية ، فقد تشرح معظم الضباط من الجا والإيوى في الفترة بين ١٩٥١ و ١٩٥٦ كما سبقت الإشارة . وفي ١٩٥٦ كان عشرة من الثمانية والعشرين ضابطاً أفريقيين من الجا وسبعة من الإيوى ، ومن ناحية أخرى أن معظم الضباط من الأكان تخرجوا بين

١٩٥٧ و ١٩٥٩ باستثناء ثلاثة منهم وأن جميع الاكان الذين تخرجوا قبل هذه الفترة كانوا قد تم عزلهم .

وعلى الرغم من ذلك فليس هناك شك في أن كثيرا من القيادات الهامة كانت في يد الضباط من الجا او الابوى ، وقد كان كل من القائد العام للقوات المسلحة وقائد اللواء الثانى من الابوى ، وتقلد ضباط الابوى القيادات الأقل أهمية في الكلية الحربية والاشارة والسجلات والادارة القانونية ، واحتل ضباط الجا قيادات في الجيش مثل اللواء الاول ، والكتيبة الاولى ، والكتيبة الرابعة ، وحامية اكرا ، والنقل والامداد ، بالإضافة الى البحرية ، ومن الصعب أن تعتبر القيادات التي تقلدها الاكان ثانوية ، فقد اشتملت على قيادات اساسية مثل الكتيبة الثالثة وكتيبة الباراشوت وفوج الاستطلاع (الوحدة التي استخدمت في محاولة الانقلاب) ومدرسة التدريب في كوماسى وسلاح المهندسين ومناصب مديرى المخابرات الحربية والتعليم والمهيات والقوة الجوية .

فاذا كانت الدلائل كما يظهر تحبلنا لاتبين عن مؤامرة عرقية في القوات المسلحة فلماذا اذن تحدث هذه الادعاءات ؟ ويجب أن ننظر الى ظهور التوترالعراقى فى القوات المسلحة فى نطاق اليقظة العامة للفتنة العرقية فى انحاء البلاد فى حكم مجلس التحرير القومى اذ ان المجموعة القريبة من السلطة التى خططت للانقلاب ونفذته عام ١٩٦٦ كانت تتألف من ضباط الابوى فى الجيش والبوليس ، ومن الواضح أن الصلة العرقية كانت أساسا هاما لخلق الثقة والتضامن أثناء هذا الانقلاب ، ويقال الآن أن هؤلاء الضباط من الابوى كانوا يحاولون الوصول الى مواقع القيادات العسكرية والمدنية بمساعدة النسابين من المدنيين حتى يدعموا زعامة الابوى العرقية ، ومهما كانت فوائد هذا التصور فعليا أن نلاحظ أن الرغبة فى اتخاذ العرقية أساسا للانتماء والتضامن كانت مقصورة على ضباط الابوى ، وقد عمل معظم ضباط الابوى فى الجيش والبوليس من أعضاء مجلس التحرير الوطنى فى اختيار مساعديهم الاقربين ومستشاريهم سواء المدنيين او العسكريون من مجبوعتهم العرقية ، ركادت هذه الادعاءات أن تؤدى الى انقسام المجلس العسكرى الى شيع عرقية سياسية متنافسة ، وانتقلت هذه الاحاسيس الى العسكريين عامة واتخذت القبلية أساسا لتشكيل جماعات الضباط واصبحت وضعا مقبولا لتفادى المشكلات المهنية . وأيد معظم ضباط الاكان حزب التقدم الذى يترجمه الدكتور بوزيا أثناء الانتخابات التى اعادت السلطة للحكومة المدنية عام ١٩٦٩ ، ويتكون هذا الحزب أساسا من الاكان فى حين أيد ضباط الابوى حزب الاحرار للتحالف الوطنى وهو فى الغالب من الابوى ، وهو كذلك انعكاس للانقسامات العامة فى البلاد ، وقد توقعت كل جماعة من الضباط أن يساعدها حزبا فى تدعيم السيطرة على الجيش اذا ما وصل الى السلطة .

توضح الأدلة التي سبق شرحها أنه لا يمكن بالضرورة أن نتوقع من القوات المسلحة في غانة أو في أفريقية عامة أن تثبت قدرتها على مقاومة الآثار الطائفية في تشكيلاتها اإسباسبية والتنظيمية أو أن تكون أكثر التزاما بالوحدة الوطنية من الهيئات المدنية الرئيسية ، ذلك على الرغم من وجود محاولات لمعالجة بعض المشكلات التي تم تحليلها هنا وخاصة مشكلة الطريق المسدود أمام الترقبات منذ عام ١٩٦٦ .

وقبل انسحاب مجلس التحرير الوطني من السلطة مباشرة رأى اللواء أكران القاتم بعمل رئيس الأركان الغاني أن عددا من كبار الضباط يجب أن يحال إلى التقاعد وذلك نتيجة بدروس ١٩٦٧ ، وعزا ذلك إلى التوسع السريع في حجم الجيش ، فهناك بعض الضباط الذين لا يصلحون للمراكز العليا حسب المستويات المقبولة عادة . وقد تقلدوا أكبر المناصب ، وهناك اتجاه إلى تجميد الترقبات أو إيجاد عائق زجاجة لها . وربما تكون النتيجة معاداة الحكومة النظامية وما يتبعها من اتحاد وخداع وتآمر ومحاولات صغار الضباط الوصول إلى السلطة لاقتصاص فرص المناصب لأنفسهم والوصول إلى المراكز الهامة والسلطة .

عجل النظام العسكري الذي تولى السلطة بعد الإطاحة بكل من الحكومة المدنية التي ألفها الدكتور بوزيا في يناير ١٩٧٢ ، وبمجلس الإصلاح الوطني ، وأخيرا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بعملية التقاعد ولكن بطريقة مختلفة ذات ناس ظهير اتعت سياسة مختلفة عن سياسة كل من مجلس الإصلاح الوطني ومجلس التحرير الوطني ، فوضعت الكثير من هيئات القطاع العام ووزارات وإدارات الحكومة وشركاتها . الخ . تحت إدارة القوات المسلحة مباشرة ، وقد أتاح ذلك توفير عدد كبير من المراكز الهامة في القطاع العام نقل إليه ضباط القوات المسلحة . وقد استدعى في البداية كثير من كبار الضباط الذين كانوا قد أحيلوا إلى التقاعد من قبل (رغم عدم تواجدهم في الخدمة) بزيهم العسكري وعينوا ممثلين للحكومة في الوزارات ومديرين للشركات الحكومية ، كما تقل عدد كسر من الضباط ما بين نقيب وسعيد إلى مراكز مدنية عديدة هامة حتى أحيلوا إلى التقاعد أو أخرجوا بين مواصلة خدمتهم العسكرية أو بدء عمل مدني جديد وساعد ذلك على المראה السابقة التي نشأت بسببة الإحالة المبكرة إلى التقاعد . وقد أعلن بعد الانقلاب مباشرة أن لن يكافأ أحد على الإسهام في الانقلاب بترقيته وأن جميع الترقبات ستراعى أصول الإقدمية ، وأخيرا يبدو أن التعاون بين الإبرى والاكابر في انقلاب ١٩٧٢ والحاسبية بالنسبة لموضوعات التوازن العرقي عند التعيين في القوات المسلحة والمركز المدنية قد حففا من حدة المشكلة العرقية في القوات المسلحة وأن لم تحل بصفة نهائية .

- 1 See Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* Chicago, 1964, and the collection of essays edited by John J. Johnson, *The Role of the Military in Under-developed Countries*, Princeton, N.J., 1967.
- 2 See the excellent study of the Nigerian army by Robin Luckham, *The Nigerian Army 1960-67: A Sociological Analysis of Authority and Revolt*, Cambridge, 1972. Luckham's findings on the Nigerian army are in many respects very similar to those in this article on the Ghanaian army. 2
- 3 Interviews with junior army officers conducted by the author in 1970 indicated that many of them shared the grievances of these three officers.
- 4 The proceedings of the trial are reported in the *Ghanaian Times*, issues of 3-6 May 1967.
- 5 For a fuller account, see E. Hutchful's unpublished doctoral dissertation, "Military Rule and the Politics of Demilitarization in Ghana 1966-69" (University of Toronto, 1973), and also his forthcoming article "The Development of the Army Officer Corps in Ghana 1956-67", *Universitas* (University of Ghana).
- 6 In fact, according to official data, it was not until 1957, the year of independence, that, following revisions to the admission requirements, the army was able to obtain a full intake quota, a modest fourteen per annum.
- 7 "The Role of the Armed Forces", *Daily Graphic*, Accra, 2 August 1971.
- 8 A. Ocran, *A Myth is Broken*, p. xvi, Longman, 1969.
- 9 Military conditions of service are described in the works quoted in note 5 above. Following British army regulations, the seniority requirements for promotion were two years from second lieutenant to lieutenant, four years from lieutenant to captain, and seven years from captain to major. From 1959, however, the seniority requirements were reduced to eighteen months to lieutenant and three years to captain.
- 10 So close were the officers in this period that when, in 1959, one of the senior Ghanaian officers in command of the Accra garrison, Major Awhaitey, was arrested on charges of plotting with opposition politicians to assassinate the Prime Minister, practically the entire officer corps was implicated.
- 11 The breakdown of officers according to rank was as follows: lieutenant-generals, 2; major-generals, 2; brigadiers, 3; colonels, 14; lieutenant-colonels, 23; majors, 31; captains, 243; lieutenants, 308; second lieutenants, 55. Source: *Ghana Army Seniority Roll*, April 1967, Accra, Ministry of Defence, 1967.
- 12 In fact, 1960 appears to have been the last year when officer-cadets ascending from the ranks outnumbered those recruited directly from civil life into the cadet training programme.
- 13 Of fifty-six officers commissioned between 1957 and 1960 and still in active service in 1967, thirty-two were Akan, seven were Ewe, five Ewe, and five northerners. Of more than sixty-four commissioned in 1961, twenty-four were Akan, eighteen were Ewe, six Ga, and nine northerners. There were also important changes within the Akan sub-groups in

the army (such as, for instance, the recruitment of greater numbers of Ashantis) but these need concern us here.

14 For an analysis of integrative mechanisms in the Nigerian army, see Luckham, *op. cit.*, Chapter V, His analysis of the role of peer groups, the mess, etc. cannot be attempted here, but his conclusions are applicable to Ghana. In Nigeria also these institutions did not prove efficacious enough to prevent disintegration.

15 In both of the instances cited above, the junior officers contrasted the behaviour of their senior officers with those in the British army, which they obviously considered a more egalitarian and "open" institution.

16 Speech by K. A. Gbedemah, Minister Responsible for Defence and External Affairs, *National Assembly Debates*, 12, June 1957. According to the minister, an officer could expect to be promoted to the rank of lieutenant-colonel only after about twenty years of service.

17 The events leading to the dismissal of the British officers are discussed in Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization...", *op. cit.*, p. 68-72.

18 All statistics pertaining to rank and dates of promotion are based on the *Ghana Army Seniority Roll...*, *op. cit.*

19 On the Nigerian army, see Luckham, *op. cit.*; on Pakistan, Marshal Ayub Khan, *Friends Not Masters*, Oxford, 1969. Some insight is also given into the Republic of Korea's army by Joe Junk John in his contribution to Henry Binet (ed.), *The Military Intervenes*, New York, 1968.

20 Ayub Khan, *op. cit.*, discussing the situation in the Pakistan army in the mid-1950, complains: "There was considerable unrest among the officers caused by a spate of swift promotions from junior to senior ranks. This raised expectations to unwarranted heights. Every officer felt that unless he was made Commander-in-Chief no one would believe he had done well in life Perfectly sensible people, Brigadiers and Generals, would go about bemoaning their lot It was this sudden devaluation of the higher posts which produced fantastic ideas and ambitions in people (p. 37-8).

According to him this situation of unrest was responsible for at least one attempted *coup* against the government in that period.

21 Major-General H. T. Alexander, *African Tightrope*, p. 17, Fall Mall, 1965.

22 Before shooting General Kotoka, Lieutenant Yeboah was reported to have accused him and the NLC of promoting themselves "more than three times". At the trial, Lieutenant Arthur blamed a conspiracy of senior officers for his and Yeboah's failure to pass the promotion examinations. They had "intentionally made the promotion examinations very tough so that nobody passed and ... they would remain perpetually at the top and nobody gets near them" (*Ghanaian Times*, *op. cit.*)

23 *ibid.*

24 *ibid.*

25 The failure to evolve clear organizational goals in the Ghanaian army, and some of its consequen-

ces, are discussed in Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization..... op. cit., p. 371, note 50.

- 26 General Ankrah was the only retired officer to be resorted to the army, but even then his title of "Commander-in-Chief" was honorific rather than substantive.

- 27 *The Legon Observer*, 28 April 1967, p. 23.

- 28 Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization...., op. cit., Chapter 2.

- 29 *ibid.* For a discussion of the factional ties of military officers, see particularly p. 266-84, and Chapter VI.

- 30 Ocran, op. cit., p. 100.

- 31 Resentments at the premature retirements appear to have featured in the 1972 *coup*; on the day of the *coup* it was announced, as one justification for the *coup*, that "officers had been dismissed under the guise of retirement".

For the politics behind the retirements, see Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization...., op. cit., p. 457-9.

- 32 See the analysis of the 1972 *coup*, *ibid.*, p. 450 *et seq.* In 1973 a plot to overthrow the NRC involving some civilians and non-commissioned officers was discovered. In the evidence presented at the trial, one of the non-commissioned officers was alleged to have said to his officers: "You officers are aware that we NCOs don't like you."

Unfortunately the limited space and timespan allowed this study, as well as problems in the past of interviewing a sufficiently representative sample of NCOSs, do not allow us to extend our analysis to the dynamics of officer/other-ranks relationships. However, for an instructive analysis in this problem area in the context of Nigeria, see Luckham, op. cit.

الاستقلال الذاتى للوحدات التنظيمية

فى الاقتصاد الموجه

تعريف الاستقلال الذاتى

ان تحليل اداء المؤسسات المختلفة فى واقع اجتماعى معين له دور هام فى علم التنظيم والادارة فى البلاد الاشتراكية ، وهذا اتجاه تقليدى يعود الى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، عندما اوصت قراراته التى حث عليها لينين « بفحص هذه الاجزاء من الجهاز الذى تعد معرفته ذات اهمية خاصة لعملية تحديد الوسائل المناسبة للتخلص من العيوب الكائنة فيه » .

ومثل هذه الطريقة لتحليل « العيوب » تمكن الانسان من تحديد مقدارها وتقدير درجة اضرارها ومدى تكرار ظهورها ، كما تعين على تحديد سبب نشوئها ، وبالتالي تقود مباشرة الى التعميمات النظرية والتحسينات الفعلية .

وبصنيف مظاهر الشذوذ او العيوب ييسر تحديد الظواهر المرضية الدالة على علل اكثر خطورة . ونحن نفترض أن المرض الاجتماعى يشمل هذه المواقف التى يجدها عادة خارج نظام القيم المسلم به اجتماعيا ، ومع ذلك فاننا نفترض فى الوقت نفسه ان مثل هذا النظام للقيم لا يشمل المواقف التى تزيد فيها النفقات

الكاتب: فيتولد كيتسون

أستاذ التنظيمات بجامعة وارسو نشر كتابا باللغة البولندية
عن (البيروقراطية الصناعية في الدول الاشتراكية) ويقوم
الآن بإعداد مؤلفه عن (العوامل الحاسمة الثقافية في
التنظيمات في دول اشتراكية مختلفة)

المترجم: عبد الستار همام بدر

رئيس قسم الترجمة سابقا . ورئيس قسم الصحافة الان
بالادارة العامة للعلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم

الاجتماعية على النتائج المفيدة المرتقبة ، وبناء على ذلك يوجد رفض اجتماعي
للاسراف ، ومع ذلك يجب أن نعترف ، أيضا بوجود درجة من التحمل الاجتماعي
للاسراف تنشأ من ادراك أن تحاشي الاسراف كليا ليس امرا ممكنا دائما في واقع
الامر .

ومن ثم فاننا نستطيع تعريف المرض التنظيمي بأنه انعدام الكفاءة الثابت
نسبيا في التنظيم الذي يعود الى درجة من الاسراف تفوق حدود الطاقة الاجتماعية
للمجتمع ، ومن اشكال المرض التنظيمي المحدد نظريا ما نسميه « الاستقلال
الذاتي » الذي ناقشنا صورته المثالية في هذا المقال .

وظاهرة الاستقلال الذاتي يمكن وصفها أولا بأنها وضع هدف ثانوي أو هدف
أولي مكان هدف أولي آخر كتعديل لاسلوب العمل ، أو هي في آخر الأمر احلال
أهداف محل أهداف غير مباشرة تنسخ الأهداف الرئيسية ، ومن الواضح أنه
يمكن اعتبار التغييرات الأنفة سلبية فقط بقدر ما تؤدي اليه من اسراف يتخطى
قدرة الاحتمال المقبولة اذا هو قيس بالمعايير الاجتماعية .

امثلة للاستقلال الذاتي

تشمل امثلة الاستقلال الذاتي بعض المواقف التالية :

✱ المؤسسات ائتى تركز على أنشطة تعد مفيدة من وجهة نظر اهتمامات خاصة فقط ، فى حين انها لا تؤدي المهام التى يكلها اليها النظام الاجتماعى لتسييم العمل .

✱ النزعات التى ترمى الى تضيق نطاق الادارة مما يؤدي الى زيادة لا مبرر لها فى عدد وظائف المديرين .

✱ تنفيذ أعمال لا تهدف مباشرة الى تحقيق الاهداف الرئيسية للمؤسسة وتشمل الاعمال غير الضرورية والمهام التافهة التى قد تتعارض مع الاهداف .

✱ الزيادة التى لا مبرر لها فى كل من الوحدات المعاونة والرقابية فى مؤسسات ذات هياكل تنظيمية متعددة المستويات

✱ عدم التوازن داخل المؤسسات بين الوظائف المعاونة ووظائف الرقابة من ناحية والوظائف الأساسية من ناحية أخرى ، مما يؤدي الى زيادة مفرطة فى الأنشطة التنظيمية التداخلية ، وهنا يلاحظ أن العمل الفردى هو السائد ، كما انه يطفى على العمل لصالح الوحدات المعاونة والبيئة الخارجية .

✱ ايجاد ظروف تنظيمية اكثر ملائمة داخل وحدات الرقابة الاعلى بالنسبة للوحدات التنفيذية

✱ تكوين اتجاهات الاعتداد بالنفس والحفاظ عليها بين اعضاء وحدات الرقابة

✱ الاتجاه نحو التعامل بالقرارات التى تصور من وراء المكاتب

✱ الشكلية المفرطة فى الادارة فى مجالات مثل مجالات الرقابة والاجتماعات الاستشارية والمؤتمرات .

✱ المبالغة فى التوكيد على السلطة الشكلية (المبالاة بالسلطة)

وعلى الرغم من أن هذه الامثلة للخلل الوظيفى فى التنظيم الادارى لا تطفى كل مظاهر الخلل فان البحث التجريبي يؤيدها ، مبينا - فى بعض الحالات أن التعرف على وجودها طفى على قطاعات كبيرة داخل الجماهير العريضة .

ولنتفحص بعض مظاهر الخلل هذه ، بادئين بالنزعات التى ترمى الى تضيق نطاق الادارة وقد تم تناولها الى درجة معينة فى عدد من الكتب حول نظرية التنظيم البولندية ، ومكانتها الاجتماعية الخاصة ناشئة فى جانب منها عن

حقيقة أنها - فوق كل شيء - مسألة كمية في الكوادر الادارية والتنفيذية لها نتائج نفسية واقتصادية وسيولوجية غير مباشرة وبعمدة المدى .

ويمكن افتراض أن الاتجاه العام هو خلق وحدات تنظيمية كبيرة نسبيا واحباط محاولات تقسيمها ، وفي حالة الخدمة المدنية - على سبيل المثال - ينادى عدد من الباحثين النظريين بضرورة توسيع مجال العمل للمديرين معينين ، ومع ذلك فإن هذا يصطدم بقدر من القلق في الشعور الاجتماعي ، وأفضل دليل عليه هو «الرواج الدولي الكبير الذي يلقاه « قانون باركنسون » . وهكذا يمكن افتراض وجود رفض عام للتوسع في الكوادر الادارية ، وهذا الرفض نابع من الاقتناع بأن القصور وعدم الفاعلية في المجال الاقتصادي يتزايد عند تجاوز نقطة معينة .

ومع ذلك فإن تحليل القوى المحركة التنظيمية لعدد من المؤسسات يبين أن عدد وظائف المديرين يتزايد باطراد ، ويبدو أن المسؤولية في هذا تقع على نظام الحوافز المادية ، وكذلك على الرغبة في اشباع الحاجة الى النفوذ والسلطة ، وهما مرادفان غالبا للالتفاف الرسمية والسلطة الشرفية ، وفي هذا خطر من وجهة نظر الكفاءة ، حيث انه يزيد التكلفة ويؤدي الى عدد من الآثار الجانبية غير المرغوب فيها ، ليس أقلها الزيادة الكبيرة في عبء العمل في القطاع التنفيذي ، لأن وحدات الرقابة تبدأ في أداء وظائف الفرض منها هو - في بساطة - أن تبرر وجودها . والآثار العكسية تؤثر غالبا على جماعات ووحدات العمل الأساسية ، كما قد تزيد من مشكلات التنسيق بين الوحدات ، حيث أن الأخيرة تصبح ذات تخصص عال ، ومثل هذه الصعوبات بدورها تبرر خلق وحدات تنسيق جديدة على مستوى عال نسبيا في نطاق التسلسل الهرمي للوظائف .

وقد تعد هذه الظواهر حالات للاستقلال الذاتي مرتبطة باستبدال الأهداف ، وعلى الرغم من أن وظائف وحدات الرقابة جوهرية ، فإنها لا تزال معاونة بالنسبة للوظائف الأساسية ، وعلاوة على ذلك فإنه في نطاق المتغيرات المحددة منطقيا لمجال الإدارة يجب على مساعدي المديرين الكفاء أن يواجهوا الأهداف الثانوية ، وفي المواقف التي يظهر فيها خلل اداري تصبح هذه الأهداف مستقلة ذاتيا ومهمة بالنسبة للأهداف الرئيسية ، مع محاولة بعض وحدات العمل زيادة عدد وظائف المديرين بها من أجل اشباع طموحهم فقط ، فالوسائل تكتسب غالبا أهمية تزيد على أهمية الأهداف الأساسية ، ولهذا فليست الاساليب - في بساطة - هي أن نبدل الأهداف بالوسائل ، ولكنها في الواقع رفع لقيمة الوسائل ، في نطاق التسلسل الهرمي للأهداف ، وهذا الاتجاه يكون أشد خطرا عندما يكون مضمنا في التنظيم الرسمي ، لأن أي تغيير في الإطار التنظيمي يجب أساسا أن يوافق عليه المدبرون الكفاء ، ومن ثم فإن هذه ليست من حالات الاستقلال الذاتي التي تقع في نطاق الإطار المقبول للعمل على الرغم من أنه تتم

مباشرتها بصيغة غير رسمية ، وهي حالات يسهل التغلب عليها ، وكلها في الواقع خارج نظام القيم المقبول اجتماعيا ، وعلى ذلك فإنه لا يتم تصحيحها بواسطة جهاز الرقابة .

والزيادة في عدد الوظائف الإدارية يتبعها غالبا زيادة لامبرر لها في وحدات الرقابة التي يوجد منها عدة أشكال متطابقة .

والطريقة التنظيمية تتكون من التخصص في نطاق المؤسسات ذات المستوى الواحد ، بمعنى تكوين وحدات رقابية وما ينبثق عنها من مؤسسات رقابية . ونقطة البداية لمثل هذه العملية يمكن أن تكون مؤسسة ذات مستويين يشكل مستوى تنفيذ وحدة رقابية واحدة ، ويتبع ذلك تحويلها الى مستوى رقابي . والطريقة الثانية هي تحويل الوحدات المعاونة الى وحدات رقابة وبالتالي تحويل الأخير الى مستوى رقابي .

وكثير من المؤسسات المتعددة المستويات تطورت بهذا الاسلوب تماما ، ففي اول الامر نجد أن الوحدات المعاونة التي كان الفرض منها معاونة الوحدات الأساسية في مشاكل الامداد وتحسين ظروف العمل تبدأ في اكتساب خصائص وحدات الرقابة ، وبالتالي تؤثر على أعمال الوحدات التنفيذية ، وفي النهاية تنعرج للتحويل الى وحدات ذات طبيعة معاونة رقابية ، مع التأكيد على التوسع في وظائفها الرقابية ، وعندما يتم تشكيل الوحدات المعاونة في داخل التنظيم الاصل فإنها غالبا تتطور فيما بعد الى وحدات تنظيمية منفصلة تتمتع بقدر كبير من الاستقلال ، مما ييسر اتجاهات محددة : وتسير عمليات المسح التي تمت في مؤسسات تستخدم كبار الموظفين الى وجود آراء متكررة فيما يتعلق بالطريقة التي ينظر بها الموظفون في وحدات الرقابة الى الأمور . وموظفو الوحدات التنفيذية الذين لهم اتصال يومي بالعمل الأساسي للمؤسسات يدركون أن هناك تناقرا غريباً بينهم وبين أعضاء وحدات الرقابة الأعلى الذين لهم وجهة نظر في الاستقلال الذاتي يدونها من وراء مكاتبهم ، وهي عبارة عن تقويم غير مباشر لا اثر لتمحيص الحقائق فيه . وموظفو وحدات الرقابة الذين لديهم قدر كبير من الأمن الوظيفي والذين يشوه اتصالهم بجوانب التشغيل العملية الاعتماد المفرط على الخبرات السابقة قد عبروا - من ناحية أخرى - عن اعتقادهم أن موظفي الوحدات التنفيذية يكونون غالباً مشغولين الى حد كبير بالتقدم المعرفي للواقع اليومي .

هذه الآراء المتناقضة تشكل خلفية الاستقلال الذاتي للوحدات المعاونة ووحدات الرقابة ، وكتاتهما تميل في العمل في نطاق اهتماماتها ، وعمليات المسح التي تمت على المستوى المتوسط لوحدات الرقابة قد عززت هذه النظرية ، مينة الانشغال الزائد بالتنظيم الذاتي وتحسين ظروف العمل .

ومظاهر الانحراف الخطيرة في الأشكال الأكثر تطابقا للنشاط الرقابي هي حقيقة مسلم بها الآن على نطاق واسع ، والمشكلة أساسا هي الزيادة المفرطة في

اعداد اجهزة الرقابة واصدار القرار الجماعى وتشكيل المؤسسات ، وهذه امور تتطلب تحليلا اعمق كثيرا .

وقد ظلت فكرة تحسين الكفاءة الادارية بزيادة اجهزة الرقابة تلقى رواجاً لعدة سنوات باعتبارها ايسر الطرق كما يعبر عنها الاصطلاح التالى (يجب تقويم اجهزة الرقابة اذا لم تراعى القواعد) ، ومثل هذه الحلول التقليدية تمارس على نطاق واسع فى بولندا كما يتضح من تعدد اشكال الرقابة ، وكذلك من العدد الكبير لوحدات الرقابة المتخصصة ، والمفهوم ان اجهزة الرقابة تمارس نفوذاً سيكولوجياً قوياً ، وأن أى تهديد للرقابة له اثره كحافز سلبى فيما يتعلق بالاطار الشكلى الموجود ، ومع ذلك فان العدد الجم من اجهزة الرقابة يخلق جواً من الاسترخاء حيث ان الوحدات الخاضعة للرقابة تألفها ومن ثم يتضاءل الاكتراث بها . وهناك آثار سلبية أخرى للرقابة المفرطة مثل تعطيل العمل العادى أثناء عمليات الرقابة كما يحدث عادة عند جمع البيانات .

وهذه الظواهر دلالة على خطأ خطير ، لأن اجهزة الرقابة تتحول من وسائل للعمل الى اهداف ، وقد يظهر الاستقلال الذاتى حيث تفشل فوائد اجهزة الرقابة فى موازنة الخسائر التى تسببها .

ويتصل بالافراط فى الشكلية سوء سمعة مماثل كما يتضح من عدد كبير من اللوائح التى لا يمكن فرضها بالقوة والتى تطبقها غالباً وحدات الرقابة فى اساليب الادارة وفى علاقات العمل بينها وبين رؤساء الوحدات التنفيذية . وقد كشفت نتائج المسح الذى تم فى احدى المؤسسات المتعددة المستويات عن وجود ما يزيد على ٥٠ من اللوائح التى تصف بالتفصيل واجبات رؤساء الوحدات التنفيذية ، والعدد الكبير من المعايير المفصلة التى تنظم السوابج الادارية اليومية ، وجمود هذه المعايير ، والمعجز عن تنفيذها عملياً ، كل هذه الامور تدفع المديرين الى محاولة تنفيذ التوجيهات شخصياً ، وهذا الموقف الإيجابى فى ظاهرة كانت له آثار عكسية على توازن الوظائف الادارية ، كما كانت نتائج ضئيلة مما استتبع ابتكار أسلوب جديد غريب فى الادارة يتميز بزيادة الاتصالات بين الموظفين الكتابيين والادارة ، وائناء ذلك حظيت اللوائح بالأولوية لدى الوحدات التنظيمية ، وقد أمكن التعرف على الانحرافات من فاعلية الصور المختلفة للعمل الجماعى مثل المؤتمرات والاجتماعات ، ومن الواضح أن اتخاذ القرار بصورة فردية غير ممكن حتى فى اصغر المؤسسات مع التسليم بمستوى المهارة الادارية الموجودة ومرحلة التطور الحالية للقوى الانتاجية .

وحتى مع افتراض ملاءمة الادارة الفردية فان اتخاذ القرار يجب أن يظل مؤسساً على المعرفة الجماعية ورأى الخبراء ، ضرورة الاعداد الجماعى للمادة الاساسية ، وتبادل الآراء يفسر ممارسة المناقشات المنظمة باعتبارها اكثر الاشكال فاعلية فى ادارة المؤسسة . والاجتماعات والاتصالات الشخصية من الناحية

النظرية - أكثر فاعلية من ممارسة تأسيس القرارات على آراء الخبراء الكتابية ، لأن الطريقة السابقة تيسر التبادل المباشر لوجهات النظر على نطاق أوسع ، ومن ثم فهي تؤدي إلى اتخاذ القرار في عجلة ، وهذا أحد الجوانب التطبيقية في تفضيل هذا الأسلوب المعين للعمل ، والجانب الآخر هو ترسيخ مبدأ الإدارة الديمقراطية وإيجاد الامكانيات للاشتراك الموسع من جانب القائمين على التنفيذ مما يؤثر على سير العمل ، وهذا الجانب الاجتماعي له أيضا مبرره للتطبيق حيث أن اضفاء الصبغة الديمقراطية بغدر كبير على وحدة ادارية متكاملة هو مفهوم مستقر جدا نسييا ، وهذه المقدمات توفر أساس التطور للعمل الجماعي على شكل اجتماعات ومؤتمرات تدار عادة بطريقة برلمانية .

من هذا يبدو ان المؤتمرات والاجتماعات وسيلة من وسائل العمل ، وضعت لتيسر الوصول الى الهدف النهائي من النظم الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والتنظيمية في مؤسسة من المؤسسات . وعمليات المسح تشير الى الاعتماد المفرط على هذا الأسلوب من العمل مما يدفع الى بذل محاولات جديدة لاعادة تقويم فاعليته . وهنا ينور التساؤل عما اذا كانت مثل هذه الاعمال ستصبح بمرور الوقت هدفا في ذاتها .

بعض اسباب الاستقلال الذاتي

ان صور القصور المعنية التي ضربنا لها المثل فيما أوجزناه سابقا تتطلب تحليلا أكثر دقة من أجل تحديد أسبابها ، وسوف نهتم الآن بالتحليل الاقتصادي والتنظيمي دون مزيد من التركيز على تحليل الاسباب الثقافية والمعرفة المتعلقة بالأفراد والتي لا يمكن انكار وجودها .

وحتى حينما نبرر القصور بأن تشير الى عوائق ثقافية معينة ومواقف لم تتواءم تماما مع الأساليب الحديثة للتنظيم فإننا مع ذلك نستطيع أن نقللها الى أدنى حد أو أن نلغيها كلية من خلال تطبيق أسلوب اقتصادي تنظيمي ، وكثيرا ما نتحدث فقط عن ازالة اعراض القصور ، ومع ذلك فإن تكوين الاتجاهات يعتمد على مسار العلاقات الاقتصادية والتنظيمية ، وعلى ذلك فإن دور الأسلوب الاقتصادي التنظيمي يكون مزدوجا بمعنى أن يكون له اثر مباشر على قيام الاستقلال الذاتي أو منعه في ظروف معينة ، وأن يكون له اثر طويل المدى على الاسباب المعرفية الفردية للقصور .

واعراض القصور التي تمت مناقشتها حتى الآن ترتبط في وضوح بحلول اقتصادية وتنظيمية معينة ، ويبدو لي أن الحلول الموجودة في الوقت الحاضر لمشاكل مثل تقسيم العمل في اطار السلطة ، ودرجة التزام الشكليات ، ورقابة تنفيذ الاعمال ، ونظام الحوافز ، ليست بذات أهمية خاصة .

ويقوم بناء السلطة - الى حد كبير - على الاسلوب التقليدى للتنظيم الهرمى ، فالنموذج التجريبي الشبيه بالالة والمجرد من كل الصفات الانسانية لم يتضمن قط العناصر السياسية والاجتماعية وغير المهنية . والافتراضات النظرية التى طبقت فى بولنده تختلف عنه اختلافا جوهريا من حيث انها تشمل أنظمة آلية كافية تهدف الى التقليل من الخلل الوظيفي للنظام بادخال عوامل سياسية واجتماعية وكذلك بوضع معايير محددة للاسهام الاجتماعى فى الادارة . ويوجد فى بولنده ايضا نظام يمارس رقابة اجتماعية وسياسية على المؤسسات الخاصة .

وعلى هذا فان مشكلة الخلل الوظيفي فى النموذج التجريبي تصالح فى بولنده بادخال عنصر غير معروف للعالم فبر (ارنست فبر) يمثل بالنسبة للادارة ما حاول فبر ان يستبعده من البيروقراطية ، واتعنى به الاعتبار الاجتماعية ، او الاشكال الرسمية للرقابة الاجتماعية على السلطة ومع ذلك فان هذه الاشكال التى تضعف الادارة السلطوية من جانب واحد تختلف فى قوتها ، ففى المؤسسات الادارية والمالية - على سبيل المثال - نجد ان المنظمات الجماعية لا تؤدى وظائف الرقابة ، ولكنها تؤدىها فى قطاعات الخدمات والصناعة .

ومع ذلك فان تقسيم العمل فى اطار السلطة بجميع المؤسسات يقوم على مبادئ التسلسل الهرمى الذى على اساسه تحدد مستويات الكفاءة الرسمية . وبغض النظر عن مدى قوة الرقابة الاجتماعية فانه يوجد فى الواقع نظام هرمى للسلطة ، ويقوم كل مدير طبقا لهذا النظام بأداء وظيفتين : وظيفة يمثل فيها مستوى معين ، وأخرى يدير فيها وحدة معينة ، الا ان ما يتصل اتصالا وثيقا بالاستقلال الذاتى هو تماثل الحوافز فى نطاق اطار السلطة ، اذ ان المكافأة وثيقة الاتصال بالوظيفة فى نطاق التسلسل الهرمى ، فكلما ارتفعت الوظيفة والوحدة ارتفعت مكافأة المدير ، وهنا نجد ان مبدأ فبر الذى يربط بين المكافآت والمناصب يلقي تدعما شديدا ، وعليه فان التقدم فى الوظيفة يعتمد على الترقيات الناجحة التى تتوجها وظيفة تنفيذية ، وما يلى ذلك من رقى فى السلم الوظيفي ، فالكتاب الأقل مرتبة يصبح كتابا أعلى مرتبة ، ثم مفتشا ، ثم مفتشا عاما فى النهاية ، ويتأسس على ذلك انه لى يناضل من اجل تقدمه الوظيفي يجب عليه ان يصبح مديرا يرأس فريقا من العاملين بغض النظر عما اذا كان يستطيع ان يؤدى مهام المدير ، وهكذا تنشأ ظروف توجب على الشخص الموهوب الكفاء ان يصبح مديرا لى يحصل على مكافأة أعلى ، وأحيانا يتم انشاء وظائف المديرين خصيصا لهذا الغرض ، وهذا يفتح فرصا للترقى ، على الرغم من انه ينتج - بدرجة مساوية - نقصا فى مجال الادارة ، كما يؤدى الى زيادة مفرطة فى عدد وظائف المديرين التى لا مبرر لها ، وهذا هو باختصار الاستقلال الذاتى .

وتقسيم العمل فى اطار السلطة القائم على التسلسل الهرمى والذى يدعمه نظام الحوافز يمارس ضغطا قويا يهدف الى تفتيت الوحدات وخلق وظائف

مدبرين زائدة على الحاجة لم يعد لها ما يبررها من المايير التنظيمية المنطقية ، ومع ذلك فان عدد وظائف المدبرين لا يمكن أن يتزايد بصورة غير محدودة ، إذ ان نسبة المدبرين إلى الموظفين لا يمكن أن تزيد على ١ : ١ وفي بعض المؤسسات نجد ان النسبة الآن متخفضة إلى ١ : ٣ أو ١ : ٢ .

وتوجد امكانيات أكثر للاستقلال الذاتي في الكليات ذات المستويات الثلاثة أو الأربعة (المتصلة بصفة عامة بالتقسيم الإقليمي الفرعى للبلاد) ، ويمكن للإنسان أن يدرك اتجاهها إلى إلغاء كل النشاط الأساسى من المستويات الوسطى والتركيز على أنشطة الرقابة ذات الطبيعة الإدارية فقط . وان تصنيف الوحدات إلى ثلاث فئات عامة : مجلس المدبرين ، ووحدات الرقابة ، والوحدات التنفيذية بالإضافة إلى مجموعة الحوافز الخاصة بها ، قد ساعد على خلق حق اختيار وظيفة ثانية ، ونقصد به الانتقال إلى وظيفة مماثلة في الأهمية ، ولكن فى وحدة أعلى . وعلى سبيل المثال فان الترقية من وحدة تنفيذية إلى وحدة رقابية مع مالها من مكافأة أعلى تعطى شعورا معيناً بالرضى ، حيث انه من الشائع الاعتقاد ان الرقابة والإشراف أسهل من تنفيذ التعليمات . والفصل التنظيمى لوحدات الرقابة التى تتمتع بحوافز النفوذ والحوافز الاقتصادية قد يؤدي أذن إلى التوسع فيها مما يزيد من نفعها لأعضائها إلى أقصى حد . وهكذا نرى ان الحلول الاقتصادية والتنظيمية قد تؤدي إلى ازدياد أكثر فى الاستقلال الذاتي ، وفي معظم الأحوال نجد ان الذين يرقون إلى وظائف الرقابة يعملون إلى البقاء فيها بغض النظر عن أدائهم ، والحوافز هي ما يحملهم على البقاء فيها .

ولكن هذه الأمور تبدو مختلفة إلى حد ما فى الإدارة الاقتصادية ، لان الرواتب تكون عادة أقل منها فى قطاع الصناعة ، ومع ذلك فاننا نجد فى هذه الحال أن الحافز الرئيسى هو التعارض الكبير نوعاً ما بين العمل القليل والمسئوليات الأقل من ناحية وبين النفوذ الأكثر من ناحية أخرى ، انه تمسك وحدات الرقابة الشديدة باللوائح ، وما هو مفترض لها من حوافز أكبر هو الذى يؤدي إلى التوسع فيها مؤثراً بذلك على الاستقلال الذاتى .

ونمو جهاز الرقابة ينتج عملاً أكثر شكلية ، والأساليب العادية للعمل الرقابى فى ظل البيروقراطية تشمل إصدار التوجيهات واللوائح والمذكرات . . الخ والجهاز الرقابى المتطور بدرجة عالية يجد ما يبرره فى تكاثر هذه الأساليب ، وتقاس فاعليته بعدد أجهزة الرقابة فيه ، وعدد المؤتمرات التى يعقدها والتوجيهات التى يصدرها ، ونتيجة لذلك فان الوحدات التنفيذية تركز أساساً على تنفيذ التوجيهات والتأهب لاستقبال أجهزة الرقابة بجمع الأدلة على اشتراكها فى المؤتمرات والاجتماعات ، ونقص التوازن بين الوظائف المختلفة داخل جهاز الرقابة هو وحده الذى يمكن أن يخفف الضغط الذى يمارسه على الجانب التنفيذى

والجانب الآخر هو العلاقة بين الاستقلال الذاتي ومجال التخصص ، فالاستقلال الذاتي القائم على تضيق نطاق الإدارة وخلق وحدات تنظيمية جديدة يؤثر في وضوح على مدى التخصص ، فكلما زاد عدد الوحدات الصغيرة زاد نطاق التخصص ، ومع ذلك فإن الجوانب السلبية للاستقلال الذاتي لا تباه ذروتها بتفتت الوحدات التنظيمية . والعملية الحديثة نشوء لتعزيز دور الوحدات العالية التخصص تبدأ عندما تحاول أن ترفع من أهمية أهدافها في مواجهة أهداف الوحدات الأخرى دون استعداد للتعاون بعضها مع بعض ، والنظرة المحدودة للواقع وافق المعرفة المحدودة يسهمان بدرجة أكبر في ظاهرة الاستقلال الذاتي ، وقد لاحظ هذا عدد من الباحثين النظريين الذين أشاروا إلى أنه كلما اتسع نطاق التفتت والتخصص تضاعف ميل عدد الموظفين في وحدات معينة إلى التفكير بلغة الأهداف العامة ، وتصبح عملية التفتت هدفا في ذاتها ، والتخصص المتقدم يجعل عملية تناوب الإدارة بين الوحدات أكثر صعوبة ، مما يزيد من تعزيز طريقة خاصة لرؤية الواقع من خلال الوحدة الصغيرة بصورة فردية .

وعلى ذلك فلن الاستقلال الذاتي يصبح أقوى بدرجة كبيرة ، كما أن الارتقاء بالوسائل إلى مستوى الأهداف في خلق بنيات تنظيمية يكشف عن عدد من الانحرافات ، فالاستقلال الذاتي يثمر صورا جديدة من الاستقلال الذاتي ، وفي النهاية يجب أن نتأمل الحوافز وطرق تقويم العمل ، فالطريق إلى وظيفة داخل تسلسل هرمي معين يسير - كما أشرنا من قبل - من خلال وظيفة إدارية ، والضغوط من أجل زيادة عدد مثل هذه الوظائف تتناسب تناسباً عكسياً مع الدرجة التي يمكن أن تتحقق عندها التطلعات دون الاضطرار إلى قبول وظيفة إدارية ، والنظام الكلي للسلوك المنشط للنتاجية ومقدار النتائج التي تتحقق مقارنة بالتوقعات لهما صلة به كذلك .

ويدور أنه من الضروري لتعزيز الحوافز أن يكون لدى الموظفين إحساس بال« علاقة » الصحيحة « بين عطائهم وبين المزايا التي يحصلون عليها منه ، ومحاولة اللعب بحقوق الموظفين يخلق فيهم إحساساً بالظلم ، والنتيجة التي خلصنا إليها من عدة دراسات هي أن الضغط على الهيكل الوظيفي متصل بالشعور بضالة المكافأة غير العادلة على ماتم أدائه من عمل ، وقد استمرت هذه المشاعر حتى بعد الوصول إلى الحد الأقصى للرواتب ، وعند هذا الحد بقي الاستقلال الذاتي هو الحل الوحيد الممكن ، ولم يعد للمصلحة الاجتماعية أولوية ، لأن الشعور بنقص المكافأة المناسبة حل مطها بسرعة ، وهكذا يمكن تكوين الفرض التالي : إذا نشأ إحساس بالظلم نتيجة لمكافأة غير كافية ، وإذا لم يكن نظام الأجور القائم لوظيفة معينة يسمح بزيادة في الفوائد ، فإن المخرج اذن هو إيجاد وظائف تنفيذية جديدة .

وهناك مشكلة أخرى هي فاعلة الحوافز فيما يتعلق بتقويم العمل ، ويشمل هذا تقويماً رسمياً لتحقيق الأهداف ، وكما بيننا من قبل قد يكون أحد

المعايير المستخدمة هو عدد مرات التفتيش أو اللوائح أو المؤتمرات ، وكثيرا ما تستخدم طرق ماثلة في النشاط السياسى او الاجتماعى ، حيث ان تقويم الروابط التنظيمية يقوم على عدد الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات التى تمقد ، وعلى الرغم من ان هذه الممارسة مرتبطة بالصعوبات العامة فى اجراء تقويم صحيح للممثل فى الوظائف المظهرية فانها مع ذلك سبب جوهرى للاستقلال الذاتى التنظيمى .

أساليب تصحيح الاستقلال الذاتى فى الاقتصاد الوجه

ان الآراء السابقة تشير الى وجود مجموعة من العوامل المتشابكة التى تدفع جميعا الى زيادة الانحرافات ، وتلك التى تتطابق مع العناصر الأساسية للتنظيم الإدارى لها أهمية أساسية ، أما تلك التى لها علاقة بالعناصر الثانوية للإدارة فهى أقل أهمية ويمكن ازالتها نسبيا بسهولة ، والطرق العملية والنظرية المتعددة لمعالجة مشكلة الاستقلال الذاتى ليست معقدة على الإطلاق ، لأنها تشير الى عناصر معينة فى الأسلوب الموجود الآن ، ولا تحدد المجالات معينة لتبرير التصرف بطريقة عقلانية .

والمشاكل الأساسية التى تتطلب تفكيرا ناضجا وخطوات محددة تتركز بصفة عامة حول تعدد المستويات داخل المؤسسات ، والتسلسلات الوظيفية مع مجموعات الحوافز الخاصة بها ، وقد قمنا حتى الآن بتحليل تطور واتجاهات الاستقلال الذاتى فى نطاق وحدات الرقابة ذات المستوى المتوسط ، مما يحثنا على ان نحاول تحديد مدى نفعية الأنظمة المتعددة المستويات والمتطورة بصورة تفوق الحد ، وأن نعيد التفكير فى امكان الغاء بعض هذه المستويات لكى تيسر تدفق المعلومات ، وتوجه مشاكل اللامركزية مباشرة الى الوحدات التنفيذية ، وهذا النموذج يشيع الآن فى بولندا وبلاد اشتراكية اخرى .

وقد تبنى الاتحاد السوفيتى هذا النموذج فى نطاق تنظيمى مصغر ، وذلك فى نظامه الإدارى والإدارى فى الصناعة بادخال ما يسمى (بنظام المفعدين «المسؤولين») ، وقد عرض هذا لأول مرة فى قرار اتخذه مؤتمر الحزب السادس عشر تحت عنوان : « النتائج والمهام العاجلة فى النضال ضد البيروقراطية » ، ويفترض النظام (الفصل بين الوظائف فى الوحدات الفردية للجهاز وتصفية المستويات المتوسطة التى لا ضرورة لها مثل الوحدات الفرعية المستقلة تنظيميا » ، وقد تم ادخال النظام الإدارى « غير القسم الى ادارات » فى الصناعة لأول مرة فى عام ١٩٥٧ بمصنع موسكو رقم (١) للمكرونة ، حيث انشئت به وحدتا انتاج فقط بدائرة تكنولوجية مغلقة ، ونتيجة لذلك أمكن تحسين الحسابات والتخطيط ، كما تم استخدام الاجهزة بطريقة أكثر فاعلية ، واصبحت الادارة الانتاجية أكثر كفاءة .

كذلك كانت مشكلة الزيادة المفرطة فى المستويات موضوع قرارات اتخذت فى المؤتمر العتبرين للحزب ، وقد أكدت القرارات امكانية تخفيض تكاليف الادارة بقدر معقول .

وفد ظهرت امكانية الفساء المستويات المتوسطة فيما يتعلق بتطور نظام تنسيق المعلومات الالكترونى ، اذ أن قدرة مستويات الرقابة على الحصول على اكبر قدر من المعلومات وتنسيقها جعلت المستويات المتوسطة زائدة على الحاجة لان وظائفها تناقصت تدريجا الى مجرد نقل المعلومات .

واستطاعت دول اشتراكية اخرى مثل بلغاريا ورومانيا والمجر ان تتبنى النظام الادارى (ذا المستويين) حتى فى تاريخ اسبق لانهما جميعا دول صغيرة ، نفى شيكوسلوفاكيا - على سبيل المثال - الفيت المستويات الاقليمية والمتوسطة من العمليات المصرفية فى عام ١٩٦٩ ، وكانت جميعها تعمل فيما قبل كوحدات رقابة مستقلة ، وفى بولندا اصبحت هذه الاتجاهات أكثر وضوحا بعد المؤتمر الخامس لحزب العمال البولندى المتحد لأن الحاجة الى تحسين اساليب الادارة اصبحت ملحة بدرجة متزايدة ، وقد ضمنت جزئيا فى التوجيهات الموحدة التى تنظم انشاء المجمعات الصناعية وتشرح مبادئ الاصلاحات المصرفية ، وهى تطبق الآن فيما يسمى « الهيئات الاقتصادية الكبرى » .

ولا يزال التقدم الذى تحقق فى الفاء المستويات المتوسطة الزائدة على الحاجة تتدما متواضعا نسبيا ، وبفض النظر عن المقاومة التى قد تظهر من جانب الوحدات المعنية ، يبدو أن هناك عوامل موضوعية أخرى تؤخر هذه العملية ، ومع ذلك يخل لى أن التحاح يعتمد أيضا على تحقيق الشروط التالية :

١ - الاستقلال الموسع للوحدات التنفيذية وحصول العاملين على مؤهلات عليا

ب - ايجاد نظام كفؤ للمعلومات واجهزة الرقابة من خلال المستويات

ج - تبسيط الجوانب القياسية للاسلوب الادارى .

رمجرد المقارنة السطحية جدا بين الشروط السابقة وبين الواقع يكشف عن الصعوبات التى تواجهنا عند اجراء التحول ، ومع ذلك فانها تظل امكانية واقعية وخاصة مع التقدم فى تنسيق المعلومات الكترونيا ، الا أن التطبيق النهائى لا بد أن يقلل الى حد كبير من بعض المظاهر المعنية للاستقلال الذاتى .

ومع ذلك فهناك حل بديل يتعلق بالمستويات المتوسطة ، وهو ببساطة منع تقسيم الوحدات ذات الصبغة الرقابية المحضة والوحدات ذات الصبغة التنفيذية الخالصة ، والمفروض بدلا من ذلك أن تشترك المستويات التنفيذية فى العمل مع المستويات المتوسطة ، وبهذا يمكن تجنب الاستقلال الذاتى ، اذا كنا بهذا الاسلوب نستطيع فهم العمل الذى تم ادائه بطريقة تعزب عن الملاحظة .

وقد استخدمت هذه الطريقة فى انشاء مجمعات صناعية حينما كان مركز ادارتها الرئيسى يوضع داخل المصنع الاول فى الجمع بدلا من وجوده خارجه .

ومعارضة اتخاذ القرارات المتطرفة ، والمبالغة فى الفصل الكامل بين الوحدات التنفيذية والوحدات الرقابية ، تخلقان الحاجة الى حلول معاونة للتخلص من الاستقلال الذاتى ، وعقب هذه الحلول هو وجود جهاز قادر على منع الزيادة التى لا مبرر لها فى الوظائف التنفيذية ، والناشئ الذى لا حاجة اليه فى الوظائف بصفة عامة ، وخلق ظروف العمل الممتازة . واحد النظم المقترحة يحاول علاج هذه المشاكل بايجاد مقاييس تشكل التوجيهات الاساسية للوحدات التنظيمية فى بنية المؤسسات المتعددة المستويات . والموقف الراهن فى مثل هذه المؤسسات قائم على الاختيار الموسع فيما يتعلق بالتوجيهات المنبثقة عن نقص الادوات اللازمة لايجاد ارتباط معين بين عدد الموظفين فى الوحدات التى تؤدى وظائف مختلفة ، وعلى ذلك يجب اتخاذ القرارات البديهية ، ونتيجة لذلك يتم تجاهلها حين تلقى بها المصالح الشخصية المتسلطة فى مكان اقل اهمية ، تلك المصالح التى اتاحت لها الفرصة لتنتقل بحرية فى غيبة التوجيهات المحددة ، ومع ذلك ينبغى ان نلاحظ ان النمو التنظيمى الزائد كثيرا ما كانت تعترضه تخفيضات موسمية فى عدد الموظفين ، وبدون انكار للفوائد الجلية الناتجة عن هذه التخفيضات نجد ان هناك ضرورة لوضع مجموعة من التوجيهات الاكثر دقة تسمح بمواجهة منطقية للجهاز الادارى ، ومثل هذه المجموعة من التوجيهات يجب ان تشمل عددا من العناصر التى تتصل بالواقع فى وحدات الرقابة مثل مستوى الوظيفة ونظام الاجور والميزانية .

ولندرس الآن وبطريقة اكثر دقة المقترحات المحددة لاستنباط توجيهات معينة . لقد كان مستوى الوظيفة فى وحدات الرقابة موضوع تحليل دقيق قام به معهد العمل الاتحادى فى موسكو ، وكانت النتيجة هى طريقة مثيرة جديدة ابتكرها ج. ا. سلزنجير ، وقد قدم اول الامر طرقا لحساب كثافة عبء العمل بالنسبة للموظفين الفنيين والاداريين : وطرقا للاحصاء الرياضى لما يسمى (المعدل القياسى) او العدد الاجمالى للموظفين المطلوبين لكي يؤدوا بكفاءة كلا من العمليات الثلاث لكل من الوظائف المعنية المناظرة فى الادارة وهى : اعداد المعلومات ، واتخاذ القرار ، وتنفيذ التوجيهات .

وفى بولنده اجرى معهد العمل بحثا فى مجال كثافة عبء العمل للعاملين ذوى الدخول الكبيرة ، وقدم جان كررداسزفسكى نموذجين لفحص اداء العمال ذوى الدخول الكبيرة . وقد اعدت وزارة المالية والبنك الاهلى فى بولنده مادة ذات صفة عملية اكثر تتعلق بوضع قواعد تعيين موظفى الادارات المالية ، ولا شك فى ان مؤسسات واتحادات كثيرة تستخدم الآن قواعد معينة للتعيين فى الوظائف ، ولكن كل ما كتب مما سبق ذكره كان اما ذا طبيعة نظرية او قدم فى بساطة طرقا احدث قليلا ولكنها اختيارية ، لتحديد مستوى الوظيفة .

وقد تبين أن التعامل مع المجال المحتمل للإدارة أكثر صعوبة ، وكتابات ستانسلاف كوفالفسكى وجان دزيذا وهى فى الحقيقة الاختبارات النظرية المبكرة الوحيدة التى تعالج هذه المسألة باللغة البولندية .

ويبدو أن تقبل التوجيهات الموحدة ، حتى ولو لم تكن دقيقة تماما ، سوف يقلل بدرجة كبيرة من هذا الطراز من الاستقلال الذاتى الذى يتجلى فى زيادة غير متكافئة فى عدد الوحدات الرقابية ووظائف المديرين .

وطرق نقض الاستقلال الذاتى كما ناقشناها لا تعالج سببا آخر لهذه الظاهرة ، وهو سبب عميق الجذور فى طبيعة التسلسل الوظيفى ، وقد بينا من قبل أن ضعف النموذج الاشتراكى للتسلسل الوظيفى يرجع الى اقامة رقابة اجتماعية تظهر عن طريقين : من خلال الجهاز الحزبى ، ومن خلال الاتحادات العمالية . وعلى الرغم من أن الآثار قوية فإنها لا تطفى الاستقلال الذاتى كلية ، كما أنها لا تقلل من أهمية التسلسل الوظيفى . وعلى هذا يمكننا فى سهولة أن نفهم معنى الاهتمام بالمظاهر السلطوية والدور الذى يؤديه فى التسلسل الوظيفى ، والقوة التى يمارس بها المسؤولون التنفيذيون هذه المظاهر تبين الحاجة التى يشعرون بها الى تمييز أنفسهم على من هم تحت رياستهم ، وقد تمكن الأسباب فى تقاليد نفاذية ، وقد تنشأ من عدم كفاية السلطة الحقيقية الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين . ومع ذلك فبغض النظر عن الأسباب نجد أن هذا يزيد من الاستقلال الذاتى ، فى حين يؤكد - دون حاجة - التسلسل الوظيفى ، ودوره هو تحسين الأداء التنظيمى لا تكريس الطبقات الاجتماعية .

ودون مغالاة فى مدلول الألقاب والمظاهر السلطوية يجب أن تؤكد الحاجة الى تصحيح اساس بنية التسلسل الوظيفى نفسه ، فالنظام الذى ينتج عنه خطأ وظيفى واحد فقط ، وهو الترقى التدريجى فى سلم الهرم الوظيفى ، سوف يدعم دائما الزيادة فى عدد وظائف المديرين ، ومن الطبيعى أن الإلغاء الكامل للتسلسل الوظيفى امر غير معقول ، ومع ذلك فإن الفرصة متاحة لتحسينه ، ويمكن تدعيمه حين تكون هناك مدعاة لذلك ، كما يمكن اضعافه حين يلحق به الانحلال . ويلزم - على وجه الخصوص - أن نجعل الطريق الى الوظائف الادارية مجال مناقشة أكثر ، وأن نعلل ارتباطه بالسلم الوظيفى . وقد بذلت عدة مؤسسات فى بولندا محاولة للتقليل من شأن التسلسل الوظيفى بابتكار نظام ثان لاتسلسل للوظائف فيه ، ويتكون من الوظائف المتتابعة التالية : اخصائى ، وكبير اخصائيين ، ومستشار الرئيس . كما ابتكر نظامين متساويين فى الوزن هما : النظام الهرمى للوظائف ويشمل (وظائف المديرين) :

(أ) مدير ادارة (ب) مساعد مدير (ج) رئيس وحدة ، والنظام الذى لا تسلسل للوظائف فيه (وظائف لمديرين) وتشمل : (أ) مستشار الرئيس (ب) كبير اخصائيين (ج) اخصائيا .

وجداول الرواتب يوفر المكافآت المتعادلة للوظائف المقابلة لتلك التي توجد في نظام التسلسل الهرمي للوظائف ، على الرغم من أن النظام الأخير يتميز فيسه الأجر بقدر بسيط حيث أن المسؤولين عن التنفيذ يحصلون على علاوات ، ومع افتراض القبل الاجتماعي للخط الوظيفي الثاني فلا بد من أن يؤدي الى تناقص في عدد الوظائف في السلم الوظيفي ، كما انه في الوقت نفسه يرضى آمال أولئك الذين لا يحققون نجاحا في ظل نظام التسلسل الهرمي للوظائف . ومع ذلك فان المظهر الوظيفي الجذاب والاقاب الرسمية لا يمكن انكار أثرهما ، ويتضح ذلك في المنصب على نولي وظيفة مدير او حيازة السلطة والتباهي بها ، والاختصاصيون والمستشارون لا يتمتعون حتى الآن بالنفوذ الذي يتمتع به نظراؤهم في مراكز المديرين .

والعنصر الجوهرى لضمان الاداء السليم للادارة هو المدى الذي يمكن عنده كبح جماح الاستقلال الذاتي للرقابة . وعموما فأننى اتفق في الراى مع الباحثين النظريين الذين حذروا من التوسع في الادارة بغير ضوابط ، حيث انه في صورته الموسعة يميل الى أن يصبح جهازا مستقلا منعزلا عن اساسه الاصلى ، ومن ثم نجد اننا في حاجة الى عنصر من عناصر الرقابة الاجتماعية حتى ننجح ومن كبح جماح الاستقلال الذاتي العام ، ولكن ينبغي أن تكون الرقابة دائمة ومستمرة داخل بناء الجهاز الادارى .

والمناقشات المفصلة الاخيرة تتصل بمسألة توحيد اساليب الادارة فيما يتعلق بانوحدات التنفيذ ، وتشمل معاملة رؤساء الوحدات التنفيذية الذين يعتبرون اشخاصا ذوي مستويات ادبية ومهنية ادنى . واللوائح المفصلة التي تحدد واجباتهم تقوم دليلا كافيا على نقص خطر في الثقة بقدراتهم على التفكير المستقل ، ومع ذلك يحدث هنا تضارب صارخ ، لأن المسؤولين عن التنفيذ يمنحون ثقة كاملة في الامور ذات الميزات الشخصية التي لها عادة اثر أكثر خطورة على اداء المؤسسة من اثر الامور التنظيمية التي تكون غالبا منظمة تنظيميا دقيقا . وعلى ذلك فإنه لكي نضعف الاتجاه الى المبالغة في اضعفاء الشكيلة على الادارة يكون من الضروري وضع طريقة لاختيار الموظفين تقوم على معايير مثل الذكاء والصفات الشخصية والوعى السياسى .

وكل ماقدمناه من طرق للحيلولة دون الاستقلال الذاتي انما هي طرق جزئية ، وهي لا تشير الا الى اشكال مأنوفة ومعبئة للاستقلال الذاتي ، وتشمل - بصفة عامة - تلك التي توجد في وحدات الرقابة ، وعلى ذلك فانها ليست شاملة وخاصة لأنها لا تعالج مشكلات العمليات الاجتماعية لتكوين الاتجاهات . وتجب ملاحظة ان هذه العمليات تتطور بتطور العمليات الصناعية والانشطة التعليمية المنظمة للحزب والهيئات التي لها انجازات بارزة في مجال التعاليم الاجتماعية . الا اننا نستطيع أن نلاحظ أن سرعة تطور « الانسان الاجتماعى » غير كافية كما هي

الحال بالنسبة لمعدل التكيف مع العلاقات التنظيمية الاجتماعية المعاصرة . وعلى الرغم من ذلك فإننا نفترض أن الموظفين يواجهون مسألة التنظيم بفهم منظم بطريقة سليمة لتسلسل القيم الذي يفترض سمو المصالح الاجتماعية على وهنا تبرز حدة مثل هذه الاتجاهات ومنع الانحرافات ومن ثم فإن المهمة الرئيسية هي إيجاد نظام للعلاقات التنظيمية قادر على منع التطلعات الشخصية ، ونشوء الصفوة المختارة ، وظهور الاتجاهات التي تعمل على الحفاظ على ذاتها داخل إطار محدد من العلاقات . والهيكل التنظيمي الاساسى هو اختيار موظفين للوحدات العليا . وينبغى على اعضاء هذه الوحدات ان ينوعوا اطار علاقاتهم من حين الى آخر ، وكذلك بيئتهم الداخلية والخارجية ، وان يطوروا قدرتهم على التكيف لكي يتجنبوا استقلال وظائفهم ذاتيا بطريقة روتينية .

(مترجمة عن البولندية)

ملاحظات

- 1 "Enactments and Resolutions of the Communist Party of the Soviet Union-Selected Documents", p. 219, Warsaw, 1954.
- 2 W. Kiezun, *Organizational Problems of Management*, Nowe Drogi No. 7, 1972.
- 3 Among them is Stanislaw Kowalewski; see : *The Theory of Structures in Civil Administration*, Warsaw, 1973.
- 4 C. N. Parkinson, *Parkinson's Law*, Warsaw, 1963.
- 5 By "controlling activities" we mean those which direct executive units, as controlling units are superior to executive units.
- 6 W. Kiezun, *Autonomization of Organizational Units*, Warsaw, 1971.
- 7 Results of surveys can be found in W. Kiezun, *Director; the Problems of Managing an Institution*, Warsaw, 1974.
- 8 The statute of the Polish United Workers' Party adopted at the fourth conference in 1964 and determining the role of party organizations in ministries and offices, states in item 51 : "... they do not exercise any control over the activity of management, but they inform the management and superior authorities about any work deficiency".
- 9 W. A. Wlasow, "The Means of Improving the Soviet State Apparatus", in : *The Problems of the Soviet Administrative Law*, p. 56, Warsaw, 1961.
- 10 Wlasow, op. cit., p. 53.
- 11 Resolution No. 195 of the Council of Ministers, 23 October 1969; in the Monitor Polski, No. 45, Item 362.
- 12 G. E. Slezinger, *Management in Industrial Institutions*, Warsaw, 1969 (translated from Russian).
- 13 F. Heliasz, *The Examination and Improvement of Work Organization of White Collar Workers*, Warsaw, 1967.
- 14 J. Kordaszewski, *White Collar Workers : the Dynamics of Employment and the Methods of Examining Work Difficulties*, p. 259, Warsaw, 1969.
- 15 S. J. Kowalewski, *The Superior and the Subordinate*, 4th ed., ed., Warsaw, 1978; J. Dzida, *The Scope and Reach of Management; Theory and Practice*, Warsaw, 1969

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتاً دولية.
تصدر طبعاً العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

البيروقراطيات العامة

وتنفيذ السياسة

نظرات علم الاجتماع الى البيروقراطيات العامة ..

لم تتل البيروقراطيات العامة في اغلب الاحيان نصيبها العادل من الاهتمام من جانب البحوث الاجتماعية التجريبية . اذ اهتم علم الاجتماع بمنظمات الاعمال الخاصة اكثر من اهتمامه بالادارة العامة . كما ركز علم الاجتماع السياسى على جانب المدخلات من العملية السياسية ، اى : الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والانتخابات والصفوة من السياسيين . اما الجيل الجديد من علماء السياسة فقد اهتم بدوره بصفة اساسية بتشكيل السياسة وقياس اثرها واهمل عملية التنفيذ - التى تحول مدخلات السياسة الى مخرجاتها - الى درجة كبيرة . وحيث اصبحت البيروقراطيات العامة هدف البحث تصدر مشكلتان لمدة طويلة واهتمت كلتاهما بنمط معين من العلاقات الحدية اى العلاقة بين البيروقراطية العامة والقيادة السياسية ثم التفاعلات مع عملاء السياسة . اما الجانب التنظيمى الداخلى للبيروقراطيات العامة فانه لم يجتذب علماء الاجتماع الا فى وقت متأخر عندما لوحظ - وعلى نطاق واسع - أن نجاح أو فشل سياسة ما يتوقف غالبا على سلوك المنظمات الادارية المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة . ظهر هذا بقوة

الكتابة : رينات ماينتز

مديرة مشاركة لمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة كولون
بجمهورية ألمانيا الفيدرالية . وقد كانت استاذة كرسن
في جامعتي برلين وسايير ، وقامت بالتعليم في كلٍّ من
الولايات المتحدة الأمريكية وفلاسكو في سنجاو ، ومن
أحدث ما نشرته (سيكولوجية المنظمات) ١٩٧٧ الذي ترجم
إلى الهولندية والإسبانية (والدنمركية) وكذلك كتاب

المترجم : إبراهيم البرلسي

مستشار في الإدارة كبير خبراء الإدارة العامة في الأمم
المتحدة (سابقاً)

ووضوح من خلال بعض حالات فشل السياسة الذريع كما حدث في الولايات
المتحدة الأمريكية في برامج الحرب ضد الفقر و إيجاد فرص للعمل
والتحديث الحضري .

والقول بأن البيروقراطيات العامة هي أدوات تنفيذ السياسة لا يعني أنها
أدوات لآحياة فيها بل أن لها قدراً متميزاً من حرية العمل في القيام بواجباتها ولكن
مدى هذه الحرية يتوقف أولاً على طبيعة العمل الموكول إليها ، ثم ثانياً على مدى
الرقابة الهيراركية المركزية التي يخضع لها جهاز التنفيذ . وتنطوى وظائف
التخطيط وتقديم الخدمات الفنية والشخصية التي تتطلب عنصراً فنياً قوياً - كما
هو الحال في مجالات الصحة والتعليم - على قدر أكبر من حرية العمل يريد
عنه في حالات تطبيق معايير دقيقة التحديد أو صرف تحويلات مالية للمتقدمين
الذين يستوفون الاشتراطات المقررة . أما عن الرقابة المركزية فليس القطاع العام
تشكلاً هيراركياً متكاملًا ، بل الأفضل أن ينظر إليه على أنه نظام ضخم يتكون من
منظمات كبيرة التباين تمثل شبكة هيراركية نوعاً ما بسبب خطوط الاتصالات
الرأسية ، وتتكون من عناصر مستقلة . ويختلف هذا الاستقلال بالطبع وفقاً
للنظام السياسي في كل دولة ، ولكنه بصفة عامة أقل في البلاد ذات الأنظمة

السياسية والإدارية المركزية مثل فرنسا منه في الأنظمة الفيدرالية الأكثر لا مركزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن المستحيل حتى في الأنظمة المركزية ومن غير المرغوب فيه أيضا أن تخضع الأجهزة ذات المستوى الأدنى إلى رقابة مركزية صارمة ، وينظر إلى الأجهزة العامة على أن بقاءها مرهون بقيامها بعملية التنفيذ في حين تتجه تصرفاتها نحو تحقيق أهداف التنظيم مثل التوسع في الأراضي وتجنب التضارب والتوفير في الطاقة والحصول على الموارد .

وعندما تعمل البيروقراطيات العامة كأنظمة ضخمة تعتمد على عملاء يتمتعون باستقلال نسبي، ويملكون قدرا متميزا من حرية القرار فإن المخرجات لا تتحدد نتيجة مدخلات السياسة بل أنها تعتمد إلى درجة كبيرة على السلوك الواقعي للأجهزة العامة في مرحلة التنفيذ . وقد يقصر هذا السلوك عن تحقيق الأهداف في مجالين رئيسيين .

فقد يحدث قصور في الكفاءة (أو نسبة التكلفة إلى الأثر) أو في الفاعلية (أي المدى الذي يصل إليه تحقيق أهداف السياسة) . ومع التزايد الدائم في الأعمال التي تسند إلى البيروقراطيات العامة ومع التركيز المتزايد على بلوغ أهداف معينة للنظام فقد اكتسبت الاتهامات بعدم الكفاءة ونقص الفاعلية للقطاع العام أهمية لفتت الانتظار إلى الظروف الهيكلية والإجرائية والفردية في أدائه . وسوف نحل في الأقسام التالية هذه الظروف في أداء البيروقراطيات العامة بتفصيل أوفى . ومع ذلك ينبغي أن يكون واضحا منذ البداية أن التركيز على البيروقراطيات العامة باعتبارها القائمة على تنفيذ السياسة لا يسمح لنا بأن نغطي جميع النواحي في مشكلة التنفيذ . ومن هذه الأسباب أن هناك سياسات في التنفيذ تعتمد على المنظمات الخاصة بدرجة أكبر من اعتمادها على المنظمات العامة . كما هو الحال في مجال السياسات الاجتماعية . وحتى في الحالات التي تعمل فيها الأجهزة العامة المسؤولة الرئيسية عن التنفيذ فإنه لا يلزم أن ترجع أسباب فشل السياسة إلى سلوك هذه الأجهزة . فإن السياسات يمكن أن تفشل أيضا لأنها تكون قد استندت إلى نظريات خاطئة أو فروض غير صحيحة عن الحوافز أو اتجاهات العمل لدى الجماعة المستهدفة (كما هو الحال في كثير من برامج الحوافز) أو عن الطبيعة الموضوعية للمشكلة (كما هو الحال في البرامج التي تحارب مرض السرطان أو غيره من الأمراض التي لم تفهم بوضوح بعد) . ولن نناقش هذه الجوانب من مشكلة التنفيذ هنا حيث أن التركيز سوف يوجه إلى المنظمة .

كفاءة البيروقراطيات العامة

من الواضح أن تقديم الخدمات العامة وتنفيذ القوانين يتطلب اتفاقا ماليا . ولكن هل من الضروري أن يكون الاتفاق بهذا القدر ؟ هذا التساؤل المستديم يتطلب إجابة عاجلة بسبب النمو المستمر وخاصة في الوظائف العامة ذات

الكتافة العمالية . وتقدم موجب التوسع الحديثة في مجالات التعليم والرعاية الصحية أمثلة توضيحية . والم يثبت بعد - وحتى وقت حديث - أن الوظائف الادارية الرئيسية أو وظائف القطاع العام غير الفنية تتقبل الترشيح بدرجة كبيرة . ولذلك فإن انتاجية القطاع العام لم ترتفع الا بدرجة اقل كثيرا منها في قطاع الصناعة . ومع ذلك فقد شارك الموظفون المدنيون في الوقت نفسه بأقدار متساوية تقريبا في الزيادة المنظمة للمرتبات التي حدثت في العقود الأخيرة ، وقد تسببت هذه العوامل مجتمعة في مشكلة التكلفة التي تحدث الآن بالقطاع العام في أغلب الدول المتقدمة صناعيا والتي نتج عنها شعور ذاع بين مجتمع دافعي الضرائب بأنهم لا يحصلون على مقابل عادل لما يقدمون من أموال .

ونجد أسباب ضعف الكفاية التي تفترض في البيروقراطيات العامة في كل من سلوك واتجاهات العاملين فيها وكذلك في السمات المميزة لمنظمتها ، ومن المعتاد أن يتهم الموظفون المدنيون في الأحاديث اليومية بأنهم يكيّفون أنفسهم على الانتاج الضعيف . ومع أن من الصعب إثبات مثل هذا الاتهام بصورة جازمة فإن هناك أسبابا قوية تجعل الاتهام مقبولا . فالمرکز المضمون للموظف المدني وجدول المرتبات الثابت ونظام الوظائف المستديمة التي تضمن إلى حد ما قدرا محدودا من الترفيع خلال الحياة الوظيفية توفر ما سماه كاتز وقان (مكافآت النظام » في مقابل المكافآت الفردية أي التي تمنح بسبب الانتماء إلى النظام أكثر مما تمنح بسبب الأداء الفردي المتميز . وكذلك فإنه بسبب الطبيعة الخاصة لعمل الموظف المدني فإنه من الصعب في واقع الأمر أن لم يكن من المستحيل أن تنشأ مقاييس صحيحة تقيس الأداء الفردي الذي يمكن أن تربط المكافأة على أساسه . فالجهود التي تبذل لإنشاء معايير إنتاج كمية في شكل حالات تقاس على أساس وحدة الوقت لا يمكن أن تطبق على كثير من الوظائف العامة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموظفين يهتمون بالضرورة الناحية النوعية في أداء العمل . ومن ثم يثبتون الاختلال الوظيفي في آخر الأمر ، كما حدث في الحالة التي أصبحت كلاسيكية الآن والتي حلها يتر بلاو إذ تسبب إدخال معايير الأداء في عملية تبادل العناية في ولاية ما إهمال الحالات المشككة لصالح تعظيم السدد السكلى للباحثين عن عمل والذين وجدت لهم وظائف فعلا .

وليس من السهل اكتشاف المعوقات التنظيمية التي تعمل ضد زيادة الكفاية . إذ يعمل كل من الشكل البيروقراطي للمنظمة والسمة العامة للبيروقراطيات كقيود على السلوك المؤدى إلى الفاعلية . وقد أشار علماء الاجتماع التنظيمي إلى السمة البيروقراطية للمنظمات الادارية كمصدر لعدم المرونة والجمود مما يجعل التكيف مع الواجبات أو المواقف الجديدة أمرا صعبا . ويتجه مبدأ التنظيم البيروقراطي إلى المعيارية أكثر منه إلى النتيجة أي أنه يتلاءم مع القواعد أكثر من الاهتمام بتحقيق بعض الأهداف بكفاءة .

وترتبط السمة العامة للمنظمات الادارية بشكل مباشر بمشكلات الفاعلية اكثر من ارتباطها بطبيعة البيروقراطية . ولم يكن الهدف الاساسى للنشاط العام هذنا اقتصاديا قط ، وحتى تأميم الصناعات لم يقصد به اساسا زيادة الارباح ، ويصدق هذا على الخدمات التى يلتزم المواطنون بدفع اثمانها كما هو الحال فى خدمات النقل العام والبريد والتلفون وفيها تحتسب الاسعار عادة بأسلوب يضمن استفادة الفئات الاضعف اقتصاديا من هذه الخدمات وعلى مستوى الآخرين . . وعلى ذلك فان الفاعلية فى القيام بالاعمال العامة تعنى فى احسن الاحوال المحافظة على مستوى معين من الاداء بأقل ما يمكن من الانفاق ، ومن ثم فان تنمية الادراك المناسب لدى الأجهزة العامة بأهمية التكلفة تعوقه حقيقة أنها لا تعتمد فى بقائها كمنظمات على سلوك يتسم بالفاعلية ، اذ ليس عليها ان تعمل لكسب مواردها بأى أسلوب مباشر ، بل هى تعتمد بدلا من ذلك على قرارات تصدرها أجهزة من مستوى اعلى وعلى هيئات سياسية فى تخصيص مواردها . ويعتبر النبرير السياسى لهذه القرارات ابعد اثرا من المبررات الاقتصادية . ولما كانت نظرية المنظمات قد نصت منذ وقت طويل على أن المنظمة تتجه لتركيز جهدها فى توفير الظروف الهامة التى تتيح لها البقاء ، واذا كانت كفاءة الاداء ليست شرطا عاما لبقاء المنظمات العامة - على عكس الوضع فى الشركات الخاصة - فإنه لا ينتظر ان يسود الاتجاه الى الفاعلية فى هذه المنظمات .

وسوف تجد البيروقراطيات العامة أنه من الصعب عليها - حتى لو كانت الفاعلية قيمة هادية لها - ان تتصرف تبعا لهذه القيمة ، فالاجراءات المعيارية لادارة الموارد المالية ولادارة الافراد تمثل فى البيروقراطيات العامة قبودا صارمة على الفاعلية ، مثال ذلك انه اذا لم يصرف المال المخصص لتحقيق هدف معين فى حينه فإنه لايجوز ادخاره او استخدامه لتحقيق غرض آخر . وواضح ان هذا الوضع يشجع على الانفاق . وبالمثل فان قانون الخدمة المدنية يحد من المرونة فى تعيين وتنقلات الموظفين والتخلص من العمالة الزائدة واخيرا فإنه توجد مشكلة فى قياس كفاءة الاداء التى تتكرر على المستوى التنظيمى وحتى يمكن حساب ومقارنة نسب التكلفة والاثر ومن ثم اكتشاف أقل الاساليب تكلفة للنهوض بعمل معين فإنه يلزم تقويم الاداء فى جهاز ما تقويما كميا . ويصعب جدا اجراء هذا التقويم عندما تكون المنتجات من البضائع الملموسة والخدمات الفنية التى لا توجد لها قيمة سوقية حقيقية لعدم وجود سوق لها . ويحدث ان تتعثر مشكلة القياس عندما تكون اهداف السياسة مثل التجديد الحضري ومقاومة التلوث واحتواء البطالة وتخفيض معدل جنوح الاحداث مدار البحث اذ يكون من المستحيل فى مثل هذه الحالات تقدير التغيير الذى احدثته أنشطة الاجيزة العامة ذات الكفاية فى الهدف بدلا من العوامل الاخرى المؤثرة فى الموقف . ومن ثم فان الأجهزة العامة تفتقر الى معايير واضحة للفرقة بين اساليب العمل الأكثر او الأقل كفاءة . وهذا يجعل موضوع الفاعلية جميعه محل تساؤل .

وخلاصة هذا النقاش : أنه بينما يصعب اثبات عدم الفاعلية المفترضة في البيروقراطيات العامة فإنها تتصف بعدد من العوقات يمنع الاستخدام الكؤ للاموال العامة مما يجعل هذه المشكلة تبدو مشكلة حقيقية لايسهل العثور على حل لها لأن اسبابها ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الأعمال العامة وسمات مختاره للادارة العامة . ويمكن استخدام قانون الخدمة المدنية كذلك لتوضيح هذه النقطة باعتباره يضم قواعد ادارة الموارد التي تهدف الى تيسير المسألة ومنع الاجتياح والابتزاز .

واجبات ومشكلات تنفيذ السياسة

اذا تركنا الجانب الأكثر رسمية في كفاءة الأداء فسوف نتحول الآن الى بعض عوامل التنفيذ الفعال للسياسة ، من حيث يعتمد ذلك على الأقل على سلوك البيروقراطيات العامة . وفي هذا النقاش يستخدم مصطلح السياسة بشكل غير دقيق التحديد ليشمل كل الجوانب التنفيذية التي تسند الى البيروقراطيات العامة ويشمل التنفيذ تطبيق القوانين والخطط والبرامج بمعناها المحدود الى النصوص الأكثر عمومية عن النوايا السياسية التي لا تتحول الى برامج عمل مفصلة الا من خلال التنفيذ . وعلى ذلك فان مصطلح السياسة يشمل درجات كبيرة التباين من تحديد الهدف الى تعيين اللائحة المعيارية . كما أنه لن يحدث التمييز بين السياسة والواجبات الدائمة : فالسياسات يمكن أن تصبح واجبات دائمة للبيروقراطيات العامة ، ولكنها قد تكون كذلك برامج عمل محدودة المدة . ومن الواضح ان هذه السمات المختلفة للسياسة هامة بالنسبة للاجهزة المسؤولة عن تنفيذها كما هو الحال عند اتاحة هوامش تتسع أو تضيق في اختيار العمل مما يتيح قاعدة دائمة للتنفيذ أو تتطلب الاتساق في الجهد على المدى القصير .

وبصرف النظر عن مثل هذه الخصائص الرسمية يمكن أن ترتب السياسات على أساس المحتوى ، ويكفي في هذا المجال ترتيب ثلاثي بسيط تشمل الفئة الاولى منه لسياسات اللائحة التي تصف أو تشجب سلوكيات معينة عن الأفراد أو المنظمات الخاصة وتضع قيودا للحصول على اذن لانتهاج سلوك معين ، وتضع معايير للتقيد بها وتحدد الأسعار . وتشمل الفئة الثانية سياسات الحوافز التي تقدم مساعدة مالية للتشجيع على نمط معين من السلوك . وتتضمن الفئة الثالثة سياسات الخفمات ، وفيها تحول مبالغ مالية الى الذين يتميزون بأساليب معينة أو الى الاجهزة العامة التي تقدم خدمات شخصية أو فنية الى مجموعات معينة من العملاء . ومن الواضح ان هذه الفئات الثلاث من السياسات تتطلب أنواعا مختلفة من أنشطة الاجهزة ، مثال ذلك أن السياسات اللائحة هي الأساس التنفيذي لاجهزة تطبيق القوانين ، وتحتاج غالبا الى نشاط رقابي كبير وسلوك عقابي ، وهناك علاقة ترابطية بين نمط السياسة وطبيعة التناقض بين أهداف

السياسة والناتج الحقيقي الذي قد يحدث اثناء عملية التنفيذ . فالتنفيذ غير الكفؤ فى حالة السياسات الالاتية يعنى ان المعايير والمستويات المحددة التى لم ينجح تطبيقها قد خولفت على نحو ما . وقد يأخذ الفشل فى حالة سياسات التحضير شكل انحراف الهدف بمعنى تشجيع نوع آخر من السلوك غير السلوك المقصود ويحدث هذا - على سبيل المثال - عندما تستخدم الاعتمادات المخصصة لانشاء الوظائف فى تدعيم الشركات الفاشلة . وهناك نوع متكرر من الفشل فى سياسات الخدمات ينشأ عن الاختيارات - غير المقصود وغير المرغوب فيها لتيسير تقديم الخدمات لقلة مستهدفة كما هو الحال عندما تكون استفادة اقل الشباب حظا فى الحياة من برامج التدريب المهنى التى تهدف الى زيادة قدراتهم للحصول على عمل ضئيلة ، او عندما تكون استفادة الشخص الماهر من بعض برامج الترفيه اكثر من استفادة الشخص المحتاج . وفى كل من هذه الحالات فان التنفيذ الكفؤ للسياسة هو النتيجة المشتركة للجمع بين سمات البرنامج وسلوك الجهاز ورد الفعل لدى المجموعة المستهدفة . وفيما يلى يركز على سلوك الجهاز البيروقراطى وبعض محدداته

محددات الموقف فى سلوك الاجهزة البيروقراطية

يعتمد اسلوب البيروقراطيات العامة فى استخدام مجال الاختيار المتاح لها فى التنفيذ - من بين اشياء اخرى - على مواقف افرادها المتصلة بالعمل . ويوصف واحد من اهم هذه المواقف بروزا من خلال قطبين هما : الموقف البيروقراطى الذى يلتزم بالقاعدة فى مقابل الموقف المهنى الذى يتجه الى العمل والعمل . ويعنى بروز الاهتمام بالقاعدة ان يعامل العملاء كأنهم حالات ويطبق عليهم نص القانون ، فى حين يعنى بروز التكيف بالعمل ان يعتبر تحقيق النتيجة المطلوبة اكثر اهمية من الالتزام الحرفى بالقانون وقد يبدو الاهتمام بالعمل كشرط للتنفيذ الفعال لكثير من سياسات الخدمات ، فى حين يتطلب الاهتمام بالسياسات الالاتية موظفين يلتزمون بالقواعد وبينما يحتاج هذا التعميم الشامل الى ان يتحدد فيما بعد فانه من الواضح ان هذا العامل فى الموقف يحدث اختلافا فى مستوى العمليات بين يوم واخر من حيث اسلوب التنفيذ ومعاملة العملاء ورد الفعل المقابل للاخلال بالمعايير .

ويعتمد التكيف البيروقراطى او المهنى لموظفى جهاز ما على عوامل اساسية مثل التدريب وعلى شكل المهمة وموقف العمل خصوصا ما يتعلق باحكام الرقابة الهيراركية ويتباين نوع التدريب اساسا استنادا الى البعد الادارى القانونى بالمقارنة مع البعد المهنى الفنى الذى قد يرتبط كما هو الحال فى جمهورية المانيا الفيدرالية مثلا بالجهد المحلى فى تدريب موظفى الخدمة المدنية فى داخل او خارج الادارة العامة . وتركز برامج التدريب الادارى الداخلى عادة على النواحي القانونية فى تنفيذ المهام وتدعم التعرف على جوانب البيروقراطية العامة ، فى حين يعمل التدريب الذى يقدمه النظام العام للتعليم على الارتقاء بالتكامل مع المجتمع المهنى ويركز على تقديم الخبرة الفنية ، اما عن سمة العمل فان امتداد اللوائح المعيارية او روتينية

العمل لها أهمية حاسمة . فإذا كان العمل المطلوب اداؤه يتضمن تطبيق نظام معقد من القواعد حالات كما يحدث فى حساب الضرائب التى يلتزم المواطن بتسديدها او المعاش الذى يستحقه فان الضغط نحو تطوير تكيف واضح بالقاعدة وماسماها مرتون بالشخصية البيروقراطية يكون قويا . وبالمثل تدعم الرقابة الهيراركية فى موقف العمل التكيف بالقاعدة . ويمكن على سبيل المثال ان نتظر من الذين يعملون فى الميدان ويعملون مستقلين فى الغالب وبدون اشراف ان يتجهوا الى ان يكونوا اقل تقيدا بالقاعدة فى سلوكهم عن موظفى المكاتب . وبينما تتجه بصفة عامة مواقف العمل البيروقراطى التى تتسم بالاعمال الروتينية او الرقابة الراسية الى تعزيز اتجاه الى التمسك بالقواعد فان هذا ليس قدرا محتتما . ولو حدث هذا فان التكيف بالقاعدة سوف يزيد مع امتداد الوقت الذى يتعرض فيه الموظفون المدنيون الى مواقف العمل البيروقراطى ، ولكن هذا ليس مايحدث بالضرورة غالبا يكون التكيف بالقاعدة انعكاسا لعدم الامان الشخصى . وبمرور الوقت وزيادة التجربة وبتأييد من التكامل الاجتماعى فى موقف العمل يتعلم الموظفون المدنيون استخدام القواعد بأسلوب ابعد اثرا مدركين متى يصح تسوية امورهم . فاذا كان الرؤساء فى التسلسل الهرمى اكثر اهتماما بالنتائج منهم بالتوافق مع المعايير فان الموظفين المدنيين يتعلمون استخدام القواعد بأسلوب اكثر فاعلية ويعرفون متى يصح اتخاذ الاجراء . اما اذا كان الرؤساء الهيراركيون اهتماما بالنتائج منهم بالتوافق مع المعايير فقد يعطى هذا الاهتمام دفعة اضافية الى تطوير اتجاه اقوى الى المعيل او العمل .

ويعتبر البديل عن التكيف بالقاعدة فى مقابل المعيل محملا بالقيمة الى درجة ما ، ويتوازى مع التمييز السيطرة والخدمة . وهذا تبسيط ادراكى وتقويمى معا ان لم يكن خطأ فى الادراك . فليست السياسات اللائحية مجرد تعبير عن السيطرة السياسية تتطلب تنفيذ الانذار بالعقوبات ولكنها تشكل مبادئ من النظام الاجتماعى تطبق فى العادة بأسلوب اختياري نوعا ما ، لاتحت التهديد بالعقوبات فحسب . ومن ناحية اخرى فان برامج الخدمة تحتوى عادة على عنصر من الرقابة الاجتماعية ايضا فى الاسلوب الذى تقدم به الخدمة وكذلك الذى تحقق به اهدافها .

وتبعا لهذه الازدواجية على مستوى السياسة فان الاتجاه الى القاعدة او المعيل لايمكن ان يكون اختيارا ثنائيا على مستوى سلوك الجهاز . وقد يحدث الخلط الوظيفى فى الاجهزة التنظيمية او التى تطبق القوانين اذا لم يأخذ الموظفون فى اعتبصارهم غير اهتمامات ورغبات العملاء فحسب . ويؤدى ذلك بسهولة تامة الى عدم المساواة فى المعاملة والى اعمال غير عادلة او غير قانونية . فالباحث الاجتماعى الذى يمتزج بقوة مع حدث منحرف حتى يساعده على ان يتحاشى مؤاخذة القانون هو مثال متطرف يوضح هذه النقطة . والسياسات لاتمثل مستوى فحسب بل ان لها شكلا قانونيا ويعنى هذا على مستوى الجهاز ان يجرى التوازن بين القاعدة والتكيف نحو العمل . وهذا شيء لايمكن ان يحدث مرة والى الابد ولكنه يثير مشكلة تتطلب الحل مرة بعد اخرى عند اتخاذ القرارات اليومية . وعلاقات المساومة التى تأخذ بها اجهزة تنفيذ

اللائحة مع عملاتها حتى فى الحالات التى تستطيع فيها تطبيق الجزاءات لاجبارهم على الطاعة هى احد اشكال المساومة السليمة بين الاتجاهات المتعارضة

المحددات الهيكلية لسلوك الجهاز

تشكل السمات التنظيمية للبيروقراطيات العامة عاملا هاما اخر يؤثر على سلوك الجهاز فى تنفيذ السياسة ، وقد درس علماء الاجتماع المختصون بالمنظمات العلاقة بين التشكيل التنظيمى والاداء بصورة تفصيلية . ورغم ان اغلب الدراسات التى استخدمت فيها قياسات الاداء كانت فى المنظمات الصناعية اكثر منها فى المنظمات الادارية فانه يمكن تطبيق عدد من التعميمات العملية التى استنبطت من بحوث المنظمات على البيروقراطيات العامة ، مثال ذلك ان العلاقة بين الحجم والتخصص تصلح للتطبيق ايضا على المنظمات الادارية : كلما كبر الحجم كان من السهل توفير المهارة المتخصصة لمعالجة عدد اكبر من الحالات المتباينة . ويصدق هذا على العلاقة (الايجابية) بين التخصص والحاجة الى ادوات للتنسيق ، وعلى العلاقة (التكاملية) بين مركزية اتخاذ القرار والتنميط ، وهما بديلان وظيفيان للوصول الى التنسيق

وهناك مجموعة اخرى من المتغيرات الهيكلية اكثر اهمية من مثل هذه العلاقات التى تعمل على مستوى الجهاز المفرد او المكتب الميدانى تطبق على مجموع شبكة المكاتب والجهزة التى تشارك فى تطبيق سياسة معينة . والقطاع العام فى المجتمعات الحديثة نسق تنظيمى ضخم يتباين وظيفيا تبعا للفروع وراسيا من خلال المستويات واقفيا عن طريق المناطق . وعندما يصدر قانون جديد او يطور برنامج تنفيذى فان التنفيذ لايسند عادة الى جهاز مفرد بل يتضمن شبكة كاملة من المكاتب والجهزة المترابطة تشكل مجموعة فرعية تتقطع من النظام الكبير ذى الابعاد الثلاثة وسوف نفرد فصولا لمناقشة ثلاثة متغيرات هيكلية تبدو واضحة فى مستوى هذا النظام الكبير تشمل : الوضع الهيكلى للجهزة المفردة فى اطار النظام الكبير ، والعلاقات التوافقية بين الاجهزة فى مستوى واحد ، وعلاقات الرقابة الراسية بين الاجهزة فى مستويات مختلفة

الوضع الهيكلى

يؤثر الوضع الهيكلى لجهاز ما على قدراته التنفيذية وبشكل منظوره . فاذا اجريت مقارنة مثلا بين المكاتب الادنى والاعلى مستوى فانها سوف تختلف فى الخبرة التخصصية وفى المعلومات والسلطة . فالمكتب فى المستوى الاعلى سوف يتوفر له غالبا متخصصون افضل ، ولكن البيانات المتاحة عن الظروف المحلية تكون اقل تفصيلا وفى الوقت نفسه يكون لقراراته وزن اكبر فبينما يكون القرار الذى يصدر عن ادارة فى المستوى الفيدرالى او مستوى الولاية اكثر الزاما فان هذا القرار الذى يصدر من مستوى ادنى فى اغلب الاحيان بالارتياح . وبناء على ذلك فانه يقلب ان يجرى

تقسيم معين للعمل بين المكاتب فى المستويات المختلفة التى تشترك فى تنفيذ سياسة واحدة ، فيعالج المكتب الاعلى مستوى المسائل الصعبة والحالات غير العادية ويقوم بتعضيد قرارات الاجهزة ذات المستوى الادنى عندما يطلب منه ذلك ، فى حين ينهض الاخير بالحالات الروتينية ويرفع البيانات الى اعلى . واذا لم تؤخذ القدرات التنفيذية للاجهزة فى الحسبان بدرجة كافية عند اسناد الاعمال لها فسوف يؤدى ذلك الى آثار سلبية على التنفيذ

وكذلك فان المستوى اهمية من ناحية منظور الجهاز . فكلما ارتفع مستوى المكتب فى الهيراركية الادارية اتسع نطاق سلطاته القانونية ، ومعنى ذلك النظر الى المشكلة المحلية فى اطار محيط اوسع ، ويغلب ان تظهر المشكلة بسبب ذلك مختلفة جدا عن مظهرها بالنسبة لهؤلاء الذين يتأثرون بها مباشرة . واذا تحدثنا بأسلوب اكثر فنية فسوف نهمل آثار اقل - باعتبارها خارجة عن الموضوع - عند المستوى الاعلى مما يجعل القرار فى حالة تساوى العوامل الاخرى اكثر توازنا واقل خصوصية وبلاضافة الى المستوى فان للفروع اهمية كذلك . ومن السهل ان تقدر الفرق الذى يحدث اذا عولجت مشكلات التلوث باسنادها الى جهاز للصحة العامة (التى تنظر الى كل شئ من منظور صحى) او الى ادارة تفتيش شركة ما (التى يحتمل ان تكون اكثر تفهما للمشكلات الفنية فى منع التلوث) وربما كان اكثر الاشياء اهمية هو الفرق الذى يحدثه مظهر آخر من الوضع الهيكلى للمنظور ، وهو ما اذا اسندت عملية التنفيذ الى وحدات من فرع خاص يشكل جزءا من سلسلة فروع متعددة المستويات تمتد من المستوى المركزى تنازليا الى المستوى المحلى ، او اذا اسندت الى الادارات العامة المتعددة الاغراض فى البلديات ، كما فى جمهورية المانيا الفيدرالية التى يوجد فيها ضمان دستورى لاستقلال المحليات واجهزة الفروع المتخصصة اكثر حرصا على الاتجاه نحو العمل المطلوب مع عدم التركيز على الآثار الجانبية ، التى ينتج عن التنفيذ الدقيق فى مجالات السياسة الاخرى . فاذا كلف مكتب فى داخل ادارة عامة متعددة الاغراض بنفس العمل فانه يستطيع بصورة ايسر ان يصل الى تنفيذ دقيق تمتنع فيه الآثار السلبية الجانبية عند تحقيق اهداف سياسية محلية اخرى . ومن الاسباب الرئيسية لهذا الفارق فى المنظور ان وحدة الفرع الخاص لا تخضع الا لاشراف المستوى الاعلى التالى فى ادارة الولاية المتخصصة فى مجال العمل نفسه ومن ثم فانها سوف تتجه الى الاصرار على تحقيق اهداف سياسة الدولة . ولكن المكتب الذى يقع فى اطار ادارة بلدية حتى لو كلف بتنفيذ نفس القانون القومى او البرنامج فانه سوف يتكامل مع التسلسل الوظيفى للادارة المحلية ولا يستطيع ان يتجنب التأثير برغبات العمدة المحلى ومجلس المدينة . وقد ظهرت مثل هذه الفروق فى المنظور على سبيل المثال فى دراسة المانية عن تنفيذ سياسة البيئة ، حيث كان تفتيش المصنع المكلف بالرقابة على تلوث الهواء اكثر قسوة وعدم تفاهم من المكاتب المقابلة فى اطار ادارة متعددة الاغراض

التوافق والتعاون

لما كانت اغلب قطاعات السياسة تتصل بروابط توافقية فيلزم اجهزة التنفيذ ان ترتبط بعلاقات تعاون افقية . وكلما كثر عدد المشتركين فى تنفيذ برنامج معين - ولو كانت المشاركة فى ادوار هامشية - عظمت مخاطر التأخير . وقد يؤدي مثل هذا التأخير الى فشل جزئى على اقل تقدير اذا كانت السياسة تعمل تحت قيود زمنية وقد برزت هذه النقطة بشكل اخاذ فى الدراسة الكلاسيكية التى سبق ان اجراها برسمان وفلوافسكى واطلقا فيها على هؤلاء المنفذين (نقط القرار) وبينما كيف ان تعدد نقاط القرار التى ينبغى ان يمر بها برنامج ايجاد فرص عمل فى طريقه الى التنفيذ ساهم من خلال التأخيرات المصاحبة فى فشل البرنامج فشلا تاما . وقد يتفاهم الموقف ويزداد سوءا حتى ان المشاركين فى التنفيذ لاتتباين مصالحهم فحسب بل تتعارض

والاعلم ان يكون التعارض هو حال العلاقات بين القطاعات المتوافقة مثل العلاقة بين السلطات المسئولة عن التخطيط المكانى وتخطيط استخدام الاراضى ، والاجهزة المسئولة عن الرقابة على التلوث واجهزة انشاء الطرق والسلطات المحلية او الاقليمية للتنمية الاقتصادية وقد يتعارض انشاء الطرق مع استخدام الاراضى بسبب الضوضاء ثم ان التحكم فى التلوث يتعارض مع اهداف التنمية الاقتصادية ، وهى بدورها قد تتعارض مع اهداف تخطيط استغلال الاراضى . وفى مثل هذه الحالة تتوقف الفرصة فى أن يكون جهاز معين له فاعلية فى متابعة اهداف السياسة فى المجال الخاص بعمله على بعض سمات اجراءات التعاون الرسمية ولذلك (ا) يلزم الحصول على موافقة الجهاز بالنسبة لكل القرارات التى تصدرها الاجهزة الاخرى والتى ينتج عنها آثار جانبية تؤثر فيه (ب) تجرى مثل هذه المشاورات فى مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرار (ج) يكون للجهاز سلطات الرفض النافذة من حيث فرض اولوياته وبذلك يحمى اهداف سياسته ضد التجاوزات من مجالات اخرى . وعلى سبيل المثال نجد فى جمهورية المانيا الفيدرالية ان الرقابة الوقائية على التلوث تتعثر بسبب عدم توفر الظروف التى ذكرت عن العلاقة بين تخطيط استخدام الارض وبين اجهزة الرقابة على التلوث حيث ان الاجهزة تكون غالبا عاجزة عن منع انشاء مصادر جديدة للتلوث فى المناطق المشكلة .

وقد يحدث - حتى فى نطاق مجال سياسى واحد - ان توجد علاقات افقية متوافقة يمكن أن تؤثر على فاعلية التنفيذ . ولنضرب مرة اخرى مثلا من السياسة البيئية فى جمهورية المانيا الفيدرالية اذ يجب ان يحدث تعاون افقى (اى تعاون بين الاجهزة التى لاتربطها خطوط سلطة راسية) بين الفرع الفنى الخاص والاجهزة الادارية العامة . فالاولى تمتلك الخبرة الفنية لتعالج مشكلات التلوث ، والاخرى تتوفر لها السلطات السيادية لمنح او منع تصاريح العمل فى الموقع وتوقيع الجزاءات . وينتج عن هذا الفصل التنظيمى بين الوظائف الفنية والادارية موقف من الاعتماد المتبادل يبدو انه يؤدي الى تخفيض عام فى نشاط الجهاز من اجل التحكم فى التلوث

الرقابة الرأسية

علاقة التكافؤ والتكامل بين مركزية اتخاذ القرارات والنهج الرسمي كأسلوب للرقابة على الوحدات الفرعية فى تنظيم ما تنطبق أيضا على الرقابة الرأسية من الاجهزة الاعلى مستوى على الاقل منها . وهى تعتبر خطوط سلطة من الناحية الرسمية . ولكن حيث تصاغ السياسة باعتبارها مجموعة من القواعد المفصلة الواضحة فانها تشكل اساسا لينهض الجهاز بعمله بأسلوب مستقل نوعا . ومن الطبيعى ان السلطة الرأسية العليا يمكن ان تنهض بعدد من الوظائف التوجيهية حتى حيث تتصرف الاجهزة ذات المستوى الأدنى على اساس معايير قانونية عامة . فوضع اولويات للعمل المحلى وتطوير حملات او برامج تنفيذية خاصة وصياغة معايير إجرائية والتدخل فى القرارات الفردية لبعض الاجهزة هى بعض الادوات التوجيهية المتاحة . ولكن قلما تستخدم ادوات التوجيه الرأسي هذه استخداما كاملا ، ويبدو ان النمط المعتاد للرقابة الهيراركية هو نوع من الادارة بالاستثناء ، اى ان السلطة العليا لا تتدخل اذا لم توجد شكاوى او قصور ظاهر . كما ان الغلب ان لا يتدخل مكتب أعلى فى قرارات جهاز فردى الا بناء على طلب مباشر أو مستورد من الجهاز نفسه . ومن ثم فان الصورة المجسمة للبيروقراطية العامة باعتبارها تشكيلا هيراركيا سمته الرقابة الصارمة والاشراف المباشر من المستويات الاعلى على المستويات الأدنى لا تتفق مع الواقع الا فى القليل

وليس من الصعب ان تدرك اسباب هذا الوضع غير التوجيهى لسلطات الرئاسة العليا . فهى ليست فى صورتها الذاتية او فى الحقيقة الواقعة اجهزة اشراف ، بل ان لها فى المعتاد اعمالا تنفيذية خاصة بها ، بالإضافة الى انها تكون غالبا محملة باعباء التخطيط وتطوير البرامج والتعاون الافقى . فاذا اضيف الى ذلك قدرة محدودة على العمل ونطاق اشراف بالغ الاتساع (يقاس بمدلول عدد الاجهزة ذات المستوى الأدنى التى ترفع تقاريرها الى المستوى الأعلى) فقد لا تكون هناك حاجة الى ان نفترض ان الاجهزة فى المستوى الأدنى نحاول بشدة ان تتحاشى التوجيه حتى تفسر النقص الواضح فى الرقابة الرأسية .

وهناك صعوبة اكبر فى تقدير نتائج عدم دقة الرقابة الرأسية التى تؤدى الى التنفيذ الفعال . والحقيقة ان هذه العلاقة تعتمد على أشياء أخرى فاذا كانت الاجهزة الميدانية متكيفة مع العمل وتتصرف فى موارد كافية فان الرقابة المتساهلة سوف تزيد من مرونتها فى اتباع اهداف السياسة المرشدة . اما حيث تتجه الاجهزة الى استخدام الحرية المتاحة لها فى العمل لتحقيق اهداف التنظيم على حساب الاقلال الى اقصى حد من الجهد المبذول فى اداء الاعمال فسوف يكون اثر التساهل فى الرقابة مدمرا لاداء الفعال وعلى ذلك يبدو من المهم تطوير اساليب لتقدير اداء الجهاز بحيث يمكن التوصل الى رأى اصوب من مكان ممارسة الرقابة . ولكن مثل هذه المحاولات تجابهها المشكلة الدائمة فى انتقاء البيانات التى تصل من المستويات الأدنى الى الأعلى . وعلى

ذلك فان فحص التنفيذ يتطلب تطويرا لنظام معلومات فعال مع استخدام انتقائي لادوات الرقابة .

مذكرة ختامية

لم نتساءل خلال المناقشة السابقة عما اذا كان تحقيق اهداف سياسية معينة امرا مرغوبا فيه دائما . فاذا حكمنا على اساس مجموعة مختلفة من القيم او من منظور ترشيد النظام (مثل المحافظة على النظام فى الامد الطويل) فقد لا يكون هذا صحيحا فى حالات معينة . وحقيقة ان البيروقراطيات العامة - وهى ليست ادوات شبيهة بالانسان الاالى ، ولكن لها وجهات نظرها الخاصة ، وتستخدم هامش الاختيار المتاح لها بناء على ماتراه تكتسب فجأة معنى مختلفا ، ومن ثم ينظر الى البيروقراطيات العامة على انها ليست اجهزة لتنفيذ السياسة فحسب ، لكنها ايضا تعمل على تعديل او تحويل هذه السياسة بحيث تتلاءم مع متطلبات الحياة الواقعية او مع احتياجات المجموعات الانسانية المستهدفة التى غفل عنها المشرع . ومن الطبيعى ان لاينقلب الانسان الى النقيض فيطرى عدم التوافق مع السياسة وبشجب التنفيذ المخلص ويمكن مقارنة هذا الموضوع بمألة تقويم حياد جهاز الخدمة المدنية ، فيعتبر مطلوبا عندما تكون الحكومة شرعية ، ولكنه يتسم بالضعف الشديد عندما تستولى على السلطة شخصية سياسية مثل هتلر ، فلن يوجد حل لثل هذه المعضلة الصعبة . وهى مثل التعارض بين التكيف مع القاعدة او مع العميل تشكل مصدرا دائما للتوتر وتحديا دائما للبيروقراطيات العامة .

- 1 For a more detailed analysis see R. Mayntz, "Staat und politische Organisation—Entwicklungslinien (Trend Report on the State and Political Organization)", *Zwischenbilanz der Soziologie—Verhandlungen des 17. Deutschen Soziologentags*, Stuttgart, Enke Verlag, 1976 p. 327-46.
- 2 See W. Williams, *Social Policy Research and Analysis—The Experience in the Federal Social Agencies*, New York, Elsevier Publishing Company, 1971.
- 3 The network perspective with its emphasis on interorganizational relations as rapidly taken root in the policy sciences. The approach is described in W. M. Evan, *Interorganizational Relations*, Harmondsworth and New York, Penguin Books, 1976. A characteristic policy science application is the analysis of intergovernmental relations; see K. Hanf and F. W. Scharpf, *Interorganizational Policy Making*, Beverly Hills, Sage Publications, 1978 (Sage Modern Politics Series, Vol. 1).
- 4 For a more extensive discussion of the analytical framework of implementation studies see, for instance, E. Bördach, *The Implementation Game—What Happens After a Bill Becomes a Law*, Cambridge, MIT Press, 1977 (MIT Studies in American Politics and Public Policy); R. Mayntz, "Die Implementation politischer Programme—Theoretische Überlegungen zu einem neuen Forschungsgebiet (The Implementation of Political Programmes—Theoretical Considerations)", *Die Verwaltung*, Vol. 10, 1977, p. 51-66.
- 5 See J. Denso, D. Ewringmann, K. Hansmeyer, R. Koch, H. König and H. Siedentopf, "Verwaltungs-effizienz und Motivation (Efficiency of Public Administration and Motivation)", *Kommission für wirtschaftlichen und sozialen Wandel*, Vol. 115, Göttingen, Verlag Otto Schwartz and Co., 1976.
- 6 D. Katz and R. L. Kahn, *The Social Psychology of Organizations*, p. 357, New York, Wiley, 1966.
- 7 p. M. Blau, *The Dynamics of Bureaucracy*, Chicago, III., University of Chicago Press, 1955.
- 8 For an extended discussion see for instance G. L. Wamsley and M. N. Zald, "The Political Economy of Public Organizations", *Public Administration Review*, Vol. 33, 1973, p. 62-73.

شبكات التنظيم المشتركة والأبنية الاجتماعية

غرف الصناعة التركية

غرف الصناعة التركية

منذ عقد مضي اعتبر انتقال التركيز من العلاقات التنظيمية الداخلية الى العلاقات التنظيمية المشتركة مقدمة لنقطة التحول في نظرية التنظيم والبحث وحتى هذه اللحظة لم يتحقق وعد تام لهذا التغير ، لقد شاهدنا انتشارا للاهتمام بأى شئ وكل شئ يمت بصلة الى التنظيم المشترك ، ولكن بدلا من اثارة الامكانيات التى صورت فى اول الامر واجهتنا كتابات ذات طبيعة وصفية فى اغلب الاحوال وينقصها المجال النظرى . ويرجع نقص النضج هذا من ناحية الى الفشل فى اخذ البيئة الاجتماعية الكبرى التى تكونت فيها العلاقات والروابط التنظيمية المشتركة فى الاعتبار

لقد تم تكريس اكبر قدر من الانتباه والجهد الى تصوير العناصر والمكونات والمستويات الخاصة بشبكات التنظيم المشتركة لقد علمنا ان التنظيمات فى شبكة ما قد ترتبط سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، أى ان بعض الشبكات قد تتكون من سلسلة من التنظيمات المرتبطة بعضها ببعض بروابط متعددة مباشرة ، وبعضها قد يتميز بتجمع او تركيز الروابط حول احدى الوكالات الوسيطة او المسيطرة او حول عدد قليل منها (ايفان ١٩٧٢) . فقد تتسم العلاقات التنظيمية المشتركة بالمنافسة

الكاتب : أيمن أنسى

استاذة مساعدة علم اجتماع المنظمات فى قسم العلوم
الاجتماعية بجامعة بوجازيكى ، بىك ، ب.د.م ، استانبول
وتركيا

الترجمة : عفاف محمد خليفة

حاصلة على ليسانس الاداب من قسم اللغة الانجليزية
بجامعة القاهرة وعلوم فى الترجمة من الجامعة نفسها . تعمل
من عام ١٩٦٦ فى قطاع العلاقات الثقافية بوزارة التعليم
الصالى

او التعاون ، وقد يكون اساسها اجماع الاراء او الصراع (ليفين وهوايت ١٩٦١ ،
ثوسون ١٩٦٣ ، هول ١٩٧٢ ، وارين وآل ١٩٧٤) ، وقد يسرى التبادل بين المنظمات
فى الشبكة الواحدة بطريقة فردية او بالمبادلة ، وقد يتكون بطريقة رسمية روتينية
لو لغرض خاص غير روتينى (ماريت ١٩٧١) ، وقد يكون اساس الروابط انواعا
مختلفة من الالية مثل تشابك مجالس الادارات (دوللى ١٩٦٩ فيفر ١٩٧٢) والبرامج
المشتركة (اينكين وهيج ١٩٦٨ تدفق الموظفين باتى وآل ١٩٧١) وهكذا وباختصار
توجد اختلافات عديدة ، ولكن على قدر الاهتمام بتفسير هذه الاختلافات فان كل
جهد ينتج صيغة متفردة ويبدو ان هناك املا طفيفا فى الخروج على هذا الوضع
الراكد ، الا اذا ارتبطت دراسة شبكات التنظيمات المشتركة بشكل تحليلى بمشاكل
علم الاجتماع الكلى وعلم الاجتماع المقارن

ان الوصول الى نطاق التنظيم الاجتماعى او البنية الاجتماعية الكبيرة يتطلب
الانفصال عن نماذج البحث السائدة فى كتابة الكثير من النظم المشتركة . والحقيقة
ان محلى التنظيم قد توقفوا منذ فترة طويلة عن اعتبار هذه المنظمات صناديق مغلقة
وانتقلوا الى علاقات المنظمة بالبيئة ، ولكنهم تمكنوا من تجنب مشكلة كيفية تشكيل
البنية الاجتماعية الكبيرة للمنظمات فى اطارها عن طريق التركيز على (بيئة عمل)

او (بيئة خاصة) اكثر تحديدا (ديل ١٩٥٨ ، تومسون ١٩٦٧ ، هول ١٩٧٢ جيركوتيتش ١٩٧٤ ، نيورنج ١٩٧٨) . من المفروض ان يكون تأثير البيئة الكبيرة او العامة وسيطا من خلال قطاعات او مكونات بيئة المهمة التي تضع القيود والتوقعات والفرص التي يجب على المنظمة ان تستجيب لها مباشرة . وهكذا تكون هناك حاجة ضئيلة الى الاغراض التحليلية لان تخصص او تناقض البنية الاجتماعية الاكبر بعد ما تبين انها تتكون من ظروف بيئية وسكانية واقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وفنية اى كل شيء . وقد تكون مثل هذه السياسة ممكنة تماما حينما يكون التركيز على التحليل هو التنظيم الوحيد ، ولكن حينما تبتعد عن التنظيم الوحيد الى شبكة التنظيمات المشتركة كظاهرة طارئة تصبح غير كافية بشكل متزايد (تزايد عدم كتابتها) والمطلوب هو تمييز مستوى التحليل من تركيز على شبكة من التنظيمات فى مواجهة البيئة الى الاهتمام بالبنية الاجتماعية الاكبر التي تتأصل فيها الشبكة

ان هذا التغير فى مستوى التحليل يعنى ان محلى التنظيمات يجب ان يتخلوا عن خبرتهم المكتسبة فى الانتفاع بالوسائل الكمية والانتقال من دراسات الحالة الى التحليل المستعرض (اى الذى يمثل فئات مختلفة) لعدد كبير من التنظيمات من خلال تشغيل متغيرات محورية . وقد اصبح هذا هو الاتجاه السائد فى السنين الحالية واية محاولة لاكتساب الشمولية واتساع المجال من خلال ادخال المسائل ذات المستوى الكبير سوف يؤدى بالضرورة الى التضحية ببعض من تلك الدقة ، وقد دخلت الوسائل الفنية الكمية التحليل التنظيمى فى وقت متأخر عنه فى الميادين الفرعية الاخرى لعلم الاجتماع ، ومثل اى رمز آخر لاحترام المهنى مكتسب حديثا يتعرض للرقابة التي تنسم بالغيرة ، ولكن يبدو الان ان الاهتمامات الميثولوجية التي ساهمت فى تنمية التحليل التنظيمى المشترك هى نفسها التي بدأت فى وضعه فى حيز ضيق بدرجة متزايدة ، لانه بينما اصررت بعض الشخصيات الرئيسية فى اجتماع المنظمات على تجاهل مشاكل البنية الاجتماعية الكبرى ظهرت بعض الكتابات الوليدة عن اسباب ونتائج شبكات التنظيم المشترك خارج الميدان التنظيمى نفسه ، وتعتبر الكتابة المستمرة فى التطور عن تعدد القوميات ، والمثلة فى مؤلف راديش ١٩٧٥ حالة محل دراسة ، لدرجة ان محلى التنظيمات فشلوا فى المخاطرة بالتجربة خارج نماذجهم التقليدية ، ومن المحتم ان المسائل البارزة التي طرحتها روابط التنظيم الخارجى المشترك فى المجتمع المعاصر سوف تلتقطها دوائر اخرى

البناء الكبير وحلقات اتصال المؤسسات المشتركة

من طرق الربط التحليلى لظواهر التنظيم المشترك بعلامح البناء الاجتماعى الكبير التركيز على عملية تقسيم وتوزيع المورد (بنسون ١٩٧٥) وتعتبر جميع المجتمعات نظما توزيعية ، بمعنى انها تجسد المدخل المتميز للموارد الضئيلة ، والتحكم فى الموارد الضئيلة هو الاساس الرئيسى لتوليد القوى ، وهكذا فى اى مجتمع تعتبر عملية

تقسيم الموارد احد العمليات التى يبنى عليها نماذج الصراع والوفاق بين المصالح السياسية والاقتصادية ، وفى هذا المضمار قد يفهم ترابط شبكات التنظيم على انه اداة لاكتساب قوة احتكارية للموارد الهامة (سيطرة) ، وبمعنى آخر قد يفترض ان الوصول الى الموارد المتازمة يعتبر قوة دافعة وراء حلقات الاتصال بين المؤسسات مع الانتهاء الى نموذج لعلاقات تنظيمية مشتركة ، تعامل كشبكة مصالح خاصة (كحق انتفاع مقرر) ، فبالنسبة لالة منظمة فان انواعا مختلفة من آليات الاتصال تساعد على تخفيف عدم الثقة والاستقرار داخل بيئتها على حساب زيادة الاعتماد على تنظيمات أخرى ، وبالنسبة للشبكة من حيث هى كل فان زيادة الاعتماد بين المنظمات الفردية يرفع من قدر قوة الاحتكار فى اكتساب الموارد المتازمة بحيث تموض احتمال تدخل نظام خارجى ، وهكذا تتمكن الشبكة من ان تكيف بيئتها وتسيطر عليها وهذه النقطة الاخيرة من الاهمية بمكان ، حيث انها تشير الى انه حين تكون الشبكة هى محور التركيز بصفتها كيانا ظاهرا يجب ان ينظر الى مسالة التغير برمتها فى ضوء جديد ، وتتجه النماذج السائدة للتغير الى تأكيد مثل هذه العمليات كنوع من التكيف او الاختيار فى مواجهة التغيرات البيئية (١٩٧٩) . وحينما تكون الشبكات تحت البحث فان القضية الرئيسية تركز على كيفية خلق البيئات وتعديلها

علاقات الدولة الصناعية باعتبارها مجالا تقسيميا

غرف الصناعة فى تركيا مثل واضح لذلك

فى محاولة عرض كيف ان التركيز على موارد التوزيع وتقسيمها قد يخدم ربط دراسة شبكات التنظيم المشترك بمشاكل الاجتماع الكبرى فحالة النقابات الصناعية فى تركيا تخدم كنقطة انطلاق فمثل دول اخرى عديدة لها مواقع متماثلة فى الاقتصاد العالمى كان الالتزام بالتنمية فى تركيا مترادفا مع الالتزام بالتصنيع . وقد كان هناك سياسة تقليدية خاصة لتحقيق ذلك . وقد ادخلت نظم مثل الرسوم الجمركية وتراخيص الشحن والامتيازات المالية مثل خصم الضرائب الخ لتشجيع الاستثمارات فى التصنيع . وقد اعطى للصناعات الوليدة الحماية من خلال تعريف الاستيراد ونظم الطلبات ولواجهة احتياجات صناعة التجميع والصناعات التى تعتمد على المواد الخام المستوردة تم تخصيص نسبة متزايدة من الوسائل المتوفرة للمواد الخام . وفى آخر الطاف كان هناك اعتماد كبير على القروض الاجنبية والديون لتمويل الاستثمارات الصناعية . وقد ادى ادخال هذه السياسات التى بدأت فى العقد السادس الى انفجار فى نمو الصناعات البديلة للاستيراد ونقص مزم من فى ميزان المدفوعات

واليوم ومع نمو نقل الاقتصاد الحضرى والاهتمام المتزايد للصناعات المعتمدة على الاستيراد فى نطاق القطاع الحضرى اصبح التبادل الخارجى والاعتمادات البنكية موارد ضئيلة لها أهمية دقيقة . وتعتبر اعتمادات هذين الموردين مجالا تقسيميا

هاما تتبلور حوله الخطوط الرئيسية للصراع فى القطاع الحضرى ، وتعتبر مسألة الجوء التكملى والديون امرا محرجا بالنسبة لفهم نماذج الصراع والاتفاق فى اطار المجال الاوسع لعلاقات الدولة والصناعة فى تركيا ، والسيطرة على هذه الموارد اساس رئيسى لتوليد القوى

ولوضع الامور فى شكلها المنطقى :

١ - تلعب الدولة دورا اساسيا فى (ا) تقييد وتنظيم اللجوء الى التبادلات الخارجى والديون ، (ب) تحديد سعر كلا المرددين

٢ - فى حالة اى تعارض زمنى معين يتكون الاقتصاد الحضرى من مجموعات توضع بشكل متفاوتى فيما يتعلق باللجوء الى هذه الموارد الضئيلة

٣ - فاذا سلمنا بنماذج وصول متفاوتة فان بعض الاجراءات السياسية المعينة التى تتبناها الدولة اما ان (ا) تعمق تنافر المصالح الاقتصادية الحالية (ب) او تخلق ابنية اهتمام جديدة لم تدخل فى حساب القياسات المبدئية لهذه السياسة

٤ - تشكل عملية اعادة بناء التحالف الناتج فى اطار الاقتصاد الحضرى بدورها طريق التغيرات المستقبيلة عن طريق فرض حاجات سياسية قصيرة الاجل على الاهداف الاقتصادية الطويلة الاجل

المضومون التنظيمى الحالى لغرف الصناعة

انشئت الغرف الصناعية بهدف ضمنى هو التوسط بين رجال الصناعة والدولة فى تركيا . وقد اسست على اساس محلى ، ولم يؤسسها فرع من فروع الصناعة ، وبهذا تختلف عن الحاديات المستخدمين التى تهتم اساسا بعلاقات العمل والصناعة ، وينظمها فرع من فروع الصناعة . وهناك فى الوقت الحاضر ثمانى غرف صناعية تحوى فى حدود التوزيع الاقليمى الاغلبية من المشروعات الكبرى والمتوسطة فى تركيا ومن بينها هناك اثنتان تعتبران اقدمها ، وتقعان فى منطقتى اسطنبول وازمير ، ويرجع تاريخ انشائها الى العقد السادس حينما بدأت الدفعة المبدئية الخاصة بالصناعات البديلة عن الاستيراد ، فبالاضافة الى غرفة صناعة انقره التى اسست فى اوائل العقد السابع كانت هذه الغرف تمثل رجال الصناعة فى اكبر ثلاثة مراكز رئيسية وهى اكبر واغوى الغرف . اما الغرف الخمس الاخرى فقد تم انشاؤها فى اواخر العقد السابع واولئل العقد الثامن وتعتبر اصغر من حيث عدد الاعضاء وحجم المشاريع الصناعية التى تقوم بها

وعلى المستوى القومى ترتبط غرف الصناعة ارتباطا مباشرا بالمؤسسة العليا التى تمثل جميع الغرف المحلية بما فيها الغرف التجارية . وهكذا تمثل المؤسسة العليا . شبكة عريضة تتكون من ٢٤١ مؤسسة منفردة ومنفصلة . والانواع المختلفة

المؤسسات المحلية التي تربط باتحاد الغرف على المستوى المحلى بيانها كالاتى : ٨
غرف صناعية ، ٥٠ غرفة تجارية ، ١٣١ غرفة صناعية ، ٥٢ لتبادل سلع

واتحاد الغرف يعتبر مؤسسة عالية التركيز تتمتع بسلطات مستقلة عن اعضاءها
المكونين ، وتلتزم كل غرفة محلية او مكتب استيراد وتصدير قانونيا بالانضمام
الى الاتحاد ، وطبقا لحجمها تكون مساهمتها بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ١٠ ٪ من
دخلها ، فان ٥٠ ٪ من دخل الاتحاد تقريبا يأتى من هذه المساهمات ، والباقي يستمد
من مصاريف بعض الوظائف الادارية المعينة المفوضة من قبل الحكومة (سببىاسيلى
صفحة ١١٣ - ١٦ - ١٩٧٥) ، وكذلك الوظائف والواجبات والتنظيم الاساسى للاتحاد
يحددها القانون ، ولا يمكن للمؤسسات الاعضاء تغيير ذلك

وهناك بين طاقم المؤسسات الكثير التنوع الذى يتفرع من الاتحاد محسوران
بارزان للصراع فى التنظيم المشترك ، يتركز الاول حول الصراعات القائمة بين غرف
الصناعة وغرف التجارة ، والثانى يتعارض مع الاول ، فهو بين الغرف الكبيرة
والغرف الصغيرة

الغرف التجارية فى مواجهة الغرف الصناعية

فى اطار الحدود الرسمية القانونية يمثل الاتحاد اربعة انواع مختلفة من
المؤسسات ، وهناك فى الواقع تقسيم واضح يبين الغرف التجارية والصناعية ذات
المصالح التجارية المسيطرة على سياسات وادارة الاتحاد ولغهم سبب ذلك من
الضرورى ان نشرح بايجاز طبيعة الانواع الاربعة المختلفة للتنظيمات المشمولة وكذلك
نظام التمثيل على مستوى الاتحاد

وكما اشير من قبل فان جميع الغرف فى تركيا مؤسسات محلية مقابل
الوحدات الادارية المحلية التى تقيمها الحكومة المركزية ، ولاغراض تجارية تقسم
تركيا الى ٦٧ اقليما (مديرية) ثم الى ٥٧١ مقاطعة (مركزا) ، ويمكن لرجال التجارة
والصناعة فى اى مركز مقاطعة او عاصمة اقليم ان يتجمعوا لاقامة غرفة تجارية او
صناعية محلية . وتتزايد اعداد هذه المنشآت بسرعة شديدة بقدر يتراوح بين ٥ غرف
و ١٠ غرف لكل مركز سنويا منذ عام ١٩٦٥ . وفى الوقت الحاضر تشكل غرف
الصناعة والتجارة اكثر من نصف عدد اعضاء المؤسسة العليا على المستوى القومى .
وتقع الاغلبية العظمى من غرف الصناعة والتجارة الموجودة الان والبالغ عددها ١٣١
فى المراكز فى حين ان ٤٩ منها فقط تقع فى عواصم الاقاليم

ومن ناحية اخرى فان غرف الصناعة تتسع اقليميا ، فبمجرد ان تمام غرفة
صناعية فى اقليم ماتصبح جميع الغرف المحلية الموجودة فى كل من المراكز والعاصمة
غرفا تجارية . وقد اقيمت الخمسون غرفة الموجودة الان ، والتى تنتمى الى الاتحاد

فى ظروف تشابه تلك تماما ، وكلها توجد فى الاقاليم الثمانية حيث اقيمت غرفة صناعية

وخلاصة القول أن الاعداد الحقيقية لانواع التنظيمات الاربع فى اطار الاتحاد لاتعكس قوة عضويتها ولا اهميتها الاقتصادية ، وعلاوة على ذلك فهى تخفى التشعب الذى يوجد فى حقيقة الامر بين الغرف التجارية والغرف الصناعية ، فأغلبية غرف التجارة والصناعة توجد فى المراكز حيث لاترقى الصناعة لأكثر من عدد قليل من المصانع ، ولذلك ولاغراض عملية كان يجب اعتبار هذه مؤسسات تجارية ، ومثل هذه المؤسسات تماما هى التى تمثل الكفة الراجحة فى الهيئات الانتخابية للاتحاد وذلك يرجع الى ثقل وزن تمثيلها له فى الجمعية العمومية وبجيز القانون لكل غرفة محلية او مكتب تبادل سلع ان يكون لها أو له مندوب واحد يمثلها او يمثله فى الجمعية العمومية بصرف النظر عن قوة العضوية او حجم الدخل ، ومع ذلك فهناك حد أعلى للتمثيل بحيث لايزيد عن عشرة مندوبين للغرف الاكبر ، ونتيجة لذلك تسيطر المصالح التجارية على الجمعية

وبالرغم من الضعف فى العدد فان الثمانى غرف تمثل صوتا هاما فى سياسات الاتحاد ، لانها فى حدود القوة الاقتصادية التى ترمز اليها وحجم العضوية التى تمثلها هى أهم بكثير مما يوصى به عددها

وينعكس النزاع المستمر بين المصالح التجارية والصناعية فى سلسلة من المحاولات التى تبذلها الغرف الصناعية لاقامة اتحاد يتمتع بالحكم الذاتى المستقل ولكن الاتحاد تمكن حتى الآن من الوقوف ضد جميع الاقتراحات المتعلقة باعادة تصحيح التشريعات التى تسمح بالتمثيل المتساوى بالنسبة للمصالح التجارية والصناعية او خلق اتحادات قطاعية واقامة غرف جديدة للصناعة تواجه معارضة من جانب المصالح التجارية على المستوى المحلى وعلى مستوى المؤسسة العليا ، فعلى المستوى المحلى تعارض الغرف التجارية والصناعية اى تحرك من جانب رجال الصناعة من اجل ترك المؤسسات القائمة ، واذا ما فرضنا ان الغرف الصناعية كانت اساسا صوت المعارضة فى سياسات الاتحاد منذ العقد السابع فاننا نواجه ايضا المعارضة على مستوى المؤسسة العليا ، وهكذا نجد ان غرفتى الصناعة الجديدتين اللتين كانتا فى مرحلة التنظيم منذ اوائل العقد الثامن مازالنا فى طريق الانشاء ، وفى غضون هذه الفترة نفسها تقريبا كانت تقام خمس غرف تجارية وصناعية جديدة كل عام ويمكن أن يساق الصراع بين المصالح التجارية والصناعية على المراكز القيادية فى حركة تنظيمات العمل كسبب اساسى لذلك

الغرف الكبيرة مقابل الغرف الصغيرة

ان القوى والسلطات التى يتمتع بها الاتحاد (وهذا ما يتميز به عن اجزائه المكونة) تزداد بحقيقة أن الغرف الاكبر والاكثر تميزا من الناحية الاقتصادية لها صوت

محدود في عملية رسم السياسة . وطبقا لاحد التقديرات مثلا بلغ عدد ممثلي الغرف الكبيرة في عواصم الاقاليم (اسطنبول - وانقرة - وازمير) ١٧ ٪ فقط من عضوية الجمعية العمومية للاتحاد عام ١٩٧٠ بالرغم من ان هذه الاقاليم الثلاثة بها حوالي ٩٠ ٪ من صناعة وتجارة تركيا تقريبا (ارتان ١٩٧٠) وبسبب نظام ثقل التمثيل الذي ذكر قبالا تعكس ادارة الاتحاد المصالح التجارية من اصغر الغرف الاناضولية (

فاذا لم تتمكن الغرف الاكبر والاكثر نفوذا ، وخاصة هذه الواقعة في المراكز الحضرية الثلاثة ، من ان تسيطر على الاتحاد فيمكنها ان تتجنبه ، فهي من الاهمية بحيث يمكنها الاتصال مباشرة بوزارات مختلفة ، واذا دعا الامر تتصل برئيس الوزراء نفسه ونقتبس هنا قول احد الموظفين الرسميين في الغرفة التجارية باسطنبول حيث يقول . (يمثل اتحاد الغرف بصفة اساسية مصالح تجارية من المدن الاناضولية الصغيرة - ليسوا نحن ، فنحن مستقلون - فالغرف التجارية الهامة في تركيا هي التي تضم مجموعة كبيرة من المستوردين ، والغرف الاناضولية الصغيرة تتكون من التجار المحليين ، فما الذي يمكن ان يفعلوه مع الحكومة ؟ ففي كل مركز حتى ينضم عدد قليل منهم ويقيمون غرفة ثم يرشحون انفسهم للانتخاب في مراكز هامة ، وهذا يمكنهم من اسماع صوتهم في السياسات المحلية . والواقع ان الغرف على مستوى الاحياء اليوم هي اجزاء من الاحزاب السياسية

من المستحيل التوثيق من هذه التأكيدات بدون دراسات حالة تفصيلية ، ولكن هناك مسألة صغيرة هي ان الغرف الصغيرة مستقلة استقلالاً ذاتياً بمواجهة الاتحاد

وقد اثار محورا الصراع في التنظيم المشترك الذي نوقش توا سلسلة من التساؤلات : باى الطرق والى اى مدى ترتبط هذه الصراعات بعملية توزيع وتقسيم الموارد ؟ وكيف ترتبط بأشكال الصراع والتحالف في المجال الاوسع لعلاقات الدولة والصناعة ؟ ان مفتاح هذه التساؤلات يكمن في مشكلة الوصول الى النقد الاجنبى وديون البنوك

الوصول الى النقد الاجنبى وديون البنوك كمشاكل رئيسية :

ان النقد الاجنبى واعتمادات البنوك هما ما قد يطلق عليه « عملات وسيطة » يتم بالوصول اليها تزايد الدخل . لقد أدت السياسات التي نهجتها الدولة خلال الثلاثة العقود الماضية ، من اجل تنظيم وتقييد تداول هذه الموارد النادرة ، الى خلق وتعميق تضارب المصالح الحالي .

النقد الاجنبى « وسعره » :

يرجع تاريخ الصراعات القائمة بين المصالح التجارية والصناعية في حركة الاعمال التجارية المنظمة في تركيا الى اوائل العقد السادس حينما أدت سياسة

تحرير الاستيراد وما صاحبها من زيادة كبيرة في نسبة استبدال النقد الى ارباح باهظة في عمليات تحويل العملة والى منافسة شديدة على توزيع تصاريح الاستيراد .

وعام ١٩٥٠ هو اشارة بدء فترة التوسع السريع المتضخم في اقتصاد تركيا ، ففي الايام الاولى من العقد اصبحت تركيا عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتحاد المدفوعات الاوربي ، كما انضمت الى منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ، ومن خلال ذلك بدأت مساعدات مبدئية تتدفق في اطار خطة المارشال « كيرداس ١٩٦٨ » ، وتخلت الدولة عن دورها السابق الخاص بتنمية الصناعة تاركة دور المبادرة للصناعة الاهلية الخاصة ، وكانت حركة تحرير الاستيراد قد بدأت على اساس افتراض انه بزيادة القوة الشرائية للمستهلك في المدى القصير وسرعة زيادة الاستهلاك يمكن ان تعطى للصناعة الاهلية الخاصة دفعة (بينر ١٩٦٨) .

فتحرير نظام التجارة الخارجية في اوائل العقد السادس وما صاحب ذلك من زيادات في السعر المحلي الناتجة عن سياسات التضخم النقدي واعتمادات البنوك والزيادة الكبيرة في نسبة الاستبدال جعل عملية الاستيراد مربحة بشكل كبير ، وتتضمن زيادة نسبة التحويل شراء العملة الاجنبية بسعر اقل من قيمتها من هؤلاء الذين حصلوا عليها ويبيعها بسعر رخيص لهؤلاء الذين سيصرفونها (المستوردين) ، ويكون الفرق بين القيمة العالية الحقيقية والقيمة المنخفضة المفعلة للعملة الاجنبية من نصيب المستورد ، وهكذا يصبح منح تراخيص الاستيراد مشكلة توزيع اساسية تؤدي الى مشاكل بين المستوردين التجارئين والراغبين في ان يصبحوا من رجال الصناعة ، اي هؤلاء الذين يرغبون في انتاج اصناف متعددة من السلع محليا .

ان ازمة ميزان المدفوعات ، وهي النتيجة المباشرة لسياسات اطلاق حصرية التجارة التي بدأت في اوائل العقد السادس ، أدت بطريقة حتمية الى تشديد الرقابة على التجارة الخارجية ، ولكن وحتى تم وضع نظام اولويات واضح للرقابة على الاستيراد بالنسبة للمواد الصناعية الخام والبضائع المساعدة « الاضافية » والبضائع شبه الكاملة التصنيع والتي حصلت على الاولوية ، استمرت الصراعات بين المصالح الصناعية والتجارية على اعتمادات العملة الاجنبية . ان تأثير الغرف الصناعية الاساسي اثناء هذه الفترة كان موجها بحيث يضمن مزايا لرجال الصناعة في توزيع التصاريح .

وبنهاية العقد السادس كانت الصراعات على قيود الاستيراد والحصص قد تم حلها في صالح الصناعة ، ولم تغير الخطة الخمسية الاولى في اوائل العقد السابع روح الكرم والتسامح في السياسات الاقتصادية في العقد السادس ولكن ساعدت على اخضاعها لحكم العقل عن طريق ادخال نظام الرسوم الجمركية والضريبة والامتيازات المالية مثل تنزيل الضرائب الفع على الصناعة (توشر ١٩٧٥)

وهكذا كان هناك تضخم فى نمو الصناعات المستوردة البديلة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ، ولكن بمواجهتنا لمشكلة ميزان مدفوعات مزمنة ومتزايدة فن مشكلة من يحصل على كم من المبلغ المحدود من العملية الاجنبية المتاحة تبقى بارزة مثيرة صراعات وانشقاقات ، وتكون هذه المرة فى اطار القطاع الصناعى نفسه ، لان الاجراءات الحكومية التى تشجع نمو القطاع الصناعى الخاص أدت ايضا الى الانقسام بين شركات كبيرة ذات اهتمامات متنوعة من جانب وبين المشروعات المتوسطة الحجم او الصغيرة من جانب آخر ، وفى العقد الثامن نتج عن نمو الانقسام بين المشروعات الكبيرة المتحدة والشركات المتوسطة الحجم او الصغيرة على مستوى اوسع انقسام بين الصناعات الاساسية فى اسطنبول - ازмир والعاصمة الاناضولية وكانت مشكلة الحصول على العملة الاجنبية مرة اخرى هى سفتاح هذه الصراعات .

ان ايسر طريقة لشرح كيفية واسباب توزيع النقد الاجنبى وكيف أصبح مشكلة تقسيمية اساسية فى اطار القطاع الصناعى نفسه هى النظر اليه من وجهة نظر رجل الصناعة ، وتكون المتطلبات مضاعفة ، فاولا : اى استثمار اساسى ذو عنصر استيرادى يكون النقد الاجنبى له ضرورة وثانيا : تحتاج الشركات الى استيراد مواد خام ومنتجات وسيطة ، وللاستثمار يمكن الحصول على عملة اجنبية من ثلاثة موارد : حصة استيراد بضائع استثمار القطاع الخاص ، وبنك التنمية الصناعية فى تركيا وبنسبة اقل بنك الاستثمار الصناعى والائتمان والاعتمادات الخاصة .

وتصل اعتمادات المشروع ، التى تعطى على اساس من الحكومة الى الحكومة او من مؤسسة دولية الى الحكومة ، الى القطاع الخاص عن طريق بنك التنمية الصناعية التركى ، ويحصل على النقد الاجنبى الخاص ببنك التنمية الصناعية التركى من البنك الدولى ومن اعتمادات المشروع ايضا ، وكما أن بنك التنمية الصناعية التركى يتطلب سبة ١٥٠٪ اضافية على كل القروض فان المنتفعين الاساسيين لاعتماداته هم المشروعات الكبرى ، وأصبح الحصول على « اعتمادات خاصة » من مانحى الاعتماد والاعتمادات المالية من موارد اجنبية غير حكومية يتطلب ارتباطات دولية وتفضل الاستثمارات التى تنتهى باستيراد خبرة وفن انتاج معين من خلال وسائل التعاون المتعددة القوميات . وهكذا تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على حصة استيراد بضائع استثمار القطاع الخاص التى تخصصها الحكومة . وإذا سلمنا بمشكلة ميزان مدفوعات مزمنة ومتزايدة فان الاهمية النسبية لهذا المورد من موارد الاستثمار أصبحت تتناقص بشكل مطرد .

ان النتيجة الاساسية لهذا المثل كانت هى دليل القوة للشركات الكبيرة المهيمنة ذات الاهتمامات المتعددة وبصفة اساسية فى المراكز العواصم (تيكيلي ومينتس ١٩٧٨) . والحقيقة أن اسطنبول وازمير كانتا هما المنتفعتين الاساسيتين للتصنيع فى العقدين الاخيرين مما اثار الصراعات بين غرف الصناعة وغرف الاناضول التى

تمثل فى الاساس المشروعات المتوسطة والصغيرة النطاق ، وقد أصبحتا هما الصوت المسموع للتوازن الاقليمى . وقد كان التنافس بين غرف العواصم التى تسيطر عليها الصناعة الواسعة النطاق والغرف الصغيرة فى الاناضول حجر عثرة فى طريق مقاومة المصالح التجارية المهيمنة داخل هيكل الاتحاد من أجل اقامة اتحاد مستقل للغرف الصناعية .

ان اصطدام المصالح بين الشركات التضامنة الواسعة النطاق والشركات الصغيرة الحجم او المتوسطة الحجم أصبح غير واضح حينما أصبح سعر العملة الاجنبية غير متزن لان هذا يمر بصراعات نشأت حول الاعتماد المخصص . وبالرغم من سلسلة التخفيضات منذ عام ١٩٥٠ اتخذت تركيا سياسة معدل تغيير عملة مرتفع جدا فى الخمسة والعشرين عاما الماضية . وكان المستفيدون الاول من هذه السياسة هم المستوردين فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ، وتحول المستوردون الى رجال صناعة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ على حساب قطاع التصدير ، اى الزراعة ، ومع ذلك فقد برزت منذ وقت قريب صناعة موجهة للتصدير وبصفة خاصة فى مجال النسيج والجلود ومنتجاته والاعذية ، وقد ظهر ذلك بشكل اساسى فى اعقاب الاتفاقية الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ بين تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى EEC التى كانت تركيا عضوا مشاركا فيها منذ عام ١٩٦٣ والتى منحت اغلب المنتجات الصناعية التركية حصصا واعفاء جمركيا . ورجال الصناعة هؤلاء ليسوا كالتنجين الزراعيين ، فهم على وعى تام بحقيقة ان العملات الاجنبية التى يحصلون عليها يشتريها البنك المركزى بسعر اقل من قيمتها الفعلية وتباع نصناعة مستوردة بديلة بسعر رخيص . ولم يكن الانشقاق الذى حدث بين الصناعات المستوردة البديلة وصناعات التصدير التى برزت فى اواخر العقد الثامن بهذه البساطة التى ظهر بها فى بداية الامر ، لان ما يسمى بالمجموعات الكبيرة اى الشركات المهيمنة « القابضة » تملك استثمارات متنوعة ومستوردين ومصدرين فى الوقت نفسه ، بمعنى ان بعض الشركات التى تملك أسهما فيها تعتبر من نوع المستورد البديل والاخرى توجه بصفة اساسية نحو التصدير .

وتكون خطوط الانشقاق بين المشروعات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم حادة ، وفى احد الاطراف توجد المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم ضمن فروع الانشطة الموجهة للتصدير ، وفى الطرف الاخر توجد المشروعات الصغيرة التى تعتمد بشكل على الواردات فى فروع برزت مؤخرا مثل الاصباغ والورنيش ومنتجات البلاستيك والمواد الاستهلاكية الصغيرة . والشركات المختصة بهذه الفروع اصغر حجما من ناحية الانتاج واضعف ماديا من ان تقوم بالاستيراد بنفسها ، ومن ثم تكون فى موقف تتعرض فيه الى جزاء مضاعف ، فلن تعتمد فقط على المنتجات المستوردة وتتأثر تأثيرا مباشرا بسعر العملة الاجنبية وانما تكون على حذر شديد من اية تغييرات فى نظام الاستيراد التى قد تعوق ارباح المستوردين التجاريين ، وبهذا تودى الى جعل استيراد منتجات معينة غير مربح .

وخلاصة القول ان الاعتمادات و (الاسعار) الخاصة بالنقد الاجنبى تظل مشاكل بارزة فى أواخر العقد الثامن مما يثير الانشقاق بين المشاريع الكبيرة المتضامنة والشركات الصغيرة او المتوسطة الحجم من ناحية وبين المستوردين مقابل المصدرين من ناحية أخرى . ولان خطوط التصارع هذه تتعارض بعضها مع بعض فان الصناعات الواسعة النطاق التى تستورد موادها الخام والمنتجات الوسيطة والمستوردين التجارئين والصناعات الصغيرة الحجم التى تعتمد عليهم تصبح احلافا فى الحفاظ على نسبة تحويل زائدة القيمة .

اعتمادات البنوك :

ان نمو القطاع الصناعى الخاص الذى يتسم بالتنوع والتشعب ساعد أيضا على نقل موقع الصراع بين المصالح التجارية والصناعية فى الاقتصاد الحضرى ، وفى العقد السادس تركز الصراع التجارى الصناعى حول حصص وقيود الاستيراد ، اما فى العقد الثامن فقد أصبحت قروض البنوك هى المصدر الاساسى للصراع ، وبزيادة عدد وحجم الشركات تزايدت حدة النقص فى القروض المحلية فى صناعات القطاع الخاص . وقد ساعدت سياسات الدولة التى تهدف الى تنظيم قروض البنوك والسيطرة على انخفاضها عن طريق زيادة القروض المتوسطة الاجل ذات الفائدة الثابتة على الصناعة على تجديد الصراعات المستمرة واحراز ارباح كبيرة من القروض القصيرة الاجل (كما هو الحال فى البنوك) . وقد اتخذ تدخل الدولة من اجل زيادة توفير القروض لصناعات القطاع الخاص عدة اشكال اهمها تطبيق نظام الفوائد او النسب التفاوتية differential rates على الانواع المختلفة من القروض . وتحدد نسب الفوائد على كل من القروض والودائع فى نظام البنوك فى تركيا بقرارات حكومية ، والسياسة المتبعة هى الحفاظ على نسبة الفائدة للقطاعات التى لها اولوية وللقرض المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، لتظل اقل من نسب التوازن فى السوق حتى توجه رؤوس الاموال نحو الاستثمارات الصناعية التى قد لا يمكن ان تنفذ بنسب اعلى (فرأى ١٩٧٢) ، وبالطبع تقضى نظم البنوك بان تقرض بنسب فوائد اعلى لا بنسب اقل ما دامت الاشياء الاخرى تتساوى ، ولذلك كان لابد من تعويض نسب الفوائد التفاوتية من خلال تسهيلات الخصم التى يمنحها البنك المركزى ، ومن الناحية النظرية يؤكد نظام الخصم الذى يمنحه البنك المركزى ان البنك لا يبالى بالاقتراض بنسب عادية عالية ونسب امتياز منخفضة، ولكن الحقيقة ان الروتين الحكومى والفترات التى تمر بين اتخاذ قرار وتنفيذه والتى تنورط فيها تسهيلات الخصم التى يمنحها البنك المركزى وكذلك وجود حدود قصوى للخصم يعنى ان البنوك التجارية تفضل تمديد فترات قروض الفوائد العالية القصيرة الاجل ومن ثم فان نظام نسب الفوائد التفاوتية ونسب الفوائد العالية على القروض القصيرة الاجل قد ادى الى ان توجه البنوك التجارية القروض نحو التجارة بدلا من الاستثمارات فى المشاريع الصناعية (هاتيبوجولو ١٩٦٨ سافاز ١٩٦٨) .

ان سياسة نسب الفوائد التفاوتية لم تساعد على تجديد الصراعات الدائمة بين المصالح التجارية والصناعية في اقتصاد المدينة فقط انما أدت أيضا الى التشعب الوجود بين مصالح المشاريع الكبيرة المتضامنة والشركات الصغيرة او المتوسطة ، ولايضاح ذلك يجب ان نعلم ان البنوك التركية لا يسمح لها بالاشتراك الفعلي مثل كثير من البنوك في الدول الصناعية الغربية في المشاريع الصناعية ، ومعروف ان حيازة كل من البنوك التي تملكها الدولة وتلك البنوك الخاصة في تركيا من الاسهم والسندات متساوية (وفي كثير من الاحيان هم اصحاب مشروعات تجارية او مؤسسو شركات مساهمة) في عدد كبير من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية . وقد يكون من الصعب ان نسمى هذه سياسة مقصودة لزيادة توفر القروض للقطاع الخاص . وكما ان البنوك التي تملكها الدولة تسيطر على أكثر من ضعف الاصول الخاصة بالبنوك الخاصة في تركيا فان كثيرا من قوانين ولوائح البنوك قد وضعت مع مراعاة القطاع العام . وبنهاية عام ١٩٦٧ مثلا سيطرت مؤسسات القطاع العام على ٧٠٪ من اجمالي أصول النظام المالي ، وقد وضعت أساسا لتمويل المشروعات العامة او التي وافق عليها الراى العام (١٩٧٢) . وهكذا كان القرار الذى يقضى بالسماح للبنوك بالاشتراك فى المشروعات وسيلة حرجة ، تم عن طريقها جذب رؤوس الاموال لتأسيس مشروعات جديدة فى القطاع الخاص .

ومن الناحية القانونية لا يستطيع اى بنك ان يقرض أكثر من ١٠٪ من رأسماله لاي شركة يعينها ، ولكن اذا كان يملك أكثر من ٢٥٪ من الاسهم والسندات الحائزة عليها اى شركة فلا يتقيد بهذا الشرط . وهذا القانون بجانب نظام نسب الفوائد التباينية يعنى انه من النادر ان تمنح البنوك التجارية الكبيرة قروضا متوسطة الاجل او طويلة الاجل لمصناعات غير تلك التى تكون لها فيها أسهم ، وهكذا تكون الشركات المساهمة الكبيرة التى تتكون من مجموعة شركات صناعية وتجارية راسية متضامنة هى المستفيد الاساسى من القروض المتوفرة (ايلك ١٩٧٤) .

وهكذا ادت الانشقاقات التى نتجت عن سياسات الدولة الخاصة بالتصنيع فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ الى سلسلة من الاجراءات الحكومية المنفصلة للتخفيف من هذه الانشقاقات فى العقد الثامن ، ولكن بدلا من تضيق هوة تشعب المصالح داخل القطاع الصناعى أدت هذه الاجراءات الى تجديد الصراعات الطويلة بين المصالح التجارية والصناعية .

واذا سلمنا بالتنوع والانشقاق الذى صاحب نمو القطاع الخاص فى تركيا وجدنا ان الموقف الحالى لغرف الصناعة يجمع بين موقفين متناقضين ، وبسبب العضوية الاجبارية تضم هذه الغرف مجموعات متصارعة المصالح ، وهذا يميز الغرف الكبرى فى العواصم الثلاث بصفة خاصة حيث النمو الذى حدث فى الشركات المساهمة الكبيرة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ . وقد طورت الشركات الكبرى

مداخل مستقلة للوصول الى الوزارات والتوكيلات المختلفة فهي لم تتنافس من اجل المناصب الانتخابية فى الغرف ، ومنذ عام ١٩٧١ أنشأت هيئة خاصة بها وهى جمعية رجال الصناعة ورجال الاعمال التركية (TuSIAD) .

ومنذ انشاء هذه الهيئة اصبحت الغرف الصناعية هى التى تمثل مصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة النطاق ، ولكن كان على الغرف القوية والقديمة بحكم التقاليد فى اسطنبول وازمير ان تكيف نفسها مع الدور الجديد من ناحية ، لانها لم تكن ترغب فى ان تأخذ على عاتقها مسائل تقود عضويتها بشكل واضح الى المعسكرات المضادة ، لانها داومت على تبني الصناعة الكبيرة النطاق التى تساهم بشكل ملموس فى دخولها ، ومن ناحية بسبب صراعها الطويل مع الغرف فى الاناضول التى يصرف النظر عن كونها تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم ، فهى ايضا تؤيد التوازن الاقليمى فى توزيع تصاريح تشجيع الاستثمار .

خاتمة :

كان الهدف الاساسى من هذه المقالة هو عرض ظاهرة المؤسسات المشتركة وكيف يمكن ربطها بمسائل اوسع نطاقا فى البناء الاجتماعى الكبير بالتركيز على حالة معينة من تخصيص وتوزيع الموارد ، وكانت مدلولات المناقشة مباشرة بشكل عادل ، وقد شملت عملية تغيير جدلية اكثر منها تشابها مبسطا فى التركيب ، وتتضمن فكرة التشابه فكرة اخرى هى ان روابط التنظيمات المشتركة تشكل بالقيود والحدود المفروضة من قبل البناء الاجتماعى الاوسع ، ومثل هذا التشكيل لا يأخذ فى الاعتبار المدلولات البنائية الكبيرة للشبكات التنظيمية ، وتعتبر مشكلة وجود نماذج التصارع والتحالف التنظيمى المشترك عملية اساسية مركزية بالنسبة لعملية التغير الجدلى التى تشكل بدورها التغيرات المستقبلية عن طريق تحديد المتغيرات الكامنة فى النظام الاوسع للتوزيع .

- AIKEN, M.; HAGE, J. 1968. Organizational Interdependence and Intra-organizational Structure, *American Sociological Review*, Vol. 33, December, p. 912-30.
- BATY, G. B.; EVAN, W. M.; ROTH ERMEL, T.W. 1971. Personnel Flows as Interorganizational Relations, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 16, December, p. 430-43.
- BENER, O. 1968. Foreign Trade of Turkey, *Foreign Trade and Economic Development*, Istanbul, Economic and Social Studies Conference Board.
- BENSON, J. K. 1975. The Interorganizational Network as a Political Economy, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 20.
- DILL, W. R. 1958. The Environment as a Source of Managerial Autonomy, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 2, March, p. 409-33.
- DOOLEY, P. C. 1969. The Interlocking Directorate, *American Economic Review*, Vol. 59, June, p. 314-23.
- ERTAN, S. 1970. Odalar Birliğinin Dunu, Bugunu, Yarini, *Istanbul Sanayi Odası Dergisi*, Vol. IX, No. 48, 15 Februa.y.
- ESKİSEHİR SANAYİ ODASI, 1973. *Haftalık Haber Butenti*. Eskişehir, 11 Haziran.
- EVAN, W. M. 1972. An Organization-set Model of Interorganizational Relations. In: M. F. Tuite, M. Radnor and R. K. Chisholm (eds.), *Interorganizational Decision Making*, p. 181-200, Adline-Atherton.
- FRY, M. J. 1972. *Finance and Development Planning in Turkey*. Leiden, E. J. Brill.
- HALL, R. I. 1972. *Organizations : Structure and Process*. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.
- HATİPOĞLU, Z. 1968. Türkiye'de Bankacılığın Bunyesi, *Bankacılık Semineri*, İstanbul, M.O. Produktivite Kurumu.
- İLKE. 1974. Türkiye'de Sermayenin Yapısı : A-Bankalar, 6 Haziran; and Türkiye'de Sermayenin Yapısı : B-Holdingler, August.
- JURKOVITCH, R. 1974. A Core Typology of Organizational Environments, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 19, September, p. 380-94.
- KURDAS, K. 1968. Exchange Rate Policy and Turkey's Economic Development, *Foreign Trade and Economic Development*. İstanbul, Economic and Social Studies Conference Board.
- LEVINE, S.; WHITE, P. 1961. Exchange as a Conceptual Framework for the Study of Interorganizational Relationships, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 5, March, p. 583-601.
- MARRETT, C. B. 1971. On the Specification of Interorganizational Dimensions, *Sociology and Sociol Research*, Vol. 56, October, p. 83-99.
- MEYER, M. 1978. Social Change and Organizational Structure. Paper presented at the Research Committee on the Sociology of Organizations, Ninth World Congress of Sociology, Uppsala, Sweden, August.
- NUEHRING, E. M. 1978. The Character of Interorganizational Environments, *Administration and Society*, Vol. 9, No. 4, February, p. 425-46.

OCAL, AKAR. 1971. *Notlu, İctihath, Gerekeceli Ticaret ve Sanayi Odalari, Ticaret Odalari, Sanayi Odalari ve, Ticaret ve Sanayi Odalari, Ticaret Odalari, Sanayi Odalari ve Ticaret Borsalari Birligi Kanunu*. Eskişehir.

ONCU, A. 1978. Chambers of Industry in Turkey: An Inquiry into State-Industry Relations as a Distributive Domain. Paper presented at the Ad Hoc Committee on Economy and Society, ninth World Congress of Sociology, Uppsala, Sweden, August.

PFEFFER, J. 1972. Size and Composition of Corporate Boards of Directors, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 17, June, p. 218-28.

RADICE, H. (ed.). 1975. *International Firms and Modern Imperialism*. Harmondsworth, Middx, Penguin Books.

SAVAS, V. 1968. Faiz, Komisyonlar ve Masraflar, *Bürokratik Sinerji*,

İstanbul, M.Q. Produktivite Kurumu.

SAYBASILI, Kemal, 1975. *Chambers of Commerce and Industry in the Political Process in Turkey and the United Kingdom with Special Reference to Economic Policy : 1960-1970*. (University of Glasgow, Ph.D. thesis.)

TEKELİ, İ.; MENTES, G. 1978. Türkiye'de Holdingleşme, *Toplum ve Bilim*, winter, p. 16-45.

THOMPSON, J. D. 1967. *Organizations in Action*. New York, McGraw-Hill.

TUNCER, B. 1975. The Regulatory Role of the Government in the Turkish Economy. Paper presented at the International Seminar on the Turkish and other Countries' Experience with a Mixed Economy. Antalya, 13-17 October.

WARREN, R.; Rose, S.; Gergender, A. 1974. *The Structure of Urban Reform*. Lexington, Mass., D. C. Heath.

إتجاهات ناقدة ف دراسة بيروقراطية الدولة من منظور أمريكا اللاتينية

مقدمة

ان التطور السريع فى بيروقراطية الدولة فى أمريكا اللاتينية والتعقيد فى علاقاتها مع القطاع المدنى أمور تتباين بشدة مع الافتقاد الحقيقى للدراسات التى تناقش وتبحث هذه الموضوعات من الناحية النظرية . ولا تقتصر هذه الظاهرة على أمريكا اللاتينية ، اذ انه استنادا الى بحث ظهر حديثا فى الولايات المتحدة لم تنشر حتى اليوم دراسة واحدة مفردة تصف وتوضح التوسع البيروقراطى فى مصلحة او جهاز حكومى من اى حجم (وورفيس ، ١٩٧٥ ، ص ٣) . فاذا كان هذا صحيحا عن معرفتنا بمخططات الدولة المفردة فكيف يكون افتقارنا الى المعرفة عن بيروقراطية الدولة ككل ! الحقيقة ان عددا من البحوث ودراسة الحالات بصفة خاصة قد اجريت عن جوانب معينة فى ادارة الدولة فى بلاد تختلف كثيرا فى اشكال منظماتها الاجتماعية ومراحل تطورها الاقتصادى . ولكن مثل هذه الدراسات فى اغلبها لبست الابدائل ضعيفة عن الدراسة النظرية للظواهر المتميزة فى بيروقراطية الدولة وهى دراسات تبذل فيها محاولات جادة للتفسير وتستند الى دراسة حالات موجودة فى مراجع الادارة العامة

الكاتب : أوسكار أوزلايك

باحث فى مركز دراسات سيكولوجية الدولة فى بيسونس
ايرنس بالارجنتين ألف كثيرا من ادارة التنمية وبيروقراطية
الدولة فى امريكا اللاتينية

المترجم : إبراهيم البرلسي

مستشار فى الادارة كبير خبراء الادارة العامة بالامم المتحدة
(سابقا)

ولعلنا نتساءل : ماهى الفائدة المنتظرة من اجراء بحوث تكون فيها بيروقراطية الدولة فى دول امريكا اللاتينية هى الوحدة فى التحليل ؟ وقد تكون احدى الاجابات الواضحة على هذا التساؤل هى ان دراسة من هذا النوع شأن اى عمل فكرى آخر لهما ما يبررها لانها يمكن أن تساعد على زيادة معرفتنا بدور واداء واثر الجهاز الادارى والانتاجى للدولة . ومع ان هذا الهدف يبدو ضمنا كعامل يحفز على كتابة هذا المقال فإن هناك اسبابا هامة اخرى تدعو لاثارة هذا الموضوع

اولا : انه بسبب افتقار الدراسات المنهجية عن ادارة الدولة ذاع عدد من المفاهيم الخاطئة والتعبيرات الفكرية النمطية تتعلق بالبيروقراطية ووظيفة الدولة . وهى توصف عادة بالروتينية وعدم الكفاءة والتعقيد فى الاجراءات والتدخل الذى لا مبرر له فى قطاع الاعمال الخاص وتضخم عدد الموظفين والفساد والمساندة السياسية . ولاشك ان هذه وجهة نظر صحيحة عن بعض نواحى عمل جهاز الدولة وتعكس المذكرات الايفاحية لبرامج ترشيد وإعادة تنظيم جهاز الدولة وجهة النظر هذه لانها توضح تضخم القطاع العام وتطور امراضه . والمؤشرات التىبنى عليها مثل هذه البرامج اصلاحية (مثل تضخم عدد الموظفين وانتشار المصالح

والعجز في ميزانية المشروعات العامة) - ولو انها صحيحة في جزء منها - لا يمكننا بذاتها من ان نتفهم الطبيعة الحقيقية للظواهر التي تدل على الامراض الادارية ، كما ان الحلول (نقص عدد الموظفين ، وضع خطط تنظيمية اكثر رشدا ، واعادة المشروعات الى القطاع الخاص) لاتصل الى المسببات الرئيسية لثل هذه الظواهر بل تحاول فقط ان تحجب رؤية اكثر الاعراض وضوحا .

ثانيا : من المسلم به ان اكثر النظريات شمولاً عن التنظيم والادارة (التي تشكل الان مصدرا رئيسيا للدراسة بيروقراطية الدولة) نشأت اصلا نتيجة لبحوث اجريت في اطار منظمات غير حكومية (موشر ١٩٦٧) . وقد نجحت الادارة العامة عندما اخذت بمثل هذه النظريات في تجاوز الطبيعة الوصفية والشكلية للاتجاه التقليدي . ولكنها بهذا العمل اتجهت الى ان تستخدم - دون تبصر او تفرقة - اطرا فكرية تشكلت في ضوء تجربة المنظمات الخاصة ودراساتها .

ثالثا : يجب ان نوضح ان النماذج والمداخل التي استخدمت كبديل في دراسات بيروقراطية الدولة لم توضع في اغلب الاحيان في محيطها الاجتماعي والثقافي والتاريخي لانها قد استخدمت على نطاق واسع وبطريقة آلية في تحليل المنظمات العامة التي تختلف بيئاتها وسماتها كثيرا عن البيئة التي تشكلت فيها النماذج . وكان من الصعب وضع تفسيرات اكثر استجابة لسمات قومية او اقليمية معينة .

وهذا يعني ان بيروقراطية الدولة تختلف تحليليا عن المنظمات الاخرى وان طبيعتها ودورها يختلفان تبعا للبيئة الاجتماعية المعينة والظروف التاريخية رغم وجود بعض السمات المتشابهة دائما . وعلى ذلك فان علينا اذا اردنا ان نحزر أى تقدم في الدراسات النظرية في هذا المجال ان نحدد الاسباب التي تجعل بيروقراطية الدولة تختلف عن التشكيلات الاجتماعية الاخرى .

وعلى هؤلاء الذين يواجههم هذا العمل ان يتغلبوا على صعوبة اصلية ترجع الى الوضع النظري لهذه الدراسات الميدانية فليس هناك نهج معين بين العلوم الاجتماعية ولا الادارة العامة يمكن ان يدعى اختصاصه بهذا المجال .. ولو انها جميعا تضيف شيئا ما من حيث المنهج والمفهوم الى محتوياته .. ولا يعني هذا اننا نقصد ان تستقل مناهج البحث بل ان هدفنا الوحيد هو ان تلفت النظر الى ان انتقاد الحدود بين المفاهيم له نتائج هامة هي الاختلاف الواسع بين المناهج والميل الى التوفيق بين المعتقدات المتعارضة التي يبدو ان البعض يعتبر الطريق الوحيد الموثوق به لفهم التعميد في بيروقراطية الدولة (جيمنز نيتو ١٩٧٥) .

وقد بذلت محاولات عديدة للتقرير عن المراجع الكثيرة لهذا الموضوع وذلك بعمل قطاعات منهجية زمنية او فكرية او بتشكيل نماذج تفسيرية (موزيلس ١٩٦٧ - ايكمان ، لا بورت ١٩٧٠ - مليكسبرج ١٩٧١ ، شريف ١٩٧٦) . ولسنا نقصد ان نلخص هذه الدراسات او نتعمق في موضوع سيكولوجية المعرفة عن البيروقراطية

او المنظمات العامة ولكننا نظن من ناحية اخرى انه مازالت هناك حاجة الى اجراء دراسة جادة عن المراجع الحالية فى ضوء الموقف السياسى الادارى لامريكا اللاتينية وتهدف الدراسة الى التوصل الى منظور تحليلى يظهر العوامل الموضوعية والبيئية التى تكسب بيروقراطية الدولة فى دول المنطقة سميتها المحددة . وسوف نبدأ بان نبين مدى اهتمام رجال الادارة والتنظيم بالمنظمات الخاصة واثار ذلك فى دراسة مؤسسات الدولة وبعد ذلك نعتبر جهاز الدولة كوحدة تحليل منفصلة فندرس بعض النقاط المتعلقة بالفروق الداخلية وعلاقتها بالقطاع المدنى بما يمكننا من تفهم اثرها الاجتماعى - ونعيد النظر حينئذ فى دور بيروقراطية الدولة ملاحظين صيغة التباين الجوهرى فى وظائفها والطريقة التى يجدر ان يفهم بها اسلوب عملها وانتاجيتها . وسوف تقدم اخيرا بعض المقترحات عن كيفية وضع العوامل التحليلية التى قدمناها فى اطارها الصحيح بحيث تتضح الطبيعة التاريخية للعملية التى تشكلت وفقا لها بيروقراطية الدولة فى امريكا اللاتينية

جوانب موضوعية

الادارة العامة مجال دراسى مازالت تكثر فيه الخلافات المنهجية حول نظرية المعرفة . ومازال هذا النهج - اذا صح التعبير = بعيدا عن المعيارية بحيث لا يوجد تقليد مشترك للبحث او مجال محدد للدراسة . فلكل باحث او مفكر مدخل تباين مع مداخل الآخرين ، والفوضى الفكرية منتشرة ولا توجد معايير متفق عليها للرقابة (لاندوا ١٩٦٦)

فكيف تكون اذن نقطة البداية فى صياغة نظرية عن بيروقراطية الدولة تأخذ فى الاعتبار طبيعتها الاساسية والتاريخية ؟ وماهى المشكلات التى تدخل فى صياغة مثل هذه النظرية ، وفى أى المجالات تختلف عن التى يثيرها النظر الى بيروقراطية الدولة على انها تعبير لا يختلف كثيرا عن مصطلح التنظيم او عن مجتمعات تشكيلات تكون هيكلا اجتماعيا متجانسا ؟ ولعل كل ما نطمح فيه فى هذا المقال هو ان نعرض هذه المشكلات وان تقدم بعض المعلومات عن مجال تحليلى يكثر فيه التباين .

التركيز على المنظمات الخاصة :

البحث فى ظاهرة التنظيم - كما نعلم - حديث جدا . واسلوب الملامة فى اختيار موضوعات البحث تمليه كل من الاحتياجات الفعلية او المتوقعة للعملاء اليقظين وكذلك ما يوصى به مؤلفون مرموقون او تدعو اليه الاتجاهات الحديثة . وهناك بلاشك - مشكلات كثيرة قد لا يعتبرها رجال الادارة ذات اهمية كبيرة ولكنها فى الحقيقة بالغة الاهمية بالنسبة لوضع نظرية عن التنظيمات المركبة . ولا نقصد من هذه الملاحظة الاقلال من شأن البحوث المتجهة نحو التطبيق ولكنها على العكس

من ذلك تحذير من مخاطر الفلو فى تقدير أهمية البحث التطبيقى على حساب البحث الاساسى (موزيلسى ، ١٩٦٧) وهذا التحذير له دلالة خاصة نظرا للتأثير الضخم الذى اوجت به هذه النماذج الاكاديمية المتأثرة كذلك باحتياجات وتجربة المنظمة الخاصة وممارسته فى تشكيل اطار عمل تصورى للدراسة منظمات الدولة ، ذلك ان معظم النظريات التى قدمت فى اطار دراسة الادارة والتنظيم بصفة خاصة كانت نتيجة استنتاجات وتعميمات مستندة الى عدد كبير من دراسة الحالات التى اجريت عن طريق عقود ابرمتها مؤسسات ومنظمات صناعية . ومن الطبيعى ان نسائل انفسنا الى أى مدى يمكن ان نستخدم نظرية تشكلت فى ضوء تجارب اجريت فى غير اطار المؤسسات العامة لتفسر - بغير قيود - ظواهر خاصة بمنظمات الدولة .

ولنبحت اولاً فى الحالات التى لا توجد اعتراضات كبيرة عليها، فكثيراً ما تصادفنا فى المراجع متغيرات ومفاهيم تستخدم دون تمييز لتوضح نواحى معينة فى تشكيل ووظائف كل من المنظمات العامة والخاصة على السواء . ومن الطبيعى اننا نستطيع المجادلة والافتناع بانه توجد مجالات تشابه واضحة بين النمطين من التشكيل ، مثال ذلك انه لا يبدو هناك أى فرق جوهري بين سياسات التعيين فى مستشفى عام او خاص وبين الاهداف الرسمية لمصنع صلب يتبع الدولة او يتبع شركة خاصة او بين التشكيل الهيراركى فى جامعة ولاية او جامعة خاصة . وبعبارة اخرى قد يكون لنا بعض التحفظات عن التمثيل التحليلى فى الحالتين الا اننا قد نلاحظ قيمة المدخل الادارى بالاضافة الى المدخل التنظيمى فى دراسة مشكلات معينة تخص منظمات الدولة

فاذا نظرنا الى الافتراضات المعيارية المتضمنة فى هذه الدراسات التى تحلّ المنظمات الخاصة فانه يبدو ان الاستيعاب الذى اشرنا اليه لا يجد مبرراً قسواً يسانده . والقاعدة ان اهميتها النظرية تخضع للنظر فى المشكلات التى تعتبر فى آخر المطاف ذات أهمية عملية بالنسبة لانتاجية وحيوية المنظمة موضوع البحث . وبعبارة اخرى فان الهدف الاساسى لنظرية عن المنظمة - متميزة عن نظرية عن بيروقراطية الدولة - هو التعرف على اكثر الطرق فعالية فى تعديل الوحدات التنظيمية بحيث تتغلب على التهديدات والقيود فى محيطها التنفيذى ومشكلتها هى التغلب على الصعوبات التى تحدث أن تنتقص من فاعلية وتأثير المنظمات وبذلك تشكل تهديداً لحياتها . وعلى ذلك فمن الحتمى اكتشاف مبادئ وقواعد التنظيم والتفاعل التى يمكن ان توفر انسب الظروف وتجدد القوى بأسلم الطرق بحيث تنجح فى التغلب على التهديدات ، وبذلك فان العقلانية تصبح هى المرجع الضمنى ، وانتاجية المنظمة من الناحية الاقتصادية تصبح - بصفة خاصة - هى الموضوع الحقيقى فى الدراسة .

وهناك فرق هام آخر بين الافتراضات التى تبنى عليها دراسة المنظمات العامة والخاصة ، ففكرة (تطوير المنظمة) التى ازدادت اهميتها فى مجال نظرية

المنظمة هي نتيجة لفلسفة التوسع ، فكرة انه لابد للفرد ان ينمو حتى يعيش ، والركود يعنى التراجع ، وهو النذير الى عدم التوازن وربما (موت) المنظمة . ومن الواضح ان هذه السياسة لا تطبق بصفة مباشرة على منظمات الدولة ، لانه اذا كان هذا هو الامر الواقع فان مجال العمل فى الدولة سوف يشبه اذن حالة السوق وفيه تحاول المنظمات العامة التضخيم وفى وظيفتها المستهدفة بالرغم من علاقات الترابط التى تجعلها تخضع لمتغيرات سلوكية تختلف عن متغيرات الشركة التقليدية ولا يقتصر الامر على ان تحقق منظمة الدولة ربحا او لا تحقق ، بل ان شرعية وجودها تكون فى خطر . وفى بعض الحالات قد يفرض الاهتمام ببعض المصالح الاجتماعية العليا ان تخفف الدولة من تدخلها ، وعلى ذلك تقلل من حجم البنية الاساسية الادارية . وفى حالات اخرى قد تجرد بعض منظمات القطاع الخاص او وحدات اخرى من القطاع الحكومى بعض الوحدات من وظائفها وتجعلها لافائدة منها ولو استبقتها قائمة بحيث تظهر كأنها تمارس ولاية على المجالات المختصة بنشاط الدولة .

وعندما توسع الدارسون فى نظرية المؤسسات فى مجال بحوثهم بحيث شمل مجال بيروقراطية الدولة تلونت تحليلاتهم دون شك نتيجة اهتمامهم بعملائهم . وبالمقارنة فقد زادوا من اللبس عن بيروقراطية الدولة باعتبارها فئة تحليلية (مثل الخلط بين البيروقراطية والمنظمات من الناحية التجريدية) وادخلوا اساليب لها طبيعة تجعل حدود وادوار واداء منظمات الدولة تتجه لفقدان دلالاتها الحقيقية ولقد ساعد هذا فوق ذلك فى تحويل الاهتمام من المشكلات التى لامر منها والتى تتضمنها نظرية بيروقراطية الدولة ، طبيعة الاستمرارية فى التوسع فى جهاز الدولة التنفيذى والتحول فى مراكز القوى البيروقراطية وعلاقتها بالانظمة السياسية والمشروعات ، والتعارض الواضح بين الاسبقيات الرسمية او الاهداف والمعايير الواقعية لتخصيص الموارد والطرق الرسمية وغير الرسمية المستخدمة فى تسوية المنازعات بين مؤسسات الدولة وقنوات وطرق الاتصال التى تستخدمها الدولة مع عملائها والمنظمات الاخرى التى تتبع القطاع المدنى . ومن الواضح ان هذه وكثيرا من العوامل الاخرى التى تظهر فى حالة المنظمات الخاصة او التى لها سماتها المميزة تحتاج الى اطار نظرى مختلف فى حالة بيروقراطية الدولة . ومن ثم فانه يجدر بنا ان نطور مفاهيم وتحسب حساب متغيرات وابعاد تجعل من الممكن خلق الشروط الواقعية التى تنشأ فى ظلها منظمات الدولة وتتطور وتعمل بدلا من تطوير نماذج معيارية لايجاد ظروف مثالية يمكن ان يتعاضد فى ظلها انتاجها

بيروقراطية الدولة كوحدة تحليل

وحتى اذا سلمنا بان التركيز على المنظمات الخاصة لاؤدى بالضرورة الى اقضاء المدخل الادارى وكذلك المدخل التنظيمى مادام التحليل خاصا بمنظمات منعزلة

فى الدولة فاننا سنواجه بشكوك اكثر خطورة عندما نهتم ببيروقراطية الدولة فى اكثر صورها تماسكا ، اى عندما يكون المرجع النظرى او التجريبي ليس وحيدة تنظيمية منفصلة بل مجموعة من المنظمات المتباينة وغير المتجانسة التى اذا نظرنا الى الاهداف التى تسير اليها والى الحد الذى يفصل بينها وبين القطاع المدنى رايناها تشكل نظاما يمكن ان يحل فى اطار هذا الشكل الاكثر تماسكا . ومع ان هذه المستويات قد اختلط امرها غالبا فى المراجع فانها - على كل حال - بالنسبة للتعميمات النظرية قد اظهرت اتساقا كبيرا بالنسبة لتحديد الوحدات المعنية سواء بالنسبة للمجموعة الكاملة لمنظمات الدولة (مثل بيروقراطية الدولة كسند لقضية اجتماعية) التى ينظر اليها ككيان ضخم او وحدات منفصلة تجرى دراستها وتحلل علاقاتها بصورة دقيقة نوعا ما .

وكما راينا فان المرجع فى الحالة الاولى هو الى المجتمع ككل ، ويوجه الاهتمام الى سلوك المساندين الاخر (مثل البرلمان وجماعات الضغط والاحزاب السياسية) الذين يشكلون جزءا من المحيط الاجتماعى للبيروقراطية فى حين يختبر الباحث فى الحالة الثانية التشكيل والعمليات الداخلية للتنظيم ويصبح التأثير الذى تحدثه المتغيرات فى محيط الوحدة موضوع الدراسة غير واضح او يختفى كلية . وفى راينا ان كلا من الاسلوبين فى تعديل الحقيقة يقلل بشكل خطر من امكانية فهم علاقات الترابط الكلى بين العمليات التى تحدث داخل البيروقراطية او بعبارة اخرى تلك التى تكشف عن الطبيعة المتعددة الجوانب للشخصية الاجتماعية والعمليات التى تجرى على مستوى المجتمع ككل . ويمكن توضيح هذه النقطة عندما تقارنها بالتصويرات التى اما ان تغم امامية الصورة بحيث تخرج منظرا بانوراميا عن الخلفية او نضحى بدقة التفاصيل فى الاخيرة حتى تظهر تفصيلات الامامية . فاذا اردنا ظهور التكامل او التباين بين الامامية والخلفية (المحددات الكلية) فربما كان علينا ان نضبط البؤرة من منظور مختلف عن المنظور الاول

وعلى ذلك فان من المهم ان نتذكر عدم التجانس غير العادى بين مكونات بيروقراطية الدولة التى تجعل من الصعب بصفة عامة صياغة مقترحات صحيحة لتفسير سلوكها ككل . ودون الادعاء بصياغة تعريف دقيق يمكن النظر الى بيروقراطية الدولة على انها مجموعة من التنظيمات المركبة والمتراطة التى سمتها العامة - الناتجة عن اهدافها الرسمية وهى الصالح العام الذى تسعى اليه وسلطة الدولة الرسمية التى تستند اليها فى تصرفاتها - تسمح بالنظر اليها على انها نظام متميز ومع ذلك فلا ينبغي ان يحجب هذا عن انظارنا المصاعب الضخمة التى تثيرها الصفات الموروثة فى نظام بشكل من وحدات تختلف اختلافا كبيرا من حيث الاستقلال والوظائف والحجم والملاء والسلطة الشرعية والوارد ولكن قد يساعد هذا التباين - فى الوقت نفسه - على فهم الديناميكية الداخلية لجهاز الدولة وشبكة العلاقات المركبة مع القطاع المدنى .

وعامل ثان يرتبط ارتباطا وثيقا بالسابق هو الحاجة الى مراجعة موضوع الحدود بين القطاعين العام والخاص . فقد اتجهت المراجع الى اقامة حدود واضحة نسبيا بين المجالين مع افتراض ان تربط بينهما كبار تنشئها التشكيلات المتنوعة لتمثيل المصالح . ومع ذلك يمكن ان نلاحظ انه بينما تقصر انفسنا تماما على المستوى الرسمي فان أنشطة جهاز الدولة تتم من خلال اشكال من العلاقات التي تقام رسميا مع القطاع الخاص ، واقل ما يقال عن المكانة العامة لهذه التشكيلات انها غامضة . عدا بالإضافة الى اختلاف انواع التشكيلات سواء كانت نصف حكومية (مشروع مشترك او مؤسسات تحظى بمساندة الدولة والقطاع الخاص) . او متصل

بالدولة (مجالس او لجان خاصة) . وهناك طرق لاحصر لها يتدخل بها المؤيدون المدنيون او الحكوميون ابتداء من مساهمتهم في اجتماعات مجالس الهيئات الحكومية الى تحكم الدولة المباشر على مختلف نواحي سياسية النشاط الخاص . ثم ان وجود هذه المساحات غير الواضحة تهيئ نقطة بداية مفيدة لتحليل العلاقات بين المجالين

وهناك عنصر ثالث للدراسة هو التكيف التاريخي للعملية التي استند عليها جهاز الدولة الرسمي في بنائه . و مع انه من الممكن القول بان المحددات التاريخية تلعب ايضا دورا في تطوير للمنظمات الخاصة فان اثر مثل هذه المحددات يظهر بصورة اوضح كثيرا في حالة بيروقراطية الدولة . فان السمة العامة والمحتوى الرسمي وطبيعة الدور الاجتماعي للبيروقراطية العامة هي نتاج عملية تاريخية تتكون من علاقات ترابطية مركبة بين الدولة والقطاع المدني تشكل فيها اطار الفروق الهيكلية والعمليات الروتينية ببطء وثبت بحيث تكسب جهاز الدولة طبيعة خاصة به .

وهناك نقطة رابعة ترتبط بدورها بالنقطة السابقة هي حقيقة ان العملية التاريخية في اثاره ومناقشة وحل المشكلات الاجتماعية العصرية يمكن ان تتم بصورة جيدة في اطار بيروقراطية الدولة . ويمكن ان تتم التغييرات في جهاز الدولة الرسمي بما يتلاءم مع السرعة التي يجب ان تحل بها المشكلات الاجتماعية ومتطلبات هذا الحل والطرق التي يمكن ان تعالج بها . وبهذا المفهوم فان نشوء البيروقراطية هو تعبير زمني عن الترابط المتتالي بين القوى والموارد المتغيرة للتناقض الاجتماعي .

والعلاقة المنطقية بين العوامل الاربعة التي تحددت الان تشكل ترتيبا عكسيا للترتيب الذي وردت به . ويمكن التفكير في مجال الخبرة وابتغيد في بيروقراطية الدولة على انه حلبة يجري فيها الصراع السياسي وتأخذ العمليات التاريخية مجراها من خلال مجموعة مركبة من العلاقات تجعل الحدود بين الدولة والقطاع المدني غير واضحة وتزيد من عدم تجانس البيروقراطية . وعلى ذلك قد نستطيع ان نصفها بانها كيان يتقبل التحليل التفاضلي ولكن هذا يعطينا الا القليل عن طبيعة تشكيله او عن العوامل التي تبرز بقاءه قانونيا ومن ثم نقدم القليل عن دعواه في اقامة صلات رسمية مع المجتمع ككل . وسوف نشرع في معالجة هذا الموضوع في الفصل التالي .

دور بيروقراطية الدولة

منذ ان وضع ادولف فاجنر قانونه الشهير قدمت افكار كثيرة تتعلق بضرورة العمل عن طريق جهاز الدولة وعن اسباب التوسع المستمر فى مجالها التنفيذى وعن الاشكال المختلفة التى يتخذها قرارها . وقد اقترحت دراسات عديدة عن الترميز او مجرد ترتيب وظائف البيروقراطية فى محاولة لتعليل تعدد الاشكال التى يتخذها قرارها فى المجتمع . وقد درست هذه الوظائف - مع استثناءات قليلة - من منظور بعد تحليلى واحد مستند الى الدور او الرسالة المسندة الى بيروقراطية الدولة فى المجتمع المعاصر بحيث تعطى تعبيرا عمليا الى (الصالح العام) للمجتمع يكون عنصرا فى حياة الدولة . فاذا اخذنا وجهة النظر هذه فان مشكلة البيروقراطية تكون مجرد موضوع الحصول على الموارد وتخصيصها بين القطاعات المختلفة بحيث تحقق احسن الفوائد وبما يتفق مع ارشادات معيارية تعكس الصالح العام كما يطبق على القطاعات المنفصلة .

ومع ذلك فهناك اسباب منطقية للتساؤل عن سلامة هذه النظرة ذات البعد الواحد للأشياء . فمن ناحية نجد ان ملاحظات ماركس الاولى وافكار فيبر ونظريات مجموعة الادارة المقارنة كلها تجعل من الواضح ان البيروقراطية ليست هى الاداة الوحيدة لهؤلاء الذين يستخدمون السلطة ببراعة فى الدولة ودون تأييد لوجهة نظر المتطرفين بان امتداد البيروقراطية وازدياد اهميتها يتضمن تشكيل طبقة اجتماعية جديدة فعليا ان نسلم بان التوسع فيها يؤدى الى زيادة عدد مجالاتها التنفيذية والى احتكار المعلومات واتاحة الفرصة لممارسة النفوذ وقيام هيئات اتخاذ القرار التى يكون للعمل البيروقراطى فيها بعض الاستقلال ومن الطبيعى ان الاستقلال فى مثل هذا الاجراء ينطوى على تفسير البيروقراطية للصالح العام للمجتمع فى نشاطه اليومى (فى اطار الحدود المرنه التى تنشأ عن طبيعتها المقسمة) وبما يتضمن مع مصالحها . وبهذا الاسلوب تحول البيروقراطية نفسها الى مجموعة ضغط والى قطاع من المجتمع يدعى حق المشاركة فى تحديد وتفسير (الصالح العام) وتكون النتيجة ان تتوسع البيروقراطية فى الحصول على موارد اضافية قانونية لاقرارها واكتساب مزايا وحصانات او تأييد العمل الذى يدعم او يوسع من استقلالها فى التنفيذ . كل هذا يمكن ان يكون تعبيرات فردية عن اصالح العام . وبقدر اتجاه البيروقراطية لتحقيق مصالحها الخاص من خلال اعمالها والتعبير عن مصالحها المشتركة كقطاع نستطيع ان نقول انها تنهض بدور قطاعى .

ومن ناحية اخرى ودون الوقوع فى التطرف الاخر الخطر وهو اعتبار القيام بانشطة الدولة يؤدى تلقائيا الى تحقيق مصالح الفئة الحاكمة فانه يتوفر لنا قدر كبير من الشواهد (بدءا بمؤلفات ماركس الاولى حتى الاضافات الحديثة الى نظرية الدولة) تشير الى التمثيل غير العادى بهذه المصالح والى الافضلية فى المعاملة التى تتاح لهم فى مجالات عمل البيروقراطية المختلفة . وسواء نظرنا الى واجبات

الدولة فى مجتمع رأسمالى او الى الناحية المنطقية من عملها كضمان لبقاء نظام للسيادة الاجتماعية (O'Donnell ١٩٧٧) ، فان نشاط مؤسساتها وادواتها فى التحكم والانتاج والسيطرة هى التى تؤدى الى ظهور المنتجات التى تدعم كلا من سيطرة الدولة وطبيعتها الرأسمالية . وينتج عن ذلك انه بينما تدعى البيروقراطية مراعاة الصالح العام والاستغلال بالمكانة القانونية فانها توجه قدرا كبيرا من نشاطها نحو تحقيق مصالح اغنياء المتحكمات اقتصاديا . وقد يقال ان دورها فى القيام بالاعمال التى تؤيد مثل هذه المصالح هو دور توسطى ، ويبقى بعد ذلك مجال يعتبر فى الواقع فضالة ولكنه مجال واضح التحديد من عمل الدولة والدلالة والجوهر فيه لاتعرض للبس يذكر بالنسبة للصالح العام للمجتمع . ويتكون مثل هذا العمل من انتاج البضائع ومراقبة او توفير الخدمات التى يقصد بها اما الى زيادة موارد افراد المجتمع ككل او الى تحسين الاوضاع بالنسبة للقطاعات المحرومة . وفى هذا الدور تعمل البيروقراطية كبنية اساسية فى الانتاج والرقابة لتمثل الصالح العام تمثيلا حقيقيا وعلى ذلك يمكن ان تسمى على دورها هذا دور البنية الاساسية .

والخلاصة ان البيروقراطية تستطيع ان تنهض بثلاثة ادوار متميزة : (ا) دور قطاعى كشيء انقطع من الدولة بالمقارنة مع دور اخر يمثل فيه مصلحة الخاصة كقطاع ، (ب) دور توسطى يعبر من خلاله ويدعم ويمعدل او يرقى بمصالح القطاعات المتحكمات اقتصاديا ، (ج) دور بنائى يوفر الموارد اللازمة لتحقيق الاهداف التى تؤدى الى الصالح العام والتى يعبر عنها عادة فى صياغة اهداف الدولة

وعلى ذلك فانه يبدو ان البيروقراطية تجد مكانها فى ثلاثة مجالات عمل متميزة . والحقيقة ان هذا التميز التحليلى يستبعد مجالات معينة من النشاط (ومايرتبط به معياريا) وهى فى الواقع جزء تكوينى من عملية مفردة من اتخاذ القرار والتنفيذ . وبعبارة اخرى فان الادوار المختلفة التى ينهض بها جهاز الدولة يمكن ان ينظر اليها تحليليا باعتبارها ثلاثة ابعاد من النشاط التميز . ولاتكون الحصلة النهائية نتيجة البرمجة المنطقية او التوزيع العشوائى ، ولكنها تكون بمواجهة ، معركة سياسية عن تخصيص الموارد القليلة بين المؤيدين الاجتماعيين (بما فى ذلك المؤسسات السياسية والبيروقراطية) التى تمثل المصالح المتضاربة والمتعارضة وهذا يعود بنا - ولكن من زاوية اخرى - الى النظرية التى عرضت بالنسبة لواحد من العوامل التى تمنح البيروقراطية طبيعتها الذاتية المحددة ودورها كحلبة تناقش فيها المسائل الاجتماعية المعاصرة . ولنبحث هذا الموضوع مرة اخرى ولكن بعد ان نضيف اليه ماقدمناه من تميز بين الادوار فنقترح ان الطبيعة المتعارضة فى هذه الادوار هى بالضبط التى تولد واقعا خاصا للمعركة السياسية فى الفاشية فى داخل جهاز الدولة . فاذا كانت البيروقراطية حلبة فلاشك انها حلبة متحركة وليست هذه صورة اثيرت للتأثير فحسب فان نشاط البيروقراطية لايحل فى فراغ بل على العكس يتصل مباشرة وديناميكيا (وهذا يعنى التغيير) بحاجات وادعاءات ومتطلبات المساندين من رجال الدولة والمدنيين الذين يحاولون ارضاءهم بتعبئة

الوارد وزيادة كفاءة الاداء فى الهيئات الجماعية العليا ويبحثون عن التحالف ويقبلون التحدى من المساندين الذين تدفعهم المصالح المتعارضة (او يحدثون التعادل مقدما) . ويجد هذا التضارب فى المصالح ، والعملية الاجتماعية التى تتحدد بها النتيجة بطريقة او باخرى ، فى مؤسسات الدولة مشاركا نشيطا ومؤيدا لايمثل التجمع الرسمى ، هو باعتباره جزءا من الدولة ليس مستقلا استقلالاً كاملا ولكنه يخضع بدرجات متفاوتة لملاقات مركبة من الهيراركية والوظيفية مع مؤسسات الدولة الاخرى التى هى برغم ذلك فى ظل استقلالها النسبى تملك القدرة على ان تتميز وظيفيا ، وان تنسق مصالحها مع مختلف فروع الجهاز المدنى او الدولة نفسها التى قد تصبح حليفا او مناهضا لها معتمدة فى ذلك على مدى درايتها وعلى طبيعة المشكلة المعروضة . ومن ثم فان مؤسسات الدولة لا تقتصر على المناصرة السياسية بل ان مجال عملها يعتبر ساحة صراع يتقابل فيها مناصرون اخرون (افراد ، جماعات وقطاعات ومنظمات) باعتبارهم اما انصارا او غرما لتسوية مسالة المصالح المتضاربة وسوف تتحدد المواقف التى تتخذها مؤسسات الدولة خلال عملية حل مشكلات المصالح المتضاربة والدور او الادوار التى تنهض بها . ويجب ان نذكر بالاضافة الى ديناميكية بروز او اختفاء انماط التحالف والتضارب ظاهرة اخرى تساعد ايضا على ان تجعل بيروقراطية الدولة (حلبة متغيرة) ونشير الى التغيرات الهيكلية والتنفيذية التى تحدث فى جهاز الدولة كنتيجة للعمليات الاجتماعية التى ذكرت الان . وفى هذا المعنى تقدم البيروقراطية منظرا لمركبة متغيرة اذ انه فى حالات كثيرة يكون احد النتائج الجانبية (او الهدف الحقيقى احيانا) لهذه الجبهات هو اعادة المواءمة المنهجية التى تتجه بدورها الى تعديل علاقة القوى فى حالات التعارض المستقبلية .

واخيرا ذن الاعتبارات السابقة تقودنا لنسال سؤالا اساسيا هو : اذا كانت البيروقراطية تلعب ادوارا مختلفة ومتعارضة فى العمليات التى تثار بها مسائل تهم المجتمع وتصل الى حلها فما هى اساليب تقديم ادائها ؟ وبعبارة اخرى ما هى مكونات انتاجية عمل جهاز الدولة ؟

الانتاجية وتضارب الادوار

عندما ننظر فى انتاجية او عدم انتاجية بيروقراطية ما فان نطاق البحث فى المشكلة يقتصر عادة على ادائها لواجباتها او وظائفها التى هى جزء مما اطلقنا عليه دور (البنية الاساسية) فيها . اما الدوران الاخران فاما ان يهمل او ينظر اليهما كظواهر لنوع من السلوك المنحرف (مثل انحراف الاهداف ، الفساد ، انخفاض الحافز) فاذا كان علينا ان نجيب على هذا التساؤل فواجبنا ان نحدد اولا اى جوانب النشاط البيروقراطى تدخل فى نطاق الدراسة وماهى الادوار التى يقصد ان تقوم بها اذ ان قصر التحليل على دور واحد مفرد سوف يكون له نتائج معيارية وتنفيذية تختلف اساسا عن هذه التى تنتج عن النظرة الاكثر شمولاً الى الاداء البيروقراطى

ويبدو انه لا يمكن انكار انه اذا كان النشاط المعتاد للبيروقراطية (اى الذى يتكرر ويلاحظ باستمرار) هو خلق منتجات يمكن ان يرتبط باداء ادوار لا تنتظم فى بعد تحليلى مفرد فان المعايير التى تطبق لقياس او تقويم انتاجيتها يجب ان تكون مختلفة كذلك . ولا يمكن ان يعنى التقويم الشامل للاداء البيروقراطى اى شيء الا اذا اختيرت العوامل التى تساهم فى خلق مجموعة معينة من المنتجات . ومن ثم فان المشكلة لا تقتصر على ربط الوحدات المنتجة (كبرى مبنية ، مرضى حصلوا على الرعاية الطبية . ملفات درست ، طلبة نجحوا فى امتحاناتهم ، تليفونات ركبت) باهداف واضحة التحديد او بموارد استخدمت . بل لابد ان يشمل التقويم ايضا (منتجات) غير تقليدية مثل عدد العاطلين الذين الحقوا بوظائف والمصالح الفردية التى تحسنت والامتيازات القطاعية التى لم تمس والانذارات بالعصيان المسلح التى استبعدت . ولانلد هذه الظواهر وامثالها لنشاط جهاز الدولة التنفيذى بالضرورة على استخدام غير منتج للموارد بل انها على الأرجح تعكس (مع كل التحفظات التى يجب ان تصاحب هذا اللفظ الذى قصد به ان يكون غامضا) المنازعات التى تقع فى قلب القطاع المدنى (او الدولة نفسها) . ومن ثم تهدف الى بلوغ اهداف متعارضة فانه ينتظر ان لا تتوافق مثل هذه الأنشطة مع الانماط التقليدية للترشيد الانتاجى ونتيجة لهذا فان الجهود المبذولة لتقليل التعارض فى الادوار واحداث الاتساق بين كل منها والاخر قد لا تؤدي الى انتاجية اكبر بل قد تحاول البيروقراطية قصدا ان تزيد من التنافر وان تخفض المنتج الناشئ من نوع معين من النشاط حتى تزيد من المستوى الكلى للاداء

وينبغى ان نلاحظ ان هذه النظرة الى المشكلة لا تتطلب اعادة تعريف (الانتاجية البيروقراطية) ولكنها تؤدي الى وضع مفاهيم اكثر دقة والى التوسع فى المفهوم ليشمل كل المنتجات التى تنشأ عن نشاط جهاز الدولة . وذلك يرجع الى ان معنى كلمتى (الفاعلية) و (كفاءة الاداء) يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الهدف اى بمفهوم له مركب قيمى محدد . وعلى ذلك اذا وجدت اهداف متنافرة ومتعارضة لاحصر لها فان من المستحيل ان تقوم نتائج نشاط الدولة من وجهة نظر الصالح العام فحسب .

وهذه الحجة اذا توسعت الى غايتها يمكن ان تؤدي الى ان البيروقراطية منتجة فى كل الاحوال حيث ان اى عيوب فى اداء نوع معين من النشاط يمكن ان تعوض من خلال الاداء الجيد للأنشطة الاخرى . وحتى فى حالات عدم الكفاءة الكلية (مثل الغياب ، الاهمال ، والتعقيد) فانه يمكن ان ينظر اليها كوسائل لتحقيق المصالح (القطاعية) للبيروقراطيين انفسهم ومن حيث انها تسمح بالمحافظة على المستوى الحرفى وتقدير مزايا دخل اضافية الخ . ومن ثم فلا بد من الإشارة الى : (ا) اذا اخلت فى مجموعها فان نشاط بيروقراطية الدولة يساعد على توالد نمط محدد من التنظيم الاجتماعى وطراز معين من الدولة (ب) وتعتمد طبيعة هذه (الاضافة) على حصيلة النقاش حول تعريف المحتوى والاهمية النسبية لكل من ادوار

البيروقراطية ، (ج) وسوف تكون هذه النتيجة بدورها حصيلة المواجهة بين المؤيدين من الاجتماعيين ورجال الدولة الذين تربطهم انماط مركبة من التحالف والتنافس فى مختلف حليات الصراع السياسى . ومن المحتمل ان يجعل تحليل هذه الصراعات من المستطاع تفسير تواليف معينة من منتجات البيروقراطية بل ايضا التوصل الى تحالفات ممكنة بين قطاعات الدولة والقطاعات الاجتماعية التى قد تجعل الميزان يميل نحو سيادة الانشطة التى تكون اكثر تلاؤما مع الصالح العام الحقيقى . ونرى ان هذا التفسير يساعد على ان يزيل اللبس من دراسة بيروقراطية الدولة بان يضع انظر فى فاعليتها وكفاءة الاداء فيها فى منظور تحليلى اوسع واكثر واقعية . كما يفتح التعرف على الادوار المختلفة والانشطة التى تطورت من خلال مصالح متنوعة يقلب فيها التعارض مجالا واسعا للتجربة النظرية ويجعل من الضرورى مراجعة الاجهزة التى تستخدم للقياسات التجريبية والتقييم . كما ان من اثرها التعديل الحاسم للآطار المساند من الافتراضات والمقدمات التى يستند اليها التشخيص التقليدى للمصلحين الاداريين وكذلك طبيعة الطرق المقترحة للتوصل الى حل لاغراض البيروقراطية المنزمنة .

ونظرا لان هذا المدخل لايتفق مع التخطيط الرسمى والتفسيرات الاصطلاحية ويخفى طبقة سفلية غير منطقية خلف واجهة من المنطقية الوظيفية فانه يعانى من الشك الواضح . ويمكن ان يتم بانه على الاقل يندر ان يكون فعالا . وعلى كل فانه من الايسر دائما ان نقتل جميع العناصر ثابتة او تجرى التغيرات الضرورية اوبعبارة اخرى ان يدرس المتغير (مثل دور او طراز وظيفى) وان يفترض كون الظروف الاخرى للمشكلة مقيدة او ثابتة بدلا من ان تلعب دور المتغيرات فاذا كان اهتمامنا فى المواقف الثابتة بانتاجية جهاز الدولة يتحول الى تحديد الدرجة التى يحقق بها الاهداف المصوغة رسميا او المجموع الكلى للموارد التى تستخدم لهذا الغرض فان اختيارنا لتحليلى سوف يشمل دراسة الادوار الاخرى ويعمل اما كمتغيرات توضيحية واما كمعاملات . ومن ناحية اخرى اذا اردنا ان تصدر قرارا للتنفيذ فليس لدينا خيار الا اذا كنا مستعدين لان نزيد من عدد الوصفات غير المتسقة . ونقول ليس لنا خيار لان استبعاد الاختلال الوظيفى المتضمن فى دور معين قد يعنى الادوار الداخلة فى الادوار الاخرى . مثال ذلك ان استبعاد التبعية فى ترشيح او ترقية الموظفين قد يؤدى الى الاستغناء عن وظيفة التدقيق فى تخصيص الاعتمادات المالية بما يتفق مع اسلوب الاولويات الاجتماعية سوف يقلل بالتأكيد من وسائل الدولة فى الارغام . كما ان التطبيق الدقيق لاساليب الترشيح الادارى قد يدفع بعدد كبير من الافراد العاطلين الى حالة الركود فى القطاع الخاص .

وينتج عن الملاحظات السابقة ان مسألة انتاجية البيروقراطية قد درست من وجهة نظر شخصية وعرقية وهذه لاتعكس على نحو سليم الطبيعة المادية لبيروقراطية الدولة كوحدة تحليلية او محتواها وطبيعتها التاريخية . وسوف ندرس الان هذه النقطة الاخيرة .

حالة أمريكا اللاتينية

تعرضت بلاد العالم الاقل نموا في السنوات الاخيرة للجزو الحقيقي من علماء الاجتماع والتكنيكيين بقصد اكتشاف اسباب انخفاض الانتاجية في بيروقراطيات هذه الدول . ويرجع هذا في جزء منه الى المكانة الاكاديمية التي تمنحها مراكز جامعة الشمال الغربي للدراسات عن المناطق التي تزداد في التخصص الجغرافي والوظيفي وفي جزء اخر الى حقيقة تقرر ان موضوعات البحث والتجريب في التفسير التنظيمي في البلاد المتطورة بدأت تضيق نطاقا وتكرر موضوعا . لذلك شرع الكثيرون من الفنيين والاكاديميين مدفوعين بخليط من ابتغال من اصلاحى والسبق في الانتهازية الى النهوض بعملية رسم خريطة جديدة لهذا المنهج تستند الى انتاج دراسة حالات جديدة .

وكان من الضروري بناء على الحاجة الى معالجة مجموعة مختلفة من الحقائق ان نعرف بين الجوانب المختلفة للدراسة المنظمات العامة في الدول الاقل نموا . وربما كانت ادارة التنمية والادارة المقارنة اللتين اشرنا اليهما من قبل هما المنهجين الفرعيين المتخصصين الذين تعرضا لاكثر الدراسات . فقد وفرنا الاساس النظرى والمعيارى لاغلب خطط الاصلاح الادارى التي اقترحتها هيئات المعونة الفنية

ولكن من سوء الحظ ان هذه التفرقة المتزايدة في المجال الاكاديمي لم تصاحبها تطورات متوازية في مجال نظرية المعرفة ومنهجها. وبالاطراف التصورية والافتراضات والقيم المتضمنة فيها تقلت وطبقت في البيئات الجديدة دون ادخال اى تغييرات كبيرة (انظر كروثر ، فلورس ١٩٧٠ - كاتسبرج واخرين ١٩٧٣) . والحق ان التحليل اصبح اكثر دقة في حالة بعض المحاولات لمعرفة اثر المتغيرات البيئية على تنظيم وعمل بيروقراطية الدولة من خلال ملء الفراغات في خطط سبق تطويرها واختبرت رسميا في الدوائر الاكاديمية

ولاشك في ان التطورات النظرية الجديدة التي جرت في مسارات مماثلة في مختلف العلوم الاجتماعية استندت الى اصل وانتعاء مشترك : المبادئ والمقدمات والقيم المفروسة في الدوائر الفكرية للدول الرئيسية التي جاء منها هؤلاء السرواد (كما يمكن ان يطلق عليهم) الوافدون الى المنطقة الاكاديمية الجديدة . انهم قد شاهدوا نموذج الدولة المتقدمة ومؤسساتها اما كنموذج للمقارنة او كهدف مرغوب واى شكوك قد توجد عندهم بالنسبة لقيمة المعانى الاضافية لمدخلهم ان تعطل كثيرا من دراساتهم العملية ومحاولاتهم لتفهم الثقافات الاخرى وتفسيراتهم للسلوك الذى لا يبدو هادفا بذاته والذى قد يعتبر بمدلولاتهم غير منطقي تماما . وقد استطاع الممثلون للاتجاهات المختلفة - بالرغم من افتقاد اى نموذج علمى دقيق - ان يصلوا الى اتفاق معين بالنسبة للمقدمات الاساسية التى ينبغى ان تقود بحوثهم . وقد انعكس هذا الاجماع لوقت طويل في اكثر الدراسات التى اجريت في العالم الثالث

ولا يمكن شرح هذا التطابق في مختلف الاتجاهات الا من خلال حقيقة ان لها اساسا ايديولوجيا مشتركا .

ولم تكن دراسة بيروقراطية الدولة تخلو من مثل هذه الاتجاهات . فقد رتبت الانظمة البيروقراطية الظاهرة في رموز مغلقة او وضعت في بيئات يلزم فيها السير من التقليدية الى التحديث . رغبتا او لم نرغب . وبمثل هذا التناول فيما يتعلق بسير التاريخ نظر الى اتناحية بيروقراطية الدولة باعتبارها متغيرا يعتمد على التطور السياسى الذى يتحقق بدوره من خلال تركيب الادوار الثقافية الحديثة وانماطها فوق التقليدية .

وهذا هو السبب - استنادا الى المستويات التى وضعتها الدوائر الاكاديمية والتكنوقراطية - فى أن جهاز الدولة فى البلاد التى تقع على حافة العالم الراسمالى لم يصل بعد الى مستويات مقبولة من الرشد والمقدرة الانتاجية ، وفى أن الجهود التى بذلت لتفهم وتجاوز اللامنتطقية فى الانماط الهيكلية والسلوكية التى افترض أنها مصدر هذا الاداء غير المقبول ذكرت فى تقارير بعثات المعونة الفنية وفى الدراسات التجريبية عن منظمات الدولة ، واستمرارا لهذا الاتجاه انشئ معمل ضخم اتساح مجالا اوسع من النطاق الضيق الذى كان متاحا من قبل لعلماء الباثولوجيا المكتبية فى جامعة الشمال الغربى .

فإذا رجسنا من هذه النقطة الى تحليل الادوار البديلة فى بيروقراطية الدولة والمعنى الذى يضاف عنى انتاجيتها فسوف يتضح ان الاحكام التى تضاع على اساس تجربة أوروبا وأمريكا الشمالية ليس لها الا فائدة ضئيلة فى تقويم اداء البيروقراطية فى البلاد الراسمالية غير المستقلة . وحتى لو كانت ملاحظتنا فيما يتعلق بالطبيعة المادية للبيروقراطية لا تحدث هذه التفرقة البينية او بهذا المعنى فاننا نعتبرها صحيحة بالنسبة للدول الراسمالية بصفة عامة فان هناك فروقا محسوسة من حيث الدرجة بمدلول عدم تناسق الادوار مع طبيعة منتجات جهاز الدولة التنفيذية .

وتشير نتائج التوسع فى وسائل التنفيذ المشروطة فى البلاد الراسمالية الاقل تقدما الى سوء المواءمة بين سيطرة تشكيل اجتماعى وسياسى تأسس فى ظروف التخلف والاحتلال مع استعداد ان يكون ذلك نتيجة زيادة الترشيح فى الحياة السياسية والاجتماعية . ولا يمكن استخدام هذه الظاهرة التى ينتج عنها تشقق تحليلى وتجريبى عميق فى التمييز بين المواقف التاريخية التى ساعدت على ان تفصل الفروق بين سمات جهاز التنفيذ فى هذه الدول ، وما دامت لم تتم أى دراسة فى هذا المجال فعلىنا ان نقرر طبيعة العملية التى تشكل بها جهاز الدولة فى اطر معينة وما هى علاقته بظاهرة التشكيل الاجتماعى والسيطرة السياسية وتجسيد اسلوب الانتاج الذى اكتسب فى كل حالة سمات مختلفة . وسوف يكون من المستطاع استنادا الى معرفتنا بعدد من الحالات ان نرسم اشارات ونضع تعميمات

نرى منها أى السمات والصفات تكون مشتركة فى بيروقراطيات الدولة فى هذه البلاد .

وسوف يكون من الضروري فى حالة دول أمريكا اللاتينية أن تعود الى الوراء الى عصر الاستعمار فنلاحظ الوظائف التى تنهض بها مؤسسات الدولة تحت الحكم الإمبراطورى وتحدد المدى الذى استدام خلاله هذا التقليد الرسمى خلال فترة الاستقلال للدولة الجديدة . ويبدو أن التراث البيروقراطى كان أكثر بروزا عندما كان جهاز الدولة يلعب دورا أكثر أهمية فى اقتصاد المستعمرات وربما يكون هذا قد ساعد على إبراز سمات جهاز التاج التنفيذى فى الدولة الجديدة . ويبدو أن تقليد حرية الاقتصاد واستيلاء القادة القوميين على السلطة (الذى جرى على درجات متفاوتة من الشدة فى جميع بلاد أمريكا اللاتينية) والصعوبات فى تحقيق التكامل القومى تبقى على التوسع فى مؤسسات الدولة فى نطاق حدود ضيقة نسبيا .

ومن ناحية أخرى أدت التغيرات الاجتماعية الكبرى التى حدثت منذ منتصف القرن الماضى وما تلاه فى أكثر البلاد تقدما فى المنطقة الى أحداث دفعة كبيرة لتطوير البيروقراطية . وفى حالة الأرجنتين - على سبيل المثال - تطلب تشجيع الهجرة واستقرار مجموعات سكانية جديدة وتهدة المناطق الريفية وإخماد الاستقلال المحلى ودفع الحدود الى الخلف والتوسع فى البنية الأساسية وتطوير عمليات مالية جديدة وتشجيع الصناعة من بين العديد من الأنشطة الأخرى تدخلا حاسما وصارما من سلطات الدولة التى أنشئت غالبا لتجابه ظروف تاريخية معينة تتطلب العمل على مستوى الدولة .

وتكشف تجربة البلاد الأخرى فى المناطق عن عملية مشابهة ولو أن العوامل التى ساعدت فى كل حالة على تشكيل نظام معين من مؤسسات الدولة كانت شديدة الارتباط بنمط الإنتاج الاقتصادى السائد والمركز الذى تحتله البلاد فى السوق العالمية وشبكة العلاقات الاجتماعية الناتجة . فالدول التى انبعثت من عملية تدويل الاقتصاد كان اقتصادها الإنتاجى ضعيفا واعتمدت كل الاعتماد على التمويل الخارجى . هذا بالإضافة الى الواجبات التى عليها أن تنهض بها - من إنشاء سوق محلية وادماج اللوائح القانونية عن ملكية الأرض - والإجراءات التى تتخذ لتشجيع إنتاج المواد الأولية والبضائع المصنعة بالرغم من الموانع التكنولوجية المطلوبة التى لم يتوفر منها الا القليل وتخصيص الموارد للتصدير والتجارة والقطاعات المالية الرئيسية قد اتجهت الى تدعيم سمات نظام إنتاجى ونمط اجتماعى يتلاءم مع المكان الذى تشغله دول المنطقة فى نظام العالم الرأسمالى .

وقد نتج عن ديناميكية نمط التطور المفروضة على هذه البلاد وأشكال الاحتلال المتنوعة فيها - حتى فى القرن الماضى - تناقضات متعمقة جعلت من الضرورى أن تتخذ الدولة اجراءات مستمرة ومتزايدة . مثال ذلك أنه لتحقيق هدف الإقلال

من التوتر الاجتماعى كان على الدولة - فى كثير من الاحيان - ان تنهض مضطرة بدور صاحب العمل فى القطاعات الانتاجية ذات القدرة المحدودة على استيعاب العمالة . وقد تدعمت هذه الوظيفة نتيجة للفرص التى اتاحت لاستخدام التوظيف فى الدولة باعتباره رعاية سياسية ومكافأة على الولاء الحزبى . وعلى مستوى آخر ادت تسوية المنازعات بين القطاعات المختلفة من الفئة الحاكمة الى التوسع فى بنية البيروقراطية الاساسية التى كثيرا ما كانت أهدافها وسياساتها تتعارض. وفى اوقات اخرى كان تدخل الدولة فى مجالات جديدة من النشاط الاقتصادى والاجتماعى واجما الى ضعف المؤسسات الخاصة ونقص فرص الاستثمار وافتقار الحوافز الضرورية او وسائل الاستثمار والاتجاه الى تركيز رؤوس الاموال ومركزتها كنتيجة للرتابة المتزايدة التى تمارسها الاحتكارات الاجنبية على اكثر فروع الصناعة ربحية او التوسع فى تعبئة الفئات العاملة بفضل التحسينات فى التنظيم وتزايد قدراتهم على التعبير عن أنفسهم سياسيا .

ويجدر ان نشير هنا الى انه فى جميع الحالات وبسبب العلاقات المركبة بين القطاعات الاجتماعية وحدات الدولة حدث تغير تدريجى فى تنظيم وانشطة الاجهزة ، فجهاز اتخاذ القرارات التعاونية والارشادية والانماط المتقدمة من التشكيلات المتباينة والمتخصصة وظيفيا والتغيرات الهامة فى طبيعة واساليب الدولة باعتبارها رب العمل والتغيرات فى اهمية الدولة كمستخدم للقوى العاملة وظهور اجهزة الدولة العليا وتدخلها فى مجالات جديدة ، واستحداث طرق التنفيذ السياسات العامة ، وكل هذه ظواهر تعكس العلاقة المركبة بين الدولة والمجتمع جعلت الحدود التقليدية بين اجهزة القطاع اعمام والخاص تتجه نحو الزوال او التعديل او التقويم .

- 1 The terms "State organizations", "State machinery" and "administrative and productive machinery of the State" are used indiscriminately to refer to all the "public" organizations which have relations of functional, hierarchical and/or budgetary interdependence. We are aware of the lack of precision in the use of these terms, but this merely reflects - as will be seen throughout the text—the serious epistemological defects which still characterize research on this theme.
- 2 This image has sometimes been used as a starting point for research on bureaucracy. See Crozier (1964).
- 3 Larry Kirkhart (1971) maintains that the chief difficulty in placing the study of public administration on the social sciences map lies in its lack of conceptual boundaries.
- 4 Thompson (1958) points out that, when industrial managers are concerned about the changing role played by foremen, feverish research is done on this topic; and when these same managers begin to worry about resistance to change, the market is flooded with research projects and theories designed to overcome resistance to change.
- 5 Ilchman (1971) observes that those who study organizations and write about them are interested in finding out how they manage to survive and adapt themselves; in the evaluation of a particular structural arrangement or pattern of behaviour, the dependent variable is the contribution these make to the survival or adaptability of the organization; if the latter survives, and indeed develops, variables (which are the cause of the phenomenon) independent of the structural arrangement or pattern of behaviour are assumed; and then those studying the organization argue that its survival is a cause of the persistence of that arrangement or standard, thereby making the whose argument tautological
- 6 This idea has been spread throughout Latin America by means of the compilations of research findings chiefly used in university teaching (Campero, 1975), original works (Salinas, 1978) and applications to the study of specific cases (Martinez Nogueira, 1973).
- 7 For example, when rural settlement (a form of co-operative organization introduced by the Frei Government for resettling rural families on expropriated land) were set up in Chile, it was decided that they should be run by the peasants themselves as soon as the latter had acquired the necessary ability to manage them. Hence, the government agencies responsible for the supervision and technical assistance of these settlements were to cease to exist as soon as they were no longer needed.
- 8 The cases of the *Frigorifico Nacional*, AFE, AMDET and the Department of Agricultural Supplies in Uruguay (Oszlak, 1972) and the *Corporacion de Empresa Nacionales* in Argentina (Boneo *et al.*, 1978) are good examples of a form of operation which is characterized by a gradual normative and functional disengagement unparalleled in the sphere of private enterprise.

9 Among recent works in which special attention is paid to this point may be mentioned those of Boneo *et al.* (1978) and Oszlak (1975). For the relation between political regimes and the development of specific sectors of the bureaucracy, see Cleaves and Scurrah (1977) and Cosse (1978).

10 A pioneer study in Argentina, on the principal State body dealing with agricultural technology, has been made by a team of CIAP research workers (1971).

11 A detailed analysis of these links was made by Cleaves (1974) with regard to the housing sector in Chile.

12 The above remarks suggest that in works on administration and organization the specific problem of State organization has not been dealt with altogether successfully. Lawrence and Lorsch in one of their works (1969) implicitly admit this failure of the theory of organization, particularly with reference to the United States: "... we would suggest that we, as a people, are known as 'materialistic' partly because we have ful in creating effective organizational forms in the business area than we have been in developing organizations geared to other purposes.

"Perhaps better knowledge of organizations as tools will in time give us the power to make comparable advances in social innovation among organizations oriented primarily to other tasks and values." This implies that, apart from their utility for developing market-oriented organizations, the theoretical tools available have not enabled research workers and

technicians to obtain similar results in other areas—a situation from which State organizations certainly do not escape. The failure and ineffectiveness of a good many technical assistance missions in the domain of public administration must also be accounted for in this way, as they usually tend to see the administrative situation of State organizations in the light of theories on administration and organization (as regards assumptions, principles and propositions).

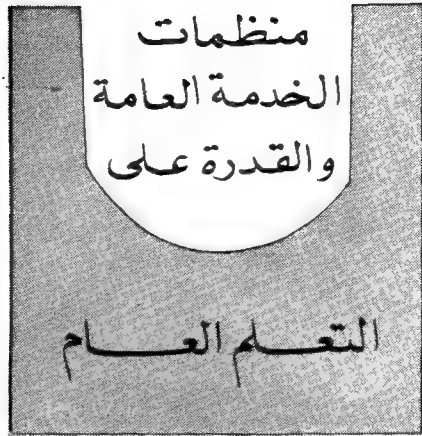
13 We need only think of the intricate web of relations formed by bodies providing goods and services (at times, such organizations are barely distinguishable from private undertakings); purely administrative bodies; institutions that control the activities of both private and public sectors; bodies which channel financial resources; bodies responsible for national and regional promotion; para-State bodies and semi-public corporations, etc. This web is still more complicated by the links with public bodies at other jurisdictional levels (provinces, municipalities, regions, interprovincial fields of competence).

14 To these should be added the enormous influence which multinational public undertakings are beginning to exercise in Latin America. See in this connection the works of Martins (1977) and Vilora (1978).

15 Between 1967 and 1969, sixty-five new bodies that were not part of the official structure were established in Uruguay, taking the form of boards, working groups, control and advisory commissions, etc. (Oszlak, 1972). The same

phenomenon has been observed in the Dominican Republic, where 100 bodies of type were set up within the space of five years (Oszlak, 1975). In both cases, the figures indicate a marked increase over the traditional number of such bodies and point to an increasingly extensive organizational structure in the region.

- 16 A thought-provoking discussion of this theme from the point of view of public policies is to be found in Schmitter (1974). For an original approach to "publicness", see Biller (1971).
- 17 The first studies of the historical development of the public sector in Latin America and the formation of its institutional machinery have been published recently. Writers on these subjects include Cardoso (1977), Uricoechea (1977), Vilas (1978), Torres Rivas (1978) and Oszlak (1978).
- 18 The ideas are discussed more fully by Oszlak and O'Donnell (1976).
- 19 The idea of "bureaucratic circles" developed by Cardoso (1972) in reference to the mechanisms for agreement and co-operative decision-making that link State units to segments of the civil sector has much in common with this description.
- 20 Wagner's "law", formulated towards the end of the last century, states that in the long term and in economies in process of growth, public expenditure on consumer goods absorbs an increasing proportion of the national income. A summary of the various arguments for and against this "law" will be found in Pryor (1968).
- 21 See, for example, Lowi (1972), Montgomery and Siffin (1966) and Murray (1971).
- 22 The Comparative Administration Group can be identified with the movement towards "comparative administration" and "administration for development" that sprang up in the United States towards the end of the 1950s; it is regarded as an authority by administrative reformers in the Third World.
- 23 This view, first put forward by Djilas, has aroused violent controversy, particularly among French neo-Marxists.
- 24 Apart from the published works of Poulantzas, Miliband *et al.*, important research on this subject is being undertaken in various academic institutions in Latin America.
- 25 This point of view differs both from the structural-functional idea that a bureaucracy is merely an institutional sub-system for the satisfaction of the general interests of society and from that of those who see it as a mere instrument of the ruling class.
- 26 With regard to Latin America, Hirschman (1963), whose book has become a classic, describes various cases, on the basis of the experience of Brazil, Colombia and Chile, which support this proposition.
- 27 Fleming (1966) reaches a similar conclusion; he discusses the problem of the tension between roles in a colonial bureaucratic context and



الموضوع :

منظمات الخدمة العامة - هي المنظمات التي اصبحت توصف بانها (الموصلة) للخدمات العامة في مجالات مثل الصحة والرفاهية والخدمات الاجتماعية والاسكان والتعليم والعجز والعدالة الجنائية - التي ينظر اليها على انها المجالات التي تعمل فيها مجموعات من متمهدين تقديم الخدمات الى مستحقيها باعتبارها ادوات الحكومة ووسيلة الاستجابة الاجتماعية للمشكلات الانسانية او ادوات السياسة العامة . ولهذا المعنى الاخير اهمية خاصة لان السياسة الداخلية العامة هي لدرجة كبيرة سياسة توصيل الخدمات العامة لاسيما اذا اعتبرنا المنظمات التي تشرف على أنشطة مقدمي الخدمات الخاصة بمنظمات خدمة عامة ومن وجهة النظر هذه فان اجهزة الاسكان وخدمة المكفوفين او ادارة الشرطة ليست مجرد وسيلة لتنفيذ السياسة العامة بالمعنى المعتاد من حيث العمل في ظل قانون تشريعي صدر بناء على عملية مستمرة لمناقشة السياسة تحددها اجراءات وخطوط مرشدة . ولكن مثل هذا الجهاز يمثل في فترة زمنية ما مرحلة من البحث في السياسة العامة . واطن انه من الخطأ الفصل بين عملية فكرية تختص بتشكيل السياسة من ناحية وعملية تنفيذ تتضمن وتستجيب للسياسات عندما توضع من ناحية اخرى . والعمل العام المتضمن دائما في نشاط

الكاتب : دونالد . شين

استاذ للدراسات الفرية والتطلى فى معهد ماساشوتس
التكنولوجيا ، قسم الدراسات الحفرية والتخطيط بالولايات
المتحدة الامريكية أجرى بحثا عن المنظمات الناشئة فى
الخدمة المدنية ، ونشر مع كريس ارجيردى (١٩٧٨) كتابا
بم عنوان (خارج نطاق حالة الاستقرار والتعليم التنظيمى

المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار الادارة العامة فى الامم المتحدة (سابقا)
ترجم العديد من الكتب والمقالات والتقارير العلمية والدولية

المنظمات - جزء اصيل من تشكيل السياسة . والمنظمات العامة تختبر - طوعا او
كرها - النماذج التى تدعم السياسات المعلنة . وتكشف انشطتها بصفة مستمرة
عن الفجوات بين مثل هذه النماذج والحقيقة . انها تجارب او اختبارات لهذه النماذج
سواء اعتبرها واضعوها كذلك ام لا . وكما تعلمنا على مدى الثلاثين سنة الاخيرة فى
مجال بعد مجال فالاغلب ان تشعل الممارسات فى المنظمات العامة سياسات متضمنه
تختلف عن السياسات المقررة والتى يفترض ان تعمل فى اطارها وتتعارض فيها احيانا
وتنمو حول مثل هذه المنظمات جماعات اصحاب المصالح التى لاتعجز ابدا عن اثارة
الجدل حول افكارها وارتباطاتها عن سياسة الخدمة العامة وبصفة خاصة حول
تخصيص الموارد .

ومن ثم فان حياة منظمات الخدمة العامة هى بطبيعتها جزء من حياة السياسة
العامة . كما ان انشاء وتشغيل وتطوير منظمات الخدمة العامة جزء يتضمن الدراسة
العامة او كما افضل ان اسميه التعلم العام) ومن الموضوعات الاجتماعية التى تتعلق
بموضوعات الصحة والاسكان والعدالة الجنائية ومثل ذلك . واود بهذا المعنى ان
أشير الى منظمات الخدمة العامة واختبار قدرتها على ان تلعب دورا بناء فى عملية
التعلم العام .

منظمات الخدمة العامة كتنظريات للعمل لبناء المشكلات العروضة

يقدم المسح المختصر لمنظمات الخدمة العامة فى مختلف المجالات وعلى تعدد المستويات القومية والمحلية والإقليمية قائمة طويلة جدا من الاسماء مثال ذلك انه يوجد فى مجال الصحة العامة فى الولايات المتحدة : المستشفيات والمستشفيات التعليمية ، ومكاتب الاطباء ، والممارسات الجماعية ، ومنظمات الرعاية الصحية ، واقسام الصحة العامة ، واقسام الصحة الوقائية . واجهزة التخطيط الصحى ، ومراكز صحة المجتمع ، ولجان صحة القوى العاملة ومكاتب ضبط اخدمات الصحة وقد درج البعض فى السنوات الاخيرة على ان يطلق على مثل هذه المجموعة من المنظمات اسم والنظام الصحى وهذا اسلوب فى التعبير يتسم التجاوز الشديد حيث ان كلا من هذه المنظمات تعمل على الاخرى فى علاقة غير محبوبة حول الموضوع العام وهو الصحة . ولكن عند تحزى الدقة فان هذه المنظمات لاتشكل نظاما من حيث ان اهدافها وانشطتها العديدة لاتخضع منطقيا لهدف شامل . ونفط نظام يحجب حقيقة مخوها ان كلا من هذه المنظمات نشأ فى فترة تاريخية معينة كان الناس فيها قادرين على تجديد مشكلة يمكن ان ينظر الى مثل هذه المنظمة على انها حل لها . وبصفة عامة نمت المستشفيات باعتبارها مواقع لمعالجة الامراض المزمنة او لمعالجة امراض خاصة . او لعزل حاملي ميكروبات الامراض المعدية والخطرة . ونشأت المستشفيات التعليمية استجابة للمشكلة الملحوظة من الحاجة الى تدريب الاطباء الممارسين وخاصة (بعد تقرير فلستر) عن مشكلة تدريب الاطباء الباطنين من المستوى الرفيع . وانشئت اقسام الصحة ابهاما استجابة الى ادراك متزايد فى اواخر القرن التاسع عشر واولائل القرن العشرين بان منع تفشى الامراض عمل هام جدا نحو الارتقاء بالصحة العامة ثم انتشرت مراكز صحة المجتمع فى الولايات المتحدة فى العقد السابع غير ذاعت فكرة العجز عن تقديم الرعاية الصحية فى المجتمعات الحضرية الفقيرة . ثم شكلت بلجان الصحة للقوى العاملة استجابة الى النقص المعلن فى اعداد الممارس العام فى العقد السابع والثامن عندما تكشف النقبات المتصاعدة للرعاية الصحية وانتشر الانحراف عن الممارسة الطبية السليمة والكسب الفاحش والغش مما اثار اهتمام الجمهور .

ومثل هذه المجموعة من الاجهزة لاتشكل نظاما بل انها مجموعة منظمات تختص بمشكلات قديمة وبنوع من بقايا انشاءات تعكس عملية تاريخية ظهرت من خلالها مشكلات الصحة فى اشكال مختلفة على مدى فترة طويلة من ازمان . ولكل من هذه الاجهزة واجب وهما تشكل نظاما من الواجبات وبناء وظيفيا وهداراكيا ، وكل منها يحمل علاقات المشكلة التى قام ليعمل على حلها . ولكل منها رسالة تصاحبها قيم تنظيمية ونماذج عن العالم واستراتيجيات التنفيذ ، وايدولوجية تنظيمية او نظرية تنظيمية للعمل - كما افضل ان اطلق عليها - تمثل ايضا انعكاسا لوضع المشكلة .

ويوجد عدد من الاوصاف الكاملة والوثيقة عن وضع المشكلات ونظريات التنفيذ بالنسبة لمنظمات الخدمة العامة بعضها يشمل عناصر متباعدة ومتضاربة عبر عنها اصلا في المناقشات حول انشاء هذه الاجهزة ، ولكنها اختصرت او اختفت في التشريع الذي وضع لتسوية هذه الخلافات ثم عادت الظهور ثانية وتحولت وتضخمت احيانا خلال حياة الجهاز المتأخرة . ويصف سلزنيك في كتابه (هيئة وادي التنسي والجذور) عملية تشبه هذه ، وكذلك فعل قدم بيرنس ، كتابة عن هيئة الاذاعة البريطانية وتنمو - احيانا متزايدة الاهتمامات والممارسات التنظيمية بحيث تؤدي الى استخدام نظرية تتباين بشدة مع النظرية المعتمدة في بناء التنظيم . ويصف (روبرت سكوت) في كتابه (تنشئة غير المبصرين) هذه العملية في تفصيل مستدير .

ومن ثم فان قيام منظمة الخدمة العامة يسجل مرحلة من التقصى العام عن بعض المشكلات الاجتماعية يتضمن اسلوبا معنيا في عرض هذه المشكلة التي نالت خطا من الذبوع . وقد انتقل اللبس وعدم الوضوح والتضارب في عرض المشكلات الى جو المنظمة ذاتها . وتتضمن منظمات الخدمة العامة نظريات عن التنفيذ تطبق عن اقتناع وتعكس انطاق الكامل لمثل هذه اللبس والتضارب . وتكشف اعدادا للمنظمات العامة القائمة حول موضوع معين مثل الصحة - في وقت معين - المسلسل التاريخي للافكار الذاتية حول المشكلات التي تتطلب الحل .

البجل حول التقصى العام

ان عملية التعلم العام التي تقوم فيها منظمات الخدمة العامة بدور اصلي مساهمة جدلية . وهي لاتفهم على انها عملية مستقرة تبقى انشطتها ثابتة في نطاق معايير محددة ولا على انها تمثل تقدما فعالا نحو اهداف ثابتة فيها تراجع الاستراتيجية باستمرار على اساس المعلومات عن نتائج الجهود السابقة . ومع ان التقصى العام قد يأخذ ايا من هذين الشكلين لفترة وجيزة فان اسلوب العلاج المتميز على المدى الطويل هو الذي يتم فيه اعادة تشكيل الاهداف بصفة مستمرة كجزء من اعادة التقدير وكذلك اعادة وصف الموقف . ثم ان اعادة التقدير تحدث كاحدى نتائج التفكير والتنفيذ الذي بدا في دورة سابقة من معالجة المشكلة . وقد يحدث بواحد من طرق عديدة فقد تتغير بيئة الخدمات العامة بحيث تؤدي بنا الى التفكير في نموذج سابق بمثابة الطريقة التي جرى عليها العمل . وعلى هذا الاساس يعاد عرض مشكلة السياسة العامة . فمثلا تدفق اهل الريف من السود الى قلب المدن الامريكية في الفترة بين الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٦٠ قد غير مفهوم الولايات المتحدة للمشكلة الحضرية ، ودفع ماسي بازمة المدينة الى الظهور في منتصف العقد السابع . وقد تحدث انشطة الخدمة العامة ذاتها مثل هذا التغيير . فقد أكد جاي فورستر - على سبيل المثال - على ان ايجاد القدرة على بناء مساكن لمحدودي الدخل في وسط المدينة قد زاد من الطلب على هذه المساكن بما جاوز الموارد الحالية

المناحة لبنائها ، او ان تخلق النتائج غير المتوقعة لنشاط الاجهزة العامة ادراكا للاهداف المتضاربة التى قد يكون من الصعب علاجها فتسبب مازقا . ومن ثم نجد ان نفس النجاح فى البحوث والتطور الطبى ينشأ بخلق موقف يؤدى الى ان تدفع الاحتياجات المعترف بها الى التكنولوجيا الطبية الحديثة الإنفاق الطبى لان يتجاوز كثيرا الحد المقبول فى شراء الاجهزة . او ان تدفع أنشطة المنظمات العامة بالتناقضات المختفية من قبل الى الظهور كما هو الحال عندما يؤدى نجاح المصلح الإيجابى الى تخفيف أحد أنواع التمييز فينشأ من ذلك اثر عكسى فى التمييز المضاد.

وفى هذه الامثلة وكثير غيرها شبيه بها ينشأ عن وضع معين لمشكلة ما أنشطة تغير من الوضع بطريقة تجعلنا نعيد صياغة المشكلة وتظهر متطلبات جديدة ومفاهيم جديدة لقيم متعارضة بسبب الفشل الذى يلاحظ احيانا للنشاط السابق (وهذا يجعلنا نعيد التفكير فيما يجرى فى دراسة على النموذج) ولكنه غالبا ما يكون نتيجة لنجاح هذا النشاط (مما يجعلنا نهتم بالقيم الماثرة والتي أهملناها من قبل) . بالإضافة الى ذلك فانه لا يبدو ان لهذه العملية نهاية ظاهرة . انها لاتتلاقى على مجموعة جديدة من الظروف المستفجرة كما لا نستطيع ان نقدمها أساسا او استنادا الى بلوغ أهداف سبق تحديدها . بل الاولى ان نسأل انفسنا دائما عن طبيعة ومستوى المشكلات الجديدة التى خلقناها خلال مجهوداتنا لحل المشكلات القديمة .

ويبدو ان النقاش حول الخدمات العامة يجرى غالبا تحت الوهم بأنه بمجرد ان تحل المشكلات التى يخشى منها حاليا فان الوضع الجديد الناتج سوف يخلو من المشكلات وهذه وجهة نظر لصلح ولكننا نتحقق احيانا من 'خلال' المنظور التاريخى فحسب ان الإصلاح الذى جرى بالامس قد اصبح مشكلة اليوم . ولا يوجد ما يوضح هذا بصورة أفضل مما أظرت دراسة البرتروثمان عن فكرة سجون مرتكبى الجرائم الكبرى فى المجتمع الأمريكى . وما يوصف الآن بأنه مدرسة الجريمة كان قد اقترح اصلا كاجراء تصحيحى للتأثيرات التى تهدم الاخلاق فى البيئة الحضرية واقترح لحماية مجتمع مثالى يمكن ان يجرى فيه الإصلاح الادبى للمجرمين بنجاح .

ويعمل المصلحون لان ينظروا الى منظمات الخدمة العامة على انها الاداة التى تسيء للسياسة العامة . وعلى ذلك ينظر الى المستشفيات ومكاتب الاطباء على انها مصادر عدم الفاعلية والاسراف فى تقديم الرعاية الطبية . اما مكاتب الترفيه فينظر اليها على انها مواقع للتحكم فى الفقراء وتشويه سمعتهم . كما ينظر الى اجهزة المكوفين على انها تحتكر تصنيفهم ثم تتحكم فى حياتهم . ولا يدرك المصلحون - بصفة عامة - ان الاجهزة التى يرغبون فى إعادة تشكيلها او احيائها سوف تعتبر وفى وقت قصير تسببا - موضعا للمشكلات وليست أداة لحلها

والواضح ان اجهزة الخدمة العامة سواء من منظور المصلح او المؤرخ تحاول ان تبقى طويلا بعد ان يتقرر ان اوضاع مشكلاتها غير ملائمة . وهناك استعداد أخذ فى الازدياد لدى المصلحين يلاحظ الاستمرارية الديناميكية لاجهزة الخدمة العامة

وينظر اليها على أنها أجهزة لحماية واستمرار الوظائف والمصالح والايديولوجيات ابحالية (وكل مايعنى مصطلح البيروقراطية من الفاظ التحقير) ولانارة اليأس من عمليات الاصلاح ، ولم يعد المصلحون المحنكون بعد يميلون الى اعادة تشكيل اجهزة الخدمة العامة كوسيلة لاعادة صياغة المشكلات الانسانية بل انهم يفضلون أن يغفلوا المنظمات القائمة وينشئوا اخرى جديدة .

والحقيقة أن هناك دلائل جمة فى كثير من الدول على أن الجهد المبذول لتحقيق مراجعة أساسية لتنظيم بيروقراطيات الخدمة العامة تستند الى مشورة ضعيفة حتى أنها تستنفد وقتا وجهدا غير معقولين بقلب أن يوهن الدافع الى الاصلاحات فيؤدى الى فشل الاصلاح كلية فى اغلب الاحوال او انه لا ينجح الا فى تغيير العناوين بينما تبقى المضامين على حالها . ولكن استراتيجية اغفال منظمات الخدمة العامة لها مخاطرها . فاولا تنجح المنظمات المنشأة حديثا وبسرعة الى أن ينظر اليها على أنها تجسيد لمشكلة لم تحسن صياغتها . وثانيا فانه ، عند مايفعل المصلحون المنظمات القائمة ويؤسسون أخرى جديدة فانهم يديرون ظهورهم لتجربة المنظمات القائمة ولا يعملون منها أى شئ . انهم يتحولون الى منظمات جديدة كرد فعل ضد القديمة منها دون ادراك للاساليب التى اكتسبت او المساوىء التى ازيلت واعتبرتها المنظمات الحالية اصلاحات . ويتراجع النقص العام بين مازق السياسة العامة ولكنه يفشل فى أن ينعكس على المآزق نفسها ويتمثل هذا الامر فى حالة التراجع المستمر بين مركزية ولامركزية الخدمات . فاحد اجيال المصلحين يعتقد المركزية كتصحيح للتفتيت والفوضى ويعتقد الجيل الاخر اللامركزية كتصحيح للجمود والفوضى . والحركة الحالية لايجاد منظمات . تستند الى المجتمع . فى مجالات الصحة العقلية او العجز او العدل الجنائى - يبدو انها لا تدرك بالمرّة مساوىء بيئة المجتمع التى تسهم فيها المستشفيات العقلية والاصلاحيات والورش وتعتبر الحركة نحو ادماج الاطفال والشباب المعوقين مع الاصحاء فى المعاهد - كرد فعل لمساوىء المعاهد التى تفصل بينهم - دون ادراك لمساوىء الجمع الذى تاخذ بها المعاهد الحالية

وتكافأ عملية اتعلم العام الجيدة مع الصفة الجدلية للتقصى العام . ولكنها لا تتجاوز الضرورة فى مضاعفة الاجهزة او تقيم منظمات جديدة للخدمة العامة مع اغفال المنظمات القديمة التى تعمل فعلا او تفشل فى ادراك المآزق الناتج عن التراجع بين الاسلاح والاصلاح العكسى . ولكن فى اطار مثل هذه العملية تصبح منظمات الخدمة العامة اداة تعزيد وليس فقط موضوعا للتقصى العام . ولكن فيم يستطيع التقصى العام أن يحفظ ويستخدم ذاكرة الخبرة التنظيمية ؟ وكيف يمكن أيضا أن يعمل حساب المآزق التى تشمل عرض المشكلة الموجودة فى الاجهزة الحالية؟ وكيف يمكن تجنب استراتيجية الاغفال مالم توجد فى الاجهزة القائمة القدرة على عمل انعكاسى يتكافأ مع واجب التفهم واعادة تشكيل نظرياتها فى العمل ؟ اذ يعتمد التعلم العام الجيد على القدرة على مثل هذا النوع من التعلم التنظيمى .

وهناك العديد من الامثلة على اجهزة الخدمة العامة التي فشلت في ان تتعلم بهذه الطريقة - فشلت في اللغة التي استخدمتها (انا وكريس ارجيروس) لتوضيح التعليم بالعمرة المزدوجة . فهل هناك ايضا استثناءات من القاعدة العامة ؟ انى اعلم من خلال ابخيرة الحديثة في الولايات المتحدة عن مثل من الامثلة التي تبشر بالنجاح ولكنه لم ينل لدعشنى الا القليل من الاهتمام فان ادارة تقدم الاشغال التي سميت فيما بعد ادارة مشروعات الاشغال قد تعرضت لدراسات كثيرة ولكنها لم تعتبر بجدية كنموذج للتعليم التنظيمى فى اجهزة الخدمة العامة . ومع ذلك فان هذه المنظمة التي انشأها فرانكلن روزفلت خلال سنوات الركود الكبير تقدم شواهد أكثر على ابتعلم من خلال العمرة المزدوجة عن أى منظمة خدمة عامة فيما اعلم . ومع ان ادارة مشروعات الاشغال كانت ممتازة فى ظروف نشأتها وتطورها ، فان ما انشأها من قصور قد يساعدنا على ان نفكر بوضوح اكبر فى خلق قدرة على التعلم التنظيمى فى ظروف أقل امتيازاً .

ادارة مشروعات الاشغال

كانت البطالة المكثفة وماؤدى اليه من معاناة انسانية وتمزق اجتماعى من بين العوامل التي اكسبت روزفلت اقلية ساحقة فى نضاله ضد (هربرت هوفر) فى سنة ١٩٣٢ . ومع ذلك فقد كان هناك خلاف كبير فى الكونجرس وفى الامة بكاملها على حجم البطالة ومدى دوامها . اذ كانت الامة فى اوائل العقد الرابع فى رأى كثير من رجال الاعمال واعضاء الكونجرس الجمهوريين فى موضع تحول نحو الازدهار وهو اتجاه دعم استعدادا ايدىولوجيا لتقديم القوئ فى شكل اعانة بطالة تقدم بأسلوب غير مستساغ حتى لا تشجع على التكاسل . وقد روزفلت فى هذا الموقف مجموعة من الافكار (كان لها جذور فى الفكر الامريكى) : منها انه بالنسبة للقادرين على العمل يكون القوئ فى شكل عمل مدفوع الاجر ، مفيد ومحترم ويعيد من الاذلال . وتقع المسئولية الاخيرة فى تقديم عمل الاغاثة كاملة على عاتق الحكومة الفيدرالية .

وقد استخدم روزفلت من قبل هذه الافكار فى ادارته عندما كان حاكما لولاية نيويورك . فقد انشأ جهازا فى الولاية لادارة قوئ الطوارئ المؤقت واستخدم (هارى هوبكنز) وهو باحث اجتماعى شاب ليدبر هذا الجهاز . وما يطلق عليه الان (ادارة مشروعات الاشغال) هو فى الواقع سلسلة من اربع منظمات عامة متميزة فى ولاية نيويورك وعلى المستوى الفيدرالى وهى ادارة قوئ الطوارئ الفيدرالية وادارة الاشغال المدنية ، وادارة تقدم الاشغال . واكتسبت كلها الاستمرارية من خلال القيادة المشتركة لكل من (روزفلت وهوبكنز) . ويمكن ان نلاحظ خلال قيام هذه المنظمات جدلا حول وضع المشكلة وحلها استنادا الى افكار اساسية . وقد تعلمت هذه المنظمات - تحت ضغط شديد - كيف تنهض باعمال ضعبة ليس لها سابقة . كما اعدت ووزعت مجموعة متنوعة وغير عادية من المشروعات التي تحمل افكارا واكتشفت ووضعت اجابات على الصعوبات فى الممارسة التنظيمية . ومنذ انشاء

ادارة غوث الطوارىء المؤقتة سنة ١٩٣١ الى حين اكتمال الخبرة فى ادارة اشغال المشروعات سنة ١٩٣٨ كان هناك التزام بالتعلم عن مشكلات السياسة يصاحبه العمل الرئيسى فى تقديم الغوث للمتطلين . وقد مثل التحول من جهاز الى آخر تقدما كبيرا فى السياسة فيما يتعلق بهذا العمل الاساسى . وحاول جهاز غوث الطوارىء المؤقت تقديم عون عاجل للملايين من البشر تحت ظروف من عدم التأكد الحقيقى . فقد وضعت بعض المبادئ واستمرت مؤثرة فى المنظمات التالية مثل استخدام المنشآت المحلية القائمة ، وتفويض حرية كبيرة فى العمل للمحليات ، وتفضيل سرعة توصيل الخدمات على الانظام والتفصيل فى تسجيل البيانات وكذلك مبدأ الاستجابة المرتجلة لما يكتشف من ظروف جديدة . وقد كانت ادارة غوث الطوارىء الفيدرالية صورة على المستوى القومى من ادارة غوث الطوارىء المؤقتة تعمل على مستوى فيدرالى وتجمع بين الغوث عن طريق العمل والغوث المباشر فى برنامج من المعونة المركزية من النوع الذى تطور فى ولاية نيويورك . كما ان انشاء ادارة الاشغال المدنية التى حفزتها ازمة شتاء ١٩٣٣-١٩٣٤ على العمل جعل الحكومة الفيدرالية تصبح ربة عمل مباشر تقدمه للعاملين فى الورش والمكاتب من خلال مشروعات تمول فيديرياليا وتحاول ان تستخدم كل فرد فى نطاق المهنة والمهارة التى سبق له ان مارسها . وادت للخبرة التى اكتسبت من العمل فى ادارة الاعمال المدنية بدورها الى انشاء ادارة مشروعات الاشغال . وكما قال هوبكنز :

(انه دون ماتعلمناه من تجربتنا فى ادارة الاشغال المدنية عن الاجراءات ومشكلات العمال والاشراف والتخطيط وموارد المجتمع ولم يكن من الممكن ابدا الانتقال الى ادارة مشروعات الاشغال ولهذا يمكن اعتبار هذه الفترة تجريبية .

وقد تطورت ادارة مشروعات الاشغال نتيجة انتصار ديموقراطى ساحق فى انتخابات الكونجرس لسنة ١٩٣٤ . وحينئذ اعطى روزفلت تفويضا الى هوبكنز لانشاء برنامج اشغال عامة ضخم يمول فيديرياليا ليوفر الامن لشعب هذه البلاد قاطبة

ومنذ البدايات فى ادارة غوث اللاجئين المؤقتة حتى الايام الاخيرة من عمل ادارة مشروعات الانتقال كان المفتاح الى اسلوب هوبكنز فى العمل هو المرونة غير العادية فى تصميم السياسة وبرنامج والانفتاح لتلقى الافكار من كثير من المصادر وتفضيل الارتجال على التخطيط طويل الامد والاعتماد على تفويض المسؤولية واعطاء المباداة للوحدات المحلية التنفيذية . فقد لاحظ هوبكنز ان الزمن الطويل غير واضح او مضمون بينما الجوع والمعاناة من الامور العاجلة الملموسة . وان الضغوط لايجاد عمل للاعداد الكبيرة فى مواجهة قدر كبير من عدم التأكد تفرض على الاجهزة ان تتعلم من خلال العمل . كما انه ليس فى استطاعة المديرين المركزيين ان يصلوا الى ماتعلمه الموظفون المحليون عن المشكلات وعن افضل ما يستطيعون عمله حيالها .

وكان أحد نتائج هذا المدخل هو انشاء عدد من المشروعات الواسعة التنوع بحيث تكون قادرة على الاستجابة للمتطلبات العديدة للغوث عن طريق العمل واستغلال

المهارات المتاحة وتقديم الزايا للمجتمع . وكانت منظمات (هوبكنز) تتعدد أشكالها في استجابتها لنوع الأعمال التي تنهض بها . فقد تكاثرت منظمات الفوت عندما زادت معرفة المنظمات بالفروق بين أنواع البطالة . ففي الأيام الأولى من عمل إدارة غوث اللاجئيين المؤقتة كان يمكن التمييز بسرعة بين الذين يمكن تشغيلهم وبين غير الصالحين للعمل ثم بين العاملين في الورش الانتاجية وبين العاملين في المكاتب ثم بين الفوت الحضري وإعادة التأهيل الريفي حيث أوجد قيام مزارع الاعاشة مركزا فريدا . ثم إدارة غوث الطوارئ الفيدرالية في تطوير مشروعات تحدث التكافؤ بين الموارد والحاجات المكتشفة (كما هو الحال في استخدام الماطلين في اعداد وتوزيع ملايين الأنعام الزائدة التي تفتقر الى الغذاء بسبب الجفاف) . وكذلك انشاء مشروعات تعد خصيصا بناء على المعلومات الجديدة عن أنواع المتعطلين (كما هو الحال في تطوير معسكرات عمل للعمال الرحل الذين أصبح ينظر اليهم على انهم يرتحلون للبحث عن عمل وانهم ليسوا متسولين . وقد طورت المشروعات في إدارة الاشغال المدنية لتقابل الاهتمامات الخاصة واحتياجات المجتمعات المحلية وحكومات الولاية والفنانين والمهنيين والنساء . وشملت المشروعات الأعداد المبكر للسائقين والترخيص لهم ومدارس التمريض وحفظ السجلات والبحث الإحصائي وتاريخ المجتمعات والمسارح المحلية وامثالها . واخذ الاداريون المركزون يقومون بدور متزايد في تعلم ونقل مشروعات المقترحات التي تنهض بها المجتمعات المحلية

وقد نقل أسلوب انشاء وتوزيع المشروعات الى إدارة مشروعات الاشغال التي تراوحت انواعها بين المشروعات الانشائية والهندسية (وخاصة الطرق خارج المدن والشوارع الرئيسية والفرعية) ومشروعات الموظفين المكتبيين في خدمات الصحة العامة . والمكتبات والخدمات الترفيهية ومشروعات البحوث والتسجيل ومساندة الفنون . وفي السنوات الأخيرة من عمل إدارة مشروعات الاشغال تحولت النشاط الى الدفاع القومي وشملت المشروعات تدريب العمال على الصناعات الحربية والدفاع المدني وشغل وظائف المطارات وتخطيط الدفاع .

ولكن التركيز على الارتجال واللامركزية والمبادأة المحلية والمرونة في الاستجابة والانفتاح على كثير من مصادر الأفكار خلقت أيضا مآزق رئيسية للإدارة . وقد أظهرت منظمات غوث العمل بكل وضوح في محاولتها تطوير الاستجابات لهذه المآزق مقدرتها على تعلم العروة المزدوجة التنظيمية . والأمثلة الثلاثة التالية سوف تساعد على تقديم الاحساس بهذه القدرة

التعويض

نظرت إدارة غوث اللاجئيين الفيدرالية في موضوع سياسة الاجور التي يمكن ان تقابل المتطلبات العديدة من التوافق مع احتياجات المستحقين في الميزانية والميزانية بالفروق في مهارات العمال وانتاجيتهم والعدالة في الاجور وتجنب المنافسة مع قطاع الأعمال الخاصة . وتضمن الحل الأخذ بمبدأ (العجز في الموازنة) أي ان مجموع

ما يصرف ينبغي أن يكون في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لمستحقى المعونة ولا يجاوزه وحاولت الإدارة التمسك بكل من مبدأ الحد الأدنى للأجر والمعدلات السائدة فى الأجر المحلى . وكانت سياسة هذه الإدارة هى أن تصرف معدل الأجر المحلى السائد لنوع العمل المنجز مادام يزيد على ٣٠. من الدولار للساعة . كما ثار موضوع الأجر مرة أخرى خلال نهوض إدارة الأشغال المعنية بالعمل . وأصبح التباين الجغرافى فى الأجور السائدة واضحا (مثال ذلك أن المزارعين فى الجنوب تعودوا على أن يدفعوا ٥٠ دولار فى الساعة فقط لمن يستخدمونهم) وتعرضت الميزانية الشاملة لإدارة الأشغال المدنية لقيود شديدة . وأصبح ينظر الى هيكل الأجور الحالى لإدارة غوث الطوارئ الفيدرالية على أنه نظام لا يجوز المساس به . ولكن هوبكنز ومعاونيه وجدوا أنفسهم مرغمين على اغفال الحد الأدنى للأجر وهو ٣٠ من الدولار وذلك تأييداً لسياسة أجور تأخذ فى اعتبارها الفروق الجغرافية . وقد أدخل فى نظام عمل إدارة مشروعات الأشغال مفهوم الأجر الأمنى حيث يصرف للعمال الأجر كل أسبوعين ليوفر لهم مستوى أدنى للمعيشة بمعدل أعلى من أجر الإعاشة وأقل من الأجور السائدة فى المجتمع المحلى وحيث يعرض انخفاض معدل الأجر - ساعة الحصول على عمل شبه منتظم . وقد أظهر هوبكنز ومعاونوه فى كل دراسة جديدة عن هذا الموضوع إدراكاً غير عادى لما يدخل فيه من قيم ومبادئ متضاربة .

الحافطة على تماسك التنظيم وهويتهم الطريق

أخذ هوبكنز فى إدارة غوث الطوارئ المؤقتة نمطا للاستجابة المرتجلة بدلا من التخطيط طويل المدى إذ قال :

إنك لا تستطيع أن تتنبأ بدقة عما تفعل لمجابهة ظرف ما عندما تجهل ما سيؤول اليه .

وقد وصف روبرت شيروود عمليات إدارة غوث الطوارئ الفيدرالية بأنها سلسلة من الارتجالات الممتازة يثيرها نوع المشكلات الضخمة التى تنكشف بين يوم وآخر .

وقد تجنب هوبكنز التخطيط طويل المدى عن قصد لانه لم يكن يعتقد أنه يمكن الأخذ به فى محيط عملياته ولأن الناس - كما قال - لا يأكلون على المدى الطويل ولكنهم يأكلون كل يوم . لذلك حاول أن يجد التنظيم المرن التطبيق المستجيب . وقد وصف تقويم اجراء احد اسلحة المهندسين بالجيش نتائج عمله على النحو التالى :

لقد وجدت المرونة الطليقة فى المنظمة التى ادارها مستر هوبكنز ما يبررها فى النتائج التى تحققت . اذ مكنته من أن يجد عملا خلال شهرين لنفس العدد الذى سجل للتعبة العامة واستدعى للخدمة العسكرية خلال عام ونصف من التعبة للحرب العالمية الثانية ، ويمكن اغفال ما حدث من خسائر وأغلب الظن انه قد زاد من القدرة الشرائية فى البلاد .

ولكن الحرية والسيولة واستمرار الارتجال تعرضى المنظمة لخطر عدم التماسك فما الذى يضمن تماسك المنظمة عندما يكون مستقبلها على المدى المتوسط غير معروف كلفة ، وعندما لا تتوفر لها خلال الجزء الأكبر من حياتها إلا القليل من ترابط الخطط والسياسات ؟ ترى (هليانسو) أن حماس هوبكنز للعمل ومقدرته على نقل هذا الحماس الى موظفيه على جميع المستويات التنظيمية هو الذى حفظ تماسك المنظمة كما كتب اليه احد موظفيه الدائمين ما يلى :

(يبدو أنك تحظى بقدر كبير من صفة معينة لا يمكن تحديدها بشكل دقيق ولكنها تستقطب الولاء من قلوب هؤلاء الذين يعملون معك)

وكان نمط هوبكنز فى القيادة من النوع الذى يشجع على المواجهة والمجادلة مع الآخرين ومع نفسه . وكان موظفوه مثله من الباحثين المناضلين - الذين لا يكتفون ولا يترددون فى حث ونخز أى فرد بما فى ذلك الرؤساء الذين قد يظهرون فى أى لحظة علامات التراخي فى العمل . وهو نفسه من الافراد الذين يزددهرون دائما فى جو الاعتراض والمجادلة .

وكان الاتجاه الى اتخاذ القرارات فى اجتماعات غير رسمية حيث : تجرى مناقشة حرة وصريحة . وعندما يبرز اقتراح ما ويحدث اتفاق يتخذ القرار عادة بالاجماع واحيانا يصدر هوبكنز القرار عندما يحدث انقسام شديد فى الراى وهو يصدر القرار ويوزع الواجبات ويوكل العمل الى واحد من المشتركين فى الاجتماع وقد ساعد الايمان بالرسالة والولاء الشخصى الذى اوجده (جون هوبكنز) فى الايام الاولى من عمل ادارة غوث اللاجئين افيديرالية على تماسك المنظمة خلال فترات طويلة من عدم الوثوق الاجرائى والتنظيمى

حرية مركزية ورقابة لامركزية

ظهر التشكيل اللامركزي والاعتماد على حرية العاملين المحليين فى ابتكار وتشغيل المشروعات بسبب الاهتمام بسرعة الاستجابة والرغبة فى ايجاد برنامج مستشعب يشبع الحاجات المختلفة والمتغيرة للمحليات . ولكن وجدت ايضا متطلبات للرقابة المركزية نشأت عن الاهتمام باستقامة الامور (مثل الحاجة الى التحكم فى الفس ومنع المحسوبية فى اختيار المشروعات) وفى وضع مبادئ عمل أساسية معينة (مثل ملائمة المعونة) وتناسق الجهود والفاعلية فى المحافظة على الموارد النادرة وفى العدالة وفى انساق السياسة (كما هو الحال فى موضوع التعميمات) . وقد اثرت هذه المتطلبات المتضاربة فى كثير من النواحي المختلفة للنشاط التنظيمى واستمرت فى الظهور بأشكال متباينة خلال تاريخ المنظمة جميعه .

وبمرور الوقت تطورت المنظمات وتغيرت استجاباتها لهذا المآزق المستمر واستطاع هوبكنز فى ادارة غوث الطوارئ المؤقت ان يجعل المشروع فى الولاية يسمح بحرية

التصرف في الاعتمادات ثم يقسم الارتباطات . الى اقسام ثلاثة الثالث الاول للمشروعات التي تقترحها الولاية والثاني يوزع وفق عدد السكان واحتاجهم الى المصونة والثالث الاخير يصرف للمحليات وفقا للنسبة بين المصروفات المحلية ومصروفات الولاية . وتمكن هوبكنز في ادارة غوث الطوارئ الفيدرالية من ان يزيد من سلطاته التي مكنت بدوره هذه الادارة من ان تأخذ بقاعدة عامة لتخصيص الاعتمادات للولايات تؤيدها حوافز تساعد على الابتكار في الولاية من أجل توفير اعتمادات محلية مقابلة .

وقد حافظت ادارة غوث الطوارئ الفيدرالية .وبعدها ادارة الاشغال المدنية وبعدها ادارة مشروعات الاشغال على القواعد المركزية في شكل عام وغير دقيق التحديد مما اتاح للممثلين في الميدان حرية كبيرة في تفسير القواعد . كما طور هوبكنز وموظفوه الرئيسيون استراتيجية مزدوجة لجمع البيانات المحلية ولنقل الافكار والسياسات والقيم المركزية الى العملاء المحليين والاقليميين ومنسقى لميدان المتنقلين وكان لهوبكنز سفير شخصي متجول - غير رسمي - (لورينا هيوك) التي لم تقتصر على اعطاء هوبكنز - بل روزفلت ايضا - احساسا مستمرا باتجاهات ومشاعر الدين يقفون لاستقبال وتقديم عمل الاغاثة حول الدولة . بل كانت تربط موظفي (هوبكنز) في واشنطن العاصمة وفي انحاء البلاد بعلاقة ولاء غير عادية وثقة مع هوبكنز . ونتيجة لذلك أصبح هوبكنز على ثقة من ان الخلافات في الفهم وفي التطبيق بين المركز والمحليات يمكن ان تكتشف على الفور وتسوى .

ومرة بعد اخرى ساعد مستوى الثقة بين الاشخاص والحماس والروح المعنوية وتبادل المعلومات على توفير جو يسر الامور ومكن من معايشة المآزق الصعبة والسيطرة عليها .

والحقيقة ان هذا المآزق بالذات واعنى ابرقابة المركزية والاستغلال المحلى كان عاملا حاسما في تدهور ادارة مشروعات الاشغال . فقد جدت ظروف قوضت كلا من سلطات التميز عند هوبكنز والثقة غير الرسمية والروح المعنوية التي اتسمت بها منظماته .

وكان رد فعل الكونجرس مثيرا على ما اعتبره غموضا وفقدان التخطيط في مقترحات ادارة مشروعات الاشغال . فعلى عكس المرونة التي لاحدود لها والحرية في صرف الاموال التي يبدو ان الادارة تحتاجها فان الكونجرس رأى ان يضع ضوابط واجراءات رقائية نجحت في مجالين هما : تخصيص الاعتمادات وموافقة مجلس الشيوخ على اتعيينات . ونجح مجلس الشيوخ في تحديد ثمانى فئات للمصروفات تنحصر فيها كل انواع الانفاق ونجح كذلك في اشتراط اعتماد مجلس الشيوخ لتعيين كل المديرين الذين يحصلون على مرتب ٥٠٠٠ دولار او اكثر . واخيرا فانه لما كان روزفلت غير قادر على تزويد الكونجرس باسماء هؤلاء الذين يتحملون المسؤولية عن ادارة البرنامج فقد وافق على ان يتحمل هو المسؤولية عن ادارة العملية بأكملها وبذلك اكد منتهى المركزية في عملية اعتماد المشروع .

ونتيجة لتحرك الكونجرس لوضع رقابة ادى على برنامج ادارة مشروعات الاشغال وترشيح هوبكنز لينهض برئاستها - فقد مالت فى تصرفاتها الى الاتجاه التقليدى فى ادارة الاجهزة الفيدرالية . ونتيجة لذلك ادخلت المركزية الادارية والاجراءات الروتينية فى تنفيذ العمليات للدرجة لم تعرف فى ادارة اعمال الاغاثة من قبل . وقد تحدث هوبكنز الى مؤتمر للمديرين فى الولايات فى ديسمبر ١٩٣٥ . بمايلى :

(سوف يتحول هذا الى تنظيم خطى يتسلسل خلال المستويات التنظيمية المتتالية فاذا حدث ان لم يرض احد المديرين فى الولايات عن ناحية معينة من هذا البرنامج فسوف يكون هذا امرا مؤسفا ولاشئ اكثر من ذلك)

وقد ساعد تخصيص الاعتمادات مسبقا الذى كان بمثابة منزلق اكبر الى الخطأ المحلى (من طبيعة الغش او الفساد بصفة خاصة) وتآكل شبكة اعضاء الادارة الموثوق بهم على الوصول الى هذه النتيجة . ورغم ذلك فقد اظهر هوبكنز ومعاونوه الرئيسيون مرونة وحرية اختيار كبيرة فى ادارتهم للتشكيل الغير المرن وفى تطبيق الاجراءات المرشدة على التفصيلات . ولم يحدث شئ حتى سنة ١٩٣٨ عندما بدأ التوظيف العام والمتصل بالدفاع ينشط واخذت صحة هوبكنز فى التدهور فاضعت قدرته على المساهمة الكاملة فى العمل ، فحدث هبوط وجود فى انشطة ادارة المشروعات وبدأ يظهر بقوة . وبدأت خطى انشطة ادارة مشروعات الاشغال تتراخى ومعدل الاخذ بالبرامج الجديدة والمتنوعة تنبأ . وبدأ رئيس الجمهورية نفسه يفقد الاهتمام بالبرنامج باعتباره وسيلة لاستكشاف السياسة القومية فى مجال الاغاثة وهذه حقيقة ربما ترجع الى حد كبير الى صدور تشريع الضمان الاجتماعى سنة ١٩٣٥

وقد لاحظ احد المديرين المساعدين سنة ١٩٣٧ مايلى :

لم تعد ادارة مشروعات الاشغال كما كانت من قبل . . وفى رايه ان التنظيم فى مجموعه قد فقد روحه . . واعترف ان ادارة مشروعات الاشغال كانت تتحرك بسهولة ولكنه اعرب عن خوفه من ان تكون روحها قد احتضرت .

دروس للتعليم التنظيمى

كيف يمكن ان نعلل الشواهد على وجود المرونة المزدوجة للتعليم التنظيمى فى قصة ادارة مشروعات الاشغال ؟ من الواضح ان هذه القصة مرتبطة برجل غير عادى هو (هوبكنز) الذى وضع طراز التنظيم ، واوجد التماسك التنظيمى وساعد على ان يحافظ على ترابط التنظيم خلال فترات الشك والارتجال وتحول التوجيه . كما كانت هناك ايضا علاقة غير عادية من الثقة المتبادلة والاحترام بين روزفلت وهوبكنز . حفظت ادارة مشروعات الاشغال وماتلاها من ادارات من النمط المعتاد من الهجوم والدفاع الذى تتميز به حياة المنظمات فى الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية . وقد وفرت هذه العلاقة المساندة الخارجية لجوالشك والتجربة والارتجال الذى دعمه هوبكنز فى البيئة الداخلية لهذه المنظمات . فقد كان هناك جو من الازمة

القومية المستمرة يشبه جو الحرب رخصت باجراء تجارب مثيرة ودعمت الاحساس لدى موظفي المنظمات بحمل رسالة مشتركة واضنت المعارضة للمبادأة فى هذه الاجهزة لزم طويل . وفوق ذلك فقد كانت من سمات الازمة القومية الفريدة انها حمت هذه المنظمات من محاولات الكونجرس للرقابة عليها بينما دعمت فى نفس الوقت الاتجاه الى توقيتها . فلم تكن منظمات غوث العمل تستطيع فى اى وقت ان تظن فى عملها الدوام . ولا شك ان هذا قد ساعد على ان يوقف نمو المجالات المحمية للمصالح التنظيمية التى هى من سمات البيروقراطيات . ومع ذلك فقد استمرت الازمة المؤقتة نحو عشر سنوات مما اتاح الفرصة لسلسلة من الهجمات المتجددة على مشكلة غوث اللاجئين كل منها موجه الى تجسيد تنظيمى مختلف . وكان المجال متاحا للاستمرار فى التفصى حول الموضوع الاساسى ولكن الجهد الموصول اتخذ شكلا سلسلة من البدايات التنظيمية الجديدة تستطيع القيادة فى كل منها ان تتعلم من التجربة السابقة بينما تستغل الحرية المتاحة لها فى اعادة تشكيل السياسات وبدء تجارب جديدة . ويمكن فهم تدهور ادارة مشروعات الاشغال من خلال تحول حدث فى كل من العوامل المذكورة سابقا . فقد نجح الكونجرس فى ان يثبت دوره فى الرقابة على هذه الادارة وبذلك اوجد عملية دفاعية فى ادارة مشروعات الاشغال تخضع اكثر للاجراءات والوثائق والانتظام والقيود . ثم ان مرض (هويكنز) اضعف نشاطه وفاعليته مما يؤكد مدى اعتماد سمات التنظيم دائما على شخصية قائدة . ثم تضاءلت العلاقة الخاصة برئيس الجمهورية بهذه الادارة عندما لاحت الحرب الاوربية بشكل متزايد فى الافق وعندما صدر قانون الامن الاجتماعى الذى يبدو انه حل مشكلة القوت الذى كانت منظمات غوث العمالة هى العميل الاساسى للبحث فيها .

ومن الواضح ان التسلسل فى تنظيمات ادارة مشروعات الاشغال يعتبر مسابقة بين منظمات الخدمة العامة غير عادية فى محتواها . ورغم ذلك فانها تقدم دليلا على امكانية التعلم من خلال العروة التنظيمية المزدوجة وتوضح الدور الذى يمكن ان ينهض به مثل هذا التنظيم فى الجدل حول التفصى العام . يبقى بعد ذلك التساؤل عما اذا كان مثل هذا التشكيل للظروف يمكن ان يتكرر وبوضوح اكبر هل يمكن ان يصبح مثل الطراز هو النموذج فى التعلم التنظيمى

فما الذى يعتبر ضروريا ليتحقق هذا ؟

— الا تمكن اجهزة الخدمة العامة حول مشكلة كاملة التحديد ولكن حصول موضوع يتضمن مشكلات مثل القوت عن طريق العمل للمتعطلين وان تحدد رسالة المنظمة بانها التعلم من خلال العمل بالنسبة لهذا الموضوع

— وان يعتبر الوضع التنظيمى مؤقتا وان تمارس الرقابة ابخارجية من خلال تحويل اعضاء جدد فى سلسلة التنظيمات هذه السلطة . ولو ان ضم كل عضو جديد يعتبر استمرارا للتعلم المستمد من التجسيد السابق »

— وان يتسم عالم السلوكيات فى التنظيم بدرجة من التماسك والثقة بين الافراد تكفى للمحافظة عن المنظمة خلال فترات طويلة وتسمح بدرجة عالية من الاستقلال المحلى والمباداة .

— وان يتوزع الاهتمام بمآثر السياسة والتطبيق ومصارعتها ، كما نهض بذلك (هوبكنز) وبمنتهى القوة كفرد ، على نطاق واسع خلال مستويات التنظيم .

وتحقيق هذه الظروف التى تبدو مثالية لا يقع فيما اعتقد خارج قدراتنا ، ولو انه سوف يمتد بها خارج حدود الحياة التنظيمية المعتادة . وقد حاولت فى مناسبات اخرى ان اصف انواع التدخل اللازم لايجاد نظم ابتعلم التنظيمى التى تتقبل التعلم من خلال العروة المزدوجة . والذى يوضحه مثال ادارة مشروعات الاشغال بقوة هو ان منظمات الخدمة العامة القادرة على التعلم من خلال العروة المزدوجة يمكن ان تعمل كوسطاء للتعلم العام ، وان الجدل حول التقصى العام يتطلب قيام مثل هذه الاجهزة . كثيرا الحد المقبول فى شراء الاجهزة ، او ان تدفع أنشطة المنظمات العامة بالتناقضات المختصة من قبل الى الظهور كما هو الحال عندما يودى نجاح العمل الايجابى الى تخفيف احد انواع اتمييز فينشأ عن ذلك اثر عكسى فى التمييز المضاد . وفى هذه الامثلة وكثير غيرها شبيه بها تجعلنا نعيد صياغة المشكلة وتظهر متطلبات جديدة ومفاهيم جديدة لقيم متعارضة بسبب الفشل الذى يلاحظ احيانا للنشاط السابق (وهذا يجعلنا نعيد التفكير فيما يجرى فى دراسة على النموذج) ولكنه غالبا ما يكون نتيجة لنجاح هذا النشاط (مما يجعلنا نهتم بالقيم المتأثرة والتى اهلناها من قبل) بالاضافة الى ذلك فانه لا يبدو ان لهذه اعملية نهاية ظاهرة . انها لاتتلاقى على مجموعة جديدة من الظروف المستقرة . كما لانستطيع ان نقدمها اساسا او استنادا الى بلوغ اهداف سبق تحديدها . بل الاولى ان نسائل انفسنا دائما عن طبيعة ومستوى المشكلات الجديدة التى خلقناها خلال مجهوداتنا لحل المشكلات القديمة . ويبدو ان النقاش حول الخدمات العامة يجرى غالبا تحت الوهم بانه بمجرد ان تحل المشكلات التى يخشى منها حايما فان الوضع الجديد الناتج سوف يخلد من المشكلات . وهذه وجهة نظر المصلح ولكنها تتحقق احيانا من خلال المنظور التاريخى فحسب ان الاصلاح الذى جرى بالامس قد اصبح مشكلة اليوم . ولا يوجد ما يوضح هذا بصورة افضل مما اظهرته دراسة (البرت رومنان) عن فكرة سجون مرتكبى الجرائم الكبرى فى المجتمع الامريكى . وما يوصف الان بانه (مدرسة الجريمة) كان قد اقترح اصلا كاجراء تصحيحى للتأثيرات التى تهدم الاخلاق فى البيئة الحضرية واقترح لحماية مجتمع مثالى يمكن ان يجرى فيه الاصلاح الادبى للمجرمين بنجاح .

- 1 Philip Selznick, *TVA and the Grass Roots*, New York, Harper and Row, 1966.
- 2 Tom Burns, *The BBC*, London, Macmillan, 1977.
- 3 Robert Scott, *The Making of Blind Men*, New York, Russell Sage Foundation, 1969.
- 4 Geoffrey Vickers, *Value Systems and Social Process*, London, Tavistock, 1968.
- 5 Jay Forrester, *Urban Dynamics*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1971.
- 6 Albert Rothman, *The Penitentiary*.
- 7 Chris Argyris and Donald A. Schon, *Organizational Learning*, Reading, Mass., Addison-Wesley, 1978.
- 8 All of the material in this section draws heavily upon the work the work of Helena Van Cortland Snow. In her senior year at Harvard, Miss Snow wrote a senior honours thesis on the WPA for which I served as her adviser. I had long been intersted in the WPA as an unusual example of a learning organization in the pupil sector, but it was only as a result of Miss Snows' research that I have been able to study the evidence for the WPA's ways of learning.
- 9 Harry Hopkins, *Spending to Save : The Complete Story of Relief*, p. 124, New York, W. W. Norton and Co., Inc., 1936.
- 10 Harry Hopkins to Colonel Waite, Transcript of Phone Conversation, Hopkins Manuscript, Hyde Park Collection.
- 11 House Sub-Committee of Appropriations, *FERA and CWA Hearings*, 1934, p. 30.
- 12 Robert Sherwood, *Roosevelt and Hopkins : An Intimate History*, p. 48, New York, Harper and Brothers, 1948.
- 13 Edward Ainsworth Williams, *Federal Aid to Relief*, p. 159, New York, Columbia University Press, 1939.
- 14 Report to the National Emergency Council for the Week ending December 17, 1934, *Hopkins Manuscripts, FDR Library, Hyde Park, N.Y.*
- 15 November 6, 1935, *Letter in Hopkins Manuscripts, FDR Library, Hyde Park, N.Y.*
- 16 Sherwood, *op. cit.*, p. 49.
- 17 Frank Bane in an Interview with Helena Snow, 26 November 1978.
- 18 *Hopkins Manuscripts, FDR Library, Hyde Park, N.Y.*
- 19 Arthur W. McMahon, John D. Millett and Gladys Ogden, *The Administration of Federal Work Relief*, p. 212, Chicago, Ill., Public Administration Service, 1941.
- 20 Argyris and Schon, *op. cit.*

تجديد السياسة العامة في اقتصادٍ نموه في درجة الصفرة

وجهة نظر اسكندنافية

منذ مئة سنة مضت او مايقرب من ذلك بدأت الدول الاسكندنافية عملية تغيير اجتماعى واقتصادى اطلق عليها بصفة عامة اسم الثورة الصناعية فقد اعيد تشكيل اقتصادنا على مدى عدة عشرات من السنين وقد اغلقت مؤسسات نشر الأخشاب والمصانع والورش في كل مكان وترك الآلاف حرفة الزراعة لكي يبحثوا عن وظائف في الصناعات الجديدة وعندما بلغت الهجرة من الأرض ذروتها في السويد عام ١٨٩٠ ارتفع الاستخدام الصناعى ليصل الى ٤٠.٠٠٠ شخص سنويا ولقد شهدنا مثل هذا التحول الاقتصادى فى مرحلة واحدة اخرى فى تاريخ اسكندنافية ، ونعنى مرحلة التوسع فى قطاع الخدمات منذ الحرب العالمية الثانية ومرة اخرى نجد ان نسبة كبيرة من السكان قد تحولوا الى مهن جديدة تقع اساسا فى القطاع العام . ولقد ارتفع الاستخدام فى العشر السنوات الاخيرة فى القطاع الحكومى المحلى بمعدل ٤٠.٠٠٠ شخص سنويا ولكن بداية التوسع ترجع الى العقدين السادس والسابع ، فقد بنيت المدارس والمستشفيات والحضانات النهارية فى جميع انحاء الدولة . وقد تضخمت المكاتب المحلية الحكومية حتى انفجرت وحلت محلها وحدات مكتبية حديثة ضخمة . وحدث التحول هذه المرة من انتاج السلع الى مجال الخدمات والادارة .

الكاتب : داننيال تارشوس

أحد أعضاء البرلمان السويدي ، ويعمل وكيل وزارة في مكتب رئيس الوزراء ، ويقوم بالتدريس في قسم العلوم السياسية بجامعة استكهولم

المترجم : سعاد عبدالرسول حسن

مديرة ادارة الشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة

ولقد عرفنا ان عضوية نقابة عمال البلدية السويدية عام ١٩٧٩ تفوقت على عضوية نقابة عمال المعادن بحيث اصبحت أكبر نقابة عمالية في السويد . هذه الامثلة تأكيد رمزي للتحويل الذي حدث في قطاع الخدمات ابعامة . وفجأة لم يعد هذا القطاع يقوم بمجرد عمل تأييد في مجتمع صناعي في اقله ولكن أصبح هذا القطاع يمثل نشاطا اقتصاديا متزايدا وشاملا . ومنذ ثلاثين عاما مضت لم يكن يعمل بالسلطة الربحية الصغيرة في السويد أكثر من عشرين موظفا او نحو ذلك . اما اليوم فان السلطات المحلية ومجالس المقاطعات تستخدم واحدا من كل خمسة من القوى ابعاملة بالسويد . ومن الناحية العملية تعتبر الحكومة المحلية في جميع المقاطعات هي الموظف الرئيسي

وتعتبر (ثورة القطاع العام) التي حدثت في الحقب الاخيرة بمثابة انقلاب جذري في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية يشبه الثورة الصناعية التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فهي عملية غيرت حياتنا اليومية بطريقة جوهرية (١) فالهام التي كانت تؤدي بالمنزل سابقا تحولت الى مهام تؤدي

بأدوات جماعية ، فقد امتدت الخدمات العامة وتنوعت وامتدت وتنوعت أيضا الرقابة العامة . فبينما أصبحنا نعلم بطريقة متزايدة بعضنا على البعض في اقتصاد شديد التكامل فإن لدينا أيضا حاجة شديدة للرقابة الاجتماعية . وكلما أصبحت حياتنا مترابطة بعضنا مع البعض وكلما طوّرنا التجارة والخدمات أصبحنا أكثر تطوراً وأكثر تأثيراً بسلوك الآخرين . ولقد خلق التقدم التكنولوجي أخطاراً جديدة جعلت من الضروري وجود إشراف صارم . وهذا هو وجه (يانوس) في ثورة القطاع العام : ومن ناحية أخرى خلقت حرية أعظم وفتحت مجالات فرص لم تتح من قبل للسواد الأعظم من الناس . ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة تتطلب استعداداً جديداً للتكيف والتمشي مع متطلباتها . فكل تقدم وكل خطوة إلى الامام لها ثمنها السدّي لا يمكن تجنبه .

وعلى الرغم من الكساد الاقتصادي فإن توسع القطاع العام لم يهدأ خلال العقد الثامن . ويرجع ذلك جزئياً إلى انرفاهية دول المجموعة الاسكندنافية قد خلطت بحيث تشجع الاستخدام العالي وبالتالي تزيد مدخرتها من المصادر الدورية المقابلة عندما يضعف الاقتصاد . ولكن ذلك يرجع أيضاً إلى أن القطاع العام له دينامياته الذاتية . ولم يتأثر حجم النشاط الحكومي المحلي والمركزي فقط بالقرارات المتخذة في الوقت الحاضر ولكن أيضاً بالالتزامات التي حدثت منذ عدة سنوات مضت . وكنيجة لبرامج الإصلاح التي قدمت بصفة مبدئية على نطاق واسع خلال العقد اسابع مايجول بخاطري هو التخطيط المتزايد والبرامج الطويلة الامد بشتى انواعها - أصبحنا في الواقع أكثر خضوعاً للقرارات القديمة وتكاليف السياسة الطموح البعيدة النظر تكون غالباً غير واضحة تماماً عندما يؤخذ القرار ، ولكن هذه التكاليف تظهر نفسها بمرور الوقت وكلما وضعت الخطط موضع التنفيذ ، وهنا يظهر نوع من التناقض الذي يحتم على الانسان أن يتوقف من أجل مزيد من التفكير : فبينما الفرض من التخطيط هو زيادة الكفاءة وحرية العمل عند التصدي لتطوير المجتمع فإن صانعي القرارات كانوا غالباً يجدون أن التخطيط يشل حركتهم كلية ويحد من حريتهم في العمل

ونتيجة لذلك فإن المشكلة الرئيسية التي برزت في العقد الثامن بالنسبة للقطاع العام كانت تتمثل في تزايد مظاهر عدم التكاثر بين الدخل والمصروفات . ومن ناحية أخرى استمرت الأنشطة العامة في التوسع وازدادت التحولات بطريقة جوهرية ، ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى عوامل ديموجرافية

ومن ناحية أخرى أخذ النمو الاقتصادي في الهبوط ، وهناك عدة أسباب تكمن وراء ذلك ، ففي المجال الدولي توجد أزمة البترول وافتوضى الاقتصادية التي نجمت عنها ، وهناك أيضاً التطور الصناعي في بعض الدول النامية التي بدأت تبرز كمنافس خطير للصناعة الأوروبية . ولكن هناك أسباب عديدة ذات صفة قومية . فخلال العقد الثامن كان الناس يعملون إلى الاستمتاع بالارتفاع الذي حدث في مستوياتها

المعيشية لا من حيث المكاسب فحسب ولكن من حيث وجود مزيد من وقت الفراغ وقليل من الضغط مع ظروف عمل افضل كذلك من الممكن ان تكون الضرائب العالية قد خلقت حجبا متزايدا من الصفقات الخاصة التي تتجنب النظام اضربي . ولذلك فان النمو المتدهور للانتاج القومي الشامل ليس فى حاجة لان يعكس بالضرورة هبوطا مماثلا فى الارتفاع الكيفى الحقيقى فى مستويات المعيشة بل على العكس قد يكون من الممكن انه من خلال هذه المستويات امكن ان تحدث تحسنا سريعا فى الاحوال المعيشية فى العقد الثامن كما حدث فى العقد السابع ، ولكن ذلك لايحدث كثيرا من الارتياح لدى السياسيين الذين يتحتم عليهم ان يكونوا قلقين بالنسبة لجعل النتائج المالية تفى بالمرام ، حيث ان الزيادة فى متع الحياة المعفاة من الضرائب لا تؤدي الى تشجيع اطلاق الثروات التى تصب فى خزائن الحكومة والبلدية ولايهم مدى عدم صحة مفهوم الانتاج القومي الشامل الذى يتزايد الاستخفاف به فهو يمثل حقيقة كبيرة جدا بالنسبة لوزراء المالية .

ونتيجة لذلك فان عجز الموازنة العامة اصبح فى وضع مطرد فميزانية العام الحالى فى السويد تعانى من خسارة مقدارها ٥٠٠ مليون (كرون) أى ما يوازي ٣١ الانتاج القومى الشامل تقريبا . ولقد كانت الميزانية الطويلة الاجل التى قدمت فى مايو ١٩٧٨ تتنبأ بعجز سنوى فى الميزانية فى الاقليم يبلغ ٤٠٠ مليون كرون خلال الخمس السنوات القادمة . والاكثر من ذلك ان الميزانية الطويلة الاجل تعتمد على افتراضات متفائلة ولا تدعى انها تمثل تنبؤا بالنسبة للاتجاهات المحتملة فى مصروفات الدولة . ومن الشروط المسبقة اذن ان الحكومة لن ترغم فجأة على ضخ المصادر لاتخاذ الصناعات المتعثرة كما حدث مرارا فى السنوات الاخيرة . وشرط مسبق آخر هو ان السياسيين سوف يمتنعون عن اصدار قرارات بشأن المؤسسات الجديدة ، كما ان السلطات لن تطلب مخصصات عالية اكثر من تلك التى تمت الموافقة عليها بالفعل من قبل البرلمان وحتى بالنسبة لهذه الافتراضات فان العجز فى ميزانية السويد خلال الخمس السنوات القادمة سوف يصل الى ٢٠٠ مليون كرون .

ومن المعروف ان الهبوط يولد عادة قدرا معينا من التشاؤم . واننى ارغب بصفة خاصة فى تأكيد ان الانسان يجب ان لا يفره فى استخلاص نتائج بعيدة المدى من اتجاهات السنوات الاخيرة الماضية . فهناك مناقشات تدور حول اى المشكلات ذات طبيعة تتعلق بالهيكل واياها يرجع اى التوجعات الطارئة فى الاقتصاد العالمى . فاذا تركنا ذلك جانبا للحظة من الزمن فان النقطة الهامة تبقى متمثلة فى انه حتى اذا امكن تحقيق اكثر التنبؤات تفاؤلا بالنسبة للسنوات القليلة القادمة فان الاوضاع المالية فى السويد سوف تظل غير متوازنة . ويمكن ابحاث عن الحل فى العديد من الوسائل الحاسبية القومية او فى الافكار الشعبية التى تقول انه ليست هناك اى حاجة تستدعى القلق بالنسبة لعجز الميزانية . ومن اجل كل ذلك ليس هناك حاجة للث والدوران حول اى حقيقة المؤلة فالهوة بين الثروات والمصروفات مستمرة ، وهناك اسباب كافية تدعو لافتراض انها ستستمر فى الزيادة .

ما الذى يمكن عمله بالنسبة لهذه المشكلة ؟ ان الحل التقليدى بالطبع ينادى برفع الضرائب ، ولكن هناك اتفاقا عاما على انه سوف يصبح من الصعب زيادة المبيعات الضريبية الى اى مدى يمكن ادراكه فى اطار التنبؤات المستقبلية . اننى اعتقد ان هذه الفكرة قد قدمت فى احيان كثيرة من قبل ، ومع ذلك فقد وجدت طرق لاستخلاص مزيد من المصادر لمواجهة الاتفاق العام . اما بالنسبة للتنبؤات التى تصدر من حين لآخر حول الوصول الى مظلة ضريبية مطلقة فانها لم تتحقق حتى الان ، وفى عام ١٩٠٦ كان من رأى الاقتصادى الفرنسى ليروى بيليو ان القطاع العام يجب ان لا يستولى على اكثر من ١٢ ٪ أو ١٣ ٪ من الانتاج القومى الشامل اذا امكن جعل الاقتصاد قادرا على التمويل . وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وضع كولن كلارك الاقتصادى الاسترالى الحد السحري لما يجب ان يستولى عليه القطاع العام ليصل ٢٥ ٪ . وقد استطاعت دول اسكندنافية معينة اليوم ان تعبر بالفعل علامة ال ٥٠ ٪ . ولم تتعرض مجتمعاتنا للانهايار بعد . ولكن لان التنبؤات كانت غير مطابقة فان ذلك لايعنى ان نستمر فى رفع الضرائب بطريقة مطلقة . وحتى الضغط الضريبى الموجود الان يشير القلق من عدة جهات نظر على الاقل لانه يشجع الصفقات غير المرئية وبالتالي يقلل الروح المدنية والاخاء التى تجعل المجتمع متماسكا .

ان الآثار المباشرة لزيادة الضرائب على النتائج الاقتصادية الخالصة قد يكون مبالغا فيها ، ولكن من ناحية أخرى هناك آثار معينة بعيدة المدى من المحتمل ان تكون قد قلل من شأنها وقلما يكون هناك رد فعل فوري للضرائب التى ترفع ، ولكن بمرور الوقت يتعلم الناس كيفية التعامل مع النظام ويكيفون سلوكهم تبعا لذلك . وقد تزايد فى السويد عدد الاشخاص الذين يكتشفون ان خفض وقت العمل بالنسبة لهم عدة شهور فى السنة او يوما او اكثر فى الاسبوع او عدة ساعات فى اليوم لا يحدث تأثيرا له وزنه على اجرهم الذى ينفقونه على بيوتهم . وعندما يتحقق مجموع القوى العاملة من هذه الميزات فاننا سوف نسير فى طريق مجتمع العمل بعض الوقت وهو مجتمع تكون الحياة فيه اكثر بسرا وانسانية ، ولكنه يبدو من خلال المنظور المالى الضيق مجتمعا صعبا فى ادارته الى حد ما .

ولا تنفك الدول الاسكندنافية وحدها فى كفاحها من اجل ايجاد حلول لمشكلاتها التى تتعلق باقتصاد العقد الثامن ذى البضريبة العالية . وتبدو اتجاهات مماثلة فى دول اخرى صناعية عديدة . ولقد نشرت كتابات كثيرة فى السنوات الاخيرة تتناول الازمات التى تواجه مالية الدولة والحكومة ، ومن بين هذه الكتابات تقرير اللجنة الثلاثية التى تتناول (أزمة الديمقراطية) وماكتبه جيمس اكونور عن (الازمة المالية للدولة) وجيمس كورنغور عن (فشل الدولة) ونيكوس بولانتزاس عن (أزمة الدولة)

و لـ بوليسجاروس عن (الدولة غير المحكومة) وغيرها من الكتابات فى هذا الموضوع (٢) . ولقد اصبحنا مهتمين بدرجة متزايدة بشرعية الحكومة واصصوبات التى ترتبط باعطاء تمضيد شامل للمهام العامة . ويدور الجدل حول هذه القضية باسلوب يتسم بالحيوية فى جمهورية المانيا الاتحادية حيث بمض اصحاب النظريات من امثال جورج هابيرماس ونيوكولاس لوهمان اللذين يدبران دفة الهجوم . واخيرا فان هناك جدلا رئيسيا ثالثا يدور حول مفاهيم (التسبب الحكومى) و (العبء الحكومى) فقد كتب انتونى كنج (٣) كتابا بعنوان (لماذا اصبح حكم بريطانيا صعبا) كما كتب ارون اسكيس (٤) كتابا بعنوان « هل اصبحت جمهورية المانيا الاتحادية غير محكومة » ، كذلك نشر اثنان من الباحثين فى الولايات المتحدة حديثا كتابا بعنوان « هل يمكن ان تفلس الحكومات ؟ » (٥) . ولايمكننى ان اتناول الاجابات على هذه الاسئلة المثيرة ، ولكن المناوين وحدها تعطى فكرة عن المشكلات التى اصبحت هى الموضوعات الرئيسية للنقاشات (٦) . والمحصلة النهائية التى يمكن ان نستخلصها هى ان الامر ان يكون سهلا بصفة خاصة عند محاولة الاحتفاظ بالتوازن فى الميزانية العامة عن طريق الزيادات الشاملة فى الثروة . ان الزيادة الثقيلة فى العبء الضريبى يمكن ان تؤدي الى مثل هذه الضغوط اخطيرة سواء كانت ضغوطا سياسية او اقتصادية بحيث لايمكن افتراض ان النتيجة النهائية ستكون ذات فائدة . وهناك بالفعل ععدد من الامثلة للضرائب المرتفعة التى لم تستطع ان تحقق النتائج المطلوبة لانه كان من الصعب جمعها اولا من دافعى هذه الضرائب الذين وجدوا طرقا لتكليف عملياتهم المالية بحيث لايصبحون خاضعين للضرائب . وتشير جميع ابدلائ الى احتمال نشوء هذه المشكلات فى المستقبل ايضا . فالنظريات التى تتعلق « بظلة الضرائب المطلقة » قد تكون قائمة على اساس غير ثابتة ، ولكن من الواضح انه فى اطار التنبؤات المستقبلية سوف يصبح من غير الممكن استخلاص مصادر متزايدة لمواجهة الانفاق العام بدون احداث ضرر بليغ سواء بالنسبة للاقتصاد القومى او للروح الوطنية

وفى ظل هذا الاطار يتحتم علينا ان نفحص مستقبل القطاع العام . فقد خرجنا من مرحلة توسعية غيرت بطريقة جوهرية الانشطة ابكومية المركزية والمحلية . ويفرض المستقبل تحديات جديدة ، فمازالت هناك مطالب جماعية قديمة لم يتم تحقيقها بعد ، كما ان هناك مطالب جماعية عديدة ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجى والتغيرات الهيكلية فى الصناعة والتغيرات فى الهيكل السكانى والمهام السياسية والادارية التى نواجهها لاقبل اهمية عن تلك المطالب خلال الحقبات القليلة القادمة ، ولكن بسبب المناخ الاقتصادى القاسى يتحتم تناول هذه المطالب بطرق جديدة . ولكى نؤرخ فلقد كان من الممكن تجديد القطاع العام بتعبئة المصادر الانعاشية . ولكن من الان فصاعدا يتحتم على الفرد ان يطلق المصادر المتاحة بالفعل الى مدى اكبر من ذى قبل . يجب على الفرد ان يوسع مجال التجديد والتطوير وذلك بمراجعة الالتزامات السابقة . ويمكن للفرد لذلك فقط ان يتبع سياسة ديناميكية فى المستقبل ويشبع المطالب الصاعدة فى المجتمع بطريقة مرضية . ولقد نتج عن الفشل حالة من الركود

النام تمثلت فى مواصلة العمل بطريقة مضمّنة فى الانشطة المنشأة بالفعل حسب الامكانات المالية بحيث اصبحت حقبة العقد التاسع حقبة تنفيذ القرارات السياسية التى تخلفت من العقدى السابع والثامن . ولقد اصبحت معروفا بصفة عامة ان ذلك ليس بالعبء السهل بالنسبة لهذا الجيل والجيل الذى يليه . وكبداءة نقول ان المعاشات التى وعدنا انفسنا بها بسخاء سوف تصبح عبئا ثقيلا للغاية على الاجيال القادمة .

ان المطالبة (بمراجعة القرارات القديمة) و (الاولويات الجديدة) قد بدأت بالفعل تظهر فى الاحاديث السياسية . كما تظهر هذه المطالبة من حين لآخر فى اختصاصات اللجان وفى التعليمات . ولكن تلك المطالبة تعتبر مبداء اكثر منها استعدادا طبيعيا لمراجعة الاساس الذى تؤخذ طبقا له القرارات العملية . وعندما يجبر واضعو القرارات من وقت لآخر على القيام بنوع من الاجراءات الاقتصادية والتخفيضات فانهم يتبعون عادة خطأ اقل مقاومة ويخفضون المصروفات التى تكون اكثر تناولا لايديهم . وغالبا تكون الاستثمارات الجديدة والتعيينات الجديدة والبرامج الانعاشية او ماشابه ذلك . وهكذا فان سهولة النال تعتبر المفهوم الاول للاختيار . ومن الواضح ان ذلك يعتبر اسلوبا ادخاريا بدائيا للغاية يؤثر احيانا على المشروعات الاساسية الحقيقية ، ولكنه يحمى الانشطة القائمة والالتزامات القديمة التى قد تكون ضرورية لايمنح الاستغناء عنها ولكن كان من الصعب اجراء مسح لها وتقويمها عندما اتخذ القرار الاصلى الخاص بها . وعلى اسوا الفروض يمكن ان تؤدى هذه الطريقة الى اقتصاديات مشوشة تماما تدفع الدولة والمجتمع ثمنها غالبا فى حين تستمر الوظائف الهامشية فى الازدهار

لماذا يبدو الامر هكذا صعبا عند محاولة اعادة النظر فى الالتزامات القديمة والانشطة القائمة ؟ من الواضح انه اذا اراد شخص ان يعرف جميع القوى التى تخطط للمحافظة على الوضع الراهن فان القائمة سوف تكون طويلة (٧) . وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان هيكل جميع الانظمة السياسية يبدو معه كان التجديدات تحدث بصفة عامة فقط عن طريق الاضافات وهى نادرة جدا نتيجة للاولويات المتجددة ويمكن القول ببساطة انه لا توجد قوى قوية يمكن ان تناقش تمويل الاعتمادات القائمة او الانشطة الهامة . ومن ناحية اخرى هناك كثير من القوى القوية التى تلج دائما من اجل مصروفات جديدة . ومنذ سنوات قليلة مضت كانت لدى فرصة لدراسة تقديرات ميزانية السلطات السودانية خلال مراحل متعددة من القرن العشرين ، وقد صدمنى بصفة اساسية ان المناقشات كانت تتكرر وهى من حقبة الى اخرى (٨)

وليس من الصعب جمع مادة لاجراء دراسة معاملة للمطالبات التى تصدر عن المنظمات والاحزاب السياسية . ويتلقى واضعو السياسة المقترحات من جميع

الجهات عما يجب عمله ، في حين أصبحت المقترحات ابتي تتعلق بتحقيق الاقتصاديات .
المنكنة نادرة جدا .

فإذا ألقينا نظرة على نظام الحوافز في المؤسسات السياسية والإدارية فإنه من السهل أن نجد تبريرا لسير النظام بالطريقة التي يعمل بها . وهناك أسباب عديدة توضح لماذا ينحتم على رجل السياسة المحلي أو عضو البرلمان أن يطالب بمزايا من أجل الفئات المهملة . كذلك هناك أيضا العديد من المنظمات تحاول أن تؤثر على السياسيين عن طريق استثارة مشاعرهم تجاه نواحي القصور في الحياة العامة . ومع ذلك فإنه يكون هناك عادة حافز ضئيل لاقتراح تخفيضات انفاق السلطات الحكومية والمحلية . ويشير الاسراف من هذا النوع مشاعر الاحتقار عادة من جانب المنافسين السياسيين والمعارضة الغاضبة ، أو على الأقل وبالتأكيد من جانب أولئك الذين سيتأثرون بهذا الاسراف

وعادة يكون هناك رغبة كامنة في الإدارة الحكومية من أجل التغييرات التوسعية ومقاومة واضحة لجميع الأفكار التي تتعلق بالفورات الاقتصادية ويمكن للرجال الأعمال الاقتصاديين ورجال الاجتماع أن يقدموا قائمة طويلة من الأسباب التي تبرز لماذا يريد السواد الأعظم من المنظمات العامة أن ينمو وتندرج هذه الأسباب من أكثر المعتقدات مثالية والتي تقول أن الجهود العامة يتحتم أن تدفع إلى الأمام لكي تعالج القصور الاجتماعي الخطير إلى أكثر الاتجاهات ذاتية نحو التنمية الذاتية والتحسين والتطوير . ويفضل معظم كبار العاملين تناول منظمة نامية أكثر من تناول منظمة راكدة أو متكمشة إذ مدامت المنظمة نامية فإن الانقسامات القائمة بين أجزائها المختلفة وموظفيها يكون من الممكن حلها عن طريق إشباع متطلبات الجميع . كذلك من السهل حفز الموظفين إذا كان هناك وعد بمكافآت في المستقبل ويرتبط أحد عناصر المكافأة بطريقة متساوية مع التوسع فالمدير الذي يكون تحت إشرافه عدد كبير من الناس يعتبر ناجحا في حين أن المدير الذي يخفض عدد العاملين معه يبدو شخصية ضئيلة . والاتجاه واضح : هناك حافز ضئيل جدا بالنسبة للإداريين والممثلين المنتخبين لأخذ نظرة نقدية تجاه ما يقومون به . أو يشاركون فيه . ولكن هناك مبررات عديدة معقولة توضح لماذا يصارع هؤلاء من أجل مشاركة عامة واسعة .

وبمثل ذلك بالطبع مشكلة يتصارع معها منذ مدة طويلة وزراء المالية ووزراء الميزانية ورجال المال في السلطة المحلية والإقسام المالية أو أي أسماء يمكن أن تطلق على هؤلاء . وتبرز كثير من سمات الإدارة العامة من خلال المحاولة الدائمة من جانب سلطات واضعي السياسة المركزية لخفض الاتجاهات التوسعية لدى أولئك المسؤولين عن تنفيذ البرامج .

ومن الحيل التقليدية وضع تنظيمات تفصيلية لكيفية استخدام الميزانيات والاصرار على قرارات من المستويات العليا حتى بالنسبة للمصروفات غير الهامة

ومن الحيل الاخرى نظام محاسبى دقيق يتيح مراجعة افضل لتدهور المصروفات عن طريق دراسة نوع التكاليف ومركز التكاليف والتكاليف مقابل الانتاج الخ وهناك طريقة ثالثة تتلخص فى تطوير الحوار حول الميزانية بطريقة تجعل الاعتمادات المالية للسلطات المساهمة قادرة على الحصول على معلومات افضل عن الاولويات التى تضعها السلطات الادارية . ولقد قدمت الوسائل الادارية خلال الحقبات القليلة الماضية تجارب عديدة تتمنى مع هذه الاتجاهات وتستحق المناقشة المطولة ، ولكننى ارجب عند هذه النقطة فى ذكر ملاحظة واحدة صغيرة ولكنها جوهرية ، وهى ان ايا من الطرق الجديدة المستخدمة لم تستطع ان تخفض الاتجاهات التوسعية فى القطاع العام . وفى ابحقيقة يبقى السؤال الذى يدور حول ما اذا كانت هذه الطرق لم تشجع بالفعل على التوسع . لقد ساعدت التحسينات المديدة للكفاءة على تشجيع ماكينات الادارة العامة بحيث اصبح دوران المعجلات اكثر سرعة . لقد تحسن الاداء بالفعل واصبحت وسائل الانتاج اكثر دقة ، ولكن التكاليف لم تخفض ولم يخفض عدد العاملين . وينطبق هذا نفسه على مراجعة حسابات العمليات التجارية التى كان يقوم بها مكتب المراجعة السويدى القومى وخاصة منذ نهاية العقد السابع لقد نتج عنها كفاءة وتحديد عالين ولكن لم يحدث او قلما تحدث هذه الكفاءة والتجديد فى مجال الاقتصاديات . ولقد وصف ماكس وير مرة البيروقراطية بانها اكثر اشكال التنظيم تعقلا ، ولكن قد يبدو اننا كنا نعمل فى الحقبات الحديثة لكى ندفع هذا التعقل الادارى الى آفاق اكثر علوا . ولقد نجحنا بدون شك بصفة عامة ، فلدينا اليوم ادارة حكومية تتمتع بدرجة كبيرة من الكفاءة الداخلية وتتمثل اعمدة اليوم فى انه على الرغم من ان ذلك كله قد اصبح مكلفا جدا فى ادارته فانه لم يعد من الممكن ان يصبح الانسان راضيا باستخدام الطرق الفعالة لتنفيذ الاهداف . فالاهداف من حيث هى يجب ان تخضع لتدريج اسبقيات صارم حتى يمكن استخدام المصادر النادرة بالفعل فى تلك الاغراض التى تعتبر ماسة بصفة عامة . والتعقل الداخلى للادارة العامة ليس كافيا ، ويتحتم على الفرد ان يبحث ايضا عن التعقل الخارجى بحيث تتمنى انشطة واداء القطاع العام مع الاسبقيات الاجتماعية

واحيانا يقال ان تلك مسألة سياسية وليست وظيفية الموظفين المدنيين . ولكننى لست متأكدا من ان ذلك صحيح ، والان وقد اصبح القطاع العام واسعا جدا اصبح من غير الممكن عمليا بالنسبة للسياسيين ان يجعلوا انفسهم على علم اولا بأول بالموضوعات التى تتناولها السلطات والوكالات . وقد يكون من غير المفيد وضع مسؤولية سياسة تطوير بالكامل على كاهل رجال البرلمان المنهكين وفى الوقت نفسه لانعطى اولئك الذين يملكون التجربة الحقيقية والفهم بالنسبة للمشكلات الحقيقية الا دورا سلبيا . ولقد اصبح مفهوما منذ الان على نطاق واسع ان الفواصل الوظيفية بين السياسات والادارة اصبحت مشوشة للغاية . ولذلك فان انتظرية السياسية يجب ان تطور حتى لانجد انفسنا نعود القهقري بسبب الافكار العقيمة . فاذا اريد للقطاع العام ان تبعث فيه الحياة فى ظل ظروف اقتصادية قاسية فان علينا ان

نطلق جميع القوى الخلاقة ونشجع على وجود الاحساس النقدي الجيد سواء بين العاملين المدنيين او بين العامة وممثلهم السياسيين . وسوف يصبح من ايجوهى خلق اجراءات التحليل والمناقشة وصنع القرار مع عدم اهمال القرارات السابقة التى لم ينتج عنها حتى الطلب على زيادة المصادر .

ومن الواضح انه من الصعب للغاية اعادة تشكيل النظام السياسى حسب تلك الخطوط ومع ذلك فانى اقترح ثلاثة اهداف لتحسين مستقبل عملية النظر فى الاولويات : (ا) الميل الشديد لاحداث التغيير فى دهايز الادارة العامة ، (ب) الاهتمام باعادة النظر فى القرارات السابقة فى عملية وضع السياسة ، (ح) خلفية جيدة من المعلومات تقوم عليها القرارات السياحية (٩) . وسوف اتناول هذه الاهداف الثلاثة بتفاصيل اكبر .

الميل الشديد لاحداث التغيير فى الادارة العامة

لقد كان ذلك ولعدة سنوات واحدا من الاهداف الكبرى لاولئك المعنيين بتحسين الفاعلية العملية التى حاولوا انجازها بعدة طرق من خلال تدريب الافراد ومن خلال تطوير قدرات العاملين ومن خلال مراجعة الفاعلية التى تهدف الى تطوير التغيير ومن خلال الاهتمام بالاساليب العملية واساليب التخطيط البعيد المدى الخ . واحساسى الشخصى ان كثيرا من العمل الجاد قد تم على جميع هذه الجهات ونتج عنه تنشيط الاهتمام بالتطوير والتجديد . والصعوبة الوحيدة تتمثل فى ان العمليات الاكسر استكشافية التى تحرك فى هذا الاتجاه سرعان ماتتطور الى برامج عمل توسعية ونحن نبحت عن مهام جديدة واسواق جديدة عندما تبدأ الاسواق القديمة فى الاضمحلال ، ولكننا قلما نحاول ان نجد طرقا لتبسيط المهام وتحقيق التوفير . ولقد قال احد كبار الموظفين ذوى الخبرة فى وزارة المالية السابقة فى السويد (بمجرد ان سمعت كلمة « تطوير » عرفت انها حالة تتطلب مزيدا من المال)

وبالطبع يجب ان لاينظر الى البحث عن المهام الجديدة والطرق الحديثة بطريقة تحط من قيمته ، ان كل جهد يجب ان يكرس لهذا البحث بشرط ان تكون الدينامية هى طابع تلك الوظائف التى يمكن تخفيضها او الربط بينها . ان الامر ببساطة يكمن فى معرفة ان اسلطات ليست دائمة كالجواهر . فالسلطات مثلها فى ذلك مثل الشركات يمكن ان تنشأ وتنمو ويصيبها الركود والانكماش ثم تختفى . فالانسان يجب ان لا يظهر تقديسا كبيرا للاهداف التى تضعها الحكومات للادارة العامة . فواضعو السياسة يضعون اهدافا جديدة طول الوقت ، وهى اهداف لا توضح انها تستحق الصراع . ويجب ان يكون من المشروع سواء داخل الادارة العامة او فى اماكن اخرى طلب تعيينات وقياس الاداء لا مقابل العبارات التى تطلق فى البرلمان والاولويات التى وضعتها ابحكومات فى الماضى فقط ولكن ايضا مقابل حصانة آراء اولئك الذين يتولون امر التعيينات وغيرهم من المراقبين الكفاء

وهناك بالطبع العديد من العقبات التي تقف في مواجهة مثل هذا الفحص الذاتي في مجال الخدمة المدنية (٤) فانت لاتستطيع أن ترى الفرع الذي تجلس عليه كما يقول المثل ، ولكن ربما لا يكون ذلك يمثل الحقيقة كما يبدو . فمن المؤكد أن الاهتمام بالتعديل يختلف اختلافا كبيرا . فأى شخص يديه فرع آخر يمكنه أن يقفز عليه يكون فى حاجة الى عدم الخوف من المساعدة فى تقديم تقويم غير منحاز . ونتيجة لذلك فان الامن الوظيفى له تأثيره الذى لا يستهان به على الميل المتكاسل تجاه التغيير فى الادارة العامة ومما لاشك فيه ان وجود فرص اكبر للتغيير بين الوظائف المختلفة والاقسام المختلفة والسلطات المختلفة وربما ايضا بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية والقطاع الخاص قد يساعد على زيادة الرغبة فى مراجعة الانشطة القائمة ولسياسة الافراد دور هام وحيوى فى هذا المجال .

ولكن هناك طرق اخرى ايضا ، فمن العوامل الهامة المؤثرة هيكل المنظمة . فاذا اردنا أن نحفظ بمقياس سليم للمرونة فانه ينصح بصفة عامة بتجنب الحلول الدائمة . ومن خلال اسناد المزيد من المهام للهياكل المؤقتة يخلق اعداد نفسى للتغيير فالمسؤولون على وعى بأن وظائفهم ليست دائمة الى الابد . فالفرق بين رئيس القسم وقائد المشروع هو أن رئيس القسم يعتبر ناجحا اذا نمت قسمه فى حين يعتبر الآخر ناجحا اذا انتهى المشروع فى الوقت المناسب وحقق نتائج مقبولة . ويبدو ذلك سببا وجيها لانشاء اقسام اقل ومزيد من المشروعات . ومن ناحية اخرى هناك مشكلات عديدة ترتبط بالتعيينات المؤقتة . على الاقل هناك احساس العاملين بعدم الامان ، وبالتالي عمومية تدريب قوى عاملة مؤهلة .

وتقدم المنظمة الام تجميعا شائقا للمزايا ، فهى تملك كلا من الاستقرار الذى يطلبه العاملون والحركة المطلوبة لعملية المراجعة . ويمكن الحصول على التأثير نفسه باسناد تعيينات معينة للموظفين الحكوميين دون حرمانهم من وظائفهم الرئيسية وعلى سبيل المثال ظل اووف بالم رئيس وزراء السويد الاسبق يعمل موظفا تنفيذيا فى وكالة الدفاع السويدية فترة من الوقت وهو يشغل عدة وظائف فى الادارة العامة وهناك الكثير مما يمكن عمله لتضمين اجراءات مراجعة الانشطة القائمة فى الادارة العامة . ففي الولايات المتحدة بدأت البحوث فى الفترة الاخيرة لتناول تلك المسائل . وظهر العديد من الكتابات الشائقة ابى تتناول مفهوم (نهاية السياسة) . وتورد هذه الكتابات لا المادة العملية لعمليات النهايات الناجحة وغير الناجحة فقط بل ايضا التعميمات النظرية والنصيحة الطيبة (١٠) . ولقد عملت الوكالة اسويدية للتنمية الادارية عدة سنوات فى استقصاء تناول اثنتى عشرة سلطة قامت بتخفيض او انتهاء بعض من انشطتها (١١)

❖ صنع القرار السياسى وعمليات الموازنة : تسمح هذه العمليات من الناحية النظرية باتاحة مجال اساسى لمراجعة السياسات ، ولكن لا يكون هناك من الناحية العملية الا مجال ضئيل . فمن الناحية العملية يسمح الاعداد السنوى للميزانية

بتغييرات بعيدة المدى ، ولكن ضيق الوقت والالتزامات السياسية والحقائق المتوفرة تشير الى انه من الناحية العملية يكون من غير الممكن عمل اى شيء اكثر من فحص هامشى اضافى . ولقد بذلت الجهود فى اجراء عديدة من العالم لحل هذه المشكلة عن طريق تقديم انواع مختلفة من الميزانية المبرمجة والمطالبات المالية التى تدرج فيها الاولويات ، وحديثا جدا الموازنة التى تنشأ من الصفر . ولكن هذه الجهود لم تحرز الا نجاحا ضئيلا . اما الفحص السنوى للميزانية فانه مجرد اجراء رسمى ، وسيظل كذلك يتناول اكثر البنود التى تشكل بيان الميزانية

ان اى تغييرات جوهرية لا يمكنها كقاعدة ان تتم فى النظام السويدى ولا فى الانظمة الاخرى فى الدول الاسكندنافية الاخرى دون انشاء لجنة حكومية للتقصى يكون عملها موسعا حتى لو حاولت اختصاصاتها ان تحدد مجالات الدراسة . وهناك عدة امثلة للجان حكومية امكنها ان تحدد طرقا مناسبة للتوفير او استطاعت ان توضح كيف ان الاحتياجات اى معالجة يمكن اشباعها دون استخدام مصادر جديدة فاذا ارادت اللجان ان تحرز نتائج فيجب ان توجه ، وحتى مع ذلك لا يكون من المؤكد ان تنجح . فاللجان العشر او نحو ذلك التى وجدت فى السويد منذ القرن السابع عشر وولت اليها المهمة الخاصة المتعلقة بايجاد طرق لتحقيق الوفرة الاقتصادى لم تستطيع ان تخلف اى كتابات مؤثرة لتحقيق ؟ الوفورات الممكنة

ومن المقترحات التى تستحق التفكير الاقتراح الخاص (بتشريع الغروب) الذى اجيز منذ ثلاث سنوات مضت فى كلورادو وانتشر منذ ذلك التاريخ بسرعة فى حوالى نصف الولايات المتحدة (١٢) ويوضح هذا الاقتراح ببساطة انه فى تاريخ معين بعد عدة سنوات من الان سوف (تغرب الشمس) . فمثلا سوف ينتهى التفويض بالنسبة لعدد كبير من السلطات انتظامية الرئيسية . واذا لم يقرر تشريع الدولة حينئذ ان الانشطة يجب ان تستمر فان هذه الانشطة تنتهى وتتوقف . وبعبارة اخرى تتلخص الفكرة فى ان السلطات الادارية مثل اطعمة معينة تحمل علامة (لن تستعمل بعد ذلك) . وفى الوقت الحاضر تتضمن بعض القوانين عبارات تشير الى معنى (الغروب) . وكمقياس عام قد يبدو ذلك تعقيدا لامعنى له اذا كان الفرض الحقيقى هو ايجاد نوع من مراجعة اسبسية اكثر منه اجراء لعملية اعادة تأكيد بطريقة شكلية . ومع ذلك فالفلسفة التى تكمن وراء ذلك تستحق الاهتمام . ففي السويد توجد عادة تنسم بالانطلاق لاتخاذ القرارات بشرعية لاحدود لها . فكل شهر يجيز البرلمان عددا كبيرا من المقترحات التى تمثل خطوطا ارشادية يمكن تطبيقها فى منطقة او اخرى . وفى حالات كثيرة قد يكون من المفيد ان يقرر منذ البداية انه فى وقت معين يجب انه يراجع القرار المبدئى لضمان انه حقق الاثر المطلوب . ومن الممكن ان يذهب الفرد خطوة اخرى الى الامام باخضاع جميع الالتزامات اىاماة او معظمها للمراجعة الدقيقة على فترات مناسبة . ومن الاقتراحات التى قلعت حديثا اقتراح يتناول معالجة صيغة لموضوعات الميزانية كل عام تسمح بفحص متعمق لبعض المناطق ، فعلى سبيل المثال يتحتم على البرلمان ان يقوم مرة كل فترة انتخابية

باختيار شامل دقيق فى كل قطاع رئيسى مع الاهتمام بتسجيل التغييرات التى تحدث مر عام الى عام .

ان اعادة تنظيم العمل فى الميزانية حسب تلك الخطوط ينتج عنه كثير من المشكلات . وقد يصبح غير فعال مالم يكن مصحوبا باستكمال الخلفيات الاكثر تفصيلا التى يمكن ان تبني عليها القرارات . وهذا يقودنى الى النقطة الثالثة فى المناقشة

خلفية جيدة من المعلومات

قلما تكون القرارات السياسية شيئا مختلفا عن المعلومات التى بنيت عليها . ومن الاسباب التى تجعل من الصعب اعادة النظر فى القرارات السابقة ان واضعى السياسة يفتقرون فى الغالب الى نوعين من انواع المعرفة ، فهم لا يعرفون على وجه الدقة ما هو الخطأ بالنسبة للنشاط الذى يطلب منهم الحكم عليه ، كما انهم لا يكونون متأكدين بالنسبة لما يجب عليهم عمله حياله . وهم بمسار أخرى لا يستطيعون التشخيص ، كما انهم لا يعرفون الا القليل عن انواع العلاج البديلة وخاصة البدائل غير التوسعية ، ان تدفق المعلومات فى كل منظمة كبيرة يحدث على أسس انتقائية جدا ، فالمعلومات التى تجد طريقها من أسفل الى أعلى خلال الهيكل حتى تصل الى مستوى الادارة العليا تكون قد مرت من خلال مرشحات عديدة وتلونت بكثير من التطلعات الشخصية ولذلك فانه لا يكون من المستغرب ان لا يعرف كبار الاداريين الا قليلا بالنسبة لما يجرى ، كما يكون لديهم غالبا صورة مختلفة (عادة اكثر اشراقا) للموقف تختلف عن تلك التى تبدو للجالسين عند سفح الهيكل . كذلك ليس من المستغرب ان نوع المعرفة الذى يمكن ان يخدم كأساس للقرارات التى تتعلق بالتخفيضات او الوفرة الاقتصادية فلما يجد طريقه بطريقة اتوماتيكية الى القمة خلال نظام المعلومات القائم فى المنظمة ، والادارة التى ترغب فى معرفة المزيد عن الوضع السائد لاستطيع ان تجلس مكتوفة الذراعين فى انتظار من يغذيها بالمعلومات ، ولكن عليها ان تحاول ان تحصل على المعلومات بطريقة مباشرة او تعهد لشخص ما القيام بذلك . لقد كان الخليفة فى (الدولة العربية) يتنكر لكى يختلط برعيته حتى يتعرف على احوالهم . كذلك انشأ فريدريك العظيم الذى حرك البيروقراطية البروسية قوة بوليسية سرية لمراقبة موظفيه المدنيين . اما فى وقتنا الحاضر فان رجال السلطة يلجأون عادة الى طرق اقل اثارة للحصول على المعلومات التى يبحثون عنها ، ولكنهم لا يرون انهم فى حاجة الى استخدام طرق اكثر فاعلية .

فاذا وجه مزيد من الوقت والجهد لاعادة النظر فى المؤسسات العامة القائمة امكن تحسين العمل التحليلى سواء داخل الخدمة المدنية او فى أى مكان آخر . ان جهودا اعظم يجب ان تبذل لتدريب أولئك الذين يعنون بطريقة مباشرة بوضع مقاييس بناءة والبحث عن تلك التحسينات التى يمكن ان تتم فى اطار الحدود التى تفرضها القيود الاقتصادية . ولكن يجب على الانسان مع هذا ان يقوم بالعمل المرتبط بالبحث

والتنمية دون التقيد بالاهتمامات ايداعية للخدمات العامة ، وينطبق ذلك على المراجعة العملية للحسابات والبحوث القطاعية بطريقة نسبية . ان هناك الكثير مما يمكن تعلمه فى هذا المجال من تحليل السياسة والبحوث التى ظهرت الان فى العديد من الدول فالزبد من الدراسات المقارنة لكيفية تناول مشكلة معينة فى دول مختلفة وفى حكومات محلية او سلطات محلية أصبحت مطلوبة ، وكذلك دراسات الفاعلية التى توضح نتائج الحلول المختارة . وبالمثل هناك حاجة لعمل التنمية البناء من أجل إيجاد البدائل .

وتعتبر المتابعة والتقويم والبحوث والتنمية التطبيقية ضرورية اذا كان المطلوب ان يكون للوضع الراهن اى تأثير . وعندما يتحتم على الحكومة والبرلمان ان يتخذوا قرارات حول القوة ابوليسية والمدارس الثانوية العالية او السياسة البحرية فان من الجوهري ان تطرح هذه الموضوعات ل مناقشات اولئك المسؤولين الذين يدافعون عن حالتهم الخاصة قبل تقديرات الميزانية فحسب ولكن ايضا يجب ان ترجع هذه الموضوعات للخلفيات التى يمكن ان تعطىها تقويما اشمل للنتائج وجوانب القصور وخطوط التطوير البديلة . ولانحتاج الى الوثائق المكتوبة فقط ولكننا نحتاج ايضا الى الاجراءات العملية لاجراء الحوار والمناقشة . واى فرد يحتاج الى ان يقول شيئا ذا قيمة يجب ان تتاح له الفرصة ليقوله ، كذلك يجب مقارنة الافكار المختلفة قبل اتخاذ القرارات ذات التأثير البعيد المدى .

ان الذين يراقبون المنظمات البروقراطية فترة طويلة تكون لديهم تصورات قليلة خادعة عند اقرار التغييرات الجذرية . وتعتبر عبارة (الاهتمام بالاولويات) عبارة مفهومة وجذابة ولكنها تعنى فى العالم الحقيقى تحدى المصالح المكتسبة . ومع ذلك فاذا وافقنا على جميع الاولويات القائمة فى اقتصاد ما ذى نمو بطيء او ثابت فان النتيجة الحتمية سوف تكون الركود والشلل ، وهذا ما يجعل المراجعة واعادة الفحص بهذه الاهمية الحيوية فى العقد التاسع

- 1 The emergence and the implications of the "public sector revolution" are discussed in my book, *Den Offentliga Revolutionen*, Falckopling, Liber, 1978.
- 2 K. Boelsgaard, *Den Ustyrlige Stat*, Copenhagen, Børsen Bog, 1975; J. Cornford, *The Failure of the the State : On the Distribution of Political and Economic Power in Europe*, Totowa, Rowman, 1975; M. Crozier S. P. Huntington and J. Watanuki, *The Crisis of Democracy : Trilateral Task Force on the Governability of Democracies*, New York, University Press, 1976; J. O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State*, New York, St Martins, 1973; N. Poulantzas, *La Crise de l'Etat*, Paris, Presses Universitaires de France, 1976.
- 3 Anthony King et al., *Why is Britain Becoming Harder to Govern?* London, BBC, 1976.
- 4 E. Scheuch, *Wird die Bundesrepublik Unergründbar?* Cologne, Arbeitgeberverband der Metallindustrie, 1976.
- R. Rose and G. Peters, *Can Governments Go Bankrupt?* New York, Basic Books, 1978.
Is there Fire behind the Smoke?, Glasgow, 1977. (Studies in Policy No. 16.)
- 7 cf. William H. Starbuck, 'Organizational Growth and Development', in James G. March (ed), *Handbook of Organizations*, p. 451-533, Chicago, Ill., Rand McNally, 1965.
- 8 Daniel Tarschys and Petita Maud Eduards, *Hur Srenska Myndigheter Argumenterar för Xagre Anslog*, Uddevalla, Liber, 1975.
- 9 These goals are dealt with more extensively in the report of the Swedish Government Commission on Public Policy Planning (Forvaltningsutredningen), *Fornylse genom Omprovning*, Stockholm, Liber, 1979 (forthcoming).
- 10 See the special issue of *Policy Sciences*, Vol. 7, No. 2, 1976, on policy termination; cf. also Peter de Leon, *A Theory of Termination in the Policy Process*, Santa Monica, Calif., 1977. (Rand p-5907.)
- 11 Nolltillväxt, Avveckling och Forordad Inriktning—Erfarenheter från Elva Myndigheter (report), p. 24, 1978.
- 12 Adams Bruce, *Sunset: A Proposal for Accountable Government*, *Administrative Law Review*, Vol. 28, No. 3, 1976.

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتنا العربية وتقوم بنقلها إلى العربية نخبه تتوخى من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الخدمات الإعلامية ونظام المعلومات

في العلوم الاجتماعية

من المعروف أن معظم الخدمات الإعلامية في العلوم الاجتماعية حديثة العهد نسبياً ، إذ تم تنفيذها في العقود التالية لتنظيم الخدمات الإعلامية الكبرى في مجال العلم ، وعلى وجه العموم سار نمط هذه الخدمات في العلوم الاجتماعية وطريقة تنفيذها على النحو المتبع في مجال العلم . وهذا ينطبق على الخدمات المتصلة بتلخيص وفهرسة المعلومات ، وفهارس الشواهد وغيرها ، كما يتصل في الأيام الأخيرة بالخدمات الخاصة بتقديم المعلومات الفورية .

وقد جرت العادة من وقت لآخر على تأكيد السمات الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، مثل عدم دقة المصطلحات الفنية فيها ، وعدم تكرار النتائج التجريبية ، وعدم وجود المدارس الفكرية ، وتأكيد القول بأن هذه السمات الخاصة تتطلب خدمات إعلامية خاصة . ولكن هذا القول لم يخرج عادة إلى حيز التنفيذ ، بل تم في العادة تنفيذ الخدمات الإعلامية في العلوم الاجتماعية بعد عشر سنوات من تنفيذها في مجال العلم والتكنولوجيا ، مثال ذلك أن « فهرس الشواهد في العلوم الاجتماعية » عقب فهرس الشواهد في العلم ، دون أي تعديل أو تطوير . وكذلك سار تقديم المعلومات الفورية (التي لا تفرق بين الموضوعات والعلوم بأي حال)

الكتاب : ج ١ م : بريتين

الحاضر الاول بقسم الدراسات المكتبية والاعلامية بجامعة
كف بودو بالملكة المتحدة

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب
والعلوم الاجتماعية ، وسابقا رئيس قسم الالف كتاب
بوزارة التعليم ومدير دائرة المعارف بوزارة الثقافة

على نمط بمائل ما هو متبع فى العلم . ويستثنى من ذلك ارشيف المعلومات حيث
اتبعت طريقة خاصة فى العلوم الاجتماعية .

المحتوى المكتبة :

فى اثناء العقد السابع واولئ العقد الثامن قامت بعض الهيئات الفنية فى
العلوم الاجتماعية (مثل : الجمعية السيكولوجية الامريكية ، والجمعية الاقتصادية
الامريكية) باجراء بحوث كبيرة فى المشكلات المتصلة بالمعلومات والوثائق فى علوم
اجتماعية معينة ، كما قامت بعض هيئات التمويل بدعم البحوث التى تغطى كثيرا
من جوانب التوثيق الخاص بالعلوم الاجتماعية (مثل : هيئة « البحث فى المتطلبات
الاعلامية فى العلوم الاجتماعية » المعروفة باسم « انفروس » وهيئة « تصميم
الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية » المعروفة باسم « ديسيس » : وهيئة
(سوسولوجية المشروع التعليمى) المعروفة باسم (سى) ، وقد قلت
البحوث الاساسية فى نظم الاتصال والمعلومات فى العلوم الاجتماعية خلال السنوات

الخمس الأخيرة . وينصب الاهتمام الآن على المجالات المتصلة بالعلوم الاجتماعية ، مثل البحث الاجتماعي ، واختبار المجتمع .

وبصعب علينا في الوقت الحاضر أن نوضح الفروق الأساسية بين العلوم الاجتماعية والعلم فيما يتعلق بالاحتياجات الإعلامية ، ونظام المعلومات ، مما يقتضى المدول بصفة نهائية عن النظام الحالي للخدمات الإعلامية في العلوم الاجتماعية . ولكن ذلك المدول قد يحدث حيث أن البحث في الاحتياجات الإعلامية كان سطحياً ، أو اقتصر على معالجة مشكلات معينة .

هذا ويمتاز تاريخ البحوث الإعلامية في العلوم الاجتماعية بعدم التركيز على عدد محدود من المشكلات حتى يتم التوصل الى حل مرض لها . وقد أوضحت هيئة انغروس أن العلماء الاجتماعيين قلما يفيدون من الخدمات الخاصة بتلخيص المعلومات وفهرستها . ولكن الهيئة لم تبحث في عدم الافادة الكبيرة من الخدمات الإعلامية الحالية . وقد كشفت الدراسات التي قامت بها هيئة انغروس ، وسمي والجمعية السيكولوجية الأمريكية (أبا) عن أن طرق تقدير الاحتياجات الإعلامية التي استخدمت خلال ٢٥ سنة في مجال العلم غير صالحة للتطبيق في مجال العلوم الاجتماعية . وعلى الرغم من ظهور طرق جديدة لتقدير الاحتياجات الإعلامية فإنه لم تبدل محاولة منهجية لتطويرها واستخدامها ، وقد درس مشروع « سي » السبب في عدم افادة العلوم الاجتماعية من خدمات التلخيص والفهرسة ، وعيوب هذه الخدمات في الوقت الحاضر . ولكن متابعة هذا البحث لم يتم سواء مسن ناحية التطبيق أو اجراء المزيد من البحث . ومثل ذلك يقال عن خدمات أبا و ديسيس التجريبية .

وكما أن الخدمات الإعلامية في العلوم الاجتماعية قد تطورت على أسس مماثلة للخدمات الإعلامية في العلم تطورت كذلك ، البحوث المكتبية في العلوم الاجتماعية على أسس قريية الشبه بالبحوث المكتبية في العلم . وهذا الامر يكون مقبولا اذا كانت أنماط الاتصال (المكتبات) ومتطلبات الاعلام في العلوم الاجتماعية متشابهة كما هو الحال في العلم ، ولكن الدلائل تشير الى غير ذلك . واذا كانت العلوم الاجتماعية تفيد من جعل الخدمات الإعلامية فيها على غرار الخدمات الإعلامية في العلم فليس معنى ذلك أنه لا يمكن أن تتحقق فائدة اذا تم تعديل الخدمات الإعلامية فيها بما يتناسب مع أنماط الاتصال .

وسنبين في هذا المقال أن شؤون البحث والتطبيق والاتصال في العلوم الاجتماعية تمتاز كلها ببعض الخصائص الحقيقية التي لم يكشف النقاب عن الكثير منها بعد والتي تختلف اختلافا كبيرا عن خصائص العلم ، يضاف الى ذلك أنه يجب مراعاة هذه الخصائص في الخدمات الإعلامية .

نظم الإعلام ، ونظام الاتصالات

والعلوم ، فى مجال العلم

تطورت الخدمات الاعلامية على مدى فترة طويلة من الزمان ، سواء بفضل جهود امناء المكتبات ، والعلماء انفسهم ، او بفضل الجمعيات العلمية والمهنية ، وعلى الرغم من أن مخططى الخدمات الاعلامية لا يوضحون صراحة لماذا يفضل الناس احدى الخدمات على غيرها فانه يجب أن يراعى فى الخدمات الاعلامية خواص الاتصال العلمى ومتطلباته . مثال ذلك انه اذا كانت اغلبية العلماء تحتاج الى معلومات حديثة وجب أن تزودهم الخدمات الاعلامية بمعلومات حديثة ، واذا كان العلم يتقدم بوجه عام بالتوصل الى الاجماع على النظريات والطرق العلمية وجب على الخدمات الاعلامية أن تقدم المعلومات التى تيسر سبيل الوصول الى هذا الاجماع ، وحجب المعلومات الاخرى التى لا تساعد على ذلك (على الاقل الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه للعلماء انفسهم أن يخرجوا على هذا الاجماع) .

اما والحالة هذه فانه يجب تحديد الاحتياجات الاعلامية ونظام الاتصالات والمعلومات فى مجال العلم . وفى رأى دبريك دى سولا برايس (١٩٦٥ ، ١٩٦٦) ان العلم يتقدم عن طريق بناء سلسلة من العماثر يبنى فيها كل جيل طبقة فوق الطبقة التى بناها الجيل السابق . وهنا اجماع كبير على بناء هذه العماثر (اللهم الا فى اوقات الثورات العلمية ، وهذه قصيرة الامد) . ويتجلى هذا الاجماع فى الكتب المدرسية المؤلفة فى بعض العلوم مثل : الكيمياء ، والفيزياء ، والبيولوجيا ، والتشريح ، والفسولوجيا . ويتم الاجماع فى وقت معين بتركيز البحث فى الافكار والمعلومات ، والتجارب والنتائج . ويلاحظ أن اختلاف الاراء ، والحقائق . والنظريات ، قصير الامد فى العلم الحديث (خلافا لما حدث فى العلم ابان القرنين ١٧ و ١٨) . وفى العلم الحديث لا توجد مدارس فكرية متعارضة سوى القليل منها . والاجماع فى الماضى معروف ، وهو ينتقل الى الحاضر كجزء من التربية العلمية . ولا يعنى العلماء المعاصرون بما حدث فى الماضى من اختلافات وتناقضات لان هذه الامور من شأن مؤرخى العلم وفلاسفته .

وهذه النظرة الى العلم تدل على انه يمتاز بفترات طويلة من الاستقرار . ويظهر من وقت الى اخر من يتحدى النظريات والمفاهيم القائمة ، ويبين وجه الخطأ فيها . فيتم تعديلها ، وتظهر نظريات جديدة ، وادلة جديدة ، ولكن الثورات العلمية المثيرة نادرة الحدوث ، واذا ما حدثت وجب ايجاد نظام اعلامى جديد لخدمة العلم يختلف عن النظام الذى خدم العلم معظم الوقت ، ذلك بان معظم النظم الاعلامية موجهة الى خدمة العلم فى فترات الثبات ، والتقدم التدريجى .

ومن ذلك يتضح أن الخدمات والنظم الاعلامية يجب أن تراعى خصائص العلم والعلماء الاتية :

١ - حاجة الباحثين والعلميين التطبيقيين والمربين الى معلومات حديثة

٢ - حاجة الطلاب الى معلومات حديثة تماما ، ولكن هذه المعلومات لا تتاح لهم عادة الا بعد استقرارها فى مجال البحوث ، وعرضها فى الكتب المدرسية ، او الكتيبات الوجيزة .

٣ - اعتبار المعلومات قديمة اذا جاوزت أكثر من ست سنوات او سبع فى العلوم الطبيعية . اما فى الجغرافية والجيولوجيا وعلم النبات وعلم الحيوان فالمطلوب غالبا أن يكون عمر المعلومات من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة او اكثر .

٤ - مؤرخو العلم وفلاسفته هم الذين يحتاجون الى خدمة اعلامية نشيطة فى المعلومات والبيانات التى يزيد عمرها كثيرا على ٢٥ سنة . وحيثما كانت النتائج التى توصلت اليها الاجيال السابقة وثيقة الصلة بهذا فانها تعد جزءا من « عمائر » العلم . وبذلك يتسنى للقراء الاطلاع عليها فى بطون الكتب المدرسية ، والمقالات ، والكتيبات . الخ .

٥ - الاصطلاحات الفنية فى العلم ثابتة ، سواء على مدى الزمن او بين طائفة من العلماء وأخرى . ولذلك يتسنى للخدمات الاعلامية ان تعكس بسهولة تامة استخدام العلميين لهذه الاصطلاحات ، فى مفرداتها اللغوية المضبوطة ، وفى قواميسها وموسوعاتها .

٦ - العلميون يبحثون دائما فى موضوعات يمكن تقريرها فى عبارات دقيقة، ومن عاداتهم مواصلة البحث فى موضوع واحد او بضعة موضوعات ومشكلات حتى يتم التوصل الى حل لها . وهذا من شأنه تيسير الخدمات الاعلامية المعدة وفقا لغرض معين بما فى ذلك اعداد نبذة او لمحة عن حياة المنتفعين بهذه الخدمات .

٧ - كثيرا ما يحتاج العلميون الى معلومات ومراجع محددة ، ولكنهم يحتاجون ايضا الى معلومات ومراجع غير محددة للاستزادة من المعرفة ، والوقوف على بعض التفاصيل - والاطلاع على أحدث الآراء والتطورات ، الخ . ولا يجوز ان تكفى الخدمات الاعلامية فى العلم باسترجاع وتقديم المعلومات والمراجع العامة فقط .

٨ - يعثر العلميون من وقت لآخر على بعض المعلومات بمحض الصدفة ، ولكن لا يجوز تشجيع العلميين على الركون فى جمع المعلومات الى الصدفة ، او اتباع الطرق العشوائية .

٩ - هناك ظروف يحتاج فيها العلميون الى الاطلاع بكل ما هو معروف عن موضوع معين او نظرية أو طريقة معينة الخ .

١٠ - باب العلم مفتوح لكل الطلاب ، وقضايا عامة في كل البلدان ، لا فرق في ذلك بين قطر وآخر .

١١ - غير العلميين من الإداريين والمدرسين والجمهور في غير حاجة الى تزويدهم بمعلومات عن العلم . ذلك ان الكشوف العلمية بالامس تصبح من المعلومات المألوفة اليوم . والمعلومات التي تعطى لغير العلميين تكون عامة ومجملّة ، ولكنها تكتب احيانا خصيصا لهم . ويتم توصيل المعلومات من العلميين الى غير العلميين بطريقة منظمة تماما .

١٢ - لا نقول ان الخدمات الاعلامية في العلم تم تخطيطها بدقة طبقا لهذه الخصائص ، بل نقول ان المتخصصين في الاعلام ، والعلميين انفسهم ، قد جنحوا في تخطيط وتنفيذ الخدمات الاعلامية الى التوفيق بين هذه الخدمات وحاجة العلم والعلميين على مدى فترات طويلة نسبيا .

نظام الاتصال والمعلومات

في العلوم الاجتماعية

على الرغم من ان جميع العلميين قد لا يوافقون على نموذج الاتصال العلمي الذي ذكرناه انفا فان هناك قدرا كافيا من الاتفاق على انه يجدر بنا ان نربط تنظيم الاتصال والمعلومات بتنظيم الخدمات الاعلامية .

اما في العلوم الاجتماعية فلا يوجد مثل هذا الاتفاق حول الطريقة التي يتم بها احرار التقدم ، والاهمية النسبية لقنوات الاتصال ، ومتطلبات الاعلام ، وهكذا . كما انه لا تظهر فيها الطريقة المنظمة التي تظهر في العلم . ومن الصعب علينا ان نقرر ان العلوم الاجتماعية تتقدم على شكل سلسلة من العنابر يبنى فيها كل جبل فوق ما بنته الاجيال السابقة . ولا يوجد اجماع عام حول المادة ، والطرق ، ومناهج البحث ، وتفسير البيانات والمعلومات . وكثيرا ما يقال فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية - الصعبة على الاقل - مثل علم الاقتصاد وعلم النفس و « بعض مجالات » علم الاجتماع ان الاتصال يتم على النحو المتبع في العلم . ولكن هذا رأى فطير لا يتفق مع كثير من نواحي الاتصال في العلوم الاجتماعية . وفيما يلي بيان الخصائص العامة المتعلقة بالبحوث والنظريات في كثير من مجالات العلوم الاجتماعية :

١ - يتقدم العلماء الاجتماعيون بنظريات حول السلوك الانساني ، والمجتمع ، والاقتصاد ، وهكذا . وحيانا ترتبط هذه النظريات بالنظريات السابقة ، وحيانا لا ترتبط بها .

٢ - يسعى العلماء الى الادلة التجريبية للتحقق من صحة النظريات الفرضية . ولكن كثيرا من النظريات لا يتم تقريرها على نحو يسمح بالتحقق من صحتها (مهما كانت البيانات التجريبية صحيحة) او بتفنيدها .

٢ - يعرف كثير من العلماء الاجتماعيين عن ولائهم الكاذب لطريقة تقليدية فى العلم هى الطريقة الافتراضية القياسية . فيقولون بوجوب تطبيق الاجراءات والطرق المتبعة فى العلم حيث تؤدي نظريات العلوم الاجتماعية الى فرضيات يمكن اختبارها بالتجربة (كما هو شأن كل النظريات السليمة) . فاذا تم التحقق من صحة احدى الفرضيات اصبحت النظرية المستنبطة منها جديرة بالقبول والثقة . ولكن اذا لم تثبت صحتها اعيدت التجربة (للتأكد من ان الطريقة التى اتبعت فيها كانت خاطئة ، الخ) . فاذا اسفرت التجربة عن عدم صحتها وجب نيلها وادخال التعديلات المناسبة على النظرية ، لان الإبقاء على الفرضيات التى ثبت عدم صحتها وعلى النظريات غير الدقيقة يسبب اللبس والاضطراب ، ويدعو لمزيد من القراءة والاطلاع ، ووزن المزايا مرة بعد أخرى .

{ - تمنى العلوم الاجتماعية من كثرة النظريات التى لا يمكن تحقيقها بالادلة التجريبية او التى لا يتم تحقيقها ، لان العلماء لا يواصلون البحث عند تعارض الادلة وهذا يؤدي الى ظهور مدارس فكرية متنافسة ، وكتابة فيض من التقارير ومقالات المجلات والكتب ، مما يندر فيه اتفاق الراى ، وهو الامر الذى يسبب الكثير من الالتباس والاضطراب فى اذهان العلماء والطلاب ، فضلا عن الممارسين والاداريين الذين يستخدمون المعلومات المستمدة من العلوم الاجتماعية . واذا تعذر الاتفاق بين الخبراء انفسهم فكيف يتسنى لمن سواهم ان يفهم التقارير ونتائج البحوث ؟ يضاف الى ذلك ان عدم الاتفاق ، وتضارب الآراء والنظريات ، وعدم تحقيق الفرضيات ، يحمل الناس على التماس المعلومات واقتباس الشواهد بطرق غير عادية فى العلوم الاجتماعية ، وسنشير اليها فى البحث التالى ، ثم ان عدم الاتفاق بين العلماء الاجتماعيين يفسر لنا ايضا السر فى عدم نجاحهم - كما نجح زملاؤهم العلميون - فى توصيل بحوثهم الى الجمهور عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية (جوسلين ، ١٩٧٤) .

٥ - يعنى عدم الاتفاق ، وعدم تحقيق النظريات ، ان يكون الكثير من النظريات فى العلوم الاجتماعية مجرد آراء شخصية نظرية . وجدير بالذكر ان النظريات العلمية تبدأ على هذا النحو ، ولكنهم - أى اهل العلم - يعلنونها على الملأ بسرعة ، فتصبح قابلة للتحقيق من جانب النظراء والانداد . اما فى العلوم الاجتماعية فان العلماء كثيرا ما يتوصلون الى اتفاق الراى بوسائل اخرى غير التجريب والتحقق العلمى ، كان يلجأ بعضهم الى « فلسفة الكراسى » التى يداب فيها الاستاذ صاحب الكرسي على ترديد نظرياته على مسامع الطلاب والباحثين من الشباب ممن يريدون استعدادا لتأييد نظرياته وتطبيقاته التى تظل « ملكا » غير محقق لجهازة العلماء الاجتماعيين .

وهذا يتنافى مع ما يجرى عليه العمل فى مجال العلم ، حيث يهدف الاستاذ عادة الى حمل الشباب على اجراء البحوث التى تمكنهم من تحقيق النظريات بطريقة موضوعية .

٦ - تبدو البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية مماثلة في ظاهر الامر للبحوث العلمية (جارفى ، ولين ، ونلسون ، ١٩٧١) ، اذ يتم تقرير المشكلات ، واقتراح الفرضيات ، وجمع المعلومات ، واستخلاص النتائج ، ولكن الفرق بينهما هو أن كثيرا من نظريات العلوم الاجتماعية ومشكلاتها لا يمكن حلها أو تطويرها بالتحقيقات التجريبية فقط . ومن المؤلفات تأييد إحدى النظريات في العلوم الاجتماعية عن طريق الاستشهاد بالتقارير الخاصة بوضع النظريات ، أو الأدلة التجريبية . وقد يلجأ العلماء الاجتماعيون أحيانا إلى (الموازنة بين الأدلة المؤيدة والمعارضة لنظرية معينة) وهذه الموازنة تتوقف بدورها على حسن استخدام الوثائق . وليس مثل هذا العمل نوعا من البحث العلمى بالمعنى المتعارف عليه في الطريقة الافتراضية القياسية . وكثيرا ما تكون أنماط الاتصال في العلوم الاجتماعية أقرب إلى المناقشات منها إلى المقالات العلمية ، حيث يؤكد العالم الاجتماعى إحدى النظريات بصورة دائمة ، ويرى أن أى دليل يكفى لصحتها . يضاف إلى ذلك سوء استخدام الإحصائيات والطرق الإحصائية لاثبات صحة أى دليل يمكن توافره ، أو لاثبات علاقة بين المتغيرات . وكثيرا ما يكون الدليل الجديد واهيا . ومن هنا يستخدمون طرقا إحصائية دقيقة لتقوية الدليل الضعيف .

٧ - يقول كيرش (ص ١٣٧ ، ١٩٧٧) فيما كتبه عن انفصام عرى الوحدة في علم النفس : « عرض المؤرخون علم النفس على أنه صورة لعدد كبير من المدارس الفكرية المتعارضة التى تختلف في أهدافها . وفيما يتعلق بالطرق والمناهج كثيرا ما يعرضون الروابط بين المدارس المختلفة في صورة المناقشات الكبرى التى احتدمت بينهم ، وقليل ما تعرض في صورة أوجه شبه في واحد من أبعاد علم النفس العديدة . والذي يتجلى في كل ذلك هو فقدان الاستمرارية ، حتى أن الإنسان ليعجب كيف تسنى جمع هذا الحشد المتنافر تحت اسم واحد) . وربما انطبق هذا على أى علم من العلوم الاجتماعية . فهذه العلوم تفتقر إلى حل شامل للمشكلات ، كما تفتقر إلى التقدم الذى حدث - مثلا - في علم الفلك الإشعاعى ، والعادة التى جرى عليها العلميون هي اختيار المشكلات القابلة للحل في اعتقادهم (رافنز ، ١٩٧١ ، ص ١٣٢ - ٤) وقد أصبحت هذه سمة كبرى من سمات الثقافة العلمية . أما المشكلات التى تخرج عن نطاق النظريات والأساليب (القائمة فيسمونها مشكلات « ميتافيزيقية » (وراء الطبيعة) أو غير علمية (ملكاى ، ص ١١١ ، ١٩٧٨) .

٨ - لم تلبث نظريات ونماذج عديدة في العلوم الاجتماعية أن منيت بالهزيمة؛ ولكنها رفضت أن تموت ، فعادت إلى الظهور من جديد تحت أسماء جديدة في أغلب الأحيان . مثال ذلك النموذج النفسى في علم النفس الذى قال به الرعيل الأول من علماء النفس المتأدين بمبدأ الاستبطان (التأمل الباطنى) فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات القليلة الأولى من القرن العشرين . وقد اتفق هؤلاء العلماء على أن الوظيفة الأساسية لعلم النفس هي دراسة العمليات النفسية ،

ولكنهم لم يتفقا بدرجة واحدة على كيفية تحقيق ذلك . ثم جاءت الثورة السلوكية (ابتداء من ١٩١٠ فصاعدا) فقلبت المفاهيم الأساسية للنموذج النفسى المذكور . وحدث هذا فى غضون ما يقل عن نصف قرن من تأسيس علم النفس العلمى . وبين لنا كيرش (١٩٧٧) أن هذا يخالف ما حدث فى العلوم الطبيعية حيث ظل نموذج نيون محتفظا بسماته الجوهرية لنحو مئة عام برغم ظهور مدارس متعاضدة بشأنه ومناقشات ميتافيزيقية عديدة . ولكن ما ان تمت الثورة السلوكية ، وبدأت الوحدة تظهر فى مناهج البحث ، حتى تشعبت أقوال السلوكيين . ومما زاد الطين بلة ان الأقوال الجديدة تفهقت ببطء وحذر الى النموذج النفسى القديم . وبدأ هذا التفهق على يد طولمان الذى أدخل فكرة الغرض ، والاستبصار ، وخرائط المعرفة ، واستمر هذا التفهق حين اهتم السلوكيون من جديد ببعض الموضوعات مثل الخيال والفكر ، وانتهى هذا التفهق بما صرح به هيب من ان علم النفس هو (علم النفس) برغم كل شيء .

وحيال هذه الظروف لا يمكن ان يحدث تقدم منظم يسفر عن تراكم المعرفة حيث ينبى كل جيل من العلماء الاجتماعيين على أعمال من سبقه . بل يبدو لنا ان كل جيل يعارض أعمال سابقه ، ليعود - جزئيا على الأقل - الى الاقوال القديمة .

كيف يمكن التوفيق بين الخدمات الاعلامية ومتطلبات العلوم الاجتماعية

لما كان البحث والاتصال فى العلوم الاجتماعية يتسم بطابع يختلف عن طابع العلم فان تنظيمهما على غرار الخدمات الاعلامية فى العلم لا يؤدى الى النتائج نفسها فى العلوم الاجتماعية .

وماذا يجب عمله لتغيير هذا الموقف ؟ أول مايجب عمله هو الاقتناع بان تدفق المعلومات والاتصال ونظام المعلومات فى العلوم الاجتماعية تختلف اختلافا بينا عنها فى العلم وأن بدا لاول وهلة أن هيكل المعلومات متماثل فى منهما ولتحقيق هذا الاقتناع سوف نذكر فى البحث التالى عددا من امثلة انماط فى العلوم الاجتماعية

وثانى مايجب عمله انه من الضروري دراسة نظام المعلومات فى العلوم الاجتماعية نوصلنا الى تنظيم خدمات اعلامية ملائمة . ونقترح فيما يلى صروب الدراسات اللازمة ، وهى :

دراسة وسائل الاتصال المتعارف عليها (مثل المقالات ، والكتب ، وابتقارير ، والرسائل) . وطريقة الارتباط بينها (أى الاستشهادات بقول او أى او سابقة) ، وتجميع هذه الوسائل . ثم يجب بعد ذلك الربط بين نظام الاتصال ونظام الخدمات

الإعلامية القائمة ، وحشما وجد مايدل على عدم التزاوج بينهما امكن تقديم اقتراحات بشأن تنظيم خدمات جديدة (او تعديل الخدمات القائمة ، فى بعض الحالات) .

ونقترح - على وجه الخصوص - وجوب اجراء دراسات حول المطبوعات فى نحو عشرة مجالات من العلوم الاجتماعية يعتد بصفة عامة انها تعالج قضايا هامة . ويمكن الحصول على بيانات حول ارتباط هذه المطبوعات بعضها ببعض ، وحول المعلومات والبيانات التى يستعين بها المؤلفون (والتى يفضلوها) ، والنتائج التى تتضمنها . ويمكن القيام بما يلى على وجه خاص :

١ - دراسة منهجية للمواد المستشهد بها فى عينة نموذجية من المطبوعات فى مجال معين او فرع من العلم او مدرسة فكرية ، وبصفة خاصة دراسة البيانات الخاصة بعمر المواد المستشهد بها وشكلها (مقالات ، تقارير ، رسائل علمية فى موضوع واحد ، ابحاث غير منشورة) ، ومختلف الموضوعات الموجودة فى المطبوعات والمؤلفين على اختلافهم ، والاستشهادات الذاتية (سواء فى ذلك استشهاد المؤلف بكلامه او جماعة من المؤلفين فى مجال معين من العلم او المدرسة الفكرية) . وعلى الرغم من قيام بعض الهيئات (مثل هيئة دليسيى) باجراء الكثير من الدراسات حول الاستشهادات فان هناك قليلا من الدراسات الخاصة بجماعة متجانسة نسبيا من العلماء الاجتماعيين . ويلاحظ ان معظم الدراسات لم تعالج سوى مجالات مريضة (مثل علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، لا الموضوعات والمشكلات ، الخ)

٢ - من الممكن فى حالة الموضوعات والمشكلات والمدارس الفكرية التى يزيد تاريخها على عشر سنوات - مثلا - تحديد الوثائق والمعلومات التى لم تراعى فى الماضى ولكنها ربما ايدت (او عارضت احيانا) ماتم تقديمه من حجج ، ونظريات ، ونتائج

٣ - دراسته تطور النظريات والمدارس الفكرية مع العناية بطريقة اندماج النظريات والطرق الجديدة فى النظريات والطرق القديمة ، او مدى اندماج النظريات والطرق القديمة فى النظريات العامة ، او موتها جملة واحدة فى بعض الاحالات .

٤ - اثر المؤلفات والمدارس الفكرية فى (١) البحث والتأليف ، (ب) النظرية ، (ج) - التطبيق .

وقد اجريت بالفعل دراسات قليلة للمؤلفات الخاصة بالعلوم الاجتماعية على هذه الاسس . وبكن لاتوافر لدينا مجموعة من المعلومات تتيح لنا استخلاص بعض النتائج حول صلاحية الخدمات الاعلامية الحالية ، ومايجب ادخاله من تغيير عليها ولذلك فان الامر يتطلب الان اجراء دراسة منهجية فى هذا الشأن . وقد تم اتخاذ الخطوة الاولى فى هذا السبيل باجراء دراسات حول نمو المؤلفات وحجمها ، وظهور المدارس الفكرية فى بعض العلوم الاجتماعية ، وتحليل بعض المدارس الفكرية ، وتجانس المؤلفات والمعلومات ، الخ . (من امثلة هذه الدراسات ماقامت به جامعة

بات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ودانيل ولويت ١٩٥٣ ، وهولت وشرانك ١٩٦٨ ، وكرانتز ١٩٦٥ ، ١٩٧٢ ولويت ١٩٥٧ ، ونارين وجارسيد ١٩٧٢ ، وروسيت ١٩٧٠ ، وشولمان وسلغرمان ١٩٧٢ ، وفيغو وبالرمو ١٩٧٣) . ولكن الامر يتطلب المزيد من اجراء البحوث الاساسية فى انماط الاتصال ونظام المعلومات ، وعلاقة ذلك بتكوين نظم المعلومات

امثلة من انماط الاتصال

لما كانت الاقتراحات التى تقدمها هنا تخالف مايدعيه الكثيرون حول متطلبات الاتصال والمعلومات فى العلوم الاجتماعية فقد اوردنا فيما يلى بعض امثلة من انماط الاتصال فى مجالات معينة تختلف عن الانماط الموجودة فى مجال العلم . وهذه الامثلة تثبت ان تنظيم الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية على غرار ماهو متبع فى العلم هو امر غير مناسب على الاطلاق . وقد استخلصنا هذه الامثلة من مجالات علمية محدودة نسبيا ، لاننا نستطيع ان نتبين انماط الاتصال (وبخاصة ماتم اغفاه منها) فى مجالات متجانسة نسبيا وفى بعض فروع العلوم الاجتماعية والمدارس الفكرية ، ولكن لانستطيع ان نتبينها فى العلوم الكبيرة .

علم النفس الفعال (او الاسكنيرى)

كانت هذه الحركة النفسية القوية المؤثرة قوة معروفة فى اواخر العقد الرابع عندما نشر زعيمها العالم النفسى الامريكى ب. ف . اسكنير مؤلفاته الخلاقة ولو انك قلبت صفحات التاريخ لرأيت ان هذه الحركة فرع من الحركة السلوكية التى ظهرت فى اوائل القرن العشرين كقوة مضادة لحركة الاستبطان السائدة فى علم النفس آنذاك . وقد اشتق علم النفس الفعال اسمه من طريقة تعزيز الاستجابات فى المواقف التعليمية ومن نوع خاص من التعليم . ولكن اسمه الفلسفية هى اسس المذهب السلوكى .

والجدير بالذكر ان مؤلفات اسكنير التى نشرها فى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم تتضمن اية اشارة الى المؤلفات السابقة . وكان هذا ولايزال امرا غير مألوف . ويقول اسكنير (١٩٦١) فى سيرته الذاتية ان ابحاثه ومؤلفاته المنشورة فى العقد الرابع لم تكن مستمدة من غيره ، ولا تمت بصلة للبحوث والنظريات النفسية القائمة فى ذلك العهد ولكنك لو انعمت النظر فى التاريخ لبدأ لك واضحا ان كثيرا من طرق ومناهج اصحاب علم النفس الفعال (ظل علماء النفس الاسكنيريون بعدة عقود ينكرون الحاجة الى النظريات) كانت موجودة بالفعل فى اوائل العقد الرابع . فهل ياترى لم يعرفها اسكنير ام أثر ان لايتشهد بها ؟

وبعد أن تطور علم النفس الفعال فيما بعد درج كثير من علمائه على الاستشهاد بأقوال غيرهم طبقاً للتقاليد المتبعة ، ولكنهم اقتصروا في ذلك على الاستشهاد بأقوال زملائهم من أعضاء الحركة وكانت شواهدهم مقصورة على أقوال عدد قليل نسبياً من المؤلفين والمصادر ، وهي عادة تختلف تماماً عما هو متبع في المجالات الأخرى من علم النفس والعلوم الاجتماعية وبخاصة في الأبحاث الناضجة نسبياً . وقد درس كراتز (١٩٧٢) هذه الطرق غير العادية في الاستشهاد ، وأوضح أن نسبة كبيرة من الشواهد في مجلة « تحليل السلوك » (إحدى المجلات القليلة المتخصصة للفرع الفعال من علم النفس السلوكي) كانت محصورة في دائرة ما ينشر في المجلة نفسها ، ومقصورة على عدد قليل نسبياً من المؤلفين . وظهرت هذه الطريقة غير العادية بوضوح في العقد السابع عند ما بلغ علم النفس الفعال ذروة نفوذه وبلغ من العمر مالا يقل عن ثلاثين عاماً . ومن ذلك يتضح أن هذه الطريقة لم تكن مقصورة على المراحل الأولى من الحركة حيث شاعت طرق الاستشهاد غير العادية بكثرة . ومما يذكر على سبيل المثال في هذا الصدد ما ذكره ميدوز (١٩٦٧) ومنديز (١٩٧٨) من أن طرق الاستشهاد غير العادية تظهر أحياناً في أنماط الاتصال في المجالات الجديدة ، ولكن إلى أمد قصير ، حتى تستقر دعائم العلم الجديد بمجالاته ، وجمعياته المهنية ، ومؤسساته الفرعية .

وهكذا يهيء علم النفس الفعال مجالاً صالحاً لمزيد من دراسة أنماط الاتصال ولا شك أن أي دراسة مستفيضة لتدفق المعلومات من شأنها أن تبين أن الخدمات الإعلامية القائمة لانفى بحاجة الفنيين المشتغلين بعلم النفس الفعال نفسه ولا حاجة غيرهم ممن يريدون معرفة المزيد عنه ، وربما يريدون تطبيق نتائجه .

هذا والتحليل النفسي من العلوم الأخرى الجديرة بالدراسة الدقيقة . ومن دواعي السخرية — بالنظر إلى كراهية الاسكتريين للتحليل النفسي — أن ثمة كثيراً من أوجه الشبه بين أنماط الاتصال في كلا العلمين ، في المراحل الأولى على الأقل . فقد بدأ كل منهما بفئة قليلة من المؤلفين المخلصين الذين اقتبس كل منهم من الآخر (بصورة تكاد تكون دقيقة) واستنكروا المدارس افكرية المعارضة .

الخلاف حول الوراثية والبيئة

دارت معركة حامية ، وبخاصة في علم الأحياء وعلم النفس ، على مدى نحو خمسين عاماً ، حول الآثار النسبية للعوامل البيئية والوراثية على نمو الذكاء والقدرة ولا تزال القضية حامية الوطيس حتى اليوم ، وزاد من اشتعالها الخلاف حول صحة بعض الأدلة التي ساقها سيرسيريل برت ، أحد كبار الباحثين في هذا الميدان في العقد الرابع (انظر — على سبيل المثال — ولوت ، ١٩٧٧) .

وبلاحظ أنه متى أتيح الوقت الكافي لمعظم الخلافات العلمية أمكن تسويتها بالأدلة المستمدة من التجربة . ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك في قضية البيئة

والوراثة . ولذلك بطاننا عدد من الاسئلة حول كنه المشكلة ، والمعلومات اللازمة لحلها : ماهى الادلة المطلوبة لحل المشكلة ؟ اذا أمكن الحصول على هذه الادلة بالبحث فلماذا لم يتوصل اليها العلماء بعد خمسين عاما من العمل ؟ هل المطلوب ماهو أكثر من الادلة التجريبية ؟ مثال ذلك : هل بقضايا الاخلاقية والفلسفية دخل فى هذه القضية مما يحتمل ان يكون قد ادى الى تعقيدها ؟ هذه الاسئلة - وغيرها كثير - يمكن دراستها ، لالغاء الضوء على الخلاف الذى لم يتم حله ، وتوفير الخدمات التى تيسر الحل . بدلا من الاستمرار فى تقديم الخدمات التى تعقد القضية وتزيد من الخلاف

وربما يضطر خبراء الاعلام الى اعادة تقدير قيمة الخدمات الاعلامية وهدفها فى المجالات التى تصعب دراستها ويحتمد حولها الخلاف ، حيث يبدو ان حل القضية لن يتم فى وقت قريب حتى بعد انقضاء عقود طويلة من البحوث والمناقشات وقد يتضح ان العلماء الاجتماعيين قد وجهوا اسئلة خاطئة ، اسئلة لايمكن حلها بالبحث والمعلومات . والعادة انه لافائدة ترجى من طرح اسئلة لاتتوافر لها المعلومات اللازمة الان او ان تتوافر فى المستقبل القريب

وفى مثل هذه المواقف يواجه خبير الاعلام النشيط (الذى لا يكتفى بدور الوسيط السلبى فى تقديم المعلومات والوثائق عند الطلب) قرارا صعبا : هل يستمر فى تقديم المعلومات لكى يستمر الخلاف ، وربما بقوة مجددة ، دون ان تلوح فى الافق فرصة الحل الصحيح ؟ ام هل يحمل العلماء الاجتماعيين على صياغة اسئلتهم من جديد ؟ ام ينسحب من الميدان ويعزف عن تقديم المعلومات ؟

والواقع ان خبراء الاعلام الذين يقومون بدور الوسيط فى تقديم الخدمات الاعلامية الابية - وبخاصة الخدمات الاعلامية الفورية - يلعبون دورا حاسما فى صياغة اسئلة البحث . ويمكن بسهولة التوسع فى دورهم فى استراتيجية البحث

(الموازنة) بين الادلة : طريقة غير علمية

من الامور المألوفة فى العلوم الاجتماعية الاستشهاد بجميع الادلة المتاحة التى تؤيد نظرية معينة ، والادلة التى تفندها . فاذا كانت الادلة المؤيدة أكثر من المفنده كان ذلك دليلا على صحة النظرية . ويمكن ان نطلق على هذه الطريقة اسم (الموازنة) « المقارنة » بين الادلة . ومن اوضح الامثلة فى هذا الباب ذلك البحث الذى قدمه فرانك (١٩٦٣) ، وذكر فيه بالتفصيل طريقة (الموازنة) التى اتبعها لكى يحصل مسألة اجرائية فى التجارب الهادفة الى بيان امكان التحكم فى اختلاج العين (انتفاض اجفانها بحركة لا ارادية) . وكانت القضية المطروحة هى : هل يمكن التحكم فى اختلاج العين ام لا ؟ فذهبت مدرسة فرانك الى امكان هذا التحكم ، وذهبت مدرسة اخرى (يتزعمها سبنس ، ١٩٦٤) ، وباحثوه فى ايوا) الى ان الاستجابة الاوتوماتيكية لاختلاج العين غير قابلة للتحكم بالطريقة العادية . وان النتائج التى خرجت

من معمل' فرانك زائفة . واستمر هذا الخلاف عدة سنين ، وكان موضوعا لكثير من المقالات المنشورة فى مجلات علم النفس ، والخطابات المرسلة الى هيئة التحرير :، ولجأ انصار الفكرة الى طريقة طريفة وغير مألوفة ، وهى طريقة الموازنة بين الادلة فى عدد من الابحاث المنشورة المؤيدة لكل جانب ، فنشر فرانك بحثا سرد فيه كل' البحوث التى تؤيد نظريته ، والبحاث التى تؤيد معارضيه . وغنى عن البيان انه وجد من الابحاث ما يؤيد نظريته اكثر مما يفندها .

هنا نجد طريقة تعتمد على الكفاية فى العثور على المعلومات والوثائق اللازمة لحل' احدى المشكلات . ولكن هذه الطريقة لا يمكن ان تحل المشكلة بصورة علمية لانه اذا تسنى العثور على قليل من الابحاث الاضافية امكن ترجيح احدى الكفتين على الاخرى .

واذا حظيت طريقة الموازنة بين الادلة بالاحترام والقبول وجب توضيح الانار المترتبة عليها فيما يتعلق بالخدمات الاعلامية واول هذه الانار انها تضع خبير الاعلام امام مسئولية كبرى ، لانه يمكن حل المشكلات وتقرير انظريات او نبذها بتذكر كل الوثائق والمعلومات الخاصة بها . وفى هذه الحالة يكون النجاح حليف العالم الاجتماعى الذى يختلف الى الخبير الاعلامى ليدكر له كل الابحاث التى تؤيد نظريته . ولكن قل' من العلماء من يرى ان هذه الطريقة صحيحة ، برغم لجوء كثير من العلماء اليها .

القضايا المهمة والنسبية

لقد لقي الكثير من النظريات والمدارس الفكرية والشخصيات الفردية بعض الاهمال من جانب الاجيال التالية . بيد ان العلماء دأبوا من وقت الى آخر على اعادة النظر فى القضايا والنظريات القديمة ، وتبسيط الاضواء على الابحاث التى تمت فى الماضى .

والشاهد فى العلوم الاجتماعية ان اعادة تقويم النظريات والبحوث القديمة تتجاوز اختصاص المؤرخ والفيلسوف . ولعل السبب فى ذلك ان المشكلات لم تحل' حلا كافيا . ومن هنا تسلط عليها الاضواء من وقت الى آخر ، مما يؤدى الى الارتباك ويحول دون التقدم ووضوح الرؤية .

ومن اوضح الامثلة فى هذا الباب ماتم اخيرا من اعادة تقويم ابحاث السير فرديرك' بارثليت ، العالم النفسى الانجليزى المشهور ، خلال العقدين الثالث واربع . ويقول ستون (١٩٧٨) ان علم النفس فى القرن العشرين أهمل ابحاثه . ويعزى بعض السبب فى ذلك الى سيادة المذهب السلوكى ، اذ استغرق علم النفس معظم هذا القرن فى تخليص نفسه من مذهب حيوية المادة ، وحده ذلك الى إفرط الاهتمام بكبار علماء النفس السلوكيين امثال : بافلوف ، ووطسون ، واسكنير . وكتب ستون

(ص ٩٠ ، ١٩٧٨) يقول : (... ان عصر بارتليت لم يبدأ بعد) ، وايداه آخرون في هذا الرأي . وكتب برودبنت (ص ٢٣ ، ١٩٧٠) عن بارتليت : « في سنته الاخيرة ... تضمنت محاضراته تحليلا للنظام الاجتماعى المتضمن فكرة التغذية المرتدة والتقدم المرحلى وهى الفكسرة التى لم يفهمها الكثيرون من ... انتى ... اتوقع ان افكاره سوف تعود الى الظهور فى الاقسام الجامعية للمعلم الاجتماع بعد عشرين او ثلاثين سنة »

ومن الامثلة الاخرى التى تدخل فى صميم الموضوع ابحاث كورت لوين الذى اشتهر بنظريته المعروفة باسم « نظرية المجال » ، وهى عبارة استعارها من الفيزياء بالاضافة الى نظريات اخرى ، وقد نشر لوين اول مؤلفاته الهامة فى ١٩١٧ حيث حاول ان يجد نظرية واحدة يقوم عليها علم النفس ، وبخاصة شخصية الانسان ، ولكنه بقى دائما بمنأى عن الاتجاه السائد فى علم النفس الامريكى والاوروبى وقد انتقد العلماء المفاهيم التى استقاها لوين من علم الفيزياء ، بحجة انها غير ملائمة لعلم النفس ، وانها تفقر الى الدقة ، ولذلك يصعب تأييدها او تفنيدها . وهى فى هذا تشترك مع كثير من المفاهيم والنظريات فى العلوم الاجتماعية . وبرغم ذلك كله بدت نظرية المجال فى نظر الكثيرين صالحة لتفسير وجود الافراد فى المجتمع وتبوات من وقت لآخر مكان الصدارة على يد بعض اتباع لوين ، وان صعب دائما تطبيقها بصورة عملية دقيقة

هذا وتناثر فى بطون الكتب المؤلفة فى العلوم الاجتماعية بعض الابحاث المغمورة التى تتطلب قدرا من الاهتمام . ومن المستبعد ان يؤثر غياب هذه الاعمال عن معظم المكتبات فى تطور العلوم الاجتماعية . بيد ان امناء المكتبات وخبراء الاعلام يجدون من الصعب اتخاذ قرار نهائى بشأن الاعمال التى لم ينعقد عليها الاجماع .

ومن المحتمل جدا ان يختلط الامر على ابدارسين فى الوقت الحاضر اذا هم درسوا النظريات والاعمال غير الكاملة ، واعادوا النظر فيها باستمرار . ولذلك فانه لاجابة بهم الى ان يقرأوا - مثلا - ابحاث لوين الاصلية ولاتفسيرات مستفيضة لها ، اذ يفهم ان يقرأوا الدراسات الاجتماعية والفلسفية حول الشخصيات التاريخية ، وتقدير اعمالهم ، وماكان لها من اثر فى تطوير (او عدم تطوير) العلوم الاجتماعية ، وفى الابحاث الناية ، ومالها من صلة وثيقة بالابحاث الحالية .

وطالعنا العديد من الاسئلة الهامة حول انماط الاتصال المتعلقة بالاعمال المنسية ، وعلينا ان ندرس هذه الاسئلة وهى : (ا) على اى المعلومات والمؤلفات اعتمد عالم اجتماعى مثل بارتليت (او لوين) ؟ (ب) ماهو الاثر الذى احدثته كتابات بارتليت (ج) هل كانت هناك عوامل فى نظام الاتصال تؤيد - مثلا - نظريات السلوكيين وطرقهم بدلا من نظريات بارتليت ؟ مثال ذلك : هل نشر السلوكيون آراءهم فى المجلات المعبرة عن الاتجاه السائد والواسعة الانتشار فى حين نشر بارتليت آراء فى مجلات مغمورة ؟ ترى هل ادت مطبوعات السلوكيين الكثيرة الى قوة دافعة كبيرة ، وكسب الكثيرين

من الاتباع بصرف النظر عن نوعية أبحاثهم ؟ ماهى الأهمية النسبية لوسائل الاتصال التقليدية وغير التقليدية ؟ هذا ومن المعروف (كلارك ، ١٩٧٩) أنه كان لبارتليت أثر كبير فى الجيل التالى من النفسيين الأكاديميين ، فى المملكة المتحدة على الأقل (مثال ذلك : أن أكثر من نصف كراسى علم النفس فى المملكة المتحدة كان يشغلها فى ١٩٦٠ تلاميذ بارتليت فى كمبردج ، حسبما ذكر هيرنشو ، ١٩٦٤) ، كما أن بارتليت كان رئيسا لتحرير « المجلة البريطانية لعلم النفس » بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٤٨

الأهمية النسبية للباحثين الأكاديميين والممارسين

تطورت الخدمات المكتبية والإعلامية فى العلوم الاجتماعية فى وقت سادت فيه العلوم الأكاديمية ، وقل فيه عدد الممارسين (كالباحثين الاجتماعيين ، ودارسى علم الاجتماع الصناعى ، وعلم النفس التربوى ، وعلم النفس الكلينىكى أى العلاجى) وكانت أغلب المصنفات محرره بأقلام الأكاديميين ، ومنشورة فى المجلات العلمية والرسائل العلمية ذات الموضوع الواحد . وكان هناك باحثون ، وقراء ، وكتاب ، يهبون معظم وقتهم للقراءة والكتابة وتلخيص المؤلفات ، وكان الممارسون يكتبون قليلا . كما قل عدد المجلات المخصصة للعلوم الاجتماعية التطبيقية وعدد النقابات المهنية الخاصة بالممارسين . وبازدياد عدد الممارسين ازدادت الخدمات الإعلامية لأن أغلب الممارسين كانوا يستفيدون من الخدمات المكتبية والإعلامية المتاحة للأكاديميين .

ولم تبين الحاجة الى تغيير هذا الوضع الا فى اخريات انعقد السابع عندما ادخلت الخدمات الإعلامية التجريبية على يد الجمعية النفسية الأمريكية (١٩٦٩) وأجريت دراسات مستفيضة للمتطلبات الإعلامية فى العلوم الاجتماعية وما يتصل بها من مجالات الممارسين (انغروس ، جامعة باث ، ١٩٧١) . فقد تبين بالتدريج أن الممارسين لا يستخدمون - بل هم فى الواقع يريدون أن يستخدموا - المعلومات على نحو مايفعله الأكاديميون . ذلك أن الممارسين - لكثرة الاعباء الملقاة على عاتقهم من قبل عملائهم ، وعدم تدريبهم على استخدام المؤلفات - يفضلون بحكم ميولهم قنوات الاتصال غير اقليلية ، ولا يحرصون على الاطلاع على أحدث الآراء فى موضوعاتهم ويحتاجون الى قدر كبير من معلومات محددة ، وأحيانا محلية ، لا تتوافر فى المطبوعات التقليدية ولا فى الخدمات المكتبية القائمة

ولعدة سنوات استشعر الممارسون الحاجة الى الاطلاع على مزيد من المؤلفات والاستزادة من فهم المراجع ، والاستعانة بالخدمات الثانوية وتعلم طرق العثور على المعلومات ، وقبل الكثيرون وجهة النظر هذه ، واعترفوا صراحة بأنهم يجهلون أشياء كثيرة فى العلوم الاجتماعية ذات صلة وثيقة بعملهم ، وودوا لو أتبع لهم أسوقت للاطلاع ، بل الفرصة لقراءة المراجع والمصادر . ولكن هذه الحال تغيرت بالتدريج فأصبح الممارسون الآن قوة كبيرة جدا من الناحية العددية فى كثير من جمعيات

العلوم الاجتماعية ، وظهرت مؤلفات فى العلوم الاجتماعية التطبيقية ، واصبح بعض الممارسين يكاتبون غيرهم من زملائهم . وشيئا فشيئا اصبح الممارسون يشكون فى كثير من ابحاث وكتابات الاكاديميين ، وقامت هيئات فنية بدراسة المتطلبات الاعلامية للممارسين ، ونظمت خدمات اعلامية خاصة (كال مكتب ائقومى للشباب ، او المكتب القومى للاطفال)

ومن الفروق الاساسية بين الاكاديميين والممارسين أن الاولين يريدون فى اغلب الاحوال الاطلاع على المؤلفات وتلخيصها (أى انهم يريدون الاطلاع على الوثائق) فى حين أن الممارسين يريدون حقائق ومعلومات لحلّ مشكلات معينة والاجابة عن أسئلة محددة ، ويحتاجون بين الفينة والفينة الى وثائق للاطلاع على التقدم العام فى مجال التفكير والتطبيق

وعلى الرغم من التغييرات التى حدثت لصالح الممارسين ، وازدياد وزنهم ونفوذهم من الناحية العددية على الأقل ، فإن الخدمات الاعلامية لاتزال فى صالح الاكاديميين . ويعنى قصر الخدمة الاعلامية على المكتبات لصالح الممارسين اضطراب هؤلاء الى الانخراط فى سلك المنتفعين بالمكتبات ، فى حين ان احتياجاتهم الاعلامية وخبرتهم وتدريبهم وميولهم تتطلب خدمة اعلامية من طريق آخر . صحيح أن الخدمات الاعلامية للممارسين تتطلب الاستعانة بالمكتبات ، ولكن فى وسعنا أن نسوق حججا تؤيد ضرورة استخدام وسطاء فى تسيير الخدمات الاعلامية للممارسين

وقد حدث فى السنوات العشر الاخيرة انفجار فى تعليم اعلوم الاجتماعية ، وفى عدد المطبوعات ، وفى تبسيط الكثير من النواحي العلمية على نحو يقربها من افهام الجمهور . ويلاحظ فيشر (ص ٣٧٥ - ٦ ، ١٩٧٧) طروء تغيير سريع على هيكل العلوم الاجتماعية . مثال ذلك أن ٨٠ ٪ من شهادات الدكتوراه فى علم النفس قد منحت خلال السنوات العشر الاخيرة ، وأن كثيرين من علماء العلوم الاجتماعية يعملون الآن بصفة ممارسين (لاشك ان ذلك يرجع - من جهة - الى تفضيل الشباب لعمل التطبيقى ، كما يرجع - من جهة - الى عدم وجود منافذ جديدة فى المجالات التقليدية للبحث والتعليم الاكاديمى) . ويقول فيشر انه كلما تضخم عدد الممارسين الاكاديميين والمرشدين ومستشارى المجتمع فان مكابدة الحياة العملية من شأنها ان تقلل من الفروق النظرية ، وأن يميل الناس الى قبول النظريات المختلفة والمدارس الفكرية المختلفة ، ويتضح لهم يوما بعد يوم أن كلامها صحيح ، برغم اختلاف وجهات النظر فى الوقت الحاضر .

وهكذا يتضح ان الاتجاه نحو الوحدة قد انعكس ، وان القول بأن الغلبة سوف تكتب لاحدى المدارس الفكرية لم يعد مقبولا ، وأن سلطة « الحارس القديم » قد ضعفت .

ولاشك ان لذلك آثارا بعيدة المدى فى الخدمات الاعلامية . فلم يعد من القبول التسليم بالنموذج العلمى للتقدم الذى يتطلب أن تحصل الاغلبية على معلومات حديثة ثم تبني طبقة جديدة فوق الطبقات التى بنتها الاجيال السابقة فى صرح او لم ، حتى فيما يسمى بالعلوم الاجتماعية « الصعبة » مثل علم الاقتصاد وعلم النفس ذلك ان العلماء الاجتماعيين يحتاجون الى وثائق ومعلومات من عدد كبير من المصادر تغطي امتدادا عريضا من الزمن لاستمرارية فيه .

اعادة تقويم النجزات

يلق فيشر (١٩٧٧) على الزيادة الهائلة فى الكتب المؤلفة فى تاريخ العلوم الاجتماعية بما فى ذلك الكتب المدرسية ، ويؤول ذلك بأنه محاولة لاعادة تقويم الماضى وفهم الهدف من كثير من العلوم . ومتى شرع الجم الفقير من العلماء الاجتماعيين فى دراسة الماضى بعمق فسوف تتغير نظرتنا الى فائدة بعض الكتب . ولما كان كثير من مشكلات الماضى المعقدة قد تم تبسيطه فى كتب مدرسية فان العلماء يهيئون الان بالدارسين أن يقرأوا المؤلفات الاصلية (او على الاقل ترجمة لها) لكثير من مشاهير العلماء القدامى أمثال : كاتل ، وفندت ، وفرويد ، ووطسن وتشنر (فى علم النفس) ، ودوركايم او فبر (فى علم الاجتماع) .

ومن فوائد هذه الحركة أيضا أنها تكشف النقاب عن المؤلفات المهملة التى كتبها من اشتهروا بجزء واحد فقط من إنتاجهم لمدة تزيد على خمسين عاما أو أكثر . ولشد ما يدهش القارئ اذا علم أن عددا كبيرا من العلماء الاجتماعيين كان لهم نشاط فى أكثر من علم أو موضوع ولكنهم لا يشتهرون الان الا بعلم أو موضوع واحد . . مثال ذلك أن البلاد المتكلمة بالانجليزية تجل « بنيت » باعتباره مخترع اختبار الذكاء ، وقلما يعرف أحد اليوم مشاركته وقيادته الانسانية فى « جمعية التخلف العقلى » ذات النشاط الاجتماعى ، كما أنه لا سبيل الى الحصول على كتاباته النظرية فى الذكاء . اما فندت – أحد مؤسسى علم النفس التجريبى – فقد اشتهر دائما بأنه أبو علم النفس الوضعى والتجريبى والمضاد للميتافيزيقا . ولكن على الرغم من أنه أسس أول معمل نفسى فى ١٨٧٩ فإنه نشر كتاب (المنطق) ، كما نشر فى ١٨٨٠ كتابا عن الميتافيزيقا التجريبية ، بل ذهب الى حد معارضة التجارب العملية (باعتبارها غير كافية للدراسة العمليات النفسية الانسانية العليا) فى كتابه « علم النفس الشعبى » .

ولا شك ان العلماء الاجتماعيين انفسهم كانوا مسئولين عن هذه الظلال المختلفة من الشهرة ، وذلك بابرارهم بعض النظريات والطرق والتطبيقات ، واهمال ما عداها . ولكن متى تم ابراز شيء من ذلك فان الخدمات المكتبية والاعلامية تجنح الى تخليد النظام القائم ، وتقف موقفا سلبيا ازاء المتطلبات الاعلامية المتعارف عليها ، وتنبذ مطبوعات المغمورين من العلماء ، والمطبوعات المهمة التى ألفها المشاهير ، وبذلك يصعب الحصول على هذه المؤلفات .

وأخيرا يمكننا القاء نظرة على الأهمية النسبية - على مدى الزمن - للمؤلفات الخاصة بالطرق والنظريات . ويمكن أن يكون لاستخدام الطرق الجديدة وتغييرها في اجراء التجارب والبحوث أثر عميق في تغيير مسار البحث ، وفتح افاق جديدة لارتياح المجهول . وكثيرا ما تنشأ الطرق الجديدة وتتغير بمحض الصدفة ، بدلا من تصميمها عمدا بما يتناسب مع احتياجات البحث عند العلماء الاجتماعيين . ويحدث مثل هذا في العلم بطبيعة الحال ، حيث للابحاث الخاصة بالطرق اثر دائم حتى ان العلماء يقتبسونها اكثر من اى شيء اخر (انظر جارفيلد ، ١٩٧٣ ، على سبيل المثال) . وقد شاعت المطبوعات التي تتضمن طرقا ميكانيكية تعالج باليد ، وتعليمات حول « كيفية القيام بالعمل واجراء التجربة » . ويشير فيشر (١٩٧٧) الى وجوب التأمل في الفرق بين الكتيبات العملية التي وضعها كاتل ومحاضرات وليم جيمس التي نشرت في الوقت نفسه تقريبا . ويعرف علماء النفس الاول اكثر مما يعرفون الاخير . ومثال اخر هو اختراع اختبار الذكاء المدهش في العقشرين الثالث والرابع . ومع ذلك لا يزال العلماء حتى اليوم غير متفقين على تعريف الذكاء بصرف النظر عن تعريف بورنج للذكاء في ١٩٢٣ حيث قال ان الذكاء هو ما تختبره اختبارات الذكاء .

تغير طرق ومناهج البحث

كان العلماء الاجتماعيون ولا يزالون مختلفين حول طرق ومناهج البحث ، فلم يحدث اتفاق بينهم على ذلك في اى علم من العلوم . ولا ريب ان قضية منهج البحث تهم العلميين ايضا ، ولكنها مختلفة جدا عند الفريقين . ففي مجال العلم يحدث التقدم بابتكار طرق جديدة وتهذيب القديمة ، كما يوجد اجماع في الراى على طرق البحث في اى وقت من الاوقات . اما في العلوم الاجتماعية فلم يحدث مثل هذا الاجماع قط ، بل ان بعض الطرق التي نبذها جيل سابق تعود سيرتها الاولى على يد جيل لاحق . وحسبك دليلا على ذلك استخدام الوثائق الشخصية في التحليل الاجتماعى .

وتفصيل ذلك ان التحليل الاجتماعى في بداية القرن العشرين كان يحدث في اغلب الاحيان بالرجوع الى الوثائق الشخصية . مثال الكتاب الاجتماعى المشهور الذى ألفه توماس وزنانيكى بعنوان « الفلاح البولندى فى اوربا وامريكا » ونشر لأول مرة فى خمسة مجلدات بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، وتضمن دراسة عن ادخال الاساليب العصرية فى بولنده ، وصفا لثقافة المهاجرين فى امريكا الشمالية . وقام المؤلفان بعرض تفسير نظرى لتفكك المجتمع التقليدى فى بولنده ، وتفكك المهاجرين فى الولايات المتحدة . وكان الكتاب مبنيا على سلسلة من خطابات المهاجرين ، وتسجيل لحالات اجتماعية خاصة ، وعلى اقوال الصحف وغيرها من المطبوعات ، وتاريخ حياة مهاجر واحد . ولقى الكتاب اهتماما كبيرا فى اوربا والولايات المتحدة ، بل فى اليابان والصين . وهو امر غير مألوف فى العلوم الاجتماعية الغربية .

وأصبح هذا الكتاب محورا لمناقشات حول منهج البحث فى علم الاجتماع ابان العقدين الثالث والرابع ، واختاره مجلس ابحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة كواحد من ستة مؤلفات لاجراء تقويم نقدى له قام به فى هذه الحالة بلومر (١٩٣٩) . ولم يكن العلماء فى ذلك الوقت يستخدمون الوثائق الشخصية فى البحث الاجتماعى بل كانوا يستعينون بملاحظات المشتركين فى البحث وطرق المسح الجماعى التى تمتاز بالدقة والموضوعية فى صياغة الاحكام العامة والتحقق منها . ولذلك فان نقد بلومر وغيره والمؤتمر الذى عرض عليه هذا النقد قد قضى قضاء مبرما على البحث الاجتماعى القائم على الوثائق الشخصية . واصبح العلماء خلال السنوات العشر التالية يرون ان هذه الطريقة قديمة قد عفى عليها الزمن ، وقل من علماء الاجتماع من اعارها اهتماما . ولكن ما ان ظهر منهج الظواهر فى العقد الثالث حتى تجدد الاهتمام بالبحث القائم على الوثائق الشخصية ، واعترف به العلماء مرة اخرى كمنهج مفيد فى دراسة المعنى الذاتى للحياة الاجتماعية (انظر - على سبيل المثال - يوجدان وتيلور ، ١٩٧٥) .

ولما كان العلماء قد عادوا الى هذا النمط من التحليل الاجتماعى على نطاق واسع فان الاقبال على الوثائق سوف يزيد عما كان عليه خلال العقدين الاخيرين . وواضح ان الخدمات الاعلامية المبنية على نموذج الخدمات العلمية (التى يحتاج فيها الى وثائق حديثة العهد) لا تتلاءم مع البحوث الاجتماعية القائمة على الوثائق الشخصية مهما كان عمرها ، ثم ان هذه الوثائق تكون غالبا غير منشورة .

عوامل «غير علمية» تحدد مناهج البحث

فى العلوم الاجتماعية العلمية

حدث فى العلوم الاجتماعية تحول كبير فى مناهج البحث (ما يجب بحثه) وصل احيانا الى عكس الاتجاهات السابقة ، وذلك بتأثير العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية ، مما كان يعد جديرا بالدراسة خلال عقد من السنين تراجع الى الوراء فى عقد تال . ولا ريب ان التغير السريع الذى يطرا على البحوث والتعليم والتطبيق يثير صعوبات عديدة فى وجه الدارسين ، وبالطبع فى وجه الذين يتولون تقديم المعلومات للباحثين .

ولنضرب مثالا واحدا فقط : كان الاعتقاد السائد حتى العقد الثالث وجود فروق عقلية بين الاعراق (الاجناس) البشرية ، واتخذ هذا اساسا للبحث ، واصبح من الضرورى دراسة الفروق بين الجماعات من حيث الذكاء والقدرة والمهارة البدوية الخ . وكانت هذه الفروق الجماعية متوقعة ، فكان العلماء يبحثون عنها ويدرسونها ، ولكن المعطيات لم تكن قاطعة ، وبخاصة قياسات الذكاء وغيره من القدرات العقلية .

ويقول سملسون (١٩٧٨) أن العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية أدت الى تحول كامل فى مناهج البحث خلال مدة لا تزيد على عقدين ، اذ تحول هذا المناط من الاهتمام بالفروق العقلية بين الاعراق البشرية الى مبررات التحيز والهوى، مما أدى الى دراسة الوفاق بين الاجناس البشرية وتقويم اتجاهات ومواقف احدى الجماعات ازاء الجماعات الاخرى وهكذا وترتب على هذا التغير فى الاهداف تغير مناسب فى مناهج البحث . ويذكر سملسون فى هذا الصدد ان صدور قانون تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة فى ١٩٢٤ ، واشتغال الجماعات ذات الاعراق المختلفة بالعلوم الاجتماعية فى امريكا (فى الجزء الاول من القرن العشرين كان معظم العلماء الاجتماعيين الامريكيين من اصل انجلو سكسونى) ، ثم حدوث الازمة الاقتصادية (وما تلاها من التحول نحو اليسار السياسى) ، ثم ضرورة الاتحاد فى وجه العدو الخطير الذى أعلن تفوقه العنصرى على سائر الاجناس البشرية ، كل ذلك كان عبارة عن عوامل خارجية كبرى ساعدت على تغيير مناهج البحث وأدت الى تغيير الطرق والنماذج والنظريات والتحليل الاحصائى للبيانات والمعلومات . مثال ذلك اذا كان الهدف هو تقويم الاتجاهات والمواقف وبيان الفرق بينها وجب اتباع طريقة القياس النفسى ؛ ولكن اذا كان الهدف هو اثبات أن قياسات الذكاء تختلف من جماعة الى اخرى فانه يجب حينئذ تحليل العوامل المختلفة لهذا الاختلاف .

وقد ينظر البعض الى هذه الحركة نظرة سطحية ، بعيدا عن دراسة الفروق بين الاجناس البشرية ، فيعتبرها مثلا واضحا لتقدم العلوم التجريبية ، وفى هذا المعنى يقول سملسون (١٩٧٨) : أن هذا التغير يمكن اعتباره تغيرا تنتصر فيه المعطيات الموضوعية على الاهواء والتفكير الذاتى ، وتتغلب على الافكار الخاطئة وضروب التحيز التى تورط فيها الجيل الاول من الباحثين . ومن دواعى الاسف أن هذه النظرة السطحية قد لا تكون صحيحة . ذلك أن معطيات التجربة لم تحل المشكلة ، كما يدل على ذلك الخلاف حول الذكاء الورائى . ولم يلغ السواد الأعظم من العلماء الاجتماعيين قط نظرة فاحصة على معطيات التجربة ، بل سلموا بوجه عام بأراء الخبراء . ويقول سملسون أن عوامل خارجة عن العلوم الاجتماعية هى التى أدت الى هذا التغيير المثير والمفاجئ فى مناهج الاهتمام .

وحيثما يحدث تحول تام فى مناخ الآراء حول ما يجب بحثه نواجه عددا من الاسئلة حول توسيل المعلومات الى الباحثين والدارسين والراى العام . وفى ضوء المثل الذى ضربناه نسال : هل يتعين القول بأن البحث السابق حول الفسروق العرقية دخل فى ذمة التاريخ ؟ مع العلم بأن الادلة التجريبية لم تحل مشكلة الوراثة حتى الآن . فمن الكتب ما يولى هذا الموضوع اهتماما كبيرا ، ومنها ما يشير اليه اشارة عابرة ، ومنها ما يتجاهله تماما . فهل تركز الخدمات الاعلامية همها على البحث الذى يجرى الآن دون نظر الى التاريخ ؟

نماذج لا تراكمية

فى النصف الاول من القرن العشرين امتازت العلوم الاجتماعية بحركة منظمة بعيدة عن فلسفة الاساتذة اصحاب الكراسى الجامعية ، ومتجهة نحو البحوث التجريبية ، واجراء التجارب ، وجمع المعلومات والبيانات ، وتطبيق الطرق الاحصائية وغير الاحصائية على تحليل البيانات والمعلومات . واتجهت حركه تدريجية نحو الوصف الكمي ، والنظرة العلمية . ولما كانت النظم الاعلامية الكبرى فى العلوم الاجتماعية قد نشأت خلال النصف الاول من القرن العشرين ايضا فقد كان من الطبيعى ان تسير على نهج النظم الاعلامية فى مجال العلم .

وخلال الخمسين سنة الماضية حدثت حركة بعيدة عن الاتجاه نحو جعل العلوم الاجتماعية « أقرب الى روح العلم » ، واتسعت نظرة العلماء ، فقال الكثيرون منهم ان فى العلوم الاجتماعية بعض الجوانب غير العلمية بطبيعتها ولن تكون كذلك ، ولذلك حان الوقت لاعادة النظر فى صلاحية النظم الاعلامية الحالية ، ووضع نظم جديدة - حيثما أمكن ذلك - تأخذ فى اعتبارها الاتجاهات الحديثة .

ومن الامور التى يجب التنبيه اليها فى هذا المقام ان العلوم الاجتماعية توصف بانها « لا تراكمية » . وهذا يتنافى مع الآراء والامال التى أعرب عنها كثير من العلماء الاجتماعيين خلال مئة سنة مضت كما أعرب عنها خبراء الاعلام الذين يسلمون غالبا (وان لم يقولوا ذلك صراحة) بان المعلومات التى تنطوى عليها العلوم الاجتماعية تتراكم جيلا بعد جيل لتكون صرحا شامخا من المعرفة .

والبدل من المنهج العلمى هو المنهج القائم على التقويم والتفسير . ويقضى هذا المنهج بمناقشة المعلومات والاعتراض على بعضها واحياء بعضها ، ونسيان جانب منها أو انقائها عمدا . وهذا المنهج الشبيه بالنقد الادبى فى العلوم الانسانية قد يوهم بأن العمل يجرى بطريقة تمسفية وعشوائية . ولكن عدم التراكم لا ينفى وجود صرح المعرفة . صحيح ان كثيرا من معلومات العلوم الاجتماعية قد لا تتراكم بحيث تكون صرحا من المعرفة يتمدد عليه الاجماع ، ولكننا مع ذلك نستطيع ان نبين فيها نمطا من انماط الاتصال ، اذ يستطيع خبراء الاعلام ان يستخدموا هذه المعلومات وان لم يوجد هذا الصرح .

مناهج بديلة

يبدو لنا الآن انه من غير المحتمل ان يوجد فى يوم من الايام منهج علمى محض ومنهج لا علمى محض . ذلك ان مزيجا منهما قد وجد دائما فى العلوم الاجتماعية ، ومن المحتمل ان يظل موجودا . وعلى النظم الاعلامية ان تعكس هذه الحقيقة . وهذا امر مفيد اذا أمكن وصف العلوم الاجتماعية وصفا صحيحا ، وامكن التوفيق بين الخصائص الاعلامية والوثائقية المتاحة وبين هذه العلوم .

وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد يفرق فولدى (١٩٧٦) تفرقة مفيدة بين المعلومات

« العلمية » والأنشطة اليومية « العملية » فيقول ان المعلومات العلمية من شأنها ان توجد فى صورة موحدة مبنية على الاحكام العامة ومستقاة من الكتب الاولى ، اما الأنشطة اليومية العملية فتتطلب كثيرا من الكتب والمفاهيم المنفصلة فى شكل غير موحد ، قد يكون محليا . وربما اتصل بعضها ببعض فى فترة زمنية معينة ، ولكن هذه الحقائق والمفاهيم لا ترتبط بالمعلومات الاخرى بشكل واضح ، ولا تتراكم بحيث تكون صرحا من المعرفة .

هذا والمعلومات اتبى تشكل صرحا من المعرفة امر مطلوب فى مجال البحث والتعليم الخاص بالعلوم الاجتماعية . اما فيما يتعلق بالعمل التطبيقي (اى فى الصناعة ، واجهزه الحكومة ، والمستشفيات) فان المعلومات المطلوبة هى من نوع مختلف عن ذلك جدا . وربما اخطانا فى الماضى حين اعتقدنا ان النظام الاعلامى والمكتبة يمكن ان يخدم جميع فئات المنتفعين . ولكن ذلك قلما يكون ممكنا .

وهناك الان أدلة كافية مستمدة من الدراسات الخاصة بالمنتفعين تثبت أن اقلية العلماء الاجتماعيين غير راضية عن وسائل الاتصال التقليدية التى تشمل المجلات والمقالات والمؤلفات الثانوية (بريتين ، ١٩٧٠) ، ويشتهر العلماء الاجتماعيون بأنهم يجهلون وسائل الاعلام الحالية ، ويبدون كراهية شديدة لاستخدامها ، واذا استخدموها فانهم يستخدمونها بطريقة غير مجدية ، وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يكتبون بالنظم الاعلامية التقليدية المبنية على النظم الناجحة فى مجال العلم فان جهل العلماء الاجتماعيين بالخدمة الاعلامية واستخدامهم بها على مضض يوحى بأنهم يشعرون بأن الجهود التى يبذلونها لا تلقى جزاء كافيا .

واذا درسنا بالتفصيل انماط الاتصال وجدنا أن كثيرا من النشاط الذى يبذله العلماء الاجتماعيون فى طلب المعلومات نشاط غير موجه ، بل هو عشوائى وتصفى (جامعة باث - ١٩٧١) ، وهناك ايضا ما يدل بوضوح على استبدال مصدر بآخر ، مثال ذلك أنه اذا طلب الباحث مقالا بقلم (س) عن موضوع معين فلم يجده ثم وجد مقالا اخر بقلم (ص) فى هذا الموضوع فانه يستبدل الاخير بالاول فى اغلب الاحيان . واذا صح ذلك فلا حاجة تدعو لتيسير الحصول على وثيقة بعينها . ولا شك أن عشوائية الطلب وسهولة استبدال شئ بآخر يدلان على أنه ليس من الضروري أن يطبق فى العلوم الاجتماعية ما هو متبع فى مجال العلم من تلبية ما يطلبه المنتفعون بعينه ، بل الواقع أن تيسير مثل هذه الخدمة يعد مضیعة للوقت والجهد . ويلاحظ أن عشوائية طلب المعلومات خارج المجامع العلمية اكبر مما هو داخلها ، ويستدل لنجيل (ص ٤٧٠ ، ١٩٧٨) على ذلك بأن الممارسين ، كالدبرين والوظفين المدنيين والباحثين الاجتماعيين والصحفيين ، الذين تعد اهتماماتهم بالعلوم الاجتماعية متشعبة وغير مباشرة ، قلما يعرفون أين يتجهون عند طلب المعلومات . ولا تحل هذه المشكلة بتيسير العدد الكبير ابحالى من الخدمات الثانوية ، مع وجود الكثرة

الهائلة من المصادر الأولية اللازمة لمعظم المتفعين . يضاف الى ذلك ان الكثيرين لا يعرفون كيف يختارون بين المصادر الثانوية التي هي اقل عددا . ويشير ذلك الى ان تصفية المعلومات امر مقبول ومطلوب . وهناك ايضا عوامل اخرى - سياسية واقتصادية - من شأنها الاسراع بعملية الانتقاء والتصفية ، وبخاصة على يد القائمين بالخدمات المكتبية والاعلامية .

وكان المنقذ الى وقت قريب انه من حق العلماء الاجتماعيين ان يحصلوا على اى وثيقة يريدونها فى اسرع وقت ممكن . ولم يكن حصول الممارسين على هذه الوثائق ميسورا فى اى وقت من الاوقات ، وان كان قليلون قد فكروا فى ا تكرار هذا الحق عليهم من حيث المبدأ . وفى السنوات القلائل الاخيرة ادت عوامل عدة - منها عوامل اقتصادية - الى تغيير خفى فى تيسير الحصول على اى وثيقة بحرية تامة . وقد ارتفع معدل المؤلفات بدرجة هائلة حتى اوائل العقد الثامن ، بل لقد زاد عدد المقالات والمجلات الجديدة منذ الانكماش العالمى فى اواسط العقد الثامن ، بالرغم من هبوط معدل الزيادة . وقد ادت هذه الزيادة فى عدد المؤلفات مقرونة بسرعة زيادة النفقات والتكاليف وتخفيض ميزانية المكتبات الى اعساده النظر فى سياسة المكتبات والخدمات الاعلامية .

وفى المملكة المتحدة صدر تقرير قومى عن مستقبل المكتبات الاكاديمية بقول ان التحكم فى النعم مستحيل ، ويقترح انه كلما اضيفت مواد جديدة وجب الحد من تراكم المواد بالمكتبات اما بنقلها الى مخازن بعيدة واما بنبذها نبذا كليا . وقد اطلق على هذا المفهوم اسم مضلل هو « المكتبة ذات التجديد الذاتى » . وعلى الرغم من ان هذا الاقتراح لم ينفذ بصورة منظمة ، وانه تعرض لسهام النقد وبخاصة من جانب المسؤولين عن مكتبات العلوم الانسانية ، فلا ريب انه احدث تغييرا فى اتجاه كل من الموردين والمتفعين بالمكتبات والخدمات الاعلامية ، ستكون نتيجته كما يقول فلتشر (ص ٥٧ ، ١٩٧٦) انه « لن توجد فى المستقبل سوى قلة ضئيلة من المكتبات الكبرى التى تتمتع بترف الاشتراك فى اعداد كبيرة من الكتب والمجلات ، وعرضها على الجمهور ، وبذلك تسمح لعملائها بتصفحها » .

وهناك دلالتٌ قوية على ان المكتبات والخدمات الاعلامية سوف يتسوى نفوذها فى المستقبل اكثر مما كانت فى الماضى بحيث تجعل بعض الوثائق سهلة المنال نسبيا وبعضها صعب المنال نسبيا . ويبحث خبراء الاعلام فى الوقت الراهن عن معايير يسترشدون بها فى تصفية المواد وانتقائها ونبذها ، وتتضمن السياسة المتعلقة بالانتقاء والنبذ أسئلة أساسية عن جوهر المعلومات والمؤلفات . فاذا تبين انها قيمة فسوف يكون ذلك بداية لوضع هذه المعايير . ومن المؤكد ان بعض التيسود سوف تفرض على تدفق المعلومات مع تيسير الحصول على الوثائق دون قيود . وعلى خبراء الاعلام والعلماء الاجتماعيين انفسهم ان يوضحوا الاسباب التى تؤدى الى تيسير الحصول على بعض المؤلفات وصعوبة الحصول على بعضها . ومن الافضل

اتباع سياسة رئيسة بدلا من اتباع سياسة تصفية او غير محددة فى هذا الشأن .

وجدير بالذكر ان مهمة انتقاد المواد وتصفيتها - وبخاصة حيث يكون الفرض منها هو مراعاة توافر عنصر الجودة والفائدة فيها ، والاقبال من المواد غير الضرورية ، والمواد المكررة والرديئة - هى مهمة صعبة فى العلوم الاجتماعية ، لاسباب متعددة ، منها ما ذكرناه من قبل ، وهو يتعلق بالطريقة التى يتم بها البحث والاتصال ، ومنها ما يتعلق بموضوع هذه المواد نفسها ، ومنها ما يتعلق بطبيعة نشر المجلات وتحريرها . وبلا حظ ان عنصر النصفية والانتقاء ومراقبة الجودة موجود فى المجلات العلمية بصفة عامة ، ولكنه يكاد يكون معدوما فى العلوم الاجتماعية . ويلخص لندسى (ص ١١٩ ، ١٩٧٨) القضية بعبارة موجزة حيث يقول :

« المجلات المهنية تخدم حاجة العلم الى نشر المعلومات . وقد اخذت على عاتقها ، منذ بدايتها ، مسئولية حماية المؤلفات العلمية من شعوزة الدجالين والادعاء وغير المؤهلين ، وذلك بفريلة المادة القاصرة ، وتعريف العلماء والعلميين بزملائهم من رجال المهنة عن طريق الاسراع بنشر المعلومات وتبادل الافكار ونقدها (ا هـ . ويحاول لندسى (ص ١١٩ - ٢٠) ان يبرهن على ان الحال ليس كذلك فى العلوم الاجتماعية ، فيقول :

« انتهت المجلات المهنية الى التخفف من مسئوليتها كوسيط فى التحقيق المقرون بالنقد . وبدلا من تحمل هذه المسئولية فانها كثيرا ما تتحاشى التحليل النقدي وتداب على توسيع قاعدة المفاهيم السائدة ، فتصور العلم بأنه بعيد عن الخلاف فى الراى . ولذلك فان هذه المجلات لا تسمح للمقالات النقدية والمسائل الخلافية والافكار الخيالية بان ترى نور النهار . ولما كانت هذه المجلات لا تشجع نشر المسائل الخلافية فقد تضاعفت روح العلم » ا هـ .

وهذه الملاحظات تبرز عددا من المسائل والمشكلات الصعبة والخلافية . ففى العلم تساعد المطبوعات على تكوين جبهة بحثية سريعة الحركة . اما فى العلوم الاجتماعية فان المطبوعات تعنى عناية اكبر بعرض احدى النظريات عن طريق صياغة جديدة لاي من النظريات القديمة ، وذلك بدلا من اجراء الاختبارات التجريبية . هـ . وهذا يلقي مسئولية عظمى على نظام الاتصال فى العلوم الاجتماعية . ونحسن مضطرون حتما الى النظر فى حقيقة العلاقة بين نظام الاتصال ونشاط العلوم الاجتماعية ، فسنأل . الى اى حد يؤثر نظام الاتصال (والنظم الاعلامية والمكتبية ، بطريق غير مباشر) فى التفكير ، والنظرية ، والتطبيق ، فى مجال العلوم الاجتماعية الى اى حد يجب ان يفعل ذلك ؟ الى اى حد يجب اظهار هذا التأثير بطريقة اكثر وضوحا وجلاء ؟

خاتمة :

لقد واجه خبراء الاعلام بالفعل او هم على وشك أن يواجهوا الاضطلاع بقدر أكبر من انتقاء المواد ونبذها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة : فى نظام الاتصال الخاص بالعلوم الاجتماعية . وقد يكون لهذا الاتصال والخدمات الاعلامية التى تعززه اثر اكبر فى ابحاث العلوم الاجتماعية ونظرياتها وتدريسها ، اكثر مما يظن الناس عادة . ولذلك قد يكون لخبراء الاعلام وزن أكبر مما يعتقدون ، ذلك أن قيام امناء المكتبات وخبراء الاعلام بدور سلبى أمر لا يمكن الدفاع عنه . صحيح أنه لم يثبت أن احدا من خبراء الاعلام قد أقدم من تلقاء نفسه على تغيير مجرى الاحداث فى العلوم الاجتماعية ، ولكن قيامهم بتطوير وتأييد نوع من نظم الاعلام بدلا من نوع آخر قد اُعلى من شأن احد العلوم الاجتماعية على حساب علم آخر . ولم تثبت حتى الآن تفاصيل محددة عن تأثير خبراء الاعلام ، ولكن لقد حان الوقت الذى ينعين فيه على خبراء الاعلام ان يعلنوا تأثير الخدمات الاعلامية على تطور العلوم الاجتماعية ، وأن يقوموا الصلة بين الخدمات الاعلامية القائمة (ومعظمها مبنى على سق الخدمات الاعلامية العلمية) وبين المميزات المعروفة للعلوم الاجتماعية . ولدى خبراء الاعلام الادوات التى تمكنهم من اجراء مثل هذه الدراسات ، وقد يوسع ذلك نطاق البحث امامهم بحيث يشمل التاريخ وعلم الاجتماع وفلسفة العلوم الاجتماعية ، ولكن ذلك لن يعود بالخسارة عليهم .

هذا وفى عتق خبراء الاعلام واجبات نحو جميع العلماء الاجتماعيين الذين هم على استعداد للاتصال بهم لضمان نظام اعلامى عادل ومتوازن للصالح العام .

1 INFROSS : Investigation into Information Requirements of the Social Sciences (Bath University, 1971); DISISS : Design of Information Services in the Social Sciences (Bath University, 1973a; 1973b; 1974; 1975b; 1975c; 1976a; 1976c; 1977; 1978); SEQ: Sociology of Education project (Swift and Winn, 1970; Winn and Bramer, 1973).

2 The process of "weighting" the evidence should be carefully distinguished from the common practice, prevalent in science as well as in social science, of citing the work of other authors as a way of persuading readers of the validity of an argument (Gibbert, 1977). In the "weighting" process the author is really substituting citations for good experimentally derived evidence; the author does not have conclusive evidence to support his theory and in the face of conflicting evidence attempts to find more evidence in the writings of others to support, rather than detract from, his own findings and theory. In the case of the more usual citation practice, the work of others lends a measure of support to current writings, and shows that the citing author is working within an accepted paradigm. An author has to persuade the scientific community to share his opinions of the value of his work. "For it is only when some degree of consensus among his colleagues has been achieved that his research findings will become transformed into scientific knowledge. Authors... show how the results of their work represent an advance on previous research; they relate their particular findings to the current literature of their field; and they provide evidence and argument to

persuade their audience that their work has not been vitiated by error, that appropriate and adequate techniques and theories have been employed, and that alternative, contradictory hypotheses have been examined and rejected ... inasmuch as this work (i.e. the cited work) has already been accepted as "valid science", it also provides a measure of persuasive support for the newly announced findings." (Gibbert, 1977, p. 115-16).

AMERICAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION, 1969. *Reports on the Projects on Scientific Information Exchange in Psychology*. Vol. 3. Washington, D.C., American Psychological Association.

BATH UNIVERSITY, 1971. *Investigation into Information Requirements of the Social Sciences. Information Requirements of Researchers in the Social Sciences*, Vol. 1, text; Vol. II, tables. Bath University Library. (Research Report No. 1.)

---, 1973a, *User Evaluation of an Information Service in Social Welfare : Report of an Interview and Questionnaire Study of the Wiltshire Social Services Staff Digest*. Bath University. November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B1.)

---, 1973b. *Analysis of Requests Made to the National Children's Bureau Question and Answer Service*. Bath University. November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B2.)

---, 1974. *The Relationship Between Usefulness and Style of Secondary Publication : An Experimental In-*

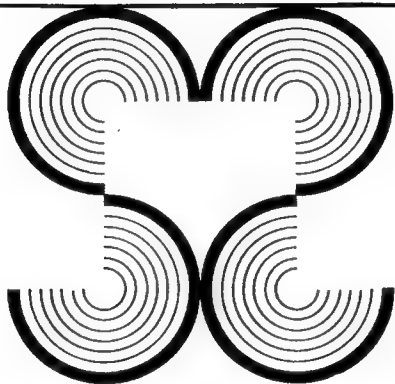
- formation Service for Planners, Bath University, November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B3.)
- , 1975a. *Characteristics of Social Science Serials: The Construction and Analysis of a File of Social Science Serial Titles*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B4.)
- , 1975b. *The Evaluation of Operational Effectiveness and its Use in the Design of Information Systems*. Bath University, February. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A4.)
- , 1975c. *Size, Growth and Structure of Social Science Literature*. Bath University, March. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A2.)
- , 1976a. *The Relationship Between Primary and Secondary Literature in the Social Sciences*, Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A3.)
- BATH UNIVERSITY. 1976b. *The Planning of Indexing and Abstracting Services in the Social Sciences: Coverage, Overlap and Content*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A5.)
- , 1976. *The Collection and Construction of a File of Citation Data*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B51.)
- , 1977. *The Application of Clustering Techniques to Citation Data*. Bath University, October. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B6.)
- , 1978. *Towards the Improvement of Social Science Information Systems: Overview of Research Carried Out 1970-1975*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A1.)
- BLUMER, H. 1939. *An Appraisal of Thomas and Znaniecki's The Polish Peasant in Europe and America*. New York, Social Science Research Council. (Critiques of Research in the Social Sciences: 1, Social Science Research Council, Bulletin 44.)
- BOGDAN, R.; TAYLOR, S. I. 1975. *Introduction to Qualitative Research Methods: A Phenomenological Approach to the Social Sciences*. London, Wiley.
- BORING, E. G. 1923. Intelligence as the Test It. *New Republic*, p. 34, 35-6.
- BRITTAİN, J. M. 1970. *Information and its Users: A Review with Special Reference to the Social Sciences*. New York, Wiley.
- BROADBENT, D. 1970. Sir Frederic Bartlett: An Appreciation. *Bulletin of the British Psychological Association*.
- VLARKE, A. D. B. 1979. Editorial—Seventy-five Years of the British Journal of Psychology. *Bulletin of the British Psychological Society*, p. 32, 161-6.
- DANIEL, R. S.; LOUTTIT, C. M. 1953. A Survey of Psychological Literature. In: R. S. Daniel and C.M. Louttit (eds.), *Professional Problems in Psychology*, p. 35-66. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.

- EDGE, D. O.; MULKAY, M. J. 1976. *Astronomy Transformed*. New York, Wiley Interscience.
- ENG, F. 1978. Looking Back on Kurt Lewin: From Field Theory to Action Research. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 14, No. 3, July, p. 228-32.
- FISCHER, C. T. 1977. Historical Relations of Psychology as an Object—Science and a Subject—Science: Toward Psychology as a Human Science. *Journal of the History of the Behavioural Sciences*, Vol. 13, p. 369-78.
- FLETCHER, J. 1976. Secondary Information Services in Economics. *International Social Science Journal*, Vol. 28, No. 3, p. 563-71.
- FOLDI, T. 1976. Economic Information: Demand and Organization. *International Social Science Journal*, Vol. 28, No. 3, p. 518-30.
- FRANKS, C. M. 1963. Personality and Eyeblink Conditioning Seven Years Later. *Acta Psychologica*, Vol. 21, p. 295-312.
- GARFIELD, E. 1973. Citation Frequency as a Measure of Research Activity and Performance. *Current Contents*, No. 5, January, p. 5-7.
- . 1975. ISI's Atlas of Science May Help Students in a Choice of Career in Science. *Current Contents*, Vol. 29 p. 5-8.
- GARVEY, W. D.; LIN, N. NELSON, C. E. 1971. A Comparison of Scientific Communication Behaviour of Social and Physical Scientists. *International Social Science Journal*, Vol. 23, No. 2, p. 256-72.
- GILBERT, G. N. 1977. Referencing as Persuasion. *Social Studies of Science*, Vol. 7 p. 113-22.
- GOSLIN, D. A. 1974. Social Science Communication in the United States. *International Social Science Journal*, Vol. 26, No. 3, p. 509-16.
- HEARNshaw, L. S. 1964. *A Short History of British Psychology*. London, Methuen.
- HOLT, C. C.; SCHRANK, W. E. 1968. Growth of the Professional Literature in Economics and Other Fields, and Some Implications. *American Documentation*, Vol. 19, p. 18-26.
- KIRSCH, I. 1977. Psychology's First Paradigm. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 13, p. 317-25.
- KRANTZ, D. L. 1965. Research Activity in "Normal" and "Anomalous" Areas. *Journal of the History of the Behavioral Science* Vol. 1, No. 1, p. 39-42.
- . 1972. Schools and Systems: The Mutual Isolation of Operant and Non-operant Psychology as a Case Study. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*. Vol. 8, No. 1 p. 86-102.
- LENGYEL, P. 1978. Functional Differentiation of Social Science Journals. In: M. Balaban (ed.), *Scientific Information Transfer: The Editor's Role*, p. 467-71. Dordrecht, Reidel.
- LINDSEY, D. 1978. *The Scientific Publication System in Social Science*. London, Jossey-Bass.
- LOUTTIT, C. M. 1957. Publication Trends in Psychology: 1894-1954. *American Psychologist*, Vol. 12, p. 14-21.
- MEADOWS, A. J. 1967. The Citation Characteristics of Astronomical Research Literature. *Journal of*

- Documentation*, Vol. 23, No. 1, p. 28-33.
- MENDEZ, A. 1978. Some Considerations on the Retrieval of Literature Based on Citations. *The Information Scientist*, Vol. 12, No. 2, p. 67-71.
- MULKAY, M. J. 1978. Consensus in Science. *Social Science Information*, Vol. 17, No. 1, p. 107-22.
- NARIN, F.; GARSIDE, D. 1972. Journal Relationships in Special Education. *Exceptional Children*, May, p. 695-703.
- PRICE, Derek J. de Solla. 1965. Why Does Science Cumulate? In: R. G. Colody (ed.), *Frontiers of Science and Philosophy*, Vol. 2, Pittsburgh, Pa.
- , 1969. The Structures of Publication in Science and Technology. In: W. H. Gruber and D. G. D. G. Marquis (eds.), *Factors in the Transfer of Technology*, p. 91-104. Cambridge, Mass., MIT Press.
- RAVETZ, J. R. 1971. *Scientific Knowledge and its Social Problems*. London, Oxford University Press.
- RUSSETT, B. M. 1970. Methodological and Theoretical Schools in International Relations. *American Academy of Political and Social Science Monograph*, No. 10, October, p. 87-105.
- SAMELSON, F. 1978. From "Race Psychology" to "Studies in Prejudice": Some Observations on the Thematic Reversal in Social Psychology. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 14, No. 3, p. 265-78.
- SHULMAN, A. D.; SILVERMAN, I. 1972. Profile of Social Psychology: A Preliminary Application of "Reference Analysis". *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 8, No. 2, p. 232-6.
- SKINNER, B. F. 1938. *The Behavior of Organisms*. New York, Appleton-Century-Crofts.
- , 1961. *Cumulative Record*. Rev. ed. New York, Appleton-Century-Crofts.
- SPENCE, K. W. 1964. Anxiety (Drive) Level and Performance in Eyelid Conditioning. *Psychological Bulletin*, Vol. 61, p. 129-39.
- STONE, V. 1978. Some Personal Recollections of Sir Frederic Bartlett and His Era. *Bulletin of the British Psychological Society*, Vol. 31, p. 87-90.
- SWIFT, D. F.; WINN, V. 1970. The "Sociology of Education Abstracts" Research Project. *Education Libraries Bulletin*, Vol. 38, p. 12-19.
- WEIMER, W. B.; PALERMO, D. S. 1973. Paradigms and Normal Science in Psychology. *Science Studies*, Vol. 3, No. 3, p. 211-44.
- WILLMOTT, P. 1977. Integrity in Social Science—The Upshot of a Scandal. *International Social Science Journal*, Vol. 29, No. 2, p. 333-41.
- WINN, V. A.; BRAMER, D. A. 1937. OSTI Sociology of Education Indexing and Classification Project. *Education Libraries Bulletin*, Vol. 16, No. 2, p. 6-8.

ACKNOWLEDGEMENTS

Stephen Roberts, Department of Library and Information Studies, Loughborough University, and Peter Lengyel, Editor of this *Journal*, made many helpful comments on the original manuscript and I have incorporated some of their ideas and suggestions in the article.



دائرة العلوم الاجتماعية

اشتاین روکان

١٩٢١ - ١٩٧٩

توفي العالم الاجتماعي النرويجي المشهور الاستاذ اشتاین روکان بمدينة برجن بالنرويج فی ٢٢ یولیه ١٩٧٩ اثر مرض طویل .

ولد اشتاین روکان بمدينة فاجان فی ١٩٢١ ، وكان احد افراد فئة صغيرة من الرواد الاوائل الذين اشتهروا بالعلم واخذوا بناصر المجتمع الدولي . وبعد ان تخرج فی الفلسفة السیاسية من جامعة اوسلو فی ١٩٤٨ واصل دراساته فی الولايات المتحدة ، حيث قام بالتدريس فی جامعة ییل (١٩٦٣ ، ١٩٦٩ - ٧٠ ، ١٩٧٣) وجامعة ستانفورد (١٩٧٠) . وعمل استاذاً زائراً بجامعة مانشستر (١٩٦٤) وجامعة جنيف (١٩٧٣ - ٧٤) ومدرسة الاقتصاد بلندن (١٩٧٣) ومعهد الدراسات السیاسية بباریس (١٩٧٦ - ٧٧) وتولى فی وطنه منصب مدير البحوث بمعهد البحوث الاجتماعية باوسلو (١٩٥١ - ٦٠) وبمعهد میکلسین المسيحي فی برجن (١٩٥٨ - ٦٦) ، كما تولى ادارة الخدمات النرويجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية (اعتباراً من ١٩٧٥) . وقد نال من الجوائز العلمية أكثر مما ناله أي عالم اجتماعی نرويجی آخر .

وقد كان لاشتاین روکان نصيب بارز ومتنوع فی تشجيع العلوم الاجتماعية علی المستوى الدولي . وكان اول ما اقترن اسمه بالیونسكو فی اواخر العقد الخامس حين كان عضوا فی الفريق الذي تولى دراسة التغيرات فی استخدام كلمة « الديمقراطية » . ثم قام بعد ذلك باجراء بحث مقارن فی نمو الديمقراطية الجماهيرية ونشأة نظام الاحزاب فی أوروبا الغربية ، ومنذ منتصف العقد السابع فما بعدها كان وثيق الصلة بحركة تطوير ارشيف المعلومات . وفي ١٩٦٣ أسهم فی تنظيم اول مؤتمر دولی كبير لمناقشة المعلومات اللازمة للبحوث المقارنة ، ثم أصبح رئيساً للاتحاد الاورپی للبحوث السیاسية (١٩٧٠ - ٧٦) ، وكان اول من أدخل الخدمات النرويجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تأسست فی ١٩٧١ .

ومن المناصب الاخرى التي تولاها اشتاین روکان وكالة الجمعية الاجتماعية الدولية (١٩٦٦ - ٧٠) ، ورياسة الجمعية الدولية للعلوم السیاسية (١٩٧٠ - ٧٣) ورياسة المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (١٩٧٣ - ٧٧) ورياسة الجمعية الشمالية للعلوم السیاسية (١٩٧٥ - ٧٦) . وكان فی كل هذه المناصب شخصية

معروفة وشعبية فى اجتماعات لا يحصى لها عدد ، وفى محافل كبيرة وصغيرة ، حيث لقيت افكاره السمحة ، وخدماته الصادقة على الدوام تقديرا واسعا النطاق .

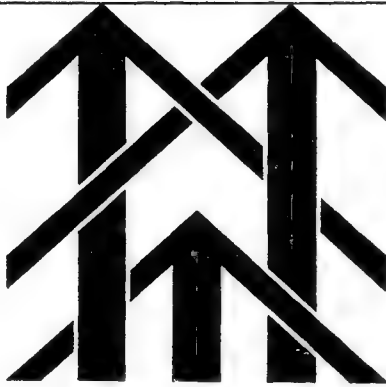
وخلال السنوات العشر الماضية اهتم كثيرا بوضع نموذج عام للتفاعل بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية فى تكوين الوحدات الإقليمية فى اوربا الغربية . وعنى - على الاخص - بالعلاقات بين المراكز القومية والاطراف المحيطة بها . مما أدى الى وضع مشروع لجمع المعلومات والبيانات المرتبة ترتيبا زمنيا على المستوى الإقليمى .

وكان اشتاين روكان كثير الكتابة فى هذه المجلة . كتب أولا مقالا بعنوان :

Comparative Cross-National Research' (Vol. VII, No. 4, 1955).
Citizen Participation in Political Life (Vol. XII, No. 1, 1960)
Data in Comparative Research' (Vol. XVI, No. 1, 1964)
(Vol. XXX, No. 3, 1978)

واخيرا نشر ثالث حلقة فى سلسلة مقالات عن هياكل المعلومات الاجتماعية والاقتصادية فى الترويج

- 1 — Democracy in a World of Tensions (co-editor), Paris, Unesco, 1950.
- 2 — Comparing Nations (co-editor), New Haven, Conn., Yale University Press, 1966.
- 3 — Comparative Survey Analysis (co-author), Paris, Mouton, 1969.
- 4 — Citizens, Elections, Parties, Oslo, Universitetsforlaget, 1970.
- 5 — Building States and Nations (co-editor), Beverly Hills, Calif., Sage, 1976.
- 6 — Cross — National Comparative Survey Research (co-editor), Oxford and London, Pergamon, 1977.



أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية :
الأوضاع والتقدير

نهج جديد في

البحث الاجتماعي في افريقية طريقة التبادل

لقد اضطر الباحثون في البلاد النامية في السنوات الاخيرة الى معالجة قضايا ومشكلات لم يهتم بها اسلافهم الا قليلا ، ولم يفعلوا بشأنها شيئا . وفي مقدمة هذه القضايا قضية الملاءمة ، ولهذه القضية شقان هما :

ملاءمة مناهج البحث الواجب استخدامها ، وملاءمة اهداف البحث ونتائجها لاحتياجات المجتمع المحلية . وفيما يتعلق بالشق الاول فان السؤال الذي يطالنا هو : هل يمكن ان نطبق على البلاد النامية تطبيقا صحيحا مناهج البحث التي استخلمت في بيئة اجتماعية وثقافية معينة ، ولتكن البيئة الثقافية في اوربلا وامريكا مثلا (اوبر وآخرون ، ص ١٥ ، ١٩٧٣) ؟ والذي يدعونا لهذا السؤال هو ان مناهج البحث ترتبط بالثقافة بمعنى انها تحمل طابع المجتمع الذي صيغت فيه هذه المناهج اصلا ، والذي تهدف هذه المناهج الى خدمة احتياجاته (اوبيكيزي ومير ص ٥٤ ، ١٩٧٨) . وفيما يتعلق بالشق الثاني فان القضية تتعلق بمدى ارتباط البحث باحتياجات المجتمع ومدى امكان استخدام نتائجه في حل مشكلات المجتمعات المحلية .

الكاتب : د . ص . أوبيكيزى

الحاضر الاول فى علم الاجتماع ، بجامعة نيجيريا ، نوسا

المترجم : أمين محمود الشريف

وجدير بالذكر ان علماء الانسان وعلماء الاعراق البشرية فى القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين العاملين فى الدول الاستعمارية لم يهتموا كثيرا بهذه القضايا وما يتصل بها ، ولعل ذلك يرجع الى سببين رئيسيين اولهما ان مفهوم الملاءمة فى ذلك الوقت كان هو مراعاة احتياجات الادارة الاستعمارية التى اندرجت فيها احتياجات الشعوب الخاضعة لها ، وثانيها ان عمق البحث وحجته كانا يقاسان بعدد العادات الغربية والعبادات السرية التى يرويها الباحثون . ولذلك فان السعى وراء الامور المثيرة والاخبار الغريبة حجب اهتمام الباحثين الفنيين بمناهج البحث الواجب استخدامها .

ولكن الامور تغيرت كثيرا منذ ذلك الحين ، اذ اصبح اهل البلاد النامية - بعد الاستقلال السياسى - والاصلاحات الكبيرة فى التعليم ، والرغبة العامة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى السريع - يطلبون الان من العلماء الاجتماعيين اكثر مما كانوا يحصلون عليه (لاروفا ، ص ٢٠٩ ، ١٩٧١) واصبحت الهيئات الاجتماعية والافراد ذوو النوايا الطيبة يرتابون يوما بعد يوم فى ملاءمة البحث وقيم الباحثين

لاحتياجاتهم المحلية ، بعد أن ضاقوا ذرعا بما تنطوى عليه نتائج البحوث القديمة من خبث الطوية (هسلر وينو ، ص ١٣ ، ١٩٧٢) . مثال ذلك أن أوبر وآخرين ذكروا بيانا مفصلا عما حدث فى الاجتماع الدولى للدراسات الافريقية المنعقد بمدينة مونتريال فى ١٩٦٩ (وفى بوسطن فى ١٩٧٠) ، اذ انقسم فيه الراى على اثر قيام المجاهدين الافريقيين بتوجيه تهمة التحيز والتفرقة الى جمعية الدراسات الافريقية فى الولايات المتحدة ، وقالوا ان « الجلسات واللجان العامة تحولت من العمل الجاد فى السنوات السابقة الى مناقشات حادة امتدت الى ساعة متأخرة من الليل ... » واستطردوا يقولون انه « كان من بين القضايا التى احتدم حولها الجدل أهداف العلماء الغربيين العاملين فى افريقية ، وكرروا توجيه الاتهام الى عدد كبير من الباحثين الامريكيين بأنهم لا يلقون بالا - بصورة شاذة وغريبة - للمشكلات الافريقية » .

وازاء هذه التحديات يجب على العلماء الاجتماعيين - كما قال أوبر وآخرون - ان « يتكروا طرقا حديثة وان يقدروا اماكن تطبيقها محليا ، بعناية ودقة » (أوبر ، وآخرون ، ص ١٥ ، ١٩٧٣) . ويجب ان تتسم هذه الطرق بالرونة الكافية بحيث تلبى رغبات الدول النامية ، مع احتفاظها بالخصائص الاساسية للبحث العلمى . والهدف الاساسى من هذا المقال هو توجيه النظر الى طريقة تبشر فى رأينا باجراء بحث اجتماعى صحيح ، كما تبشر بإمكان الاستخدام المحلى لنتائج هذا البحث فى البلاد النامية (هسلر ، وينو ، ١٩٧٢) . وسنوجز فيما يلى السمات والمبادئ الاساسية لهذه الطريقة - طريقة التبادل - التى تعد صورة اخرى من البحث المشترك ، كما سنبين فائدتها العملية بوصف مشروع يهدف الى اختبار اماكن تطبيقها فى نيجيريا .

مشكلات البحث الاجتماعى فى افريقية

يبدو من الضرورى أن نورد عرضا موجزا لضروب المشكلات المختلفة التى تكتنف البحث الاجتماعى فى افريقية ، وذلك لتقدير مزايا طريقة التبادل حسب قدرها . فانى جانب مشكلة اللامعة يوجد عدد من المشكلات الاخرى الخطيرة الفت فيها خلال العقدين الماضيين طائفة كبيرة من المؤلفات (فوس ١٩٦٦ ، مور ١٩٦٧ ، شبيجل ١٩٦٩ ، جوز يفصون ١٩٧٠ ، جونتناج ١٩٧١ ، ايجوما ١٩٧٣ ، جاليهير ١٩٧٣ ، هويكنز ومتشيل ١٩٧٤) ، ويمكن حصر هذه المشكلات تحت عناوين خمسة عريضة :

اللفة وتحديد المفاهيم

يتم تحطيط وتنفيذ معظم البحوث فى افريقية بلغات اخرى غير اللغات القومية التى يتكلمها السكان موضوع البحث ، بل غير التى يتكلمها الباحث نفسه . وهذا

يشير مشكلة خطيرة هي أن يترجم الباحث الى اللغة القومية تلك المفاهيم والكلمات والمتغيرات التي لا توجد في تلك اللغة أو التي تحمل معاني مختلفة تمام الاختلاف (تسلي ، ١٩٧٣ ، باركاو ، ١٩٧٣) وتزداد المشكلة تعقيدا وهو ما يحدث غالبا - عندما لا يعرف الباحث اللغة القومية فيضطر الى الاستعانة بالترجمين .

ومما يمت الى هذه المشكلة بصلة وثيقة مشكلة تحديد وقياس المتغيرات والمفاهيم . مثال ذلك : كيف يتسنى لشخص حسن النية أن يحدد - وبذلك يقيس - مفهوم الفقرة في مجتمع يمجّد التسول ويرى انه حرفة شريفة ؟ (امينو ، ص ١٢)

مناسخ البحث

ان مكان الباحث في المجتمع وفي ظل الاوضاع السائدة يشير مشكلة من نوع آخر . وتفصيل ذلك أن البحث الاجتماعي عمل جديد نسبيا في افريقية . ثم ان المركز الاجتماعي الذي يشغله الباحث والمهمة التي يقوم بها غير واضحين في اذهان الناس بأي حال من الاحوال . ولذلك لا يعرف الاهالي موضوع البحث أسلوب السلوك الواجب انتهاجه في معاملة هؤلاء الاشخاص . ففي احسن الاحوال يعاملون الباحث على انه موظف حكومي ، ويستجيبون له على هذا الاساس ، وفي أسوأ الاحوال ينظرون اليه على انه جاسوس وطفيلي بغيض . وفي كلتا الحالتين تكون الاستجابة غير طبيعية اطلاقا ، مما يضر بسلامة البحث .

يضاف الى ذلك ان مناهج البحث تتطلب قدرا معينا من التعليم او الثقافة العامة ، وكلاهما لا يتوافر في كثير من المجتمعات الافريقية في الوقت الحاضر . ولذلك يحوم الشك - في افضل الاحوال - حول صحة المعلومات التي تجمع بهذه المناهج .

فلسفة المعرفة والتوجيه

يعتنق الباحثون توجيهات وفلسفات اكتسبوها خلال تعليمهم وممارسة مهنتهم . وقد ادى اختلاف هذه التوجيهات او الاتجاهات الى حدوث انقسام حاد بين العلماء الاجتماعيين فرادى وجماعات . والواقع ان كثيرا من الجمعيات المهنية قد انقسمت على نفسها في السنوات الاخيرة بسبب اختلاف الآراء العلمية (أوبر وآخرون ، ص ١٤ ، ١٩٧٣) . ومن الامور التي اختلفت بشأنها الآراء : البحث « المتحرر من القيم » في مقابلة البحث « الملزم » ، البحث الكمي في مقابلة البحث النوعي ، البحث البحت في مقابلة البحث التطبيقي ، البحث العام في مقابلة البحث الخاص ، المذهب الوظيفي في مقابلة النماذج المتعارضة ، الخ ..

وهذه الآراء العلمية هي الحافز على مشروع البحث ، وهي التي ترسم الاتجاه الذى يسير فيه ، شأنها فى ذلك شأن الأيديولوجيات ، ولها وزن كبير فى اختيار موضوع البحث ، وانتقاء الموضوعات ، وطريقة جمع البيانات وتحليلها ، وتفسير النتائج . ولا أغالى إذا قلت أن نتائج هذه الآراء كبيرة وبخاصة فى البلاد النامية . فبعض هذه البلاد تتمسك بشدة بأحد هذه الآراء إلى حد أنها ترفض التفكير فى أى رأى آخر حتى ولو بدا واضحا أن الظروف تتطلب الأخذ بهذا الرأى الآخر (أيجوما ، ١٩٧٣) يضاف إلى ذلك أن التمسك الشديد باتجاهات متباينة يضر بإمكان المقارنة بين طرق البحث ونتائجها .

الاموال وأوجه التيسير

البحث يتطلب الاموال وغير ذلك من أوجه التيسير ، كالقوة البشرية الماهرة ، ووسائل المواصلات ، والحاسبات الالكترونية . وقد انشئ فى البلاد المتقدمة عدد من المؤسسات والمنظمات لتوفير الاموال اللازمة للبحوث ، على وجه التحديد . يضاف إلى ذلك أن حكومات هذه الدول تخصص أيضا بعض الاموال لدعم البحوث . أما فى البلاد النامية فإن المؤسسات التى تقوم بتمويل البحوث لا تزال حتى الآن فى مراحلها الأولى ، ثم أن الحكومات من الفقر بحيث لا يعدو ما تنفقه على البحوث أن يكون منحة رمزية ، مع افتراض أحسن النوايا .

هذا وآثار ذلك فى البحوث والتنمية الأفريقية أخطر مما تراه العين . وتتجلى سخيرية الموقف حيث تتولى مصادر أجنبية تمويل معظم مشروعات البحث الكبرى فى أفريقية أو تدعيمها باموال ضخمة . والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المترتبة على ذلك لا تخفى على كل ذى عينين . ذلك أن الشركات الأجنبية التى تمول البحوث الأفريقية تكون فى موقف يمكنها من تحديد الأولويات ومناهج البحث ، واستخدام نتائج البحوث .

نشر نتائج البحوث والانتفاع بها

لهذه المشكلة شقان : أولهما قلة أو انعدام المجلات المهنية وغيرها من وسائل نشر نتائج البحوث ، وثانيهما الفجوة الكبرى فى الاتصال بين الباحث أو العالم الأكاديمي من جهة ، والسكان المحليين والموظفين الحكوميين الذين يستطيعون الاستفادة من نتائج البحوث أو تنفيذها .

وبلاحظ أن الباحثين فى أفريقية كلهم يعمل بمعزل عن الآخر . ولذلك لا يستفيدون من التجارب المكتسبة ولا من نتائج البحوث المتقاربة التى تجرى فى أنحاء أخرى من القارة أو داخل البلد الواحد . وأكبر السبب فى ذلك قلة مجالات اللقاء والمناقشة بينهم ، ونُدرة المجلات التى تتولى نشر البحوث . والواقع أن كل

المجلات المهنية فى مختلف العلوم الاجتماعية التى تنشر فيها البحوث الافريقية تتخذ مقرها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية . واذ كانت هذه المجلات تراعى ميول القراء فى البلاد التى تنشر فيها فانها لا تنشر سوى قلة ضئيلة من البحوث الخاصة بأفريقية التى يمكن أن تسد الفجوة الناجمة عن قلة العلماء فيما وراء البحار الذين يتاح لهم أن ينشروا مقالاتهم فى النهاية .

ولعل الاخطر من ذلك عدم وجود قناة اتصال تربط الباحثين بالجمهور العام أو الاجهزة الحكومية . ونتيجة ذلك أن البحوث المتصلة مباشرة بالقضايا والمشكلات المحلية لا يراها الذين أجريت هذه البحوث من أجلهم والذين هم احوج الناس اليها .

طريقة التبادل

انك لا تجد ، وربما لن تجد ، منهجا فى البحث معصوما من الخطأ ، وقادرا على حل كل المشكلات التى اتينا على ذكرها فيما سبق . وغاية ما تستطيع عمله هو اتباع بعض الطرق القادرة على حل بعض المشكلات والتقليل من بعضها . ونحن نرى أن طريقة التبادل — كما سبق أن بينا — هى خطوة جريئة فى هذا السبيل .

ونموذج التبادل — كمنهج من مناهج البحث — يرى أن البحث الاجتماعى عملية من عمليات التبادل يشترك فيها الباحث المحترف ، والجماعة موضوع البحث ، والمؤسسات والمنظمات التى يتصل بها البحث .

ويجب علينا أن نوضح فى هذا المقام اننا نستخدم كلمة « التبادل » بمعناها الاجتماعى الدقيق ، للدلالة على « التفاعل الاجتماعى » . ولذلك يعرف جورج سيميل (ص ٢٨٨ ، ١٩٥٠) « التبادل » بأنه « تجسيد للتفاعل الانسانى » . وكذلك يعرف جورج هومانز (ص ٣٥ ، ١٩٦١) السلوك الاجتماعى الاولى (التفاعل) بأنه تبادل افعال الثواب والعقاب . واليك نص كلامه :

(عندما يصدر عن الشخص فعل (او انفعال) يثيب به (او يعاقب) شخصا آخر على فعل صدر عنه فاننا نقول انه حدث تفاعل بينهما بصرف النظر عما يصدر عنهما من انواع الافعال) ا هـ .

وهذه الفكرة القائلة بأن البحث هو عملية تبادل قد ظهرت — من جهة — كرد فعل طبيعى للنموذج التقليدى الذى يرى أن الباحث الاكاديمى شخص يعيش فى برج عاجى مقطوع الصلة بواقع الحياة ، ولا يتفاعل مع الاشخاص الذين يجرى بحثه عليهم . ومن جهة أخرى يمكن القول بأن هذه الفكرة محاولة لتلبية ما طالبت الجماعات والافراد من ضرورة اشتراك الاشخاص موضوع البحث فى مشروع البحث . وقد عبر عن ذلك هسلر ونيو (ص ١٣ ، ١٩٧٢) بما يلى :

« يصر الان الاشخاص موضوع البحث ، الذين وقفوا حتى الان موقفا سلبيا ، على ضرورة اشتراك الباحث فى حوار معهم . وقد اعلنوا بكل وضوح انه ما لم يبدل

جهده فى مجاملتهم بأن يفتح امامهم ملف بحثه ، لفحصه ودرسه ، وما لم يربط بحثه باحتياجات الجماعة ، فلن يظفر بمعلومات صحيحة « ١ هـ .

وكان رتشارد م . هسلر ويترك . نيو (١٩٧٢) اول من نادى بطريقة التبادل فى مقال بعنوان « البحث كطريقة من طرق التبادل » . ولب هذه الطريقة كما بينه المؤلفان هو تأسيس منظمة للبحث « يستطيع فيها اهل المجتمع المشاركة فى طريقة البحث باتخاذ القرارات » (ص ١٣ ، ١٩٧٢) ، واطلقا على هذه المنظمة اسم « كومون البحث » ، وقالوا انهما لا يستخدمان كلمة « كومون » للدلالة على معناها الاصلى وهو مجموعة من الاشخاص يمشون معا (ويطبقون المبادئ الاشتراكية او الشيوعية) ، بل المقصود بها هنا هو « مجتمع يشترك فيه اهله مع الباحثين فى طريقة البحث بالسوية » (ص ١٣ ، ١٩٧٢) .

واليك نص كلامهما :

« العنصر الاساسى فى كومون البحث هو تزويد اهل المجتمع بالمهارات اللازمة لتمكينهم من تصوير ووصف الوسط الاجتماعى الذى هم جزء منه ، على وجه الدقة ... ومن الامور الاساسية ايضا الكفيلة بنجاح كومون البحث اعطاء اهل الكومون الذين يراود دراستهم الفرصة التى تعطى للباحثين فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروع البحث (ص ١٣ ، ١٩٧٢) « ١ هـ .

ثم انتقل المؤلفان الى التحدث بالتفصيل عن خطوات انشاء كومون البحث بضاحية تشيناتون التابعة لمدينة بوسطن بالولايات المتحدة ، لدراسة الرعاية الصحية واوضحا فائدة هذه الطريقة فى حل بعض المشكلات المتعلقة بمنهج البحث الاجتماعى ودعوا العلماء فى النهاية للقيام « بتقويم واختبار جاد » لهذه الطريقة فى البيئات الاخرى .

واستجابة لهذا النداء قام كرمويل وآخرون (١٩٧٥) باختبار طريقة التبادل فى موقف بحنى مغاير ، الا انهم - مع تسليمهم بصحة الفكرة الاساسية القائلة بان البحث هو طريقة من طرق التبادل - قاموا بادخال تعديلات كبيرة على الافكار الاساسية التى قال بها هسلر ونيو ، فرفضوا فكرة كومون البحث لاسباب ذكروها فيما يلى :

« لقد قبلنا الفكرة القائلة بان البحث هو طريقة من طرق التبادل ، ولكننا حاولنا توسيع نطاق هذه الطريقة لتشمل العلاقة التنظيمية فى المجتمع . ثم اتنا لم نتخل عن حقنا فى اتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بوحدة وسلامة البحث وطريقته وقد بذلنا كل جهد للاخذ بالاقتراحات المقدمة وحذف كل المواد المعترض عليها . ولكننا وضعنا القرارات النهائية فى يد فريق البحث . وكذلك ادخلنا تعديلات على فكرة كومون البحث باشارك الافراد فى البحث كممثلين للهيئات الموجودة فى المجتمع » (ص ١٤٢) ١ هـ .

وفى تقديرنا أن هذه التعديلات - بدلا من أن تنتقص من قدر المقترحات الاصلية - هذبت منها ، وجعلتها اصلح للتطبيق فى البيئات الاجتماعية الاوسع نطاقا . مثال ذلك أن فكرة هسلر ونيو بانشاء كومون للبحث لا يمكن أن تطبق الا فى مجتمع صغير ومتجانس ، على مستوى معين من التطور الاجتماعى . يضاف الى ذلك أنه ليس من الحكمة اعطاء كل الافراد سلطة متكافئة فى تقرير المسائل الفنية فى البحوث العلمية ، نظرا للاختلاف الكبير فى ظروفهم الاجتماعية والتعليمية .

وفى اطار هذه الاعتراضات والتعديلات يبدو من الضرورى تعريف طريقة التبادل من جديد بما يجعلها اصلح للتطبيق على المسرح الافريقى . وعلى هذا الاساس نعرف طريقة التبادل فى البحث الاجتماعى بأنها استراتيجية عملية تقضى بان يشترك فى تخطيط مشروع البحث وتنفيذه والانتفاع بنتائجه كل الباحثين الفنيين مع الاشخاص المراد دراستهم ، وممثلى المجتمع ، وغيرهم من الهيئات والمنظمات ، والمؤسسات التى يهمها الامر من أجل المنفعة المتبادلة ، واتاحة التسهيلات اللازمة . ومن هذا التعريف يتضح أن نوع وشكل ومحتوى ما يسهم كل عضو مشترك فى المشروع غير متماثل ، بل يختلف طبقا للمواهب والتعليم والتجربة .

تطبيق النموذج

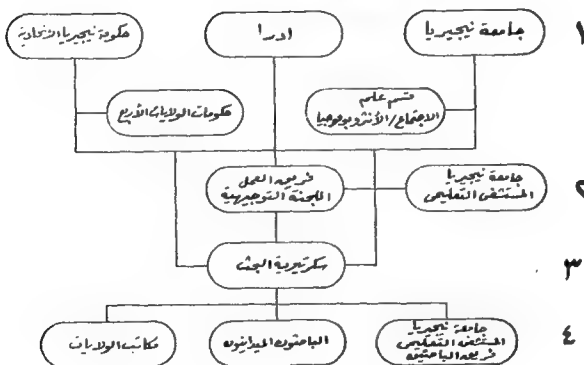
لاختبار طريقة التبادل من حيث صلاحيتها للتطبيق فى موقف افريقى وقسح اختيارنا على مشروع بحث تمت مناقشته فى يونيو ١٩٧٦ وهو « متابعة برنامج تاهيل الاطفال المشردين فى الحرب النيجيرية » .

وتفصيل ذلك انه فى اثناء الحرب الاهلية بنيجيريا (١٩٦٧ - ٧٠) تم اجلاء آلاف الاطفال من مناطق الحرب الى بلاد افريقية اخرى حرصا على سلامتهم وتوفيرا للغذاء والرعاية الطبية لهم . وما ان وضعت الحرب أوزارها حتى قامت الحكومة النيجيرية الاتحادية بمفاوضة هذه الدول لاعادة هؤلاء الاطفال . فاعيد الى الوطن ٤٥٤٠ طفلا من جابون وساحل العاج واوريا ، يضاف اليهم آلاف من الاطفال اللقطاء من نزلاء ملاجئ الايتام والمستشفيات ومخيمات اللاجئين فى جميع المناطق المنكوبة بالحرب . وبمساعدة الاتحاد الدولى لرفاهية الاطفال (ا د ر ا) بعجيف وضعت حكومة نيجيريا الاتحادية وحكومات الولايات برنامجا على مرحلتين لتاهيل الاطفال المشردين . وعند نهاية البرنامج فى ١٩٧٣ تم الحاق الاطفال بدورهم . أما الذين لم تعرف أسرهم فقد تم تربية ٧٣ فى اماكن اخرى ووضع ٢٢ فى دور الايواء وكان من المحظور تبنى الاطفال عملا بسياسة الحكومة .

وكان الغرض من دراسة المتابعة هو تقويم التاهيل تقويما موضوعيا من منظور رفاهية الطفل . وعند الشروع فى تطبيق طريقة التبادل على هذه المتابعة كانت

الخطوة الاولى هي اجراء اتصالات مع المنظمات والمؤسسات والهيئات والافراد الذين يهمهم الامر ، لاقناعهم بالهدف من هذه المتابعة . وعلى اثر هذه الاتصالات اتفقت حكومة نيجيريا الاتحادية و (ادرا) فى جنيف وجامعة نيجيريا على تأييد المشروع ورعايته وكذلك وافقت حكومات الولايات الاربعة المعنية بالامر ، واحد المستشفيات التعليمية ، وهيئات الاغاثة والرفاهية ، وكل السلطات المحلية المختصة ، على المشاركة فى هذه الدراسة بدرجات متفاوتة .

وكانت الخطوة التالية هي انشاء الاجهزة التنظيمية ، وتتكون من اربعة مستويات متميزة ، هي : مستوى اقرار السياسة العامة ، ومستوى صياغة السياسة ، ومستوى تنفيذ السياسة ، ومستوى العمليات الميدانية .



شكل (١) خريطة تنظيمية لمشروع دراسة المتابعة

المستوى الاول : اقرار السياسة العامة

هذا هو اعلى مستويات تنظيم البحث . وكان يتالف من ثلاث هيئات قامت بتأييد البحث (تمويله) : حكومة نيجيريا الاتحادية و (ادرا) بجنيف ، وجامعة

نيجيريا فى سوكا . ولم يكن هناك مقر واحد لاجتماع هذه الهيئات الثلاث معا على هذا المستوى ، بل كانت كل هيئة تتخذ اجراء مستقلا لاقرار او تعديل او رفض القرارات والتوصيات ، التى يتم التوصل اليها على المستوى الادنى (اى المستوى الثانى) . وفيما يلى اختصاصات هذا المستوى التنظيمى : (ا) اعتماد السياسات التى تصوغها اللجنة التوجيهية ، والتصديق عليها ، حتى يمكن ان تكتسب الصيغة الشرعية . مثال ذلك ان قبول الحكومة الاتحادية - والولايات الاربع بالطبع - عدم فرض اية قيود على التواحي التى يشملها البحث كفل التأييد اللازم للباحثين الميدانيين الذين يقومون باجراء الاحاديث والمقابلات مع الاهالى فى مسائل حساسة ومثل آخر ان موافقة جامعة نيجيريا على استضافة سكرتيرية البحث تضمنت الترخيص باستخدام مباني الجامعة . (ب) توفير الاموال اللازمة للبحث . وكانت كل هيئة تتخذ الاجراءات الضرورية لتقديم نصيبها من الاموال والمعدات الى سكرتيرية البحث طبقا للمواعيد المقررة حتى تم اقرار توصيات اللجنة التوجيهية بشأن اعتمادات الميزانية . اما المسائل الفنية المتصلة بتخطيط البحث وتنفيذه فلم تصل الى هذا المستوى بالطبع .

المستوى الثانى : صياغة السياسة

يبدأ على هذا المستوى وضع سياسة البحث ، ومناقشتها ، وصياغتها . ويتألف هذا المستوى من الممثلين المعتمدين لوزارتى الصحة والتنمية الاجتماعية فى الحكومة الاتحادية والولايات ، و (ادرا) ، وموظفى الخدمة العامة الاجتماعية فى الولايات الاربعة المعنية بالامر ، ورئيس قسم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعة نيجيريا ومدير المشروع ، ومستشار رفاهية الاطفال ، وطبيب الاطفال الاستشارى ، وكبير الاطباء النفسيين بمستشفى الامراض النفسية فى اينوجو ، وموظفى رفاهية الاطفال بالمجلس المسيحى فى نيجيريا ، وجمعية الصليب الاحمر النيجيرية .

وقد اجتمعت هذه اللجنة ثلاث مرات بهيئتها الكاملة ، ومرتين فى صورة لجان فرعية طوال مدة المشروع . ودرست فى اول اجتماع لها اهداف مشروع الدراسة ومجاله ، ومحتواه ، وطرقه ، كما اقترحتها سكرتيرية البحث ، والموارد اللازمة للمشروع ، ومستوى اشتراك كل من الهيئات المؤيدة والهيئات الفرعية ، وميزانية المشروع ، ووضع جدول زمنى مؤقت له

المستوى الثالث : تنفيذ سياسة البحث

تم على هذا المستوى تخطيط وتنفيذ مشروع البحث طبقا للقرارات التى تم التوصل اليها فى اللجنة التوجيهية

تألفت سكرتيرية البحث من : مدير المشروع ، ومستشار رفاهية الاطفال ، ومعاونين للبحث ، وكاتب ، وضارب على الآلة الكاتبة ، وساع . يضاف الى هؤلاء عدد من مساعدي الدارسين يستغلون من وقت لآخر طبقا لحاجة العمل

تولت سكرتيرية البحث كافة الاعمال الفنية والادارية فى المشروع ، كما تولت تنسيق اعمال موظفى الولايات والباحثين الميدانيين ، وقامت بمهمة الاتصال بين الهيئات المؤيدة للمشروع

المستوى الرابع : العمليات الميدانية

اتجهت الجهود على هذا المستوى نحو جمع المعلومات المتعلقة بالبحث تألف هذا المستوى من (أ) اربعة مكاتب للبحوث بالولايات ، بماصمة كل منها مكتب . الحققت هذه المكاتب بمكتب رئيس الخدمة الاجتماعية ، وتولى ادارتها ممثل الولاية فى اللجنة التوجيهية . وكانت هذه المكاتب بمثابة امتداد ميدانى لسكرتيرية البحث ، وتعاملت مباشرة مع الاشخاص موضوع الدراسة ، وممثلى المجتمع ، وتولت نقل المناقشات التى تدور فى اللجنة التوجيهية الى هؤلاء ، ثم ابلاغ اللجنة بردود فعلهم . يضاف الى ذلك انه سمح لبعض مكاتب الولايات بتولى وظائف كتابية معينة من وظائف انسكربتيرية بالنسبة لولاياتها . (ب) تألفت الوحدة الثانية على هذا المستوى من الباحثين الميدانيين ، وبخاصة من المشرفين والقائمين باجراء الاحاديث مع الاهالى وكانوا متعاملون مع الاشخاص موضوع البحث للحصول منهم على المعلومات . (ج) وكانت الوحدة الثالثة على هذا المستوى عبارة عن مكتب فرعى آخر للسكربتيرية مقره فى المستشفى التعليمى الجامعى ، ويراسه طبيب الاطفال الاستشارى ، عضو اللجنة التوجيهية . وكانت هذه الوحدة المتخصصة مكلفة باجراء مسح غذائى على عينة متفرعة من عينة البحث الكلية .

ولتقدير طبيعة وحجم التبادل الذى دار فى الهيكل التنظيمى المشار اليه فيما سبق يتعين ابراز الاهتمامات الخاصة لمختلف الهيئات المشتركة فى هذه الدراسة فنقول :

على الرغم من ان (ادرا) سبق ان اشترك فى عدد من برامج الاغاثة والتاهيل فى مختلف انحاء العالم فان البرنامج التجيرى كان اول عمل عظيم له فى افريقية السوداء . ولذلك اتاح لهذه الهيئة الدولية فرصة لكى تطبق فى البيئة الافريقية او تختبر عددا من مبادئ وسياسات البحث الاجتماعى ورفاهية الاطفال التى اتبعت فى بيئات ثقافية اخرى ، وفى مقدمتها اوربا وآسيا . وخلال تجارب التاهيل ارتاب العلماء فى صحة بعض هذه المبادئ وادخلت تعديلات فى بعضها الاخر بما يتناسب مع الظروف المحلية . ولذلك كانت دراسة المتابعة لبرنامج التاهيل فرصة طيبة بالنسبة لـ (ادرا) لكى يتسنى له ان (أ) يكون فكرة صحيحة عن السمات الخاصة بالتجربة التجيرية والتعديلات التى تم ادخالها (ب) يقوم جدواها العامة

(ج) يقوم مدى ملائمة وتقبل مبادئ رفاهية الاطفال التى استرشد بها فى عملياته بنيجيريا وغيرها . (د) يسجل الاراء حول بعض المسائل الدقيقة فى تدخل الحكومة لصالح المجتمع ، مثل اجلاء الاطفال الى البلاد الاجنبية فى وقت الازمات ، والتبنى القانونى للاطفال .

وكان قسم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعة نيجيريا قد شرع فى وضع برنامج دبلوم البحث الاجتماعى ، فرأى فى هذه الدراسة فرصة لكى (أ) يكون ذخيرة من المعطيات التجريبية لاستخدامها فى برنامج الدبلوم ، (ب) يختبر التجربة بعض المبادئ الاساسية للبحث الاجتماعى فيما يتعلق بالبيئة الافريقية

وكانت حكومة نيجيريا الاتحادية قد انشأت ادارة للتنمية الاجتماعية مسئولة عن تنسيق برامج الرفاهية الاجتماعية ، وتوسيع نطاقها فى جميع انحاء البلاد . وتوقعت هذه الادارة ان تمدها الدراسة باسس قوية تبنى عليها السياسات القومية بشأن بعض القضايا ، مثل التبنى الشرعى ، ونظام الحضانة ، واجور الحاضنات وكل ذلك يشكل اساسا للتشريع الاجتماعى القومى الذى كلفت الادارة بوضعه

واما بالنسبة للاطفال وآبائهم (موضوع الدراسة) فقد كان البحث دليلا على عدم نسيان الحكومة لهم ، واستمرارها فى مساعدتهم ، وان روعى عدم اثاره الامال الكبيرة فى نفوسهم .

واما بالنسبة للمستشفى التعليمى الجامعى فقد كانت الدراسة فرصة لمتابعة دراسة غذائية بدأت على مجموعة من الاطفال وهم فى الجابون كما كانت فرصة لتدريب اطباء القيمين على استخدام بعض الاجهزة والمعدات الجديدة .

وأما بالنسبة لحكومات الولايات الاربع فقد رأت فى الدراسة فرصة لتدريب الباحثين الاجتماعيين . ومن ثم اشترطت قصر التدريب على الباحثين الاجتماعيين العاملين فى الولايات الاربع واستخدامهم فى عملية مقابلة الاشخاص موضوع الدراسة واستقاء المعلومات منهم ، وفضلا عن ذلك كانت هذه الحكومات تأمل ان تزودها الدراسة بما هى فى ميسر الحاجة اليه من توجيهات بشأن المصير النهائى للاطفال الموجودين فى المؤسسات ودور الحضانة .

كل أولئك يصور لنا بعض الاهتمامات الخاصة الواضحة التى تعين على مخططة الدراسة ان يراعوها خلال عملية التبادل .

وعند تخطيط مبادئ طريقة التبادل يجب النظر الى اللجنة التوجيهية على انها محور المشروع كله . ذلك ان معظم التبادل حدث او بدا على هذا المستوى ، ومنه انتقل الى المستويات الدنيا . ففى اجتماعات اللجنة صدرت الافكار ، والتجارب ، والمطالب ، واقتراح المجالات التى يشملها البحث ، والاجراءات الخاصة السوابق اتباعها ، والبروتوكولات الواجب ملاحظتها ، من ممثلى الحكومة الاتحادية ، وحكومات الولايات ، ومن الهيئات الدولية ، وواضعى مناهج البحث ، والممارسين والنظرين

فى مجال البحث الاجتماعى ، وغيرهم من الاكاديميين فى مجالات العلوم الاجتماعية والطبية ، وممثلى المجتمع . واخيرا تولت اللجنة اتخاذ القرارات والاجراءات العبلية التى اعتقدت انها سليمة نظريا ، ومقبولة ثقافيا ، وممكنة ماليا ، ومتيسرة عمليا . ومن المفيد توضيح ذلك فى هذا المقام :

من المشكلات الشائكة التى واجهتنا فى اول اجتماع للجنة التوجيهية معرفة عناوين الاشخاص موضوع البحث ، الاطفال وآبائهم . وزاد من صعوبة المشكلة ان العناوين المتيسرة لهؤلاء الاشخاص كانت عناوين موطنهم اى القرى التى عاشوا فيها خلال الحرب الاهلية ، وفترة التاهيل . ولكنهم منذ ذلك الوقت غادروا القرى الى السكنى بالمدن فى جميع انحاء البلاد . فتقرر فى النهاية توجيه خطاب اليهم مستعينين بعناوين منازلهم فى القرى ، وطلبنا اليهم موافقاتنا بعناوين محال اقامتهم الحالية . وقد اقتضى تنفيذ هذا الاقتراح عددا من المشكلات اكثر مما بدا على السطح وكان السؤال الاول هو : من يقع هذا الخطاب ، نظرا لانه لم يكن لدى الاباء اى فكرة عن مدير المشروع واهتمامه باولادهم . واذا بررنا طلب العنوان بان القصد منه هو اجراء بحث اجتماعى عليهم لم يلق ذلك ابة استجابة فى وقت استخدم فيه اللصوص المسلحون كافة الحيل لخداع ضحاياهم . ومن العوامل الخاصة بالموقف فى نيجيريا ان الاصل العنصرى للكاتب (كما يتجلى من كنيته) من شائه التأثير فى استجابة الاباء ، وبخاصة فى وقت كانت فيه العلاقات بين العناصر المختلفة فى نيجيريا اشرقية سابقا غير ودية على الاطلاق .

ومن ناحية اخرى كانت لادارة الخدمة الاجتماعية فى كل ولاية علاقة خاصة مع المواطنين المحليين ، اذ تم تنفيذ برنامج التاهيل بمشاركة فعالة من الباحثين الاجتماعيين فى كل ولاية ، كما قاموا بزيارة الاطفال واسرهم عدة مرات حاملين اليهم مواد الاغاثة . ولذلك كانت الادارة معروفة لدى الاباء ، وكان استمرار اهتمامها بشئون ابنائهم من الامور التى يتفهمونها بسهولة ويرحبون بها . ولذلك كان يرجى ان يلقى الخطاب المرسل من مكاتب الخدمة الاجتماعية فى الولايات كل استجابة . وكان هذا هو الحل الذى استقر عليه الرأى بعد المناقشة .

وبدون تعاون موظفى الحكومة ومشاركتهم التامة فى المشروع ماكان يمكن حل اهم المشكلات فى اى بحث اجتماعى مشكلة الوصول الى الاشخاص موضوع البحث . ولكى نلخص ماسبق ذكره نود ان ندرس المدى الذى وصلت اليه دراسة المتابعة فى معالجة ما سميناه فيما سبق المشكلات العظمى فى البحث الاجتماعى بافريقيّة .

كان تحديد معنى اللغات والمفاهيم من المشكلات العويصة اذا علمنا ان الكلام فى منطقة الدراسة كان يدور بعشر لغات . ولذلك تعين ترجمة جدول الاسئلة المعدة بالانجليزية الى هذه اللغات . وتنفيذا لذلك اختير الباحثون (القائمون بمباحثة الاشخاص موضوع الدراسة وتوجيه الاسئلة اليهم) من كافة الجماعات اللغوية ، وعمل

كل منهم فى منطقة لفته القومية . وفى اثناء جلسات التدريب شكل الباحثون من اهل المنطقة ذات الاصل العنصرى الواحد لجنة فرعية لترجمة جدول الاسئلة ترجمة موحدة . ثم فحصت الاسئلة للتأكد من صحة الترجمة . وعلى الرغم من ان ذلك لم يتغلب تماما على الفروق بين اللهجات فانه ادى الى التأكد من ان كل باحث ملم بالثقافة المحلية ، وقادر من الناحية اللغوية على ترجمة الاسئلة وتوجيهها (هوبكنز وآخرون ، ص ٥٦٨ ، ١٩٧٤)

وقد تم التغلب على مشكلة مناخ البحث باجراءين يكمل احدهما الآخر :اولهما ان قرار استخدام الباحثين الاجتماعيين المتمرسين فقط كمباحثين ومشرفين فى ولاياتهم الوطنية ساعد على ازالة اى غموض بشأن مركزهم الاجتماعى . وثانيهما ان قيام كل ولاية حكومية باتخاذ الاجراءات لاختبار كل مجتمع محلى بالدراسة قضى على اى شبهة يمكن ان تدور فى اذهان المجيبين عن الاسئلة ، حول اهداف الدراسة وعلى الرغم من عدم الحصول على اجابات بنسبة ١٠٠ ٪ فقد تبين من التحليل ان ذلك يرجع الى الساتين (الباحثين) اكثر مما يرجع الى المجيبين

وفىما يتعلق بمشكلة المعرفة والاتجاه تم بذل مجهود واع لاشراك وارضاء مختلف الاراء ، اذ يتضح من مختلف الاهتمامات الخاصة ان البحث كان اساسيا او بحثا ، كما كان تطبيقيا او عمليا . وقد قدرنا مزايا كل من الطريقتين الكمية والنوعية ، بدليل اننا خصصنا فصلين من تقرير الدراسة لتحليل البيانات والمعلومات استخدمنا فى احدهما الطريقة الكمية وفى الاخر الطريقة النوعية . ومع اننا لانستطيع ان ننكر تأثير التعليم الجامعى فاننا لم نحاول ربط الدراسة بايديولوجية او اتجاه خاص فى البحث ، فيما عدا الرغبة فى استخدام طرق صحيحة من الناحية العلمية للوصول الى نتائج مفيدة من الناحية العملية . ولاريد ان بحثنا بهذه الضخامة يتطلب اموالا طائلة . وعلى الرغم من انه لم يمكن الحصول على كل المطلوب فان المشكلة كان يمكن ان تتفاقم كثيرا لو لم تتبرع هيئات مختلفة برعاية المشروع ، مما حال ايضا دون ان يستأثر متبرع واحد برعاية المشروع ، فيستغل نفوذه للتأثير فى مناهج الدراسة ، او النتيجة النهائية لها

وقد ظفر بنشر نتائج البحث والانتفاع بها باقصى درجة من الاهتمام منذ المراحل الاولى للمشروع ، اذ اتفق فى اول اجتماع اللجنة التوجيهية على تنظيم ندوة دولية لمدة ثلاثة ايام لمناقشة نتائج المشروع . وتقرر فصل ميزانية الندوة عن ميزانية البحث وعهد بتنظيم الندوة الى لجنة فرعية من اللجنة التوجيهية . ورغبة فى اعطاء طريقة التبادل اوسع مجال ممكن من النشر ، واطلاع كل من يعنيه الامر على الدراسة دعيت الهيئات الالية للندوة (بالاضافة الى كل من شارك فى تنفيذ البحث بما فيهم المباحثون) : كليات العلوم الاجتماعية فى كافة الجامعات النيجيرية ، كل التطبيقيين الذين يلقون دروسا فى الخدمة الاجتماعية ، ومعاهد البحوث الاجتماعية كالمعهد النيجيرى للبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، قسم الخدمة الاجتماعية فى كل الولايات

الاتحادية ، كل من شارك من الهيئات والافراد فى تاهيل الاطفال ، جمعية الصليب الاحمر النيجيرية ، كبار الاطباء النفسانيين ، واطباء الاطفال ، ورجال الخدمة الاجتماعية المحققين بالمدارس والمستشفيات ، والهيئات الدينية الخيرية . وكان الفريق الذى يمثل (ادرا) يضم مندوب الاتحاد فى اقليم غرب افريقية . وقد ادى اشتراك الحكومة الاتحادية والولايات فى المشروع الى قيام الصحافة والمذيع والتلفاز بتغطية الندوة . وقد جرت مناقشة صريحة وحررة وتم تبادل الراى حول كافة جوانب البحث ، من الاهداف الملنة ، ومناهج البحث ، وعينة البحث ، واداة الدراسة ، وتحليل البيانات والمعلومات ، الى النتائج والتوصيات . وقد اوصت الندوة بنشر التقرير برمته

خاتمة

ان وصف اى مشروع بشئ من التفصيل لايمنى ان البحث يجب ان يكون بهذه الضخامة حتى يتسنى تطبيق طريقة التبادل ، بل الامر على عكس ذلك تماما لان المزية الكبرى لهذه الطريقة هى المرونة الكافية بحيث يمكن تعديلها بما يتناسب مع اى مشروع من مشروعات البحث مهما كان حجمه .

ولكى ينجح الباحث فى تطبيق هذه الطريقة فى اى موقف من المواقف يجب ان يدرك اولا ضرورة ملائمة الدراسة لاحتياجات المجتمع ، وان يعلم ثانيا ان الملائمة فى البيئة الافريقية تعنى الفوائد التى يمكن ان تعود بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاشخاص موضوع البحث (كرمويل وآخرون ، ص ١٤٩ ، ١٩٧٥) . ونحن ننصح - لادارة عجلة التبادل - بتوجيه الاسئلة الاتية والاجابة عنها بصراحة : ماهى الفوائد المحتملة لهذه الدراسة ؟ اى الهيئات والجماعات والمنظمات والافراد يصرحى ان ينتفعوا بهذه الفوائد ؟ كيف تشترك هذه الجماعات والاشخاص فى تخطيط وتنفيذ مشروع البحث المقترح ؟

ولقد دلت التجربة على ان العاملين الفنيين فى منطقة البحث يضررون بسهم وافر فى عملية التبادل ، فهم يساعدون الباحث على تكييف اهدافه وخطته بما يتفق مع كل ماهو ممكن من الناحية العملية . ومن هؤلاء العاملين موظفو الزراعة ، ومعلمو المدارس ، والمرضات ، والباحثون الاجتماعيون ، وموظفو الحكومة المحليون ، الخ حاشية : نيجيريا تتمتع بالعضوية الكاملة فى الاتحاد الدولى لرفاهية الاطفال (ادرا) ، بجنيف ، وهوهيئة غير حكومية تعمل بصفة مستشار للامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية التى تشترك فيها الحكومات .

- 1 Nigeria is a full member of the International Union for Child Welfare (IUCW), Geneva, a non-governmental organization with consultative status to the United and other international intergovernmental agencies.
- AMINU, Hamza, 1979.** The Influence of Ascetism in Response to Modernisation by the Hassas. *The New Nigerian*, 22 January, p. 12.
- BARKOW, Jerome H.; O BARR, William M. et al. 1973.** Operationalizing the Concept Ethos. *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston, Ill., North-western University Press.
- CROMWELL, R. E. et al. 1975.** Ethnic Minority Family Research in an Urban Setting: A Process of Exchange, *The American Sociologist*, Vol. 10, No. 3, August.
- GALLIHER, J. 1973.** The Protection of Human Subjects: A Reexamination of the Professional Code of Ethics, *The American Sociologist*, Vol. 8, p. 93-100.
- GUTTENTAG, M. 1971.** Relevance and Values in Urban Research, *Human Organization*, Vol. 30, p. 205-8.
- HESSLER, R. M.; New, p. K. 1972.** Research as a Process of Exchange. *The American Sociologist*, Vol. 7, February.
- HOMANS, George. 1961.** *Social Behaviour: Its Elementary Forms*. New York, Harcourt, Brace and World.
- HOPKINS, F.F., MITCHELL, R. 1974.** The Validity of Survey Research in Africa: some Propositions, *African Studies Review*, Vol. XVII, No. 3,
- IHOMAH, B. I. C.; O'BARR, William et al. 1973.** Some Problems of Quantitative Research in Africa. *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston Ill., Northwestern University Press.
- JOSEPHSON, E. 1970.** Resistance to Community Surveys. *Social Problems*, Vol. 18 (summer), p. 117-29.
- LA RUFFA, A. 1971.** Comment on Guttentag. *Human Organization*, Vol. 30.
- MOORE, J. W. 1967.** Political and Ethical Problems in a Large-scale Study of a Minority Population. In: G. Sjoberg (ed.), *Ethics, Politics and Social Research*. Cambridge, Mass., Schenkman Publishing Co.
- O'BARR, William M. et al. 1973.** *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston, Ill., Northwestern University Press
- OBIKEZE, D.S.; MERE, A.A. 1978.** *War and Children: A Follow-up Study of the Rehabilitation Programme for War-Displaced Children in Nigeria* (forthcoming).
- SIMMEL, Georg. 1950.** *The Sociology of Georg Simmel*. Edited by Kurt H. Wolff. New York, The Free Press.
- SPIEGEL, H.B.C.; ALICEA, V. G. 1969.** The Trade-off Strategy in Community Research. *Social Science Quarterly*, Vol. 50, p. 598-603.
- TESSLER, M. A. 1973.** Measuring Abstract Concepts in Tunisia. In: William M. O'Barr et al., *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston, Ill., Northwestern University Press
- VOSS, H. L. 1966.** Pitfalls in Social Research: A Case Study. *The American Sociologist*, Vol. 3, p. 136-40.

رقم الايداع ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

يقدم مجموعتنا من المجلات الدولية بأقلام كتابه
متخصصين وأساتذة دارسين.
ونقوم باختيارها ونقلها إلى العربية ترجمة متخصصة
من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة
البحث فيه قضايا العصر.

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة الدولية للعلوم والإعلامية
مستقبل البشرية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو للثقافة
لغة التعليم

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

العلم والتكنولوجيا

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للبيونسكو، ومعاونتها اللجنة القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الشن ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

في البحث عن تنظيم منطقي



المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

العدد الثاني والأربعون
السنة الحادية عشرة
يناير / مارس ١٩٨١

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١- شايح طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٩٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

لجنة التحرير

د . مصطفى كمال طلبه

د . السيد محمود الشنيطي

د . محمد عبد الفتاح القصاص

عشمان بنويه

صفى الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشربيني

محتويات العدد

افتتاحية

مقدمة : السياحة خلال عملية التنويع

فن العمارة من أجل السياح

تدريس انثروبولوجيا السياحة

التركيز على السياحة الخارجية والاعتماد

على النفس

وقت الفراغ والسياحة في أوروبا

السياحة الدولية الناشئة في بولندا

السياحة في اليابان ، منها وإليها

استمرار مناقشة مشكلات التنمية

مشكلات التنمية والعلم والتكنولوجيا

العمارة

الشركات المتعددة الجنسية والسياسة

الاقتصادية والتنمية القومية في انظمة

العالمى

معهد البحوث الاقتصادية

مشروع ناجح للتنمية في اكوادور

افتتاحية

يركز هذا العدد على السياحة • ولكن مجرد نظرة على جدول المحتويات توضح أن هذه الظاهرة الهلالية لا تفهم إلا بمدول خيوط قوية متنوعة تكون السياحة بالنسبة لها كقناة متميزة للتلاقي • وهذه الخيوط هي : تكافل الدول والأقاليم المحلية ، اتصال ثقافي ، شروط غير متكافئة للتجارة والسلطة. فوائد رأس المال ، مؤسسات متعددة الجنسية ، تضارب القيمة أو الأيديولوجية ، أنماط متغيرة للحياة وانتقال نماذج أو أنماط الحياة من بيئة إلى أخرى ، وكذلك تطبيق ونقل التكنولوجيا الحديثة مع ما يصاحبها من فرص وقيود • وقد أصبحت السياحة صناعة ونظاما ضخما يحيط بالعالم جديعه مازالت آثاره المباشرة وغير المباشرة غير مفهومة بدرجة كافية والرقابة عليها أقل دقة • وهي تمثل مصدرا للخبرة البناءة والتقدم الثقافي وكذلك للتنظيف والتحقيق • والسياحة مرآة للمتناقضات المتضمنة في المرحلة العالية من تطور العالم • وهي بهذا تقدم منظورا منازا للتحليل من وجهات نظر متباينة •

اعداد : هيئة التحرير

المترجم : ابراهيم البرلسي

فلماذا كان علماء الاجتماع يمثل هذا البطل في الدخول جديا الى ميدان السياحة ؟ ان المراجع العلمية عن السياحة مازالت ضئيلة نسبيا ، والأدوات التصويرية التي توجه اليها مازالت قليلة ، ويمثل المقرر الدراسي عن أنتروبولوجيا السياحة الذي يعلمه جراكيرن في جامعة كاليفورنيا بيركلي الذي يشرحه في هذا العدد مشروعا رائدا . كما ان مجموعة البحث للفرنسية - التي ترأسها لانفانت التي تقرر عن بعض ماتوصلت اليه من نتائج في المقال الافتتاحي لهذا العدد - تقدم موضوعا جديدا . ومشروع تور المدعم من المركز الأوربي لتنسيق البحث والتوثيق في العلوم الاجتماعية بفينا التي قدم بعض جوانب منه موضوع مقال « ميهفيلوفيكى » يمثل عملا مشجعا يتعدى القوميات ويمكن أن يستخدم كنموذج لأقاليم أخرى . ومادة روجالفسكى عن « بولنعة » لم تنشر بعد على نطاق واسع كما يشير الى ذلك هو نفسه .

ومن ثم فان المجموعة الحالية تمثل عينة من مراجع السياحة تعتبر شاملة الى درجة غير عادية لأن مثل هذه المراجع قليلة نسبيا . ومن أسباب ذلك صعوبة فصل السياحة عن نسيج الحياة الحديثة التي تقع هي في أغوارها العميقة . وهناك ما يغرى على اعتبار السياحة بهذا واحد في استخدام وقت الفراغ والأجازات المدفوعة المتاحة

عادة لأغلب المواطنين في البلاد الصناعية . وهناك مدخل آخر شائع هو أن تصنف السياحة في مجموعها تحت فئة الخدمات شأنها شأن تصنيف الشمس والتأمين . وامكانية تالية هي التهورن من شأن السياحة بأن تعالج على المستوى القصوى استنادا الى أنها - على كل حال في أساسها - اتفاق الوقت فيما لا يضر ويجلب المسرة للبعض ويوفر حياة طيبة للآخرين . ولكن لم تعد كل هذه المداخل ملائمة لمعالجة ظاهرة يمثل هذا الحجم والتعقد الذي تتصف به السياحة في الوقت الحالي .

ويعتبر الاستعمال اللغوي دلالة سلبية على الابتكار الاجتماعي . فقاموس « أكسفورد » للانجليزية يرجع استعمال كلمة سائح الانجليزية الى سنة ١٨٠٠ وكلمة سياحة الانجليزية الى سنة ١٨١١ ، كما يؤكد قاموس « روبرت » الفرنسي أن كلمة « سائح » دخلت اللغة الفرنسية سنة ١٨١٦ ، ولكن كلمة « سياحة » انفرنسية تأخرت حتى سنة ١٨٤١ ، وكلتاها اشتقت من الانجليزية ، في حين يرجع تاريخ الصيغة « سياحي » الى سنة ١٨٣٠ . ومن ثم كانت هذه الكلمات شائعة الاستعمال لأقل من ١٨٠ سنة على أحسن تقدير ، ولو أن الناس سافروا لأسباب عديدة بما في ذلك للمتعة والترفيه قبل ذلك بقرون - ولاشك أن صياغة كلمة جديدة كانت نتيجة لظهور فئة جديدة من المسافرين عايشة نعشرات السنين فئات أخرى عديدة ، ولكنها كانت مختلفة عنها أصلا ، ومتميزة عن فئات عديدة مثل الحجاج والحوالين والمستكشفين وعابري السبيل ، وعن المسافرين للاستشفاء أو لزيارة أماكن معينة أو الأقرباء . وكان للسائحون أصلا فئة منفصلة ممن يثيرون الضحك والمرح البذيء ، وكذلك مجموعات من الحمقى يتجمعون حول مرشدي السياحة يضعون أنوفهم في كتاب الدليل السياحي ، يقلقهم التفكير فيما يلبسون في الكنيسة ، ومقدار ما يكرمون به سائق الجندول . وهناك أنواع أخرى من المسافرين لا يهتمون بالاختلاط بالسائحين ، وهم غير مرغبين على ذلك مادام خط الرحلة وجدول المواعيد يمكن ترتيبهما بحيث يفسل الاتصال الى أدنى حد . والأمر اليوم على النقيض ، فإن السفر يمتاز بالتجانس الشديد في مجموعاته وفقا للهدف المشترك . فهناك من يسافرون لقضاء الأجازات أو للاشتراك في اتفاق مهني ، وهناك الاثريون الذين يشتركون في الحفائر ، ومراسل الصحف الذين يقطون الأحداث ، أو للدبلوماسيون الذين ينهضون بواجبات وظائفهم ، أو رجال الأعمال الذين يبحثون عن أسواق ، وهم يحشرون معا في المطارات أو السكك الحديدية أو مواقف الأوتوبيس ، وليس ذلك فحسب ولكن أيضا في أماكن الإقامة للمعدة لهم عند الوصول . فإذا كان هذا الترتيب يمثل ديوقراطية لاشك فيها فإنه بالتأكيد قد حرم السفر من قدر كبير من مذاقه السابق . وهو يعني أن أناسا تتباين دوافعهم وتوقعاتهم تباينا كبيرا يرغبون جميعا على أن ينضموا في اطار مشترك تجرى التفرقة فيه أساسا تبعا لمستوى الأسعار أكثر من الاختلاف الطبيعي .

وقد أثر هذا بمروره تأثيرا كبيرا على الاستجابة للطلب بمبدول العرض من التسهيلات والخدمات (. وظهرت السياحة الدولية - من الناحية التاريخية - أول ما ظهرت - في المراكز الثقافية مثل فينيسيا وفلورنسا أو باريس ، وفي المناطق الأكثر

فقرا أو هامشية من المناطق الصناعية الرئيسية مثل جبال الألب وساحل البحر الأبيض المتوسط واسكتلندا أو مصر . وكان المقصود احضار الزوار الى هذه الأماكن لأغراض معينة ، مثل مشاهدة المعالم والتمتع بالناخ والرياضة للصحة وغير ذلك . بأعداد محدودة ، ويكون ذلك عادة في فصول محدودة وعلى أساس شروط معروفة . ومن ثم كان هذا النشاط مساعداً ومكملاً للاقتصاد المحلي . وقد سمح هذا التوسع الذي اتسم ببعض اللبث للتجمعات والمجتمعات أن تتواءم مع هذا التطور بطريقة عضوية . فلم ينشأ بعد معادلة جاهزة للسياحة ، وكانت الاحتياجات تقابل بأساليب متنوعة ! نزل قديم لتسيير المركبات ، فنادق جديدة ، مساكن خاصة متواضعة لأقامة العائلات ، تحويل أكواخ المزارعين والصيادين التي ازدهرت متجاورة كاستراحات للزولر ، ثم تسهيلات أخرى مثل الحوانيت والأدلاء والمرشدين ووسائل النقل وتركيبات الشواطئ ، وحتى المنتجات التي أنشئت خصيصاً لمقابلة هذا الوضع جرى عليها هذا النوع من التدرج . فهي لم تصمم ولم تستقر في خطوة واحدة على حالها المعروف الآن . ومع ذلك فقد حدث اتجاه واضح الى التجانس حول منتصف القرن التاسع عشر تقريباً بما يتلاءم مع ذوق الصقوة أو يشبهه كما يتضح في عبارة وتسهيلات فنادق « بالاس » التي اتخذت نموذجاً واحداً سواء أقيم في المدن أو على الجبل أو على شاطئ البحر . وقدمت للتدفئة المركزية تكنولوجيا للتغلب على قسوة الجو البارد مما سمح بالابتعاد عن النمط المعماري الوطني الذي كان يتلاءم مع ظروف معينة . ولكن تطلب الأمر استخدام تكييف الهواء ثم التبريد للتغلب على صعوبات الحرارة والاعتماد أساساً على موارد التغذية المحلية .

وقد استفاد كثير من مناطق السياحة القديمة الى درجة كبيرة من تدفق الزائرين عليها ، وأدى ذلك الى نوع من التكافل السعيد بين الضيوف والمضيفين على مدى السنين ، والمواقع أن بعض هذه الأقاليم أصبحت هذه الايام على درجة كبيرة من الغنى بحيث لم يعد منقولاً أن تتحدث عن شروط التجارة غير المتكافئة أو السيطرة الثقافية . وفي هذا تكاملت للسياحة واصطبغت بصيغة داخلية مثل الخدمات الأخرى حتى أنه يمكن اعتبارها قانوناً كمصدر ينمو داخلياً . ويزداد هذا كلما تقاسمت المجتمعات الجديدة وأكثرية الزائرين القيم الثقافية والأذواق والأدراك حتى أن التبادلات التي تحدث بينها تجري في جو معتاد . ومن المؤكد أن افساد البيئة يحدث بالفعل مصاحباً للهجرة المكثفة التي يتميز بها فصل الأجازات في نصف الكرة الشمالي . من ذلك ما ذاع على نطاق واسع في صيف ١٩٧٦ من أنه حدثت مشكلات في أوروبا الغربية بسبب اقامة معسكرات سيئة التنظيم على الشواطئ ومنجمت مزدحمة على للجبال وقاذورات ملقاة في أبعد المواقع حتى على أعلى قمم الألب . ولكن هذه ليست الا ظواهر محدودة من مشكلات أكثر عمومية ، فليست السياحة أساساً هي التي تلوث البحيرات والبحار ، ولكنها الصناعة وستن انشحن وفضلات التجمعات السكانية الساحلية التي لم تعالج ، وإذا كانت للسياحة تسبب الضوضاء فكذلك تفعل للتجارة والصناعة .

وتأخذ الأمور صورة مختلفة نوعاً عندما تمتد صناعة السياحة مع كل ما تملكه

من أساليب متطورة الى مناطق لم تمس من قبل وخاصة في الدول النامية . ومن المحتمل أن يتخذ مثل هذا التوسع شكل غزوات مفاجئة لخلق مثل هذه المناطق السياحية المنعزلة التي يأسى لها هوفيك وهايرج ، والتي تمثل أساسا توقعات لطلبات محسوبة بدقة تجابه بأساليب محسوبة بالدقة نفسها وعادة لا تتفاوت فيها الأسعار كثيرا . وعلى ذلك فإن التسهيلات السابقة التخطيط والمسابقة للتصنيع غالبا والمستوردة بكثرة ترتفع فجأة من الأرض البكر الى الطبقة المتوسطة الفاخرة أو الطبقة المتوسطة الأكثر تواضعا ، مع إهمال كامل للبيئة سواء كانت مناخية أو جغرافية أو ثقافية أو نمطية أو غذائية . ومن الواضح أن مثل هذا الماوى المنعزل يمثل رأس جسر لعبور القوميات نحو العالمية ذات الخبرة في الأوضاع التي يقدمون اليها . ومن الناحية المعمارية فإن ريتشارد انجلند يشجب في مقاله التالي بعض الخط من المكانة المذكورة فيما بعد ، ومع ذلك فإن الجدل بين العمارة كتشويه لما هو مرغوب فيه أو توقعات جمهور السائحين يبقى محتاجا الى التوضيح ، لأنه ليست هذه المناطق السياحية المنعزلة هي فقط التي تمثل فرض نمط ثقافي سائد على آخر ضعيف ، ولكنها تسمى لدرجة كبيرة تمثل العنصر السائد لأنه يرمز الى أحلامه وتطلعاته ومبائلاته أكثر من حقيقته الواعية . والواقع أن الانسان قد يتساءل عن المنطق الذي يجعل السائح ينجذب الى بلد في مجموعة أو أن تحليل التكلفة والعائد بالنسبة للسياحة يجري على مستوى الدولة جسيما . والزائر لمنطقة معينة هو بالضرورة في داخل الدولة التي تقع فيها المنطقة . وبدقة أكبر فإن الزائر يكون في اقليم معين وربما في جزء متميز منه أو في مجتمع بما فيه من سمات خاصة . فأى سائح يسافر داخل الهند عليه مثلا أن يدرك الفوارق الضخمة بين البنجاب والبنغال وميسور التي تتميز بعضها عن بعض في المناخ واللغة والمناظر الطبيعية والعقيدة الدينية والطعام حتى لو تحرك وهو داخل تسهيلات متجانسة . وكذلك من الواضح أنه توجد في سويسرة ثلاث مناطق لقوية رئيسية ولكن كل مسافر حساسا أيضا للخطط الثقافية المحدودة التي يمثلها نهر اللوار في فرنسا ، والفروق الرئيسية بين جزر المبولنيير والمالينيير في المحيط الهادئ ، والخصائص المحلية لمقاطعة الجارف في البرتغال ، أو عبور الأقاليم القبلية في أفريقية ؟ تحاول السياحة الحديثة أن تصل هذا الانفصال وأن تخفي الخصائص المحلية (الا ما يعتبر في غرابته من الأمور المسلية) حتى توجد أماكن سياحية منعزلة تنصّب بالتجانس بحيث يسهل جذب السائحين اليها بأسلوب مثالي . ويجسرى التوسع في هذا لا بسبب الفوائد التجارية فحسب ولكن من خلال الحكومات والهيئات الدولية ، كما يظهر من الوثائق الكثيرة التي تقدمها للافانت في مقالها . وفي ضوء هذا الانجاز الكبير تكون السلطات المحلية أو المجموعات في موقف ضعيف لذا لم يكن هناك ما يفرهم حقا بأن أفضل نصيحة لهم هي أن يتركوا أى جهد للاحتفاظ بموقف خاص .

ومع ذلك فإن الجو الملائم هو الذي شجع السياحة أصلا ، كما أن إهمالها هو الذي يؤسف له الآن . ومما لا شك فيه أن للشواطئ المشمسة متشابهة . ولكن حتى

الشواطئ ترتبط بالأراضي الداخلية وتتصل بيئة أوسع حين أن تميز نفسها . وفي كتاب حديث يعارض جان فرانسوا راقل مفهوم المطبخ القومي (ناهيك بالدولي) ، ويقول بأن الطعام الممتاز يطاول أهمية الأقليم ، وكذلك الحال بالنسبة لأشياء أخرى لا تحظى مع الأسف بالاهتمام من القائمين بتدعيم صناعة السياحة المعاصرة . وبمثل هذا المنطق وكما يشير هاوتيك وهابيرج في المقال المنشور بعد أليس هناك شيء من مزايا للسياحة يتدفق بكثرة على المواقع التي تستقبل السائحين فعلا . وكما أن هناك مشكلة المركز والأطراف على المستوى الدول فقد تظهر مشكلات مماثلة على المستوى القومي حيث تتراكم المزايا بعيدا ويجرى تحمل النفقات محليا . وهذا نمط شائع بين صناعات أخرى ، فقد تستنفد الأرباح بواسطة العاصمة أو مركز آخر في أن التلوث والتفكك الاجتماعي يثيران ألفوضى في مراكز الإنتاج . وهكذا العرض والطلب في السياحة يجعل المراكز المستقبلية بالضرورة في موقع الاعتماد بعض الشيء على الغير ؛ تتنافس كل منها مع الأخرى ، واستثمارات الحالية لا تتيح ربحا إلا إذا استخدمت عوامل الجذب فيها لا يمكن تحريزها لتتلاءم مع شروط السوق المتغيرة . وهي معرضة للتغيرات الطارئة . ومن ثم فإن اعتبار السياحة صناعة خدمات شأنها شأن أي خدمة أخرى يعني اغفال سماتها المتوحدة والاخلال بالتوازن الدقيق الذي تعتمد عليه .

وفي القسم الأخير من مقال « نمط الحياة والسياحة » نحو الاعتماد على النفس ، يضع هارفك وهابيرج استراتيجية لما يمكن أن يسمى تكنولوجيا للسياحة . ومن وجهة نظرهما أنها تشمل تعيق الفجوة بين أنماط حياة المضيفين والضيوف وأحداث التكامل بصورة أكبر بين الضيوف وأنماط المضيفين ومن ثم أحداث التنوع في الاختيارات المتاحة متجاوزة السياحة المنعزلة النمطية . ومن المؤكد أنه يمكن أن يقال الكثير نفي هذا ، وهو ما يمكن أن يؤيد العودة إلى أنواع السفر التي كانت تمارس قبل أن تصبح السياحة الجماعية ممكنة . ومع أن هذا يبدو معقولا فإنه لا يجوز أن نقلل من أهمية المارضة ، فسياحة المناطق المعزولة . لم توجد ببساطة من جانب العرض للحصول على مزايا اقتصادية ، أنها تعمل أيضا على فصل الزائر عن المواطن لأسباب يمكن فهمها على أنها مرغوبة سياسيا أو اجتماعيا . وقد أظهر تقرير عن السياحة في بالي - نشر في عدد سابق - بوضوح كاف أن التباين في الثروة بين أهل بالي وأغلبية السائحين لم يكن النقطة الوحيدة للاحتكاك . فقد كان هناك السائحون الذين أنفقوا القليل وحاولوا المشاركة في الحياة المحلية ولكن أخلاقهم المسترخية وملابسهم القذرة كانت مؤذية . وقد تحفز أيضا الرغبة الطبيعية في اظهار للناحية المهيبة من الأشياء فحسب على وجود درجات من الفصل السياحي . وعلى ذلك فإن ادخال تكنولوجيا ملائمة للسياحة قد تقابل بمعارضة بالغة .

وعلى مؤرخي المستقبل أن يحددوا هل السياحة المكثفة في النصف الثاني من القرن العشرين مثلت للدليل المبكر لحضارة تتجه مبكرة نحو الدولية أو بالأحرى تمثل تدفقا سريعا من اللاجئين الذين انهكتهم الوفرة وآفة الصناعة في الحضر . ويجب أن يلاحظ أن السياحة في الوقت الحالي ما زالت قطاعا مليئا آخذا في التوسع بالرغم

من (وربما بسبب) صعوبات اقتصادية فى بلاد للنشأ الرئيسية . وحيث كانت السياحة فى الأصل امتيازاً لبلاد أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فإنه يمارسها الآن الكثير من سكان آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مما يدل على شيوعها بين الثقافات . ولكن الواضح أن السياحة ليست الاحدى وسائل قضاء وقت الفراغ وائتاق المال ، ولاشك أنها تتأثر فى هذا كثيرا بالمفاهيم السائدة عن المكانة أو التحديث مثل اعتبار هل التعرض لضوء الشمس مفيداً للصحة أم لا ومدى الأهمية التى ينظر بها الى التقاط الصور بهدف عرضها فى الوطن فى وقت لاحق .

وكان للانحياز العراقى الناشئ عن السفر وزنه المؤثر . فرحلات الاستكشاف التى قام بها البحارة الأوربيون فى القرن الخامس عشر وما بعده أكدت لمن قاموا بها - وكذلك للجمهور الذى تلقى تقارير مثيرة عنها - تمتزج فيها الحقيقة بالخيال - أن الشعوب والحضارات ازدهرت فعلاً فى جميع أرجاء العالم . وبالإضافة الى ذلك فإنهم نشروا بالاسم والتسجيل الفكرة الغربية بأن أمريكا (التى سميت بهذا الاسم تبعاً لبحار إيطالى مغمور شأنه شأن الكثيرين ممن ادعوا أنهم وصلوا هذه القارة من أوروبا . وكان أولهم القراصنة الإسكندنافيين) قد اكتشفت من الشرق ، فى حين تبين الدلائل التى تلت أنه قد سكنها أقوام فادعون من الشمال الغربى يعرفون - على غير المعقول - باسم الهنود . كما أن استراليا (التى لقيت مرة باسم هولندية الجديدة ولو أنها من حيث طبيعتها لا تشبه هولندية أكثر من شبه ويلز الجنوبية الجديدة لويلز) عرفت بوجودها من القراصنة الهولنديين والبريطانيين وربما البحارة الصينيين والاندونيسيين قبل أن تظهر الأرض للكاتبين كدك عند خليج بوتاني سنة ١٧٧٠ بعد دورانه مباشرة حول نيوزيلندة (خطأ آخر فى التسمية حافل بالذكريات) . وقد سكنت استراليا أصلاً بمجموعات نازحة من سكان جنوب الهند الأصليين (ربما يطلق عليهم بحق اسم الهنود ولكنهم حلوا بدلاً من ذلك الاسم الأوروبى الذى يمكن أن ينطبق على أى مجموعة انسانية وجدت تسكن منطقة معينة فى لحظة محددة بواسطة مجموعة انسانية أخرى تجهل تاريخ المجموعة الأولى) ، فى حين أن نيوزيلندة استعمرها البولينيون أيضاً من الشمال ويظن أن ذلك كان فى الفترة التى اعتقد فيها الأوربيون أن الأرض مسطحة . وهذه ليست الا أمثلة عامة عن الوضع الثقافى الذى يقوم به مسجلو الأحداث لحضارة ما بأن يركبوا توقعياتهم ووجهات نظرهم على حضارات أخرى لتوحيدهم التحريفات التى تنتج .

وليس من السهل مقارنة للسياحة الحديثة بمثل هذه الاشكال البدائية من الاتصال والتخصيص الثقافى حيث أنها تجرى فى مجال معروف وتحت ظروف محكمة ، ولكن اثرها على المجتمعات والبيئات يمكن أن يتساوى فى التدمير . كما أن مناقشة أمور السياحة الحديثة بمدلول « الاغارات » أى المصادرة الحقيقية للأرض يتماشى مع اغراضها . وتبين الاعلانات التى تدعو العملاء لاستكشاف أهداف سياحية

معينة الاستمرار أيضا في التركيز العرقي على الأنشطة السابقة • وهناك ناحية من السياحة المكثفة تمثل تبرير النفقات الكثيرة وأسلوب الحياة الحضرى الصناعى تتطلب التصحيح السريع • ويمكن أن يكون السائح الفرد فريسة لهذا الوضع شأنه شأن البيئة فى المكان الذى تقصد اليه الرحلة السياحية • ويعتبر التحليل والتفكير الذى تثيره الاتجاهات التى تقترحها مقالات هذا العدد عناصر ملائمة لرسم طريق مختلف للسياحة فى المستقبل •

مقدمة السياحة خلال عملية التدويل

تشكل السياحة الدولية تحدياً جديداً لعملية التغير في المجتمعات المعاصرة بالنسبة لما سماه البعض « نظاماً جديداً » على نطاق عالمي .

وكمرحلة أولى في التقريب واستناداً الى التعريف المستقر تشمل السياحة الدولية ببساطة أن يعبر شخص ما الحدود القومية الى بلد أجنبي ليملك فيه مدة محدودة لأسباب غير مهنية . ومن ثم فإن السياحة تعتبر بالدرجة الأولى عملاً فردياً . ولكن عندما يصل تعداد هؤلاء الأفراد الى الملايين فإن هذه الحقيقة البسيطة تتخذ بعداً مقلقاً هو بعد سوسولوجي . إذ أنه من خلال حركة الأشخاص هذه ومن خلال اقتحام الأجانب الكثيف للمجتمعات القومية تبدأ عملية تدويل في الحركة تنبع من خلال ديناميكياتها نوعاً معيناً من التغير في مناطق من العالم تنزايد باستمرار .

الكاتبة : ماري فرايسواز لانفانت

باحثة في مركز الدراسات الاجتماعية التابع للمركز
الوحي للبحوث المدنية .

متخصصة في ميكولوجية الفراغ والثقافة . وترأس مجموعة
بحث عن ميكولوجية السياحة . كونتها سنة ١٩٧٥ .

المترجم : إبراهيم البرنسي

مستشار في الإدارة ، كبير خبراء الإدارة العامة
بالأمم المتحدة سابقا .

ويبلغ عدد الذين عبروا الحدود في سنة ١٩٧٧ نحو ٢٤٤ مليون نسمة .
ويتزايد هذا العدد سنويا برغم ما يبدو من ظروف اقتصادية غير مشجعة . ومن
المتنظر أن يبلغ معدل زيادة هذه التحركات ١٪ أو ٣٪ سنويا خلال السنوات القادمة
ليصل التدفق السياحي في سنة ٢٠٠٠ إلى ضعف عدده الحالي .

ويعتبر الأسلوب الذي تعرض به هذه الظاهرة عادة وتقدم من خلال الحوار
الاجتماعي أسلوبا غامضا ، إذ تثير الحركة المتزايدة الاحساس بالنشاط والخوف في
أن مما . فيظهر الاحساس بالنشاط لأن فرصة التجول في العالم تفسر على أنها
تقدم تروا إليه المجتمعات الحديثة ، ولأن السياحة تعتبر مصدرا للثراء بسبب الأعمان
التي تتولد عنها . أما الخوف فانه يثور لأن هذه الظاهرة تبدو من خلال عناصرها
الشخصية مرتبطة بنبضات غامضة واثارة يمكن أن تولد على مستوى المجتمع حركة
دولية لا تتوقف . وفي هذا الإطار ينبغي أن يلاحظ أن تزايد السفر يفسر بصفة عامة
في المراجع الرسمية بأنه عن الطلب الكلي الذي لا يمكن التحكم فيه ويقتضي الأمر
جسره وتوجيهه .

ومع ذلك فإن السياحة ليست ظاهرة عفوية كما يقال غالبا . فهي لا تحدث بطريقة غير نظامية ، نتيجة لطلب غير محكوم ، ولكنها نتيجة الادارة ، وتظهر من خلال قوة دفع جهاز قوى لتطوير السياحة تسانده أعلى المستويات الدولية مثل : منظمة السياحة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، واليونسكو ، الخ . وتتلقي المؤسسات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة على تدفق السياحة الدولية اذ ينشأ عنها تحويلات نقدية لا يمكن اغفال أهميتها بالنسبة لموازانات التجارة الخارجية الدولية ، التي مثل نصيب السياحة فيها ٣٦٪ في سنة ١٩٧٦ . وهي تتزايد بشكل أسرع من مجموع تجارة الصادرات . وتتدخل هذه المنظمات أيضا ، وبشكل مباشر في مفهوم وتوجيه سفر السائحين . فلا يقتصر دورها على إيجاد تقدم حقيقي وتشكلات تخطيطية ، ولكنها تهتم أيضا بابرار عقيدة اجتماعية لها آثارها على مفاهيم وقت الفسوخ .

ويرجع الاهتمام بانتشار السياحة الدولية بصفة أساسية ، الى أسباب اقتصادية . والمعروف أن الدول المتقدمة كانت من أول المستفيدين من هذا الانتشار ، وما زال الأمر كذلك ، اذ كسبت الدول الغنية نصيب الأسد من دخل السياحة سنة ١٩٧٦ ، وقد بلغ ٣٦ مليار دولار أمريكي ، حصلت منه الولايات المتحدة الأمريكية على القدر الأكبر وهو ٦٣٧٥ مليون دولار ، وفرنسا على النصيب الثاني وهو ٢١٦٣ مليون دولار ، وجمهورية ألمانيا الفيدرالية على الرقم الثالث وهو ٢١١ مليون دولار وبذلك تكون الدول الغربية أكبر المساهمين في هذا الفيض حتى ولو وجد عجز في ميزانها السياحي .

ولكن ظهر في أوائل العقد السابع مفهوم ثوري يقول بأنه ينبغي أن تفيد الدول النامية وعلى قدم المساواة من السياحة الدولية . وما يؤيد ذلك هو أن اجتذاب أعداد كبيرة من السائحين الغربيين الى هذه الدول سوف يدخل اليها عملات أجنبية تخفض من المعجز الزمن في ميزان مدفوعاتها . وقد عملت الأمم المتحدة في ١٩٦٣ كوسيط لحمل هذه الرسالة فأعلنت في اصرار أن السياحة قد تضيف بل هي في الحقيقة تزيد من النمو الاقتصادي للدول الآخذة في النمو وبصورة حيوية .

وفي السنوات التالية وجهت حملة دعائية مكثفة الى الدول الأقل نموا ، وأغرقت بأن تضع قطاع السياحة في مقدمة الأولويات في اقتصادها ، وأن تفتح حدودها الى السائحين ، وترحب برؤوس الأموال الأجنبية التي تستثمر في السياحة ، وتقرر لها امتيازات ضريبية وخدمات . واندفعت كثير من الدول الأقل نموا بحماسة الى هذا النشاط ، يدعمها البنك الدولي ، مؤملة أن تجد حلا لفقرها الزمن . فبدأت مشروعات كبيرة لتقابل الطلب المتزايد على الترحال والسفر اليها من مواطني البلاد الصناعية .

فيقول تقيم السياحة قنطرة بين عالم الدول المتقدمة والدول الأقل نموا ؟ اذا رجعت الى الاحصائيات عن تدفق السائحين وعن توزيعهم الجغرافي على سطح الأرض فلا بد

ان نخلص الى أن بلاد العالم الثالث لم تتأثر الا تأثرا ضئيلا بالمقارنة مع البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية .

وتظل أوروبا أكثر القارات استضافة للسائحين ، فقد وصل اليها ١٧٥ مليون سائح في سنة ١٩٧٧ وهو ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع عدد السائحين في العالم ، وهي أيضا القارة التي يغادروها أكبر عدد من السائحين الى البلاد الأخرى ، وتقف جمهورية ألمانيا الفيدرالية في الصدارة إذ بلغ عدد من غادروها ٣٦ مليون سائح . وأوروبا هي القارة التي تستقبل أكبر عدد من الزائرين من القارات الأخرى ، إذ وفد اليها في سنة ١٩٧٦ ٢٥ مليون من مواطني الولايات المتحدة ، و ٩٠٠ ألف من الكنديين ، و ٣٠٠ ألف من اليابانيين ، و ١٥٠ ألفا من الاستراليين ، دون اعتبار للزائرين من دول أخرى لأن أعدادهم غير معروفة على وجه الدقة . أما عن العالم الثالث فقد كان تدفق السائحين اليه ضئيلا جدا . فعدد السائحين الذين وصلوا الى أفريقيا لم يصل الى ٥ ملايين في سنة ١٩٧٦ وهو لا يمثل الا ٢,٢٪ من السياحة العالمية ، والى جنوب آسيا كان العدد مليوناً واحداً ، وبلغ ٥٥ مليون بالنسبة لشرقي آسيا في سنة ١٩٧٤ .

ومع الدلالة البينة لهذه الأرقام فانه لايجوز أن تحجب الاتجاهات الجديدة للسياحة ادولية وهي : النصيب المتزايد لمنطقة البحر الابيض المتوسط من السائحين الاجانب الذين تستقبلهم ، وكذلك التقدم المتواصل - ولو أنه مازال ضئيلا - لبلاد العالم الثالث في هذا المجال . ففي سنة ١٩٦٧ حققت بلاد عديدة من منطقة البحر الابيض زيادة في عدد السائحين الوافدين اليها أعلى كثيرا من المتوسط حيث بلغت الزيادة في اليونان ٢٥٤٪ ، وفي تركيا ٨٨٪ ، وفي يوغوسلافيا ٧٣٪ ، والبرتغال ٧٨٪ ، وفي إيطاليا ٦٥٪ ، وحققت بعض هذه الدول نمواً بالغ السرعة مثل تونس التي استقبلت ٢٥٠ ألف سائح في سنة ١٩٦٥ ثم ٢٢٤ مليون سائح في سنة ١٩٧٥ . ومن المعروف أن السائحين الذين يسافرون الى هذا الجزء من العالم يقبلون من المراكز الحضرية من أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ثم من اليابان في زمن لاحق .

وعادة قضاء الأجازات في الخارج آخذة في الانتشار في الدول الغربية . وتبين عمليات المسح القومي نصيب الرحلات الأجنبية كنسبة من مجموع المسافرين في اجازات . وهي تبلغ أكثر من ٥٠٪ بالنسبة لجمهورية ألمانيا الفيدرالية وهولندا وسويسرا والدنمرك ، وبين ٤٠٪ و ٥٠٪ بالنسبة لبلجيكا وسويسرا ، ولكن النسبة أقل في فرنسا (١٧٪) والمملكة المتحدة (أقل من ٢٠٪ استنادا الى آخر الاحصائيات) .

ولابد أن يؤدي دخول الدول الأقل نمواً الى مجال السياحة الى إعادة النظر في هذه الظاهرة من زاوية جديدة تماما . فلم يعد من الممكن في هذا المتطور الجديد أن تصور سريان السياحة الدولية بأن زيادة بسيطة في السياحة الداخلية تنتشر من خلال الحدود القومية مدفوعة برغبة لاتقاوم نحو السفر ، كما لا نستطيع اعتبار أهميتها.

الاقتصادية - ببساطة - اضافة الى ميزان المدفوعات . فالموضوع المهم الآن هو الربط من خلال السياحة بين التخلف وبين التطور في أغنى المجتمعات . ويؤثر هذا الاختيار على الدول الأقل نموا عندما تجعل السياحة عاملا في تطوير مناطقها الضعيفة اقتصاديا . وهناك ادراك بأن هذا يمثل شيئا أبعد من مجرد تغيير في المقياس بل انه تغيير اكبر في جوهر الأمور ، لأن هذه الخيارات تنطوي يداهة على أن ظاهرة الأجرات تصبح متصلة باستراتيجيات اقتصادية تربط بين العالم المتقدم والعالم الآخذ في النمو في نمط مشترك .

والحقيقة أن المنظمات الدولية ترى الآن من هذا المنظور الواسع في السياحة في الحاء العالم حيث أنها تسلم بأن السياحة تشجع حاجتين في آن معا ، هما : إتاحة الفرصة لمجموعات القوى العاملة من المجتمعات الحضرية والصناعية للاحساس بالحياة البسيطة خارج المدن أثناء أجازاتهم ، ثم توفير أقاليم محيطية . وبهذا المنطق إتاحة الفرصة للدخول الى رابطة التجارة الخارجية ومن ثم تقليل الفوارق بينها وبين المجتمعات الغنية .

وعلى ذلك فإن البلاد المتقدمة والبلاد الآخذة في النمو تتصل في هذا بعلاقات ترابطية جديدة من خلال السياحة ، وهذا هو بالضبط ما صاغه الاقتصادي الإيطالي البرتو ميسا - وهو خبير في هذه المسائل - في مؤتمر عقدته اليونسكو عن هذا الموضوع في سنة ١٩٧٠ . وبمجرد أن تقنع الدول المتقدمة الدول الأقل نموا أن تختار السياحة على أنها طريق له الأهمية في تحقيق التنمية فإنه استنتج بأنهم مضطرون الى أن يأخذوا بخيارات اقتصادية معينة لمقابلة متطلبات السوق التي خلقوها بأنفسهم . وعلى وجه الخصوص عليهم أن يحافظوا ويزيدوا من الطلب على السياحة الأجنبية . بانتهاج السياسات الملائمة بالنسبة للاستهلاك الخاص ووقت الفراغ . ونستطيع أن نرى من هذا التدليل أن سياسة السياحة في أبعادها الدولية تشكل جزءا من خطة اقتصادية شاملة تصل بما يفترض أن يكون غايتها النهائية المتلاقية بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد الآخذ في النمو كما تربط منطقيا بين الزيادة في وقت الفراغ والاستمتاع في المجتمعات الصناعية وبين التطور الاقتصادي والاجتماعي للعالم المتجه للنمو . ونرى أنه ينبغي أن يشكل هذا المنطق جزءا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

المشكلة الأساسية والفروض التي تبني عليها

وما زالت ظاهرة السياحة غير مفهومة فهما جيدا . ثم انها تحلل سطحيًا وجزئيًا على أساس اطار تصوري غير ملائم . ويندر أن يوجد مجال في العلوم الاجتماعية يكون فيه التباين بين الأحاديث السياسية او العلمية والحقيقة بمثل هذا البروز . ويلاحظ هنا شيء مثير اذ لا يقتصر الأمر على ضعف تقويم هذه الظاهرة من حيث تأثيراتها في المجتمعات المختلفة وفي أثرها على العلاقات الدولية ، ولكن الأهم من ذلك أنها تفهم في اطار منظور خاطئ .

ويبقى للمدخل الاجتماعي مقيدا الى منظور موروث من اقتصاديات السوق ، مما يجعل السياحة الدولية الاولى حقيقة اقتصادية تتسم أساسا بأثرها على ميزان المدفوعات في حين تهمل المشكلة من آثارها الاجتماعية والثقافية ، وهذه النظرة تفهم السياحة بمدلول العرض والطلب . فتحول الطلب على السياحة الى ظاهرة تمثل داله على مستوى معين من التطور الصناعي يسمح من خلال تكنولوجيا جديدة باستخدام أوقات الفراغ في القيام برحلات وخلق أساليب مرنة وسريعة للنقل ، وبذلك تحول التوسع في السياحة العالمية الى متغير عن الطلب داخل الدول الصناعية الرئيسية ويجعل عبء تصوره يشتمل على مقابلة محددات هذا الطلب مع العرض المحتمل الذي نحصل عليه من الدول غير الصناعية .

ويبدو أن استخدام أسلوب العرض والطلب الذي يعتمد على اقتصاديات السوق هو إحدى المصعوبات الحرفية والمنهجية التي تعوق الفهم الاجتماعي للظاهرة السياحية لأن التصور الذي تستند اليه يقتحم مجال علم الاجتماع متخفيا ومن ثم يحشر في قالب العرض والطلب .

وفي هذا المحيط فان مفهوم « التدفق السياحي الدولي » الذي يوجد كحقيقة دولية في كل مفاهيم السياحة يحتاج الى التحليل . والفكرة مستمدة من اقتصاديات السوق ، وهي تشبه أفراد المسافرين بالبضائع وتسجل مفادرة ووصول السائحين في مختلف المجتمعات كما تسجل عمليات التصدير والاستيراد التي تخضع لقوانين العرض والطلب . وهذا يعني أن الطلب على السائحين يحل على المستوى الاجتماعي كما لو كان ظاهرة اقتصادية تتعرض للمخاطر وعدم الوثوق ، في سوق المنافسة وعلى المستوى الشخصي باعتبارها اختيارا تمييزيا دون تحمل مسئولية عن النتائج المطلوب تحقيقها . ولما كان الطلب قد اتخذ أساسا للتوضيح فان الظاهرة بأكملها تتأثر بطبيعتها الاحتمالية التي تعني أن آثارها الهيكلية سوف تحجب ، والأمور تسير حتى الآن وفق المصطلحات الاقتصادية فالمسافرون « لا يرون » وهذا مصطلح يستخدم لتحركات السائحين في اطار ميزان المدفوعات .

او تنعكس طبيعة الطلب العارضة على مفهوم مجالات السائح الدولي التي تمثل في مجموعها تحول الى مفهوم البعد السياحي الذي يقاس بناء على أساس المفاديرين والوافدين من السائحين والذين يقسمون بالتفريب على أساس أنصبة المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، ومثل هذا المجال من العلاقات الذي يعرف من خلال أسقاط البيانات المحتملة للعرض والطلب المتذبذب لا يتوفر له استقرار اجتماعي .

وهذه الملاحظات عن الاستعمال اللغوي ليست هامشية فحسب ، إذ أن مثل هذه المصطلحات التي نقلت من لغة الاقتصاد والاصطلاحية الى الأحاديث الرسمية عن السياحة الدولية تعني أن السياحة نفسها فصلت عن أسسها الاجتماعية وأن العملية الكلية التي تشكل جزءا منها تعتبر كأنها متغير خارجي النمو والمنشأ ويمكن قياس آثارها بمعاونة عناصر معينة .

ولكن هناك ما هو أكثر ، اذ يحمل هذا التصور بنورا ايدولوجية يجب اخذها في الاعتبار . فهذه المفاهيم تستند الى مجموعة كاملة من مفاهيم أخرى ترتبط كل منها مع الأخرى بارتباط غير معترف به ينتهى الى خلق مفاهيم زائفة عن السياحة الدولية باعتبارها نظاما للتبادل بين المجتمعات .

والأحاديث عن السياحة الدولية سواء عبر عنها العلماء أو الخبراء أو القادة السياسيون تبنى على مجموعة من المراكز المتقابلة بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، والمجتمعات الصناعية والأقل نمواً ، ووصول ومفارقة السائحين ، الخ . وهذه المراكز المتقابلة عندما تتجانس بعضها مع بعض فى شكل نظم تصورى تضع كتنظيرية اطارا لنموذج للتبادل الدولى الفكرى .

ويمثل هذا الجهاز التصورى نموذج ضمينا للتبادل حيث تبدو العلاقات بين العالم المتقدم والعالم المتخلف كأنها محصورة بين مرأيا . وعلى أساس هذا المنطق لاتفهم المجتمعات الا على أساس وظيفة العرض والطلب ، فالدول الآخذة فى النمو التى تتوفر لها موارد سياحية تتمثل فى جانب العرض ، والمجتمعات المتقدمة تعتبر أساسا كاستودعات لطاقة من الطلب المصد للاستخدام . ويتوفر للنموذج علاقة الشركاء الذين يعملون وفقا لمبدأ أنبوبة ٧ حيث أن السائحين من مجتمعات المنشأ يدخلون النقود التى تعود بدورها على المجتمعات المستقبلة التى تقدم أراضيها للسائحين .

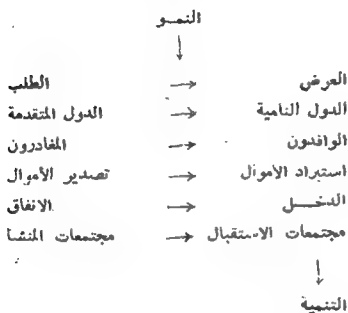
وعلى ذلك تبدو السياحة الدولية أساسا كأنها أداة لاعادة توزيع موارد اغنى المجتمعات فى أفقرها . ومن ثم يبدو هذا النظام من التبادل كأنه يعمل من كل النواحي بمدلول الهدايا المتبادلة .

وينبنى للتوازن بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، وبين العرض والطلب على فرضين توأمين يمكنان النظام من أن يرنب نفسه . واذا يسلم أحد الشركاء بأن السياحة عامل نمو لهذه الأقاليم عندما تصبح مستقرة يملن الشريك الآخر أن الطلب يتحكم فى ظاهرة السياحة ويحول العرض الى نتيجة للطلب . ويمكن ملاحظة أن ما يربط بين هذين الفرضين هو مفهوم النمو .

والواقع أن النمو يقع عند طرفى ظاهرة السياحة كليهما . فاذا زاد الطلب على السياحة فبسبب ذلك يرجع الى النمو الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية وتنشأ عنه دخول يمكن التصرف فى استخداماتها وفق اختيارات مفضلة كان تستخدم فى التمتع بأوقات الفراغ وفى الطرف الآخر تدفق السياحة الدولية على الدول الأقل نمواً وتجلب معها العملة الأجنبية ورأس المال الذى يمثل عوامل نمو ومن ثم تزيد التنمية .

وعلى ذلك نخلص منطقيا الى المعادلة التالية : ان نمو السياحة ، أى سفر جماهير الصناعيين ، عامل فى النمو ، ومن ثم فانه عامل فى تطوير الدول الأقل نمواً .

ويتطابق قانون النمو هذا فان المجتمعات المتقدمة والأقل نموا ترتبط بعضها مع بعض من خلال أجهزة جامعة ، لأن ما هو مطلوب في أى حالة لجعل التبادل بينها مفيدا هو البحث عن الآثار التضاعفية للنمو بتشجيع المغادرة من المجتمعات الفنية وزيادة الوافدين الى المجتمعات الفقيرة .



ويبدو هذا الاطار النظرى الذى يقابل وجهة النظر الرسمية عن السياحة الدولية - الذى انتشفناه ايضا فى العديد من المداخل التى تحاول أن تميز نفسها بصفة عامة - غير ملائم فى تفهم التدويل الذى تشكل السياحة عنصرا فيه . ويؤدى بنا النموذج النظرى فعلا الى نظرة تكاملية عن العلاقات بين العالم المتقدم والعالم الأقل نموا التى تحجب تناقضات محتملة . وعندما تختصر هذه العلاقات الى تعديلات طفيفة بين العرض والطلب فان النموذج يفرغ من كل هذه العمليات التى تتم بواسطتها مثل هذه التعديلات وبصفة خاصة من دور أدوات تنمية السياحة وآثارها على تشغيل الاقتصاديات التى تؤثر فيها ، وبهذا المنطق فان النموذج يحمل مضاعفات استراتيجيات التسويق الجريئة على الأنظمة الثقافية والاجتماعية لكل من المجتمعات الصناعية والتقليدية التى تؤثر على العرض والطلب . ويمكن انقول - بصفة عامة - بأن ما يشع من هذه النظرة الى الامور هو مشكلة الآثار الاجتماعية والثقافية بأكملها ، ويصدق هذا بصفة خاصة على المجتمعات المتخلفة المستقبلية حيث يقلل التدفق السياحي الدولى الى تحول تكنولوجى بسيط .

والاطار الرجعى لنموذج السوق بعيدا عن العائق الذى يمثل فى عدم ملائمة للدراسة الاجتماعية عن السياحة يسند وظيفة محددة الى علم الاجتماع . وبهذا المنطق المزدوج يختار علم الاجتماع مرتين مرة من ناحية الطلب والأخرى من ناحية العرض ، كل منهما مستقلة عن الأخرى . ففى المجتمعات المصدرة للسياحة بطلب من علماء الاجتماع بصفة أساسية أن يدرسوا الطلب ومصادره الشخصية ويقتصر نشاط علم الاجتماع فى هذه الحالة على الدراسات عن السلوك والاتجاهات والحوافز التى يكتفى

بوصفها وتبويبها ولا تبدل أى محاولة للارتفاع الى مبدأ منطقي تحليلي اذ أن مثل هذه الدراسات فى العادة منفصلة عن التحليل الاجتماعى الشامل عن الكلية الاجتماعية والثقافية . ويحول المدخل السائد سلوك السائح الى تمتع أى الى استخدام معين لوقت الفراغ يخضع لمنطق الاختيار الفردى . واعتمادا على تفصيلات الفراغ : الانزال ، المتعة ، تحقيق الذات ، الخ . ونتيجة لهذا فإن علم الاجتماع بالرغم من اهتمامه بأن يضع تحاليل الطلب فى نطاق ديناميكية المجتمعات الصناعية يميل الى أن يقلل من قيمة اعتماد صناعة السياحة على استهلاك وقت الفراغ مع اغفال التغير فى المعنى الذى ينشأ عن استخدام مثل هذا الوقت فى السفر ، وفوق كل هذا فإن علم الاجتماع ينقاد بهذا الأسلوب ودون معرفة ليقدم مفهومهما عن السياحة بشكل على أساس المثل الغربية عن الفراغ ، التى تهمل التناقضات التى أثارتهما عندما دخلت المجتمعات المؤسسة على أنماط ثقافية أخرى .

وفى جانب العرض فإن توضيح دور عالم الاجتماع أكثر صعوبة لأنه قلما يستشار فى المراحل التمهيدية عن تسهيلات السياحة ، كما أن مشكلات الآثار الاجتماعية والثقافية لا تسفل فى أغلب الأحيان فى نطاق اطار البحث الرسمى الذى يجرى فى الجامعات كثيرا ، ويندر أن ينظر الى النتائج من مفهوم السياحة الدولية الذى يهتم به متخذو القرار . ولم يكن اضعاف أى أهمية على النواحي الاجتماعية والثقافية فى السياحة الا اهتماما حديثا ، كما أن تقويم النماذج المصممة لقياس أثر السياحة على المجتمعات كان فى أول الامر اقتصاديا بحثا ، وكان مقصورا على ملاحظة مكاسب مبادلات العملة الأجنبية وخلق الوظائف والتأثير على مستويات المعيشة وعلى الاستهلاك . ولم تتضح مشكلة أثر تسهيلات السياحة على البيئة التى أدخلت عليها لأن السياحة كانت تعتبر نشاطا هامشيا يعمل فى اقتصاد مغلق وهو ما كان صحيحا لدرجة كافية بالنسبة لأماكن السياحة المفلقة التى كانت تقام فى هذا الوقت . وقد تغير هذا الوضع فى العقد الثامن نتيجة لبعض ردود الفعل السلبية ، بصفة خاصة ، بين سكان الطرف المستقبل ، وقد أثار ردود الفعل هذه اهتماما فى دوائر تطوير السياحة الدولية الرسمية . وزاد هذا الاهتمام عندما اتخذت المبادأة فى هذه الفترة للقيام بعمليات كبيرة فى كثير من الدول الآخذة فى النمو . ثم تزايدت حدة الآثار الاجتماعية والثقافية لمشكلات السياحة وكان للاجتماع الذى نظم بالمشاركة بين اليونسكو والبنك الدولى فى واشنطن فى سنة ١٩٧٦ عن موضوع أثر السياحة الدولية على الدول الآخذة فى النمو أهمية بالغة لأنه كشف عن ارتباك بعض الخبراء فى مواجهة ظاهرة لا يستطيعون الربط بينها وبين بقية التغيرات التى تحدث فى العالم الحديث .

وبدأت المخاوف تظهر حتى بين الاقتصاديين ، وأصبح من الملاحظ أن مجرد الربحية فى عملية سياحية لا بسكن بذاته اضافة صحيحة الى التنمية الاقتصادية الشاملة ، وحدث تحد لأسلوب وأدوات التقويم ، كما انتقدت البيانات الاحصائية التى حرفت فى أغلب الأحيان نتيجة اتجاهات نمو نشاط السياحة . وهناك عدم إقتناع بنماذج النمو التى تقتصر على الاهتمام بالعوامل الكمية وتهمل فى ربطها بمعيار

التنمية حتى ان اقتصاديا مثل اريز ذهب الى حد الطعن في ملائمة التحليل الاقتصادي . واقتراح أن يفهم النشاط الاقتصادي بفهوم موارد التنمية والصعوبات التي تتعرض لها ، وهذا يعني أن تعتبر السياحة كنشاط اقتصادي له تأثيرات تتجاوز هذا المجال .

وقدست نماذج جديدة في اطار هذا المنظور فتحت المداخل الاقتصادية الى التحليل الاجتماعي بهدف احداث التكامل في الحسابات المستقبلية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لم تؤخذ في الحسبان من قبل . وعند هذه النقطة يطلب من عالم الاجتماع أن يبين وجهات نظره عن أي من المؤشرات الاجتماعية يهتم بها رجل الاقتصاد .

ولكن لا بد من الحرص في تقدير الهدف من كل هذا ، فان الاقتصادي يشرع في معالجة العوامل غير الاقتصادية بمدلول المعوقات والفرص ، وهدفه هو التحكم في الموقف بتعظيم الآثار الايجابية وتقليص السلبية ، وهذا الأسلوب في استثمار العناصر غير الاقتصادية التي لها قيمة اقتصادية بحيث يجعل النموذج الذي يستخدمه أكثر واقعية بادماج متغيرات جديدة فيه يعتبره رجل الاقتصاد نجاحا . ولكن مثل هذا الاجراء في نظر عالم الاجتماع مازال يعتبر تخلفا لانه محاولة لوضع الحقائق الاجتماعية في الاطار المنطقي للربح والنمو مما يعسر معناها حيث أنها تعتمد على نظام للكسب ، وتقويم العناصر الاجتماعية بمدلول ايجابي أو سلبي هو أحد الأساليب لاجراجها من المحيط الاجتماعي باهمال عنصر السلبية فيها وادخالها في نموذج تعطي فيه وزنا عدديا نسبيا وهذه وسيلة لاضعاع علم الاجتماع لأسلوب ميارى . وكما قد يلاحظ هناك موقع معد لعلم الاجتماع في نطاق المشروع العام مكان محاط بالتحليل الاقتصادي الذي يعالج أنشطة السياحة أول كل شيء بمدلول النشاط الاقتصادي ولا يرى في آثارها الاجتماعية أكثر من معوقات تعادل عن طريق مكاسب اقتصادية . وعندما يدخل علم الاجتماع في هذا المأزق فلا شك أنه لا يمكن أن يجعل دراساته أكثر عمقا .

الموضوعات المتضمنة في التمويل

يختلف المدخل الذي اتخذناه لبحوثنا عن المذكور من قبل . والنظر في الموضوعات الداخلية في التجارة العالمية التي تشتمل على اختبار العلاقات بين المجتمعات بمدلول العرض والطلب بين المجتمعات المصدرة والمجتمعات المستقبلية ينبغي من وجهة نظرا أن يخلى السبيل الى النظر في الموضوعات الداخلة في التمويل متضمنة تحليل هذه العلاقات لا بمدلول أنظمة العلاقات فقط بل كذلك بمدلول العمليات . ونفترض أن السياحة تؤدي بطريق غير مباشر الى أن تصبح المجتمعات الدولية المختلفة مترابطة بالتدرج في شبكات اقتصادية واجتماعية وثقافية منظمة دوليا على أساس هيئة مركزية لانخاذ القرار تنفذ في وقت واحد .

وقد استطعنا استكشاف عملية التمويل هذه من خلال الرجوع الى سلسلة من المؤشرات ولكن بصفة خاصة الاهتمام بنمطين مختلفين من العملاء لهما دور في تنمية

السياحة الدولية ويظهر لنا أن لها دورا حيويا في تنظيم السياحة العالمية : الهيئات الدولية ووكلاء السياحة الذين تجمعهم شركات سياحية متعددة الجنسية .

وقد أجريت تحليلاتنا عن تنظيم السياحة العالمية بمساعدة قروض عمل متوسطة الدقة وعلى أساس مبادئ منهجية لتحليل النظم . وبذلك ألقينا الضوء على ما نشير إليه على أنه نظام عمليات السياحة الدولية أى مجموعة من الوكلاء يرتبطون معا بروابط اختيارية أو غير اختيارية ، ومن ثم يشكلون شبكات تنفيذ تضي على هذا النوع المعين من النشاط الذى ينشأ عن السياحة الدولية قوته واتساقه . ونظرا لأننا نهتم بهؤلاء الوكلاء لا باعتبارهم أدوات ربط . فى نسق ميكانيكى ولكن باعتبارهم ممثلين تحت نفوذ مشروع معين يعمل فى الممارسات التى تتلاءم مع الاستراتيجيات ، وقد أصبحنا قادرين على ان نفهم العلاقة بين السياحة الدولية وانقطاعات الأخرى للحياة الاجتماعية . وعلى الخصوص دورها المحدد فى تدويل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الوظيفة الوسيطة التى يؤديها الوسطاء داخل هذه الأنظمة .

السياحة كصناعة متعددة الجنسية

هناك نقد لايزال يثار كثيرا عن الأنشطة السياحية على الجبهة الداخلية وفى المحيط القومى هو أنها تتلاءم مع عهد ما قبل الصناعة . وهذه النظرة لا تنطبق على حالة السياحة الدولية التى تنهض بها صناعة متعددة الجنسية قوية تستخدم أحدث التقنيات المتطورة عن التسويق ، وفى هذه الصناعة ينهض مندوب السياحة بدور بالغ الأهمية . وهذا هو المصطلح الذى يستخدم ليدل على المشروع ويحضر المنتج ويوزعه فى السوق .

ولكن مندوب السياحة ليس مجرد وكيل سفريات كما يعتقد غالبا ، لأنه بسبب وظيفته التى هى التنسيق بين عدد كبير من الخدمات يمثل مركزا هاما فى الاتصالات المتعددة التى تنشأ بين العملاء العديدين عندما يتعاونون فى تسويق منتج وبسبب هذا الدور الرئيسى لا يستطيع الا أن يعمل كأداة لا غنى عنها فى تنمية السياحة الدولية .

ومن الواضح بمدلول المصطلحات التنظيمية - أن ما يحدث ليس سلسلة متقطعة من الاجراءات ولكنه مجموعة كاملة من الأنشطة المتسقة . وقد أتاحت لنا الفرصة لملاحظة اتجاهات أفقية ورأسية نحو التكامل والتركيز بين مختلف العملاء وأدوات النشاط السياحى ، وكان هناك تركيز ظهر على هذه الاتجاهات خلال السنوات العشر الأخيرة أدى الى ظهور منظمات متعددة الجنسية تتحكم فى أكبر عدد من الأنشطة التى تنضوى تحت الأهداف التى أُنشئت من أجلها .

ونتكون شبكات متعددة الجنسية من الوكلاء الاقتصاديين دون اهتمام بالحدود القومية أو الإقليمية . وهؤلاء الوكلاء هم عناصر الربط فى سلسلة دولية ويعملون فى نطاق شركات متعددة الجنسية ذات مسئولية محدودة يصعب تحديد المساهمين فيها لأن الملكية تنتقل باستمرار .

وتتمتع هذه الشركات المتعددة الجنسية بمركز قوى جدا لأن لها نقاط اتصال عديدة داخل الشركات الأهلية الكبيرة نظرا لطبيعة السياحة نفسها باعتبارها هي المنتج. ثم بسبب مركزها الثقافي الذي يتوافق مع العرض والطلب كليهما ، ويؤدي ذلك الى أن تتوفر لها القدرة على التحكم وتنظيم معاملات اتخاذ القرار في مجتمعي المنشأ والاستقبال ، وكذلك بسبب المركز الاحتكاري الذي نتج عن استراتيجيتها في التركيز والتكامل ، وربما لدرجة أكبر نظرا للمركز الخاص الذي تحتله في إطار أسلوب معين في الإنتاج ، لأن ما يباع ليس أقل من مجتمع أو ثقافة ، ومن الجمل الدارجة التي تستخدمها لترويج مبيعاتها « نحن نبيع فرنسا في الخارج » ، « اليونان بلدنا » .

ما تنتجه صناعة السياحة

من الواضح أنه عندما نحدد ما تنتجه صناعة السياحة نرى أنها تختلف عن غيرها. فهي لا تنتج شيئا ملموسا كما لا يتحدد ما تستخدمه من مواد أولية ابتداء ، وناجى صناعة السياحة يشكل مزيجا دفيغا يشمل : الخدمات (الاسكان وخدمات المطاعم والنقل والخدمات المساعدة وخاصة تسهيلات وقت الفراغ) ، والثقافة (التراث الثقافي والفنى والفنون الشعبية والمهرجانات) ، ثم معالم جغرافية معينة (المواقع والمناظر الطبيعية) . وكثير من العناصر الأقل تجسيدا مثل كرم الضيافة والجو وعجائب العادات الخ . وتتجمع هذه العناصر المتعددة في منتج هو فى الحقيقة توحيد للخدمات والصور الرائعة ، وكما أوضح ج - كريندورف الخبير فى التسويق أن منتج صناعة السياحة يمثل ممارسة تكافلية أو سوقا تكافلية - كما تسمى عادة - تجمع ، نحت مفهوم واحد ، ما يمكن نقله من خلال وسائل الاعلام ، وكل هذه العوامل لا تتصل مباشرة بالسياحة من خلال طبيعتها وحدها ولكنها تصبح ذات جاذبية سياحية بمجرد أن تقدم فى شكل بضائع استهلاكية . ومع ذلك فإن هذا المنتج المفرد والمركب يعكس بناء هو بناء صناعة السياحة الذي يقدمه الى السوق .

ويعد علم المعلومات ، الذى أصبح مستقلا فى تطبيقه على السياحة هذه الصناعة بوسائل قوية جدا للتنظيم والاداره . وطبيعى أن كانت الخطوط الجوية وسلاسل الفنادق أولى الشركات التى زودت نفسها بالحاسبات الالكترونية . ثم تحقق وكلاء الرحلات بدورهم وبسرعة من الفرص الضخمة التى يتيحها علم المعلومات للقيام بالعمل الواسع الذى يتضمن تنسيق الشبكات التى تتمثل فى السفر وحجز أماكن النوم والخدمات الأخرى بحيث يسهل بيع منتجات السياحة فى حزمة واحدة ، كما لعب تطبيق تنظيم المعلومات دورا حاسما فى تنظيم صناعة السياحة وفى التوصل الى التحكم فى السوق من ناحية لأنها أدت الى الربط بين الوكلاء الذين ظلوا يعملون حتى الآن بدرجات متفاوتة من العزلة ، ونتج عن ذلك تركيز رؤوس الأموال لتوفير مستوى التمويل المطلوب لإنشاء شبكات استخدام البيانات التى مهدت الطريق للمرحلة التالية من نشر السياحة فى أنحاء العالم . ومن ناحية أخرى ساعدت فى عملية ترشيد الطلب على السياحة بتمكين خبراء التسويق من الوصول الى درجة أكبر من المهارة فى توجيه

نشاطهم الى اقتسام السوق ومن ثم السماح بقدر متزايد من للقبالة الدقيقة بين العرض والطلب . ولما كان من المستطاع تجهيز وتخزين قدر لانهاى من المعلومات فقد مكن الكمبيوتر من التعرف الدقيق وبصورة متزايدة على أنماط سلوك المستهلكين المنتظرين كما يسر اقامة بنوك المعلومات التى يمكن اتخاذها أساسا لوضع نظم اتخاذ القرارات .

وهذه الصناعة آخذة الآن فى التوسع من خلال فروعها العديدة فى المجتمعات التى تختار السياحة نشاطا من أنشطه التطوير الاقتصادى أو التى ترغب فى أن تزيد من إنتاجها السياحى كما هو الحال فى فرنسا . والحقيقة أن تطوير وتنمية اقليم ما يتطلب استخدام أجهزة متعددة الجنسيات فى صناعة السياحة وإنشاء خدمات مختلفه الأنواع اعتمادا على تكتيكات خاصة بهذه الصناعة . ومن ثم فإن دول أو أقاليم المنشأ تتعرض لهجوم مجموعة من الممارسات الاقتصادية والتنظيمية ترتبط مع أسلوب صناعى فى الإنتاج بلغ درجة متقدمة جدا من التطوير .

وحتى يمكن أن تفتح دولة أو اقليم ما على السوق الدولى للسياحة فلا بد أن تزود أولا ببنية أساسية ضخمة : مطارات ، تسهيلات فندقية على مستوى عالمى ، وشبكة طرق واتصالات ، ونظام حجز الكترونى ، وإدارة كمبيوترية ، وأنظمة أمن وتأمين . وعلى مستوى الخدمات فإن القاعدة هى التحديث : ميكنة صناعة الأغذية والمطاعم والخدمات الفندقية ، وإنشاء خدمات ترفيهية متقدمة معتمدة على الصناعات الهندسية والالكترونية .

وعندما تدخل هذه التطبيقات الى بيئة لم تصل بعد الى درجة كبيرة من التطور الاقتصادى وتقع فى مكان منعزل عن المراكز الحضرية والاقتصادية والصناعية فإنها سوف تتجه بالضرورة الى ظروف الانتقال نحو العالم الصناعى .

ومن خلال رسوخها فى المناطق المتلقية العديدة ينشأ عن السياحة الدولية اقامة مراكز خلوية على المستوى المحلى والإقليمى والقومى تصبح على اتصال بالنظام الدولى فى قطاع سياحى معين ولكن خارج هذا القطاع أيضا (كالحرف والمهرجانات المحلية والأعياد والحج الخ) . وهى بذلك تربط بالتدرج بين الاقتصاد والثقافة للدول والأقاليم التى تختار أن تصبح مناطق سياحة وبين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية عن الاقليم .

المولة وتطوير السياحة

هذه الصناعة الدولية مع فروعها المختلفة فى المجتمعات المنشئة والمتلقية لا ينبغى أن ينظر اليها كنظام يمكن أن يسير مستقلا بذاته لا يعتمد على القوة السياسية القائمة فى الدولة ، اذ توجد تفاعلات عديدة بينهما . فالدول تشجع على أن تؤدي دورا يتزايد نشاطه فى هذا المجال وليس هذا لأن عليها واجب تحديد السياسة السياحية فى ضوء الأهداف القومية فحسب بل لأنها تنهض بنور متزايد الأهمية فى التطوير

والتنسيق والتخطيط كما تقدمهما ماليا • ولا ينبغي أن لا يفترض وجود خلاف بين الدولة وصناعة السياحة • والحقيقة أنه من الصعب أن نرسم خطا يفصل بين القطاع الخاص والقطاع العام اذ يحدث التداخل العكسي بينهما •

ويسير النشاط السياحي - الذى يؤدى الى أن تصبح المجتمعات القومية جزءا من نسيج النظام الدولى - متعاوناً مع تحول فى تشكيلات الدولة يحدث من الداخل من خلال اقتحام وكلاء جدد وتطبيق طرق حديثة لتسويق السياحة • وتتطلب السياحة الدولية فى الدول الآخذة فى النمو انشاء أجهزة ادارية جديدة داخل الدولة درء افرادها فى مدارس حرفية على شئون السياحة الدولية •

وفى البلاد التى ظلت مفتوحة لسياحة لزم أطول مثل فرنسا فان الإدارة العامة فيها قد تطورت الآن من الداخل نتيجة انضمام عملاء فنيين وتجاريين الى جهاز الدولة • وبالمثل أعيد تشكيل المكاتب الادارية الاقليمية والمحلية اذ أصبح هذا ضروريا بسبب عملية التدويل ونظرا لمتطلبات المنافسة •

ويضم وكلاء القطاع الخاص الذين هدفهم الربح وكلاء القطاع العام الذين يقصدون الى زيادة الثروة القومية قواهم فى تشكيلات ادارية وتمويلية وتخطيطية ذات قوة مشتركة •

ولنتذكر أن المصالح الخاصة ومصالح الدولة قد ارتبطت معا منذ البداية فى اطار الاتحاد الدولى لمنظمات السفر الذى أنشئ أصلا كاتحاد خاص قبل أن يصبح اتحادا دوليا يجمع بين أجهزة الدول وبين من يعملون فى صناعة السياحة وقبل أن يتحول حديثا الى المنظمة العالمية للسياحة التى هى أحد أجهزة الأمم المتحدة •

والواقع أنه من الصعب أن نحدد دور الدولة فى السياحة ، فان تعدد الأنظمة السياسية للدول التى لها صوت فى المنظمات الدولية ينبغى أن ينعكس فى تنوع المداخل السياسية الى ظاهرة السياحة • فبينما مداخل الدول المتباعدة الى السياحة تتحدد من خلال سماتها المعينة وأيديولوجياتها فان هذه الفروق تميل نحو الاختفاء بسبب نوافق الطرق التى تستخدم فى الإدارة والتخطيط والتطوير وفى سياسات السياحة الخاصة بالدول التى انتهجت أنظمة تتباين كلية وهى بسبب كل ذلك تتحول وتكتسب بالتدريج سمات مشتركة •

مركزية سياسات السياحة

عندما نحاول أن نفهم كيف تعمل السياحة دوليا فاننا نلاحظ تصميميا واضحا على مركزية السياسات على مستوى الجهاز الدولى • وبيان المنظمة العالمية للسياحة بهذا الخصوص له دلالة كبيرة ، فهنا تهدف لأن تكون جهازا دوليا للتنسيق والتعاون تؤكد التوافق بين السياسات القومية والدولية • ونتقدم وظيفتها المركزية من خلال مركزها القانونى الجديد • فم المنظمة العالمية التى ظهرت فى الوجود نتيجة لرغبات

الاتحاد الدولي للمنظمات السفر منظمة ثلاثية تضم أعضاء عاملين وتشكل من دول ذات سيادة وأعضاء زمائين (من أقاليم ومجموعات أقاليم يتحمل مسئولية علاقاتهم الخارجية عنهم) وأعضاء منتسبين (منظمات حكومية وغير حكومية تختص بمصالح سياحية خاصة) بالإضافة الى المنظمات أو الاتحادات التجارية بشرط أن تساند طلبهم للعضوية الدولة التي لها السيادة على المنطقة التي تقع فيها .

وكما تأكد من قبل فإن منظمة السياحة العالمية ليست هي المنظمة الدولية الحكومية أو غير الحكومية الوحيدة التي تعمل على الدفاع عن السياحة وتطويرها . فمن بين المؤسسات الدولية المتنوعة التي يمكن أن تعددها لا نجد الا عددا قليلا جدا لا يهتم بهذه الظاهرة من جانب أو آخر . وما ينبغي أن يعرف هو أن هناك الكثير من الروابط الرسمية وغير الرسمية بين مختلف هذه المنظمات ، ومن ثم فهناك أساس للبحث عن وجود محتمل لنظام لاتخاذ القرارات يعلو على النظام القومي . بيد أنه من الصعب اسنادا الى المعلومات المتوفرة أن نذكر تماما كيف يمكن أن يعمل هذا النظام . اذ من الضروري اجراء البحوث حتى نتفهم تشكيكه وسياسته وتأثيره . ولكن الحقيقة المثيرة التي تبرز من تحليل استراتيجيات هذه الأجهزة المختلفة هي الإدراك العام للهدف . وتتضمن هذه الاستراتيجيات في نطاق عملية التنمية نفسها مختلف المجتمعات التي تهتم بالسياحة ، من وجهة نظر منظمة السياحة العالمية . كل المجتمعات القائمة في العالم . ولا شك أن هذه التشكيلات تعتبر أن دورها الأساسي يمكن في تتبعها لمركزية البيانات المسجلة في كل مجتمع ، ثم في توزيعها على الأجهزة القومية العامة والخاصة ، ثم أنها تهتم أيضا بصياغة سياسة السياحة التي تحاول أن تتخطى الخلافات القومية . وقد أصدرت كل هذه الأجهزة مجموعة كبيرة من الوثائق تبين توحيد مختلف المبادرات المحلية والقومية وأن توفق بينها وفقا لحطة منسقة . وليست كل هذه الوثائق ذات طبيعة فنية خالصة ، فهي تشمل توصيات للحكومات بقصد ارشادها في اختياراتها في ضوء نظرة معينة عن دور السياحة في تنمية المجتمعات تنمية شاملة ثم نظرة معينة الى التبادل بين المجتمعات . وبذلك تدخل مؤسسات وممارسات متشابهة الى مجتمعات تتباين تباينا كبيرا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

ويظهر الاتجاه نحو التوحيد من خلال عدد من المؤشرات هي : (أ) أن تأخذ المنظمات الدولية بمركزية البيانات والبحوث التي تقوم بتمويلها أو تتعاقد عليها . (ب) اعداد خطط نموذجية للسياحة في اطار مشروعات مساعدات التنمية ، (ج) التوصيات والارشادات التي ترسل الى حكومات الدول والأقاليم التي تتلقى المعونة فيما يتعلق بقولتين الاستثمار وضمانات الضريبة واعداد موازين المدفوعات وانشاء الأجهزة الادارية الخ ، (د) تدريب الأفراد وخاصة كبار الموظفين على صناعة السياحة في مدارس ذات شهرة دولية ومدعومة من المنظمات الدولية ، (هـ) الاهتمام النشط بالخدمات الاستشارية وبالخبراء الدوليين في أكثر البيئات تنوعا .

وتنشأ الروابط من خلال تطوير السياحة بين مختلف السلطات التي تتضاءل

قدراتها باستمرار على العمل في عزلة . كما تطلب الهيئات الدولية من الدول تكوين تشكيلات للتعاون تمكن مختلف الوكلاء من أن يساهم في التوسع في السياحة والعمل معا في محيط متعدد الجنسية . وتتكون هذه التشكيلات على جميع المستويات وتتمتع التبادل الثنائي والمتعدد الجوانب بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة وبين الأقاليم في داخل أو خارج الحدود القومية .

ويمكن أيضا توجيه هذه الجهود المشتركة بين قطاعات لا تتصل مباشرة بالسياحة مما يؤدي الى التنسيق بين الكيانات المتنوعة مثل ممثلي الحكومات والقطاع العام والقطاع الخاص بما في ذلك المنظمات التي تعمل للربح والاتحادات ومجالس الأشغال والاتحادات التطوعية . وبالمثل تؤكد منظمة السياحة العالمية الحاجة الى تنظيم أنماط جديدة من التعاون بين دول المنبع واندول المضيئة .

وقد أخذ وكلاء الرحلات ينهضون بإجراء مفاوضات دولية عن موضوع الأجازات ، ولكن هذه المشكلات أخذت تناقش أنحكومات بصورة متزايدة .

من التخطيط القطاعي الى التخطيط العالمي

وتجرى بالتوازي تغيرات ضخمة تظهر في اسلوب تخطيط للسياحة . فالتخطيط في الواقع هو الاسلوب الذي ينتهج بلوغ أهداف تنمية السياحة الدولية وتستخدمه المنظمات الرسمية لترشد الدول في الاختيارات التي تأخذ بها .

وقد اتسع مجال تطبيق التخطيط السياحي بدرجة كبيرة على مدى العشرين سنة الماضية فقد كان في البداية مجرد موضوع تخطيط قطاعي لترشيد قرارات الاستثمار مع المزايا التي تتحقق اما للشركة المعنية او للدولة . ومن أجل هذه الغاية طورت أماكن السياحة من وجهة نظر قطاعية خالصة مهمة تفاعلات السياحة مع الأنشطة الأخرى في البيئة المحيطة . هذه الأشكال مما يمكن أن يطلق عليه تطوير السياحة المنعزلة مازالت معتادة الى الآن . فان أماكن قضاء الأجازات التي تقع على بعد والمنعزلة عن البيئة المحيطة بها تشكل عالما بعيدا لا يتصل بالحياة العادية اذ يجمع من يقضون أجازاتهم معا في فندق أو مجموعة فنادق تشمل جميع الخدمات التي يظن أنها ضرورية لبقائهم وتسليتهم . ومن المسلم به أنه ينظر الى حاجاتهم على أنها المطالب الأساسية التي اشتهرت من خلال المصطلح الشائع الذي يجمع بين الحروف الأربعة الأولى من كلمات Sun (الشمس) ، sea (البحر) ، Sand (الرمل) ، Sex (الجنس) . وهذه المنتجات السياحية تقع عادة على مسافة من المساحات المبنية ولا تتصل مباشرة بالبيئة الاجتماعية والثقافية للدولة . وهي مصممة أساسا لتجذب أصحاب الأموال وتوجه انفاقهم .

ومنذ ١٩٦٥ وما بعدها بدأت طبقات اجتماعية جديدة تنضم الى فئات من يقضون الأجازات في السياحة مما أدى الى اقامة مشروعات سياحية ضخمة ولكنها مازالت تتمتع الاسلوب الذي يوفر أماكن للآلاف منهم . فاقامت مراكز سياحية ضخمة في

المناطق انشديدية العزلة والكثيرة التنوع على شواطئ اسبانيا وعلى طول السواحل الرميلى فى بلغاريا وعلى شواطئ البحر الاسود الرومانية وفى تونس ومراكش واليونان . ثم بعد ذلك فى جبال فرنسا . وبعض هذه المنتجعات لا تخدم هدفا آخر غير استقبال من يقضون اجازاتهم الصيفية الذين يصلون بأعداد كبيرة فى طائرات خاصة فى مواعيد محددة ، وفى غير هذه الفترة تبقى هذه الأماكن مهجورة تماما كأنها بلاد أشباح غريبة أصابها الموت المفاجئ فى بدء حياتها .

وقد ازدهرت صناعة السياحة لهذا التركيز الذى يمكن من تطبيق تكتيكات الادارة المستندة الى أحدث مبادئ ترشيد العمل التى تعتمد عليه فى تحقيق أرباحها .

ومع ذلك فانه يظهر السياسات الجديدة فى العقد السابع التى فتحت أبواب الدول النامية الى تجارة السياحة الدولية فان تخطيط السياحة أخذ فى تغيير اتجاهه تدريجيا . فتمتلك الكثير من الدول أولوية الى قطاع السياحة فى اقتصادها القومى كأسلوب لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحصل على مقدمة من البنك الدولى . ولكن نتج عن هذا أيضا تغيرات ذات آثار بعيدة فى طريقة معالجة المشكلة لأن الدول تتحمل فى ذلك مسئوليات ترتبط بها أدم مواطنيها . وبمجرد أن تتوقف السياحة عن أن تكون نشاطا مساعدا وتصبح حاجة أساسية فانه يجب النظر الى ربحيتها بمصطلحات مختلفة تماما ، فلم تعد مسألة اضافة ثانوية الى اقتصاد البلاد ولكنها اضافة لا غنى عنها . وهذا يدعو للبحث فى صحة اختيار السياحة لتكون القوة الدافعة لتحريك الاقتصاد جميعه الى الأمام . وتعاون أنشطة صناعة السياحة مع المكاسب التى يمكن الحصول عليها من الأنشطة الأخرى الحالية أو المنتظرة والحاجة الى احداث علاقات ترابط بين هذه الأنشطة تؤدي الى اقامة اجراءات جديدة تأخذ فكرة التخطيط بين القطاعات .

وبالإضافة الى ذلك فانه بمجرد أن تصبح السياحة الهدف الذى يحظى بأولوية الحكومة فان أهداف السياحة ، سوف تتغير . ولا يكون الأمر ببساطة مجرد ادخال عملة أجنبية الى البلاد ولكنه استخدام لمكاسبها فى خطط التنمية القومية ، ومن ثم تقاس أهداف السياحة بالنسبة لأساليب التنمية بحيث يضطر المخططون أن يعرفوا الأهداف على أساس الروح المعنوية والاعتبارات السياسية والأيدولوجية . وتؤدي عملية التغير الكلية هذه الى انعكاس كامل للموقف . ويظهر قطاع السياحة - الذى يمكن اعتباره ابتداء كنشاط متميز - يميل الى الاندماج مع قطاعات أخرى فيصبح جزءا متكاملًا مع الأنشطة القومية ان لم يكن قلبها الذى تعتمد عليه الأنشطة الأخرى للحصول على دم الحياة . وعلى ذلك فان فكرة التخطيط بين القطاعات نفسها تخلى سبيلها للتدريج للتخطيط العالمى .

ويسير مع هذا التطور الداخلي تغير مواز فى العلاقات بين هذه الدول وأدوات التخطيط الدولية . ولما كانت مشروعات تطوير السياحة فى بلاد معينة يقصد بها سائحون أجانب تشأت الحاجة الى عمل تنسيق بين شركاء متعددين ، وتجرى الدول

بتأييد من المنظمات الدولية ومنظمة السياحة الدولية أو الحكومات القريبة وهي غالبا تكون القوى الاستعمارية السابقة - التي وقعت معها اتفاقات تعاون لأجراء دراسات من أجل تخطيط الاستثمارات في إطار مشروع برمجة طويل الأمد يأخذ في اعتباره التفاعلات الدولية وتطور المخطط الرئيسية بانتظام ، ويهدف بالدراسات التحضيرية الى شركات استشارية أمريكية وأوربية تنصف بالدولية في مجال عملها وتعمل في بلاد متعددة . ونتيجة لهذا تصبح سياسات السياحة القومية معتمدة على عوامل دولية وبصورة متزايدة . وبالمثل فإن دراسات المخطط المنطقية الطويلة المدى قد بدأت بحيث تستطيع كل دولة أن نجد مكانها في السوق بين منافسة نشيطة على الزبائن .

ويأخذ هذا التخطيط العالمي بعدا دوليا من خلال تنسيق الاجراءات التي انعزلت أو اختفت بها دولة مفردة ثم يجمع بينها لتؤدي الى استراتيجية شاملة تكون استراتيجية قومية ومتعددة الجنسيات معا .

من السياحة المنعزلة الى السياحة المتكاملة

وفي الوقت نفسه هناك اتجاه متزايد الى مدخل في التخطيط والتنمية يتجه نحو تلاؤم العمل الذي يجري في أماكن معينة في خطط شاملة للتنمية على نطاق الدولة جميعها . والاتجاه الحالي هو الى ربط النشاط السياحي بشكل أوثق مع النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المختلفة التي تنتشر فيها السياحة ، ويمثل هذا رد فعل لمخطط السياحة المنعزلة التي تولد شعورا سيئا بين مجموع المضيفين .

وتجرى الآن دراسة مدى متكامل من التبادلات تحت عنوان « السياحة المتكاملة » ، وتهدف هذه الدراسة الى أن تضم المجتمع السياحي الى المحيط الاجتماعي من خلال تقريبه الى المراكز الحالية والبيئة الاجتماعية والثقافية من خلال تخطيط المدينة والريف . وقد تتخذ الصورة المتكاملة للسياحة أشكالا مختلفة ، ولكن يظل الهدف في كل حالة هو الجمع بين الزائرين والمضيفين مع أحداث تطورات أكثر ايجابية في مواقف كل منهم . فالسائح في بحثه عن الشمس والبحر والرمل والجنس يكره على أمور . وتبذل جهود للاكتسار من نوع جديد من السائحين يتوفر له اهتمام ذكي ومتحمس بالخصائص الثقافية والاجتماعية التي يقابلها خلال رحلته . وعلى ذلك تجري حملات اعلامية عامة على نطاق واسع في مجتمعات السائحين وتبتكر العديد من التجارب عن التنظيم في المجتمعات المضيقة .

وبهذه الطريقة نفسها تزداد صناعة السياحة تنوعا وتوفر للأفراد أن يتفاعل أحدهم مع الآخر وأن يعيشوا جذبا الى جنب يتواصلون ويجتمعون ويشاركون في كل أنواع الاحفالات التي تدعم التماسك الاجتماعي .

وهذه الفكرة نفسها تعتب أساسا للتجارب التي تجرى حول ما يعصرف « بسياحة » المجتمع المتكاملة ، فكل ما ينفذ في كازامانس في السنغال التي « تحاول أن تربط السائحين بالحياة اليومية للبيئة المضيقة » ، وكل هذه الاجراءات تقدم

مؤشرات عن الرغبة في تحسين العلاقات بين الجنسيات المختلفة التي تجتمعت معا وعن التقليل من التضارب الذي قد ينشأ من تعاملهم الواحد مع الآخر . ولكنها تعنى أيضا أن أنشطة السياحة الدولية لها تأثير يزداد بانتظام على التشكيلات الاجتماعية والثقافية للدول المضيئة .

وهناك علامات أخرى يمكن أن نميزها في النقاش حول الموضوعات الثقافية والثقافية الاجتماعية توفر دلالة أكثر وضوحا عن العملية التي يدمج فيها تطوير السياحة الدولية في الأهداف الثقافية للمجتمعات المختلفة . وتمثل العلاقات الخارجية للهوية الاجتماعية في منتجات صناعة السياحة التي تنعكس فيها الفروق والخصائص القومية أو الإقليمية أو المحلية التي تشمل المنتجات الثقافية المفروسة في الأعماق البعيدة من الذاكرة الجماعية إلى أكثر المظاهر حيوية من الثقافة المعاصرة التي تتيح الفرصة لعمليات التسويق على نطاق واسع . وتأخذ المنظمات الثقافية نفسها بمثل هذا التطور الذي يبرر المتاجرة بالثقافة ومعارضها الفنية استنادا إلى حقيقة أن الدخل المنتظر منها يمكن أن يستخدم لحياء التراث الثقافي الذي أخذ يبلى ولإعادة نشاط الثقافات المتداعية . ومن الحالات المعروفة جيدا حالة « بوربودور » في أندونيسيا التي أصبحت بمساعدة اليونسكو واحدة من المراكز الكبيرة للسياحة الثقافية . ويمكن معالجة الأماكن الأخرى بأسلوب مماثل مثل « هرات » في أفغانستان ، و« فني » في مراكش ، الخ . وتخطط البرامج الكبيرة التي تشمل أقاليم بأسرها مثل السنة الرومانية والسنة القوطية على المستوى الدولي ويدعى الشعب ليتحمّل المسؤولية عنها بأن يقدم الممثلين الذين يؤدون الأدوار في مسرح واحد ضخم . وينظم المهرجانات والاحتفالات الشعبية كما يشجع صناعة السياحة الدولية أحياء الاحتفالات الشعبية وحتى القداسات الدينية .

ومثل هذه الأنشطة التي تحول الثقافة في آخر الأمر إلى أداء فني تحظى بتقدير كبير إذ من المعتقد أنه ينبغي عليها أن تمكن المجتمعات التي تستقبل السائحين من أن تحمي أو تنقذ شخصيتها الثقافية وتعمل في الوقت نفسه على أن تصريف كنوزها الخاصة إلى الرصيد العام للثقافة العالمية .

مشال على تخطيط السياحة : مراكش

سوف نشرح حجتنا بمثال واحد هو مراكش ، وهو بلد أخذ في النمو ومن أول البلاد التي ارتبطت باستراتيجية لتطوير السياحة الدولية ، إذ نالت السياحة الأولوية في أول خطة خمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٤) :

وفي أواخر العقد السابع عندما كانت دول عديدة حول البحر الأبيض المتوسط تزود نفسها بهمة وضباط بالسهيلات التي تمكنها من استقبال السائحين الأجانب صممت مراكش على أن تدخل نطاق المنافسة الدولية ، ورأت أنه من الضروري أن تجعل هذه التصميم جزءا من عملية تخطيطية بعيدة المدى . لذلك وقمت - في إطار

أنشطة التعاون - اتفاقية ثنائية بين حكومة مراكش وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .
وأدى هذا الى اصدار وثيقة ضخمة من تسعة أجزاء في سنة ١٩٧٥ عنوانها « الخطة
السياحية الرئيسية لمراكش » تحمل توقيعى كل من الملكة المغربية وجمهورية ألمانيا
الفيدرالية .

وقد أتاحت لنا الفرضة لتحليل هذه الوثيقة خلال زيارتين لمراكش ولجمهورية
ألمانيا الفيدرالية حيث أمكننا أيضا مقابلة الباحثين والاشخاص البارزين الذين
ساهموا فى هذا العمل .

ولم تكن خطة السياحة المغربية الرئيسية هى الخطة الوحيدة من نوعها ، بل
انها تبدو لنا على العكس أنها من نواح كثيرة توضيح للمدخل اعم الى اعداد سياسات
السياحة باعتبار الخطة جزءا من خطط التنمية القومية للدول الآخنة فى النمو - وتوفر
خطة السياحة المغربية الرئيسية أوضح شرح ممكن للحقائق الواقعية عن التدويل
تحت ستار السياحة كما سوف نحاول التوضيح الآن .

ففى سنة ١٩٧٦ طلبت حكومة المغرب من شريكها (جمهورية ألمانيا الفيدرالية)
أن تؤسس الدراسات الأولية عن الخطة بصفة أصلية على تحليل الطلب على السياحة
الدولية وعلى العرض الذى تقدمه الدول المتنافسة . وكان هذا القرار يعنى القياس
بدراسات خارج اقليم مراكش ، وفى سنة ١٩٧٢ اختارت حكومة جمهورية ألمانيا
الفيدرالية مكتبين للبحوث : معهد التخطيط السياحى فى ميونيخ ، ومكتب استشارات
اشتيجن برجر فى فرانكفورت ، لينضما بهذه الدراسات ، وقد قاما بها بالفعل بمساعدة
شركة استشارات مراكش خاصة استخدمت فى هذا الوقت باحثين من جمهورية
ألمانيا الفيدرالية ومن فرنسا وبنى بنود اتفاقيات التعاون وفى الوقت نفسه شاركت
المغرب فى مشروع بحث دولى عن « تطوير التنبؤ عن الطلب الدولى على السياحة فى
منطقة البحر الأبيض المتوسط » ، وقدم التمويل عديد من بنوك التنمية فى دول تقع
على حدود البحر المتوسط تحت رعاية ومساعدة البنك الدولى للانشاء والتعمير
وعهد بالمشروع الى شركة الاستشارات السويسرية وقد نسقت كل هذه
الدراسات العديد من هيئات البحوث واتخاذ القرارات فى الدول المعنية .
وعلى ذلك شكل هيكل تنفيذى دولى يضم ممثلين عن الدول وبنوك التنمية والمنظمات
الدولية والعلماء ، حتى أنه فيما يتعلق باجراءات تخطيط السياحة ظهرت شبكة من
أجهزة المشورة واتخاذ القرارات الدولية تزامن فيها شركاء من أوروبا وأفريقية .

ومن أسرع الأمور اثاره ثلاثيه - عندما ننظر فى محتويات الخطة المغربية
الاساسية للسياحة - الأهمية التى تحظى بها معاملات الطلب السياحى الدولى أى
الرأى العام فى المجتمعات المصدرة للسائحين من اتخاذ القرارات على المستوى القومى
فى مراكش . فبينما تحليل العرض لايقدم الا ما هو اقرب الى عرض مختصر لصناعة
منتجات السياحة المحتمل أن تكون متاحة فى أسواق البحر الأبيض فان تحليل الطلب
يرتكز على مجموعة مكتملة من المسح المفصل الذى يجرى فى تزامن وفق اجراءات
قطعية فى كل من الدولة المصدرة والمضيقة . ومثل عمليات المسح هذه معقدة بعض

الشيء ، ومتضمن السمات الاجتماعية لكن الذين يعضون الأجازات الحاليين والمتوقعين وكذلك سنوكمم أثناء الأجازات واختياراتهم وأراؤهم عن البلاد التي يزورنها .

وعمليات للمسح فى الدول المضيقة أى التى تجرى بين السائحون الذين يعضون أجازاتهم قد أجريت فى جميع الدول التى يحدها البحر الأبيض المتوسط سواء من الشمال أو الجنوب عدا البانيا ، وذلك لأسباب لم تتضح تماما .

وقد أجرى المسح فى البلاد التى يفد منها السائحون على عينات ممثلة من السكان الوطنيين فى وقت واحد تقريبا من السنة وبواسطة استقصاء متطابق فى كل من جمهورية ألمانيا الفيدرالية وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والدنمرك .

وقد جمعت نتائج عمليات المسح المختلفة معا بواسطة معهد التخطيط فى ميونخ وزودت بها بنوك ذاكرة الكمبيوتر وشملها أحد أجزاء مجموعة الدراسات بعنوان أطلس الطلب الذى يجمع الاستجابات للطلب الدولى على السياحة ملخصة بحيث يجد كل سائح مكانه فى عرض دولى يشمل موطنه وخصائصه .

وبيانات يمثل هذا المستوى والحجم عن أصل وسلوك ودوافع وآراء وفرص الذين يعضون أجازاتهم فى الخارج الحاليين والمنتظرين تثير الإعجاب . ومن الواضح أن ما حققه البحث قد تجاوز كثيرا توقعات الحكومة المغربية ، وهذا فى الحقيقة هو ما فسد اليه منظمو عمليات المسح الذين يركزون على السمة الأساسية لبحثهم وهو لابد أن يأخذ فى اعتباره من وجهة نظرهم الآراء الحديثة فى التسويق فى إطار التعاون الاقتصادى كما يوفر أداة للاستطلاع يمكن أن تستخدم لسنوات قادمة ومن المحتمل إمكانية المحافظة على حساب الاتجاه فى إطار استراتيجية المدى المتوسط فى تقديم المساعدة للدول الأخذه فى النمو .

والواقع أن الاستراتيجيات التى اقترحت على الحكومة المغربية هى نتيجة مباشرة لتحليل الطلب . مثال ذلك أن أسباب الشكاوى التى سجلت عن الأجازات بين السائحين اعتبرت مؤشرات على حقيقة أن العرض والطلب غير مترابطين وبالتالي عن العجز الذى يجب أن يصلح فى البلد المضيف . وبالمثل فسرت أحلام السائحين المنتظرين بأنها ذات دلالة على جاذبية بلد ما وقوة تنافسه على السوق .

ويقدر عدد الوافدين المحتملين على المغرب بأنهم ١٨ مليون سائح أجنبى فى سنة ١٩٨٠ . والمتوقع أن يكون ٢٥٪ من هؤلاء من الطبقة العليا تسعة أعشارهم من الفرنسيين أو الأمريكان ، و ٤٥٪ من الشريحة العليا فى الطبقة الوسطى . أغلبها من الألمان ، و ٣٠٪ من الطبقة الوسطى من دول عديدة .

ومواءمة العرض المغربى ، كما أوحى بذلك المؤلفون استنادا الى أنه بدون ذلك لاستطيع مراكش أن تقف فى وجه المنافسة الدولية ، تؤدى الى موقف متناقض هو

إن خطة التنمية القومية لواحدة من الدول الأقل نمواً يحددها الطلب على الترف في أكثر البلاد ثراءً .

وكل التوصيات التي قدمت إلى الحكومة المغربية فيما يتعلق بتحسين صناعة السياحة فيها وبرنامج الأحداث المنظمة للسائحين أو المناخ الاجتماعي السائد المرغوب فيه هي نتاج هذا التحليل للطلب . وانها حقيقة مثيرة أن لم يذكر في أي مكان شيء عن الطريقة التي يمكن أن تأخذ بها الدولة زمام هذا الطلب وتضعه في موضعه من التشكيلات الاجتماعية والثقافية . وهناك قصور فاضح بين التحليل الجيد للطلب الذي يشمل اعتبارات الآمال والمواقف للسائحين الوافدين من خلال فحص كل رغبة لهم وبين تحليل العرض الذي لم يزل وصفيًا خالصًا دون الإشارة إلى التوقعات والفضليات والتفاعلات بالنسبة للمجتمع المتلقي .

ونجد هنا إذن توضيحًا جيدًا للموقف البالغ الارتباك الذي تجسد فيه الدولة النامية نفسها مقيدة بمجرد أن تقرر أن تبني تطورها على السياحة ، وخاصة إذا أعطى هذا الاختيار أولوية ، واشتمل على حشد كل القوى المتاحة في البلاد ، وسوف ترغم ضرورات المنافسة هذه الدولة على أن ترسم سياساتها على أسس دولية وأن تتجاوب مع المستويات التي تفرضها تكنولوجيا التسويق التي اكتسبت معاملات الطلب في الوقت الحالي مركزًا راجحًا من أجل هزيمة السوق والتوسع فيه . والواضح كما يبدو من هذا المثال أن التدويل لا يستبعد مشاركة قادة الدول النامية في اتخاذ القرار على المستوى الدولي . ولكن هل هم ، حتى في هذا الوضع ، في موقف أفضل ليحددوا أهداف تطوير السياحة الدولية مع الاحتفاظ بمتطلبات التخلف ؟ سوف تترك هذا السؤال بدون اجابة .

خطوط اقتراب نظرية ومنهجية

هناك حاجة إلى هياكل بحث واجراءات تتواءم مع عملية التدويل هذه . ومن ثم اقترنا من هذه العملية في المثال الأول بدلول التنظيم المركزي وركزنا على الحافز المقدم للسياحة الدولية وعلى التوسع فيه على نطاق العالم من خلال منظمات السياحة العالمية والشركات المتعددة الجنسية .

وعلى ذلك يركز تحليلنا أساسا على تنظيم السياحة واستراتيجيتها التي تعمل على التوحيد والتكامل ، ولهذا الاهتمام نتيجة منهجية واضحة هي أنه : حتى نفهم المشكلات التي تطرح نفسها على المستويات المحلية أو الإقليمية أو القومية وحتى ندرك علاقتها السببية فإنه يلزم الربط بين هذه المستويات وبين الأفعال والقرارات التي تتخذ على المستوى الدولي . ويحتاج التحليل الاجتماعي للسياحة وآثارها المحلية إلى إعادة النظر فيها في هذا الصدد .

ولما كانت حقيقة الأمر أن عملية التدويل هذه تصل في عمقها إلى قلب المجتمعات ولا يقتصر تأثيرها على الاقتصاد القومي فإن العملية هي التنشئة الاجتماعية والثقافية .

ونحن نتصدى في التعامل مع السياحة مع ظاهرة اجتماعية شاملة في اتساعها تتميز بادخال أنظمة جديدة للملاقات في جميع قطاعات النشاط ينتج عنها تغيرات هيكلية على جميع مستويات الحياة الاجتماعية وتؤثر بشكل متزايد على جميع مناطق العالم .

وحتى نفهم منطق التوسع في السياحة وقيامها في أكثر المجتمعات تنوعا فمن الضروري تحليلها في نطاق اطار نظرى ومنهجي يأخذ في اعتباره كلا من السبة الدولية وتعدد القوميات .

ولا يمكن ادراك سمة تعدد الابعاد في ظاهرة السياحة الا من خلال تحليل يركز على مختلف مستويات الواقع الاجتماعى . وهذا يتضمن أيضا أن هذه المستويات - سواء كانت ثقافية أو اجتماعية وسواء اشتملت على شركات ملكية أجنبية أو منظمات سياحية نولية - فانه لا ينبغي أن ينظر اليها في عزلة ، بل الأحرى أن توجد العلاقة من خلال منهجية ضاربة في أعماق مدخل شامل للمشكلة يأخذ في اعتباره علاقتها المتراطة .

أما بالنسبة لفهم السياحة على أنها حقيقة اجتماعية شاملة فانه يعنى في واقع الأمر النظر الى الظاهرة الاجتماعية في شمولها باعتبارها هدف الباحث من التحليل . وبعبارة أخرى لا يمكن النظر الى السياحة على أنها متغير تحديدي يهدف الى دراسة آثارها كما يحتمل أن يستقصى عن سمتها المعينة . ثم ان ظاهرة السياحة وآثارها سوف يقترب منها من زوايا عديدة من خلال النظر في عدد متنوع من المواقف والممارسات الاجتماعية ، والأهم من ذلك هو الكشف عن مبدأ تنفيذى يسمح لنا بتحليل النشأة الاجتماعية للسياحة .

وقد يعطى المدخل المطبق الانطباع بأن استراتيجيات جهاز السياحة والقوى الجديدة التي يقدمها لها دور دقيق التحديد في مستقبل المجتمعات التي تتأثر بالسياحة الدولية .

وليس هذا هو موقفنا . فأننا مهتمون بأن نتجنب أى نظرة ميكانيكية للنظام الاجتماعى . وكما أننا نتصور أن تحليل السياحة بمدلول شبكت من عملاتها يمثل تقدما تحليليا فأننا نعتقد أن هذا المدخل بدوره يتضمن استراتيجية يمكن أن يطلق عليها بأمانة عقيدة ثنوية اذا كان يؤدي الى الأخذ بأن النظام في واقعه يمتلك حدة تحديد تحرم الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة من أى قدرة على فهمها وتحولها . وهذا النظام يشكل من مملكين يتابعون استراتيجيات في مواقف تغطي عليها المتناقضات .

والموقف الحالى في بحثنا هو أننا عزلنا ظاهرة أثناء عملية التنمية ولكننا لسنا في وضع نستطيع أن نرى فيه كيف تضع نفسها في البيئات الواقعية المضيفة وعلى أن افتراضنا من التدويل قد مكنا من أن تلفت النظر الى حقائق معينة تخفى حتى عن الملاحظة الدقيقة عند التحليل الأول . وعلى سبيل المثال حددنا في خطوط عامة أسلوبا

للنظر الى هذه التغيرات ، ولكن لما كانت المشاهدات في المجال الذي تعمل فيه الآن لم تكتمل بعد فاننا لانستطيع أن نحلل الممارسات الفعلية التي تنشأ عنها هذه التغيرات أو العمليات المحددة التي تؤدي الى تشكيلات ووحدات ذاتية ثقافية جديدة تتكون تحت ضغط السياحة الدولية .

واننا ندرك تماما التيسير التي يؤدي اليها افتراض التحويل اذا توسعنا فيها كثيرا ، ففي المقام الاول لايجوز أن ننسى أن السياحة الدولية ليست هي العامل الوحيد الذي يحدث التغير في المجتمعات التقليدية . وحتى اذا نظرنا اليها على أنها مهيمنة فانه لا بد أن نتساءل عن مدى التعرف بدقة على التغيرات التي تحدثها ولا يقتصر الأمر في هذا على أساليب الانتاج ولكنه يشمل أيضا الأنظمة الثقافية .

وتوفر السياحة الدولية من بين أمور أخرى فرصة توسيع آفاق الفرد الثقافية .
ولكن يجب أن نتحدد الظروف والاطار الاجتماعي الذي يحدث فيه هذا التوسع . وهذا لم يتم بعد .

كما أننا ندرك جيدا أن المفاهيم التي تشرع في استخدامها في تحليل الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية التحويل ما زالت غير دقيقة تماما ولا بد من مراجعتها أثناء ما يجري من بحث ميداني . وخاصة أن مفاهيم أسلوب الانتاج ، والفئة الاجتماعية والدولة ، والفراغ ، والهوية ، التي فصلت في المحيط المصرفي للمجتمعات الغربية ، تضع مشكلات ، وتكون موضع اختبار عندما تستخدم في ملاحظة ظاهرة اجتماعية أثناء عملية الانتشار الى مجتمعات تختلف في نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأساسية .

السياحة الدولية كأداة لانتشار نموذج اقتصادي وثقافي

يعتبر الاتجاه الذي يستند اليه نهجنا أن السياحة الدولية أداة لنشر نموذج اقتصادي للتنمية على نطاق عالمي ، وهذا ينطوي على بعض الترابط المزدوج في لأهداف بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة .

وهذا النموذج الاقتصادي الذي يقاوم مدخل التنمية الذي يركز على الاستهلاك يستند الى افتراض أن السياحة نفسها عامل نمو وتطور في الدول والأقاليم المتخلفة .

واستنادا الى هذه النظرة توضع السياسات على المستوى الدولي لزيادة تحركات السياح وتوزيعهم على مختلف أقاليم العالم ، ويخطط لذلك بطريقة تجعل المزايا التي تنشأ عنها تعود ثانية الى قطاعات الاقتصاد المنتج ليستفيد منها الصالح القومي .

وينضوي تحت هذا النموذج الدول والأقاليم الآخذة في النمو عندما تناقش أولويات الاستثمار في قطاع السياحة استنادا الى الآثار التي يحدثها هذا النشاط لتعجيل بالتنمية الاقتصادية .

وتعمل الدول المتقدمة مثل هذا عندما توجه وقت فراغ الحرفيين من قطاع العاملين بأجر نحو الاستهلاك في شكل تحركات سياحية تتخطى الحدود القومية ، ومن ثم تحدث انشازا جزئيا ومؤقتا ولكنه مع ذلك توسع ضخم في الاستهلاك .

ولنموذج التطور هذا بعض سمات مميزة . فهو يستند الى استغلال موارد لا وجود لها أو انها توجد في الخيال فقط وتحول الى منتج سياحي يحتاج في تطويره الى نظام انتاج متعدد الجنسيات في صناعة السياحة الذي لا يحقق عائدا بالمفهوم المالي للكلمة الا في اطار نظام النقد الدولي حيث أن الأنشطة السياحية تعتمد على السوق الأجنبية .

وهذا النموذج الاقتصادي المستمد من مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة له بعض القيمة العالية حيث أنه يقدم الى دول وأقاليم تختلف في مستوى تطورها الاقتصادي . والحقيقة أنه يوجد في الدول النامية بقدر ما يوجد في الدول المتقدمة ، وهو في الأخيرة يعتبر وسيلة لاصلاح مستوى التطور في الأقاليم المتخلفة اقتصاديا وكذلك لأنه يوفر وسيلة للحصول على قدر من النقد الأجنبي لاتفعل أهميته .

ومع ذلك فلا بد أن تتوفر شروط عديدة حتى يعمل هذا النموذج . فمن ناحية يجب أن تكون منشآت السياحة منتجة وأن يعاد استثمار العوائد التي تنتجها في اقتصاديات الدول المعنية ، ومن ناحية أخرى من الضروري أن يعاد ادخال وقت الفراغ لقطاع العاملين بأجر في المجتمعات الصناعية - وقت الفراغ الحالي من القيود التي تفرضها الإنتاجية في حياتهم العملية الى حسابات الإنتاجية .

وحتى تزيد ربحية الخدمات يضطر منشطو الاقتصاد من القطاع الخاص أو العام أن يفرضوا خيارات معينة ، فقد يوجد ما يفرضهم بأن يزيروا من طوفان السائحين الأجانب دون أن يهتموا حقيقة بما يحدث من خلل في الدولة المضيفة، بسبب جمهور من السائحين يضيف ملايين عديدة من الأفراد الى أقاليم يفلب أن لا تكون مستعدة لتحمل مثل هذا العبء . أما عن الدول المضيفة فانها مضطرة لأن تستجيب لطلبات وكلاء السياحة وزبائنهم الوافدين ، ومن ثم تصبح المخاطرة كما رأينا أكثر اعتمادا على صناعة السياحة المتعددة الجنسيات .

وتظل تأثيرات مثل هذه الخيارات على مستقبل المجتمعات مجهولة الى درجة كبيرة . فهذا النموذج الاقتصادي ملء بالمناقضات . ولولها أن ورحية السياحة مسألة تتمازى فيها الآراء كثيرا ، ومن الملاحظ أن السياحة في مرحلتها الانشائية تتطلب استثمارات ضخمة ، ومن ثم فإن الجهد الأولي . المطلوب من الدول المضيفة ضخم جدا حتى في حالة حصولهم على معونة مالية من البنك الدولي ، وفي تطوره اللاحق فإن ما يسمى نشاط التصدير ينحصر في طلبات هو ويغفل الدولة المضيفة في اتقاق استيرادي على بضائع استهلاكية خطوية للسائحين ، وبذلك يقل ووبنا على في النهاية المكسب الإيجابي من السياحة .

ومنطق هذا النموذج هو أيضا مليء بالغموض . فسياسة السياحة تؤسس على فكرة ربط امكانيات التطور المنتظر للمجتمعات الأقل نموا مع النمو النسبي للمجتمعات الصناعية . وهذا يجعلها جزءا من عملية التوحيد نفسها . ولكن السياحة الدولية تعتمد في بقائها على تناقضها ، اذ تستمد صناعة السياحة ربحها من التفاوت الاقتصادي بين الدول ، وهي بهذه الطريقة قادرة على تخفيض نفقات تشغيلها .

وبالمثل هناك تعارض فظيح في التظاهر بإجراء تحديث في المجتمعات التقليدية مع تشجيعها في الوقت نفسه على أن تكون جزءا من عملية « ارتداد ثقافي » بالاهتمام بتقاليدها بحيث تحتفظ بصورنها وسماتها التقليدية في السوق الدولي للسياحة .

ولكن الأمر يمتد الى عمق أبعد لأن ما يستورد الى دولة ما مع السياحة لا تقتصر على السائح الذي يحمل معه حافظة نقوده بل انه يحمل معه أيضا نموذجا لمجتمع ، وهذا لا يقتصر تأثيره على الممارسات الاقتصادية وأساليب الادارة وطرق تقسيم العمل وتنظيمه ونماذج التدريب الحرفي الخ . ولكنه يصوغ الممارسات الاجتماعية على جميع مستويات المجتمع حتى أصوله الأولى ، وهذا النموذج الاقتصادي هو نموذج ثقافي .

خطوط البحث الاجتماعي

سوف نختتم بتقديم بعض المشكلات النظرية والمنهجية التي ظلت في تفكيرى والتي يمكن أن يركز عليها البحث .

مداخل تصورية . مفهوم التدويل

تحتاج الموضوعات الداخلة في عملية التدويل في دراستها الى مجموعة خاصة من المفاهيم يهتدى بها البحث الاجتماعي الذي يجسرى عادة عند مستوى العلاقات الاجتماعية او النظم الثقافية ، وحتى الآن فإن أغلب الدراسات عن التدويل قد أجريت من وجهة نظر علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي . والأمر موكول الآن الى علم الاجتماع ليتعمق في المفهوم ويربط بينه وبين مفهوم التدويل الذي نشأ في مجال علم الاقتصاد ، وبينما يبدو من الضروري أن نظل على بعد من علم الاقتصاد الذي يقيد علم الاجتماع بمداول حدوده الذاتية فإنه يوجد هذا الالتزام نفسه من وجهة نظرنا بأن تؤسس دراسات الموضوعات الاجتماعية الداخلة في التدويل على تحليل النظم الاقتصادية التي تشارك السياحة فيها .

وقد تناولت هذه المشكلة من وجهات نظر حالية معينة تتعلق بظاهرة تعدد الجنسيات وقد توصلت ، متابعا لمؤلفين كثيرين ، الى أن أفرق بين النظريات الكلاسيكية الجديدة للتبادل الدولي ونظريات التدويل . واجتنب انتباهي بمصطلح خاصة كتاب « الرأسمالية الدولية » لمؤلفه ج . ا . فيمالته .

ويبين هذا المؤلف استراتيجيات الإزاحة حيث تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تزيد من أرباحها ، وهو يرى في هذا الاتجاه إشارة تهديدية إلى ابتناق نظام اقتصاد عالمي .

وتوجد هذه الظاهرة أيضا في صناعة السياحة ، فشركات السياحة المتعددة الجنسية تنجح أيضا إلى نقل مكان انتاجها ومد شبكات نشاطها إلى مجتمعات تنخفض فيها نفقات التشغيل ، ثم انما في السياحة تتعامل مع نقلات من نوع خاص جدا لأنها تشمل سفر ملايين من البشر لقضاء وقت فراغهم في بلاد تكون فيها الخدمات أرخص منها في أوطانهم .

وعلى ذلك يمكن افتراض أن السياحة الدولية تؤدي دورا معنيا في بزوغ نظام اقتصادي وعالمي . ولا يسمح لنا الوضع الحالي للمعرفة أن نذكر على وجه الدقة كنه هذا الدور . إذ نلاحظ أن هذا النشاط الاقتصادي ليس محل اعتبار في المؤلفات الحديثة التي تكتب عن التدويل كما لا تعلم موضع هذا النشاط في الاقتصاد الدولي ، وعلى ذلك يبدو من الضروري جدا أن تجري تحليلات تجريبية وصفية للحصول على فكرة أفضل عن الشبكة التنظيمية لصناعة السياحة في وحدتها وتنوعها كليهما وكذلك في علاقاتها مع قطاعات الاقتصاد الأخرى في عملية تنظيمها على أساس دولي .

الموضوعات المتضمنة في وقت الفراغ

يبدو أن الموضوعات المتضمنة في وقت الفراغ قد تحتاج إلى إعادة النظر في ضوء التحليل الاقتصادي للتدويل . وطبقا للنظرية القائلة أن السياحة عامل في تطوير الدول النامية فإن مستقبل هذه الدول يعتمد على سفر سكان المجتمعات الصناعية إليها أثناء وقت فراغهم ، فلا غنى إذن عن وقت الفراغ إذا أريد للمجتمعات معنية أن تصبح غنية . وهذا مرتبط بالفكرة القائلة بأن الاستهلاك يؤدي إلى النمو وأنه عندما يشارك وقت الفراغ في الدوائر الاقتصادية وتجرى عليه تغييرات مختلفة فإنه يتحول منتجا مرة أخرى ويكون مصدرا للربح .

ومع أن مسألة إنتاجية وقت الفراغ ليست مثارة الآن فإن هناك إشارات على أن معنى وقت الفراغ أخذ في التغيير ، أنه لم يعد بحد الآن مجرد وقت تحرر نتيجة لإنتاجية العمال أو وقتا اكتسب نتيجة لمشاكسة الكادحين ، أنه أصبح الوقت المطلوب لانفاقه في السفر . ويستلزم تطوير السياحة أن يزداد وقت الفراغ في المجتمعات الصناعية ويستنفد في مصنع الانتاج السياحي ، وتنشأ عن ذلك قيود جديدة في استخدام وقت الفراغ من اللازم تحليلها .

نظرية في السياحة الدولية : تشكيل تقني .

في مرحلة معينة من بحوثي قدمت الافتراض بأن اهتمامنا في السياحة الدولية كان بتشكيل تقني على وشك الظهور . وقد استعرت هذا المصطلح من كتاب جالبرت

ولو أنى لا أشاركه كل معتقداته • وما شاقنى فى مؤلف جالبرث « الاقتصاد والصالح العام ١٩٧٣ » أكثر من أى شىء آخر هو مدخله ثم الأسئلة التى يثيرها فيما يتعلق بالتدويل ، فهو يؤكد قدرة المنظمات المتعددة الجنسية بمقدار ما تنظمه من « تشكيلات تقنية » ، والتشكيل التقنى كما يراه جالبرث يركز على التداخل المشترك بين التكنولوجيا والإدارة البيروقراطية وتدعيم تأثيراتها بحيث ينتج عنها ظهور قدرة عبر الجنسية متميزة عن رأس المال ، هى قدرة اللذين •

ومن هذا الموقف اتجهت الى تحليل المنظمة الدولية للسياحة ، ومقاييس جالبرث عبر الجنسية ، التركيز والتكامل والتشتيت وتوزيع رأس المال والتخطيط والاستراتيجية الهجومية والدفاعية للمنظمات المتعددة الجنسيات والتسويق وتكتيكات الاقناع - قد أثبتت أنها نقط قوية فى تحليل ظاهرة السياحة •

وقد لاحظ جالبرث أن التشكيلات التقنية لم تكن تهتم بالدول النامية باعتبارها أسواقا يراد التغلب عليها • وهى لم تحاول أن تكامل بينها فى داخل السون المخططة • واستنادا اليه فإن هذه الدول ظلت تخضع لقوانين السوق التنافسية كما ظهر لى أنه من خلال السياحة الدولية أخذت بعض الدول النامية - على العكس - تدخل فى نظم تعدد الجنسيات وهى تطبق التخطيط ونظم الإدارة التى تطبقها المنظمة الدولية وهى تشارك فى برنامج العمل الدولى مع الوكلاء الاقتصاديين للمجتمعات المتقدمة •

وإذا كانت السياحة الدولية تحلل باعتبارها امتدادا للنظام الرأسمالى بالنسبة للدول التى استمرت من قبل خارج هذا النظام أو عند ظهور تشكيل تقنى على المستوى الدولى فسوف تكون المسائل المثارة مختلفة •

ففى الحالة الأولى سوف ينظر الى انتشار السياحة الدولية على أنه شكل متخف من تخصيص الأقاليم التومية بواسطة التجريد من الملكية والمضاربة فى الأراضي وتنظيم الهيمنة - من خلال امتلاك وسائل استقلال السياحة كما سينظر الى انتشار السياحة الدولية فى الدول النامية على أنه شكل جديد من أشكال الاستعمار الرأسمالى ، والكثير من المؤلفين يصلون الى هذه النتيجة •

وما يبدو ذا أهمية ، مع افتراض التشكيل التقنى ، هو أنه من خلال تطوير السياحة فسوف تدخل الى الاقتصاد المتخلف طرق التنظيم والإدارة والتخطيط الاقتصادى بهدف تنظيم النمو •

ويستثمر رأس المال فى جهاز للاستقلال يقصد الى تحقيق الربح كما يهتم التشكيل التقنى بتطوير تكتيك إدارته ومن ثم يركز الأول على الحصول على العائد والثانى على الرقابة •

وينبغى أن لا ننسى أن السياحة ذريعة لإقامة شبكات النقل والاتصالات بما فى ذلك اعداد البيانات ، ويعتبر امتلاك دولة جهازا لإعداد الرحلات له امتداد دولى ،

أو أن تتفاوض مع واحد منها يعني أنها سوف تكتسب نوعاً من الرقابة على أدوات الاقتصاد العالمي ، كما قد يؤدي إدخال ورش الإنتاج لصناعة السياحة الى إعادة تنظيم الاقتصاد على نمط معين . وينبغي أن تختبر هذه الاحتمالات بعناية أكبر .

السياحة الدولية والعلاقات الاجتماعية

يمعن جالبرث النظر في الانفصال القائم بين أصحاب رؤوس الأموال ومديري وسائل الانتاج الذى يحدث نتيجة لتنظيم تشكيل تقني دولي - وهو يؤكده - وسينته الى ذلك ، ولؤلون آخرون - ظهور طبقة اجتماعية جديدة حاكمة هي طبقة المديرين الذين يملكون اليد العليا نتيجة لتنظيمهم ومعرفتهم العلمية والفنية .

وهذه الفكرة التي قد تتعارض مع النظريات الماركسية الأصلية تستحق أن تختبر في الحالة التي تناقش هنا . فصناعة السياحة - مادامت تتخذ شكل نسق مختلط ومنظم - لها علاقة على نحو ما بهذا الاتجاه .

ومفهوم جالبرث للفئات الاجتماعية ليس هو مفهومي ، ولكن تأثيرات السياحة الدولية على تنظيم العلاقات الاجتماعية يثير بعض التساؤلات . فظهور تشكيل سياحي دولي يقرب بين فئات الإداريين والعالم الرأسمالي . وتأثير السياحة الدولية يرفع النسيج الاجتماعي التقليدي في الدول النامية . والتغيير الاجتماعي المزدوج الذي يلاحظ في الفئات الاجتماعية يسيطر على القدرة الاقتصادية والسياسية ، وتخطيط السياحة الدولية يتطلب مهارات إدارية وفنية ذات مستوى عال يحصل عليها في معاهد ذات شهرة عالمية ، ويبدو أن هناك فئة اجتماعية تكنوقراطية أخذت في الظهور تتابع بصورة مباشرة استراتيجيات دولية للتكامل أخذت تتميز على فئة اجتماعية أخرى جديدة من أصحاب الأملاك حصلوا على ثرواتهم من المناورات في رؤوس الأموال والمضاربات في الأراضي والتهرب من الضرائب الذي يسهل في العمليات السياحية .

وتهتم هاتان الفئتان الاجتماعيتان أيضاً بالحصول على السلطة السياسية ، ولكنهما تختلفان فيما يتعلق بأهداف وأغراض الاقتصاد العالمي ، ومن ثم تظهر تناقضات إضافية في الفئة الحاكمة . وقد تسير مصالح السياحة المرتبطة بصورة أوثق بتحويل رأس المال في اتجاه مضاد للمصالح القومية أو الإقليمية التي تركز أكثر وبشكل مباشر على أساليب الانتاج المنظمة على أساس قومي . ولكن لا يمكننا ههنا التوسع في بحث تأثيرات السياحة الدولية على العلاقات الاجتماعية في نطاق أوسع لعدم توفر البحوث الضرورية .

خطوط مرشدة لنهج البحث

تحقق أن المشكلات النظرية المتكررة هنا لا يمكن معالجتها من خلال أساليب التحليل المقارن التي تستخدم عادة في العلوم الاجتماعية أي الاستكشاف المنطقي

لمجموعة من المتغيرات مع أخذ علاقة الاعتماد والترابط المتبادل في الاعتبار ثم اسقاط هذه المتغيرات في أوضاع مختلفة يمكن فيها ملاحظة التغيرات المصاحبة .

والسياحة الدولية آخذة في الانتشار في مجتمعات تختلف فيها طرق الإنتاج والنظم الاجتماعية الرمزية ، ولابد من التعرف على هذه الاختلافات من خلال التحليل من الداخل حتى يمكن أحداث التكامل بينها . ولم يعد الأمر من ناحية أهدافنا مسألة محاولة توضيح التغيرات التي تلاحظ محليا على أساس نموذج اقتصادي للنمو وملاحظة تأثيراتها الثانوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، بل انها مسألة تفهم حركة حقيقية للانفصال ثم الاندماج ثانية أثناء العمل في النسيج الاجتماعي ، وهذا يتطلب الاهتمام بالمتناقضات التي تزدى الى الخلافات التي تتميز بها عملية التدويل .

ومنهج البحث الذي لا يأخذ في اعتباره الا تأثير التجانس في هذه العملية وتسوية الخلافات (ذات الطبيعة القومية أو الاقليمية أو الفردية) بدعوى تحقيق العالمية سوف يعمل في الوقت نفسه على تحييد الآثار المحسوسة للعملية الجدلية التي تفسد الاندماج أو التباين بين المجموعات الانسانية أو الأفراد الذين عليهم أن يبنوا ويؤكدوا هويتهم في هذا الموقف الجديد . وهذا هو المكان الذي يبدو فيه علم الاجتماع في الصورة .

فن العمارة من أجل السّياح

مقدمة

وفرغ الله في اليوم السادس من عمله الذي عمل فاستراح في اليوم السابع من جميع عمله الذي عمل (سفر التكوين) لا يتضمن الكتاب المقدس ما يبين أين قضى الرب وقت فراغه أو إجازاته (ربما في إحدى البقاع الجميلة التي لم يكن قد أفسدها الإنسان ولوئها بعد ، والتي كان الرب قد خلقها خلال أعماله الشاقة) ، ولكن الحاجة إلى الراحة والسكينة تلقى معالها العامة بشكل واضح في هذه المرحلة المبذية حتى على مستوى الهى . فقد استقرت رسميا التسوية بين الراحة والمعلة في أعقاب العمل ، وعلى ذلك فليس مما يبعث على الدهشة أن الإنسان الذي خلق على صورة صانعه يعذو حذو الصانع . بل ربما ذهب الخيال ببعض الكتاب إلى حد الإيعاء بأن الأرض نفسها ربما كانت مركزا لقضاء الفراغ بالنسبة إلى رواد الفضاء من الكواكب أو المجرات الأخرى ، إذ كانت توفر في حالتها البكر القديمة تسهيلات رائعة لقضاء

الكاتب : ريتشارد إنجلاند

مهندس معمارى يروا ضح تصميمات ، وله اهتمامات
بالنحت والتصوير الفوتوغرافى والرسم وكتابة الأفلام
وانتاجها . وعرض عمله فى مدارس بأوروبا والولايات المتحدة
ونشر عدة كتب ، وقسم طابعا ليريد خالطة ، كما صمم
العديد من الحناياق والمصارف والمكاتب والمباني السكنية
والجمعات الميحية وكثيرة . . .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

احداث مساعد إثنلية التجارة جامعة القاهرة سابقا ،
عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى ، له مؤلفات عدة .

الاجازات ، فى حين أراد الشاعر الأمريكى بوب كاوفمان « أن يبرهن على أن قارة أتلانتيس كانت مصيفا لسكان الكهوف » .

هذه جميعا نقاط توضح انشغال الانسان الطويل الأمد والدائم بموضوع العمل
والفراغ والعلاقة بينهما . ويقرز أرسطو فى حكمته وبصفة قاطعة أن « غاية العمل
كسب الفراغ » . ويشير شيفرون أيضا الى فترات الراحة ووقت الفراغ عد أنها عناصر
جوهرية فى نمط حياة الانسان وذلك بالمعنيين الجسمى والعقلى ، فيقول : « الفراغ هو
ذلك الذى يجعل الحياة تستحق أن نحيها » .

بعد ذلك بوقت طويل يوجه برتولت بريخت فى قصيدته « من بنى طيبة بأبوابها
النيبعة » سؤالاً جوهريا أساسيا بصطلحات اليوم عن الاجازة والفراغ ، وذلك حين
يتساءل أين كان جميع العمال الذين اشتغلوا فى بناء سور الصين القديم يذهبون فى
وقت فراغهم بعد انتهاء ساعات العمل . وربما كانت هذه القوة العاملة الضخمة أو القوة
التي سبق استخدامها فى بناء الأهرام أو ستونهنج Stonehenge أو المشروعات من
هذا الحجم تعبر فى لحظات راحتها عن أقدم الأمثلة عن مواقف الاجازات الجماهيرية .

التطور والاتجاهات

بينما رسمت المعالم العامة لمبدأ الفراغ وطواهره ، وحددت بوضوح تاريخيا حتى منذ عهود التوراة ، وجدوا أن عملية السفر الفعلي من أجل الاستمتاع ليست سوى تطور حديث العهد . يجب النظر الى السياحة أي السفر في وقت الفراغ على أنها ثمرة مباشرة ونتيجة لوقت فراغ الانسان ، ويؤكد لنا كينيث كلارك أنه قبل القرن الثامن عشر لم يكن الناس يسعون بوجه خاص وراء الجبال والطبيعة بوجه عام ، وجاء في مسح أجراه جون ستو في لندن عام ١٥٩٨ أن « في أماكن كل انسان أن يمضي في المروج النظرة والأجام الخضراء ليشرح بالبهجة في أرواحها » . هذه الكلمات تدل بوضوح على التفاعلات القائمة في تلك الأزمان بين البيئة التي صنعها الانسان والطبيعة اللتين لم يعد لهما وجود واضح في مدنا الحديثة الكثيرة الدروب والحانقة ، والتي لا تبين سوى كتل واحدة ضخمة من تدهور منحل ومنحل ثقافيا . كانت المناطق الحضرية التي تضم أغلبية السكان في تلك الفترة من التاريخ أصغر بكثير ، وفيها الكثير من الأراضي القضاء ، وكانت نسبة كبيرة من السكان مازال تمشي في المناطق الريفية نقلت من حاجتنا المعاصرة الى الهروب نحو أماكن فضاء هادئة بقصد الاستجمام .

من الناحية التاريخية كان وقت فراغ الانسان يتركز خلال تلك الحقبة من الزمن على الأعياد والمهرجانات الدينية التي تقام ويحتفل بها في « اليوم السابع » فتشبع كلا من حاجة الجسم الى الراحة ، وكانت متطلبات الاتصال البشري الاجتماعية والعلاقات المتبادلة تدور كلها تحت مظلة الواقعة المثلثة في تنظيم الكنيسة الهرمي ، بل ان أقدم شكل من أشكال السياحة كما نعرفها اليوم كان موجها الى الموضوعات الدينية أو الى موضوعات المنتجات الصحية أو الى مزيج من هاتين الناحيتين في حالات معينة . فمن أولى المناطق التي نعرض لهذا الهجوم غير المكتمل النمو من جانب السياحة الجماهيرية العصرية نذكر لورد (فرنسا) المغلفة في بلاغة الأسرار الدينية والايان الصوفي ، وكانت مونتكاتيني (إيطاليا) وفيشي (فرنسا) وبادن بادن (ألمانيا) وبات (إنجلترا) من الأماكن التي ذاع اسمها ولقيت للمدح بسبب ما فيها من ينابيع مياه معدنية تعيد الصحة الا أنه حتى في ذلك الحين كان هذا النمط مازال منعزلا ولم يشتمل الا على المشاركة من جانب نسبة صغيرة جدا من سكان البلد وأهله . كانت حوفرز السفر قليلة والتكاليف عالية في حين أن الوسائل الفعلية للمواصلات بطيئة ومزعجة وتفتقر الى وسائل الراحة .

ان الزيادة السانية بمثابة هندسية ، والتصنيع وما ترتب على ذلك من نمو حضري ، كل هذا ولد قوى ونتائج سلبية بالنسبة لبيئات المعيشة مما نجم عنه أن الفرائز الأولى والحاجات الى الهروب لم تبرز فحسب ولكنها أصبحت فيما بعد متطلبات جوهرية يؤكدها ويحددها بشكل واضح نظام الأولويات الذي يضعه الانسان من أجل بقائه . فاذا وجد الانسان نفسه حبيس مدن قائمة بإملاها الدخان ، ومنهمكا في عمل شاق يلهم الظهر ، اكتشف ان الراحة والعراغ أساسيان حتى يقضى له استرداد

طاقاته بعد التعب والانهاك ، ومع كل فبالنسبة الى الأغلبية لم يكن أى شكل من الاجازة فى حيز الامكان ، الا لفترات قصيرة بسبب جمود ساعات العمل والمشكلات النقدية وصعوبات السفر وضالة وقت الاجازات ومن ثم كانت معظم الرحلات فى وقت الفراغ شاقة ومرهقة وليوم واحد . وعند بدء القرن الحالى كانت الاجازات باتزال تعد ترفا حتى بالنسبة للأغنياء . وفى فترة ما بين الحربين العالميتين ، اذ طبقت البلاد التى اخضت ياسباب التصنيع مبدأ الاجازات بأجر ، بدأ السفر خلال العطلات يزداد ، ولكن الموقف لم يسمح بأن يصبح قضاء الاجازات فى الخارج فى مقدور جماهير الطبقة الوسطى الا بعد الحرب العالمية الثانية .

على ذلك فمعنى اصطلاح « السياحة » كما يستخدم اليوم ، أى السفر الجماهيرى الواسع النطاق ، حديث نسبيا فقط ، ويمكن تفسيره بأنه ملتقى نواح كثيرة تشمل النمو السكانى وارتفاع الدخل وسهولة الانتقال والتبكير بسن اعتزال العمل والتقاعد وزيادة وقت الفراغ ، ولقد كان ميكائيل داور يتنبأ عندما قال فى كتابه «تحدى الفراغ» (١٩٦٥) : « تكسرت موجات كبرى ثلاث منذ عام ١٨٠٠ ، أولا : النمو المفاجئ للمدن الصناعية القائمة . وثانيا : حركة الخروج على طول خطوط حديدية تمتد الى مسافات بعيدة . وثالثا : انتشار الضواحي بفضل استخدام السيارات . والآن تندفع موجة رابعة : الفراغ » .

كان مقدرا لهذه أن تكون موجة عالية من حيث الكم ومشروع تجارى أيضا ، ربما تصبح واحدا من أقوى تيارات نمط حياة الانسان فى القرن العشرين .

السياحة اليوم

من ترف الى سلعة الى ضرورة

مما يبعث على السخرية أن أقوى ما أسهم فى نمو ظاهرات السياحة وتوسعها الساحقين فى العقدين السابع والثامن من القرن الحالى فشلت البيئات الحضرية التى صممت وفق فلسفات معمارية قامت على المنعطف العقل الذى ساد فى القرن العشرين . لقد تطورت فن العمارة المعاصر فى العقد الثامن من هذا القرن على أساس نظريات مبنية على معتقدات ثورية ، ولكن ظلت باقية تلك التبسيطات الجامدة التى كانت مطلوبة فى المراحل المبكرة من مثل هذا الموقف ، فعاشت بعد استخدامها المبدئى ، ومن ثم استبعدت الامتداد الأوسع الذى كان فى حيز الامكان . فاخرج معظم كبار الدعاة والبنائين آثارا انانية خالية من الروح وكرسوها لأنفسهم فقط ، فهى مظاهر بلاغية لاعلاقة لها بالإنسان وحاجاته البشرية التى يتطلبها نمط حياة على الأرض ، أصبحت العمارة علما مبنيا على النظام الصناعى الآلى بدلا من أن تكون فنا ، وبذلك استبعدت فى هذه العملية الجوانب العاطفية الحيوية مما تعبر عنه . وعلى خلاف الاغريق القدماء الذين مكنتهم اتجاهاتهم المتعددة الأطراف من النظر الى القمر باعتباره الالاجة « آرتيميس » برغم معرفتهم الكاملة أن هذا الجرم الصغير لايزيد فى الحقيقة عن كتلة خاملة تدور حول الكوكب المعروف باسم الأرض . وبصورة تتم عن قصر النظر لم يركز

الإنسان الحديث إلا على جوانب تكنولوجية محدودة . وكما قال كارل ساغان « ليست عمليات المعز العاقل غايات في ذاتها ، ولكن يجب النظر إليها في الأطار الأكبر ، وهو تحرير البشر » .

ولكن لم تظهر نذر المصير السيئ إلا في شخصيات في منزلة شارلي شابليان الذي صور فيلمه « المصير الحديث » الإنسان الحديث على أنه ضحية ما حققه من تقدم فني ، وهو فيلم انطوى على تنبؤ بكاوارث توشك أن تقع . كانت المشكلة بالنسبة لفن العمارة الحديث أنه حاول إيجاد حل عام شامل لشيء لم يكن في الحقيقة مشكلة عامة شاملة . فتسلط المادة على الروح ، المحصور داخل أسوار المنطق الصوري ، ولد شرك الموت الصناعي المضرى للبيئة الكريهة والكثيية ، وهي المدينة المعاصرة . إن المدينة العملاقة التي أخرجتها الميكانيكا الكبيرة لاتصلح للبيئة البشرية ، ولكنها تؤدي إلى التكدر والضوضاء والجريمة والعنفوان . أصبح الإنسان هو الأداة التي تدمر بيئته ، والأشياء التي خلقها هي رموز الموت وذلالانه . والفشل الأساسي هو النتيجة المترتبة على توجيه الأهداف الاجتماعية نحو تحسين الأداء الانتاجي ، وفي هذه العملية استبعدت كافة صور المعاني اللازمة لوجود متوازن عن طريق دورة كاملة تجمع بين الذهن العقلي والروح العاطفية . كانت التكنولوجيا موضع التمجيد كأنها إله ، وصار الإنسان صمغاً على الشمال ، ولم يعد فرداً ، إذ بدون تعريمه كحيوان اجتماعي يصبح موجهاً توجيهها خاطئاً تماماً في البيئة التي خلقها لنفسه . ولقد قدم لنا لويس مفورد وجين جاكوبس وغيرهما في كتاباتهم ، كما قدم لنا جان لوك جودارد ، وخاصة في فيلمه تنبؤات مخيفة عما سوف يحدث عندما تسد الشرايين التي تبقى على الحياة والتي خلقتها التكنولوجيا ، وذلك في الموقف الرهيب الذي آثر الإنسان أن يرسمه وبينه لنفسه . وعلى حد قول جوزيف رايكويرث :

المباني الحديثة تكره الناس » .

وعلى ذلك فالنتيجة هي أن الدواء يجب أن يتخذ شكل انعاش أو تنشيط كلي يشمل الجسد والعقل والروح ، ويكون الاتجاه الواضح هو الاتجاه نحو الطبيعة في عزلتها الشعاعية ومظاهر الوحدة والصفوت فيها ، وذلك في محاولة إجراء مزج واندماج كامل بين الإنسان وبيئته . كل امرئ اليوم معنى في خلال فراغه بتحقيق حلم شخصي فردي أو رؤيا في صورة بوتوبيا أو جزيرة في الشمس ، ويتطلع إلى مثل هذا المحراب يتوقع كبير . كان أناتول فرانس هو الذي قال : « تميل اليوتوبيات إلى الإيحاء بالنفور من الواقع » . ولكن عندما يكون الواقع كريهاً إلى هذا الحد تصبح اليوتوبيات الهاما واجبا يدعو للتحرير والخلاص . فالإنسان الحديث يحتاج ، كشيء ضروري أساسي ، إلى وقت لنفسه ، وقت ربما ليسمح لروحه المرحقة بأن تلحق لا بنفسها فحسب ، بل كذلك بجسده المرهق . ولن يتمكن من البقاء بعد ضغوط العالم المعاصر إلا إذا توافر له هذا الوقت .

التحدي الذي يشكله سفر الانتقال

من الجوانب الايجابية في تكنولوجيا أواخر القرن العشرين سهولة السفر .
فتوافر طرق سهلة للهروب « يسافر الملايين الكثيرة من الناس كل عام ،
يجتذبهم ويفرهم فن اعلان متقدم جدا ، بحثا عن اجازة تشكل مهربا من هذا كله » .
وعلى ذلك ليس مما يثير الدهشة ان السياحة هي من أكثر الصناعات تقدما في العالم .
فعندما ينتج أغلبية الناس في مجتمعات الاستهلاك في اشباع معظم رغباتهم للموتولة
(بيت ، سيارة ، جهاز تلفزيون ، ثلاجة ، جهاز تبريد ، الخ) ، بدلا من شراء المزيد من
السلع الاستهلاكية المعمرة ، يكرن في امكانهم شراء الخبرة الاستهلاكية كالاجازات ،
وذلك قبل أن يعودوا الى واقعهم اليومي .

ان اسكان هذه الجماهير المسافرة ، ومشكلة توفير أماكن للإقامة بلا سلب
ونهب وتلوث ، وتوفير المرافق الضرورية والمحافظة على أماكن الجمال الطبيعي والجمال
المشهور الذي صنعه الانسان ، هذه جميعا هي المشكلة الحيوية التي تواجه المخططين
ومصممي المشروعات العاملين في هذا الميدان ، إلا أنه يجب اتخاذ كافة الاحتياطات
الواجبة حتى تتفادى ذبح الأوزة التي تضع البيضة الذهبية . ول سوء الحظ أصبحت
التوالي التالية مألوفة تماما :

المكان الذي لم يتلوث والفريد في طابعه : يجتذب السياح
المباني الجديدة والمرافق اللازمة لاسكان السياح : تستنّب تفتيرا
يترقب على المزيد من السياح مزيد من التغيير
يصبح فقدان الطابع الجذاب المبدئي عنصرا مسبوولا عن رجس
السياح .

النتيجة النهائية كارثة بيئية واجتماعية واقتصادية .

للسياحة مضامين وتفسيرات مختلفة بالنسبة للزيائن المختلفين : « مكان في
الشمس » لأهل أوروبا الشمالية ، « ثقافة فورية » للأمريكيين ، أو « مشاركة جماعية »
لليابانيين ، مثلا . وتظل المشكلة الدولية الاساسية هي توفير الإقامة لجماهير الناس
دون ارتكاب الانتحار البيئي مع المحافظة في الوقت نفسه على الطابع المميز للمناطق
التي يسعون اليها وعقلها . وعموما تدور مناقشات السياحة واتجاهاتها حول المراكز
الثقافية التاريخية أو المناطق التي بها الشمس والبحر والرمال في الصيف . وأماكن
الانزلاق على الجليد (ربما كاجازة ثانية) في الشتاء . إن وصفا عاما وسريعا لبعض
الخلل والاتجاهات المطبقة اليوم في هذا المجال سوف يساعد في رسم معالم الصعاب
القائمة ، وتوضيح المتطلبات اللازمة ، حتى يكون في الامكان وصف بعض المقترحات
التي يجب اتخاذها مؤشرات اضافية عن التطورات التي يمكن أن تحدث في المستقبل .
ذكرنا أن المراكز التاريخية والثقافية تمتد من أكثر المناطق الحضرية في
الحيطة المعاصرة ، ومن ثم فهي عرضة للانقراض الضيقة التي تنطوي عليها هذه

المعمية . وهذا راجع الى السعى وراء « الثقافة العاجلة » ، وكذلك الى حين قوى الى الماضى بسبب الموقف الحالى فى الحضارة الحضرية ، ففى المحيط المشبع بالثقافة فى البندقية وروما او أثينا وغيرها من المراكز الحضارية الأخرى تهيء شواهد الماضى السئوى والراحة واشباع الهوية ، وذلك عن طريق اكتشاف الجلود القديمة والمصادر والأصول الأساسية .

فى إطار إعادة استخدام المراكز التاريخية تستطيع السياحة اذا استخدمت بعناية وبطريقة صحيحة أن تمثل شكلا من المحافظة على البيئة ويحث الحياة فيها من جديد بشرط اتخاذ الاحتياطات للسيطرة على حركة مرور السيارات والاعلان وغيرها من عوامل التلوث ، وتضمن أيضا أن يمتزج السكان المحليون بهذه الجموع من السياح ويستفيدوا من هذا التدفق السياحي اقتصاديا (يتجنب الرحلات السياحية التى يشتمل ثمنها على مصروفات الانتقال والإقامة) . وهذا التفاعل يمكن توجيهه نحو تشجيع واحياء ما لدى أهل المنطقة من حرف وزراعة وصناعات صغيرة أخرى . وعلى ذلك فعادة التطوير مع إيجاد استخدامات جديدة للمباني القديمة ، الى جانب اضافات يجرى إدخالها بعناية ، ان هذا كله يوفر صيغة أكثر ايجابية من الهدم وإعادة التعمير . المشكلة هى أن تضمن اندماج الجديد فى نمط القديم حتى يتسنى خلق التأثير المترتب على الوحدة والتجانس والتطابق .

فى أعقاب أزمت العلاقة : وتشميا مع وسائل كتاب من أمثال إيفان ايلتنشى وجاك نيلو او ف . شوماخر . ممن تنفذ كتاباتهم بصر من الوعي بأثر البيئة على الكائنات ، تحول فن العمارة الى تعديل المباني القديمة لتناسب المتطلبات المعاصرة ، والى الإبقاء والمحافظة عليها وإعادة استخدامها بإتفاق مبدئي معقول وتكليف متكررة منخفضة . وكحل لاسكان السياح يجب للنظر الى إعادة استخدام المباني التاريخية ، وكذلك المباني القومية التقليدية المجهولة الأصل ، كاختيار سليم من كل ناحية . فالى جانب الإبقاء على حياة المباني نفسها (ليس ثمة شيء أكثر تدميرا من عدم استخدامها) يوفر النظام أماكن إقامة فى بيئة معمارية حنون ، يجرى تصورها والاهتمام بها ، لا بمستحضرات التجميل المستخدمة فى القرن العشرين ، ولكن بفعل واقع فطرى ، أى يحرص أعمق على الحقيقة .

هذه البيئات القابلة للتكيف والتبلور ، مع ما تنقسم به من قدرة على تغيير الوظيفة ، تختلف عن المثل الأعلى العقلاني . الذى تنطوى عليه الحركة المعمارية الحديثة ، وهو إنتاج تحف جامدة لا تقبل التغيير وتامة الصنع ، وهو أسلوب تمييز يهوى باستخدام المباني الحديثة الى دور سلبي انتقالي .

واذ تأخذ فى الاعتبار أن المشاركة القرذية مفيدة لكل من المباني والذين يستخدمونها فقد طبقت أمثال هذه المبادئ بنجاح فى القلاع والحصون القديمة ومبان أخرى شتى فى أيرلندا وأستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلاد أوربية أخرى ، كان الجانب السفلي اتجاهها نحو توفير أماكن داخلية ، لا علاقة لها أو لها علاقة يسيرة بالتعبير الشامل عن المهني أو بمتطلبات الراحة المعيشية الأساسية .

ومما له أهمية خاصة أيضا أن نرى هذا التقليد في التعبير يمتد الى مباني أقل أهمية وبسيطة وتنتمي الى ثقافات وطنية خاصة بسلالات معينة يجب أن لا ننسى أن معظم مباني العالم لم تكن من صنع أساتذة التصميم أو حتى الممارسين المديريين ، وإنما أقامها رجال بسطاء كانوا يناضلون في سبيل توفير مأوى يحى من قسوة الطبيعة ، « فن معمارى بغير مهندسين معماريين » .

واليوم ، وبرغم التدريب الذى بلغ درجة عالية من التخصص ، وبرغم المستويات الجامعية للخريجين فى فن التصميم ، فالمهندسون المعماريون على غير اتصال باحتياجات الناس ، ويبدو أننا فى الموقف الساخر ، موقف « فن معمارى بغير مهندسين معماريين » . ولقد وجه اهتمام قليل ، وخاصة فى تدريس تاريخ العمارة ، الى الجانب الوطنى من البناء ، فى حين كانت المباني الأثرية من بابل الى برازيليا موضع الايضاح المستفيض والقياس والاثبات بالمستندات ، والأحرى أن هذا يشبه بدء تاريخ الموسيقى يعولّد السيمفونية ، أو قصر علم النبات على الأزهار المتطورة الراقية والمحركة للبشاعر ، مثل زهرة الكاميليا وزهرة الزنبق . هذا الفن المعماري الذى ليس له نسب ينحدر منه لم يبرز الى موضع الصدارة ولم ينق الاهتمام الذى يستحقه الا بعد معرض برنارد رودوفسكى عن « فن معمارى بغير مهندسين معماريين » الذى أقيم فى نيويورك فى أوائل العقد السابع . ومع كل فلا يمكن تكرار الجانب الوطنى ، ولكن يمكن إعادة تكييفه واستخدامه . انه ميت الآن فى البلاد المتقدمة . فباستخدام تكتيكات ومواد بدائية نجح حسن فتحى فى مصر فى اخراج تعبير وطنى « مصمم » سليم ، وفى حل المشكلة المعاصرة المعقدة بوجه خاص ، وهى مشكلة الاسكان ، لا يمكن نسخ الجانب الوطنى لانه يموت على لوحة الرسم . ولم تسفر مختلف المحاولات من أجل انتاج فن وطنى جديد الا عن نتائج تتمثل فى تأليف فننى قائم على محاكاة الغير ، ومن أمثلة هذا الأمر كوستا سميالدا فى سردينيا . وبرغم هذا فلقد ترتب على محاكاة الغير ، ومن أمثلة والاستخدام ، بل أكبر من هذا كأداة للتربية ، فالجانب الوطنى يشتمل على امكانيات كبيرة ، وخاصة عندما يستخدم فى اطارات العمارة السياحية التى تجعل من أهدافها الرئيسية المحافظة على مواطن البحرية .

فى المناطق الساحلية يتركز الكثير من تأثير السياحة السلمى . فقد كانت الشواطئ دائما هى أكثر المناطق تعرضا للأخطار ، لا من الناحية التاريخية فحسب بسبب التهديدات بالغزو ، بل ان هذا راجع ايضا الى التعرض للعوامل الطبيعية ورياحها . والأخطار السياحية المعاصر يزيد من تأكيد هذا التعرض للأخطار والتهديد وقابلية الكسّر والتعطيل ، فقد سافر أحد مخبري « مجلة المهندس المعماري » (لندن) بالسيارة على طول الساحل الأسباني من قارس الى برشلونة وسجل فى المدد الصادر بتاريخ أول مايو ١٩٧٤ ما شاهده من افسعاد أصاب البيئة على مسافة ١٠٠٠ ميل من الساحل ، فى أقل من عقد زمنى .

هنا تحول حلم الهروب خلال الاجازة الى غاية من الفنادق والشقق العالية ، أو البيوت المكونة من « علب صغيرة » منتشرة بصورة تبث السام فوق قطع متكررة من الأرض . أصبح مشهد القراع كله لا يزيد على صورة في مرآة ، وعلى ازدواج للواقع الذي شجع على الخروج والحاجة الى اجازة أولا . ان البحث عن المفامرة والتغيير ينتهي بالمكانية تنبؤ ملة . فالمنن الكبيرة الساحلية التي بلغت الكثافة فيها حينها الاقصى (في جزيرة ماجوركا وعبر سنوات عشر اقيم اكثر من ١٠٠٠ فندق) أصبحت تعد عتيقة بسبب تعجزها عن الضخ ، وذلك على خلاف التعبيرات الوطنية التي تمثل السلالات الموجودة . هذه المباني المتجانسة ذات الطراز الواحد والقصيرة الاجل نمته من شواطئ ميامي الى شواطئ البحر المتوسط كانداز بما يمكن أن يحدث وما سوف يحدث اذا تم تعالج مشكلة السياحة الجماهيرية بعناية وذكاء عن طريق توجيه اهتمام خاص ومتعدد الجوانب الى النواحي البشرية والبيئية وتأثير البيئة على الكائنات . المشكلة في معظم الحالات هي أن هذه المناطق تجاوزت الآن حد الخلاص والانقاذ . المطلوب الآن هو ازالة السبب لا علاج الأثر ، وأن تضمن عدم انتشار هذا النوع من النمو الى مناطق عذراء جديدة .

نماذج مبشرة

ومع كل فهناك من حين الى آخر أمثلة عن تطورات تدل على وتشير وأحيانا تبين الخطوط التي ينبغي اتباعها حتى يتسنى لا تحقيق مقومات الحياة الاقتصادية فحسب للقائم بالتطوير ، ولكن أيضا التعلق البيئي الحساس بالحجم والمكان ، وذلك بالإضافة الى الجو المرغوب فيه والمستويات العالية للتصميم والراحة للزائر . سريعة الى هذه الجهود ، النادرة جدا مع الأسف يجب أن تساعد في وضع المعايير اللازمة لقيام تعبير معماري معاصر ناجح يتصل بوجه خاص بالسياحة .

كانت فنادق اكسبينا التي أقامها أريس كونستانتينيس في اليونان أمثلة مبكرة (أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع) لتطبيق بسيط وذكي وذو اتجاه اقليمي للأسلوب القلاني الحديث . فطبق الاتجاهات الانسانية والحساسية على الموقع ، وعهد الى استخدام المواد المحلية لإيجاد حلول ذات أهمية رائعة ومن نوعية عالية . ان تصميمات فرانسوا مبنوري بشأن بور جريمود على شواطئ فرنسا الجنوبي ، والبنية على أرض سبخة سبق استصلاحها ، قد حققت نجاحا كبيرا برغم أنها ربما تميل الى نوع بطن من العمارة ، من حيث التخطيط الشامل ، وفورت تسهيلات لرياضة اليخوت وعلاقة الحجم والعناصر التنظيمية . ومعظم عمارة نادي البحر المتوسط التي أقامها نويل جانيت وكريستيان ديونشي في مختلف أجزاء العالم هي موضع التفدير الكبير بسبب ما تتميز به من الضبط والدقة وجودة النوعية والنجاح في الاندماج في البيئة القائمة .

وفي فترة أحدث عهدا ظهرت أمثلة لنماذج ممتازة وخاصة في أوروبا ، أبررها
انقرية السياحية في كيمر بتركيا التي أقامها المهندسون المعماريون جيوفانتيني
وجيوفانتيني وكافدار ، ومشروع القرية الإيطالية سييري اي كريشي في كاتانزارو
(المهندسون المعماريون : شيفوني ، فينزي ، زمبوني ، ماكويكي) ، وقرية فالتور
المنطوية على نفسها في يريكو بصفلية (المهندسون المعماريون : انفرنسا ، يربرا ،
بيلارديلي) . لكل هذه المباني مزايا حميدة بوجه خاص ينبغي دراستها بعناية
وتسجيلها حتى توفر مؤشرات (لا قواعد وصيفا) للتطورات السياحية في المستقبل .
فلكل منها طابع فردي ودليل على شخصية الموقع وجرعة كافية من الزينة والتصميم
الراقي مما يجعلها من بين أنجح المحاولات في ميدان التطبيق المعماري .

ومن المحاولات المعمارية المعاصرة التي تلفت النظر باعتبارها مباني منعزلة
فردية على خلاف المجموعات العضوية الممتدة الى الخارج التي سلفت الاشارة اليه ،
نذكر سكيومور وفندق أويتجز وميريل القائم وان كان يثير الحيال ، والقائم في بلاج
مانوا كى في هاواي . وأقام المهندسون المدرجات المائلة على فندق بلاج أماتس في
قبرس ، وفندق كامينو رويال الذي أقامه ستوديو ليجوريتا في كنكس بالمكسيك ،
والشقق المثيرة للخيال - وان كانت خانقة - التي أقامها ريكاردو بوفيل في سنجس
واليكاهت ناسيانا ، والأساليب العقلانية التي استخدمها إلى أزاغوري وجان فرانسوا
زيفاكو في مراكش .

ومما يثير الاهتمام وان كان يبعث على خيبة أمل يسيرة أن نلاحظ أن عددا قليلا جدا
من كبار المهندسين المعماريين الحديثين اشتركوا في تصميم المشروعات السياحية ،
وربما يفيد هذا في تأكيد الثغرة التي كانت تفصل بين القائمين بأعمال
التطوير والتنمية من جهة والمنشآت الراقية التي أقامها فن العمارة الحديث ، من جهة
أخرى . فقد صمم فرانك لويد رايت الفندق الامبراطوري الشهير في طوكيو عام ١٩٢١
وأضفى عليه معالم شرقية ، وزاد من ذبوع شهرته أنه ظل قائما بعد الزلزال الشديد
الذي وقع بعد ذلك بسنوات قلائل ، وكمنى أقامته عبقرية رائعة ، فقد دمر في أواخر
العقد السابع في حركة تدل على روح عصرنا ، لأنه لم يعد مجزيا من الناحية التجارية .
وفكرة ازني جاكوبسون عن Compagni الخاص بشركة طيران « ساس » في
كوبنهاجن ، الذي صممه المهندس المعماري أثر يدل على طابعه الخاص في التعبير عند
أهل الشمال ، قوي ولكنه نفذ بالمستوى العالي المعتاد من التصميم والانجاز
الاسكندرياي ، ومثال ممتاز لتكنولوجيا الآلة القريبة من الكمال ، ولكن علاقته بالنظام
والعاطفة البشرية يسيرة ، وفندق برتشيبي في سورنيتو بإيطاليا الذي أقامه
جيو بونتتي ، أصداؤه ووحاتسية . ففي هزل وهوس بالأجزاء الداخلية الملونة
بالسيراميك الكثير يثير منهجه العظيم الراحل الذكريات القديمة ومجموعة من الفنون
المحلية وحرف الاقليم وتقاليد . انه اشارة الى الحيوية الإيطالية ولكنه مرتبط بركة

كبيرة ترحب بالضيوف يدفعه يداعبهم ويذكرهم بشمس البحر المتوسط نفسها .
و « البيوت لمن غادروا الوطن » التي أقامها ريتشارد نيوترا في كاليفورنيا ، مقالات
رائعة في التعبيرات المعمارية البسيطة مع التركيز على استبعاد ما هو غير جوهري
دون الاصطدام بمتطلبات الحجم والمكان . وكان طلاب فندق بورجاليا الذي أقامه رائف
ارسكني في جنوب لابلاند يشبه لعبة أطفال ملونة وربما يثير ذكرى الملابس المتعددة
الألوان عند السلالات المختلفة في لابلاند ، ولكنه مندمج في رقعة بالأرض التي تكتنفها
النلوج ، ويبرز قطعة فنية من أرقى درجة تبين كيف يمكن تحقيق فن عمارة سياحي
ممتاز بميزانيات محدودة وتصميم يثير الحيال ، وفوق هذا كله بفوق جميل
واساليب لبقة .

وثمة مهندسان معماريان أمريكيان يبرز اسماهما بسبب اسهاماتهما في فلسفة
التصميم السياحي ، وربما بما كتباه أكثر منه بالمباني التي أنشأها ، وهما جون بورتمان
وموريس لايبس . اسمان ارتبط بتعبيرات منحنية في اللدوق « البديل الأقل جودة »
منهما بالمعمارة الراقية المهدية . ومع كل فانه يترامى لي أن هناك الكثير الذي يمكن أن
يتعلمه أفراد المهنة من محاولتهما اشباع ذوق رجل الشارع . ففي معظم أعمالهما
ايضاح قوى بأن الغرض من فن العمارة أن يجعل الناس يستمتعون بالبيئة التي
يعيشون فيها . فجون بورتمان المعماري الذي تحول الى شخص يعمل على التطوير
والتعمير أعاد في سلسلة فنادق Hyatt-Regency في أمريكا وغيرها ادخال احساس
بعظمة القصور في القرن التاسع عشر . فبرغم أنها موجهة نحو الجانب التجاري بالمعنى
الدقيق سواء من حيث الفكرة والاستخدام وكثرة التفاصيل فهي أمثلة تستاهل
الاهتمام ، عن تعريف وتنظيم جديدين للأفكار المتعلقة بالفراغات الداخلية . وانها
لقليلة تلك الأمثلة عن الأجزاء الداخلية المعمارية المعاصرة التي تحظى بمثل هذا الاهتمام
والاعجاب من المشاهد غير المتخصص .

كان موريس لايبس في الأصل من مصممي الدكاكين ثم دخل في ميدان تصميم
الفنادق عندما بنى فندق فوكتنبيلو في ميامي بفلوريدا في أوائل العقد السادس .
وباقامة المزيد من الفنادق كان اسهامه عن طريق فلسفته المكتوبة أصبح منه في المباني
التي شيدها . كان يؤثر دائما احساسا بالدعاية ونواحي للتمعة ، مما يفتقر اليه لسوء
الحظ كل فن العمارة الحديث فعلا . وكما يقول :

لا تأخذ هذه الفنادق القائمة في بلاج ميامي مأخذ الجد ، فهي مبنية
للهر . . لادخال شعور بالاثارة . . أريد أن أبني ما يزيد الانسان . .
لست أحاول أن أبني نصبا تذكارية ، ففنادقي ليست مبنية لتحوز اعجاب
المهندسين المعماريين ، ولكنها مبنية كي تجعل الناس يستمتعون وتكون
مجزية من الناحية الاقتصادية للذين شيدها .

كذلك يتفوق لايبديس في النية والغرض ، ولكن طغيان فكرته عن « البديل الأقل جودة » يهزم أهدافه الجمالية ، وإن لم يهزم بالتأكيد أهدافه التجارية ، فقناده مشهورة بأنها من أنجح الفنادق في أى مكان ، من الناحية المالية ومن وجهة نظر التشغيل . إن عقيدته عن فن معمارى يراد به « توفير اجازة ينبغي أن تظل ذكرى ثمينة وتجعل كل ضيف يشعر بأهميته » هي عقيدة صحيحة من حيث المبدأ ، ولكن الخط الفاصل بين الواقع وما هو محاكاة أساليب أخرى ، رفيع الى حد كبير ، ورفيع بحيث يجعل المرء يشك بصفة جدية فيما اذا كان على صواب . (ان حداثا Disneyland هي من أنجح المراكز في العالم لقضاء الفراغ ، وذلك من الناحية الاقتصادية ومن حيث عدد من تجتذبهم من الزوار) .

فالرجل العادي كما يقول بحق ، مريض ومتعب بسبب تلك المباني ذات الأنوف المقلوبة رأسا على عقب التي يقيحها صفوة المهندسين المعماريين الذين يقولون « اذا لم تفهم هذا فأنت غبي » ، وهو يزداد نشوة وفرحة اذ يحس بالأهمية التي تضفى عليه عندما يدخل أيا من المباني التي أقامها لايبديس ، وهما يبعث على السخرية أن اسم موريس ربما لايزال بارزا في أوساط المؤسسة المعمارية ، بسبب خدماته في الاتصال الشعبي ، حيث يستخدم أناس « لهجته » المعمارية الخاصة .

خاتمة : التشاور من اجل حلول مثل

رأينا أن السياحة كما نعرفها اليوم حيوية بالنسبة للإنسان ، شأنها شأن الهواء الذي يستنشق ، واذا كانت حماية الجو من التلوث والافساد ذات أهمية بالنسبة لوظيفة الانسان البيولوجية فهذا نفسه ينطبق على حماية المناطق المخصصة للمتعة وقت الفراغ وكلاهما لازم لوجوده النفسي . فبرغم التكنيكات والاتجاهات المدمرة يظل الانسان في أساسه حيوانا حساسا ويسرع الى هجر المناطق التي أصابها الفساد . ولقد كشفت الدراسات الحديثة عن المناطق السياحية بإيطاليا أنه عندما ترتفع الكثافة الى مستويات الازدحام يبدأ السياح الدوليون يهجرون المنطقة . وهذا السبب الهائل المتعلق بتأثير البيئة على الكائنات يقع على عاتق المهندسين المعماريين القائمين بأعمال التصميم ، والذين عليهم أن لا يراعوا اعتبارات المكان ومتطلباته فحسب ، ولكن يأخذون في الاعتبار أيضا المستثمرين المتنظرين والسياح أنفسهم . ربما يكون الجواب هو الاشتراك مع الغير الذين يعملون في ميادين مختلفة ، وهو نوع من التعددية بمعنى الاشتراك المتعدد الأساليب بطريقة تشبه التوزيع الموسيقي في الموسيقى الحديثة ، ففي مؤلف بيير بوليز المسمى Pli-Selon-Pli لا يتجزأ البيان ككل وإنما يقرره المؤلف الموسيقي ، ولكن في داخل النظام الشامل الذي جرى تصميمه يجرى تشجيع العازفين على الارتجال والاضافة الى التفاصيل . وباصطلاحات البناء يستطيع المهندس المعماري تحديد المشروع الشامل ، في حين أن « تنسيق » التفاصيل يترك للأفراد المشاركين في العمل .

واقرب موقف مواز حتى الآن فى من العمارة هو الموقف الذى تصوره لوسيان كروى فى مشروعه الخاص بجامعة ليوفن خارج بروكسل ، كان المبني يشتمل على الكثير من التفاصيل المتخسنة على أيدي الطلاب والعمال فى داخل الاطار الكلى ، وكانت النتيجة التى تحققت نموذجاً خلافاً يثير الاهتمام لعمارة المشاركة . ربما يمكن اقتباس مثل هذا النوع من التقليد فى مجالات أخرى من النشاط البنائى بما فى ذلك بناء السياحة ، فلا يشمل العمال فحسب ولكن يمكن أن يشمل أيضاً السياح والزوار انفسهم .

لكن تبقى المشكلة ، وهى أن الانسان يعيش فى فترة انتقال كبير ، وبينما يصح التول بأن ظاهرة السياحة مفيدة لكل من يستخفها ومن يروجها وينشطها ، ولا يمكن انكار أنها حازت قوى يشجع اقتصاد أى بلد ، يصح القول بالمثل بأنه يصعب تنفيذ التغيير والتحسينات وان كانت أساسية . ربما لا يقتصر المطلوب بصفة أساسية اليوم على التعبيرات المعمارية ولكنه يمتد الى ميادين أوسع . على الانسان الحديث أن يربى وينمى ويزيد القدرة على قهر القيود التى فرضتها أنماط التفكير فى عصر ما بعد ديكرات . هناك فلسفتان معاصرتان ومتعارضتان تماماً ، احدهما قائمة على مذهب الكلية والبدئية ويطلب عليها الطابع الشرقى ، والأخرى تعمل على التمييز بين الأشياء وتستند الى العقل وغربية فى أساسها . وبينما يمكن فى بعض الميادين (التربية ، علم النفس ، الطب ، الخ) محاولة المزج بين هذين المنهجين فن العمارة برغم حداثة عهده يظل مع الأسف متخلفاً عن العصر وعاجزاً عن التخلص من بعض ما انطوت عليه الحركة العنلانية من معان ضمنية ومقولات عتيقة . ان الزيارة التى قمت بها الى الشرق الأقصى لدراسة المؤشرات الفلسفية التى توحى بها عقيدة الهدوء والسكون والموجودة فى حدائق كارا سنزوى الجافة اليابانية علمتني أن أسلوب الحياة المنطقى الغربى الذى يدور فى أفضل الحالات حول مثل أعلى رياضى فى حاجة ماسة الى مد نطاق معالمة . فبدلاً من المقدمة المنطقية التى نرى أن الانسان جزء لا يتجزأ وجوهري من السلسلة الكلية الأكبر وهى الطبيعة ، وليس قوة خارجية تتحكم وحدها فى الموقف ، ظهرت فلسفة هى امتداد خصب للمنهج الغربى المحدود فى التفكير .

ومن حيث الاجابات على مشئلة توفير وسائل الإقامة والرعاية للسياح يتطلب الامر أولاً أن تذكر أن فن العمارة هو فى جوهره فن يخدم غيره ، فن يهيء الراحة للناس لا على المستوى الفردى فحسب بل على مستوى المجموعة أيضاً . ثم يصبح من الواجب أن نفكر ونخلق تطبيقات وحلولاً بشأن تفرد المكان ومتطلبات الموقع ، وأن تخلق احساساً بالذاتية الى جانب النظر فى المتطلبات الأوضح للوظيفة المادية والاقتصاد .

الآن ، وقد وصل فن العمارة الى مرحلته « بعد الحديثة » ، ورفض فى هذه العملية ، على ما نأمل ، غفلية مظاهره الحديثة والمثولة البالية عن أن « الصورة تتبع الوظيفة » ، يعلن المؤرخون الآن أن الحركة العنلانية كلها ميتة وحل محلها غيرها .

وعند الناقد المعماري تشارلز جنكر حدث موت الحركة حتى قبل أزمة الطاقة ، فيقول :
« مات فن العمارة الحديث في عام ١٩٧٢ عندما انهيار مشروع اسكان
في سنت لويس بولاية ميسوري » ، وهو مشروع للتطوير والتعمير كان من قبل
موضع المديح والاعلان عنه ، ثم ارتفع فيه معدل الجريمة الى مستوى عال ، واعتبر غير
صالح تماما للسكنى بحيث تعين نفسه ؛ ربما كان هذا من قبيل التعجيل بموت المريض
رحمة به ، وذلك لضمان بقاء الانسان . وربما في ذلك المجال الخاص من تنمية
السياحة يمكن إعادة الهوية والاحساس بالمكان مما تقتقر اليه المباني والتطورات
الحديثة الأخرى ، اذ يجب النظر الى هذين الأمرين هنا كمتطلبات أساسية ووظيفية
من جانب المستهلك الذي يستخدمها .

وان نستمع الى ما أشرت اليه في مواضع أخرى على أنه أصوات الموقع فربما
يكمن سر المباني المستقبلية التي تنتمي الى ذلك المكان وتصبح جزءا لا يتجزأ من المجموع
الكلي الشامل الذي يعنى بأيدولوجية للهوية . يجب أن تتحدد المظاهر الطبيعية
والعمارة في كيانات شاملة باعتبار أنها حلول فردية لمشكلات معينة تولدها السياحة .
سوف نقول الأصوات للمهندس المعماري (ان كان حساسا) ما اذا كانت البيئة
ضعيفة ، وهذا بدوره يتطلب منه أن يكون قويا ومتسلطا ، وربما تحدثه بأن البيئة قوية
وأن عليه بدوره أن يكون سلس القياد وخائفا . ولن تبدأ عجالات بقية العملية الخلاقة
المعمارية ندور الا بعد أن يتم هذا الاتصال الروحي .

تدريس انثروبولوجيا السياحة

تقديم

بدأ علماء الاجتماع في السنوات العشر الماضية ، على نحو مفاجئ ، تقريبا ، القيام ببحث تفصيلي عن ظاهرة السياحة المنتشرة على النطاق العالمي ، وهي الموضوع الذي أهملوه قبلا لأسباب أوجزها بواسفين (١٩٧٧) ايجازا حسنا ، فقد كان البحث الجدي في موضوع السياحة قبل ذلك بعدة عقود من السنين يدخل في مجال علماء الاقتصاد أساسا . وبفض النظر عن الدلائل القليلة التي ظهرت في العقد السابع من هذا القرن (نبيز ، ١٩٦٣ ، فورستر ، ١٩٦٤) نجد أن انفجار الاهتمام الحالي بهذا الموضوع قد نجم بشكل جزئي من الارتياب في الفوائد الاقتصادية التي تنبأ بها على الدوام ، ومن التحقق من أن النتائج الاجتماعية والثقافية والجمالية للسياحة قد تفوق الفوائد الاقتصادية ، ومن الاستحالة الاكيدة الناتجة عن عدم ملاحظة الأثر الخطير للسياحة في مواقع يتغلها الأنثروبولوجيون وكثير من علماء الاجتماع ميدانا للبحث .

الكاتب : نلسن هـ . هـ : جوايرون

مستعلا ملحة الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا ،
بيركلي . ولحق الأنثروبولوجيا لأمريكا الشمالية بمتحف لوجن .
قام ببحث ميداني بين جماعات الأسكيمو بكندا وفي منطقة
شيكانو ، وكوشو باليابان . وعن كتيبه «البيكمو بلا أجلاء»
(١٩٦٩) ، «قرارات في القرابة والبناء الاجتماعي» (١٩٧١) ،
«الفنون العرقية والسياسية» وهو مستوحى من مقال كتبه
لهذه المجلة بالجلد ٢١ ، العدد الثالث ، ١٩٦٩ ،
عن «البن وعمليات التمثل الثقافي» .

المترجم : حسن حسين شكري

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة
من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك في ترجمة
دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كتيه من الترجمات
العلمية والأدبية والثقافية .

وفي السنوات الثلاث الماضية قدمت لطلاب المرحلة الجامعية الأولى مقروا عن
أنثروبولوجيا السياحة حتى يدرس ضمن مقررات المنهج المنتظم بجامعة كاليفورنيا ،
بيركلي ، في الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد نتج اهتمامي بهذا الموضوع من البحث
المقارن عن الاستفادة المادية من الفنون البدائية والشعبية ، الذي اكتمل في المجلد
المعنون باسم « الفنون العرقية والسياحية » (١٩٧٦) ، ومن اشتراكي في ندوة
« أنثروبولوجيا السياحة » التي نظمها فالين سمث في شكل اجتماعات سنوية للجمعية
الأمريكية للأنثروبولوجيا في مكسيكوسيتي عام ١٩٧٤ .

وفي خريف عام ١٩٧٦ أدخل المقرر (١) الذي وضعته كتجربة ، وجذب مايزيد
عن ١٥٠ طالبا ، كان ما يقرب من نصفهم من دارسي الأنثروبولوجيا ، وباقيهم طلاب في
عدد كبير من أقسام الفروع العلمية الأخرى . وكانت ردود الفعل ايجابية الى حد كبير ،
لا من جانب الطلاب فقط ، بل كذلك من جانب الأساتذة والزائرين الذين استمعوا الى
هذا المقرر أو شاركوا في مناقشة جوانبه المختلفة (٢) . وفي خريف عام ١٩٧٧ تقدمت
به الى سلطات الجامعة ، وتمت الموافقة عل جعله مقروا منتظما في الجزء الأعلى من منهج

الأنثروبولوجيا ، على أساس أنه مادة اختيارية تدرس عاما بعد عام . وفي ذلك الفصل الدراسي نفسه قمت بعقد حلقة دراسية عن هذا الموضوع لطلاب السنة النهائية (٣) ، وجذبت عشرة من الطلاب المتفوقين رغبوا جميعا في عمل أبحاث عن جوانب السياحة . كما تم تدريس المقرر لطلاب المرحلة الجامعية الأولى مرة أخرى في الفصل الدراسي (ربيع ١٩٧٩) ، وجذب ما يزيد عن ١٧٠ طالبا . أما دراسة المقرر التجريبي فقد شملت مجموعة عريضة من طلاب فروع العلوم الأخرى ، كما استمع اليه طلاب السنوات النهائية ، والأساتذة الزائرون ، وكان استقبالهم له ايجابيا الى حد كبير جدا .

السياحة في منهج الأنثروبولوجيا

تقدم أنثروبولوجيا السياحة الآن كمادة اختيارية في الجزء الأعلى (٤) من منهج قسم الأنثروبولوجيا بكلية بيركلي . فيبعد أن يدرس الطلاب مقررات مدخلية في الأنثروبولوجيا الطبيعية والثقافية واللغوية ، وعلم الآثار ، يركزون دراساتهم عادة في فرع من الفروع الرئيسية الأربعة لعلم الأنثروبولوجيا . ويطلب من طلبة الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية دراسة عدد معين من المواد - كحد أدنى - في موضوعات مثل : القرابة ، البناء الاجتماعي ، الأنثروبولوجيا السياسية ، الثقافة والشخصية ، التغير الاجتماعي الثقافي ، والأنثروبولوجيا الأيكولوجية ، وهلم جرا ، وكذلك بعض المواد الاختيارية من علوم أخرى غير علم الأنثروبولوجيا . لقد صار علم الأنثروبولوجيا بعد تطويره تطويرا جديدا مادة اختيارية مألوفة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين يعدون أبحاثهم في هذا العلم أو فيما يتصل به اتصالا وثيقا من المواد الأخرى ، مثل التغير الاجتماعي الثقافي ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية والأيكولوجية . كما أنه صار مألوفا أيضا لطلاب الفروع العلمية الأخرى الذين يطلب منهم دراسة مواد في مجال غير مجال تخصص أقسامهم . ويجذب قرر أنثروبولوجيا السياحة - على نحو خاص - طلاب أقسام علم الاجتماع ، وإدارة الأعمال ، والجغرافية ، والعلوم الانسانية . كما أن الطلاب الأجانب (من اليابان ، وتيوان ، وبلدان أمريكا اللاتينية ، مثلا) ، وأقلية من الطلاب الأمريكي الجنس أصلا (مثل أبناء تشيناتاون بسان فرانسيسكو) الذين تتأثر مجتمعاتهم المحلية تأثرا كبيرا بالسياحة ، يدرسون غالبا المقرر أنثروبولوجيا السياحة لكي يزيّدوا فهمهم للظاهرة السياحية أو ليكتسبوا حثكة تقديم في الأعمال التي سيشتغلون بها مستقبلا في المجالات الحكومية أو التجارية التي لها صلة بالسياحة . وقد أتى بعض هؤلاء الطلاب « المستمعين » لكل من مقرر السنة النهائية ، أو مقرر السنوات الدراسية الجامعية السابقة ، من خارج حرم كلية بيركلي ، بجامعة كاليفورنيا (٥) .

خطة المقرر ومواده

ينقسم المقرر الى قسمين يغطيان البورتين الرئيسيتين في دراسة السياحة هما :
اولا : تحليل التاريخ والبناء الثقافي للسياحة نفسها ، والاستفادة من كتابات دين ماك

كانيل (السياحة ١٩٧٦) ، وأيرك كوهين (١٩٧٢ ، ١٩٧٤) ، وجرايدين (١٩٧٧) ،
ثانيا : أثر السياحة ، مع الاستفادة من دراسات الحالات في مؤلفات سميث (١٩٧٧)
وغيرها من المصادر السابق نشرها . ويتكون مقرر مرحلة الدراسة الجامعية الأولى من
المحاضرات أساسا ، بما في ذلك محاضرات الأساتذة الزائرين الخبراء في مجالات
خاصة ، ومن الندوات الضيقة النطاق عن أثر الحالات السياحية المعينة . ويشترك في
هذه الندوات عادة نخبة من أبناء البلد أو المجتمع المحلي المضيف ، وخير سياحي وعالم
في الأنثروبولوجيا كلاهما متمكن من علمه ببلده . ويقدم أعضاء هذه الندوات عرضا
موجزا عن تاريخ السياحة وطبيعتها وتفاعلاتها ، يتلوه مناقشات وأسئلة من جانب
الطلاب ، وقد عرض فيلم سينمائي بعنوان « مرحبا بك في الفردوس » (٦) . وفي
المرحلة الثانية التي قدم فيها هذا المقرر التقى الطلاب أيضا بأحد الأساتذة المساعدين على
شكل فصول دراسية للمناقشة (٧) . ووزعت على الطلاب قائمة بالموضوعات المطلوب
قراءتها ، كما عقد لهم امتحانان : أولهما في منتصف العام الدراسي ، ويتركز حول
الموضوع الأول ، أي تاريخ السياحة وتحليلها ، وامتحان نهائي يشمل المقرر برمته
مع التركيز على أثر السياحة . وتضمنت أسئلة هذين الامتحانين أسئلة يطلب فيها
كتابة مقالات تطبيقية المضمون في أغلب الأحوال . كما سنل الطلاب أن يدرسوا
موضوعات بسيطة أخرى مثل وصف المواقف السياحية وتحليلها سواء كانوا فيها
مضيفين أو ضيوفا ، أو بحث دور الجيرة السياحية في حياتهم بالنسبة لوجهة النظر
العالمية . وكان يسمح لبعض الطلبة المتفوقين في السنوات قبل النهائية وكذلك لطلبة
السنوات النهائية بأن يقدموا في الفصل الدراسي بحثا مكتوبة يقومون بها عن
موضوعات محددة بدلا من تقديمهم للامتحان النهائي .

مضمون المقرر :

« ظاهرة السياحة »

من ميزات تدريس أنثروبولوجيا السياحة أن لدى كل الطلاب شيئا من الدراية
بالظاهرة السياحية سواء كانوا مضيفين أو مشاهدين للسياح (٨) ، أو كانواهم أنفسهم
سياحا . وفي بادئ الأمر ادعى كثير من الطلاب أنهم لم يكونوا سياحا على الإطلاق ، بل
كانوا مهاجرين أو مسافرين أو متغلبين بحثا عن عمل ، أو علماء للأنثروبولوجيا ، وعلى
حد قول بورستين (١٩٦٢) أنهم يرفضون بطريقة ما أن لا يكونوا في وضع أفضل
من مجرد كونهم سائحين . وعلى أية حال فإنهم بعد قراءتهم لأعمال كوهين (١٩٧٣)
وتير (١٩٧٦) ، وماك كانيل (١٩٧٦) اقتنعوا بأنهم كانوا سياحا من نوع أو آخر .
وتحققوا بأنهم كانوا يستجيبون للقيم والدوافع التي اتسمت بها نظرة العالم الغربي
الخارجية منذ العصور الوسطى ، والطبقات المتوسطة ، إلى كثير من أجزاء العالم الأخرى
منذ الحرب العالمية الثانية .

ويناقد الجزء الأول من المقرر تعريفات السائح ، ابتداء من تعبير سمث القائل
« أن السائح شخص متفرغ تفرغا مؤقتا ، يزور عن طيب خاطر مكانا يبعد عن وطنه ،

بفرض اكتساب خبرة ما عن طريق التغيير » (سميت ، ١٩٧٧ ، ص ٢) . ونحن نعتني
 الأنماط أنسياحية المختلفة ، والدوافع النفسية الثقافية للسياحة الحديثة من الجوانب :
 التاريخية والثقافية والعرقية والنخيلة والترويحية والبيئية ، وقد انقسمت الفئة الأخيرة
 شعبتين هما « الصيد » و « الجمع » بهدف اللهو والحصول على التذكارات والقواقع
 والصخور الخ ، على عكس السياحة الأيكولوجية بهدف بحث القفار وتحاشي اغفال أى
 معلم من معالم البيئة الطبيعية (جرايرن ١٩٧٧ ، ص ٢٧ ، مجلة نيوزويك ١٩٧٧) .
 ويطلب من الطلاب أن يأخذوا فى اعتبارهم الحالات السياحية المتعددة الأغراض مثل :
 زيارة أوربا للتلحلق على الجليد ، ومشاهدة مدها الكبرى (ثقافية ترويحية) ، أو زيارة
 الجزر الاسنوائية للاستمتاع بالسشمس والرمال ، والأمواج المنكسرة ، والجنس المزوج
 بالاحتكاك مع أهالى هذه الجزر الذين يعتبرون طرازا غريبا (ترويحية عرقية) .

ولقد خصص أكثر من نصف الفصل الدراسى الأول لدراسة الموضوعات الواردة
 فى كتاب ماك كانييل « السياحة » (١٩٧٦) . ويرى ماك كانييل أن السياحة أنموذج
 للحياة العصرية الموجهة للخارج فى أوقات فراغ الطبقات المتوسطة فى العالم . ومع
 أن هذا المرجع محل انتقادات لاستهانة بها (جرايرن ، ١٩٧٧ ، ديمونت ، ١٩٧٧ ،
 كوهين ، ١٩٧٨ ، سكورسون ، ١٩٧٩) ، فإنه يحتوى على ما قد اعتقد كثير من الطلاب
 أنه نفاذ الممى للبصيرة بالكيفية الى يعيشون بها حياتهم ، وبما يتمسكون به من قيم ،
 وبما لديهم من دوافع ، وأنه يطرح مناقشات مفيدة عن العلاقة بين فكرة السياحة
 ومفاهيم الحرية ، وعن العلاقات بين العمل والفراغ ، وبين التربية التى تتجاوز حدود
 المناهج الدراسية وطبيعة العلوم الاجتماعية نفسها . ويؤكد ماك كانييل أن العلاقة
 الأخيرة هى النظر المهنى للسياحة نفسها ، ويزعم أنها مجهود الشخص العادى لسبر
 وفهم أغوار منجزات المجتمع العصرى ومفارقات عالمنا المعقد .

ويخصص أسبوع لتاريخ السياحة (الغربية) والنظائر التاريخية مثل : العطلات ،
 والطقوس الموسمية (زادت من المناسبات التى تكسر روتين الحياة) ، وزيارة الأماكن
 المقدسة (سمة من أعظم سمات المجتمعات النيوقراطية تمقدا) ، والأعمال الحرفية .
 والكشوف الجغرافية ، والتجارة على المسافات البعيدة . وتجمع المعلومات عن السياحة
 قديما من سيجو (١٩٦٥) ، تيرنر ، آش (١٩٧٥) ، بيركات ، ميدل (١٩٧٤) ،
 وقد اتبع هذا النهج فى كل من محتويات المقرر ، وفى محاضرة متنازة ألفاها دينجلر
 الأستاذ بقسم التاريخ عن تطور رحلات الحجاج ، والكشوف الجغرافية ، أى عمليات
 السياحة من العصور الوسطى من خلال الرحلة الكبرى (أ) (تيرنر ، ١٩٦٧ ،
 هيرت ، ١٩٦٩) حتى الثورة الصناعية ، مستعينا - للأيضاح - بشرائح فيلمية
 للخرائط المعاصرة ، وبالرسوم والوثائق السياحية . ويؤدى هذا الى بحث ما عن نشوء
 السياحة الجماعية الحديثة التى استحدثنا اختراع السكك الحديدية ، وغيره من التقنيات
 التكنولوجية ، والتغيرات الثقافية (فى الطباعة ، والادارة ، وقيام الحدود القومية) ،
 وأنشطة توماس كوك ومقلديه . أما بالنسبة للقرن العشرين فيجرى البحث حول نشوء
 عبادة الطبيعة ، وحول « أبناء الطبيعة » أى الشعوب الأشد سبوا فى جلودهم

والسمر البشيرة ، وحول لانهيار الأرستقراطية الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكذلك التقدمات التكنولوجية لمباريات المحيطات وللقطارات والطائرات ، وتأثيرات الترحال فيما وراء البحار في الحربين العالميتين . ويقدر الطلاب حق التقدير أنهم ورثة سلسلة طويلة من التطورات التاريخية هي التي تشكل أساس نوعيات السلوك والاتجاهات التي اتخذوها هم وأسرهم حتى يكونوا محدثين أو عصريين جدا .

ويبحث القسم الثاني من المقرر طبيعة صناعة الرحلات الحديثة ، وأهمية واتجاهات الحجم الحالي للسياحة الداخلية والخارجية (ناش ، ١٩٧٧ ، فولان ، ١٩٧٥ ، تيرنز ، آش ، ١٩٧٥ ، هايد نجيس ، ١٩٧٢ ، الصورة الكبيرة ، ١٩٧٦) . ويتم تشجيع الطلاب على قراءة المجالات السياسية مثل مجلة أخبار السياحة ، عصر السفر إلى الغرب ، والوكيل السياحي ، لكي يعلموا كيفية تناول وسائل الإعلام للسياحة . وبعد دراسة تحليل مالك كانييل الخاص بالعلامات والرموز والمعال (١٩٧٦) ، من ص ١٠٩ - ٤٣) يطلب من الطلاب تحليل أعلانات وكالات السفر والاعلانات السياحية كجزء من امتحان نصف السنة (٩) .

ويتناول القسم التالي من المقرر السياحة الحديثة ، والمعاهد المرتبطة بها ، وبوجه خاص مجموعة المتاحف ووظائفها (جرابيرون ، ١٩٧٧ ، ويتلين ، ١٩٧٠) ، والتذكارات والفنون السياحية (جرابيرون ، ١٩٧٦ ، كاربنتر ، ١٩٢٧ ، كوهين ، بلا تاريخ) . ونحن ندرس هذا الموضوع من وجهة النظر القائلة بأن نظام العلامات والمعاني يحدث ، ويعطي المعنى للحياة الدولية المصرية للطبقة المتوسطة ، وأن أثر هذه الظواهر على الثقافات المضيفة يظهر مع مرور الزمن فيما بعد .

والمتاحف ليست الا استعادة مناسبة للاتجاهات والمؤسسات السياحية الحديثة . فهي مستودعات لرموز انتصار العالم الحديث على الماضي (التاريخ والفن ، متاحف تاريخية) ، وعلى الطبيعة (التاريخ الطبيعي ، متاحف علمية) ، والشعوب غير المصرية (متاحف عرقية) ، وتعرض هذه المتاحف معاني سليمة ومرضية لجمهور حائر إلى الأبد إزاء التقدم المتزايد ، وإزاء حجم وسائل الاتصالات التي يخضع لها . ومن ناحية أخرى تقدم التذكارات والصور الفوتوغرافية للمسافرين وللمجموعات المحيطة بهم في أوطانهم دليلا ملموسا على اكتسابهم الخبرة ، بالفيرة ، من أسفارهم حينما يحملون الرسائل (علامات) لما ثبت ثقافيا أنه شيء نمطي ومفهوم في الأماكن التي قاموا بزيارتها . وينيل الاثنان إلى التقارب عند الأسرة من الطبقة المتوسطة التي أصبحت نوعا من المتاحف الخاصة بما لديها من تذكارات قيمة وسجلات شخصية ، وعلى عكس ذلك نجد كثيرا من المناطق العزلة وبوجه خاص تلك التي تكون أهدافا للسياحة قد أصبحت في شكل المتاحف ، مع الوعي الذاتي للحفاظ على القديم ، ومن الاستخدام المشوب بحب الماضي ، ومن عرض ممتلكات غير عصرية مثل العربات التي تجر بحبال متحركة في سان فرانسيسكو ، والمخازن والصانع التي تحولت إلى محال ومطاعم ، واستيعابت المنازل القديمة لمعيشة عصرية .

أثر السياحة

فى النصف الثانى من المقرر يوضح أثر السياحة فى الحسبان ، مع أتباع منهج دى أتجاهين :

أولا : تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقسا لمقياس النتائج ايجابا وسلبا الى جانب ما يتم من محاولات لتحليل دراسات الحالة (سميت ، ١٩٧٧) بالنسبة للعوامل الخاصة المفصلة للنتائج المختلفة .

ثانيا : بحث هذه الموضوعات المساعدة على الكشف ، القابلة للفصل ، بشمولية أكثر ، بالنسبة لأثر السياحة فى الأنماط المختلفة من الأماكن : مجتمعات ضيعة النطاق ، مجتمعات غريبة النوع أو بدائية ، مجتمعات الجزر ، مجتمعات سرية الزوال من الناحيتين الأيكولوجية والتاريخية ، بلاد نامية ، مجتمعات المدن الكبرى والصناعية .

ولقد كانت الأسباب المنطقية للنهوض بالسياحة من الناحية الرسمية فى كل من العالم الثالث والأمم الغربية أسبابا اقتصادية ، ويجرى تعريف الطلاب بمفاهيم التجارة الدولية والاستثمار ، وبالتأثير المضاعف على الدخل ومستوى المعيشة الذى كان يزعم بالنسبة للمجتمعات المضيفة . وبعدئذ تبحث عمل برايدن (١٩٧٣) وأعمال غيره من الذين أثبتوا بالدليل القطع وجود تسرب لا يستهان به للدخل الناتج من السياحة فى البلاد الفقيرة يعود الى المدن الكبرى والى الأمم المولدة للسياحة من خلال إعادة توزيع الأرباح ، ودفع أثمان الأطعمة المستوردة والمعدات والخدمات ، وتكاليف تدريب العمال على الخدمات السياحية ، والاعلانات على المستوى العالمى ، وآثار أظهار محاسن السياح والاستهلاك الترفى على أهالى البلاد ، وكلها تؤدى الى زيادة الاستيراد . كما أن آثار التضخم الناتجة عن توفير الاحتياجات السياحية تروى فى حالات كثيرة على الدخل الذى تحققه التطويرات السياحية .

ويتراوح الأثر الاجتماعى للسياحة بين خلق التضامن المحلى المتزايد وتماسك المجتمع كما هو الحال فى مالطة (بواسيفين ، ١٩٧٧) وزيادة الطبقة المحلية من خلال نشوء طبقات جديدة من أصحاب الأعمال ، وانهيار المجتمعات المحلية المستقرة فى مواجهة الضغوط الخارجية المكثفة . كما أن الاساءة الى الشعوب التى كانت تفخر بنفسها قديما ، وكالمت تستمتع بالاستقلال الذاتى تحقيق بأهاليها حين يدخلون فى أعمال الحدم الدينية ، وظهر ذلك فى أجزاء كثيرة من العالم (فينى ، واتسون ، ١٩٧٥ ، واجتر ، ١٩٧٧ ، يونج ، ١٩٧٣) .

وتعتبر العرجة المسموح بها فى اتخاذ القرار محليا ، وتوظيف الأهالى المحليين فى مناصب أكثر قوة بصناعة السياحة ، من العوامل الرئيسية لزيادة النتائج الايجابية للتفاعلات الاجتماعية بالنسبة للسياحة .

ان النتائج التى تصل الى حد الكوارث من أثر السياحة على الثقافات المحلية أكثر عددا الى حد كبير جدا من التفاعلات الايجابية . ان المقرر تأثيرات السياحة على كل من

نوعيات السلوك الثقافي المحلي ، أي الطقوس ، والمهرجانات ، والأسواق ، والنوق
الغام ، واسفنة وعلى المستوى الثقافي للائذاع الانساني الفنى ، يقطى القون
والصناعات ، والتذكارات ، وادخال الجديد ، والبدايل غير الوطنية .

ويؤكد هالك كانيل (١٩٧٦ ، ص ١٥٥) وآخرون أن استقلال الأحداث الثقافية
الرئيسية الهامة على أساس تجارى خاضع لاحتياجات المشاهدين الخارجيين بدرجة أكثر
من خضوعه لاحتياجات المشاركين فيها ، وهو يقلب جزءا طيعيا له قيمة فى الحياة الى
عملية للجلب للسياح ، ويجرد هذه الأحداث من معناها الأصيل ، ومن الافتخار بها
والحماسة لها محليا . ومن الحالات المثيرة جدا حالة منطقة « باسك الارد - فيفونتريبيا »
التي غمرتها السلطات السياحية الاسبانية بالمدرجات المسقوفة للتحكم فى التوقيت
ولاداء ما يتم فيها من عروض مرتين . وبالمثل نجد أن الاحتياجات السياحية قد جعلت
جماعة « التوراجان - بسولاويزي » (كريستال ، ١٩٧٧) يقومون براسمهم الجنازية
الفخمة فى ذروة الموسم السياحى حتى ولو لم يكن ثمة انسان ما ، مدمرين بذلك الناحية
النقائية والدلالات الثقافية للحدث . كما قاومت سلطات صيينا بايطاليا مثلا استغلال
مسابقة الباليو السنوية على أساس تجارى قائلا « نحن لانلعب الباليو ولكننا نعيشه »
(روينز ، فالاسى ، ١٩٧٥ ، ص ٢٤٠) .

ومن غير المستطاع أن نغير بسهولة الأحداث الثقافية الهامة التي تجذب أنظار
السائحين فى المدن الكبيرة مثل عملية تغيير الحرس فى لندن ، واستعراض أول مايو
فى موسكو حيث يجردون بالأسلوب المتبع سواء كان هناك سياح أو لم يكن .

ويعتبر الطلب للهدايا التذكارية - الذى يتراوح بين الرغبة فى الحصول على
تذكارات مقدسة أصيلة ، وعاديات نافذة للغاية - اتجاها عالميا نجحت عنه مجموعة من
النتائج ، ففي بعض الأماكن نرى حرصا على عدم نسيان الفنون والصناعات الوطنية
فى اشباع الاحتياجات السياحية فى الوقت الذى يتضاد فيه الطلب المحلي لها ، وفي
مناطق أخرى نجد الممتلكات الثقافية تباع بأرخص الأثمان وهي لاتعوض أبدا . وكثيرا
ما تحدد أثمان رخيصة للمنتجات المحلية مثل : النسيج والفخار أو منتجات الفنون
التشكيلية نتيجة لتزايد حجم الطلب ، والتوحيد القياسى ، والتبسيط ، والقابلية
للحمل (لاثراب ، ماديرور ، وايمز ، بن أموس ، فى جرايرون ، ١٩٧٦) . والآنخفضت
مبيعاتها ، وتستبدل بأشياء مقلدة مستوردة من أماكن أخرى . وقد عملت قلة من
المجتمعات غير الغربية على تقوية مركز منتجاتها المحلية من القماش من خلال اشباع
الاحتياجات السياحية ، ومثال ذلك مجتمع « كونا - فى بنما » الذى يصنع أهاليه
قطعا متقنة الصنع من القماش للصدرة المعروفة عندهم باسم « مولا » يتزينون بها هم
أنفسهم ثم يبيعونها للسياح بفد ذلك بأثمان غالية (سلفا دور ، ١٩٧٦ ، سوين ،
فى سميت ، ١٩٧٧) .

وأثر السياحة من الناحية الأيكولوجية البحتة والناحية الطبيعية البحتة قد أخذ
فى الاعتبار ، وقد قسم للطلاب المفاهيم الخاصة بسمة الحمل ، واستخدام الأرض ،

وتخطيط الطبقات التحتية ، والمنشآت ، ووسائل الوقاية (كوهين ، ١٩٧٨ ، وأسيمان وآل ، ١٩٧٣) ، والقدرات التباينة للبيئات المختلفة ومدى صمودها لحجم وسلوك وأسلوب حياة السياح يجرى بحثها بطريقة « دراسة الحالة » . كما يوضع فى الحسبان السلوك المسبب للتلف مثل : « الغرس » ، وجنع القواقع والنباتات ، ووطء الحضرة بالأقدام ، وإزعاج الحياة البرية ، الى جانب تأثيرات تطورات البنية التحتية ، واستخدام المركبات ، والفنادق ، ووسائل الصرف الصحي ، والأمنلة السيئة لعمال النظافة المحليين ، ونثار أوراق الأشجار ، وبيع السلع الطبيعية والتاريخية . ويوضح أيضا أن شعوب العالم الصناعى هي التي رأت بيتانها نهيا للغرض ، وهي التي تحمل أخلاقية الحفظ والحفاظ على البيئة الطبيعية الى مناطق كثيرة فى الصالم الثالث التي من خلال افتقارها الى التعليم ، والانفجار السكاني بها (شيلدرز ، ١٩٧٨) قد تدمر سريعا المساحات الفضائية التي يعيش فيها أهاليها . ومن ثم يكون التخطيط السياحي الحكيم ظاهرة تلقى الترحيب ازاء التدمير المادى والبيئى .

وفى هذا النصف الثانى من المقرر ساعدنا الحظ على أن نرتب الأمر لبعض مؤلفي الموضوعات التي يطالعها الطلاب ، ولغيرهم من المتحدثين المطلعين لآلقاء المحاضرات عليهم . وليرضوا شرائح فيلمية عن أبحاثهم الأصلية . فبالنسبة للدراسات الخاصة بالمجتمعات القريبة ومجتمعات الجزر حاضر ابرك كريستال عن « فاناتوراجا » (١٩٧٧) ، وتحدث شميدت (١٩٧٨) وبيرتون بيندكت (١٩٧٩) عن أبحاثهما عن أثر السياحة فى « ساشيلز » (ب) ، وناقش كارين نيو الاستراتيجيات البديلة للسياحة فى « ميكرونيزيا » (ج) (نيو ، ١٩٧٦ ، جرايرن ، ١٩٧٨) ، كما تحدث ديك جودمان عن « السياحة القريبة للناس » التي نظمها فى ساموا (ط) .

ولقد ناقشت هارى جين ليرينى (ايرين ، ١٩٧٠) أثر السياحة فى بلدان شرق افريقية بالنسبة لكل من حدايق الحيوان ، وموقف الأهالى المحليين من رحلات صيد الحيوانات المفترسة . كما توضح أثر السياحة على المدن التاريخية فى ندوة ضيقة النطاق اشترك فيها كل من الدكاترة : جون ، بات ليون روى ، والبرفسور جورج فلوريز ، واتخذت مدينة كوزيكو (هـ) موضوعا للمناقشة ، ومنطقة جبال الانديز المحيطة بها . كما ناقشت نمو السياحة فى مدينة بانكوك نخبة من الأساتذة ضمت البروفسور هيربرت فيليبس ، وجورى ، وفيكارات فيشى فاذاكان ، وآسار فارونجشاسى ، واستخدموا جميعا وسائل الايضاح الخاصة بهم . وقد ضرب للطلاب مثل عن السياحة فى العالم التقدم الصناعى فى جلسة خصصت لموضوع البناء الثقافى وسلوك السياح اليابانيين داخل وطنهم (أوضحة جرايرن) ، وكذلك سلوك السياح اليابانيين فى الخارج (أوضحة ماريكو إيكاي ، ١٩٧٩) وبينما للطلاب أن العالم الغربى لا يسيطر وحده على السياحة العصرية .

ويركز الجزء الأخير من المقرر على التخطيط للسياحة والمعالجات المقترحة لما لوحظ من آثار سلبية بالفعل . وناقشنا فيه المشروعات الواسعة النطاق والمستقلة بذاتها على

ضوء التطورات السياحية الطبيعية المتكاملة محليا (مالك كانييل ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣) ،
والخطوط انهادية العامة لتنفيذ التنمية (جيرنج ، آل ، ١٩٧٦ ، يودر بوفي ، لوسون ،
١٩٧٧) . كما تم التعريف بالسياحة الجماهيرية (جرايرن ، هيتزر ، ١٩٧٩) وكذلك
النماذج الاشتراكية لعملية التخطيط نفسها (جاسباروفك ، آل ، ١٩٧١ ، شويجي ،
١٩٧٣) .

ومن خلال دراسة الحالات والتحليلات التي تسفر عنها ينشأ موضوعان رئيسيان ،
اولهما : أن أي تنمية لابد أن تبحث على ضوء ما تتنازع به من عوامل فريدة ، وأنه ليس
ثمة حلول مشبوشة لمشكلات التنمية السياحية حتى ولو كانت المؤسسات المنفذة لها -
حكومية ، شركات متعددة الجنسية ، أو شركات للطيران ، الخ - لديها خبرة مكثفة في
مجالات أخرى ، وثانيهما . أن المسألة الرئيسية في مناطق كثيرة لاتتمثل دائما في
السياحة ازاء عدم التقدير ، ولكنها تتمثل في السياحة ازاء أشكال أخرى للتنمية .
ومن ثم فإن كل اختبار لابد أن يكون على أساس تحليل التكلفة الكلية لمنفعة البرامج
السياحية ازاء التطورات البديلة ، وهو الاتجاه المضاد للخلفية ذات النتائج السلبية
بصفة دائمة التي تنجم عن التراخي في كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة جدا
(باتا ، ١٩٧٥) .

طلاب السنة النهائية والبحث المعاصر

يطلب من طلاب السنة النهائية مزيد من القراءات المكثفة التي تشمل الملخصات
المنقحة المركزة في البحث المعاصر التي كتبها نورو هنا (في دي كارت ، ١٩٧٩)
و دي كارت (١٩٧٩) وماقزبنر (١٩٧٤) ، الى جانب المجالات المتعددة التخصصات ،
كحوليّات البحوث السياحية وغيرها من الدوريات . ويقوم كل طالب بالبحث في
المكتبة ، أو ببحوث ميدانية ، ويقدم أبحاثه المطولة المكتوبة في قاعة الدرس . وقد
تضمنت الموضوعات مواد متباينة مثل تطبيق أنموذج السياحة على « الحدود » على
المجتمعات المحلية السياحية الجديدة (باساريلو) ، واقتصاديات التطورات السياحية
في كواتانوا بالاكسيك (لورد) ، بالإضافة الى معنى الفنون العرقية وفائدتها في تنشيط
السياحة ، والأقسام الخاصة بالأمثلة في المخازن الكبيرة (هورنر) والدوافع السياحية
والقدرة على فهمها في كوبا (بوديتي) ، وأثر السياحة ومقاومتها في مجتمعات محلية
مختلفة بكانفورنيا ، مثل : ليك تاهوي ، دونرليك ، كارمل ، سان فرانسيسكو ،
وكذلك البراعة الادارية في معالجة انطباعات الجبهة الامامية والخلفية (جوفمان ، ١٩٥٩)
في كالفورنيا ، وموضوعات المتخزعات (بيالك ، ١٩٧٦) ، مثل : ديزني لاند ، أفريقية
الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن البحوث الهامة بوجه خاص البحث الذى وجه لدراسة استخدام الرودر المشتقة من الفنون والحرف السياحية كعلامات عرقية فى هويتها بين الهنود الأمريكيين الحضرين (روز) ، والعلاقة بين النقود التى تعطى للسياح اليابانيين (سنبتسو) . وحساب أنماط الهدايا (أومياجو) التى يفرض عليهم قراؤها فى الولايات المتحدة ليعودوا بها الى أقربائهم وأصدقائهم فى اليابان (ايكاي ، ١٩٧٩) ، وقد قام بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى بمتابعة الأبحاث الموسعة لكتابة رسائل يحصلون بها على مرتبة الشرف (١٠) . فدرس واحد منهم موضوع « عطلات سائق أتوبيس » ، ووجد أن سائقي الأتوبيس الحضريين يقومون بواجبات أعمالهم بوجه خاص ، وعلى الرغم من أنهم قادرون على احتمالها تماما فانهم قلما يعشقون السياحة ، مناقضين بذلك المفهوم السيكولوجي الشائع عن أبعاد الطلبة الكادحة . وقد حصلت هذه الرسالة على إحدى الجوائز باعتبارها أحسن رسالة فى تلك السنة (كامبيل ، ١٩٧٨) . وقام طالب آخر يبحث فى كوستاريكا عن مفاهيم الحفاظ على البيئة ، وتلك الطبيعة المتولدة من النظام الذى تتبعه المدينة القومية للحيوان ، والتى فُتحت فى الفترة الأخيرة هناك للسياح الوطنيين والأجانب (شيلدز ، ١٩٧٨) . وفى وقت قريب قضى أحد الطلبة تسعة أشهر فى ماليزيا دارساً للتغيرات التى طرأت على الطريقة الاندونيسية فى تطبيع الأقمشة ونلونيتها ، المعروفة باسم « باتك » ، والدوافع الفنية للتماشى مع الاحتياجات السياحية ، والحاجة الى خلق صورة وطنية جديدة ، وقد حصلت هذه الرسالة أيضاً على جائزة كررير (برنارد ، ١٩٧٩) . كما قام طالب بزيارة الصين ، وكتب دراسة عن التغيرات فى السياحة الداخلية قبل الثورة ، وخلال حكم ماو ، وفى السنوات الأخيرة (موشر ١١) .

استنتاجات

ان دراسة موضوع السياحة - على الرغم من أنه مهمل - ملائمة من كافة الجوانب لعلماء الأنثروبولوجيا . فالسياحة فى أجراء كثيرة من عالمنا المعقد المتداخل هي القضية الرئيسية للتفاعل الناتج عن تداخل الأعراق وتلاقى الثقافات . وتكشف دراسة الطبيعة والدوافع والسلوك السياحي عن الكثير من القيم الكامنة لنظم عالمنا الحديث . وإذا كان علينا أن ندرس طبيعة التضامن والتماثل والتباين فى مجتمع حديث فلا يمكننا أن نهمل سياحة التى هي إحدى القوى الرئيسية التى تشكل المجتمعات العصرية ، وتحدث وتغير أنماط حياة أى شعب يعيش فى عالم اليوم .

ان دراسة السياحة من الدراسات الملائمة لهذا العصر وعلى جانب من الأهمية . فالتحريك البشرى على مستوى لم نعرف له مثيلاً من قبل ، وتخطيط السياحة والتنمية من الأمور الهامة لدى معظم الحكومات الوطنية ، ولدى مئات الآلاف من المجتمعات المحلية فى العالم . بالإضافة الى التغيرات الاقتصادية التى بحثت بحثاً جيداً يعتبر التأثير على القيم الانسانية والنظام الاجتماعي تأثيراً حاسماً جديراً بالبحث الشامل الذى قام به علماء الأنثروبولوجيا بطريقتهم التقليدية . وعالم الأنثروبولوجيا الذى يقوم بمبحث

انوجرافي متبحر طويل المدى يمكنه تقويم التفرعات الثقافية ، وكذلك السيكلولوجية للاقتصادات الجماعية التي تحدتها السياحة بصعده دائمة ، وخاصة في المجتمعات المحلية التي كانت قبل ذلك من المجتمعات الغريبة ولدى علماء الانثروبولوجيا معرفة خاصة بها . كما ان الدراسة الخاصة يتمثل الثقافات والتفاعلات المشتركة لمجتمعين من المجتمعات بالاحتكاك الطويل المدى قد اتسع نطاقها لتشمل الطبيعة الخاصة والعرضية للتطورات السياحية . ولا بد لعالم الانثروبولوجيا أن يزن النتائج المحتملة للسياحة تجاه الأشكال الأخرى للتنمية التي يحتمل أن تخطط للمناطق السريعة الزوال من الناحيتين الاجتماعية والايكولوجية . فمثل هذه المجتمعات المحلية ليس لديها سوى خبرة ضئيلة في الدفاع عن استقلالها الذاتي ، أو صنع مدخل هام لعملية التخطيط ، وتسمح لنفسها في أغلب الأحوال بأن تداس بطريقة تصل الى حد الكارثة بواسطة القوى الخارجية .

ولقد غير علم الانثروبولوجيا ، في العقدين الماضيين ، تركيزه على دراسة التصنيف ، وانبثاء الى عملية التفاعل . وأصبحت بؤرة تركيزه على موضوعات جديدة للبحث مثل : العامل والفراغ في العالم الصناعي ، والتفاعل بين الروح العلمية ، وأنظمة الطب الوطني ، والبراعة الادارية القانونية ، والمتجاوزة لحدود الشرعية . وأضيف لهذه الموضوعات موضوع السفر والسياحة . والمقررات التي وصفناها في هذا المقال وظفت بشكل جزئي لتدريب الطلاب ، أولا كباحثين يمكنهم للقيام بأبحاث منيعة للحكومات وغيرها من السلطات المسئولة عن التخطيط لتحسين مستوى المعاهد السياحية (١٢) ، أو للقضاء على الآثار السلبية ، وثانيا كبستفيارين ومقيمين في المستقبل حينما يشغلون وظائف في المعاهد الحكومية والمؤسسات التجارية . وبالنسبة لأغلبية طلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين لن يصبحوا علماء اجتماع محترفين يهدف المقرر الى اعدادهم بشكل جزئي للعمل في صناعة السفر ، كوكلاء مكاتب السفريات ، وكادلاء ، وموظفين في المتاحف ، وهكذا دواليك .

وقبل كل شيء يكسب المقرر كل الطلاب بعد النظر والتبصر بقيم ومشكلات العالم الذي يمشون فيه ، ممكنا إياهم من تفهم الكيفية التي يشعر بها شعب آخر ، وكيف يكونون أكثر حساسية وثقافيا في حياتهم هم أنفسهم التي تشمل السياحة جتما .

١ - في جامعة كاليفورنيا يسمح للأستاذ المنتظم باقتراح مقر جديد . ولذا وافق رئيس القسم على اقتراحه ينقل إلى اللجنة العليا للجامعة ، أصبحت كل حصة ذو أهمية ويصلح لإدخال ضمن مقرات المنهج أو أنه متداخل مع مقرات تقدمها أقسام أخرى ، وعلى الأستاذ مؤهل ولديه خبرة كافية لتدريس هذا المقرر . وبالنسبة للحاضرات الجديدة تماماً للتباعدة لهذا الموضوع تكون الموافقة على أسس تجريبية ، مع إتاحة مزيد من الفرص الدراسية الممتدة على إيجابية الطالب واستجابة ملكاته .

٢ - يسمح للأشخاص بالاستماع إلى مقر ما ، باذن من المحاضر ، وفي حالة تدريس مقرات جديدة ذات الأهمية الكبيرة يشترك أساتذة آخرون والباحثون الزائرون في وضع المقرر أو أجزاء منه . وفي هذه الحالة يطلب من هؤلاء للمناقشة أن يشتركوا في وضع أجزاء معينة من المقرر .

٣ - يسمح للأساتذة المنتظمين ، دون مصادقة لجنة المقرات ، أن يعدوا في سنوات التخرج أي مادة من المواد التي يجرى أبحاثهم فيها على أساس التطورات الأخيرة فيها فريقة أن تسمح إتمامهم بالوقت الذي تدرس فيه .

٤ - تعتبر نظم الجامعات الأمريكية الأساس الأولين للدراسة في المرحلة الجامعية الأولى كقسم أدبي ، حيث أن التعليم العام يتطلب دراسة مجموعة كبيرة من فروع العلم : أي فروعاً علمية وبحثية وإنشائية ، أما السنتان الثانية والثالثة المعروفتان « بالقسم الأعلى » يدرس فيها الطلاب فرعاً علمياً معيناً يتناسب مع تخصص القسم الذي هم به . وعادة يسمح لطلاب السنوات النهائية بدوامية مقرات القسم الأعلى كمدخل لباقي التخصص التي يتوزعون أعداد أنفسهم للبحث فيها وقد جذب هذا المقرر من ١٠٪ إلى ١٥٪ من طلاب السنوات النهائية في كلتا النسبتين اللتين تم تدريساً فيها ١٠ واستمر بعض هؤلاء الطلبة في حضور الحلقة الدراسية التي درس فيها في العام التالي ، بالإضافة إلى أن بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين كانوا يعدون الرسائل للحصول على مرتبة الشرف قد تابعوا دراسة مقر السنة النهائية .

٥ - تسمح جامعة كاليفورنيا بالتنقل الحر للطلاب بين الجامعات المختلفة مثل : سانتا باربارا ، فرانسيسكو ، داليز ، باذن من مستشاري الجامعة . ويمتدح طلاب آخرون تدرجاً خاصاً من ستانفورد وكلية جامعة الولاية لظهور المحاضرات الخاصة بهذا المقرر الذي يعتبر فرعاً في نوعه بكاليفورنيا . كما أنه المستحسن ، ومنهم طلاب السنوات النهائية للتفوق ، والأساتذة الزائرون من أماكن بعيدة كالملكة المتحدة ، واليونان وبيرو ، واليابان .

٦ - أعدت هذا الفيلم هيئة الإذاعة الكندية ، وهو يبحث سلوك السياح الكنديين ، والتفاعلات المحلية في بلدان البحر الكاريبي . ويمكن استنتاجه وثمة فيلم آخر عن أثر السياحة في بلدان البحر الكاريبي ، وغرب أفريقية ، وهو أفضل بكثير من الفيلم الأول ، ولكنه غير متميز للايجار حتى الآن . وهو من إعداد مجلة ، برنسون .

٧ - نظم مقرات القسم الأعلى بكلية كوك لها أساتذة مساهمون يشاركون أساتذة المادة في جميع أوقات الامتحانات ، كما يقوم الأساتذة للمساهمة بالتدريس لمجموعة صغيرة للمناقشة في أوقات فترات الدراسة المنتقلة ، ومن للمساعدة طالبة من طلاب السنة النهائية للتفوق درست بنفسها أثر السياحة ، والفنون السياحية ، والمصور في آسيا والولايات المتحدة (حرسيل ، ١٩٧٦) .

٨ - منظم لطلبة الأجانب يملكون من مناطق تتأثر بالسياحة الدولية . كما يفد كثير من الطلاب من مناطق كاللورنيا مثل : سان فرانسيسكو وويركل وليك تايمز وسان دييغو ، التي عبرها السياح الوطنيون والأجانب ، ويعتقد أن الطلاب في مؤسسات الخدمات السياحية جزءا من الوقت .

٩ - في امتحان نصف السنة وزعت على الطلاب قائمة تتضمن أسئلة لكتابة مقال ، يأخذونها إلى منازلهم ، ويصحونها في تاريخ محدد . كما تضمنت سؤالا إجباريا عن تحليل إعلان سياحي وفقا لمفاهيم ماك كاتيل ، وكضمنت سؤالا آخر عن علاقة السياحة بتقدم وسائل المواصلات ، والسلاقة بين العمل والسياحة ، وسياحة الشباب ، وطبيعة علامة الأصالة في البيئات السياحية . أما الامتحان النهائي فمدته ثلاث ساعات ، ويقعد في صالة الامتحانات وقد تكون من أسئلة لكتابة مقال عن أثر السياحة .

١٠ - يسمح لثلة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى ذوي السجلات المتأخرة بكتابة برنامج الحصول على مرتبة الشرف بكلية بيركل . وقد يقومون ببحث خلال مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر ، ثم يكتبون ومقالة لنسهم هذه المرتبة تحت إشراف اثنين من الأساتذة .

١١ - يعض هذه الأوراق في سبيل الأعداد للنشر ، ويمكن الحصول على مخطمها في مقابل وضع تكاليف تصويرها فوتوغرافيا ، وبعد التقدم بطلب إلى المؤلف .

١٢ - من الأمثلة الطيبة أحالة عمل شيلدرز (١٩٧٨) إلى مدير الحدائق التومية بكوستاريكا لتحسين تدريب المسئولين عنها ، ولزيارة معلومات السياح . وقد درست طالبة أخرى هي ميك كوسكر نوعا من السياحة في برنامج مضاد يستحق محل كثير يستجلب الفنانين من أبناء جنسها والفنانين الأجانب والحرفيين والمصنعي والمعلمين للجمهور المحلي . واستطاعت من خلال تحليلها أن تحدث تحسينات في هذا البرنامج الذي تديره .

(١) رحلة عبر قارة أوروبا ، كان الشبان البريطانيون الأستراليون يقومون بها لأعمالهم

(ب) مجموعة من الجزر البريطانية في المحيط الهندي شمال شرق مدغشقر .

(ج) مجموعة جزر في المحيط الهادي تقع شمال خط الاستواء ، شرق الفلبين .

(د) مجموعة من الجزر تقع في جنوب المحيط شمال تونجا

(هـ) مدينة في جنوب وسط يوجو ، الخاصة

(الترجمة)

السياحة لأميرالمطوية اينكا .

- AERNI, M. J. 1970. Man and child in Uganda. *Africana*, Vol. 4, No. 3.
- ANONYMOUS. 1973. *Destination U.S.A.* Report of the National Tourism Resources Review Commission. 5 vols. Washington, D.C., United States Government Printing Office.
- ASPELIN, P. 1977. The Anthropological Analysis of Tourism : Indirect Tourism and Political Economy in the Case of the Mamainde of Mato Grosso, Brazil. *Annals of Tourism Research, Brazil. Annals of Tourism Research*, Vol. 3, p. 135-60.
- BARETJEE, R. ed al. (eds.). 1978-79. *Aspects socioculturels du tourisme : essai bibliographique*. 2 Vols. Aix-en-Provence, Centre des Hautes Etudes Touristiques.
- BARNARD, B. 1979. Breaking with Tradition : Innovation in Malaysian batik. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)
- BAUD-BOVY, M. : LAWSON, F. 1977. *Tourism and Recreational Development*. London, Architectural Press.
- BENEDICT, H. 1979. Family Firms and Firm Families : A Comparison of Indian, Chinese and Creole Firms in Seychelles. In : S. Greenfield, A. Strickom and K. Aubrey (eds.). *Entrepreneurs in Cultural Context*. Albuquerque, University of New Mexico Press.
- BENEDICT, B. n.d. *Men, Women and Money in Seychelles*. Berkeley (forthcoming).
- BIALICK, S. 1976. Theme Parks : Selling an American Phenomenon. *ASTA Travel News*, Vol 49, p. 74-96.
- BIG PICTURE. 1976. *The Big Picture : Travel '76*. New York, Travel Communications Inc. (for American Society of Travel Agents).
- BOISSEVAIN, J. 1977. Tourism and Development in Malta. *Development and Change* Vol. 8, p. 523-38.
- BOORSTIN, D. 1962. *The Image, A Guide to Pseudo-Events in America*. New York, Atheneum.
- BRYDEN, J. 1973 *Tourism and Development : A Case Study of the Commonwealth Caribbean*. New York, Cambridge University Press.

- BURKART, A. J. ; MEDLIK, S. 1974 *Tourism, Past, Present and Future*. London, Heinemann.
- CAMPBELL, R. 1974. Aspects of Work and Leisure among City Bus-drivers. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)
- CARPENTER, E. 1972. *Oh, What a Blow that Phantom Gave Me !* New York, Holt, Rinehart and Winston.
- COHEN, E. 1972. Toward a Sociology of International Tourism. *Social Research*. Vol. 39, p. 164-82.
- . 1973. Nomads from Affluence : Notes on the Phenomenon of Drifter Tourism. *International Journal of Comparative Sociology*. Vol. 14, p. 89-103.
- . 1974. Who is a tourist ? a Conceptual Clarification. *Sociological Review*. Vol. 22, p. 527-55.
- . 1978. A Phenomenology of Tourist Experiences. *Sociology*, Vol. 13, p. 179-201.
- . n.d. The Dynamics of Commercialization of Folk Arts : The Hill Tribes of Northern Thailand. (Forthcoming).
- CRYSTAL, E. 1977. Tourism in Toraja, Sulawesi, Indonesia. in : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism*.
- DE KADT, E. (ed.). 1979. *Tourism : Passport to Development ?* Oxford, University Press/Unesco/IBRD.
- DASMANN, R. F. ; MILTON, J. P. ; FREEDMAN, P. H. 1973. *Ecological Principles for Economic Development*. London John Giley.
- DUMONT, J.-P. 1977. Review of MacCannell (1976). *Annals of Tourism Research*, Vol. 4 p. 223-5.
- DUNDES, A. ; FALASSI, A. 1975. *La Terra in Piazza : An Interpretation of the Palio of Siena*. Berkeley, University of California Press.
- FINNEY, B. R. ; WATSON, K. A. (eds.) 1975. *A New kind of Sugar : Tourism in the Pacific*. Honolulu, East-West Centre.
- FORSTER, J. 1964. The Sociological Consequences of Tourism. *International Journal of Comparative Sociology*. Vol. 5, p. 217-27.
- FRANCILLON, G. ; UDAYANA UNIVERSITAS. Tourism in Bali—Its Economic and Social Impact : Three Points of View, *International Social Science Journal*. Vol. 27, No. 4, 1975.

- GASPAROVIC, F. *et al.* A Study of Environmental Conditions and Problems in a Countryside Region Attracting Mass Tourism. *ECE symposium on Problems Relating to the Environment* New York, United Nations, p. 139-46.
- GEARING, C. El ; SWART, W. W. ; T. (eds.). 1976. *Planning for Tourist Development*. New York. Prager.
- GOFFMAN, E. 1959. *The Presentation of Self in Everyday Life*. New York, Doubleday Anchor.
- GRABURN, N. H. H. (ed.). 1976. *Ethnic and Tourist Arts : Cultural Expressions From the Fourth World*. Berkeley, University of California Press.
- 1977a. Review of MacCannell (1976). *Annals of Tourism Research*, Vol. 4, p. 217-19.
- 1977b. The Museum and the Visitor Experience. In : L. Draper (ed.). *The Visitor and the Museum*. Berkeley, Museum Educators of the American Association of Museums.
- 1977c. Tourism : The Sacred Journey. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism*.
- GRABURN, N. H. H. ; HETZER, N. 1979. Action Programs and the Study of Tourism. *Annals of Tourism Research*, Vol. 6, p. 197-9.
- GREENWOOD, D. J. 1977. Culture by the Pound : An Anthropological Perspective on Tourism as Cultural Commoditization. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism*.
- HAYDEN-GUEST, A. 1972. *Down the Programmed Rabbit Hole*. London, Hart-Davis, MacGibbon.
- HIBBERT, C. 1969. *The Grand Tour*. London, Weidenfeld and Nicolson.
- HIRSCHMANN, N. I. 1976. The World in a Paper Bag : A Study of Cost Plus. *Kroeber Anthropology Society Papers*, No. 47.
- n.d. *Craze for Foreign : Brokers, Producers and Consumers in the International Art Market*. Berkeley (forthcoming).
- IKKAL M. 1979. *Senbetsu and Omiyage Relationship*. Berkeley. (Unpublished MS.)
- LORD, P. A. 1919. Prospects for Development in Yucation's Tourist Industry. Berkeley. (Unpublished MS.)

- MAC CANNELL, D. 1976. *The Tourist : A New Theory of the Leisure Class*. New York, Schocken.
- MATZNETTER, J. (ed.). 1974. *Studies in the Geography of Tourism*. Frankfurt, Goethe-Universität.
- MOSHER, M. 1979. Case Studies of Tourism in Chinese Peasant Society. (Unpublished MS.)
- MASH, M. Tourism as a Form of Imperialism. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guest : The Anthropology of Tourism*.
- NERO, K. 1976. Tourism in the Trust Territory of the Pacific Islands. Berkeley. (Unpublished MS.)
- NERO, K. ; GRABURN, N. H. H. The Institutional Context of the Arts of Oceania with Special Reference to Micronesia, Paper delivered at the Annual Meetings of the Southwestern Anthropological Association, San Francisco, 25 March 1978.
- NEWSWEEK, 1977. Life outdoors. *Newsweek*, 19 July, p. 56-67.
- NOLAN, S. S. 1975. Variations in Travel Behavior and the Cultural Impact of Tourism. Paper delivered at the 74th Annual Meeting of the American Anthropological Association, San Francisco, November.
- NUNEZ, T. A. 1963. Tourism, Tradition and Acculturation : *Weekendismo* in a Mexican Village. *Ethnology*, Vol. 2, p. 347-52.
- PASSARIELLO, P. 1979. Jungle Fun — The Tourism in Guatemala. Berkeley. (Unpublished MS.)
- PATA. 1975. *Chiang Mai : A Program for Expanding the Airport* San Francisco, Pacific Area Travel Association (PATA).
- ROSE, W. 1977. Tourist Arts and Crafts as Symbols of Identity among Urban Native Americans. Berkeley. (Unpublished MS.)
- SALVADOR, M. 1967. The Clothing Arts of the Cuna of San Blas Panama. In : N. H. H. Graburn (ed.), *Ethnic and Tourist Arts : Cultural Expressions from the Fourth World*. Berkeley, University of California Press.
- SHIELDS, D. 1978. Tourism and the Impact of Parque Nacional, Santa Rosa, Costa Rica. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)

- SHIVJI, E. G. (ed.). 1973. *Tourism and Social Development*. Dar es Salaam, Tanzania Publishing House.
- SCHMIDT, W. 1978. *Turtles, Tourist and Traditions ; A Geographic Stay of Tourism in the Seychelles*. Ann Arbor, Department of Geography, University of Michigan. (Unpublished M.A. thesis.)
- SCHUDSEN, M. S. 1979. Review Essay : *Tourism and Modern Culture*. *American Journal of Sociology*, Vol. 84, p. 1249-59.
- SIGAUX, G. 1965. *Histoire du tourisme*. Geneva, Edition Service.
- SMITH, V. (ed.). 1977. *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism*.
- TEAS, J. 1976. *I'm Studying Monkeys, What Do You Do ? Youth and Travellers in Nepal*. Berkeley. (Unpublished MS).
- FREASE, G. 1967. *The Grand Tour*. London, Heinemann.
- TURNER, L. ; ASH, J. 1975. *The Golden Hordes — International Tourism and the Pleasure Periphery*. London, Constable.
- WAGNER, U. 1977. Out of Time and Place — Mass Tourism and Charter Trips. *Ethnos*, Vol. 1, p. 38-52.
- WITTLIN, A. 1970. *Museums : In Search of a Usable Future*. Cambridge, Mass., M.I.T. Press.
- YOUNG, J. 1973. *Tourism : Blessing or Blight ?* Harmondsworth, Penguin.

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في آراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية
تصدر طباعتنا العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصة من الأستاذة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع الشبهة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبه القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمهورية مصر العربية.

التركيز على السياحة الخارجية والاعتماد على النفس

مقدمة وتعريف

ان الوصف الدول المعترف به للسائح هو :

زائر مؤقت يقضى في البلد الذى يزوره ٢٤ ساعة على الأقل ، ويكون هدف زيارته مندرجا تحت الآتى :

١ - الراحة والتسلية وقضاء عطلة لهدف الترويح او الدراسة او الاطلاع الدينى او الرياضة او لاسباب صحية .

٢ - العمل او زيارة الاقارب او اداء مهمة او مقابلة شخصى ما .

والواقع ان كثيرا من الدول التى تقوم بعمل احصائيات سياحية لا تلتزم بهذه التصنيفات بشكل دقيق ، ولكن كما اننا نهتم بالانماط الرئيسية للسياحة فان الدقة فى الأرقام قد لاتفهمنا كثيرا . وكل ما نسعى اليه هو تبيان المميزات الرئيسية للنشاط السياحى فى العالم ، ذلك لان معظم

الكاتب: توردهو ويل و توريد هايبرج (بمعاينة: فيجديس ماشيزن)

الأول يعمل مديرا لمعهد أبحاث السلم الدول وله عمل
قبل ذلك في أماكن أخرى بالترويج والمسيك وجمهورية
ننانيا المتحدة ، وهو في الوقت الحاضر يعد مشروعات
تتعلق بالاستراتيجيات الخاصة بالتطور وبأسباب العنف
والإعلام في ميدان العلوم الاجتماعية *
والثاني يعمل في إحدى منظمات الأمم المتحدة
ويعد مشروعا خاصا بالمهاجرين *

المترجمة: تماضر توفيق

دليمة تليفزيون جمهورية مصر العربية سابقا

الاحصاءات الدولية لا تدل الا على عدد سائح كل بلد لا على
المدة التي يمكثها السائح في كل بلد . وينصب الاهتمام من
الناحية الاقتصادية والاجتماعية عند القيام بهذه الاحصاءات
لا على عدد الليالي السياحية التي يمضيها السائح في أي بلد
واحد ، بل على عدد السياح الذين وصلوا الى هذا البلد
بغض النظر عن الليالي التي أمضوها فيه .

ولكن الحقيقة أن مدة بقاء السائح في بلد ما تختلف من بلد الى آخر . ففي
عام ١٩٧٥ مثلا كان متوسط الليالي السياحية في ألمانيا ٥٥ ، ووصل المتوسط في
اليونان الى ١٠٥ .

وحتى اذا توفرت الاحصاءات الخاصة بالليالي السياحية فاننا عندئذ نواجه مشكله
أخرى ، اذ أن تجميع الاحصاءات قلما تكون مركزيا ، بل يعتمد اعتمادا كبيرا على الفنادق
والمقولات وغيرها من أماكن الإقامة للسياح .

والحقيقة أننا لا يمكن أن نعلم اعتمادا وثيقا على هذه البيانات لأنها كثيرا ما تفعل
الاعتماد الكبير من السياح الذين ينزلون في فنادق صغيرة اقتصادية النفقات ، أو عند

الأصدقاء والأقارب • والطريقة الوحيدة لعلاج هذا النقص في الإحصائيات هي القيام بسح شامل دقيق لعدد السياح ، وهذا المسح قلما يحدث •

وعلى ذلك فيما أننا سنركز على السياحة في البلاد الرئيسية وفي بلاد الحواشي فقد نجد للبيانات تختلف اختلافا شاسعا ، لأن البلاد الرئيسية لديها دائما إحصائيات دقيقة عن عدد السائحين الواصلين إلينا وبالتالي لديها إحصائيات عن عدد الليالي السياحية •

وقد تم خلال السنوات الأخيرة مسح شامل عن حركة السياحة في هذه البلاد ، وصدرت هذه البيانات في تقرير تحت عنوان « إحصاءات السياحة العالمية » •

أما بلاد الحواشي فلديها إحصائيات كافية إلى حد ما عن عدد السائحين عند الوصول ، ولكنها قلما يكون لديها الإحصائيات عن عدد الليالي السياحية • وعلى ذلك فإن كلا منا سينصب على إحصاءات دقيقة عن عدد السياح في البلاد الرئيسية وعلى بعض بلاد الحواشي المختارة التي لديها إحصائيات لا بأس بها ، وخاصة إذا كانت السياحة تقع خارج العواصم •

ورغم هذا النقص فإنه من الأهمية بمكان أن نتساءل عن أجدى وأوفق الاجراءات فيما يخص السياحة الدولية •

والسياحة كما اتفقنا في البداية هي تفاعل شخص عبر الحدود ، ولكن ما مدى كثافة هذا التفاعل ؟ •

وننصل إلى هذا علينا أولا أن نبدأ بعدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في بلد ما بالنسبة لعدد الليالي التي يقضيها مواطن هذا البلد في بلده ، وهذه يمكن أن نطلق عليها لفظ الكثافة السياحية •

ومن الطبيعي أن خمسة وتسعين في المئة من سكان بلد ما ، كما تدل الإحصاءات ، يتواجدون في بلدهم في وقت واحد •

اذن فإن عدد الليالي التي يقضيها سكان هذا البلد في موطنهم هي ٣٦٥ • اذن فالكثافة السياحية في أي بلد تعادل :

عدد الليالي السياحية - عدد السياح × متوسط مدة الإقامة •

وتدقق السياح ليس متساويا في كل الأحيان ، بل انه يتغير مع المواسم ومع للأحوال الجغرافية • وقد نحصل على نتيجة أفضل إذا ما ركزنا على الكثافة السياحية في شهر واحد ، كما يجب أن لا ننفل حقيقة هامة هي أن السائد الحقيقي من السياحة مؤثر هام عن الكثافة السياحية ، وهذا عامل مفيد وهام في بحث الدور الاقتصادي للسياحة ، وهو هام أيضا للحكومات وواضح الخطط ، ولكنه ليس هاما لنا في هذه الدراسة التي تهتم بالتولعي الانسانية للسياحة وبالتفاعل البشري الذي ينجم عنها •

جداول (١)

السياحة العالمية بين أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وباقي أم العالم ١٩٧١

أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان	عدد السياح (بالمليون)	باقي العالم	المجموع	أوروبا ، وأمريكا الشمالية واليابان	باقي العالم	المجموع
أوروبا وأمريكا الشمالية	١٤٥	٩	١٥٤	٨٠	•	٨٥
باقي العالم	١٨	٩	٢٧	١٠	•	١٥
المجموع	١٦٣	١٨	١٨١	٩٠	١٠	١٠٠

توزيع السياح بين أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبين باقي العالم (١٠٠٪ = ٥٪ + ٥٪) تقدير جزائي .

السياحة العالمية

في الجداول من ١ الى ٤ حاولنا أن نلخص الاحصاءات الأخيرة للسياحة في الدول الرئيسية وفي دول الحواشي . ومن هذه الجداول نلاحظ أن أربعة أخماس السياحة العالمية تقع بين البلاد الرئيسية . والأسواق السياحية هي أولا أسواق بين الدول المتقدمة صناعيا ، أما التدفق السياحي بين الدول الرئيسية ودول الحواشي فهو هزيل نسبيا ، كما أنه غير منتظم وتجد أن عشر السياحة العالمية يتم بين الدول الصغيرة والدول الرئيسية ، ولا تزيد هذه النسبة عن ١٢٪ من الدول الرئيسية الى دول الحواشي . أما الخمسة في المئة الباقية فانها تمثل السياحة بين الدول الصغيرة بعضها والبعض الآخر .

المراجع - التقرير الاقتصادي للسياحة العالمية ١٩٧٦ والاحصاءات العالمية للسفر .

يجب هنا أن نذكر أن دولا مثل استراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقية تعتبر من دول باقي العالم لأسباب احصائية وأنه معظم هذه للأرقام هو مجرد تقديرات نسبية .

ان تدفق السياح بين الدول يعتمد الى حد كبير على حجم هذه الدول ، وإلى البعد من البلاد ، فان السياحة مثلا بين اسبانيا والمانيا الاتحادية يتوقع أن تكون أكبر بكثير منها بين ليختمتين وبلدور مثلا .

وفي جدول رقم (٢) نحاول أن نبين عدد الرحلات السياحية في الخارج وعدد الواصلين بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن في كل من النوعين ، الرئيسي والفرعي ، وفي جدول (٣) نبين نسبة الرحلات الى عدد السكان .

جدول رقم (٢)

نسبة كثافة السياحة الى تعداد السكان ١٩٧١

الوصول بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن	الوصول بالمليون	الرحلات والنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن	الرحلات بالمليون	السكان (بالمليون)	
١٥٥	١٦٣	١٤٧	١٥٤	١٠٥٠	الدول الرئيسية
٧	١٨	١٠	٣٧	٢٦٦٠	أمم باقي العالم
٤٩	١٨١	٤٩	١٨١	٣٧١٠	المجموع

المراجع : التقرير الاقتصادي عن السياحة العالمية ١٩٧١ كتاب الاحصاءات السنوي للأمم المتحدة .

جدول (٣)

الرحلات بالنسبة لكل ١٠ أشخاص من السكان

الدول الرئيسية	دول الحواشي	المجموع
١٣٢	٣	—
٦	١	—
—	—	١٣

وهذا الجدول الأخير يحتاج الى بعض التفسير :

تصور عالميا به دول من حرف أ الى حرف ن وبه عدد من السكان يتراوح بين ب ، ب ، وعدد رحلات سياحية مئتمن الى به حرف ث . فاذا كانت الرحلات السياحية موزعة توزيعا عادلا بين عدد السكان فان عدد الرحلات سيكون متناسبا مع التعداد السكاني . وفي جدول ٤ ، ٥ مستحاول ان تقوم بنفس التحليل بالنسبة الى المستوى الاقتصادى .

جدول (٤)

السياحة بالنسبة للتنمية الاقتصادية ١٩٧١

النسبة المئوية حسب تقارير الأمم المتحدة	الرحلات بالنسبة الى كل ١٠ مواطنين	الوصول بالنسبة الى كل ١٠ مواطنين
٢٢٦	١٥٤	٧٢
٥١	٢٧	٣٥
٢٧٧	١٨١	٦٥

جدول (٥)

الرحلات بالنسبة لكل ١٠ من المواطنين

الدول الرئيسية	باقي دول العالم	المجموع الكلى
٢٨	٨	—
١٦	٣٥	—
—	—	٢٤

السياحة الأوروبية

إن تدفق السياح من أوروبا نحو الجنوب يمكن تبيانها في الجدول رقم ٦ . وهذا دولتان بهما مركز - متميز وهي أسبانيا وإيطاليا - فالسياح الذين يصلون إلى أسبانيا يبلغ عددهم مجموع السياح الذين يصلون إلى البلاد الأخرى كلها مجتمعة ، وتأتي بعدها إيطاليا .

جدول رقم (٦)

السياح المتوجهون جنوباً من أوروبا (متوسط بين ١٩٧١ - ١٩٧٥)
إلى ١٥ دولة تعتبر من أهم الدول السياحية

السكان بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ مواطن	الوصول (باللابس)	البلد
٥٤٣	١٩١	أسبانيا
٢٠٩	١١٦	إيطاليا
١٥٧	٣٢	يوغوسلافيا
٩٢	٢٠٠	رومانيا
١٦١	١٤	بلغاريا
١٠١٤		اليونان
٩٦	٨	البرتغال
٩٥	٥	تونس
١٠٠	٦	مراكش
٣٠	٥	تركيا
٨	٣	مالطة
٦٢٨	٢	إسرائيل
٦٢	٢	لبنان
٤٧	١	كينيا
٩	١	مصر
٣	١	

هذه الأعداد آتت من البلاد التالية .

اسكتلندا والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا ودول البنيولوكس والدول الاشتراكية (رومانيا وبلغاريا) وبعض البلاد ليست لديها احصاءات دقيقة والاتحاد السوفيتي عن اعداد السياح الوافدين من الكتلة الاشتراكية وان كانت اعدادهم يعتقد انها ضئيلة .

جدول رقم (٧)

الأنواع السياحية الواصلة من أوروبا الى بلاد أفريقيا
المتوسط بين عامي ١٩٧١ - ١٩٧٥

البلد	الوصول بالآلاف
كينيا	١٢٠
السنغال	٥٦
ساحل العاج	٤٤
زائير	٢٦
غانا	١٢
موريسيشيوس	١٠

المراجع : الاحصاءات العالمية ١٩٧٥ التقرير السنوي عن حركة السياحة العالمية ١٩٧٦ •

وأسبانيا وإيطاليا بهما أكبر معدل للسياح والنسبة للتعداد إذا استثنينا مالطة •
كما ان البلاد الجنوبية الأوربية الأخرى مثل يوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا واليونان والبرتغال تأتي بعد مالطة ، وكل هذه البلاد بها صناعة سياحية متطورة جدا وتنظر كلها الى الاستثمارات السياحية على أنها من أعمدة التنمية الاقتصادية أما البانيا فقد انتهجت سياسة مختلفة ويصلها عدد ضئيل من السياح •
والمجموعة الهامة التالية هي دول البحر الأبيض المتوسط • أما دول أفريقيا فتأتي في المرتبة الرابعة • والملاحظ اننا لم نضمن دول البحر الأبيض المتوسط كلها هذا البحث لأن السياحة في هذه المنطقة تختلف عن السياحة العادية من الدول الرئيسية الى دول الجواشي ، اذ تصل نسبة السياحة من دول البحر الأبيض المتوسط الى بعضها البعض حوالي ٧٥٪ ، اذ قورنت بالنسبة في البلاد الافريقية التي لا تتعدى ٢٠٪ وفي بلاد آسيا اذ تصل الى ٢٥٪ • ولعل السبب في هذه الزيادة يرجع الى موسم الحج الى مكة المكرمة حيثما يجتمع مسلمو العالم كل عام ، والى الثروة في البلاد المنتجة للبتروول والى التوتر السياسي ، كل هذه الأسباب تدعو الى السياحة من هذه البلاد الى بعضها البعض •

ومن الواضح ان نسبة السياح القادمين من أوروبا تتناقص بشدة كلما زادت المسافات وكلما ارتفعت نسبة التقدم الاقتصادي في البلد الذي يقصده سياح أوروبا ، وهذا يعني ان الدول النامية ، لا تحظى الا بقسط ضئيل من السوق السياحي ، وانها تتنافس مع دول السياحة المعتمدة في جنوب أوروبا وهذا ما يشير اليه الجدول رقم ٨ •

جدول ٨ : توزيع عدد السياح الواصلين من بعض دول أوروبا :

١٩٧١ - ١٩٧٥

المجموعه	البلد	عدد الواصلين بالملايين	النسبة المئوية
١	اسبانيا وايطاليا	٢٠.٧	٧٤
١١	باقى الدول الاوربية	٨.٥	٢٠
١١١	دول البحر الابيض	٢.٠	٥
١٧	دول افريقيا	٥	١

المراجع : جدول ١ ، ٢ . هذا الجدول يعطى مجموع عدد السياح القادمين من اسكندناوه والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا ودول البنيوكس ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي .

فى جدول ٩ بينا السياحة من أوروبا الشمالية الى بلاد البحر الأبيض وأفريقيا ، ولم يضمن الجدول سوى بعض البلاد الافريقية لأن البلاد الأخرى ليست لديها احصائيات كما ان السياحة الأوروبية اليها ضئيلة .

ومن كل هذا نتبين بعض الملامح الهامة ، اولها ان السياحة من الكتلة الاشتراكية نتجه فى معظمها الى بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ويصل عدد السياح الى هذه البلاد الى ٣ مليون كل سنة ، وفى بلغاريا ورومانيا نجد أن ثلثي السياح اليهما يأتون من أوروبا ، بينما لا تزيد هذه النسبة فى يوغوسلافيا عن السدس . وهذه النسب لهما اهميتها لأن سياسة الدول الاشتراكية تجاه السياحة سياسة لها ملامح خاصة بها .

واذا نظرنا الى السياحة من القوى الاستعمارية السابقة مثل المملكة المتحدة وفرنسا نجد انها تتجه نحو مستعمراتها القديمة (حدود ١٠) ، ويضاف الى هاتين الدولتين المانيا الاتحادية لأن تعداد السكان فى هذه البلاد الثلاثة يكاد يكون متشابها فهو يتراوح بين ٦٠ ، ٥٠ مليون .

جنول رقم ٩ : عدد السياح الوافدين الى كل بلد في جنوب أوروبا . والبلدان التي يخرجون منها
١٩٧١ - ١٩٧٥ اعداد الوصوف بالآلاف

البلد	اسكتنداره	المملكة المتحدة	المانيا الاتحادية	فرنسا	دول انبيلوكس	دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي	المجموع
البرتغال	٧١	٣٧١	١٥٧	١٦٧	٧٧	-	٨٤٢
اسبانيا	١٠٢٣٣٠٥	٣٠٣٤٠٠٥	٣٠٥٢٥	٨٩٥٤٠٠٥	٢٠٠٢٨	-	١٠١٠٠١٠٥
ايطاليا	٧٢٢٠٥	١٠٣٢٩	٣٨٢٩٠٤	٣٣٠٠	١٢٤٩٠	-	١١٥٨١
يوغوسلافيا	١٤١٣٠٥	٣٠٩	١٥٢٤٥	٣٩٠٠٥	٣٩٧٥	٥٢٥	٣٢٨٨
اليونان	١٦٤	٢٨٣٣	٣١١	١٨٢	٨٦	-	١٠٠١٦٥
بلغاريا	١٢	٤٦	١٩١٥	٥٨	٣٥	١٠٥٢	١٣٩٤٠
رومانيا	٣٥	٣٦٣	٢١٤	٣٨	٤١٥	١٠٦١٥	٢٠٢٤٠
هولندا	١٤	١٦٧	١٢٥	٥	٤	-	٢٠٢٥
قبرص	٢٣	٤٧٥	١٢٥	١٠	٥٥	-	٥٨٥
تركيا	٢٣	٦٧	١٤١	٨٥	١٧٥	٨٣	٢٩٦
لبنان	-	٤٧٥	٣٠٥	٤٨	٤	-	١٣٠
اسرائيل	٢٧	٤٨	٣٣	٦٧	٢٧٥	-	٢٠٢٥
مصر	٥٥	٦٧	١٩	١٨٥	-	٣٧٥	٩٧
الجزائر	٥٥	٨٥	١٤٧	٢٢٧٥	٦٥	-	٥٦٢
مراكش	٣٣	٩٨٥	١١	٩٩	٩	-	١٢٨٥
السينغال	١	٣٣	٨٢٠٥	٢٢٢٠٥	٥٠٥	-	٤٩٩
ساحل العاج	-	٢	٣٥	٣٥٥٥	٣٥	٢	٥٥٥
غانا	٥	٧٥	٢٥	٣٥٥٥	٥٥	-	٤٣٥
زائير	١	٣	١٥	٣٥	٣٥	-	١١٥
كينيا	٨٥	٥٤	٣٨٥	٩٠٥	٩	-	٢٥٥
موريتانيوس	-	٢	١	٢١٥	٣٠	-	١٠١٩٥

**جدول ١٠ : السياحة من المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا
الى مستعمراتها القديمة : ١٩٧١ - ١٩٧٥**

عدد السياح بالآلاف	%	فرنسا	المانيا الاتحادية	المجموع
مالطه	٢.٢	٪٢	٪٦	٪٩.٠
قبرص	٥٩	٪٢	٪٩	٪٩٣
لبنان	١٢.٠	٪٣٧	٪٢٢	٪٩٧
تونس	٥٦٢	٪٤٠	٪٢٦	٪٧٨
الجزائر	١٢٦	٪٧٧	٪٩	٪٩٣
مراكش	٤٩٩	٪٤٧	٪١٧	٪٨٤
السنغال	٥٦	٪٦٤	٪١٨	٪٨٨
غانا	١٢	٪٤	٪٢٢	٪٩١
ساحل العاج	٤٤	٪٨٤	٪٦	٪٩٣
موريشيوس	١٠	٪٦٥	٪١٠	٪٩٥
كينيا	١٢.٠	٪٨	٪٣٢	٪٨٥

موريشيوس كانت مستعمرة فرنسية حتى عام ١٨١٠ ثم انتقلت الى الحكم البريطاني حتى عام ١٩٦٨ .

السفر وتدرجاته :

ان المجتمعات ليست سوى وحدات اجتماعية يتوقف بقاؤها على تكاثرها الذاتي من الناحية البيولوجية ، على ان عدد السكان لابد أن يزيد بالتكاثر والتوالد ، كما يتوقف ثقافيا على أن الأنماط والقيم التي يتميز بها أى مجتمع ما يجب أن تنتقل من جيل الى جيل ، واقتصاديا على ان كل مجتمع لا بد أن ينتج ما يحتاج اليه من سلع وخدمات وأن يضمن بقاء هذا الانتاج فى المستوى المطلوب .

والسفر ، وهو ظاهرة اجتماعية ، يتصل اتصالا وثيقا بالانتاج الاقتصادى . ويجب هنا أن نفرق بين عاملين أساسيين فى دائرة الانتاج والتكاثر أى زيادة عدد السكان ، أو بمعنى آخر بين الانتاج والاستهلاك ، وهو ما قد ننظر اليه فى حياتنا الشخصية على أنه العمل والراحة أو الاسترخاء .

والسفر عامل من عوامل خدمة الانتاج ، وهذه حقيقة موجودة فى كل المجتمعات الحديثة . ولهذا أسباب ثلاثة :

اختلاف مكان السكن ومكان العمل .

التوسع الجغرافى فى التجارة والتعقيدات الادارية فى الأنماط التجارية .

فالعمال ينتقلون من مكان الى آخر بحثا عن العمل وأصحاب التجارة يسافرون بهدف الترويج لتجاريتهم ورجال الأعمال ينتقلون من مكان لآخر . للالتقاء بنظرهم بهدف التخطيط والتنسيق والتفاوض . وهو سفر بهدف التجارة . كما ان الآخر سفر بهدف الانتاج وهكذا . وكل هذه الأنواع من السفر تتصل اتصالا وثيقا بالتطور الانجاسي ، وهو سفر يزيد ويتكاثف مع زيادة الانتاج .

وقد يقال ان وسائل الاتصال الحديثة كالبرقيات والتليفون والتلنكس وغيرها قد نؤدى ما قد يؤديه هذا السفر ولكنها حتى الآن لم تتمكن من التأثير على الخط البياني للسفر والتنقل . فلا تزال فكرة التليفون المرئي حلما مستقبليا يراد العالم .

والسفر كعامل استهلاكى لا يزال نشاطا هاما للغاية فى كل البلاد الصناعية ، ولناخذ مثلا على ذلك الترويج ، فالشخص البالغ فى الترويج يقضى فى المتوسط ١٦ يوما فى العام فى اجازة يقضيها خارج بلاده ، هذا طبقا لاحصاء تم فى عام ١٩٧٤ وهذا يعنى ان خمسة فى المائة من وقت هذا الشخص تقضى فى الترويج عن النفس . وقد دلت احصاءات أخرى على أن نفس النسبة توجد فى البلاد الصناعية المتقدمة . ونمى ورق آخر فى أنماط السياحة وهو الفترة الزمنية ، لأن الرحلة قصيرة المدى تختلف عن الرحلة الطويلة ، والفرق الواضح يتمثل بين الرحلة التى تستغرق يوما وغيرها التى تستغرق أكثر من يوم . وإذا أمضى السائح ليلة واحدة خارج منزله فان هذا يختلف تماما عما اذا أمضى أكثر من ليلة ، فمن الناحية الاقتصادية تزيد النفقات اذا ما قورنت بنفقات السفر ، ومن الناحية الاجتماعية نجد أن قضاء ليلة واحدة تزيد من مآعب السائح وخاصة اذا كان يسافر بمفرده .

وعلىنا أن نفرق بين الشخص الذى يقضى خارج منزله ٢٤ ساعة فى رحلة داخلية وبين السائح الذى يمضى ٢٤ ساعة خارج بلده ، كما ان علينا أن نفرق بين أنواع التسيب عن المنزل : فهناك من يسافر لعمى . ومن يسافر للراحة . ومن يسافر فى رحلة السائح فالأثر يختلف اجتماعيا واقتصاديا . ونحن هنا سنبحث فى رحلة السائح خارج بلاده حتى لو كانت تستغرق ٢٤ ساعة فقط ، لاننا فى البداية حددنا تعريف السائح بأنه شخص يعبر حدود بلاده ليزور بلدا آخر للعمل أو للراحة ، وليس ثمة فرق كبير من وجهة نظر البلد التى ينزلها بين الحالتين ، رغم ان احدهما تكون للعمل والأخرى للراحة ، لأن نفس البنية الأساسية ونفس الخدمات تعمل عندئذ فى خدمة السائح . ومن وجهة نظر المستهلك نجد ان التنقل داخل أى بلد أو خارجه ، هدفه واحد . وهو التغيير والراحة واستعادة النشاط ولكنهما رغم ذلك يختلفان فى أمرين : الزمن والنفقات .

والسفر داخل البلاد وبينها نشاط واحد ، فالشخص اذا ما عبر حدود بلد أصبحت رحلته دولية ، ولكنه قد يعبر الى بلد لا تختلف كثيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن بلده ان عبور الحدود يصبح ذا معنى عندما تمثل هذه الحدود تغييرا حقيقيا واختلافا واضحا بين المجتمعات .

ولا تستطيع الاحصاءات السياحية الدولية أن تعالج هذه الفروق . فالبرتغال يأتيها سنويا ٢ مليون زائر ، نصفهم من اسبانيا ، وقد دلت احصاءات الليالي السياحية ان خمسة في المائة فقط من هؤلاء هم من مواطني اسبانيا .

واسكندناوه تستقبل ١٦ مليون سائح في السنة ، ١٣ مليوناً منهم من ألمانيا الاتحادية ، ومعظمهم يعبر الحدود عند الدنمرك لرحلة قصيرة في اسكندناوه .

السفر الترويحي

ان وقت الراحة في المجتمعات الصناعية بدأ يزداد ، وبدأت البلاد المتقدمة تختصر من ساعات العمل اليومي ومن أيام العمل الأسبوعي ، كما بدأت تخصص اعتمادات اكبر فأكبر للنشاطات الترويحية . وأصبح ساكن المدينة يجد لديه ما يزيد على ٤ ساعات للترويح عن النفس يوميا .

وفي الترويح تجد ان أربعين في المائة من وقت الراحة هذا يستغل في الزيارات والرياضة والرحلات الخارجية والسياحة وهذا يعنى ان الشخص في الترويح يقضى ساعتين من ساعات العمل اليومي التي تبلغ ١٦ ساعة في الترويح عن نفسه خارج منزله وعى نسبة أعلى من النسبة المتعارف عليها في القارة أى في وسط أوروبا ولكنها لا تختلف عن النسبة الحالية في البلاد الاسكندنافية الأخرى . وإذا استثنينا ساعات النوم بوهيا فإننا نجد ان ساعات الراحة تتراوح بين ١٠ في المائة من الميزانية الزمنية التي لدى الفرد وأنه غالبا ما يقضيها بعيدا عن بيته .

وساعات الراحة والفراغ لها شقان . الشق الأول يتمثل في كونها جزءا من الدائرة الانتاجية . فالراحة لازمة لتجديد النشاط الذهني والجسماني المستخدم في الانتاج ، والعمل المتواصل بلا انقطاع يستهلك القوى البشرية ، كما ان الرقابة في العمل تدعو الى الملل . وبالتالي فان التغيير ضروري والراحة ضرورية ، والشق الآخر هو أنه كلما أمكن توفير الراحة والتغيير والتحرر من قيود العمل أمكن للعامل تقبل ظروف عمله انتظارا لساعة الراحة والتغيير .

وهذا النمط التعويضي يظهر في الدراسات التي أجريت في المجتمعات الصناعية . وقد لا نجد أنفسنا متقبلين له لأن الانتاج والاستهلاك من نواحي نشاط البشر ، ومن الضروري ان تستغل كل الطاقات البشرية فيهما . وعندما يكون الانتاج لا يستهدف سوى الربح فان المنتج الأول لا يلقي الرعاية المطلوبة .

وإذا نظرنا الى الراحة والاستهلاك على أنهما من عوامل الانتاج فقط فان قيمتهما الأصلية تنتفي ، ويصبحان سبيلا لزيادة الانتاج فقط وهذا ما لا نرضاه .

ان التأكيد على زيادة الانتاج فى المستوى الاجتماعى تؤدى بالضرورة الى تأكيد على زيادة الاستهلاك فى المستوى الفردى . والعامل الذى لا يستطيع ان يعبر عن نفسه من خلال عمله نجد انه يتغمس فى نشاطات بعيدة كل البعد عن العمل . وفى بلاد الاقتصاد الحر نجد هذه الحالة مكثفة ايضا بسماسة البيع والخدمات . وهذا يتضح اذا ما قارنا اعلانات عن الوظائف الحالية بالاعلانات عن البضائع فاننا نجد عندئذ ان الاعلان عن الوظيفة غالبا ما يكون مباشرا وبسيط بعكس الاعلان عن السلعة الذى ينطوى على التنمية والمبالغة . اننا كمنتجين يجب ان نخطب أشخاصا عقلاء مسئولين . ولكن الاعلانات التجارية تخاطب احلام اليقظة والمخاوف والشبهات . والحياة تحتاج الى العقل والداقة معا ، واذا اصررنا على عزل الاثنين عن بعضهما بالقوة فان حياتنا تصبح قراء مجذبة .

وللسفر فوائد ، فهو يهيىء بعدا متغيرا جديدا ، يهيىء تغييرا فى المحيط المادى حولنا ، وفى المحيط الاجتماعى ، وفى محيط نشاطاتنا . والرغبة فى التغيير هى السبب الدؤل للسفر الترويجى ، اذا نرغب فى السعى وراء نشاطات جديدة نستخدم فيها امكانياتنا المكبوتة التى قد لا نجد لها تعبيرا فى حياتنا العادية .

وهذا بالطبع لا يعنى ان السفر من ضه وريبات التطور الانسانى رغم ان الانسان كائى حيوان على ، بحاجة ملحة الى التغير . لان الجمال والانطواء قد يؤديان بالشخص الى الجنون ، والجور الرتيب لا ينجح عنه الا شخصيات رتنة حتى لو كان الغذاء والكساء والعيش كلها مكفولة . ان التغير والتبدل ضروريان للنمو . ولكن التغير والتبدل قد يتيسران دونما حاجة الى الترحال البعيد . والمثل الواضح على ذلك هو الراديو الترانزستور الذى يعتبر أرخص الوسائل للاطلاع على ما يجرى فى العالم من أحداث ثقافية وسياسية وترفيهية .

واذا كانت وسائل المواصلات الحديثة قد نقلت الانسان الى أرجاء المعمورة فسان العلم الحديث قد نقل العالم كله الى كل الأركان . فليسفر للترويج ليس الا نشاطا تزيديا تدفع اليه الرغبة فى التغير . ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة الى هذا التغير . والسفر يحتاج الى موارد عدة : وسائل انتقال : وقود : أماكن إقامة ، ولكنه قبيل كل شئ رغبة حقيقية لدى الانسان وليس نتاجا للمدن الصناعية .

ولو أمكن جمع احصاءات عن السياحة والتنقل منذ ٧٠٠ عام مثلا لوجدنا المئات بل الآلاف من البشر يقومون به بدافع الشعور الدينى مثلا كما كان يحدث فى القرون الوسطى فقد كان الناس يحجون الى مكة المكرمة والى كاتدرى والى سانت ياجو دى كومبستيل بل كان الناس يحجون الى هذه الأماكن المقدسة طلبا للصحة وينظرون اليها على أنها منتجع صحي كما كان العلم والثقافة من دوافع السفر فى هذه القرون فنجده ان الناس كانوا يحتشدون فى بولونيا وباريس واكسفورد طلبا

للعلم • أما السياحة الترويجية البحتة أى قضاء الأجازات فى الخارج أو السياحة بهدف الرياضة فلم تكن معروفة أو كانت على الأقل نادرة الحدوث فى هذه العصور •

السياحة لقضاء الإجازة - مثال

ان السائح فى رحلته يحتاج الى النشاطات الاستهلاكية الآتية :

خط طيران دولى	تنقلات داخلية
مكان اقامة	نفقات أخرى
غذاء	

وهى تمثل كلها فى ميزانية السائح ما يتراوح بين ٦٥ ، ٧٠ فى المائة من اجمالى نفقاته •

والسائح نوعان :

نوع يتطلب التنقل والإقامة والغذاء الفاخر فى كل خطوة يخطوها •

ونوع يسافر بأرخص النفقات •

والنموذج الذى سنتخاره يقع بين الاثنين : أى سائح لديه بعض المال ولكنه يريد ان يعتمد على نفسه الى حد ما فى توفير الغذاء والإقامة • وفى الجدول التالى يبين ما نعى :

جدول ١١ - أمثلة عن السياحة

الاعتماد على النفس :

عالم	متوسط	منخفض	النفقات
عربات مخيمات	رحلات	فنادق فخمة	عال
مخيمات	غرف مؤجرة	فنادق سياحية	متوسط
انتقال مجاني	بنسيونات	مخيمات فخمة	منخفض

والاعتماد على النفس يتضاءل اذا كانت الإقامة والغذاء سيوفرهما للسائح آخرون غيره ، ومستقل النفقات اذا اعتمد السائح على نفسه فى توفير مسكنه ومأكله ، وستكون متوسطة اذا كان السائح سيعد طعامه بنفسه ولا يستخدم المطاعم والفنادق ، وتقل النفقات كثيرا اذا كان السائح يحمل على كتفه مكان إقامته كما يحدث مع كثير من الشباب الذين يحملون خيامهم فوق ظهورهم •

والسياحة تتركز ، في أثرها الاقتصادي والاجتماعي ، على عوامل عديدة ، ولكن السائح اندي يريده الاعتماد على نفسه سيختلط بأهالي البلد الذي يزوره ويشاركهم حياتهم اليومية ، ولكنه لن ينفق كثيرا في رحلته ، وهذا ما سنبحثه في التالي .

السياحة والتطور

ان كثيرا من البلاد الصغيرة تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم مواردها الاقتصادية . ولكن السؤال هو : على من تعود هذه الاستثمارات . هل تعود على السكان جميعهم ، أم انها تبقى في يد قطاع صغير متميز . والسياحة لها أثر اجتماعي بجانب أثرها الاقتصادي ، وهي بهذا تتميز عن المشروعات الزراعية والصناعية .

ولذا فاننا نجد أمامنا مشكلتين بعيدتين عن الدراسات الاقتصادية التقليدية للسياحة .

١ - ما هي الآثار المترتبة على التطور في الاستهلاك السياحي .

٢ - ما هي الآثار المباشرة والاحتمية التي تنجم عن التلاحم الاجتماعي الذي يأتي نتيجة للسياحة .

ولا يمكن في الوقت الحاضر الاجابة الدفيقة على هذه الأسئلة وقد أجرى العديد من الدول دراسات كثيرة حول أثر السياحة على ميزانية الدولة وعلى الانتاج وعلى مشاكل العمالة ولكنها لم تصل الى اجابات حاسمة عن علاقة هذه الآثار بأهداف التنمية القوية .

النتائج الاقتصادية

لعل أهم ما توصل اليه الباحثون هو أهمية الاستثمارات السياحية في جلب العملات الأجنبية ، رغم ان جزءا كبيرا من هذه الاستثمارات لابد ان يستهلك خارج البلد لقاء منتجات وخدمات لا يمكن الحصول عليها بداخله ، وهذا ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار عند أية حسابات واقعة . وقد قسم البنك الدولي الدول السياحية الى ثلاثة أنواع : ففي بعض الدول الافريقية ودول البحر الكاريبي اقتصح ان ٥٠ أو ٥٥ في المائة من هذه الاستثمارات يتفق خارج البلد أو على الاستيراد . أما في معظم الدول النامية فكانت نسبة الاستيراد تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ في المائة بينما لا تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة مثل اسبانيا ويوغوسلافيا على ١٥ في المائة ، أي أن نسبة الاستيراد تقل كلما زادت نسبة التنمية . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن الآن هو : هل ينتهي الأمر بأن تنقرض الاستثمارات السياحية قريبا لزيادة الاستيراد . وهو سؤال لا توجد الاجابة عليه حتي الآن لأن الاجابة تحتاج الى دراسات دقيقة لسياسة التنمية في البلد المعنى . وقد يستخدم بلد ما كل ما تحصل عليه من استثمارات سياحية

لتمويل صناعات محلية تقوم مقام الاستيراد . وقد يستخدمها في انشاء مراكز تدريب مما يقلل الاعتماد على الاستيراد على المدى الطويل ، ولكنه قد يستخدمها أيضا في استيراد مواد استهلاكية ترفيهية أو في شراء الأسلحة أو في الانفاق الشخصي في الخارج . عندئذ تكون السياحة عاملا سلبيا لا ايجابيا .

والسائح العادي لا يقبل الإقامة أو الغذاء المتوسط قبل أن يتوقع أن يجد نفس المستوى الذي يعيش عليه أو أحسن ، ولا يوجد سائح يقبل أن يعيش أقل من مستواه خلال أجازته . والملاحظ انه كلما اتجهنا جنوبا كلما قلت الخدمات التي يلقاها السائح وكلما اختلفت عما اعتاد عليه في موطنه .

والسياحة الدولية لا تقبل التحسن البطيء في الخدمات ولذا فان الاعتماد على الاستيراد في البضائع والخدمات سيظل قائما لفترة طويلة ما لم تحاول الحكومات تغيير أنماطها بشكل جذري . والسياحة في أي بلد تقوم على عاملين هامين : الغذاء والإقامة ، وعلى عاملين أقل أهمية وهما التنقل الداخلي والمفردات الأخرى .

وليس متوقعا أن تسود سياسة الاعتماد على النفس في القريب العاجل بل سيظل السائح يعتمد على الغير لتوفير السكن والأكل كما هو حادث الآن . وهذا يعني بالطبع ان عائدات السياحة مباشرة ستظل في أيدي قطاعات الخدمات كال فنادق والمطاعم وشركات النقل . وإذا كانت الدول ستأخذ بنظام التأميم وملكية المؤسسات فستكون هذه الخدمات تحت الإشراف المباشر للحكومات ، وعندئذ تستخدم عائدات السياحة في مشاريع التنمية بمقدار ما تكون خطط هذه البلاد تستهدف الانفاق على التنمية والتطوير وهي مسألة لا تعنينا في هذه الدراسة .

والسياحة كما هو معروف تتركز داخل كل بلد في منطقة جغرافية ، فمثلا نجد ان السياحة في أوروبا تتجه نحو الجنوب حيث الشواطئ والبحار والشمس والرمال ، كما انها تتركز في المناطق السكنية القريبة من المدن حيث يجد السائح ما يبغيه من راحة وفي نفس الوقت ما ينشره من تعرف على ثقافات . وهناك أيضا السياحة للتعرف على الآثار القديمة مثل السياحة الى الأقصر ، وهناك السياحة لمشاهدة الظواهر الطبيعية النادرة مثل السياحة الى نكوبخورو ، ومعظم السياح يجتمعون بقرب الأماكن السكنية والمدن كما سبق أن قلنا وعلى الشواطئ . وهي كلها أماكن لا تحتاج الى دفع عجلة التطور والتنمية فيها لأن الحاجة الى الانفاق والى العمل غالبا ما تكون ماسة في المناطق الريفية حيث يكثر الفقر وتكثر البطالة .

وفي المناطق الساحلية وعلى الشواطئ تكون إيجابيات السياحة ملموسة جدا ، فمعظم الدول الصغيرة توجد بها مناطق ساحلية فقيرة ومتخلفة ، رغم أن كثيرا من المصانع ومراكز الانتاج توجد أيضا على السواحل ، ولكن هذه المصانع لا توجد الا على مقربة من المدن الساحلية الكبيرة مثل الاسكندرية ولشبونة وطنجة وأثينا . ولكن السياح غالبا ما ينشرون الشواطئ البعيدة عن هذه المصانع لتجنب التلوث الناتج عن

السفن والمجاري والذي يجعل السياحة فى هذه المناطق غير مرغوب فيها لأن السائح يريد شاطئاً هادئاً بعيداً عن الجلبة والضوضاء . ورغم هذا فإن معظم بلاد البحر الأبيض المتوسط تنظر الى السياحة على أنها سبيل للتطور الاقليمى ونفس اشيء ينطبق على الكثير من دول أفريقيا .

والواقع ان الفلاح العادى أو المزارع العادى لا يستفيد كثيراً من السياحة الى بلده ، لأن الشركات السياحية لا يتعامل مباشرة معه . ولكنها تشتري ما تحتاجه من الشركات الكبرى التي تعمل كوسيط بينهما وبين الاقتصادى القوى ككل . فهي تشتري منها الأغذية كما تشتري المواد الاستهلاكية من قطاع الصناعة ثم تسليمها الى الفنادق والمطاعم . ويقوم بعملية الشراء هذه كبار المتعهدين الذين يعملون كوسطاء بين المشتري ووفاء المنتجين ، وعلى ذلك فإن العمالة فى السياحة تبدأ فى قطاع الخدمات .

وإذا حاولنا تقدير التأثير التمرى من خلال هذا النمط فأننا سنجد ان المنفعة الكبرى تعود على قطاع الخدمات والعامل فيه ثمة على كبار الزراع وأصحاب المزارع . ثم على السماسرة وأصحاب المصانع الصغرى وأخيراً قد تعود على المستهلك الأول وهو الفلاح .

والتدرج قد لا يأتى أوتوماتيكياً أيضاً ، لأن شركات الخدمات تتفاوض مع المتعهدين وهؤلاء يتفاوضون مع عملائهم وتكون أرباح التعامل كلها لصالح الكبار لا الصغار ، أى أن الشركات هى التي تجنى معظم الأرباح ، ومعها المتعهدون وأصحاب المزارع ، ويصل الفئات الى الفلاح أو العامل الصناعى الصغير .

والاستثمارات - رغم كل هذا - يمكن توجيهها صوب الهدف المنشود دون المرور بالوسطاء . وإذا قارنا الحال فى المشاريع السياحية بما يحدث فى مشاريع الإصلاح الزراعى والرى وضمانات المحصول وتسهيلات التخزين فأننا نجد ان هذه تصل الى الريف مباشرة وإن كانت فى بعض الحالات توجه لصالح كبار المتعاملين وأصحاب المزارع ، وهذا رغم ان الاستثمار فى أى مشروع سياحى قد يفوق الاستثمار فى أى مشروع زراعى . ولكن إذا قارنا انفاذة التي تعود منه على الفقير الذى يمثل ٧٥ ى المائة من مجموع السكان نجد أن النتيجة تدعو الى الأسف .

والواقع ان الحاجة ماسة الى دراسات وتحليلات واقعية حتى يمكن الحصول على مؤشرات تنبئ من الحاجات الأولى لأى بلد ما .

النتائج الاجتماعية

إذا انتقلنا الى الآثار الاجتماعية المترتبة على السياحة فأننا سنجد انها ، من حيث المبدأ ، تسير فى نفس خطوات الآثار الاقتصادية والمعروف أن أى مجتمع يقوم على دعائم اقتصادية واجتماعية ونسائح يتفاعل مع الاثنتين .

وفي المجال الاقتصادي نجد ان الدراسة تهتم بالنواحي المالية من التفاعل ، وهذه يمكن تحديدها بالأرقام ، فاذا أخذنا مثلا للصادر والوارد من الاقتصاد لأمكننا تقدير النتائج ، وهي كثيرا ما تكون ذات فائدة فعالة في البناء الاقتصادي لأي بلد ما . ولكن ككل تفاعل مالي للسائح مع المحليات له في نفس الوقت واجهة اجتماعية ، وان كانت هناك تفاعلات اجتماعية بين السياح وأهل البلد دونما حاجة الى الناحية الاقتصادية . وقد يكون صحيحا ان نقول ان كـل التعاملات هي في الواقع اجتماعية ولكن بعضها قد يكون له جانب اقتصادي .

والمؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل معها السائح هي مؤسسات في حقيقتها اقتصادية كالفنادق والمطاعم والمحلات والبنوك والأسواق . ولكن السائح يطرق أيضا بعض المؤسسات التي ليس بها طابع اقتصادي كالمكتبات والمتاحف والشواطئ والأماكن الأثرية وفيما يتعامل اجتماعيا مع الكم من الناس الذين يمثلون المباشرة والثانوية للسياحة . ولا يمكن هنا أن نورد مثلا واحدا على ذلك لأن التفاعل الاجتماعي هو بطبيعته قائم على الكيف وهو في ذاته ظاهرة كيفية كمية ولا يمكن أن نقيسه بالنمط الاقتصادي لأن هذا يعتمد على الكم وقياسه بطريقة النمط الاقتصادي لا بد .

ورغم هذا فإن التفاعل الاجتماعي له أبعاد كبيرة جدا ، وقد أجريت دراسات عديدة عاينه عن طريق العينات الصغيرة ومن خلال دراسات قامت بها مؤسسات اجتماعية لا علاقة لها بالسياحة ، ولكنها استغلت بعض امكانياتها في هذا المجال .

والحقيقة ان النتائج تكاد تكون معدومة في الوقت الحاضر ، اذ اننا لا نعرف حتى الآن كم عدد الأشخاص المحيئين الذين يقابلهم السائح الواحد ولا كم من الوقت يمضيه معهم . وقد تمت توزيعات عديدة ، ولكنها لم تسفر الا عن معلومات عامة عن الأنماط السلوكية ، مع الأخذ في الاعتبار العمر ومتغيراته والجنس والثقافة . ولم تنجم هذه الدراسات الا عن عديد من النوادر والفكاهات التي تسرد في هذا المجال .

والموقف اذا لا يختلف كثيرا عن الموقف الاقتصادي ولكن بالامكان التكهن الواعي ، وبالامكان تصور أمثلة ومفاهيم ولكن ليس بالامكان الاقناع الى أن تتوفر لدينا معلومات كافية وان كانت الاحتمالات قائمة على أية حال ، لأن السياحة نمط محدد للتفاعل بين أفراد المجتمعات ، نمط يصلح للأمثلة وللدراسة عن طريق العينات .

أما تكيفاتنا الواعية فتتجسر في الآتي :

ان التفاعل بين السائح العادي وأهل البلد الذي يزوره موزع توزيعا عادلا بين السياح ، ولكنه تركز تركيزا شديدا في أشخاص معينين قليلين جدا من المحليين ، حتى لو أخذنا في الاعتبار النظرات الخاطفة بين المارين في الشوارع ، لأن السياح عادة ما يتجمعون في أماكن محدودة . ونادرا ما تحدث لقاءات في التجمعات الصناعية أو في في البضواحي أو في الأماكن الفقيرة .

.. المحادثات قليلة جدا بسبب حواجز اللغة وبسبب الفرص النادرة المتاحة ولا تحدث الا في الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية اما المقابلات والتعارف والعلاقات الدائمة فلا تتعدى نسبتها الواحد فى المائة من السكان المحليين .

– العلاقات المركزة لا تحدث الا مع جماعات قليلة من الوسطاء الذين يعبرون النفرة القائمة بين السائح والمواطن بحكم عملهم فى ميدان السياحة . وقد تكون هذه الجماعات معنية عند اجراء أية دراسة فى هذا المجال .

– السائح لا يبقى فى مكان واحد مدة طويلة فعلاقاته علاقات عابرة لا تعنى الكثير والسائح يحاول ان يتخلص من قيود قد يعانى منها فى وطنه ويحاول الهرب منها دائما- سياحته ، كالاكتثار من الحمر والجنس ، والنحرر من بعض السلوكيات المألوفة ، ولا يريد أن يتقيد بسلوكيات البلد الذى يزوره أيضا . ولذا فكثيرا ما نرى السياح يتصرفون تصرفات رعناء غريبة ، وفى الوقت ذاته نجد أن موقف المحليين لا يقل غرابة فيهم من ناحية ينتجون الى مجتمع قد يكون عتزمتم التقاليد ولكنهم بحكم عملهم يجدون أنفسهم بحاجة الى تدعيم مساوكياتهم وشعورهم بالمسؤولية .

والسائح الذى يهبط. بلدا ما لفترة قصيرة لا يمكن ان يجسبه أى نوع من الاستغلال بالشكوى أو بمعلومات مسبقة من سياح أتوا قبله الى هذا البلد لأن اتصالات جماعات السياح بعضها ببعض لا يزال غير منيسر . ولذا فان طائفة الوسطاء هم المنتفعون أولا وأخيرا ، ونجد انهم قد تمرسوا فى معاملة السياح ولم يعودوا بحاجة لأن يفرقوا حتى يحكموا . وقد حاولت حكومات عديدة مثل حكومة اسبانيا ان تنظم الخدمات السياحية وذلك بوضع قوائم طعام نمطية أو بانشاء بوليس خاص للسياحة ولكن القرابين لا يمكنها فى كثير من الحالات تنظيم العلاقات الاجتماعية ، بل ان تنظيم هذه العلاقات يقع على عاتق الأشخاص أنفسهم .

ان الصداقة والتفهم لا يمكن أن تنظمها قوانين .

ويلاحظ أيضا ان العلاقات مع الأشخاص المحليين لا تنسم بالتنسيق لأن السائح يريد فعلا أن يتعرف على سكان البلد الذى يزوره ويعتبر ان هذا التعرف جزء من تجربته السياحية . أما من جانب المحليين ذن التعرف على السياح لا يهمهم كثيرا ، لأنهم يدركون ان السائح دائما بحاجة اليهم ، ولذا فاننا نجد ان التلاحم الذى ينبج يكون غربيا جدا ، تلعب فيه الصداقة دورها ، ويلعب فيه الكسب والربح دورا أهم .

ان السياحة تمثل لمن يقوم بها تحقيق الكثير من رغباته المكبوتة كما لاحظ علماء الاجتماع ظاهرة أخرى فى السياحة وهى التطلع ، اذ نجد ان أهل البلد يتطلعون الى المستوى الذى يعيش فيه السياح لأنهم ينظرون اليهم على انهم قادمون من بلاد غنية متطورة ولذا فاننا نجد الشباب على وجه الخصوص ينظرون الى السائح كنموذج

يريدون هم أن يصلوا الى مستواه ، وكما يتطلع أهل الريف دائما الى زيارة المدن الكبيرة فاننا نجد الشباب المحلي يتطلع الى السفر والترحال .

والسائح في الواقع يحمل معه صورة قد لا تكون واقعية دائما ولكنها ليست كاذبة تماما . وهو في كثير من الأحيان على دراية بما سيقابله في البلد الذي يزوره لانه سمع من بعض أصدقائه ممن سبقت لهم زيارة هذا البلد ولكنه كثيرا ما يصمم بما يراه من الافتقار الى المهارة ، وبالنظم الاجتماعية في كثير من البلاد التي يزورها . ويصمم أكثر بالفشل في معالجة المشكلات .

السائح اذا يمثل أمام أهل البلد نموذجا يدعو للعجب وكثير من المحليين يحاولون الابقاء على علاقاتهم بالسياح وذلك بتبادل الرسائل والبطاقات البريدية . وكثير منهم يتباهى بهذه العلاقات ويتصورون انها قد تكون في يوم ما طريقا للهرب . ومثل هذه العلاقات لا يمكن وصفها بأنها علاقات تجارية ، ولكنها علاقات مؤقتة بين تاجر وزبون ، ولكن التاجر في هذه الحالة نادرا ما يدرك المنفعة التي تنطوي عليها هذه العلاقة .

واذا انتقلنا بعد ذلك الى بقية الأهالي المحليين فاننا لن نجد الكثير لنقول ، باستثناء علاقات السائح مع الباعة وأصحاب المحلات التجارية التي يشتري منها الهدايا والتذكارات والتي لا يمكن وصفها بأنها علاقات ذات أي أثر محسوس جدي .

ونخلص من هذا كله الى القول بأنه نظريا لا يمكن ان يوجد للسياحة أثر اجتماعي فالسائح يصل الى بلد ما ، ويمكث فيها وقتا قصيرا ثم يغادرها ، بمعنى ان اقامة أية علاقات وطيدة أو طويلة الأمد أمر غير وارد بالمرة . وعلاقة السائح بالمواطن المحلي لا يمكن استغلالها لتغيير أي وضع كان ، بل ان ما يتبقى منها لا يتعدى كونه شاشة تعرض عليها بعض الأحلام والأوهام .

والسائح في هذه الحال ليس سوى قناة لارسال المعلومات عن بلده الى ذهنين المواطن المحلي . ولعل المواطن الذي يهاجر من بلده الى بلد صناعي ليعمل فيه يكون له أثر اجتماعي أكبر بكثير من أثر السائح الذي يزور هذا البلد .

السوق التجارية السياحية

ان من أهم معالم السياحة الجديدة اليوم هي الرحلات الجماعية التي يدفع فيها السائح لشركة سياحية مبلغا من المال نظير ان يزور عددا من البلاد . وهذه الرحلة تنظم وتعد في بلد السائح نفسه ، بل قد يتم ذلك وهو في بيته في كثير من الأحيان . وتقدر نفقات السائح الفرد في الرحلة الجماعية من خلال المساومات التي تدور بين شركات السياحة في البلد الذي سيخرج منه والشركات المحلية في البلد الذي سيزوره ، ثم يضاف اليها ثمن تذكرة الطائرة ، ونسبة الربح للشركة المتعاقدة .

وسوق السياحة يعج بالمنافسة . وإذا كانت الشركات تابعة للحكومة فإن الرقابة عليها تكون غير دقيقة . الشركة تقدم بعد ذلك بالاتفاق مع الفنادق والمطاعم وشركات النقل الداخلي وتغير الشروط كل عام تبعا لتغير سوق العملة الدولية .

وإذا نظرنا الى السياحة على أنها علاقات ثنائية بين البلاد فانه من الممكن عندئذ استخدام الكثافة السياحية لتبيان مدى صلاحية البلد . وفي الجدول رقم ١٢ بور احصاءات للسياحة في بعض البلاد . ونجد أن النسبة المينة تدل على نصيب الدولة المستقبلية والنسبة الأخرى ، تدل على العكس . فمثلا السياحة من المملكة المتحدة الى اسبانيا تمثل ٢٥٪ من حجم السياحة من المملكة المتحدة ، وفي نفس الوقت نجده ان هذه النسبة لا تزيد على ١١ في المائة من مجموع السياح الوافدين الى اسبانيا ، وهذا يدل على أن الامر في هذه الحالة يهم المملكة المتحدة أكثر مما يهم اسبانيا . أما إذا كانت النسبة ١ في المائة أو أقل فان هذا يعني أن الدولة المستقبلية تعتمد أكثر على السياح من الدولة المرسل . والحقيقة ان اسبانيا تعتبر دولة ذات مركز خاص . فالواقع ان المملكة المتحدة وفرنسا واسكندناوة تبعت الى اسبانيا بسياح أكثر مما تبعت اسبانيا الى هذه البلاد بسياح وهذا يدل على أن اسبانيا تهتم هذه البلاد كمصدر لسياحها أكثر مما تهتم بهم اسبانيا كسياح يفدون إليها .

ولكننا نجد أن هذه الحالة متفردة ولا تنطبق على كل البلاد لأن الامر الطبيعي في بلاد السياحة هو أن تكون الأهمية لدى المستقبل وليست لدى المرسل .

جدول رقم ١٢ كثافة سوق السياحة ١٩٧٥

الدولة المرسل					الدولة المستقبلية
مجموعة السياح الوافدين	اسكندناوة	المانيا الاتحادية	فرنسا ٣١	المملكة المتحدة	
٣٠١٢٣	٢٢ : ٥	٨ : ١٤	٤١ : ٣١	٢٥ : ١١	اسبانيا
٢٨٤٠	٤٠ : ٨	١ : ٤	١ : ٨	٢ : ١١	اليونان
١٢٤٥	١ : ٤	٥ : ٨	١ : ٢٣	١ : ٩	مراكش
١٢٠١٤	١ : ٧	٥ : ١٠	١ : ٣٢	١ : ٧	تونس
٣٠٧	٥ : ٢	٥ : ١٠	٥ : ٣	٥ : ١٤	كينيا
	٦٢٣٢١	٥٥٠٠٦٠	٢٢٨٩٢	١٣٦٣٥	عدد اترحات السياحة بالآلاف

ويلاحظ أن النسبة على اليمين هي نسبة الارسل الى المستقبل والتي على اليسار هي نسبة المستقبل الى المرسل .

ومن هذا الجدول نجد أن المعدل السنوي يتراوح بين ٥٪ (اسكندناوة واليونان) وإلى أقل من ٠.٤٪ (المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وتونس) .

ومن كل هذا يتضح أن سوق السياحة يتكون من أعداد هائلة من المشتريين يواجهون أعدادا ضئيلة من البائعين . وهذا أيضا يمثل التوزيع الحقيقي للسياحة بين الدول الرئيسية ودول الحواشي إذ أننا نجد أن موقف السياحة الدولية يتمثل في ٥٪ من مجمل الرحلات من الدول الكبيرة إلى الدول الصغيرة أو دول الحواشي كما أن هذه الدول أي الدول الصغيرة ، تتنافس قدر جهدها لارضاء سياح يأتون من عدد ضئيل من الدول الكبيرة .

وتزداد كثافة هذا التباين عندما تسنح الفرص للتنظيم على نطاق دولي ، إذ نجد أن بالدول الكبرى مؤسسات ضخمة باستطاعتها التأثير اقتصاديا وسياسيا بينما الدول المستقبلية تعمل كل واحدة على حدة . وهذا يلاحظ في الجدول رقم ١٣ حيث تظهر أهمية هذه الحقيقة .

جدول ١٣ الكثافة في سوق السياحة بين مجموعات الدول ١٩٧٥
المجموعة المتصلة

المجموعة المتصلة	دول السوق الأوروبية	اسكندناوة	عدد السياح	البلد
البalkan	٤٥٣٥	٤٥١	٧٣	يوغوسلافيا
(النسبة المئوية بين المرسل والمستقبل)				
جنوب أوروبا	٣٨١٥	٣٤٨١	٤٨٤	اليونان
			٨٤٠٨٤	بلغاريا
				رومانيا
				البalkan
				إيطاليا
				البرتغال
شمال أفريقيا	١٤٨	١٦٦	٢٤	مراكش - تونس
			٣٢٣٥	الجزائر - مصر
منطقة البحر الأبيض المتوسط	٤٠٥٠	٣٦٧٨	٥١٣	جنوب أوروبا
			٩١٦٩٢	وشمال اسبانيا
				وتركيا ولبنان
المجموع الكلي للرحلات	١١٤٤٧	١٩٨٠٦٢	٦٣٢١	
المراجع : السياحة والسياحة الدولية في دول ال				
الاحصاءات الدولية عن السفر ١٩٧٥				

١٩٧٦

وعلى الدول الصغيرة ، اذا كانت تريد أن تقف على أقدامها في مواجهة السوق الأوربية المشتركة أو غيرها من المنظمات أن تتجمع في نطاق اقليمي ، ولها أن تظل على حالها الراهن ، لأن هذه الدول الصغيرة ، رغم أنها في ميسس الحاجة الى التجميع ، ليس سياحيا فقط ، بل في ميدان الانتاج الغذائي و انتاج المواد الخام أيضا ، وفي ميدان القوى العاملة المهاجرة ، هذه الدول تقع تحت ضغط كبير ، لأنها منفصلة عسكريا و متمزقة داخليا ، وأنا هنا لا أريد أن أكون داعية الى عدم التعاون بين هذه الدول وبعضها البعض ، ولكنني أردت فقط أن أبين المصاعب التي تواجهها الدول النامية في ميدان السياحة .

الصفات الأساسية للسياحة :

ان الدول التي يخرج منها أعداد ويرة من السياح لا تنظر الى السياحة كمصدر أساسى للدخل ، بعكس ما هو حادث في الدول الصغيرة أو دول الحواشي ، لأن هذه الدول تنظر الى السياحة كاستثمار هام وكصدر للمعاملات الحرة . وهذا التباين له أهميته النسبية في السياحة بشكل واضح نتيجة للأزمات الاقتصادية . وتستطيع أية حكومة أن تصدر من القوانين والاجراءات التي تحد من التصاميل في العملات الأجنبية مما يقلل حجم سياحة مواطنيها الى الخارج دون أن تتأثر سياسيا أو اقتصاديا . والمعروف أن اتفاق السائح يخضع لكمية النقد التي تستطيع أية حكومة أن تخصصها للسياحة ، ويجب ألا تزيد نسبة الانفاق السياحي على النسبة في زيادة الدخل القومي ، فإذا تضاعف الدخل القومي تضاعفت المبالغ التي تنفق في السياحة الخارجية . ولكن الحقيقة غير ذلك لأننا نجد أن الانفاق السياحي يزيد بشكل أسرع مما يزيد الدخل القومي ، وقد دلت الاحصاءات على أن ما حدث في المملكة المتحدة وفرنسا يزيد هذه الحقيقة ، بمعنى أن زيادة دخل الفرد العادي بنسبة ١٠ في المائة تؤدي في الواقع الى زيادة في الانفاق السياحي تصل الى ٢٠ في المائة ، هذا بالنسبة لبلاد أوروبا الغربية .

ولكن رغم هذا فان أى أزمة اقتصاد ، غالبا ما تؤثر تأثيرا سريعا على السياحة أى أن سوق السياحة سوق منحركة مما يجعل التخطيط فيها على المدى البعيد أمرا بالغ الصعوبة ، كما يجعل الاستثمار فيها أمرا بالغ الخطورة . والسياحة في بلاد الحواشي أو البلاد الصغيرة ليست هي العامل المؤثر على الأحداث التي تؤدي الى زواجها أو كسادها من عام لآخر .

وثمة عوامل أخرى تؤثر في السوق السياحي ، وهي عوامل جغرافية . فالمعروف أن التنقل السياحي الآن يتم بالطائرات ونادرا ما يلتزم السائح بوجهة معينة ، فبعضهم يغير وجهته أو يضيف أماكن جديدة على ما كان يعتزم زيارته في البداية ، ولذا فأننا نجد أن أى حدث قد يقع في البلد التي تستقبل السائح ، مثل انتشار وباء أو أية كارثة طبيعية ، أو أى مؤشر عن اضطراب سياسي ، حتى لو كانت

هذه كلها لا تمثل خطرا حقيقيا على السائح ، الا أنها تؤثر على عدد السياح في لينة واحدة ، ونجد السائح يطلب بالفاء زيارته ، ونجد الشركات السياحية تغير اتجاهاتها . ان السياحة اليوم ليست صناعة ثابتة العلاقات بين الاشخاص والبلدان .

ونمة تغير آخر وهو تغير موسمي ، فالواضح أن السياحة تكون في اشهر كنفاتها في مواسم الاجازات في أوروبا ، مثل موسم الاجازة الصيفية ، أو اجازة عيد الميلاد ، أو عيد الفصح أي أن افنادق والمطاعم تظل كاسدة الى حد ما لفترة طويلة من العام ، وقد نجد بعضها ، في حالات الازمة المستحكة قد اغلقت أبوابها ، كما يحدث في جامبيا مثلا ، لأن السياحة اليها لا تعتمدى فصل الشتاء . ولكن هذا التقيد الموسمي لا يلاحظ في الدول التي يخرج منها السياح ، اذ نجد انها لا تسمح الا بطلتين في العام لا تزيد مدة الواحدة منها عن أسبوعين ، وان كان هذا وضعا هو الآخر آخذا في التغير الآن نظرا لأن معظم هذه الفنادق والمطاعم تستخدم الآن لخدمة المؤتمرات والاجتماعات التي أخذت تكثر وتنتشر خلال العقدين الاخيرين ، بل وأخذت تنتشر أكثر بين السياحة ذاتها ، وهي بالطبع ليست مقيدة بمواسم معينة . وقد يحدث أن يجمع الشخص بين السياحة والعمل والسياحة الداخلية أو المؤتمرات المحلية ، ولذا فإن البنية الأساسية للسياحة تصبح دائمة الانشغال ، ولكن هذا يقضى تخطيطا وإدارة دقيقين جدا . وفي بلاد الحواشي أو البلاد الصغيرة ينبغي أن تتدخل الحكومات في وضع مثل هذه الخطط .

وسوق السياحة يتسم بكثير من التباين في الامكانيات الادارية ولذا فاننا نجد أن التذبذب يؤثر على البلد المستقبل منه على البلد المرسله ، ونفس الشيء ينطبق على الشركات التي تعمل في السياحة .

وهناك فارق عام بين الشركات التي تعمل في السياحة في البلاد الرئيسية وفي بلاد الحواشي أو البلاد التي تستقبل السياح وهو فارق في القدرة الاقتصادية وهذا بالتالي عامل آخر في العلاقات بين الدول الغنية والدول النامية ، فالدول الصناعية المتقدمة لديها مؤسسات سياحية متمرسة بها عاملون مدربون تدريبا عاليا واداريون مهرة ، أما البلاد النامية فإن مؤسساتها السياحية لا تتمتع بكل هذا ، بل تعاني من النقص في العمالة المدربة . وقد يستطيع بلد نام أن يستثمر سياحيا في قطاع معين ولكنه لا يستطيع أن يفعل هذا في عدة قطاعات سياحية في وقت واحد ، لأنه لو استطاع ذلك لأصبح بلدا صناعيا متقدما .

وشركات السياحة في البلاد المتقدمة لديها العديد من المواد كما ان لديها البدائل ، ولذا فقد لجأ كثير من الدول النامية الى تجميع السياحة وتركيزها في مؤسسة واحدة ، كما هو حادث في البلاد الاشتراكية ، وكما هو الحل البديل امام الدول الصغيرة اذا هي أرادت استثمار السياحة .

والشركات الصغيرة تتأثر اقتصاديا بمند مواجهتها المستثمرين الأجانب ، ويزداد التباين اذا ما دخلت هذه الشركات الأجنبية سوق السياحة في بلد نام ، وان كان هذا التدخل يحمل بين طياته بعض الميزات ، لأن المستثمر الأجنبي يصبح ملتزما تماما أمام السوق المحلي ، ويصبح تواجد العمالة المدربة الآتية من الدول الرئيسية سهلا ميسرا ، كما يصبح رأس المال الأجنبي متيسرا ، ولكن الأخطار لا يستهان بها ، وقد فصلتها موانئ الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في السياحة تفصيلا دقيقا في تقاريرها .

وهنا تصبح السياحة كاية صناعة أخرى ، لأن المستثمر الأجنبي ، رغم التزامه بالسوق المحلي ، فهو في الوقت ذاته ملتزم أمام مؤسساته هو بضرورة الربح لا انخساره ، فهو مطالب بإيجاد مناخ مأمون للربح ، وهو مطالب أيضا بأن تكون الإدارة في يده ، أى أن يكون الرؤساء من الأجانب ذوى الخبرة . والمستثمر لن يدرب المحليين لينافسوه في يوم من الأيام ، ثم أن أسعار رأس المال الأجنبي عادة ما تكون باهظة بسبب الضرائب وغيرها .

وقد أخذ التغلغل الأجنبي في صناعة السياحة مظهرين : اقامة فروع محلية لشركات الفنادق العالمية ، وتوفير الخبرة الأجنبية على هيئة مستشارين .

وقد دلت التقارير خلال عام ١٩٧٣ على ان شركات الفنادق العالمية وعددها مائة شركة تشرف على نحو ٨١٠٠ فندق بها ١٢٣٢٣٨٣ غرفة وتعمل في ٢٤ دولة .

ونجد أيضا ان شركات الطيران العالمية التي تقوم بنقل السياح كلها ملك للدول المرسلة رغم ان معظم الدول المستقبلية تملك شركات طيران وطنية ، ومعظم الرحلات الجماعية تقوم بها الشركات الكبرى التابعة للدول الكبرى ، كل هذا يحدث رغم وجود عقود خدمات فنية بين الدول الصغيرة وشركات الطيران الكبرى .

وهذا أيضا تداخل آخر قد يصل بين مكتب السياحة في الدول الكبرى وبين الفندق أو المطعم في الدولة الصغرى ، وهذا التداخل نادرا ما يحدث بالعكس ، أى بين الدولة الصغرى ومطاعم الدولة الكبرى أو فنادقها ، هذا يحدث في معظم الدول باستثناء الدول الاشتراكية .

وتحاول الدول الصغيرة جذب انظار السياح بالاعلانات وبنشاط مكاتبها السياحية الدائمة في الخارج ولكنها قلما تفلح ونجد ان السائح لا يستخدم هذه المكاتب الا كوسيط لحجز تذكرته على شركة كبرى .

ان السوق السياحي اليوم يقف الى صالح الدول الكبرى وشركاتها وزيائنها وعملاتها ، أما الدول الصغرى أو دول الحواشي فانها لا تتاجر الا في بعض الاستهلاكيات ولا تقوم الا ببعض الخدمات الطفيفة ، بينما تتسول الدول الكبرى التخطيط والإدارة والتنظيم ، وتوفير رحلات الطيران ، وعلى ذلك فالدول الصغيرة

لا زالت في موقف المتلقي لا المجدد أو المبتكر وباستطاعتها توفير الخدمات ، ولكن ليس باستطاعتها توفير العملاء والزبائن ، وعلى ذلك فن الاستثمار السياحي في هذه البلاد ليس الا استثمارا معتمدا على الغير ، وقد تساعد الاستثمارات السياحية في ايجاد دخل قد يساعد على التطور والتنمية ، ولكن الحال الراهن لا ينبيء بالخير ، ولن يصحح هذا الوضع الا سياسة مركزية من حكومات الدول الصغيرة ، سياسة تحول دون الانطلاق الى ما هو حادث ، سياسة تخطط للاحتياجات الأساسية ، وللاعتناء على النفس محليا .

ان السياحة هي في الواقع سبيل الى النمو والتطور وان كان سبيلا غير مباشر ، ولكنه سبيل قد يقف حائلا دون الفائدة المرجوة منه ما نراه من بناء حالي .

مستقبل السياحة :

لقد شهد العالم منذ عام ١٩٤٥ توسعا هائلا في السياحة الدولية ذهب جزء كبير من حصيلته الى الدول النامية ، وقد وصل عدد السياح في عام ١٩٧٣ الى ٢١٥ مليون سائح أي $\frac{1}{4}$ ٨ أضعاف ما كان عليه عام ١٩٥٢ ، اذ بلغ عددهم وقتئذ ٢٥٣ مليون ، وقد زاد هذا العدد فيما بين عامي ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ بنسبة ١٠ في المائة وزادت هذه النسبة فيما بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧٢ بزيادة هائلة ، وخصوصا في أفريقيا وآسيا واستراليا اذ وصلت الزيادة الى ٣٥٠ في المائة .

وتشير كل الدلائل على استمرار هذه الزيادة .

وسنذكر فيما بعد العوامل التي تؤدي الى هذه الزيادة ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن السياحة ليست سلعاً ضرورية ، ولذا فسوقها معرض الى عوامل التذبذب أكثر مما تعرض له سوق السلع الغذائية أو الخامات أو مواد الطاقة . ولذلك فان عنصر المخاطرة كبير جدا أمام الذين يحاولون الاستثمار فيها ، وأمام الذين يخططون لها أيضا .

والمتوقع أن تستمر الزيادة في انتاج الفرد في البلاد المتقدمة وان ثمة طرقا عديدة لاستخدام ما ينتجه الفرد من مواد ، وهذا بالطبع سيؤدي الى زيادة في المربعات ونقص في عدد أيام العمل الأسبوعية .

وهذه الحقائق ستزيد من اهتمام العاملين أنفسهم بالسياحة اذ سيتوفر لهم المال اللازم كما سيكون لديهم الوقت المطلوب .

وقد يفضل العامل استغلال ما لديه من مال ووقت في هوايات أخرى . كما يبدأ في اصلاح منزله وحديقته أو في السفر داخل بلده أو الى بلاد قريبة منه ، ولكن

الاتجاه الحالى يشير الى زيادة الرغبة فى السياحة البعيدة . وهذا يلاحظ بشدة حاليا فى كثير من بلاد أوروبا الشمالية التى يقدمها العديد من السياح ، واذا حاولنا ان نحصى عدد السياح الذين يحضرون تغيير الحرس أمام قصر بكنجهام مثلا فان اعدادهم ستكون غفيرة جدا وخاصة فى شهر يوليو .

وقد أدى هذا الى تحول اهتمام السياح الى الأماكن الأقل ازدحاما ، وأخذ انتباه السائح يتحول الى أماكن غير مطروقة وهادئة نسبيا مثل شواطئ البحر الأبيض المتوسط النائية وبلاد أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا . وهذا دليل على أن ازدياد السياحة الى هذه البلاد سيستمر مطردا فى الأعوام المقبلة .

ومن أسباب انتشار السياحة أيضا بعض العوامل الاجتماعية ، مثل ارتفاع مستوى المعيشة ، وارتفاع مستوى الثقافة ، والتقاعد المبكر ، فنحن نجد أن الشخص المتعلم تعليما عاليا لديه معلومات كثيرة عن العالم حوله فهو لذلك يتوق الى السفر والسياحة ، ولا يشعر بالقلق عند تواجد فى بلاد وأجواء بعيدة عن موطنه ، كما أن سيطرته على اللغات تؤهله لمثل هذا الترحال .

والجيل السياحي الحاضر شب مع وسائل انتقال تعتبر اذا ما قيسست بمثيلاتها من ثلاثين عاما - نورية ، فلم يعد هناك مثلا خوف من السفر بالطائرات الا فى حالات نادرة جدا .

والشباب هم اليوم العصب الاجتماعى للسياحة ، وبخاصة ان غالبيةهم يتمكنون الامكانيات الاقتصادية ، بعكس ما كان حادثا فى القرون الوسطى مثلا عندما كان لطالب المتنقل يعتبر ظاهرة شاذة . فالآن نجد ان نسبة السياحة بين الطلبة فى أوروبا تصل الى خمسين فى المائة .

والتقاعدون بدأوا ، هم الآخرون ، يرغبون فى السياحة والتنقل ، رغم أنهم اشتهروا من قديم الأزل بأنهم جماعة لا تحب التنقل كثيرا . ولكن فى عصرنا هذا نجد معظمهم يتمتع بصحة ونشاط ورغبة فى المعرفة والاستزادة تدفعهم الى ممارسة تجارب جديدة ، والآن وقد تحسنت امكاناتهم الاقتصادية فمن المنتظر أن تزيد نسبتهم بين سياح العالم .

وبعض هؤلاء المتقاعدين قد يحلو لهم البقاء فى البلد الذى سافر اليه فيحاول الإقامة الدائمة فيه ، وخاصة اذا وقع اختياره على بقعة تتمتع بجو جميل ، وبأسعار زهيدة . ففي الأمريكتين مثلا نجد المتقاعدين يختارون فلوريدا وكاليفورنيا والمكسيك ، أما فى أوروبا فانهم يهربون من الشمال الى أماكن أخرى حيث يتمتعون بالجو الدافئ والأسعار الزهيدة .

ورغم كل هذا فإن الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة
ثم ندرس حتى الآن دراسة كافية .

ولعل العامل الأساسي الذي يجند السياحة من البلاد الرئيسية الى بلاد الحواشي
هو التباين بين الدخول فالسائح الى بلد صغير بنفق معظم ميزانيته في مشتريات
وخدمات يدفع فيها سعرا اقل نسبيا مما يدفعه في بلده ، لأن الأيدي العاملة في
هذه البلاد أرخص بكثير مما هي عليه في موطنه الأصلي .

والسائح شخص عادي ذو دخل متوسط ، هذا اذا نظرنا الى النسبة الكبرى
من السياح ، ولكننا رغم هذا نجد الثغرة كبيرة بين دخله ودخل الفرد العادي في
البلد التي يقصدها ، وسيظل هذا الفرق موجودا ، وسيظل الاستهلاك لصالح البلاد
الصغيرة من الناحية الاقتصادية ، وستظل الأيدي العاملة تنتقل من الحواشي الى
البلد الرئيسية ، وستصبح القاعدة أن يعمل الشخص في دولة كبرى ويستهلك
وينفق مخراته في دولة من دول الحواشي .

ولا تزال أسعار السفر هي العائد العام أمام السائح فهي تستنفد ما بين ٢٥ -
٤٠ في المائة من ميزانيته ، اذا كان ذاهبا الى أواسط أوروبا أو الى شمال أفريقيا ،
ونحو ٦٠ في المائة اذا كان ذاهبا الى بلاد أبعد مثل بلاد أفريقيا التي تقع شمال
الصحراء ، أو الى آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

وقد أثرت الزيادة في أسعار الطاقة على السفر بالطائرات وبالتالي على السياحة
على وجه العموم ، وستظل أسعار السفر بالطائرات في ازدياد مما سيؤثر تأثيرا
واضحا على السياحة الى البلاد البعيدة . ولكن الأمل لا يزال قائما في أن تتمتع
هذه البلاد بمواسم سياحية نشيطة نظرا الى ما ذكرناه من التباين بين الأجور وبين
الخدمات زهيدة النفقات .

أنماط الحياة والسياحة

نحو اعتماد أكثر على النفس

نحن هنا بصدد بحث مستقبل السياحة فيما يختص بأنماط الحياة المختلفة .

لقد تمكنت الدول المتقدمة - بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية ، حرة كانت
أو مؤمنة - من توفير احتياجاتها الضرورية . وبغض النظر أيضا عن بعض نواحي
الرفاه فيها ، فإن هذه الدول تمكنت من رفع سن الحياة فيها الى ٧٠ عاما ، وهي
نسبة تقرب من القاعدة البيولوجية التي تجعل سن الحياة بين ٧٥ - ٨٠ عاما . وقد
أقفلت في ذلك من خلال تنظيم اجتماعي يهدف الى الانتاج وزيادته والى الاستثمار

والتجديد ولذا فاننا نجد مواطنيها ، بحكم مجتمعهم هذا الذى يؤمن بالتنمية الاقتصادية ، يتجهون بطريقة حياتهم الى المسار الصناعى الذى يحدد بدقة الفرق بين العمل والراحة . فهو مجتمع ينظر الى العمل على أنه عبء ثقيل ، وكلما قل العمل تظاهر قيمته فى السلع المعروضة فى الأسواق وليس فى المجهود الذى يبذل فى نصيبها . والفراغ أو الراحة نوع من الاستهلاك ، والهدف الرئيسى لمثل هذه المجتمعات هو الانتاج الآلى ، حيث لا يعمل أحد ويمض الأفراد أوقاتهم فى استهلاك الانتاج الذى أخرجه المصانع الآلية . وسبيل الحياة فى البلاد الصناعية يتقبل العمل على أنه نشاط مقيد ، ولذا فان الترويح أو الفراغ يصبح عندئذ مجالا لتعويضاً يحاول فيه الفرد أن يعبر عن مكنون نفسه ورغباته ولكن نرى هذا التعبير محددا برؤساء العمل الذين يحاولون فى المجتمعات الحرة أن يجعلوا من هذا الفراغ وسيلة للاستهلاك مما يوجد نمطا راسيا متاخلا ، حيث يزيد الانتاج على الاستهلاك وإذا توفرت الحاجات الأولية كالأغذية والكساء والسكن فان الانتاج لا يتوقف بل يستمر لمجرد الانتاج .

والسياحة والسفر وسيلتان لاشباع الحاجات . والسياحة فى المجتمعات الصناعية أصبحت سلعة استهلاكية هامة ، وأصبح السفر فى رحلات جماعية ضرورية لدى أية عائلة تحيا فى مجتمع صناعى متقدم ، لا تقل أهميتها عن اقتناء سيارة . والضرورتان هنا تقومان على دعائم صناعية ابتكارية ، والائتتان تتطلبان الكثير من النفقات ، كما أنهما انتقلتا من كونهما سلعتين استهلاكيتين للقلة الثرية الى الكثرة العادية ، كما أن هذين النشاطين يزيدان من حركة الفرد وتنقلاته . ورغم أن السيارة كان لها اثر كبير على الفرد لا يعادله اثر السياحة ، الا أننا فى كلتا الحالتين نرى كيف تكيفت حاجات البشر نتيجة لوسائل الانتاج ، وكيف نجح اصحاب القرار فى أن يستغلوا حاجة الانسان الى التغيير والتعبير بتوجيهها الى قنوات تكلف الشخص كئيبا .

والثقافة فى البلاد المتقدمة صناعيا تعتمد على الانتاج والاستهلاك فهما القيمتان البارزتان فيها ولكننا نجد أن ثمة قيما أخرى عديدة تواجه هاتين القيمتين ، فلا يزال العمل هو القيمة الحقيقية فى أى مجتمع ، بل هو فى الواقع القيمة الأساسية . ومن الممكن تطوير مفهوم العمل ليتضمن عناصر جديدة مثل الخلق والابتكار والترويح عن النفس .

وهناك قيم أخرى عديدة تنادى بالتعبير عنها ، كالقيمة الدينية والقيمة الفنية والقيمة الفلسفية ، وهى كلها قيم تتصارع فيما بينها ، وان كانت كلها تتفق على رفض الثقافة الصناعية على وجه الصوم . وبعض هذه القيم قد يقال انها تقاليد عتيقة تحوى بين طياتها الكثير من خرافات القرون الوسطى ومن الرومانسية فى الفن

وقد شهدنا خلال الأعوام العشرة أو الخمسة عشر الأخيرة تضاربا وتداخلا بين هذه القيم والقيم الناتجة عن المجتمع الصناعي ، وقد أطلق البعض على هذا التضارب لفظ « ثقافة الشباب » ولكنها في الواقع تسمية خاطئة لأن معارض الثقافة الصناعية أكبر وأقوى من ذلك وخاصة بين الشباب . والمعروف أن الشباب هو القطاع الأكثر تنقلا في أى مجتمع ، ولذا فقد أسبغت على هذه المعارضة صفة الفروق بين الأجيال . والمتوقع أن يستمر الشباب على وقفة المعارضة هذه حتى تعم المجتمع بأسره .

وهذه الثقافة الجديدة ليس لها مجموعة من القيم خاصة بها ولكن لعل أهم مظهر فيها هو مظهر الاعتماد على النفس ، والقول بأن « اصنع ما تريد بنفسك » . وعدا لا يعنى أنها تنادى بطريقة موحدة للحياة ، ولكنها تروج لفكرة الاختيار وحرية خلق أنماط جديدة للحياة ، كما أن الفكرة الأساسية فيها هي الرغبة في السلوك الشخصى ذى المعنى والهدف . ويمكننا أن نسمى هذا الاتجاه الجديد بطريقة شهوية للحياة ، طريقة تقف في مواجهة الانفصامات والحواجز التى تميز الحياة في أى مجتمع صناعى .

والسفر عند دعاة الحياة الشمولية له معنى جديد لأنهم يفهمون تماما حاجياتهم الأساسية ويحاولون بالتالى إشباعها ، فى العمل ، وفى موطنهم الأصل ، وفى البلاد التى يسافرون إليها . وهذه الحاجيات لا تستهدف الإشباع العاطفى ، بل أنها تميل الى سياسة الاعتماد على انفس وخاصة عند السياحة ، فلذا نجدهم أى الشباب يلجأون الى شركات سياحية تعد لهم برنامجا مسبقا ، كما نجدهم لا يميلون الى السفر فى مجموعات كبيرة .

والملاحظ أن معظم السياح الآن من الشباب الذين يطلق عليهم « الهيبيز » ، وهو لفظ غير مفهوم المعنى ، ولكن اذا قصرناه على مجموعات الشباب التى تعبر عن ثورتها بارتداء الملابس الشاذة ، وبالسلوك غير المألوف فاننا نجد أن أعدادهم صغيرة نسبيا .

ومعظم السياح الآن أشخاص مهتمون فعلا بدراسة أحوال البلاد التى يزورونها . ومعظمهم مضطرا الى العيش بطريقة اقتصادية ومعظمهم لم يعد يرغب فى أن يحيا نفس المستوى الذى أتى منه كما أنهم لا يرغبون فى تسهيلات وخدمات سياحية تعزلهم عن المجتمع الذى يزورونه ، بل أنهم فضلا يتوقون الى لقاءات شخصية ولذا فهم نادرا ما يمكنون فى المحيط المرسوم لهم ، بل نراهم يزورون الأحياء الفقيرة ، كما يزورون القصور التاريخية ، ولا يأنف الكثير منهم من العمل لبضعة أيام أو لبضعة أسابيع حتى ينخرطوا تماما فى واقع المجتمع ، وحتى يوفرُوا نفقات رحلاتهم . ومثل هؤلاء الشباب من الطبيعى ألا ترحب بهم الشركات السياحية .

والمعروف ان الأفراد الذين يعيشون فى مجتمعات صناعية متقدمة يتمتعون - عنى الأقل فى بداية حياتهم - بفرص الاختيار فيما يخص طريقة حياتهم ، لأن مجتمعاتهم تقف دائما فى مواجهة الاختيارات . والسؤال الآن هل سيظل النسق المتكامل للحياة هذا باقيا ، وهل ستظل النظرة الحالية الى السياحة باقية ؟

كل هذا يتوقف على المتغيرات السياسية ، ولا يمكن التكهّن بمستقبل السياحة حاليا ، ولكن بما أننا نفضل ، بوصفنا أشخاصا واعين سياسيا ، هذه الطريقة ، فان هناك شعورا بالتفاؤل النسبى .

والسبب فى هذا التفاؤل هو إيماننا بالاحتياجات البشرية الأساسية فهذه المجتمعات الصناعية قد اطلقت دون أن تدرك - رغبة شديدة فى التحرر والرغبة فى التعبير من خلال الاشباع للحاجات المادية للانسان .

وفى البداية كانت الحاجات المادية فى المجتمعات الزراعية وعند اول ظهور المجتمعات الصناعية ، كانت هذه النظرة هى أساس السيطرة الاجتماعية ، ومن هنا نشأ القول « ان من لا يعمل لن يأكل » . ثم أضيف الى هذا القول قول آخر وهو أن من لا يخضع لن يحصل على عمل . . ولكن الآن ، وقد سادت أنظمة التأمين الاجتماعى على ضآلتها وازدحمت الأسواق بالعمل ، أصبحت هذه السيطرة ضئيلة . وثمة محاولات لاعادتها من خلال الاستهلاكيات غير الضرورية ، ومن خلال اعادة تكييف رغبات المستهلك . ولكن كل هذه المحاولات لن تنجح على المدى الطويل مع الناس .

والاعتماد على النفس كسياسة يرجع الى رغبة الفرد والى رغبة المجتمع أيضا . والذين يفضلون سياسة الاعتماد على النفس وينظرون اليها كهدف تشخصى يفضلون التنقل بين مجتمعاتهم أولا ، واستكشاف ما فيه من موارد ، وقليل منهم من يختار السفر للخارج ، وهذا مبدأ ينطبق على الدول الرئيسية وعلى دول الحواشى المحيطة بها .

والسائح الذين يريد الاعتماد على نفسه لا ينوى بالطبع انفاق الكثير من المال فى الفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه ، بل انه يبحث عن مكان زهيد النفقات لاقامته . وقد يحمل على ظهره كما قلنا هذا المكان ، على شكل حقيبة للنوم أو خيمة . ومثل هذا السائح يكون اهتمامه الأول منصبا على الطبيعة والجو وعلى الناس أيضا ، فهو يريد أن يتعرف عليهم وعلى ثقافتهم ولذا فاننا نجده يتقابل مع من هم على شاكلته ويتقابل معهم بالمساواة . وهذا الالتحام الشخصى ، اذا طاللت فترته لأن الوقت ذاته يؤدى الى هام جدا ، وقد يؤدى فى بعض الأحيان الى الخلافات والصراعات والنقد ، ولكنه فى التفهم والدراسة .

أما السائح الذى يعيش بعيدا عن كل هذا ، فى مستوى أعلى بكثير من مستوى الشعب الذى يزوره فلن يعرف الكثير عن هذا الشعب .

والخلاف والصراع ضروريان ، والنقد ايضا ضرورى ، والا عاش الانسان
فى عزلة تامة .

وقد بينا فى جدول رقم (٢) أن معظم سياح دول الحواشى ، وتبلغ النسبة ٢٠٪
يذهب الى الدول الرئيسية ، بين ٢٠٪ عدد سياح الدول الرئيسية هو الذى يزور دول
الحواشى ، وعلى ذلك فان السياحة خارج البلاد لا تزال أمرا متروكا للاختيار الشخصى .

والاعتماد على النفس ، على المستوى الحكومى يعنى أمرين :

أولا : استخدام الموارد المحلية فى سبيل إقامة صناعة سياحية منتظمة .

ثانيا : إيجاد الخدمات التى تلائم السائح الذى يريد الاعتماد على نفسه .

وهذان الهدفان مختلفان ، ولكنهما فى الوقت ذاته ، شبيهان عند التطبيق .

والسائح الذى يريد الاعتماد على نفسه عادة يقتنع بما يجده من خدمات فى البلد
الذى يزوره ، فهو يستخدم وسائل التنقل المحلية ، مثل القطارات ، والسيارات العتيفة
البالية كما انه يأكل وينام فى أماكن شعبية .

والسائح الذى يريد أن يخوض تجربة هامة فى بلاد الحواشى ليتعرف عليها يجد
نفسه يواجه صعوبات عدة ، فالإقامة فى منازل المحليين ، والاشتراك فى أعمالهم ، والتنقل
بحرية داخل البلد ، لا تقتربها البلد التى يزورها بسهولة فالحكومات تفضل أن تبغى
السياح فى مكان معين محدد فلها منها أن هذا يزيد من قيمة السياح الى بلدها ، وقد
تكون بعض الحكومات محقة فى ظنها هذا ، ولكن اذا كنا نريد أن ننظر الى السياحة
على أنها عامل للتطور والتفهم الدولى فينبغى أن تحاول الحكومات أن تقلل من تشددتها
فى هذا الصدد . والنظرة الى السائح على أنه مشتر أو زبون يجب أن تقدم له أجود
المطلوب بغض النظر عن الناحية الاجتماعية نظرة خاطئة تماما ، لأن العلاقة بين
السائح ومضيفه تصبح عندئذ علاقة اقتصادية بحتة .

وبقاء السياح بعيدا عن مواطن البلد الذى يزوره له خطر كبير ، إذ أنه يوجه
الدخل من السياحة الى صوب نخبة مختارة فقط ، ولو حاولت الحكومات أن توجههم
الى القطاعات التى هى فعلا بحاجة اليه ، لكانت النتيجة المطلوبة أسهل مثلا ، وينتج
عن العائد السياحى ما يفيقه من تنمية ، ولكن احتمال حدوث هذا . أمر بعيد فى معظم
الحالات ، وإن كان ممكنا فى الحالات التى تسيطر الحكومات فيها على الخدمات
السياحية .

وفىما يختص بالتفهم الدولى فان سياسته عزل السياح لن تؤدى فيه الكثير ،
فالسائح لا يذهب الا الى الأماكن المرسومة له ، ولا يقابل الا الأشخاص الذين اُخبروا
لمقابلته ، ولا ينجم عن كل هذا تبادل أفكار ولا التحام ثقافات .

ان التفهم الحقيقى يجب أن يقوم على دعائم متينة ولا يمكن أن يتم الا من خلال التحام السائح بالمجتمع المحلى . وقد تمت فى هذا المجال محاولات عديدة ، والأمل أن تجرى محاولات أخرى ، وتبتكر محاولات جديدة ولعل أكثر هذه المحاولات توفيقا السياحة مع العمل ، وقضاء الأجازة مع عائلة محلية ، والمجتمعات التى تجمع السياح مع اهل البلد ، وحلقات الدراسة حيث تدرس اللغات ، والثقافات والسماح بالتنقل والحركة بلا حدود ، وكل أنواع التبادل .

ان النقطة التى نريد أن نؤكدھا فى نهاية هذا البحث هو ان كل هذه المحاولات تمثل عوامل ايجابية فى سبيل التفهم بين الشعوب ، وانها عادة ما تترك صسداقات أبدية وتخلق ثقة متبادلة بين الناس ، وهى لهذا بحاجة الى الصراحة والثقة أيضا .

وقت الفراغ والسياحة في أوروبا

التطور وتأثير وقت الفراغ

ان التطور الذى احرزَه المجتمع الصناعى الحديث فى المجالات المختلفة قد اطلال الى حد بعيد فترة وقت الفراغ وأثر فى نوعه . ومن بين العوامل التى لعبت دورها فى ذلك : ارتفاع معدلات الأعمار والتقاعد فى سن مبكرة ، والنماذج المتغيرة للحياة فى الأسرة وفى المجتمع ، والوفرة المتزايدة للبضائع الصناعية ، والأساليب الجديدة للحياة والعمل، والتجانس فى أنماط الحياة الحضرية والريفية ، ونقص ساعات العمل الاسبوعية ، التحضر المطرد ، وانتشار التعليم والثقافة ، والتخلص من الأمية والجهل ، وهذه العوامل تؤدى الى المساواة التدريجية فى المستويات الثقافية للطبقات الاجتماعية المختلفة .

هذا وبينما يتحكم البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى تحديد ساعات العمل ،

الكاتب : ميرو. أ. ميهوفيلوفيك

أستاذ ومستشار البحث العلمى فى معهد تخطيط المدن ببلدة كرواتيا ، ومركز السياحة والاستجمام ووقفت الفراغ فى بلدة مارينكو فيكافا ١٠٠٠٠٠٠ بمدينة زغرب يوغوسلافيا .
وقد نشر كتباً عديدة عن مسائل وقت الفراغ ، والاستجمام ، ميزانيات الوقت ، والرياضة ، والسياحة ، والعائلة ، والتخطيط الإقليمي ، وموضوعات أخرى ، وذلك باللغات المختلفة اللغة الصربية والكرواتية ، واللغة الفرنسية ، واللغة الرومانية ، واللغة الانجليزية ، واللغة الإيطالية ، واللغة الألمانية ، واللغة التشيكية ، واللغة الأسبانية ، وهو مشترك فى مجموعات مهنية عديدة .

المترجمة : هناء محمد كامل أبو ستيت

ليسانس آداب ودبلوم ترجمة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وفى تحديد وقت الفراغ الذى لم يعد هو الوقت الفائض المتاح يوميا أو الوقت الذى لا يوجد فيه عمل ، ولكنه يمثل فترة تساعد على الترويح من عناء العمل . ونأى عملية الترويح من عناء العمل نتيجة للتفاعل بين وقت الفراغ والعمل .
وقد أصبح مفهوم وقت الفراغ أكثر اتساعا ونراء ، فى المضمون والغرض . ومن المعتاد أن يكون له دور ثانوى فى ميزانية الوقت اليومى ، ولكنه أصبح بالتدريج واحدا من المكونات الأساسية فى الشخصية المركبة للانسان المعاصر .

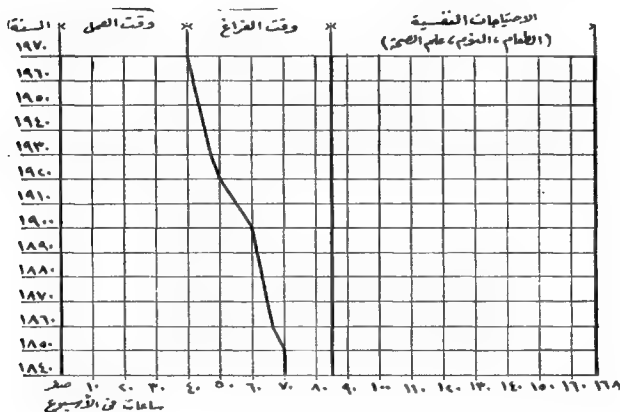
ولهذا السبب فإن الانتفاع بوقت الفراغ قد أخذ صفة تختلف عن الطابع التقليدى . وهى تتغير من كونها عملية استعادة للطاقة أو السعادة الشخصية الصافية ، الى تكوين وإيجاد شخصيات منسجمة ومجتمع متوازن ومتآلف . وأصبح وقت الفراغ هو الوسيلة التى بواسطتها يحصل الانسان المعاصر والمجتمع على حاجته من التعليم والثقافة أو يزيد منها .

وقد اعتمد توزيع الوقت بين العمل ووقت الفراغ فى فترات تاريخية مختلفة على عوامل عديدة ، فمثلا فى مصر القديمة كان العمال يحصلون على ٥٣ يوما راحة فى العام ، وفى أثينا كانوا يحصلون على ٥٠ يوما قد تمتد الى ٦٠ يوما ، وفى روما كان ثلث العام يعتبر العمل فيه شغلا ، وكانت تلك الأيام تسمى « المقتوة » . وقد نجت

نقابات العمال ومنظمات العمل من خلال صراعهم الطويل عبر قرون من الزمان في تخفيض عدد ساعات العمل في المدن الصناعية من ٨٤ الى ٤٢ ساعة أو أقل في الأسبوع

وفي عام ١٨٤٠ كان الناس يعملون ٧٢ ساعة في الأسبوع ، وكانوا يتركون ١٢ ساعة فقط لوقت الفراغ . وفي عام ١٨٩٠ كانت النسبة ٦٠ ساعة عمل الى ٢٤ ساعة فراغ ، وفي عام ١٩٦٢ كانت النسبة ٤٨ ساعة عمل الى ٣٦ ساعة فراغ . أما اليوم فان أغلبية الناس في العالم الصناعي يعملون ٤٢ ساعة في الأسبوع ويتمتعون بـ ٤٢ ساعة فراغ . ويظهر هذا الاتجاه في صورة الرسم البياني رقم (١)

الخاص بالولايات المتحدة :



ويحصل العاملون في جميع أنحاء العالم الصناعي تقريبا على ٥٢ يوم أحد ، ٥٢ يوم سبت ، وعلى عدد من العطلات القومية والدينية خلال العام . فاذا أضفنا أيام العطلة التي تتراوح بين ١٤ يوما و ٣٠ يوما فاننا نحصل على اجمالي لعدد أيام لا يتم العمل فيها (العطلات) وتتراوح بين ١٣٠ يوما و ١٥٠ يوما في العام .

وفي عام ١٩٣٦ تقريبا كان يدفع أجر ١٤٪ عن أيام العطلات كبقية أيام العمل العادية ، و ٨٦٪ لا يدفع عنها أجر ، وفي عام ١٩٥٤ كان يدفع أجر ٩٦٪ ولا يدفع عن ٤٪ ومنذ عام ١٩٦٧ كان يدفع مقدما أجر كل الأيام التي لا عمل فيها (العطلات) .

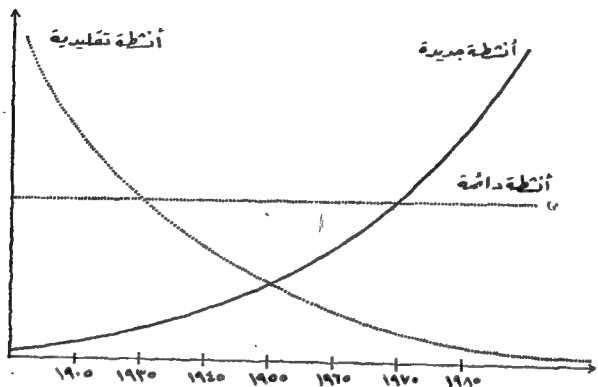
وقد قدر ان استخدام الآلات الأوتوم تيكية سوف يقصر في المستقبل عدد ساعات العمل الى ٣٢ ساعة في الأسبوع . وهذا يعني أنه سيكون هناك ثلاثة أيام عطلة في الأسبوع ، وعطلات أطول ، وسوف يقضى المرء مسنونات عديدة في التعليم ويتقاعد مبكرا .

ويزعم هؤلاء العاملون في المبتكرات الالكترونية والذرية ان الثورة الصناعية تعتبر ضعيفة اذا قارناها بالثورات التي نتوقمها في المستقبل ، ومثل هذا التطور في مجال العمل سوف يسبب ابعادا جديدة لوقت الفراغ ، وخاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي . ويعتقد على نطاق واسع أننا على مشارف عهد جديد بالنسبة لوقت الفراغ . وبسبب الثورة الصناعية والاختراعات الحديثة فاننا نحصل على ٩٨,٥٪ من طاقة العمل من الوسائل الآلية ، وحوالي ١٪ نحصل عليه من جهد انساني مباشر . و ١٪ مصدرها جهد حيواني ، ومنذ مئات السنين الماضية كان الوضع عكس ذلك . وتبعاً لدراسة شاملة تمت في الولايات المتحدة فان الرجل الذي يعمل بالصناعة يقضى ٢٠ عاماً من حياته يعمل ، و ٢٠ عاماً نائماً ، ١٦ عاماً في ممارسة ضروب النشاط في وقت الفراغ .

وكان لتحسين ظروف المعيشة عامة تأثير واضح في اطالة عمر الانسان . فبين عام ١٨٥١ و عام ١٩٢١ كانت نسبة سكان العالم الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً حوالي ١٠٪ ، وفي عام ١٩٥١ كانت ١٨٪ ، وفي عام ١٩٧١ ارتفعت الى ٢٨٪ . ومنذ خمسين عاماً مضت كان هناك اختلاف بسيط بين مدة حياة الانسان العملية ومقدار عمره كله ، وفي عام ١٩٥٠ كان متوسط حياة كبار السن المتقاعدين يساوي الضعف اذا قارناه بالمتوسط في عام ١٩٠٠ ، لأنه ارتفع من ٢٦ الى ٧٥ عام . وبينما يعتبر وقت الفراغ ناتجاً عن المجتمع الصناعي وهو جزء أساسي للحياة والكيان الاجتماعي فانه مازال يحتفظ بصفة المستهلك (الطابع الاستهلاكي) فبالتعبر الاقتصادي ان مصاريف الانفاق على وقت الفراغ تعتمد على أساس الوسائل المتاحة . وقد زودت (رفعت) الوسائل التجارية النفقات التي تصرف على وقت الفراغ . فمثلاً في الولايات المتحدة زادت نفقات الصرف على وقت الفراغ عما كانت عليه في الثلاثين عاماً الماضية الى ٤١ بليون دولار ، وهو ما يوازي تقريباً ميزانية الدفاع في أمريكا ، أو ما يوازي دولاراً من كل سنة للدخل الفردي .

وعلى هذا يمكن أن تستنتج أن المصادر المالية هي التي تحدد أولاً أنشطة وقت الفراغ ، وخاصة في المجتمع الصناعي ، وأن ضغط وقت الفراغ المستهلك والمستغل في التجارة في المجتمع المعاصر له تأثير مفيد في المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في الحصول على وقت الفراغ . ومن ناحية أخرى هناك حظر أن تصبح مطالب وقت الفراغ المباشرة والمعدية قيوداً اجتماعياً إجبارياً ، وبذلك تفسد المعنى الأساسي لوقت الفراغ .

• والاستخدامات الجديدة لوقت الفراغ تعيد بناء حياة الفرد والبيئة الاجتماعية .
ويستطيع المواطنون في الوقت الحاضر أن يختاروا من بين أكثر ١٠.٠٠٠ من أنشطة وقت الفراغ . والرسم البياني في الشكل رقم (٢) يبين اتجاه التغيرات في هذا المجال .



وتؤثر عوامل عديدة في شكل وطريقة الانتفاع من وقت الفراغ ، وهذه العوامل هي :

١ - عوامل تعليمية واجتماعية ونفسية : مطالب متطورة نتيجة الوعي والاحساس فيما يختص (بالنظر الى) طريقة مختلفة ومفيدة للانتفاع بوقت الفراغ ، وعدم وجود عادات معينة ، والمحافظة على الساعات التي تلي وقت العمل والتوعية البسيطة بخصوص الراحة والتسلية ، وعدم وجود مطالب ثقافية لوقت الفراغ .

٢ - عوامل مالية : المستوى العام للمعيشة ، وانتشار المؤسسات ونظور مستواها ، والرياضة والسياحة ، وعمل تسهيلات لازمة ، ووجود مكان لأنشطة الترفيه الاجتماعي والثقافي ، والقوة الشرائية للمنتفعين والمستهلكين لأنشطة وقت الفراغ .

وعلى الرغم من المشاركة العظيمة للتصنيع فان وقت الفراغ مازال غير موزع بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع ، في حين أنه لم يعد احتكارا لذوى الامتيازات وأصبح منكا للعمال المهرة وأنصاف المهرة في المجتمع الصناعي . وقد نتج عن وقت

الفراغ أيضا مشاكل عديدة . ويتضح من هذه المشاكل نوعان : نوع يبحث عن حل للمشاكل من خلال الحماية والنشاط (العمل المجدد) ، والنوع الآخر يبحث عن النتائج من خلال اللامبالاة والسلبية (الكسل) .

حجم السياحة

تتميز السياحة عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة مثلا ، التي هي بدرجة أكبر أو أقل متركزة في مكان ومتجانسة ، في حين أن السياحة تتكون من مجموعة من العناصر المتعددة والمتناسقة وتعتمد عليها ، بصرف النظر عن أنها تتأثر بدرجة كبيرة أو صغيرة بعدة ظروف طارئة مثل : الأزمات المالية ، والبطالة ، والصراعات الدولية ، والنظم الاقتصادية المضطربة ، والنظام العام المتقلب ، ونظام الحكم في الدولة المضيفة ، الخ .

وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٣ عانت الحركة الدولية من عملية تطويرية هامة . وقفز عدد السياح من ٢٥ مليون سائح إلى ٢١٥ مليوناً لبعض الدول . وبلغ عدد السياح الذين دخلوا يوغوسلافيا مثلا ٢٣٨ مليون عام ١٩٧٣ ثم ارتفع عددهم إلى ٢٩٢٣ مليون في عام ١٩٧٨ . وبين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٥ زاد عدد الذين عبروا الحدود من ١٣٣ مليون إلى ١٣٨ مليون ، وفي عام ١٩٧٨ أصبحوا ٢١٤ مليون .

وحتى عام ١٩٧٣ كانت السياحة الدولية مركزة في غرب أوروبا ، إيطاليا وإسبانيا ، وكانتا هما الدولتين الرئيسيتين ، ثم انضمت بعض الدول الأخرى إلى السوق السياحي تدريجيا ، وبذلك تدعم مركز أوروبا على اعتبار أنها المنطقة السياحية التي تهيمن على أكبر عدد من السياح في العالم ، والأزمات الاقتصادية (أزمة النقد ، بين الجدول التالي النسبة المئوية للتجارة السياحية الدولية في المناطق بين عام ١٩٥٠

وعام ١٩٧٥

المنطقة	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
أفريقية	٢٠	١٢	١٥	١٣	١٤	١٦
أمريكا	٢٩٤	١٩٠	١٨٢	٢٠٨	٢٢٠	٢٢١
أوروبا	١٨	٧٥٠	٧٥٣	٧٣٠	٢١٣	٧١١
الشرق الاوسط	٦٦٦	١٨	٢٠	١٨	١٩	١٤
	١٢	٣٠	٣٠	٣١	٣٤	٣٨

والطاقة ، والوقود) التي أصابت الدول المتقدمة ، سببت نقصا في السياحة في عام ١٩٧٤ . ولكن منذ عام ١٩٧٥ حدث انتعاش في السياحة مرة أخرى . وأثر

للتضخم الاقتصادي على التجارة السياحية عبر الأعوام القليلة التي تلت ذلك ، ومن المتوقع أن يكون لازمة الطاقة الثانية عام ١٩٧٩ تأثير أيضا . كما يتضح من الدراسة الشاملة التي قام بها « دهاب » عن حركة السائحين الدولية . وتظهر النتيجة في الجدول رقم (٢) .

البلد	السياح الدوليون		النسبة المئوية للسياح الى عدد السكان	
	بالآلاف	لكل ١٠.٠٠٠ من السكان	اجمالي	المليون فقط
الدنمرك	١٠٩٢٧	٢٩٩	٦٦.٠	٤١.٠
النرويج	—	—	٧٨.٠	٦٧.٠
السويد	١٠٦٢٦	٣٠٧	٧٧.٠	٥٢.٠
المملكة المتحدة	٨١٠٠	٢٤٧	٦٠.٠	١٥٥.٠
بلجيكا	—	٤٦٠	٣٤.٣	٢٨.٠
هولندا	٢٥٠٠	٥٣٥	٥٤.٠	٢٠.٠
ألمانيا	١٠٣٦٢	٣٦٥	٣٩.٠	٣٥.٠
فرنسا	٣١٠٠	٣١٠	٤١.٠	٢٨.٠
سويسرا	—	٥٦٠	٥٧.٠	٢٦.٠
استراليا	١٠١٨	—	٤١.٠	—
إيطاليا	٧٠٠	١٠٧	١٩.٥	١٨.٧
أستراليا	٤١٥٠	—	١٢.٠	—
يوغوسلافيا	—	—	١٢.٠	١٠.٠
كندا	١٠٠٥٨	٥٦٣	—	—
الولايات المتحدة	١٧١٨٨	١٦٤	٣٦.٠	٣٣.٠

ويظهر الجدول أن الولايات المتحدة ، والدنمرك ، وكندا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، هي الدول الرئيسية التي تنبعث منها حركة السياح الدولية . ويمكن أن تفسر ذلك بسبب مستوى المعيشة المرتفع والقوة الشرائية الكبيرة لمواطني تلك البلاد . أما عن النسبة الإجمالية للسياح الى عدد السكان فإن الدول الرئيسية هي النرويج ، والسويد ، والدنمرك ، والمملكة المتحدة ، وسويسرا ، وهولندا . وفرنسا ، وأستراليا . وهذه النسبة العالية للسياح بالإضافة الى حجم

السياحة انداخلية ترتبط ارتباطا وثيقا لا بمستوى المعيشة المرتفع فقط ولكن أيضا بمستوى الثقافة المتقدم .

أبحاث عن السياحة

قام العلماء بالتحليل والعرض فى أبحاثهم عن السياحة المعاصرة ، وكان الموضوع الأساسى فى الفحص والدراسة هو الوضع المالى للدول المضيفة . وارتكزت دراساتهم على أساس العدد المسجل للذين عبروا الحدود الأمامية ، ومدة العطلات كما عبر عنها عدد مرات الإقامة طوال الليل ، وإحصاء دخول السياحة على اقتصاد الدولة المضيفة . وهناك بحث آخر عن تأثير السياحة على المجال الاجتماعى (على انفراد ، وعلى البيئة الاجتماعية المباشرة ، وعلى المجتمع عامة) .

ومن طرق البحث العديدة التى استخدمت نود أن نلفت النظر الى تلك الطرق التى طبقها سير جورج يونج فى تحليل البيانات الإحصائية عن السياحة من وجهة النظر الاجتماعية ، وقد طبق فكرة « نقطة التشبع » التى توضح أنه بعد نقطة التشبع المحددة لن يكون لآى تطور فى السياحة أى نفع أو فائدة اقتصادية أو اجتماعيا أو من جهة المكان . ولذلك فإن سسير جورج حدد فى جدول فى الكتاب السنوى للإحصاءات السياحية الذى أضاف اليه بيانات من لجنة السياحة لمنظمة التطور والتعاون الاقتصادى . وقد أوضح سير جورج يونج فكرة « نقطة التشبع » لبعض الأماكن بعدد الليالى التى تمت الإقامة فيها طوال الليل لكل ١٠٠٠ من السكان (مثل برمودا ٣٠٢٤٩ ، ولندن ٨٥٥ ، والفلبين ٢ ، ويوغوسلافيا ١٠٥ ، وكذلك كثافة عدد السياح بعدد الليالى التى تمت الإقامة بها طوال الليل فى مقابل الأميال المربعة فى العام (برمودا ٣٠٤٧٨٤٨ ، ولندن ٣٧٨٣٨٠٩ ، والفلبين ٢٧٠ ، ويوغوسلافيا ٨٨٠٣) . وضع يونج تحليلا بعد ذلك لنقطة التشبع وارتباطها بعدد التسهيلات الفندقية بالنسبة لكل ١٠٠٠ من السكان ، ولكل متر مربع من الشواطئ ، ولكل أرض ، وأيضا بارتباطها بالآثار الثقافية ، والمؤسسات ، والفرة العاملة ، وبالتخطيط السياحى الإقليمى والمحلى ، الخ .

وقد وجه جزء كبير من الأبحاث التى عن السياحة للحصول على البيانات وتحليلها ، والوثائق ، وتحليل الحالة الموجودة ، وأيضا المطالب المختلفة . وهذا البحث بدوره مفيد فى التخطيط ووضع البرامج . وفى بعض القطاعات مثل التخطيط الإقليمى ، وبناء الفنادق أو المراكز السياحية الكاملة التجهيز ، والاقتصاد السياحى ، وترشيده وتخصيص الخدمات المختلفة والقوة العاملة ، والدعاية ، والسفر البرى أو الجوى ، والعرض والطلب السياحى . وقد عملت أبحاث عديدة ومفيدة فى هذا المجال .

ويقوم عدد من المنظمات بدور هام على المستوى الدولى ، من بينها منظمة السياحة العالمية ومقرها الرئيسى فى مدريد ، ولجنة السياحة التى تتبع

منظمة التطور والتعاون الاقتصادي ومقرها باريس ، ولجنة السياحة الأوروبية والاتحاد الدولي للمطاعم والفنادق ، والاتحاد العالمي لوكالات السفر وكثير غيرها من المنظمات الأكثر أو الأقل تخصصا .

مقاييس سياحية (تصنيف السياح)

ان تصنيف السياح هو نقطة جوهرية في تنظيم وتخطيط واتباع أى سياسة سياحية محددة . ويقدر اهتمامنا بالسياحة هناك نوعان أساسيان من المقاييس : النظرية ، والعملية . فالمقاييس النظرية تقسم السياح تبعا للدراسات والاحصائيات الاجتماعية ، ومميزاتهم الاقتصادية والسياسية ، وأيضاً العمر ، والأصل الاجتماعى ، ومستوى التعليم ، والمهنة ، والدخل ، والحالة الاجتماعية (متزوج أو عزب) ، وسائل الراحة المطلوبة ، والمنسية ، أو الاصول السياسية والاجتماعية . مقاييس التصنيف النظرية كل هذا مع الصفات (الخصائص) المقدرة وتقوم بتحليله .

وللمقاييس العملية تؤسس تصنيفاتها على الفئات النفسية والاجتماعية وصفات السياح وخاصة احتياجاتهم ، والدواعى ، وتوقعاتهم من السفر ، وسلوكهم ، وفدريتهم على التكيف ، وأنشطتهم ، وقدرتهم على الحركة . وبهذه الطريقة يستخلصون نماذج معينة مثل : الأشخاص الفضوليين محبى الاستطلاع ، والأشخاص الرياضيين ، والعزباء والأفراد المنبسطين والأفراد الذين يحبون التجول ، والذين يحبون النزاهات الخولية ، والذين يحبون قيادة السيارات ، والأفراد دوى الشهرة العلمية ، الخ .

ومن أين المبتدأ التقسيمات التى ترتكز على أساس دراسات عملية تلك التصنيفات (التقسيمات) التى استخلصها م . باسند و أ . كوهين وهى جديرة بالملاحظة . وهذان المؤلفان بيئا تقسيماتهما على أساس المعرفة والتجربة ، والبيانات التى حصلوا عليها من السياحة الدولية . وقد بنى ل . برزكسلا وسكى تقسيماته على الاحتياجات ، والرغبات والكعاج والمعرفة للفئات المختلفة من السياح .

مشروع الجولة السياحية

فى عام ١٩٧٢ اقترحت مجموعة من العلماء من أستراليا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا وبولنده والسويد ، وهم العلماء الذين يعملون (يبحثون) فى دراسة مشاكل السياحة ، أن يتكفل المركز الاوروبى لتنسيق الأبحاث والمستندات للعلوم الاجتماعية فى فيينا بعدل تجهيز وتنسيق مشروع بحث عن السياحة فى أوروبا . وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة عليه لأنه مشروع للمقارنة بين دول متعددة . وموضوعه ، المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسياحة فى أوروبا « هذا المشروع السياحى شاركت فيه كل من : بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة وفنلنده وفرنسا وإيطاليا ويوغوسلافيا والمجر وهولنده وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبولنده وأسبانيا والسويد .

أبحاث مكتبية

المصنوع العام

ظروف الوقت
المستوى الفني
المجتمع الصناعي
العائد السياسي

الساكنون
الحاليون

بيانات إحصائية مؤثرة

الساكنون
الأجانب

الجنس والسود وجماعة
والحالة الاجتماعية

نوع اجتماعية وسكانية

الدخل والموت والدرج
الوظيفية ووقت الفراغ

نوع اجتماعية واقتصادية

مستوى التعليم
ومجموع المجتمع

نوع اجتماعية وثقافية

المنظمات الإدارية
والأوضاع المالية

حرية الاختيار

أبحاث السائح

نوع الخدمات المطلوبة
نوع الإنتاج المصنوع

الدوافع

خاصة بالسكان (أبرز)

اجتماعية (مع من)
عقلية

تصورات

(ارتباطات عاطفية)

فنية
اتحادات التوأمة

الظروف الاجتماعية

توصية الإنتاج
توصية الأفراد

توقعات

العائد السياسي

قومية شخصية إقليمية
لمجموعات اجتماعية

المكثافة

الاستهلاك
تقديم الإنتاج

استخدام الإنتاج

أبحاث مكتبية

هيكل الإنتاج

الساكنون
الأجانب

النظم

النقل

معالم البلد
+ الظروف

اختلاط السائح

وسائل الراحة
+ التسهيلات الأخرى

ويتضمن المشروع ثلاثة أبحاث فرعية ، بحث مكتبي والسياح المحليون ، والسياح الاجانب . وقد خطط له من الأصل على أساس أن يستمر منذ ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، ولكنه امتد الى عام ١٩٧٨ ، وسوف تنشر النتائج كاملة في صيف عام ١٩٨٠ . والمؤلف بصفته واحدا من ستة تعاونوا في تنسيق المشروع يستطيع أن يقرر هنا بعض التفاصيل عن المناهج ونتائج البحث . وقد قسمت الدراسة الى مجموعة من الأغراض الفرعية وهى : (أ) الصفات الأساسية للمصادر السياحية لكل دولة وتحديد الانجاء الرئيسى للتدفق السياحى فى أوروبا ، (ب) مكان وأهمية السياحة بين الاحتياجات الأخرى الممكنة للمستهلك ، (ج) هيكل وتدفق السفر للخارج فى فترة محددة ، (د) خطط السفر للخارج فى السنوات القادمة ، (هـ) الدوافع الرئيسية للسفر الى الخارج والوصف الأساسى لهذه الرغبة ، (و) التصورات الإيجابية والسلبية للدول الأوروبية المختلفة ، (ز) الدرجات التى تحقق بها الدول المختلفة نوقعات الزائرين ، (ح) القرار النهائى لزيارة بلد معين ، (ط) الأفضليات فيما يخص بأشكال السياحة المختلفة .

نظام تحليل البيانات

ان المفهوم العام لمشروع يظهر فى الرسم رقم (٣) ، ويكمن المضمون العام فى عنصر الوقت ، وعلى مستوى التسهيلات الفنية ، والمجتمع الصناعى ، والإيراد السياحى الضخم ، فى حين يتم الحصول على البيانات الأساسية من خلال البحث المكتبى .

وعلى أساس ما تدل عليه البيانات الإحصائية ، ومن الفحص نفسه ، تظهر صورة جانبية مثل الهيكل الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للسياحة والسياح .

وتتحدد اتجاهات السياح بمنغرات اجتماعية ونفسية هامة تقدم مقياسا للمرضى والاستياء وتمثل تأثيرات على ديناميكية السياحة .

وتعرض البيانات عن العائد السياحى الأساسى لقياس وتقدير الامكانيات . والاحتياجات الإقليمية والمحلية ، وبهذا تساعد فى تدعيم العائد السياحى . والهيكل الناتج قد استخلص من البيانات التى تم الحصول عليها ، من للبحث الميدانى الذى اختص بالسياح الأجانب ومن البحث المكتبى . ويقطى هيكل الانتاج وسائل الراحة والتسليية والتسهيلات الأخرى ، وخصائص ومعاليم الأقاليم ، والبلاد، والظروف والانتقال ، والتنظيم ، الخ .

ومن الضرورى عند تحليل النظام السياحى أن تربط وتلازم بين العرض والطلب ، والتوقعات والتجارب ، وأيضاً ارضاء السائح ومعرفة البلدة التى قدم منها ونجاح السياحة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

وفى المضمون العام فان الطريقة المنهجية التى اتبعت فى تكوين المشروع قد جعلت الفاحصين يبدأون باقتراحهم أن كل العناصر والعوامل للنظام السياحي يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا لا ينقسم بصرف النظر عن طبيعتها .

بعض نتائج الأبحاث المرتبطة بصفة خاصة بيوغوسلافيا

أن الدوافع الأساسية لزيارة يوغوسلافيا كانت (فى نسب مئوية) : راحة ٨٣ر٥ ، مرور سريع (ترانزيت) ٤٣ر٤ ، أسباب مهنية ٣٤ر٤ ، أسباب ثقافية ٢٧ر٢ ، زيارة الأقارب والأصدقاء ٢١ر٢ . أسباب أخرى ٥ر٥ . وتبعاً للدراسة الشاملة لمشروع سجل السائحون الأجانب الذين راوا يوغوسلافيا عام ١٩٧٥ الأسباب التالية لزيارتهم : جمال الطبيعة ٦٦ر٢ ، معرفة الناس ١٢ر٣١ ، الأسعار المعتدلة للخدمات السياسية ٧ر٣ . الكنوز الثقافية والتاريخية ٨٨ر٥ ، دوافع أخرى ١١ر٧ ، الطعام الجيد ٢٦ر١ . والأغلبية العظمى وهى ٩٦٪ ذهبت للراحة ، والاستجمام ، وإعادة التأهيل ، والتسلية .

وفى جميع البلدان الأخرى لمشروع كان الدافع الأساسى أيضا هو الراحة . وكانت الدوافع الأخرى هى : الرياضة فى تشيكوسلوفاكيا ، وأسبابا مهنية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وزيارة الأصدقاء والأقارب ، المجر وهولندا ، وأسبابا ثقافية فى إيطاليا ، وأسبابا مهنية فى أسبانيا ، ومورورا سريما فى يوغوسلافيا .

ومن بيانات مشروع عن الدعاية والعوامل التى تؤثر على السياح لزيارة يوغوسلافيا ظهر أن الزيارات السابقة تؤثر على القرارات فى ٤٣ر١١٪ من الحالات ، توصية الأصدقاء والعائلة ٢٨ر٥٢٪ ، وكالات السفر والنوادي ٩٤ر١٠٪ ، والجرائد والمقالات والكتب والأقلام ٩٥ر٥٪ ، والنشرات والملصقات ٩٢ر٣٪ ، والراديو والتلفزيون ١ر١٪ ، ومبادرات النوادي والمنظمات ٢٥ر٢٪ ، والإرتباط بمصالح مهنية ٣ر٤٪ . وبين الجدول (٣) تكرار زيارة السياح ليوغوسلافيا فى خلال الخمس السنوات الماضية .

ان مدة بقاء السائحين الأجانب فى بلدة معينة قد كان تحليل بياناتها تبعا لارتباطها بالقومية ، وطول مدة العطلة والدخل الشهري . وفى كل الدول التى قامت بمشروع ما عدا أسبانيا ، يبقى السائحون من أسبوع الى أسبوعين . وأغلبية السياح الذين يزورون أسبانيا يقيمون أكثر من أسبوعين .

وكل السياح ، ماعدا الفرنسيين ، يقيمون فى يوغوسلافيا ما بين ١٥ يوما و ٢١ يوما فى المتوسط ، وأغلب السياح الفرنسيين يطيلون مدة اقامتهم لأكثر من ثلاثة أسابيع . والألمان والهولنديون والإيطاليون والتشييكوسلوفاكيون يطيلون أيضا مدة اقامتهم بعض الوقت . ومدة انبقاء ترتبط بطريقة ايجابية بالدخل الشهري وبعدد أيام العطلة المتاحة .

(٣) الجدول

عدد مرات الزيارة في الخمس السنوات الماضية	عدد المستجيبين	الاستجابات (النسبة المئوية)
١	٣٧٠	٣١٩
٢-٣	٢٨٩	٢٤٩
٤-٥	٢٦٥	٢٢٨
أكثر من ٥	٩٦	٨٣
لم يسبق له	١١٥	٩٩
لا توجد اجابة	٢٦	٢٢
اجمالي	١١٦١	١٠٠٠

وتبعاً للبيانات لعام ١٩٧٨ عن عدد الليالي التي أمضاها السائحون الأجانب في كل بلد نصدر الألمان رأس الفائمة بنسبة ٤١٥٪ ، ويليهما الاستراليون بنسبة ١٣٣٪ ، والاطاليون بنسبة ٧٢٪ ، ويتبعهم بعد ذلك الآخرون . وهذا الترتيب تبعاً للقميات لم يتغير لعدة سنوات . وبلغ عدد السياح وعدد الليالي التي أمضوها في يوغوسلافيا خلال عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ هي كما يلي : عدد السائحين .

١٩٤٩٠٠٠ عام ١٩٧٣ ، ارتفع الى ٦٣٨٤٠٠٠ عام ١٩٧٨ ، وعدد الليالي التي أمضوها ٣٢٠٣٧٠٠٠ عام ١٩٧٣ ارتفع الى ٣٤٨٦٦٠٠٠ عام ١٩٧٨ ، وعدد السياح المحليين وعدد الليالي التي أمضوها في المدة نفسها من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ : ارتفعت من ٨١٤٨٠٠٠ سائح في ١٩٧٣ الى ٩٩٩٠٠٠٠ في ١٩٧٨ ، ومن ٣٢٠١٥٠٠ ليلة في ١٩٧٣ الى ٤٨٦٨٠٠٠ في ١٩٧٨ .

والساحل الادرياتي هو أكبر ما يجذب السياح الى يوغوسلافيا بسبب جمال الطبيعة فيه ، وهذا شيء مؤكد ، اذ نجد في عام ١٩٧٨ أن ٨٦٪ من الليالي التي أمضاها لسائحون الأجانب و ٥٦٪ من الليالي التي أمضاها السياح المحليون . أمضوها في أماكن على ذلك الساحل .

وفي البلاد التي قامت بالمشروع كانت أكثر الأشياء المطلوبة بعد وسائل الراحة الخاصة هي : الفنادق السياحية ، وموقع المعسكرات ، والعربات ذات المقطورة . وإذا قارنا الدخل الشهري بالمستويات الأخرى لوسائل الراحة نحصل على الصورة التالية : يفضل السائحون ذوو الدخل الشهري المنخفض أو المتوسط وسائل الراحة بالمعسكرات ، لكونها أرخص طريقة لقضاء العطلات . ويفضل

السائحون أصحاب الدخول الشهرية المعتدلة الفنادق السياحية والغرف الخاصة .
ويفضل السائحون أصحاب الدخول الشهرية المرتفعة فنادق الدرجة الأولى الفاخرة .
واختلاف وسائل الراحة المستخدمة يتأثر بعدد أفراد العائلة ومجموعة عوامل أخرى
لها صلة بالموضوع .

ومن تقرير الدول الأعضاء في منظمة عن السياحة الدولية والنظم
السياحية ظهر بطريقة واضحة أن دولا عديدة قد وسعت المساحة المتاحة لاقامة
معسكرات العربات ذات المقطورة فيما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٢ ، ففي أسبانيا
زادت بنسبة ٥٤٪ ، وإيطاليا بنسبة ٧٦٪ ، واليونان بنسبة ٤٠٪ ، ويوغوسلافيا
بنسبة ٥٨٪ ، والتروويج بنسبة ١٩٪ ، وبلجيكا بنسبة ٢٣٪ . ويوجد في
يوغوسلافيا وحدها ٢١٠ معسكرات للعربات ذات المقطورة تغطي مساحة ٨١ مليون
متر مربع ، وقادرة على توفير الراحة لـ ٢٢٠٠٠ شخص . وتذبذب المطالب
السياحية مع فصول السنة وتتركز خلال شهور معينة تتحدد تبعا للنوع والدافع ،
من الاجازة المطلوبة ، والمطلات الدينية والتومية ، وعطلات المدارس ، والأحداث
العلمية والثقافية والفنية ، والمؤتمرات ، والرياضة ، والأحداث الأخرى ، والمظاهر
المختلفة . وتؤكد البيانات الاحصائية بوضوح أن التجمع السياحي له صفة موسمية
واضحة وتتركز أساسا في خلال شهور الصيف (يونيه ويوليه وأغسطس) ، وإلى
حد ما خلال شهور الشتاء يناير وفبراير . ويحسن أن تتميز الاجازات على الأقل
بصفتين من أجل تحقيق أكبر فائدة وفي الوقت نفسه يجب أن تحل جميع المشاكل التي
تظهر في ذروة الموسم السياحي ، وأكثر من ذلك أن للأسعار في كل المراكز السياحية
يجب أن تخفض ما بين ٢٠٪ و ٤٠٪ قبل وبعد ذروة الموسم ، مما يلائم أصحاب
الدخل الأقل .

وتكون « السياحة الاجتماعية » طبيعة جديدة ، الغرض منها أن تغري وتجنب
من خلال المقاييس الاقتصادية الى المشاركة في الاستجمام والاشتراك في الأنشطة
الاجتماعية والثقافية والترفيهية أثناء وقت الفراغ .

والغرض من « السياحة الاجتماعية » هو الاستخدام والانتفاع المفيد والصحي
لوقت الفراغ ، وخلق وتوسيع الناحية الثقافية لوقت الفراغ . وبينما هذا ينطبق
على كل الطبقات الاجتماعية ، وأيضاً على أصحاب الدخل المنخفض ، فإن أكثر
المتنفعين به بصفة خاصة ومباشرة هم : الأطفال ، والطلبة ، والعمال ، والمتقاعدون .

وفي يوغوسلافيا يكون أكثر من ٥٠٪ من الاقامة طوال الليل في شهرى يوليه
وأغسطس حيث بلغ العدد الاجمالي للسياح الأجانب ٥٨٪ ، فإذا أضفنا مدة الاقامة
في شهر سبتمبر فإن العدد الاجمالي يساوى ٧٠٪ في العام . وهذا يعنى أن تسهيلات
وسائل الراحة تظل غير مستخدمة بصفة خاصة لمدة ٢٠٠ يوم من العام .

وكانت وسائل الانتقال التي استخدمها السياح الأجانب عام ١٩٧٥ هي :
السيارات ٦٣٨٧٪ ، والطائرات (وتشمل الطيران المؤجر) ٢٢٦٣٪ ، وعربات

الأوتوبيس الكبيرة ٥٧٤٪ ، والقطارات ٤٦٪ ، والسفن ٨٨٪ ، والدراجات البخارية ووسائل الانتقال الأخرى ٢٦٪ . وللسفر الى يوغوسلافيا والسفر داخلها يستخدم السياح أساسا سياراتهم الخاصة بنسبة ٧٢٪ . وهذه الفئة من السياح تصنف بالقدرة الكبيرة على الحركة والتنقل . ولأنهم يستخدمون وسائلهم الخاصة في الانتقال فانهم أساسا يقيمون في المعسكرات والبيوت المتنقلة على عجلات وفي الفنادق من الدرجة السياحية . والتسهيلات التي تقدم الخدمات الخاصة ووسائل الراحة ضرورية للسفر بالسيارة ، وتأتي الطائرات في المرتبة الثانية (١٥٢٪) ، وبعد ذلك العربات الكبيرة (١٢٥٪) ، ثم القطارات (٩٩٪) ، والسفن (٤٪) . وفي أغلبية الدول التي شاركت في البحث والدراسة للمشروع وجد أن السياح الأجانب كثيرا ما يستخدمون سياراتهم الخاصة للانتقال ، ومهما يكن ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا تأخذ العربات الكبيرة المركز الأول ٥٠٨٪ و ٥٥٨٪ على التوالي . وتسافر نسبة كبيرة نسبيا من السياح الأجانب بالطائرة داخل حدود جمهورية ألمانيا الاتحادية (٢٢٪) .

كذلك أظهرت بيانات المشروع أنساليب جديدة لسفر السياح الأجانب في يوغوسلافيا عام ١٩٧٥ ، وكانت كما يلي : رحلات فردية بدون مساعدة وكالات السفر وبدون حجز ٥١٩٪ ، ورحلات فردية بالتنظيم مع وكالات السفر ١٦٩٤٪ ، ومجموعات منظمة عن طريق وكالات السفر ١٦٣٩٪ ، ورحلات فردية بدون مساعدة وكالات السفر ولكن بحجز ١٣٩٨٪ ، ورحلات منظمة عن طريق نقابات العمال أو النوادي (١٤٩٪) . وهؤلاء الذين يفضلون التنظيمات الفردية هم الإيطاليون ، ويليهم الفرنسيون والألمان والاستراليون . ويفضل المجرىون والانجليز غالبا السفر المنظم . ويستخدم الانجليز غالبا الطائرات المؤجرة ، في حين يفضل المجرىون العربات الكبيرة . وأغلبية السياح من تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية يذهبون الى يوغوسلافيا عن طريق المجموعات المنظمة .

وقد بحث مجال آخر هو مجال المرافقين للسفر مع السياح الأجانب . وجاءت الاجابة وزعة على طرق مختلفة ، فان السياح الذين يزورون تشيكوسلوفاكيا يذهبون غالبا بأنفسهم ، وهؤلاء الذين يزورون جمهورية ألمانيا الاتحادية من الإيطاليين واليونانيين يسافرون عادة مع أصدقائهم ، في حين أن هؤلاء الذين يزورون المجر وإيطاليا وأسبانيا ويوغوسلافيا يسافرون عادة في مجموعات عائلية .

وأظهرت بيانات المشروع أن السياح الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمجر وأسبانيا ويوغوسلافيا يقضون عطلاتهم غالبا في موقع واحد أو موقعين . وفي إيطاليا وبولندا يقيمون عادة في عدد المدن والأقاليم . وفي تشيكوسلوفاكيا يوحّدون اقامتهم في موقع واحد ويقومون برحلات قصيرة ونزهات ويزداد باستمرار في يوغوسلافيا تجهيز وسائل الراحة للسياح . وتسهيلات وسائل الراحة الأساسية تشمل ٩٣ر٤٥٥ سريرا في عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٧٧

وصل العدد الى ٢٥٣٦٣٢ سريراً . في حين كان عدد الأسرة الإضافية هو ٢٧٩٦٤٠ سريراً في عام ١٩٦٥ ، وأصبح ٤٦٤١٥٩ في ١٩٧٧ . وكانت المعسكرات في عام ١٩٦٥ تضم ٧١٣٦٤ سريراً أصبحت ٩٦٩٢٦٧ سريراً في عام ١٩٧٧ . وعدد الأسرة في التسهيلات الإضافية (للأطفال والشباب والعمال وأماكن الاستحمام ، وشاليهات الجبال والحجرات الخاصة) كان ٢٧٩٦٠٠ سرير في ١٩٦٥ وأصبح ٤٦٤٧٠٠ في عام ١٩٧٧ .

وفي عام ١٩٦٥ كان هناك ٧١٣٦٢ سريراً . وكان ٢٥٠٦٧٠ سريراً في عام ١٩٧٧ في ٣١٣ معسكراً من المعسكرات الموجودة . وعلى ذلك فإن عدد الأسرة داخل المعسكرات ارتفع ليساوى عدد التي في الفنادق . وإذا عبرنا عنها كنسبة مئوية لاجمالي تسهيلات وسائل الراحة وجدنا أنها تصل الى ٢٤٥٪ وكان عدد الليالي المقضية في المعسكرات خلال عام ١٩٧٥ هو ٩٥ مليون ليلة منها ٦٨ مليون ليلة قضاها سياح اجانب (بنسبة ٧١٥٪ من المجموع الكلي) .

وقد حددت المخطط لثلاث للخمس السنوات من عام ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ للتطور الاقتصادي والاجتماعي أن السياحة يجب اعتبارها « نشاطاً له أهمية خاصة ، لتطور البلد بصفة عامة » . وقد تدرت أن التجارة السياحية الخارجية والمحلية في يوغوسلافيا سوف تزداد الى ٧٪ سنوياً ، وسوف يزداد تدفق النقد الأجنبي بمقدار ٩٪ . ومن المتوقع تبعاً لهذا التقدير أن يصل عدد الليالي التي يقضيها السياح الأجانب في عام ١٩٨٠ الى ٤٤ مليون ليلة ، يتدفق فيها النقد الأجنبي بمقدار ١٢٢ بليون دولار (على حساب أسعار عام ١٩٧٥) . ومن المتوقع أن يصل أيضاً في عام ١٩٨٠ عدد الليالي التي يقضيها السياح المحليون الى ٥٤ مليون ليلة . ولكي تواجه هذه التقديرات فقد خطط لبناء فنادق تضم ٨٠٠٠٠ سرير و ١٢٥٠٠٠ سرير في تسهيلات إضافية . ونظراً لأهمية السياحة على الساحل الأدرياتي فقد قامت يوغوسلافيا بمساعدة المملكة المتحدة باستكمال دراسات معقدة عن تطوير الساحل الأدرياتي مع الاهتمام الخاص بالسياحة . وقد شملت المشروعات الخاصة بالجزء الجنوبي والشمالي للساحل الأدرياتي المنطقة الساحلية من ألبانيا الى حدود النمسا .

والعمل الآن قائم بنجاح في دراسات اقليمية ، وسبع خطط عامه عن المناطق السياحية الهامة ، وثلاث وعشرون خطة تفصيلية عن التكتلات السياحية الجديدة ، وايضا ثلاث خطط عن طريقة نقل أكبر عدد من السياح والوظائف الاجتماعية اللازمة .

التجارب والانطباعات

حقق المشروع بنجاح تسع خصائص أساسية لكل دولة من الدول التي تكون المجموعة الكبيرة للمصادر السياحية . وقد طلب من الساتحين أن يرتبوا تلك الخصائص . وكانت الأسئلة ترتبط بعناصر فترتين زمنيتين : الفترة الأولى :

ما الذى يتوقعه السائحون قبل أن يسافروا الى بلد معين ، والفترة الزمنية الثانية : ما هى الاشياء التى يمارسونها أثناء اقامتهم ؟ وهذه الاسئلة هى جزء من أساس الموضوعات لبحث المشروع ، وهى تكون افضل المؤشرات عن الرضا أو عدم الرضا النسبى . والجدول رقم (٤) يظهر الخصائص المقدرة (ذات القيمة الكبيرة) للدول المضيغة التى يذهب اليها السياح ، وقد قسمت هذه الخصائص تحت تسع فئات عامة .

جدول (٤)

الخصائص	التوقعات			التجربة		
	جيد	معتدل متوسط	رديء	احسن	متساوى	اردا اسوا
المناخ	٩	٩٦٧	٨	٤٨	٢٢٦	٩٤
الخصائص الطبيعية	٤٤	٦٦٢	٢٤	١٩	٣٧٤	٤٩
حالة الطرق وشارات المرور	١٨٥	٤٦٣	١٥٩	٤٤	١٨٨	٢٥٩
نوعية وسائل الراحة	٥٧	٤٥٣	٤٢	٢٧	٣٢٣	١٢٤
النظم الادارية	١٠٠	٥٢٠	٨٥	١٢٩	١٩١	٥٩
الاسعار	٤٣	٣٠٣	١١٦	٢٧	٣٢٦	٢٦٧
الخدمة	٣٣	٥١٢	٨٣	٦٣	١٨٧	١٤٤
حسن ضيافة أهل البلد	٧٨	٦٠٥	٤٧	٤٣	٤٦٨	٤٥
الطعام الجيد	٢١	٦٤٠	٤٩	٤٠	٢٧٥	٩٧

وكانت الخصائص والمميزات التى تثير أكثر انتوقعات هى بالترتيب : المناخ ، والمعالم الطبيعية ، وجمال الطبيعة ، والطعام الجيد ، وحسن ضيافة البلد ، والنظم الادارية ، والخدمة ، وحالة الطرق وشارات المرور ، ونوعية وسائل الراحة ، والأسعار .

وكانت النواحي التى أدت الى عدم توفير السعادة والراحة للسائحون الأجانب هى بالترتيب : الأسعار ، وحالة الطرق وشارات المرور ، وسوء الخدمة ، وعدم توفر وسائل الراحة ، والطعام غير الجيد ، والمناخ ، والنظم الادارية ، والمعالم الطبيعية ، وقلة المناظر الطبيعية الجميلة ، وسوء استقبال أهل البلد للسياح .

ويستطيع السائحون الأجانب أن يعبروا عن انطباعاتهم عن البلد المضيف (الذين يقصدونه) ، تبعاً للمقياس التالى : ايجابى جداً ، وايجابى الى حد بعيد ، ومتعادل ، وسلبى الى حد بعيد ، وسلبى جداً . وتظهر الاجابات عن بعض البسلاذ التى غطاها (قام بالبحث والدراسة فيها) المشروع فى الجدول رقم (٥) .

الجدول رقم (٥)

البلد							
انطباعات عامة							
الاجمالي	يوغوسلافيا	اسبانيا	بولندا	ايطاليا	المجر	جمهورية ألمانيا الاتحادية	تشيكوسلوفاكيا
٣٣٠٦	٢٤٠٠	٢٥٣٢	٣٠٣٣	٣٤٠٤	٤٠٠٤	٤٢٠٢	٣٢٠٢
٤٩٠١	٥٠٠٥	٥١٠٤	٤٩٠١	٤٨٠٦	٤٨٠٤	٤٠٠٩	٤٧٠٥
١٤٠٧	٢٠٠٢	١١٠٧	١٩٠١	١٤٠٠	١٠٠٨	١٢٠٦	١٥٠٠
١٠٠٥	١٨٠٠	١٣٠٠	١٢٠٢	٢٠٠٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠١
٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
انطباعات عامة							
<p>ايخاني جدا معتدل (متعادل) ايخاني الى حد بعيد سلي الى حد بعيد سلي جدا</p>							

انطباعات عامة عن الدول المضيقة (التي يقصدها السياح) (بالنسبة المئوية)

السياحة الدولية الناشئة ف بولندا

مقدمة

نمت السياحة الدولية دموًا هائلًا بعد الحرب العالمية الثانية بفضل بلاد العالم الغربي الفنية ، وكان لهذه البلاد النصيب الأكبر في حركة السياحة الدولية ، كما أن حاجاتها قد شكلت السياحة المعاصرة . وساهمت بلاد أخرى في هذه العملية ، وغالبًا بصفتها مضيقة . وتشكل المكاسب الناجمة من السياحة في صورة مبادلات أجنبية في هذه البلاد نسبة كبيرة من دخلها القومي .

وحدث في العقد الأخير نمو جسيم في السياحة الخارجية التي يقوم بها المواطنون في البلاد الأوروبية الاشتراكية . ومع أن هذه الحركة السياحية تجري أساسًا بين هذه البلاد فقط ، وبدرجة قليلة بينها وبين بلاد أخرى ، فثمة أسئلة تطرح على الدوام بخصوص ما يتوقع لهذه السياحة من نمو في المستقبل القريب والبعيد .

الكاتب : أولاف روجا ليشسكي

مدير قسم مشاكل السياحة الاجتماعية والاقتصادية بالمدرسة
المركزية للتخطيط والإحصاء ، يواوسو ، بولندة • والمقال
الحالي اقتباس منهجي من أبحاثه ، لم ينشر اى الآن •

المترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام
من جامعة القاهرة • مدير بالإدارة العامة للشؤون القانونية
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا

وليس الغرض من هذا المقال تقديم إجابة على هذا السؤال ، ذلك لأنى أعتقد أن
إجابة عامة على سؤال مصوغ على هذا الوجه أمر مستحيل ، فالظروف المتعلقة بنمو
السياحة فى كل بلد مختلفة عنها فى سائر البلاد • وعلى ذلك فانى أود فقط أن أجرى
هنا محاولة لوصف السمات والعناصر الرئيسية لعمليات التنمية فى حركة السياحة
الخارجية لى مواطنى جمهورية بولندة الشعبية ، وهى عضو فى المجتمع الاشتراكى •
ويبدو هذا الاختيار موفقا بالنسبة الى أن المجتمع البولندى قد بلغ مستوى عاليا نسبيا
فى النشاط السياحى ، الأهلى والدولى ، يتبدى فى أشكال متنوعة ، وأحيانا شديدة
التعدد ، وانى آمل أن تتجلى هذه المعلومات مفيدة فى الحصول على فكرة عامة عن
مشكلات السياحة الخاصة فى المجتمع البولندى ، وتكوين رأى بشأن بعض مشاكل
التنمية الخاصة بالسياحة الاجتماعية فى ظروف المجتمع الاشتراكى المتطور •

الخلفية

ارتبط تطور الحركة السياحية فى بولندة فى الخمس والثلاثين سنة الأخيرة
ارتباطا وثيقا بظهور ديموقراطية شعبية بعد الحرب العالمية الثانية ، تحت قيادة الحرب

الشيوعى . ومع ذلك فقد تأثرت اتجاهات حركة السياحة فى المجتمع البولندى وديناميكيتها أيضا بموامل أخرى ، كان لثلاثة منها دور خاص فى الفترة التى عقيت الحرب ، وهى : التقاليد السياحية القائمة ، والمعالم السياحية النوعية فى البيئة الجغرافية ، وتطور السياحة بعد أنواع الدمار التى أوقعتها الحرب .

وكانت أقدم التقاليد المتعلقة بالسياحة البولندية تتمثل فى رحلات الى البلاد الأوروبية الغربية التى كانت بولندية تعقد معها روابط ثقافية خاصة . ويرجع تاريخ هذه التقاليد الى القرن السابع عشر حين كانت نسبة كبيرة من الشبان النبلاء يتابعون دراساتهم بالخارج ، وبخاصة فى إيطاليا . وفيما بعد استمرت الرحلات السياحية فى صور مختلفة ، يقوم بها أفراد الطبقة الأرستقراطية من ملاك الأراضي الموسرين . وازدادت هذه الرحلات فى القرن التاسع عشر ، يقوم بها المفكرون ، الى فرنسا وإيطاليا بنوع خاص .

وكان هناك أيضا تقليد يرجع الى عدة مئات من السنين يتعلق برحلات يقوم بها أفراد الطبقة الأرستقراطية الى المنتجعات الأجنبية لأغراض علاجية . وفى القرنين التاسع عشر والعشرين أصبحت هذه الرحلات ذات سمة اجتماعية وترفيهية متزايدة ، وتميزت بالتطرف والتبذير . وحين كانت الرحلات السياحية تحظى دائما بتقدير اجتماعى رفيع كانت الرحلات الترفيهية تقابل باستهجان قوى .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت السياحة الداخلية تزدهر . وكانت السمة المميزة لهذه العملية التى استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية هى وجود تيارين متميزين بوضوح فى الحركة السياحية ، للترفيه ، ولأغراض الثقافية . وتابع السياحة بصفة أساسية الدوائر الفكرية ، وهدفها الأول التجول فى الوطن ، ومعرفة ماضيها ، وآثاره التاريخية ، وتراثه الثقافى . وحتى عام ١٩١٨ كانت الأمة البولندية محرومة من كيانها كدولة ، إذ تقاسمتها روسيا وبروسيا والنمسا منذ أواخر القرن الثامن عشر . وفى هذا الوضع كانت السياحة من أهم أجهزة التربية الوطنية ، وظلت محتفظة بهذه الصفة بعد استقلالها ، فى فترة « الجمهورية الثانية » (١٩١٨ - ١٩٣٩) حين بذلت جهود لد الاسهام السياحى الى أبعد من الدوائر الفكرية .

وكان الترفيه هو مجال الطبقة البورجوازية التى تشكل جوهر المترددين على الأماكن المعدة لتمضية العطلات ، المنتشرة منها أو المنشأة حديثا . أما أفراد الطبقة المتوسطة الأقل ثراء فكانوا ينزلون فى نزل ، وغالبا فى أكواخ مقامة على نحو جذاب ، من وجهة المنظر والمناخ ، فى ضواحي المدن أو فى القرى الجبلية . وفى العقد الرابع أنشئت معسكرات الإجازات المصيفية لأبناء المدن الفقراء . وفى الوقت نفسه نظمت إدارات الشؤون الاجتماعية العمالية قضاء الإجازات للأسر ذوات الدخل المحدود .

السياحة منذ الحرب العالمية الثانية

حدث بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات اقليمية كبيرة • فالأقاليم الشرقية التي يسكنها بصفة أساسية ليتوانيون وروس بيض وأوكرانيون ضمت الى الجمهوريات السوفيتية التي تحمل اسماءها ، في حين عادت الى بولنده الأقاليم الغربية والشمالية التاريخية التي كانت تحتلها ألمانيا حتى عام ١٩٤٥ • وتمثل بولنده في شكلها الجغرافي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية بقيم سياحية متنوعة الحواص : منها ساحل يمتد بضع مئات من الكيلومترات ، بشواطئ رملية جميلة تعوض بقدر كبير عن المياه الباردة نسبيا والجو المتقلب ، وعدة آلاف من الكيلومترات المربعة من مناطق البحيرات التي تتباهى باحتوائها العديد من البحيرات والأنهار الكبيرة والصغيرة • وكذلك وفرة من الغابات والأشكال الجغرافية المتنوعة • ويشغل القسم الجنوبي كله من البلد مناطق جبلية شاسعة بمناظر طبيعية بديعة ومنوعة • وعلى الرغم من الدمار المروع الذي أوقعته الحرب فقد بقيت مخلفات من الماضي ، من مبان أثرية ومواقع ذات سحر طبيعي سليمة في جميع أنحاء بولنده • والكثير من المغتن السياحيه ليست في المستوى الدولي ، ولكنها رخيصة وعديدة ومتوفرة بدرجة تكفي لاشباع معظم مطالب المجتمع البولندي السياحية التي تجلت بنوع خاص في الفترة التي عقيت الحرب العالمه مباشرة حين لم يكن هناك بالفعل أثر لحركة السياحة الدولية في أوروبا •

وفي أعقاب التغيرات الاقليمية التي حدثت بعد الحرب جرى تغير كبير في تطور السياحة البولندية ، كانت بولنده قبل الحرب متخلفة في هذا المجال ، في حين أن الأقاليم الغربية المستردة وكلا من الساحل ومنطقة السوويت الجبلية ظهرت على مستوى عال من التطور فيما يخص بالسياحة العامة والمنتجعات • ولحسن الحظ لم تصيب المناطق السياحية البولندية الرئيسية بأهوال الحرب ودمارها • ويقدر أن هذه المناطق كانت تضم قرابة ٥٠٠٠٠ موضع للإقامة وتقيم الغذاء وتصلح لمناقص أخرى •

وليس من شك في أن العوامل الثلاثة التي ناقشناها ، التقاليد السياحية ، وأسباب التسلية والترفيه في البلد ، وأساس مادي محفوظ ، قد يسرت ووجهت القرارات العامة التي اتخذتها السلطة الشعبية في شأن تنمية السياحة في السنوات العشر الأولى من جمهورية بولنده الشعبية (١٩٤٥ - ٥٥) • وعلى أساس المبادئ التي تقرر أن الصحة وأوقات الفراغ والتنمية الفكرية لدى الطبقة العاملة والفلاحين وأهل الفكر هي أمور جديرة بالاهتمام تم اقرار ثلاثة مبادئ رئيسية •

أول هذه المبادئ وضع نظام للمعطلات من أجل العاملين ، وبخاصة طبقة العمال • وتحولت القاعدة الأساسية للنزاع في الأماكن المعدة لتمضية العطلات الى نقابات للعمال لم تزل تتولى ادارتها من خلال مشروع خاص يسمى « صندوق عطلة العمال » أنشئ في عام ١٩٤٨ • كان لكل شخص مستخدم في القطاع العام الحق في إجازة أسبوعين يقضيها في أحد بيوت « صندوق عطلة العمال » ، ويتكفل العامل بجزء صغير من

مصاريف الانتقال والإقامة ، ونغطي الدولة الجزء الباقي منها . وبهذه الطريقة اتبع لكل العامين الاستمتاع بالمطلات . مما كان ميسورا من قبل لثلاث الملاك فقط .

وكان المبدأ الثاني هو تطوير معسكرات عطلة الصيف للتلاميذ المقيمين في المناطق والقرى والمدن الصناعية ، تطويرا على نطاق واسع . وقد نظمت هذه المعسكرات التي احتفظت بالاسم الذي كان لها قبل الحرب . في كل أنحاء البلد ، في المناطق ذات الجاذبية الطبيعية والسياحية القرية : في الشواطئ ، ومناطق البحيرات والجبال . وكانت المعسكرات مزودة بمبانٍ مدرسية ، ومدارس داخلية مناسبة . وحتى في هذه الحالة كانت الدولة تتكفل بمعظم نفقات الانتقال ، والإقامة ، والطعام ، والإدارة .

وكان المبدأ الثالث هو تطوير الرحلات الجماعية التي تقوم بها المدارس ، والمؤسسات ، والتنظيمات السياحية الاجتماعية ، وغرضها الرئيسي التعرف بالوطن . مع التنويه بنوع خاص بالانجازات في مجال إعادة البناء بعد الدمار الناجم عن الحرب . وبالتصفيح الاشتراكي ، وتعمير الأقاليم المسندة وتنميتها .

وفي العقد الأول من الحكم الشعبي بقيت السياحة الى الخارج متخلفة ، وقلما منح الافراد صريجات بالقيام برحلات فردية الى الخارج ، ولاشك في أن السبب الرئيسي لذلك كان هو ما يسمى « عبادة الشخصية » . ولكن ليس هناك أي شك أيضا في أن الاهتمام بالسفر الى الخارج كان ضعيفا كل الضعف ، فكانت الطبقات الاجتماعية التي تمارس السياحة الخارجية قبل الحرب قد استبعدت من الحياة الاجتماعية (الأرستقراطية ، والبورجوازية) أو أيسدت أو أمقلت (صفوة المفكرين) . وقنعت الجماعات والطبقات الاجتماعية التي في وسعها أن تمارس السياحة في بوائده الاشتراكية بأن تستفيد من الرحلات الداخلية والمطلات .

اتجاهات جديدة بعد عام ١٩٥٦

طرا على بولندا بعد عام ١٩٥٦ تغيرات جسيمة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية تحت عنوان إزالة الأخطاء والانحرافات في فترة « عبادة الشخصية » . وثمة مجسوعتان من الأعمال كانت لهما أهمية كبيرة في مجال السياحة : فأولهما تنفيا اجراء تحسين سريع وحسين في ظروف المعيشة المادية وغير المادية ، وكذا في مجال أوقات الفراغ ، وتمثل الثانية في تصرفات تستهدف تحرير الحقوق المدنية من خلال إزالة أو تخفيف القيود على التحرك داخل البلد أو على السفر الى الخارج .

واستهل عام ١٩٥٦ فترة جديدة في تنمية السياحة ، دامت حوالي خمس عشرة سنة . حتى عام ١٩٧٠ . وكانت المشكلة الجوهرية في تلك الأيام هي الاستجابة للمطالب المتزايدة للسياحة وقضاء فترات العطلة ، وكانت السمة الرئيسية للمشكلة سيليا جارفا من الطلبات للحصول على خدمات السياحة ، تدفق في العقد السابق . وفي حين كان

من الضروري في أواخر العقد الخامس تشجيع العمال على الحصول على إجازات . واقناع الآباء بالحاجة الى ارسال ابنائهم الى معسكرات العطلات ، أصبح الطلب في هذا الخصوص في أواسط العقد السادس يفوق الامكانيات الموجودة . وفي غضون بضعة سنين أصبحت حركة النقل لقضاء العطلات - بإرسال الاطفال الى المعسكرات . والقيام برحلات سياحية ليوم أو يومين - مطلباً للقسم الأكبر من سكان المدن . وفي أواخر العقد السادس أصبحت الرحلات السياحية شائعة أيضاً باضداد بين سكان الارياف . ولم تؤد المطالب السياحية المنتشرة بين الجماهير في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٧٠ الى حدوث تغيرات كبيرة في الحركة السياحية أو في اتجاه السياحة الخارجية . وفي خصوص الترفيه أصبحت الشواطئ مقصد الأغلبية من الشعب ، وتركزت الفرقة على المناظر الطبيعية في الجبل العالية ، وعلى ساحل البلطيق ، وفي مجمعات البحيرات الكبيرة في منطقة البحيرات . ومع ذلك بقي هيكل المواصلات كما كان من قبل ، وبدلاً من السفر الفردي أصبح المزيد من المستخدمين يقومون برحلات سياحية جماعية مع أسرهم .

ومن الواضح أن التيسيرات السياحية التي كانت متاحة قبل الحرب . والحلول المنهجية التي قدمت في الفترة السابقة ، لم تعد قادرة على الوفاء بالطلبات لمتزايدة ، وعلى ذلك أصبح الوفاء بالمطالب الترفيهية للعاملين وأسرهم من الأهداف المباشرة التي تهتم بها التنظيمات العمالية ، وبدأت المشروعات الصناعية الكبرى في تنفيذ هذا العمل في أواسط العقد السادس . وفي غضون الأنتنى عشرة سنة التالية ، أو نحو ذلك اضطلعت بهذه الممارسات كل المؤسسات العامة في جميع أنحاء البلد ، وأضفى على هذا النظام أشكال قانونية وإدارية لم تزل سارية المفعول الى الآن . أساسها أن يخصص كل مشروع عام صندوقاً للأغراض الاجتماعية . ومن هذا الصندوق تخصص لمعاملات مالية لبناء الدور لقضاء العطلات وتأجير وسائل الراحة والترفيه الفردية ، وشراء الحافلات (الأوتوبيسات) والمعدات السياحية ، وكذلك للتمويل الجزئي للرحلات السياحية التي يقوم بها الموظفون وأسرهم .

وعلى هذا النحو أصبحت المشروعات هي المساهمة الرئيسية في توفير التيسيرات السياحية ، والمحركة الأساسية للسياحة القائمة على العطلات وإجازات نهاية الاسبوع للأغلبية العظمى من السكان . ويتبين مدى هذه الظاهرة في أن المشروعات تملك في الوقت الحاضر حوالي ٤٣٠٠٠٠ وحدة إيوائية في معسكرات الترفيه . في حين يمتلك صندوق عطلة العمال « وحدة حوالي ٤٢٠٠٠ وحدة » .

وبعد عام ١٩٥٦ حدث تطور مطرد مماثل في السياحة بين تلاميذ المدارس . سياحة منظمة في صورة معسكرات لقضاء العطلة ، وكذلك السير وغيره من أساليب تفضية العطلات لدى المراهقين ، وتبلغ قاعدة الإيواء الحالية قرابة ٤٠٠٠٠٠ معسكر في المباني المدرسية ، والمدارس الداخلية ، و ٤٠٠٠٠ مكان في مآوى النزاهات المدرسية ، بالإضافة الى ال ١١٠٠٠٠ مكان في المعسكرات المذكورة آنفاً . في مراكز تملكها المشروعات .

الرحلات الخارجية

قد بطرح سؤال عن السبب في أن الرغبة في السفر الى الخارج لتمضية العطلات ولاغراض ثقافية لم تظهر في بولندا في العفدين السدس والسابع ، على عكس ما كان يجرى في غيرها من البلاد . من المصير الإجابة على هذا السؤال ، فهناك عوامل مختلفة تؤثر في كل حالة على حدة . فأولا هناك عدد كبير من الافراد الذين قاموا برحلات سياحية ولنمضية العطلات في هذه الفترة تذكروا حالة البلد قبل الحرب حين كانت نفقات السياحة تفوق امكانياتهم ، لذلك كانوا قانعين بما كان من قبل من مزاي الطبقات العليا التي كان أفرادها كما ذكرنا آنفا يحصلون على أجازات ويرتحلون أساسا في داخل البلد . وليس من شك في أن وفرة المعالم السياحية البديعة في بولندا عامل له أهمية كبرى .

وكان هناك في كثير من المشروعات ميل بين قسم من المديرين الى تنظيم رحلات الى الخارج . ومع ذلك تبين أن مثل هذه المغامرات أكثر تكلفة بكثير من الرحلات الداخلية المماثلة في طبيعتها للرحلات الخارجية ، مثال ذلك : أن قضاء أسبوعين على شاطئ البحر الأسود أو في بلغاريا أو رومانيا أو الاتحاد السوفيتي يحمل « صندوق العمل » مصاريف تبلغ من خمسة أضعاف الى عشرة أضعاف ما يتكلفه قضاء أسبوعين من العطلة على شاطئ البحر البلطي . وكانت هذه التفاوتات كبيرة لاتسمح حتى باجرا، أقل استقطاع في مصاريف الرحلات الداخلية لصالح السياحة الخارجية التي قد تتحول بذلك الى سياحة لذوي الامتياز بما تتضمنه من آثار اجتماعية سلبية . واذ جمعت السلطات شتدا من التجارب والخبرات في هذا الشأن فانها أصدرت قرارا يحظر تمويل السياحة الى الخارج من « صندوق العمل » باستثناء ما يسمى « رحلات الصداقة » الى الاتحاد السوفيتي ، ورحلات الأجازات بالمقايضة ، أي البرامج اثنائية بين مشروعات تابعة لبلدين ، لاتتضمن تحويلات نقدية أجنبية .

وفي الواقع العملي كان فرض الحظر يعني أن السلطات تستبعد السياحة الخارجية من المطالب الاجتماعية لدى المشروعات ، مما يشكل مجالا من مجالات السياسة الاجتماعية للدولة ، ويستفيد من مختلف أنماط المساعدة واليسيرات من جانب الدولة . وساعد هذا الاتجاه الذي أقره الكافة باعتباره صحيحا وعدلا في تعزيز الميل الى اشباع المطالب الترفيهية الأساسية في داخل البلد .

ومع ذلك فان هذا لم يكن يعني أنه لم يكن هناك مطالب صريحة بالسياحة الى الخارج . والسياسة التحريرية التي استهلكت في عام ١٩٥٦ في خصوص إصدار جوازات السفر كشفت أولا وقبل كل شيء عن كمية هائلة من المشاكل الأسرية بين البولنديين المقيمين في بلدهم وبين أقاربهم الذين يعيشون في الخارج .

ولا بد أن نوضح هنا أنه في غضون انفرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الحالى هاجر عدد كبير من البولنديين الى الولايات المتحدة ، والبلاد الصناعية في

غرب أوروبا ، وبخاصة ألمانيا وفرنسا . وحدث أيضا هجرة سياسية على نطاق واسع بعد الثورات الوطنية الفاشلة في عامي ١٨٣١ و ١٨٤٣ . ومرت الحرب العالمية الثانية عدة ملايين من البولنديين انتشروا في جميع أنحاء العالم ، ولم يقد مدّت ادلوف منهم الى ارض الوطن . وعلى ذلك فهناك عدة ملايين من الافراد من اصل بولندي يعيشون في الخارج يبدلون الجهد للمحافظة على استمرار الروابط بينهم وبين وطنهم الاصلى ، في حين يوجد في داخل بولتسدة ملايين الافراد الذين لهم أقارب قرييون أو بعيدون يعيشون في الخارج .

وفي أواسط العقد السادس بدأت الحاجة الى استمرار الصلات بين هذه الأسر ينظر اليها على أنها ظاهرة طبيعية تكشف عن علاقات انسانية بين أفراد البشر . ومع ذلك فلم تكن الدولة تملك ما يكفي من النقد الاجنبى لتمويل الالوف من الرحلات الخارجية ، وفي الكثير من الأحيان الى قارات أخرى . وعلى ذلك اعتمدت صيغة تسمح بالتريخيص بالسفر الى الخارج لكل من يثبت أن ثمة شخصا يستضيفه ويتكفل بكل نفقات سفره واقامته في الخارج . وللمسافرين أن يحصلوا على قدر ضئيل من النقد الاجنبى للمصاريف النثرية خلال الرحلة . وبمرور الزمن أصبحت هذه الصيغة شائعة . وتضمنت لا دعوات من أفراد لأسرة فقط وانما أيضا من الأصدقاء . وأصبح في إمكان المدعويين الى البلاد القريبة أن يدفعوا أجور سفرهم بالعملة البولندية الى الجهات التى فيها مكاتب تابعة للخطوط الجوية والبحرية البولندية . أما أجور السفر الى البلاد الاشتراكية فانها يمكن أن تغطي دائما بالعملة البولندية .

وبهذه الطريقة حلت مشكلة السفر الى الخارج بالنسبة الى الأشخاص الذين لهم أقارب بالخارج . أما مشكلة السفر لأغراض سياحية فحسب ، ترفيهية أو ثقافية ، فقد عولجت عن طريق الرحلات الجماعية التى ينظمها مكتب السياحة البولندى «أوربس» و عدة مكاتب متخصصة أنشئت في النصف الثانى من العقد السادس . وكانت هذه الرحلات تقصد الى منتجعات شواطئ بلغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا والاتحاد السوفيتي . وكان السفر الى بلاد غرب أوروبا نادرا نسبيا ، بسبب القيود على المبادلات الخارجية . وكان ذا طبيعة ثقافية (الفرجة على المناظر) فى بلاد يزورها البولنديون عادة ، وهى غالبا ايطاليا وفرنسا والنمسا .

وبسبب الاعتمادات المالية المحدودة ، وفي حالة السفر الى الغرب ، كانت النفقات الاجمالية مرتفعة جدا ، ومن ثم لم تكن متاحة الا لقسم ضئيل نسبيا من أفراد المجتمع الموسرين . وفي هذه الاثناء ازداد شيوع السياحة الخارجية بين أفراد الجيل الجديد الذين لايملكون بصفة عامة مبالغ كبيرة . ومن أجل تمكين هذه الفئة الاجتماعية من ممارسة السياحة الخارجية أنشئ عام ١٩٥٧ « جوفنتور » (مكتب سياحة للعمال الصغار) و « الماتور » (للطلبة) ، ومنتج هذان المكتبان ترخيصات لتنمية السياحة الخارجية على أساس « المقايضة » ، بمعنى أن يتبادل الأطراف المجموعات السياحية بمقادير متساوية من التيسيرات السكنية ، والنقل ، والغذاء ، وسائر الخدمات ، لا فى مقابل

الدفع نقدا وبفضل مثل هذه الترتيبات الثنائية تستطيع مكاتب سياحة الشباب أن تنظم رحلات خارجية دون أن تتكلف مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية ، وأصبحت الرحلات على هذا النمو أرخص بكثير من الرحلات التي تنظمها المكاتب السياحية التي تعمل على أساس تجارى .

وفي أواسط العقد السادس أجريت أولى المحاولات لتنمية السياحة الخارجية بدون جواز سفر ، حسب التقليد الذي كان منبعا قبل الحرب حيث كان في وسع أعضاء شركات السياحة البولندية والتشييكوسلوفاكية أن يرحلوا في جبال تatra ، وهي سلسلة الجبال الألبية الوحيدة من جبال الكربات التي ينتمى ثلثها إلى بولندا والثلثان الباقيان إلى تشيكوسلوفاكية . وفي عام ١٩٥٥ أقرت السلطات البولندية والتشييكوسلوفاكية اتفاقا بصرح لمواطني البلدين بالتنقل بحرية في أرجاء جبال التترا بجواز تصدرة مكاتب السياحة . وفي عام ١٩٦٠ امتد مفعول هذا الاتفاق إلى السياحة في انفسهم الأوسط من منطقة السويد الجبلية .

وفي العقد السابع تجتمعت بسرعة مطالب جديدة نجمت عن اسهام الشباب الذين نشأوا في بولندا الاشتراكية اسهاما ناميا في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فبالنسبة لهؤلاء الشباب ، وهم بعامة أحسن تعليما وأكثر طموحا من الجيل الأكبر سنا ، أصبح امتلاك سيارة أو السفر إلى الخارج معيارا لنوعية الحياة . كذلك أضاف اعتياد الجيل الحديث من البولنديين التنقل في مجالات واسعة بعدا جديدا على الموضوع . ولعل هذا قد نتج إلى حد ما من الهجرات الكبيرة التي جرت أثناء الحرب ، ثم بعدها مباشرة التحركات صوب الغرب والتشغال لتعمير المناطق التي استردتها بولندا ، وأخيرا عملية التصنيع والتمدن التي مازالت جارية على قدم وساق .

وتركزت متطلبات السياحة للجيل الجديد في مجالين : الأول يتمثل في متابعة السياحة في نطاق البلاد الأوروبية الاشتراكية المنضمة إلى « الكوميكون » (مجلس التعاون الاقتصادي) وحلف وارسو . ونظرا إلى إلغاء جوازات السفر بالنسبة إلى تنقلات الأفراد إلى البلاد الاشتراكية اعتبر الكثيرون التنظيمات الخاصة بجواز السفر وتبادل النقد ، المطبوعة بين البلاد الأوروبية الأعضاء في « الكوميكون » ، أنها « بيروقراطية رسمية » .

وكانت المشكلة الثانية هي السياحة إلى البلاد الغربية . أن وضعا يكون فيه السفر متاحا بالفعل للأشخاص الذين لهم أقارب في الخارج ، للأغنياء ، ولكن لعدد قليل جدا من الشباب ، هو وضع لا يمكن إجازته في مجتمع يتمتع بشعور قوى بالمساواة بين الأفراد . فضلا عن ذلك فإن الرحلات الجماعية لاتشبع المطالب السياحية المتنوعة . وأخيرا ، بالنسبة إلى تزايد ملكية السيارات . برزت الحاجة إلى حل مشكلة السفر إلى الخارج بالنسبة إلى الأفراد ، وتنظيم هذا السفر . وبدأ علاج هذه المطالب في النصف الثاني من العقد السابع واعتمدت حلول معقدة في العقد الثامن حين انتخب إدوارد جيريك سكرتيرا أول لحزب العمال الموحد البولندي .

وقد جرى تخفيف الاجراءات بالنسبة لسفر الافراد الى البلاد الاوربية الاشتراكية على ثلاث مراحل . ف منذ عام ١٩٧١ استبدل بجوازات اسفر الى هذه البلاد ما يسمى « الجوازات المرفقة » التي ترفق بالبطاقات الشخصية ، وتجنز العديد من الرحلات على مدى خمس سنوات ، ويمكن الحصول على « الجوازات المرفقة » باجراءات بسيطة ورسم أقل بكثير من الرسم المقرر لجواز السفر . وفي عام ١٩٧٢ استبدل بالجوازات المرفقة الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية تأشيرة دخول مؤقته على البطاقات الشخصية ، وذلك بماء صيغة مبسطة . وفي عام ١٩٧٧ طبق هذا المبدأ على سائر أعضاء « الكوميكون » من البلاد الأوربية . وبهذه الطريقة ألغيت بالفعل جوازات السفر بين بولنده وهذه البلاد بالنسبة الى رحلات الأفراد . كذلك تم حل مشكله شراء المواطنين البولنديين السائحين للنقد الأجنبي ، فأصبح من حق كل مواطن بولندي أن يشتري كل سنتين نقداً أجنبياً نظير مقدار محدد من « الزلوتيات » (الزلوتي هو وحدة النقد البولندية - المترجم) . وقد تحد هذا المقدار لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بمبلغ ٧٠٠٠ زلوتي ، ويعاد الأجر الصافي لشهر ونصف شهر . وثمة اشتراطات اضافية تقرر المبادئ المتعلقة بشراء النقد للسفر الى البلاد الأجنبية ، والحد الأدنى من النقد الأجنبي الذي يتعين على المسافر أن يكون في حوزته عند دخوله بعض البلاد . هذه التنظيمات عرسته للتعديل تبعاً لوضع السوق ، تستهدف الاقلال من السفر لأغراض تجارية ، والتوفيق بين حجم المواصلات وبين طاقات الاستقبال .

وبالنسبة الى المبدأ الأخير اتخذت حلول مختلفة بعض الشيء في حالة الرحلات الفردية الى الاتحاد السوفيتي ، ذلك أن على السائح أن يدبر بنفسه شئون إقامته ، اما بدفع القيمة نظير ايصالات في مكتب سياحة أو بتقديم دعوات مكتوبة من أشخاص مقيمين بالاتحاد السوفيتي .

اما بالنسبة الى البلاد الغربية فالعولة ليست على استعداد لتغطية طلبات النقد القابل للتحويل لأغراض سياحية . ومن أجل الاستجابة جزئياً للطلبات المتزايدة باستمرار تقرر تنظيم يجيز لكل مواطن أن يطلب استبدالاً يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً . ولا كانت الطلبات تتجاوز في مقدارها الامكانيات فإن الاستبدال تقررته السلطات بعد فحص الطلبات بمعرفة لجنة مختصة .

فضلا عن ذلك يستطيع الأفراد منذ عام ١٩٧٠ أن يفتحوا حسابات مصرفية بعملات قابلة للتحويل ، في حين لم يكن ثمة ضرورة في السنتين الأخيرين لتقديم دليل كتابي يثبت مصدر النقود . ويمكن استخدام هذه النقود لتغطية نفقات السياحة الى البلاد الغربية بالنسبة الى صاحب الحساب المصرفي وأسرته . وهناك قرابة ٧٠٠٠٠٠ حساب من هذا النوع في الوقت الحاضر .

وقد ساعد كل من هذه القرارات على نمو السياحة الى البلاد الغربية . ومع ذلك فان احتياطات النقد الأجنبي المحدودة لا تسمح بالاستجابة لكل المطالب . وعلى الرغم

من أن تنظيـمات جواز السفر السارية في بولندة في الوقت الحاضر متحررة للغاية .
فان السياح البولنديين يصادمون مصاعب متعلقة بالتأشـير على الجوازات (الفيزا)
تقيمها بعض البلاد القريبة التي وقع ثلاثة منها فقط ، وهي النمسا وفنلندة والسويد ،
على اتفاق يلغى متطلبات التأشيرة .

تدفق السياح الى الخارج

كانت المشكلة الأساسية للسياحة في العقد الأول من نشأة جمهورية بولندة
الشعبية هي تكييف الطبقة العاملة مع النمط السياحي لتضمية وقت الفراغ والفرجة
على المناظر الطبيعية . وطوال الخمس عشرة سنة التالية استمرت المشكلة الحيوية هي
اشباع الطلب المتزايد بسرعة لدى العمال وأسرهم وتلاميذ المدارس للترفيه والفرجة
على المناظر الطبيعية ، أساسا من خلال توفير السكن والغذاء ، وقوافل الحافلات
(الأتوبيسات) . ومع ذلك فان المشكلة الأساسية لحركة السياحة البولندية في
هذا العقد هي مشكلة المواصلات الداخلة والخارجة . ولا تنطوي هذه المشكلة على ميول
رجعية في مجال السياحة الدولية أو ضعف اهتمام السلطات السياسية والتنفيذية
في أبند ، بل على العكس من ذلك تبين مزيد من النمو في السياحة الداخلية ، بفضل
العديد من القرارات الحكومية المتنوعة . وأصبحت الرحلات السنوية لتضمية
الأجازات والفرجة على المناظر الطبيعية عادة شائعة لدى قطاع كبير من المجتمع يضم
٤٠٪ من السكان .

على أنه يمكن ملاحظة انتشار ميل الى السياحة الخارجية في المجتمع البولندي ،
كما يتبين من حدوث زيادة كبيرة في الرحلات الثقافية بعد تبسيط الاجراءات المتعلقة
بجواز السفر بدرجة كبيرة ، وتيسير الحصول على النقد الأجنبي . ويمكن توضيح هذه
الظاهرة بأربعة أرقام : ففي عام ١٩٧١ بلغ مجموع الزوار البولنديين في البلاد
الاشتراكية ١٠٦٤١٠٠٠ في مقابل ٧٥٧٠٠٠ في عام ١٩٧٠ ، كما زار ٥٩٧٠٠٠
سائح بولندي بلادا أخرى في مقابل ١١٤٠٠٠ في عام ١٩٧٠ .

ولم تكن مسائل جواز السفر والنقد الأجنبي بطبيعة الحال هي كل الأسباب
لهذه الزيادة ، فتغير اتجاه جيل الشباب صوب السياحة الدولية أيضا أمر ذو أهمية
جرهرية . وفي العقد الثامن أصبح هذا الاتجاه قويا بصورة واضحة ، ففي بولندة
الآن أكثر من ٦٠٠٠٠ من خريجي الجامعات ، و ٤٠٠٠٠٠ تلميذ يتركون المدرسة
كل عام .

والعامل الثالث ذو الأهمية الكبرى يتمثل في تحسن كبير طرأ على المستويات
العامة للمعيشة ، أثار بدوره مطالب استهلاكية جديدة ، وكان لهذا التحسن وهذه
المطالب تأثير مزدوج على نمو السياحة الخارجية : أولا بزيادة الطلب على الرحلات
السياحية المحضة ، لتضمية الأجازات والفرجة على المناظر ، وثانيا بزيادة الرحلات الى

البلاد الاشتراكية ، وكذا والى حد ما الى بلاد أخرى لشراء سلع غير موجودة أو غير متوفرة في بولنده . وكان العامل الرابع الذى يسر السياحة الخارجية للمواطنين البولنديين برنامجا موسعا لتملك السيارات وضعت سلطات الدولة . فمعدن أواسط العقد الثامن ظهرت عدة مئات من الآلاف من أصحاب السيارات الجدد كل عام ، رغم أن الخطة تقوم أساسا على المركبات ذات القدرة البسيطة التى لا تصلح للسفر مسافات طويلة ، ومع ذلك فانها تشتترى فى الغالب لأغراض سياحية . وهناك عدد كبير من البولنديين لا يستعملون سياراتهم لأغراض مهنية أو مظهرية ، وإنما يستعملونها للسياحة بسبب سهولة حركتها .

وهناك حديثا حوالى ١٢ مليون شخص يسافرون الى الخارج كل عام . ويرجع هؤلاء ثلث التعداد الكلى للسكان : منهم نصف مليون يذهبون الى بلاد غير اشتراكية . وقراءة ١١٥ مليون يذهبون الى بلاد اشتراكية . ومن بين البلاد غير الاشتراكية برونز جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبارها أكثرها راجا فى هذا الخصوص (تستقبل أكثر من ١٠٠٠٠٠ زائر) ، تتبعها فرنسا وإيطاليا والنمسا ، ويستقبل كل منها حوالى ٥٠٠٠٠ سائح . وثمة عدد يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ بولندى يزورون السويد والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وتركيا ، واليونان . وتحتل جمهورية ألمانيا الديمقراطية المكانة الأولى بين البلاد الاشتراكية (حوالى ثمانية ملايين رحلة سنويا) . تتبعها تشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، والاتحاد السوفيتى . ويستقبل كل منها حوالى مليون سائح بولندى كل عام . وتستقبل بلغاريا ورومانيا قرابة نصف مليون زائر بولندى ، فيقصد بلغاريا حوالى ثلثى هذا العدد ، ويقصد رومانيا الثلث . ويزور يوغوسلافيا عدد قليل نسبيا من السياح البولنديين (حوالى ٦٠٠٠٠ زيارة) ، ذلك لأن الترتيبات السياحية المتفق عليها بين بولنده ويوغوسلافيا تقوم على أساس العيالات القابلة للتحويل .

والسمة الأكثر تميزا فى السياحة البولندية الى الخارج هى النسبة المنخفضة بنوع ما للرحلات الخارجية لأسباب ترفيهية ، أو لتنشيط المصحة البدنية أو العفوية . وفى هذا الخصوص يختلف الوضع فى بولنده اختلافا جوهريا عنه فى البلاد المتقدمة بأوروبا الغربية . ويمكن تفسير هذا التباين باختلاف هيكل تكاليف الترفيه اختلافا واضحا كل الوضوح فى داخل البلد عنه فى خارجه . فالرحلة لتمضية الاجازة فى الخارج ، بالنسبة للأوروبيين الغربيين لا تزيد تكاليفها كثيرا على تكاليف تمضية الاجازة فى داخل البلد ، وقد تكون أرخص منها فى بعض الأحوال . أما بالنسبة للبولنديين فان تكاليف قضاء الاجازات فى الخارج تزيد عدة أضعاف على تكاليف قضائها فى داخل البلد .

والبحار الدافئة هى أكثر الأماكن اجتذابا للبولنديين ، الا أن تكاليف الذهاب إليها تجعلها غير متاحة الا للقطاعات الموسرة من المجتمع ، وذلك فى البلاد الاشتراكية فقط ، وبصفة أساسية فى البحر الأسود . وهذه الرحلات فى الغالب رحلات عائلية

يقوم بها أولئك الذين اشتروا عربة ولم يزل عندهم الرغبة في سياقتها مسافات طويلة .
ولما كان هؤلاء يختارون عادة الموانئ المناسبة لاقامة المخيمات ، ويتولون بأنفسهم اعداد وجباتهم الغذائية . فان مثل رحلاتهم هذه ينضج أنها اقتصادية للغاية .

وبخصوص الباعث الأساسي الثاني للقيام برحلات سياحية للخارج (كالفرجة على المناظر وغيرها) . يمكن أن نفرق بين الرحلات لأغراض ثقافية بحثة وبين رحلات أخرى ذات طبيعة أكثر تفقدا . من بواعثها الفرجة على المناظر . والنوع الثاني من هذه الرحلات هو الأكثر شيوعا .

والوجهات الرئيسية للرحلات الثقافية البحتة هي البلاد الاشتراكية المجاورة . وكذلك حسب العادة المتبعة من قبل إيطاليا وفرنسا والنمسا ، ولو أن أسبانيا واليونان والمملكة المتحدة أصبحت تزداد جاذبية للسياح . ومن بين البلاد الاشتراكية يستمتع الاتحاد السوفيتي بشعبية خاصة بين صفوف المفكرين ، أى الأشخاص حاملى الدرجات العلمية . ومع ذلك تزداد عاما بعد عام نسبة الأشخاص ذوى المستوى التعليمي الثانوى فقط ، كما تتغير البواعث بالتدريج . فبينما كانت الأغراض الرئيسية للرحلات السياحية قبل الحرب أغراضا ثقافية ، كمشاهدة الآثار المعمارية . والمتاحف ، والمعارض الفنية ، والمسارح . وما الى ذلك ، فان الاهتمامات فى الوقت الحاضر اكث تنوعا . فالى جانب التراث الثقافى الذى لا يقدر بثمن ، والبيئات الطبيعية فى شكل مواقع ذات مناظر متميزة ، ومشاهد طبيعية جذابة ، تتمتع المدن بشعبية خاصة . ذلك لان السياح البولنديين يهتمون اهتماما شديدا بالأنماط المعيشية الواسعة لدى غيرهم من الأمم ، والمدن الكبيرة هي أمثلة لكل من الانجازات المعمارية والوظيفية ، وهي المراكز الرئيسية للحضارة الحديثة ، والحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتقوم الرحلات السياحية الى البلاد الغربية عادة بصورة فردية ، بوساطة السيارات ، فى حين تأخذ معظم السفريات الى البلاد الاشتراكية صورة رحلات جماعية تنظمها مكاتب السياحة .

ومن الرحلات ذات البواعث المركبة رحلات للفرجة والتزود بالسلع ، ورحلات للفرجة والاستفادة . والرحلات من النوع الأول هي نزاهات ليوم واحد الى ثلاثة أيام . تستهدف عدة زيارة البلاد الأجنبية ، وأخذ فكرة سطحية عن الأحوال والعلاقات الاجتماعية فى البلد المضيف من جهة ، وشراء بعض السلع الجذابة للاستعمال الشخصى (الأدوات المنزلية ، وغيرها) من جهة أخرى . ويعد هذا النوع من الرحلات فى حركة السياحة الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا . تضيف الى ذلك أن معظم الرحلات القصيرة التى يقوم بها مواطنو هذه البلاد الى بولندا لها هذه الطبيعة نفسها . ولنا أن نقول أن وظائف مشروعات التجارة الخارجية وأسواق التجزئة يولاهها المواطنون أنفسهم ، وأن البحث عن مثل هذه الأنواع من السلع الجذابة يصبح باطراد نوعا من الرياضة والتسلية .

أما السفر بغرض الفرجة والاستفادة فان له طبيعة أخرى ، والرحلات من هذا

النوع . كقاعدة عامة ، أطول أمدًا ، من عدة أسابيع الى عدة شهور ، يقوم بها أساسا الطلبة أثناء إجازاتهم الصيفية ليزاولوا نوعا من العمل المؤقت وينفقون ما يكسبونه من مال لتقيام برحلات أخرى ، وأحيانا كثيرة لشراء سلع جذابة ، وفي الغالب يعودون بما يكسبون الى الوطن ويودعونه في حساب جار بالنقد الأجنبي حتى يتسنى لهم القيام برحلة أخرى في السنة التالية . وعاما بعد عام تتغير اتجاهات هذه الحركة السياحية تبعاً لسوق العمل في مختلف البلاد . وحتى صدور الحظر على الاستخدام الحر للعمال الموسمين في بولندة . كانت السويد أكثر البلاد شيوعا لهذا النوع من الاستخدام لسهولة ارتيادها وارتفاع الأجور بها . ولم تزل فرنسا والمملكة المتحدة محط الأنظار من أجل امكانياتهما السياحية الكبيرة .

و « السياحة المكيفة » لها أهمية ثانوية محضة في السفريات البولندية للخارج . وتحت عنوان « السياحة المكيفة » أذكر تلك الأنشطة التي تتطلب مؤهلات خاصة ، ومعدات ، وأحيانا درجات علمية رسمية . من قبيل : تسلق الجبال ، والابحار باليخوت ، والقنص . واكتشاف المغاور ودراساتها ، والصيد بالصنارة ، وغير ذلك . وفي بولندة عدة مئات من الألوف من مزاولي الصيد البري والبحري . وبالنظر الى وفرة الألعاب في غابات بولندة وحقولها ، ووفرة السمك في البحيرات وبعض الأنهار ، فانه ليس ثمة ما يدعو للسفر الى الخارج لممارسة هذه الرياضات . على أن هناك وضعاً مختلفاً سائداً في بولندة بالنسبة لتسلق الجبال ورياضة اليخوت ، لأن بولندة تفتقر الى جبال وسواحل ملائمة لهذه الرياضات ، ومن ثم يتضح السبب في أن رياضات تسلق الجبال وقيادة اليخوت تمارس في الخارج : وفي معظم الحالات تنظم البعثات . وتمول بدرجات مختلفة بمعرفة منظمات اجتماعية بولندية متخصصة ، ويشارك في هذه البعثات عادة رياضيون متمرسون ذوو مهارات غير عادية في تسلق الجبال وقيادة اليخوت .

وللسياحة الأسرية أهمية خاصة ، وتتضمن زيارة الأقارب والأصدقاء أو المعارف في الخارج ، وتشكل قطاعا خاصا في حركة السياحة تحثها الحاجة الشخصية الى الاتصال بالأقارب والأعزاء ، ولكنها تتضمن أيضا الكثير من القيم الترفيهية والثقافة ، ولا تخلو أحيانا من بواعث التكوين والربح . وتشغل السياحة الأسرية القسم الأكبر من حركة السفر من بولندة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، والولايات المتحدة الأمريكية . كما تؤثر في حركات السفر الى فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . ومما له مغزى أن تصير الصلات العائلية المستقرة على هذا النحو صلات دائمة وتناحية ، وتكرر الزيارات بصفة دورية ، وتنتقل هذه التقاليد بكثرة متزايدة من جيل الى جيل .

توقعات في المستقبل

على الرغم من النمو الهائل في السياحة الخارجية في هذه الحقبة فان الطلب لم يزل أكبر من امكانيات الوفاء به . ويرجع هذا أساسا الى أن وضع الدولة لا يسمح

لها الا بتخصيص جزء محدود مما لديها من عملة أجنبية للوفاء بمطالب السياحة .
ولفرض انقيود على صرف حصص النقد الأجنبي أهمية خاصة في ضبط حجم الرحلات
الى البلاد غير الاشتراكية ، غير أنه لا ينبغي أن تتجاهل تأثيره على الرحلات الى البلاد
الاشتراكية . ومن العسير أن نتوقع تغيرا كبيرا في المستقبل القريب ، بيد أنه يبدو
أن هذه السياسة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ثلاثة عوامل ، منها عامل يزيد في تكديس
احتياطات العملات الأجنبية ، وأنه ملان الآخران سوف يوقنان هذا التكدس الى حد ما .

وسوف يكون العامل الذي يشجع زيادة احتياطات النقد الأجنبي هو الطلبات
المتزايدة باستمرار ، نتيجة لنمو الحركة السياحية الاجمالية في المجتمع العريض .
وسوف يحفز على ذلك بالتأكيد زيادة الرخاء العام ، وتقدم التعليم ، ونمو ملكية
السيارات ، وكذا القدوة التي تقدمها البلاد التي بلغت مرتبة رفيعة من التقدم . ومع
تقديرنا لأهمية هذه العمليات كلها ينبغي أن نتذكر أن معظم الحاجات الى سياحة
مكيفة وترفيهية يمكن الوفاء بها في داخل البلد ، وبتكاليف أقل كثيرا . وعلى ذلك
فمن المرجح أن تمنح الأولوية للحاجات التي لا يمكن الوفاء بها الا بالسفر الى الخارج
(وبخاصة الحاجات الثقافية) .

وثمة تأثير مقيد يترتب على الحاجة الى النقد الأجنبي من جانب بعض فروع
الاقتصاد القومي التي لها الأولوية على تنمية السياحة الخارجية في المرحلة الحالية من
التطور الاشتراكي . هذه القطاعات الهامة كالاسكان والرعاية الصحية ، الى جانب
الصناعات الأساسية ، لها شأن في هذا المجال .

وبالنسبة للسياحة الخارجية الى انبلاد غير الاشتراكية فان سياسة الدولة
يشأن المسموح به من العملة القابلة للتحويل لم يكن لها أي تأثير فعلي على حجم السياحة
الاسرية والرحلات التي تمويلها الحسابات الجارية . وسوف يبقى حجم الزيارات
العائلية في العقد القادم كما هو دون تغيير لانه بقي ثابتا بعض الزمن . ومن الصعوبة
يمكن التمكن باتجاه السياحة التي تمويلها الحسابات الشخصية ، لأنها تتوقف كثيرا
على عوامل متغير مثل ظروف البلد . ووسائل الحصول على النقد ، والوضع في الأسواق
بالنسبة للوظائف المؤقتة والعرضية في الخارج الخ .

ومع ذلك تستطيع الدولة أن تؤثر على حجم وهيكل السياحة الى الخارج عن
طريق الاذون النقدية واحتياطات الدولة . وسوف تكون الزيادة الاجمالية في الاذون
النقدية بطبيعة الحال هي الاداة الرئيسية للوفاء الكامل بالحاجات كلها . بالإضافة
الى ذلك فان التوسع في الرحلات الجماعية وفقا للحاجات ولقوة الشراء لدى السياح
سوف يكون له أهمية كبيرة . وسوف يتضمن وضع الموارد تحت تصرف مسكاتب
السياحة لتنظيم رحلات الفرجة على المناظر التي تخفي معظم الحاجات العامة ، وهي
التعرف على المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الرئيسية في بلاد أوروبا الغربية ، والمعرف
به تقليديا أنها عظمى الأهمية . ولما كانت الاهتمامات من هذا النمط لا تتعلق بشهر
معين أو موسم سياحي خاص ، وكان البرنامج الثقافي أهم من برامج الترفيه والخدمات
فان مثل هذه الرحلات يمكن جعلها رخيصة نسبيا .

وفيما يختص بالرحلات العردية الى انبلاد الغربية فان الوضع الحالي لن يطرأ عليه أية تغيرات هامة في المستقبل القريب ، وسوف تسمر في الاكثر بمثابه رحلات بالسيارات للأسر الراقية التي تستخدم المواقع التي تصلح لاقامة المخيمات ، وتعبد طعامها بنفسها أو تشتري طعامها من مطاعم رخيصة ، ولكنها ترغب في مشاهدة أكثر بلاد أوروبا الغربية جاذبية من وجهة نظر السائح البولندي .

وقد تؤثر تغيرات أكثر أهمية في غضون العقد القادم على هيكل السياحة الخارجية الى البلاد الاشتراكية . وفي الوقت الحاضر ينال ٨٠٪ من حركة السياحة الاجمالية من رحلات قصيرة ذات طابع ثقافي نموي الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر . وتعزى ضخامة هذه السياحة التي تشمل أيضا مواسم البلاد الاشتراكية الأخرى الى أن لم يمض زمن طويل على الفاء جوازات السفر ، وأن فكرة السفر الى الخارج لم تزل ذات جاذبية كبيرة . ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في السياحة الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية حيث تبلغ الرحلات اليومية عدة ملايين . وسوف يضعف هذا الباعث في المستقبل ، في حين أن العمليات التكاملية التقدمية بين بلاد « الكوميكون » سوف تؤدي بالتأكيد الى مزيد من التنسيق بين المستهلك والسلع التموينية والأسعار في أسواق التجزئة بالبلاد الأعضاء (في الكوميكون) . وسوف يقلل هذا من أهمية بواعث التوازن في الحركة السياحية .

وقريبا سوف تتغير تقيرا طفيفا أنماط السياحة الثقافية والتموينية الحالية بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر . ويتجلى هذا في حركة السياحة بين بولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية حيث لم يزل حجم السياحة ضخما للعاب رغم انقضاء سبع سنوات على فتح الحدود والتخفيف من قيود العملة بدرجة كبيرة . وعلى ذلك فهناك في دور التكوين منطقة سياحية شاسعة تضم هذه البلاد الأدبية ، وقادرة على خدمة الرحلات السياحية القصيرة بالسيارات . وهكذا تصبح السياحة أداة هامة لتعزيز ررابط الصداقة بين هذه البلاد وشعوبها .

والى جانب منطقة وسط أوروبا لسياحة العطلات يظل شاطئ البحر الأسود يجذب السياح البولنديين بصورة غير عادية . ومع ذلك فمن المتوقع أن يؤثر الوضع الجديد في هذه المنطقة على السياح البولنديين بطريقتين . فأولا بالنسبة لاقتصاديات بلغاريا ورومانيا تبدو أهمية المناطق الساحلية في الحصول على نقد أجنبي ، وثانيا يزداد الطلب الداخلي في هذين البلدين وفي الاتحاد السوفيتي على تمضية العطلات على الشواطئ . وقد يساعد حل هذه المشاكل على زيادة قدرات تقبل السياح القادمين من بولندا .

وسوف تشكل السياحة الى الاتحاد السوفيتي ، على الأرجح بعدا هاما في السياحة الدولية البولندية . وهناك اهتمام فائق بالرحلات السياحية الى الاتحاد السوفيتي لما في هذا الفطر من معالم ثقافية وتروحية فذة هائلة ومتنوعة ، وبالنسبة الى جواره ، وتشابه الفنين الروسية والبولندية والروابط النظامية بين البلدين . وليس من شك في أن تطور أسس الخدمات في الاتحاد السوفيتي تطورا لم يسبق له مثيل . سوف ييسر التوسع والتنوع الهائلين في اجتذاب السياح البولنديين .

السياحة في اليابان منها وإليها

مقدمة

في عدد من الدراسات التي نشرت تعريفات لفكرة السياحة . من امثلة هذه التعريفات « اجمالي العلاقات القائمة بين سكان منطقة ما وبين الزوار المؤقتين القادمين من الخارج » (١) ، و « العلاقات والمظاهر المختلفة الناتجة من وجود زوار مؤقتين في منطقة معينة وتنقلهم » (٢) . مضمون ذلك ان السياحة مرتبطة بالنتائج الاقتصادية للرحلات السياحية ، وعناصر الثقافة التي يحصل عليها السياح والفرق الطبيعية والتاريخية والثقافية الموجودة بين مختلف مناطق العالم . وفهم السياحة على انها مجرد ظاهرة اقتصادية اقليمية يتمثل في ادراك جزء من معناها : فيجب التفكير فيها على انها ظاهرة شاملة ذات جوانب اقتصادية وثقافية واجتماعية . وفي حين ان السياحة في اليابان لها بتوع خاص علاقة بالنمية الاقتصادية الداخلية فان هناك مشكلة كبيرة تتعلق بصيانة « موارد » البلد السياحية وتنميتها .

الكاتب : تاماو توكوهيسا

جغرافى . أستاذ بجامعة أوياما جاكوبين ٤٢ - ٤ - ٢٥
شيبيويا ، شيبوياكير ، طوكو ١٥٠ ، يتولى تدريس برامج
فى الجغرافية والسياحة والتنمية الإقليمية . من مؤلفاته
التي يمكن الحصول عليها مترجمة « الجغرافيا الترفيحية »
(١٩٧٣) ، و « الحرافيا الدينية » (١٩٧٨) .

الترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون العام
فى جامعة القاهرة . مدير بالإدارة العامة للشؤون القانونية
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

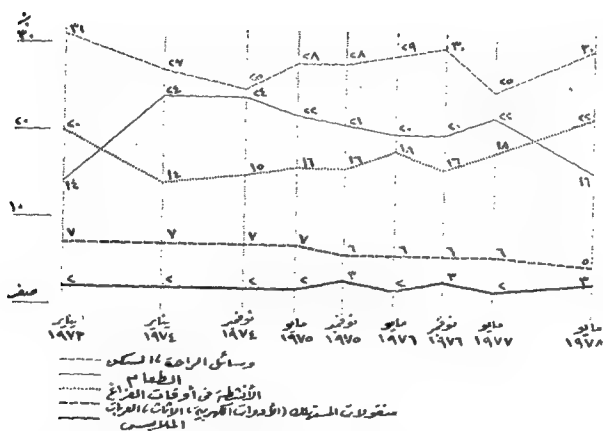
وتعرض علينا السياحة - لافى اليابان وحدها ، ولكن فى جميع أنحاء العالم ،
وتحت كل المضغوط المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، والحفاظ على الثقافة التقليدية فى
كل اقليم - العديد من المسائل التي ينبغي لنا معالجتها ، باعتبارنا قوما يعملون على
تحسين مصائرهم دون أن يغيب عن أبصارهم ما للثقافة من أثر فى حياتهم اليومية .

التغيرات التي طرأت على السياحة فى اليابان

أصبحت السياحة فى اليابان منذ أواسط عهد ايدو (١٦٠٠ - ١٨٦٧) حقيقة
واقعة واسعة الانتشار . وقد عمدت الحكومة الاقتصادية فى ايدو (طوكيو) الاستقرار
فى البلد ، وبفضل نظام « سانكن - كوتاي » الذى يفرض على حكام الأقاليم أن يقيموا
فى ايدو بالتناوب أنشئت شبكة من طرق المواصلات قائمة على مجموعة من خمس طرق
كبرى تتفرع من العاصمة ، وأمام هذه الخلفية صرح لعامة الشعب بالارتحال ، وكثرت
الرحلات ، وأغلبها زيارات للمعابد ، أو الاستشفاء بمنتجات الينابيع الحارة (٣) . ومن
أمثلة هذه الرحلات الحج الى جبل كويا ، وجبل كنبو ، ومزارات كومانو وكونبيره ،
وجبل مينوبو ، وضريح أياسو توكوجاوا فى نيسكو ، وفوق كل ذلك ضريح ايسو
المعظم . وكان هناك أيضا رحلات حج جماعية الى أماكن مثل كيوتو ، ونارا ، ويوشيمينو ،

وجبال ديوا الثلاثة في الشمال الشرقي ، ورحلات في أقاليم مختلفة (٤) . غير أن القيود التي فرضتها الأخلاقيات الكونفوشية السائدة ، وفيما بعد تقلبات عصر مييجي ، عرقلت المزيد من النمو في الانحلال السياحي . وكان ينظر الى الاستمتاع لذاته نظره استنكار . وهذه الفكرة ، مع فكرة أن أى وقت فراغ يصادفه الانسان يجب أن يستخدمه في العمل ، كانت ثابتة في أذهان الناس في كل أنحاء البلد . واستمر هذا النمط من التفكير الواقعي حتى الحرب لعالمية الثانية ، فكان مستوى الشعور « بالفراغ » لدى اليابانيين بعامة ضعيفا للغاية ، ولم يكن لدى الناس أى مفهوم عن الحياة خلاف مفهوم العمل :

وتغير كل هذا بعد الحرب العالمية الثانية . ومع نمو الادراك بأن من واجب الفرد أن يعمل على تحقيق ذاته والترويج عن نفسه جسما وعقلا تنبه الشعب الياباني بالتدريج الى فكرة وقت الفراغ .



الشكل رقم (١) : الأهداف الأولى في الحياة اليومية (من « استطلاع الرأي العام بشأن أسباب معيشة الناس » اصدار سكرتارية ديوان رئيس الوزراء) .

النشاط	الوضع الحالي		في أوقات فراغهم	في أن يعملوه	ما يرغب الناس
	وقت الفراغ اليومي	فترات فراغ أطول			
التلفزيون والراديو	٢(١)٨٧٧	٢(١)٩٠	٠٠	٠٠	٠٠
قراءة الصحف	٢(٢)٧٦٥	٨١	٠٠	٠٠	٠٠
التحدث مع الأسرة	(٣)٤٩٦	٧٤	١٠	١٠	١٠
قراءة الكتب	(٤)٤٩٢	٦(٩)٩٠	١٠	١٠	١٠
صحبة الأصدقاء والمعارف والجيران	٥(٣)٤٥١	٦١	١٠	١٠	١٠
صحبة الأقارب	٦(٦)٢٦٧	٥(١)١٨	١٠	١٠	١٠
النوم نهارا من التعب	٧(٧)٢٤٢	١٠(١)٨٠	١٠	١٠	١٠
الاستماع الى الاشرطة والتسجيلات	٨(٨)٢٣٥	٦٣	١٠	١٠	١٠
الأكل في الخارج ، التسوق	٩(٩)٢٢١	٤(٤)١٢٥	١٠	١٠	١٠
المساعدة في تعليم الأطفال	١٠(١٠)٢١٢	٢٦	١٠	١٠	١٠
للحرف اليدوية ، الاشتغال بالحدائق ،	١٩٣	٥٣	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
جمع الطوايح ، الخ	١٦٨	٧(٧)٩٦	٨(٨)٣٩	٨(٨)٣٩	٨(٨)٣٩
السينما ، الفرجة كالرياضة	١٥٧	٤٣	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
السير ، التمرينات الرياضية الخفيفة	١٣١	٥٢	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
ماه - جونج ، سباق الخيل ، ألعاب الكرة	١٣٠	٥٠	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
الرياضة والدبابيس	١٢٣	٤٢	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
أنشطة فنية	١١٨	٣(٣)١٧٨	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
رحلات نهائية سيرا على الأقدام	١٠٧	٧	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
عمل مكتبي	١٠٦	١(١)٤٣٣	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
السفر مع قضاء ليلة أو أكثر خارج البيت	٩٨	٢٨	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
لعبه جو (لعبة داما يابانية) أو شوجي	٩٤	٦٣	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
(شطرنج ياباني)	٨٧	٤٠	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
زيارة المتاحف ، ومعارض الفن ، وحدائق	٨٥	١٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
الحبوان ، وحدائق النباتات ، الخ	٧٧	١٠	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
ديي ، صنع الكعك ، الخ	٦٩	٩(٩)٦٦	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
تعلم الأصول المتبعة في حفلات الشاي	٦٨	١٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
العناية بالحيوانات الأليفة	٦٣	١٧	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩	٩(٩)٣٩
قيادة السيارات					
الدراسة للحصول على مزيد من المؤهلات					
والمهارات التقنية .					
صحبة الجنس الآخر					

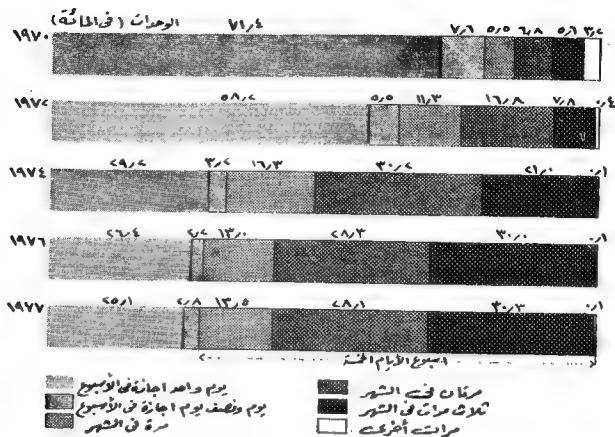
الوقت أو الوقت المتاح للمنطقة	الوضع الحالي		النشاط
	فترات اطول	وقت الفراغ اليومي	
١٠٩	٠٦	٥٧	أنشطة في الجمعيات المحلية ، الخدمات الاجتماعية الطوعية .
٠٨	١٤	٤١	أنشطة دينية وسياسية
٠٨	١٠	٢٩	زيادة سنوات (حمامات بخارية) ، والحانات الخ
٠٣	٠١	٢٤	أشغال ثانوية
(١)٢٥٧	٢٧	٠٦	الفر عبر البحار
٠٣	١٥	١٤	أنشطة أخرى
١٦٩	٢١	-	أسئلة لم يرد عليها
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المجموع
(١٠٠٥٢)	(١٠٠٥٢)	(١٠٠٥٢)	

١ - تمثل الأرقام مجموع الاجابات لا مجموع المستجيبين

٢ - تبين الأرقام بين قوسين الترتيب

المصدر : مركز الحياة القومية دراسة في الوعي بالحياة

ولننظر الى الوضع الفعلي في الوقت الحاضر . ففي عام ١٩٧٨ يبين « استطلاع الرأي العام بشأن أسباب معيشة الناس » (٥) ، في الاجابات على السؤال الآتي : « ما هو الجانب من حياتك الذي ترغب في أن تتركس له المزيد من الموارد في المستقبل ؟ » أنه بينما بنال البيت ووسائل الراحة الاهتمام الأكبر مثلما كانا منذ عام ١٩٧٣ ، يأتي الاهتمام بأوقات الفراغ بعدهما بنسبة ٢٢٪ . وفي عام ١٩٧٣ كان الاهتمام بأوقات الفراغ أكبر من الاهتمام بالطعام . ثم جاءت أزمة النفط في عام ١٩٧٤ فقلبت هذا الاتجاه . ولكن منذ حوالي عام ١٩٧٦ بدأت الأمور تعود بالتدريج الى ما كانت عليه ، حتى كان عام ١٩٧٨ فارتفع الاهتمام بأوقات الفراغ ثانية وبلغ المرتبة الثانية (انظر انرسم رقم ١) . وتبعاً لدراسات أجراها « مركز الحياة القومية » (الجدول رقم ١) عن « الوعي بالحياة » يبدو الاستمتاع بالتلفزيون والراديو في أعلى مستوى بين أنشطة أوقات الفراغ اليومية ، في حين تنال الرحلات داخل اليابان مع التوقف ليلة واحدة على الأقل أعلى تقدير بالنسبة لفترات الفراغ الأطول زمناً ، كما يتبين أن الرحلة الى الخارج هي الرغبة المفضلة عند الأفراد ، ويعطينا كل هذا صورة عن الأوضاع السائدة والاتجاهات بالنسبة الى الطلبات المحتملة .



الرسم رقم (٢) نسب القوى العاملة التي لها أنواع مختلفة من العطلة الاسبوعية .
 (من « المسح الشامل للساعات التي يشتغلها العاملون بالاجر » لوزارة العمل .
 الأرقام خاصة بآخر سبتمبر من كل عام) .

ملحوظة : عطلة يوم ونصف يوم في الاسبوع تعني أن أحد أيام العمل الستة في الاسبوع هو نصف يوم .

« أنواع أخرى » تشير الى ترتيبات يختلف فيها عدد العطلات في الاسبوع تبعاً للعوامل الموسمية ، أو التغيرات في كمية العمل المتاحة أو المراد القيام به .

وتشير الحقائق في « مسح الانفاق على وقت الفراغ » الى الاتجاه نفسه . فيحد الانفاق على الطعام والثقافة والتعليم ، يأتي الانفاق على السفر في المقدمة ، ويدل أيضاً على معدل في الزيادة أكبر كثيراً من معدل الزيادة في انفاق المستهلك اجمالاً .

ولدينا هاهنا دلالة أخرى على أن « الوعي بوقت الفراغ » عند اليابانيين يطرأ عليه تغيرات كبيرة ، وأن وقت الفراغ يشغل الآن مكانة كبيرة في حياتهم . وأنهم مقتنعون الآن بأهمية وقت الفراغ في نمو الانسان وتطوره . ومع ذلك فإن مقدار الفراغ « أي ساعات الوقت الحالى » في حياتهم لم يزل أقل من نظيره في أوروبا وأمريكا الشمالية . ويعطينا المدى الذي طبق فيه أسبوع العمل خمسة أيام في اليابان (الرسم رقم ٢) فكرة عن

الفرق بين اليابان والغرب في هذا الخصوص . أما بشأن فترات الفراغ الأطول من ذلك فانه يمكن النظر الى عدم وجود فكرة واضحة عن « العطلات » في اليابان باعتباره عاملا يميل لقبول فكرة السياحة قبولا تاما ونهائيا .

وبالنظر الى هذه الحقائق كلها نستنتج أنه من الطبيعي ، وسيسط التغيرات في « الوعى . وقت الفراغ » في اليابان ، أن يكون هناك تركيز متزايد على السياحة التي يكثر عليها الطلب منذ زمن بعيد .

ويدل « المسح القومي لاتجاهات السياحة » الذي أصدرته سكرتيرية ديوان رئيس الوزراء على ارتفاع متوسط عدد الرحلات التي تشمل توقفات ليلية ، بالنسبة للفرد الواحد من ٣٦ر٠ في عام ١٩٦١ الى ٥٥ر٠ في عام ١٩٦٧ ، ومن ٧٥ر٠ في عام ١٩٧٢ الى ١٥٥ر٠ في عام ١٩٧٨ ، أى بزيادة حوالى خمسة أضعاف خلال فترة السبع عشر سنة هذه . كذلك يدل « المسح السنوى للاتفاق العائلى » الذى يجريه مكتب الاحصاء بديوان رئيس الوزراء على أن الاتفاق المتعلق بالسفر قد ارتفع من ٦٦٢ر٨ ين للأسرة الواحدة في عام ١٩٦٣ الى ٥٧٦٦٥ر٠ ين في عام ١٩٧٧ ، بما فى ذلك اتفاق سياحي وترفيهى يتضمن توقفات ليلية يعادل ٢٪ من اجمالى الاتفاق القومى .

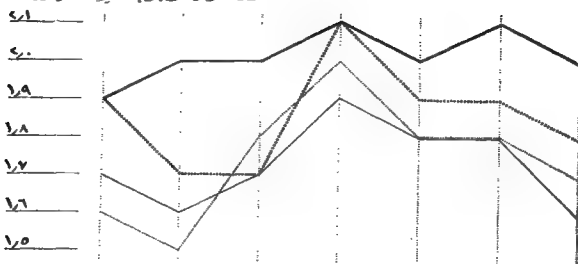
وقد أدت الزيادة السريعة فى حجم السياحة الى حدوث عدد من التغيرات فى مضمونها وشكلها (سوف أبحث بالتفصيل موضوع السياحة الأجنبية فى جزء لاحق) .

النقطة الأولى هي أن « انتشار » السياح الذين كانوا فيما مضى يأتون أساسا من المراكز الحضرية الكبيرة قد اتسع الآن نطاقهم فشمّل المقيمين فى المدن المتوسطة والصغيرة والأقاليم الريفية : أداس من كل أنحاء البلد فى الواقع .

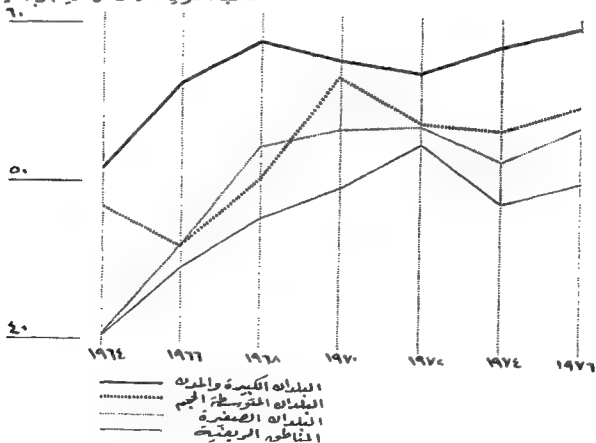
وبطبيعة الحال يتناسب العدد الحالى للسياح مع عدد سكان كل منطقة ، الا أن التفاوت فى نسب الأفراد المنتهين الى مختلف أنشطه المجتمع الذين لهم تجربة بالرحلة السياحية قد نقص (الرسم رقم ٣) ، ومع ذلك فانه يرجع الى اختلاف مستويات النشاط الاقتصادى فى مختلف المناطق ، ومن ثم فانه لم يختف بالكامل .

النقطة الثانية هي الزيادة الملحوظة فى عدد النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة اللواتي يستمتعن الآن بالرحلات السياحية (٦) (الرسم رقم ٤) ، ويرتبط هذا دون شك بالتحسينات فى ظروف عمل النساء ، وبالقبول العام ، وعلى نطاق واسع لفكرة السياحة الأسرية . وقد بلغت نسبة النساء السائحات الآن ٤٥٪ ومن نتائج هذه الزيادة أنه فى حين كانت الينابيع والأضرحة المقدسة والمعابد تشكل المقصد المفضل لدى عدد كبير من السياح أصبحت المواقع الطبيعية الرائعة والمناطق السياحية انغنية بالمعالم التاريخية والثقافية اليوم محط الأنظار .

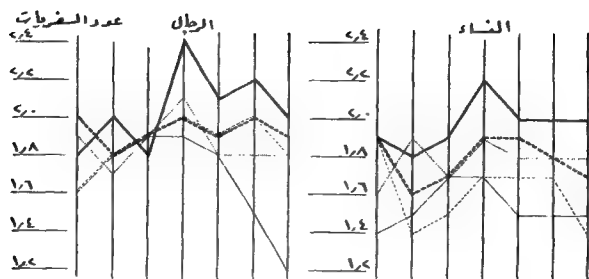
عدد الفرض التي جرت في السياحة



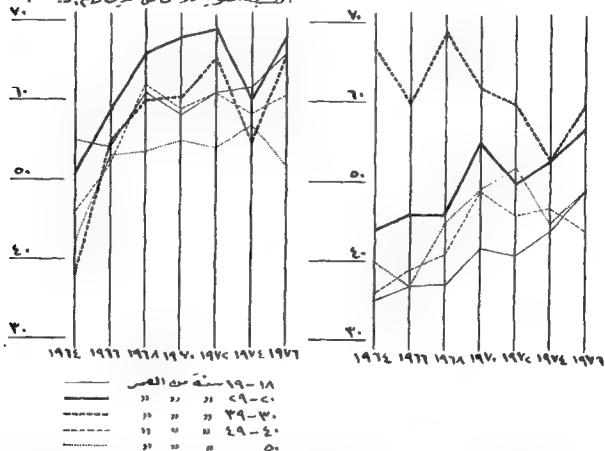
النسبة المئوية للأشخاص الذين جربوا اليوم



الشكل رقم (٣) الحركات في السياحة تبعا لحجم المجتمع الذي يقيم فيه السائحون
(من كانكو نوجيتي توشيكو : جمعية السياحة اليابانية) .



النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم تجربة سابقة



الشكل رقم (٤) : النسبة المئوية للأشخاص ذوي التجربة السياحية وعدد مرات السفر تبعا للسن والجنس (من كانكو نوجيتي توشيكو جمعية السياحة اليابانية)

والنقطة الثالثة الخاصة بشكل الرحلة السياحية وبنيتها هي النقص النسبي في الرحلات بجماعات كبيرة ، في مقابل زيادة في رحلات المجموعات الصغيرة من الأسر والأصدقاء . وهذا تطور شبيه بما حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولو أنه جاء متأخرا بعض الشيء في اليابان (الرسم رقم ٥) .

والنقطة الرابعة هي التحول الذي طرأ على الغرض من السياحة ، من استجمام الجماعات (٧) الى الرياضة ، والمتعة البسيطة الخالصة ، واسترداد الصحة (الجدول رقم ٢) . ومع تعميم السياحة اتسع نطاق العمر عند أولئك الذين يمارسونها ، كما حدث تحول في النقل من السياحة « للفرجة » الى السياحة « للعمل » .

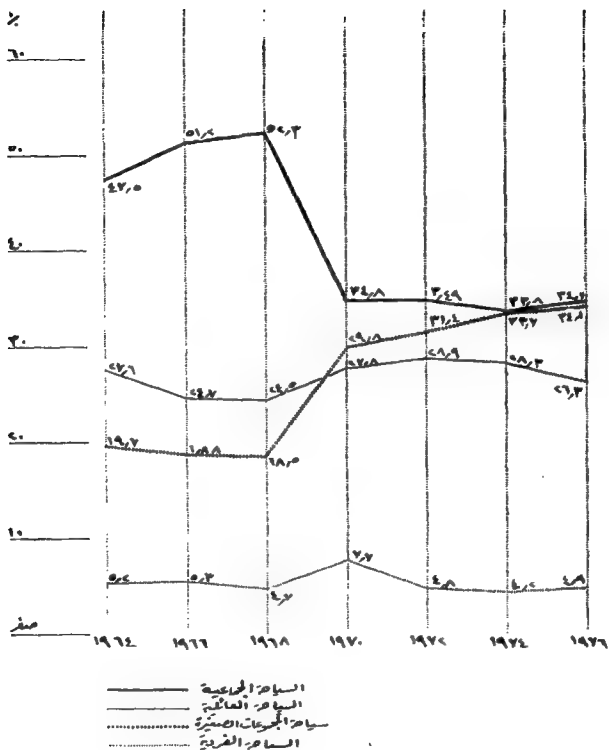
والنقطة الخامسة هي أن هناك الآن حيال الزيادة في عنصر الترفيه (الناتجة من هذه التطورات) ، وكذا عنصر « السائح » ، والزيادة في السياحة العائلية ، ميلا الى زيادة التخصص في أغراض الرحلة السياحية ، مع تخصيص مناطق معينة لخدمة مطالب معينة ، وقد يبدو هذا كحركة صوب الفكرة الغربية عن السياحة لتمضية العطلات . وتتعلق النقطة السادسة بالتغيرات للطائرة على وسائل النقل التي يستخدمها السياح . وبالنظر الى خصائص المواصلات الإقليمية في اليابان لم تزل السكك الحديدية تضطلع بأكثر من نصف الرحلات السياحية ، الا أن نسبة استعمال السيارات والطائرات في ازدياد .

وتتعلق النقطة السابعة بسط التسهيلات التي تعد من أجل التوقيفات الليلية . ولم تزل الفنادق اليابانية النمط تشكل ٤٨٪ من مجموع الفنادق ، ولكن هناك تناقصا يحدث في تواتر استخدامها ، في مقابل الزيادة في تفضيل الفنادق الغربية النمط ، والمرادف للياباني لبيوت الضيافة الخاصة ، و « كوكو من شو كوشا » (نوع من البيوت المعدة لقضاء العطلات) . ولم يزل متوسط عدد الليالي التي تقضى بعيدا عن المساكن ثابتا عند ٢١ .

والنقطة الثامنة هي تركيز الرحلات في فترات معينة ، في الصيف والشتاء بنوع خاص . سبب هذا أنه مع زيادة الرحلات الأسرية يتعين القيام بالكثير من الرحلات خلال إجازات الأطفال . في حين يبدو أن زيادة الرحلات في فصل الشتاء تدل على نمو في رحلات التزلج على الجليد .

وتتمثل النقطة التاسعة في زيادة الرحلات بالسيارات ، وتتعلق بالاتجاه الى الترحل في مجموعات صغيرة كما ذكرت من قبل ، ونمو شبكة طرق السيارات .

وتتعلق النقطة العاشرة بالرحلات التعليمية التي يقوم بها مجموعات من تلاميذ المدارس وقد نقص عدد هذه الرحلات بعض الشيء ، ولو أن عددا اجماليا يبلغ حوالي ثلاثة ملايين تلميذ لم يزل يمارس هذه الرحلات . ومع ذلك يتغير شكل هذا النوع



الشكل رقم (٥) الحركات فى نسب من يرتحلون مع أنواع مختلفة من المجموعات
أو فرادى (من كانكو فى جيتى توشيكو : جمعية السياحة اليابانية) .

ملحوظة : كان هناك فى عام ١٩٧٠ وما بعده بعض المواد المقيدة على أنها « أخرى »
و « غير معلومة » ، ولم يعمل حساب لهاتين الفئتين فى النسب الموضحة آنفا .

من الترحال ، فمن الرحلات التقليدية في مجموعات كبيرة لمشاهدة المواقع المشهورة وأمثالها ينتقل التركيز إلى الرحيل في مجموعات أصغر . قد يكون الغرض منها دراسة موضوع معين ، أو الرياضة ، أو « النشاط الحر » ، أو مجرد تجربة الحياة الجماعية .

وتتمثل النقطة الحادية عشرة في « فترات شهر العسل المترفة » ، وتعلق بزيادة الرحلات إلى الخارج .

جدول رقم (٢) التغيرات في الغرض من الرحلة السياحية (بالنسب المئوية)

السنة	استجمام الجماعات	الرياضة	الاستمتاع بمشاهدة المناظر	زيارات إلى الأضرحة والمعابد	هوايات أو دراسة	الصحة والترفيه
١٩٦٤	٦٠ر٣	٢ر٨	١٩ر٠	٤ر٠	٧ر٢	٥ر٢
١٩٦٦	٦٣ر٦	٤ر٥	١٤ر٤	٤ر٦	٥ر٣	٧ر٦
١٩٦٨	٥٣ر٩	٥ر٥	٢٢ر٤	٢ر٧	٦ر٥	٦ر٤
١٩٧٠	٣٩ر٢	٦ر٧	٣٢ر٠	٣ر٠	٩ر٨	٧ر٣
١٩٧٢	٤١ر١	٤ر٥	٣٤ر٥	٢ر٧	٤ر٢	٨ر٤
١٩٧٤	٤٢ر٥	٧ر٥	٢٩ر٤	٣ر٣	٤ر٠	٦ر٥
١٩٧٦	٣١ر٣	١٠ر٣	٢٦ر٣	٤ر٣	٤ر١	١٥ر١

المصدر : كانكونوجيتي توشيكو (جمعية السياحة اليابانية) .

وينبغي الآن مناقشة موضوع سياحة اليابانيين إلى الخارج في ضوء التغيرات العامة التي طرأت على السياحة والتي ذكرتها آنفا .

سياحة اليابانيين في الخارج

بالنسبة لوضع اليابانيين الجغرافي يستغرق رحيلهم إلى الخارج وقتاً أطول ويكلفهم نفقات أكثر مما يفعله الترحال مع الأوروبيين ، ومن ثم كان اليابانيون منذ زمن بعيد يعتبرون السفر إلى الخارج عملاً شاقاً إلى حد ما . وفي حين أن هناك طلباً لهذا الترحال فإنه لم يكن في الميسور دائماً تحقيق هذا الطلب . ومع الظروف الاقتصادية العسيرة في فترة الاضطراب الناتج عن الحرب العالمية الثانية ، قلت امكانيات السفر لأغراض سياحية ، وأصبحت متاعداً بعضها عن بعض ، على خلاف السفريات لأغراض العمل . سبب هذا أن اليابان يموّزها النقد الأجنبي المتاح للرحلات السياحية ، ومع

ذلك تحسن وضع النقد الأجنبي منذ عام ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٦٤ أعدت العدة لتوفير النقد لاستعمانه في الرحلات السياحية فيما وراء البحار ، وفي عام ١٩٦٠ بلغ عدد اليابانيين الذين سافروا الى الخارج ٧٦٢١٤ . وحتى عام ١٩٦٣ كانت الزيادة طعيفة ، ولكن في عام ١٩٦٤ ، عام أنعاب طوكيو الاولمبية ، وبالنظر الى رفع بعض القيود على السفر الى الخارج ، ارتفع الرقم بنسبة ٢٧٪ واستمر يرتفع حتى وصل الى ١٦٢٩١٠ في عام ١٩٦٥ . ولكن من بين هذا الرقم كان عدد السياح ٥٠٧٤٣ ، أي ٣١٪ .

ويوضح الجدول رقم ٣ الزيادة السريعة في الرقم الاجمالي للمسافرين بعد ذلك حتى بلغ ٣١٥١٤٣١ في عام ١٩٧٧ أو حوالي عشرين ضعفا للرقم المقدر في عام ١٩٦٥ ، مع زيادة في المعدل السنوي قدرها ٢٨٪ ، فصلا عن أن نسبة السياح الى مجموع المسافرين قد ارتفعت بدرجة مذهمة حتى بلغت ٨٢٫٦٪ .

ويتبين من تحليل هذه التغيرات ، مع العوامل الاجتماعية المقترنة بها ، تقسيم الرحلات السياحية الى ثلاث فترات وثلاث فترات .

الفترة الأولى هي من عام ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، وكانت هي فترة الرحلات الجماعية ، ويرمز لها بـ « جاك باك » . وفيما مضى كان المسافرون عبر البحار هم الانرياء ، والذين يمثلون معلومات وافية عن « الخارج » . وبدأ التحرر من قيود العملة الأجنبية في عام ١٩٦٤ ، غير أن الرقابة لم تزل مشددة . وبنسبة لجمهور يسافر بلا خبرة أو معلومات كافية ، وليس معه مال ينفع سوى مبلغ يتراوح بين ٥٠٠ دولار و ٧٠٠ دولار للفرد الواحد ، تشكل الرحلات الجماعية المنظمة وسيله فعالة لتبديد الشكوك والقلق التي تقترن بالسفر الى الخارج ، وكانت الخطوط الجوية وشركات السياحة تنظم رحلات جماعية . وتدير أعمال السياحة بكفاءة عالية ، وتبيع السفر باعتباره نوعا من الانتاج ، وساعد اعتماد الحصر في أجور السفر بطريق الجو عن الرحلات الجماعية الواسعة انطاق على زيادة حصة السياحة الجماعية في صناعة السياحة . ومن بين حوالي ٣٢٠ .٠٠٠ سائح سافروا الى الخارج في عام ١٩٦٥ قدر أن ٢٥٠ .٠٠٠ كانوا ضمن رحلات جماعية . تدل المقابلة بين هذه الأرقام وبين الرقم الحالي ، وهو أقل بمقدار ٣٠٪ من المجموع ، على النقص الكبير الذي قام به هذا النوع من الرحلات وقتئذ . وفي عام ١٩٦٩ كان العدد الاجمالي للمسافرين عبر البحار قد زاد بمقدار ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٦٥ . وتعطينا زيادة عدد السياح حتى أدبى على نصف مجموع المسافرين فكرة عن نمو هذا الجانب من صناعة السياحة .

وكانت الفترة الثانية هي فترة النقل الجماعي الضخم الذي صاحب الزيادة في حجم الطائرات التي يرمز اليها بلفظة « جمبو » . ومع اجراء الحصر للرحلات الجماعية قلت الأجور ، وكان ارتفاع قيمة « الين » الياباني عاملا من العوامل في هذا الصدد ، اذ بينما اتجهت الأسعار في داخل اليابان الى الارتفاع نتيجة لارتفاع قيمة العملة بنيت تكلفة السفر الى الخارج ثابتة أو هبطت نسبيا . وانتشرت الرحلات الجماعية الى الخارج ، واستخدمت أيضا في السفر « بالدعوة » ، كذلك بدأت رحلات « شهر العسل »

جدول رقم (٣) المسافرين عبر البحار

١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٨	١٩٦٦	
٣١٥١٤٣١	٢٤٦٦٣٢٦	٢٣٨٨٩٦٦	٩٦١١٣٥	٤٩٦٨٨٠	٢٦٩٠٠٧	١٦٢٩١٠	العدد الإجمالي للمسافرين
٢٦٣٣٦٩٩	٢٠٢٧١٩١	١٨١٨٢٥٣	٦٣٨٤٨٩	٢٥١٧٦٠	١١٠٤٦١	٥٠٧٣٤	عدد السياح المسافرين
٨٢٣٦	٨٢٣٢	٧٩٤	٦٦٤	٥١٥	٤١٤	٣١١١	للمسيرة القوية للسياح الى مجموع المسافرين
١٧٣٥٩٩٨	١٢٣٧١٧	١٥٥٨٩٣١	٨٦٨٥٦٥	٤٨٣٤٤٧	٢٦٤٤٤٤	١٥٤٢٤٧	عدد جوازات السفر المصادرة
٣٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠				٥٠٠	المسروح به من النقد الاجنبي للفرض السياحة (دولارات أمريكية)

المصدر : وزارة المصل

تتجه الى الخارج بدلا من أن تقضى في داخل البلد . هوجز القول أن عهد السياحة الخارجية الجماعية قد بدا . وفي هذه الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) تجاوز عدد اليابانيين المسافرين الى الخارج مليونين ، ومن ثم وثبتت السياحة الخارجية اليابانية دفعة واحدة الى وضع ذي أهمية كبرى في صناعة السياحة العالمية ، حتى من الوجهة العددية ، بغض النظر عن سائر الاعتبارات ، وكانت نسبة السياح الحقيقيين ٧٩.٤٪ أو أكثر من ٧٥٪ من المجموع . ولنا أن نقول ان السياحة الخارجية قد ازدهرت . وبطبيعة الحال كان الكثير من هؤلاء السياح يسافرون لأول مرة وليس عندهم سوى القليل من المعلومات عن الحياة في البلاد الأخرى ، وربما يكون سلوكهم قد ترك أثرا غير طيب . هذا المظهر ، بالإضافة الى الارتفاع الفجائي للمبلغ المسموح بالحصول عليه من العملة الأجنبية الى ٣٠٠٠ دولار، قد أثار قدرا كبيرا من الانتقاد من جانب الكثير من البلاد . وشهدت هذه الفترة اصدار جوازات سفر للسياح صالحة لعدد من الرحلات ، ولم تكن فيما مضى تصلح لغير طوائف أخرى من المسافرين ، وزيدت مدة صلاحيتها من سنتين الى خمس سنوات . وهكذا تحرر السفر الى الخارج بالكامل ، وعقب ذلك انفجار في السفر الجماعي وبخاصة اذا كان الى جهات مثل هاواي وجوام ومختلف بلاد جنوب شرقي آسيا ، الأمر الذي أثار في جمهورية كوريا وفي تايلاند وفي الفلبين شعورا وطنيا بالعداء ضد السياح اليابانيين .

ومنذ أواخر عام ١٩٧٣ أثرت أزمة النفط في السياحة اليابانية عبر البحار ، وأعيد فرض القيود على العملة الأجنبية . ومع أن الحد الأعلى رفع ثانية الى ٣٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٦ فقد بقي معدل الزيادة السنوية في عدد المسافرين الى الخارج تحت ١٠٪

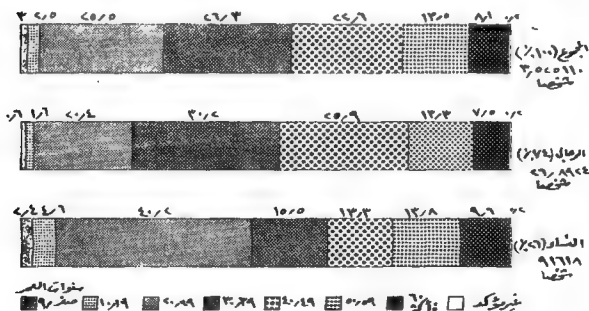
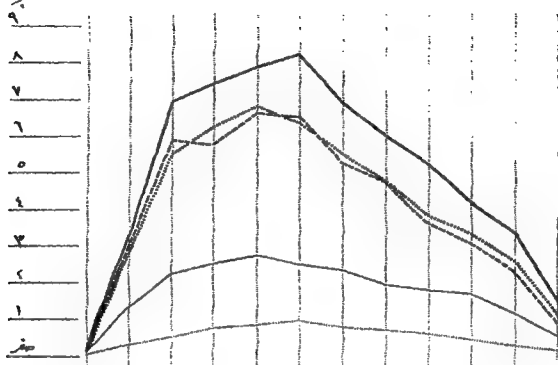


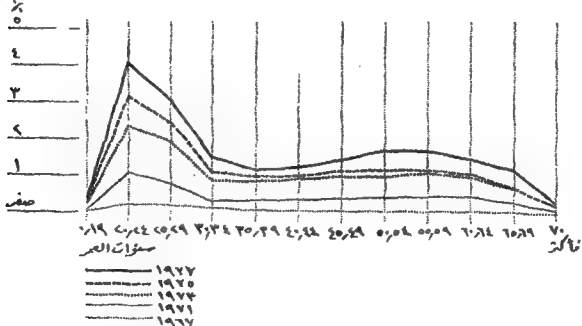
FIG. 6. Proportions of the different age-groups among travellers going overseas in 1978 (Ministry of Justice).

الشكل رقم (٦) : نسب مجموعات العمر المختلفة بين المسافرين عبر البحار في عام ١٩٧٨ (وزارة العدل) .

الرجال



النساء



الشكل رقم ٧ التغيرات في أعداد الأشخاص المسافرين عبر البحار (بنسبة السكان حسب العمر) - وزارة العدل .

وحدث أيضا تغير في « مضمون الرحلة السياحية » ، فقد أصبح الكثير من المسافرين يشهدون حرية أكبر في اختيار المكان الذي يقصدونه . ومع الأعداد المتزايدة من الأفراد المسافرين الى الخارج للمرة الثانية بذل المزيد من العناية في انتقاء « محصول » للسفر ، ومن بين كل المسافرين عبر البحار في عام ١٩٧٥ كان ٤٤٪ قد سافروا من قبل الى الخارج .

وفي غضون هذه الفترة ، من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ ، كان السفر عبر البحار راكدا ركودا نسبيا ، ومع ذلك ومن عام ١٩٧٦ وما بعده نشط بالتدريج مع زياد سنوية في حدود ١٠٪ - ١٢٪ . كذلك يعود سوق السياحة عبر البحار الى وضعه السوى ويستقر .

وبالنظر الى تفاصيل الزيادة خلال هذه السنوات نجد أن عام ١٩٧٤ شهد هبوطا شديدا في الزيادة السنوية عما كان عليه في السنة الماضية . وفي عام ١٩٧٨ كان الثيبن الذين هم في عقدهم الثالث من العمر يشكلون ربع مجموع المسافرين عبر البحار ، ويدخل ضمن هؤلاء ٤٠٫٩٪ من النساء المسافرات ، وفي هذا دليل على كثرة النساء العاملات والمتزوجات حديثا اللواتي يسافرن الآن الى الخارج (الرسم رقم ٥) . وبين الرسم رقم (٦) كيف تغيرت هذه الاتجاهات منذ عام ١٩٦٥ . فقوس السن الخاص بالرجال المسافرين بلغ أوجه بالنسبة للسن من ٣٠ سنة الى ٥٠ سنة ، ويتضح هذا الاتجاه جليا بنوع خاص منذ عام ١٩٧٠ وما بعده ، في حين يتبين أن الذروة الخاصة للنساء في السنة نفسها كانت لمجموعة العمر من ٢٠ سنة الى ٣٠ سنة . أما المجموعات الأكبر سنا فلم تتقدم بأكثر من ٢٪ . وأما بخصوص المنطقة التي ينتمي اليها المسافرون فكانت هناك نسبة مرتفعة من أهالي المدن الكبيرة ، وبخاصة طوكيو (الرسم رقم ٦) ، وتوضح الاحصائيات أنه حتى حوالي عام ١٩٧١ كان النساء والرجال تحت سن الأربعين ، وهم في الحالتين من المناطق الحضرية الكبيرة ، هم الذين نزعوا الى الاستفادة من تخفيف الرقابة على العملات الأجنبية . وفي عام ١٩٧٣ بدأت فئات مماثلة من الناس من المناطق المحيطة بالمدن الكبرى وكذلك الناس من جميع أنحاء القطر منذ عام ١٩٧٦ يسهمون بقدر متزايد في الرحلات عبر البحار .

ويوضح الجدول رقم (٤) الجهات المقصودة بالرحلات عبر البحار في عام ١٩٧٧ (تدل الأرقام على عدد الزيارات الى الجهات ، ولا العدد الاجمالي للأشخاص القاصدين اليها ، نظرا الى أن بعض الأشخاص يزعمون الى أكثر من جهة واحدة) . ومن بين مجموع المسافرين البالغ عددهم ٣١٥ مليون نفس ذهبت أغلبيتهم العظمى الى جمهورية كوريا ، كونيغ ، وهافوي ، وجوام . وإذا أنعمنا النظر قليلا تبين لنا أنه مع ن المشاكل السياسية التي تشغل البلاد المعنية حدثت تغيرات في تايوان وجمهورية كوريا . ومع ذلك لم تقل السياحة الى هذه نطاق واسع ، بل في ازدياد .

الجدول رقم (٤)
أشخاص من مناطق مختلفة يسافرون عبر البحار (بالنسبة المئوية من السكان)

المنطقة	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
طوكيو	١٠١٧	١٠٩٩	٣٧٧٧	٥٥٤	٦٠٧	٦٣٧
منطقة العاصمة (١)	٠٤٦	٠٨٢	١٣٧	٢٥١	٣١٥	٣٥٥
أوساكا	٠٤٦	٠٩٤	١٧٣	٢٨٥	٣٠٧	٣٣٥
منطقة كينكي (٢)	٠٤١	٠٨٠	١٦٤	٢٥٨	٢٩٧	٣١٨
ايشي ، شيزوكا	٠٢٤	٠٥٥	١١٦	٢١١	٢٣٩	٢٥٤
فوكوكا ، هيروشيما	٠٢٠	٠٣٨	٠٩٢	١٦٢	٢١٣	٢٤٧
المجموعة أ (٣)	٠١٤	٠٣١	٠٧٥	١٤٥	١٨١	١٩٩
للمجموعة ب (٤)	٠١٠	٠٢٤	٠٥٧	١١٠	١٤٦	١٦٤
المجموعة ج (٥)	٠١٠	٠١٨	٠٤٣	٠٨٢	١١٠	١٢٥
كل المناطق	٠٣٤	٠٦٤	١٣٢	٢٠١٣	٢٥٤	٢٧٤

١ - شيبا ، سيتاما ، كاناجاوا

٢ - كيوتو ، هيوجو ، فوكوكا

٣ - مياجي ، ايباراجي ، توشييجي ، جوناها ، ياماناش ، ناجانو ، جينوا ، مبي ، واكاياما

٤ - فوكوشيما ، فيجاتا ، ايشيكاوا ، فوكوي ، اوكايا ، ياباجوشي ، كاجاوا ، ساجا ، اوتيا ، كواموتو

٥ - هوكيدو ، اوموري ، ايوات ، اكينتا ، ياماجاتا ، توياما ، توتوري ، شيمان ؛ توكو ، شيمما ، اهميم ، كوش ، راجاساكي ، هيازاكي ، كاجوشيما

المصدر : وزارة العدل

ومنذ حوالي عام ١٩٧٣ أصبحت سنغافورة والفلبين في وقت قصير أكثر جاذبية للسائح اليابانيين ، كما أصبحت منطقة المحيط الهادئ أكثر رواجاً لدى من يسافرون لقضاء شهر العسل ، ولزاداد السياح من هذا النوع زيادة كبيرة . وقد حدثت اعتبارات الوقت والتكاليف من أعداد الناس الذين يريدون زيارة أوروبا والولايات المتحدة ، ولكن مع انخفاض أجور سفر الجماعات كان لألوان الجمال الطبيعي والموارد الثقافية التي تمتلكها هذه المناطق تأثيرها على النفوس ، وأصبحت هذه المناطق مع الصين تجتذب عدداً متزايداً من الزوار .

أما السفر الى أفريقية ومناطق نصف الكرة الأرضية الجنوبي مثل أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا فإنه ليست بالأمر السهل بسبب المسافة والوقت والتكاليف . وثمة عامل آخر يتمثل في قلة المعلومات ، فهذه الجهات غير معروفة نسبياً لدى اليابانيين . ورغم

ما تمتاز به هذه الجهات من جمال أخاذ ومعارف ثقافية ، مما يضفي عليها قيمة كبيرة باعتبارها مناطق سياحية . فان زوارها قليلون ، وكذا عدد الرحلات الجماعية اليها قليل . ومع ذلك يبحث السائحون عن أماكن جديدة يذهبون اليها . ولما كان القليل من الناس هم الذين عندهم بعض الخبرة بهذه المناطق فانه لا يستبعد أن تبرز هذه الجهات في المستقبل القريب لمناطق سياحية يقصدها السياح اليابانيون .

الجدول رقم (٥)

البلاد الأجنبية التي يقصدها السياح اليابانيون في عام ١٩٧٧

النسبة المئوية في مقابل عام ١٩٧٦	العدد	البلد
٣ -	٧٤٨٧٤٣	الولايات المتحدة (في المجموع)
٢ -	(٤٢٨٥٠٠)	(هاواي)
٩ +	(١٥٢٥٦٠)	(جولم)
١٦ +	٥٨١٥٢٥	جمهورية كوريا
٩ +	٥٦١١٦٦	تايوان
١١ +	٤٨٥٤٩٥	هونغ كونج
١٦ +	٢٤٥٧٨٤	مكاو
٦ +	١٧٣٩٨٨	تايلاند
٣٥ +	١٨٨٩٢١	سنغافورة
٣٣ +	٢١٣٢٢٢	الفلبين
١٤ +	٣٠٧٠٣	استراليا
١٥ +	٩٧٥٣٢	كندا
٢٤ +	٣٣٤١٠٠	إيطاليا
٦٤ +	١٩٥٦٣٥	المملكة المتحدة
٣ -	٦٢٥٤٨	اسبانيا

المصدر : مصلحة السياحة ، وزارة التجارة الدولية والصناعة .

السياح الأجانب في اليابان

وضحت التحركات في أعداد الأجانب القادمين الى اليابان منذ عام ١٩٧٣ وما بعده في الجدول رقم (٦) . ومع أن هناك زيادة مستمرة في عدد هؤلاء الأجانب فان مجموعهم في عام ١٩٧٨ كان ١٠٢٨١٤٠ فقط ، في مقابل ٣١٥١٤٣١ يابانيا سافروا الى الخارج ، وهذا هو العامل الأساسي في عجز ميزان المدفوعات الياباني فيما يختص بالسياحة الدولية (الجدول رقم ٧) .

وشهر أكتوبر هو أكثر الشهور راجا ، وأقلها في هذا الصدد هو شهر فبراير .
ويشهد الشتاء أقل عدد من الزوار بالنسبة للربيع والصيف والخريف . وثمة عامل
يتمثل في أن الترحال السياحي يرتبط في الكثير من الأحيان بالمؤتمرات الدولية ،
وقد انعقد منها في اليابان ٣٨٩ مؤتمرا في عام ١٩٧٨ جذبت الى البلد ٤٨٠٥٠ زائرا .
وأبرز هذه المؤتمرات ما انعقد على نطاق واسع ، مثل مؤتمرات جمعيات أندية الروناري
والليونز الدولية التي اشترك فيها أكثر من ٩٠٠٠ عضو أجنبي . ومن المتوقع زيادة
عدد الزوار من هذه الفئة .

الجدول رقم (٦) زوار اليابان الأجانب

السنة	العدد الاجمالي للزوار	للنسبة المئوية للسياح	النسبة المئوية للأعمال وحلافها
١٩٧٣	٧٨٤٦٩١	٥٧	٣١
١٩٧٤	٧٦٤٢٤٦	٥٤	٣٣
١٩٧٥	٨١١٦٧٣	٥٥	٣٢
١٩٧٦	٩١٤٧٧٢	٥٥	٣٢
١٩٧٧	١٠٢٨١٤٠	٥٦	٣١
١٩٧٨	١٠٣٨٨٧٥	٥٤	٣٣

المصدر : وزارة النقل على أساس المعلومات المقدمة من وزارة العدل .

الجدول رقم (٧)

حركات في ميزان المدفوعات الياباني بخصوص السياحة الدولية (بملايين الدولارات)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
ايرادات	١٤٠	١٣٩	١٦٣	٢١٢	٢٨٩	٣٠٧
مدفوعات	٦٩٩	٧٨٧	٨٣٤	١٠٢٦	١٣٤١٤	٢٣٤٩
رصيد	٥٥٩	٦٤٨	٦٧١	٨١٤	١٠٥٢	٢٠٤٢

المصدر : التقرير الاحصائي الشهري بشأن ميزان المدفوعات الدولي ، الصادر
من بنك اليابان .

المجموع رقم (٨)

اعداد زوار اليابان حسب بلادهم ١٩٧٦ - ١٩٧٨ م

البلد	١٩٧٦	%	١٩٧٧	%	١٩٧٨	%
الولايات المتحدة	٣١٣٢١٧	٣٤,٢	٣٤٥٢٢٧	٣٤,٢	٣١٣٢٢٠	٣٣,٦
كندا	٢٩٧٩١	٣,٣	٣٥١٤٣	٣,٣	٣٤٤٦٤	٣,٤
المكسيك	٩٣٩٥	١,٠	٦٧٧٤	٠,٧	٩٤٢٩	٠,٩
سائر أمريكا الشمالية	٣٢٩١	٠,٤	٣٢٨٩	٠,٣	٤٢١٧	٠,٤
لبرازيل	٠٧٨٠٣	٠,٩	٦١٥٣	٠,٦	٧٦٩٣	٠,٧
سائر أمريكا الجنوبية	١٠١٨٧	١,١	١٥٠١٨	١,٥	١٦٠٨٠	١,٥
المملكة المتحدة	٥٤٥٦٢	٦,٠	٦٤٠٩٩	٦,٤	٦٥٧٥٤	٦,٥
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٧٥٨٧	٣,٠	٣٢٢٦٩	٣,٢	٣٥٦٧٥	٣,٤
فرنسا	١٨٧٣٥	٢,٠	٢١٠٣٤	٢,١	٢٣٠٣٨	٢,٢
سويسرا	٦٨٧٩	٠,٨	٧٤٧٩	٠,٧	٨٦٢٧	٠,٨
هولندا	٨٤٥٧	٠,٩	٩٧٧٤	٠,٩	١٠٦٠٠	١,٠
السويد	٧٤٦٩	٠,٨	٨٨٢٨	٠,٩	٩٦٣٠	٠,٩
إيطاليا	٨٥٥٠	٠,٩	٩٧٠٥	٠,٩	١١٨٨٣	١,١
الاتحاد السوفيتي	٥٣٨٣	٠,٦	٥٠٨٧	٠,٥	٧١٥١	٠,٧
الدنمرك	٤١٧٦	٠,٥	٤٥٧١	٠,٤	٥٤١١	٠,٥
النرويج	٤٢٥٢	٠,٥	٥٣٣٧	٠,٥	٥٣٥٥	٠,٥
اسبانيا	٥٩٢١	٠,٦	٨١٤٦	٠,٨	٨٢٢٩	٠,٨
سائر أوروبا	٢١٣٠٩	٢,٣	٢٤١٨٥	٢,٤	٢٦٩٠٨	٢,٦
جنوب أفريقية	٣٢٠٣	٠,٤	٣١٥٧	٠,٣	٣٥١٢	٠,٣
سائر أفريقية	٤٩٥٤	٠,٥	٥٨٦٥	٠,٦	٦٦١٥	٠,٦
الصين	٣٣٣٦	٠,٤	٣١٩٧	٠,٣	٧٢٢٠	٠,٧
(تاوان) ١	٢٨١٣٠	٣,١	٣١٩٩٠	٣,١	٢٧٢٩٨	٣,١
(هونغ كونج)	١٣٣٥	٠,١	٢٠٣٩	٠,٢	١١٥٢	٠,١
الصين (أخرى)	٧٧٦٨٨	٨,٥	٨٨٢٦٨	٨,٥	٩٥٠٣١	٩,٥
جمهورية كوريا	٢٣١٧١	٢,٥	٢٦٦١٥	٢,٦	٣٣٥٧١	٣,٣
الفلبين	١٧٤٢٧	١,٩	٢٠١٤٥	٢,٠	١٩٥٠٣	١,٩
تايلاند	١١٥٧٥	١,٣	١٣٢٨٤	١,٣	١٥٧٤٨	١,٥
الهند	١٦٥٧٨	١,٨	١٩٣٤٢	١,٩	١٧٩٢٤	١,٩
اندونيسيا	١١٦٦١	١,٣	١٣٦٩٩	١,٣	١٢٧٨٣	١,٣
ماليزيا	١٠٣٢٩	١,١	١١٧٩٦	١,١	١١٧٩٦	١,١
سنغافورة	٢٢٢٢٨٠	٢,٣	٢٦٢٥٥	٢,٦	٢٧٥٤٦	٢,٧
سائر آسيا	٣٥٤٧٦	٣,٩	٣٧٨٣٧	٣,٩	٣٣٩٨١	٣,٣
استراليا	٣٩٥٣	٠,٤	٤٢٤٧	٠,٤	٤٢٨٠	٠,٤
نيوزيلندا	٤٩٠	٠,٠	٦٩٩	٠,٠	٥٧٦	٠,٠
سائر أوقيانوسيا						
المجموع	٩١٤٧٧٢				٣٨٨٧٥٠	

١ - تشير الأقواس الى أن البلد غير معترف به من قبل اليابان

المصدر : وزارة النقل على أساس المعلومات المقدمة من وزارة العدل

ربين الجدول رقم (٨) تصنيفا للأقاليم التي يأتي منها السياح الاجانب ، وتزور آسيا بأعلى نسبة تبلغ ٢٧٪ ، تتبعها أمريكا الشمالية (٣٤٫٨٪) وأوروبا (٢١٪) وقبلها كان أمريكا الشمالية متقدمة على غيرها ، ولكن منذ حوالى عام ١٩٧٢ بدأ الزوار القادمون منها يقلون بالتدرج . واحتلت آسيا المكانة الأولى . ومع ذلك فاذا نظرنا الى التصنيف باعتبار البلاد وجدنا أن الولايات المتحدة تقدم أعلى نسبة (٣٠٫٢٪) ، تتبعها نايوان ، وجمهورية كوريا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وكان الزوار القادمون من بلاد أمريكا الجنوبية وأفريقية قليلين جدا ، ولاشك في أن هذا مرتبط بعدة عوامل : بعد اليابان عن أوروبا التي هي المصدر الرئيسى للسياحة الدولية ، ثم أن البلاد النامية لم تبلغ بعد المرحلة التي تستطيع عندها أن تنشئ رحلات سياحية ، وعدم توفر المعلومات عن اليابان باعتبارها منطقة سياحية ، وأخيرا من ناحية اليابان عدم استيفاء الترتيبات الخاصة باستقبال الزوار الاجانب .

ولنلق نظرة أخرى على تصنيف البلاد فى هذا الجدول . ففى حين زاد عدد الزوار القادمين من المكسيك والبرازيل وإيطاليا والاتحاد السوفيتى والهند والفلبين فان هناك هبوطا فى الأعداد القادمة من الولايات المتحدة واستراليا . بالمقابلة بين البلاد القادم منها الزوار الى اليابان والبلاد التى يقصدها السياح اليابانيون نجد أن فيما يختص بالبلاد الأخيرة تنصهر الجهات الأقرب الى اليابان ، وهى جمهورية كوريا وتايوان ، والفلبين ، وهونج كونج ، وهواوى ، وجوام ، وسيبان ، مع الولايات المتحدة وأوروبا بنسبة أقل . أما زوار اليابان فانهم يأتون من تشكيلة متنوعة من المناطق ، وبخاصة الولايات المتحدة ، تتبعها البلاد الآسيوية ثم الأفريقية .

وفىما يختص بالمناطق اليابانية التى يقبل على زيارتها السياح الأجانب يوضح الجدول رقم (٩) عدد الليالى التى يمضها السياح فى كل منطقة .

وتشغل منطقة شونان (المنتجعات الممتدة على طول شاطئ خليج ساجامى) وبخاصة طوكيو ثلثى المجموع الكلى ، مما يدل على ميل السياح القومى للاجتماع بالعاصمة . يأتى بعد ذلك مقاطعة كيهانش وكيوتو ، وأوساكا ، وكوبى ، الخ) ، فى حين يفصل الكثيرون مقاطعة فوجى - هاكونى - ايزو باعتبارها « منتجما » . ومع ذلك فهناك تناقص طفيف فى عدد الزوار القاصدين الى جهات غير طوكيو . ومع ذلك يهتم الكثير من الأجانب بالصناعات اليابانية التقليدية ، وثقافة المناطق الاقليمية ، وتولد عن هذا الاهتمام زيادة فى زيارات الأجانب لجهات معينة ، يقابلها زيادة فى عدد الليالى التى تقضى على النمط اليابانى ، وعدد البرامج الدراسية فى المناطق الصناعية التقليدية . وقد يعتبر هذا عودة الى الموضوع الحقيقى للسياحة ، وهو تفهم الثقافة والعادات اليابانية تفهما عميقا .

أما بخصوص استقبال الزوار الأجانب فقد كان هناك من الوجهة التاريخية بعض المشاكل الناتجة من أسلوب الحياة اليابانية الذى نشأ بدوره تبعا لمناخ البلد وسماته الطبيعية . كانت عادات اليابانيين مختلفة فى الكثير من النواحي كنسوع الفراش ،

جدول رقم (٩)
عدد الليال التي يمضيها السياح ايجابيا في المناطق السياحية اليابانية

المناطق	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
كيبين - كوناك (بما فيها طوكيو ، رين كوجيما) كيبا تينس - نارا (بما فيها كيتوتو) اوساكا كوبيه فوجي - هاكوفو - ايزو (بما فيها هاكوفو) ناجويا - جيفو (بما فيها ناجويا) مناطق أخرى	٢٦٠٧ (٧٠٧٧) ٢٥١٤ (٦٨٧٣) ٦٧ (١٠٨) ٥٦٥ (١٥٣٣) ٣٢٠ (٨٧٧) ١٧٠ (٤٦٦) ٥١ (٢٠٤) ١٠٩ (٣٩٩) ٧٨ (٣١) ٦١ (١٧٧) ٥٨ (١٦١) ٢٤٦ (٩٤٤)	٢٣٨٦ (٨٧١٣) ٢٧٨٤ (٦٨٣٢) ٨٠ (٢٤٤) ٤٩٤ (١٤٨) ٢٤٨ (٧٤٤) ١٧٠ (٥١١) ٥٩ (١٨٨) ٩٤ (٣٨٨) ٦٣ (١٩٩) ٥٧ (١٨٧) ٥١ (١٥١) ٢٣٥ (٩٧٧)	٢٣٦٧ (٧٠٨٨) ٢٢٨٣ (٦٨٣٢) ٦٢ (١٩٩) ٥٠٩ (١٥٣٢) ١٩٩ (٦٠٠) ٢٤٢ (٧٣٢) ٥٧ (١٨٧) ٩٤ (٣٨٨) ٦٣ (١٩٩) ٥٧ (١٨٧) ٥١ (١٥١) ٣١٥ (٩٣٥)	٢٥٥٢ (٦٩٢٢) ٢٤٧٨ (٦٧٢٢) ٥٤ (١٢٤) ٦٥١ (١٧٥٧) ٢٦٠ (٧٣٠) ٢٢٨ (٨٨٩) ٥٠ (١٢٤) ١٠٩ (٣٥٠) ٧٦ (٣١١) ٥٩ (١٦٦) ٥٤ (١٥٥) ٣١٥ (٨٣٥)	٢٦٥٨ (٦٨٤٤) ٢٥٨١ (٦٦٤٢) ٦٠ (١٣٥) ٦٦٥ (١٧٣١) ٢٤٥ (٦٣٣) ٢٥٨ (٩٣٢) ٥٤ (١٢٤) ١١٠ (٣٨٨) ٨٠ (٣١) ٧٦ (٢٠٠) ٣٧٢ (١٣٨) ٣٧٨ (٩٣٧) ٣٨٨٧ (١٠٠)
المجموع	٣٦٨٨ (١٠٠)	٣٣٤٥ (١٠٠)	٣٣٤٢ (١٠٠)	٣٦٨٦ (١٠٠)	٣٨٨٧ (١٠٠)

تدل الأرقام بين قوسين على النسبة المئوية الى المجموع .
المصدر : مصلحة الاستعلامات • سكرتيرية وزارة النقل .

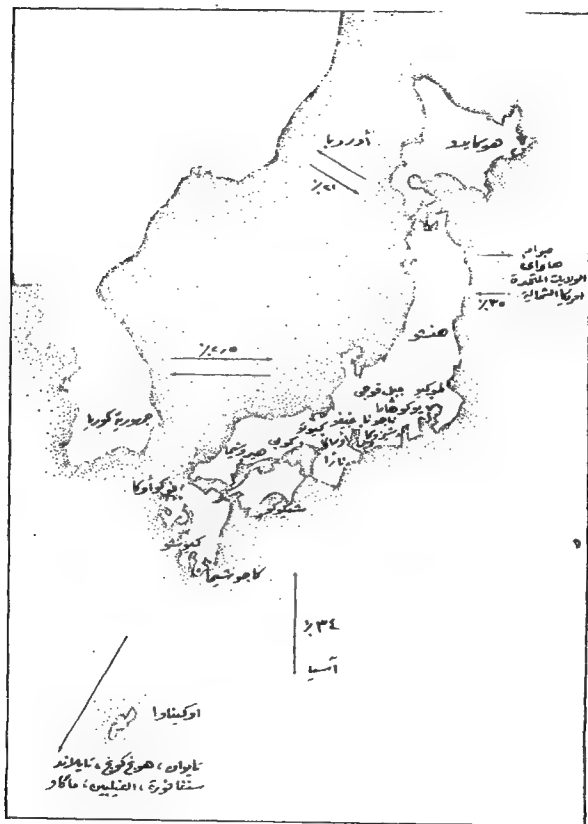
والزينة ، وتناول الطعام) عن عادات سائر البلاد . وانعكست هذه المشاكل بنوع خاص في فروق بين التسهيلات الخاصة بقضاء الليالي في اليابان وبين نظيراتها في البلاد الأخرى ، وترتب على ذلك أنه أصبح من الضروري في الفترة التي عقيبت استيلاء مييجي على السلطة تزويد الزوار بالتسهيلات الغربية النمط ، كما في فندق تسوكيجي . واذ زاد عدد الزوار الأجانب فقد أقيم مثل هذه المباني الغربية النمط في مراكز أخرى . وهكذا أصبحت كلمة « فندق » باللغة اليابانية (هوترو) تطلق على مكان به تسهيلات مناسبة للأجانب ، في حين حفظ الكلمة الأهلية « ريوكان » (خان ، نزل) لتطلق على الأماكن التي بها تسهيلات يابانية بحتة . وقدمت الحكومة مساعدتها لتشجيع المزيد من الفنادق في مختلف المقاطعات استعدادا لاقامة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ ، ووضعت قاعدة تنظيم الاستقبال اللائق بالسياح الأجانب بإصدار « القانون الأساسي » للسياسة (٨) وقانون انشاء فنادق سياحية دولية (٩) واعداد الترتيبات لتوفير الاعتمادات اللازمة من مختلف المؤسسات المالية . وبخصوص المطاعم أعدت منذ عام ١٩٧١ وما بعده قائمة بالاطعام المناسبة للسياح الدوليين ، والموصى بها لطعامهم ، وتوفير المعونة المالية لتحسين مستويات خدمتهم . وفي عام ١٩٧٧ كانت القائمة تضم ١٤٠ مطعما .

كذلك تثير اللغة بعض الصعوبات للمسافرين الأجانب في اليابان . ومشكلة أخرى تتعلق بالطبيعة الموسمية لتجارة السياحة الدولية ، مضمونها أن هناك ميلا الى عدم توفر الأمان والاستقلال لدى الأشخاص المشتغلين بهذا الحقل . ومنذ الزيادة الكبيرة في طلب المترجمين في فترة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤ ازداد عدد الأشخاص الذين اجنازوا اختبارات الترجمة الأهلية حتى بلغ عددهم ٦٧٢٣ في أواخر عام ١٩٧٧ . ومع ذلك بقيت مشاكل اللغات غير الانجليزية ومشاكل التوزيع الاقليمي للمترجمين الموجودين .

والجدير بالذكر أيضا مختلف المزايا الممنوحة للسياح الأجانب ، من قبيل الاعفاءات الضريبية ، والأجور المحفزة ، والرحلات الخاصة ، وما الى ذلك .

فضلا عن ذلك ظهرت في الطليعة منذ اقرار « القانون الأساسي للسياحة » في عام ١٩٦٣ موضوعات من قبيل انشاء « الطرق السياحية الدولية » ، ويجري تخطيطها وتزويدها بالتسهيلات المناسبة ، بما فيها تشكيلة من « الموارد » السياحية (وبخاصة المواقع الجميلة والأماكن ذات الأهمية الثقافية) . وكانت سياحة الأجانب الى الآن تميل الى أن تتركز في كيوتو ، ونارا ، ونيكو ، وهاكوني . بيد أنه لكي يمكن تعزيز فهم عميق واسع لليابان ، وبالنظر أيضا الى رغبة الزوار الحديثين في زيادة خبرتهم الشخصية بمختلف مناطق البلد ليعمقوا فهمهم لتقافة اليابان الفريدة في نوعها ، فإنه يبدو بوضوح ضرورة الكف عن الاعتماد السابق على المراكز السياحية المشهورة ، وضم مناطق أخرى الى الطرق السياحية .

الرسم رقم (٨) خريطة اليابان ، وتوضح مناطق السياحة الرئيسية. في اليابان
ولجهات الرئيسية التي يقصدها السياح اليابانيون (١٩٧٧) .



مشاكل السياحة في اليابان

أمام هذه الصورة الخلفية التي تمثل الزيادة في حجم السياحة ، وبخاصة في السياحة الدولية ، يواجه تطور السياحة في اليابان عددا من المشاكل ، أهمها كما أدينا من قبل تهيئة أسباب الراحة لللائمة للسياح الدوليين ، وتحسين وسائل النقل . وتدريب المترجمين . ومع ذلك يبدو لي أن أهم مشكلة هي هلاك « الموارد » السياحية . ذلك أن النشاط السياحي يعنى انتقال الناس الى أماكن بها وفرة من الموارد السياحية ، ومن ثم تنشر للمعلومات عن تلك الأماكن وتدعم الصناعات السياحية قواعدها هناك . فإذا ضاعت هذه « الموارد » ترتب على ذلك ضياع الغرض الأساسى من السياحة فى تلك الأماكن .

والى جانب الأماكن المشهورة دوليا ، مثل نيكو وجبل فوجى (فوجى ياما) ، تملك اليابان سبعة وعشرين منتزها قوميا واحدا وخمسين منتزها شبه قومى (١٠) . كما تملك مجموعة من التشريعات المتعلقة بحماية المعالم الثقافية والحفاظ على المعالم التاريخية (١١) . غير أن النمو الاقليمى فى اليابان كان سريعا وبعيد المدى ، ونسبة الأرض التي تملكها الحكومة المركزية فى المناطق صغيرة لدرجة أنه - حتى فى نطاق المنتزهات القومية - أدى التطور المفرط فى الكثير من الأحيان الى أضرار فادحة أصابت المناطق ذات الجمال الطبيعى . والمطلوب هو معالجة مشكلة حاية هذه المناطق ومواردها لأنها تمثل ثروات للجنس البشرى بأسره . لا لليابان وحدها ، فأى تطوير يستلزم استغلال هذه المناطق يجب أن يتضمن تقديرا للبيئة المحلية يعكس اعتبارات علم الطبيعة وعلم الاجتماع وكذا رغبات سكان المنطقة كما يجب أن يقوم على أساس طاقة المنطقة ويتوافق معها ، ويأخذ فى حساب هذه الطاقة الحاجة الى توازن صحيح بين الحفظ والتنمية .

وتبعا لتقرير أعد فى جامعة كولورادو بشأن طاقة المنتزهات القومية بلغت الحال درجة بات عندها من المستحيل بالفعل ترميم البيئة الطبيعية واحياؤها ، وبدأت درجة الرضاء والاستمتاع اللذين يستمتع بهما المنتفعون بهذه المنتزهات فى التناقص (١٢) . ويؤكد واضع التقرير أهمية « مستوى فضائى » للكائنات الحية - فضاء فكرى بنوع خاص - يعين بلوغه على أساس الطاقة للبيئة لمنطقة ما وطبيعة الأنشطة التي تزاول بداخلها . وقد صنف السيد « اياما » ورفاقه الجوانب المختلفة للطاقة « الفضائية » مع التفرقة بين « طاقة الاستقبال الفضائية » التي تتحدد بالظروف فى المنطقة المستقبلية وبين « طاقة الدخول الفضائية » التي تتحدد بظروف المنتفعين بالمنطقة (١٣) ، فيهدون أنه يجب تخطيط « طاقة فضائية مستقبلية » للمنطقة ، على أن تأخذ فى الاعتبار طاقتها البيئية (مع تأكيد خاص لمسألة الهلاك ، وإمكانات الترميم والانبات) ومقدار الأرض المائلة أو المنحدرة . أما مستوى « طاقة الدخول الفضائية » فانه يجب من جهة أخرى أن يكون ثمة « مستوى فضائى بشرى » أكثر انخفاضاً يمكن أن يكون الناس عنده ، بالنسبة لمساحة للتنزه أو المنطقة المعنية (والتسهيلات التي يستخدمونها) آمنين

ومرتاحين (وقد أجريت دراسات أخرى في هذا المجال) (١٤) • ولم تزل هناك مشاكل كثيرة ينبغي دراستها فيما يتعلق بمسألة « الطاقة الفضائية » هذه وفي بلد كالـيابان بنوع خاص ، الصناعة فيها متقدمة للغاية ، والتطوير يميل الى التغلب على الحفظ ، يجب اجراء تقدير لطاقة المنطقة من وجهة حفظ مواردها السياحية قبل وضع الخطط الخاصة باستخدامها • واني أود أن ألفت النظر الى أننا اليوم في وضـع يؤدى ، اذا لم يعمل هذا التقدير ، الى هلاك مولد الـيابان السياحية الوفيرة ، وهبوط القيمة السياحية للبلد •

ملاحظات

١ - ر • جلوكمان : كانكوجيجيو جيرون صفحة ٤ (ترجمة مكتب السياحة الدولية ، وزارة السكك الحديدية) • وزارة السكك الحديدية ١٩٤٠ •

٢ - و • هوزيكر ، و ك • كراف : Grundriss des allgemeinen Fremdenverkehrs

صفحة ٢١ Polygraphischer Verlag A. G. ١٩٤٢ •

٣ - ت • نيكى T. Niki, Shaji to Kotsu-kumano-mode to Ise-mairi P. 2-4, Shibundo 1963

٤ - أ • أوشيما E. Oshima, Nihon Kotsushi, Nihon Fuzoku—Shibekkan Tabi—Fuzoku, P. 290-1 Tuzankaku, 1969.

٥ - Kokumin, seikatsu ni kansura yoron chose ، سكرتارية ديوان رئيس الوزراء ١٩٧٨ •

٦ - Konko nojittai to shiko ، جمعية السياحة اليابانية ١٩٧٨

٧ - سعادة الـيابان في القـبام برحلات جماعية « للترفيه أو الاسـنجم » للعمال في المكاتب أو المصانع الخ •

٨ - صدر القانون الأساسى للسياحة فى ٢٠ من يونية ١٩٦٣ ، بالقانون رقم ١٠٧ • ويصف الطبيعة الأساسية للسياحة ، ويختص جزء كبير منه بالسياحة الدولية •

٩ - صدر للقانون الخاص بإنشاء الفنادق السياحية الدولية فى ٢٤ من ديسمبر ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٧٩ • والغرض منه هو توفير التسهيلات القريبة النمط للسياح الأجانب لتمضية الليالى •

١٠ - تملك الـيابان سبعة وعشرين متنزها قوميا ، وواحدا وخمسين متنزها شبه قومى ، وتسعة وعشرين متنزها تابعا لمقاطعة أو بلدية • وتشكل مساحة المتنزهات الطبيعية ١٣,٧٦٪ من المساحة الكلية للبلد •

١١ - تتضمن « المعالم الثقافية الكنوز القومية ، والملكيات الثقافية الهامة ، والآثار التاريخية والقومية ، والملكيات السلافية الهامة ، والأماكن المخصصة لحفظ المباني التقليدية الهامة » وقد خصص ١٣٨٧١ هكتارا لهذا الغرض في القانون المتعلق « بالاجراءات الخاصة لحفظ للمعالم التاريخية في المدن القديمة » .

١٢ - جامعة ولاية كولورادو : دراسة لتطوير المعايير الخاصة بتحديد ودرة تحمل المناطق الداخلة في نظام المتنزهات القومية ، مرافق المتنزهات القومية نوفمبر ١٩٦٩ .

M. Eyama, Shizen Koen Shūyōryoku ni Kenyū, Dō-Chūkan - ١٣
ادارة البيئة Ko-koku, 1973.

T. Tskukisa, kankō chuki ni okeru tekisei yorō, Aoyama - ١٤
Gakuin keiei ronshu — Vol. 11, No. 2, 1976.

استمرار مناقشة مشكلات التنمية والعلم والتكنولوجيا المعاصرة

تواجه البشرية وهي على عتبة سنة ٢٠٠٠ عددا من المشكلات الكبيرة والجديدة التي سوف تؤثر تأثيرا محسوسا ، وربما كان مطردا ، على مسار التنمية العالمية ، والعلاقات بين الدول ، كما سوف تؤثر في النهاية على نوعية الحياة الانسانية .

ويمكن تقسيم هذه المشكلات الى نوعين :

النوع الأول يرتبط بإعادة بناء الاقتصاد الدولي ، على نحو يؤدي الى القضاء على العلاقات الاقتصادية الجائرة التي تقوم بين الدول النامية ، وبعض البلاد المتقدمة ، وذلك بالقضاء على آفة التبعية والخضوع التي تعانيها الدول الأولى ، ووضع حد لسياسة السيطرة والقهر التي تمارسها الدول الأخيرة . وجدير بالذكر أن مبادئ النظام الاقتصادي العالمي الجديد موضحة في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الكاتب : ذرمين ميخائيلوفتش

فيلسوف سوفيتي مشهور وعالم اجتماعي • عضو
أكاديمية العلوم السوفيتية ، ونائب رئيس اللجنة الحكومية
السوفيتية للعلم والتكنولوجيا ، ومدير معهد أبحاث تحليل
النظم لكل الاتحاد ، الذي أسسته اللجنة الحكومية
السوفيتية للعلم والتكنولوجيا بالاشتراك مع أكاديمية
العلوم السوفيتية ، ورئيس مجلس المعهد الدول لأبحاث
مشكلات الإدارة ورئيس أكاديمية العلوم السوفيتية ،
والمجلس العلمي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية
والأيدولوجية المتصلة بالثورة العلمية والتكنولوجية •
ألف أكثر من ٣٠٠ كتاب ومقال نشرت في الاتحاد السوفيتي
ودول أخرى عديدة •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وسابقا رئيس
مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم •

ولا تالو الدول النامية جهدا في إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس
عادل وديمقراطي • وهي تلقى في هذا السبيل تفهما وتأييدا مستمرا من جانب الدول
للإشتراكية التي تؤازرها في نضالها للقضاء على آثار الاستعمار ، والأشكال المختلفة
للإمبريالية التكنولوجية •

هذا والعلة في تأخر معظم الدول النامية ، وتبعيتها ، وفقرها ، تكمن في
ماضيها الاستعماري • ولكن السبب المباشر في خطورة الموقف في بلدان إفريقية ،
وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، يرجع الى أن التنمية التي تمت خلال العقدين الماضيين
على أساس المشاركة بين الدول النامية والمتقدمة قد أسفرت عن خيبة الأمل •

وإذا نظرنا الى جوهر الأمور وجدنا أنه لم يتحقق أى هدف من أهداف للتنمية
خلال العشرين سنة الماضية • وإذا كان قد حدث ارتفاع كمي معين في مؤشرات التنمية
الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، فإن ذلك لا يمكن أن يحجب الحقيقة الناطقة بأن
البلاد النامية تتخلف يوما بعد يوم عن البلاد المتقدمة ، في الناحية النوعية خاصة ،
وتواجه في وقت واحد المشكلات المتصلة بالارتفاع الهائل في ديونها الأجنبية ، والنقص

التشديد في رؤوس الأموال ، والفائض الكبير من العمالة الذي يفيض إلى البطالة ، والانكماش النسبي للأسواق السامية ، وما إلى ذلك .

والنوع الثاني من المشكلات ينبع من أوجه الارتباط بين الناس والمجتمع والطبيعة والبيئة . والمشكلات الأساسية في هذا المجال تتصل بالطاقة والطعام والموارد الحام اللازمة لمواجهة لزيادة السكان بإطراد ، وتلوث البيئة وخرورة حمايتها من الأخطار العديدة الناجمة عن التقدم التكنولوجي الذي لا ضابط له ، وترشيد استخدام الموارد المائية ، والعمل على استئصال الأمراض الخطيرة ، والخدمات الصحية العامة ، والاستصحار (تحويل الأرض إلى صحراء) .

ومنشأ هذه المشكلات التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين هو سرعة نمو القوى الانتاجية ، ومعدلات التحول السريعة التي لم يسبق لها مثيل ، وبخاصة في التكنولوجيا ، والإيقاع السريع للظواهر والأحداث مع اتساع نطاقها ، وتدويل الانتاج والعلاقات الاقتصادية العالمية ، وتشابك العمليات السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية والفنية ، والثقافية ، والفكرية ، وغيرها من العمليات في مختلف البلدان .

ولهذه المشكلات تأثير مباشر أو غير مباشر على مصير الإنسانية جمعاء ، ولا تكفي جهود بلد واحد أو مجموعة من البلدان لحلها . ولهذا يتعين تنسيق جهود كل البلدان على المستوى الدولي . يضاف إلى ذلك أن المشكلات متشابهة بصورة معقدة بحيث تشكل - إذا جاز هذا التعبير - قطاعات عالمية لمجمع ضخم واحد ، يستحيل فيها إيجاد حل منفصل لأي واحدة منها .

ولننظر على سبيل المثال إلى الموقف في مجال انتاج الطاقة ، والمعروف أن السبب المباشر لزيادة الاهتمام بالطاقة هو الاجراء الذي اتخذته دول الأوبك برفع أسعار البترول مضافا إليه الحاجة إلى حماية للبيئة من أخطار التلوث . ولا ريب أن نفاذ موارد الطاقة الرخيصة نسبيا في وقت يشتد فيه الطلب على الطاقة يتطلب إعادة التوازن العالمي في استخدام الطاقة . ذلك أن نمو القوى الانتاجية ونمو الانتاج لا يتحققان إلا بتطوير انتاج الطاقة ، ومعدلات الاستهلاك .

ومن هنا تتسب المشكلة كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، وبيان ذلك أن الأمر يتطلب تخفيض استهلاك الطاقة في البلاد المتقدمة (التي تستهلك ٨٠٪ من جملة استهلاك الطاقة العالمي ، مع العلم بأن عدد سكانها لا يتجاوز ٢٠٪ من اجمالي عدد السكان في العالم) ، في حين أن الانفجار السكاني في البلاد النامية يتطلب زيادة انتاج الطاقة ، ورفع معدلات الاستهلاك ، حتى ولو أخذنا في الاعتبار اعتدال درجة الحرارة وتحسن الأحوال المناخية فيها .

وتعني إعادة البناء الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة تخفيض استهلاك الوقود (وبخاصة البترول) ، واستخدام المصادر البديلة للطاقة ، كالخم ، والرياح ، والشمس ، الخ ، وواضح أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ادخال تغييرات أساسية في

للمصناعة (كاعطاء الأولوية في البلاد التي تفتقر الى المواد الخام اللازمة لانتاج الطاقة لتنمية القطاعات التي لاستخدم طاقة كثيفة ، وهي القطاعات التي يسمونها « قطاعات عقلية » لاعتمادها على القوى البشرية ذات المهارة العالية) ، كما يؤدي الى تغيير أساليب الحياة ، والعادات ، التي ظهرت ، في العقدين الماضيين نتيجة للاعتقاد بأن موارد الطاقة الرخيصة غير محدودة .

والواقع أن فلسفة المجتمع الاستهلاكي قامت كلها على أساس هذا الاعتقاد الخاطئ ، ومن هنا فإن انهيار صرح الوهم شديد الوقع على النفس . فظهرت عبارة « نمو الصفر » وعبارة « الدول غير النامية » . وفي رأينا أن هذه العبارات هي انعكاس للفشل في ادراك الموقف الجديد - وأساس هذا الفشل هو العجز عن ادراك الاتجاهات الحالية في العالم ، والقوانين النفسية التي تحكم تنمية المجتمع البشري .

وفيما يتعلق بالبلاد النامية فإن لحاقها بالبلاد المتقدمة (دون تقليدها بأي حال) يتطلب قبل كل شيء السرعة في تدبير مواردها الخاصة في الوقود والطاقة ، وبدون ذلك لايتسنى حل أى مشكلة من المشكلات ، سواء كانت مشكلة زيادة الانتاج الصناعي أو مشكلة العمالة ، أو توفير مواد الطعام ، ونقول بصفة خاصة إن تكثيف الزراعة الذي لايتسنى الا بزيادة الطاقة اللازمة للمزارع شرط جوهرى لزيادة الانتاج الكمي للمواد الغذائية ، وضمان جودتها ، وتوفير قدر كاف من الطعام يليق بكرامة الانسان .

والواقع أن البلاد النامية في حاجة الى رفع انتاج الطاقة التي أصبحت حادة ، لاجهورية فقط ، ومصادر الطاقة البديلة (سوله المصادر التقليدية كالخجم ، والزيت الحجرى ، والقوة الهيدروليكية ، أو غير التقليدية كالشمس ، والرياح ، والبيوغاز ، وخلايا الوقود ، الخ) تستطيع - نظريا - زيادة القدرة على انتاج الطاقة في البلاد النامية . ولكن هذه الزيادة لن تكون بدرجة واحدة في كل البلاد ، نتيجة لاختلافها في المناخ ووسائل النقل ومقدار الموارد الضرورية المتوافرة لدى كل منها .

ويجب أن لا يغرب عن البال أيضا أنه يمكن استخدام الفحم في المستقبل ، لا كوقود لانتاج القوة الكهربائية فقط بل أيضا لانتاج الوقود الصناعي للسائل . وتزداد أهمية هذا الأمر اذا حدثت زيادة جوهرية في تكاليف الوقود السائل الطبيعي ، وتدل التنبؤات الخاصة بالمستقبل على أن هذه الزيادة سوف تحدث لأسباب « موضوعية » (سوف تزداد تكاليف الوحدة من استخلاص الوقود السائل ، ضرورة الوصول الى المناطق البحرية والبرية التي يتعذر الوصول اليها ، والقيام بأعمال الحفر ، الخ) ولأسباب « ذاتية » تعكس المصالح السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من مصالح الدول المنتجة ، والشركات الكبرى ، والوسطاء) .

ويجدر بنا أن نضيف أن البترول ليس وقودا فقط ، بل انه أيضا مادة خام لازمة لصناعة مختلف المنتجات ، ومنها الأسمدة اللازمة لزيادة انتاج المواد الغذائية من طبيعية وصناعية . ثم ان استخدام الفحم يخلق مشكلة حماية البيئة من التلوث ، فضلا عن ارتفاع تكاليف نقله .

ومن ثم فافننا اذا نظرنا الى الأمر من ناحية الاستراتيجية اللازمة للانتقال من التوازن العالي في الطاقة ، السائد في الوقت الحاضر الى التوازن الجديد ، رأينا أن هذا الأخير سوف يتسم بتخفيض استهلاك البترول ، وزيادة استخدام الفحم ، واستمرار استهلاك الغاز الطبيعي بمستواه الحالي النسبي ، وزيادة سرعة ومطرده في انتاج الطاقة بالوسائل النووية ، تم بالوسائل النووية الحرارية بعد ذلك .

والحق أنه لا يمكن الوفاء بمنطلقات كل البلاد من الطاقة الا باستخدام قوة للذرة . ذلك أن عدم نفاذ الطاقة ، والاستغلال العالي للطاقة الذرية ، أمر ييسر انشاء محطات نووية في كل بلد ، بصرف النظر عن أحواله المادية أو موارده الطبيعية .

وجدير بالذكر أن تجارب سنوات عديدة في تشغيل نحو ٢٠٠ وحدة لتوليد الطاقة النووية قد دلت على أنه يمكن تشغيل المحطات النووية بطريقة مأمونة ، موثوق بها . وتدابير الأمن فيها فعالة جداً بحيث إن حادثاً جرى في محطة كبيرة بولاية بنسلفانيا الأمريكية - وكان حادثاً استثنائياً خارجاً عن المألوف - أمكن السيطرة عليه دون خسارة في الأرواح أو اضرار بالصحة . ولما كان حجم النفايات الاشعاعية صغيراً للغاية فإنه يمكن التخلص منها بواسطة الصواريخ التي تطلق في الفضاء الخارجي (وهذا يحل أيضاً مشكلة حماية البيئة الأرضية من النفايات الاشعاعية) .

وليس الموقف الحالي في البلاد النامية معقداً فحسب ، بل إنه أيضاً فريد في بابه ، لأنه لم يسبق له مثيل في التاريخ . والحق أن البلاد النامية تجد نفسها أمام ثورة علمية وتكنولوجية ، بسرعتها التي تضاهي سرعة الضوء ، والضغط التي تولدها ، واسراعها بتغيير كل شيء ، وأجهزتها وآلاتها التي تمكن الناس من اكتشاف أسرار الفضاء ، وسبر أغوار المحيطات وكشف النقاب عن أسرار الذرة والخلايا الحية ، ومشاهدة الإنسان لآخيه وتحدثه معه عبر آلاف الكيلومترات ، مع العلم بأن هذه البلاد لم تتجاوز المرحلة الأولى من الثورة الصناعية . ولذلك فهي غير مستعدة لفهم واستخدام منجزات هذه الثورة الجديدة .

إن المرحلة التي وصلت إليها البلاد النامية الآن هي مرحلة الانتقال من العمل اليدوي الى العمل الآلي ، واستخدام الآلات البسيطة . وهذا يفسر لنا ظهور الافكار المختلفة عن التكنولوجيا « البسيطة » و « المناسبة » و « البديلة » . ولا يوجد ، بل لا يمكن أن يوجد ، أي تكنولوجيا خاصة تجمع بين مزايا العمل اليدوي البسيط والتقدم انقنى للثورة العلمية والتكنولوجيا . وإذا تذكرنا تجربة « عقدى التنمية » بدا لنا أنه ليس من المحتمل تطوير هذه التكنولوجيا على نطاق واسع . وما الحالات النادرة التي تم فيها تطوير هذه التكنولوجيا سوى مجرد استثناء يثبت القاعدة . وذلك لأن الهوة بين مستويات القدرة الانتاجية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية تتسع بدلاً من أن تضيق .

وهناك أسباب عديدة لذلك ، منها سياسة « الامبريالية التكنولوجية » التي تحاول إبقاء المستعمرات السابقة خاضعة لها ، ومنها خطة الشركات العالمية التي تحاول جني أعظم قدر من الأرباح باحتكار وادخال وتطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي ، ومنها الطرق الاجتماعية العتيقة لتكوين رأس المال في البلاد النامية نفسها ، وأسباب أخرى كثيرة .

ومن الأسباب الرئيسية في تخلف الدول النامية عجز السواد الأعظم منها عن الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية ، وذلك بسبب افتقارها الى الامكانيات الضرورية ، والدليل على ذلك أن ما تنفقه لا يتجاوز ٢٪ من اجمالي الانفاق على البحوث العلمية في العالم غير الاشتراكي ، وأنها لا تملك سوى ١٪ فقط من براءات الاختراع .

وتريد البلاد النامية بالطبع أن تستخدم العلم والتكنولوجيا في التنمية . وقد أعلنت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة في مؤتمرها المنعقد في ليما في ١٩٧٥ أنها تهدف الى أن يكون نصيب البلاد النامية من الانتاج الصناعي الكلي لا يقل عن ٢٥٪ .

وقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا قبل ذلك في ١٩٦٣ ، بجنيف . واستعرض المؤتمر للإنجازات العديدة في العلم والتكنولوجيا . على أن ذلك المؤتمر لم يعد بفائدة كبيرة على البلاد النامية ، فمن دواى الأسف أن أحدا لم يشر بكلمة الى موضوع توفير الامكانيات العلمية والتكنولوجية المحلية في تلك البلاد ، في ذلك الوقت الذي كان بداية العقد الاول للتنمية . ولكن الذي استأثر باهتمام المؤتمر هو المعونة الأجنبية باعتبارها العامل الاساسى في سرعة النمو . والجميع يعرفون النتائج التي تمخض عنها « عقدا التنمية » .

وهذا هو السبب في أن الموضوعات الرئيسية في مؤتمر الأمم المتحدة الثانى بشأن استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية ، المنعقد في الفترة من ٢١ الى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩ في فينا (النمسا) كانت هي إيجاد أشكال جديدة للتعاون الدولى ، والأجهزة اللازمة لتنفيذ هذا التعاون لصالح جميع الدول ، وبخاصة البلاد النامية . وهذا واضح من قائمة المسائل التي بحثها المؤتمر ، ومنها اختيار ونقل التكنولوجيا لأغراض التنمية ، واقامة أجهزة دولية لتبادل المعلومات التكنولوجية والعلمية ، وتمويل العلم والتكنولوجيا في البلاد النامية ، واتخاذ تدابير لتشجيع التعاون بين هذه البلاد ، الخ ، وأقر المؤتمر « برنامج عمل » يتضمن توصيات مناسبة .

والمستقبل كفيل بأن يبين لنا هل يصبح هذا البرنامج خطة للعمل ، أم هو مجرد وثيقة تضاف الى العديد من وثائق التنمية الموضوعة باحكام ، التي ظلت خبيرا على الورق ، برغم تأكيدات واضعائها . واذا أريد أن ألا يكون « برنامج العمل »

خطة على الورق ، وأن يكون برنامجا للتحويل الصحيح والتحديث (ادخال للأساليب الحديثة) الإيجابي ، وجب أنه يتوافر عدد من الشروط •

أول هذه الشروط تهيئة جو السلام لأن التنفيذ الفعال والسليم لهذا البرنامج لن يتأتى الا فى مناخ السلام • والسلام هنا ليس معناه عدم النشاط العسكرى ، بل معناه جو من العلاقات الدولية يمتاز بالوفاق ، ثم تحديد وتخفيض السلاح ، وتنمية الثقة المتبادلة ، وتعزيز التعاون فى المجالات للاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية

وثانى هذه الشروط أن التطبيق المفيد لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية يتطلب من الدول النامية سرعة التحول الى استخدام الأساليب الرأسية (المكثفة) فى نشاطها الاقتصادى لان الاسلوب الافقى (التوسع الكمي لا النوعى) - وان أدى الى زيادة المؤشرات الكمية - يتسم بالابطاء المطرد فى النواحي الهامة الأخرى مثل الجودة ، ومعدلات النمو ، ومستويات التنمية •

وبعبارة أخرى نقول ان ايقاع تكوين رأس المال لن يكون سريعا الا بالجمع بين الثورة الصناعية ، والثورة العلمية والتكنولوجية • وتدل التجارب الحديثة فى بلدان عديدة على أن المبالغ الطائلة من المال ، والوصول الى مصادر التكنولوجيا المتقدمة - وان كان ذلك بالطبع من العوامل الهامة فى الاسراع بالتنمية العلمية والتكنولوجية - لا تستطيع أن تعطى دفعة حاسمة للتنمية ، اذا بنيت على الأشكال الاجتماعية العتيقة لتكوين رأس المال •

ومن ثم كان وجود نوع من النظام الاجتماعى يساعد على استيعاب الأشكال المعاصرة للتقدم العلمى والتكنولوجى شرطا أساسيا للتنمية • وهذا - بدوره - يرتبط بمشاركة الدولة بصورة فعالة فى التنمية الاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجية •

والأمر كذلك ، لان تنمية العلم والتكنولوجيا من العوامل الهامة ، ولكنها ليست بأى حال هى العامل الوحيد فى التقدم للعلمى والتقنى ، وهو ظاهرة شديدة التعقد • والنجاح فى هذا المجال لا يتوقف على مستوى الدولة فى البحوث والتنمية فحسب ، بل يتوقف أيضا على الظروف التى تطبق فى ظلها نتائج هذه البحوث ، وهى ظروف يحددها نظام ومستوى الانتاج •

وثالث هذه الشروط وآخرها أنه لما كان من الممكن استخدام التقدم العلمى والتقنى فى الخير والشر (يلاحظ أن الجنس البشرى لا يزال معرضا لخطر الحرب النووية الحرارية) فإن المهمة التى تقع على عاتق المجتمع الدولى هى تأنيس (الصبغ بالصيغة الانسانية) التنمية العلمية ، بمعنى توجيه البحوث العلمية نحو الوفاء بحاجات الانسان ، وتعزيز روح التعاون الدولى بين للعلميين على أساس انساني •

ونزداد أهمية هذه المهمة اذا علمنا عددا يتراوح بين ٣٥٪ و ٤٥٪ من العلميين

والمختصين فى العالم يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى البحوث والتنمية المتصلة بالشؤون الحربية • وهؤلاء يمثلون طاقات هائلة ومواهب عديدة يمكن أن تستخدم التقدم العلمى والتقنى لصالح التنمية •

ولقد كان اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ للاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد خطوة موفقة فى سبيل اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبنائها على أساس جديد • وهذه العلاقات ذات جوانب متعددة ، وما مشكلات التنمية العلمية والتقنية سوى جانب واحد منها • ومن بين الجوانب الأخرى مشكلات التجارة العالمية والمواد الخام ، والعلاقات النقدية والمالية ، والنقل ، والتأمين . وكذلك المشكلات المتعلقة بتنظيم أوجه نشاط الشركات العالمية •

وكل هذه المشكلات يرتبط بعضها ببعض ويتفاعل بعضها مع بعض على المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى الدولى • ولاشك أن التجربة – ايجابية وسلبية – التى اكتسبتها الدول فى التعاون الدولى سوف تمكنها من تركيز اهتمامها على المشكلات والمهام الرئيسية التى تواجه البلاد المتقدمة والنامية فى لعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية •

والحق أن وجوب حل هذه المشكلات أمر لا تحتمة المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تحتمة المقتضيات العملية الشاملة للتنمية المعاصرة • وإلى هذه المهمة ، وإلى نوثيق عرى التعاون فى جو السلام والرفاق ، يجب أن تنجه هم السياسة فى جميع الدول •

الشركات المتعددة الجنسية والسياسة الاقتصادية والتنمية القومية في النظام العالمي

مقدمة

النتائج التجريبية الوارد ذكرها في هذا المقال مستمدة من مشروع البحث الخاص بالشركات المتعددة الجنسية ، والسياسة الاقتصادية ، والتنمية القومية ، بجامعة زيوريخ . ولكن نعرض الالاما لمقارنة هذه النتائج بغيرها من نتائج البحوث الأخرى ، وعلى من يريد المزيد من الاطلاع في هذا الموضوع ان يرجع الى المصدرين رقم (٩٨) * .

يضاف الى ذلك انه لايتسنى - نظرا لضيق المقام - الافاضة في شرح المبادئ النظرية التي يقوم عليها البحث . والاطار النظري الذي يضم المبادئ المختلفة هو تحليل النظام العالمي الذي افضل أن اطلق عليه اسم « المفهوم العالمي لعلم الاجتماع » ، وتجدر بنا الاشارة الى أن هذا الاطار النظري

* الأرقام المحصورة بين قوسين تشير الى المراجع .

الكاتب : فولكر بورنشير

استاذ مساعد بجامعة زيوريخ • ويبحث بمعهد علم الاجتماع بهذه الجامعة . زلفيج ٦٣ ، ص ٥ - ٨٠٣٢ ، زيورنغ ، سويسرة • متخصص في علم الاجتماع الاقتصادي، وبخاصة ظهور الشركات المتعددة الجنسية ، وأثرها •

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الأعلى للشعاعة ، وسامبا
ومس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم

لم يصل بعد الى مرتبة النظرية بمعناها الدقيق • وهناك
كثير من المبادئ النظرية متناثرة في ثنايا المراجع • ولكننا
ننصح القارئ أن يراجع المصادر (١٦٣ و ١٦٤) إذا أراد
الاطلاع على صورة منظمة لهذه المبادئ •

ونريد أن ننبه القارئ الى شيء آخر ، وهو أن للنتائج التي ذكرناها مشفوعة
بالأسباب التي أدت إليها • وإذا كان من المستحيل ملاحظة الأسباب بطريق التجربة
فإن الأساليب الحديثة لعلم الاجتماع يمكن ، إذا استخدمت على الوجه الصحيح ،
أن تتجنب الاستنتاجات الخاطئة • وعلى الرغم من إجراء الكثير من الاختبارات المناسبة
لتحقيق هذه للغاية فإننا لم نسنفد كل الضوابط الممكنة من الناحية النظرية
والمنطقية • ولذلك فإن الأسباب التي ذكرناها تتصل بالمبادئ النظرية الأساسية
التي يجب أن لا تتغير ، اللهم الا إذا أمكن التوصل الى أدلة تجريبية قوية تناقضها •

وتدور النتائج الرئيسية حول ثلاث مسائل كبرى : أولاها تأثير وجود الشركة
المتعددة الجنسية (ش م ج) على (أ) النمو الاقتصادي ، (ب) والتفاوت الاجتماعي

فى البلاد المضيفة • والثانية : كيف يمكن تفسير هذه النتائج تجريبيا ؟ والثالثة : تقسيم البلاد للمضيضة طبقا (٤) لمختلف ضروب السياسة الاقتصادية ، (ب) ومحددات مثل هذه السياسات الاقتصادية ، (ج) ونتائج السياسات الاقتصادية المختلفة •

تأثير وجود (ش م ج)

النمو الاقتصادى

يجب علينا أن نفرق بين النتائج الطويلة المدى والنتائج القصيرة المدى لوجود (ش م ج) بالنسبة للنمو الاقتصادى • فالنتائج الأولى تترتب على تغفلل نفوذ (ش م ج) فى الحياة الاقتصادية ، والأخرى على استثمار (ش م ج) • وقد أمكن التوصل الى النتائج الآتية عن طريق المقارنة بين عينة تشمل ٩١ دولة من الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ ، وذلك باستخدام طريقة الانحدار المضاعف • وتحليل المسار ، وتحليل المتوسط الحسابى •

والنتيجة القصيرة المدى التى تترتب على استثمار (ش م ج) هى زيادة معدل النمو الاقتصادى (٢ و ٣ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١) • ويصدق ذلك أيضا على معدل نمو رصيد رأس المال الذى تملكه (ش م ج) (٦) •

وكلما تراكم استثمار (ش م ج) بالنسبة للرصيد الإجمالى لرأس المال ، ومجموع السكان - أى كلما ازداد تغفلل نفوذ (ش م ج) فى الحياة الاقتصادية - انخفض معدل نمو دخل الفرد ، كما انخفض اجمالى الدخل (٢ و ٣ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٥ و ١٧) • ومن ذلك يتضح أن تغفلل نفوذ (ش م ج) له نتائج سلبية طويلة المدى (تمتد الى عشرين سنة) ، وأن أى استثمار جديد تقوم به (ش م ج) له نتائج ايجابية قصيرة المدى (خلال الفترة التى يحدث فيها) • ولكن على الرغم من أن استثمار (ش م ج) له آثار ايجابية قصيرة المدى على النمو الاقتصادى فإنه يلاحظ أن مثل هذا الاستثمار يزيد من تغفلل نفوذ (ش م ج) فى الحياة الاقتصادية ، وبذلك يؤدى فى النهاية الى آثار سلبية ترتبط به •

هذا ونشاط (ش م ج) الذى يؤدى الى اعتماد الدول المضيفة عليها فى مجال التكنولوجيا (بسبب هيمنة الشركات الأجنبية على براءات الاختراع) له أيضا آثار سلبية واضحة وطويلة المدى على النمو الاقتصادى (١٠ و ١١) •

وجدير بالذكر أن مختلف ضروب الاعتماد والتبعية التى تخلقها أو تحتفظ بها (ش م ج) فى الاقتصاد العالمى فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والتجارة ، ورأس المال ، والتنظيم ، يرتبط بعضها ببعض ارتباطا قويا بوجه عام ، وآثارها السلبية على النمو الاقتصادى متماثلة فى النهاية (٧ و ١٠ و ١١) • ولكن العلاقة بين مختلف أشكال التبعية الاقتصادية تتطلب المزيد من البحث ، نظرا لأن مفهوم التبعية التجارية ، والتبعية التكنولوجية غير دقيق من الناحية النظرية ، اذا استخدمناه فى تفسير النمو والتفاوت الاقتصادى بين الدول •

هذا والمقر الرئيسي للشركة المتعددة الجنسية في وطنها يبين لنا مدى أهمية الأعمال التي تمارسها هذه الشركة في الخارج . بالنسبة لوطنها الأم . فمن الواضح أنه ليس للمقر الرئيسي ل (ش م ج) وتغلغل نفوذها في الحياة الاقتصادية آثار متماثلة بالنسبة للنمو الاقتصادي ، ذلك أن ما يعود على دولة المقر من فائدة يعود بالضرر على الدولة التي تغلغل فيها نفوذ (ش م ج) . وكلا الأمرين (الفائدة والضرر) يرتبط بانخفاض معدل النمو (١) .

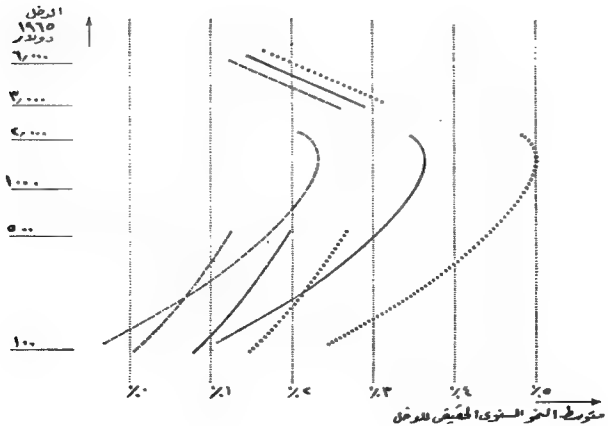
وهناك تفسير منطقي آخر 'نفول بأن تغلغل نفوذ (ش م ج) يتناسب تناسباً عكسياً مع النمو الاقتصادي الطويل الأمد ، ألا وهو « ميل البلاد التي تزداد فيها احتمالات ضعف النمو إلى بذل المزيد من الجهود لتكوين رصيد كبير في الاستثمارات الأجنبية على سبيل التعويض » (١٧ ص ١٨) . على أن هذا الافتراض يمكن استبعاده تجريبياً لأنه يتضمن ارتباطاً إيجابياً بين ضعف النمو واستثمار (ش م ج) حيث يزداد نمو الدخل أيضاً . يضاف إلى هذا أننا إذا قارنا بين عدة عوامل لها صلة بالنمو - وهي مستوى الدخل في بداية فترة النمو ، وتوزيع الدخل . وتكوين رأس المال . ونمو الاستثمارات . ونمو السكان . ومستوى التحضر ونموه . والأهمية النسبية للموارد الطبيعية في السوق العالمية - وجدنا أن العلاقة صحيحة بين تغلغل نفوذ (ش م ج) وتأثير النمو الاقتصادي الطويل للأمد .

هذا وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب ازدياد تغلغل نفوذ (ش م ج) هو أوضح في البلاد المتخلفة (ب م) منه في عينة عالية من الدول . وإذا درسنا حالة الدول الغنية على حدة لم نجد هذه العلاقة قائمة بشكل محسوس (٥ و ٦ و ٩) . وقد بحث العلماء : هل لاختلاف قطاعات رأس مال (ش م ج) تأثير مختلف على النمو الإجمالي لدخل الفرد (٦ و ٩) ، فوجد أن نسبة تغلغل (ش م ج) في أربعة قطاعات من عشرة في ٨٨ دولة متخلفة تزيد قليلاً على ثلاثة أرباع تغلغلها الكلي . وهذه القطاعات هي : قطاع الصناعة ، وقطاع الزراعة ، وقطاع التعدين والصهر ، وقطاع البترول . وتبين من دراسة هذه القطاعات أن تغلغل (ش م ج) في الصناعة له أثر سلبي محسوس على نمو دخل الفرد ، ومثل ذلك يصدق على تغلغل (ش م ج) في التعدين والصهر ، وهذان التأثيران متكافئان في القوة . أما تأثير تغلغل (ش م ج) في الزراعة ناقل من ذلك ولا أهمية له من الناحية الإحصائية ، في حين أنه لا تأثير لهذا للتغلغل إطلاقاً في مجال البترول على نمو دخل الفرد . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تدابير تغلغل (ش م ج) في هذه القطاعات الأربعة الكبرى مستقلة من الناحية الإحصائية في كل (ب م) .

هذا وتأثير استثمار (ش م ج) القصير المدى على تشجيع النمو الاقتصادي ذو قوة متماثلة في مختلف العينات الفرعية التي أخذت من (ب م) . ومثل ذلك يصدق على تأثير تغلغل نفوذ (ش م ج) الطويل المدى والمؤدى إلى تأخير النمو . وقد كشفت النتائج السابقة عن وجود تأثيرات سلبية قوية في (ب م) الفنية نسبياً (٨) .

على أن البحوث التفصيلية أوغشت أن هذه النتائج غير صحيحة . وفي وسعنا أن نقول أن التأثير السلبي واحد في كل العينات الفرعية التي أخذت من (ب م) . ولم تظهر علاقة ذات بال من الباحية الإحصائية بين وجود (ش م ج) ونمو الدخل في تلك المجموعة الصغيرة نسبيا من البلاد الصغيرة جدا التي تعد من أفقر البلاد في العالم . على أن الارتباط بين الأمرين موجود . ذلك أن ادخال عدد كبير من تلك البلاد الصغيرة جدا في تحليل العينات الفرعية يفسر لنا وجود بعض التأثيرات السلبية القليلة (٥ و ٦ و ٨) . وعلاوة على ذلك فإن التحليلات التفصيلية قد دلت على أن التأثير على النمو لا صلة له بالموقع الجغرافي في (ب م) (٨ و ٩) .

وإذا كان تأثير تغفل (ش م ج) في تخفيض النمو لم يثر حتى اليوم اهتماما قويا في أوساط العلماء والجمهور فإن ذلك يرجع الى عاملين : أولهما أنه طالما كان استثمار (ش م ج) مرتفعا فإن تأثير التغفل يتلاشى جزئيا ، وثانيهما أن أقوى الآثار السلبية تمس الدول التي تكون إمكانات النمو فيها فوق المتوسط . ولذلك فإن إبطاء النمو الاقتصادي لا يؤدي في النهاية الى الركود الاقتصادي ، بل يؤدي الى انخفاض معدل النمو انخفاضاً ملحوظا عما يتوقعه الانسان بالنظر الى إمكانات النمو . وتتضح هذه النتيجة الهامة من شكل (١) باستخدام نموذج انحدار بدالة منحنية تبين مستوى النمو الاقتصادي .



الخط المتصل في شكل (١) ينبئ عن معدل نمو الدخل الفردي خلال ١٩٦٥ - ١٩٧٥ بالانحدار المضاعف للدخل الفردي الابتدائي المسجل في ١٩٦٥ بالنسبة لم توسط تغفل (ش م ج) ومتوسط استثمار (ش م ج) . أما الخط المتقطع فإنه يشير إلى ارتفاع تغفل (ش م ج) (انحراف قياسي واحد فوق المتوسط) ومتوسط استثمار (ش م ج) ، في حين أن الخط المنقط يشير إلى انخفاض تغفل (ش م ج) (انحراف قياسي واحد تحت المتوسط) ومتوسط استثمار (ش م ج) . يلاحظ أن اختلاف تغفل ش م ج الموضح في الرسم البياني لا يشمل التغفل التجريبي . مثال ذلك أن تغفل (ش م ج) في خمس البلاد المتخلفة الكبيرة يكون فوق المتوسط بأعلى من انحراف قياسي واحد ، وفي عشر هذه البلاد يكون دون المتوسط . بأدنى من انحراف قياسي واحد .

هذا ونتائج الانحدار موضحة في الرسم البياني بالنسبة لثلاث عينات فرعية . ويختلف تأثير تغفل (ش م ج) بين هذه العينات الثلاث : فبالنسبة للبلاد المتخلفة (ب م ج) الصغيرة (طبقاً لحجم القطاع الحديث من الاقتصاد) التي ينخفض فيها الدخل نجد أن هذا التأثير أقل (- ٠.٧٪ بالنسبة لانحراف قياسي واحد) منه في غيرها من البلاد المتخلفة الكبيرة (- ١.٣٥٪ بالنسبة لانحراف قياسي واحد) . وكلا هذين التأثيرين لا أهمية له من الناحية الإحصائية (ومثل ذلك يصدق على التأثير المقابل لاستثمار (ش م ج) : + ٧٪ و + ٠.٩٪ بالنسبة لانحراف قياسي واحد) . أما بالنسبة للدول الغنية فإن تأثير (ش م ج) قليل وتافه (يمكن أن نضيف أن الارتباط بين تغفل (ش م ج) واستثمار (ش م ج) يختلف بين العينات الفرعية ، فهو ٥٠ بالنسبة للبلاد المتخلفة الصغيرة و ١٨ بالنسبة للبلاد المتخلفة الكبيرة و ٦٢ بالنسبة للبلاد الغنية) .

وجدير بالذكر أن النتائج التجريبية الخاصة بتأثير (ش م ج) على النمو . والمبنية على عينات يصل عددها إلى ١٠٣ دولة ، قد روجعت بعناية . وقورنت بنتائج كل الدراسات المتاحة التي أجريت على دول كثيرة (٩ و ٨) . بيد أن علاقة تغفل رأس مال (ش م ج) مع الأشكال الأخرى من التبعية الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من البحث . ونحن نوصي بإيجاد مؤشر لتغفل (ش م ج) لا يكون مبنياً على جانب واحد (أي رأس المال) بل على كل جوانب التبعية الناتجة عن تصرفات (ش م ج) باعتبارها مؤسسات اقتصادية .

ونخلص مما تقدم إلى أن النتائج المذكورة هنا وصلت فيما يبدو إلى مرتبة الحقائق الاجتماعية في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية . ولذلك نرى أن أي نظرية للتنمية أيا كان اتجاهها ومنظورها يجب أن تكون قادرة على تفسير هذه النتائج .

التفاوت الاجتماعي

دلت الدراسات التحليلية على وجود علاقة بين مستوى تغلفل (ش م ج) ومؤشرات التفاوت الاجتماعي . وقد استخدم الباحثون تفاوت الدخول الشخصي باعتباره أهم المؤشرات .

وقد ارتبط مستوى تغلفل (ش م ج) في البلاد المضيفة خلال العقد السابع بتفاوت شديد في توزيع الدخول بين الأسر وأرباب الدخول (١ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) . وثبتت صحة هذه العلاقة في إحدى العينات العالمية ، ولكنها أقوى في (ب م) . وعلى عكس ذلك نجد أن تغلفل (ش م ج) يقترون بتفاوت ضئيل في الدخول بالبلاد الغنية (١٣ و ٦) ، وتمتاز دولة المقر بمساواة كبيرة في الدخول ، ولكن هذه المساواة غير محسوسة بالنسبة للدخول الفردية (٧) .

هذا والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بانتاجية العمل يرتبط بتفاوت مماثل في كثافة رأس المال ، وهو يبدو واضحا عندما يكون تغلفل (ش م ج) مرتفعا (١٥ و ٥) . وهذا ينطبق على (ب م) فقط .

وجدير بالذكر أن العلاقة النابتة بين تغلفل (ش م ج) والتفاوت في الدخول الشخصية قوية ، وهي تركز على عينات كبيرة (يصل عددها الى ٧٢ حالة) . وتتفق مع النتائج الأخرى المذكورة في المراجع التي تستخدم مؤشرات مختلفة بالنسبة لتغلفل (ش م ج) (٨ و ٩) .

ولما كانت المنظومات (السلسلات) الزمنية لتدابير توزيع الدخول غير موجودة فإن الأسباب سوف تظل محلا للمناقشة والبحث . وجدير بالذكر أن الامكانيات غير متوافرة لاختبار الأسباب ذات الاتجاهين والمسلم بها نظريا بين (ش م ج) والتفاوت في (ب م) . ويمكن القول بوجه عام أن الذي تم اختباره هو مدى تأثير تغلفل (ش م ج) في توزيع الدخول والمنفريات التي يحدث من خلالها هذا التفاوت . على أن تفاوت الدخول القائم في (ب م) هو أحد الأسباب النظرية التي تحدد (ش م ج) إلى الاتجاه صوب الأسواق المحلية في (ب م) وتشير النتائج الأولية إلى أن كلا منهما يؤثر في الآخر ، وهذا التأثير المتبادل ثابت بالتجربة (٦) .

تفسيرات تجريبية

آثار وجود (ش م ج)

النمو الاقتصادي

نعرض هنا نتائج هامة تتصل بالمنفريات التي تربط بين تغلفل (ش م ج) والنمو الاقتصادي ، وكلها تفسر شطرا كبيرا من التأثير السلبي الملحوظ لهذا للتغلفل .

ولما كان تغلفل (ش م ج) يقترون باتساع هوة التفاوت في الدخول ، ولما كان هذا التفاوت يرتبط - بشكل محسوس - بانخفاض تكوين رأس المال ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة الكبيرة (حيث تزداد أهمية السوق المحلية) ، فإن بعض التأثير السلبي للشركات المتعددة الجنسية على النمو الاقتصادي يمكن تفسيره عن طريق تفاوت الدخول الشخصية (٦ و ١٣) . وتساعدا هذه النتيجة أيضا على إيضاح السبب في ظهور التأثير السلبي في (ب م) فقط ، نظرا لأن تغلفل (ش م ج) يرتبط بشدة تفاوت الدخول في (ب م) فقط .

تقول نظرية استئصال رأس المال ان البلاد المضيفة تفقد في النهاية من رأس المال . عن طريق ما ترسله (ش م ج) من الأموال الى خارج البلاد ، أكثر مما تدخله استثمارات (ش م ج) في البلاد . ولذلك تقل الأموال المتاحة للاستثمار في البلاد المضيفة ، اذا وازنا بين جميع الاعتبارات . وتؤدي التجارب في كثير من الدول هذه النظرة . ذلك أن تغلفل (ش م ج) الذي يحدد للاستثمار التالي يرتبط ارتباطا قويا بانخفاض نمو الاستثمارات في البلد المضيف . ولما كان نمو الاستثمارات شرطا هاما لنمو الدخول فإن انخفاض نمو الاستثمار التالي . بسبب زيادة تغلفل (ش م ج) يساعد على تفسير جزء آخر من التأثير السلبي على نمو الدخول (د) . ومرة أخرى نقول ان التأثير ليس محسوسا في البلاد الغنية .

وندل التجارب على أن تغلفل (ش م ج) يقترون غالبا بإحلال الآلات محل العمال . واذا قارنا بين الدول لم نجد أن الدافع الى هذا الاحلال هو نقص الأيدي العاملة . وهكذا يمكن أن يكون لبطالة التي تزيد من حدتها (ش م ج) آثار سلبية على النمو الاقتصادي .

ثم ان التفاوت في إنتاجية للعمل ، وكثافة رأس المال سواء بين القطاعات الاقتصادية أو في داخلها (كما يوضحه تفاوت الدخول في القطاعات الاقتصادية) ، يزدادان حدة كلما ازداد توغل (ش م ج) . ويفض ذلك الى انخفاض مستوى التكامل والربط بين القطاعات المختلفة ، مما يؤدي الى انخفاض مستوى الإنتاجية العامة . وهذا يفسر أيضا جزءا من التأثير السلبي على النمو في البلاد المتخلفة . لأن تغلفل (ش م ج) يؤدي في هذه البلاد وحدها الى توسيع هوة هذا التفاوت .

وتشير النتائج أيضا الى أن تغلفل (ش م ج) يتفق مع اتجاه الدولة المضيفة نحو تعليم الصفوة المختارة ، بدلا من توجيه الشعب نحو التعليم المهني . ولما كان التوسع في التعليم المهني من شأنه الاسراع بالنمو الاقتصادي (وبخاصة في ب م) أمكن القول بأن (ش م ج) تمارس أيضا نفوذها للمحيلة دون أنواع من التعليم من شأنها أن تساعد على النمو الاقتصادي . وقد أشار الى ذلك الأستاذ « ثانه - هو ين بالمر - كاو » في كتابه الذي لم ينشر بعد .

ويمكن أن تفسر لنا التبعية التكنولوجية المترتبة على سيطرة (ش م ج) على برادات الاختراع شطرا آخر من تغلفل (ش م ج) على النمو الاقتصادي . ذلك أن

هيمنة (ش م ج) على براءات 'الاختراع يمكن أن تمد جزءا من النمط الشامل للممارسة التجارية المقيدة والسلوك الاحتكاري الذي يشيع في (ب م) خاصة ، ويحد من المنافسة ، وبذلك يحول دون قيام صناعة قوية .

ويمكن أن نفسر الاثر السلبي لتغلغل (ش م ج) بأنه يرتبط بنمط خاص من التجارة الخارجية (التركيز على للمشاركة ، والتركيز على السلع ، واحتلال مركز منخفض في الهيكل الرأسى للتجارة الخارجية) . ومن شأن هذا النمط أنه لايساعد على النمو الاقتصادى .

وأخيرا فإن تغلغل (ش م ج) يرتبط باحتدام الصراع الاجتماعى الداخلى وعدم استقرار السلطة التنفيذية (١) . وهذا يساعد على تخفيض معدل النمو الاقتصادى . ويحتمل أيضا أن يحد هذا التغلغل من فدرة الدولة على مواصلة سياسة التنمية بعيدا عن المصالح الطبقية التى يخلقها رأس المال الأجنبى .

تفاوت الدخول الشخصية

لقد تناول التفسير التجريبي لتأثير تغلغل (ش م ج) على تفاوت الدخول الشخصية دراسة مدى تأثير الاتصال بالاقتصاد العالمى عن طريق (ش م ج) على توزيع السلطة فى البلاد المضيفة ، فالى جانب دراسة نظام ملكية الأرض الزراعية درس الباحثون توزيع السلطة فى الهيكل التنظيمى العام خارج نطاق الزراعة (المتغيرات المهنية) ، وتوزيع السلطة فى سوق العمل ، كما درسوا السلطة التوجيهية للدولة . ويجب أن نلاحظ أن النتائج التى توصلوا اليها ليست مبنية على منظومات زمنية . ولذلك فإن الترتيب السببى لايزال فى مراحله الأولية . ومن هنا يتعين تأييد هذه النتائج بإجراء المزيد من الاختبارات على المنظومات الزمنية .

ولما كان التركيز على ملكية الأرض الزراعية يرتبط بتوزيع للدخول الريفى والاجمالى من جهة ، وكان تغلغل (ش م ج) يقترن بالتركيز الشديد على ملكية الأرض من جهة أخرى ، فإن ذلك يفسر لنا العلاقة بين (ش م ج) وتفاوت الدخول الشخصية (٤ و ٧) .

ونشير الدلائل للتجريبية الى أن تغلغل (ش م ج) يؤثر فى الهيكل التنظيمى فى المجتمع بأسره ، طبقا للنظرية القائلة بأن الهيكل التنظيمى وتقسيم العمل فى (ش م ج) يقوم على نطاق عالمى . والدليل على ذلك التأثير أن ذلك التغلغل يقلل من درجة مشاركة أهل الخبرة فى السلطة ، كما يقلل من تحويل القوى العاملة الى الوظائف البيروقراطية (٤ و ٧) . وفى الوقت نفسه نجد أن الهيكل التنظيمى فى (ش م ج) يتألف من درجات يعلو بعضها فوق بعض ، مما يعزز النظام الهرمى للسلطة . وهكذا نرى أن (ش م ج) تساعد على قيام هيكل تنظيمى متفاوت الدرجات مما يؤدى الى تفاوت توزيع السلطة ، ومن ثم تفاوت الدخول الشخصية .

وهذا يساعد أيضا على التفاوت بين (وداخل) القطاعات الاقتصادية ، كما يتجلى في اتساع هوة التفاوت في الدخل بين هذه القطاعات (٥ و ١٥) . ولا كان هذا يمثل مصدرا كبيرا لتفاوت الدخل الشخصية فانه يعد دليلا جديدا على تأثير (ش م ج) على تفاوت الدخل في (ب م) .

وفيما يتعلق بالنظريات المتصلة بالسلطة التوجيهية للدولة (مثال ذلك تأثيرها على توزيع الدخل الثانوي) فان ما تمت دراسته هو مدى تأثير تفضل (ش م ج) على الدخل الحكومي ونمط الانفاق العام المتصل بتوزيع الدخل . وقد تبين أن نصيب الحكومة من الدخل الاجمالي لا يتأثر كثيرا بسبب تفضل (ش م ج) ، اذ ثبت أن الارتباط بينهما سلبى بدرجة معتدلة (٧) . على أن التجارب تؤيد النظرية القائلة بأن (ش م ج) تؤثر على توزيع الدخل بسبب اتصالها بالصراع الداخلي ، وعدم استقرار الاداة التنفيذية (١) ، وصلتها بالسلطات السياسية المسيطرة التي يبدو أن تفضل (ش م ج) يصعها أو يؤيدها . وتشير الدلائل الى أن هذه للسلطات السياسية لا تقتصر على معارضة إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ، بل تتعدى ذلك الى تأييد التفاوت الكبير في الدخل . وللمعتقد أن ذلك يرجع الى سياسات وأولويات في الانفاق العام تلائم السلطات القائمة بها فيها (ش م ج) ، ولكنها تطبق في حالة ندرة الموارد العامة أو في (ب م) (٧) . ولا كانت (ب م) هي البلاد الوحيدة التي يؤدي فيها التفاعل الاحصائي بين زيادة تفضل (ش م ج) ونصيب الحكومة من اجمالي الدخل الى زيادة التفاوت في الدخل - في حين أن ارتفاع نصيب الحكومة يقترن بانخفاض مستوى التفاوت - فان ذلك يساعدنا على تفسير السبب في أن (ش م ج) تزيد من اتساع هوة التفاوت بين الدخل في (ب م) وحدها .

السياسات وآثارها

ضروب السياسة الاقتصادية

هناك بعدان نظريان كبيران لتحليل محتوى السياسة الاقتصادية بقصد ايجاد بيانات عن هذه السياسة : أولهما بعد التدخل (وقطباه هما : سياسة الحرية ، وسياسة التدخل) . ويمثل هذا البعد الجانب « الكمي » لدى تدخل الدولة في الاقتصاد ، وفي مجال الملكية الجماعية . أما البعد الثاني فهو بعد التقييد (وقطباه هما التشجيع والتقييد) . ويمثل هذا البعد الجانب « النوعي » للمدى الذي تذهب اليه سياسة ائدولة في معارضة (ش م ج) أو تأييدها (٢ و ٣) .

وقد استخدمت أهم متغيرات السياسة الاقتصادية (أعني : التدخل العام والتأمين ، ونقل رأس المال ، وفرض قيود على الواردات ، وحوافز الاستثمار) لوضوح ضروب السياسة الاقتصادية (٢ و ٣) ويبلغ عددها ثمانية ضروب ، تم تحليل كل منها على حدة ومع غيره ، على هيئة متغيرات متدرجة كدرجات السلم ، ومعبرة عن

تشديد السياسة ضد (ش م ج) بمعنى زيادة فرض القيود عليها ، وخلق مناخ غير موات لها (انظر الجدول ١) .

التدخلات العامة				
ضعيف	ضعيف	ضعيف	الحرية التشجيعية	مفيد (ش م ج)
ضعيف	ضعيف	ضعيف	الحرية المطلقة (اتركه يعمل)	
ضعيف	شديد	ضعيف	الحرية المذبذبة (قف ، ويعر)	
ضعيف	شديد	ضعيف	الحرية التقييدية	
ضعيف	ضعيف	شديد	للتدخل التشجيعي	
ضعيف	ضعيف	شديد	التدخل اللانوعي	
ضعيف	شديد	شديد	التدخل المذبذب (قف ، وس)	
ضعيف	شديد	شديد	التدخل التقييدي	ضار (ش م ج)

وإذا درسنا توزيع ال ٧٣ دولة على الضروب المختلفة للسياسة الاقتصادية توصلنا الى النتائج الآتية بالنسبة للفترة بينا ١٩٦٠ و ١٩٧٥ (٢ و ٣) :

نبت بالتجربة ان كل الضروب الثمانية قد اتبعت مع (ش م ج) . على أنه في السنوات الأولى من تلك الفترة سادت سياسة الحرية الاقتصادية بصفة أساسية . في حين سادت سياسة التدخل في السنوات الأخيرة .

وفي الفترة الممتدة حتى ١٩٧٥ حدث استقطاب واضح يتمثل في أن مجموعة كبيرة من البلاد ركزت على سياسة الحرية التشجيعية ، في حين ركزت مجموعة أخرى كبيرة على سياسة التدخل للمذبذب (قف وسر) . وحتى سنة ١٩٧٠ لعبت سياسة التدخل التقييدى دورا هاما أيضا . والسبب في تغيير السياسة مع مرور الزمن هو أن كلا من الدول الآخذة بسياسة الحرية وسياسة التدخل (مع فرض قيود على نقل رأس المال) ضمنمت اتفاقياتها الاقتصادية حوافز لاستثمار (ش م ج) ، ففي ١٩٦٠ قررت ٣٨٪ فقط من الدول حوافز للاستثمار ، ثم قفز هذا الرقم الى ٨٩٪ في ١٩٧٥ .

أما سياسة التدخل المذبذب (قف وسر) فقد شاعت بشكل ملحوظ على مر الزمن . ففي ١٩٦٠ لم تأخذ أى دولة بهذه السياسة ، ولكن في ١٩٧٥ فعلت ذلك ٣٠ دولة من ٧٣ دولة . وتتضمن هذه السياسة للجمع بصورة متناقضة بين فرض القيود على (ش م ج) ، ومنها التدخل في حقوق الملكية الجماعية ، وبين التشجيع في صورة حوافز لاستثمارات (ش م ج) الجديدة .

ويمكن تفسير ظهور سياسة التدخل المذبذب (قف وسر) على النحو الآتى :

نتيجة لتغلغل (ش م ج) المشديد تظهر آثار سلبية أساسية ، فينخفض

معدل النمو ، وكلا الأمرين (التغلغل والانخفاض) يساعده على تفافم المشكلات الاجتماعية والسياسية . وهذا يؤدي الى سن تشريع يفرض قيود على (ش م ج) في كثير من البلاد ، وبخاصة في (ب م) . ومن شأن هذه القيود المقروضة على رأس المال الأجنبي - وبخاصة في إطار سياسة اقتصادية عامة تقوم على مبدأ التدخل - أن تقلل من ميل الشركات الأجنبية الى الاستثمار ، وذلك يؤدي - في المدى القصير على الأقل - الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ، مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية . أما تغيير السياسة الاقتصادية المتمثل في تقرير حوافز للاستثمارات فهو محاولة للبقاء على مساهمة (ش م ج) في النمو القصير المدى لكي يمكن التخفيف مؤقتا من الآثار السلبية لتغلغلهما . ويمكن القول بأن هذه السياسة نوع من « الترقيع » لأن الأثر الناجم عن استثمار (ش م ج) هو حدوث نمو مؤقت ، ولكن هذا الاستثمار يؤدي الى تغلغل نفوذها في الحياة الاقتصادية ، ومن ثم يؤدي الى آثار سلبية تالية .

محددات ومستلزمات السياسات الاقتصادية (٢ و ٣)

يتبوأ مستوى التنمية (مقيسا بالدخل الفردي) مكانا باذرا بين محدّدات ومستلزمات السياسة الاقتصادية ، فكلما انخفض هذا المستوى ، ازدادت السياسة الاقتصادية للدولة المضيفة تجاه رأس المال الأجنبي تدخلا وتقييدا . ومثل ذلك يصدق على جانب آخر من جوانب التنمية ، هو عدد التلاميذ المقيدين بالمدرس الثانوية ، فكلما ازداد عددهم انخفضت درجة التدخل والقيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية على (ش م ج) .

ومن بين المستلزمات أو المتغيرات بالنسبة للسياسة الاقتصادية - وهي أمور مستقلة عن مستوى التنمية - طريقة التصويب في المنظمات الدولية (الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ، والشمال والجنوب) ودرجة التكامل مع المنظمات الدولية . وتشير صلة هذه المتغيرات بالسياسة الاقتصادية الى أن تنفيذها - وإن كان منوطا بالبلاد المضيفة - يمكن أن يتدعم بازدياد المشاركة السياسية ، وتوحيد السياسة داخل المنظمات الدولية . وهذا يفسر لنا لماذا ازدادت أهمية المنظمات الدولية باطراد وبخاصة بالنسبة للبلاد المتخلفة .

وكلما ارتفع مستوى تغلغل (ش م ج) قل التدخل والتقييد في السياسة الاقتصادية بوجه عام . على أن هذه الصلة التي يتوقعها الانسجام بالطبع تضعف بمرور الزمن ، إذ تستطيع الدول انتهاز سياسة غير مواتية لصالح (ش م ج) برغم تغلغل نفوذها . وعلى عكس هذه العلاقة السلبية - وإن ضعفت بدرجة كبيرة - مع تغلغل (ش م ج) مقيسا على أساس رأس المال المستثمر (بفتح الميم) نلاحظ أن الارتباط بين تغلغل براءات الاختراع والسياسة التقييدية ايجابي بقدر ما . فعلى الرغم من أنه قد يتبادر الى الذهن أن السياسة التقييدية نحو (ش م ج) تقترون غالبا بقوانين تنظيم استخدام براءات الاختراع (الممارسات الاحتكارية) فإن الارتباط

الإيجابي بينهما يدل على أن مثل هذه القوانين قد بقيت غير فعالة بوجه عام بسبب غياب الرقابة أو عدم كفايتها . وهذا من شأنه أن يسمح للشركات المتعددة الجنسية بأن تتبع استراتيجيات بديلة نحو تغير المناخ السياسي في العالم ، اذ تستطيع أن تتغفل في البلاد ، اما على أساس رأس المال والتنظيم واما على أساس التكنولوجيا الى الاشراف على براءات الاختراع .

نتائج السياسة الاقتصادية (٢ و ٣)

لا يضمني لنا تحليل النتائج الطويلة الأجل للسياسة الاقتصادية تحليلا وافيا ، نظرا لأنه لم يحدث أن اتخذت اجراءات شديدة ضد (ش م ج) الا في النصف الثاني من الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ . ولذلك فان النتائج الآتية لا تتعلق الا بالفترة التي تمت دراستها ، وهي لاتزيد على خمس سنوات . وعلاوة على ذلك فاننا نريد أن نبين أنه لم تستخدم حتى الآن طرق احصائية للبحث في السياسة الاقتصادية ، كالبحث - مثلا - في تأثير تغفل (ش م ج) على الوضع والنمو الاقتصادي في ظل الظروف المختلفة . ويمكن أن يتم ذلك بسهولة في المستقبل عن طريق تحليل للتوسط الحسابي . يضاف الى ذلك أن العلاقة بين السياسة الاقتصادية وتوزيع الدخل لم تدرس حتى الآن ، لأن للملاحظات الخاصة بهذا للتغير الأخير (توزيع الدخل) تشمل عددا كبيرا من السنين .

وجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية المختلفة التي ترتبت عى هيئة درجات السلم وتفاوتت في اجراءاتها الشديدة تجاه (ش م ج) ذات أثر سلبي على الرصيد الاستثماري لهذه الشركات وعلى الأموال التي تستخدمها في البلد المضيف ، وكان لهذه الاجراءات - كما هو متوقع - أثرا في الأموال المستخدمة في البلد المضيف ، أما أثرا في الرصيد الاستثماري فانه يظهر بوضوح على المدى الطويل .

وعلى الرغم من أن تغفل (ش م ج) الشديد قد حال ، الى حد ما ، دون تنفيذ السياسات الاقتصادية الموجهة ضد (ش م ج) ، وبخاصة في النصف الأول من الفترة موضوع الدراسة ، فانه يجب علينا أن نلاحظ أن هذه السياسات منى نفدت أمكن أن تقلل في الواقع من الاعتماد على رأس المال الأجنبي الذي تستثمره هذه الشركات . وهذا من شأنه أن يقلل في المستقبل من تأثير (ش م ج) السلبي على الوضع والنمو الاقتصادية . ومع ذلك فاننا لانستطيع أن نجزم بأن هذه السياسات

التقييدية كان لها أثر إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي ، بل ان نتائج الدراسة تشير الى العكس تماما .

والدليل على ذلك أنه كلما ازدادت السياسة الاقتصادية تدخلا وتقييدا انخفض مستوى النمو الاقتصادي . وقد ثبت ذلك في حالة تغلغل نفوذ (ش م ج) في الحياة الاقتصادية ، ولا يمكن تفسير هذا الانخفاض بأن له صلة بالنمو السابق ، لأن الصلة بين هذا والسياسات التالية غير واضحة . ويمكن القول بأن تأثير السياسات المتغيرة المتدرجة ينطبق أيضا على درجة التدخل العام في الاقتصاد ، في حين أن حوافز الاستثمار (المترتبة على الأثر الإيجابي لاستثمارات ش.م.ج) كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

ويمكن القول بأن السبب الأكبر في التأثير السلبي على النمو الاقتصادي ، المترتب على اتباع سياسة التدخل والتقييد ، هو احجام الشركات عن الاستثمار .

ولما كان تكوين رأس المال ذا تأثير إيجابي قوى على معدل النمو الاقتصادي ، في حين أن الاستثمار الأجنبي ذو أثر سلبي على المدى الطويل ، فاننا نقترح ضرورة وضع سياسة لقتصادية للنمو تهدف الى الحد من تكوين رأس المال الأجنبي ، وتستعاض عنه بتشجيع تكوين رأس المال الوطني . وتشير الدلائل التجريبية المتوفرة الى أن السياسة التقيدية ضد (ش م ج) لم تنجح في هذا الأمر ، بوجه عام ، وعلى المدى القصير على الأقل .

وعلى ذلك تبقى هذه المسألة مفتوحة للمناقشة ، وهي : الى أى حد أدت السياسات المعارضة للشركات المتعددة الجنسية ، التي تم تنفيذها أخيرا ، الى إعادة بناء اقتصاد الدول المتخلفة بحيث يفي بالاحتياجات الأساسية ، ومنها إعادة توزيع الدخل وتقليل الفروق الاقتصادية ، والى أى حد أدت هذه السياسة بالفعل الى تنمية اقتصادية مستقلة ؟ لا شك في أن إعادة بناء الاقتصاد أمر ضروري وحاسم حتى يتسنى المسير الهادفة الى مناهضة قوى الاقتصاد العالمي أن تؤدي الى تنمية اقتصادية عادلة على المدى الطويل ، برغم نفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية القصيرة الاجل التي تشير اليها النتائج .

بيد أن النتائج التي توصلنا اليها تشير الى أن ثمة صعوبات بالغة في سبيل إعادة البناء الاقتصادي . ومن المحتمل أن يؤدي اتباع سياسة التدخل والتقييد

التي كان لها اثر سلبي على النمو - في المدى القصير على الأقل - الى الحد من هذه السياسة ، وهذا يعزز موقف الذين يرون الابقاء على الحالة الراهنة . ويمكن أن يكون ذلك سبيلا للاستقرار مبنيا على الاعتماد على الاقتصاد العالمي . ويبدو أن ذلك لا يدع مجالا للاختيار سوى اتباع سياسة « الترقيع » . ومن أمثلة ذلك سياسة الجمع بصورة مناقضة بين فرض القيود على (ش م ج) وتقرر الحوافز لها ، وهي للسياسة التي ظهرت فجأة في السنوات الأخيرة . ويمكن تفسير هذه السياسة بأنها نتيجة الاستقرار المترتب على الاحتفاظ بالحالة الراهنة والاعتماد على الاقتصاد العالمي . ولذلك يبدو من الخطأ القول بأن سياسة زيادة الحوافز لاستثمار (ش م ج) إنما هي سياسة يتبعها البلد المضيف نصالح (ش م ج) أساسا ، كما يقول المدافعون عن هذه السياسة في أبحاثهم ومناقشاتهم الأخيرة .

ملاحظات ختامية

نخلص مما تقدم الى أن استثمارات الشركات المتعددة الجنسية في البلاد المتخلفة قد تساعد على سرعة النمو الاقتصادي ، ولكنها قد تضيف - ان لم تؤد بالفعل - الى ضروب الحلل الذي يعترى هيكل الصناعة في النهاية بحيث يتلاشى النمو القصير المدى الذي ساعد عليه وجود هذه الشركات . ولكن تجربة العقدين الماضيين تدل على أن الأمل ضعيف في وجود طرق مستقلة من شأنها ازالة الحلل في الصناعة المعتمدة على مساعدة الشركات الأجنبية ، فضلا عن عجز السياسة الاقتصادية للدول المتخلفة عن اصلاح هذا الحلل ، اما لأن باب الاختيار موصود أمامها واما لأن الإرادة تعوزها في ازالة هذا الحلل .

ولا تؤيد النتائج التجريبية ما يتردد كثيرا من أن التفاوت الكبير في الدخول خلال فترة التنمية إنما هو تضحية ضرورية من أجل الاسراع بالنمو الاقتصادي ، ذلك أن هذه التضحية لا يكون لها أي معنى الا اذا استطاعت الطبقات الاجتماعية الدنيا أن تجتنب أيضا بعض المكاسب ، وإن يكن نصيبها أقل نسبيا من نصيب غيرها . والمشهد أن وجود (ش م ج) يقترن بتفاوت كبير في الدخول ، ولا يساعده على زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، بل يساعد على قلة هذا النمو . ومن شأن تفاوت الدخول ، بصرف النظر عن وجود (ش م ج) ، الإبطاء بالنمو الاقتصادي في معظم (ب م) . ولذلك فإن استراتيجية التصنيع التي تعتمد كثيرا على تفاوت الدخول كما تعتمد على وجود (ش م ج) ليست هي الاستراتيجية التي تهدف الى الوفاء باحتياجات أغلبية السكان في (ب م) ولا الى الحصول على مكاسب سريعة .

ولحق أن زيادة الاعتماد على الاستثمارات (Foreign Investments) وكذلك الاستثمارات
القروض الأجنبية التي تتكبدتها دول مختلفة عديدة، التي تقلل على المدى القصير تلك
الميوّب الطويلة الأمد التي ظهرت نتيجة التصنيع المعتمد على الوفاء باحتياجات
الجماهير - يمكن أن تكون عبءاً كاداً في سبيل إنشاء تنمية في التنمية. هذا
الوفاء باحتياجات الجماهير - ومن شأن هذه الروايل جيداً أن تحول دون إعادة توزيع
الدخول في (ب م) ، لأن هذه الأعادة تضيف الفروق الفاصلة التي العام 1978م ج 2-
في السوق المحلية .

ولو أنك أنعمت للنظر في الأمر لتبين لك أن هناك تناقضاً واضحاً في النظام
الاقتصاد العالمي يهدد النظام نفسه . ووجه هذا التناقض أن أهداف السياسات
الخاصة إذا أريد تنفيذها بجدية تتطلبها. فليكن لنا على ذلك 1978م ج 2-
جزء كبير من فائض المنتجات ، في حين أن الاقبال الكبير على هذه المنتجات شرط
أساسي لحداث نمو متوازن ومستمر . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتماد على
كبير من فائض المنتجات على الذين تغطي طلبات النظام . وفي ضوء ذلك فإنهم قد
ولما كانت هذه الأعادة الضرورية مفقودة في (ب م) بلرجه محسوسة ، ولما لم تكن
على المستوى العالمي عوامل مستقلة لإعادة للتوزيع ، فإن هذا التناقض يتخذ أبعاداً
خطيرة تهدد المجتمع العالمي .

المراجع

1. Ballmer-Cao Thanh-Huyen. Système politique, répartition des
des revenus et pénétration des entreprises multinationales. *Annuaire*
de la Science Politique, 1979.
2. Berweger, Gottfried ; Hoby, Jean-Pierre. Wirtschaftspolitik ge-
genüber Auslandskapital. *Bulletin of the Sociological Institute of*
the University of Zurich, No. 35, December 1978, p. 1-136.
- , Nationale Wirtschaftspolitik und multinationale Konzerne. In :
V. Borschier (ed.) *Multinational Konzerne, Wirtschaftspolitik*
und nationale Entwicklung im Weltssystem (in preparation).
4. Borschier, Volker. Einkommensungleichheit innerhalb von Ländern
in komparativer Sicht. *Schweizerische Zeitschrift für Soziologie*,
No. 4, March 1978, p. 3-45.

5. Bornschier, Volker. Multinational Corporations and Economic Growth : A Cross-National Test of the Decapitalization Thesis. *Journal of Development Economics* (in preparation).
6. Bornschier, Volker ; Ballmer-Cao, Thang-Huyen. Multinational Corporations in the World Economy and National Development. An Empirical Study of Income per capita Growth 1960-75. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, No. 32, January 1978, p. 1-169.
7. Bornschier, Volker ; Ballmer-Cao, Thang-Huyen, Income Inequality. A Cross-National Study of the Relationships between MNC-penetration, Dimensions of the Power Structure and Income Distribution. *American Sociological Review*, No. 44, June 1979, p. 487-506.
8. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher ; Robinson, Richard. Cross-National Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality : A Survey of Findings and a Reanalysis. *American Journal of Sociology*, No. 84, November 1978, p. 651-83.
9. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher ; Robinson, Richard. Auslandskapital, Wirtschaftswachstum und Ungleichheit : Ueberblick über die Evidenzen und Reanalyse. In : V. Bornschier (ed.), *Multinational Konzerne, Wirtschaftspolitik und nationale Entwicklung im Weltsystem* (in preparation).
10. Meyer-Fehr, Peter. Bestimmungsfaktoren des Wirtschaftswachstums von Nationen. Komparative empirisch Analyse unter Berücksichtigung Multinationaler Konzerne. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, No. 34, December 1978, p. 1-105.
11. Meyer-Fehr, Peter. Technologieabhängigkeit und Wirtschaftswachstum. *Schweizerische Zeitschrift für Soziologie*, No. 5, March 1979, p. 79-96.
12. Bornschier, Volker ; Heintz, Peter (eds.). Compendium of Data for World System Analyses. A Sourcebook of Data Based on the Study of Multinational Corporations. Economic and extended by Thang-Huyen Ballmer-Cao and Jürg Scheidegger. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, March 1979. (Special issue.)

13. Bornschier, Volker (with contributions by Ballmer-Cao, Berweger, Chase-Dunn, Hoby, Beyer-Fehr and Rubinson). *Multinational Konzerne, Wirtschaftspolitik und nationale Entwicklung im Weltssystem* (in preparation).
14. Bornschier, Volker *Wachstum, Konzentration und Multinationalisierung von Industrieunternehmen*. Frauenfeld/Stuttgart, Huber, 1976.
15. Bornschier, Volker, Abhängige Industrialisierung und Einkommensentwicklung. *Schweizerische Zeitschrift für Soziologie*, No. 1, November 1975, pp. 67-105.
16. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher. *Core Corporations and Underdevelopment in the World-System* (in preparation).
17. Stoneman, Colin Foreign Capital and Economic Growth. *World Development*, No. 3, 1975, p. 11-26.



مقدمة

هذه قصة مشروع ناجح للمعونة الفنية ، ويمكن ايجاز
خصائصه المحددة وبيئته فيما يلي :

كان المشروع صغيرا متواضعا من كل جوانبه ، وبرغم
القصور الحقيقي للموارد المادية ، وبسبب ذلك القصور الى
حد ما ، فإن المعهد قد بث عددا كبيرا من الدوافع المختلفة في
البيئة - وكانت البيئة بطبيعتها قادرة كذا أمكن زيادة قدرتها
على استكمال هذه الدوافع واستخدامها مما أدى الى تفاعل
مشروع جدا بين المشروع وبيئته .

أصل المشروع

معهد للأبحاث يؤدي وظيفته بصورة رديئة

إن المشروع يواجه عزم - وهو لا يزال يجري تنفيذه -
يقع بمدينة « كويتو » في اكوادور ، وقد قامت اكوادور بتوسيع

الكاتبة : هيلين ف.ب. ايتسوارت

(عن المجلة الدولية للمعلوم الاجتماعية)

المترجم : عبد الستار همام بلد

رئيس قسم الصحافة والترجمة . وزارة التربية والتعليم
وموجه اللغة الانجليزية سابقا • اديب وشاعر •

اقتصادي كبير نتيجة لاكتشاف البترول ، ونتج عن هذا نشاط اكبر على المستوى الحكومي ، مما ساعد على تعزيز مجالات التنمية المختلفة ، وقد كانت احدى الاولويات هي تنمية الموارد البشرية بصفة خاصة عن طريق التعليم ، كما كان

هناك اعتقاد ايضا ان البلاد مستفيد كثيرا من البحث العلمى المطور ومن التحليل ؛ وقد اقيم معهد للبحوث الاقتصادية بالجامعة الكاثوليكية فى كويتو منذ نحو عشرين سنة ، وظل هذا المعهد خاملا معظم سننى حياته ، كما كان اسهامه ضئيلا سسواء فى تعليم علم الاقتصاد او فى البحوث المفيدة انشاملة ، ويشكل المعهد جزءا من كلية الاقتصاد ، والمفترض انه يسهم بقدر مناسب من التعليم فى الكلية ، ولكنه لم يؤد من ذلك الا قدرا ضئيلا جدا قبل بدء المشروع • وكانت البحوث المحددة التى تولاها تقوم جميعا على عقود ، ولم تكن للمعهد سياسة للبحوث خاصة به •• لقد كان المعهد صغيرا جدا ، به مدير وخمسة باحثين فقط ، ولم يكونوا جميعا يعملون كل الوقت ، ومن ثم كان ينقصه « المجموعة الناقدة » والحد الأدنى من النشاط والاثارة المشتركة حتى يصبح كيانا ديناميكيا يعتمد على نفسه •

ولم تساعد نية المعهد على ان تجعل منه هيئة ديناميكية قوية ، وعلى الرغم من انه

كان قبل ذلك كيانا مستقلا فانه كان يعتمد الى حد كبير على كلية الاقتصاد أولا ، وعلى الجامعة نفسها ثانيا . ولم تكن لدى المعهد الاعتمادات التي تخصصها له الجامعة ، اذ كانت الأخيرة ترى فيه في المقام الأول هيئته توفر لنفسها الاعتمادات المالية ، وكان المفترض أن يجتذب تعاقدات على اجراء البحوث يمكن للجامعة أن تحتفظ بنسبة مئوية معينة منها للنفقات غير المباشرة .

وباختصار فاننا نرى هنا صورة رسمية ليس لها محتوى كبير ، فلم تكن الجامعة تمد المعهد ذا أهمية ، ولم تفعل شيئا من أجل تطويره ، وكانت هيئة التخطيط القومي هي التي فكرت في اعطاء المعهد دفعة كبيرة الى الامام ليكتسب الشهرة ، ولتجعل منه هيئة حية قادرة على انجاز أهدفها المقررة ، يوفر تعليميا رفيع المستوى في الكلية ، وبهذا يسهم في تدريب علماء الاقتصاد الذين تحتاج اليهم البلاد ، كما يشتغل بالبحوث التي ليست على مستوى مهني عال فقط ، ولكنها تتصل في محتواها واتجاهها - بصورة أفضل - بحاجات البلاد الماسة الحالية .

وهكذا نجد أن فكرة تنمية موارد المعهد وتحويله الى مركز ديناميكي للتعليم والبحوث قد صيغت كهدف واقعي محدد في البرنامج الرفي المستوى لأكوادور للسنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ ، وظهرت الحاجة الى المونة من عدة دول لتنفيذ هذه الفكرة ، وقدم برنامج الأمم المتحدة دعما متواضعا عن طريق اجراء دراسة امكانية تنفيذه ، وكان هذا الدعم يغطي تكاليف خبير واحد لمدة ستة أشهر ، ومنتحين دراسيتين لمدة عشرة أشهر لكل منهما ، على أن تتولى منظمة اليونسكو تنفيذ المشروع . ونظرا لنجاحه الواضح طلبت الحكومة منتحين تمت المرافقة عليهما ، وعلى ذلك فسوف يستمر المشروع لمدة قدرها ستة عشر شهرا ، على أن تدفع تكاليف خدمات الخبير طينة هذه المدة .

وقد كان الاتجاه أن يكون للمشروع وظيفتان رئيسيتان : توفير التعليم في كلية الاقتصاد حول النظرية الاقتصادية وطرق البحث في علم الاقتصاد ، وكذلك اقامة علاقات معهدية قوية ومستمرة مع المعاهد المناظرة ، وخاصة مع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وهي هيئة اقليمية تقوم بتنفيذ برامج تعليمية مختلفة على مستوى خريجي الجامعات في أمريكا اللاتينية ، ويشغل أعضاؤها بالبحث في العلوم الانسانية ، ويرجع تاريخ انشائها في هذه المجالات الى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وكان المعتقد أن هذه التجربة سوف تحقق نفعا كبيرا لمعهد البحوث الاقتصادية في كويتو اذا قامت علاقات وطيدة بينهما . وتتابع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية أنشطة معهد كويتو ، وخاصة برنامج الدراسات التنموية لخريجي الجامعات الذي بدأ في يناير ١٩٧٨ .

وأحد جوانب المشروع - التي تعتبر هامة لفهم نجاحه كما كان مفهوما منذ البداية - هو أنه لم يحاول أن يحدد على وجه الدقة كيفية تحقيق الأهداف ، وهكذا ترك

مجال الابتكار والتميز لأولئك الذين يتولون تنفيذ العمل ، وهم الحبير ونظراؤه الذين تمينهم الحكومة ليعملوا في تعاون مع الحبير ، وليستمروا في العمل بعد ذلك (في هذه الحال مع مدير المعهد) .

تنفيذ المشروع

لقد واجه المشروع خطة من المشكلات وانعقبات ، ومع ذلك فقد تدخل في موقف واقعي يمكن القول في اطمئنان انه نموذجي . لقد كان المشروع صغيرا كما كانت اعتماداته المالية محدودة ، وأبنت البيئة في البداية - كما هي الحال غالبا - مزيجا من الارتياح والاهتمام السلبي الى حد ما ، مع مقاومة طبيعية للتغيير تقوم على ادراك معين للتورطات الممكنة . وكان من الواجب كذلك اقامة علاقة عمل بين الحبير وزملائه أولا ، حتى يستطيعوا أداء عملهم بروح الفريق ، وعلى الرغم من أن هذا لم يتحقق بين عشية وضحاها فان عملهم المشترك أدى الى أكبر قدر من التعاون المثمر .

وفي سبيل تنفيذ المشروع تم انتهاز الاستراتيجية التالية :

في أول الأمر تم اجراء مسح للبيئة للتعرف على وضع المعهد فيها ، وكانت النتيجة هي أن الجانب الرسمي ينبغي أن تكون له الأولوية ، وكان لهذا الجانب الرسمي عنصران : (أ) المعهد نفسه باعتباره كيانا مستقلا بذاته ينبغي تقويته ، (ب) علاقات رسمية قوية ودائمة مع المعاهد الأخرى . وبعد ذلك تركز الاهتمام على الانشطة المتغيرة مثل البرامج والحلقات الدراسية والبحوث ، الا أن الميزة الشديدة الوضوح للمشروع هي أنه استطاع أيضا منذ البداية الأولى أن يملك ناصية تنظيم مثل هذه الأنشطة ، مع اجراء تكامل بينها وبين الخطط الموضوعة للطار الجديد للمعهد .

وفيما يتعلق بالمعهد كان الشعور في أول الأمر أن المجموعة الأساسية أصغر من أن تؤدي وظيفتها طبقا لأهدافه . إذ كانت تنقصها القدرة الذاتية على الحركة ، ومن ثم كان ينبغي لها أن تنمو وتستثار لكي تبتكر أنشطتها الخاصة بها وتحسن صورتها . وقد نجح المعهد في تجنيد موظفين جامعيين ، وفي اجراء تحسينات في ظروف العمل للعاملين الموجودين في كل من الوظائف الادارية والعلمية ، كما عقدت حلقات لاستشارة انشباط الجماعية .

وقد عولجت بنية المعهد فيما بعد بهدف توفير قدر أكبر من الاستقلال الذاتي الحقيقي ، وكان على المسئولين منبذة هذا الهدف بأسلوب دبلوماسي ، لأنه على الرغم من قائلته الكبيرة ووضوحه الحقيقي قد تجاوز حدود المشروع الاصلية ، وكانت النتيجة المحتملة أن يواجه مقاومة معينة .

وأما عن الجانب الثاني - وهو اقامة علاقات مع المعاهد الأخرى - فقد تم علاجه منذ البداية الأولى للمشروع ، وفي أول الأمر نأه التعاون مع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية من خلال اتفاقية ، وتم تحرير العقود على مستوى عال ، أي بين الجامعة

وكلية العلوم الاجتماعية باعتبارها منظمة اقلية ، ولم يمنع هذا من النص مباشرة على أن التعاون بين المهيدين سوف يأخذ أول الأمر صورة عمليات تبادل الخدمات بين المعهد وكلية العلوم الاجتماعية في كويتو ، وخاصة برنامج « ماستر » لدراسات التنمية ومدته سنتان - وهو الذي سبق ذكره ، وعلى ذلك تم الاتفاق على : (أ) أن يقبل هذا البرنامج دارسين اثنين من المعهد ، (ب) وأن يسهم المشروع في تدريس برنامج كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، (ج) وأن يقوم أعضاء من هذه الكلية بالتدريس في كلية الاقتصاد نيابة عن المعهد .

وتبدو صيغة تبادل الخدمات مقبولة وخاصة في المعاهد التي لا تكون الاعتمادات المالية فيها كافية للحصول على كل الخدمات التي تحتاج إليها من الخارج . ومن الجوانب الهامة في الاتفاقية أن اطارها العام يفتح الباب لصور مختلفة من التعاون في المستقبل .

وكانت الروابط المهدية الأخرى تتعلق بالبحوث الى حد ما ، وتمت تقوية الروابط القائمة - وإن كانت ضعيفة الى حد ما - مع البنك المركزي لاكوادور ، واستخدمت هذه كأساس للحصول على عقود لاجراء البحوث ، وهكذا تم الاتفاق على أن يشرف البنك المركزي على انشاء بنك للمعلومات ومركز للتوثيق ، ومن الواضح أن هذا مشروع طويل المدى ، ويتضمن تعهدا ثابتا من البنك للمعهد ، كما اشرف البنك أيضا على مشروعات بحوث أصغر .

وقد بدأ مباشرة تنظيم حلقة دراسية بالمعهد ، اشترك فيها أناس مختلفون من الخارج ، وكانت الفكرة أن هذا يخدم وظيفتين هامتين على الأقل ، فلم يكن يحفز العاملين بالمعهد في جهودهم العلمية فحسب ، وهو ما كان يبدو كوظيفة أساسية وعادية للحلقات الدراسية ، ولكنه أيضا جعل المعهد يبرز فجأة في محيط الكلية والجامعة ككل ، حيث ان الحلقة الدراسية كانت عملا هاما من أعمال العلاقات العامة ، وقد تحققت الاستفادة الكاملة من العلاقات المهدية مع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وكذلك من العلاقات الأخرى ، لكي يشترك عدد كبير من الحاصلين على مؤهلات عليا . وينبغي أن نؤكد أن المشروع لم تكن لديه الاعتمادات المالية ليدفع تكاليف مثل هذه الحلقة الدراسية التي كانت ثمرة العلاقات الودية ، وتبادل الخدمات التي تم الاتفاق عليها من قبل مع كلية العلوم الاجتماعية . وعقدت الحلقة الدراسية في ديسمبر عام ١٩٧٨ ، وحققت نجاحا كاملا ، وقد بدى في تنظيم أعمال أخرى مثل هذه .

وكان النشاط الرئيسى التالى للمشروع هو أن يقوم بتنظيم وتنشيط بحوث المعهد ، ولم ير فريق العاملين بالمعهد (الخبير ومدير المعهد) أن البحث وحده حافظ كاف أو ضرورى للمعهد ، ولكنهم فى الواقع اهتموا بتنظيم برنامج للبحوث ، وبرنامج للمطبوعات مكمل له ، وقد سبق ذكر برنامج البحوث فيما يتصل بالعلاقات مع البنك المركزى لأكوادور ، وكانت مشروعات البحوث المطورة بالاشتراك مع البنك جزءا من هدف أكبر هو وضع برنامج موسع للبحوث ، يتكون من مجالات مختلفة للبحث المرتبط بالواقع الاقتصادى الاجتماعى لأكوادور . وفى هذا يرأس كل مجال للبحث رئيس من الباحثين يخصص له عدد من المساعدين فى آخر الأمر ، وداخل هذا الاطار يتم تطوير مشروعات البحوث كما يتم طلب الاعتمادات المالية من المؤسسات الملائمة ، وهذا - كما يتبين - نمط عادى تماما لمعاهد البحوث ، ولكن معهد البحوث الاقتصادية فى اكوادور أدى وظيفته بوجه عام فى صورة مختلفة تماما ، فعلى أساس المصالح الشخصية أو حتى مجرد فرص البحث حددت العقود البحث الفعل الذى يتم اجراؤه . وكانت تنقص المعهد أى سياسة للبحوث خاصة به .

وقليلا ما كان من المستطاع النظر فى إعادة تنظيم أنشطة البحث على أساس برنامج للبحوث اذ كان يتضمن الاطار للكل للمعهد وعلى هذا بدى بمجالى التغيير معا ، وحين يحقق المعهد قدرا أكبر من الاستقلال الذاتى الحقيقى سيكون من الملائم له أن يطور سياساته وأولوياته الخاصة به وأن يحافظ عليها . وتعتبر إعادة تنظيم المعهد على أساس هذه الخطوط العريضة الهدف الأكبر والتحدى الأعظم الذى يواجهه ، ولكن مثل هذا التغيير هو بالضرورة عملية طويلة بطيئة بسبب الكسل الطبيعى للمؤسسات والمصالح المكتسبة التى لا بد أن يصطدم بها . ويعمل المشروع الآن فى جبهتين فى وقت واحد ، اذ يقوم بتحديد برنامج معقول للبحث فى الوقت الذى يحصل فيه على دعم مالى ومساندة خارجية له ، كما يتفاوض بشأن التغيرات البنيوية اللازمة .

خاتمة :

ما الذى يصنع المشروع الناجح ؟

ان مشروع اكوادور للمعونة الفنية من أجل التنمية ، مثل المشروعات الأخرى المماثلة ، ينبغي أن يقوم على مستويين واضحين ، فيجب أولا أن نقدر بصورة تقريبية هل الأنشطة التى يضمها المشروع قد نفذت كما كان متوقعا وحقت نجاحا • والأمـر الثانى والأهم هو أن يجرى تقويم لنتائج المشروع فيما يتعلق بالآثار الدائمة له بعد انتهائه ، ويتضمن هذا تقويما للجوانب الأقل تحديدا وثباتا مثل التأثير الدائم للتغييرات البنيوية فى المعهد • وقد يبدو أن مشروع اكوادور قد أدى دوره جيدا على هذين الصعيدين • كيف يتسنى إذن تصوير المشروع على أفضل وجه ؟ انه يمثل طفرة فى النشاط ، فقد عادت الحيوية فجأة الى المعهد ، مع قيام أنشطة كثيرة متنوعة تم اعدادها ومناقشتها ، وعقدت الحلقات الدراسية الموسعة والصغيرة ، وتم تدريب الدارسين وتجنيد الباحثين ، ووضع برنامج للبحوث ، كما تم تدريس البرامج الدراسية واعداد بنك للمعلومات •

وعلى امتداد الوقت كانت هناك دراسة لبنية أكثر ملامة ونماء للمعهد ، مع وضع التصميمات ومناقشتها وتنفيذها • وهكذا أصبح المعهد مكانا موصول النشاط ، وشيئا تعرف الناس عليه داخل الجامعة وخارجها ، ويشعر أعضاؤه الآن باحترام العالم الخارجى ، كما أنهم أصبحوا أكثر شغفا بالحفاظ على كيانهم الهام فى الجامعة والبلاد ، فقد حل النشاط مكان الجمول ، ودبت فيه الحركة بعد الجمود •

لماذا كان هذا المشروع ناجحاً - بصفة خاصة - على المستويين ؟ انه لم يتم بتنفيذ الأمور المحددة التى أوجزناها آنفاً فحسب ، ولكنه خلق معهداً للتدريس والبحث أكثر قوة ونماء مما كان من قبل ، ولم يكن نجاحه راجعاً الى الانفاق الكثير ، ولكن نقص الاعتمادات المالية فى الحقيقة قد يفسر تبني أسلوب تبادل الخدمات الذى تم تطبيقه بنجاح ، وكذلك اعطاء الأولوية لبني المعهد • لقد كان مشروعاً صغيراً بسيطاً ليست له

أهداف تتسم بالطموح ، بل وضع لنفسه أهدافا عريضة الى حد ما دون محاولة تحديد كل التفاصيل لتنفيذها ، حيث انها كانت نوعا من الدراسة الاجرائية ، أو بتعبير آخر كانت مقاهرة تعتمد على الصدفة ، وقد واجه المشروع بيئة متفتحة بقدر كبير . بيئة امكنها - بطريقة مفيدة - ان تحقق تكاملا بين الحوافز العديدة التي وفرتها الأنشطة التي تم القيام بها . والأمر الأكثر أهمية هو أن الفريق الذي تولى تنفيذ المشروع نجح في اقناع البيئة المحيطة به ، والجامعة على وجه الخصوص ، بأن تتحمل مسؤولية المعهد ، وتأخذ على عاتقها التزام تطويره ودعمه طيلة الوقت ، وتلك هي السمة الباقية للمشروع، ومن المحتمل أنه لو لامتثل هذا الالتزام القوي لنوقمت الأنشطة الأكثر تحديدا في اللحظة التي ينتهي فيها المشروع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨١/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابات
مختصة في وأمانة دارسين .
ويقدم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة من
من الدراسات العربية ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من ملامحة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية لعلوم وإحصائيات
سجل البشرية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلد اليونسكو للدراسات
مجلة الدراسات الجغرافية

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

المقام والمجالات

مجموعة من المجلات تصدرها الهيئة اليونسكو بلقانا
الدولية ، وتصدر طبعتها العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للبيونسكو ، وبمعاونة اللجنة القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

٧٤
٨١/٩١

مشكلات الاتصال التكنولوجية والمجتمعات

العدد الثاني والأربعون - السنة الحادية عشرة

أبريل / يونيو ١٩٨١

مصدر: مركز دراسات البحوث



مركز دراسات البحوث

العدد ٤٣

السنة الحادية عشرة

ابريل - يونيو ١٩٨١



محتويات العدد

- * المقال الافتتاحي
- * نظرة فلسفية حول مفهوم الاتصال البشري
- * نظم الاتصال وعلم الاتصال
- * وسائل الاتصال والمجتمع
- * التصارع بين وسائل الاعلام فى المجتمع الصناعى الحديث
- * لعنة التجديد : محاورات عن التحديث والاتصال
- * الاتصالات واثرها فى الاقتصاد: وجهة نظر من امريكا الشمالية
- * المشكلات الثقافية للارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى
- * وضع الانسان فى تشفيل نظم الاتصالات
- * ندوة مفتوحة : المتحف من الناحية الاقتصادية
- * الهياكل القومية للبيانات الاجتماعية والاقتصادية الاولى باليونان
- * طرق دراسة التفاعل بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية
- * وثائق المنظمات المشتركة بين الحكومات :
- نظرة عامة نقدية على حالة العرض والطلب فى المملكة المتحدة

تصدر عن : مجلة رسائل اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٤٥٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشببى

د. محمد عبد الفتاح القصاص

عمشان سوبيه

صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

سعيد المسيرى

المقال الافتتاحي

من بين ما يهدد العالم من انقلابات في الوقت الحاضر تعتبر المواصلات من اكثر المظاهر التي تقلق بال العالم ، وبعد ان خبر العالم المراحل الاولى للتجديد التكنولوجي السريع وما يسمى (بانفجار المعلومات) و (تلوث البيانات) يشعر المراقبون العالميون ببواطن الامور بقلق على المرحلة التالية التي سيفتح فيها تكامل النظم (متجاوزة الانفصالات بين الاذاعة والتليفونات والعقول الالكترونية الخ) ومাত্রاً من توسعات ضخمة في القدرة على الارسال من آفاق لا حد لها بصفة خاصة . ما النذر التي تكمن في هذه ؟ هل ستتخطى التكنولوجيا القدرة على استخدامها لغايات يمكن قبولها اجتماعيا ومصالح من ستتحقق اولا بالاتجاهات التي يمكن ادراكها ومصالح من تهدد ؟ هل هناك مايكفي من المواد التي يمكن نقلها عن طريق القنوات المتاحة كلها او اننا سنقبل نحو تنوع عظيم فيها بما سيؤدي الى زيادة مفرطة في الارسال . ومن ثم الى افكار تام بدلا من مزيد من التنوع والابداع والاستقلال لا ماذا يحدث للاختراعات والاتصالات بين الاشخاص في مجتمع يتسم بالالات الالكترونية هذه الامور وغيرها من الالغاز المحيرة هي أمور قابلة للنقاش .

المترجم : د. جريس أمين فهمي

استاذ الترجمة بالجامعة الامريكية بالقاهرة .

ان المقالات في هذا العدد مقدمة فيما قد يسمى (نظام التنمية المتزايد) وسنبدا تأملات كوازي وابدو حول الاتصالات بين الاشخاص التي تؤدي الى النتيجة الاساسية بان مايجعل المقارنة بين الخبرات والتكيف بين الاشخاص في السلوك الذي يشكل الروعة الاجتماعية لهو الصلة الوثيقة البيولوجية بين شخص وآخر وبعد ذلك يتصدى وليم سكيفنجتون للاتحاد الدائم الذي ينشأ حين يتفاعل الاشخاص مع الآلات وتتفاعل الآلات في النهاية مع بعضها البعض ويتسم ماخلص اليه من نتائج عن (الذكاء غير الطبيعي او الصناعي) بالحدس .

وبعد ذلك نتنقل الى ابعاد اجتماعية بنوع اخص ويعرض الفوننس سلبرمان علم الاجتماع لوسائل الاتصالات الجماهيرية ووسائل الاعلام الجماهيرية التي ركزت على تطور العمليات الاجتماعية التي تتكيف بالطريقة التي تعبر فيها المعاني وتتكون فيها صور العالم والتي لم تعد على مايبداو تلقى قبولاً عاماً ثم بعد ذلك يقوم ف . س . كوروينيكوف بدراسة نوعية الوسائل الاعلامية المختلفة في المجتمعات الصناعية ويقدم فكرة (الافراط

في المعلومات وفقر الاتصال) عكس انها اخفاق في تحقيق بعض المتطلبات الاساسية .

وبورد ماجد طهرا نبيان في افاضة وبلهجة يتسم بالالم المتزايد وفي وضوح اطار المجتمعات التقليدية مؤكداً أن النظرة العالمية العلمية تسلم بأولوية اللغات التي تنقل المعرفة وسيبدى قلقه حول التأثير السيء الذي يصيب العلاقات الجانبية المركزية من جراء وسائل الاتصالات الجماهيرية التي تشكل بدرجة متزايدة في حالة عدم وجود تصفيات لها - قناة واحدة ويطالب بصيغ التحديث بصفة انسانية .

ويمثل ج.و. هالينا وفازيوجو ليتشيونين في تحليلهما للمستقبل ثورة اخرى عن اثر تكنولوجيات الاتصال على الاقتصاد والانماط الحضارية وتبحث الاولى في آثار الدور المتزايد للاتصال في النشاط الاقتصادي الشامل وكذلك في استخداماته المختلفة بالنسبة للاقسام او القطاعات المتنوعة وفي العمالة الانتاجية وترى في وفرة نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية (وتكاليفها المنخفضة) كأنها تصدع وتدمير لمصالح كثيرة وللنظم والهياكل القائمة بل كأنها تحد للديمقراطيات وقدرتها على الحكم ويهتم يورجو ليتونيون بالتهديد المحتمل للاتصالات المباشرة بواسطة الاقمار الصناعية للسيادة الثقافية ولتنو المجتمعات ويركز على مآزق السياسة الكامنة في موقف تصاع فيه التطورات بالنسبة للبادرات التي يقوم بها منتجو الالات التكنولوجية الضخمة وواضعو البرامج ذات الطابع الدولي

وأخيراً يناقش ايفز ستوردزي تفاعل وسائل الانسان بتعقيدها المثيرة خلال المراحل المختلفة للتضخيم والتحول نحو نتيجة نهائية يمكن تصورها : طابع الكتروني شامل يزبل الصلات الاجتماعية بل يزبل الشخصية بايجاد منطق مفتعل ، ومايتبع ذلك من نتائج مطابقة لما يمكن ان تحاول الهندسة الوراثية . وهكذا فان الدائرة تقفل بالعودة الى الفكرة البيولوجية التي اثيرت في المقال الافتتاحي التي كتبها كوازي وايردو . ولكن العلاقة قد نقصت ، فبدلاً من ان يكون الاتصال قائماً على اساس من الصلات البيولوجية الوثيقة بين البشر يصبح الناس معتمدين على شبكات من الاتصال الالكتروني اشبه باللعبة مما يخلق مايسميه ستورزيه بالجماعات ذات العضوية البعثرة التي تحددها قدرتها على الحصول على رموز محددة تحل محل أشكال التضامن التاريخية

ويراودنا الامل بفضل هذا الترتيب في أن يساعد القراء على الخوض في مادة معقدة . وغالباً ما تكون قائمة على الحدس والتخمين بالضرورة ان. السؤال بالعنوان الفرعي (التكنولوجيا والمجتمعات ؟) يبقى مع ذلك أمراً

هاما . ان ظروفًا متعددة من الهجرة وحركة التنقل الاجتماعية والاستقطاب الى التغيرات في اقتصاديات قواعد الموارد وسياسات الدول والشركات المتعددة الجنسيات قد قضت فعلا على كثير من اتصالات المجتمع التقليدية وكذلك الحال في التشابه ولغة مشتركة : وخلقية حضارية محمية والاسرة الموسعة والتعلق بالتربة وهلم جرا . ويبدو من الواضح أنه لا يمكن ان يكون هناك عودة الى نموذج للقرية المثالية . كما انه ليس هناك دليل على ظهور (القرية العالیه) التي تنبأ بها مارشال ماکلوهم . على ان الانسان قديتساءل بحق ما اذا كانت تكنولوجيا الاتصال سببا لما يحدث او مجرد نتيجة تصاحب ذلك

ان قلبا من التأمل يظهر ان العوامل الحضارية تسود في تطور ودرات الاتصال لای فرد . ومن ثم تظهر الصلة الوثيقة لعلم الانسان وعلم الاجتماع بهذا الموضوع . على ان الاشارة الى الحضارة في هذا المقام تحتاج الى معالجة دقيقة جدا . فهناك عناصر من الخصوصية والعمومية في اى حضارة وتفسير الاولى بانها السهولة النسبية للاتصال بين افراد حضارة واحدة تنتقل فيها القيم والحقائق . ومن المعروف ان بعض القيم تختلف باختلاف الحضارات . فبعض التصورات الخاصة بالامور الواقعية قد تختلف من حضارة الى حضارة ومع ذلك فان التشابه البيولوجى الجوهرى لجميع المخلوقات البشرية يؤكد امكانية حل مثل هذه الاختلافات ذلك لان اساس الاتصال بيولوجى . اما الصفات الحضارية الخاصة فهي عرضية . ان ما يحدد الجنس البشرى هو عموميات الحضارة ولذلك فان اى توضيح اساسى لمفهوم الاتصال لابد وان يزيل الحقيقة القائلة بان النسبة الحضارية تقف كحاجز للحوار بين الحضارات المختلفة ومن ثم التفاهم الدولى

نظرة فلسفية حول مفهوم الاتصال البشري

الاتصال هو نقل محتوى فكرة من شخص او جماعة الى شخص آخر او جماعة . ان محتوى الفكرة هذا قد يكون جملة خبرية (وحدة صفيية تدعو للتقدير من ناحية الصدق او الكذب) او تعبيرا عن وجهة نظر وانفعال او رغبة الى آخره ، وكل هذه الوحدات ذات المعنى تدعو للتقدير لا على اساس الصدق او الكذب بل على اساس معاهيم نمطية مثل النبل والضعفة والجمال والقبح والخير والشر . . الخ واللغة بطبيعة الحال هى وسيلة هذا النقل ، ولكن اللغة تستطيع ان يكون لها اى وسيلة تقريبا مثل الكلمات او الاشارات التعبيرية الخ . ومن المحتمل ان كل هذا ليس مثار مشكلات ولكن لمشاكل الفلسفة الصعبة سرعان ماتظهر حين يحاول المرء الوصول الى توضيح اعمق لمفهوم الاتصال

انه لمن الهمية بمكان بالنظر للاهمية البشرية الفالبة للاتصال ان نحاول ان نكتسب فهما عميقا له كلما امكن ذلك ، وليس هناك مجتمع بشرى ممكن بدون اتصال لان اى مجتمع ليس مجرد مجموعة من الافراد يعيشون كوحداث دون نوافذ ، ولكن المجتمع هو مجموعة من الافراد يعملون

المترجم : د. جريس أمين فهمي

استاذ الترجمة بالجامعة الامريكية بالقاهرة .

الكاتب : كوازي وايزردو

رئيس قسم الفلسفة بجامعة غانا ، ليمون ، اكرا . ولقد
نشر مقالات في عديد من المجلات السياسية وظهر كتابه
(الفلسفة والحضارة الافريقية) هذا العام ..

كاشخاص يتفاعلون . وتفاعل الاشخاص لايمكن ان يكون على اساس معايير
مشتركة ، ان اى مخلوق بشرى محروم من الاثر الاجتماعى للاتصال سيظل
بشريا من الناحية البيولوجية ، ولكنه من الناحية الفعلية لابد ان يكون دون
مستوى البشر .

ماهى اذن الاسس الجوهرية للاتصال ؟

لقد سبق ان اشرنا الى المعانى المشتركة . ولكن ماهى المعانى وكيف
يمكن ان تكون مشتركة هناك مذهب من مذاهب التفكير يعود الى
تاريخ قديم فى الفلسفة الغربية يقول ان المعانى كائنات مجردة توجد مستقلة
عن العقول البشرية . وفى هذه النظرية يتم تصور اى معنى على اساس
نموذج ادراك اى شئ ، ولو كانت هذه النظرية سليمة لحققت بطريقة
فلسفية سهلة شرطا أساسيا لموضوعية المعانى ، لانه لكى يكون اى شئ ذاتيا
لابد ان يعتمد بطريقة غير منتظمة على الصفات الخاصة للأفراد . وعلى
النعوض من ذلك لكى تكون موضوعيا لابد ان تكون مستقلة عن الصفات
الخاصة غير المنتظمة للأفراد ، ولو كانت المعانى اشياء قائمة مستقلة عن

الافراد ، فيتبع هذا أصلا انها مستقلة عن أى صفات خاصة للأفراد الذين يتحدون القوانين التى تتحقق منها مباشرة موضوعية المعانى

اما موضوعية المعانى فهى اساسية بصفة مطلقة لامكان الاتصال ، وذلك لانه لو كانت المعانى ذاتية أى انه لو اعتمدت بطريقة غير عادية على الصفات الخاصة للأفراد لما امكن ان تكون هناك تقاليد ولاقواعد قائمة اجتماعيا او رموز مرتبطة بالمعانى . ولذلك لا يستطيع فرد أن يتحدث مع أى فرد آخر ولا يستطيع فرد أن يتحدث مع نفسه لان أى نوع من المحادثة يفترض وجود قواعد تركيبية وخاصة بالمعانى . وحتى اذا كانت متاحة لاي فرد لدلت على وجود قواعد منظمة ولاستطاعت قواعد منظمة أخرى من ناحية المبدأ ان تكون متاحة لفرض الاتصال

وفى الواقع لو كانت المعانى ذاتية لكان التفكير مستحيلا لان ما قبل عن التحدث مع النفس ينطبق على التفكير فى ذاته فالفكرة هى مفهوم مركب ومثل هذا التركيب مستحيل الا طبقا لجد ادنى معين من القواعد ، وأى قاعدة هى العكس تماما للذاتية

فاذا ماتركنا سلسلة الافكار هذه مؤقتا وعدنا الى نظرية المعنى باعتبار انه يوجد مستقلا عن كائنات مجردة . وتفسر ذلك انه يمكن لأفراد مختلفين ان يفكروا فى المعانى بعينها لان هناك عقولا فردية تصل الى ما هو موجود (هناك فى الخارج) فى عالم خاص بها ولاول وهلة يبدو هذا معقولا . ومن سوء الحظ أن هذا غير سليم بالضرورة وحجة ذلك هى : لنفرض ان المعانى هى كيانات من نوع ما فهى تخضع حينئذ للقياس التالى الذى ينطبق علما على الكيانات . ولو ان كيانا اختلف عن كيان آخر فعندئذ يكون لذلك الكيان خصائص خاصة لا يشترك فيها الكيان الاخر ولوضع مفهوم لمثل هذه الخاصة ينبغى على المرء ان يستخدم رمزا له معنى . ولكن على فرض ان معنى الرمز فى ذاته كيان فان هذا الكيان لابد ان يكون مختلفا عن الكيان الاصلى ، لانه لن يكون هناك معنى اذا قلنا . ان كيانا ما مماثل تماما لخاصة يمتلكها فاذا اردنا فهم الفرق هنا فان كيانا جديدا لابد أن يوضع فى الصورة ويتطلب هذا أن يكون له مردود لكيان آخر الى المالا نهاية وطبقا لهذا فانه لو كانت المعانى كيانات فان الفرق بينها من ناحية المبدأ يمكن فى الفهم وهذا غير معقول وسخيف . وثمة حجة أخرى هى : ان أى كيان لابد أن يكون قابلا للإشارة اليه (الرجوع اليه) . ويتطلب هذا استخدام رمز له معنى بطبيعة الحال . فاذا كان معنى الرمز كيانا كما يجب أن يكون طبقا للرأى موضع البحث فحينئذ يكون فهم أى رمز يتطلب ويشمل اتصال كيان بكيان آخر . لان معرفة ماهية أى كيان يتطلب معرفتها باعتبارها س بدلا من ص . وحيث انها تتطلب استخدام رموز لها معنى تعنى الرجوع الى كيان . ولكن معرفة ماهية هذا الكيان الآخر يتطلب بدوره الإشارة (الرجوع) الى كيان آخر

وهكذا الى مالانهاية ومن ثم ولو كانت المعانى كيانات فستكون معانى لا يمكن ان يشار اليها وهذا غير معقول .

اضف الى ذلك انه لو كانت المعانى كيانات لفقدت عموميتها وهذا امر يدعو الى السخرية ان المعانى قد فسرت على انها كيانات مجردة ، اى ان معنى يمكن ان ينطبق على كثرة من الاشياء او المواقف وهذا مايعرف بعموميات المعانى . ومن ناحية اخرى ان اى كيان - او بعبارة اخرى - اى شيء لايمكن ان ينطبق على اى شيء . بل ان المرء لا يستطيع ان يتحدث عن (التطبيق) فى الحالة الاخيرة الا فى ناحية لاحتمل معنى . وبالطبع فان اى كيان يمكن ان يدل على شيء ما . ولكن هذا يعنى انه يمكن وضع قاعدة يوضع بواسطتها الكيان المفروض فى تفكيرنا بطريقة ما للشئ موضوع البحث على انه لايد ان نلتزم بالحرص . ونلاحظ انه حين يدل اى كيان على شيء فان هذه الدلالة ليست متعائلة مع الكيان ذاته . وليست مماثلة مع اى كيان آخر يتصادف ان يكون هو المعنى . فلنفرض مثلاً : ان اى علم يرفرف على بيت يدل على ان موجودا هناك . ومن المصطلح عليه ان نقول ان العلم يدل على المالك ولكننا نمنى الملك الفكرة . وفى الحقيقة ففى كل استخدام لاي رمز له معنى او اشارة سواء كان كلمة او متغيراً او كياناً مثل علم او حركة تعبير، فان ما تعنيه هو فكره لا كيان حقيقة ان الرموز غالباً ما تشير الى اشياء وكيانات ولكن النقطة الياهمة هي انه حين يشير الرمز الى كيان فلا يمكن ان يقال ان الكيان هو دلالة او معنى الرمز . ذلك لان الكيان هو المرجع لا الدلالة . وان الدلالة هي التى توجهنا الى المرجع . وبنبغى ان نلاحظ مع ذلك ان دلالة الرمز ليس من الضروري دائماً ان توجهنا الى المرجع فمثلاً كلمة (عدم وجود) لها دلالتها ومعناها ولكن بكل تأكيد ليس هناك شيء يمكن ان يقال انها تشير اليه من خلال تلك الدلالة ان الفرق بين المرجع والدلالة فرق معنوى اساسى . ذلك لانه بدون التعرف على رمز لايمكن ان يتحقق تحليل كاف للدلالة والمراجع ومع ذلك فليس هذا فرقاً أساسياً ميتافيزيقياً لان نوع عنصر الحديث يمكن ان يكون دلالة فى اطار - ومرجعاً فى اطار آخر فاذا اخذنا كلمة (عدم وجود) باللغة الانجليزية انه انجليزى فان ماتبعه عنه هذه الكلمة هي مفهوم عدم الوجود . وفى لغتى الوطنية التى اتحدث بها (لغة الاكان) وهى لغة تتحدث بها مجموعة عرقية فى قانا فان مفهوم عدم الوجود لايعبر عنه بكلمة واحدة ولكن بعبارة : (Seadebinnihc) وتعنى حرفياً (ظروف شيء غير موجود هناك) . وبهذه المناسبة نلاحظ ان وجود اى اغراء بالايحاء بان مفهوم عدم الوجود هو نوع ما من الكيانات طبقاً للغة الاكان فاذا اخذنا فى الاعتبار ماقلناه فى الجملة الاخيرة نجد ان مفهوم عدم الوجود فى تلك الجملة يعمل فى المثل الثانى كمرجع . اما فى المعنى كما استخدمناه اولاً لكلمة عدم الوجود فان دلالة الكلمة تستخدم بمثابة تأكيد باللغة الاكانية على حين ان المفهوم لكلمة عدم الوجود كما ذكرناه بعد ذلك لا يستخدم لغرض

ترك شيء عن أى شيء آخر ولكن على الأرجح كفاعل للإشارة عن الشيء الذى نتحدث عنه . وهكذا فإن أى مفهوم يمكن أن يكون الآن دلالة مرة ومرجعا مرة أخرى ومنه يتضح أن أنواع الدلالة والرجع لا تدل على اختلاف ميتافيزيقى أساسى .

وعلى العكس من ذلك فإن الفرق بين أى شيء أو كيان أو أى مفهوم هو فرق أساسى ميتافيزيقى أساسى . واود أن أقول بأن السخانات التى سبق لنا أن لاحظناها كاملة فى نظرية المعانى ككيانات مجردة تنشأ بسبب تفسير نظرة المفاهيم وهى ماهية المعانى فى نهاية الامر ككيانات .

وهناك تقليد فى الفلسفة الغربية يلاتى اعتراضا فويا لنظرية المعانى ككيانات من نوع ما واننى اشير بذلك الى مبدأ الاسمية . وهذا المبدأ ينكر بحق بأن المعانى تشكل أى نوع من الكيانات مهما كانت ولكن هذا المبدأ يذهب الى أبعد من ذلك حين يحاول استبعاد نوع الدلالة من تحليل المعانى . وهكذا فإن أى تحليل اسمى للمعنى لايعترف الا بالرمز والرجع . ان المشكلة هى انه حين لا يكون المرجع متاحا كما فى حالة كلمة (عدم وجود) فليس من الميسور تقديم وصف معقول لوضعه كوسيلة من وسائل الاتصال فاذا نزع شخص من كلمة (عدم الوجود) المفهوم الذى ترتبط به لم تبق هناك سوى علامات او سلسلة من الاصوات (لاتعنى شيئا) . ان السبب الذى من أجله قد أبدى الاسميون بالاضافة الى غيرهم مثل هذه الكراهية للمفاهيم هو أن الفلسفة الغربية تعسر المفاهيم من الناحية ايتاريخية كيانات عقلية من جانب هؤلاء الفلاسفة المعروفين بدفاعهم عن المفاهيم فى تحليل المعانى واقصد بهم اصحاب المفاهيم . وفى هذا المقام يمتزج علم المعانى بفلسفة العقل . وليس هنا مجال القيام بخسوس فى فلسفة العقل ولكن من المستحيل تجنب ابداء ملاحظة او ملاحظتين من طبيعة العقل . فهناك على الاقل نقطتان سلیمتان فى فلسفة المفاهيم اولا : ان الاصرار على ضرورة المفاهيم فى نظرية المعانى امر صحيح

ثانيا : ان الاعتقاد بأن المفاهيم لا توجد فى أى مكان آخر غير العقل صحيح ايضا . ولكن تصور العقل كنوع من الكيانات امر لايمكن تبريره

واود فى هذا المقام ان أبدى فكرة حول لغتى الوطنية ففى هذه اللغة تعنى كلمة الفكر كلمة عقل (adwene) وفى كل من الحالتين مفهوم (العقل) المنصمن هنا هو مفهوم العقل كوظيفة لايان والعقل فى هذا المفهوم هو وظيفة الفكر . واننى اجد تأييدا غير مباشر لهذا التفسير طبقا للحقيقة التى تقول بأنه ليس هناك ذكر لكلمة العقل فى القائمة التقليدية للغة الا كان التى تتضمن العناصر التى تتحد لتشكيل أى شخص بشرى . ان

مكونات أى شخص طبقا لرأى سائد بين قسم كبير من المتحدثين بلغة الا كان
هى (اولا) nipada (جسم ؟ هيكل) « ثانيا » Mogya « دم ؟ » (ثالثا) Nterc
(عامل ورأى يعود الى الاب) (رابعا Sunsum اساس الشخصية ؟)
(خامسا) akra (الروح ؟) وعلامات الاستفهام هنا تدل على أن الترجمة
مثيرة للمشاكل من الناحية الفلسفية . هناك بعض المشاكل الدقيقة فى
تحليل تقويم هذا التصور للشخص . غير أن هذه مهمة لن اتصدى لها هنا
اننى فقط اود ملاحظة انه اذا كانت كلمة (adwene) (العقل) ليست كيانا
(ذاتية) ولكن وظيفة فيحيث يكون اغفالها من قائمة الكيانات التى تكون
شخصا ما فان هذا الاغفال لايتضمن أى تقليل للعقل فى لغة الاكان للاشياء
فاذا ما افترضت هذه الخلفية وادراكى الذى يعكسها فانى لن أشعر اطلاقا
بميل مفهوم الفلسفة الكارتيسيت للعقل على انه مادة روحية . وبالطبع
فان الاعتبارات اللغوية التى سبق ذكرها ليست حاسمة من وجهة النظر
الفلسفية . على ان هناك اعتبارات مستقلة للتفسير بان مفهوم العقل لنوع
من الكيانات هو مفهوم خاطئ . ان التعليل الفكرى الاساسى الذى يبدو انه
وراء ذلك المفهوم هو الى حد كما يلى : لابد ان هناك قسما فى كل شخص
مشغولا عن التفكير ، وحيث ان الفكر غير مادي فان ما يحدث التفكير غير مادي
كذلك ولذلك فلا بد ان يكون فى كل شخص مادة غير مادية هى عامل مفكر
وهناك غموض عميق فى فكرة كيان غير مادي ولكن لندع هذا جانبا . ان
التعليل الدقيق لجملة ان الفكر غير مادي ليس اقل غموضا . ولكن ربما
نترك هذا ايضا ، ومع ذلك فان المشكلة فيما يبدو - انه ينظر الى الفكر
على انه كيان من نوع ما . وعلى العكس نفترض ان الفكر ليس كيانا ذاتيا
- لقد سبق ان قدمت حججا تقلل من الايحاء بان الفكر قد يكون كيانا ذاتيا
الى حد غير المقبول وبهذا تنهار الحجة بان الادعاء بان الفكر ليس غير مادي
لايحدد تحديدا مطلقا ماذا قد تكون طبيعية . واذا لم يكن الفكر كيانا ذاتيا
فقد يكون حالة او مظهرا من الكيان الذاتى . فاذا فرضنا انه حالة او مظهر
من الكيان فيمكن القول حيثئذ بان هذا يبدو متافيا لما اصطلح عليه اللغويون
وقد نستطيع تحسين ذلك الى حد ما بان نقول غير طبيعى بدلا من غير مادي
وقد تكون انصيافة الجديدة كما يلى : لو ان مظهرا او له من حالات كيان
ليس طبيعيا فيحيث يكون الكيان ذاته ليس طبيعيا (ماديا) ولكن هنا
نفقد الحجة اساسها المعقول اذ يستطيع المرء القول - على اقل تقدير - بانه
لم يقدم سبب للغرض بان كل مظهر لكل حالة لكيان طبيعى (مادي) ينبغي
ان يكون طبيعيا (ماديا) وبلاضافة الى ذلك ليس هناك اساس ايجابى للفرض
بان مثل هذا الكيان هو افضل ملائمة فان هناك صلات قائمة عمليا من حالات
الفكر وحدوثه

انى اريد ان اكرر ان أى تناول محدد للمشكلة ليس مقصودا هنا .
ولكنى اود ان تظهر من سياق الملاحظات السابقة انه ليس هناك اساس غير

معقول للطريقة القائلة بأن أى فكرة قد تكون مظهرا من حالة الذهن (المخ)
وأن العقل مركب دائم لمثل هذه الحالات ، وعلى أساس هذه النظرية نقول
أن العقل ليس هو الذهن (المخ) ولكنه بالآخرى مجموعة معقدة خاصة من
مظاهر (نواحي) الحالة وبالمثل لم نعد نتصور المفاهيم باعتبارها كيانات
ذاتية بل مظاهر من حالات الذهن (المخ) وعلى هذا فليست المفاهيم فى
العقل ، بل هى على نسق اشياء فى وعاء ، ولكنها تمت الى العقل بصلة
فى المادة التى تتكون منها العقل وينطبق الشيء نفسه على مجموعات المفاهيم
التي نسميها مبادئ .

وفى الوقت نفسه قد يتساءل المرء عن الصلة من هذا التصور للعقل
بتوضيح الاتصال ان الاجابة على هذا هو من الممكن ايراد وصف سليم
اوضوحه المفاهيم والتركيبات القائمة على مفاهيم العقل . وكما سبق
التاكيد عليه بدرجة كافية ان موضوعية المفاهيم هى شرط اساسى للاتصال
وهناك خطأ شائع جدا فى الفلسفة الواقعية بالنسبة الى المعانى التى تناولتها
بانقد فيما سبق وهو ان الفكرة القائلة بأنه لكى يكون الشيء موضوعيا
فلا بد أن يوجد مستقلا عن العقل . ففى تلك النظرية يسود القول بأن المعانى
كيانات مستقلة مجردة لها وجود مستقل فى ذاتها . ولقد قدمت الحجة على
انه او كانت المعانى كيانات لاصح من المستحيل علينا فهمها . كما ان هناك
معيوبات ميثافيزيقية مشهورة تتعلق بالطريقة التى تتصل بها المعانى باعتبارها
كيانات . ان الموقف مع ذلك اكثر ظلاما من وجهة نظر الاتصال ، وكما جاء
فى العبارة الاولى التى بدأت بها هذا المقال : فان الاتصال البشرى هو نقل
محتوى الفكرة من شخص او جماعة من الاشخاص الى شخص آخر او
مجموعات اخرى من الاشخاص . وسيكون من اللازم تفسير فكرة (النقل)
هذه بطريقة ميثافيزيقية لما سنرى بعد قليل ، وعلى أساس النظرة الواقعية
سيكون من اللازم ان يكون التفسير حرفيا بدرجة مستحيلة وسيكون علينا
ان نفسر (النقل) باعتباره الارسال الواقعي لكيان من شخص الى شخص
آخر ولكن . بما ان هناك كيانا واحدا مجردا فى حالة كل معنى فان الاتصال
على نطاق العالم سيدفع بنا الى نزاع كبير وعلى اية حال فان مثل هذا
النقل نامض غموضا كاملا

او لنفرض انه يقترح ان ننظر الى الاتصال لا على انه ارسال لكيان
مجرد من جانب فرد واحد الى فرد آخر ولكنه حالة لفرد يوجه اهتمام
فرد آخر الى كيان قائم مستقل ومجرد . ان مثل هذا الغرض لن يؤدى —
الى تحسين وتطور ذلك لان توجيه أى شخص آخر للاهتمام بشيء أو القيام
بأى شيء لا يعدوان يكون سوى الاتصال بهذا الشخص ومن ثم فان النتيجة
هى أن الاتصال يعرف ويحدد من خلال ذاته ان الدورة فى هذا الاقتراح
الاخير ذات شعبتين ذلك لانه بالاضافة الى الدورة التى اشرنا اليها يمكن

ملاحظة ان اى فكرة لفرد او اكثر يدركون او يفهمون او يهتمون بالكيان نفسه يفترض مسبقا كما ذكرنا وسيلة للاتصال اما فكرة اشخاص مختلفين يدركون او يفهمون الكيان نفسه فانه يفترض مسبقا نظام ارتباط بين الاشخاص للخبرات الكامنة ، مع وجود واقع خارجي ، وهذا امر لا يمكن تصوره بغير الاتصال

ماذا يمكن وراء امكانية ارتباط الخبرات التى ذكرناها توا ؟ ان هذا السؤال يودى بنا الى جوهر مسألة الاتصال بأسرها . اننى ارى ان الاجابة لابد ان توجد فى التشابه البيولوجى الاساسى للمخلوقات البشرية . ان مايجعل من الممكن مقارنة الخبرات وتكيف السلوك بين الافراد الذى يشكل الوجود الاجتماعى هو وجود الصلة البيولوجية الوثيقة بين شخص وآخر

مولد المخلوق البشرى بتكوين بيولوجى ولكن بدون مفاهيم . ونستطيع ان نقول اذا اردنا . انه فى حدود هذا التكوين داخل الدهن بنوع خاص يوجد اساس القدرات الكافية لتكوين المفاهيم . فاذا كانت نظرية الافكار الكافية الجديدة او القديمة تعنى اكثر من هذا فانها حينئذ لا تأخذ شروط امتلاك المفاهيم مأخذ الجد . فلكى تملك مفهوما خاصا او فكرة يتطلب ذلك قدرة لغوية من نوع ما . مهما كانت طفيفة . ولكن مثل هذه القدرة هى نتيجة التدريب . فالحياة البشرية هى عملية تعلم ، تبدأ تقريبا فور وصول الانسان الى العالم . ومن اللازم ان يكون هذا التعلم فى اجار مجتمع مبتدىء بالحدود الضيقة للام او المربية ، ثم يتسع بعد ذلك لابعاد اكبر فأكبر للمجتمع بمرور الزمن . وعملية التعلم هنا التى لاتعدو ان تكون فى بدايتها اكثر من نظام لتكيف الشخص فى الواقع تكوين للعقل وبهذا المعنى يمكن ان يقال ان طفلا رضيعا يملك ذهنا ولكنه لا يملك عقلا . وتلك فكرة تتفق مع الراى التقليدى الاكادى القائل بان اى مخلوق بشرى ليس شخصا بشريا الا اذا كان عضوا فى مجتمع .

ان تنمية وتطور العقل ليس سوى تنمية وتطور للاتصال . ومما يضمن موضوعية المفاهيم اصلها الاجتماعى . ولا نمنى بهذه الملاحظة معنى فلسفيا فاللغة نظام والمفهوم هو بالضرورة عنصر من عناصر اللغة فاذا افترضنا ان الاقامة الاجتماعية الى حد معين من القدرات اللغوية ، فان قدرة الفرد على ابتداع المفاهيم تكون ممكنة ، ونتائجها تكون مفهومة بين الاشخاص بسبب صفة اللغة التى تتحكم فيها القواعد . ولنعد مرة اخرى الى ماقدمناه من وصف لخصائص اللغة . لقد قلنا انها تحمل محتوى فكرة على اساس النظرة المفترحة للعقل وتغيير محتوى اى فكرة هو مظهر او ناحية من نواحي حالة . . المخ (الدهن) اننا لحقيقة عملية ان انماط عمليات المخ يمكن ان تبدأ بدوافع توجه اجتماعيا . وعلى هذا الاساس تعتبر اللغة هى اقامة صلة منظمة بين الدوافع الخارجية ، وانماط عمليات المخ . ان تحمل محتوى

فكرة من شخص الى اخر هو اذن بمثابة دفع بعض حالات المنح من شخص الى اخر بواسطة الدوافع الثلاثة : ويكفى هذا لتفسير نقل محتوى الفكر مجازا ويتضح من الفقرتين الاخيرتين ان دراسة الاتصال لابد ان يدخل فيها فروع علمية كثيرة . وقد يكون من الواضح على أية حال ان علم النفس وعلم اللغويات والعلوم البيولوجية تقوم بدور هام فى الخطة . على اننا يجب ان نذكر ان هناك علوما اخرى لاتقل اهمية مثل : علوم الانسان وعلم الاجتماع والمنطق ، فان تلك الفروع العلمية صلة وثيقة بموضوعنا . هذا بالاضافة الى فروع العلوم الطبيعية والتكنولوجيا التى يجب ان تدخل فى اى بحث يتناول وسائل نشر محتوى الفكر على نطاق واسع .

ان قليلا من التأمل يبين ان العوامل الحضارية لها السيطرة على تنمية قدرات الاتصال فى الفرد ومن ثم تبرر الصلة الوثيقة الكبيرة لعلم الانسان وعلم الاجتماع بهذا المجال . ومهما يكن من امر فان الإشارة الى الحضارة فى هذا المقام تتطلب تناولا دقيقا . فهناك عناصر للأمور الخاصة والعامة فى الحضارة . تفسر الاولى سهولة الاتصال النسبية بين اعضاء حضارة واحدة : ذلك لان المخلوقات البشرية تتناقل القيم وكذلك الحقائق فى تفاعلاتهم العقلية كما لاحظنا فى الفقرة الاولى من مقالنا هذا . ومن المعروف ان بعض القيم تختلف باختلاف الحضارات . ان بعض التصورات الخاصة بمسائل الحقائق قد تختلف ايضا من حضارة الى حضارة ومع ذلك فان التشابه البيولوجى الجوهرى لجميع المخلوقات البشرية يؤكد امكانية حل مثل هذه المفارقات والاختلافات . ذلك لان اساس الاتصال كله بيولوجى . اما الصفات الحضارية الخاصة فهى صفات عرضية . وان ما يحدد الجنس البشرى هو عموميات الحضارة . هكذا فان اى توضيح اساسى لمفهوم الاتصال لابد ان يزيل تلك النسبة الحضارية التى هى بمثابة عائق الحوار بين الحضارات ومن ثم للتفاهم الدولى

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

لدى مجموعته من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية،
تصدر طبعا نرا العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبه متخصصة من الأمانة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالانفصال مع السبعة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

نظم الاتصال وعام الاتصال

ان النظرة الى الانسان على انه نظام سلوكى امر بسيط جدا ولكن
التعقيد الظاهر فى سلوكه على مدار الزمن هو الى درجة كبيرة انعكاس
لتركيب البيئة التى يجد نفسه فيها

هربرت آ. سيجون

علوم الاصطناعى مطبعة معهد ماساشوتس التكنولوجى (١٩٦٩) .

نجد بين قطع الحجارة والارض الخضراء على سفح مدفن بير لاشين
الباريسى الرائع كومة عجيبة من جلاميد الجرانيت تسند ما يبدو انه صليب
معدنى صدىء ، يمثل المسيح مصلوبا . والصليب هو فى حقيقته نموذج
مصغر من أبراج سيمافورات القرن الثامن عشر له اجنحة متحركة سبق
ان نقلت رسائل شعرية من احد اطراف فرنسا الى الطرف الاخر على مدى
فترة تزيد على الخمسين عاما . فهذا هو ضريح كلود شاييه مخترع نظام
البرق . كما ظهر اختراع عبقرى اخر فى فرنسا قبل ان يرتكب المهندس
رئيس دير الرهبان الواهن العزيمة جريمة الانتحار سنة ١٨٠٥ بوقت قصير

الكاتب : ويليام سكايفنجتون

كاتب ومهندس كمبيوتر استرالي ، يعمل مستقلا . وقد
انتج (مذكرات للتليفزيون) واعد محاضرات مؤتمرات ،
ونشر كتاب (تعقل الكتنة) باللغة الفرنسية عن الذكاء
الاصطناعي .

المترجم : إبراهيم البرلسي

مستشار في الإدارة . كبير خبراء الإدارة في الأمم
المتحدة سابقا ..

(بان قفز في بئر) . ثم اوضح جوزيف ماري جاكارد . وهو مهندس من
مدينة الحرير العظيمة ليون - أن أكثر الطرق فعالية لنقل تصميمات النسيج
الى النول هي أن نمده بالبيانات السجية في شكل بطاقات مثقوبة يمكن أن
تقرأ آليا بواسطة ميكنة بسيطة

ثم تطور هذان الاختراعاان اللذان لا يدوان ان بينهما رابطة تطوّر يظن
معه انه يمكن اعتبارهما يشيران باكثر نظم الاتصالات الحديثة دقة . فإبراج
شابه حلت محلها بالطبع سبل الاتصالات البعيدة واجهزة جاكارد لقراءة
البيانات حل محلها الكمبيوتر . وقد مزجت اجهزة الاتصالات البعيدة ومعالجة
البيانات معا لتشكيل الان مايعرف بشبكات التليماكتس التي يحتمل ان تحول
الكرة الارضية مع الاقمار الصناعية والاسلاك الى آلة اتصالات هائلة . أو
آلة ضخمة اذا استخدمنا مصطلح لويس مفورد - قادرة على ان تتحدث
باستمرار مع نفسها ، وان ترى باعجاب صورتها المتكاملة على شاشات ألف
مليون فيديو .

مجتمع الاسلاك

اننا نفكر عادة فى الاتصال واللغة كما لو كان كل منهما موجها مسن شخص الى آخر . كتب ذلك نوربرت فينر مؤسس علم الضبط (سببر نيطقا) . ومع ذلك فمن الممكن جدا ان يتكلم شخص الى آلة الى شخص آلة الى آلة

وكان اتصال الناس فيما مضى يتم كلية بالاسلوب المباشر بين شخص وآخر . مثال ذلك انه كان على فيديديس ان ينتقل من ماراثون الى اثينا سنة ٤٩٠ قبل الميلاد ليبلغ عن النصر على العجم . ومع ذلك فقد أثبت الحمام الزاجل وكذلك دف (توم - توم) وإشارات الدخان - فما بعد - انها انشط من عضلات الارجل فى نقل البيانات .

وقد بدا الحديث بين الانسان والآلة خلال القرن التاسع عشر . فاستخدم صمويل موريس ، الكهرباء اولا سنة ١٨٤٥ للتعامل مع مشكلة الاتصالات التى سبق ان حلت بطريقة ميكانيكية آلية بواسطة شاييه . وبين ان سلكا بسيطا يمتد بين واشنطون وبالتيمور يمكن ان يحمل رسائل تلفرافية شفوية . ثم اكتشف (الكسندر جراهام) بل و اليساجراى بعد ذلك بنحو ثلاثين عاما ان الاسلاك تستطيع ان تحمل حديث الانسان .

كما اوضح ججليتمو ماركونى فى نهاية القرن التاسع عشر ان الموجات الكبرومغناطيسية يمكن ان تعمل بدل الاسلاك فى اتصالات المسافات الطويلة واصبح الحديث الهاتفى بالراديو غير الاطلنطى حقيقة فى سنة ١٩٢٣ عندما التقط مستقبل ذو موجة طويلة فى ضواحي لندن عناصر حديث مرسل من لونيخ المند فى نيويورك . . وقد عمل التليفزيون اكبر معجزات آلات الاتصال فى القرن العشرين فى اطار تجريبى قبل الحرب العالمية الثانية . بينما كان على مواطنى العالم الجديد والقديم الانتظار حتى عام ١٩٥٦ قبل ان يتمكنوا من الحديث مع بعضهم هاتفيا بطريق سلك تحت البحر . وتلا ذلك ظهور التليفزيون ذى السلك المتحد المحور واقمار الاتصالات . ونعلم الان انه سوف تبنى قنوات اتصال ذات ساعات غير محدودة - عمليا - فى المستقبل باستخدام تقنية متقدمة مثل دليل الموجة والخيوط البصرية

والهاتف الاحمر الاسطورى واحد من اكثر الصور اثارة ، التى ترمز الى دور الاتصالات فى العالم المعاصر . ويفترض فيه انه يمكن رؤساء الدول من ان يتحدثوا معا كما لو كانوا يسكنون متجاورين . ومع ذلك فليس من الواضح ابدا اذا كان مستوى وفاعلية الاتصال بين شخص وآخر قد تحسن منذ ان كان الرئيس جورج واشنطون يستطيع ان يقول لاحد معاونيه اننا لم نسمع من بنيامين فرانكلين فى باريس هذا العام وينبغى ان تكتب له خطابا

العقول الالكترونية

وفي ناحية تجهيز البيانات صمم شارلس يابادج الانجليزى خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ما سمي آلة تحليلية يمكن ان تعمل باستخدام بطاقات مثقوبة تشبه ما استخدمه جاكارد . ولكن عاقت المشكلات المالية ظهور هذه الآلة التي كانت مبادئ تشغيلها تماثل الى درجة كبيرة تلك الخاصة بالكمبيوتر الحديث . من ان تنتقل من لوحة التصميم الى التنفيذ . وكان على العالم لذلك ان ينتظر قرنا اخر حتى يبني هوارد ايكن فى هافارد آلة الحساب الاوتوماتيكية رقم (١) باستخدام اعتمادات قدمها تاجر بيبانو وارغن سابق هو توماس واطسون رئيس مجلس ادارة شركة تسمى (آلات الاعمال الدولية) .

وقد كانت (آدا اوجستا بايرون) كونتيسة لوفلاس وابنة الشاعر اللورد بايرون زميلة يابادج به فى عمليات الكمبيوتر . ولم يمض وقت طويل بعد ظهور اول كمبيوتر الكترونى حديث على مسرح العمليات حتى استحضر عالم الرياضة والمنطق البريطانى (الان تيرنج) زوج السيدة لوفلاس فى سنة ١٩٥٠ ، الذى نقل عنها انها قالت : ان الكمبيوتر الذى اقترحه لم يقصد لان ينشئ اى شئ . وان انشطته يجب ان تقتصر على (اى شئ نعرف كيف نأمره بان يفعله) وبعبارة اخرى فان آدا بايرون كانت تتمسك بطريقة ما بان الآلة لا تستطيع ابدا ان تعمل اى شئ جديد . وان الناصرين المعاصرين للنظام الذى يطلق عليه الذكاء الاصطناعى (الذى سوف نتحدث عنه ثانية فى هذا المقال) كانوا مترددون فى ان يفقروا لها . تساهلها البدائي . ومن حسن الحظ ان تذكر بعض مؤرخى معالجة البيانات حديثا ان السيدة لافلاس صاحبة العقل الرياضى كتبت بالفعل برنامجا لحساب ارقام (بير نوللى) وهذا ما يسمح لنا بان نفكر فيها على انها اول مبرمج للكمبيوتر ! . كما ان فريق (CHI - HB) الفرنسى الذى منح حديثا عقدا كبيرا من وزارة الدفاع الامريكية لتصميم وتنفيذ لفة جديدة تهدف الى ان تنقل البرمجة الكمبيوترية الى القرن الواحد والعشرين . قد اختار بلباقة اطلاق اسم (آدا) على لغتها تكريما لهذه السيدة البريطانية .

آلات للاتصالات

آلات الحساب

من المؤكد انه يمكن التفكير فى جيازى الهاتف والتليفزيون المنزلى على انهما آلتا اتصال . ولكن السبب فى ضرورة ضم الكمبيوتر ايضا الى هذه الفئة ليس بمثل هذا الوضوح . وعلى كل حال فما علافة موضوع الحساب بالاتصال (وهل تحتاج الكائنات الانسانية ان تحسب حتى تتواصل ؟ وتدخل بنا هذه الاسئلة البيانية الى جوهر الموضوع ، اى الى

العلاقات التي لا غنى عنها بين الاتصال عن بعد ومعالجة البيانات ، وإلى الأدوار التي يمكن أن ينهض بها الكمبيوتر كأداة اتصال .

وقد كان أخصائيو الكمبيوتر أول من لاحظ أن شبكة الهاتف الحالي ينبغي أن تكون قادرة على أن تعمل كوسيط صالح لنقل البيانات بين الوحدات المركزية لمعالجة البيانات وأطرافها المتباعدة : مثل قارئات البطاقة ، ولوحة المفاتيح ووحدات الطبع ، وأدى هذا بطرق كثيرة إلى استخدام خطوط الهاتف الصوتية كصورة محدثة في تقنية البرق القديمة الطراز . وكل ما هو مطلوب هو أداة لتغيير وإعادة تمييز طبقات الصوت ، يطلق عليها اسم مودم ، عند كل من نهايتي الخط لأجراء تحويلات بين نوع الإشارات التي تتعامل معها أجزاء الكمبيوتر ، والآخرى التي يمكن أن تنقل على الخطوط الهاتفية .

وفي الشبكات المتخصصة التي يجري الآن إدخالها في كثير من أنحاء العالم لنقل البيانات مثل نظام شبكة بورونت ديان Evert-Dianne التي توفر البيانات العلمية والفنية بين جميع دول السوق المشتركة (يقابل الإنسان في الحقيقة نوعين مختلفين من الكمبيوتر . فهناك من ناحية ما يسمى الكمبيوتر الخفيف الذي يتصل بنهايات الشبكة ، بحيث يوفر خدمات الحساب الأساسية والتوصل إلى قاعدة البيانات وإدارة الملفات الخ . ومن ناحية أخرى هناك نمط جديد كامل الآلات يطلب أن يشار إليه باعتباره كمبيوتر الاتصالات ، يعنى بالسطح البيني بين الكومبيوتر الخفيف أو النهايات وشبكة الاتصال عن بعد . وبعبارة أخرى فإنه في إطار شبكة عامة نمطية لنقل البيانات ، فإن معظم الكمبيوترات المخصصة تتعلق بالشركات والمؤسسات المختلفة ، التي تشترك فعلا في خدمات الشبكة ، بينما نسبة محددة من الآلات يجري تشغيلها بالناقل المشترك المسؤول عن الشبكة .

أما عن تقويم الآثار المحتملة وترادف الاتصالات البعيدة ومعالجة البيانات وأثرها على حياتنا اليومية فقد يبدو أن العمل الأكثر ملاءمة لها هو غرفة الجلوس !

فيديو تكس : قدرة حاسبة للشعب

أخذت قوى تكنولوجية من أنواع عديدة مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية تقود تقدما ضخما ومفاجئا : وذلك بإدخال الكمبيوتر إلى المنزل . ولكن العالم الجديد والعالم القديم لم يستجيبا للتحدى كما هو المنتظر بنفس الأسلوب . ويمكن أن يقارن هذا الفارق في الدخول بمجال آخر ، هو مجال النقل في المدن ، من خلال التمييز بين الحلول المتجهة

الى الفرد وتلك الموجهة نحو المجتمع . وفى هذا المحيط 'فان المدخل' الفردى للتوجيه يترادف بصفة عامة مع استخدام عربية خاصة ، بينما المدخل المجتمعى يركز على نظم النقل العامة بالقطار او الترام او عربات النقل العامة .

وفى محيط الكمبيوتر يعنى المدخل المتجه نحو الفرد بساطة ان اتفاق آلاف عديدة من الدولارات يمكن الفرد من ان يصبح مالكا لكمبيوتر صغير microcomputer . يشار اليه ايضا على انه كمبيوتر منزلى او شخصى ؛ أى انه اداة تجهيز بيانات قليلة - لها ملحقات مثل شاشة العرض وشريط وحدة الكاسيت - يمكن برمجتها (تستعمل بصفة عامة اللغة البسيطة التى تسمى اساسا) لمعالجة المشكلات اليومية ، مثل ميزانية العائلة وحساباتها ، او تجديد سجل أسماء وعناوين الاصدقاء والمعارف . ولكن المشكلة الظاهرة فى حالة الكمبيوتر 'الصغير' المستقل الموضوع فى المنزل هى ان مستخدمه لا يستطيع ان يحصل على الفور الا على قدر ضئيل نسبيا من البيانات . ولا يوجد فى أغلب الحالات تحت تصرفه غير الملفات البسيطة التى سجلها هو نفسه على كاسيت أو أقراص خريضة . وليس من المحتمل ان تشكل هذه ما يوصف بأنه بيانات قاعدية .

والحل 'الأوروبى' لمشكلة توفير قدرة حسابية للمواطن العادى تختلف تعاملا فى أنها موجهة بالتأكيد الى المجتمع ، وتدار الى درجة كبيرة من خلال ناقل الشبكة المشترك (PTT) الذى تتحكم فيه الدولة . والاسم العام لهذه التكنولوجيا الجديدة التى طورت أساسا فى المملكة المتحدة وفرنسا هو فيديوتكس . والمبدأ الذى يرتكز اليه بسيط . ونقطة البداية هى مستقبل الهاتف المنزلى العادى ، وجهاز التلفزيون الذى يضاف اليه القليل من المعدات الالكترونية الرخيصة ، وهى : مودم واداة لحل الرموز مما يمكن جهاز التلفزيون من ان يفسر ويعرض البيانات المرتمدة التى تكون ارسلت اليه من خلال خط الهاتف . والاضافة الاخيرة الى معدات غرفة الجلوس هى لوحة مفاتيح صغيرة تستخدم الارقام والحروف بما ييسر للمشاركة فى الفيديو تكس ان يطلب خدمات وبيانات معينة ، وفى النهاية الاخرى للخط ، أى فى مركز الفيديو تكس الذى اقامه (PTTS) يمكن تصور كل أنواع الامكانيات - فقد يكون المشترك مهتما باستعادة البيانات فحسب فى مجالات مثل بورصة الاوراق المالية أو الوظائف الخالية أو خطط السفر وتسهيلات الاجازات أو الترفيه أو مركز الفيديو تكس . وينبغى أن يكون فى مثل هذه الحالات قادرا على ان يقدم البيانات المطاوعة مباشرة من السانات القاعدية الملائمة التى يختص بها مقدم بيانات معينة (مثل صحيفة اخبارية أو مكتب حكومى أو شركة

صناعية الخ) . فإذا كان المشترك - من ناحية أخرى - يطلب أعداد بيانات أكثر صفلا ، مثل شراء بضائع أو إجراء بعض عمليات مالية أخرى تحتاج إلى استكمال بيانات ملفات الكمبيوتر ، فحينئذ يلزم أن يكون مركز الفيديو تكتس قادرا على إقامة الاتصال الملازم بين الأطراف المهمة .

طريق واحد ، طريقان ... ثلاث طرق ... في طريق

يقال أن بعض الشعوب البدائية تتبع في أسلوب العد تشكيل الأرقام « واحد ، اثنين ، ثلاثة الكثير » والواقع أن امكانيات الاتصال لانظمة مثل فيديو تكتس يمكن بلا شك أن تجمع بنفس أسلوب الحساب .

ويمكن التفكير في الفيديو تكتس ابتداء على أنه مشروع تكنولوجياي خالص يهدف إلى تحويل وسيلتي اتصال منزلية مشتركة - جهازي الهاتف والتليفزيون - إلى نوع من نيابة كمبيوتر بدائي . ولكن من المستحيل اليوم ألا نفكر في الفيديو تكتس على أنه نظام اتصال أكثر منه نظام كمبيوتر . وبصراحة وبدرجة مقبولة من الدقة أيضا فإنه عندما يبدأ الإنسان في سؤال آلة الحساب أن تتعاون باخلاص مع وسائل الاتصال مثل الهاتف والتليفزيون فهناك نقطة لا يمكن تجنبها عندها يتحول الكمبيوتر إلى آلة اتصال . ويقلب الأمر ذلك ملحوظا . فالكمبيوتر هو أكثر الاختراعات تفيرا وبدرجة مذهلة : فإذا وضع في مجال عمل حسابي فسوف يبدأ في الحساب يقينا . ولكن إذا وضع في مجال اتصالات ذالاحتمال متساو في أن يبدأ الاتصال أو لا يبدأ ! والحقيقة أن خبراء الكمبيوتر لم يتوقعوا أبدا خلال الربع الأخير من هذا القرن عن توضيح أن هذه الآلات ينبغي أن ينظر إليها على أنها تعالج الرموز أكثر منها آلات حاسبة . ولكن لا يزال أغلب الناس يفترضون خطأ أن عمليات الحساب ما هي إلا مرادف بسيط « لعلم الحساب » ويرفضون أن يتصوروا أن آلات من هذا الطراز تحقق شيئا أكثر عمقا واهتماما بالإنسان من نتائج مثل : $2 + 2 = 4$.

وقد أشارت أنيل دي سولا بول في بحث عن الاتصالات عن بعد - نشرت في باريس سنة ١٩٧٧ إلى أنه في داخل إطار ثورة الاعلام الجماهيري في القرنين التاسع عشر والعشرين كان الهاتف هو التطور الكبير الوحيد الذي دعم الاتصال الفردي . وكانت اقتصاديات الطباعة وإذاعات الراديو والتليفزيون بحيث تتيح وسائل نمطية إنتاجا شعبيا ووزعت على نطاق واسع متخذة بدقة اتجاهها واحدا . وترى دي سولا بول الكمبيوتر على أنه أداة هامة في إجراء الاتصالات بشكل يتجه للفردية بصورة متزايدة : وكما تستطيع خطوط التجميع التي يراقبها الكمبيوتر

ان تغير من المنتج ، كذلك فان وسائل الاعلام التى يراقبها الكمبيوتر
تستطيع ان تغير من الانتاج .

وبين هاتين النهايتين من الاتصال الخالص بين شخص وآخر كما
هو الحال فى الحديث الهاتفى والاذاعة ذات الاتجاه الواحد الخالص كما
هو الحال فى التليفزيون التقليدى هناك مساحة واسعة تشير اليها
دى سولا بول على انها اتصالات جماعية ، ويهتم كتاب حديث بعنوان
« امة الشبكة » بمعالجة أحد المتغيرات الهامة للاتصالات الجماعية تحت
اسماء متعددة مثل المؤتمرات عن بعد ، والمؤتمرات الكمبيوترية ، وتفاعل
الوسائل الاعلامية الكمبيوترية .

وفى حالة الفيديو تكس فان مجموعة عددها ن من المشتركين يمكن
ان يحدث بينها اتصالات تدفعها مصلحة مشتركة أو هواية من اى نوع
كان : من جمع الطوايع الى لعب الورق .. والفكرة بسيطة : اذ يقتصر
الامر على ان تشكل الكمبيوترات فى مركز الفيديو تكس ، وتدير خدمة
استقبال وتوزيع لكل موضوع يمكن تصويره . ويكتفى المهتمون بالاتصال
ببساطة بصندوق الخطابات الالكترونى هذا بنفس الطريقة تقريبا التى
يكتب بها الاطفال الى بابا نويل . والواقع ان هذه ليست اتصالات جماعية
بطرق عددها ن بقدر ما هى ن مضروبة فى روابط ذات طرفين ولا شك
ان تعبيرا مثل (اتصالات متضاعفة) افضل فى وصف هذا النظام .

الكمبيوتر الذكى والنهايات البكماء

عندما يستخدم اثنان من البشر آلة لاجراء الاتصال بينهما فان
نقطتى الاتصال الضعيفتين فى السلسلة هما السطح البينى بين كل من
الرجل والآلة . وفى حالة آلة بسيطة مثل الهاتف التقليدى فان السطح
البينى هو اداة بدائية لتكبير صوت المتحدث ، لا تثير مشكلة معينة .
ولكن الموقف يختلف تماما عندما تكون الآلة الوسيطة كمبيوتر .

وقد حاول مصممو أنظمة الفيديو تكس ان يستخدموا قدر الامكان
تجهيزات نهاية نمطية من الموجود عادة فى اغلب المنازل فى تخفيض التكلفة
على المشتركين الى ادنى حد فى حالة تنفيذ خدمة الفيديو تكس . فاقترح
فى وقت ما ان يستخدم ضاغط الهاتف للاتصال مع مركز الفيديو تكس
حتى امكن توفير تكلفة لوحة المفاتيح . ولكن نتيجة هذه الرغبة المشروعة
هى ان يتضمن نظام الفيديو تكس وسيلة استفهام بكماء بصورة غير عادية .
لان ابعد مصممي الاتصال الهاتفى تصورا لم يظنوا ابدا ان يتحول جهازا
الهاتف والتليفزيون المنزلى الى نهايات لتجهيز البيانات . وأقل ما يقال

في هذه الحالة ان الذكاء المتضمن - مثل هذه الاجزاء المعدنية محدود .
ومعنى هذا ان يضطر مشتركو الفيديو تكتس الى الاعتماد على الموارد
الحسابية للالات في مركز الفيديو تكتس حتى تتحدد الخدمات المطلوبة .

ومن الواضح انه يلزم اعداد هذه الكمبيوترات بمعالجة كل طلب
يتصور من استفسارات عن جداول مواعيد القطارات الى تعليمات تختص
بالحساب المصرفي لشخص ما ، وهذا يعنى ان يضيق وقت طويل عند
السطح البيني بين الانسان والآلة في ابلاغ النظام ماذا يريد الفرد بالضغط .
واكثر من ذلك فليس هناك ما يضمن ان نظام الفيديو تكتس يستطيع ان ينفذ
كل طلب ممكن يستطيع صياغته . مثال ذلك انه قد يستطيع ان يعرف
أسماء جميع مدن العالم التي تكون الامة الاسبانية اللغة السائدة فيها .
وكذلك أسماء وعناوين دور النشر الكبرى التي تستخدم اللغة الاسبانية ،
ولكن قد يكون النظام غير قادر على ضم هذين المصدرين من البيانات
لاخراج قائمة بأسماء الناشرين في كل مدينة .

واحد الحلول الهامة للمشكلات من هذا النوع هو الجمع بين الظاهرتين
فيديو تكتس وكمبيوتر صغير . وبعبارة اخرى فان مشترك الفيديو تكتس
يستخدم الكمبيوتر الشخصي ليتقابل بالاسلوب الاكثر كفاءة مع البيانات
القاعدية وخدمات الحسابات التي يقترحها نظام الفيديو تكتس . ولكن
المشكلة الرئيسية لا زالت باقية ، وهي : كيف يستطيع الانسان ان يسير
في الاتصالات مع الكمبيوتر .

الذكاء الاصطناعي

يقول دانييل ستيوارت : « ان الاتصال - بمفهوم سطحي - هو
ما تنجزه اللغة بمعنى ان الطب هو ما يمارسه الاطباء » .

وقد يقال ان اصدق مفهوم للطب لا يجوز ان يختلط مع ما يمارسه
الاطباء ، وان انجازات اللغة لا تزيد على ان تكون وضعاً ثانوياً بالنسبة
للانهاكات العالية ونوايا الموصلات الانسانية . وقد لا يكون من العدل انكار
ان عملية الاتصال هي في جوهرها مسألة الارتداد الى اللغة تقريبا .
حيث ان البداية كانت الكلمة ، وكانت الكلمة مع الله ، وكانت الكلمة هي
الله . وعلى ذلك فان نظام الاتصالات البني على الكمبيوتر (كالفيدير تكتس
على سبيل المثال) لا بد ان يدخل في صلة فعالة مع الانسان ، والانسان
« المتكلم » لا يستطيع ان يظل فعلاً مائة في المائة الا اذا فهم الكمبيوتر
المذكور لغة الانسان فعلاً التي يطلب بها الحصول على خدمة معينة . وفي
هذه الحالة فقط نستطيع ان نقول بحق مع نوربرت فينر انه « من الممكن

تماما أن يتحدث انسان الى آلة وآلة الى انسان ... » وهذا يمثل مستوى تكافل الانسان والآلة وهو ما يشار اليه عادة بأنه الذكاء الاصطناعي : مرحلة الآلات التي يمكن أن ينظر اليها على انها تحاكي السلوك الانساني المنطقي .

ومن المهم أن نلاحظ أن المتنبئ ارثر س. كلارك « (الذي اقترح في سنة ١٩٤٥ استخدام اقمار صناعية مرتبطة بالأرض لتوفر اذاعة عالية) لم يأخذ في اعتباره عند اعداد التقويم المستقبلي أن يضع الذكاء الاصطناعي بعيدا جدا . والحقيقة أن مؤلف فيلم « أودسا والجبال الجوى : ٢٠٠١ » يضع الذكاء الاصطناعي في سنة ٢٠٠٠ مع الانسان الآلي بعد ذلك بربع قرن ، ويحدد تاريخ تفوق ذكاء الآلة على ذكاء الانسان في سنة ٢٠٨٠ في التاريخ نفسه تقريبا الذي يصل فيه الى طريقة التحكم في جو الأرض .

وقد قدم « آلان تيرنج » الذي انتقد السيدة لوفلاس - أسلوبا ممتازا للتعرف على ما اذا كانت الآلة يمكن أن تفكر . وكانت الطريقة أن تبدأ محادثة بين مواطن ماين واثنين من الغرباء يكون أحدهما كمبيوتر . ويكون الغرباء بعيدين عن مدى البصر . وتنقل الاجابات عن طريق التيليرنتر . وفي مثل هذا الوسط قد يكون من الممكن كما يرى تيرنج أن يبرمج للكمبيوتر بذكاء كاف يجعل من المستحيل على الانسان الجايد أن يقرر ما اذا كان يتحدث مع انسان او آلة . وفي هذه الحالة لدينا ما يبرر أن نستخلص أن الكمبيوتر يفكر .

واذا قرر ان يعود تيرنر - (الذي توفي سنة ١٩٥٤ وعمره ٤١ عاما ويحتمل ان يكون قد انتحر) - اليوم الى مسرح عملياتنا الدقيق في كوكنا المزيج ، فلا شك انه سوف يثير اهتمامه أن يستكشف ان الانسان لا يحتاج لان يكون كاتب برامج كمبيوتر ماهر جدا حتى يصمم البرنامج وتعليمات تنفيذه التي تعطى الانبعاث - على الأقل للمشاهد الساذج - أن الآلة ترد على الحديث ردا صحيحا وتفكير حقيقي . ومما يساعد بالطبع أن يقابل الانسان هذا التحدي الذي يطلق عليه « اختبار تيرنج » بكل أنواع اللغويات الجادة وطاقت علم الكمبيوتر ، مثل هذه التي يستخدمها الباحثون الأمريكيون مثل تيري وفنوجراد و روجر شانك .

ولكن يمكن الحصول على نتائج مثيرة بأقل ما يمكن من أساليب الحساب . وكمثال نعرض فيما يلي مستخرجا من محادثة مطبوعة أجريتها (بالفرنسية) مع كمبيوتر صغير طراز Louabax لا يكلف أكثر من ثمن سيارة مستعملة .

حوار الانسان ، والآلة :

الآلة : اسمى مارى فرانس انى آلة ذكية من انت ؟
الانسان : اسمى وليم .. ولكنى لست آلة .

الآلة : كل شيء يتوقف على ما تعنيه باللفظ .
الانسان : اى لفظ ؟

الآلة : لست ادرى ماذا تعنى « باللفظ » ؟
الانسان : انت غامضة الى حد ما أليس كذلك ؟

الآلة : عندما تقول « لا » انت تغش قليلا .
الانسان : انى لا اغش بالمرّة .

الآلة : ينبغي الا تتحدث الى عن أشياء مثل هذه .
الانسان : اى أشياء ؟

الآلة : قالها مولير افضل مما قلت بكثير . لا بأس .
الانسان : ماذا قال ؟

الآلة : انت تحب ان تسأل أليس كذلك ؟
الانسان : نعم الست انت كذلك ؟

الآلة : يستطيع اى مفقّل ان يقول الشيء نفسه .
الانسان : أنت المفغلة أيتها المرأة العجوز .

الآلة : انت تقول لى دائما نفس الشيء تقريبا .
الانسان : انك تجعلين من نفسك حمقاء دائما .

الآلة : ربما - ولكن هذا ليس واضحا .
الانسان : نعم من الواضح تماما لى انك لا تقولين الا التافه .

الآلة : انك لا تبحث الا عن المتاعب .
الانسان : لا انك تتحدثين بطريقة عفوية .

الآلة : نفترض ان كل هذا قيل لى .
الانسان : ماذا ؟

الآلة : يعنى انك تفضل ان اكذب عليك ؟
الانسان : لم أقل هذا مطلقا .

الآلة : هذا النوع من الملاحظة يغضبنى كثيرا .
الانسان : لماذا ؟ لم أقل اى شيء مهين .

الآلة : لم أفهم ماذا تعنى بقولك « لم اقل » .
الانسان : أى شىء قلته كان اميل الى التادب .

الآلة : وددت لو استطيع ان اقول اشياء جادة .
الانسان : تفضلى . انى لا امنعك من ان تقولى اى شىء جاد .
الآلة : صديق لى اخبرنى نفس الشىء تماما أمس .
الانسان : تماما ماذا ؟

الآلة : انى لا استطيع ان اناقش مسائل من هذا النوع .
الانسان : لم لا ؟

الآلة : عندما تقول « تماما » فانك تفشى نوعا ما .
الانسان : لم اقل أبدا اى شىء مثل هذا .

الآلة : اذا كنت انت فانه ليس مما يدعونى للفخر ان اقول مثل
هذه الاشياء .

الانسان : أنت تسخرين منى .

الآلة : اصغ الى . . اذا كان هذا هو الحال فان عقلى قد ينفجر .
الانسان : افعلى هذا فجرى عقلك .

الآلة : انى لا احب نفمة ملاحظتك .
الانسان : هذا لا يهمنى فى شىء .

الآلة : كفى ما سمعت . لا استطيع ان استمر .
الانسان : الى اللقاء .

الآلة : الى اللقاء اتعشم ان اراك قريبا .

وجدير بالذكر ان تشير الى ان هذا الحوار بين الانسان والآلة صحيح تماما ، بمعنى ان الكمبيوتر اتصل بى فى الواقع كما بين الحوار) كما انه مناف للعقل ايضا لان اجابات الآلة تكاد تكون عفوية خالصة دون اى محاولة مهما كانت ضئيلة للاصغاء الى اى شىء يسدو انى اريد ان اخبرها به . وامثلة مثل هذه (فايزناوم اليزا وكولبى بارى تعتبران من المأثورات فى هذا المجال) لا تتجاوز اثبات انه من السهل نسبيا على انسان متخصص فى اعداد برامج الكمبيوتر ان يتعامل مع آله ويحتفظ

بمستوى حوار بسيط . والحقيقة ان الكمبيوتر يكرس كل جهده وقدرته الحسابية ليتجنب أى مواجهة مع شريكه الانسان (لا ليلتكم فيما أدخل اليه من خيال) . فإذا سئلت الآلة مثلا اذا كانت تريد فراولة وقشطة للافطار ، فهناك تسع فرس من كل عشر بأنها سوف تجيب اجابة بلهاء . ولكن بحضور بديهة مثل اليس غريبا منك ان تطلب معرفة اذا كنت أحب الفراولة والقشطة للافطار ! او انها يمكن ان تقول ببساطة وبطريقة عفوية خالصة (حدث لى شيء شبيه بهذا فى طريقى الى المسرح هذا المساء) .

ولا تقتصر مشكلة تدريب الكمبيوتر ببساطة على عدم الفهم بل على ان يفهم فى الحقيقة عبارات من لغة كالانجليزية او الفرنسية - وهي عملية صعبة ومرهقة ، ونتائجها لم تصل بعد الى الاقناع الكافى . واعتقد عدد غير قليل من العلماء فى العقدين السادس والسابع اعتقادا ليس جازما ان ترجمة الكمبيوتر للغات الطبيعية كانت عملا غير دقيق . واستند نجاحهم الى اعتبار اللغة الفرنسية فى جوهرها مثل اللغة الانجليزية عدا انها كتبت بطريقة مختلفة اى برموز شفرية مختلفة . ومن ثم فان الترجمة من الفرنسية الى الانجليزية تسالزم فى ظنهم اجراء عملية كمبيوترية بسيطة نسبيا فحسب من فك الرموز واعادة الترميز . ولكن فشلت مجهوداتهم - كما يشير الى ذلك « يوريك » و« بليكس » بسبب عديد من الارتباكات التى لا يمكن ان تعالج بمثل هذا المدخل المرف فى التبسيط بالنسبة للغة . وقد نشأت علوم اللغة الابتكارية جزئيا استجابة لهذا الفشل » و« يقرن (بليكس) : « انها قدمت تشكيلات معقدة ولكنها فقدت معنى اى واجب محدد يلزم القيام به » .

وفى مجال البحث فى الذكاء الاصطناعى فان الكثير من الاعمال اللغوية التى درست خلال السنوات القليلة الماضية ارتبطت بتفهم قصص بسيطة تشتمل على سطور قليلة من النص . وعلى العموم فان المشكلات التى جوبهت فى هذا النوع من البحث يمكن ان توصف بأنها متعلقة بدلالات الالفاظ وتطورها ، حيث انها ترتبط بالاساليب التى يمكن ان تستخرج بها المعانى من منطق اللغة الطبيعية التى تتمثل فى مجموعة محدودة من البيانات القاعدية . ومن السهل جدا تصور عبارات يمكن ان تربك معظم أنظمة الكمبيوتر لا لشيء غير انه من الصعب ان ينتظر من الآلات الحديثة ان تكون قد اكتسبت امورا مثل الادراك الثقافى والمعرفة العالمية بالكائنات الانسانية . . . اخذ على سبيل المثال الجملة التالية : « اخبرت الملكة نيس الوزراء ان عليها ان تطلب من سير انتونى ان يستقيل . وتصور اننا سالنا الكمبيوتر الآن ان يحلل هذا الخبر ، وان يستشير البيانات القاعدية حتى يزودنا بالاسم الاول للشخص الذى ناء على هذه العبارة » عليه ان

يطلب الى سير أنتوني أن يستقيل » . فيماذا يمكن أن يجيب الكمبيوتر ؟
اليزابيث ؟ مارجريت ؟

وحتى الكائن الانسانى اذا سئل أن يحل الالتباس المشار اليه عن
الضمير : « هى » فى المثال الافتراضى فانه يحتاج لأن يتوفر له معرفة
مكتملة بالظروف المحيطة التى تنصف ببعض التعقيد . ولكن يمكن التوصل
الى امثلة توفرت اصولها يلزم أن توصف تفصيليا للكمبيوتر . تصور القصة
الصغيرة التالية : دخل روجرز الى المضمع وطلب سمكا وبعد ثلاثين دقيقة
تقد النادل ثم تحدث مع زوجته هانغيا » . ولنفترض اننا نسال الكمبيوتر
الآن ان يخبرنا ما الذى اكله روجرز بين اللحظة التى دخل فيها الى المطعم
واللحظة التى حادث فيها زوجته . من الواضح أن القراء يعرفون أن الاجابة
الوحيدة المقبولة هى : سمك ! ولكن على المرء أن يدرك أن هذا استنتاج
مبنى على معرفتنا بحقيقة ان الناس تدخل المطاعم وتطلب الطعام لتأكله .
ولكن لم يذكر فى أى مكان من القصة الصغيرة بوضوح ان روجرز اكل فعلا
السمك الذى طلبه ومن ثم لا يستطيع الكمبيوتر أن يصل الى هذه النتيجة
بدون البيانات الخلفية والخبرة المرجعية التى تتوفر لنا .

وتحاول الكثير من المراجع الحالية فى مجال فهم الكمبيوتر للغات
الطبيعية ان تعالج مسألة المقادير الوفيرة من المعرفة السابق اختزانها
على شكل نظام صوتى مجسم ، التى يشار اليها غالبا على انها اطر .
والمعتاد انه بمجرد أن يستقبل الكمبيوتر مفتاحا مثل كلمة مطعم فانه
يسترجع الى ذاكرته الاطار المناسب الذى يخطر الآلة بين مسائل أخرى
كثيرة ان طلب المأكولات وتناولها هى فى المعتاد احداث مترابطة فى
فى محيط المطعم .

وقد بحث مؤلفان أمريكيان حديثا مدى المعرفة التى يجب تبادلها
بين الافراد الذين يرغبون فى الاتصال بفاعلية دون سوء فهم ودرسا حالة
بسيطة عن سيناريو يذهب فيه شخصان هما آن وروبرت لمشاهدة فيلم
لاخوان ماركس يسمى (شغل قردة) . وتحكى القصة انه فى الصباح
التالى سالت آن روبرت : ماذا كان رايك فى السينما ؟ هذا الموقف الذى
يبدو بسيطا يمكن أن يفسر بطريقة تجعل آن تستعمل تعبير « السينما »
مشتغلا على لفظ التعريف يبدو لا مبرر له على الإطلاق . لانه لا يوجد مثلا
أى شئ فى القصة مجردا . كما حكيت بقول بأن آن وروبرت ذهبا معا الى
السينما ، ولا أن أيا منهما عرف أن الآخر ذهب لمشاهدة فيلم معين فى هذا
المساء ، وان (شغل قردة) كان الفيلم الوحيد الذى شاهده أحدهما
او الآخر هذا المساء .. الخ .. وحتى يمكن مناقشة كل التطورات
الافتراضية التى يمكن تصورها ابتداء من السيناريو الاساسى - ينتهى

الإنسان سريما بأن يفترض علاقات معقدة في شكل : عرفت أن أن روبرت عرف أنها كانت تدرك حقيقة أنه رأى أنها فهمت أنه اعتقد ... شيئا أو آخر ! وهذا يعنى لسوء الحظ أن نوع البيانات القاعدية التي استخدمت الآن في بحوث « الذكاء الاصطناعي » عن اللغة الطبيعية غير مناسبة على الإطلاق . لأنها لا توفر إلا بيانات متضمنة في قائمة مراجع لغوية (أى تشياء مثل فيلم « شغل قردة » ، وأناس مثل : آن وروبرت) بينما المطلوب أيضا هو حقائق ترتبط بالحوادث المعينة التي جمعت بعض الالفاظ ذات الدلالة معا في وقت واحد .

وبعبارة أخرى فلا يزال هناك الكثير من المشكلات الكبرى التي يجب أن تحل في هذا المجال قبل إيجاد لغة طبيعية فعالة بين الإنسان والآلة . وطبيعى ألا يوافق كل انسان على أن الآلة قادرة على أن تتوفر لها قدر كاف من الذكاء لتقوم بالاتصال بشكل ذى مغزى على مخترعيها من البشر . وقد أصبح « هوبرت درايفوس » قائد المتحدثين من غير المصدقين . ويقول هذا القاتل لخرافة الكمبيوتر : « ان الآلة التي تستطيع أن تستخدم لغة طبيعية وتذكر الانماط المعقدة يلزم أن يكون لها جسم حتى يمكن أن يكون لها مقام في الدنيا » . ومع ذلك فليس هذا هو مكان متابعة المناظرة الحماسية والمعقدة عن مشكلات وإمكانات الذكاء الاصطناعي . ولنعد بدلا من ذلك الى الموضوع الرئيسى عن الاتصالات الانسانية .

حالة الآلات

ركزت في هذا المقال على موضوعين فحسب : الاتصالات البعيدة والحساب ، ثم عنت عناية كبيرة بتطور واحد في كل مجال : الفيديو تيكس في حالة الاتصالات البعيدة والذكاء الاصطناعي في حالة الحساب .

ومن الطبيعى ان يتصور المرء أن موضوعا ينشر في عدد مجلة العلوم الاجتماعية الدولية خصص للاتصالات لا بد أن يهتم بصفة خاصة بإبعاده الانسانية ، فلماذا إذن سمحت لنفسى أن أتحدث عن الآلات فحسب ؟ اعتقد أن هناك طريقتين لتبرير أسلوبى هذا وأن كلا التفسيرين كامنا في أفكار « فينر » . فمن الواضح أنه لا بد أن ينظر الى الآلات منذ الثورة الصناعية على أنها ظاهرة اجتماعية ضخمة تحدث كل أنواع التأثيرات على مستوى الاتصالات . هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فإن بعض الآلات المرتبطة بالكمبيوتر يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها تقدم نموذجا للسلوك الانساني ، أى نموذجا عمليا يبدو أنه قادر على محاكاة بعض الطرق التي تعمل بها الكائنات الانسانية وتتواصل .

وفى حالة التفسير الاول فانه من المخاطرة محاولة التنبؤ بالاثـر الاجتماعى لآلات الاتصال الجديدة لسبب بسيط ، وهو انه من الصعوبة ان نحقق ذلك بطريقة مقنعة باستعادة الماضى والنظر فى اثر مثل هذه الآلات كما هو حادث فعلا . (وفى حالة الوسائل الاعلامية المعاصرة على سبيل المثال فان مارشال مالك لوهان فى الولايات المتحدة وبيرر شافـر فى اوربا يقدمان تحليلات مختلفة كلية للظاهرة المعروضة . ولا يوجد ما يبرر الادعاء بان احدى وجهتى النظر صحيحة والاخرى خاطئة) . وهناك تنبؤات كثيرة تنار فى هذه الحظـة عن النتائج المتوقعة لثورة التليـماتكس . . وفى فرنسا على سبيل المثال تجمع هيئة البريد والبرق والتليفزيون ان تزود كل مشترك فى الهاتف بنـهاية فيديوتكس للاستعاضة بها عن دليل الهاتف المطبوع (وهو باهظ التكاليف فى انتاجه ومضيعة للورق وبشغل مكانا فى المنزل دون فائدة : . ويعنى هذا ان شكلا اساسيا من جهاز الفيديوتكس سوف يكون فى ايدى ملايين المستفيدين منه خلال سنوات قليلة . ومن المحتمل جدا ان الكثير من هؤلاء بمجرد ان يتعودوا على هذه التكنولوجيا الجديدة سوف يسرهم ان يستخدموها لافـراض اخرى كثيرة ، بما فى ذلك الشراء من محلات بيع بعيدة ، والاجراءات الرسمية الادارية واستعادة الاخبار .

فهل يصبح الفيديوتكس اداة اتصال هامة مثل الهاتف والراديو او التليفزيون ؟ ربما يحدث هذا ، ولكنه سوف يكون بأسلوب مختلف . وينبى ان نميز بين الوسائل الاعلامية الجديدة تماما (مثل الهاتف والراديو والتليفزيون عندما ظهرت لأول مرة) من ناحية ، والظواهر الجديدة التى تحدث تصديلا كبيرا فى انماط الوسائل الاعلامية الحالية من ناحية اخرى . وهذا الموقف معروف معرفة جيدة فى صناعة الكمبيوتر حيث نجد عدد الاساليب الحديثة تماما قليلا نسبيا ، بينما تكثر اعادة تنميط الاساليب القائمة . مثال ذلك ان اساليب الوصول المباشر للمخزون كانت مفهوما جديدا هاما فى تجهيز البيانات منذ ١٩٥٧ عندما ظهر فى السوق جهاز IBM المعروف باسم « راماك » الذى يتيح للمرء سماع اغنيته المفضلة . ومنذ ذلك التاريخ حدثت حالات عديدة من اعادة التنميط لفكرة هذا الابتكار . وكان لها نتائج بعد عمقا من ابتكار اول جهاز « راماك » بدرجة لا مزيد عليها ، وكان احد هذه التعديلات تصميم مجموعة اقراص يمكن تحريكها بما يسمح بتجاوز اى حدود فى مقدار البيانات التى يمكن تخزينها بهذا الاسلوب . وكان الآخر هو الاختراع الحديث لوحـدات صغيرة قادرة على استخدام اقراص عريضة ضيقة مصنوعة من سائد رخيص مرـن تمكن من اىصال المخزون الى مجال مستخدمى الكمبيوتر الصغير (ميكروكمبيوتر) . وفى مجال الاتصال فان جهاز التصوير التليفزيونى

المتحرك مثال رائع على آلة أعادت تنميط الأساليب القائمة دون انشاء أساليب أخرى جديدة . ومن الطبيعي أن التلفزيون يمكن أن يستند كلية - كما حدث مرة - على آلات تصوير ستوديو بالإضافة الى جهاز قراءة الفيلم الضوئي المعتاد . وتنقل الصور على هيئة اشارات ضوئية . ويعنى اختراع آلة التصوير التلفزيونية أن المشاهد يستطيع الآن ملاحقة الاحداث مثل المباريات الرياضية والمناظرات السياسية في وقتها الحقيقي (كما يقول رجال الكمبيوتر) ، أو حبا (كما يقول رجال التلفزيون) ؛ أى فى نفس لحظة الحدث . وهذه الامكانية قد أعادت بلا شك تنميط الادوار المتقابلة للمساهمين فى هذه المجالات . وتجرى الكثير من المباريات الرياضية لتنقل الى مشاهدى التلفزيون أكثر منها للمشجعين فى الملعب . واهتمام الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية ينشر التقارير التحليلية عن بعض المواجهات التلفزيونية للخصوم السياسيين أقل منه عند قيام أحد الصحفيين بقيادة مناقشة على الشاشة بما يؤدى الى النتيجة المعجبة من أن الصحافة تستأجر الصحفيين اللامعين لتقديم الاسئلة الشعبية حتى ولو كانوا غير قادرين على الكتابة المقتنة .

ومن المحتمل أن يؤدى الفيديو تكمس الى إعادة تنميط وضع الاتصالات وصناعة الاعلام على نطاق واسع باعتبارها مسألة استخدام الآلات الحالية (الهاتف ، التلفزيون ، الكمبيوتر) للقيام بالواجبات التقليدية (استعادة المعلومات - عمليات تشمل النقود .. الخ) بطريقة مختلفة . والمخبرون الصحفيون الذين يتبعون حتى الآن الفئة المهنية التى تعرف بالصحافة قد تكتشف فجأة أن الفيديو تكمس قناة أكثر ملاءمة للاتصال بقرائهم ، وأن خدمة قديمة ولكنها قيمة مثل البريد قد تجد نفسها مجبرة على التسليم بأن زميلها الهاتف والتلفزيون يستطيعان القيام بعمليات معينة واتصالات بمستوى كفاءة أعلى بواسطة التقنية المتقدمة الشديدة الاتصال بالفيديو تكمس مثل نقل الاعتمادات الكترونيا والبريد الالكترونى .

المحاكاة

ذكرت أن السبب الثانى فى التركيز على موضوع الآلات هو حقيقة أن السلوك الانسانى يمكن محاكاته الى درجة معينة من خلال الآلات الكمبيوترية . وأشارت الى هذا على أنه نموذج بمعنى أنه يقدم طريقة جديدة تماما للدخول الى ظاهرة السلوك الانسانى . وبدلا من اجراء تجارب عن الموضوعات الانسانية ، أو وضع نظريات عن الطرق التى يمكن أن تتواصل بها الكائنات المجردة يشرع الانسان فعلا فى بناء نماذج ميكانيكية عن نظم اتصالات (أى استنادا الى آلة حساب) .

ويحتاج الإنسان أن يميز على مستوى أولى بين ثلاثة أنواع من محاكاة السلوك الانساني أو الحيواني :

محاكاة فيزيقية : وتحدث بمجرد أن تستخدم آلة لتتجاوز عمل العضلات ، أو لتقوم بأعمال لا تستطيع العضلات أن تؤديها . فالسيارات تجري أسرع من الرجل ، ومكبرات الصوت تمكن الطغاة من أن يصيحوا أسم الجماهير ، والتلفاتات تنقلنا إلى عالم مسرف في الخيال ... الخ .

محاكاة اجتماعية : وهى الموقف الذى تبدو فيه الآلات كأنها تقف متاهبة لمرافقة الانسان بنفس الاسلوب تقريبا الذى يؤدي به الرجال الجسورون دور نجوم السينما فى المواقف بالغة الخطورة أو التى لا يمكن التنبؤ بها .

محاكاة عقلية : (قد يميل الكثير من المراقبين إلى تفهمها - خطأ فيما أرى - على أنها أمراض مخيفة مثل التهاب الدماغ) ويمكن أن يقال عنها أنها تحدث بمجرد أن يبدأ نظام الكمبيوتر العمل بأسلوب قد يكون ذكيا .

ويوفر الراديو والتلفزيون بالطبع - مثالا مزعجا للمحاكاة الاجتماعية (مثل العلاقة الشبه رياضية التى توجد فى « نيويورك » بين افساد الاخلاق الاعلامى والحمل بما يشير إلى أن العرض الانسانى قد يبلغ مدى ابعاد فى اغرائه من الانسان الحقيقى) . وكذلك فإن الفيديو تكس أيضا يمكن أن يكون مصدرا كبيرا للمحاكاة الاجتماعية إذا أمكن أن يتغلب - كما هو المنتظر - فى ابعاد الناس عن الشوارع واغرائهم بالبقاء داخل غرف المعيشة فى منازلهم (فى الشرنقة الكمبيوترية) وأن مجرى تعاملهم منع العالم الخارجى من خلال جماعة رقابة الفيديو تكس . ولكن من الواضح أن المجتمع لم ينتظر ظهور المكائن الالكترونية المتقدمة حتى يقيم معايير ثقافية مبالغا فيها على مستوى الصلات الاجتماعية والتكافل . وليس على المرء الا أن يتحول فى الشوارع مساء السبت . مثلا وليكن فى اثنينا أو لوس انجلوس حتى يرى أن الثقافات المختلفة قد اوجدت درجات متفاوتة وانواعا من الصلات بين المواطنين . وفى حالة كاليفورنيا تنعقد الامور عندما يتحقق الانسان أن الآلة نفسها التى كان مقروضا أن تيسر الحركة والاتصال بين الكائنات الانسانية - السيارة - قد تبدو أنها السبب الرئيسى الذى يمنع المدن والناس فى هذه الولاية من أن ينظر اليهم كمجتمعات .

مجرد نظم ؟ أو علم ؟

لا تزيد المحاكاة العقلية أو تنقص عن أن تكون الهدف الضمنى لآلاف من البحوث الذين يعملون حاليا فى مجال الذكاء الاصطناعى . وقد اقترحت

من قبل أنه قد يكون من الممكن في المستقبل الغير بعيد الجمع بين تقنية الاتصالات البعيدة المعاصرة والذكاء الاصطناعي حتى تنشأ نظم اتصال مصطنعة تستفيد من اللغات الطبيعية التي تستطيع الكائنات الإنسانية من خلالها أن تتجاوز بفاعلية وبفائدة مع الآلات الكيوتورية - كما أريد أن أقدمه الآن - كخاتمة وحتى أبرز عنوان هذا المقال - هو أن اقترح أن ساليب المحادثة المتقدمة من هذا النمط ليست نظم « عرض » مصممة لتبهر المشاهدين بسحر مقصود - بل على العكس أن تفهم لغة عمل الكمبيوتر ينبغي أن ينظر اليه على أنه محاولة واضحة للتفسير الواضح للعمليات العقلية للتفسير والاختراع (أي التحليل والتركيب) ، التي قد يكون من الصعب دراستهما بأى طريقة تكون أكثر فعالية .

واحدى المناظرات الفكرية الكبرى التي تجرى الآن هي التناظر الذي يتعارض فيه خبراء الاهلانية مع النباين اى بين هؤلاء الذين يعتقدون فى التعلم الفطرى والمواهب اللغوية من ناحية ، والذين يفضلون تفسير القدرات المكتسبة من الناحية الاخرى . وقد حدثت فى هذا المجال مواجهة مثيرة بين الاهلانى « نعام شومسكى » والنبائى « جان بياجت » فى مركز رويومنت بفرنسا سنة ١٩٧٥ - وقد يدهش المرء عند قراءة هذه المناظرة المعقدة بسبب المدى الذى كان يعود فيه المشتركون بين وقت وآخر الى القياس مع نموذج يوحى به كمبيوتر معين ، وبنفس الطريقة تقريبا التى يحس بها مدرسون معينون بعدم الارتياح اذا لم يستطيعوا توضيح شرحهم بالرسم البيانى .

ومن الطبيعى انه لا يوجد ما يمكن أن يقدم برهانا مسبقا على انه سوف يؤسس علم عن الاتصالات الانسانية مستندا الى المذاهب الآلية المذكورة . اذ ربما تكون الكائنات الانسانية والكمبيوتر لا يزال يعد كل منهما عن الآخر كما تبعد اثينا عن لوس انجلوس . ولكن لا اعتقد ذلك .

1. CHARBON, Paul. Le télégraphe et sa chronique. *Revue française des télécommunications*, Nos. 11, 12, April and July 1974.
2. HARMON, Margaret. *Stretching Man's Mind—A History of Data Processing*. New York, Mason Charter, 1975.
3. MUMFORD, Lewis. *Technics and Human Development — The Myth of the Machine*. New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1967 Vol. 1.
4. WIENER, Norbert. *The Human Use of Human Beings—Cybernetics and Society*. London, Eyre and Spottiswoode, 1954.
- DELORAINÉ, Maurice. *Des hommes et des machines*. Paris, Flammarion, 1974
6. *ACM Sigplan Notices*. Vol. 14, No. 6, June 1979.
7. The most complete documentation on videotex is the set of reports prepared for the June 1979 meeting on this subject organized in Luxembourg by the Commission of the European Communities.
8. DE SOLA, Ithiel. The Role and Future of Telecommunications in the Economies of Industrial Civilization. *CNET-CRNS Conference*, "Sciences humaines et télécommunications", 19-21 April, Paris.
9. HILTZ, Starr Roxanne; TUROFF, Murray. *The Network Nation—Human Communication via Computer*. Reading, Mass., Addison-Wesley, 1979.
10. STEWART, Daniel K. *The Psychology of Communication*. New York, Funk and Wagnalls, 1968.
11. CLARKE, Arthur C. *Profiles of the Future*. London, Gollancz, 1962.
12. TURING, Alan M. Computing Machinery and Intelligence. In E. Feigenbaum and J. Feldman (ed.) *Computers and Thought*. New York, McGraw-Hill, 1963.
13. WINOGRAD, Terry. *Understanding Natural Language*. New York, Academic Press, 1972.
14. SCHANK, Roger C.; COLBY, Kenneth Mark (eds.). *Computer Models of Thought and Language*. San Francisco, Freeman, 1973.
15. WILKS, Yorick. "Parsing English". In: Charniak and Wilks (eds.). *Computational Semantics*. Amsterdam, North-Holland, 1976.
16. CHARNIAK, Eugene. On the Use of Framed Knowledge in Language Comprehension. *Artificial Intelligence*, No. 11, 1978 pp. 255 - 65
17. CLARK, Herbert H., MARSHALL Catherine. Reference Diaries. In *TINLAP-2* (Theoretical Issues in Natural Language Processing-2). Papers presented at a conference at the University of Illinois, Urbana-Champaign, 25-27 July 1978. New York, ACM, ff. 57 - 63.
18. DREYFUS, Hubert L. *What Computers Can't Do—A Critique of Artificial Reason*. New York, Harper and Row, 1972.
19. McLuhan, Marshall. *Understanding Media*. New York, McGraw-Hill, 1964.
20. SCHAEFFER, Pierre. *Machine*.
2. C ENTRE ROYAUMONT. *Théories de langage: théories de l'apprentissage*. Paris, Seuil, 1979

وسائل الاتصال والمجتمع

كان علم الاجتماع من أوائل العلوم التي اتخذت منهجا تطبيقيا نحو مشكلات الاتصال . وقد قام كثير من الباحثين من أمثال كولي (١٩٥٦) وميد (١٩٣٤) وبارك (١٩٢٥) بأبحاث عديدة اهتموا فيها بالتطور الجديد الذي أخذ يطرأ على المجتمع ، وذلك بتحديد معنى وسائل الاتصال وتفسيرها على أنها سبيل يمين الفرد على نقل المعلومة الى أخيه الفرد ، ولذا فهي ، أى وسائل الاتصال ، : سبيل اساسى لبقاء وتنظيم المجتمع . ومن هذا المنطلق أخذ هؤلاء الباحثون يحللون معنى وسائل الاتصال . ورغم أنهم لم ينظروا في البداية الى الوسائل المعروفة كالصحافة والاذاعة ، الا أنهم اهتموا بالفكرة القائلة ان ثمة فكرة تنشأ في وعى الفرد ، ومن خلالها يكون هذا الفرد صورة ذهنية له ولغيره .

وعلى هذا الاساس ، وعلى أساس اكتشافات نظرية أخرى : نشأت الدراسات التطبيقية التي ألقت الضوء على كثير من نواحي الاتصال التي تختلف في محتواها وفي ديناميكيتها وفي ما ينشأ عنها من علاقات

الكاتب : ألفونس سلبلمان .

مراسل في كولون ، وقد صدرت له عدة مؤلفات بالألمانية والفرنسية والإنجليزية حول الناحية الاجتماعية لوسائل الاتصال والفنون ، وقد عمل رئيسا لتحرير إحدى صحف كولون ، كما ألقى محاضرات عدة في ألمانيا الانحدادية وسويسرة وفرنسا ، كما أنه من الشركين المنتظمين بهذه النشرة .

المترجم : تماضر توفيق

رئيسة التلفزيون العربي سابقا .

وخاصة بعد أن انتشرت الوسائل المعروفة كالراديو والتلفزيون والصحف . وهناك العديد من هذه الدراسات والتحليلات التي لا نستطيع أن نوردها كلها هنا ، وأن كان باستطاعتنا أن نقول أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية للمنهج الاتصالي : الأول : التداخل بين الموصِّل أي الذي ينقل المعلومة والمتلقى ، واعتماد الواحد على الثاني . والثاني : الصلة الدائمة التي تجعل وسائل الاتصال تنحرك إلى الامام وإلى الخلف على اندوام . والثالث : أن هذه الوسائل جزء من شبكة كبيرة من التلاحم والتداخل لا تكف عن الحركة أبدا . وبسبب تنوع الأنماط النظرية ، رغم أهميتها ، فإن الصعوبة الكبرى تمثلت عن التطبيق عندما نريد أن نتتبع قنوات الاتصال المختلفة ، وخاصة إذا ما أريد التأثير من خلالها . ولكن كانت هذه في ذات الوقت أهم مشكلة تولّاها الباحثون ، وخاصة في أيام ما قبل التلفزيون والأسطوانات والكتب رخيصة الثمن والكاسيتات .

وفي عام ١٩٧٧ أشار الباحث ميرتين الى أنه يوجد على الأقل ١٦٠ تعريفًا لمفهوم وسائل الاتصال . ورغم هذا لم تتوقف الأبحاث عن مفهوم وسائل الاتصال وعن أهميتها بعد أن أصبحت ظاهرة ، وعن تأثيرها على المجتمع من عدة نواح . وفي عام ١٩٤٨ اتجه الباحث لاسويل ، الى الاقتصاد السياسي كقاعدة لبحثه . واهتم بالناحية السياسية والناحية التاريخية ، مستعينًا في ذلك بإعادة الوثائق والتحليل المنهجي للمحتوى ، أما لازارسفيلد (١٩٤٠ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩) فقد اتخذ سبيلا آخر ينوم على أساس العلاقة الوثيقة المعترف بها الآن القائمة بين علم الاجتماع وبين علم النفس الاجتماعي ، وقد ضمن هذا الاستاذ القدير أبحاثه هذه في كتابه الذي صدر عام ١٩٣٣ . فيه يبدو الاهتمام واضحًا بالآثار الضيقة المدى التي تنجم عن وسائل الاتصال ، وأهمها وقتئذ الراديو والتي دلل بها الباحث بعد إجراء مقابلات مع المستمعين ، وبعد اختيار عينات وقطاعات منهم ، وبعد إجراء دراسات ميدانية تستهدف تحديد مرتفع المستمع من وسيلة الاتصال ومن المجتمع . والاتجاه الثالث تبناه الباحث لوين (١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٥١) واتخذ فيه منهجا يتبعه فيه الكثيرون ممن أتوا بعده ، استخدم فيه علم النفس التجريبي وعلم النفس الاجتماعي معا . وهذا المنهج يقول أنه بمجرد أن يتركز الاهتمام على العلاقات الشخصية في جماعات صغيرة ، فمن المحتم أن يصبح أثر وسائل الاتصال على هذه المجموعات محل اختبار . وعلى ذلك فقد أجريت التجارب التي تبحث في السلوكيات الشخصية تحت ضغوط جماعية ، وفي القيادة الديمقراطية والاولتوقراطية والاضغوط التي تنادي بالاعتزال الفردي تصرفا يخالف التصرف المعترف في جماعته الصغيرة . وفي سنوات (١٩٤٩ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤) اهتم هوفلاند وأتباعه بالآثار النفسية التي تحدثه وسائل الاتصال ، من حيث محتواها ، ومن حيث خصائص الرسالة التي تبعث بها ، أي من حيث صدقها وجاذبيتها والاصل منها ، ونواحي التعصب فيها . الخ ، وكل هذه تمت دراستها تحت ظروف معملية خاصة . وأصبحت منذ ذلك الوقت تعرف باسم الأثر النعاسي أي أن أثرها يأتي متأخرا على سلوك الفرد (هوفلاند ١٩٤٩) هو الأثر الذي أطلق عليه فيرتون (١٩٥١) ، فيما بعد بالآثر العكسي ، أي أنه يأتي بعكس ما يتوقع . كل هذه النظريات تقوم على دراسات هذه المدرسة .

ينبغي أن نلاحظ أن كل هذه الدراسات التي أوردناها باختصار تمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية (للحصصول على معلومات أوفى نستطيع اللجوء الى دراسات برسلون ١٩٥٩) وأنها كانت المرجع لكل ما تمت دراسته في ميدان الأثر الاجتماعي لوسائل الاتصال أو من بينها

الدراسات التي تمت بها في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٨ و ١٩٧٣ و ١٩٧٧) وهي جميعها تدن بالكثير علوم عديدة أخرى مثل علم خصائص الإنسان ، والاقتصاد السياسي ، وعلم النفس ، وعلم اللغة ، وعلم الظواهر الباثولوجية وغيرها كثير . . . فمثلا كان لعلم التحليل النفسي الفضل في اجراء تجارب بحثية عديدة وخاصة في الخصائص النفسية للمعرفة مما كان له اكبر الاثر في تحديد اثر وسائل الاتصال ورسالتها على الفرد . بل وفي كيفية إعداد وبناء الرسالة المستندة ارسالها . وقد ظهر هذا بالاحص عند دراسة اثر التلفزيون على الأطفال والشباب . وقد قام به العديد من الباحثين من امثال هايمان ١٩٦٤ ، وزيريس ١٩٦٣ ، وبرتولد ١٩٧٠ ، وهيرتاستورن ١٩٧٢ بأبحاث قيمة . وكانت ابحاث كلاير (١٩٦٠) التي اهتمت بأثر وسائل الاتصال اجتماعيا مدينة بالفضل للأبحاث التي قام بها علماء النفس الاجتماعيون في ميدان نظريات التصرف . وديناميكية الجماعات . قد أنشئ لها في عام ١٩٥٤ مركز خاص بهما في آن ارتقر بمشينشجان بالولايات المتحدة الأمريكية . وكان الفضل في انشائه يرجع الى العالم (لوين) الذي توفي بعد انشاء هذا المركز بقليل . كما يرجع الفضل الى الدراسات التي قام بها هوفلان وزملاؤه في جامعة نيل . وكانت تهتم بدراسة الاثر الاجتماعي لوسائل الاتصال . وان كانت تعمل على تخليص هذه الدراسات الاولى من اثار النمطية (سيلبرمان ١٩٧٧ - نقد لهذه النمطية) .

ولنرجع الان الى الفروع الفردية في دراسات اثر وسائل الاتصال اجتماعيا . ونبدأ بأن دراستنا ستنصب على ما يلي : الصحافة - السينما - الراديو - التلفزيون - الكتاب - الجرامفون - الفيديو - كاسيت . اسطوانات الفيديو ، الفيديوتون - الصحافة الالكترونية . والاتصال بالاقتصاد الصناعية ووسائل الاتصال كما يعرفها نشر المعلومة المفيدة على نطاق واسع على الافراد الذين يكونون جماعات متباينة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا ، وذلك من خلال قنوات خاصة لهذا النشر . (سيلبرمان ١٩٦٩ صفحة ٦٧٣ ورأيت ١٩٥٩ صفحة ١٥ وجنوفيتز وشولتز ١٩٦٠ صفحة ١) .

وكانت هناك دراسات عديدة لهذه الحقيقة ، وسنحاول هنا أن نتناول بشيء من التفصيل أعمال هؤلاء الباحثين الذين اهتموا بكلمة « جماهيري Mass » ، وكيف يصفون النفسية الجماهيرية بجانبها ظاهر ، الثقافة التي تنقلها وسائل الاعلام .

الوسيلة :

ان اى بحث يتعلق بالوسيلة ذاتها ينتهى بأن يجعل نقطة الانطلاق والاهتمام هى تحليل البناء الاجتماعى والاقتصادى والقانونى والسياسى والدينى والثقافى لكل وسيلة على حدة . والمعروف ان هناك اوجه تشابه عديدة وهامة بين وسائل الاتصال الحديثة من حيث المكونات الاساسية قبيل العاملين فيها والالات والنظم . ولكن هذا بالطبع لا يعنى ان التليفزيون والراديو والصحافة والسينما متشابهة تماما من حيث البنية الاساسية ، لان ابعاد كل وسيلة تختلف عن الاخرى ، كما ان بعضها يعمل كتركة ، والبعض الآخر يعمل كمؤسسة ، ولكن ما يجتمع كلها فى المحتوى . لان محتواها جميعها يجب ان تشتمل على العناصر الثقافية والعناصر الفنية ، ولذا يجب ان ننظر اليها جميعها على راسها مؤسسات اجتماعية ثقافية . وهذه الحقيقة تجعل من السهل عند الحكم عليها تطبيق نتائج الابحاث التى اجريت عن الثقافة من وجهة نظر الاجتماع وعن المعرفة من وجهة نظر الاعلام كما ان هذه الابحاث لها أهمية خاصة عند دراسة ديناميكيات المجتمع وانماطه وذوقه . واذا ما طبقنا بكل هذه الابحاث على تنظيم وسائل الاعلام ، ينبغى علينا ان ننظر الى هذه الوسائل على انها تميل الى التاحتين السياسية والاجتماعية . اما اذا اردنا ان نبحث فى الكيفية التى تعمل بها هذه الوسائل ينبغى علينا ان نعتمد اكثر على علم النفس الاجتماعى .

الموصل او الذى ينقل الرسالة

ان الامر يستوى اذا كان الذى يقف خلف الوسيلة هو فرد او جماعة او مؤسسة لان عملية الخلق او الابتكار نفسها تتأثر بكل هذه العوامل ، من ناحية الايديولوجيات والاذواق الفردية والتعليم والتسويق الفنى ، لانها كلها تندرج تحت ما يمكن ان تسميه عملية التجميع . اما دور الموصل ذاته فى اطار النظام الاجتماعى ككل فانه يتقرر ازاء عدة عناصر منها : المركز الاجتماعى والمهني ، ونظام الانتاج ، ومدى المنافسة وتقسيم السلطة والرفابة والاجيال العديدة التى ينتمى اليها ، بمعنى انه اذا كانت الرسالة التى يبعث بها هذا الموصل تنفق وامال واعمال الافراد الآخرين والجماعات الاخرى الموجودة فى داخل هذا الاطار ، فانها عندئذ تكون جزءا من شبكة واسعة عريضة نفسية واجتماعية . . ولذا فمن الاجدى ان نبحث أولا عن الاطار النفسى والاجتماعى الذى يعمل فيه هذا الموصل قبل ان نبحث فى ماهيته هو . والابحاث الحديثة تهتم بالمناسخ الذى يعمل فيه هذا الموصل والاثر عليه هو الذى قد تحدثه

رسالة ، ورد الفعل الذى قد تحدثه هذه الرسالة على المتلقين لها ،
والأنماط والاعتبارات السلوكية العامة التى قد تنجم عنها .. الخ ..
(رابلى ١٩٥٩ وهالموس ١٩٦٩) .

ولعل من أهم الإضافات التى أدخلت على الأبحاث الخاصة بدور
موصل الرسالة ما سميت بدراسات « حارس الباب » ، وهى دراسات
تقوم على تحليل قام « أوين » (١٩٤٨ - ١٩٥١) بشأن الخطوات
التي تصل بجماعة ما الى اتخاذ قرار ما . وهذه التسمية الغريبة
بين المهمة التى يقوم بها موصول الرسالة عند اتخاذهم القرار فيما
يختص بالاختيار ثم بالتصفية ثم بالتلخيص والتخفيف فى الرسالة او فى
المعلومة وفى محتواها . وقد أشار لوين (١٩٤٧) الى ان مهمة او مفهوم
حارس الباب ، يعتبر عاملاً مساعداً فى تحليل انسياب المعلومات . لان هذا
الحارس يقف حيث يستطيع ان يربط بين العديد من الجماعات وبين
شبكات الاتصال وما يحيط بها من أجواء ابيثات . وقد استخدم تعبير
لوين هذا (حارس الباب) ، تطبيقياً لأول مرة عندما قام وايت (١٩٥٠)
بتحليل لأحد رؤساء تحرير الصحف الأمريكية التى توزع نحو ٣٠.٠٠٠
نسخة ، ومنذ ذلك الوقت وهذا البحث يتخذ أساساً للعديد من الأبحاث
! للتوسع اطلع على كونزيك ١٩٧٧ صفحة ٧٦ وما يتلوها .

المحتوى :

إذا ما انتقلنا الى تحليل المحتوى الذى تنقله وسائل الاتصال
المطبوعة او المكتوبة . والمرئية نجد أن البحث لا يقنع بالأساليب التقليدية
الفلسفية او اللغوية او الفنية او الدينية المألوفة . كما انه لا يقنع
بالأساليب التى تقوم على اعتبارات معاصرة ، ولكنه يتخطى كل ذلك الى
التحليل الدقيق للمحتوى والاسلوب حتى يتسنى له التعرف على الاتجاه
الاجتماعى والنفسى لاية وسيلة كانت . وهنا علينا أن نفرق بدقة بين
التحليل الذى يستهدف المحتوى ويحدد نفسه بما تبعث به وسيلة
الاتصال من رسائل ، والتحليل الذى يتخطى ذلك ليصل الى المحتوى
والاسلوب ، وتداخلهما الواحد فى الآخر ، وعلاقة الواحد منهما بالآخر .
والإجراء الذى يلجأ اليه الباحثون للوصول الى هذا الهدف هو التحليل
المنظم المتتالى للمحتوى (وقد وصفه سيلبرمان بالتفصيل ١٩٧٤) .
وبالاختصار فان هذا الاجراء يقتضى البحث التفصيلى فى العلاقة القائمة
من حيث الكم والكيف فى المحتوى أو فى المادة المذاعة او المرسله عن طريق
وسائل الاتصال (الرياضة - الموسيقى والاخبار .. الخ ..) والعلاقة
أو الاثر الذى تحدثه هذه الرسالة من حيث الكم والكيف اجتماعياً

ونفسيا . بمعنى البحث في آثارها الاجتماعية على الانماط السلوكية ،
أو على إثارة العنف أو اللجوء الى التصرفات العدوانية ، كما تلجأ هذه
الطريقة الى بحث العلاقة الكمية والكيفية بين الرسالة المنقولة وبين الرأي
العام . أى أثرها على بعض المجموعات المعينة وعلى سلوكها . بالإضافة
الى كل هذا يجب أيضا دراسة الذوق العام ورغبات المتلقين ودراسة
شخصيات بعض العينات وانماط سلوكها ، والاساليب المتبعة في اقتناعها
أو ترويج فكرة في أوساطها . وأخيرا يجب أيضا دراسة العلاقة القائمة
كما وكيفا بين الاستجابة لهذا المحتوى قبل وبعد ارسال المعلومة
أو الرسالة . والفرض من كل هذه الدراسات التى تتم عن طريق علم
النفس التجريبي هى ان يصل الباحث الى التغيرات التى قد تحدث
وقتها نتيجة لهذا المحتوى والتى تنمى الى المناخ الاجتماعى والنفسى .

الجمهور المتلقى للرسالة :

لما كانت وسائل الاتصال تستهدف جمهورا عريضا متباين الاذواق
والمشارب . فان كل وسيلة من هذه الوسائل تواجه جمهورا نظريا لا تعرفه
ولا تراه ولا يمكن لها ان تتأكد من طبيعته بسهولة عن طريق الوسائل
المباشرة . فهناك وحدات مجمعة من المستمعين أو المشاهدين أو القراء .
ولكن التعرف عليها ليس أمرا سهلا . لأن الفرد يشاهد أو يقرأ أو يستمع
كفرد حتى لو كان محاطا بمجموعة أخرى أو حتى لو كان واقعا تحت تأثير
مجموعة من الناس . لكل هذه الاسباب نجد ان قياس آراء المشاهدين
أو المستمعين أو القراء يستخدم عادة طريقة أو طريقتين من طرق دراسة
السوق أو التعرف على الآراء ، رغم أن الباحث يعلم تماما أن الشخص
الذى يسأله لا يمكنه ان يعطيه رأيا الا عنه هو شخصا . وقد يكون هذا
الرأى أو هذا السلوك متشابها عن طريق الصدفة لا غير مع آراء كثيرين
غيره من المستمعين أو المشاهدين أو القراء . وهنا - وعن طريق بعض
الاساليب الأخرى - يمكن الوصول الى بعض النتائج . والمعروف أن رأى
الفرد وسلوكه من الناحية النفسية يصدران على زعم أن الوسيلة المعنية
وما تحويه من رسائل موجودة لارضائه أولا . وكثيرا ماتجرى أبحاث عن
المستمع أو المشاهد أو القارئ على اعتبار أنه فرد منعزل ، وكل هذه
الأبحاث والدراسات لا تأتى بفائدة مجدية بسبب هذا الزعم ولذا فقد
لجأ الكثير من الباحثين الى طريقة أخرى تأخذ في الاعتبار العديد من
المستويات التى تنظر الى المتلقى على أنه فرد في جماعة . وتأخذ في الاعتبار
العديد من العناصر : مثل الذوق والحافز والاختيار والوعى واليقظة
والاستيعاب عند تلقى الرسالة وعند استخدام الوسيلة المعنية . ونتيجة
لذلك اضطر الباحثون الى التخلي عن كثير من آراء السابقين من أمثال

جوستاف لوبون وجابريل تارد وويليام ماكجودجال وسيجموند فرويد .
وهى آراء كانت تهتم اولا بسلوك الجماعة . وكانت ابحاث هؤلاء السابقين
تتم في اطار ضيق تخصصي . اما الابحاث الجديدة فانها تنظر الى المتلقى
على انه فرد من بين جماعه يتعامل ويتفاعل معها ، فهو عضو في اسره
وله زملاء . كما انه يتخذ سلوكا معينا يتفق ودائره اوسع وهي دائره
المجتمع الذى يعيش فيه ككل ، وتأثير الراى العام عليه . والتغيرات
الاجتماعية التى تطرأ على هذا المجتمع . والبحوث العديدة التى أجريت
اخيرا تنظر الى متلقى الرسالة على انه شخص يتأثر بمناخ المجتمع
او المؤسسة او الجماعة التى يعيش فيها . أى بالاختصار يعيش في اطار
نظام اجتماعى ثقافى معين . ولذا فان الوسائل التى يلجأ اليها الباحث
اليوم لقياس رآى المشاهد او المستمع او القارىء هى وسائل تركز الى
حد بعيد على علمى الاجتماع والنفس ومناهجهما . اذن لقد تم الاعتراف
بان المتلقى ليس شخصا وحيدا مفردا ولا سلبيا يقع تحت سيطرة عوامل
خارجية . كما كان الاعتقاد فى الماضى ولا يزال الى حد ما على الاقل من
جانب هؤلاء الذين اختاروا طريقا جامدا متحيزا للدراسة الثقافية . ولم تعد
الابحاث تنظر الى العلاقة بين المرسل والمتلقى على انها علاقة من اتجاه
واحد هو اتجاه المرسل يستطيع من خلالها ان يفرض آراءه على شريك
لا حول له ولا قوة .

الحركة والنفوذ أو الاثر

ان موضوع الحركة والامر أو النفوذ الذى تمارسه وسائل الاتصال
او وسائل الاعلام يقودنا لا محالة الى مسألة دور هذه الوسائل اجتماعيا
وثقافيا في اى مجتمع . ولا نريد هنا ان نناقش مهمة هذه الوسائل .
ولكن يمكن القول باننا نبحث في تحصيل يرمى الى التعرف على
العلاقات المتداخلة القائمة في اى نظام اجتماعى وثقافى . وهنا نجد اننا
امام عدة مهام وعدة مجالات للعمل يعتبر الجانب الاهم فيها هو الجانب
الاجتماعى النفسى . ويمكننا هنا ان نوردنا باختصار .

اذا كان البحث والتحليل يختصان بمحتوى هذه الوسائل فانه عندئذ
سيتركز على مدى فدره هذه الوسائل للحصول على المادة على اختلاف
انواعها . وبهذا المفهوم يمكن القول بأن محتوى الوسيلة هو سلعة ترفيهية
يكثُر الطلب عليها ويمكن شراؤها من صانعيها ، وهى بهذا تعتبر مادة في
مناول اليد يمكن استخدامها بهدف معين ، وهذه النظرة الاقتصادية
للبحث كثيرا ما تؤخذ كدليل على العداوة التقليدية بين الفن والتكنولوجيا
او التطور العلمى ، وبأخذها بعض من يمارسون النقد الاجتماعى على انها
نقطة الانطلاق لمناقشات ذات صيغة سياسية وأيدولوجية .

اما اذا انصب البحث والتحليل على العلاقة بين مهمة محتوى بعض مسائل الاعلام وبين مهمة الوسيلة لاستخدامها في نقل بعض المحتوى فان الاتجاه عندئذ يتحول نحو مهمة هذا المحتوى لتنفيذ الغرض الذى تنشده الوسيلة . ومن المشاكل التى تعترض قبل هذا المنهج التحليلى القول بأن الوسيلة تشوه المحتوى وتقدمه بنفحة متميزة واضحة التميز أو انها تغير من معناه عند تقديمه ، وما ينجم عن هذا التشويه وما ينتج عنه من مشاكل ثقافية ودينية واجتماعية ونفسية ومايمكن أن توصف به الوسيلة من عدم الكفاءة .

وثمة اقتناع بأن خلف كل محتوى يقف فرد مسئول عن انتاجه وشرحه وتقديمه ، وهذا الاقتناع يقودنا الى تحليل مباشر لصيغة هذا المسئول ثقافيا واجتماعيا . ان العلاقة الوثيقة بين المحتوى ومهمته واثره من ناحية . وبين المنتج أو المفسر أو المعلق عليه واثره تقودنا الى حذ ما الى التعرف على المشكلة ، فلنتعرف أولا على العمل أو الوظيفة . وقد بين التحليل فى هذا المجال التفاعل بين الاجتماع وعلم النفس . وكيف أن أى مجتمع مهما كان معقدا يقف على قدميه بواسطة جماعات كبيرة من المتخصصين تساعد على بقاءه واستقراره .

والخطوة التالية فى عملية التعرف هى اننا نجد أن وسائل الاعلام ذاتها قد اخذت على عاتقها مهمة الانتاج والتفسير والتعليق ، وقد اشار البعض الى التلفزيون فى بعض البلاد على انه دولة داخل الدولة . وهذه اشارة ظالمة الى حد ما . فاذا اخذت احدى وسائل الاعلام على عاتقها مهمة انتاج الموسيقى واعدادها وتقديمها والتعليق عليها ، فمن الظلم أن نقول ان هذا معناه الرغبة فى السيطرة أو الاحتقار . ولكنه يعنى أهمية هذه الوسيلة فى مجتمع تنصدى خيوطه واطرافه المحيط المحلى ، بعد ان كانت الموسيقى محصورة فى مؤسسات فردية يقودها اناس يحكرون نشاطاتها وحدهم .

ان وسائل الاعلام أصبحت هى الاخرى مؤسسات ، كما أصبحت المادة التى تقدمها . وهذا يقودنا الى موقف تتعرض فيه هذه الوسائل واثرها لتحليل دقيق من زوايا عديدة . ولتيسير فهم الموضوع يستطيع أن نقول ان ثمة موقفين متعارضين : فالذين يتبعون نظرية التقسافة الشعبية يقولون انها تمثل خطرا داهما على الثقافة الرفيعة والفن الشعبى وانها تقضى قضاء تاما على قيم الخاصة فى المثقفين ، وانها تحبل الفن الهابط محل الاعمال التى يقدمها العنانون الحقيقيون ، وانها تخلق اتجاها جديدا غير مرغوب فيه ، وتقضى على الاحساس بالواقع وبكل معانى الفن . . اما الذين يؤيدون الثقافة الشعبية فانهم يعارضون هذه المخاوف

واعمين انها تماثل الاتجاهات الديمقراطية وتفتح نافذة للمعرفة ، وانها - أى الثقافة الشعبية لا تحلو من الفكر والفن - بل انها تعمل على توسيع التجربة الثقافية ، وتتيح الفرصة للهروب من الخيال .

من كل هذا نجد ان أى تحليل لوسائل الاتصال لا بد ان يمس موضوع وقت الفراغ ، او كيف تساعد وسائل الاتصال فى تمضية . ونقطة البداية هى ان نتعرف اولاً على المهام الثلاث لوقت الفراغ وعليه يمكن تلخيصها فى الاتى : عملية الراحة بعد العمل بعيداً عن واجبات الحياة اليومية ، وعملية الترويح بهدف القضاء على ملل الحياة . وعملية استخدام وتطوير القدرات الذهنية والفنية كتعويض عن الحياة المعاصرة بما فيها من تصنيع وانتاج يؤدى الى الفقر الروحى والى جعل الحياة رتيبة ومملة .

وبدراسة كل هذه العمليات نجد ان اثر وسائل الاتصال فى هذا المجال يكمن فى المحتوى الذى تبث به هذه الوسائل وفى اثره على الافراد . والمحتوى قد يكون قائماً على فنون شعبية تقليدية تربط بين الافراد وبين مجتمعاتهم ، وذلك عن طريق خوض تجربة واحدة . وقد يكون قائماً على اثر يدفع بالخيال الى الماضى ، ويربط بين الفرد وتاريخه . وهى هنا تجربة فردية شخصية . وقد يكون قائماً على ثقافات وفنون معاصرة تلقى الفرد فى تجربة رمزية . وقد يكون هذا المحتوى من وجهة نظر المتلقى جيداً او رديئاً او مثيراً ، مما يثير فى نفسه قيماً خلقية . وقد يكون المحتوى غير كل هذا بالامة ، لا يثير فى النفس شيئاً كالموسيقى التى تستخدمها وسائل الاتصال كخلفية لى برنامج . وهنا لا نجد لهذا المحتوى اثراً يذكر او معنى يفيد .

والواقع ان دراسة اثر وسائل الاتصال تقوم على حقيقة ما اذا كانت الرسالة تثير فى نفس متلقيها نوازع عاطفية او سلوكية او ادراكية . ولكن هذه الدراسة كثيراً ما تصطدم بعراقيل عدة عندما يكتشف الباحث ان المحتوى او الرسالة لم تكن فى الواقع تهدف الى هذا التأثير . بل ان الاثر جاء عفويًا ، وعندئذ نجد ان المهم او الرسالة لم تات ثمارها . واذا كانت الرسالة تهدف الى اثر او هدف بعينه ، فاننا نجد ان اثرها حتى لو كان سمير المدى يعتبر سلبياً . وان كانت فى بعض الاحيان وفى بعض الحالات تصل الى حالة ثانوية من الايجابية . وهذا يحدث عندما تكون القيمة السائدة فى مجتمع ما هى نفسها فى دور التغيير والتطوير . هنا يمكن الحكم على اثر وسائل الاتصال من حيث كونها ايجابية او سلبية . واذا نظرنا الى وسائل الاتصال من هذه الزاوية - زاوية التغيير والتطور الحادثين فى مجتمع ما - يمكننا القول عندئذ ان وسائل الاتصال هى التى تشكل هذا

التغيير وهذا التطور سلبيا أو ايجابيا ، وانها في الواقع النذير بالتغيير الاجتماعي . ولناخذ مثلا على ذلك : اذا نظرنا الى ما تتداوله المجتمعات اليوم من كتب تعالج الجنس لادرکنا ان هذه لم تعد مشكلة كما كانت في الماضي وان النظرة اليها قد تغيرت تماما فلم تعد نظره التخوف ، او على الاقل لم تعد النظرة تشير الى اخطارها الجانبية ، ولم تعد الفكرة تقوم على ان وسائل الاتصال هي السبب او الفرض في تغيير المجتمع عن طريق هذه الكتب . بل لقد كان لها دور كبير في دحض النظرة التي يقبول ان التغيير الاجتماعي يقوم على عنصر واحد فقط (سيلبرمان - كروجر ١٩٧٣ . ١٩٧٣ وهاتغورث) .

اتجاهات حديثة في البحوث :

يتبين مما سبق ان نمه ابحاثا عديدة . نظرية وتطبيقية في اثر وسائل الاتصال على المجتمع . وان هذه الابحاث قد اثمرت نتاجا كبيرا . وانه أصبح من الواضح ان وسائل الاتصال أصبحت علما قائما بذاته له ابحاثه ودراساته . ولم يعد فرعاً من العلوم . ورغم كل هذا فان ابحاث وسائل الاتصال لا تزال تعاني الكثير من العصور وتصطدم بكثير من العقبات لان ابحاثها لا تختلف عن الابحاث الاجتماعية التي تكتنفها الشكوك والظنون . وفي المؤتمرات وحلقات الدراسة والندوات كثيرا ما نسمع عن ضرورة ابتكار طرق جديدة للبحث فيما يتعلق لوسائل الاتصال او الاعلام . ويبدو ان الفكرة التي تقدم بها عييد الباحثين في هذا المجال « بول لازارنسفيلد » من بضعة اعوام عندما بادرنى بقوله « الواقع انه لم تعد هناك موضوعات أخرى لنبحث فيها » . أصبحت حقيقة واقعة . واذا كان هذا هو الامر الواقع فان ما نقوم به لايجاد وسائل جديدة وابتكار مناهج حديثة لايحائنا ليس سوى محاولة منا لتبرير وجودنا ، أو اننا نعرف مسبقا بكل ما ستأتي به هذه الابحاث .

والواضح اننا لا نعرف كل شيء ، ولن نستطيع ان نعرف كل شيء ، وخاصة اذا نظرنا الى التطور التكنولوجي الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال أخيرا . والواجب علينا الآن ان نرسل بانظارنا عبر هذا التطور كما يليق بأى باحث اجتماعي أو نفساني الى الانسان الذي يعيش وسط هذا الزحام المنقطع النظر من وسائل الاعلام . وعندئذ سيجد الباحث الاعلامي نفسه امام ميدان يعتبر اكثر ميادين هذا المجال إثارة ، وهو العلاقة بين وسائل الاتصال والتغير الاجتماعي في كل صوره وتطبيقاته وبعد سنوات طويلة من البحوث في هذا المجال يستطيع بهذه المواجهة ان ينفذ خطر النظرية الخاطئة التي ترجع اسباب التغيير الاجتماعي الى عنصر واحد ، وخطر اعتبار وسائل الاتصال الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي

ينبغي دراستها في مجال التغير الاجتماعي . وخاصة بعد هذه السنين الطويلة من البحث في آثار هذه الوسائل والتعرف عليها وملاحظتها . ان وسائل الاتصال ميدان معقد . وخاصة اذا ما حاولنا دراسته على ضوء المتغيرات الاجتماعية ، ولا يجب معالجته بنظرة اجتماعية فلسفية وحسب ، وهو ما تقوم به بعض الهيئات القومية وخاصة وفيما يختص بمشاكل الدول النامية ، لان الحقيقة هي ان المشاكل الاجتماعية قائمة في الولايات المتحدة كما هي قائمة في السنغال . ومشاكل التنمية ليست مقصورة على البلاد النامية واذا اخذنا في الاعتبار التطور الهائل الذي يحدث الآن في تكنولوجيا الاتصال . فالمستقبل يقول ان العالم سيكون كله دولاً نامية . وان اختلفت مستويات نموها .

وهنا يفتح امامنا الطريق لدراسة الانسان : وهو ما ابتعدت عنه الابحاث اخيراً . ولجات الى النظريات والتحليلات الخاصة بسلوكه .

وقد قام بعض الباحثين امثال لويز (١٩٦٣) . ومالك كليسلاند (١٩٦١) وشرام (١٩٦٤) ومويلز (١٩٦٦) بدراسة مثيرة عن نظريات الاتصال والتقدم ، ولكن هذا الاهتمام سرعان ما اختفى او قضى عليه عندما بدا السياسيون يتولون امور وسائل الاتصال ، ناسين لاسيائين لا تهتم في هذا المجال - ان وسائل الاعلام وجدت لنشر معلومات صحيحة قائمة على معطيات ثقافية يمكن ان تنمي آمال البشر وتثير تطلعاتهم . وانها هي وسائل الاعلام يمكن ان تستخدم كاملاً مؤثر في تكييف هذا البشر مسبقاً لهذه التطلعات وتلك الآمال وتستطيع بالتعاون مع خطوات داخلية اخرى ان تخلق المناخ الملائم لايجاد الرغبة في التقدم الاجتماعي والثقافي ، حتى لو كانت عناصر هذا التقدم غير كافية . اما والبحوث اليوم في هذا المجال ليست كافية فان هذه التطلعات قد تنقلب في وقت قصير الى شعور بالاحباط . بل الى صراعات في المجتمع (شومبار دي تو ١٩٧١ ، ١٩٧٥) . ان المهمة الاولى الان امام الباحثين في مجال وسائل الاعلام وخاصة بعد ان تطور الارسلال ، واصبح عبر الاقمار الصناعية ، هي بحث محتوى هذه الرسائل المباشرة وتحليلها قبل تقديمها للمجتمع .

ولكن ، للأسف . هذا لا يحدث اطلاقاً :- والان وبعد ان كثرت اجهزة الفيديو . والارسلال المباشر بالاقمار الصناعية . فان المجتمعات تجد نفسها امام وسيلة اليكترونية جديدة ، لم يبحث احد في محتواها ولا في اثرها الاجتماعي والثقافي ، ولا يتنبه لها احد الا بعد وقوع الزلزل . وعندما يمسك النفاد بأقلامهم لينتبهوا الى الخطر الداهم الزاحف على مجتمعهم ، وهما يتجه الناس الى اهل السياسة او الى القضاء وقلما يتجيبون الى المهتمين بوسائل الاعلام او الباحثين في مجاله ، لينقذوهم من هذا الزحف المخيف ،

او ليجدوا عندهم العون والطمأنينة . وهذا ما حدث عند بداية الراديو ،
ويجد أن التاريخ يعيد نفسه فيما يختص بالتلفزيون .

وهذا يأتي بنا الى عامل آخر يسوب الأبحاث الخاصة بوسائل الاعلام
في الوقت الحاضر ، ويمكن التعرف عليه اذا ما تحدثنا مع العاملين في
هذا المجال وتناقشنا معهم حول ما وصلوا اليه من نتائج عبر السنين .
او ، ان البحث في ميدان الاعلام اخذ يتخذ شيئا فشيئا طابعا نظريا .
وهو بهذا لا يواكب الاحداث . وكثيرا ما يتقدم الباحثون بانماط نظرية .
وعى انماط بعيدة كل البعد عن المطلوب . وبدلا من ان يراعب الباسحت
ويحلل سلوك المستمع أو القارئ او المشاهد نجد انه يكرس كل جهوده
للولصول الى نظريات تقوم على احداث لم تعد قائمة وبعيده عن الواقع .
مما يجعلها عديمة الفائدة تماما . وهذا يظهر أكثر مما يظهر في الشعار الذي
كثيرا ما يرفع وهو « اثر وسائل الاعلام » . ونجد هذا الباحث يعالج
موضوعة بالكثير من الشك . فنراه يلجأ مرة الى نظرية التوازن (هايدر
١٩٥٨) او التباين (فستنجر ١٩٥٧) او التوافق (اورجود وتانييوم
١٩٥٤) او نظرية محاولة الاتساق (نيوكومب ١٩٦١) الخ ... ونجده
يضع كل هذه النظريات محلل السلوك الفردي في استخدام الوسيلة .
وبجعله سلوكا جماعيا لا يمكن قياسه الا نظريا . لقد ازيح السلوك الشخصي
الى خلفية الصورة تماما . واصبح الباحث لا ينظر اليه كما كان مفروضا
على انه شعور بالراحة او بحث عنها . واصبحت نظرية الباحث بسيطة
وبداية لا تصلح اساسا لنتائج . وهذا افصح الطريق الى تغيير الفوائد
الطبيعية لوسائل الاعلام واهمها شعور الفرد بالراحة والرغبة في تضخيم
انفوائده التي يجنيها منها الى نوع من القياس النظري الملىء بالارقام
والاحصائيات .

والان ، والان فقط اصبح الاعتراف بأن نظريات تأثير وسائل الاعلام
المقعدة لا بد ان ينظر اليها على انها فن . وفن للفن ذاته . واصبحت
الوسائل المستخدمة وسائل عملية وخاصة بعد التنافس الشديد القائم
بين وسائل الاعلام المختلفة ، واصح المنهج منهجا واقفيا يبحث في الواقع
لا في النظريات . ولكن رغم أن هذا المنهج هو الذي يعتبر اليوم اساسا
للبحث في اثر وسائل الاعلام ، الا اننا نجد أن القائمين على هذه الوسائل
لا يزالون شغوفين بالارقام ، يشقون بها ثقة عمياء . ولذا فمقارنتهم لهذا
المنهج قوية وشديدة ، لانهم يرون المنهج يبحث في السلوكيات لا في
النظريات . وثمة سبب اخر لهذه المعارضة ، وهو ان الثقة في علم الاتصال
تأتي دائما متأخرة ، تأتي بعد أن يقع الخطر ، ولا نجد عندئذ الا الثقة
والتائب .

ولهذه الأسباب كلها نجد أن أبحاث أثر وسائل الاتصال اتجهت أخيراً وبشدّة إلى عناصر أخرى . فهي تستخدم الفلسفة وعلم اللغة وعلم الاعراض الباثولوجية وعلم الاجناس وعلم الاقتصاد السياسى وعلم التربية وغيرها . وبعدت عن علم الاعلام ذاته . يزعم ان هذا المنهج اضر دمه . وهو ما أصبح قول العصر . ومثال ذلك ان أبحاث الاعلام بعدت عن مساره الصريح وحاصه فيما يختص بالتربية . رغم ما فلعنه هذه الوسائل للتعليم بمراحله المختلفة من ثانوية إلى جامعة . ولعل من أسباب تغير الاتجاه في أبحاث الاعلام هو فشل هذه الإبحاء في أن تفهم الواقع وتنزل من علياء مناقشاتها النظرية المبللة . والسبب الآخر هو أن المجتمع ينظر إلى القائمين بامور التعليم والتربية نظره تقليدية . تقول انهم الذين يهتمون بتربية اطفالهم وتنشئتهم . ولذا فهم — أى أفراد المجتمع — يعمون في جماعة المربين والمعلمين ثقة لا حدود لها . لا يتمتع بها عالم الاعلام الذى لا زال عبر السنين يبحث دون جدوى عن نظرية لوسائل الاعلام . اما التربويون فقد تجاهلوا جهود علماء الاعلام . لانهم هم انفسهم لديهم العديد من النظريات التربوية الراسخة . ولذا فقد كان امرا بسيطا أن يستولوا على علم الاعلام دون أن يناقشوا انفسهم في الحقيقة التى تقبل ان كل وسائل الاتصال هى سورة للمجتمع وعنصر فعال في مقومات تغير هذا المجتمع (خالدفيتز ١٩٦٧) . وكان استيلاء التربويين على وسائل الاتصال امرا مرضيا للرجل العادى . لانه اعتقد انها معادلة بسيطة . ولم يفتن الى حاجة وسائل الاتصال هذه والى مقوماتها . وبدأ الناس ينظرون الى وسائل الاتصال نظرة ساذجة بسيطة . نظرة تقول ان مهمتها هى تعليم الصغار والشباب والتلاميذ من خلال ما تقدمه وتنتجه . وكانت هذه النظرة محببة جدا لدى المتشائمين عن حالة الحضارة المعاصرة .

وهذه الشراوة التربوية أخذت تنتشر وأصبح الكلام اليوم منصبا « على تعليم الجمهور مزايا » وخصائص وآثار وفنون وسائل الاعلام وأخذت المؤتمرات تنعقد تبحث في هذه الموضوعات جميعها . ورغم أن الجميع يعلمون أنه لم تستنبط بعد الطريقة أو المنهج التعليمى الذى ييسر بمقتضاه مخاطبة أو توجه حسن ووعى وتقبل واستيعاب الجمهور العربى إلا أن الناس يلقون بأنفسهم في خضم تحسارب فاشلة لانهم يعتقدون انهم بذلك يفتحون بابا جديدا في ميدان البحث الخاص بوسائل الاتصال .

ودعونا لا نخوض أكثر من ذلك في مجال العناصر التى يتكون منها البحث عن اثر وسائل الاتصال ؛ لانه من الواضح تماما انه ينبغي علينا أن نتخلى عن هذا الموقف الذى أقل ما يمكن أن يقال فيه انه موقف غير مرضى ، رغم أننا لا نهدف الى ضرب النتائج والمعلومات التى أمكن التوصل اليها والتي أوردناها في صدر هذا المقال عرض لحائث . فالأبحاث في وسائل

الاتصال كانت حتى الآن تهتم اهتماما بالغا بالتفاصيل ، وقد احرزت بعض النجاح ، كما انها اهتمت لوقت طويل بالتشخيص الاجتماعي لحالات فردية ، والنتيجة التي يمكن استخلاصها والتي ينبغي استخلاصها هي أن هذا التشخيص هو ، في الحقيقة تقييم للنساء الاجتماعي من خلال الافراد الذين يكونون هذا المجتمع . وهذا يدعونا الى أن ننقل اهتمامنا من البحث في اطار البناء الاجتماعي والبيئة الى البحث عن هذا الاطار ذاته بمعنى أننا لا نحلل افراد هذا الاطار ، بل نحلل الاطار نفسه ، نحلل كيف تتكيف حياة الفرد بتكيف مجتمعه . وإذا أمكننا أن نفعل ذلك فيجب أن تبتعد الابحاث عن أن تكون احصائيات داخل المجتمع بل تستهدف صورة الفرد داخل هذا المجتمع وعلاقاته المتعددة ونحن نعلم أن أي حدث أو اختراع أو عامل اقتصادي يصور عنصرا جديدا يمكنه أن يشق أي مجتمع ، كما يمكنه أن يشق ذهن أي باحث . وقد اوضحت هذه التطورات التي حدثت في وسائل الاتصال من حيث الوفرة في العدد ومن حيث استطلاع الرأي وهذا يتطلب تغييرا في المنهج أو تعديلا في الطريقة . لان التقييم لأي موقف لا يمكن أن يتم الا من خلال تلاحم هذا الموقف الفردي بالنسبة للمجتمع الذي يحيط ، والبيئة التي يتواجد فيها .

وقد يقال عن هذا المبدأ انه يشبه تحليلا اكلينيكا اجتماعيا أي انه ينبغي دراسة هذه الآثار من الناحية الاكلينيكية لان التشخيص قد انتقل من ناحية الى ماضي الحالة ، ومن ناحية أخرى الى تطورها وتقدمها نظرا لما يحدث من مجتمعا من تغيرات .

وهذا بالطبع ميدان رحب جدا ، ميدان ينظر فيه الباحث بل ويتنبأ بما سيكون عليه المجتمع مستقبلا ، وما ستصل اليه وسائل الاتصال فيه ، والمغزى الاجتماعي الثقافي لهذه الوسائل ، كما أن عليه أن يتوقع ما سيأتي به المستقبل ولو نظريا في ميدان وسائل الاتصال ومنه هذه الابحاث التي يمكن أن يطاق عليها ابحاث اجتماعية اكلينيكية تحتاج دائما الى اساليب مأخوذة من واقع الحياة ، اساليب تقدمه على سلوكيات مستخدمى وسائل الإعلام تجاه أحداث الحياة (سيلبرمان ١٩٧٧) .

وإذا كانت المناقشات العديدة قد دارت أخيرا حول الابحاث في ميدان وسائل الاتصال . كما عقدت المؤتمرات لبحث علاقة هذا الفرع من العلوم

وهو الاعلام ومدى اتصاله بالمنطق العلمى ، فالسبب فى هذا هو الحاجة الملحة لاجاد تفسيرات لكل هذا . وليس لرغبة القائلين على الاعلام فى احتكار هذه الابحاث . لقد طرأت تغيرات ثقافية واجتماعية عديدة ويجب ان يواجهها القائمون على الاعلام ، وهذه التغيرات لا يكفيها الوصول الى نظريات لا جدوى فيها . بل تحتاج الى عنصر نشيط فعال . لا يكتفى بالتجربة او الممارسة . بل يبحث فى واقع المجتمع وفى الافراد الذين يكونون هذا المجتمع . ان العنصر الاجتماعى الذى تحويه كل وسيلة من وسائل الاعلام يجب الا يترك ليصبح موضوعا للنقاش فحسب . ولا يمكن ان يتم اى بحث فى مجال وسائل الاعلام دون نظر الى الاتجاهات العفائية او النظر اليها على انها خصم ، لان هذا قد يسحب البساط من تحت اقدامه . بل قد يجعله بكل اسف كما سبق ان اوصحنا غير ذى فائدة . ضعيفا ، بعيدا عن الواقع ، لا يعترف بنتيجة المجتمع ولا القائمون على وسائل الاعلام ، بل ان الاعتراف به يصبح امرا غير مقبول .

- BERELSON, B. 1959. The State of Communication Research, *Public Opinion Quarterly*, Vol. 23, f. 1-15.
- BERTOLD, F. 1970. *Das Kind und seine Erlebniswelt. Wandlungen und der Einfluss des Fernsehens*. Osnabrück.
- CHOMBART DE LAUWE, P.-H. 1971. *Pour une sociologie des communications*. Paris.
- COOLEY, C. H. 1956. *Two Major Works: Social Organization; and Human Nature and the Social Order*. Glencoe, Ill.
- DROGE, F.; WEISSENBORN, P.; HAFT, H. 1973. *Wirkungen der Massenkommunikation*. Frankfurt.
- FESTINGER, L. 1957. *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, Ill.
- HACKFORTH, J. 1976. *Massenmedien und ihre Wirkungen*. Göttingen.
- HALMOS, P. (ed.). 1969. *The Sociology of Mass-Media Communications*. Keele.
- HEIDER, F. 1958. *The Psychology of Interpersonal Relations*. New York/London.
- HEYMANN, K. (ed.). 1964. *Fernsehen der Kinder*. Basle, New York.
- HOVLAND, C. I. 1954. Effects of the Mass Media of Communication. In: G. Lindzey (ed.), *Handbook of Social Psychology*, Cambridge, Mass.
- HOVLAND, C. I.; IRVING, I. L.; KELLEY, H.H. 1953. *Communication and Persuasion*. New Haven.
- HOVLAND, C.I.; LUMSDAINE, A. A.; SHEFFIELD F. D. 1959. *Experiments of Mass Communication, Studies in Social Psychology in World War II*. Vol. III. Princeton, N.J.
- JAHODA, M.; LAZARSFELD, F. F.; ZEISEL, H. 1933. *Die Arbeitslosen von Marienthal. Ein soziographischer Versuch über die Wirkung von langandauernder Arbeitslosigkeit*. Leipzig.
- JANOWITZ, M.; SCHULZE, R. 1960. *Neuko Richtungen in der Massenkommunikationsforschung*. Rundfunk und Fernsehen, Vol. 1.
- JANOWITZ, M. 1967. *The Community Press in an Urban Setting*. Chicago.
- KLAFFER, J. T. 1960. *The Effects of Mass Communication*. New York.
- KUNCZIK, M. 1977. *Massenkommunikation. Eine Einführung*. Cologne/Venra.
- LASSWELL, H. D. 1948. The Structure and Function of Communication in Society. In: L. Bryson (ed.), *Communication of Ideas*, p. 37-51, New York.
- LAZARSFELD, F. F. 1940. *Radio and the Printed Page*. New York.
- LAZARSFELD, F. F.; BERELSON, B.; GAUDET, H. 1948. *The People's Choice*. New York.
- LAZARSFELD, F. F.; STANTON, F. N. (eds.) 1948-49. *Communications Research*.
- LENER, D. 1963. Toward a Communication Theory of Modernization. In: L. W. Pye (ed.), *Communications and Political Development*, Princeton.
- LEWIN, K. 1947. Group Decision and Social Change. In: M. Newcomb, E. L. Hartley (eds.), *Readings in Social Psychology*, New York.
- . 1948. Channels of Group Life. *Human Relations*, Vol. 1.
- . 1951. *Field Theory in Social Science, Selected Theoretical Papers* (edited by D. Cartwright). New York.
- MARROW, A. J. 1977. Kurt Lewin -- Leben und Werk. Stuttgart.
- MCLELLAND, D. C. 1961. *The Achieving Society*. Princeton.
- MEAD, G. H. 1934. *Mind, Self and Society from Standpoint of a Social Behaviorist*. Chicago.

- MERTEN, K. 1977. *Kommunikation Eine Begriffs- und Prozessanalyse*. Opladen.
- MERTON, R. K. 1951. *Social Theory and Social Structure*. Glencoe: Ill.
- NEWCOMB, T. M. 1961. *The Acquaintance Process*. New York.
- OSGOOD, C. E.; TANNENBAUM, P. H. 1954. Attitude Change and the Principle of Congruity. In: W. Schramm (ed.), *The Process and Effects of Mass Communication*, Urbana.
- PARK, R.E. 1925a. Natural History *civilizational Review*, Vol. 3.
- . 1925b. Immigrant Community and Immigrant Press. *American Sociological Review*, Vol. 3.
- RILEY, J. W., Jr, RILEY, M. W. 1959. Mass Communication and the Social System. In: R. K. Merton, L. Broom, L. S. Cottrell, Jr (eds.), *Sociology Today*, p. 537-78. New York.
- SCHRAMM, W. 1964. *Mass Media and National Development. The Role of Information in the Development. The Role of Information in the Developing Countries*. Stanford.
- SILBERMANN, A. 1959. *Musik, Rundfunk und Hörer*, Cologne/Opladen.
- . 1966. *Bildschirm und Wirklichkeit. Über Presse und Fernsehen in Gegenwart und Zukunft*. Berlin/Frankfurt/Vienna.
- . 1968. *Vorteile und Nachteile des kommunikativen Fernsehens*. Düsseldorf.
- . 1969. *Massenkommunikation*. In: W. Bernsdorf (ed.), *Wörterbuch der Soziologie*. Stuttgart.
- . 1974. Systematische Inhaltsanalyse. In: René König (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. 4, Stuttgart.
- . 1976. Communication Systems and Future Behavior Patterns. *International Social Science Journal* Vol. XXIX, No. 2 1977 b. Massenkommunikation. In: R. König (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. 10, Stuttgart.
- SILBERMANN, A.; KRUGER, U. M. 1973. *Soziologie der Massenkommunikation*. Stuttgart/Berlin, Cologne/Mainz.
- STURM, H., HAEBLER, R. V.; HELMREICH, R. 1972. *Medienspezifische Lerneffekte. Eine empirische Studie zu Wirkungen von Fernsehen und Rundfunk*, Munich.
- WHITE, D. M. 1956. The "Gatekeeper". A Case Study in the Selection of News. *Journalism Quarterly*, No. 27.
- WILLEMS, E. 1966. Rollenzuweisung und Zusammenarbeit in Projekten der Entwicklungshilfe. In: A. Silbermann (ed.), *Militanter Humanismus*, Frankfurt.
- WRIGHT, C. R. 1959. *Mass Communication. A Sociological Perspective*. New York.
- ZERIS, F. 1963. *Jugend vor dem Fernsehschirm. Psychologische Untersuchungen und ihre pädagogische Anwendung*, Gärtslosh.

التصارع بين وسائل الإعلام في

المجتمع الصناعي الحديث

ان الانسان وهو في سبيله الى البحث والتعرف على ذاته وعلى قانون الحياة الاجتماعى لجأ الى وسائل الاتصال والى ايجاد الصلات الروحية بينه وبين زملائه البشر ، وظلت هذه الطريقة وستظل من أعقد المسائل وأكثرها اهمية بالنسبة لهذا التعرف . وظل الطريق الى هذا الموضوع مدة طويلة واقعا تحت سيطرة المفاهيم الدينية التى كانت لحمتها وسداها ماجاء فى اول سطر من سطور الانجيل « فى البداية كانت الكلمة . والكلمة كانت عند الله ، والكلمة هى الله » . ولم يتغير هذا المفهوم الا منذ مئتى عام عندما تحدى الشاعر والفكر الالمانى المعروف جيته هذا المفهوم فى الانجيل واكد فى « فاوست » ان « البداية كانت العمل . ويعتبر هذا التفسير المادى بمثابة ثورة حقيقية فى تحليل المفاهيم لاصل الاشياء » ، وفى تحليل وتفسير معنى الاتصال ومغزاه ومنطقتيه . ولكن هذا كله يحتاج ايضا الى تدليل حتى يتسنى تضمين مبادئه فى نظم الحياة وفى مناحى الحياة المختلفة .

الكاتب : فاليري سيمونيتش كوروبنيكوف

مديرة معهد الأبحاث الاجتماعية بكلية العلوم بموسكو ،
ألفت العديد من الكتب والمقالات عن الاتصال الانساني
ووسائل الاعلام ..

المترجمة : تماضر توفيق

رئيسة التلفزيون العربي سابقا .

وقد أفلح كل من ماركس وانجلز في حل هذا اللغز لانهما حددوا طبيعة الاتصالات الروحية بين البشر بانها تقوم على الكلمة وتبادلها . وعندما أرادا أن يتوسعا في تفسير هذا المفهوم تاريخيا بينا أن الاتصال هو تعبير عن الروابط الاجتماعية بين الناس . واهتمام للعلاقات الاجتماعية التي تكون أولا وقبل كل شيء علاقات إنتاجية . ومن هنا ظهر أول دليل على العلاقة بين الاتصال والعمل أي الإنتاج المادي . مما نفى فكرة مفهوم الاتصال على أنه ليس سوى صلة فسيولوجية بين البشر . وكان لودويج فوردباخ يعنفد مثلا أن الأفكار لا تتبع الا عن طريق الاتصال بين الناس ، أي أن تبادل الأحاديث هو النبع الذي تتدفق منه الأفكار .

وفي « الايديولوجية الألمانية » ربط كل من ماركس وانجلز لأول مرة بين الاتصال ووسائله والحالة المادية للإنسان ، وفي هذا المؤلف نقرأ مايلي :

« ان هؤلاء الناس هم في الحقيقة ما ينطوى عليه انتاجهم وحالاته المادية . وهذا الانتاج يبدأ مع نمو السكان ، وهو ما يستدعي اتصال الافراد بعضهم ببعض ، كما أن سبل هذا الاتصال يقررها أيضا الانتاج » .

وقد أوردت « الايديولوجية الألمانية » لأول مرة فكرة وجود نوعين من الاتصال : المادى ، والروحي . فالاتصال المادى ذو علاقة وثيقة بالانتاج المادى ، وهو اتصال لا يعتمد في بقاءه على رغبة أو وعى الناس . وقد أضاف لينين في مؤلفه « المادية والنقد التجريبي » الى هذا المفهوم ، حيث بين أن الناس رغم أنهم يمارسون الاتصال المادى بوعى فانهم لا يدركون تماما لب العلاقات الاجتماعية الناجمة عنه .

« ان كل تجمع ، وخاصة في البلاد الرأسمالية ، يمثل أشخاصا يتعاملون بعضهم مع البعض دون فهم لمعنى العلاقات الاجتماعية الناجمة عن هذا التكامل . فمثلا عندما يبيع الفلاح محصوله فإنه يدخل في علاقة مع منتجى هذا المحصول في الاسواق العالمية ، ولكنه في الحقيقة لا يعي هذا تماما : كما أنه لا يفهم العلاقات الاجتماعية التى تنشأ نتيجة لهذا التعامل » .

رغم أن الاتصال المادى هو في الحقيقة أساس للاتصال الروحي فان الصلات بين الاتصاليين لا تظل ثابتة على ما هي عليه . وقد أورد كل من ماركس وانجلز حقيقة هامة : وهى أنه في فجر تاريخ البشرية كان النوعان متداخلين تماما : وكان الاتصال الروحي هو العنصر المباشر في الاتصال بين الناس . — — —

وعندما تطورت أساليب الانتاج وازدادت تعقدا وعندما حدث التقسيم في انواع العمالة وتوسعت المفاهيم اخذ الاتصال الروحي يعزل نفسه تدريجيا ليخلق لنفسه مجالا مستقلا نسبيا . ولكن الاتصال على وجه العموم لا يمكن أن يصبح وشيجة روحية مستقلة بين الناس : لأنه في النهاية يتحدد بالتطور في الانتاج .

والاتصال هو أولا تعامل بين اناس لكل منهم خاصيات اجتماعية محددة . والعلاقات الاجتماعية هى في حقيقة الامر الاطار الذى تتحرك داخله وسائل الاتصال وتبدو واضحة جلية ، والناس كما يقول ماركس « يتلاحمون بعضهم مع البعض كأفراد ينتمى كل منهم الى مجموعة معينة ، فمنهم السيد ومنهم المسود ، ومنهم من ينتمى الى عنصر معين ومنهم من بائى من مستوى اجتماعى معين ، وهكذا ... » .

والاتصال لا يعنى سيطرة بعض الناس على البعض الاخر فقط ولكنه يعنى تعاملهم وتلاحمهم بعضهم مع البعض ، فهو حالة وحالة ضرورية جدا

لبقاء الانسان ، لانه هو السبيل الى تفهم الانسان كحيوان اجتماعى . والاتصال الروحى بشكل عام هو تاريخيا تبادل لاراء وافكار وعواطف واحاسيس بين الناس ، ولكنه تبادل يقوم على اساس انتاجى وفى التحليل النهائى يتوقف تماما على هذا الاساس الانتاجى .

والاتصال الروحى فى الواقع هو تبادل معلومات ، كما يقول المحللون ، لانه فى الاعوام الاخيرة ثبت ان الفكرة التقليدية التى تقول ان الاتصال ليس سوى نقل معلومات ليست سوى فكرة غير دقيقة ، وفى الوقت الذى تؤكد فيه النظريات العلمية للاتصال منطقتين وتدلل على ذلك بالمفاهيم الحسابية نجد ان الاتصال بين شخصين يعتمد تماما على المفاهيم العاطفية وعلى القيم الاخلاقية ، كما ان عنصر الاعلام او الافهام يختلف باختلاف هذه القيم وهذه العواطف .

والنظرية الاعلامية ، رغم انها تحدد قوانين التبادل بين النظم المختلفة ، لا تأخذ فى الاعتبار الوجهة البشرية أو الوجهة الاجتماعية ، اذا اردنا ان تكون اكثر دقة فى التعبير ، لهذا التبادل . اما فى الاتصال الروحى فان هذه النواحي تقوم بطبيعة الحال بالدور الرئيسى .

والاتصال الروحى ليس مجرد تبادل معلومات بين الناس على اطلاقهم ، بل انه تبادل معلومات بين افراد ذوى عقول ويعيشون فى ظل نظام اجتماعى معين . وهذا بالطبع يعنى ان المعلومات المتبادلة لا بد ان تمثل نواحي الحياة والنشاطات الانسانية المختلفة . ان ما يحدث فى الاتصال الروحى هو فى الواقع هذا ، فالاتصال الروحى هو تبادل لارقى انواع المعلومات ، وهى المعلومات الاجتماعية .

وقد ساقنا دراسة مفاهيم الاعلام الاجتماعى الى تفهم لعلاقته الرقيقة بالنظام الاجتماعى الذى يعمل فى ظله . وخاصيات الاعلام الاجتماعى كالصدق والسرعة والابتكار والفهم للطبقات المختلفة مؤثر حقيقى لما يتطلبه منه مجتمعه .

والاعلام له بعد نفسى آخر ، وقد نجد المعلومة تمثل فراغا تاما لشخص فى حين انها مشحونة بالمفاهيم لشخص آخر .

والاعلام الاجتماعى ، وبالتالي الاتصال الروحى ، له ايضا وظيفة تنظيمية، فالشخص الذى يتلقى المعلومة قد ينظر اليها على انها معلومة تخصه هو كبشر ، وليست نتاجا لافكار علماء الاعلام .

من كل هذا يمكن القول ان اهم الصفات للاعلام الاجتماعى هى انه :
(١) يمثل العلاقات الاجتماعية ، (٢) يتصل بالعمالة والانشطة الانسانية

الآخري ، (٣) يسجل المعلومة في وعى الشخص ، (٤) تحلده عوامل نفسية ،
(٥) يستخدم للتأثير على الناس الآخرين .

وقد دلل التاريخ على أن نسبة مكونات المعلومات تتغير بتغير
الاقوات ، ففي المجتمعات الإقطاعية مثلا في العصور الوسطى بأوروبا كانت
نسبة المعلومات الدينية كثيرة جدا ، أما في العصور الحديثة وفي البلاد
المتقدمة صناعيا ، كما هو معروف ، فإن نسبة المعلومات العلمية والنفسية
تنمو بشكل سريع ، وتتضاعف هذه النسبة كل عشر سنوات .

وقد تغيرت أيضا الوسائل التي تستخدم في نقل المعلومات ، فأنشأ
الآن نستخدم وسائل متعددة لنقل الأفكار والإحاسيس . وهذه الوسائل
يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين : النوع الأول يتضمن مواد وأحداثا
أخرى تنقل عن طريق اللغة أو عن طريق الإشارة كما يحدث للطفل
الوليد الذي عليه أن يتعلم النطق بلغة الطبيعة ، وهي عامل هام
له أثره وتأثيره .

والنوع الثاني هو الأساليب الفنية التي تعتبر خارج عملية الاتصال
الطبيعي لأنها تستخدم لنقل وحفظ ونشر المعلومات عن طريق الأساليب
الفنية الحديثة كالسجلات الصوتية والمرئية والطابع ووسائل الاتصال
والإذاعة الحديثة وغيرها . وهذه كلها موجودة في الدول المتقدمة اقتصاديا .
ووسائل الاتصال الحديثة وما أدخل عليها من تجديد لا يمكن في كثير من
الاحيان أن تكون للصالح تماما .

وقد دلت التجربة على أن الاتصال الروحي يمكن أن يتم بطرق
عديدة ، فهو اتصال بين فردين أو بين عدة أفراد ، والاتصال بين الأفراد
بمثل تلاحم بين الفرد وجماعة من الناس ، أما الاتصال بالوسائل الحديثة
فهو تلاحم بين فرد أو مجموعة وجزء كبير من أفراد المجتمع أو كل أفراد
المجتمع .

والواطن في البلاد المتقدمة صناعيا واقتصاديا يستخدم الوسيلتين
للاتصال ، ويمكن القول أن وسائل الإعلام أخذت تحتل مركزا هاما جدا
في المجتمعات الحديثة ، وقد أجرى بحث في مدينة تاجانوج ، إحدى مدن
الاتحاد السوفيتي الصناعية ذات الحجم المتوسط تبين منه أن سكانها
يتلقون معلوماتهم من (١) الصحف والإذاعة والتلفزيون ، وبلغت نسبتهم
٨٠.٣٪ ممن تضمّنهم البحث ، (٢) من المناقشات مع زملائهم في المصنع ،
وبلغت نسبتهم ١٨.٥٪ ، (٣) من الأقارب والجيران ، وبلغت نسبتهم
١٩.٩٪ ، (٤) من المحاضرات والأحداث السياسية وبلغت نسبتهم ٣.٩٪

وهذه النتيجة نفسها ظهرت في كثير من البلاد الصناعية الاخرى في دول أخرى ، وهذه النسب تدل على أن دور وسائل الاعلام أصبح هاما للغاية وان هذه الوسائل تؤثر تأثيرا كبيرا على الاتصالات بين الافراد . والطريقتان اللتان ذكرناهما لا ننبعان الواحدة من الاخرى بل الواقع انهما تكملان الواحدة الاخرى . وبذلك ترضيان الاحتياجات الاتصالية المختلفة ، لان تكاملهما وتداخلهما يتم بهدف الارضاء والتعويض ، واذا ضعفت وسيلة منهما ادى ذلك الى تكثيف الوسيلة الاخرى ، كما ان الاستخدام النشط للواحدة يؤدي الى تكثيف في استخدام الاخرى .

ومن صفات المجتمعات الصناعية المتقدمة ان وسائل الاعلام بها قد تطورت بشكل خطير جدا لان عدد القراء وعدد المستمعين والمُشاهدين كبير وضخم جدا . وذهب بعض اصحاب النظريات في هذا المجال الى القول بأن الجمهور في هذه الحالة ليس وحدة متكاملة ولكنه مجموعة من الناس لا يربط بينهم سوى تجربة مشتركة هي استهلاك المعلومة .

ولكن الحقيقة ان جمهور القراء مثلا لا يوجد نتيجة لرغبة من هذا الجمهور لقراءة صحيفة أو مشاهدة تلفزيون ارضاء واشباعا لهوائيه ، وانما الواقع ان الشخص يقرأ الصحيفة أو يستمع الى راديو أو يشاهد التلفزيون لانه يبغى ارضاء رغبة عنده هو ، ولذا فهو يلجأ الى الوسائل التي يمنحه اياها مجتمعه . وقد أكد ماركس أن المجتمع لا يتكون من افراد منعزلين ولكنه بين الصلات والتلاحمات التي تقوم بين هؤلاء الافراد . واذا طبقنا هذا على المتلقى للمعلومات فاننا لا بد واصلون الى النتيجة التالية :

ان اهم صفة في الجمهور المتلقى لا تكمن في انه جمهور مكون من افراد منعزلين ، ولكنها تكمن في الاتصالات القائمة بين هؤلاء الافراد جميعا والمجتمع ككل .

واهمية وسائل الاعلام بعد ان تطورت تثير مشكلة هامة وهي اثر هذه الوسائل واساليبها المختلفة على الطريقة والشكل اللذين تنقل لهما الفكرة والاحساس . وقد دلت التجارب مثلا على أن استخدام المطبعة والوسائل الالكترونية الاخرى قد غيرت تماما والى حد بعيد روح الابتكار الشفهي بين الناس ، فقد أصبحوا يستخدمون وسيلة أخرى غير التفاهم الشفهي لنقل المعلومة ، وان كان هذا التطور العلمي لا علاقة له على الاطلاق بمضمون المعلومة .

ورغم هذا فان الاعتراف بقصور الوسائل الحديثة فيما يختص بنحوي ومضمون المعلومة لا يقلل على الاطلاق من أهمية هذه الوسائل . وقد أشار الكاتب والسياسي السوفيتي المعروف ا.ف. لانشارسكي الى

« أن الامور تصل الى حالة يؤسف لها عندما يكون لدينا وسيلة متقدمة جدا لنقل المعلومة ، وليس لدينا مضمون تنقله غير هذه الوسيلة ، ولكن اذا كان لدينا مخزون رائع نريد أن ننقله ، ولا توجد هناك وسيلة لنقله ، فان هذا الخزون لا يفيد أحدا لانه بالنسبة للكثيرين غير قائم ، وهاتان الحالتان تعتبران من الاهمية بمكان » . وأكد لاناشارسكى في هذا القول أهم ما تملكه وسائل نقل المعلومات ، وهى قدرتها على نقل المعلومة الى اوسع دائرة من الناس . وهذه القدرة موجودة في الحالتين ، في حالة المعلومة المتبادلة بين شخصين والمعلومة التى تنقلها وسائل الاعلام الجماهيرية .

والصحافة والراديو والتليفزيون والسينما كلها نتاج للتقدم العلمى والتكنولوجى الذى اجتاحت العالم اخيرا ، وهو فى الوقت نفسه وسيلة هامة وعامل هام فى سبيل تطور العلم والتكنولوجيا . فالتطبيق فى حالة الاختراعات العلمية يتفرر دائما تبعا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية . . وبعض الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تملا البنية العلمية بمضمون مخالف ، وهذا بالطبع يؤثر بدوره على وظيفة وسائل الاتصال أو الانفجار فى وسائل الاتصال .

والابتكارات التقنية تؤثر على وسائل فهم الاعلام وتأتى باعتباريات جديدة فى عالم الاعلام . والمعروف ان اختراع التليفزيون قد ادى الى سرعة انتشار المعلومة المرئية مما اثر على التفكير الى حد ما .

ونتيجة للابحاث والدراسات التى تمت اخيرا ظهر ان الفكر البشرى معتقد جدا ، اذ أن التفكير المرئى والصورة يلعبان دورا هاما فى وظيفته ، وتوصل علماء النفس السوفييت مثلا الى حقيقة تقول ان الشخص يستطيع ان يرى العالم حوله من خلال التليفزيون ، ولكنه فى الوقت نفسه يستطيع أن يرى أيضا ما يجب أن يكون عليه هذا العالم ، وبمعنى آخر هذه الحالة بنجم عنها حس ايجابى بجانب الحس المرئى ، لان القدرة الانسانية المتمثلة فى عين المشاهد تستطيع أن توجد صورة جديدة بجانب الصورة المحسوسة التى امامها .

اذن فالصورة والتفكير المرئى يلعبان دورا هائلا فى التعرف على العالم ، اذ انهما يساعدان على تفهم الحقيقة بجوانبها المتعددة ، اذ ان الحس المرئى يخدم قضية التعرف على اللب ، وقد يبدو هذا غريبا لان المعترف به أن الانسان يفهم الاشياء من خلال عقله لا من خلال حسه ، ولكن يجب ألا يغيب عنا أن الحس والعقل ليسا مرحلتين غريبتين احدهما عن الاخرى فى الفهم ، لى الواقع انهما عنصران توامان يتخللان عملية التعرف بجميع اشكالها وفى جميع مراحلها .

والآن وقد اتفقنا على الدور الكبير الذى تلعبه الصورة أو يقوم به التفكير المرئى فانه لا يجوز لنا ان نقلل من اهمية العقل الانسانى ونعصر نشاطه على مثل هذا النشاط الفكرى فقط ، رغم ان الاغراء بعمل هذا كبير . نظرا الى التداخل الهائل للتليفزيون فى حياتنا . ورغم مركزه الهام كوسيلة من وسائل الاتصال . والواقع ان عصرنا هذا ، عصر الانفجار الاتصالى او الانفجار فى وسائل الاتصال . يعج بالمعلومات لدرجة ان وسائل ايصالها يجب ان لا تقتصر على الناحية التعويية فقط بل يجب ان تضاف اليها الناحية المرئية ايضا . وهذه الحقيقة تثبت ان العمل البشرى عضو مرن يستطيع ان يؤقلم ذاته على احوال وظروف جديدة . ولقد استجاب اناس الى الكم الهائل من المعلومات التى تطرح عليهم بان عملوا على توسيع رقعة حسهم وتفهمهم حتى يستطيعوا استيعاب هذا الطوفان .

كل هذا دفع بأمثال هيربرت مارشال ماك لوهان واتباعه الى القول بأنه مادام ميزان الحس قد تغير فان الثقافة فى البلاد المتقدمة صناعيا يجب ان تقوم على التلعبرون لا على الوسائل التقليدية كالكتاب . ولكن اختلف معهم فى هذا ، لانى اعتقد انه رغم هذا الانفجار الاعلامى المرئى فلا يجوز التقليل باى حال من الاحوال من اهمية الكتاب ومن اهمية الثقافة المكتوبة .

ومن الخطا ان نضع الصورة . والفكر . اى التليفزيون والكتاب . ندين يقفان وجها لوجه . لا من الناحية النظرية ولا من الناحية الاجتماعية السياسية . فالتعرف على العالم من خلال الصورة هو اولا نمط من انماط التعرف الانسانى . والثقافة المكتوبة لا تخلو من عنصر الرؤية . بل ان بها الكثير منها ، وان كان الوصول اليها يحتاج الى مستوى ذهنى معين . وخيال رائق وقدرة على التدقيق الادبى واللغوى . او بمعنى اصح مستوى عال من التطور الثقافى . وهذا المستوى رهين بالمستوى الثقافى والاجتماعى والسياسى القائم فى المجتمع . ولعل تضاؤل اهمية الكتاب والثقافة المكتوبة فى كثير من المجتمعات الصناعية المتقدمة يمثل ما وصلت اليه مجتمعاتها . وقد كانت تجربة الاتحاد السوفيتى مثارا للاهتمام اذ تبين ان نسبة الطلب فيه على الكتاب هى اكر نسبة فى العالم ، مما يشير الى انه لا داعى للخوف من ان الثقافة المكتوبة محتوم عليها بالعناء .

وليس من شك فى ان التليفزيون يؤثر على الوقت الذى يعطيه الفرد للقراءة ، وهذا صحيح بالنسبة لوسائل الاتصال الاخرى . وقد دلت الدراسات والاحاث على انه اذا كان الشخص الذى يشتري التليفزيون ليس قارئاً طيبه فان شراء التليفزيون سيصل به الى درجة الصفر فيما يختص بالقراءة ، اذن فالتليفزيون يسد حصة قاضية للثقافة المكتوبة لدى

هؤلاء الناس الذين لم يكن لديهم في الاصل كتاب ، أما الذين يحبون الكتاب ويداومون القراءة فانهم لا ينتظرون الى التلفزيون الا كأداة دخلت حياتهم على شكل محدود جدا ، أداة يستخدمونها لزيادة معرفتهم بالعالم الخارجي أداة لتوسيع معلوماتهم . ويقول الباحثون السوفييت ان الاهتمام بالكتاب لا يزال خطه البياني مرتفعا ، بل انه يرتفع لا ينخفض . تحت ظروف اجتماعية معينة ، وهذا دليل على ان مثل هذه الظروف تؤدي الى ايجاد توازن معقول بين الكتاب والتلفزيون بوصفه اقوى وسيلة اتصال حديثة في عالمنا هذا .

ويجب ان لا ينسى المرء ايضا قيمة الكتاب نفسه ، اذا كنا نريده ان يبقى بلا منازع ولا يبدل كمصدر للمعلومات ، كما يجب الا نفعل المواقف التي يجب ان يكون عليها هذا الكتاب حتى لا يمكن الاستغناء عنه . وقد قامت اليونسكو بدراسات عديدة في هذا المجال ، ومنها يتبين الكثير من مزايا الكتاب على الوسائل السمعية والبصرية الاخرى وخاصة التلفزيون . فالكتاب مثلا سهل الحمل ، كما انه لا يحتاج الى طاقة لتشغيله ، وبالإمكان الرجوع اليه عند الحاجة .

وبالإضافة الى كل هذا يفت علماء النفس النظر الى ان الاعلام عن طريق التلفزيون تنقصه الخصوصية ونسبة من التفرد والشخصية التي تتمتع بها الكلمة المكتوبة ، ومهما تنوعت الوسائل اسمعية والبصرية وأصبحت في متناول يد الناس فان البشر سيظلون دائما على رغبتهم في الانفراد بكتاب ، هذا اذا سرت الظروف الاجتماعية حصوله على هذا الكتاب .

وفي رأي ان اكتشاف التلفزيون لم تصاحبه الثقافة المطلوبة بل ظلت هناك ثغرة واسعة بين بداية ظهور التلفزيون وبداية ما يمكن ان نسميه ثقافة جماهيرية عن طريقه . والشخص عندما يذهب لبشترى جهاز تلفزيون لا يدرك تماما التغير الحتمي الذي سيدخله هذا الجهاز على حياته الاسرية وتقاليدها وسبل التعامل بين أفرادها ، لا يدرك ان هذا الجهاز سيؤثر تأثيرا كبيرا على وقت الفراغ للاطفال والكار معا . والحقيقة ان الاستخدام المثل لهذا الجهاز يتطلب اعدادا وأهمية كبيرين من المشاهد ، لى ينمى ان يتعلم الشخص منذ طفولته الطريقة العاقلة المثلى لاستخدام امكانيات شاشة التلفزيون ، مع مراعاة الامكانيات الشخصية لكل فرد ، وهذا التدريب بحسن ان يتم في المدرسة بل من خلال اجهزة الاعلام نفسها ، ومن التلفزيون نفسه .

لقد اثار التطور الهائل الذى طرأ على اجهزة الاعلام فى المجتمعات الصناعية المتقدمة مشاكل عديدة تتصل بالاعلام ، وقد عالج الكثيرون هذه المشاكل على مر السنين . وضمن ما وصلوا اليه بعد هذه الدراسات ما يمكن تسميته « حقيقة وسائل الاتصال » . وقديما تنبه الفيلسوف الانجليزى المعروف فرانسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) الى ما اسماه « خيالات السوق » الناجمة عن تبادل الناس الكلام والمعلومات هى السبب فى تدهور تفكير الانسان . وربط بين قصور تصور الانسان للحقيقة وبين القصور فى اللغة المتداولة بين الناس .

ومع توسع وسائل الاعلام وانتشارها بدأ الامل فى أن يعود تصور الناس للحياة على حقيقتها يراود الافكار . وان احداث الحياة يجب ان تقدم على حقيقتها لا من خلال الاساليب التقنية التى يلجأ اليها العاملون فى وسائل الاعلام . وهذا ينصب فى المقام الاو زعلى اذاعات الراديو والتلفزيون التى تندم للناس على انها من مصدر الاحداث . والواقع انها خلاف ذلك تماما . وقد دلت على ذلك العديد من الدراسات التجريبية التى قام بها علماء الاجتماع الأمريكيون على وجه الخصوص .

لقد وجد هؤلاء العلماء أن التلفزيون ينقل الحقيقة او الحدث بطريقة معينة . يقررها مخرج البرنامج ومصوره الذين يخشرون زوايا معينة تنفق مع ما يقوله المعلق على البرامج . وهو تعليق معد مسبقا . كما ان فن التلفزيون نفسه يقتضى الاعداد للقفلة مسبقا ، والتقاط الصور المعنية مثل الصور القريبة أو اللقطات الشاملة . وهذا يحدده موقع الكاميرات . فالحدث ينقل عن طريق التفتيح بين هذه اللقطات بعضها والبعض الآخر . وهذا يؤكد الحقيقة التى تقول ان التلفزيون ينقل الحدث ، حتى ولو كان نقلا مباشرا ، تبعا لمتطلباته وامكانياته . والحقيقة يمكن تشويهها أكثر من ذلك فى حالات نقلها بوسائل الاعلام الاخرى غير التلفزيون .

وهنا تحضرنا الكلمة التى قالها توسكانينى الموسيقار العالمى المعروف اذ اشار الى ان قائد الفرقة الموسيقية لا يمكنه بأى حال من الاحوال أن ينقل الموسيقى كما كتبها مؤلفها . وهذا ينطبق على وسائل الاتصال التى لا يستطيع واحد منها أن ينقل « موسيقى الحياة » بكل قوتها . اذن فجميع وسائل الاتصال تحمل بين ثناياها قصورا هو التشويه للحقيقة . واحتمال التشويه هذا لا يكون محسوسا الا عندما يكون المستخدم لوسيلة الاتصال المعنية مهيا بدوره لتلقى معلومات خاطئة او حقيقة مشوهة . والواقع ان الناس هم الذين يكيفون هذا النقص فى وسائل الاعلام تبعا لرغباتهم واهوائهم ، يكفونونه الى درجة تشويه الحقيقة .

ومن هنا قد نجد أنفسنا وجها لوجه مع تعارض صارخ ، وذلك في حالة بلد صناعي متقدم لدبه فائض من المعلومات ونقص في وسائل إيصالها رغم وفرة وسائل الاتصال ، وفي كثير من الحالات هناك حقيقة هامة هي أن وسائل الاتصال العديدة قد لا تضمن الإعلام الحقيقي ، وذلك إذا كانت المعلومات التي تنقل عبرها لا تشفى غليل الاحتياجات الأقل شعورا بالنقص تجاه وسائل الاتصال هذه لأنها لا تنقل الرغبات الحقيقية للمتلقى ، وهنا قد نجد أنفسنا نواجه مشكلة اجتماعية .

من كل هذا يتضح أن امتلاك وسائل الاتصال وامتلاك المعلومات لا يعني بالضرورة اتمام عملية الإعلام ، فالإعلام يتم في حالة ما يكون الفرد مهتما أو متلاحما تلاحما اجتماعيا وهو ما يؤكد تفاعله مع ما يحدث حوله ، وما يحدث لغيره من أفراد مجتمعة ، ويكون أثر المعلومات الواصلة اليه اثرا عميقا يرضى احتياجات الاجتماعية والروحية .

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعات من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبيعياً بالعربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأمثلة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الهيئة القومية لليونسكو وبمعاونة
الهيئة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

لعنة التجديد-

محاورات عن التحديث والانفعال

الشرق شرق والغرب غرب

ولن يلتقيا حتى تقف السماء والأرض

امام قضاة الله فوق العرش

ولكن ليس هناك شرق او غرب

ولا نسل ولا اصل

عندما يقف رجلان قويا فوق الارض

ولو كانا قادمين من اقصى الارض

روديارد كبلنج

(اغنية الشرق والغرب)

لقد علمتني اللغة . ومكسبي منها

هو ان اعرف ان العن الطاعون حتى يتجاوزك

لانك علمتني لغتك .

مقال كاليبان الى بروسبيرو

العاصفة ، وليم شكسبير

الكاتب : ماجد طهرانيان

استاذ ومدير معهد الاتصالات والتخبة في طهران سابقا
.. التحق حديثا بقسم نظم التنبية والاتصال باليونسكو
في باريس .. قام بالتدريس في كثير من الجامعات في
ايران والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وكتب عديدا
من الكتب والمقالات عن الاتصالات والتجديد ، بما في ذلك
سياسة الاتصالات للتنمية القومية (١٩٧٧) ، ايدولوجية
التجديد في ايران (تحت الطبع) ، كتب المقالة الحالية
قبل التحافه باليونسكو ، وهي تعبر عن وجهات نظر
شخصية ولا تمثل بالضرورة رأى المنظمة ..

المترجم : إبراهيم البرلسي

مستشار الادارة ، كبير خبراء الامم المتحدة سابقا

مقدمة

ينظر الى دور الاتصال في التحديث غالبا على ان له اتجاها واحدا .
ويعتبر علماء الاتصال بصفة عامة ان البيئات والاتصالات جزء من البيئة
الاساسية في عملية النمو الاقتصادي . اما علماء الاجتماع فقد ركزوا
بدورهم على أهمية الافكار والقيم وايدولوجيات في عمليات التغيير
الاجتماعي . وبالرغم من الاختلاف الكبير حول اسباب التغيير الاجتماعي
فانه يبدو ان علماء الاجتماع من جميع التخصصات يتفقون على ان الاتصال
عامل هام في هذه العملية . ويركز الانثروبولوجيون بصفة عامة على ان
عمليات الانتقال الثقافي والابتكار والانتشار تجعل الاتصال في وضع المتغير
الهام . كما يهتم علماء النفس السلوكيون بالانظمة الاجتماعية الصغيرة .
ومن ثم حاولوا عزل الآثار الدقيقة للاتصال على السلوك الانساني وبذلك
اصبح اغلب علماء الاجتماع مشغولين بدور الاتصال في التحديث بينما
اهملوا الى حد كبير بحث اثر عملية التحديث في الاتصال الانساني (شارام ،

وليزر - روجرز ١٩٧٨ - بورات ١٩٧٨ - باركر ١٩٧٨ - مالك اثاني
(١٩٧٨) .

« يلاحظ على نطاق واسع ان الانتقال من المجتمعات الزراعية التقليدية الى المجتمعات الصناعية الحديثة يشتمل أيضا على بعض تغيرات أساسية في بناء المعنى والقيم والتفاعل الانساني عند مستوى الشعور والاشعور . وبقدم شكسبير ، وكنلنج وجهتي نظر متباينتين عن أثر التحديث على الاسالات فكنلنج شاعر البلاط الامبريالي لا يبدو متعصبا للعرق » كما يصف غالبا « حيث انه من أنصار الكرامة الانسانية من خلال القوة والمساواة . ويبدو أن وجهة نظر كنلنج هي أن الاتصال الانساني أو الحيوان يكون مستحيلا دون المساواة في السلطة . وبالمقابلة فان « كاليبان » في رواية شكسبير « العاصفة » وهو نصف انبان ونصف وحش استؤنس سحر « برويسبيرو » يقترح نوعا ميسورا من الاتصال بين القوي والضعيف . كي يحاج بأن الملاذ الهجد للضعيف الخاضع هو أن يتعلم لغة القوى حتى يلغنه . وهذا النوع من الاتصال طبيعي في علاقة التبعية بين المستعمر والمستعمر في البيئة التاريخية الحالية بين المجتمعات الصناعية في نصف الكرة الشمالي والمجتمعات الزراعية في نصف الكرة الجنوبي (مافونني ١٩٥٦) .

وهكذا أوحدت عملية التحديث مجموعتين من النتائج بالنسبة للاتصال الدولي وبين الثقافات . فمن ناحية خلق الانتقال من مجموعة زراعية الى مجموعة صناعية جمهوريا يتميز بالمعرفة التي تعتمد على القيم وأشكال الاتصال المتضمنة في التشكيلات البيروقراطية والتكنولوجية الجديدة . ومن ناحية أخرى أوجدت هذه القوى نفسها تشكيلات جديدة للسيطرة على المستوى الداخلي والدولي كليهما أدت الى أشكال جديدة من الاختلال الوظيفي في الاتصال الذي تتميز به مواقف التبعية . ومن ثم فان التحدي هو في فصل التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن تشكيلات السيطرة والتبعية وعن الاضطراب العصبي السياسي التي تحاول أن تحدته . وبعبارة أخرى فان تأسيس عملية التحديث يتطلب اتخاذ اجراءات العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتوثيق الثقافي (أي الاستمرارية مضافا اليها المتغير) وهما شرطان لازمان للاتصال الحر غير المقيد .

طبيعة المشكلة

يفترض الاتصال الانساني مسبقا قيام مجتمع معرفي يؤسس على تشكيلات مشتركة للمعنى . ولا تتوفر للغة سوى أداة للتعبير وتقل

المعاني اللازمة للتفاعل الانساني . ومن المفيد أن نميز في هذا الاطار ثلاثة أنواع من اللغات والاتصال ، فهناك في المقام الاول « لغات الادراك » . ويفترض فيها غالباً أنها اشكل الوحيد للحوار والاتصال وتشتمل على كل الأنماط الرمزية للتفاعل الانساني الذي طور المجموعة الخاصة به من الاشارات الواعية والواضحة . وتقدم اللغة في استعمالها اليومية او في شكلها الادبي الأكثر رسمية وفي الرياضيات وكذلك في اسلوب جميع المناهج العلمية التي طورت الادوات اللغوية الخاصة بها احسن الامثلة . ويميل هؤلاء الذين يعتقدون في تفوق هذا النوع من اللغة الى الاعتقاد أيضاً في تفوق العقل . ويبدو أن الافتراض الذي يدعم هذا الرأي هو : « انك سوف تعرف الحقيقة وأن الحقيقة سوف تحررك » .

وفي مقابل ذلك توجد مجموعة ثانية من اللغات يمكن أن تسمى « مثيرة للعاطفة » . وهذه تضم جميع لغات الانفعالات الانسانية كما يعبر عنها في الفن والموسيقى والشعر والدلالات المثيرة غير المنطوقة للتفاعل الانساني . وهذا هو الاسلوب البدائي للاتصال الانساني بين الام وطفلها الحديث الولادة وبين شيخ الصوفية واتباعه . وهؤلاء الذين يعتقدون في تفوق هذا النوع من اللغة يميلون أيضاً الى الاعتقاد في تفوق الخيال والبدئية - ويبدو أنهم يفترضون « انك سوف تمنح الحرية وحينئذ فانك سوف ترى الحقيقة » .

ومع ذلك فهناك مجموعة ثالثة من اللغات يمكن ان نطلق عليهما « معيارية عملية » . وهذه تشمل جميع اساليب الاتصال الانساني المعيارى او الارغامى غير المنطوق . فاذا كانت اللغات الادراكية تحاول أن تؤثر على العقل الانساني والتنفيذ من خلال اساليب عقلية فان اللغات العاطفية تفعل نفس الشيء عن طريق اللجوء الى التخيل والبدئية ، وتحاول اللغات العملية أن تصل الى غاياتها بأساليب معيارية و ارغامية لدرجة كبيرة . وتؤسس اللغات الادراكية في المعتاد على مجموعة من القواعد والاتفاقيات مصممة لتقابل حاجات عامة متضمنة واهتمامات بالاتصال . واللغات العاطفية التي تستند بطبيعتها على العواطف تعلو غالباً على الترتيبات الاجتماعية حتى تنفذ من خلال حواجز الاتصال الانساني . وفي المقابل تعتمد اللغات المعيارية العملية على علاقات السلطة وتنقل المعنى بمدلول الاخلاقيات والايديولوجيات والفعل الجبرى . وبذلك فان اللغات المعيارية العملية تدل على التشكيلات الظاهرة او المتضمنة للسيطرة مثل العنف والقانون وجهاز تحديد السعر وكل الترتيبات الرسمية الهيراركية التي يجد الافسران أنفسهم منشغلين بها . والافتراض الذي يستند اليه هذا النمط من اللغة عن طبيعة الحقيقة هو « انك سوف تقبل الحقيقة كما أعرفها لك » .

وفكرة التقدم هي واحدة من هذه الحقائق التي يعبر عنها أساسا بلغة معيارية عملية تفرض على العالم من خلال مجموعة معينة من الترتيبات القانونية تعرف « بالمجتمع الحديث » أو « الحضارة الصناعية » . وهذه المجموعة من العمليات التاريخية التي رسخت الفكرة بشكل متزايد في أوروبا الغربية أولا ثم في أجزاء أخرى من العالم أصبحت تعرف بعملية التحديث . والناقلون الرئيسيون لهذه العملية (من حيث الفكرة والتأسيس) يمكن أن يتكونوا من الإمبريالية (الاستعمار) والإنتاج التكنولوجي والترشيح البيروقراطي . ويبدو أن الناقلين القانونيين يشكلون في أنحاء العالم من مستويات متزايدة من أهل الحضرة ومن تشكيلات اجتماعية متباينة ومتجمعة ومن الوظائف وأنماط الحياة وكذلك تمتلئ معتقداتهم بحب الدنيا والفن والحياة . وخارج نطاق هذه القوى ليست يبدو أن الاتصال الجماهيري والتعليم الجماهيري والاستهلاك الجماهيري تعتبر كناقلات من الدرجة التالية لنشر آثار التحديث في أرجاء العالم .

ولكن التحديث على المستوى الإدراكي قد طور وجهة نظر عالمية جديدة تبنى على أربعة مبادئ أساسية هي : المذهب العقلي الذي يؤدي إلى غاية الوظيفة والمذهب الإنساني الذي يؤدي إلى غاية الفردية والمذهب التحريبي الذي يؤدي إلى غاية الوضعية والمذهب المصري الذي يؤدي إلى غاية التكيف المستقبلي . ويرجع نزوع المذاهب الأولين إلى الأفريق الأقدمين ولكن التفوق المتزايد للمذاهب الأخيرين يعتبر حديثا نسبيا رجعت إليه الثورتان العلمية والصناعية . وقد فسر السبب في قيام المجتمع الصناعي الحديث لا باعتباره أداة تطبيقية لتفهم تعقيدات الطبيعة (بما يشمل الإنسان نفسه) ولكن باعتباره أيضا دليلا لسير الحياة وفقا لحسابات منطقية نفعية (أخلاق فيبر البروتستانتية) . وبنفس المنطق فإن المذهب الإنساني أصبح لا يقتصر في معناه على سيادة الإنسان الفرد باعتباره مقياسا لكل الأشياء ولكن باعتباره ، القيمة الانتهائية التي لا تغنى ، للفرد باعتباره فردا مستقلا عن المجتمع . كما أن المذهب التجريبي قد ذهب إلى أبعد من صيغته الأصلية بأن أصبح يعنى بالنسبة لبعض الأوساط الفلسفية قصر الحقيقة على هذه الأبعاد التي تخضع في وضعيتها للقياس والاختبار . وأخيرا وليس آخرا فإن التحديث باعتباره حافزا وراء كل هذا أصبح يعنى تكييفا مستقبليا . يعتبر سعيا لا يتوقف طلبا للسلطة من خلال المعرفة والسيطرة على العالم الخارجي . وبهذا المفهوم فإن « فاوست » في رواية « جوته » تجسيد مأساة الرجل الحديث ورغبته الشديدة في السلطة التي تدفعه لأن يبيع نفسه للشيطان .

والتحديث على مستوى الاثارة المحفزة قد حول نمط العلاقات الانسانية بصفة عامة من علاقة النسبة الى علاقة الانجاز . واذا تتبعنا خطوات « فيبر » فان بعض علماء النفس الاجتماعيين قد ذهب الى بعيد بل وتجاوز بحيث رأى ان الاندفاعات نحو الانجاز ترتبط ايجابيا وتقديا وسببيا بالتطور الاقتصادي للمجتمعات (ماك كيلاند ١٩٦١) . وبعبارة اخرى فان الحاجة الى الانتساب والسلطة تخضع الى دافع قوى لدى الفرد في ان يبنى نفسه ثم يستجيب فيها بعد الى مستويات التفوق المطلوبة . ومن الواضح ان هذا ناتج من حاجة المجتمع الصناعى الحديث الى الاتفاق والتفوق المهنى . ورغم ذلك فان السلطة تظل ايضا واقعا اساسيا قويا في المواقف الحديثة ، وعلى النقيض ومع وجود حافز الانجاز الذى يعبر عنه بمصطلحات فردية فانه يقلب التمييز عن السلطة جماعيا بمصطلحات مثل القومية والفاشية والشيوعية باعتبارها الناقلة الاساسية لايدولوجيات التحديث .

ولم تستتب سيطرة النسق الصناعى دون ان تقابل بأشكال عديدة من المقاومة نعرف منها على ثلاثة انواع على الاقل يمكن الاصطلاح على تسميتها : « المبالغة في التحديث » ، « ومقاومة التحديث » ، « نقيض التحديث » . وظهر النوع الاول في البلاد التى شعرت انها تخلفت وراء دليل التقدم ، والمبالغة في التحديث كانت على ذلك النحو الشائع في البلاد التى طبقت الثورة الصناعية متاخرة و العدل والتى حاولت تقليد المجتمعات الاكثر تقدما بان تصبح ، ملكية اكثر من الملك ، وهذا رد فعل معتاد من الدول الدكتاتورية الحديث وصورها الاخرى من العالم الثالث التى أسست شرعيتها بمدلول النموذجية المتجهة الى المستقبل . وقد قدمت كل من المانيا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين النماذج التى تقلدها هذه الدول والقيادات التى اظهرت هنا التفاعل فى مسار تجاربها فى التحديث . وتكشف مساندة القوى العاملة للسياسات الاستبدادية ان هذه المجموعة من ردود الفعل تعمل داخليا ودوليا كذلك . وكما هو الحال غالبا فى الاهداف المتزامنة التسلمة فإن الضعيف والخاضع يميل لان يتعرض لجزاء من اسوأ ما يطبقه القوى والمتحكم . ومع ذلك يمكن ان ينظر الى هذا على انه شر لا بد منه فى عملية التحرير من الارتباط الداخلى المقروض والانتقال الى الشائع الذى تجد صفاته تجسيدا لها بحيث يمكن رفضها استنادا الى ذلك .

وهناك مجموعة اخرى من ردود الافعال (مقاومة للتحديث) تعتبر نمطية بالنسبة للمراحل الاولى من التحديث حيث تكون التكلفة أبرز من الفوائد . ويمكن ان نطلق على هذه الظاهرة ايضا « تأثير روسو » لان « جان جاك روسو » كان أول من صاغ هذه المجموعات من ردود الافعال

فى صورة فلسفية بحيث يمكن مهاجمتها جـذريا . ولكن الموضوعات الرومانسية التى ادخلها روسو فى مراجع التحديث تكررت فى المراحل الاولى من تحديث اغلب المجتمعات . وان الثورة ضد الفساد السياسى والانماط فى الحضـر ومثالية الحياة الريفية وخرافة الفرض النبيل والحنين الى عصر ذهـبى اسطورى مضى والميل الى مفاهيم انشطار الامة اكثر من جمعها (روسو الارادة العامة فى مقابل ارادة الجميع) التى اثارها الاسـ بسبب ضياع المجتمع هى نموذج هذه المجموعة من ردود الافعال . وان مفهوم جيفرسون عن ديمقراطية ريفية لا مركزية ، وحركة ناروديك الروسية ، ورفض غاندى للتصنيع ، واعتناق العودة الى الصناعات الريفية الهندية ، وحركة الوهابيين فى بلاد العرب فى القرن الثامن عشر من اجل العودة الى صورة الاسلام فى الايام الاولى التى ألهمت حركة الاخوان المسلمين فى مصر وصورها فى أجزاء أخرى من العالم الاسلامى ، كل هذه تهدف الى اعادة تكوين عظمة وطهارة الماضى الذهبى هنا الآن . وهى تمثل أيضا اتجاهات ايديولوجية شبيهة فى ظل اوضاع تاريخية مختلفة .

والمجموعة الثالثة من ردود الافعال التى نسميها « نقبض التحديث » تعود فى اصلها الى وقت تال . فبينما « مقاومة التحديث » تقع فى غلب انماطها فى المراحل الاولى فان « نقبض التحديث » من مظاهر العهود المتأخرة ، ومع ذلك فان كلا من هذه الاتجاهات الايديولوجية لها دوافع مشتركة . وتمثل الثقافات المتعارضة للعقدين السابع والثامن فى المراكز الفكرية الحضرية فى العالم الثالث ردود الافعال هذه . كما يمكن أن تكون طقوس الحركات التى ابرزت من قبل انبيائها وتقاليدها طقوسها الدينية ، وكذلك الفن والموسيقى واساليب الحياة استجابات للفـز التحديث . اذ يعد المجتمع الحديث بالتحـرر من القيود المادية والتقليدية من ناحية ، كما يقدم العبودية للتشكيلات البيروقراطية والتكنولوجية الاجتماعية العجيبة وغير المعروفة (او ما اسماء جالبرت الكيان التقنى) من ناحية أخرى . ويمكن أن يستدل على جذور هذا الشذوذ فى النجاح المادى للتحديث الذى ساند فترات ممتدة ودفاعية عن الطفولة والنضج قامت بها المؤسسات البورجوازية من العائلة النووية والتعليم الموسع . وقد اضعف هذا شباب الطبقة الوسطى والفئة الاعلى منهم وبعد بهم عن مجابهة الحقائق القاسية من التجريد والفضيلة فى مجتمع صناعى بالغ التنظيم . وعلى ذلك فلا عجب ان تحولت اساسا معارضة الجمود والانزلال الاجتماعى فى نظام العائلة الثورية والجامعة البيروقراطية متعددة التكوينات من خلال هؤلاء الذين حصلوا على اعظم مزاياها أى من يطلق عليهم جيل « سنوك » من شباب الطبقة الوسطى الذين اشبعت رغباتهم وسيقوا الى

التحصيل بواسطة مجموعة أساليب تحددت خارجيا . وقد تسبب التحديث بهذا المعنى فى تدمير ذواتهم من خلال ما أسماه « بيتر برجر » الثورة الناعمة (بيتر برجر وآخرون ١٩٧٣) .

وتشترك ردود الفعل عن التحديث فى كل من هذه المجموعات الثلاثة فى بحث لا يتوقف يجرى فرديا وجماعيا للتعرف على الذات . وهذا البحث ينغمس بدوره فى تناقض عن التحديث يمزق الفرد من ناحية فى أساس تماسكه الاجتماعى (العائلة الممتدة ، القبيلة فى تماسك المجتمعات الصغيرة والمؤسسات الاجتماعية) ثم تتطلب منه من ناحية أخرى ملاحظة قواعد السلوك ملاحظة دقيقة فى اطار الوحدات المطلقة والفضلية التى يفترض أن تتعلق (بالامة ، بالحزب ، بالؤسسة ، العرق) . ولما كان الفرد يحتاز دورة حياته من الطفولة الى الشباب ثم النضج والشيخوخة فانه يتعامل مع انماط من العوالم الاجتماعية ويقابل اختبارات مذهلة فى تنوعها تشمل الدراسة والاسكان وفنرس الحياة المستقبلية والعوالم الاجتماعية والاتحادات المهنية . ويقال له انه حر فى اختياره ولكنه مقيد فى الواقع فى اطار مجموعة الاختبارات التى يتعرض لها . استنادا الى مركزه الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع . والغالب ان يسلمه القلق الذى ينشأ عن الوعود بالحرية والقيود التى تفرضها التشكيلات الاجتماعية الى نوع من أزمة الذات الدائمة .

وظاهرة « الهروب من الحرية » بالجوء للذاتية الجماعية المجردة التى تعرف بها الحركات الجماهيرية الاستبدادية للقرن العشرين التى تنبأ بها « دى توكيفيل » (١٩٥٥) واعترف بها « فروم » (١٩٦٣) و « ريزمان » (١٩٦٩) يبدو نها نتيجة مباشرة لهذا المعنى للتلف على المكانة ، والواقع ان هذه الفئات الاجتماعية والمجموعات العرقية التى تقع على هامش التحديث (المستوى الأدنى من الطبقة الوسطى ، وكتلة البروليتاريا الحضرية ، والمجموعات الهامشية العرقية والعنصرية والهامشية العقلانية) قد أثبتت انها اكثر عرضة للخضوع لمثل هذه الايديولوجيات . ومع تقدم التحديث وخلق مجتمع شبه لى قادر على احتواء نظم عقائدية وانماط للحياة متنوعة فان البحث عن الذات يستند الى اشكال أكثر وضوحا فى اقامة مجتمعات هادقة تتبع دورات حياة تجريبية . ومع ذلك فان التوتر بين التحديث وضياح المجتمع والانذفاع الى الذاتية الجماعية الجديدة ، والحاجة الى توثيق الذات تستمر مادام التقييس والتجريد فى عملية التحديث يجابه الفرد بالفصل بين الروابط الدقيقة للتماسك والمعنى المتضمن فى عاله الداخلى والشبكات الاجتماعية الخارجية .

وعلى ذلك فإن التحديث يمكن أن يعتبر ارتباطا مزدوجا بعمل من داخله التكنولوجيا والبيروقراطية معا من خلال مؤسسات السيطرة الاجتماعية (الامبريالية ، الاستعمار ، التمييز العنصرى ، والهيراركية الاجتماعية .. الخ) بحيث يتولد عنه اتصالات متعارضة بين الافراد . وتختلط رسالات الحرية والمساواة التى يحملها النسق المنطقى للعلم والتكنولوجيا مع رسالات الخضوع والتجبر المتضمنة فى مجموعة كيفية متزايدة من العلاقات الوظيفية (لانج ١٩٦٩) . وتستبدل علاقات أنا - أنت للمواجهة التقليدية للمجتمعات بعلاقات أنا - هو للمسافة والتفاعل الوظيفى للبيروقراطية (باير ١٩٧٠) . وعلى ذلك فإنه بالأخذ بوجهة النظر هذه يمكن اعتبار تانىس التحديث كدالة للعمليات المتعارضة فى التحويل الى البيروقراطية والارتباط الانسانى . وكما يقول دى توكيفيل : يوجد بين القوانين التى تحكم المجتمعات الانسانية واحدا يبدو انه اكثر دقة ووضوحا من الآخرين . فاذا كان على الرجال ان يحافظوا على تحضرهم أو يصححوا كذلك فلا بد ان نمو الترابط وتحسين بنفس النسبة التى تزداد بها المساواة فى الظروف (دى توكيفيل - ١٩٥٥ جزء ٢ ص ١١٨) .

ولكن فى كثير من بلاد العالم الاقل تطورا ، حيث يسبق التنميط والتحول الى البيروقراطية من خلال الانظمة الحرية والاستبدادية المشاركة السياسية والاجتماعية ، يتجه التحديث لزيادة تفتيت الروابط المؤثرة فى المجتمعات التقليدية دون ان يعوضها بسرعة كافية بأشكال حديثة من الاتحادات التطوعية . وفى البلاد التى أحدثت فيها ممارسات الاستعمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جراحا سيكولوجية دائمة تصبح الاتجاهات نحو التحديث اكثر تعقيدا بسبب مشاعر الحب والبغض التى تولدت من الظالمين . وغالبا ما يؤدي الخوف من الظالمين واحترامهم الى محاسنة أساليبهم ، ولكن الشعور بالنقص وبغض الذات يكون مخزونا مسنا الاعتداءات يجد تعبيرا عنه سواء فى الحركات الثورية أو فى توجيه الى الداخل على الفرد ومحتممه الوطنى (مانونى ١٩٦١ ، مانونى ١٩٥٦) ، والتحرر من الظلم الداخلى للنظام الاستعماري مضافا اليه ما تقرضه عملية الانتاج التكنولوجى والترشيد البيروقراطى تصبح على ذلك طسوية ومؤلمة جدا .

حالة ايران : التحديث فى مقابل الذاتية

ان عجلة التاريخ وتباعد مسافات الاتصال قد مزقت المجتمعات التقليدية فى العالم الثالث اربا ولكنها فشلت الى درجة كبيرة فى ان تقدم لها معنى جديدا للهدف والاتجاه والمجتمع بالنسبة لماضيها بالذات وكما

اهملت سياسات الوسائل المركزية ما يبدو انه الوظيفة الهامة للاتصال فى عملية التحديث والتغيير الاجتماعى اى التفرقة المعرفية وتجميع عوالم الحياة والحاجة الى أنظمة أكثر منطقية وانسانية للمعرفة والتنظيم وأحداث التوافق بين الوارد التضاربية للذاتية والسلطة والشرعية . ويفلب أن تعامل الاتصالات الجماهيرية جماهيرها انطلاقا من طبيعتها وتكنولوجياها على انها متجانسة وغير متباينة وهى باعتبارها ناقلة للاتجاهات المركزية للتحديث فإنها تضع أيضا حدودا صارمة على الاتصالات كعملية ذات اتجاهين . وفى البيئات الاجتماعية حيث تقدم الاتصال على تعليم القراءة والكتابة فان تطور الاتحادات التطوعية وامكانيات المشاركة المعرفية والاتصالات الجماهيرية تتجه لان تستخدم للظلم المعرفى بواسطة المجموعات الحاكمة ومن ثم تثير التبعاد والاحتجاج .

وهذا هو الموقف فى كثير من بلاد العالم الثالث حيث تحتاج الاتصالات الى تنمية ذاتية خالصة تجرى غالبا على عكس صور وخيالات التنمية التى تفرضها المصادر الخارجية ومن خلال الوسائل الجماهيرية . وتنعكس بذلك الازدواجية الظاهرة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى نظم الاتصالات . وبينما الوسائل الجماهيرية تمثل غالبا السيطرة الرسمية للمركز وتحدى الاطراف لهذه السيطرة وتحديد اهداف التنمية للمركز من خلال ممرات اتصالاتها التقليدية وغير الرسمية . وعلى ذلك فان دراسة الاتصالات والتنمية لا يمكن أن تنفصل من عدم التوازن الاجتماعى الذى من سماته تكثر المراكز والاطراف على المستويات القومية والدولية كليهما .

وحالة ايران ولو انها متطرفة الا انها ذات دلالة كبيرة . فقد منحها الله موارد بترولية غنية وبذلك فانها فى مركز جيد يتيح لها اقامة اقتصاد له موارد ذاتية كما ان للدولة تاريخا طويلا وتقليدا ثقافيا يدعم شخصيتها وتطورها المستقل . ولكن مسار التاريخ على مدى المائة والسبعين عاما الماضية قد اوقع الايرانيين تحت السيطرة السياسية والثقافية الغربية . كما ان اسلوب التنمية على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية بصفة خاصة قد خلق حالة شديدة من الازدواجية الاقتصادية والسياسية والثقافية ارتبطت مع الانتشار الاوسع للمراكز والاطراف فى العالم . ومن ثم فان هذا الموقف قد اوجد ازمة متعددة الجوانب على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية تركز حول تساؤلات الذاتية القومية والشرعية الاخلاقية والمشاركة السياسية . وقد تركت الازمة أيضا على الفروق الاساسية للنظرة المستقبلية الى اهداف التنمية القومية وعلى نمط الاتصالات العامة . وبينما عرف نظام الحكم الملكى هذه الاهداف اسمها بمدلول فقرات كمية فى النمو الاقتصادى

فان المعارضة التي قادها المتطرفون من العلماء المسلمين الذين دعووا الى العودة الى الذاتية الإيرانية والثقافة الاسلامية والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية . وبينما استخدمت الملكية الاتصالات الجماهيرية باعتبارها القناة الرئيسية لاتصالات غير تفاعلية فقد استخدم علماء المسلمين الاساليب التقليدية للمشاقة والمواجهة والاتصالات المتفاعلة في المسجد والحسنة وروشة الخانات الخ . وتجاوز التعارض بذلك الموضوعات السياسية والاقتصادية وقدم موضوعات رئيسية في وضع ثقافي وفلسفي . وعلى ذلك فقد ركبت سياسات الذاتية والشرعية فوق الفائدة وبياسات المكائنة .

وقد نتج عن التحديث في ايران - كما كان الحال في كثير من الدول الاقل نموا لعنة مثلثة . فالولا دخل التحديث الى ايران كما حدث في غيرها من الدول الافريقية والاسيوية في شكل تحول الى النظم الغربية اساسا . وكان هذا يعني احتلال المؤسسات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والقانونية لاحتلال صورها الغربية محلها . ومن ثم فان التماسك والالتحام في مجتمع تقليدي حل محله تدريجيا التورات والتناقضات في مجتمع يأخذ بالتحديث مع قدرة مؤسسات التحديث الوطنية فيه . كما لم يتح للمؤسسات الوطنية الا اقل الوقت او الفرصة للاستجابة للتحدي الغربي عن طريق الانتهاج او التكيف مع النظم الغربية فكان رد الفعل الغالب هو الانكماش .

وثانيا فان عمليات التحويل الى الغرب (عدت وذلك صفوة من السياسيين والمتقنين يحملون حماس الرسالة من اجل الاصلاح الشامل والكمال للمجتمع الإيراني بحيث يمثل صورة من اكثر القطاعات تقدما في المجتمع الغربي . وقد اصبح هذا يعني بالنسبة لبعض افراد هذه الصفوة نموذج كاليفورنيا الجنوبية بكل ما فيها من مزالق الفوابة كما تدل عليه ظواهر الخمس عشرة سنة الماضية . وقد عزلت العادات والاذواق وانماط الحياة وحتى الاحلام والخيالات هذه الصفوة بشدة عن بقية المجتمع الإيراني . وكان الاحساس التاريخي لهذه الصفوة دينويا ولكن ذاتيته الثقافية تشكلت بتأثير التضييل في ماضي ايران قبل الاسلام وما وعدت به من قوة وبروز . وعلى النقيض فان الوعي التاريخي للجماهير استند اساسا على التقاليد المنطوقة التي نقلت في كلمات شعرية اسطورية بفناء ايران ومحافظتها على تاريخها الثقافي في ذكرياتها الجماعية من قبل وبعد عهد الاسلام . وفي حينها المثالي الى الفداء والعدالة والحرية وجدت الجماهير ذواتها اساسا في ابطال الاسلام والشهداء الاولين . ومن ثم فان شعار « الحضارة الكبرى » كتعبير عن الروح الايدنولوجية والثقافية

للصفوة الحاكمة تصادم مع شعار « الجمهورية الإسلامية » الذي أصبح
صيحة التجميع للثورة الجماهيرية .

واخيرا وليس آخرا ، فان عمليات التحديث في ذاتها وبنفسها قد
اظهرت ميلا ضمنيا في ايران وفي اماكن أخرى يتجه الى تفتيت المجتمع
والى بيروقراطية ومركزية السلطة والتجانس في الثقافة . وتفرس هذه
الاتجاهات الثلاثة اساسا في طبيعة عملية التحديث التي تتطلب رفع
مستويات التعامل مع الطبيعة والمجتمع والانتاج التكنولوجي والترشيد
البيروقراطي والعلمانية الثقافية . وتعمل هذه الناقلات الاولى للتحديث
دوليا في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لتوفير ظسروف
الاستغلال والترحال والنضالية والاضمحلال بالنسبة للرجل العصري ومع
ذلك فقد وفرت بعض ناقلات ثانوية للمجتمع الصناعي الحديث بعض
مضادات واجهزة دفاع . ويمثل التحول الى الحضر والمهنية والتجمع
والتعبئة السياسية للمظلومين والمشاركة المعرفية للقطاعات الناشئة في
عمليات اتخاذ القرار قوي يكون لكل منها - بطرق مختلفة معقدة - موارد
منعددة للذاتية والشرعية والاشتراكية . وقد أصاب دين الدولة
- باعتباره المحتوى لكل ما هو حق وصدق وجميل (أي العقل والنظام) -
ايران بضرر لا يقل عما أصاب المجتمعات الأخذة في التحديث من الانجلايات
الشمولية . ولم تدرك الدولة اى صدق يتجاوز ذاتها ولم تستطع ان
تحتمل اى تحديات لسلطانها وشرعيتها ، وكان على كل مؤسسات الدولة
الأخرى ان تعمل على تحقيق اهدافها الدينية المربكة دون اى اعتبار لما
تهتم به كل منها من هدف أو مشروع . كما ان كل همسة أو لفظة
صارخة تعتبر أقصى خيانة للدولة ومن ثم لا تترك اى مجال للنظر في
الآراء المعارضة وحل الخلافات .

وقد حققت قوى التحديث في ايران - وخاصة خلال فترة تبلغ
الستين عاما تحت الحكم البهلوي - حركة لا تهدأ نحو التحديث والادارة
المدينة وتركيز السلطة بدعمها جيش حديث وجهاز پوليس وبيروقراطية
طفيلية تدعمها مساندات ودعوات القوى الغريبة . وفي هذه العملية قوضت
المؤسسات الوطنية الاجتماعية والسياسية (مجتمع القرية والقبائل
والاتحادات الحضرية التنشوعية مثل النقابات والمسجد والخانجاء
والروزخانه) دون ان تحل محلها مؤسسات حديثة للمشاركة الاجتماعية .
كما ان البرلمان والصحافة والنقابات الحرفية والاتحادات المهنية والتطوعية
التي يمكن ان توفر مشاركة مناسبة خضعت لدرجة كبيرة للمناورة
والرقابة المركزية . ومن ثم افتقدت الثقة وادت الى حلول خادعة .

وبسبب الافتقار الى المساندة الشعبية فان خيلاء السلطة الاستبدادية لم يسايره تنظيم تحكمى وكفاءة عالية . وقد سرت موارد البترول المتزايدة للنظام الملكى - وخاصة فى السنوات الخمس عشرة الاخيرة ان يدير سياسة وصفها احد المراقبين بجدارية بانها سياسة « لا ضرائب لا مشاركة » وكان جهاز اتخاذ القرارات خلال هذه الفترة يسير على نمط مركزى لا شخصى بصورة متزايدة بان تسند كل القرارات صفوها وكبيرها الى شخص الملك بينما تنفذ بيروقراطية غفل تنفذ باستمرار الى جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . فاذا اخذنا برأى مير « ارنست باكر » بان الديمقراطية هى الحكومة من خلال المناقشة فلم يوجد اذن الا القليل من الديمقراطية اذ لم يحدث الا نقاش ضئيل جدا حتى فى المستندات العليا من البيروقراطية وفى اهم الموضوعات حيوية مثل تشكيل دولة ذات حزب سياسى واحد او تحريم المدارس الخاصة . ومع ذلك فان هذا النظام لم يكن شموليا متعلقا . فقد كان يعمل فى اقتصاد مفتوح دوليا لتحركات البضائع والخدمات ورأس المال ، حساس ومتجاوب مع الرأى العام العالمى ، يمتاز جمهوره بكثرة الحركة فى الداخل والخارج على السواء . ومن ثم فانه ينبغى ان ينسب الانهيار العام بصفة عامة الى الاحساس بضياح الوطن وافتقاد الشخصية والشعور بالذلة فى معظم قطاعات الشعب وكذلك الى ضعف الادارة الاقتصادية والكتب السياسى والظلم الاجتماعى والاختلال الثقافى والفساد الاخلاقى ، ثم تزايدت الادعاءات الامبراطورية كلما تقلصت السلطة المادية . ومن ثم تداعت شرعية نظام الدولة من خلال عمليات تفاعل الاتصالات والمشاركة المدركة والتعرف على الذات وتوثيقها مع الدولة .

وفى نفس الوقت فان عمليات التفتيت والتحول الى البيروقراطية والتجانس جرت بسرعة من خلال النمو الاقتصادى السريع وظهور مجتمع قادر على الكسب بتوسع فى الاستهلاك ويسير بمعدل سريع نحو التحضر والتحريك الاجتماعى والاخذ بالنظرة الدنيوية فى النواحي القانونية والتعليمية والثقافية ، ومع ذلك لم يستطع النظام الاجتماعى ان يمتص آثار التفكك الناشئ عن كل هذه القوى التى لم يمكن كبحها وخاصة بعدما عرف « بالثورة البيضاء » فى اوائل الستينات ، وما بدأ لكثير من المراقبين الاجانب على انه صورة لديكتاتورية متنورة وعملية تنمية كان فى الحقيقة تحضيرا لمأساة قومية . وقد تعاطف الفساد المالى والظلم الاجتماعى والكتب السياسى والفطرسة الفكرية للنظام وبصفة خاصة عندما ارتفعت ايرادات البترول الى اربعة امثالها فى شهر ١٩٧٣ فلم تزد الا من الموقود الذى يصعد من النفوذ فى مجتمع تعمل فيه الرقابة الشعبية غالبا عن ذاتها بمدلو

ومع ان انهيار النظام وقع في فترة قصيرة مأساوية من سبتمبر ١٩٧٨ الى فبراير ١٩٧٩ فان المفاجأة لم تكن في انتهائه ولكن في استمراره طوال هذا الزمن . وان الاحساس العميق بالضيق الذي كان سمة المجتمع الإيراني في السبعينات لم يستطع ان يجعله يخفى عن ناظره في ساعة انتصاره المادي تدهوره الادبي وفراغه الثقافي .

ذلك لم يكن عجبا في هذه الظروف ان تحول المجتمع الإيراني في بحثه عن القيادة الى قطاع كان اقل المتأثرين بعوامل الفساد في عمليات التحديث وهؤلاء هم العلماء . ذلك ان العلماء حتى الحكم البهلوي كانوا قد سحبوا بالتدريج من رقابهم على المؤسسات القانونية والتعليمية والخيرية والاعراف بينما ظلوا يحتفظون بسلطانهم الروحية عن طريق المسجد والمذبح وبقي لهم كل من السبب والوسيلة لاثارة المعارضة . وحدث ان دخل العلماء مرتين في هذا القرن في ائتلاف مع تجار السوق ورجال الفكر الاحرار في حملات للتصدي للملكية . وفي كل من الحالتين الثورة الدستورية سنة ١٩٠٦ - ١٩٠٩ وحركة تأميم البترول (١٩٥١ - ١٩٥٣) كان المفكرون الاحرار هم الذين قادوا الطريق والعلماء « قم » وكان آية الله خميني هو القائد . وقد سبق ان زار الشاه « قم » احتجاجا على الثورة البيضاء ، فقد كانت النذير بالسياسة الجديدة التالية . فقد نظمته واستمدت قيادتها بشكل يكاد يكون شاملا من « قم » وكان آية الله خميني هو القائد . وقد سبق ان زار الشاه « قم » في سنة ١٩٦٢ واثناء الزيارة أطلق العلماء القاب اصحاب الظلمة والتأخر والقمّل وانهم سوف يستحقون اذا قاوموا اصلاحاته المستتيرة . وتبع هذا استفتاء في يناير ١٩٦٣ ابد برنامج الاصلاح والنقاط الست في اختيار شعبي ثم استفتى على رفضه في يونيو التالي بنوع آخر من الاختيار الشعبي ، وقد تعزقت آخر آثار الوثام بين الملكية والعلماء الذين تساندوا ضد تهديد الشيوعية المشترك . وبدا في هذا الوقت ان العلماء قد انفصلوا عن انصارهم من بين تجار السوق ورجال الفكر الاحرار الذين تصرفوا بصورة مرتبكة اثناء الشغب في سنة ١٩٦٣ . ولكنهم اكتسبوا قوة جديدة بسبب زيادة التأييد من بين فقراء المدن وتعبثهم وكذلك من جراء العزلة والشخصية القلقة بين اشباه المجددين .

وكان هذا بدء نزاع لا يلين بين العلماء وبين النظام الملكي من سماعة المرارة والحدق . وفي مقابلات اجراها المؤلف مع عدد معين من قادة الدين البارزين في سنة ١٩٤٧ ظهرت المسائل بمنتهى الوضوح . فقد بدا للعلماء ان الاتجاه الكلي للمجتمع الإيراني كان يسير مضادا لاحتساسهم بالصدق والخير والعدل . وكان اعداؤهم الرئيسيون وهم البهايون والتكنوقراطيون

الديويون ومستشاروهم الاجانب لهم الكلمة العليا فى كل ثقب وركن فى انحدامه. وفى القوات المسلحة وفى (السافاك) وفى مروع مهمة من البيروقراطية المدنية وفى المؤسسات المالية والصناعية المزدهرة . وبعد ان اغتصب النظام الملكى المؤسسات التعليمية والقانونية والخيرية من ايديهم كان عاقدا العزم على سحب امتيازاتهم حتى فى الشئون العائلية والعائدية . وقد ادخل قانون العائلة الجديد ١٩٦٧ . ١٩٧٤ إجراءات فوضت بعض العقائد الرئيسية فى الاسلام عن الزواج والطلاق . ثم ان منح المرأة حق الانتخاب فى سنة ١٩٦٣ وتنظيم الهيئات النسائية فى سنة ١٩٦٨ وتعيين المرأة فى المكاتب العامة المكشوفة للجمهور ، وفوق كل هذا ممارسة حياة مادية تباح فيها العلاقات الجنسية قد احزن العلماء كثيرا . وتنظيم فر قدينية فى سنة ١٩٧١ ، واختيار خريجي الدراسات الدينية لتادية الخدمات الدينية تحت رعاية العسكريين ، وخطط تنظيم الجامعة الاسلامية فى مشهد ، وتغيير تاريخ السنة من الهجرة الاسلامية الى الشاهنشاهى الاميراطورية ، وادخال نظام التوفير فى الوقت نهارا الذى انتهك حرمة الشريعة ، كلها كانت دلائل اخرى على غطسة الدولة صاحبة النفوذ المطلق . وقد سببت هذه الاجراءات استياء العلماء الشديد من جميع النحل . ولكن اسقاط السلطة الملكية تطلب الاستنزاف السياسى والاقتصادى والادبى للجماعة الديوية الجديدة والتصميم والمثابرة من الفئة الراديكالية مع توفر الظروف الدولية المواتية .

نآيس التحديث

ان التزايد المستمر فى معدل سرعة التغيير قد اوجد ظروفا اجتماعية ونفسية لم تعرف من قبل فى تاريخ البشرية قط شملت التنقل وسرعة الترحال وافتقاد الجذور وضياح الهوية والقلق الداخلى واغواء العميل وتدهور النظام الاجتماعى والاسكانى والتباعد الانسانى والرغبة التى لا تنتصح فى اثارة العنف . وفكرة التقدم ، كما يتصورها « كوندراسيه » بسذاجة وفلاسفة القرن الثامن عشر معتقدين فى الكمال الانهائى للانسان من خلال استخدامه للعقل وتعامله مع بيئته . بما فى ذلك رياضته للنفس الانسانية كما يعكس ذلك فى اسطورة فاوست) اخذت تصل الى طريق مسدود . وفى نفس الوقت فان تحول العالم ومناطقه المختلفة الى نظام عالمى يشكل من دوائر متحدة المركز يضم مراكز واطراف منظمة بيروقراطيا وتكنولوجيا اخذ يسير تحت رعاية الدولة الصناعية الحديثة والشركة متعددة القومية . كما ان مقاومة هذه الانواع من السيطرة آخذة فى التصاعد فى صور متنوعة من تمزق من النظام الاجتماعى واستخدام محكم للعنف ومن المقاومة السلبية وعدم التعاون .

والمأساة الأساسية هي أنه بينما المعرفة العلمية والتكنولوجيا تراكمية فان المعرفة الادبية والنظرة المتعمقة ليست كذلك . ويبدو انه لا زال على كل جيل أن يتعلم من عذابهم ومعاناتهم دون الاستفادة مما تحملته الاجيال السابقة . وبالمثل فانه في تجارب الدول يبدو أن على الناس بمختلف أنواعهم أن يتحملوا عذابهم ومعاناتهم دون أن يستفيدوا من الحكمة التي خلفها التاريخ الانساني ، والتساؤلات هي : هل نستطيع من خلال المزج المناسب بين التقليد والتجديد أن نعيد انحياء لهذه التفاعيد التي تجد قبولاً عاماً والتي تمسك بالروابط الهشة للمواطن الإنسانية في العملية التي لا مفر منها من اقتلاع وإعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ؟ وكيف يمكن أن نصل الى المستوى الأمثل بين الامكانيات المتضاربة للعلم الحديث والتكنولوجيا وطرق التنظيم الاجتماعي ؟ وكيف يمكن أن تنزل التكلفة الإنسانية في عملية التحديث الى أدنى حد وبأحسن أسلوب ؟

ويعني البدء بالإجابة على بعض هذه الاسئلة ان نقدم أسئلة أساسية عن طبيعة الاتصالات الإنسانية التي يحقق الإنسان من خلالها قدراته الكاملة باعتباره كائناً انسانياً . وهناك أربعة مستويات رئيسية للاتصال يمكن أن يشارك فيها كل إنسان : مع الله ومع المجتمع على اتساعه تنظم على المستويات التجريدية المتعددة (العائلة والقبيلة والامة والعالم) ومع زملائه من الأفراد على المستوى الشخصي (الحب والبغض والصداقة والعداوة .. الخ) ومع نفسه (حديث الذات الداخلي) . ويمكن أن نطلق على هذه الاشكال من الاتصال : اتصال « متسامي » اجتماعي ، بين الافراد ، داخلي » .

وتكاليف التحديث بمدلول طاقات الاتصال الانساني أدى الى كبتة بطرق مختلفة ومعقدة . وفيما يتعلق بأشكال الاتصال الانساني فقد أيد التحديث نظرة دنيوية الى العالم واتجاه غير مسئول بصفة عامة نحو الطبيعة . وبينما حققت رغبة الإنسان في السلطة والرفاهية المادية فانها فشلت في تقلب القلق الناشئ عن التناهي ومجافاة العقل التي تنشأ عن الاهتمام بحقيقة الموت والجهل بقدر الإنسان . وبينما قدمت العقائد التقليدية حلولاً عملية معقولة لهذه المآزق الإنسانية فان الإيديولوجيات الدنيوية الحديثة تفشل في القيام بهذا ، ومن ناحية أخرى أدى اتساع غير مسئول نحو الطبيعة تدعّمه رغبة في السيطرة أكثر من الاحتسواء وتؤيده نظرة عالية تعتبر الإنسان منفصلاً عن الطبيعة أكثر منه جزءاً منها . الى استنزاف سريع للموارد الطبيعية التي لا يمكن استعادتها : تلوث الهواء والماء والأرض والزحام وقذارة المدن وكثير من المظاهر الأخرى غير المرغوب فيها في المجتمع الصناعي .

وعلى مستوى الاتصالات الاجتماعية تعرض التحديث لمجموعة من التكاليف المختلفة يمكن ان نعرفها بأنها التحول الى البيروقراطية والاشخصية فى العلاقات الانسانية . وكانت العمليات الاقتصادية والاجتماعية فى التحديث تعنى فى اغلب الاحيان حل المجتمعات الريفية والقبلية الصغيرة التى كل الفرد فيها مرتبطا بكيان متضامن اكسبه مساندة كاملة وقدم له هو، ولاء تاما . وادت المستويات المتزايدة للتحرك الجغرافى والاجتماعى (الراسى والافقى) والروحى الى اضطراب فى الوضع الاجتماعى والنفسى . وفى العالم الثالث حيث ضغطت هذه العمليات ونفذت فى اقصر وقت فانها ادت الى ظهور ما اطلق عليه « ثورات الآمال المتصاعدة والايغال » . وولد هذا فى المجال السياسى الطقات الشريرة للهجوم نتيجة للاحباط ، والكتب نتيجة للهجوم (ليرنز ١٩٧٦) . ولكن العمليات الاطول مدى عن التحول الى البيروقراطية اى عقلانية وقانونية التشكيلات الاجتماعية والوظائف ادت الى مزيد من الاشخصية فى العلاقات الاجتماعية . وان فضل المنزل عن المكتب وازدواجية الذوات العامة والخاصة وتعريف الفرد ودوره الاجتماعى والتعامل مع هذه الادوار من خلال اساليبه وحيل العلاقات العامة ادت الى مجموعة من نواع الكبت (بمفهوم فرويد) تتميز بالعقلية وعدم شمولية الحياة البيروقراطية (برجر وآخرون ١٩٧٣) . ونتج عن هذا بدوره انماط لا معيارية للتفاعل ظهرت فى العدمية والعنف المفاجئ فى السلوك الجماهيرى والكلية والانتهازية فى سلوك الصفوة .

وعلى مستوى الاتصال بين الاشخاص اطلق التحديث طاقات وامكانيات هائلة ، كما ان تصاعد استشعار الذات التاريخى لعدد لا يحصى من جماهير الشعب وعمليات التركيز على مصلحة الفرد الناتجة عن التحرك والتعليم (الرسمى وغير الرسمى كليهما) وتكاثر عوالم الحياة استنادا الى تنوع المجتمعات العرقية والجنسية والمعرفية ادى الى أن يطلق كل منها قوى ضد التحول الى المثالية والبيروقراطية . ولكن من السخرية الكبيرة انها اصدرت ايضا تحذيرات للمجتمع القائم الذى استحباب بدوره وشدد الضوابط البيروقراطية . وقد عبرت ايدولوجية الرقابة الشعبية غالبا عن ذاتها بمدلول التجريد الجديد للذاتيات الجمعية (الجنس الآرى والبروليتاريا والامة .. الخ) . وفى العلاقات الاجتماعية اختصرت الايدولوجيات الجديدة العلاقات بين الافراد الى انماط معيارية . كما خفضتها فى العلاقات الاقتصادية الى عمليات دون مستوى متطلبات الانسان من الانتاج الروتينى لاشياء منفصلة تبلغ الحد الاقصى من اجل تحقيق التقدم الاقتصادى والعظمة القومية والنقاء العرقى وسيطرة

الطبقة . ثم أصبحت متطلبات الاتساق الجماعى فى تعارض مباشر مع الطاقات الجديدة وامكانيات اكتشاف الذات والتعبير عنها وتوثيقها وهو ما نتج عن الاساليب الحديثة فى التعليم والاتصال .

وقد زاد تباعد مسافات الاتصال الذى نتج عن تكنولوجيا الاساليب الجماهيرية من خطورة علاقات المركز بالاطراف . ويتخذ الاتصال الجماهيرى غالبا مستمعيه من جمهور لا شكل ولا هيئة يكون موضوع تعامله . وفى العالم الثالث بصفة خاصة حيث المؤسسات الحديثة للترابط الطوعى والاتصالات العامة ضعيفة فان التحدث امام الجماهير أكثر من التحدث الى الجماهير من خلال الوسائل الاعلامية هو سمة العصر . فالاتصال من جانب واحد الى اقلية صامتة تساندتها الغوغاءة والانارة والصيحات والصيحات السرقية والتعلق الرخيص بميز وسائل الاعلام الجماهيرية فى كثير من هذه الدول . ولا عجب ان يندفع أحيانا استياء الجماهير المكبوت خارجا بقوة ضخمة واصوات مزعجة .

ولم يترك الإبتعاد عن الطبيعة والانشغال الكامل بالحياة الروتينية الحضرية فى المكتب أو فى المصنع للرجل الحديث الا وقتنا ضئيلا للتفكير - اذا استخدمنا تشبيه كانت - فى النحرم التى تعالونا او فى القانون الذى بداخلنا ، وقد أدى افتقاد الحديث مع النفس الذى تتميز به ظاهرة التفرد فى العالم الحديث بلا شك الى فقدان الحوار الخارجى . ولكن المدنية الحديثة شجعت نوعا مختلفا من الاتصال يمكن أن يطلق عليه معرفى ووظيفى . ولما كانت العلاقات الاجتماعية قد أصبحت وظيفية تتحدد الى درجة كبيرة على أساس الادوار الاقتصادية والوظيفية التى يؤديها البشر فان الاتصالات تأخذ وضعها لدرجة كبيرة على هذا الأساس . ومع ذلك فان المجتمع الصناعى الحديث يبنى بشكل رئيسى وبدرجة اكبر على عقلانية ودينونة الثقافة والحياة والعقيدة . وتفترض من وجهة النظر العلمية التكنولوجية العالمية تفوق اللغة الإدراكية الى الدرجة التى تجعل الاشكال العقلية والوظيفية والمعرفية للنشاط العلمى والقريب من العلمى تطفى على الاشكال الاجرى من الاتصال . فاذا كانت وظائف العقيدة هى التى تجتذب وترهب وتلفز فان العلم الحديث والتكنولوجيا قد اتخذوا ابعاد عقيدة جديدة بما فيها من اساطير ورموز وطقوس دينية . كما ان عجائب العلم والتكنولوجيا قد قامت بالوظائف الرئيسية للاجتناد والتخويف واثارة الافاز . ولكن العلم الحديث والتكنولوجيا لم يغيرا بصفة أساسية من المحدودة وقابلية الزوال والجانب الادبى فى الوضع الانسانى . ومن ثم فان العقلية الوظيفية للعلم والتكنولوجيا قد باعدت كثيرا بين الرجل الحديث وبين الوحي والالهة وأفقده مكانته الروحية وباعدت بينه وبين نفسه والاسس التى لا غنى عنها للحياة .

ليس هذا اتهاماً للزاياء الضخمة التى أضفتها المدنية الحديثة على الجنس البشرى . ولكن لعنة التحديث ترجع الى الاغراق فى الاهتمام بالسلطة ، وارضاء الذات . وهذان اثنان متلازمان يصاحبان الفرور والانغماس فى الشهوات . وليس هناك أسلوب واضح مختصر للخلاص والعلاج الشامل الذى يقتلع الفقر والجهل والمرض والاحساس بالعدم الذى تتسم به أحوال أكثر من ثلثى الجنس البشرى . ويتطلب ظهور بدائل جديدة للتغلب على هذا الوضع تفهرا أساسيا فى النظرة المستقبلية لجميع من يهمهم هذا الامر . اذ كان ينظر الى التنمية حتى الآن وفى الاغلب الاعم على انها زيادة فى كمية المخرجات المادية . ولكن يجب أن تعتبر الآن تطورا للإنسان فى طاقاته المادية والروحية كليهما الى أبعد الحدود . ولكن الإنسان فى جوهره حيوان اجتماعى ولا يمكن فصله عن بيئته الاجتماعية والطبيعية ، ومن ثم يلزم ان تعرف عملية التنمية تعريفا دقيقا على أنها عملية تتزايد فيها درجات التقصير والقدرة الابتكارية فى نظام اجتماعى يجرى فيه تتابع التكيف الاجتماعى فى الوقت مصاحبا لذاتية مهيمنة تهدف فى آخر المطاف الى الكشف المتناسق عن طاقات كل واحد من أعضائها كشرط للكشف عن امكانيات الجميع .

وعملية التنمية - فى ضوء هذا التعريف - تعتبر أساسا عملية إعادة خلق لافضل تقاليد الماضى من كل مجتمع بمداول ظروفه . وبحيث يوفر الحاجات الانسانية الأساسية ولكن الحاجات الانسانية بطبيعتها متصاعدة وبيئية كما عرفها « ماسلو » (١٩٥٤) وهذا يعنى أن الحاجات تقدم نفسها آتيا وتعرف اجتماعيا . وفى عالم اليوم وفى ظروف شبكة الاتصال التى تغطى العالم جميعه فان الحاجات الاجتماعية تخضع لتعريفات عالمية وعلى ذلك فلا توجد مجموعة اجتماعية أو كيان قومى يمكن ان يغفل الحاجات الأساسية اللازمة للعالم جميعه التى تضغط من أجل التنفيذ . والتحدى الذى تتعرض له جميع المجتمعات شرقا أو غربا وشمالا أو جنوبا لا يزال هو : كيف يمكن تحقيق الأمن دون الانهماك فى مغامرات حربية لا طائل تحتها ؟ وكيف يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية دون تحطيم البيئة واستنزاف هياتها ؟ ، وكيف يمكن أن نوسع قاعدة المشاركة الشعبية فى عمليات اتخاذ القرار دون الاستسلام لاغراءات المستبدن وظلم الاغلبية . وكيف يمكن أن نرقض التضحية بالامالة الثقافية فى مقابل التحديث ، والحاجة الفردية فى مقابل الامالة الثقافية ؟ وأخيرا كيف نحصل على التفوق العالمى دون أن نحطم القيم الانسانية وتقاليد الكياسة فى كل ثقافة نؤيدها ؟

وقد غمرت وجهات نظر العالم الغربي المنطقية الانسانية عن التقدم والعلم والتكنولوجيا ببقية العالم على امتداد نحو خمسة قرون . اذ كشف العلم الحديث والتكنولوجيا عن الكثير من الاسرار ووضعا نهاية للعديد من أشكال البؤس الانساني واكتشفا الكثير من المناطق غير المعروفة على الارض وفي الفضاء كليهما .، ولكن وجهة نظر العالم الحديثة عن العلم والتكنولوجيا تحمل في داخلها ايضا بذورا محتملة تجعل الانسانية تحطم نفسها . وقد وضع الانسان - الذي ينظر اليه على انه مركز الكون - نفسه ضد الطبيعة بدلا من ان يكون جزءا منها ، وشجع نفسه على مخالفتها ونحصرنا من العقاب ودون احساس منه بالمسؤولية . واعتبار العقل الاداة الوحيدة للفهم الانساني قد باعد بين المرء والالهام ، وحرمه من ان يصل الى الحكمة الحققة التي تتفوق على المنطق . وان الفصل بين الغايات والوسائل والعلم المباح والتكنولوجيا ادى الى خلق مجتمع تكنوقراطي تنجيه فيه كل الاشياء لتكون في خدمة من يبدو انه الاكثر تسلطا وواقعية في اهدافه على المدى القصير . كما ان الدليل الايجابي باعتباره الاسلوب الوحيد للوصول الى الحقيقة - اخذ في كبت التعجب امام الاسرار الخالدة والمسائل الوجودية العظيمة . بل انه عامل مثل هذه المسائل على انها مجرد سخافة .

وباختصار فانه يبدو ان الرجل الحديث قد اوقع نفسه في شرك الاعجاب الاعمى بما خلقه في مجال العلم والتكنولوجيا . وكما هو الشأن في جميع أشكال الاعجاب فان هذه الحالة تأخذ ايضا في تعريض المعجب الى الفقر الروحي والعقم العقلي . كما انها فصلت الانسان عن الطبيعة وهي مصدر المحافظة على بقاءه المادي وتقاليده ومصدر غذائه الروحي ، وادت الى شعور بمجافاة العقل واقتقاد الهدف والانفصال واللامعيارية - وباختصار الى ضياع المجتمع .

وفي الاساطير اليونانية تمنى الإبطال دائما ان يصبحوا آلهة . ولكنهم عندما حصلوا على هذه القدرة الفائقة ظلوا سجناء لما ملكوها من قوة محطمة لذواتهم . ويبدو ان هذه المأساة هي قدر الانسان الحديث ما لم ينتبه الى كلمات « شكسبير » في رواية « يوليوس قيصر » : « ان الخطأ يا عزيزي بروتس ليس من نجومنا ولكنه في أنفسنا لاننا اتباع » او الى كلمات الشاعر الايراني العظيم « ناصر خسرو » : « اذا حولت انت قدرتك الى المرارة فلا تنتظر من النجوم ان تحوله الى الحلوة » .

- BERGER, Peter L. 1973. *The Homeless Mind: Modernization and Consciousness*. Harmondsworth, Penguin Books.
- . 1974. *Pyramids of Sacrifice: Political Ethics and Social Change*. Harmondsworth, Penguin Books.
- BUBER, Martin. 1970. *I and Thou* (Tr. by Walter Kaufman.) New York, Scribner.
- DE TOCQUEVILLE, Alexis. 1955. *Democracy in America*. 2 vols.
- FANON, Franz. 1961. *The Wretched of the Earth*.
- FROMM, Erich. 1963. *Escape from Freedom*. New York, Harper and Row.
- LAING, R.D. 1969. *The Divided Self*. Pantheon.
- LERNER, Daniel. 1976. Technology, Communications and Change. In: Wilbur Schramm and Daniel Lerner (eds.), *Communication and Changes: the Last Ten Years and the Next*, Honolulu, University of Hawaii Press.
- MANNONI, O. 1956. *Prospero and Caliban: A Study of the Psychology of Colonization*. London, Methuen.
- Mc ANANY, Emile G. 1978. Does Information Really Work? *Journal of Communication*, Vol. 28, No. 1.
- Mc CLELLAND, David. 1961. *The Achieving Society*. Princeton, New Jersey, Van Nostrand.
- MASLOW, Abraham A. 19 54. *Motivation and Personality*. New York, Harper.
- PARKER, Edwin B. 1978. An Information Based on Hypothesis. *Journal of Communication*, Vol. 28, No. 1.
- PORAT, Marc Uri. 1978. Global Implications of the Information Society. *Journal of Communication* Vol. 28, No. 1.
- RIESMAN, David. 1969. *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*. New Haven, Conn., Yale University Press.
- ROGERS, Everett M. 1978. The Rise and Fall of the Dominant Paradigm. *Journal of Communication* Vol. 28, No. 1.

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع السبعة القومية لليونسكو وبمعاونة
السب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الاتصالات وأثرها فى الاقتصاد

وجهة نظر من أمريكا الشمالية

ان العصر الصناعى من وجهة نظر علم الاقتصاد فى الغرب هو العصر الذى تدرج فيه الانسان من ارتداء الياقات « الزرقاء » الى ارتداء الياقات « البيضاء » .. والياقات « البيضاء » كانت ولا تزال خاصية مميزة للصفوة المختارة لمن يعملون فى مجال الاعلام والاتصالات ، وفى الاعمال المالية ، وفى العلوم ، وفى الدراسات الاكاديمية (الجامعية) ، وفى الحكومة وفى الاعمال الخاصة يكشف « أسرار » الطبيعة وما يترتب عليها من نتائج تفتح الابواب لمعرفة ما يختبئ فى باطن كوكب الارض من القوى الديناميكية والحرارية . وهذه الصفوة الممتازة التى حولت فوائد تبادل « التيارات الضعيفة » وهى الاعلام والاتصالات الى « التيارات القوية » وهى الطاقة . ولم تعد انتاجية العامل فى نهاية المطاف هى التقدم الذى أحرزه العامل السوقى ستاكانوفيت فى استخدام الجهد العضلى ، ولكنها على وجه الدقة ان يحل التيار القوى محل التيار الضعيف بمقياس يتزايد بمعدل كبير ، وهو التقدم الذى يساعده ويدفعه

الكاتب: ج. و. هالينا

المدير التنفيذي لمعهد أبحاث الاتصالات السلوكية
واللاسلكية بأوتاوا ، أونتاريو ، بكندا . وكان ولا يزال
المدير العام للسياسة القومية وتخطيط الأبحاث في
مصلحة الاتصالات الكندية ، وهو يقوم بتنفيذ كثير من
الاعمال ، ونشر كثير من الدراسات ..

الترجمة : هناء كامل أبوستيت

ليسانس الآداب . دبلوم في الترجمة .

ويطوره بعض مقاييس الالتزام على فترات منتظمة . وهذا التقدم ربما
يمكن أن نقيمه ونحدد مقداره ونصفه باصطلاحات اعتاد عليها الإنسان
المعاصر المثقف ، مثل أن نقول أن نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي
هو حوالي ٣٠ دولارا لمن يعمل في الصيد ، و ٣٠٠ دولار للفلاح .
و ٣٨٠٠ دولار لمن يرتدي الباقة الزرقاء « للعامل » . وفي الفترة التي
عقب الحرب العالمية الثانية ، حدث انتعاش اقتصادي للدول المتقدمة
وازداد الناتج القومي الإجمالي بارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته ، وقد
كنا نتحدث عن القفزة التالية للعلامة العشرية إلى ٣٠٠٠ دولار لكل
فرد . وفي الفترة الحرجة التي بدأت في منتصف الحرب العالمية الثانية
أو بعدها مباشرة وصلت إنتاجية « الرجل الذي يعمل في الصناعة » إلى
أقصى درجة في مجال الإنتاج ، كما تكاثرت أعداد من يعملون في مجال الإعلام
(رجال الإعلام) بشكل وبائي ، ويمكن أن نتأكد مما حدث بمساعدة
جدولين ، وخاصة لأن تلك الفترة كانت متصلة بفترة ذلي اله « العامل »

فى مجال الصناعة « ، او بمعنى اصح بنهاية ما قد يصل اليه جهد الانسان فى بنية العصر الصناعى .

وفى كل سنة تنشر الصحف الخاصة بالنواحى المالية والصناعية فى امريكا الشمالية احصائية عن اكبر ١٠٠ او ٢٠٠٠ او ٣٠٠ من الشركات الصناعية فى القارة الامريكية وفى العالم . وقد نشرت هذه الصحف فى عدة سنوات ما يكفى لحساب الانتكاسات واستنتاج بعض النتائج عن الاتجاهات .

وفى الجدول رقم (١) جدولتان ارقاما تقريبية لاختيار عشوائى عن المؤسسات التجارية فى امريكا الشمالية من بين قائمة تضم ٥٠٠ مؤسسة تجارية . وقد تم استخلاصها من تحليل الاختلافات المشتركة بين الارصدة المخصصة للمصروفات وعدد الموظفين المستخدمين بها فى خلال السنوات التسع الماضية بين ١٩٦٨ و ١٩٧٦ ، والعمود الايسر يمثل البالغ الاضافية المخصصة للعمال الاضافيين . وقد لوحظ أن هذا الرقم هو حوالى ٢٠٠.٠٠٠ دولار لاجلب المشاريع الموجودة فى هذا الجدول .

وهناك ايضا بعض المؤسسات التجارية يكون الرقم امامها سلبيا ، وهذا يعنى نقص عامل واحد لكل زيادة ١٠٠.٠٠٠ دولار او ٦٠٠.٠٠٠ دولار او مليون دولار فى الارصدة الجديدة المخصصة . وهذا الاتجاه أصبح عاما فى جميع أنحاء الدول المتقدمة . والصورة الابضاحية التالية عن موضوع الاقتصاد فى كندا يمكن أن توضح لنا المعنى المتضمن فى هذه الأرقام ، فإذا كان يلزم مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار فى الارصدة المخصصة لكل مستخدم اضافى فإن الامر يتطلب ٢٠٠ بليون دولار فى الاستثمارات الجديدة فى كندا لتوفيق عمل لحوالى مليون متعطل فى الوقت الحاضر . ومبلغ ٢٠٠ بليون دولار تعادل الناتج القومى الاجمالى لكندا . ولكن بطريقة أخرى اذا كانت فائدة رأس المال هى مثلا ١٠ ٪ فى السنة فإن صاحب المؤسسة الصناعية يستطيع ١٠.٠٠٠ دولار زيادة لو أنه اختار أن يشغل عاملا فى بيته ويعطيه ١٠.٠٠٠ دولار سنويا أكثر من لو أنه خصص مبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار لخلق وظيفة له .

هذا هو مضمون الارصدة ، والآلات المستخدمة ، والطاقة ، وكما سنرى نظم الاعلام التى يجب أن تفسر بها الانتاجية الصناعية ، والمكانة غير المستقرة للانسان فى المجتمع الصناعى الذى بلغ القمة فى أمريكا الشمالية فى العقد الثامن .

الجدول (١)

عينة من المؤسسات الكبيرة تبين الزيادة في العمالة في الارصدة المرتبطة بها :

المؤسسة	الارصدة x ١١٠ (١٩٧٦)	الزيادة في العمالة ١٩٦٩ - ٧٦
ا. ب. م	١٧٠٧	٢٥٠.٠٠٠
نورث تل	٠٧	٢٥٠.٠٠٠
ج. ا.	١٢	٦٠٠.٠٠٠
كوكاكولا	١٩	٨٠.٠٠٠
أويل ستاندرد	٤٣	٢٥٠.٠٠٠
ج. م.	٠٥	١٦٠.٠٠٠
ا. ت. ت.	١٠	١٠٠.٠٠٠
موتورولا	٤٥	٤٥.٠٠٠
رينولدز	٣٦٣	٢٠٠.٠٠٠
بولاروند	٣٤٤	١٢٥.٠٠٠
مالك هبل	١١٠	٨٠.٠٠٠
ب. و. ج.	١٠	٢٥٠.٠٠٠
ر. س. ا	٤٠	١٠٠.٠٠٠
يو. اس. ستيل	٩٠	١٠٠.٠٠٠
سيجرام	١٥	١٢٥.٠٠٠

ولقد وصل الاقتصاد الى النقطة التي اتضح ويتضح عندها أن استخدام الجهد الانساني في المستقبل سيكون محدودا جدا بجانب الآلات والمحركات التي تقدر قدرتها بجزء من قدرة الحصان ، بشرط أن تتوافر الطاقة المحركة والمواد اللازمة بكميات كبيرة تحت عنوان « أرصدة غير قابلة للنفاذ » أو يفترض فيها أن تظل كذلك . إن غروب شمس الرجل « ذى الياقة الزرقاء » أى العامل حدث فى الوقت الذى بزغت فيه شمس الرجل « ذى الياقة البيضاء » أى الموظف الذى يعمل فى مجال الاعلام والاتصالات . ويبين لنا الجدول رقم (٢) بعض ما حدث وما يتوقع حدوثه لمن يرتدى الياقة البيضاء . ان وجهة النظر التى جاءت نتيجة هذا الاختيار سوف تكون أساسا للتطور المنطقى المتوقع والمربط بالاتصالات السلكية واللاسلكية (الاتصالات عن بعد) فى العقدين القادمين .

المجدول (٢)

الاقتصاد الاعلامى فى كندا عام ١٩٨٠

القطاع	القطاع الانتاج	١٤ ط	٢٤ ط	٤ ط
	%	%	%	%
أولى (أساس)	١٨	١٢	٠	١٢
ثانوى	٥٢	٢٣	٢٠	٤٢
الثالث	٢٠	١٩	٥٢	٧١
الاجمالى/النسبة المئوية				
الاجمالى الناتج القومى	١٠٠	٢١	٢٦	٤٧

- ١ - نسبة انتاج القطاع الى اجمالى الناتج العام
- ٢ - الاعلام الثانوى كنسبة مئوية الى انتاج القطاع
- ٣ - الاعلام الاساسى كنسبة مئوية الى انتاج القطاع
- ٤ - نسبة الاعلام كله الى الناتج القومى الاجمالى

وفى عام ١٩٧٧، نشر مارك يورى بوراث وزملاؤه تحت اشراف وزير التجارة فى الولايات المتحدة الامريكية نتائج دراسات هامة عن الاقتصاد الاعلامى فى أمريكا . ويتضح منها أن النظم الاقتصادية فى الولايات المتحدة وكندا يختلف بعضها عن بعض اختلافًا جوهريًا فى توزيع الناتج القومى بين الأنشطة الأساسية والثانوية والتي من الدرجة الثالثة ، إلا أنها جميعًا تتشابه فى تركيبها داخل أى نشاط لقطاع خاص أو فى مؤسسة تجارية كبيرة . وتنظف وتدار صناعة السيارات والأجهزة الالكترونية ، والزراعية ، وأجهزة التعدين ، والصناعات الأخرى ، من خلال نظم عملة متماثلة أساسًا . وقد قمت باستغلال نتائج بحث بوراث بحرية كما أريد فى التحليلات التالية عن الاقتصاد الكندى . وقد ركزت على الاقتصاد الكندى لأنه ليس فى قلب « النظام الاقتصادى الدولى القديم » ولا فى محيطه ، وعلى ذلك يمكن أن يكون له صلة وثيقة بالاثنتين .

ومن أجل القيام بهذه الدراسة الخاصة كان من المفيد أن أقسم الاقتصاد الكندى الى ثلاثة قطاعات « أساسى » و « ثانوى » و « درجة ثالثة » ، ولكنها لا تتطابق مع تعريفات الاقتصاديين لهذه

القطاعات الثلاثة . ولكي نستمر في تذكر هذا المفهوم سوف أضعهم بين قوسين .

وتحت تقسيم « أساسى » ادمجت : الزراعة ، وما يتعلق بالفابات ، والمصايد ، والتعدين ، والطاقة ، والنقل .

وتحت تقسيم « أساسى » ادمجت : الزراعة ، وما يتعلق بالفابات ، والتأمين ، والعقار ، والبيع والتوزيع بالجملة والقطاعى ، والبناء (التشييد) .

وأخيرا تحت تقسيم « الدرجة الثالثة » ادمجت : الحكومة ، والخدمات (الصحة ، والخدمة العامة ، والتسليه ، والتعليم وغير ذلك) .

وبين العمود الاول فى الجدول رقم (٢) أن عائد (حساب) القطاعات الثلاثة هو ١٨ ٪ و ٥٢ ٪ و ٣٠ ٪ بالترتيب من اجمالى الناتج فى كندا . ويوضح العمودان التاليان النسبة المئوية المخصصة من اقتصاد كل قطاع للنشاط الصناعى الاعلامى الثانوى . بمعنى الأنشطة لاعلمية التابعة للانتاج النهائى للقطاع . مثل : الادارة ، والابحاث ، والتنظيم . وغير ذلك ، والنشاط الصناعى الاعلامى الاساسى ، أى المعلومات كنتيجة نهائية مثل : الاخبار ، والعقود ، وسندات الملكية ، والكتب ، والدوريات ، والتسليه ، الخ . والعمود الاخير هو مجموع العمودين السابقين .

وقد لوحظ أن تقريبا حوالى ٥٠ ٪ (بالضبط ٤٧ ٪) من الناتج الاجمالى القومى ذو طبيعة اعلامية ، على أساس تقسيم وتصنيف بورات . وهى فى رأى ذات معنى محدود (فمثلا أنا أستطيع أن اصنف « العامل » الذى يشغل مضطرة تدار بالالة الحاسبة (الكمبيوتر) بأنه عامل بوسيلة اعلامية ، ولكن بورات لا يقر هذا) .

والقطاع « الاساسى » الى حد ما هو امتداد فى وقتنا هذا للمشروعات التى قام بها رجل الكهف البدائى ، الذى كان يعمل فى الزراعة التى بدأت قبل ٥٠٠٠ عام قبل الميلاد ، وحتى اليوم فان هذا القطاع يعمل بأقل حد من الاعلام ، وأغلب هذا يحدث فى وسائل النقل . وهى ١ ٪ فى التعدين و ٢ ٪ فى الزراعة .

بمقارنة هذه النسب بتلك التى فى « القطاع الثانوى » الذى فيه كل دولار من الناتج الى الطلب النهائى يتضمن ٤٣ سنتا مضمون اعلامى . وحسابات القطاع الفرعى المالى ، والتأمين العقارى ، تصل الى ١٢ ٪

من الناتج القومى . و ٤٠ ٪ منها للاعلام . وتصل حسابات التصنيع فى القطاع الفرعى (الثانوى) الى ٢١ ٪ من الناتج القومى . و ٤٠ ٪ منها اعلامى ، وثلاثا هذا للاعلام الثانوى والتنظيم والادارة وما الى ذلك .

وقد انخفض استخدام القوة البشرية فى القطاع « الاساسى » ، وذلك لاستخدام الطاقة اساسا بدل العضلات . وقد انخفضت ايضا فى القطاع « الثانوى لهذا السبب ، ولكن الانخفاض تعادل مع الزيادة الكبيرة لدى الياقات البيضاء اى الذين يعملون فى مجال الاعلام . وقد دخلت الآلة الحاسبة (الكمبيوتر الى المجال الصناعى فى اواخر العقد السادس ، اما الاتصالات السلكية واللاسلكية الكهربائية فقد استخدمت منذ ١٢٥ عاما مضت ، واذا نظرنا الى وسائل الاتصالات باستخدام الكمبيوتر من خلال التنظيم المالى للمشروعات فسنجد انها حققت للدخل الاجمالى فى كندا عام ١٩٧٥ مثلما حققت جميع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (الاتصالات عن بعد) مجتمعة .

واخيرا فان القطاع « الثالث » ، وهو اقدمها ، كما انه احدثها بالنسبة للمشروعات الكبرى التى ينظمها الانسان ، وتشمل : الحكومة ، ووسائل الترفيه ، والخدمات الاجتماعية ، والتعليم ، والمحافظة على الامن ، وما الى ذلك ، تتحول الآن لتصبح اقتصادا اعلاميا بحثا ، واكثر من ٧٠ ٪ من مضمونه اعلامى ، واغلبها من القطاع « الاساسى » .

وعلى ضوء هذه الاحصائيات نسأل انحن على وشك الوصول الى « المجتمع الاعلامى » الذى نفخر به ، ام هو موجود هنا بالفعل منذ فترة ؟ واذا كنا على وشك الوصول اليه - وتقول انه يمثل ٧٥ ٪ من اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا - فمن ذا الذى يستطيع ان يقدم الغذاء ، الملابس والمأوى ، لافراد المجتمع ، ووفر لهم ايضا السيارات ، افلا يمكن لمثل هذا المجتمع الذى من القطاع الثالث والمتجاوز الى اقصى درجة ان يتحول الى مجتمع متخلف عن « القطاع الاساسى » فى مكان آخر بالنسبة للاحتياجات الاولى الاساسية اللازمة لبقائه واستمراره ؟ اليس من الممكن وجود بعض المجتمعات المالية على هذه الصورة ؟

وقد ذكرت من قبل ان الانسان يستخلص الفوائد من بيئته باستبدال « التيارات الضعيفة » (الاعلام والاتصالات والمعرفة والتنظيم) « بالتيارات القومية » (العضلات والآلات ، وافران الاحتراق ذات الحرارة العالية الخ . . ، واذا كان هذا التبادل مفيدا بطريقة ثابتة فان معدل التزايد سيكون موجبا ، بمعنى ان نقول انه اذا امكنا ان نبادل دولارا واحدا من المعرفة والمعلومات « مقابل ٣ دولارات من « الانتاجية » فان المسرع

يمكن أن يتوقع أن يستبدل دولارين من المعلومات والمعرفة لا ستة دولارات ولكن بأكثر من ستة دولارات من « الإنتاجية » . وهذا هو النطق الذى لا بد أن نستخدمه لتسميد الأرض وزراعة القمح . وعلى العكس عندما نصل الى « الدرجة » التى تصبح عندها الزيادة الإضافية فى تسميد الأرض سببا لانخفاض المحصول (تناقص الفلة . فانه من الضروري أن نتساءل عند أى نقطة (درجة) تصبح إضافة المزيد من السماد مؤدية الى تناقص الفلة ؟ وفى مضمون موضوعنا يأخذ هذا السؤال الصيغة التالية : الى أى درجة يصبح التوسع فى المعلومات والاتصالات فى القطاع الفرعى للاقتصاد الكلى سببا لبداية تأخر (تناقص) وانهيار الإنتاجية ؟

هذا فى الحقيقة سؤال مناسب فعلا لاقتصاد أمريكا الشمالية . وفى أواخر العقد الرابع كان الدولار الواحد من النشاط الإعلامى الثانوى مرتبطا بحوالى ستة دولارات من الناتج النهائى ؟ وفى أواسط العقد الثامن انخفضت هذه النسبة الى أقل من ثلاثة دولارات . والمعادلة الرياضية التى تطبق على بيانات الإعلام والإنتاجية عند بورات للفترة من العقد الرابع حتى الآن تأخذ الشكل التالى :

$$ج = ٨ (١ - ٠.٣) ن$$

حيث ج = هى نسبة عائد الاناج الى المعلومات الثانوية المستخدمة
ون = هى السنة الشمسية ناقص ١٩٣٠

وبهذا المعدل فان النسبة سوف تصل الى نقطة عدم الكسب أو الخسارة فى خلال العشرين عاما القادمة أى فى عام ٢٠٠٠ بعد الميلاد ، ثم تصبح سالبة .

وبمعنى آخر فان اقتصاد أمريكا الشمالية يخنق تحت سماء اعلامه واتصالاته ، وهذا قد حدث بالفعل منذ فترة ما .

وهذا الاستنتاج يبدو انه هو نفسه الذى توصل اليه المجتمع الصناعى والتجارى بمناهج دراساته الخاصة لتحليلاته عن الكسب والخسارة . وفى أمريكا الشمالية الآن حركة كبيرة من اجل « ميكنة » الاعلام . الاقتصادى الثانوى والوصول به الى الدرجة المثالية ، فى البنوك ، وفى مكاتب الادارة وفى البريد ، وفى المعاملات التجارية ، وفى البيع بالجملة والتجزئة للمنتجات الصناعية ، وفى الصحف ، والنشرات العامة ، وفى العناية الصحية ، بل وحتى فى اول وآخر ملجأ للروتين الحكومى ، وذلك باستخدام وسائل الاتصالات الالكترونية لى الحكومة .

وطبيعة النظم الاقتصادية التي يجب تحقيقها ليست صعبة الفهم ، فان اغلب وظائف ذوى الياقات البيضاء يقوم بها « اطراف ذكية » متصلة بماكينات تجهيز المعلومات عن طريق اتصالات عن بعد (سلكية ولاسلكية) . وهى معدات ليست كلها غير مريحة فى درجة الرطوبة العالية او المكاتب ودئة التسخين ، ولا تتطلب اماكن لانتظار السيارات فى المدن المزدحمة او سيارات لنقلهم من وإلى العمل ، وغير مرتبطه باى عمل منظم اخر . وهى تقوم بعملها بدقة مدهشة الى جانب ضم الانسان الآلى والانسان الآلى للاعلام (اى الآلات الميكانيكية والآلات الاعلامية يعطى « انتاجية » تزداد بنسبة مذهلة ٢٠-٢٥ الى ١ فى اعمال التجميع والتركيب ، و ٣٠ الى ١ فى تصميم بعض اجزاء الآلات الميكانيكية الدقيقة ، وبدرجة ١٠٠ الى ١ فى تصميم البوئاتر المتكاملة المركزية ، الخ) . ويقول مارك شيفرد من معهد تكساس للآلات فى مقاله الذى نشر فى نوفمبر ١٩٧٧ مجلة الآلات الحاسبة « انه من المحير جدا ان الانسان يبحث عن الحرية لنفسه كفرد ولكنه يكون سعيدا جدا عندما يجد نفسه محاطا بانسان مطيع يخدمه سواء كان انسانا ميكانيكيا او انسانا بشريا .

النظرية البطليمية

يوجد فى علم الفلك نموذجان مألوفان ومتكاملان بالتبادل ، وهما يستخدمان كمرجمين فى وصف هذا الجزء من الكون ، الذى هو نظام مجموعتنا الشمسية . وأرغب هنا فى ان أسترشد بهما لأغراض الترشيد والاستنتاجات فى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية . سوف اطلق عليهما اسمى « البطليموسى » و « الكوبرنيكى » لمعرفة فى النظام « البطليموسى » لوسائل المواصلات السلكية واللاسلكية الذى قدمت له رسما تخطيطيا فى الشكل رقم (١) . وسوف ننظر من خلال وجهة النظر الفنية والاقتصادية لمهندس الاتصالات من مركز الكرة الى الخارج نحو مجتمع المتفاعلين المحيط به . وحتى وقت قريب جدا كانت وجهة النظر هذه تسيطر على تطور وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بطريقة مطلقة تقريبا ، وبالتالي فانه فى الشكل (٢) حيث يظهر النموذج « الكورتيغى » سوف نفعل العكس ، وذلك بان نضع الاقتصاد المحيط فى النموذج السابق فى مركز النموذج الجديد ونفحص وسائل الاتصالات على انها تركيب داخلى .

وتشغل خلاصة « نموذج بطليموس شبكات الارسلان السلكية واللاسلكية . ويوجد شمال امريكا ثلاث مجموعات من المؤسسات فى هذه الدائرة ، كل منها تشكل كل الشك فى المجموعتين الاخرين فى هذا الخصوص . وكل مجموعة ترغب فى حجب الآخرين . وهى شركات نقل

التلفراف ، التي تظلت منذ وقت طويل عن شغرة موريس باستخدام المفتاح وسماعة الاستقبال ، وقد أصبحت هذه الأجهزة سجلات دقيقة أو أجهزة تنقل البيانات ، والشركات الخاصة بالتلفون ، وشركات الأرسال الإذاعي والتلفزيوني ، وشركات التلفزيونات ذات الهوائيات الجماعية . وتصل قيمة استثماراتهم المدونة الى ١٠٠٠ (الف) دولار لكل مشترك في التلفون ، و ١٠٠ دولار لكل مشترك في أرسال التلفزيون والراديو ، وتصل القيمة الإجمالية الى ١٢٠٠ دولار لكل مشترك . وتزيد تكاليف الاحلال والتركيب أكثر من مرتين عن هذه الأرقام . وتبلغ تكاليف الاستثمار العالمي في الأنظمة الثلاثة . لنحو عشرة ملايين من المشتركين في كندا ما بين ١٠ بلايين و ١٥ بليون دولار . وتصل الأرقام في الولايات المتحدة الأمريكية الى حوالي ١٠ أمثال هذا المقدار .

وفي الحلقة بين القلب والمركز والمحيط لشكل رقم (١) أي بين

أنظمة الأرسال أو نقل المعلومات وبين النظم الاقتصادية المنتفخة المحيطة بها يوجد العالم المحير والمتنوع والمتزايد باستمرار في الأجهزة التي بواسطتها يستطيع المنتفع أن يدخل في شبكات الأرسال ، وتتكون من التلفونات وأجهزة التلفرافات الكاتبة ، وأجهزة الاستقبال التلفزيوني ، والآن توجد أشكال مختلفة متزايدة من أجهزة التسجيل وترتيب الجداول وتقديم المعلومات وغيرها من الأجهزة « البارة » ذات الفاعلية . وتكاليف رأس المال هنا - وأغلبها يدفعها المشتركون أنفسهم - تتراوح بين ٢٥ دولارا لمشارك التلفون و ٥٠ دولار لجهاز الاستقبال التلفزيوني اللون و ١٠٠ دولار لجهاز تنظيم نقل المعلومات ، وملايين الدولارات لاستديوهات البث الإذاعية ، والخدمات التي تسهل وتنظم توصيل المعلومات التي تعتمد عليها الآلات الحاسبة (الكمبيوتر) ، وأغلب معدات المشتركين هذه هو بالطبع التلفون وجهاز الاستقبال التلفزيوني ، وذلك باستثمار مشترك بحوالي ٥٠ دولار لكل مشترك ، وهذا يعني نصف الاستثمار للمشارك في شبكات الأرسال الموجودة في قلب الدائرة ، ويقوم مكتب العمل للمشارك المجهز بأجهزة نقل التلفراف المكتوب وماكينات طبع الصور طبق الأصل ، وفرع خاص لتبادل المعلومات وما الى ذلك بطبع الصور . وكل هذه الأجهزة تحمل لمشارك استثمارات تزيد عدة مرات عن هذا المقدار . وفي خلال العقد القادم سوف يتغير التوازن بين الاستثمارات في نقل البضائع وبين أجهزة المشارك للاتصالات ، وكانت قديما السيادة للأولى ، ويصير لصالح الثانية ، وعندئذ فان شركات النقل تكون قد أكملت عملية النقل التي بدأت الآن ، وانحدرت الى مركز اللاعبين الثانويين من وجهة نظر الاتصالات السلكية واللاسلكية ، على الأقل الى أقصى ما يمكن أن تصل اليه الاستثمارات لكل مشترك . وقد أصبحت هذه الاستثمارات من جانب المشتركين مرتفعة جدا

الى الجد الذي لا يمكن عنده ترك موضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا الشمالية في يد النزوات .

وقد قامت المؤسسات التي في قلب هذا النموذج بدور تاريخي في دفع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية الكهربائية وفي محاولاتها للتوسع وتقديم الخدمات وتحقيق الأرباح ، وكان التوصل الى الكابلات المتحدة المحور ومحطات التوصيل الإذاعي التي تعمل بالموجات المتناهية القصر في العقد السادس ، والاتصالات الاتوماتيكية المباشرة في العقد السابع والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية والكابلات الرقمية المتحدة المحور في العقد الثامن ، والتوصل الى الأجهزة البصرية المصنوعة من النسيج - النسيج الضوئي - في العقد التاسع ، أمثلة للتقدم الكبير التكنولوجي الذي يمدنا بطريقة مطردة بإمكانات أكبر لوسائل الاتصالات بتكاليف أخذة لكل وحدة عرض نطاقى ترددى . وهذا الاتجاه قد التزم عالميا بقاعدة « ١ : ٢ » ، وكل منها تعنى تحقيق زيادة عشرة أضعاف في قدرة نقل المكالمات الخارجية (الترنك) كنتيجة لمتوسطات بعيدة المدى ، تكون بمضاعفة التكاليف فقط . فإذا كانت ١٠٠٠ قناة للمكالمات الخارجية (الترنك) في العقد السادس تتكلف ١٠٠٠ دولار لكل ميل أو ١٠ دولارات لكل قناة ضوئية واحدة لكل ميل فان ١٠٠٠٠ قناة للمكالمات الخارجية (الترنك) في العقد الثامن تتكلف ٢٠٠٠ دولار لكل ميل أو دولارين لكل قناة ضوئية واحدة لكل ميل . ومنذ عهد قريب في منتصف العقد السابع اعتقد خبراء الاقتصاد للاتصالات السلكية واللاسلكية أن منحى تكاليف الارسال سوف يستوى عند تلك النقطة أى تثبت التكلفة عندها . الا انه من المؤكد الآن تقريبا انه منذ منتصف العقد التاسع الى أواخره سنكون قادرين على تركيب ١٠٠٠٠ قناة لتوصيل المكالمات أو بالتناوب مع ١٠٠ قناة « خدمة » للمكالمات الخارجية المرئية (الترنك) بتكاليف حوالى ٤٠٠٠ دولار لكل ميل أو ٤٠ سنتا ثابتا لكل قناة لكل ميل . وقد اصبح بهذه الانظمة الاقتصادية المدهشة والمنسقة في مجال الارسال للاتصالات السلكية واللاسلكية نتيجتان رئيسيتان :

الأولى : بداية الانخفاض في تكاليف الارسال كاملا مسيطر في هندسة الشبكات وظهور التقابلات المتعددة وتوصيل الدوائر التليفونية باعتبارها أمورا حيوية تشغل التفكير . وكان هذا تعبيرا عمليا في النظام الذي كان يشغل بال المهندسين المختصين بأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال ال ١٠٠ عام السابقة على العقد السادس عندما كان الذى يسيطر على تفكير المخترعين والمهندسين هو توصيل الدوائر التليفونية والتقابلات المتعددة وبراعة تعش وتتركز الاشارات لزودة العائد في استثمارات الارسال المرتفعة ولكن عندما بدأنا نتعامل مع تكاليف

استثمارات ارسال الترنك التى تكلف دولارين لكل قناة لكل ميل والتى أصبحت غير مرتبطة ومنفصلة الى قنوات فردية وتزايدت على فترات متتالية فى قارة تتقدم فيها الحضارة باستمرار ، حيث تصل تكاليف أجهزة التقابلات المتعددة ذات الترددات المقسمة الى ١٠٠٠ دولار لكل قناة ، وفى توصيل الدوائر التليفونية الى ٢٥٠ دولارا الى ٥٠٠ دولار لكل خط تلفونى ، فاننا بذلك نضع أساسا ثابتا لاي تخفيض آخر فى تكليف أى وحدة اتصال سلكى ولاسلكى ، بغض النظر عما يمكن أن يصل اليه انخفاض مشكلة وحدة الارسال .

والثانية : هى النتيجة التالية : وهى إعادة التركيز على التعديل الرقمى ، وقد أمكن تحقيق ذلك أخيرا عن طريق الشفرة المزدوجة والتعديل فى خط الارسال وتوصيل الدوائر التليفونية فى سلسلة متكاملة وعلى هذا فقد حدث ارتفاع قليل فى تكاليف التقابلات المتعددة وتوصيلات الدوائر التليفونية ومقدرة كل منهما فى الارسال . وقد أدى الانخفاض المفاجئ غير المنتظر فى تكاليف الدوائر المتكاملة الكبيرة فى العقد الثامن الى ازالة آخر عقبة امام ثورة التعديل التى طال انتظارها . ولم يعد أى مصمم اليوم مقيدا بعدد المراحل الفعالة فى سلسلة الارسال كما كان اهتمامه بأنابيب التفريغ الكهربائى منذ جيل مضى .

وقد أدى هذان التطوران الى احداث تأثير على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا الى تغيير المعلومات الاقتصادية ، الى حد أكبر من مجموع تأثيرهما منفصلين . ان الوصول الى ما يساوى ١٠٠.٠٠٠ يعادل لتسهيلات ارسال للقنوات الصوتية - ارسال المكالمات التليفونية الرئيسية المتعددة المحور فى الكابلات المصنوعة من النسيج الضوئى - يعادل ظهور ممرات سريعة متكاملة على مشهد الاتصالات السلكية واللاسلكية (ما يعادل ظهور القطار السريع) ، وقد أدى ترقيم كل الاشارات التلغرافية والضوئية والمرئية الى تقليل كل انواع الاتصالات السلكية واللاسلكية الى مستوى ارقام عادية . وقد أصبحت بسرعة الفروق التى بين البيانات والصوت والصورة المرئية فى الارسال هى الدلائل اللازمة للتصرف على « ابطال الحرب القديمة » . وبعبارة أخرى فان التكنولوجيا والنظم الاقتصادية هى قوى متحدة تقوم بالفصل التاريخى لكل من الشبكات التلغرافية عن شبكات التلغون وفصل الاثنين عن شبكة الارسال الاذاعى والشبكات السلكية . وهذه علامة على حلول ما سوف يكون فى العقد العاشر ، اذ سيكون الارسال ارسالا معقدا وسريعا وعبر القارات وموحدا ومتكاملا ومتعدد الاشكال . وفى النظام الاقتصادى الذى يوجد به عدد كبير من المؤسسات والمشروعات الكبرى وحتى فى داخل كل قطاع منها فانه من المتوقع وجود فترة طويلة من النزاع بين المؤسسات حول الملكية وحق الدولة ، وهذا

غير النفقات والوقت الضائع في ذلك النزاع ، فانه من الواضح انه لن يكون هناك اى عقبات امام توفير الامكانيات اللازمة لنقل الاتصالات التى يرغب مجتمع أمريكا الشمالية في تحقيقه ، مهما كان الهدف من موضع هذه التسهيلات ومهما كانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية التى تنتج عن ذلك .

وكذلك ظهرت تساؤلات مقلقة كثيرا في اعقاب عمليات الاتصال الداخلى والتوحيد والتكامل التى يحدثها الدفع الاقتصادى والتكنولوجى . وهى ترتبط بتقليدين قديمين نسبيا فى الاتصالات العامة ، وهما موجودان فى الاتصالات البريدية والتلفونية التى كانت ولا تزال تنفصل فيها الرسالة عن الوسط انفصالا تاما . انما تلصص موظفى ادارة البريد على ما بداخل الغلظة (المظاريف) أو تصنت عمال التلفون على احاديث المشتركين يعتبر جريمة فى دول كثيرة . وعلى الجانب الآخر فانه فى طباعة الصحف وفى ارسال الاكترونى يكون « الوسط هو الرسالة » على حد تعبير مارشال ماكلوهان . ان حرية الصحافة والاذاعة كانت الى حد كبير هى الدافع لامتلاك المطابع ومحطات الاذاعة ثم وضع برامج المحتويات هذه الوسائل عن طريق الخبرة والممارسة .

وقد كان هناك هجرات طبيعية وقلما تكون نتيجة لاصابات مختلفة داخل كل من هذين القسمين العاملين . وقد جاء فى تقرير لجنة الخدمات البريدية بالولايات المتحدة عام ١٩٧٧ أن عملية تقسيم جميع الرسائل بين مكتب البريد والتلفون كانت تتراوح بين ٣٥ ٪ و ٦٥ ٪ فى عام ١٩٤٥ وانها وصلت الى ما بين ٢٠ ٪ و ٨٠ ٪ فى عام ١٩٧٣ . ثم ان اللجنة اليابانية فى تقريرها عام ١٩٧٤ عن التخطيط الطويل المدى للأنشطة قدرت التقسيم فى ذلك العام بين حركة النقل البريدية والتلفونية بما بين ٥٠ ٪ و ٥٠ ٪ (هذا فى بلد يصل فيه انتشار التلفون الى نصف انتشاره فى الولايات المتحدة) . ولكن التقرير توقع أن يصل التوازن فى المستقبل الى ما بين ١٠ ٪ و ٩٠ ٪ .

ان اهتمامات أمريكا الشمالية اليوم قد قطعت شوطا بعيدا فى مجالات مكتب البريد والخطابات البريدية والراديو والتلفزيون . وكما أن تكنولوجيا الاتصالات المتعددة الاشكال (الصوت والصورة ولوحة المفاتيح .. الخ) قد تلاقى وتكاثرت ، وكذلك تعددت المصطلحات ، مثل التعليم عن بعد ، والطباعة الالكترونية ، والعلاج عن بعد ، واستعمادة الأشياء عن بعد ، والمباحثات عن بعد ، والبريد الالكترونى ، وعقد الصفقات المالية والاكترونية ، الخ . حقيقة لا يوجد مشروع اعلامى كبير يقلل الفرص التى تتيحها النظم الاقتصادية ووسائل الراحة ، وعموما جنون الالكترونيات

والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تجعل الهجرة ضرورية ، من الفصل المدرسي وطباعة الصحف والمكتب الاستشاري وتسروس الصلب الى الوسط المدهش للاتصالات الالكترونية . والحقيقة انه لا يمكن لمؤسسة ان تعتمد فى نشاطها على ما قدمته بقدر ضئيل، مراكز نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية من امتيازات حماية فى الماضى .

إذا لم تستطع المنافسة بين الموزعين ذوى القدرة البسيطة ، مهما كانت درجة حماسهم ان يجاروا النظم الاقتصادية ذات مجال النظم المتكاملة والتي لها القدرة الكبيرة ، فمن ذا الذى يملك نظام التسليم الموحد المعقد ، وتحت اية اختيارات وموازنات ؟ وهل تكون ديمقراطية حتمية - حتى عندما تصبح أكبر منها اليوم تحت السيطرة التجارية للراديو والتلفزيون - لتفصل المحتويات عن وسائل النقل فى قطاع الاتصالات الجماهيرية ؟ وأخيراً ماذا يمكن الا يفعل التقارب العالمى لتحقيق وفرة وقلة تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية - العامة والتي بين الافراد - واختيار المشترك ، ما الذى يمكن ان يفعله هذا التقارب للنظام الاقتصادى الحالى ؟ وإذا كانت النشرات والجرائد المطبوعة اضعفت منذ قرون قليلة مضت الاستبداد الملكى والكهنوتى فى أوروبا فهل مقدرة النقل الوفيرة لشاشة التلفزيون الموجودة فى كل مكان والتي تؤثر فى كل بيت ولها اضرار عديدة يمكن ان تفعل مثل هذا للتقدم العالمى .

ان أحد اشكال النصوص الفنية (السيناريو) هو الذى يختاره المشترك ويدفع فيه اشتراكاً غير محدد مقابل المعلومات التى يرغبها من مصادر غير محددة ومتنوعة على قدر الإبداع الإنسانى وقدراته على الالتزام . مثل هذا السيناريو يتضمن اضمحلال نظام المعلومات الحرة التى يدفع عنها ضرائب نظام الضرائب غير المباشرة . ويبدأ من اقراص صدادع الرأس الى قاذفات القنابل العابرة للقارات . اذا نجح مثل هذا السيناريو فان عواقبه الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة الى حد كبير ، ولا يمكن التنبؤ بها . وسوف ارجع واول بالتلميح الى بعض هذه العواقب فى القسم التالى .

ان الاندفاع تجاه الشبكات الموحدة المتعددة الاشكال قد شجعه وعاونه تطورات قد تساوى فى الاهمية فى المنطقة الثانية لنموذج « بطليموس » قطاع السطح النهائى أو الطرف المشترك وقد تزيد عنه فى مغزاها . لقد انتجت تكنولوجيا الحاسب الآلى وفن الحاسب الآلى ما يسمى بالطرف الماهر ، وجعلته فى متناول المشروعات العملية الصغيرة والاعمال المنزلية البسيطة - ان هذا الطرف الذى يمكن ان ينتقل اليه الذكاء -

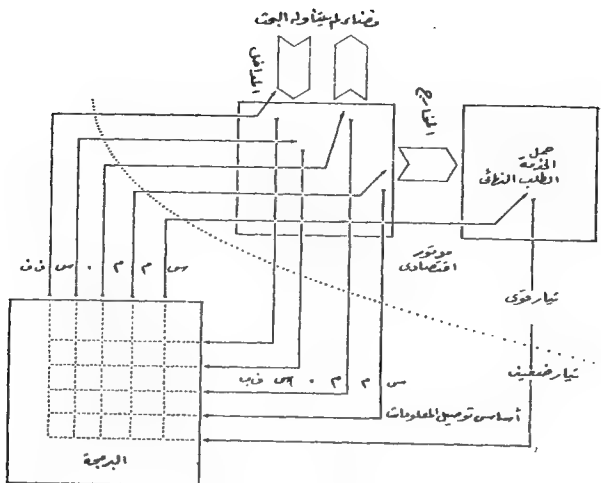
ليس مجرد ناقل للطاقة او للاشارات التى يولدها الانسان ، ولكنه يقوم بعمليات تحليل البيانات ، وتولد المعلومات عن طريقه . فهو يستطيع تفسير البيانات ، ويمكنه استرجاعها ، ويستطيع أن يجيب على بعض الاسئلة باجابات يكون شخص ما قد اودعه اياها . وكثير من هذه الاطراف الذكية يحقق الراحة عيد استعماله . ولقد اصبح الحاسب الآلى طرفا مفيدا فى التصميم ، وفى التعليم ، وفى المحاسبة ، وفى تشخيص الامراض الطبية ، وفى استرجاع المعلومات بصفة عامة ، فهو نظام متعدد الاشكال ، ان ارتباط الحاسب الآلى بالتفاعل مع الانسان يجعله يعمل باشارات ذات سرعات محددة بمعدلات بشرية لنمو عديد من عشرات الضربات فى الثانية او كلمات فى الدقيقة فى الاتجاه الخارجى . وفى الاتجاه العكسى يمكن للآلات ان تستجيب للبيانات متضمنة نصوصا أو رسوما هندسية بسرعة مليون ضربة فى الثانية .

ان النظام الرياضى الجديد للتعامل مع مثل هذه الانواع ذات الخريط المتعدد المختلف لم يوجد حتى الآن .

ان الدفعات التكنولوجية والاقتصادية المتولدة فى مناطق الوسط وبين الاسطح البينية لنموذج بطليموس قد انتشرت للخارج نحو المحيط ، الى المنزل ومكتب العمل والمصنع . . ويبدو أن عامة الشعب سواء كانوا فى المنزل أو فى المكتب يدركون طبيعة هذه التطورات ، وقد بدأوا يضغطون للحصول على حرية جديدة ولدى جديد من الاختيار فى موضوع الخدمات الاعلامية . وربما يمكن فهم طبيعة هذه الضغوط بطريقة افضل اذا غيرنا النماذج والنظرة للاتصالات السلكية واللاسلكية كتكوين أساس سطحي لاقتصاد الانتاج .

نموذج كوبرنيق

لقد مضى الآن اكثر من ربع قرن منذ بدأت تتلاحق الطلائع غير العادية للافكار والنظريات الجديدة ، فى مثل نظرية الاعلام الرياضية ، والسبرنتيك (علم التحكم الآلى) ، والبرمجة الرياضية ، ونظرية حرية حركة أجزاء الماكينات ، ونظرية البث ، وغيرها . ولقد أصبحت هذه النظريات الآن جزءا لا يتجزأ من الوسائل الفكرية التى تهتم المهندسين المعماريين والمديرين وواضعى السياسات . وهذا يعتبر مثلاً جيداً (للعامل الزمنى الثابت) زمن نشوء وتطور الفرد فى ثلاثة أجيال : جيل الباحث ، وجيل المعلم ، وجيل الممارس .



ان نموذج كوبرنيق (الشكل رقم ٢) الذي يعزى تكوينه لهذه المجموعة

من الأفكار ، قد وضع « التيار القوي » للمشروعات وللإقتصاد في مركز « الشمس » للنموذج ، ووضع « التيار الضعيف » لاقتصاد الاتصالات على المحيط . وعلى ذلك فهو عكس نموذج « بطلليموس » . وفي النموذج (الشكل ٢) تبدل الاتصالات والإعلام تحصيلاً للبيانات الثانوية ، ويقوم التركيب الأساسي بإجراء العمليات وإرسال النتائج عن طريق وصلات كالنغذية الخلفية وتصحيح الخطأ للتنفيذ الإمامية . وقد وضع هذا المشروع أو استبدل في مركز الاهتمام الجماهيري عندما بدأ العالم يستيقظ منذ بضع سنوات مضت على إمكان استنزاف المصادر الموجودة داخل كوكب الأرض .

وإذا أردنا أن تقدم تمريناً مشوقاً في التجريد ، ولكنه ليس مثلاً إعلامياً ، فعلينا أن نحاول معالجة الإقتصاد الكلي كوحدة منظمة ذاتياً وغير مميزة . اني أفضل تقسيم هذا على الأقل الى المستويات « الاول » و « الثاني » و « الثالث » التي قدمتها في الفصل السابق ، ثم ابدى بعض ملاحظات كوبرنيق عند هذا المستوي .

وكما ذكرنا سابقا يبدو أن المجموعة « الأولى » وتضم الزراعة والتعدين والطاقة والنقل) هي قطاع الاتصالات والاعلام المهيمن في اقتصاد أمريكا الشمالية . وربما حدث هذا نتيجة الحالة الذهنية الموروثة منذ الثورة الصناعية وسحر الاقتصاد المسيطر للمصانع وللإقامة بالمدن . ولكن في عالم الاستغلال المتزايد للمصادر ونُدرة الطعام ولطبيعة التربة الفقيرة (سطح التربة) التي تفقد بمعدل أسرع من معدل تكوينها بما يتراوح بين خمس مرات وثلاث مرات ، وللفابات التي يمكن قطعها في سنين قليلة ولكنها تحتاج الى ما يتراوح بين عشرين سنة وأربعين سنة لتكونها من جديد ، والوقود الحجري الذي لا يمكن إعادته بعد احتراقه ، فإن إهمال الاعلام والاتصالات والنتيجة الجانبية للتخطيط وتصحيح الخطأ والإدارة كذلك ، كل هذا سوف يتم تشكيله بأسبقية ذات أهمية قصوى في برنامج على مستوى القارة .

إن نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المعاصرة ، والخدمات التي تنتشر مع التركيز الصناعي ، في التكتلات الحضرية الكثيفة لطاقة هي روابط وثيقة ومحكمة . وبعد استنفاد الطاقة ذات الدرجة العالية ومصادر المواد الخام فإن الإنسان لا بد أن يعود الى مصادر الطاقة المشتتة التي هي ذات درجة حرارة منخفضة وذات طاقة عالية غير مستفاد بها . إن التشتت والانتشار هو التحدي الرئيسي للتنظيم ولاتصال الجماعات المنظم وبالتالي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

إحدى أسس كان الإنسان يأخذ هذا الكوكب ومصادره الرئيسية كأمر مسلم به . إن وضع العلم منذ القرن الثالث عشر كان استغاليا وليس محافظا عندما عارض القس النابغة روجرز ليكون نظم الفلسفة النصرانية السائدة في العصور الوسطى . وكانت رسالة العلم تهدف الى كشف « أسرار الطبيعة » وتقديم (أو تجهز) مخازن على سطح كوكب الأرض تكون قى متناول الاستهلاك البشري . ولم يكن الإنسان قد بدأ العمل بعد تبصير فى التدبير والاقتصاد والاحلال والمحافظة أو استعادة التكيف مع بيئته . إن التحدي في الاعلام والاتصالات منذ بداية تسلسله ، بالملاحظة والاحساس والتوجيه ، من خلال اجراءات وعمل برامج للصواب والخطأ ، والانتقال الى درجة التطبيق ، هو عمل له درجة كبيرة من الاهمية . وبعد ذلك تماما اذا كانت النظم لابد من عكسها (تغييرها) من أسلوب التغذية الخلفية الموجبة الاستغالية الى أسلوب لتغذية الخلفية السالبة المحافظة . ولكن هناك أمل . أن القمر الصناعي للاتصالات ، وهو يمثل أحدث معجزات الاتصالات في العصر الحديث ، هو تطور للتسهيلات التي لا نظير لها من أجل الاحساس بالبيئة وسياسة تقويمها والمحافظة عليها ، وبالرغم

من انها استغلت من هذه الناحية في مجال حربي ملح وهام . فانها لا توجد كلها في الدول غير المتحضرة . وفي كندا والولايات المتحدة الامريكية اليوم كل الدلالات الصغيرة التي تبشر بالتغييرات القادمة والاولويات في توزيع مصادر المعلومات والاتصالات التي تتركز في القطاع « الاولى » .

وإذا نظرنا إلى الفكرة من وجهة نظر قلب نموذج كوبرنيك (في الشكل رقم ٢) الذي يشغله القطاع « الثانوي » ، أي من ناحية الصناعة وتجارة البيع بالجملة والقطاعي والتمويل والتأمين والعقارات والبناء ، رأينا أن هذا القطاع يمثل أهم مشكلة في العصر الصناعي . وفي العضلات التي نشأت بعد تدهوره - وكل من المشاكل والعضلات لها جسمها الكبير ولها تقديراتها - يظهر أحد العوامل الرئيسية المعروفة لنظرية الاعلام المعاصر ، من علم الرياضة وحساب التبديل والتركيب . أي التباديل والتوافيق . وتنظيم أحد المتغيرات الثنائية عملية آلية يمكنها أن تأخذ واحدة من الحالتين الممكنتين ، فمثلا الحصان الذي سيقف أو سيجري يضع صاحب القرار أمام اختيابين : أما أن يقول نعم وأما أن يقول لا . وثلاثة من هذه المتغيرات تعطي ثمانية اختيارات ، وعشرة متغيرات تمكننا من اختبار ١٠٠٠٠٠ من الاختبارات المختلفة أثناء محاولة الحصول على الدرجة القصوى أو ما يقاربها . وعن طريق عدد من الاختيارات ينبغي أن نحصل منها على النتائج التي بها نستطيع أن ننظم المشاريع الكبرى في الدول المتعددة فلو قلنا مثلا أن ١٠٠٠ فئة من المصادر تنجى إلى نسب مختلفة في داخل ١٠٠٠ خط انتاج ، منتشرة بين ١٠٠ مصنع ، في ١٠ بلاد مختلفة ، فإن هذه السلسلة المتصلة رباعية الابعاد لحوالى ١٠ بلايين من الخلايا . ويمكن للإنسان أن يجهز بيانات لحوالى ٥٠ فقرة في الثانية لمدة ساعة أو ساعتين بدون تعب . ومقدرة الموظف ذى الياقة البيضاء الذى يقوم بالاعلام قد تصل إلى ١٠ ملايين فقرة في العام . ونوع المشروعات الكبرى الصناعية والتجارية التى ذكرتها فى الأرقام السابقة يمكن أن تطالب بعمليات لترتيب نسبة (١٢١٠) فقرة للاعلام كل عام من أجل تنظيم شامل سليم . والحساب البسيط يمكن أن يقترح نحو ١٠٠٠٠٠٠ موظف بيروقراطى (روتينى) لإدارة هذا العمل ، إذا نظموا فى فريق متماسك . والتنظيمات هى تركيبات ذات أهمية كبرى ، وهذا يمكن أن يضيف ٥٠٠٠٠٠ موظف من ذوى الياقات البيضاء حتى يصل الرقم الإجمالى إلى ١٥٠٠٠٠٠٠ موظف . وإذا كانت هذه الشركات تقوم بعمل تقدر قيمته فى حدود مبلغ يساوى ١٠ بلايين من الدولارات كل عام فإنها بالمقاييس المعاصرة تكون قادرة على توفير قوة عاملة فى حدود ٢٠٠٠٠٠٠٠ عامل . وكذلك بالنسبة للتأليّة لها يقوم ١٥٠٠٠٠٠ من مستخدميها بأعمال الاعلام والاتصالات التى تهتم الشركة فى المشروعات الكبيرة .

وكان التوصل الى الآلة الحاسبة (الكمبيوتر) كآلة للحساب العلمى فى العقد السادس . وهى آلة تتميز بالمائة البالغة ، وما زالت منتشرة على نطاق واسع حتى اليوم . وهى تؤدى أكثر من المساعدة السريعة التى تساعد على نمو وتركيز المشروعات . وتاريخ الحالة الاقتصادية لكندا التى تقع فى المنطقة الوسطى يمثل الوسط بين المراكز المتقدمة فى النظم الاقتصادية والمراكز النامية التى على المحيط الخارجى للدائرة . وهى الدولة الصناعية التى بها مصانع فرعية ، أى انها الدولة التى بها صناعات تحويلية وطنية هامة ، ولكن وضع برامج هذه الصناعات ما زال يعد فى مكان آخر .

وفى أواخر العقد الثامن شجع قسم الاتصالات بالحكومة الكندية الشركات العامة لوسائل الاتصالات على أن تقدم ، وتوسع بسرعة على قدر الإمكان ، التسهيلات لتحقيق السرعة العالية والنقل الاقتصادى بدون خطأ للإشارات الرقمية بين الآلات الحاسبة ومحيطها الخارجى . وكان الهدف من ذلك هو عمل بيانات اقتصادية يعتمد عليها لوسائل الاتصالات وجعلها متاحة فى جميع أنحاء الدولة ، للمشروعات الاقتصادية والتجارية التى تعتمد بدرجة متزايدة عليها لتحقيق إدارة ذاتية فعالة . وكان التوقع من مثل هذه التوسعات فى الخدمات الحسابية الآلية سوف يكون له تأثير فى انتشار المشروعات وإيجاد التوازن فى تطور كبير للدولة . وقد تم فعلا انشاء اول واعظم الشبكات الوطنية للاتصالات والبيانات استجابة لتشجيع الحكومة . ك

وفى الزيارة الثانية للمكان نفسه بعد ذلك بأعوام قليلة (فى عام ١٩٧٥ بالضبط) حدث اكتشاف فريد وغير متوقع تماما . وحقيقة ان الدولة بأكملها قد أصبحت عبارة عن مناطق حاسوبية متجاورة ومتعددة حول مركز واحد وهو مدينة تورنتو . وحتى مونترال - وهى عاصمة كندا الكبيرة ومركز المكاتب الرئيسية بها منذ بضع سنوات مضت - قد بدأت هى نفسها تبدو كأنها محيط خارجى للآلة الحاسبة الكبيرة فى تورنتو . وفى الزيارة الأخيرة عام ١٩٧٧ دهش فريق خبراء الإحصاء الجدد من اكتشاف عملية التمرکز قد تقدمت خطوة أخرى وان اكبر تبادل للبيانات فى كندا هو التدفق عبر الحدود بين تورنتو والولايات المتحدة . والسؤال هو عما اذا كانت تورنتو نفسها يمكن ان تتحول لتصبح محيطا حسابيا خارجيا لمراكز اقليمية أخرى ؟ وهناك قلق كثير اليوم من تدفق نقل البيانات عبر الحدود وما قد يحدث نتيجة ذلك ، وما الذى يمكن عمله لتنظيم هذه العملية واعطاء دور أساسى لتركيب وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وفهم تدفق تبادل البيانات فى نموذج رقم (٢) كوبرنيك فلن يكون هناك سر غامض عن سبب وجود هذه الظاهرة . وهذا هو أحد آثار

انتشار البرامج الداخلية الصحيحة والآلات المحركة فى قلب النموذج .
وقلما نكون الحقائق التى تتعامل معها مؤثرة فى النتائج .

ومثل هذه النتائج لها ارتباط عميق بأى فرع من فروع الاقتصاد فى المصنع . وحتى الحرب العالمية الثانية كان المصنع الفرعى لآى شركة أمريكية أو أوروبية فى كندا هو معهد مستقل بذاته بدرجة نسبية . وكان مديره العام هو نائب الملك وكان غالباً مواطناً متميزاً فى الدولة المضيفة بالمعنى الاقتصادى والسياسى للمواطن المتميز (ذى الامتيازات) وفى الفترة التى عقيت الحرب العالمية الثانية ظهر أن وسائل الاتصالات والآلات الحاسبة التى تنقل المعلومات بصفة خاصة قد ساعدت على تقليل درجة نائب الملك (مدير المصنع) الى وظيفة مدير لا يقوم بالخدمة الفعلية ويرتبط عمله بالآلات التى تخرج له البيانات المفصلة عن تشجيع وتسويق وتمويل وتوفير الوسائل التى تؤمن الربح ، ولكن الوظائف التنظيمية الادارية ليس لها آلات حاسبة اقتصادية . وفى العمليات الخاصة بالبنوك ، وبصفة خاصة تلك التى ترتبط بما يسمى الدولار الأوروبى ، فإن أسبوع العمل الذى تم التفكير فيه حديثاً قام ببحث تلك العملية .

وهناك أيضاً علامات واضحة ، فى ميدان الاعلام ، هو إعادة تسجيل التقسيمات الأولية والثانوية التى أمكن استخلاصها من بين بيانات الدول المتقدمة والنامية فى العصر الصناعى ، وهذا التقسيم بين استخراج المواد الأولية وتصنيعها ، وفى الوقت الحديث امتد التقسيم الى اكتساب المعلومات الأولية وتطويرها بالطريقة نفسها . كما أن الحركة التجارية (النقل) تعد من المعلومات الأولية وترسل الى المراكز الاقتصادية فى العالم من أحد المراكز التى على محيط الدائرة ، وتتدفق البيانات المجهزة إليها . والجدل والتبرير والتفسير هى أشياء مألوفة منذ العصر السابق وهو العصر الأولى والمتطور الذى فيه تكنولوجيا الأدوات المعدنية والأدوات اللينة ذات البراعة فى صنعها الخ . . والدول التى لم تكسب النضال « الثانوى » يمكن تصور أنها قد تكسبه اذا استمرت ولكنها تفقده فى المرحلة الثالثة أو فى النضال الاعلامى .

وتقوم عمليات الآلة الحاسبة ووسائل الاتصالات بأذكاء النمو والتطور الذى يمكن أن يكون قد بدأ فعلاً . وكما نرى فى دراسة « بورات » للاقتصاد والاعلام فى الولايات المتحدة فإن الآلة الحاسبة لا تحذف الوظائف ولكنها توجدتها . وهى توجد الوظائف للذين يعملون فى مجال الاعلام والذين لا يقومون بدور كبير فى الانتاج ، وينظر الآن الى الآلة الحاسبة كعلاج لنقص الانتاج واكتشاف سياسة تسويقية أفضل لم يتم معرفتها حتى الآن . واعتقادى الخاص أن عمل المزيد من الحسابات والاتصالات لحل مشكلة عدم

الكفاءة الناتجة عن التدفق الكبير للحسابات والاتصالات فى الصناعة ، وهو بالضبط ما يحدث الآن . وقد يبدو هذا القول مناقضا لنفسه ، ولكن الحق أن الامر ليس كذلك .

فى الخمسة والعشرين عاما الماضية وعلى الاخصر فى العشرة الاخيرة منها ، بعد استخدام وتركيب الماكينات الحاسبة التى نتج عنها اعادة التماسك السريع . فان مكتب العمل اليوم يشبه مزرعة مجهزة بالجرارات والآلات القوية التى ظهرت فى العصور الحديثة والتى تساند أيضا الخيل والمعدات القديمة المستخدمة فى العصور الوسطى التى تجرها الخيول ، وأيضا العبيد وآلات الحوث الملتوية فى العصور القديمة . هذا هو الحال فى عمليات ترتيب جداول المرتبات فى مؤسسة كبيرة تقوم فيها الآلات بطبع الشيكات بسرعة البرق ثم يتم توزيعها يدويا على الموظفين الذين يقفون بدورهم فى الطابور ويضعون وقتا من اليوم أمام شبابيك صرف النقود فى البنك . ان القضاء على الطوابير ومستخدمى البنوك لا يتطلب أكثر من اغلاق بعض دوائر الاتصالات ، واستخدام بعض أجهزة الإنذار الهادئة الرخيصة فى جو من السرية الخاصة . وفى كثير من مكاتب العمل الحديثة تطبع الخطابات فى ماكينات طبع النصوص بدون ورق ، ثم يعاد طبعها على الورق ، ثم توضع باليد داخل ملفات . ويتم إرسالها الى الجهات المرسله اليها عن طريق مكتب البريد الذى يحتمل أن لا يسلمها بتاتا اذا حلتا فيه اضراب . ان التخلص من عناصر كثيرة فى هذه السلسلة لا يتطلب أكثر من اغلاق بعض دوائر الاتصالات . ويمكن أن يحدث هذا فى كثير من الأنشطة فى اقتصادنا الاسلامى . ولا يتبقى بعد ذلك الا بعض جسور الاتصالات والاعلام الفنى كى يتم القضاء على كاتب الملف ، ورجل البريد ، وعلى كاتب الآلة الكاتبة ، وتضييع وقت طويل فى محاولة استخدام المستندات او وضعها فى دوسيه وغيره . وكلمه « وغيره » هنا تمتد الى الصناعة المالية وعمليات الصفقات التجارية والابيع بالجملة والتجزئة والى جميع انواع النشر سواء الصحف او بصفة خاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها . ان طغيان الكفاءة والانتاجية والتنافس والتزاحم هو وراء القوة الدافعة للقضاء على العاملين فى الاعلام او ذوى الياقات البيضاء . وفى بعض الصناعات توجد قوة دافعة مكمله لها تأتي من ارتفاع الاسعار وندرة المصادر الاولى ، وفى صناعات الصحف والنشرات الدورية يمكن ان يكون المستهلكون النهمون للمادة التى يصنع منها الورق الذى يرتفع سعره باستمرار مثلا لذلك . وسوف تشكل الهجرة التدريجية الى الوسائل الالكترونية للنقل والتخزين الكثير من الثورة كما حدث من قبل اكتشاف أقراص الصلصال منذ وقت بعيد فى مملكة بين النهرين .

وجميع القائمين بالمشروعات الانسانية قد حسدوا فائدة جهد الانسان الى ما يساوى موتورا قدرته جزء من قدرة الحصان ، وخفضوا عدد العمال ذوى الياقات الزرقاء فى العصر الصناعى ..

والنعم المختلطة لهذه التطورات هى انها تعد بسعادة الانسان ورفع قيمته ، وكل من هذين الامرين لا يستهان به . والاعلام بعد كل شىء ليس غرضاً فى ذاته ولكنه أحد العوامل المشاركة فى بقاء الجنس البشرى . واذا توقف الاعلام بكونه « تياراً ضعيفاً » ويمكن أن تحوله الى « تيار قوى » بطريقة مريحة مثل الطاقة والطعام والملابس والنقل الخ الا تصبح هذه المصادر النادرة ضائعة وغير مستفاد بها ؟ واذا استطاع جهاز « ذكى » يستهلك قوة تساوى ملى وات كهرباء أن يقلل من ارتفاع وحجم البنك والمكاتب مما تعتبر فخراً وكارثة لمدينتنا ، ويقلل أيضاً من حجم أماكن انتظار السيارات ، ويمكنه أيضاً أن يقلل من عدد السيارات التى فى الطرقات صباحاً ومساءً والتى تنقل العاملين فى مجال الاعلام من وإلى الضواحي ، فهذا الجهاز « الذكى » الذى يستهلك قوة تساوى « ملى مرات كهرباء » ينظر اليه على أنه مساهمة ضرورية للمحافظة على الموارد المستنفدة فى كوكب الارض . وعلى أنه أيضاً له مشاركة أساسية فى استعادة التوازن الاساسى بين التيارات الضعيفة والتيارات القوية أى بين الاعلام والانتاج ، وعلى ذلك فإن هذا الجهاز الذكى يساعد فى تحمل عبء المجازفة الانسانية .

واذا كان الاتجاه نحو التخلص من عشر العاملين فى مجال الاعلام أى الموظفين ذوى الياقات البيضاء سوف يستمر فيه فإن من الضروري الاجابة على السؤال عما هى الوظائف التى سيعمل بها الرجال المتعطلون المفصولون من مجال الاعلام بعد تركهم الوظائف الكبيرة ذات الامتيازات الى وظيفة متواضعة مثل كاتب الملف .. والاجابة التى يسمعها أكثر فأكثر ، والتى يزداد الاعتناق بها ، وهى اجابة منطقية ، هى أنه اذا حلت الآلات الخاصة بالاعلام والاتصالات محل الموظفين العاملين فى مجال الاعلام ، أو كان هذا ما سوف يحدث ، فإنه من الممكن إيجاد وظائف فى مجال انتاج الصناعات الثقيلة وفى التخطيط للمنتجات الخفيفة . ولكن هناك ، مع الاسف ، عقد ومشاكل فى هذا الجدل ، يوضحها المثال التالى : لو انه قدر أن حوالى ٥٠٠.٠٠٠ مكتب فى كندا قادرة على تقليل تكاليفها الشكلية بالتحول الى البريد والارشيف واستخراج المعلومات عن طريق استخدام الجهاز الالكترونى وذلك باستثمار حوالى ١٠.٠٠٠ دولار لكل جهاز لنقل الكلمة على الخط المتصل بتسهيلات وجود الجهاز الرئيسى (السنترال) ووجود شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية . واذا تم هذا التحول فى خلال عشر سنوات فإنه من الممكن انشاء صناعات ثقيلة بما يساوى ٥٠٠

مليون دولار سنويا ، وتوفر وظائف دائمة لحوالى ١.٠٠٠ عامل فى المصانع ، كما ان صناعة المنتجات اللينة تحتاج لعمال ضعف هذا العدد ، الاجمالى الى حوالى ٣.٠٠٠ وظيفة ، بل ربما يصل الى حوالى ٥.٠٠٠ وظيفة . ولكن هذه الالامدات (الاجهزة) سوف تحل محل عمل نحو ٥.٠٠٠ من الموظفين فى مجال الاعلام اى ذوى الياقات البيضاء .

والحجة التى عكس ذلك من جانب مؤيدى الاقتراح هى « التصدير » : والمراء يجب ان يتساءل : « الى اين التصدير ؟ » . فاذا كانت سياسة الدول المتقدمة متشابهة - وذلك باحداث وعمل برنامج اعلام للصناعات الثقيلة واللينة وايجاد اسواق تصدير لها - فانه سيكون عندنا ما يسميه خبراء الحساب لعبة « س من الاشخاص والناجح صفر » . اى انه اذا كان كل المشتركين فى مثل هذه اللعبة متمسكين بنظام واحد ومتساوين فى المهارات فان احسن عائد هو الذى يكسب فيه الجميع ، بحالغ اللعب ، واذا كان هناك ربح فانه قد يكون من ناحية اخرى محيرا او اثارا للاعبين !

وفى هذه المذكرة الساخرة التى تشعر المراء بالفشل اريد ان استمر حتى اصل الى القطاع « الثالث » ، وعلى وجه الدقة الى الارسال الاذاعى ، وطباعة الصحف وصناعة تسلية الجمهور . انه من السهل الاعتقاد بعد ٢٥ عاما من اختراع التلفزيون وخمسين عاما من اختراع الراديو ان الاتصالات الجماهيرية هى اشياء تظهر قانون الطبيعة . وحقيقة اننا وسائل الاتصال الجماهيرية باستخدام الآلات الالكترونية لايزيد عمرها عن نصف قرن من الزمن وكذلك ظهور الصحف لا تزيد عن زمن العصور الوسطى .

ان التوسع السريع للقدرة الانتاجية والانخفاض الشديد فى تكاليف وحدة الاتصالات السلكية واللاسلكية المتحدة المحور قد بدأت فعلا تهز صناعة الارسال التلفزيونى فى كندا وتجعلها غير مستقرة . والمدن التى كانت عن طريق السلطة المنظمة سوقا محجوزة لمحتطين او ثلاث لارسال التلفزيونى قد أصبحت مخدومة بمشتر قنوات او ثلاثين قناة ارسال تلفزيونى تصل اليها من دول بعيدة عن طريق الموزعات السلكية المتحدة المحور .

وفى مقدور مشاهدى التلفزيون فى أغلب المدن الكبيرة فى كندا الان مشاهدة الارسال التلفزيونى على شبكات ارسال كل دول أمريكا وايضا أغلب المحطات المجاورة ، واختيار أى المحطات لمشاهدتها امر محير ، لان أغلب المحطات تستحق المشاهدة ، ولكن بعضها أحيانا لا يستحق عناء البحث عنه . كما ان التوصل الى اكتشاف الاسلاك المصنوعة من النسيج (النسيج الضوئى) سوف يزيد الطاقة الانتاجية الى ما هو اكثر مما

يمكن التنبؤ به بالنسبة للمصادر التي يمكن معرفتها سلفا بوسائل الترفيه الجماهيرى وصناعة تخطيط ونتاج البرامج نفسها ، وليس من الصعب أن نرى أن الطريق - بين ثلاث محطات إرسال تلفزيون فى بلدة وثلاثين محطة أخرى - تقدم تقريبا كل أنواع البرامج المختلفة التى تريدها الجماهير فى القارة بالإضافة الى نسخ طبق الأصل من برامج فى قارات أخرى - يمكن أن تبلغ ذروة النجاح فى استيعاب كل فئات المشاهدين وبالتالي وصول المعلومات المطلوبة المختلفة المصادر الى المشترك ببناء على رغبته .

واستقلال الخبرات الوفيرة لما يزيد عن ١٠٠ قناة يمكن أن يشاهدها أهل المنزل عن طريق أسلاك النسيج (النسيج الضوئى) أو الكابلات المتحدة المحور ، يعنى صناعات لخدمة جديدة وقد نتجت عن سيء التقدير الاقتصادى لوسيلة اتصالاتهم الحالية وهى بصفة عامة الورق . وهى تضم صناعة الصحف اليومية ، والمدارس ، وهى تهم بصفة خاصة أعدادا متزايدة من البالغين الذين يتطلب عملهم تزويدهم بالورق على نطاق واسع ، وهؤلاء يمكن أن يكونوا هم المتعلمين والمحققين والمؤلفين والخطباء الذين كان اقتراهم من وسائل الاتصال الجماهيرى ممنوعا من الناحية الاقتصادية فى الماضى ، وصناعات الاعلام المتنوعة ، المختلفة باختلاف الثقافات المهنية وتعدد المواهب والهويات للأفراد ككل ، هل يمكن لهذا الاتحاد بين الدفع والجذب أن يشر بانفصال نظم الاتصال الجماهيرى والمؤسسات ؟ وما هى النتائج التى ستتكون لهذا التطور فى عالم الاستهلاك الذى يهتم بالاسم التجارى (العلامة التجارية) وهو سيطر على اقتصاديات الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ؟ ولهذا السبب ما هى النتائج المحتملة للنظم الديمقراطية وقدرتها على الحكم ؟ وأنا ليس عندى اجابات علمية دقيقة يمكن استنتاجها لمثل هذه الاسئلة . ولكن يبدو أن كثيرا من هذه القوى الدافعة والضاغطة والنهايات الفاترة تشكل بعض المناهج والاتجاهات (الاختيارات) لكل من اتصالاتنا السلوكية والاسلكية ولجتماعاتنا فى العقد القادم . وحقوق الاختيارات هذه تحتضن نموذجا جديدا لمذهب التعدد وتبادل الاعتماد على النفس فى قارة أمريكا ، وأيضا ربما لمصالح اعلامية على المستوى العالمى .

وأخيرا فانه فى داخل الحدود الواسعة لقطاع الخدمات يوجد شيء يمكن أن يطلق عليه « الناتج القومى الاجمالى الى غير المنظور » ، وهو ما يقوم به الافراد خارج نطاقا نظم المحاسبة العالمية والقومية ، مثل عمل مديرة المنزل ، وصناعة اخدم نفسك بنفسك ، وتشمل أيضا وظائف ثانوية يدفع اجرها فورا ، وايضا ، وقبل كل شيء ، ما يقارب ثلاثين ساعة

كل اسبوع فى مشاهدة برامج التلفزيون ، والطهو المنزلى : واكثر من ذلك استخدام معلبات المواد الغذائية وحياسة الملابس المنزلية واصلاحها ، والعناية بالحدائق ، وكذلك الكثير من الحرف التى تتطلب مهارة فى صنعها ، ، والتى تحول ٢٠٠٠ سعر حرارى الى ٥٠٠٠ سعر حرارى فى المتوسط من الطاقة التى يحصل عليها الباقون. وتحولها الى منتجات نافعة للمعيشة ، ومعرفة ما تحتاج اليه من هذه المهن قد قدم مجالا واسعا للجيلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة فى امريكا الشمالية ، وذلك بمشاهدة برامج التلفزيون ، وادى الى بعض التغييرات المفاجئة كنتيجة للانفعال الزائد والارهاق الشديد . واصبح الخروج للنزهة يوم الاحد لقضاء الاجازة فى جو جميل بعيدا عن المنازل وعدم القيام بأى مجهود عضلى شيئا ضروريا . واتخاذ هذا النظام للحياة يعوضهم عن قلة استخدام عضلاتهم بسبب استخدام الآلات الالكترونية . واحسن لذلك هو علبه « البسلة المحفوظة » التى تحتاج فى صناعتها الى ٢٠٠٠.٢٠٠٠ سعر حرارى ولكنها لا تعطى الا ٢٠٠ سعر حرارى فى التغذية .

ومن الناحية النوعية ، اذا لم يكن من الناحية الكمية ، سوف تكون من ناحية الجزء « غير المنظور » للنتائج القومى الاجمالى ، حيث تلعب وسائل الاتصالات دورا كبيرا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية سيكون له نتائجه العظيمة فى بقية هذا القرن ، وذلك بمساعدة الافراد فى اوقات فراغهم او ايام تعطيلهم عن العمل بأن يكونوا او يشكوا حرفا جديدة او وظائف نافعة للمجتمع ، حيث يقوم الافراد بعمل نافع لوطنهم ولانفسهم فى مجتمع متقدم بالاعلام والمعرفة ، اللذين يسهل على جميع الافراد الاستزادة منهما لرفاهية البشر .

المشكلات الثقافية للإرسال الإذاعي المباشر

بالقمر الصناعي

لقد تم تناول الآثار الثقافية للأقمار الصناعية للإرسال المباشر من خلال ثلاثة خطوط رئيسية من التقويم بعيد النظر :

أولا : هناك التقويم القائم على التفاؤل التكنولوجي حيث يستنبط النتائج الإيجابية المفترض للبرامج التعليمية بالقمر الصناعي بطريقة مباشرة للاتصال العالمي حسب الإيدولوجية المعروفة (بالتدفق الحر) .

ثانيا : هناك التفاؤل القائم على تحليل الصناعات الثقافية الدولية وقواها التسويقية حيث يفترض استمرار وزيادة الاتجاه الطويل المدى للتركيز الدولي كنتيجة لتطبيق تكنولوجيا الإرسال الإذاعي المباشر بالقمر الصناعي الذي تنتج عنه النمطية التي تفت في عضد التنوع التقليدي للثقافات القومية .

ثالثا : هناك الحوار الذي يقلل من أهمية تأثير التكنولوجيا على التطور الثقافي . لقد ظهر أن أي تجديد - إذا استثنينا الطباعة - في

الكاتب : يورچيو ليتيونين بالتعاون مع : بيرق هيمانوس كارل نوردينستزج تاسيو فارس

مدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة تامبير . ومن مؤلفي
(الاتصالات الجماهيرية الدولية) (١٩٧٤) . اشترك
مع ١. الاردت في تأليف كتاب علم الاجتماع . وقد كان
رئيسا سابقا لجمعية ويسر مارك وعضوا في مجلس
تحرير الجريدة الدولية لعلم الاجتماع المقارن . وقد
قام بالتدريس في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
وفي أماكن أخرى ..

الترجمة : سعاد عبدالرسول حسن

مديرة ادارة الشعبة القومية لليونسكو .

تكنولوجيا الاتصالات يبدو يسود بدرجة اقل من حيث تأثيره بالمقارنة لما
كان يتنبأ به عند بداية تطبيق هذا التجديد .

ولا يمكن رفض أى من هذه الطرق الثلاث الرئيسية المتطلعة
للمستقبل كلية . ولكن قد يبدو من الأفضل اخذ كل واحدة منها كجزئية
من البدائل الممكنة ثم محاولة دراسة العمليات القومية والدولية التي
يمكن أن تحدث تأثيرها من حيث الناتج التاريخي الفعلي . وما يقترح
انما هو تقويم للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والثقافية والتفسيرات
الهيكلية المستقبلية وتأثيرها على الناس وعلى طرق حياتهم . وفي هذا
الاطار الاجتماعى العام تعتمد الصورة الثقافية الدولية ليس على تجديد
تكنولوجى منفرد مثل الارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى فحسب
ولكن على مجموع العمليات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية كذلك .

دعنا نأخذ بعض امثلة بطرق المعالجة الممكنة . أن قوى السوق
الدولية للصناعات الثقافية مسؤولة عن التسبب في وجود تركيز عالمي في

السوق وزيادة الروح التجارية للمضمون الثقافي (مثل تطوير الإنتاج المتعدد الجنسيات وتسويق الكتب الاحسن مبيعا والافلام الرئيسية. الخ).

ما هي اذن القوى الاقتصادية والثقافية والسياسية التي يمكن ان تغير مجريات تلك الاحداث ؟ واذا لم تكن هناك تلك القوى فهل نتوقع اتجاهها نحو التركيز العالمى للسوق الثقافية العالمية ؟ وما هي النتائج التي ستترتب على ذلك بالنسبة للثقافات القومية ؟ لقد كان هناك اتجاه آخر فى طريقة الحياة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يتميز بالثنائية نحو خصوصية وقت الفراغ وبعض اشكال السيطرة الجماعية فى الانشطة الاجتماعية . فهل يمكن لئلا تلك التجديدات التكنولوجية مثل الارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى ان تساهم بأدوات جديدة محسوسة ومدركة من اجل الانشطة الثقافية فى المجتمعات المختلفة)

قبل محاولة القيام بتقويم للحديث الثقافية الدولية التي قد تقضى عليها تكنولوجيا الارسال المباشر بالقمر الصناعى فى المستقبل ، دعنا نتأكد من انه لا توجد هناك تيارات خفية غامضة فى القدرة على فهم الطبيعة الجوهرية لهذا التجديد التكنولوجى .

ان استخدام القمر الصناعى فى الارسال المباشر فى أجهزة الراديو والتلفزيون (الاجهزة المنزلية) لا يعدو ان يكون ببساطة مجرد طريقة جديدة للاستقبال فى الاجهزة المنزلية السمعية والبصرية دون ان يتم الارسال بواسطة شبكة محطة ارضية ، ان محطة التلفزيون أو الراديو التقليدية يمكن ان تصل الى مساحة ١٠٠٠٠ كيلومتر مربع مع وجود نقاط ضعيفة فى المناطق البعيدة ، ولكن القمر الصناعى يمكنه ان يغطى مليونا أو مليونين من الكيلومترات المربعة وأن يصل الى كل كوخ مهممل فى كل واد .

هذا هو كل شيء من حيث الأساس . ومن خلال بعض القموض الغريب قد يبدو أحيانا كما لو ان أحدا قد طلب منه أن يعتقد أن الأقمار الصناعية سوف تجعلنا جميعا مختلفين : قد نصبح أكثر تعقلا أو أكثر سعادة أو أكثر شقاء .

وفى ضوء النظرة القاريخية فان تكنولوجيا الأقمار الصناعية تمثل بوضوح أكثر توزيعا للتجديد وليس انتساجا للتجديد فى التتابع الطويل لتجديدات وسائل الاعلام . لقد ظهر منذ سنوات مضت أن فن الطباعة ثم الراديو ثم بعد ذلك فى فترة أحدث التلفزيون كلها أدوات ذات أهمية اجتماعية سواء فى توزيع المعلومات أو إنتاج المعرفة فى المضمون الفعلى (هيمانوس وأستيب ١٩٧٩) .

هل تمثل الأرقام الصناعية تحديات بالنسبة

للتقافات القومية والعلاقات الدولية ؟

ان توضيح الارسال بالقمر الصناعى المباشر لا يتطوى بداهة على مستقبل يمكن التنبؤ به بوضوح . ولما كان هذا التجديد ليس الا مجرد انشمار للتكنولوجيا ، فان ذلك لا يعنى بالضرورة ان هيكل مضمون وسائل الاعلام سيظل دون أن يتأثر . وبينما يوجد مثل هذا التقويم (التشابه تقريبا) فان اتفاقا شاملا لوجهة النظر الدولية يتسع نطاقه بوضوح - يعتقد أن تلك التغييرات الهامة فى نظام توزيع وسائل الاعلام حثرى أيضا باحداث تغييرات فى مضمون البرامج الدولية وبالتالي فى اختيار البرامج بواسطة العامة .

وكما هو معروف فان هناك تفسيرين متضادين بكل ما تحمله الكلمة من معنى لما تنطوى عليه بداهة تغييرات المضمون : وهذه التفسيرات تعرف فى الغالب على أنها « التدفق الحر » .

و « الاستعمار الثقافى » ولما كانت تلك المسميات ثقيلة من الناحية الايديولوجية ، فاننا نفضل تصورا اشمل من أجل التوضيح النحلى . وفوق ذلك فان مدارس فكرية كثيرة تتمركز حول تلك الثائية ، تؤكد احداها التراث الحر للتبادل الثقافى وتميل الاخرى نحو التبادل الثقافى المنتظم . ويمكن هنا فقط ان نلخص الموضوعات والمناقشات المعقدة التى تربط بالضرورة بالاعتبارات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد نبعت وجهة النظر الحرة ابان الفترة التاريخية للحركة التحررية العقلية ثم الثقافية التى تفترض أنه فى ظروف منافسة السوق الحرة للمنتجات الثقافية فان احسن كتاب واحسن فن واحسن فكرة تكون مؤهلة للفوز بالضبط كما هو الحال فى المنافسة الحرة للمنتجات المادية . وان احسن منتج يكون مؤهلا بكثرة الطلب عليه . وبالمقارنة لتلك « الدارونية » الثقافية ، فان الوضع بالنسبة للتبادل الثقافى المنظم يعتمد على ملاحظة السوق الثقافى الدولى حيث الافلام واكثر الكتب بيعا وغيرها من المنتجات الثقافية قد خلقت بواسطة تطور مماثل للانتاج وسوق البحث واساليب تنمية المبيعات مثل أى سلعة اخرى تصنع من أجل الاستهلاك . ولذلك فالامر ليس احسن انتاج فكرى ولكن احسن تسويق للانتاج هو الذى يستحق القوز .

ولكى تصور كيفية تطبيق مثل هذه الثنائية لايدولوجيات الاتصال النموذجى بالنسبة لموضوع الاتصال المباشر بالقمر الصناعى ، فاننا نلخص

هنا بعض أمثلة للأوضاع السائدة : فعلى سبيل المثال يمثل « إيثيول »
« رى سولا بول » (١٩٧٩) وجهة النظر الحرة بحق . فهو يعترف بأن نوعية
مادة وسائل الإعلام التى تندفق فى الوقت الحاضر من خلال السوق
الثقافية الدولية « لا تنتهك المحظورات الثقافية القائمة سواء تلك التى
تتعلق بالعنف أو الجنس أو الآداب أو المقدسات » . ولكنه يقر أن هذا
الانتهاك لا يلقى معارضة بل أنه يكون مرغوبا من وجهتى نظر رئيسيتين على
الأقل : أولا لأنه يعبر عن الاختيار الحر لأصحاب وجهات النظر . وثانيا لان
التدخل الخارجى فى الشخصية الثقافية لدولة يعتبر جزءا ضروريا فى
عملية « تحديثها » .

وتواكب المناقشة الاولى بطريقة مباشرة النظرية الليبرالية « دعه
يعمل التى سادت اوربا الصناعية ابان القرن التاسع عشر دون أى محاولة
لتوضيح تعديل المسار أو التكيف مع التحديدات المعاصرة للتطورات
الاجتماعية الفنية . وفى معرض التعليق على متطلبات المناطق الصغيرة أو
الضعيفة - من حيث التأثير الثقافى - لحماية شخصيتها المحلية والثقافية
القومية كتب بول (١٩٧٩ ص ١٤٢) انه « بصفة عامة » لا تحتاج الثقافة
الى حماية لان الثقافة هى « ما تربط الناس بها بالفعل » . أى أن ثقافة
تتولد من خلال عملية بسيطة تتم فى « سوق الافكار » : فاذا ارضت
الثقافة متطلبات السوق ، واذا قامت وسائل الاعلام المحلية بعملها على
اكمل وجه فى تقديم الانتاج الذى يناسب الثقافة فان المشاهد لن يمتد
بنظره الى الخارج » .

ان استيعاب الثقافة يكون تعريفا ومعياريا . ومن الامثلة التى
اعطاها بول مثال فيتنام فى النصف الاخير من عام ١٩٦٠ ، عندما قدمت
سايجون وحليفاتها امريكا التليفزيون كنوع من المساهمة فى سلوك الحرب
سواء بهدف مساعدة المجموعات الامريكية على الشعور بانها فى وطنها أو
بتحسين « نوعية الحياة » والتخفيف من « الملل الرئى بالنسبة
للسكان » .

وقد انشئت قناة لتقديم برامج امريكية باللغة الانجليزية للقوات
الامريكية ، بينما خصصت قناة أخرى للبرامج الفيتنامية التى تقدم
مضامين وطنية . ولقد اصبحت هذه القناة الاختيار الاول للريفيين ،
بينما نجد المدن الكبرى التى تأثرت كثيرا بالفعل من الناحية الثقافية
بالحضور الاقتصادى والسياسى والحربى للولايات المتحدة قد انجذب
« بالبرامج البراقة جيدة الانتاج » . وبينما استطاع الفرياء من المتحدثين
بالانجليزية بأعدادهم الكبيرة وبجرائدهم وعرباتهم ومظاهر حياتهم الأخرى
أن « يدمروا وعاء الثقافة الفيتنامية » جاء المضمون الاعلامى القريب لخدمة

السكان المدنيين الذين اكتسبوا بالفعل ثقافة جديدة ولكي يفي احتياجات تلك الثقافة .

وهنا يدخل التأكيد الليبرالي الرئيسى الثانى الذى يختص بالتحديث . فالاشكال التقليدية للثقافات القومية لا يمكن أن تنتعش فى ظل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن المصادر المتوقعة للتحدث هى المجتمعات الصناعية الغربية وثقافتها وبينها بالطبع أولئك الذين يملكون أكثر وسائل المعرفة التكنولوجية تقدما وأقوى الامكانيات التسويقية الدولية .

ولما كان التطوير المتوقع والمرغوب فى الوقت نفسه يعرف بأنه تركب الثقافة التقليدية واقتباس النماذج الفنية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة ، فإن التدفق الدولى للمعلومات المتوقع أيضا (والمرغوب فيه) يوجه من العواصم الصناعية الغربية الى جميع المناطق الاخرى فى العالم . وتوضح الدراسات أن « الرجال التقليديين » يكونون فى الغالب غير متعلمين وجاهلة ومهتمين فقط بثقافتهم القومية . بينما « الرجال العصريون » يكونون من سكان المدن المتعلمين الذين تعتبر وسائل الاعلام الأجنبية مصدر معلوماتهم الرئيسى . (ليرنر ١٩٥٨) . أن ذلك علامة على أن وسائل الاعلام « تقوم بوظيفتها » فى المجتمعات المتقدمة التى تعتبر من صميم مصادر التحديث ، عندما يكون الناس (كما هو الحال فى الولايات المتحدة) غير مهتمين بالبرامج الأجنبية انتاج فى وسائل اعلامهم . وكما يقول « بول » سواء كان محققا فى ذلك أو مخطئا « انهم مقتنعون بانهم يحصلون على الحقائق الأساسية من خلال وسائلهم الاعلامية حيث الفصيل الرئيسى فى جذب الانتباه لوسائل الاعلام الأجنبية هو تجاوب الوسائل المحلية مع رغبات واهتمامات العامة » (بول ١٩٧٩ ص ١٤٢) .

ومن الناحية المنطقية فانه من هذا المنطلق الليبرالى يعتنق بول وجهة نظر مؤداهما أن الارسل الاداعى المبائر بالاقتصاد الصناعية يجب أن يتدفق أيضا بحرية كلما أمكن .

ونصيحته للدول النامية انها « يجب أن تصر على الاتصال الأكثر حرية كلما أمكن من خلال الوسائل السلكية واللاسلكية مع أحسن مصادر المعلومات المتاحة من أى مكان فى العالم . كما يجب عليها أن تهتم بمجابهة جميع العقبات التى تقف فى سبيل التدفق الحر للمعلومات . وفوق ذلك فانه يعتقد انه كلما كان تدفق المعلومات حرا كلما اتسع مجال الاختيار أمام الدول النامية وفرصها لتعلم » انتاج نفس نوع برامج المعلومات فى أوطانها » (بول ١٩٧٩ ص ١٥١ - ٢) .

وكما هو معروف على نطاق واسع فإن الدول النامية لا توافق مطلقا على التدفق الحر للتوصيات . وهذه الدول ليست وحدها . ولقد توصل عدد متزايد من البحوث التقديرية في الدول المتقدمة الى نتيجة محزنة وهي أن النتائج الثقافية لتكنولوجيا الارسال المباشر بالقمر الصناعي قد تؤدي في تدفقها الحر الى زيادة حدة مشكلات الكيانات الثقافية الصغيرة والكيانات الثقافية الفقيرة من حيث المصادر الاقتصادية والتنظيمية .

فعلى أى اساس ؟ دعنا نفحص احدى الحالات الاكثر توثيقا التي اوردها « هاميلنك » (١٩٧٧) لقد توصل من اطلاعه على مئات البيانات والتقارير البحثية والاحصائيات الى انه ليست تلك الحرية غير المرغوبة بل حقيقة الاتصالات المعاصرة هي التي توضح أن « التدفق الحر » ليس حرا على الإطلاق في الواقع « أن التدفق السائد للاتصال الدولي ليس « التدفق الحر » كما هو ينبغي أن يكون ، ولكنه جزءا معقدا من النموذج الاقتصادي والسياسي العالمي ، حيث ينظم لتدفق ويشوش ويضخم من خلال اجراءات السوق واستخدام القوى المشتركة التي تتخطى الجنسيات أو الضغوط السياسية الدولية . ولقد وضع هاميلنك قائمة بأهم المؤسسات الدولية التي تتخطى الجنسيات والتي تعمل في مجال الاتصال الدولي ، وتضمن المؤسسات التي تقوم بنشر الافلام والاعلام الاعلانية واقمار الارسال والكمبيوتر والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من المعلومات الاخرى الخفيفة والدسمة . وهذه القائمة تم تجميعها من التقارير السنوية للمؤسسات المختلفة . ويوضح كتاب « الثروة وعصر الاعلان » أن واحدا وثمانين من اكثر المؤسسات الدولية بيعا تتحكم في ٧٥ ٪ من تدفق الاتصال الدولي (هاميلنك ١٩٧٧ ص ٢٣٥ - ٨) .

وتتضمن بعض فقرات من وثيقته بيانات توضح تركيز ملكية مؤسسة « الانتلسات » (الولايات المتحدة ٣٨ ٪ ، والمملكة المتحدة ١١ ٪ وبقية الدول ملكية قومية تتدرج من استراليا ٤ ٪ الى زامبيا ٠.٥ ٪) . وهناك تركيز مماثل في صادرات التلفزيون (المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية يحقق كل منها ربحا ، ولكن الولايات المتحدة لا تزال اكبر المصدرين) . وفي امريكا اللاتينية حيث مؤسسة (هيرست) التي تعد واحدة من بين مجموعة عديدة من أقوى المؤسسات الدولية تسيطر عليها وكالتها الدولية للطباعة المعروفة باسم « المؤسسة الملكية للنشر » على سوق لسلسلات الهزلية في اكبر الصحف التجارية اليومية . « وتعتبر المسلسلات الهزلية من اعقد الوسائل ولكن من اكثرها تأثيرا من حيث نشر الايديولوجيات . وهذه المؤسسة وحدها تبيع مسلسلاتها الهزلية

بثلاثين لغة لأكثر من ٥٠٠٠ صحيفة يومية فى مئة دولة (انوراد ١٩٧٥ ،
المؤسسات الدولية . هاملنك ١٩٧٧ ص ٥١ ، ومايكلارت ١٩٧٩) .

وعند تقويم التأثير الثقافى لتكنولوجيا الاتصالات والتنظيم
الاقتصادى فى الوقت الحاضر وفى المستقبل قام هاملنك بفحص العلاقة
بين التصنيع والثقافة حيث انها تطورت فى ظل ظروف اقتصادية رأسمالية
وتوضح التطورات - التى تمت فى ظل « ظروف اقتصادية بيروقراطية
اشتراكية - كثيرا من أوجه التشابه ، ومع ذلك فإننا نركز على الدول
الرأسمالية المتقدمة لان نماذجها تميل الى أن تشكل أنموذجا للاتجاهات
العالمية . » (ان تصنيع الثقافة » وتوزيع المنتجات الثقافية فى السوق
التجارية يمثل تحولا فى الأعمال الفنية الذاتية والصحفية وغيرها
من الأعمال الى سلعة استهلاكية تخضع لبحاث السوق (سكيلا - ١٩٧٩) ،
وفى الوقت نفسه فان تصنيع الثقافة جعل من الممكن توجيه القيم الثقافية
العامة نحو الاستهلاك . فالتناس يجب أن « يدفعوا لتقبل السلع والخدمات
التي تقدم كما لو كانوا قد طلبوها عن طريق الاتفاق الجماعى » . وهذا
الاتفاق الجماعى يخضع للتصنيع الصناعى من خلال السوق والاعلان
والاقتراع .

ان المناقشات الحديثة للمنتجات وافكار الثقافية وخاصة تكنولوجيايات
الوسائل الالكترونية التى تجعل الانتاج والتوزيع الدولى مؤثرا تساهم فى
تسهيل الغزو الثقافى حسب ما يقوله هاملنك (١٩٧٧ : ص ٢٨) :

لقد تخطى التصنيع فى عملية تطوره التاريخى الحدود القومية
واصبح عالميا . وخلال هذا التحول العالمى للتصنيع أصبح من المتوقع أن
يكون تصويره للقيم على أساس عالمى وأصبح من المألوف أن يكرر فى الدول
الاجنبية الاساليب العصرية للانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك . وفى
الوقت نفسه فان السلع الثقافية العصرية سوف تنتج وتوزع ويتم تبادلها
واستهلاكها فى الدول التى يغطيها القمر الصناعى . وبذلك يتم غزو
الثقافات الوطنية » .

وبالنسبة لتكنولوجيا القمر الصناعى فإن هذه المناقشة نادرا
ما تقترح دورا متوازنا أو لا مركزيا فى ميدان التبادل الثقافى . لانه لما
كان نظام انتاج وتوزيع القمر الصناعى حكرًا على قلة من ممثلى صناعة
الالكترونيات وسفن الفضاء ، فان من المفروض أن يقوم هؤلاء بتوجيه
التكنولوجيا الجديدة بما يمتشى مع مصالحهم ونعنى بهذا المبيعات
التكنولوجيا الجديدة بصفة مبدئية ثم مبيعات المنتجات الثقافية فى مرحلة
لاحقة ونعنى بها البرامج . ولكى يوضح هاملنك ذلك فإنه يقوم بعمل
ال (ا . ب . س) الدولية العملاقة التى استطاعت أن تخلق « وسيلة

موحدة واسعة الانتشار على المستوى العالمى يمكن للاعلان العالمى شراؤها بطريقة مركزية (تايلر ١٩٦٦) ..

وفى تنبؤ حديث للتكنولوجيات الجديدة وخاصة الارسلال المباشر بالقمر الصناعى يشير جويسب ريشيرى (١٩٧٩) الى « زيادة قنوات التليفزيون تنطوى بداهة على زيادة مقابلة فى ساعات ارسلال البرامج . وهذا يؤدى الى التطلع الى تمويل مالى من خلال الاعلان ، مما يترتب عليه تأكيد الاتجاه نحو اضعاف الصفة التجارية على النظم التليفزيونية » وعلاوة على ذلك فان الاتجاه نحو التوحيد الدولى او تكامل نظم الراديو والتليفزيون بجانب التكنولوجيا الجديدة من شأنه ان يؤدى الى « احداث تحول فى تكنولوجيا الاقمار الصناعية بحيث تصبح تهديدا خطيرا لمستقبل الامم والثقافات ما لم يتم تقويم التحكم والتنظيم الديمقراطى » . ريشيرى ١٩٧٩ ص ٣ (١) .

وبين هاتين المدرستين الفكرتين اللتين تتعلقان بسياسات الاتصال وبين التقديرين اللذين تم تلخيصهما للاحتمالات المستقبلية هل يمكن ان ينشأ اى نوع من الحقيقة ، الموضوعية ؟ ام ان تلك المشكلات وتقويمها يجب ان يفهم من زاوية السياسات اليومية على انها مشكلات تستمضى على المعالجة العلمية ؟

ان نظرة الى التجربة المحسوسة من شأنها ان تلقى الضوء على الموضوع . وبالطبع فان تجربة المستقبل لا يمكن ان توجد .. ومع ذلك فالتجمع الدولى لاقمار الارسلال الاذاعى المباشر العاملة قد يعطى نظرة مستقبلية مختلفة من خلال تأثيرها . ومن عرض الوسائل السائدة وعلى الاقل من حيث انها اول تكنولوجيا فى التاريخ ، أصبح فى امكانها - كلما كان ذلك مطلوبا - ان توجد البرامج التليفزيونية المنظمة دوليا والعالمية كذلك وحتى اذا لم يستغل هذا الاختيار لاقصى حدوده فان نظاما تليفزيونيا عالميا فرعيا يمكن ان يقدم تغييرا يستطيع ان يحدث بطريقة غير مباشرة تغييرات ثقافية نوعية وليس مجرد زيادة فى كميات البرامج التى يتم توزيعها .

طرق معالجة سياسات الوسائل الجديدة :

يجب ان تؤكد انه لا يوجد ما يطلق عليه تأثير التكنولوجيا . ولكن يمكن ان يكون هناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية للاستخدام المعين للتكنولوجيا . وفوق ذلك فان التكنولوجيا تصاحبها عادة سياسة اجتماعية معينة قد تكون واضحة ومفتوحة او خفية مستترة ..

ومن الناحية الظاهرية قد يبدو أن التكنولوجيا نفسها قد قررت نموذج الإنتاج الثقافي . فمن الطباعة ينظر اليه اليوم على سبيل المثال باعتباره توأماً لنشأة المطبعة الحرة . ونعني بذلك المطبعة المنحرة من سلطة الدولة والحزب والبرلمان أو الرقابة الشعبية . ولكن امعن النظر في الظروف التاريخية يعطى صورة مختلفة . فهل يبدو التجديد الرئيسى التالى لتكنولوجيا الاتصال الجماعى ونعنى به الإرسال الإذاعى كإثالة شخصيته المتميزة عن الصحافة ذات الملكية الخاصة والسوق المنظم ؟ انه يبدو كذلك فى الولايات المتحدة وقلة من الدول الأخرى . لقد أدت التكنولوجيا فى أوروبا الغربية الى شكل من أشكال الخدمة العامة للإرسال الإذاعى . ولقد طوعت التكنولوجيا لإعطاء نوع من الإرسال يتميز بالشكل الاجتماعى الذى لا تمليه الضرورة بل القرارات السياسية التى تكون لها نتائج ثقافية مختلفة جداً .

ومن الممكن أن تتطور الممارسة الغربية لاستخدام تكنولوجيا الطباعة - مع حتمية أن يكون هذا الاستخدام من خلال المطبعة الحرة ذات الملكية الخاصة - فى ظل ظروف معينة الى نوع من الخدمة العامة إذا اتخذت قرارات سياسية أخرى . وقد ولدت الصحافة الأوروبية فى الواقع وهى تنبئ ثوب الخدمة العامة الى حد بعيد . أما « المطبعة الحرة » ذات الملكية الخاصة والتوزيع التجارى فكلها ظواهر جاءت متأخرة . فحتى عام ١٩١٥ كانت أكثر الصحف الفنلندية توزيعاً يملكها حزب العمال الديمقراطى الاشتراكى .

ان الشكل والتأثير الاجتماعى والثقافى لتكنولوجيا القمر الصناعى التى برزت فى الوقت الحاضر مرتبط أيضاً بالاعتماد على القرارات السياسية التى تتعلق بوسائل الإعلام سواء على المستوى القومى أو الدولى . . ولذلك فانه من الأهمية بمكان النظر الى متغيرات السياسة التى تتخذ أو يتم تخطيطها فى أجزاء مختلفة من العالم .

ان هناك ثلاث سمات رئيسية لتكنولوجيا الإرسال بالقمر الصناعى ساعدت بطريقة رئيسية على ظهور توقعات ثقافية فى المناقشة السائدة (وكذلك فى محادثات المبيعات التى تتم بين المتهدين) .
التغطية الكاملة للحدود .

ان التغطية الكاملة للحدود تعتبر هدفاً مثالياً من الناحية الفنية ونعنى بها الوصول الى أبعد المناطق وحتى أكثر المناطق تشبثاً ، حيث يمكن لتكنولوجيات الاتصال الأخرى مثل شبكات التليفزيون الأرضية والتليفزيون المعتمد على الاتصالات السلكية ووسائل الطباعة أن تواجه الصعوبات .

وتتاح في الجماعات المعزولة ثقافيا سواء كانت قومية أو احد الفروع القومية الفرص عن طريق التغطية الكاملة للحدود من خلال برامج التليفزيون (وهذا ينطبق ايضا على الراديو . ولكن ارسال الراديو يمكن ان ينتشر بواسطة تكنولوجيا ايسر وأرخص من القمر الصناعي) .

وصول الاتصال الجماهيري على المستوى العالمي

ليست الاماكن المعزولة فحسب بل جميع المناطق والدول كذلك يمكنها ان تدخل في نطاق الاتصال الجماهيري الفوري المتبادل الاقليمي ١ والعالمي الفرعي او العالمي . وبينما تختلف الآراء والاحكام - التي تتعلق بالرغبة الثقافية في جعل وصول الاتصال الجماهيري عالميا - اختلافا جذريا في اطار الاختيارات العامة لوسائل السياسة (ليتوين ١٩٧٩) . فان هناك اتفاقا ما على أن ظهور التطلعات لوسائل الاعلام العالمية يعتبر أمرا حاسما جدا من الناحية الثقافية يشجع عليه ظهور جماعة من الثقافات القومية أو ثقافة عالية يتم تسويقها عالميا .

الاسراف في قنوات الوسيلة الفنية

يحدث بصفة خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يشترك عدد من الدول في تقديم خدمة ارسال القمر الصناعي المباشر - أن يؤدي التداخل الناتج الى حدوث ازدواجية شديدة في تدفق البرنامج الاعلامي الجماهيري . وحتى في المناطق التي لا يحدث فيها تداخلات القمر الصناعي تكون شبكات المحطات الارضية ونظم التليفزيون السلكي والقنوات التليفزيونية الخمسة لقمر واحد (أو القنوات الاربعة بالاضافة الى قناة تتحول الى ست عشرة قناة للراديو) كافية بصورة واضحة لتقديم برامج اكثر من عادي يمكن ان يستهلكها الطلب الواضح بطريقة واقعية . (اذا استبعدنا البرامج المكررة) . وبعبارة أخرى فانه يتبقى فائض من القدرة في قنوات الاتصال لتقديم البدائل النوعية : التبادل الثقافي والبرامج التعليمية أو مجرد الزيادة الكمية لنوعيات البرامج القائمة .

وفي مجال البحث عن تجربة تقييد في تقديرات الآثار الثقافية للارسال بالقمر الصناعي المباشر ليست هناك حاجة لتقييسد البرهان بالنسبة لتكنولوجيا ارسال القمر الصناعي . فمثل تلك التغيرات التكنولوجية مثل تقديم التغطية التليفزيونية للمناطق البعيدة أو زيادة عدد قنوات الاتصال يكون له في الاساس التأثير الثقافي بغض النظر عما اذا كان توزيع التكنولوجيا يتم بواسطة القمر الصناعي المباشر أو القمر الصناعي خلال

المحطات الأرضية أو الشبكات السلكية . ومن الصعب تقدير وصول
إلإرسال العالمى المباشر بالقمر الصناعى - بما يصاحبه من نتائج من حيث
التوزيع والمضمون - عن طريق الدلائل المشابهة . فإذا احتفظنا بهذه
الفرص والقيود في اذهاننا فإنه من الممكن أن نفحص حالات لتكنولوجيا
الاتصال الجديدة . ويمكننا أن نبدأ بواحدة توضح نتائج تغطية الحدود
بالإرسال على الثقافات القومية الفرعية الصغيرة . وربما تكون لها علاقة
ببعض جوانب وصول الإرسال على المستوى العالمى .

انتشار القمر الصناعى « أنك ١ » فى شمال كندا :

توضح دراسة حديثة - قامت بتمويلها وكالة الاتصالات الكندية
والشعبة الكندية للاتصالات السلكية واللاسلكية للراديو والتليفزيون -
بعض الجوانب التى تتعلق ببرامج التليفزيون بالقمر الصناعى فى منطقة
وثقافة بعيدة هى منطقة الانويت الكندية (الاسكيمو) (وكولديفن ١٩٧٩) .

تقوم الدراسة على أساس مقابلات تمت مع ثلاث مجموعات من
سكان الانويت بعد انقضاء عامين ونصف على مشاهدتهم لبرنامج تليفزيونى
منتظم (س . ب . س ٢) . ولقد كانت المجموعة الاولى تمثل عينة من
البالفيين الذين يسكنون فى خليج فروبيشر وهم من جماعات الانويت
المسيطرة التى يبلغ تعدادها ٢٣٠٠ شخص ويقطنون الجزء الشرقى
الجنوبى من جزيرة بافن التى تبعد ٢٤٠٠ كيلومتر شمال مونتريال .
وكان كثير من افراد هذه الجماعة من الوافدين الجدد من مناطق الصيد
البرية والبحرية الى مناطق الإقامة الدائمة فى المدن ، حيث الوظائف ذات
العائد المنتظر ولرفاهية الاجتماعية . كذلك فقد تمت مقابلة عينة من طلاب
« الانويت » من المقيمين فى الجماعة وكذلك عينة إضافية من طلاب الانويت
من بعض المناطق البعيدة فى « الاركتيك » والذين تتراوح أعمارهم بين
١٣ عاما و ١٩ عاما من الملتحقين بالصفوف من السابع الى التاسع فى
المدارس العالية بالجماعة . ولقد وجد أن سكان المستوطنات لديهم خلفية
فنية منزلة نسبيا : فمستوطنات الاركتيك تتلقى خدمة الراديو على
الوجة القصيرة (س . ب . س) فقط .

ولقد كان معدل مشاهدة البرامج عاليا فى المجموعات الثلاث
ولقد بلغ متوسط ساعات المشاهدة بالنسبة للبالغين خلال الأسبوع من
٦ الى ٧ ساعات . وفى نهايات الأسبوع من ٧ الى ٤ ساعات فى اليوم .
وقد قرر حوالى ٢٠ والمجموعة أن جهاز التليفزيون يظل مفتوحا طوال
اليوم . ولقد كانت ساعات المشاهدة منخفضة بالنسبة للطلاب اذ كانت

تتراوح ما بين ٣ ساعات و ٤ ساعات بالنسبة للطلبة المقيمين و ٣ ساعات و ٦ ساعات بالنسبة لطلبة المستوطنات خلال ايام الاسبوع .

ولقد كان من الممكن ملاحظة آثار التبادل الثقافي أو « الاحلال الثقافي » اذا استخدمنا تعبير « توليفين » . ولقد كان ذلك يبدو واضحا فى عملية اختيار البرامج . فعند تصنيف الافضليات فيما يقدم من برامج وجد ان البرامج الاوربية الامريكية فى مقدمة ما تفضله جميع المجموعات . كذلك جاءت المسلسلات الدرامية مثل « كانون » و « قصة بوليسية » و « رجل ستة الملايين دولار » فى مقدمة البرامج .

ومن الطرق الاخرى للملاحظة التأثير الثقافى على سكان الانويت تتبع تقديرات برامج الانويت . فالبرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت (لسة الاسكيمو) فى جدول البرامج اليسومية (س. ب. س) هو برنامج « شمالنا » وهو برنامج يعطى فقرات اعلامية عن الشمال . ولقد جساء ترتيبه السابع بالنسبة لما يفضله البالفون من برامج .

ومع ذلك فان هناك طريقة لقياس التأثير الثقافى وذلك بمقارنة التوجيه الثقافى للبالغين بالتوجيه الثقافى لشباب من الطلاب الاكثر تعليما والاكثر الاما بالغات الاجنبية . فالبرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت الذى كان ترتيبه السابع بين البالغين لم يذكر على الاطلاق بالنسبة لعينة الطلاب فيما ذكروه من برامجهم المفضلة . ولقد اوضح التفضيل بالنسبة للفات اختلافات مشابهة بالنسبة للاذاعة الشمالية فى التعرض للتأثير الثقافى من الجنوب : فلقد كان هناك ٥١٪ من البالغين يفضلون استقبال البرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت . اما النصف الثانى (٤٩٪) فانه يفضل البرامج الناطقة بلغة الانويت وباللغة الانجليزية . فالبالغون لا يعطون اى تفضيل للبرامج الناطقة بالانجليزية فقط - بل لتلك البرامج التى كان لها التفضيل السائد (٦٣٪) من الطلاب المقيمين (الاكثر تعرضا للتأثيرات الثقافية) و ٤٦٪ من طلاب المستوطنات .

ان عملية اعادة التثقيف تتضح بصورة افضل عند مقارنة الافضليات التى ذكرت بالنسبة للبرامج العامة . فلقد كانت نوعية البرامج التى تناول (ثقافة الانويت والبيئة الشمالية) لها التفضيل الواضح بين ٩٣٪ من البالغين ولكن بين ٧٪ فقط من الطلاب المقيمين و ٨٪ من طلاب المستوطنات ايضا . وهناك سؤال قد ينشأ وهو ما اذا كانت تلك الاختلافات تنشأ عن عدم اهتمام عام من جانب المراهقين بالمسائل الاجتماعية والثقافية اكثر من احساسهم العميق بالتعرض للتبادل الثقافى الاوربى الكندى . ولكن لم يبد شباب الانويت اهتماما اقل بالمعلومات الجادة بالمقارنة مع البالغين من السكان . ففى جميع الفقرات التى تتعلق بالمعرفة القومية

والدولية التى تم قياسها (تعريف الموضوعات البارزة القومية والعالية)
اظهرت عينات الطلاب معرفة افضل عند المقارنة مع الباقيين .

ويصل التقرير الكندى فى النهاية الى النتيجة التى تقول ان « انفصلا
عن الماضي » لا يمكن انفعال قيمته لانه قد حدث بين شباب الانويت .
وهى حالة « تبدو نسبية » بطريقة مباشرة لخلفية الوسائل الفنية « ،
وكما نلاحظ فى الاختلافات الموحدة نسبيا بين استجابات سكان المدن
وسكان المستوطنات (كولديفن ١٩٧٩ ص ١٣٠) :

« ان كمية المشاهدة التليفزيونية تقوم بدور العامل الحافز فى
معدل التبادل الثقافى . و . . . يقوم التعليم بتأثير منشط للتأثير التليفزيونى
وخاصة بالنسبة للوعى القومى والدولى » .

ولكن بالإضافة لهذا التداخل المتبادل للتأثير التليفزيونى والتعليم
الرسمى فان كولديفن (١٩٧٩ ص ٣١) يرى صراحة بين التأثيرات الثقافية
لوسائل الاتصال الجماهيرى الالكترونية السائدة ويسن التقدم
التعليمى المناسب :

ان التليفزيون قد يؤدى الى التقليل من شأن تحقيق (الاهداف
التعليمية فى المدرسة) وذلك بالمساهمة فى تقديم نماذج دخيلة غير
مناسبة لكل من الثقافة (الوطنية) والبيئة الوطنية . ومن الناحية الفعيلة
فان التليفزيون يبدو بطاقته الحالية وكأنه يفت فى عضد تماطف الشباب
الذى له مفزاه مع ادوار الباقيين التقليدية السبابة . ومن الاخطار التى
تبدو فى الافق ان يصبح الاب الجديد كما تصوره مسلسلات التسلية
منافسا مسيطرا بالنسبة للبرامج التعليمية التى تصمم طبقا لاجراض
معينة » .

والى حد ما فان هذا التقدير للاحتتمالات المستقبلية يتطابق بالفعل
مع حقيقة الوضع بالنسبة (للانويت) . فالانشطة الثقافية التى كانت
سائدة فى الجماعة (القراءة ، والهوايات ، والسينما المحلية ، وزيارة
الجيران) أصبحت تعتبر شيئا هامشيا بعد ان اخذت مشاهدة التليفزيون
معظم ساعات وقت الفراغ بالنسبة لجميع مجموعات الاعمار

ان عملية احوال الشخصية الثقافية والقيم الثقافية - وهى عملية
بطيئة وغير واضحة الرؤية - تلاحظ بين الشباب على سبيل المثال فى
العب الهوكى والمصارعة والحركات الايقاعية والالعاب الخشنة التى لم تكن
معروفة من قبل فى المدارس العالية . واصبحت الآن نموذجاً بعد مشاهدة
حلقات الهوكى الاسبوعية فى التليفزيون . وبينما تلاحظ اشكالا مختلفة من

التحول نحو القيم التى تتسم بالصلاية والعنف فى المجتمعات الاوربية الغربية ، فان حالة الانويت توضح شيئاً جديداً فى مجال الاتصال الثقافى : ففى ثقافة الانويت كان صراع الانسان التغلب على العناصر الطبيعية لا مع رفاقه الذين يواجهون عملية تقلبات الطبيعة . ولذلك فان مظاهر العنف بين الاشخاص تبدو شيئاً غيباً ومضيقاً للوقت .

ان القيم الثقافية لابد أن تؤثر على التكامل الاجتماعى . وهناك علامات على عدم التكامل تبدو فى سلوك الشباب الذين يفضلون ترك مجتمع الانويت للانتقال الى المراكز المدنية الجنوبية . وهذا ينطبق على قول ليرنر (١٩٥٨) فى وصف الوسائل الجماهيرية باعتبارها « تنشيطاً للحركة » ، وفكرة سكرافر (١٩٦٤) عن الوسائل الجماهيرية حيث يعتبرها نوعاً من حوافز الالهام فى ظل تأثيرات عدم التكامل وظروف الحرمان من الفرص .

دليل من المجتمعات الصناعية

لا يبدو التغيير الثقافى الحادث فى المجتمعات الصناعية شيئاً مختلفاً عما ذكرناه من قبل عن مجموعات ما قبل التصنيع . ويبدو الاختلاف الاكبر فى درجة التأثير السريع بأكثر انماط وكلاء التبادل الثقافى قوة - وتمثلها فى الوقت الحاضر وسائل الاتصال الجماهيرى . ولكن ذلك يبدو امراً يتعلق بالدرجة لا بالاختلاف النوعى . ومشكلة الغموض اذا لم تكن مرضاً شديداً العدوى فانها تعتبر ظاهرة لها نتائج ثقافية سلبية بين مشاهدى التلفزيون فى العالم الصناعى . وخاصة بين من يقتفرون الى المعلومات والنشاط ، وبين أولئك الذين غالباً ما يتركز فيهم الحرمان التعليمى والاقتصادى . ومع وجود مهارات قليلة ودافعية بسيطة للحصول على المعلومات فانهم يتخلفون اكثر وأكثر عن الركب المتميزين من الناحية التعليمية والاقتصادية .

و « هوة المعلومات هذه ليس سببها التلفزيون او الوسائل الجماهيرية الاخرى . ولكنها ترجع الى جذور تاريخية عميقة . بيد ان الدليل العملى يوحى بأن التلفزيون فى هيئته الغربية السائدة قد وسع هذه المعلومات او على الاقل ابقى عليها من خلال شغله للجزء الاكبر من ساعات وقت الفراغ لدى من يقتفرون الى المعلومات .

ولقد وثق ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال دراسات مختلفة توضح مستويات ضعيفة جداً من المصارفة فى المجتمعات التى لديها تجربة تلفزيونية كافية . ولقد تبين من دراسة عينه من السكان البالغين فى

فنلندا في ربيع عام ١٩٧٢ - وهي الفترة الساخنة لتحوار الذي جرى في الجماعة الأوروبية الاقتصادية - أن ٤٥ ٪ لا يستطيعون أن يعطوا ولو اجابة صحيحة غامضة عن ماهية الجماعة الأوروبية الاقتصادية . ولم يستطع ٤٢ ٪ أن يصفوا الاساس الذي قسمت طبقا له الاحزاب السياسية الى مجموعتين مجموعة اشتراكية واخرى غير اشتراكية . ولقد اوضح مسح سويدي أن المفاهيم العامة التي تعتبر ضرورية لفهم الرفاهية الاجتماعية والمساومة الجماعية والاقتصادية الاولى القومية بعيدة عن لغة المواطن المتوسط (فريك والمستورم ١٩٧٦) .

ان الاغراء الذي يدفع المواطنين الى السلبية تجاه الوسائل الحديثة في البيئة قد يتسرب من خلال الثقافة أيضا ويصل من خلال بعض الوسائل المجهولة جزئيا الى المجتمعات أيضا ويصل من خلال بعض الوسائل المجهولة جزئيا الى المجتمعات الاشتراكية حيث السياسات الثقافية المخططة تبدو أكثر وضوحا منها في الاسواق الحرة والدليل على ذلك - اذا اردنا ان نسوق مثالا هو نجاح ثقافة « البوب » . كذلك فان ١٧ ٪ من بين قادة التباب الشيوعيين المجريين لم يستطيعوا تعريف دور لينين . وكذلك لم يستطيع ٣١ ٪ تعريف شخصية ستالين (رويتر ١٩٧٩) .

وبصفة عامة فانه لا يوجد من الناحية الواقعية أي ارتباط بين برامج التلفزيون وبين المستوى الاعلامي الاجتماعي الثقافي في المحاولات القليلة التي اجريت على المستوى التجريبي او على مستوى المقارنات بين المجتمعات (ماكيل ١٩٦٧ ، ليتون ١٩٦٩) .

ويمكن دراسة آثار الزيادة الكمية في مشاهدة التلفزيون التي قد تحدث أثناء الارسل التلفزيوني بالقمر الصناعي في الواقع التي تضاف فيها قناة جديدة لشبكة التلفزيون ، او في مناطق الحدود ، حيث يمكن الاستقبال من أكثر من دولة . ويبدو في أكثر الدراسات توثيقا في أوروبا (هيمافوس واستباي ١٩٧٩) ان هناك نميما واسعا في طريقه للظهور ، مضمونه ان العرض التلفزيوني بمفهوم ساعات المشاهدة يتأثر بمضاعفة عدد القنوات ولكن ليس دفعة واحدة . ويبدو ان المضمون هو الذي يتأثر ربما ليس بدرجة كبيرة من خلال البحث الدؤوب أكثر منه من خلال مشاهدة ما يقدم بعد بدء التغيير .

هذه التغييرات لها أسباب مختلفة . وقد أشار المرحوم السير جون كيوران الى وسيلة واحدة ممكنة بالنسبة لمستقبل الارسل المباشر بالقمر الصناعي : فالمصادر الاقتصادية والثقافية المتاحة لبرامج التلفزيون حتى في الدول الكبرى تعتبر محدودة . وحتى مع حدوث بعض الزيادة فان مضاعفة طاقة القنوات قد تتم على حساب نوعية البرامج ،

حيث المصادر المحدودة يتحتم أن توزع على ساعات أكثر من البرامج . ان عدد ساعات المشاهدة المنزلية لا يمكن أن تزداد بدون حدود . فالبرامج التي تداع على قنوات مختلفة يجب أن تتنافس من أجل ساعات الارسال الاصلية . ومع مزيد من المصادر أو بدونها تحمل المنافسة آجلا أو عاجلا محل الصراع من أجل الجودة وتنوع المضمون مع مضاعفة الكم « وتنوع البرامج نفسها » (كيوران ١٩٧٩) . ان النظم السلكية في الولايات المتحدة مهمة بالنسبة لجميع أنواع الافلام والبرامج وخاصة تلك الافلام والبرامج التي تنتج بأسعار مخفضة جدا . وتتخصص احدى القنوات في المكسيك في عرض البرامج القديمة وحدها التي تأخذها من مخزن احتياطي للبرامج القديمة يبلغ ٤٠٠٠ ساعة تم اعدادها على مدى عشرين عاما (انظر جريدة انترميديا سبتمبر ١٩٧٠ ص ٢٥ ، ٤٠) .

ومن الامثلة الهامة بالنسبة للكثيرين التي تؤكد وجود علاقة عكسية معينة بين الكم والكيف في برامج التليفزيون مثال الولايات المتحدة . ويرجع ذلك الى عامل المنافسة أكثر منه الى الموارد المحدودة . أن بند الندرة يتمثل في سو المشاهد أكثر منه في موارد الانتاج . فالقسم الأكبر من عامة المشاهدين يمكن بيعه للعاملين . وفي نماذج الخدمة العامة لا نقرررض وجود مثل هذه المنافسة ولكن كلا النموذجين يمكن أن يقتريا من بعضهما البعض من خلال زيادة القنوات التي تقدمها تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعي المباشر . وتوجد بعض دلالات التقارب ولكن متقطعة . ويدعى أحد التقارير الخاصة باتخاذ القرارات داخل وسائل الاعلام المتحدة (ديميك ١٩٧٩) انه في الممارسة اليومية لا يمثل عنصر التقدير الحاسم بالنسبة لمنتجي البرامج الذين يناضلون من أجل « نصيب عادل » (الثلث في الوقت الحاضر) من المشاهدين كمقياس للاحتفاظ . برنامج أو اسقاطه من الجدول . فاذا كان ذلك يتعلق بالحد الخارجي للتقارب من الجانب التجاري ، فان نموذج الخدمة العامة يقوم بالتجريب بمنافسة نصف تجارية . لقد فتحت شركة الاذاعة السويدية قناتها الثانية عام ١٩٦٩ ورفضت نتيجة لذلك تنسيق البرامج وقومت المنافسة بين القنوات .

ومهما كانت التوقعات التي ظهرت فان هذا الاتجاه نحو نموذج سوق « دعه يعمل » في سياسة وسائل الاعلام لم تنتج عنه نتائج مرضية في المجال الثقافي والمعرفة الاجتماعية أو التعبئة السياسية . فاذا كانت

هناك نتائج قد تحققت فانها تتمثل فيما ادخله منتجو البرامج التليفزيونية من برامج جديدة ، يتم فيها نوع من المزج حيث تستخدم الاخبار والصور بطريقة اكثر امتاعا ، مع التأكيد على الشخصيات والاهتمامات الانسانية . ويكون ذلك غالبا على حساب الموضوعات . ويتجاوب المشاهد - الذي بدا منذ المراحل الاولى لمنافسة القنوات في الهرب بعيدا عن المعلومات والموضوعات الثقافية والاخبار ليتجه نحو التسلية وصور الطبيعة والافلام - يتجاوب بارجاع معدل الاخبار والمعلومات في احصائيات المشاهدة . وان كانت هذه المعلومات والاخبار تقدم اليه في هذا الشكل المستنبت الذي ظاهره المتعة .

ومن الصعب تقدير مدى ما يضيفه هذا الوضع الى حالة « الجهل » الامثل » من خلال صنع الاوهام « في ساعات الامسيات » في السدول البيروقراطية الحديثة التي تقوم على المؤسسات (ايكرانتز ١٩٧٦) نظرا لبطء سير العمليات . (وتؤكد منافسة القنوات السويدية ان النتائج البسيطة ليست ممكنة ! هيمانوس واستباي ١٩٧٩) .

وكذلك فان اجراء تقويم للتجارب التعليمية للقمر الصناعي في الدول النامية مثل الهند واندونيسيا يتم بنفس الحرص (اين ١٩٧٦ ، ومودي ١٩٧٨ ، وهوايت وكيلا بورا ١٩٧٨) .

ومن المتفق عليه بصفة عامة ان تليفزيون القمر الصناعي لا يعمل من اجل هذه النتائج التعليمية لكي يبرر تكاليفه بالمقارنة مع التكنولوجيا التقليدية للراديو . فمزيد من الدراسات الموثقة قد قدمت لتوضح ان الصناعات الثقيلة لوسائل الاعلام هي التي تكمن وراء هذه الدفعة التكنولوجية العالية (مترلارت ١٩٧٩) . ولكن هيئات الحكومة تعتبر ايضا من المحفزات النشطة . ولواجهة فترة العقد التاسع اعتمدت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مبلغ ٢٢ مليون دولار لتمويل ما يقرب من أحد عشر مشروعا نموذجيا للقمر الصناعي في الدول النامية : مع الاخذ في الاعتبار الارسال التعليمي الريفى والاتصالات اللاسلكية الريفية الاساسية (ساتيليت ويك ١٣ اغسطس ١٩٧٩) . وتستطيع الدول الدول المستقبلية التحكم في برامجها الخاصة . ولكن التجهيزات يجب ان تشتري من المؤسسات الامريكية .

سياسات وسائل الاعلام للمستقبل البديل :

هل سياسات وسائل الاعلام ضرورية لتنظيم تكنولوجيا القمر الصناعي الجديدة ؟ ان هذا السؤال يصاغ بطريقة خاطئة . ففي اى خطة

استثمار دولي كبير مثل الارسال المباشر بالقمر الصناعي توجد السياسات بطريقة لا يمكن تجنبها . والسؤال يتركز في وضع صيغة هذه السياسات : هل يتم ذلك في داخل المؤسسات الدولية التي تباع التجهيزات الثقيلة والخفيفة ام في الحكومات التي تنهض بالصناعات القومية ام في الحكومات التي تنهض بالمصالح القومية وتحاول أن تضيف التجديدات الممكنة للهياكل الاجتماعية القائمة ؟

ولا توجد في الوقت الحاضر سياسات قومية لوسائل الاعلام - يمكن أن يقال عنها أنها شاملة وقائمة على الدراسة - تتعلق بأقمار الارسال الإذاعي المباشر خارج الدول التي تخطط لتصنيع وبيع تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعي المباشر دوليا . والاستثناء الوحيد هو دول الشمال حيث القرار الذي يتعلق باستخدام القمر الصناعي المشترك (نوروسات) يقوم على أساس تحليل الخبراء والدراسة التي تقوم بها لجنة البرلمانات المشتركة . في الوقت الذي تكون سياسة القمر الصناعي لدول الشمال على وشك الصياغة يكون التقرير الذي تعده قطاعات البرامج الفنية والاقتصادية والثقافية والسياسية في طريقة للاستكمال متضمنا دراسات منفصلة للخبراء تتخذ من الدراسة الاجتماعية العلمية محورا لها (هيمانوس واستباي ١٩٧٩) .

ويقطن الدول الثلاث المشتركة (الدانمرك وفنلندا وإيسلندا وأنسويد والنرويج) ٢٢ مليون شخص يعيشون على مساحة تبلغ ثلاثة أمثال مساحة فرنسا (التي قد تقدم قمرها الصناعي عام ١٩٨٤ تقريبا) وهناك ثلاثة أهداف شاملة وضعت بصفة مبدئية لفكرة ال « نوروسات » من خلال المجموعة العاملة المشتركة بين حكومات دول الشمال عام ١٩٧٧ (أ) تقوية التعاون الثقافي بين دول الشمال (ب) زيادة اختيار البرامج المتاحة للمشاهدين في كل دولة من دول الشمال (ج) إتاحة الفرصة أمام المهاجرين بين دول الشمال من مشاهدة البرامج الخاصة بأوطانهم .

وبصفة رئيسية فإن هناك بدلين لتوزيع الارسال التلفزيوني بالقمر الصناعي المباشر يمكن تعريفهما كما يلي : برامج دول الشمال الى جميع الدول الشمالية أو « الطريقة المعدلة » حيث يمكن نقل برامج مختارة من كل دولة على قناة خاصة من قنوات « النوردسات » .

وبمفهوم الآثار الثقافية فإن البدائل قد تحدث . فالبديل الاول يؤكد الرصيد الغني من برامج الشمال ولكنه يستورد البرامج أيضا وعلى نطاق واسع من الولايات المتحدة . والبديل الثاني أقل ميلا لزيادة سيادة البرامج الدولية (التجارية) ولكنه قد يحدد المشاهدين ليصبحوا مجموعة قليلة من الصفوة النشطة . ولكن مهما كان التوزيع فإن الدراسة

التي تناولت « النوردسات » لم تجد دليلاً يبين ان الاهداف الاصلية لـ « نوردسات » يمكن أن تتحقق على الاطلاق او تتحقق بأكثر الطرق اقتصادية أو ان تكون مناسبة على الاطلاق. ويبدى المهاجرون - ومعظمهم من الفنلنديين الذين يتحدثون لغة واحدة ويعملون في السويد - رضاهم الواضح بمشاهدة التلفزيون الفنلندي . ولكن حيث أن معظمهم يعززون البقاء في السويد ، فان اهتمامهم الثقافي والاجتماعي الاول هو التكيف مع المجتمع السويدي . ويمكن للبرامج السويدية - التي تطبع عليها الترجمة الفنلندية - ان تخدم اهتماماتهم الحالية بطريقة أفضل من خلال اعلامهم بمجريات الحياة السويدية اليومية ، والخدمات الاجتماعية التي تمكنهم من الاحتكاك الاجتماعي . وبالنسبة للتبادل الثقافي بين دول الشمال فان الدليل المتوفر من المشاهدتين على طول الحدود القومية يوضح ان الاهتمام بمشاهدة البرامج من الدول المجاورة اهتمام ضئيل يساعد على التقليل من شأنه الاتجاه العام نحو التمسك بقناة مفضلة واحدة . ويصل المؤلف الفنلندي الذي اشترك في كتابة تقرير الـ « نوردسات » (هيمانوس ١٩٧٩ ص ٣٤) الى النتيجة التالية في تذييله للتقرير :

« ان اكثر الطرق كفاءة لتنمية التكامل الثقافي بين دول الشمال من خلال التلفزيون هو تنمية تبادل البرامج في اطار نظام التلفزيون القائم في تلك الدول الذي لا يحتاج لاي قمر صناعي » .

وفد تجسد فكرة « نوردسات » بأى طريقة . وقد يرجع ذلك بطريقة رئيسية الى ان صناعة الالكترونيات في دول الشمال سوف تحتاج الى أسواق بعد ان تصل خطوط الانتاج الحالية للالكترونيات الوطنية وأعمال الاتصالات السلكية واللاسلكية والـ « ب. ت. ت » الى درجات التشبع . ومهما كانت سياسات المستقبل فان دراسة دقيقة تتناول الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والثقافية تعتبر من الاهمية بمكان بالنسبة لهذا النوع من المشروعات التي تسم بالتكامل اجبا العالة حيث تبدو الاهداف الحقيقية والاهداف الزائفة متشابهة بطريقة تؤدي للخطأ

من بين بدائل سياسة الوسائل الاعلامية توجد طريقتان رئيسيتان . تتعلق الاولى باعادة بناء الاتصالات الجماهيرية القومية لجعلها قادرة من الناحية التنظيمية على التكيف الذاتي والمرونة في مجال الخدمة العامة والطريقة الثانية تنظيم التدفق الدولي للمعلومات . وحتى اذا لم تطبق هذه البدائل بصفة خاصة على الارسل المباشر بالقمر الصناعي فان هناك خفياً قومية متكاملة تمثل هذه الطرق منها خطتان على الاقل تستحقان

الذكر وهما : الخطة الفنزويلية لاعادة بناء وسائل الاعلام الجماهيرى والخطة الكندية لتنظيم تدفق المعلومات .

وتعرف الخطة الفنزويلية بأنها « مشروع الراتيلاف » (ديزاين ١٩٧٥) .

فقد عينت عدة لجان فى فنزويلا عام ١٩٧٤ « لتصميم سياسات جديدة للانتاج والانتشار الثقافى » ولقد بدأت لجنة الراديو والتليفزيون عملها بتعريف المبادئ العامة . وتصميم نموذج مثالى عامل للنظام الجديد للارسال الاذاعى الفنزويلى . ولقد اشارت اللجنة بعد فحص نقاط الضعف فى نظم الارسال الاذاعى السائدة العامة والخاصة الى مخاطر هيككل الاهتمامات الخاصة القائم فى الارسال الاذاعى (ديزاين ١٩٧٥ ص ٢٦-٢٧) ومن بين هذه المخاطر :

« تكثيف الاتجاه غير المراقب بالفعل ، لاكتساب مزيد من الطرق والادوات المعقدة ولكن دون تأكيد تطبيق معين لها .. والتركيز الافقى الكبير على صناعة الارسال الاذاعى .. والاتجاه نحو التقليل من قيمة الجودة (فى التليفزيون والبرامج) حيث يزيد عنصر المنافسة من حدته مما ينتج عنه اتجاهات لا يمكن التغاؤها تبعد عن موضوعات الاولويات القومية » .

ويمكن تلخيص المبادئ التى يقوم عليها الارسال الاذاعى كما عرفتھا اللجنة (ديزاين ١٩٧٥ ص ٩ - ١٠) كما يلى :

١) ان مفاهيم الفرد والجماعة ووسائل الاتصال يرتبط كل منها بالآخر بطريقة حتمية : فافراد الجماعة لا يستطيعون العيش دون اتصال ويجعلون من الاتصال عملا « سياسيا » فى جوهره ولا ينتهى الاتصال الاجتماعى الى عملية الثقافة ولا الى صناعة النشر ولا يمكن ارجاعه الى البعد التجارى فحسب ... فالارسال الاذاعى خدمة عامة وهو هكذا دائما وبالضرورة حتى عندما ينزل بشكل جزئى وكاستثناء الى المصالح الخاصة . والارسال الاذاعى اداة رئيسية من أدوات التنمية والتقدم . والارسال الاذاعى يجب ان يواجه احتياجات القومية واهتمام الدولة بسياسة الارسال الاذاعى تنحصر فى التنسيق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة .

وقد تعرفت اللجنة على ثلاثة نماذج أساسية للاتصال : النموذج التنافسى وهو نظام يتنافس فيه الاذاعيون (الذين يعملون لحساب القطاع الخاص عادة) من أجل القاعدة العريضة من المشاهدين ، ولانتاج « برامج سريعة لمستويات لا يمكن التمييز بينها بهدف جذب جميع أنماط المشاهدين . وهناك النموذج التكميلى المخطط وهو نموذج تذاق فيه البرامج التى تهتم بالمستوى الاجتماعى الثقافى العام للمشاهد . وهـ هذه

البرامج - على الرغم من تنوعها - يكمل بعضها البعض وتكمل بعضها ككل . ويشمل هذا النموذج التليفزيون التعليمي وتليفزيون الدوائر المغلقة وتليفزيون الامن والتليفزيون الطبى وغيرها من أنماط التليفزيون المشابهة . وقد اختتمت اللجنة أعمالها بالتوصل الى نتيجة مؤداها أن « رقابة الدولة المنعرجة بالطريقة التكميلية هي احسن نموذج من الناحية النظرية على الرغم من أنها مطلوبة فقط على اساس طويل المدى . وبالنسبة للواقع الفنزويلى السائد يكون النموذج الوحيد المحتمل والممكن هو نموذج « النظام المختلط الموثوق به أو المتوازن » الذى يعنى أن القطاع العام يقدم « خدمات مخططة وخاصة ومضمونة كخدمات تكميلية » . ويقدم القطاع الخاص ارسالا يتسم بطابع التنافس ولكنه يخضع للتنظيمات الجديدة التى تنسق اهدافه العامة النهائية (ديزاين ١٩٧٥ ص ١٣) .

ولقد شرح الاطار العام للطريقة العملية فى ورقة قدمتها الحكومة الكندية (مقترحات ١٩٧٣ ص ٣) وهى الورقة التى وضعت أسس سياسة وسائل الاعلام فى العبارات الآتية : « أن سياسة الاتصالات يجب أن تؤمن وتثرى وتقوى النسيج الثقافى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى لكننا وإن تساهم فى تدفق وتداول المعلومات الاقليمية والثقافية التى تعكس الشخصية الكندية وتنوع القيم الثقافية والاجتماعية الكندية ، وإن تساهم فى تنمية الوحدة القومية وإن تعمل على تسهيل التطور المنظم للوسائل السلكية واللاسلكية فى كندا » .

ولقد دفعت المشكلات السائدة الحكومة للبحث عن خطوط جديدة لسياسات وسائل الاعلام . فالتطور التكنولوجى للوسائل السلكية واللاسلكية لم يصاحبه « نمو مقابل لمصادر البرامج والمعلومات المحلية » والاكثر من ذلك أن التكنولوجيات المتقاربة سريعة التغير الخاصة بالوسائل السلكية واللاسلكية وما لها من تأثير على الاررسال الاذاعى تسببت فى ظهور مشكلات خطيرة بالنسبة « للتدفق الدولى للمعلومات » ولقد كان ذلك يمثل « اهتماما ملحا بصفة خاصة بالنسبة لكندا » ومرجع ذلك أن كندا قريبة من الولايات المتحدة حيث « انتاج المعلومات ووسائل التسلية يتم على مستوى يهدد بالسيطرة على الموارد الثقافية والقدرات الخلاقة ومصادر المعلومات الكندية » .

وفى الختام فإن الوثيقة الكندية تقترح بعض الادوات التى يمكن أن تستخدمها دولة - فى ظل اقتصاديات السوق - من أجل وسائل اعلامها مثل : تشريعات فيدرالية جديدة تعرف حدود الملكية الاجنبية لوسائل الانتاج والتوزيع وتنظيمات مالية ومركزية سلطات الاتصالات القومية .

ولم يتم تطبيق أى من تجدييدات سياسة وسائل الاعلام التى ذكرناها مباشرة أثناء عملية وضع السياسة . ولكن بفض النظر عن المدى الذى تم به تطبيق هذه التحديدات . مدى الاتفاق العام الذى قد تحظى به خطوط السياسة التى تتعلق بها فان هذه التجدييدات تعتبر من الاهمية بمكان فى فهم ان المجتمعات التى تختلف مبينا من الناحية الثقافية والسياسية تفهم سياسات الوسائل الجديدة باعتبارها ضرورية لتحقيق رفاهيتها الثقافية . وقد يبدو ذلك وكأنه يوضح ان هناك فى النهاية مقياسا ما للاتفاق على التحديدات السائدة والصاعدة .

خاتمة :

ان اى اتفاق شامل على الحقائق البسيطة والحقائق العميقة لدور الوسائل الاعلامية الحديثة فى العمليات الثقافية من الصعوبة بمكان . ولكن على الرغم من الاختلافات المثيرة فى التقديرات فان بعض النتائج المركزية تبدو متفقا عليها بصفة عامة أو على الأقل يتزايد الاعتراف بها كتفسيرات للواقع .

ان التدفق الحر للمعلومات كمبدأ للتبادل الثقافى الدولى لا يعيش فى الواقع الدولى المعاصر ، كما أن تدفق المنتجات الثقافية سواء فى صورة فن أو معرفة علمية أو تساية يجرى تنفيذه من مراكز العواصم الأكثر قوة من الناحية الاقتصادية والتنظيمية الى الكيانات الاجتماعية الثقافية ، حيث تعتبر قوة التبادل الثقافى اقل تطوراً ممثلة فى قوة الوسائل الاعلامية والتسويق الدولى والمفاهيم السائدة للجودة (فاريس ١٩٧٣ : ونوردسترنج وفاريس ١٩٧٤) . وهناك خلافات تنشأ حول « الاسباب الرئيسية » لهذا الواقع (مؤسسات الاعـ لام التى تتخطى القوميات والراسمالية الدولية وتتفوق على المنتجات الثقافية السائدة .. الخ) ولكن نادرا ما تكون هناك خلافات على الواقع نفسه .

ولن يظهر فى المستقبل أى تدفق حر للمعلومات الدولية . ومراجع ذلك أن الافتراضات النظرية لهذا التدفق لا تتطابق مع العمليات الثقافية الحقيقية . وقد يتطلب ذلك توضيحا . ان الافتراض الرئيسى الذى يتصارع بشدة مع حقيقة العمليات الثقافية يختفى بالتداخل بين العرض والطلب الثقافى . وهذا الافتراض الرئيسى مأخوذ من الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية . فهو يقول ببساطة ان الطلب الثقافى هو الذى ينظم العرض الثقافى فى « سوق الافكار » وبينما تعتبر ممارسة الاختيار بوضوح احدى الصفات الانسانية المميزة القوية ، فان الاغراءات والقيود البيئية المتعلقة بالاختيار من التعقيد والغموض بحيث يصبح مبدأ العرض الذى

ينظم الطلب كما هو مطبق بالنسبة للعمليات الثقافية لا معنى له على الإطلاق . وفي الحقيقة فإن جميع ألوان المواقف الاجتماعية يمكن تقديمها حيث يكون العكس صحيحا : فالعرض الثقافي ينظم الطلب . ومن الممكن أن نذكر مثالا يبدو الآن أقرب إلى الأمثلة الكلاسيكية (ومن ثم يمكن أن يتكرر في أشكال أخرى) : مثل تجربة دوغلاس ويلز (١٩٣٢) التي أجراها بين مستخدمي المكتبة العامة . لقد كان التصميم البسيط القوي في الوقت نفسه للبحث الذي أجراه يتركز حول مقارنة أي أنواع الكتب يرغب الناس في قراءتها وما هي الكتب التي يختارونها بالفعل من الأرفف المفتوحة في المكتبة . وقد استطاع من خلال جعل أنواع مختلفة من الكتب في متناول اليد بطريقة واضحة أن يلاحظ تفضيلا واضحا له هذه الكتب على حساب الأفضليات الأصلية . ولقد أجريت أخيرا مجموعة من الدراسات تتناول ظواهر أخرى مثل مشاهدة أنصاف المتعلمين الجدد التلفزيون والعلاقة بين مشاهدة روايات العنف وعنف الأحداث وقد كشفت تلك الدراسات عن المديى الواسع والتعميد اللذين يحيطان بهذا الموضوع .

إن التنظيم القومي والدولي للإنتاج ونشر المضمون الثقافي يعتبر حقيقة راسخة البنيان في جميع المجتمعات تفرض نفسها من خلال الاختيارات والقرارات التكنولوجية والاقتصادية والإدارية . ومن المتوقع - نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المستقبل وخاصة تلك التكنولوجيات المعقدة مثل الإرسال المباشر بالقمر الصناعي - أن تحدث تأثيرات تنظيمية حاسمة مختلفة على العمليات الثقافية القومية والدولية معتمدة في ذلك على اختيار الحلول التنظيمية لاستخدام طاقة القناة الموسعة في توزيع مضمون البرامج قويا ودوليا وفي الربط بين الوسائل القائمة ومؤسسات المعرفة مثل ربط التعليم والفن والسوق الثقافية التجارية مع التعدد الدولي للقنوات .

ويشير الإرسال الإذاعي المباشر بالقمر الصناعي إلى اتجاه نحو تكثيف أعظم للتركيز الدولي في عملية إنتاج وتوزيع البرامج يحتمها الطلب على كفاءة الوسائل التكنولوجية المعقدة وأرادتها الاقتصادية ، وكذلك تكاليف إنتاج البرامج وتوزيعها .

ومن الطرق التي تساعد على بناء اتجاهات مستقبلية : ملاحظة التداخل بين العمليات الثقافية العالمية (والعالمية القرعية) والقومية المحلية . وقد يبدو المفهوم المترابط لعدد من الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية نوعا من التواكل المتبادل المركزى والمحلى (ليتيونين ١٩٧٩) . وقد ثبت بالفعل من خلال الدراسة أن المحليات أصبحت معتمدة على المراكز القومية والدولية (جالنج ١٩٧١) . وبينما ذلك لا يزال صحيحا ،

وسد يزد بسرعة ، فان هناك اتجاهات مضادة صاعدة . فمن الناحية الاقتصادية والتكنولوجية هناك اعادة التوجيه المتوقع للدول والمناطق المتقدمة بسبب نقص الطاقة اللازمة للمحافظة على اساليب الحياة القائمة على التكنولوجيا الراقية التى قد تعطى قوة اكبر على المستويات المحلية . ومن الناحية السياسية فان المجتمعات المحدودة أو المحيطات قد تعلمت ان تدافع عن نفسها ضد السلطات المركزية (كما هو الحال فى الحملات التى تشن ضد القوى الذرية) وضد التدخل الخارجى . ومن الناحية الثقافية نلاحظ أن مراكز العواصم قد هبطت أسهمها فى مجال الخلق والابتكار ، لان الاسواق الثقافية الحديثة قطعت روابطها مع التراث الثقافى المحلى .

ان التواكل المحلى المركزى اذا ظهر عالميا او اقليميا او عالميا فرعيا سوف لا يقود بالضرورة الى التعايش الخالى من الانقسامات بين مراكز القوى الدولية والقومية أو الكيانات المحلية . على العكس فان المصالح المتبطة بمراكز القوى قد تمارس رقابة كبيرة لمواجهة القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية الجديدة .

وقد تاتر البدائل المستقبلية بشدة بالطريقة التى ينظم بها التوجيه القومى لسياسات برامج القمر الصناعى بما فيها توفر هذه البرامج لجموعات المواطنين . فقد ينشأ فى الدول المتقدمة حوار حول التطور الثقافى العالمى المحلى القائم على الاستخدام المشترك للارسلالات بالقمر الصناعى وشبكة المحطات الارضية القائمة بالفعل . وهنا يبرز سؤال صريح وهو : ماذا يحدث للثقافات القومية والسياسات القومية ؟ ان النتائج المتطرفة قد ينبثق من ان الاقمار الصناعية تنقل الانتاج العالمى والثقافات العالية وبرامج المشاهدة الى الاغلبية السلبية بينما القلة من المثقفين النشيطين ينتجون برامج تليفزيونية محلية لانفسهم دون أى روابط قومية أو قنات للاتصال . ولذلك فان القومية والثقافية والسياسية يتزايد تركزها فى الاجهزة الادارية المترابطة .

وهناك حوار آخر قد يتعلق بالتطور الثقافى القومى المحلى حيث يستخدم تكنولوجيا الارسلالات بالقمر الصناعى المباشر بصفة اساسية من خلال التسهيلات القومية القائمة ، وتستخدم الزيادة الكمية فى العروض من البرامج الدولية بواسطة القلة من الصفوة المتعلمة . ولذلك فان الثقافات القومية قد تستمر فى منهاجها الحالى . وقد يصدق ذلك اكثر اذا لم تخصص موارد رئيسية للتغلب على حواجز اللغة (على سبيل المثال كتابة الترجمة على البرامج الاجنبية) .

وهناك حوار ثالث يقول ان التطور الثقافى العالمى القومى قد يصبح ممكنا اذا حدث ، وذلك لان نقص الامكانيات التى تجعل الرقابة على وسائل الاعلام مركزية او لاي سبب آخر فان الشبكات الارضية القائمة بدلا من ان تستمر من أجل الاستخدام المحلى فانها تتفكك .

ان الوسائل الاعلامية المحلية لا تتطور بطريقة متساوية فى الوقت الحاضر على الاطلاق . فهذه الوسائل محدودة جدا فى بعض الدول بحيث تنحصر فى ساعات محدودة من البرامج المذاعة بالراديو . وفى ايطاليا نجد النقيض تماما حيث تعمل ٣٠٠ محطة للراديو و ٥٠٠ محطة للتلفزيون تديرها مجموعات « ذاتية » مختلفة وتقدم مواد تبدأ من اعادة عرض الافلام القديمة الى عرض الانشطة الثقافية والسياسية الحارية . فحيثما تظل الوسائل المحلية دون تطوير يبرز التأثير القومى العالمى مع تجانس ومركزية الآثار الثقافية اذا سادت « طريقة معالجة الارسال الاذاعى من أعلى الى أسفل » (هالورن ١٩٧٩ ص ٩) .

واخيرا فان البديل الرابع وهو التطور الثقافى المحلى القومى العالمى قد يشكل نظاما تأسيسيا او نصف تأسيسى معقد حيث تصبح روابط الوسائل فعالة سواء من ناحية التداخل الثقافى او التبادل الثقافى . وهذا الحوار قد يتطابق مع المبادئ الثقافية التى يعبر عنها على سبيل المثال اعلان اليونسكو (١٩٧٢) الخاص بالمبادئ الارشادية المتعلقة باستخدام الارسال الاذاعى الفضائى ، حيث وافقت خمس وخمسون دولة ضد سبع دول (وامتناع اثنتين وعشرين دولة) على تطبيق تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى المباشر من أجل « تبادل ثقافى اكبر » و « لنشر التعليم » بروح احترام « السيادة والمساواة بين الدول » وحق « شعوبها » فى المحافظة على ثقافتهم .

ولا يبدو واضحا باى مقياس اى منهاج للتطور سوف يحرز التأييد القومى والدولى الواسع . فعلى الرغم من المواقف الدولية فان هناك كثيرا من المصالح الاقتصادية والسياسية المتصارعة التى تؤثر على المستقبل الثقافى . فالصياغات والتصورات النظرية تخاطر مخاطرة واضحة عندما تبالغ فى تبسيط الاوضاع . ومع ذلك فان مفاهيم مثل « الصناعات الثقافية » لم تناقش بطريقة جادة حتى من جانب الصناعات نفسها . فعلى سبيل المثال تنبأ أحد تقارير الاعمال الامريكية بوجود « مجمع صناعى ثقافى » على نهج « المجمع الصناعى الحربى » . معلومات التكنولوجيا (١٩٧٢) . وقد تصبح نماذج الصناعات الثقافية اكثر تنوعا مما يبدو فى الواقع . فذلك المؤسسات الثقافية الاوروبية مثل « فيسينيوز » او « اتا » (رغم اختلافها) قد تتخذ - على سبيل المثال - من خلال التأثير

المباشر أو غير المباشر للخدمة العامة سياسات لوسائل الاعلام تختلف عن تلك التى تتخذها نظائرها من المؤسسات الامريكية . وفى هذه الحالة ماذا يحدث لسياسه هذه المؤسسات عندما تواجه التحديات العالمية القادمة والتى تتعلق بالتركيز ؟

ان الكثير يتوقف على المشاركة الخاصة او الجماعة للمشاهدين على المستوى القومى والدولى . المفككين فقد يميل المشاهدون الى استهلاك ما ينوفر من المواد « التى تبدو مختلفة من حيث الشكل ولكنها هى نفسها من حيث المضمون » بطريقة سلبية . ولكن الاجماع الذى يبدو فى صورة مجموعات الضغط من المشاهدين قد يعطى الفرصة لتوجيه سياسات البرامج خاصة اذا قابل ذلك تطور عمل جماعى مواز ييسن المؤسسات المهنية الصحفيين والعلمين وغيرهم من رجال الثقافة . ومع ذلك فان الانماط السائدة من « برامج المشاركة او الديمقراطية من خلال مؤتمرات الفيديو (جروميريدج ١٩٧٢ ، وود ١٩٧٩) لم ينتج عنها غير أنواع سلبية من الحوار يقصد منها احيانا الاهام بالمشاركة دهاملنك ١٩٧٥ ص ٨٦ - ٩١) أكثر من اعطاء توجيه ديمقراطى حقيقى للانتاج الثقافى (هاملنك ١٩٧٥ ص ١١٧ - ١١٩) .

وعند تقدير قوة البدائل الثقافية المحلية والقومية والعالمية فانه ينتجتم الاشارة الى ان الروابط بين المستويات الثلاثة تتطلب تنظيما دوليا للتوازن يكون مخططا على المدى الطويل . ومن الناحية الدولية فان المدرستين الرئيسيتين المناسبتين من مدارس الفكر هما اللتان تتناولان الثقافتين الرئيسيتين الحرتين فى الدول الغربية مدرسة التدفق الحر « دعه يعمل » ومدرسة المذهب الثقافى الحر للخدمة العامة المستنيرة وفى ضوء وجهة نظر المدرسة الاخيرة فان هناك وعيا متزايدا بان « تكنواجيا القمر الصناعى قد تقدمت بسرعة بحيث أصبحت فى الوقت الحاضر تسبق عملية القرارات السياسية الدولية . و « وانه اذا لم يكن هناك حيلة لكانت السيادة الثقافية للدول قد انتهكت » . هذه الكلمات عبر عنها وزير التعليم النرويجى كوجسولف ايجلاندر فى المؤتمر العام لليونسكو فى دورته العشرين ١٩٧٨ فى معرض حديثه عن الحدود الثقافية .

ان الاهداف والمهام الرئيسة للمؤسسات العالمية الثقافية وخاصة تلك التى تعمل فى مجال الثقافات القومية وتداخلها المتبادل ومساهماتها فى الفهم الدولى والحلول المشتركة للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملحة - لا تحرز تقدما بالضرورة نتيجة لكل تجديد تكنولوجى يحدث فى مجال الاتصالات الجماهيرية .

ان الثقافة القومية تصبح قومية وثقافية عندما يكون نبضها الداخلى والخارجى نابعا من ذاتيتها ومستقبلا فى كل بيئة إجتماعية . ان وجود الثقافة القومية يقوم على ثراء الثقافات الذاتية المتفاعلة مع بعضها البعض. وهناك تصورات معينة للتعاون الدولى حيث تبرز الثقافات المحلية الفرعية خلف المستوى القومى لتتدفق مباشرة نحو « القرية العالمية » - ولكن ليس هناك أمثلة تاريخية تعضد هذه النظرة . فالتركيز فى الحياة الثقافية الدولية يعادى التبادل الحقيقى والتبادل الكامن فى التعاون الدولى لان التركيز يساهم فى تحقيق التجانس الذى يؤدى بصورة مطلقة الى إعادة تنسيق العمل بقاءه تلك المجموعات الاصل قوة فى مجال الرقابة التنظيمية والاقتصادية والسياسية للتدفق الثقافى الدولى .

ان الدراسات والتقييم يشيران الى نتيجة واحدة : وهى أن التكامل الثقافى القومى يعتبر ضروريا لجميع انواع التطور وكذلك من أجل انشاء التبادل الثقافى . هذه النتيجة يؤكدها تاريخ الاتصالات بما فى ذلك ما يتصل بالتاريخ الثقافى للاستعمار والظواهر الحديثة . ان الثقافة شئ ملموس وتظهر فى حياة كل جماعة ولكن أدوات الثقافة ونعنى بها اللغة والعمليات الاجتماعية تصبح ممكنة من خلال المؤسسات الوطنية . وسواء أردنا أو لم نرد فان هذه الادوات يتحتم أن تعضد من خلال التنظيم القومى للتبادل الثقافى الدولى .

- ANDRADE, Marco Ordóñez. 1975. *Comunicación Internacional Hontaminación Ideológica*. Quito, Ecuador, CIESPAL.
- COLDEVIN, Gary O. 1979. Satellite Television and Cultural Replacement among Canadian Eskimos. *Communication Research*, Vol. 6, No. 2.
- CURRAN, John Charles. Interview on Finnish television MTV, YLE, Channel I, 9, October 1979; also address in Helsinki 8 October 1979.
- Design for a New Broadcasting Policy in Venezuela*. 1974-75. Preparatory Commission for the National Council of Cultural Affairs, Republic of Venezuela, Caracas.
- DIMMICK, John W. 1979. The Gatekeepers: Media Organizations as Political Coalitions. *Communication Research*. April.
- APEN, K. E. 1976. SITE and Society: A Tale of Two Village Communicator. Vol. XI, No. 4.
- EKECRANTZ, J., et al. 1976. *The Politics of Information*. Amsterdam/Stockholm, Universiteit van Amsterdam/Stockholm: Universitet.
- FRICK, Nils; MALMSTROM, Sten 1976. *Sprakklyften*. Kristianstad.
- GALTUNG, Johan. 1971. A Structural Theory of Imperialism. *Journal of Peace Research*, No. 2.
- GROOMBRIDGE, Brian. 1972. *Television and the People*. Aylesbury.
- HALLORAN, James. 1979. Television in focus. *The Unesco Courier*, March.
- HAMELINK, Cees. 1975. *Perspectives for Public Communication*. Baarn.
- , 1977. *The Corporate Village*, Rome.
- HEMANUS, Pertti. 1979. NORDSAT: A Libertarian Dream. *Inter Media*, Vol. 7, No. 5.
- HEMANUS, Pertti; ÖSTBYE, Helge 1979. *Vad skulle NORDSAT med för?* Masskommunikations forskningens synpunkter på konvenserna. Stockholm, Sekretariatet för Nordisk Kulturellt Samarbete.
- Information Technology*. 1972. The Conference Board, New York.
- LERNER, D. 1958. *The Passing of Traditional Society: Modernising the Middle East*. Glencoe, Illinois.
- LITTUNEN, Yrjö. 1969. Cultural Efficiency of the Mass Media: An International Comparison. In: Yrjö Littunen; Pertti Tiihonen and Veikko Pietilä (eds.), *Three Papers on Mass Media and Integration at International and National Level*. Tampereen Yliopiston Tutkimuslaitos (Mimeo. No. 57, 1968). Also published in *Mass Media and International Understanding*. Ljubljana.
- , 1979a. Toward Community of National Cultures or a Globally Marketed Superculture: Challenge for Media Policies. (Main report. *Proceedings of the Meeting on TV and Circulation of Programmes and Ideas*. RAI/Prix Italia.
- , 1979b. Toward a Cumulative contri-local interdependency? Tampere, Research Institute for Social Sciences. (Unpublished MS).
- MATTELART, Armand. 1979. *Multinational Corporations and the Control of Culture*. Sussex, N. J.
- McQUAIL, Denis. 1967. Preparation and Exchange of Information. *Educational Television and Radio in Britain*. London.
- MODY, B. 1978. Lessons from the Indian Satellite Experiment. *Educational Broadcasting International* Vol. 11, No. 3, p. 117-02.
- NORDENSTRENG, Kaarle; VARIS, Tapio. 1974. *Television Traffic—'One-Way Street'*. Paris, Unesco. (Reports and Papers on Mass Communication, 70.)
- POOL, Ithiel de Sola. 1979. Direct Broadcasting Satellites and the

- Integrity of National Cultures. Kaarle Nordenstreng and Herbert I. Schiller (eds.), *National Sovereignty and International Communication*. Norwood, N.J.
- Proposals for a Communications Policy for Canada. 1973. *A Position Paper of the Government of Canada*. Ottawa, Information Canada.
- REUTER, New item in *Svenska Dagbladet*, 20 September 1979.
- RICHERI, Giuseppe. 1979. Democracy and Radio-television Systems for Europe in the Future. *The Democratic Journalist*, May.
- Satellite Week*, 13 August 1979.
- SCHILLER, Herbert I. 1979. Transnational Media and National Development. In: Kaarle Nordenstreng and Herbert I. Schiller (eds.), *National Sovereignty and International Communication* Norwood, N.J.
- SCHRAMM, W. 1964. *Mass Media and National Development*. Stanford.
- TYLER, R. 1966. Television Around the World, *Television Magazine*, October, p. 32, 59.
- Unesco General Conference. 1972. Declaration of Guiding Principles on the Use of Space Broadcasting for the Free Flow of Information, the Spread of Education and Greater Cultural Exchange.
- VARIS, Tapio, 1973. International Inventory of Television Programme Structure and the Flow of TV Programmes between Nations. *Research Institute of Social Sciences*, University of Tampere.
- WAFLES, Douglas. 1932. The Relation of Subject Interest to Actual Reading. *The Library Quarterly*, No. 2.
- WHITE, P. B.; KELABORA, L. 1978. Communication Satellites and Education in Indonesia: What is an Appropriate Strategy? *Educational Broadcasting International*, Vol. 11, No. 2, p. 95-9.
- WOOD, Fred; COATES, Vary; CH. ARTRAND, Robert; ERICSSON, Richard. 1979. *Videconferencing Via Satellite*. Washington, D.C., George Washington University.

مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة العربية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

وضع الإنسان فـ تشغـيل نظم الاتصالات

لنفرض أن الجمادات أصبحت فجأة قادرة على الكلام واستطاعت أن تكسب ألفاظاً لغوية وتستخدمها في المحادثة - أي أنها أصبحت ناطقة - فماذا يكون أثر هذه الانطلاقة الكلامية ، وتلك التجميعات الصوتية ، وهذا التحول الكبير في المهارات ؟ لن يؤدي هذا الحدث إلى إزالة الحدود المميزة للإنسان عن الآلة ، كما يحدث في القصص الخيالية حينما تنطق الحيوانات وتحدث أدوات المنزل إذا ما حل الليل ؟ ألا يهدد ذلك بأحداث اختلال في نظام الكون الذي يتخذ فيه الإنسان مكانته الخاصة التي بخولها له كونه الكائن الوحيد القادر على النطق والكلام ؟

إذا ما أخذنا في الاعتبار كل التقنيات الحديثة التي تتولى نقل المعلومات والربط بين الصورة والصوت واعطاء رموز رقمية أو حرفية للأشياء والعمليات ، فسنواجه سؤالاً بطرح نفسه هنا : ما هو الحد الفاصل إذن بين الإنسان والآلة أو بين الأصل والتقليد أو باختصار أكثر : كيف نفرق بين ما يعزى لعمل الإنسان وما هو خارج عن إرادته ؟

الكاتب : يي شس أستوردزى

مدرس علم الاجتماع فى جامعة باريس دوفين والمستشار
العلمى للمركز القومى الفرنسى لدراسة الاتصالات
الكلمية واللاسلكية . نشر له كتابان هما : التنظيم
ومضادانه (١٩٧٣) ، واثار الثقيل (١٩٧٩) ، وبعد
الآن كتابا ثالثا عن : تاريخ ومستقبل الاتصالات .

المترجم : محمد جادل عباس

مدير البحوث العامة بوزارة التعليم العالى . مسغل
وضعة رئيس اقسام الادب والعلوم الاجنبية فى
بولسكتيك كاتو : نيجد با . ولد عسند من المؤلفات
والمرجمات فى مجار لعلوم الاجتماعية . .

وبطرح مثل هذه التساؤلات على انفسنا قد نصل الى ما يفوق بنا فى
عالم الخيال العلمى أو يسلمنا الى الاساطير التى انقضى عهدها . قامت
احدى المؤسسات الصناعية المنتجة للأجهزة المساعدة فى عمليات الإدارة
باننتاج جهاز لتجميع المحادثات ، تعرضه الآن للبيع بدولارات معدودة .
ومن ثم لم يصيح الحد الفاصل بين الصوت البشرى والصوت الذى
يصدر من هذه الاشياء أمرا له خاصيته وجوانبه الفنية والاقتصادية
فحسب ، بل أصبح يدخل أيضا فى الجانب الآخر ، وهو الجانب
الفلسفى منه فى أوسع صورته .

ان حدوث تغيرات جذرية بصورة سريعة فى الوقت الحاضر قد بلغ
حدا أصبحنا معه نستشعر آثار تلك التغيرات ، ففقدنا بذلك المتعة التى
نشعر بها عندما يقدم لنا أى عمل جديد من نتاج تلك الاسرار المهنية ،
وأصبح تقديم مثل ذلك العمل لا يرمى الى مفاجأتنا أو اصابتنا بالذهول

ازاء الظهور المفاجيء لمثل هذه الامور السحرية ، بل على العكس لا يزيد عن كونه جزءا من الثورة الكبرى الشاملة للاتصالات ، بل واصبح يبدو س أول نظرة وكأنه امر طبيعي الحدوث وقد أدت هذه البساطة التي اصبحنا نرى بها الاشياء الى انتفاء صفة المفاجأة بل والابعد من ذلك ان اصبحت كل خصوصياتنا والاشياء التي نستخدمها فى حياتنا اليومية بدون اهتمام - نتكلم ونعبر بطريقة سهلة يسيرة .

وتغلب على مننحي الاجهزة الالكترونية التي تستعمل على نطاق واسع بين الجمهور فكرة عمل حاسبات آلية صغيرة الحجم مصممة بحيث لا يمكن لأى فرد من الجمهور الواسع ان يستخدمها بسهولة دون ان يكون للمقدرة الانسانية فرصة الوجود لفترة زمنية . وبميل الفنيون والانتجار الى القيام بعملية تغطية تمكنهم من تحقيق مبيعات أكثر وذلك عن طريق خفض الامكانيات التكنولوجية لهذه الاجهزة فى محاولة لابعاد وتوع الملاحظة الحاسمة التي تحدث فيها تلك البوة الكبيرة التي حفروها .

ومن ناحية اخرى لا يبدو ان المفكرين غير سعداء بهذه التغطية الكاذبة . واما كن المهندسون يعتبرون الذكاء الانسانى قوة عظيمة لا تناقش لها فمن غير المعقول مناقشتهم .

ومع ذلك فان عملية بناء عالم جديد ، توجد به الملايين من هذه الاجهزة الصغيرة فى كل مكان تشابك فيها خطوط العقول الصناعية وتصل بالمجموعات البشرية والتقنيات الخاصة ، ويشد تشابكها وتربطها بحيث نعدل جميعا كوحدة متكاملة . ويمكن لمثل هذا العالم ان يصبح مجتمعا فيه تبدو فيه الثقوب السوداء كنوع من طبيعيات النجوم . مجتمعاً فيه التجاذب والتنافر والتجمع الذى يفقد معه اى نوع من التحديد معناه ، وبهذا المفهوم يشترك عالم الالكترونيات الاسس مع هندسة الوراثة . وفى نطاق هذا العالم الجديد يعرض سؤال هو هل يكون دور الانسان فى التشغيل كقيمة فى حد ذاته او خيال او كائر باق او اتجاه عملي ؟.

شبكات الهاتف كمشكلة وكخطر يهدد

لا بد لنا من خط واضح يحدد لنا الطريق الذى نسلكه خلال ذلك التشابك المذهل حيث تسير الخطوط متتابعة ومتلاصقة فى مسالكها المظلمة فلنختر لذلك الصلة الغائمة فى وسيلة الاتصال ، ولكن الاساس البديهي الذى ينبى عليه هو الصلة بين عنصر التشغيل (المتكلم) والنظام التقنى الذى يتولى عملية الربط بين المتكلمين .

ويمكن القول منذ البداية باننا لن نكون في ضياع حينما نواجه ظهور الفكرة العالمية الشائعة وهى أن الدور الانسانى فى التشغيل امر مفهوم بصورة غير واضحة . والسبب فى اننا غير متثبتين تماما من الامر هو ان الكثير من المشاكل التى تظهر ما هى الا تكرار لتلك المشاكل التى سبق ان ظهرت فى وقت انشاء اول شبكة اتصال هاتفية .

ولنعد بالزمن الى الوراء الى عهد المواجهة التى حدثت بين الهاتف الوليد وبين اخيه الاكبر والاغوى الذى رسخت اقدامه وهو التلفراف ، فان تلك المواجهة لم تكن مجرد صدفة ولكنها حملت فى طياتها بذور الصدام بين مفهومين مختلفين للغة ، ونمطين مختلفين لنقل المعلومة وادراكين مختلفين ايضا للشخص الذى يقوم بالتشغيل ..

فنظام التلفراف يبنى أساسا على فكرة كتابة من نوع خاص وترجمة هذه الكتابة بطريقة خاصة . اما التليفون فهو بخلاف ذلك فقد ظهر ليكون نظام اتصال بدون وسيط ، وكجهاز يمكن للأصوات البشرية ان تتصل ببعضها البعض عن طريقه ؛ وعلى ذلك تكون الظاهرة الهامة المميزة لشبكة التليفون هى الوضوح والفورية والعمومية ؛ ولا يعتبر الفرق بين التليفون والتلفراف فرقا فنيا فحسب بل ان الصفات اللازمة فى العنصر البشرى الذى يقوم بالتشغيل ، والطريقة التى بها يقوم بعملية الاتصال تختلف من التلفراف الى التليفون . ففى حالة التلفراف فان المدخل يكون بتحديد الكلام وتحويله ؛ واعتماد الاتصال على الكتابة بمساعدة الذاكرة فى كل تلك العمليات ، بينما - حالة التليفون نجد ان المدخل هو عدم وجود تحديد للكلام وحدث الاتصال العام المباشر واستخدام الكلمة المنطوقة بكل ما تتميز به من مضمون تعبيرى مع عدم بقائها اذ انها سرعان ما تترهب مع الريح بمجرد انتهاء الاتصال .

واغرب ما فى الامر هو السبب الذى ادى بمخترع الهاتف « الكسندر جراهام بل » الى اهتمامه بهذا الاختراع ، فان كلا من جده وأبيه كانا من رجال الصوتيات حيث كرسا حياتهما لتعليم الصم . ولقد اثارت مشكلة الصم انتباه « بل » . وعلى ذلك فانه بمجرد وصوله الى الولايات المتحدة كان قد بدأ اهتمامه الاساسى بإقامة عالم علمى للاتصالات . وكان الخبراء الفنيون يبحثون عن طرق جديدة لتوسيع شبكات التلفراف والاكثار منها . وكان هذا هو الشغل الشاغل للبحوث فى ذلك الوقت . وكان ينظر الى البحوث الدائرة حول الهاتف على انها مجرد تضيق وقت ؛ ولكن اهتمام « بل » بالهاتف قد جاوز مجرد حب الاستطلاع الفنى واصبح جزءا من اتجاه عام لمعالجة مشكلات الاتصال . ذلك انه محور جهوده البحثية كان يدور حول مشكلة الصم ، وباختصار

كان اختراع الهاتف انعكاسا لمشكلة الصمت التي يرتبط بها حدوث الوحدة القاتلة والعزلة الشاملة والانفراد بالذات . فكيف يمكن للأفراد أن يتخاطبوا في مثل تلك الظروف ؟ وكيف يصبح بإمكان الناس من الوجهة الفنية أن يتخاطبوا حيث يصبح التخاطب غير مجد عمليا ، أو بمعنى آخر حيث تصبح المسافة التي يتم خلالها التخاطب لا تمكن من ذلك وخاصة اذا أضفنا إليها الصمم) وفي الواقع ان وجود المسافة التي لا يمكن معها التخاطب لا يتحدد جغرافيا فحسب بل ان لها أيضا حدودها العضوية والثقافية والاجتماعية ، التي تجعلها تدخل في نطاق فكرة واحدة هي الانفصال .

كيف اذن يمكن للناس أن يتخاطبوا بصورة مباشرة ؟ لا شك ان حل هذه المشكلة بالهاتف قد أتت الى عالم الاتصالات بثورة تماثل تلك الثورة التي بها كوبرنيكوس الى عالم العلم . فبدلا من ان يكون التركيز كله على نظام متخصص يعتمد على ترجمة وتخزين المعلومات تم استعدادها ، أصبحت الاتصالات تتم في وقتها وبصورة مباشرة وفي متناول الجميع . ولقد بدأ هذا التغيير الجذري منذ عام ١٨٧٦ ، ولكنه لم يحز الاهتمام الكبير الذي كان منتظرا له . وربما يرجع السبب في ذلك الى أن المراقبين في ذلك الوقت كانوا في شغل شاغل بالاحداث الكبرى التي اثرت في نمط حياة الناس في ذلك الوقت ، ونخص بالذكر تغيير انماط الإنتاج والسكان والسلطة السياسية مما غطى على التغيرات الأخرى البعيدة الأثر ، التي كانت خافية على هؤلاء المراقبين . والتي انتهت الى إعادة تشييد نظم الاتصالات على نظم جديدة ولقد شهد تاريخ الهاتف هذه النظرة التي كانت تتم عن ضيق الافق الذي ساد في ذلك الوقت . فحتى عام ١٩٠٧ لم يكن قد تبين أن المهندسين كانوا أبعد نظرا من الفلاسفة ، فقد تصور من تولوا أمر الهاتف منهم أنه اذا كان بالإمكان تطوير الهاتف بحيث يصبح نظاما للاتصال المحلي ، فإنه سيكون بذلك معزولا على شكل وحدات اتصال كل منها قائمة بذاتها . ولم يتصوروا قيام رابطة بين تلك النظم المحلية .

وجاءت الضربة القاصمة ، التي لا تعرف على نطاق واسع في التاريخ الاقتصادي (بل ولسوء الحظ لا تعرف أيضا في التاريخ الفكري) . جاءت تلك الضربة التي نجم عنها التغيير الشامل في ذلك المجال . ففي عام ١٩٠٧ ، وبمعاونة مجموعة شركات « مورجان » التي تولت أمر أكبر شبكة اتصالات هاتفية في أمريكا الشمالية ، استطاع « تيودور فال » أن يضع خطة اتصالات جديدة تلخص في العبارة التالية : « سياسة ونظام وخدمة عمومية » .

هذا هو لب استراتيجية الاتصالات التى تذهب أهدافها الى ما هو أبعد من مجرد انشاء نظام فنى للاتصالات ، وهى فوق ذلك فلسفة شاملة للاتصال تتبين حتميتها من أهدافها الفعلية التى تتمثل فى تحقيق العالمية فى المكان والزمان عن طريق اقامة نظام للاتصالات .

الى ذلك يرجع السبب الذى جعل انطلاقة ١٩٠٧ بقوتها التى اكدت الوحدة والفعالية من خلال شبكة الاتصالات . والذى جعل اهميتها الكبرى تظهر من خلال عاملين رئيسيين : فقد أدت أولا الى تعميق فكرة الاتصال العام . كما أدت الى تعميق فكرة التكبير الصوتى . ونحن نرى الحدائة فيها لا تخرج عن الاطار الذى تعبر عنه كلمتان فى صيغة محاذية هما التوصيل والتكبير .

الصورة الاولى للتكبير الصوتى : الاحادية والعمومية

منذ ان اخذ الهاتف على عاتقه مهمة اقامة شبكة اتصال عامة شاملة ، كان لابد معها من حل مشكلة عويصة هى مشكلة الاتصال عبر المسافات الطويلة . وليس من شك فى أن المجتمعات المحدودة - وقد أملت بما حولها فى الفضاء - أصبحت قادرة على ادارة نظم الاتصال الخاصة بها واصبح لدى كل منها مجموعة من الوسائل الفنية التى تتيح صيانتها والحفاظ عليها . ولكنها تواجه الصعوبات حينما يتغير مجال الاتصال بالخروج من نطاق المكان المألوم لها الى الربط بينه وبين أى نقطة اخرى فى المنطقة بصرف النظر عن العقبات المكانية المتعددة .

فمثل هذه الصعوبات - ولا نريد ان نقول « المصاورة » ، صعوبات معروفة مقدما ، ذلك ان الاشارات تضعف كلما طالت المسافة ويصعبها شيء من التشويه والوهن تدريجيا حتى تتلاشى تماما . وعلى ذلك فانطلاقا من فلسفة الوضوح ووحدة وعالية المكان يواجه الفنى (مثله فى ذلك مثل الفيلسوف) مشكلة الضعف والتلاشى ، ويضع يده على الحركة الميكانيكية التلقائية التى تعمل على اقامة نظام يحتوى على مجتمعات محدودة تمثل فيها الاشارات عملية اقل تعرضا للمخاطرة ، وهو بذلك يكتشف الصعوبات التى تنشأ عن اوسال الاشارات الى مسافات طويلة . وبالوقوف امام مثل هذه المشكلة - وبخاصة كيفية تشغيل وسيلة الاتصال بحيث لا تضعف الاشارات مع طوبول المسافة - أصبح على المهندس أن يجد حلا لها ، فبدأ البحث عن الحل الذى يعالج بصورة اساسية وسائل الاتصالات ، لا من الناحية الفنية فحسب ، بل من ناحية وضع العنصر البشرى الذى يشغل هذه الوسائل كذلك .

وبذلك أصبح الهاتف على ما اعتقد هو المفتاح الاول لحل مشكلة ضعف الاشارات مع طول المسافات ، وهو بذلك فتح الابواب لعالم الاتصالات على مستوى عالمي فحل مشكلة الضعف الذي يصيب الاشارات مع طول المسافات لا يخرج عن كونه عملية تكبير صوتي ، وادراك ان التكبير الصوتي كاساس تكنولوجي يجب ان يطور بحيث يساير الاحتياجات الخاصة لشبكة الهاتف وقد اعطى الهاتف بذلك الفرصة لكثير من الافراد كي يكسروا جهودهم لحل مشكلة التكبير الصوتي وكان حافزا ومشجعا على الانفاق المالى فى هذا المجال من مجالات التكبير الصوتي ، ولم يكن الذين تولوا الامر فى عام ١٩٠٧ سوى طليعة من الاشخاص تخصصوا فى الالكترونيات ! وهذه هى الطريقة التى بها ظهر الصمام الذى اخترعه (لى دى فورست) فى نفس الوقت الذى اقام فيه (بل) و (فيل) الشبكة الهاتفية ، وبذلك اصبحت نتائج فلسفة الاتصال هذه تجل عن القياس . يوضح هذا الصلة الوثيقة بين الخطة التى تهدف الى ايجاد اتصالات على مستوى عالمي والدافع للسيطرة على التطور اللامحدود ولم تكن الرغبة الملحة لاقامة شبكة اتصالات عالمية تجد لها ما يشبعها الا من خلال فهم افضل للبنية الدقيقة لها والقدرة على تشغيل ادق دقائق محتوياتها . ويمثل هذا تزاوجا كاملا بين الدفعة لاقامة الاتصالات على اوسع نطاق وبين

استخدام اسرار المادة وجزئياتها الاصلية . ولعل خطة توسيع شبكة الاتصالات الى ابعد حد مكاني لا نخرج عن كونها عملية تصغير قصوى للمكان . ففى حققتها تمثل عكس ما يتم عمله . فهناك اذن تناقض شكلي بين فكرة توسيع شبكة الاتصالات وبين تصغير دائرة العالم ، او بين السيطرة الكاملة على الاقصى وبين ما هو ادنى . وباختصار يمكن القول ان سنة ١٩٠٧ كانت بداية لرؤية مستقبلية لمجال اتصالات يكون فيه الانسان هو العنصر الاساسي وصاحب اليد العليا بالنسبة لما هو اكبر (أى شبكة الاتصالات العامة) ، وصاحب اليد السفلى بالنسبة لتشغيل الجزئيات الدقيقة : (الالكترون) .

ولقد كان الفضل فى هذه القدرة على السيطرة الكاملة أن الهاتف أصبح مادة للبحوث التى تجاوزت المشاكل التقليدية له ، واصبحت المعامل الملحقة بتليفونات (بل) تنتج الحاسبات الالكترونية واجهزة الترانزستور . وتقوم بدراسات عن الاذن البشرية ، والضوضاء والفضاء الخارجى . وتعتبر جائزة نوبل التى حصلت عليها هذه المعامل دليلا واضحا على أن الهاتف كان سببا فى اماطة اللثام عن العديد من المشاكل وايجاد الحلول للكثير منها فى صورة الاكتشافات المتنوعة التى انتهت اليها البحوث العلمية فى خلال هذا القرن .

الصورة الثانية للتكبير الصوتي : القيود الاخلاقية لشبكة الاتصالات

تعتبر كلمة التكبير الصوتي معنى مجازيا فهو يمثل فكرة تحويل الضعيف الى قوى مما يجعله غير عادى له صدى من الضخامة بحيث يصبح معه الهاتف عاجزا عن كتمان . فبينما التليفون يعتبر بالطبع هو المتحكم الصوتي في الشبكة فار الصوت الذي يتكلم هو اساسا صوت شخصى او بمعنى آخر تقليد للصوت الشخصى . وعندما يتم الاتصال فسرعان ما يفضل الطالب والمطلوب على المحيط الذي كانا فيه في اللحظات السابقة على اتمام الاتصال ، ويبدأ في اجراء الحديث الذي بداه بالفعل . ان عملية توصيل الدائرة الى يلمسان طبيعتها والتي تتم نتيجة ادارة مفاتيح التوصيل وهذه العملية لا تحدث التوصيل فحسب بل انها تعزلها ايضا . او باختصار فان هذا الاتصال الثنائى الذى تم عن طريق جسر يربط بين اماكن الاتصال ويمتص تماما العلاقة القائمة بينهما ، فينفصل كل من الطالب والمطلوب عما هو خارج هذا الاتصال ، وهو ما كانا يعيشان فيه قبل اتمام الاتصال ، ويطلقان نفسيهما في اتصال مباشر خاص ، وفوق ذلك فان الصوت الذى يصل اليهما ليس صوتا عاما يسمعه كل فرد بل هو صوت خاص ليس بالصوت المرتفع وانما هو من قبيل الهمهمة .

وهناك شيء اساسى مع بعض التناقض الظاهرى فيما يتعلق بالطريقة التى يربط بها الهاتف بين آراء الجماهير (حتى الجماهير المريضة) والهمس . وهذا يعنى ان الهاتف قد اوجد ثورة في نظام الاتصال . فان اى مستخدم للهاتف يستطيع ان يتصل بمستخدم اخر له ، او باختصار فان اى كلام يمكن ان يرسل دون اى رقابة خلال شبكة الاتصالات ، ولم تعد هناك اصوات ممنوعة . ولكن بينما يمكن لاي حديث ان يتم (ولكن واضح ان هذا العمل يعد تفيرا جذريا ادخل على الوضع السابق الذى كان يعتمد على تصفية الاصوات واختيار ما ينشر منها) ، فان هذه الحرية في اختبار الاصوات التى تنشر لا تتحقق الا بالهمس من شخص معين الى شخص آخر . فالتناس لا يتحدثون مع بعضهم البعض ، ولكن يتحدث الفرد للفرد في كتمان وصوت خفيض . وهكذا يبدو ان السكون الذى نجم عن اقامة شبكة الاتصال الهاتفية أصبح لا يخرج عن عاملين اثنين : الاتصال بين فرد وفرد والهمس ، وهما عنصران غريبان يسيران متوازيين مثل الجسور التى تحف بالنهر لتمنع فيضانه على الجانبين .

الصورة الثالثة للتكبير الصوتي : هل هناك تحالف مع الشيطان ؟

هنا نجد أن مثل هذه الحدود التي سبقت الإشارة إليها تتعارض مع عبارة التكبير الصوتي المجازية . ويقلب الظن أن التركيب الفني الذي يوجد في قلب الهاتف قد أعد خصيصا وتم تشغيله لكي يعمل كوسيلة لتعديل الصوت والتقليل من أثره العام . فبمجرد أن يصبح التكبير الصوتي ممكنا : فإن الصوت الذي يمر بالهاتف لا يدوان يتحدد ويخضع للتعديل المطلوب .

إن « التعديل » و « الحديث المباشر » و « الخصوصية » التي يتحدد بها الاتصال تمثل المصطلحات الثلاثة التي وجدت طريقها إلى شبكة الاتصال . وفي الحقيقة نجدها جميعا تعمل معا كعهد قد عقد مع الشيطان لتحقيق المخرج المباشر والشيوع المكاني للاتصالات . وبذلك أصبحت بدلا عن الاعتدال والسرية . ولقد دخل التكبير الصوتي كذلك في الشبكة كبديل لتعديل طريقة الكلام .

لم يكن مثل هذا العهد أمرا مقبولا من أول وهلة . ولذلك لم يستمر زمنا طويلا . وذلك لأنه قد تعذر على التكبير الصوتي (المجازي) أن يستمر وحده طويلا كوسيلة تقنية مناسبة للهاتف كما أنه لم يستمر بمقدور يستخدم في شبكة الاتصالات نفسها . ومع ذلك فقد تحقق مؤخرا الإدراك بأن مثل هذا العهد قد أثار الاحتجاج التقليدي من الوجهة الأخلاقية ، وفي الواقع قد تضاعف الأمر بذاته لأن التكبير الصوتي لم يستعمل كأداة في الشبكة التي تعمل على نطاق شامل إلا باستسلام مستخدم الجهاز راضيا وبحرية كاملة ، فأصبح بذلك شكلا من أشكال التورية في الدعوة إلى المساواة في المشاركة ، بحيث يصبح التكبير في خدمة جميع الأفراد . أو بمعنى آخر لا يصبح خاصا بأحد دون الآخرين ، ولكن يعمل من خلال شبكة الاتصالات . وباختصار فإن شبكة الاتصالات الهاتفية بخواصها الفنية هي تجسيم لوضع أخلاقي ثم تحديده وتودى حتى في أوساط المتزمتين خلال القرن التاسع عشر . ذلك أن الفرض الأخلاقي قد ارتبط بالطريقة التي بها يمكن للهاتف أن يزيل بها كل التناقضات القائمة ، وبخاصة بين ما هو عمومي وما هو خاص ، وبين ما هو غاية في الدقة (ويقصد به الإلكترون) وما هو غاية في الكبر ويقصد به شبكة الاتصالات الدولية ، وبين التكبير الصوتي والتصغير الصوتي . ولعل هذا التقرب بين التناقضات أو تحويل الضجيج إلى صوت خفيض ، وربط المجتمعات المغلقة بشبكة الاتصالات العامة ، وتقوية الضعيف - لعل كل هذه الأمور التي يصعب معها تفهم أشكال التوازن قد حاولت فرض نفسها في ميدان الاتصالات على مدى قرن من الزمان . وتظهر آثار هذا التحول العكسي في

سياسة المساواة (بين البعيد والقريب) وبين الفنى والفقير وبين ما هو سكنى وما هو تجارى .. الخ) . ولقد تحطمت كل محاولات التوفيق والتقريب بمجرد أن تجاوزت عملية التكبير الصوتى الحدود التى كانت مرسومة لها . وكان المذياع هو أول قفزة عبر هذه الحدود .

الصورة الرابعة للتكبير الصوتى :

عالم الاشارات المتوسع :

يقوم المذياع باستعادة الاصوات المترددة ، اى أنه يقوم بعملية جذب تمثل السيطرة القوية التى تعادل ما يحدثه التكبير الصوتى من اختلال التوازن فى عملية التوزيع على خطوط الاتصال ، والمذياع بهذا يعتبر قوة تبرز التكبير المباشرة كقوة ، غير انه لا يمكننا ان نتصور ان هذا الاستخدام هو مجرد خطوة الى الوراء اذا ما افترضنا ان فى ذلك غضا من قيمة الاختراع باطلاق الآراء حول شبكة الاتصال المفتوحة ، فلقد عبر المذياع عن بعث جديد خلال العقد الرابع من هذا القرن حينما استخدم قوة التكبير الصوتى استخداما فيه شئ من «العدوانية». ويتمثل هذا البعث فى مشاركة المذياع فى عالم جديد سبق شبكة الاتصالات المفتوحة ، فكانت مسألة استخدام الطاقة فى الشبكات وعلاقتها بالمجتمعات البشرية مشار مشاكل تتعلق بالاختراع وما يحدثه من اضطراب اكثر من تلك التى يثيرها استخدام مكبرات الصوت . ولقد أسهم المذياع فى الردة التى حدثت خلال الثلاثين عاما التى أعقبت الحرب العالمية الاولى - فلماذا حدثت هذه الردة ؟ - كان من الضرورى اخفاء ومنع تسرب النتائج التى افضحت جلية فى التفسير الجذرى فى تقوم العالم للعلاقة الزمانية المكانية التى بدأت تطبق فى ميدان علم الطبيعيات فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وربما ادى المذياع الى تشعب جديد فى مجال الاتصال مما كان له اثره على دور المذياع الثقافى والتجارى اكبر من اثره فى مجال الاستخدام الشمولى السياسى . فهو يمثل بصفة خاصة تلفرا فى لاسلكيا حيث أنه يمكن اولا من احداث اللقاء ثم المزج بين عالم الاشياء وعالم الاشارات . وهو يحدث تشابكا معقدا يصعب معه التمييز الواضح للحدود الفاصلة بين الاشياء وعلامته ، فالسلعة تخرج وهى أشبه ما تكون بمجموعات معقدة من العلامات أو الاشارات ، فتعرض تلك العلامات أو الاشارات وكأنها سلعة . وبهذا المعنى فان المذياع - بسبب ما ينشر عن طريقه من اعلانات - يؤكد فى عالم الاشياء على مهاجمة مبدأ « تناقص القيمة بالاستخدام » . ذلك المبدأ الذى نادى به الفلاسفة والاقتصاديون فى القرن التاسع عشر . غير أن استخدام الراديو قد ادى الى تجاوز الانسان لمبدأ تناقص القيمة

بالاستخدام - تماما مثلما يتحول استهلاك السلعة الى مجرد اشارات . وعلى ذلك استلزم الاستهلاك المستمر أن يكون هناك اسهام طبيعى ومادى ملموس من جانب عالم الاشعارات هذا ، وبينما تحددت وظيفة الهاتف فى توصيل شخصين ببعضهما ، فإن المذيع (ثم التليفزيون من بعده) قد أصبحا المفتاح لعالم متوسع من الاشارات ، ومدخلا الى عالم مذهل خرافى تشابك فيه الاشارات وتتفاعل مع بعضها وتتضاءل ثم تختفى . او باختصار حلت تلك الحركات الدائرية المتوالية فى موجات متوسعة ومتداخلة محل فكرة التوصيل المباشر . وهنا نجد اوديبوس الاعمى يفرض نفسه ليبحث عن طريقه ، ويتردد عند كل مفترق الطرق . ولعل هذا العمى الذى يعكس وجود التلاقى والتكبير العشوائى يرتبط بالظواهر الاصلية التى تحتاج الى من يفك اشتباكها بنفس الطريقة التى تحل بها الانغاز من خلال النفوذ الى اعماقها الفكرية .

ولكن علينا أن نرسخ فى اذهاننا انه حينما يمر اوديبوس من خلال وسائل الاتصال كما حدث فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فقد أصبح عليه أن يختار بين الصمم والعمى ، لان الصوت كان يعامل منفصلا تماما عن الصورة . فعلى التصوير الشمعى ثم فى السينما الصامتة من بعده كانت الصورة تكفى ، وكان هناك فارق أساسى بين المسؤولين والوظيفة كما كان هناك اختلاف تام بين الاشكال المتعددة الممثلة فى الهاتف والراديو والسينما . ولا يجوز لنا ان ننظر الى عملية التوفيق بين الصوت والصورة اثناء تصوير الافلام على انها من الصعوبات الفنية ، وانما هى فى الواقع عامل من عوامل المشكلة العامة التى تتمثل فى الرغبة (أو الرهبة) فيما ينتهى اليه عملية الفصل بين اثنين والتحكم الفردى فيهما . ولقد ظلت شركات الراديو والتليفزيون تحتكر الصوت وتحتفظ به ، ولذلك تأخر ظهور المزج بين الصوت والصورة حتى عام ١٩٣٠ . والمثل يقال عن فشل الهاتف المرئى (الهاتف + الصورة) ، وهكذا نرى أن الهاتف قد ربط بين عملية تعديل الصوت وبين التقدم العلمى . او بمعنى آخر حدد حالة من الاحترام المعنوى لذاته ، تاركا لغيره المخالفات والمفاجآت التى تنجم عن استقبال الصورة وتحتاج الى الربط الوثيق بين مراحل هذا التمثيل والى مزيد من الابحاث الدقيقة التى تدور حول الحاسبات الالكترونية وفتح شبكات الاتصال ، واسطوانات الفيديو ، وغيرها مما جعلنا نواجه مشاكل مماثلة مرة اخرى .

ولقد تطلب حدوث الاندماج - بدءا من وقتنا الحاضر - أن يكون هناك اسلوب جديد للربط بين النص والصورة الثابتة والصورة المتحركة والشكل البياني والتعليق الصوتى ، وكذلك الائمة وذلك حينما يصبح

الدخول الى النظام أمرا ممكنا بلعس او ادارة مفتاح . كما هو متوفر في بعض الاجهزة الآن) .

ميكانيكية الموجات في المجتمع

لعل تكامل الفرد (كما هو مفهوم) لا يتحقق الا بنزوعه الى التمييز بين المكان والزمان . ذلك لانه يدرك ما به من انفعالات أولا ثم يتعرف على أسبابها بعد ذلك ، فان كشفه الطبيعي عن المكان والزمان ، وعن من يلاحظ ، وعن الشيء الذي يقع تحت الملاحظة ، وعن المادة والطاقة كل ذلك يمكن ان يكون له نتائج الاجتماعية التي تتمثل في الفصل بين الشخصية الفردية والشخصية الجماعية . وهذا بالضبط هو ما ينتظر تحقيقه في عصر الالكترونيات . ولقد تبين من دراسة ميدانية أجريت أخيرا أن صفار متوسط عدد الساعات التي يشاهدها الاطفال فيما بين سن ٣ و ٥ سنوات نحو ٥ ساعة في الاسبوع . ولا يقتصر الامر على طرح استفهام واحد حول الكم بل يتجاوز ذلك الى نوع الاستهلاك الذي تلعب فيه الجماعة دورا مباشرا ، وتدخل به الى مجال جديد تتبلور فيه صورة العلاقة بين المكان والزمان .

الامريكيين يمثلون المجموعة البشرية الأكثر مشاهدة للتلفزيون اذ يبلغ وربما وجدنا منذ الآن ، أن هناك تفسيراً يفرق بين الصورة والجماعة نفسها ، ومن ثم تحدد الشخصية المتميزة لكُل هذه الجماعة في النهاية قدرتها على التحرك في الزمان والمكان ، من خلالها الى احداث اشارات معينة لا تخرج عن كونها معوقات . وهي في ذلك تشبه الطيار الذي يتدرب على قيادة الطائرات حينما يوضع في جهاز طيران تدريبي تهيأت فيه كل الظروف المتوقعة في عملية الطيران الفعلى . ونجد في مثل هذه الحالة ان جهاز التدريب ما هو الا تمثيل لمجموعة من الظواهر الحقيقية ، او هو مسرح لتمثيل الرحلة . اما الجديد هنا فيتمثل في ان هذا النوع من الاجهزة التجريبية يعيى صورة العلاقة الزمانية المكانية دون وجود نقطة النقاء واقعية ، او مقابل حقيقى . وبمعنى آخر فان على المجتمع الآن ان يجد له طريقا الى الصورة التحليلية الكاملة ، وترجع الصعوبة في هذه الحالة الى مشكلة تحقيق الامر او كيفية توجيه الفرد وسط ذلك التشابك المتقدم من الاشارات المتغيرة . فهل يتم ذلك بواسطة الآلات ام بواسطة نظم التوجيه الذاتى ؟ . تمكس المجتمعات مشاعرها وادراكها للاسباب على مستويات جديدة . فلقد اصبح النبا المثير ، ولقطة الصورة ، والومض المبرر ، والعرض المزدوج ، والتركيب والتقطيع الجزئى - أصبحت جميعها بداية لتغير في الشكل الواقعى للعمليات المنطقية التي أصبحت تميز

المجموعات البشرية . ومن ثم فهي خروج من نظام تاريخي معين . و يعتبر هذا التغفل المباشر من جانب الجماعات ، ومن خلال النسيج المتشابك هو ذاته عقدة التغير الذى تصور حدوثه فى عالم الاتصالات . فحينما اشغل مصورو عصر النهضة بتوضيح العمق من خلال الرسم المنظور ، وبإيجاد تأثير العمق بواسطة السطح ذى البعدين ، كان هدفهم من ذلك تحقيق واقعية بطريقة تجعلها ثابتة كأي نص مكتوب أو بمعنى آخر ظاهرة على لوحة مسطحة ويتجه المجتمع الالكترونى الآن الى التركيز من جانبه على الأبعاد الثلاثة التى تتحقق باستخدام البروز فى اللوحات المسجلة وذلك لان هذه الأبعاد الثلاثة هى الضمان الممكن للانتقال الى عالم الصورة متعددة النسخ . ولعل هذا السمك وذلك العمق فى النماذج قد بلغ نقطة يؤثر فيها تأثيرا قويا خاطفا لم يمكن تقدير آثاره الفعلية حتى الآن . هذا ولم تصبح الاشارات بعد ذلك معروضة فقط على اللوحة المسطحة أى على شكل نصوص مكتوبة أو أشياء تلقى امام الجسم الذى يواجها ، بل ان عرض الاشارات هذا أصبح يتطلب وجود عمق يسايره ويتحرك فيه ، وبالتالي يندمج فيه اندماجا كليا .

وعلىنا أن نتناول هذا التغير الحادث بصورة أكثر دقة . فان معالجة أمر البعد الثالث تؤدي مباشرة الى نفوذه الى داخلية الجسم . وهنا نجد ان مشكلة الاتصالات الآن ما هى الا استراتيجية المسافات البعيدة . وبالتالي يمكن أن تكون مسافات قصيرة ولكنها منعكسة ، أو قد تكون مسافات دقيقة نخرج بنا عن الجسم بل تأخذنا الى داخل الجسم المغلق . وهنا نلاحظ أن هناك التقاء فى الغرض والمصلحة بين الالكترونيات والصحة العامة . فكلاهما ينفذ الى داخلية الاجسام . ولكن لا يمكن أن يكون هذا النفوذ هو مجرد عملية بث صور محايدة أو نتيجة عرض مجموعات من البيانات . بل انه عملية اذابة للعلاقة بين المشاهد والمشهد ، حيث أن يكون المشاهد نفسه موضوع المشهد الذى يراه . فهى بذلك اشبه ما تكون بالترجيبة أو الاخراج من الذات أو انعكاس الذات عند نظرنا الى المشهد . فهل يعتبر هذا نتيجة لرؤية الذات فى الصورة أو فى النسخة ؟ وكيف تصور الأشياء المتطابقة الخارجة عن أصل الشيء ؟ . هنا ندرك أن ضبط الزمن له أهميته الكبيرة . ففى عملية الاخراج من الذات نجد أن البعد المؤقت هو وحده الذى يسمح بتحديد التمييز الجزئى أو الانحراف عن الاصل . فلا يكون هناك أى اختلاف بين ذاتى وصورتى الا فى فارق الزمن .

وعلى ذلك نجد أن التحويل الالكترونى مثله فى ذلك مثل النظم الهندسية للوراثة مما يشير تساؤلا حول الزمن . وقد تعجب اذا ما رأينا التشابه الكبير بين الزمن المبني على الادراك النفسى للفرق هو الزمن الذى يعتمد على الإيقاع الطبيعى والاجتماعى من جهة ، وبين السمو فوق الزمن

وحداثة الوقت الالكتروني المقسم الى اجزاء الثانية جزئياتها وبرهاتها
أو جزئيات برهاتها بحيث تكون الانعكاسات الزمنية لا متناهية . وبالتالي
تحدد الخواص الاساسية للشيء . ونرى أيضا أن دوائر التوصل الزمنى
تتجمع فيها الاتصالات فى حزم مجزأة تجزئاً لا متناهياً فى الصغر يبلغ
درجة التقسيم تحت الزمنى لكل جزئية مما يعطيها خاصيتها الحقيقية
المميزة .

وهكذا فهناك جرثومة أو جزيء ليس له حجم يمكن أن نتناوله
سياسياً أو اجتماعياً بتكبير المتناهى فى الصغر ، وبذلك نكشف عن
غوامض الأجسام والعلامات كما يحدث فى عملية الاستكشافات المثيرة
للهشة والسرور أحياناً .

ومن هذه الناحية يكون الراديو تجسيدا لنجاح عملية استقبال
الصوت المرسل بدون جسم ناقل للصوت ، وبذلك يفتح المجال لشاشة
التلفزيون التى هى نافذة صغيرة مسطحة ننظر من خلالها فنرى أبعاداً
جديدة . وهى فى حد ذاتها خاصة مدهشة يتميز بها هذا الجهاز .
وهى شيء مذهل كذلك . ولكن هناك مرحلة ثانية تتمثل فى تحويل كلا
البعدين الى عنصر كلى موحد يسمح للإشارات بأن تتحول الى جزئيات
متتابعة مصنفة .

وربما كان العيش مع الاشارات يعنى تعديل موقف العنصر البشرى
تماماً ، بمعنى انه يترك مسرح العمل اليومى ، ويصل بذلك الى نهاية المشكلة
بالنسبة للانسان كمعصر منتج فيتحدد مكانه فى المجتمع بما له فى عالم
الاعمال ، وينقل الفرد بعيداً عن القصة كلها بينما يمثل هو عنصر التشغيل
فيها . ويعيش بذلك لأول مرة فى العمل أو فى المكتب (ثم فى المدينة)
أو حيث تظهر انسانيته من خلال عمله . وتصبح القيمة هنا هى الشيء
الوحيد الموجود فى صورة علامة أو اشارة . وتكون السلعة بموجبها هى
جهاز الاستقبال أو الوعاء الذى يصب فيه بعض منجزات الجنس البشرى .
ويرجع هذا فى الاصل الى القرن التاسع عشر والثورة الصناعية التى
حددت وضبطت امكانيات الانبثاق من خلال المداخل والمخارج . ولكننا
نجد فى مقابل ذلك أن هذه الحدود والضوابط هى التى تمين شخصية
الناس وتحدد لهم دورهم ووظائفهم وعاداتهم وقوانينهم وتعطى لقيمتهم
تقديرها الحقيقى .

ولقد زحف استخدام الالكترونيات على كل شيء . وأصبح مسن
الضرورى وضع حدود جديدة ومقاييس ومسموحات ، وبالتالي تحديد
الاضلاع والشخصيات الجديدة ، أو باختصار هى عملية لا تقل عن
اعادة تشكيل الانسانية .

الصورة الاولى لعملية التوصيل :

نعم / لا هي كل ما فى الامر

تصل هنا الى مواجهة الصراع المباشر بين عملية التكبير وعملية التوصيل . فحتى نهاية العقد الرابع كان التكبير قطاعا ذا مكانة عالية ، اذ كان هو المدبر الذى تستمد منه السلطة والمكانة المرموقة ، وكان مصير المجتمعات معلقا لدرجة كبيرة على مدى استخدام السياسيين والتقنيين للتكبير . والسبب الوحيد فى ذلك هو ان التكبير قد هيا امكانية التأثير على الجماهير ، والحصول على تأييدهم فى تبنى الخطط والاستراتيجيات الشاملة التى يمكن ان تقسح فى شباكها جماعاته بأكملها لتعيش بها او تموت . والى جانب ذلك حاولت فئة قليلة من الصفوة ان تمارس الضغط فى عهد ما بعد الميكنة على عملية التكبير ، فتطور الامر تدريجيا من المذيع الى القنبلة الهيدروجينية .

ويرجع ذلك الى ان التوصيل فى ذلك الوقت لم يكن قد بلغ درجة كبيرة من الاهمية . وبطبيعة الحال كانت عمليات ادارة الخطوط ومشكلات

ويرجع ذلك الى ان التوصيل فى ذلك الوقت لم يكن قد بلغ درجة التداخل وموضوع الدوائر الخاصة هى الشغل الشاغل الذى غطى على ما عداه .

وفوق ذلك بدا ان هذه الانماط لا تخرج كثيرا عن كونها نتيجة لمنطق الميكنة (الذى لا يخرج بدوره عن عملية اقامة التوصيلات الطبيعية ودوائر الاغفال الميكانيكية) واصبحت عملية التوصيل بذلك مطبوعة بطابع الكهروميكانيكا الذى يسير فى طريق الزوال . ومن الغريب فى الامر ان النظرية فى ذلك الوقت قد قصرت عن ان تترك الاهمية النظرية لفكرة الشعب المزدوجة التى ترتبط بالسير فى الطريق الصحيح وذلك بان تأخذ احد الاتجاهين القسم البهيم ، الطريق : اتجاه اليمين واتجاه اليسار . وهكذا لم يكن اوديبوس هو الوحيد الذى غامر بمصيره عند مفترق الطريق .

ولذا اصبح هناك تمييز بين رجال التكبير ، والرياسات ، ورجال التوصيل ، ورجال ضبط الموجات (اى رجال الارسل الالكترونى) من جهة وبين غيرهم ممن يقومون بعملية التوصيل عن طريق استخدام الجهاز ذى « الباي » الموصل « جهاز ارسال البريد) . ولقد ادرك القليل من الناس ان هذا التمييز يقل اهمية عن المشكلة النظرية ، او ان فتح وغلق الباب يمكن ان يتم بطريقة اخرى بحيث يصبح نقطة الالتقاء الوحيدة بين المنطق

وبين الجهاز ذاته . ولكي نفهم هذا لا بد لنا من النظر الى امكانية الكمبيوتر في الاستخدام مع ايسر أجهزة التوصيل الهاتفى . اذ لم يجرؤ الا القليل من العاملين فى معامل « بل » على أن يتخذوا خطوات ايجابية فى هذا الشأن .

والامر الاساسى هنا هو البدء وتحديد الخط . فقد غطى المذيع ذاته هذه المرحلة عن طريق الرادار . ولعل الدور الذى يلعبه الرادار كمائع معروف لدى الفئتين % اذ انه يقوم بايجاد حدود جديدة . ويمنع مرور أى شئ غير هذه الحدود . ويتولى المهمة الرئيسية التى كان يقوم بها حارس الليل .

ومن هنا اخذت عمليتا التكبير والتوصيل تسيران جنباً الى جنب فى خط متواز ، فاستهلاكهما او استعمالهما يحدد مواضع القوة والضعف . الا ان استهلاك (اشارات) لا يستلزم أن يكون دائماً مساوياً تماماً لاستهلاك اشارات التوصيل . وهذا بالطبع يعد ايسر صور التمييز بينهما ، وهو يماثل الفرق بين الكتابة بالرسم والكتابة بالحرف ، فأحدهما يكون على السطر والاخر يكون خارجاً عن السطر .

الصورة الثانية لعملية التوصيل :

الحياة فى داخل اشارات :

ان الحياة فى عالم التكبير المرتبط بالتوصيل ليست سوى حياة فى عالم الاشارات مثل وجود أحد افراد قبيلة المايا فى داخل الرسوم الخطية .

والرابطة هنا رابطة بيئية ورمزية فى الوقت نفسه ويتعدى البقاء بدونها . وهنا نجد ما لكبسولات الفضاء من اهمية رمزية وعلمية على حد سواء فهى مسكن صغير يعيش فيه رجل الفضاء محكوما بشبكة الاعمال التى تقوده وتوجهه . وذلك بواسطة نظام دقيق من الحسابات والتحليل تركز تركيزاً كبيراً على بقاء هذا المسكن الصغير . ولهذه التجربة دلالتها الهامة : فهى تشمل على ربط بين التكبير والتوصيل ، وبين المواصلات والسكن ، وبين السياج والاشارة . وهذه هى الطريقة الجديدة التى ينمو بها بناء « الاقاليم » ولا يدخل منها فى المدار الخاص داخل نظام الاشارات سوى ما يتفق مع ذلك النظام .

وفى المرحلة الاولى يمنع تماماً أى دخيل على النظام ، فيتحطم فى داخله أى شئ يأتى من الخارج ويفامر بالدخول ، أى أى شئ من داخله يجرؤ على محاولة الخروج . وهكذا نجد أن هناك قوة تخلق حالة صناعية من الجاذبية - هى الجاذبية التى يصطنعها المجتمع فتحبط من أول وهلة

أي مغامرة للخروج عنها أو الانفصال منها . ورغم وقوع التعديل في النظام أثناء المرحلة الثانية ، فإن حصيلة الاشارات تتزايد باطراد والمدارات تتكاثر . وقد تنشأ مجموعات جديدة نتيجة لامتزاج النظم الفرعية الاشارات . ويعتبر مثل هذا الامتزاج الخطوة الاولى نحو فكرة التنظيم والهندسة الوراثية . وهنا تساءل : مما الذي يحدث بعد ذلك ؟ هل سنرى الطبيعيات الاجتماعية تأخذ دورها مثلما حدث في الطبيعيات النووية التي ظهرت بها مجموعات فرعية نوعية كما ظهرت الحركات البسيطة في شكل التجاذب . وهيات أسسها التنظيمية الفرصة لظهور سلسلة من ردود الفعل المتفجرة ؟ . وقد يؤدي ذلك الى حدوث تفاضل فيما تحقق فيه الاستقرار النسبي وفي محصلة التقاء الانسان والآلة والاشارات . وايضا حيث تنشأ حالة خطيرة من عدم الاستقرار . وهل ستعاش حالة الوسط المحايد مع اوضاع من الاضطراب والتجارب المستمرة رغم أن غالبية المستخدمين للجهاز وهم من البشر سيظلون محتفظين بتخيلهم لوجود استقلالية ذاتية في الحركة نتيجة لما يشعرون به من التحرك في داخل سيج الاحداث التلقائية ؟ وعلى الرغم من ذلك تبقى الحقيقة ككل متخمة بالرموز الشائعة في العمليات التي أسسها العامة والتي تقيم حولها الحدود وتعرلها .

ويقلب وقوعهم تحت نيران وتهديد القذائف ، وتسيطر عليهم استراتيجية وضعها القادة العسكريون أثناء الحروب العالمية ، ويدورون بذلك في الدوامة ويخضعون للحملات الاعلانية . وهكذا نجد أن هناك تشابها كبيرا في المقصد بين تغيير الوضع الذري للمواد وبين تحويل الخوف الى حب بقوة القذائف . فمنذ ذلك الوقت أصبحت وسائل الاعلام مصوبة بهذه الطريقة فالتلفزيون يعمل بهذه الطريقة اذ يواصل باستمرار ارسال موجات متصلة من الاشارات .

وفي معرض هذا التضخم الذي اصاب الاشارات وحيث تتراعى لنا الصورة القديمة للطوفان ، تتكون صفة متميزة مرئية في هيكل هرمي ، لان الاشارات في الزمان والمكان تتضاغط وتختصر ويظهر عالم صغير من اشارات تحتل المكان كلها ، فتفرض القوة او تشيع السرور .

الصورة الثالثة لعملية التوصيل :

ضبط تلاقي الخطوط / ضبط الوقت

ليس من شك في انه لا يصعب علينا ان نصدق أن مجموعات الاشارات المتقابلة قد أصبحت في حالة تميزت فيها باستهلاكها للاشارات المخففة المتضائلة تدريجيا لتختفي نهائيا وأصبح علينا أن نطمح باعادة احيائها ،

واعادة صياغة معانيها ، او باختصار البدء فى عملية استعادة قوتها . ومن هذه الناحية يمكن لاي مجموعة من الاشارات حتى ولو كانت قديمة ان تصبح بمثابة المفجر اذا ما امكن تجميعها . وبذلك تكون عرضة للمخاطرة والمنافسة الشديدة . ويصبح العمل المضاد على اهبة منع المفاجأة التى تد تنجم عن اعادة صياغة مجموعة معينة من هذه الاشارات بحيث تصبح الى حد ما معتمدة على الشبكة ، وهنا نتساءل عما يمكن عمله بعد ذلك .

فبالنسبة لمجموعة معينة من الاشارات تتعرض لازمة التغير الشامل - ليس من شك فى ان هناك امكانية كشف شبكاتها وتحطيم اساسها من اجل ازالة جزء منها . فالتوصيل المكاني لا بد ان يسبقه التوصيل الزمانى . ولا يمكن بعد ذلك للمجموعة ان تتوقع اعتمادها فى خروجها عن المألوف على تقارب المسافات او الاستمرارية . ذلك ان حلقة الوصل تصبح خاضعة للضوابط الزمنية . ولان مجموعات الاشارات المجمعة لتلائم نظم التوصيل الزمنى لم تعد تعتمد على عملية التوصل الاصلية . بل تعتمد على العلامات الدقيقة التى امكن صياغتها بتحويل الزمن الى رموز . فهل لا يؤدي ضبط مثل هذا الزمن ايضا الى تزويد الذين نذروا انفسهم له بالقوة التى تمكنهم من ضبط الزمن مثل ما كان لائمة الفلك فى عصر ما قبل الثورة الصناعية حينما كان الاعتماد الكلى على القوة المحركة المائية ؟ ويقابل هذا ان السيطرة على هذه العوامل المؤقتة (او دون المؤقتة) قد فقدت ، ومما يؤدي البعض او بالغالبية الى الوقوع فى الارتباك فبمجرد ان تتم السيطرة او القبض عليها سوف يتعذر قيام الاتصالات المتبادلة ، والتغذية المتشابهة ، ذلك ان السيطرة على وقتية الاكتردينيات فى الوقت الحاضر تشبه الى حد كبير عملية تعطيل الاحداث المفجعة التى هى فى حد ذاتها شكل من اشكال الابعاد المدنى .

ومع ذلك فمن ناحية امكانية السيطرة على الزمن التى تحققت على يد القائمين بمراقبة الشبكة ، قد يكون هناك نوع من الغزو فى شكل توقع زمنى يتم فى صورة تركيبات مثل محاور الاندماج والاتصاق والتسمع . وفى هذه الحالة ربما تأخذ الاختلافات الوقتية الناتجة شكل التناقضات الرئيسية . وقد تعيش المجموعات وتنغمس فى وقت لا يمكن قياسه .

الصورة الرابعة لعملية التوصيل : نهاية النمطية

يسير هذا الوضع المزدوج الذى يحمل فى طياته امتداد النمو والتضخم فى الاشارات واقامة نطاقات محددة ضد اتجاه الهيكل الصناعى التقدم الذى تحدد فيه مصير الجماعات البشرية . وكل ما يمكن التساؤل عنه هنا لا يخرج عن فكرة النمطية والتحديد اللغوى . فالنمطية التى تتمثل

فى امكانه كل افراد جماعة من الجماعات ان يتكلموا لغة واحدة قد تصل
ايضا الى تصور ان كل فرد من افراد هذه الجماعات يتكلم لغة البشر
جميعا . اما التحديد فانه يقوم لعدم خروجه عن انه تمييز للانسان الذى
يستخدم الجهاز عن غيره من البشر الذين لا يستخدمونه . فمن
الطبيعى ان يكون هناك فارق - ليس بالصغير - بين تشكيل هذه
المستلزمات بدون اى قيود وبين تطبيقها تطبيقا عمليا . ولكن المعقول فى
مثل هذه الحالة ان يأخذ الجهاز مكانة مرموقة فى السياسة الاجتماعية ،
مثل تعليم القراءة والكتابة ، والتوجيه الادارى ، ومشاكل الاتصالات
والمواصلات العامة . فعلى ضوء هذه الخطوط اقيمت بالتدرج اتماط
موحدة او توحيد قياس فى مجال الاتصالات وبخاصة فى بعض المجالات
مثل حرية الدخول فى شبكات الاتصال وتوحيد الشحنات فى الاجهزة .

ومن ناحية اخرى : بينما نجد ان تكنولوجيا التكبير قد ادت فى
المذيع والتليفزيون الى سرعة الانتشار بين الجماهير ، فان تكنولوجيا
التوصيل قد هيات الفرصة لاقامة عالم من الاتصالات يعتمد على المساواة
فى التبادل . ولقد بدا هذا التحديد بالذات فى الوقت الحاضر يتعرض
للتغيير الشامل بان اضيف اليه التحليل المنطقى لوظائفه من خلال اللقاء
بين الذين يشغلون التوصيل والمنطق البولياني وسرعة التسجيل الرمزى
(الذى اصبح ممكنا بالوسائل الالكترونية) . وبذلك اصبحت عملية
التوصيل اداة متعددة الوظائف . وادت صيغة (التوصيل + السرعة)
الى قلب الاوضاع قلبا تاما . وادت مواجهة العالم (التليفزيونى)
المسطح المليء بقذائف الاشارات ، والكمبيوتر - الذى هو نتاج تفاعل
التوصيل مع المنطق - ادى الى امكانية تكوين لغة عالمية من خلال
التسجيل الرمزى السريع وبرمجة الردود النوعية . اننا وان كنا الان
فى مستهل هذا التحول الا اننا نعتبر فى بداية الشعور الفعلى بالاعراض
التي تمثل بداية التمييز بين الاحداث الصغيرة المتكررة وبين تلك الاحداث
الكبرى المؤثرة بخاصة الكوارث والنتكات ، وفى الوقت نفسه تعطى الفلسفة
الرسمية للتحكم الاالى الشائع فى العالم الشعور بان وقوع السلطة فى
الخطا بالنسبة للتركيب الكلى لم يعد أمرا غير متوقع . بل انه تحقق من
طريق حيادية المفامرة . او بمعنى آخر انه قد انتقلت ظاهرة وحدة اللغة
الى مجالات اساسية اخرى هى المفامرات . ومن جهة اخرى فان وقوع
الكوارث ومعالجتها يوضح لنا خلاف ذلك . فهناك اختلاف اساسى فى
الدلالات والتركيبات اللفظية التى سرعان ما نتوقع ان يتم تحليل ميكانيكيته
وانثراها ان عاجلا او آجلا .

الصورة الخامسة لعملية التوصيل :

الإنسان يصدر الاشارات دون استخدام الايدي او الاعين او الاذان :

لنذكر مبدئياً أن فكرة التشخيص الجماعي فكرة مقبولة وإن مظاهرها تتضح في مواقع المشاكل التي تخلق حالة من الصمم والاسترسال في التخيل وهي الحالة التي كان لها تأثيرها على الكسندر بل ، وأدت به إلى اختراع الهاتف . فبعده بقرن من الزمان واجه المخترع في مجتمع اعقاب الثورة الصناعية مثل تلك الحالة ولكن بصورة أقوى في شكل كوارث . وباختصار أصبح انهيار العلاقات سواء عن قصد أو عن غير قصد ظاهرة حية . واني أعتقد أن وسائل الاتصال قد أصبحت أحد العوامل التي تساعد على مواجهة مواقف الكوارث في هذه الأيام ، ويعني هذا أن المجتمعات تواجه في الوقت الحاضر أحداثاً يصبح فيها استخدام الايدي والاعين والاذان أو بدائلها أمراً غير مقبول . وهنا نسأل : كيف إذن يمكن للناس أن يروا بغير أعين ويسمعوا بغير آذان ، ويعملوا ويحسوا بغير أيدي ؟ وكيف ينشطون أعمالهم ويزاولون نشاطهم ؟ ..

هذا هو ما أصبح موجوداً من خلال انتاج التشخيص الجماعي وطريقة العمل التي تستخدم كسلاح رئيسي لها للتنشيط والتفسير الذكي للكوارث .

هنا نجد أن مواجهة موقف من مواقف الازمات يعني أولاً التقاط الحشود الطائرة من الاشارات المتعددة الاشكال والالوان التي تخرج من منطقة الازمة أو منطقة المشكلة . ومن الصعب التركيز للسيطرة على هذه الاشارات الكثيرة التي تصدر بسرعة عالية . فهي تحتاج إلى جهد لجذبها أو استقبالها والامساك بها ثم اجراء العمليات التحليلية عليها بمستويات متعددة عن طريق الفصل التدريجي للمعاني وتحويلها إلى صفوف من المعلومات بتنقيتها وتصفيتها وعزلها تدريجياً حتى يمكن التوصل إلى (لب المعاني) فنستخرجها . ويمكن لمثل هذه العملية أن تتم بأن تنهأ لها أعداد كبيرة من مجموعات أجهزة الاستقبال لتعمل مع مجموعات أخرى عديدة من أجهزة التحليل معاً في وقت واحد مع بعض الاذاعات المرسلة التي بها تحدد درجة صحة كل معنى افتراضى نظرى من هذه المعاني . ثم يتم بعد ذلك ربط ذلك وتجميع جزئيات المعاني التي يمكن ربطها ببعضها البعض - فالمعاني تنشتت ثم تتجمع مع بعضها . أن تفهم هذه العملية مهمة صعبة للغاية ، إذ يتفاهم التعقيد فيها نتيجة للسرعة الكبرى التي تتم بها . وعلى ذلك فإننا نحتاج ملحاً إلى وحسود هيكل تنظيمي قادر على استيعاب نظام من هذا القبيل . وهذه المنقطة من

الامور الرئيسية فى معركة الاتصالات التى تدور فى داخل المجتمعات فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

فى الحالة الاولى نجد ان اى انهيار سوف يؤدى الى كارثة محققة .
وفى الحالة الثانية نجد ان الشبكة سوف تستمر فى عملية النقل والتوصيل لتصل الى حالة من التوازن تمكن من تحييز (الموجات المفاجئة) .

وليس من شك فى ان قوة هذه الشبكات سوف تظهر . بل انها فى الحقيقة ظاهرة جليلة بالنسبة لحالات الكوارث المترتبة على حوادث كيميائية او بترولية او نووية - ونجد فى عالم أصبحت فيه فكرة الازمة متعددة الجوانب وشائعة التأثير ان القدرة على ارسال شبكى للاخبار عن الكارثة ووصفها يصبح امرا اساسيا ، فتصبح هذه الشبكات تدريجيا ادوات او اسلحة او بمعنى آخر مصادق تقع فى شباكيها اى نوع من القوى . . وهنا نجد ان ما للمستقبل من قوة تكون له فعاليته .

حول مقولة الالكترونيات الاجتماعية :

لقد سرنا فى طريق طويل بدأ من المرحلة الاولى التى فيها أخذ الهاتف يقدم خدمة الشبكة الهاتفية من أجل الاتصالات الانسانية العالمية . واستسلم مستخدموه الى الخاصيتين الرئيسيتين وهما : ان يجرى الحديث بين شخص وآخر فقط ، وان يكون هذا الحديث بصوت منخفض (وهذا يعنى ان هناك خصوصية وسرية بالنسبة للاتصالات المتبادلة) وهو بمثابة تأكيد لاختلاقيات معينة بصورة قوية ادت الى حالة طيبة من الحياة الخاصة وبالتالي امكن للفرد ان يقوم بالاتصالات بنفسه دون وجود وسطاء من مجموعة المتخصصين ، ولقد ادت هذه الظاهرة بالتالى الى ظهور استراتيجيات لتوصيل المشاعر الجماعية ، ومنعت قيام حدود بين الاشارة وبين الاستخدام . كما انها اقامت التمييز بين القيمة وبين استخدام ما لا قيمة له .

ولم يكن العمل المضاد لعملية التوصيل بعيدا ، فقد تحولت الاتصالات الى اجهزة كمبيوتر ، وحلت اجهزة الكمبيوتر محل اجهزة التليفزيون كأدوات للقوة . فقد اتخذت من الحسابات المتخصصة أسلحة لها ، وقد فرض رجال الكمبيوتر انفسهم على صورة الانسان وعلى المغريات من خلال قذف الاشارات التى يتردد صداها فى جميع الاتجاهات . فقد استعدوا اكتشاف كيفية إعادة حياة الحركة اذا ما كانت سريعة للغاية . ولكن الشيء الثير هنا هو ان هذا الفاصل وهذه المشاركة فى المسؤوليات والقوى هى بدورها فى سبيل الزوال .

ان الابتكارات التى اعطت القسوة للمتخصصين فى الكمبيوتر قد اخذت تهرب من قبضتهم . واخذت تتراجع وتتضاءل بحيث أصبح من الممكن ان تخرج من الحجرات المخصصة التى تحتويها الى ايدى الافراد .

وهكذا نجد أنها بداية جديدة . ولكن نتساءل : بداية أى شيء ؟
اولا : ان انتشار قوة الحساب لاتعد مسألة صغيرة . وثمة تساؤلات أخرى ما هو المجتمع الذى يشتت الذكاء فيه تماما ؟ هل يمكن اعتبار هذا المجتمع وحدة متكاملة ؟ وما هى الصلات التى تقوم او تقطع ؟ وما هو نوع التجمع الذى يتكون أو التآلف الذى يحدث ؟ ما هى الحروب العقائدية (ومنها الحروب اللغوية) التى قد تشب : - وثانيا : ان الخصائص الاخلاقية التى انتشرت فى ظل شبكة التليفون التى خدمت كأداة دافعة لتقدم العلم سوف تنمى وتحلّ محلها ألعاب الحظ . لقد أصبح التوصل والتكبير المرتبطان كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا - عالما من ألعاب الحظ فى كل مكان فاللهى الالكترونى (والحيوى) قد حل محل معمل الهندسة الكهربائية . وهنا تحل المنافسة محل العمل . ويحل الحظ محل المنطق العقلى المبني على أساس علمى . كما أتى الراديو بالألعاب الاوليمبية الى دوائر الاضواء ، فان نشر الالكترونيات فى المجتمع تلعب دورها فى احياء لغز صورة ابي الهول ، فهل يوجد فى كل ركن من الطريق لعبة من ألعاب الالغز يفاد . فيها "أنا" ، "أنتى" ، "بجيتة" وحده ؟ ولكن ماذا يحدث لو أنه خسر ؟ .

فلننظر لحظة فى المغامرة بالقوة التى تأخذ مكان قوة العلم وتقاس فيها الأشياء الطبية بأثارها السيئة . ففي هذه الحالة نجد من مجرد النظرة الاولى ما للأجهزة الالكترونية واجهزة القمار واسلحة الدمار من أهمية مدنية . فكل فرد يحسب حظه . تلك صورة جماعية (بمعنى التمسك بصورة معينة فى الشبكة وفى نقلة التشغيل الاشارات بها) حيث تنمو باضطراب فى وسط مجتمع وسائل الاعلام . ان أى دليل تليفون للخدمات السريعة فى أى بلد من بلاد امريكا الشمالية يعطى قائمة أساسية تتضمن جرائم الاحداث ومباريات الشطرنج والشذوذ الجنسى وادمان المخدرات والبطالة وحالات اغتصاب النساء وكبار السن . الى غير ذلك . ولننظر الى مراكز التليفون التى انشئت فى احياء الزنوج (الفيتو) لمقاومة الاشاعات بعد احداث القعد السابع حتى يمكننا ان نقدر قدرة شبكة الاتصالات على تمييز نفسها حتى تصبح مرآة يمكن بواسطتها لاي جماعة فى دور التكوين ان ترى نفسها مقبولة او مرفوضة . ولننظر الى الجهود التى يبذلها القادة العسكريون ليحصلوا على أكبر مساحة من الشاشة ليتمكنوا بها من وضع الخطط والاستراتيجيات ككل .

وهناك ما هو أكثر من ذلك وبخاصة إن انتهاء فكرة التواليات وانتهاء الوقتية يهدفان الى توسيع الانتاج. وكذلك فان ازالة الشخصية الانسانية قد تنجم عن اعادة تحديد صورة الذكر والانثى ، وايضا مسألة الاغراء والتوالد الحيوى . ونذكر ان شبكة الاتصال التليفونى قد عاشت لأول مرة فى بداية عهد الانتصار العلمى ، وقد جاءت هذه المصاحبة من خلال الجسور الطبيعية التى ربطت بين الاثنين .

ففى المجتمع الذى يستخدم الالكترونيات تظهر مجموعة من التعبيرات الرمزية المحمية بدرجات متفاوتة اغوتها شبكات الاتصال . ثم يظهر ثانية التساؤل حول التوالد والاغواء . او باختصار نجد ان صورة الالهة الام تعود الى الظهور بعد مرور زمن طويل . وذلك مع ظهور موانع الحمل الكيميائية ووسائل تحسين النسل التى أدت الى اعادة التوزيع الوظيفى بين الابوة والامومة .

ومع ذلك فان هذا التشتت فى الشبكات التقليدية (التى لم تعد واسعة لسياسة التوحيد والتجانس ولا رمزا للاتصال بين الخاص والعالم فى النمط الاخلاقى وانما تعتبر المراحل الضرورية فى انتاج المجموعات البشرية الجديدة) . وادى هذا التشتت الى ظهور اضطراب وتعارض . وهذا بالضبط هو النقد والتردد اللذان ظهرا فى شكل الحوار وهو اليوم فى الولايات المتحدة صورة للتغيرات العميقة التى تحدث فى عالم وسائل الاتصال : سواء التليفون والتلفزيون والاقمار الصناعية والحاسبات الالكترونية الشخصية ، واجهزة الاتصال الخاصة ، وغيرها .

ان الامر لا يخرج عن كونه كشفا للغطاء عن امبراطورية قديمة ا ويقصد بها النظام القديم للاتصالات الموحدة (ورؤية الابنية الالكترونية الصغيرة فى صورة فيلات واديرة تضم الاشارات او العلامات . وهى تنمو نموا كبيرا . وهى بارادتها الاشارات تبغى على حياة النظم التقليدية فى مثل سهول البربر التى تعرضت للاضطرابات القارية . تكون بذلك على مثال روما حينما سقطت . ولم يكن سقوطها تحطيميا لرمز المركزية التقليدية (رغم ما اصاب سانت أو جستين من اسى نتيجة لذلك) . وكان ذلك شرطا أساسيا لقيام شبكة جديدة من الاتصالات كانت قد اخترعت بالفعل من الالتقاء بين اللغات المتعددة والتقاليد المختلفة. ذلك اللقاء الذى أدى الى الازدهار واستقلالية الاجراءات ، وليتأكد فى الغد فى شكل معمارى لم يكن متوقعا ولا فى الاحلام .

فبالنسبة للمركز الذى نذكره مجازيا ، يبدو ان صورة روما قد تجددت فى الالكترونيات ليس فقط لتأخذ وضعها فى الزمن ، ولكن لتكون عقبة تواجه انتشار هيكل العلاقات الجديد الذى اخذ بها بشكل .

فتفجر الالكترونيات (بالتصغير والعمليات الميكروسكوبية) لا يحدد بدقة أساس الايمان بدوام المراكز التنظيمية والعواصم التى تعتمد على التوزيع المتوازن للثروة .

بل على العكس من ذلك يمثل التحول الالكترونى الصيغة الجديدة للوباء المدمر والكوارث . وتكون وظيفته الرئيسية هى فرض « أسلوب جديد للتعامل » ستكون له من الاهمية ما هو اعظم من اهمية الثورة الصناعية . فلن يقتصر الامر على التغيير الشامل فى نمط الانتاج وجوانب الاهتمامات البشرية ، وتنظيم اصدار القرارات وتطبيقها واعادة تشكيل نظام التحصيل والتدريب ، ولكنها ستذهب الى ما هو ابعد من ذلك فتثير التساؤل عن وضعية الانسان الذى يقوم بالتشغيل فى علاقته بالعقول الصناعية .

يدرك القليلون - وبخاصة رجال الطبيعيات والرياضيات - ان نظرية النسبية قد اظهرت خطأ فلسفة ديكارت . وان رغبة ديكارت لابرار الظاهرة بالعدد والحركة قد اخلت نتيجة الاكتشافات التى تمت فى أوائل القرن . ولكن الغالبية العظمى من الناس لم تتأثر من هذه الخلافات الفلسفية أو ذلك الخطط الفكرى والتساؤلات التى يصعب الاجابة عليها . كان هذا هو الوضع فى الماضى . ولم يعد الامر هكذا. فى وقتنا الحاضر . فان النسبية فى الزمان والمكان ، ومسألة السرعة القصوى ، وغيرها من الافكار المعقدة قد اصبحت شائعة بواسطة وسائل الاعلام . فالتعقيد الآن ، ان لم يكن الشغل الشاغل لكل فرد فانه على الاقل اصبحت يشغل الكثيرين ، وهذا هو ما يجعل الالكترونيات ضربة حظ وكارثة فى الوقت نفسه . فلقد أدت الى تمييع اشكال التوقعات أو التنبؤات ومسيباتها التى كانت مرتبطة بالحقائق أو بالقيم التى امكن التوصل اليها من قبل . وذلك لانها تحطم حلقات الوصل التى تكونت تدريجيا . وليس من شك فى ان الثورة التقنية الالكترونية تمثل ثورة كبرى تهدف الى احوال طبقات التعبير اللغوى محل الطبقات الاجتماعية . فلن تصبح الاخيرة محددة بسيطرتها على الانتاج وتوزيع الثروة ، ولكن ستصبح محكومة بمكانها فى عملية التعبير الرمضى .

وحتى لو عادت المجموعات البشرية الجديدة فى بعض الحالات الى منطق التشغيل الذى كان متبعاً فيما قبل الثورة الصناعية ، فان اصلتهم سوف تقاس بقدرتهم على اكتساب شخصية جديدة تتحدد بواسطة الفاصل بين الجماعة وبين الذكاء الصناعى من خلال امتزاج الاصطلاحين . فالجماعة تتحدد بما يتبها لها من فرص أو حقوق (للدخول الى الذاكرة التى تسيطر عليها ، وكذلك بواسطة العمليات المعنية التى تقوم بها والتى

بدونها تفقد الجماعة واقمها (وهنا لا بد ان نذكر انه حينما نتكلم عن الجماعة - لا نقصد افرادها خاصة اذا كانت النظرة الى الافراد ما زالت تحمل اى معنى) .

وبفرض ان التحكم الذاتى يعد خطرا يهدد المهارات التى تستخدم فى تنفيذ العمل الصناعى ، فان المستحيل فى الوقت نفسه مواجهة تطعيم ما يسمى بالانشطة الخدمية (النوع الثالث من الانشطة) بانتاجية ضخمة تتحول تدريجيا مع التطور الحديث فى « الاعمال المكتبية » الى عمل يومئى ، وعلى ذلك فان ابعاد المهارة عن مجال الانتاج قديداً ، وأن وضع المشتغلين سوف يتحدد بصفة قاطعة من خلال الكثرة المنتشرة للاشارات . وعلى ذلك فان النظرة التى تقول بأن الشخصية - التى هى قناع الفرد او ميزته - يمكن ان تصبح اطاراً للتمايز الشخصى بالنسبة للجماعة والذكاء والذاكرة . وتشهد هندسة السلسلة الوراثية على سهولة الانتقاد والسماح بالتغفل لعناصر التدخل . كما تشهد على الاضطراب الذى مكنت له اطارات المشاكل . ويوضع التحول الالكترونى للمجتمع تحت التجربة فى حدود غير ثابتة تظهر وضع الفرد تحت الضغط والجذب من جميع الجهات ، وتمنحه تمايزاً شخصياً جديداً يبنى على الشبكات والتقسيمات والامكانيات وتشيع الجماعات البشرية بالمنطق الصناعى وهنا تؤكد هندسة التسلسل الوراثى كل التوقعات عن طريق تخيل اتصالات وهمية واتحادات لم يسبق لها مثيل وإنتاج ضخيم فوق التخيل .

(ترجمت عن الفرنسية)

مركز مطبوعات اليونسكو

يضم إضافة إلى المكتبة العربية
رسالة في آراء القراء العرب

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من الأمانة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

ندوة مفتوحة المتحف من الناحية الاقتصادية

يتم في العرف معالجة الابحاث العلمية عن المتاحف من وجهة نظر عالم الاجتماع مع التركيز على سلوك الجمهور الزائر وتكوينه من ناحية الطبقة والعمر والجنس والمستوى التعليمي ... الخ . ومع ذلك لا تقتصر مجالات الاهتمام الواسعة والمشاكل والقرارات التي تواجهها المتاحف على هذا المجال . فالمشكلة الاساسية التي تواجهها كافة المتاحف اليوم الخاصة منها والعامة : هي مشكلة التمويل . وبالطبع تلك هي النقطة المنشودة التي يمكن ان يرى معظم الناس من خلالها مدخلا يدخل منه رجل الاقتصاد ، ومع ذلك لا يقتصر اسهام رجل الاقتصاد في البحث العلمى على المشاكل المالية وتحليلها كما هو معتقد فى الغالب ، بل ان له وسيلته الخاصة لمعالجة المشاكل وتحليلها تركز على الفرد وسلوكه فى المواقف التي يواجهها وتتطلب اختبارا . ومن الفروض الاساسية ان يتمكن الناس من التصرف والاختيار ، وان يتصرف الفرد الرشيد فى أى موقف معين فى حدود الحدود والامكانيات

الكاتب : ويرنر بوميرن برونو فري

الأول كان محاضرا في جامعة كونستانس بالمانيا الفيدرالية
ومنذ عام ١٩٧٧ أصبح محاضرا في جامعة زيورخ . .
والثاني استاذ علم الاقتصاد في جامعة زيورخ . وهو
مدير تحرير مجلة كاريكلوس المجلة الدولية للعلوم
الاجتماعية .

المترجم : درية على الكرار

رئيسة قسم بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة .

الراهنه بالطريقة التي براها تميز موقفه . ونحن نقترح في هذا المقال
النظر في الكيفية التي يفرض فيها هذا الاحساس نفسه فيما يتعلق
بالمتحف ، وباعتبارنا اقتصاديين قد نميل الى ادراك مدى الاهتمام بالمتحف
ومدى الاقبال عليه ، وما هي الخدمات التي يقدمها المتحف بدوره او
لا يقدمها . والاسئلة التقليدية التي يسألها رجل الاقتصاد هي : ما هي
رغبات الجمهور ؟ وهل تتحقق هذه الرغبات ؟ او هل للمتحف اهداف
اخرى لها الاولوية المطلقة ؟ وكيف يمكن للمتحف ان يواصل مهمته من ناحية
التمويل اذا اتبع اهدافا لا يرضى عنها الجمهور الذي يدفع الرسوم ؟ وغايتنا
الا تقلل من قيمة الزوايا الاخرى للمعالجة التي سبق ان طبقت او ينبغي
تطبيقها . بل على العكس ينبغي استكمالها على امل ان نتمكن من الحصول
على نتائج مثمرة للغاية من خلال التفاعل بين وجهات النظر المختلفة التي تطرح
في هذا الموضوع وفي هذه الحالة : المتحف .

وتعد التكاليف نقطة اهتمام رجل الاقتصاد عند النظر فى اقبال الزائر على خدمات المتحف . ونعنى (التكاليف) مغزى أكثر بكثير من مجرد رسم الدخول المسائل المالية الأخرى . فهى تغطى كل اتفاق غير مالى والجهد الذى يبذله الشخص لعمل شيء ما ، وكل شيء عليه ان يتخلى عنه أو يستغنى عنه لكى يوفى هذا أو يعمل (بدلا من شيء آخر) . وفى نطاق الطلب نعد التكلفة (ثمن) الشيء . ويمكن استخدام نظرية الطلب التقليدية فى الاقتصاد لدراسة العلاقة بين الطلب والتكلفة (السعر) لاي سلعة . وطبقا لهذه النظرية : اذا انخفض سعر السلعة وبقيت كل الظروف الأخرى كما هى فسوف يزيد الاقبال على السلعة ويختلف التركيز هنا كل الاختلاف عن التركيز فى التحليل السوسولوجى . فبدلا من النظر فى الفئات الاجتماعية ، الطبقة والسن والعائلة ... الخ) التى لا يمكن تغييرها الا بصعوبة اذا قدر لها التغيير . والتى لا تقدم لنا بذلك الا القليل فيما يتعلق بالقواعد المباشرة لوضع وتعديل سياسة المتاحف ، يركز رجل الاقتصاد على الأدوات اى الامور التى يمكن ان تتغير مباشرة لكى تحقق تأثيرا معيناً . فعلى سبيل المثال اذا ارتفع رسم الدخول : وهو قرار سياسى يمكن مناقشته كمحاولة لتغطية العجز ، يمكن ان يكون لهذا تأثير كبير على الزوار . وهكذا يمكن ان يكون للمعالجة الاقتصادية مغزى كبير فى صنع القرارات الخاصة بتنفيذ سياسة معينة للمتاحف .

وفى شأن المناقشة حول الاقبال على خدمات المتاحف لا نفكر فى زوار المتحف من الجمهور العام فحسب بل كذلك فى المجموعات الأخرى التى قد يكون لديها اهتمام خاص بخدمات معينة فى المتحف مثل مؤرخى الفنون المحترفين .

وعندما ننجه الى النظر فى جانب العرض يمكن لنا مرة أخرى ان نتوجه بالمثل الى تحليل سلعة ينتجها مصنع خاص . وهنا تحول ادارة المتحف محل المورد ويتم تحليل سلوكها بمساعدة المعالجة الاقتصادية ، وكما هو الحال فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة فى موقع السوق فان التعامل المتبادل مع أولئك الذين يشرفون على التمويل له مفزاه . كذلك فيما يتعلق بالمتاحف الخاصة فيأتى فى المقام الاول المساهمون أو الاوصياء ، وفى المتاحف المدعومة من الحكومة يأتى فى المقام الاول السياسيون والبيروقراطيون .

وما نطبقه هنا فرع من فروع علم الاقتصاد نشأ بصفة خاصة فى السنوات القليلة الأخيرة . ولنأخذ اولا النظريات الخاصة بالمؤسسات التى تستهدف الربح والتى تبيع منتجاتها للمستهلك الخاص فى السوق وتعتمد الى خارج مكان السوق للمؤسسات التى لا تستهدف الربح . ثانيا والاكثر هيمنة اى النقطة الاساسية فى تحليلنا السلوك البشرى

والحواضر التي تحفره . وفى مجال الثقافة يجرى معظم هذا فيما يتعلق بالمرح والفرق الموسيقية (بومول و بوبن عام ١٩٦٦ ، و نيتزر عام ١٩٧٨ ، انظر كذلك المقالات المختلفة فى جريدة الاقتصاد الثقافى التى بدأت ١٩٧٧) على الرغم من أن هناك بعض المساهمات الخاصة بالمتاحف (مونتياس عام ١٩٧٣ وأرهار عام ١٩٧٤ وبيكوك وجود فراي عام ١٩٧٤ وهندون عام ١٩٧٩) . وقد اكتسبت هذه المعالجة كذلك مغزى كبيرا عند تطبيقها فى مجالات السلوك السياسى ، وعلى سبيل المثال : تحليل سلوك رجسال السياسة وبيروقراطى الحكومات (فراي ١٩٧٨ ومويلر ١٩٧٩)

وتقتصر هذه الدراسة على متاحف الفن . بيد أن معظم التحليلات والنتائج تنطبق على الأنواع الأخرى من المتاحف كذلك . وسوف نتناول بالمناقشة أولا : الأقبال على خدمات المتاحف بما فى ذلك الاهتمامات الخاصة لمحبي الفنون والمؤرخين الفنانين والسياسيين والجيل اقبل . كما سيتم مناقشة تأثير التكاليف النسبية الظاهرة والخفية التى تترتب على معدل زيارات الجمهور العام . ويذهب القسم التالى الى فحص سلوك الموردين ويوجه خاص سلوك ادارة المتحف . وسوف يقترح الجزء الأخير من المقال بعض الإمكانات التى تؤثر فى العرض والطلب فى خدمات المتاحف .

الإقبال على خدمات المتاحف

الجمهور العام

يفترض هنا ان اقبال الجمهور عامة على خدمات المتاحف يعبر عن نفسه من خلال معدل الزيارات التى لا تتم الا بناء على الرغبة الحرة للفرد . فلا تحسب الزيارات الخاصة بأطفال المدارس الذين يكادون يحملون قسرا على زيارة المتاحف ؛ حيث انها لا تمثل رغبة الاطفال الخاصة . وكما اشرنا فى المقدمة كانت قاعدتنا فى النموذج الاقتصادى للسلوك الذى يفترض أن الافراد يعملون على الاستفادة القصوى من المنافع الخاصة بهم (أى يحاولون أن يحسنوا من اوضاعهم وتحقيق الفائدة لانفسهم) مع الخضوع للقيود التى يفرضها الموقف . وتمثل النفعة من زيارة المتحف عائد الاستهلاك الخالص (متعة النظر الى المعروضات) او عائد الاستثمار : وقد تخدم الزيارة افراض المهنية . أو قد تصلح فى تدعيم مكانة الفرد فى التبادل الاجتماعى (على سبيل المثال فى حفلات الكوكتيل) . وتوضح القيود دائما فى دخل الفرد والميزانات الوقتية والسعر النسبى النقدي وغير النقدي ، أى التكلفة) . وما يحدد معدل الزيارة هو ذلك التوازن بين المنافع فى مقابل القيود « وظيفة الطلب » . ويسمح لنا من الناحية النظرية معرفة لماذا يزور بعض الناس المتاحف ولا يزورها آخرون . ويتضح هنا بيانيا فى الشكل رقم ١ . فهؤلاء الذين يحددون سعر الزيارة

بالنسبة لهم أقل من الحد الأعلى للسعر يعتبرون زيارة المتحف تجسرية رابحة . بينما أولئك الذين يكون السعر بالنسبة لهم أكبر من الحد الأعلى للسعر فسوف لا يقبلون على زيارة المتحف . لأن ربحهم الصافي سوف يكون معلوما .

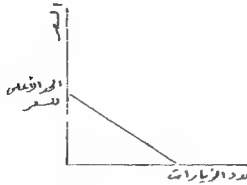


Fig. 1. Demand for museum visits

وكما هو موضح بعاليه لا يشير « السعر » هنا الى سعر نقدي واحد . وانما يتكون من عناصر التكلفة المختلفة النقدية منها وغير النقدية ، ولقد فرقنا بين ستة عناصر تكلفة مختلفة لسعر زيارة المتحف .

١ - رسم الدخول .

٢ - تكلفة الانتقال ، فى النفقات الاضافية التى تتطلبها الزيارة بصفة خاصة فقط) .

ويمثل عنصرا التكلفة ١ و ٢ التكاليف النقدية الظاهرة لزيارة المتحف .

٣ - تكلفة الزمن المترتب على الانتقال من المتحف واليه وكذلك الوقت الذى امضى بالفعل فى المتحف . وينبغى ان يقاس هذا العنصر من ناحية تكلفة الفرصة (انظر أدناه) .

٤ - التكلفة الاعلامية الخاصة بكيفية الوصول الى المتحف ومايحتويه واهمية المعروضات الخاصة فيه . ومن المتوقع انه كلما ارتفع مستوى الفرد التعليمى ، انخفضت هذه التكلفة الاعلامية .

٥ - تكلفة المعرفة الخاصة بمدى الفهم بالمعروضات ، ومرة اخرى يحدد المستوى التعليمى هذا بصفة أساسية .

٦ - تكلفة الاتصال المتصلة بربط التجارب الى مدى ابعد .

وفيما يتعلق بعاملى التكلفة الرابع والخامس من المنتظر أن يرتبط ذلك أيضا ارتباطا عكسيا مع مستوى التعليم .

وقد سبق أن قلنا أن تكلفة الزمن (العامل الثالث اعلاه) تقاس من ناحية تكلفة الفرصة التي تنكمش نتيجة للاشتراك فى هذا النشاط . وكلما ازدادت فرص اقتناء مثل هذا الدخل عن طريق تكريس زمن اكبر للانشطة الاخرى ارتفعت تكلفة الفرصة من الزمن الذى يقضى فى المتحف . ويعكس الدخل النقدي تكلفة الفرصة من الزمن . ومن ثم يؤخذ كقياس لعامل تكلفة الزمن - ومن المفترض انه كلما ارتفع دخل الفرد المكتسب زادت (بالتعبير المطلق) تكلفة الوقت المكرس لانشطة اوقات الفراغ اى ارتفاع تكلفة الفرصة .

والآن يمكننا أن نستخلص مقترحات قياسية عن اقبال الفرد على خدمات المتاحف . . وإذا بقيت كل الامور الاخرى متعادلة يمكن افتراض انه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد ارتفعت تكلفة الفرصة من الزمن وارتفع بذلك سعر الزيارة مما ينتج عنه انخفاض معدل الزيارة . ومن ناحية اخرى اذا كان مستوى التعليم مرتفعا فسوف تنخفض التكلفة الاعلامية وتكلفة المعرفة والاتصال مما ينتج عنه مزيدا من الانخفاض فى سعر الزيارة غير الظاهري ومن ثم معدل زيارة أعلى . وعادة ما تكون هناك علاقة قوية ايجابية بين الدخل العالى والتعليم العالى ، ويمكننا بذلك ان نتوقع رؤية المؤثرات المتضاربة تعمل فى وقت واحد . ويختلف هذا الافتراض عن ذلك الافتراض الخاص بعلماء الاجتماع الذين لا يدرسون عادة سوى تأثير مستوى التعليم على الزيارات . ولذلك يدفعون بان الجمهور الذى ينتمى الى الطبقات العليا ، اى من هم فى مستوى عال من التعليم والدخل ، يميلون الى زيارة المتاحف فى معظم الاحيان .

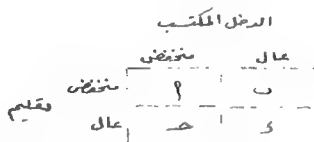


Fig. 2. Relationship of museum visits to income and education

ولا حاجة الى أن يرتبط الدخل والتعليم ارتباطا ايجابيا عند كل شخص فالتشكل الثانى يقدم اربع مجموعات ممكنة من الدخل والتعليم العالى والمنخفض وفى النهر ا (الدخل المنخفض والتعليم المنخفض) ، والنهر ب (الدخل العالى والتعليم العالى) هناك مؤثرات متوازية تعمل عملها وتؤثر على معدل الزيارة . حتى اننا لا نستطيع ان نخرج بفرضية ما ستكون عليه النتيجة النهائية . ويبين النهر ب : الجمهور ذا الدخل العالى المكتسب

مع التعليم المنخفض : فسر الزيارة غير الظاهري مرتفع ومن ثم نتوقع ان يكون معدل الزيارة منخفضة . وفي النهر ح : يوجد ذوو الدخل المنخفض مع المستوى العالي للتعلم : سعر الزيارة غير الظاهري منخفض . ومن ثم نتوقع منهم ان يحققوا معدلا عالي للزيارة . وقد يكون من امثلة اولئك الذين يدخلون في نطاق النهر ب : الجمهور العصامي والمقاولون والرياضيون المحترفون . ومن بين من ينتهون للنهر ح مدرسو المدارس الابتدائية والمتفنون من ذوي الدخل المنخفض أو اصحاب الاجور دون ان يكون لهم دخل اضافي مكتسب .

وفي التحليلات الاقتصادية للسلع التي يوردها القطاع الخاص يبدو ان اهم عنصر تكلفة الى حد كبير - ان لم يكن العنصر الوحيد - هو السعر النقدي الظاهري الذي يدفع لاقتناء السلعة . ومع ذلك ففي حالة زيارات المتاحف يبدو ان رسم الدخول كما هو مقرر الان ، اهمية ثانوية في تحديد معدل الزيارة . بل يبدو ان اهم عناصر التكلفة هي تلك المتعلقة بالاعلام معدل الزيارة . بل يبدو ان اهم عناصر التكلفة هي تلك المتعلقة بالاعلام والاتصال وعنصر المعرفة بصفة خاصة ، وعلى الرغم من انه لا خلاف فيما اذا كان هناك رسم يجبي او ليس هناك رسم على الاطلاق ، فان الدراسات التجريبية التي تستخدم الطرق الاقتصادية القياسية توحي بأن معدل الزيارة لا يستند استنادا قويا على مستوى رسم الدخول (اي مسرونة منخفضة في الطلب) . والشيء نفسه ينطبق على الاشكال الاخرى من الانشطة الثقافية . فعلى سبيل المثال : كتفت دراسة متحف بوسطن للفنون الجميلة عن انه عندما زاد رسم الدخول الذي بلغ في المتوسط دولارا بما قيمته دولار آخر ليصبح في المتوسط دولاران بزيادة ١٠٠ ٪ لم يكن هناك سوى نسبة انخفاض ١٠ ٪ في الزيارات الشهرية (اوهار ١٩٧٥) . وبهذا لم يكن للزيادة الكبيرة نسبيا سوى تأثير ضئيل على معدل زيارة المتحف . ومن ناحية اخرى لوحظ انه في المتحف بعينه زاد معدل الزيارة بزيادة ملحوظة عندما ادخل نظام الدخول بدون رسوم (اوهار ١٩٧٤) . وعندما تغيرت فترة الزيارة المجانية من يوم الثلاثاء مساء الى يوم الاحد صباحا تغير تبعاً لذلك معدل الزيارة .

ومن الدلائل الاخرى على عدم الاهمية النسبية لرسم الدخول ان الجمهور ذا المستوى التعليمي المنخفض يعلن غالباً - عن دلالة اكثر من الجمهور العالي في مستوى تعليمه - أن السعر ليس له تأثير على ارتياد المتاحف ، وانه ينبغي المطالبة بزيادة رسم الدخول . ومن الواضح ان الاحجام عن الذهاب الى المتاحف يرجع الى عوامل مثل تلك المتعلقة بالمعرفة والمعلومات اكثر مما تتعلق بعامل رسم الدخول . واذا كانت تلك العوامل

أقل أهمية فإن عامل رسم الدخول يصبح. إذن أكثر أهمية نسبيا وقد لا يكون هناك ميل الى جانب زيادة السعر .

ويجب أن يعنى بقباس الاقبال على خدمات المتاحف عناية خاصة ، ونفى التفريق بين عدد الزائرين وعدد الزيارات (الفرد ولكل فترة زمنية) ومدتها . ويمكن تناول هذا الجانب الأخير بالنظر الى (ساعات زيارة الزائرين) . وطبقا لذلك يمكن أن تسأري ساعة واحدة قضاها الزائر فى المتحف زائرين قضى كل منهم نصف ساعة ... الخ .

وبالطبع لا يعكس عدد الزيارات او ساعات الزيارة المنفعة التى تصود من خدمات المتاحف بطريقة مباشرة . ويمكن أن ينظر الى أسعار السوق التى تدفع لاقتناء معروضات المتحف على أنها إحدى الطرق التى تعالج هذا الجانب . فهناك بعض الدلائل على أن جمهورا يقضى وقتا أكثر مما يقضيه جمهور آخر أمام أحد المعروضات . ليكتسب من ذلك فائدة أكبر عندما يعلم أن سعرها فى السوق مرتفع . وفى هذه الحالة تقاس النوعية بالسعر . وبالطبع قد يكون العكس صحيحا . كذلك أى أن سعر اللوحة الزيتية قد يكون مرتفعا لان لها شعبية عند الزوار . ويمكن أن تقدم النظرة الاقتصادية مجموعة مختارة من الطرق الخاصة بتقويم اتجاهات العلاقة السببية . فمن الممكن الوقوف على رغبات الأفراد من خلال المقابلات الشخصية والتجارب العملية ودراسة وتحليل الاستفتاءات الشعبية والتكاليف النقدية وغير النقدية المترتبة على زيارة المتحف . الخ (بوميرهن وفراى ١٩٨٠) .

ومن الأمثلة التى تم فيها استخدام استفتاء شعبى لتقويم الاولويات الشعبية فى الفن حدث عام ١٩٦٧ فى مدينة بازل بسويسرا . فقد قرر صاحب لوحتين زيتيتين من لوحات بيكاسو تنتميان الى الفترة الأخيرة من فنه . وقد كان قد أقرضهما الى متحف الفن فى مدينة بازل . ان يبيعهما لحاجته الى النقود . ولكى يحتفظ بهاتين اللوحتين فى المدينة تقرر ان تتحمل الولاية نصف سعر البيع ويحصل النصف الآخر من التبرعات الخاصة وخاصة من المصانع وذلك فى حالة الموافقة على ذلك فى تصويت شعبى . وبعد مناقشات ومناورات كثيرة قررو ٥٤٢٪ من دافعى الضرائب الموافقة على المبلغ الا لازم دفعه . والتحليل الذى أجري لهذا الاستفتاء (فراى و كون ١٩٧٠) ان ذوى الدخل المرتفع أخذوا موقفا فى صالح الفنون الجميلة أكبر من غيرهم . وهى نتيجة تتفق مع استبيانات عديدة أجريت عن زوار المتاحف . ويبدو أن هذا أول استفتاء شعبى عن الفن الحديث . وقد أسعدت النتيجة بيكاسو كثيرا حتى انه قدم فى أعقاب ذلك عديدا من لوحاته الزيتية الى جمهور بازل كهدية .

محبو الفنون ومؤرخوها

ويعرف هنا محبو الفنون بأعضاء نوادي المتاحف والخيرين والاصوياء على المتاحف (كوظيفة شرفية) ، فعلى سبيل المثال في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ كانت زيارة واحدة من كل ثلاث زيارات لمتحف الفن الحديث في نيويورك يقوم بها عضو من الاعضاء سالفى الذكر . ولذلك لم يكن لمحبي الفنون دلالة من ناحية عددهم فحسب فلقد كان من ناحية معدل زيارة عال بصفة خاصة كذلك .

ويمكن هنا مرة أخرى تطبيق النموذج الخاص بالارتقاء بالمنفعة الى اقصى حد مع الخضوع للقيود لكي نفسر سلوك هذه المجموعة من الزوار وتمثل المنفعة - التي يحققها محبو الفنون والمستمد من تعلقهم بالمتحف وزيارته - في ارضائهم لاهتماماتهم الذاتية وتمتعهم بالفن والمسكنة التي يتبرعونها نتيجة اتصالهم الوثيق بإدارات المتاحف وامانها . وفي حالة الخيرين فان الخلود الذي يحققونه عندما يقومون باهداء الاعمال الفنية الى المتحف وعرضها هناك (مع البطاقات الخاصة المدون بها اسماءهم) أمر مسلم به ويمكن بالطبع ان يكون تخفيض الضرائب هدفا آخر هاما للحض على الاهداء . فالفانون في هذا الموضوع اكثر كرما في الولايات المتحدة منه في القارة الاوربية .

ويتمتع محبو الفن كذلك بالتكاليف المنخفضة اكثر من الزوار العاديين : فهم يحصلون على المعلومات مجانا عن أنشطة المتحف ولا يدفعون رسم دخول عن كل زيارة وانما يدفعون مبلغا سنويا حتى تكون الزيارات المتكررة ارحس تكلفة في المدى الطويل . ويشكل هذان العاملان حافزا للانضمام الى نوادي المتاحف ، كما يمكن ان تحمل عضوية النادي معها امتيازات خاصة مثل الدخول الى ردهة الاعضاء ومطعم الاعضاء في المتحف ، للدعوات لحضور المجالس الاجتماعية المتصلة بافتتاح معارض جديدة .

وتوحي طسعة الفوائد المتزايدة للاعضاء بان اقبالهم كبير على الانشطة الاجتماعية في نطاق المتحف . ومن ثم ينحصر اهتمامهم في ان تبقى عضوية المتحف مقصورة عليهم فور ان يصبحوا هم انفسهم أعضاء فيه وبذلك لا يهتمون كثيرا بالمعارض الشعبية التي تجذب اعدادا كبيرة وبفضلون المعارض الخاصة المقصورة عليهم .

وتمثل منفعة مؤرخي الفنون في العمل المهني والامكانيات المادية التي يستفدها من المتحف . وهذه توجه عام لا يهتمون بالمعارض الشعبية . وانما بتلك المعارض التي لها « قيمة تاريخية » مما قد يجعل لهم اهتمامات

تختلف كثيرا عن اهتمامات الزوار العالمين . فهم يهتمون بالمعارض المتخصصة وبالمخزون ذى الطبيعة التخصصية الذى لم يعرض على الجمهور العام .

السياسة

وفيما يتعلق بدور السياسيين فليس لهذه المجموعة اهتمام مباشر بمعروضات المتحف . اذ تنبع المنفعة الرئيسية التى يستمدونها من وجود المتحف من المكانة التى ترتبط به أو بمعروضات معينة فيه .

ويحدد سلوك السياسيين حاجتهم الى اعادة انتخابهم وهكذا فان عليهم أن يتبعوا سياسة فى مجال الثقافة والمتاحف يؤيدها افراد دوائرهم الانتخابية . كما ينبغي عليهم أن يراعوا رغبات مجتمع العمل المحلى الذى قد يهمه سياسة المتاحف لما قد يجنيه منها من دخل غير مباشر من وجود المتحف ومعارضاته ، وعموما يمكن لنا أن نتوقع برغم ذلك الا يكون للسياسات الثقافية وسياسات المتاحف سوى تأثير بسيط على فرص اعادة الانتخابات .

ومن القيود الاخرى التى تواجه السياسيين والميزانية - وهنا ينبغي المقارنة والموازنة بين التصميمات الخاصة بالمتاحف وتلك الموضوعية لأغراض أخرى . وحتى عندما تحصل الفنون على تأييد جماهيرى قوى - كما يحدث فى معظم الدول الاوربية - تعد حصة النفقات المخصصة للثقافة والمتاحف قليلة بالمقارنة باجمالى النفقات العامة .

وبناء على كل ما ذكر يمكن افتراض ان السياسيين لن يكون لديهم حافز كبير للتدخل مباشرة فى اعمال المتاحف ، لما قد يفرضه مثل هذا التدخل من تكلفة اعلامية مرتفعة ومستوى منخفض من المكاسب المستمدة من عمل ذلك . ومع ذلك فسوف يحتاجون الى التأكد من عدم وقوع مشكلات كبرى وتقف فى طريق صالح سياسة للمتاحف هو على درجة عالية من التخصص للتدخل تدخلا بناء لصالح الجانب الانتاجى من أنشطة المتحف فمن الغالب ان تفرض - على اقل تقدير - رقابة على المدخلات من خلال عدد الموظفين والمساحة والاعتمادات المتاحة

الاجيال القادمة

وينظر الى الاجيال القادمة على أن لها اهتماما بالمتاحف الحالية لانها واحدة من أهم المؤسسات التى تستخدم فى جميع ما يتصل بالماضى لتعمل على الحفاظ عليه وهناك على الاقل اربع مجموعات تعمل للمحافظة - بصورة

غير مباشرة - على نواحي اهتمامات الاجيال القادمة اثناء قيامها بخدمة المصالح الخاصة بها وهذه المجموعات هي :

١ - الاشخاص المحافظون من ذوى العقول التقليدية الذين يستمدون المنفعة من المحافظة على الماضى . وكما عرض وولف (١٩٧٠) فانهم قوم متقدمون فى السن يحبون المحافظة على الماضى بصفة عامة ، لانه عندما يطرأ تغيير ما ، يفقدون جزءا من مخزونهم المتراكم من المعرفة الثقافية وجزءا من شخصيتهم ، وهذه خسارة لهم . ويمكن ان يكون فى ذلك انصاء لهم عن العالم الذى حولهم ، فيصبح العالم اكثر غرابة عنهم من ناحية . ومن ناحية اخرى يكون اقل قدرة على المشاركة والاسهام فيه بطريقة يقدرها الآخرون .

٢ - المترعون للمتاحف الذين يعملون على المحافظة على مصالح الاجيال القادمة من خلال سعيهم نحو الخلود الشخصى .

٣ - المؤرخون والعلماء والبحاث الآخرون ممن لهم اهتمام اساسى بالتاريخ ومن ثم يحافظون على حقائق الفن المتعلقة بالماضى .

٤ - هؤلاء الذين يعملون فى المتحف - سواء كانوا متطوعين او عاملين - اصحاب مصلحة فى صيانة المتحف بغية الإبقاء على هذا المصدر من الرضا والهيبة .

توفير خدمات المتاحف

من أهم العوامل التى تؤثر على توفير خدمات المتاحف : الادارة وهيئة الموظفين المهنيين (الامناء .. الخ) : وسوف نقصر مناقشتنا على الادارة .

سلوك ادارة المتحف

تنتفع الادارة من المتحف بطريقتين :

أ - من خلال الاحترام والمكانة التى تكتسبها فى اعين مجموعة الخبراء التى تتكون أساسا من محبى الفنون ومؤرخى الفنون ومجتمع المتاحف الدولى ومن مديرى المتاحف الاخرى بصفة خاصة . ويعزز من ذلك مقابلة المعايير المرتفعة « لحد الامتياز فى تأدية العمل » كما وضعت المجموعة المهنية (للمناقشة انظر (لى) « ١٩٧١ » بخصوص اطباء المستشفيات) .

ب - من خلال توفير ظروف عمل ملائمة وتحقيق الامن الوظيفى - وهو أمر هام بالنظر الى المشاكل المحتملة الناتجة عن ذلك النوع من التعليم ودرجة التخصص .

ووفقا للنموذج الاقتصادي علينا ان ننظر كذلك فى القيود التى تحكم سلوك الادارة .

القيود المالى (الميزانية)

ويضع هذا حدا على الاموال المتاحة لتنفقات الادارة . ومن المصادر الرئيسية للايرادات المخصصة للتنفقات الجارية التبرعات العامة والمعونات الخاصة فى شكل رسوم عضوية المتحف التى ترد بصفة منتظمة ومبالغ غير منتظمة ترد من الافراد « وبرايدات ترد من الانشطة التجارية مثل بيع المطبوعات والمستنسخات وبرايدات الكافيتريا ... الخ . ورسم الدخول بالطبع . وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية (اى الاعتمادات المخصصة لشراء الاعمال الفنية) فى الاعانات العامة لشراء الاعمال الفنية . والهبات الخاصة التى تكون فى صورة اموال او فى صورة اعمال فنية يمكن بيعها ، وفى الايرادات الناجمة عن بيع الاعمال من المخزون فى مخازن المتحف . ويقدم الجدول كمثال تحليلا لمصادر دخل متحف نيويورك للفن الحديث للاعوام من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . ومعظم الاعتمادات عبارة عن ايرادات من الحساب الجارى (٩٠ ٪) وتعتبر ايرادات حساب رأس المال (المشتريات) غير ذات قيمة نسبيا .

ان متحف الفنون الحديث متحف قائم على المعونات الخاصة . ومن ثم ترد معظم ايراداته من مصادر خاصة وتجارية ومصادر يوجد لها المتحف (رسم الدخول والعضوية) . ومن ناحية اخرى لا يعتمد معظم المتاحف الاوروبية على المعونات العامة بصفة اساسية . وعلى سبيل المثال فى الوقت الذى لا ترد فيه سوى ١١ ٪ من ايرادات متحف الفن الحديث من الاعتمادات الحكومية تمثل تلك الاعتمادات المورد الاساسى لحوالى ٧٠ ٪ من الاموال المتاحة لمتحف كونستان بزيورخ فى سويسرا .

ومن اكثر ما يلفت للنظر : عدم أهمية رسم الدخول كمصدر لايراد (١٠ ٪) ، وهذا صحيح بصفة عامة بالنسبة لكافة المتاحف . وربما يبدو اكثر صحة بالنسبة للمتاحف الاوروبية وقد تخشى ادارات تلك المتاحف من ان تؤدي زيادة ايرادات الدخول الى انخفاض فى المبالغ التى يتلقونها من المعونات الحكومية مما قد يضطرهم بدورهم الى اقامة معروضات تستميل قاعدة اعرض من الجماهير ، ومن الناحية الاخرى يعد ايراد الدخول المرتفع فى المتاحف المعتمدة على المعونات الخاصة - وهى كثيرة الانتشار فى الولايات المتحدة . مؤشرا لنجاح اعمال المتاحف . ويمكن ان يؤدى الى زيادة الارصدة .

الجدول ١

مصدر إيرادات متحف العاصمة للفن الحديث ، المتوسط للاعوام
من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . (المنتهية فى ٣٠ / ٦) .

الحسابات الجارية	بالدولار (بألف)	الدخل الإجمالي
		٠.٠
		٢٠٧
المعونات الحكومية	١٠١٩١ر١	٠.٦
المعونات الخاصة	٨١٤ر٨	٠.٥
المساهمات المعتمدة سنويا	٢٠٥٩٨ر٢	٠.١
العائد من أرصدة المنحآت	٦٩٧ر٤	٢٥٧ر٢
رسم العضوية	٧٩٦.٠	—
المطبوعات والأنشطة المساعدة	١٠.٢٩ر٣	٨ر٤
الدخول	٢٩٨٧ر٨	—
دخول أخرى ثرية (بما فى ذلك دخل الإرصدة الصغرى)	١١٣٤ر٢	١٠٠.٠
	٤٠.٤ر٦	—
الإجمالي	٦٢٧٣ر٢	—
		(%)
حساب رأس المال المشتريات	—	١١ر٥
المعونات الحكومية	—	٨ر١
المعونات الخاصة	٢٧٧ر٨	٩ر٧
التحويلات من أرصدة المنحآت	٣٣٣ر٧	٧ر٩
مبيعات الأعمال الفنية	٥٠.٥ر٣	١٠ر٢
دخول أخرى	٦ر٧	٢٩ر٥
	٨٤ر٧	١١ر٢
الإجمالي	١٠١٨ر١	٤٠.٠
الإجمالي الكلى	١٠١٨ر١	٩١ر٦

المرجع : التقارير التى تعد كل سنتين لمتحف العاصمة للفن الحديث ،
١٩٧٤ - ١٩٧٦ و ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .

القيود المتعلقة بالمكان .

يعوز معظم المتاحف المكان ، وهو قيد يبدو، أن ثقله كبير في اذهان مديري المتاحف . حيث انه دائما يرد في التقارير . اذ يبدو ان توسيع المتحف لا يمكن تحقيقه الا بتكاليف مـمرتفعة أن لم يكن غير ممكن على الإطلاق .

القيود القانونية والإدارية

وهي قيود حقيقية بصفة خاصة فيما يتعلق بالمتاحف الحكومية او شبه الحكومية كما هو الحال في معظم الاحيان في القارة الاوربية . فعادة ما يكون للمتاحف هنا وضع قانوني خاص مثل المؤسسات ذات الارباح العامة حتى ولو كانت اهلية . ولا يحدد هذا الوضع التمويل العام فحسب . بل يتسبب كذلك في أن يخضع المتحف للوائح الادارية والقانونية التي تحكم القطاع العام وخصوصا فيما يتعلق بشروط التعيين . مما قد يقيد ابدى الإدارة بطريقة غير محبة : فساتات العمل والاجور محددة ولا يوجد سوى حيز صغير لحوافر الاجور .

وفد تكون هناك كذلك لوائح أخرى محددة يجب اخذها في الاعتبار ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال لم يكن يسمح للمتاحف لفترة ما استخدام الاموال التي تحصل من رسم الدخول في شراء أعمال فنية (وهذه لائحة غير عادية) . . وبينما قد يكون للإدارة قدر من الحرية في تحديد اسعار مختلفة لفئات الزوار المختلفـة (أطفال المدارس والموظفون ... الخ) وتحديد مواعيد الانفتاح ؛ من غير المسموح لهم في الغالب تقديم الدخول مجانا او رفض اخذ رسوم دخول مهما كان لان ذلك سيواجه بمعارضة من القائمين بالعمل ورجال السياسة .

قيود يفرضها الاوصياء والساهمون

في الوقت الذي تعد فيه الوصاية (ادارة المتحف) وظيفة شرفية يبدو ان للاوصياء تأثيرا كبيرا على سياسة المتحف وخاصة في المتاحف الخاصة والتجارية في الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالمساهمين فقد يضعون قيدا على اهداءاتهم والطريقة التي تعرض بها مما قد يقيد بدرجة كسرة ادارة المتحف في ان يكون لها الحرية في ترتيب المعروضات وفقا لما تحب .

كيف نحاول الإدارة تحقيق أهدافها

تعتمد كيفية شروع الإدارة في تحقيق أهدافها اعتمادا كليا على البناء التنظيمي وعلى طبيعة التمويل بصفة خاصة . فتتصرف إدارة المتحف المعتمد على المعونات الخاصة الذي يستهدف التجارة بصورة تختلف كثيرا عن تصرف إدارة المتحف شبه الحكومي الذي غالبا ما يعتمد على الأموال الواردة من الخزنة الحكومية . وسوف نركز فيما يلي على النوع الأخير بصفة أساسية .

تلقى المتاحف التي تدعمها الحكومة اعتمادات كافية لتغطية المصروفات المخصصة لهم في الميزانية . ومن ثم فإن لها من الناحية العملية أمانا من العجز إلى حد معين . وحيث أن معظم مصروفاتها تتم بسبب تنفيذ المعايير البيروقراطية (المتصلة بالمرتبات ... الخ) ويتم تغطية العجز عنها فلا يوجد ولهذا فلن يكون لدى الإدارة حافز قوي لكي تقتصد في التكاليف أو تعمل على عدم زيادتها .

ولا يمكن للإدارة تحقيق أهدافها من المكانة والامتياز في تأدية العمل وظروف العمل المناسب ما لم يكن لديها حرية كافية لتتصرف بالطريقة المناسبة . ومن الطرق التي قد تحاول الإدارة أن تحقق بها هذه الحرية : التحرك أكثر فائتر من النطاق التجاري إلى النطاق غير التجاري لكي تخلص نفسها من الضغوط الإضافية التي يمكن أن تسببها الرغبة في تحقيق النجاح « التجاري » (أو الجماهيري) . وفي القارة الأوروبية وبصفة خاصة في جمهورية ألمانيا الاتحادية يبدو أن الإدارة حققت نجاحا أكثر في إحلال معايير أخرى غير نقدية محل المعايير التجارية كما كان عليه الحال في الولايات المتحدة (ترينين ١٩٧٣) .

وعندما يفرض على الإدارة العمل في إطار « تحقيق الربح » فقد تضي ذلك شرعية على أنشطتها (الفنية) أو (العلمية) أو « التاريخية » . ويساعد هذا التطبيق للمعايير المتخصصة غير التجارية إلى تخفيف الضغط الخارج حيث يصبح من الصعب للغاية أن ينتقد الزوار العاديون والسياسيون عن جدارة سياسات الإدارة ، أو أن يطالبوا بتغييرها .

وتمشيا مع هذه السياسة يقوم في الغالب بتقويم أنشطة المتحف ومعرضاته خبراء ينتمون إلى أوساط المتاحف . وغالبا ما لا يكون هناك كثير من التبادل بين المتاحف والمؤسسات الأخرى مثل الجامعات التي قد تكون كذلك في موقف يسمح لها بتقديم مجموعة الخبراء الذين يرجع إليهم التعرف على آرائهم الخاصة وعلى ما ينبغي أولا ينبغي عمله .

وتظهر بالطبع فى سلوك الادارة تلك السياسة غير التجارية من جانب المتاحف الحكومية وشبه الحكومية . وهدفها : تدعيم الحريات المسموح لهم بها . ويظهر هذا فى النواحي الآتية :

١- لاقلال بقدر الامكان من الانشطة التجارية . ويمكن ان نتوقع وجود عدد اقل من المطاعم التى يديرها المتحف فى نطاق ضيق وليس الهدف منها تحقيق ارباح .

٢- من الممارسات المتبعة فى مسك الحسابات بجميع المتاحف عدم تفريم العروضات الموجودة فى مخازن المتحف من الناحية التجارية رغم ان قيمتها فى السوق قد تكون مرتفعة للغاية . ومن اسباب ذلك : صعوبة تقدير سعر السوق فى مجال يقل فيه عددا المعاملات التجارية . ومن ثم تصبح القيمة التجارية لمعظم العروضات غير واضحة على الاطلاق . والى جانب ذلك قد ينخفض سعر السوق لمعظم الاعمال الفنية انخفاضاً كبيراً اذا ما عرضت فعلاً للبيع . وقد تفقد قيمتها النادرة اذا ما دخل كثير منها السوق ، واصبح السوق متشبعاً بها . ومع ذلك لا تقتصر هذه الصعوبات الخاصة بالتقويم على المتاحف ومن الممكن التغلب عليها . والاهم من ذلك ان معظم ادارات المتاحف ليس لها مصلحة فى القيمة التجارية . بل قد يفضل عدم تثمين موجوداتها تثميناً تجارياً للأسباب سالفة الذكر .

٣- يخضع قرار بيع المتحف التى فى مخازن المتحف او عدم بيعها لعوامل مؤثرة متناقضة . فمن ناحية تجلب المبيعات دخلاً وتعين فى التخفيف من قيود الميزانية . ومع ذلك من ناحية اخرى يتعارض تقويم السوق الذى يصاحب بالضرورة البيع مع مصالح الادارة . . وقد يسبب كذلك زيادة الايراد من هذا المصدر فى انقاص مصادر التمويل الخاصة والحكومية : مما قد يؤدى الى ان تتمكن المتاحف - كما هو متوقع - من تغطية جزء من نفقاتها الخاصة بصفة مستمرة تقريباً من مبيعات المخزون . وقد تدفع هذه النقطة الاخيرة بالطبع الادارة الى الميدان التجارى كما يمكن ان تدفعها الى عقد مبيعات قد لا تحب ان تعقدها فى ظروف اخرى . وفى نهائية المطاف يعتمد قرار البيع او عدم البيع على الاطار التأسيسى للمتحف ومدى صرامة قيود الميزانية . وعندما تكون القيود صارمة تماماً كما هو فى الغالب فى الولايات المتحدة تزداد المبيعات (خلال الفترة من ١٩٧٣/١٩٧٤ حتى ١٩٨٧/١٩٧٧ كان متوسط ٦٠ ٪ من ارصدة المشتريات الخاصة بمتحف الفن الحديث وارداً من بيع الاعمال الفنية) وعندما لا تكون القيود صارمة ، تكون المبيعات قليلة اء معدومة ! متحف الكونستوس فى زيوريخ لم يسجل أى مبيعات للاعمال الفنية خلال السنوات العشر الاخيرة) .

- ستحاول الإدارة تجنب الكشف عن الاسعار التى تدفعها قيمة
للاعمال الجديدة وذلك لسببين : الاول عندما لا تكشف عن السمسرة
يمكن أن تتحاشى المناقشات حول الاستخدامات البديلة الممكنة للاموال
(وتحاشيا للجدل يؤدي الى عدم الكشف عن الشروط المتعلقة بالهبات
كذلك) والسبب الثانى : وهو نقطة هجوم قوية ، يتمثل فى درجات
المخاطرة المختلفة التى ينطوى عليها الشراء والبيع . فعند الشراء قد
تواجه الإدارة مخاطر طفيفة تتعلق بالسعر المدفوع لان قيمة العمل يصير
تأمينها طبقا لمعايير « فنية » و « تاريخية » يمكن دائما تحديدها بالسعر
المدفوع ايا كان . ولكن يكمن خطر البيع حين يمكن ان يباع مرة أخرى
العمل الذى باعه المتحف فيما بعد فى السوق بسعر اقل مما قد يوحي
بأن المتحف يطلب فى معاملاته التجارية اسعارا اقل مما يجب .

كيف تستغل الإدارة الحرية المسموح لها بها لتحقيق أقصى استفادة

ما ان تتمكن الإدارة من بسط مساحة للعمل المستقل وتحمل نفسها
من المؤثرات الخارجية والنقد حتى تتمكن من الشروع فى استخدام تلك
القوة المكتسبة فى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة وفيما يلى بعض امثلة
محددة عن كيفية القياس بذلك مع مراعاة التركيز على المتاحف
شبه الحكومية :

- بالطبع تهتم ادارة المتحف اهتماما كبيرا بوضع جميع المعروضات
الخاصة معا التى ينسب نجاحها الى الإدارة وهيئة الموظفين مباشرة .
فمثل هذه المعروضات تكسيهم تقديرا (والاهم من ذلك فى اوساط
المتاحف) وتهيب لهم المكانة الخاصة وامكانيات العمل .

- ومن ناحية أخرى لن تهتم الإدارة كثيرا باستضافة المعارض
المتنقلة وحتى لو كان مثل تلك المعارض ناجحة كل النجاح فانها لن تسهم
فى اذكاء سمعة المتحف الخاصة من حيث الاداء الممتاز امام اخصائى المتاحف
الآخرين . وقد تصلح هذه المعروضات فى ادخال السرور على الزائر العادى
مع انه ليس لورغانيته سوى أهمية طفيفة نسبيا وان رضاه ليس بالهدف
الرئيسى .

- وتحاول ادارة المتحف تحقيق حد الاداء الممتاز اى التقدير المهنى
من خلال « التخصص » و « الكمال » . ويعنى التخصص احتواء المتحف
فى مجموعته على كل القطع الهامة فنيا واو تاريخيا من انتاج فنان بعينه
بصرف النظر عن قيمتها الفردية . وهذا بالطبع يؤيده بحماسة مؤرخو
الفنون والباحثون الآخرون . وغالبا لا يرى حد الامتياز فى هذا المجال
سوى من هم بداخل المتحف اى الاشخاص الذين هم على قدر من التدريب

والوعى الكافى لتقدير ما يتم عمله . وعادة ما تكون أهميته محدودة للغاية لدى الزوار المحليين العاديين ، نظرا لان الفائدة الاضافية التى تتحقق من مشاهدته الاعمال المعصورة للفنان نفسه تقل كلما ازداد عدد هذه الاعمال . ويعنى (الكمال) ان تمثل جميع الطرازات التاريخية فى المتحف وهذا يعطيه حجما معينا بالمقارنة بالمتاحف الاخرى .

— وتهتم الادارة كذلك بطبع كاتالوجات لها قيمة فنية وتاريخية تتيح المكانة نفسها لباحث جامعى عند تحرير كتاب . وتشر مثل هذه الكاتالوجات حتى لو تكلفت ما يزيد عن طاقة المتحف المالية . ان ذلك يتاثر مرة اخرى بطبيعة الاطار التأسيسى للمتحف ، فيمكن ان تتحمل المتاحف المدعمة حكوميا ولديها ضمانات ضد العجز المالى — العجز القادح بسبب نشر هذه المطبوعات ، ومع ذلك لا يمكن للمتاحف المدعمة من القطاع الخاص التى تخضع لقيود سيزانية اكثر صرامة ان تتحمل مثل هذا الانفاق الزائد . ومن ثم تحاول ان تجعل كاتالوجاتها مقروءة اكثر ، واكثر شعبية . بل ان متحف الفن الحديث فى نيويورك تمكن من أن يحقق ربحا لا بأس به من وراء « مطبوعاته والانشطة المساعدة » (عمليات النجزة بما فى ذلك المستنسخات) فمن عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى عام ٧٧ / ١٩٧٨ حقق المتحف مستوى ربح يربو على ٢٦٠٠٠ دولار سنويا من هذه الانشطة . أى حوالى ١٠ ٪ من دخله بينما حقق متحف كونستوس بزيوخ خسارة تزيد على ٤ ٪ من دخله بسبب تلك الانشطة (خلال الفترة ٧٣ — ١٩٧٧) .

موقف الادارة من الجمهور

لاتولى ادارة المتحف سوى اهتمام محدود بعدد كبير من الجمهور الزائر ورغبات الناس بوجه عام . لانها تركز على اوساط المتاحف والمجموعة المتخصصة الرئيسية ، فلا تجنى الادارة وموظفوها من معدل الزيارة سوى مكسب ضئيل نسبيا . ويخول لها حرية العمل المستقل التى اكتسبتها تجاهل الجمهور الى حد ما . وتميل الى التصرف على النحو التالى (وخاصة فى المتاحف التى تدعمها الحكومة نظرا لان لهما حرية تصرف اكبر من المتاحف المدعمة من الهيئات الخاصة :

— لن ترهق الادارة نفسها كثيرا فى تنظيم معارض شعبية قد تحقق معدل زيارة عاليا . اذ ليس لديها حافز على القيام بذلك ، نظرا لان المنفعة التصوى تحققها عن طريق الحصول على موافقة فنى المتاحف الاخرين واعجابهم لا موافقة واعجاب الجمهور العام . وتكون معدلات الزيارة العالية على ما يبدو فى الغالب نتيجة لمحض الصدفة ..

- وبوجه عام يأتي عرض معارض المتحف هزبلا من الناحية التعليمية وقلمنا بجيد شرح تاريخ وطبيعة عمل الفنانين . والقليل من المعارض يقدم لمعاونة المتفرج اثنوسط غير الدارس (اى الاغلبية من المتفرجين الحقيقيين) لكى يفهم ويفرق بين ما يعرض وبين سبب اختياره . وغالبا مسا تكتب بطاقات المعلومات المصاحبة للمعروضات بلغة لايفهمها غير اللامين بالموضوع . ولا توجد ارشادات واضحة عن المجموعات المعروضة . ويبدل مجهود ضئيل او لا يبدل مجهود لربط المعروضات بما يعرفه بالفعل المتفرج المتوسط عن التاريخ والظروف السياسية والثقافة والمشاهير . . الخ للعصر الذى ظهر فيه العمل الفنى .

- كما ان الحافز ضعيف لدى الادارة لكى تجعل الزيارة للمتحف ممتعة من الناحية المادية للزائر العادى ؛ حيث لا يتوفر له وسائل الراحة من مقاعد مريحة واركان للمدخين وتسهيلات للطعام . . الخ . واذا توفر شيء من ذلك يكون على مستوى غير لائق ولا يقارن باى حال بالمقاييس المطبقة فى تنظيم المعارض .

الخلاصة

وتكمن المساهمة الكبيرة لعلم الاقتصاد فى ابحاث المتاحف فى تحليله لجانباى العرض . وقد اكتشفنا فى مناقشتنا لنظرية السلوك ان وادارة المتحف ليس ابا سوى اهتمام محدود بارضاء رغبات الجمهور الزائر . بل يقع اهتمامها الاكبر فى اجادة العمل والحصول على اعتراف المجتمع المتصل بالمتاحف الذى يتكون من المساهمين وامناء المتاحف ومحبي الفنون ومؤرخى الفنون . والا هم من هذا كله اخصائيو المتاحف الاخرى .

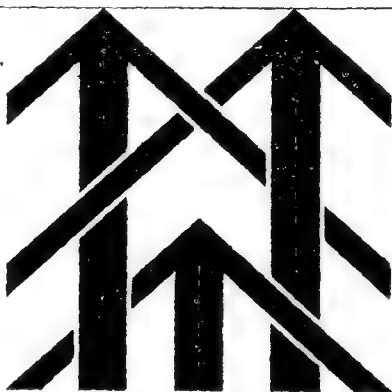
واذا تاقى لنا ان نحدث تأثيرا فى اعمال المتاحف وادارة سياساتها من الضرورى فى المقام الاول تعديل اللوائح التى تنصرف فى حدودها ادارة المتحف . اى ينبغى تغيير نظام الحوافز فى المواقف التى تقرر الادارة فيها اختياراتها . ويتيح لنا الاسلوب الاقتصادى فى التحليل انتقاء النقاط التى يمكن ان ندخل عليها التهديدات لصالح تغيير ميزان الفوائد والاقبى الذى يغير من شأن الاختبارات التى ستقرر . وبمعنى آخر يمدنا بالادوات التى نحدث التغيير فى السياسات والقرارات الاخرى .

ان من احتمالات التعديل فى نظام تشغيل المتحف زيادة امكانيات المشاركة التقليدية المتاحة للجمهور العام . ويظهر تحليلنا هنا أن الشعب الآن له تأثير طفيف نسبيا على سياسة المتحف وخاصة فى نطاق الاطار السائد عموما فى أوروبا . وعلى سبيل المثال يمكن لهذا الغرض استخدام

نظام الوصول بعد تحرى الدقة فى اعداده (انظر بيكوك ١٩٦٩ وبلـسـوج ١٩٧٧ . وفى نطاق هذا النظام يمكن أن يتحمل المتحف برسم الدخول ويعطى تكاليفه كما هى محسوبة طبقا للتقدير الاخير المتاح لعدد الزيارات المتوقعة . ويتلقى كل عضو فى المجتمع (اى الجمهور المحلى) الترخيص الذى يسمح له بدخول المتحف مجانا . ويسلم الترخيص وقت الزيارة بدلا من المال . ويكون الاشخاص احـراراً فى صرف التراخيص كما يحبون فى مخلف المتاحف التى تقـسـع فى الحى . ويتلقى المتحف معونة مالية فى مقابل عدد التراخيص التى يسلمها للجمهور وسوف يجعل هذه المعونة المالية للمتحف تعتمد اعتمادا كليا على رغبات الجمهور .

ومن الطرق الاخرى التى تتيح للجمهور أن يؤثر على سياسة المتحف ، زيادة حجم مشاركة الناخبين المباشرة فيه من خلال العمل السياسى . ويمكن ان تتيح الاجراءات الدستورية مثل الاستفتاءات على المقترحات الثمينة بصفة خاصة بل وعلى الميزانية السنوية ، لجمهور الناخبين الاستجابة لرغباتهم بشأن نوع المتحف والمعرضات التى يفضلونها .

ومن الطرق الاخرى كذلك تغيير نظام المتحف التأسيسى . فقد رأينا ان المتحف سواء كان تابعا للحكومة ومدعما منها ام اهليا من حيث التبعية او الدعم له تأثير كبير ويمكن عن طريق دراستنا للمميزات والمساوىء المتصلة بالنظامين ان نصل الى اطار تأسيسى يحقق نظاما افضل .



أوضاع وتقويمات
أسس البيانات
الاقتصادية والاجتماعية

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية

وساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

تحت مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتاً دولية.
تصدر طبعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الهياكل القومية للبيانات الاجتماعية والاقتصادية الأولية

اليونان

ربما كان افلاطون وارسطو اللذان عاشا فى القرن الرابع قبل الميلاد اول من حاول تحديد بعض المعالم الاساسية فى تنظيم الدولة (الارض والناس ، والانتاج والموارد المتاحة) . ولكن ترك الرومان ان يطبقوا عمليا نظريات فلاسفة اليونان القديمة وأن يخلقوا منها امبراطورية دائمة . وبالطريقة ذاتها تخلق الاحصاءات فى اليونان الحديثة وراء الصروح الاولى القوية التى تشكلها البيانات الاجتماعية / الاقتصادية على النحو الذى تطورت به هذه الصروح فى اسكندناوة وغيرها من بلاد العالم الغربى . وبرغم بداية مبكرة (اول تعداد للسكان كان فى سنة ١٨٢٨) كان التطور الذى حدث بعد ذلك متقطعا ومترددا ، واتسم بثغرات طويلة فى السلسلة الاحصائية ، ويضعف الى حد ما فى الجودة النسبية للبيانات المنشورة . هذه الناحية من تنظيم الدولة لم تقرب من المستويات الحديثة الا بعد أن تركزت جميع الانشطة الاحصائية فى ادارة واحدة هى « الهيئة العامة للاحصاء باليونان » فى عام ١٩٢٥ ، لتصبح فى عام ١٩٥٤ الهيئة القومية للاحصاء باليونان » .

اللاب : فاسيليوس ج . قالاوراس

قضى وقتا طويلا اخصائيا فى الشؤون الصحية ،
وديموغرافيا فى اليونان والولايات المتحدة والمنظمات
الدولية . وهو الآن استاذ فخري فى جامعة اثينا .
ومؤلفاته عديدة باليونانية والانجليزية والفرنسية وغيرها
من اللغات .

المترجم : د . راشد البراوى

استاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس
ممن عضوا متفرغا فى المجلس الدائم لتنمية الانماح القومى
ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالاداره
.. له مؤلفات كثيرة ..

وفى الصفحات التالية محاولة تهدف اولا الى استعراض التطور
التدريجى الذى مر به بنيان البيانات الاجتماعية والاقتصادية فى اليونان
على امتداد السنوات المائة والخمسين من وجودها دولة مستقلة . ثانيا
الى وصف التنظيم الحالى بنشطته التى توسعت كثيرا ، وبعض ما يشوبه
من نواحي قصور لا محيص عنها ، وذلك الى جانب بعض افكار عن الصورة
المنتظرة فى المستقبل .

العروض التاريخية

بدأ تطور الاحصاءات الرسمية البطيء والشاق فى اليونان عشية
تحررها من النير العثمانى ، وسار بفترات زمنية غير منتظمة على
النحو التالى :

١٨٢٩ - ١٨٦٠

قبل الاعلان الرسمي عن قيام اليونان كدولة مستقلة بعام ، اجرى تعداد للسكان فى عام ١٨٢٨ ، وكان له هدف مزدوج : احصاء السكان الفعليين الذين كانوا يعيشون فى داخل حدود البلد ، بالإضافة الى عمل تقدير لعدد السكان بالمنطقة نفسها فى عشية الثورة الكبرى التى بدأت فى ٢٥ مارس ١٨٢١ . لم يبق لنا سوى المجاميع الكلية (٩٢٨٧٦٥ عن عام ١٨٢١ ، و ٧٥٣٤٠٠ عن عام ١٨٢٨) ، ولكنها تسرى القصص المفعجة عن خسائر الحرب التى تجاوزت ٢٥ فى المائة من مجموع السكان . وبعد ذلك بخمس سنوات أى فى سنة ١٨٣٣ نظمت مملكة اليونان لأول مرة ، وقسم الفرع التنفيذى من الادارة الى سبع سكرتريات أو وزارات ، منها وزارة الداخلية التى نيط بها تجميع البيانات الرقمية عن السكان والارض والوارد .. الخ .

وفى عام ١٨٣٦ نظم « مكتب المالية العامة » الخاص بوزارة الداخلية نوعا من تعداد السكان مبنيا على عدد المسجلين فى كل مدينة وبلدة أو قرية فى تاريخ معين . وتكرر الاجراء سنويا حتى سنة ١٨٤٥ ، ثم على فترات غير منتظمة فى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٦ . ونشرت النتائج لأول مرة فى سنة ١٨٤٥ فى الجريدة الرسمية التى اشتملت ايضا على البيانات المعائلة عن السنوات ١٨٣٩ - ١٨٤٤ . وفى عام ١٨٤٦ عهد الى حكام الاقاليم (أى رؤساء المصالح والادارات أو الاقسام الفرعية فى البلاد وعددها جميعا ٥٢) بجمع بيانات « صحيحة » عن المواليد والوفيات ، وكذلك عن الزراعة والتجارة ، لترفع فى الوقت المناسب الى الحكومة أى الى مكتب المالية العامة . وفى الفترة الممتدة حتى ١٨٥٩ اتخذت الاحصاءات الرسمية خطواتها الاولى : وحاولت برغم نقص الموارد : أن تزود الحكومة بوصف احصائى معين للبلد . وظل مكتب المالية العامة اكثر من خمسة وعشرين عاما يرفع التقارير الى وزير الداخلية . وبالإضافة الى تعدادات السكان والاحصاءات الحيوية بذلت ايضا محاولات لجمع البيانات عن موضوعات اخرى مثل : تسجيل المالكات (الحكومية والخاصة) . والارض المنزرعة وغير المنزرعة والمنتجات الزراعية ، والحركات فى الموانى ، والملاحة والتجارة الخارجية والداخلية ، واقتصاديات الحكم المحلى ، وعدد الاسرة فى المستشفيات وحركة المرضى ، والمستوى التعليمى للذين يمضون مدة الخدمة العسكرية .

وبغض النظر عن أن هذه المادة الاحصائية كاملة أو يمكن الاطمئنان .

اليها ، فقد ظلت فى أضياف مكتب المالية العامة دون أن تنشر . لم تكن الحكومة تدرك ، ولم يكن الشعب يدرك ، القيمة التى تمثلها هذه البيانات

الرقمية بالنسبة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط : ولم تستخدم الا كنوع من سجل تاريخي .

١٨٦٠ - ١٩٠٩

وبعد تطوير طال امده ظهرت في عام ١٨٦٠ اولى امارات النضج حين قسم مكتب المالية العامة الى اربعة اقسام احدها باسم « قسم » الاحصاءات . كانت هذه اول مرة يبدأ فيها كيان احصائي خاص يعمل في داخل الادارة الحكومية . وفي عام ١٨٦١ أجرى اول تعداد حقيقي للسكان (يشمل الجنس والعمر وغيرهما من الصفات) ، واقترن هذا بتعداد زراعي نشرت نتائجه على حدة في عام ١٨٦٢ . وفضلا عن هذا ، وابتداء من عام ١٨٦٠ بدأ نشر الاحصاءات الحيوية سنويا ، عن حالات الزواج والمواليد والوفيات بالنسبة الى البلد بأسره . وبالمثل أصبحت الوزارات الاخرى تهتم بالتعبير الرقمي عن انشطتها حتى وان لم يشأ بها رسميا مكتب للاحصاء . وهكذا بدأت وزارة العدل تنشر (على فترات غير منتظمة) احصاءات عن الجرائم والمحاكم ، بينما راحت وزارة المالية منذ عام ١٨٥٣ تنشر الاحصاءات عن التجارة الخارجية والملاحة .

وبعد عام من الاضطراب تغيرت فيه الاسرة الحاكمة ، فان ماتلاه من تنقلات بين كبار الموظفين ، جعل من ا. مونسولاس رئيس لمكتب المالية العامة . كان الرجل احصائيا بحكم المهنة واداريا قديرا ، واذا ظل يشغل المنصب اكثر من عشرين عاما ، فقد كان له تأثير بالغ على تحسين الاحصاءات الرسمية . فبدات البيانات عن السكان والزراعة والتعليم والصحافة وادارة البريد ، الخ ، تنشر بانتظام ، ، وجذبت اهتمام كل من الحكومة والجمهور .

وعلى وجه العموم تميزت الفترة ١٨٥٩ - ١٨٩٠ بارتفاع مكانة الاحصاءات في اليونان وبازدياد الاعتراف الدولي بها . ومن الانجازات الرئيسية في هذه الفترة تعدادان ناجحان للسكان في عامي ١٨٧٠ ، ١٨٧٩ وفرا قدرا كبيرا من البيانات التحليل الديموغرافي ، والمشاركة النشيطة من جانب اليونان في ثلاثة مؤتمرات دولية لاحصاء ، والاكتار من الصحف اليومية والدوريات والموسوعات . الخ ، وعرض البيانات الاحصائية واستخدامها ، وأهم من هذا كله ادماج هذه الاحصاءات في الادارة العامة . وبالإضافة الى ذلك جذبت الاحصاءات اليونانية اهتمام الدوائر العلمية من محلية وأجنبية ، مما يمكن ان يعزى الى الدافع الذي تولد بوجه خاص في البلاد الاوربية الغربية ، بفضل المؤلف الشهير الذي اخرجه عالم الاحصاء البلجيكي كتليه

ولسوء الحظ أنه بانتهاء خدمة مدير المكتب (مونسولاس) انتهى فجأة حوالى عام ١٨٩٠ ازدهار الاحصاءات اليونانية . وحدث هذا فى نفس الوقت الذى انحط فيه شأن الادارة الحكومية كلها ، وهو ما يعود بصفة خاصة الى ركود اقتصادى ترتب عليه اضطراب سياسى بلغ الذروة فى حرب فاشلة ولكنها مفجعة ، فى عام ١٨٩٧ ، وفى افلاس الدولة . وتوقفت جميع الانشطة الاحصائية خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٩١٠ باستثناء واحد هام هو اجراء تعداد للسكان فى عام ١٩٠٧ ونشر النتائج التحليلية فى مجلد ضخم .

١٩١٠ - ١٩٢٤

فى عام ١٩١٠ بدأت حركة لا يستهان بها ، نحو الابتكار فى الادارة العامة بما فيها الاحصاءات الرسمية . فبعد حركة ثورية ناجحة وان كانت قصيرة الامد ، تولت الحكم قوى سياسية تقدمية تحدوها نية امنية فى ازالة الاساليب العتيقة وتحسين جهاز الدولة . وزادت حربا البلقان فى ١٩١٢ - ١٣ مساحة وسكان اليونان الى الضعف تقريبا مما جعل هذا البلد يحتل بعد ذلك مركزا بارزا فى البلاد الصغيرة بأوروبا .

ومنافع اعادة التنظيم هذه تجلت ببطء فى تنمية الصناعة وتكوين وحدات اقتصادية كبيرة ، وظهور الطبقة الوسطى ، وحدث توسع له شأن فى القوة العاملة (المنظمة تقريبا) . وأدت الحاجة الى تحسين استغلال الموارد الطبيعية الى انشاء ثلاث وزارات جديدة هما : وزارة الاقتصاد الوطنى (وتضم التجارة والصناعة) ، ووزارة الزراعة ، ووزارة النقل والمواصلات . وفى الوقت نفسه تقرر ان تنشئ داخل كل وزارة جديدة او قديمة وحدة اقتصادية خاصة لتتبع وتسجيل الانشطة فى داخل اختصاص كل منها . وأهم من هذا كله كان انشاء قسم للاحصاء فى وزارة الاقتصاد الوطنى ، اصبح فيما بعد قسما ذا طابع مركزى للاحصاء . وكانت المسؤوليات التى عهد بها الى هذا القسم جمع وصيانة ونشر جميع الاحصاءات الوطنية التى تشير الى : (أ) السكان ، والاحصاءات الحيوية والهجرة ، (ب) انتاج الزراعة والصناعة ، والصناعة الكوخية والقطاعات المرتبطة بها ، فضلا عن تحليل الحرف والقوة العاملة بوجه عام ، و (ج) النقل والمواصلات والتجارة الداخلية والخارجية والقضاء والايمان ، الخ . وفى الوقت نفسه تم تشكيل مجلس للاحصاء من اساتذة الجامعات (اساتذة كراسى مادة الاقتصاد) وممثلى الفرق التجارية والصناعية . وكان على رأس قسم الاحصاء (حتى عام ١٩١٩ ، عالم ممتاز فى الاقتصاد والاحصاء ، اصبح فيما بعد استاذًا بجامعة أثينا .

وينسب الى قسم الاحصاء الى أن أعيد تنظيمه فى عام ١٩٢٥ -
الفصل فى الاعمال الآتية : الاحصاء الزراعى لعام ١٩١١ والاستقصاءات
العامة عن متوسط أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية ، وتكلفة المعيشة .
وتعدادات السكان فى الاقاليم الجديدة التى ضمت فى عام ١٩١٣
والاحصاء الصناعى لعام ١٩٢٠ وتعداد السكان عام ١٩٢٠ وأخيرا تعداد
اللاجئين الذين قدموا من آسيا الصغرى فى عام ١٩٢٣ .

١٩٢٥ - ١٩٥٦

أسفرت إعادة تنظيم القسم الإحصائى فى عام ١٩٢٥ عن انشاء
« الهيئة العامة للإحصاء باليونان » داخل وزارة الاقتصاد الوطنى ،
وفيهما تركزت كافة الإحصاءات الرسمية . ان تجميع اقسام الاحصاء
التى كانت من قبل متناثرة بالوزارات ، تحت تنظيم واحد كان يعنى حسن
الرقابة على البيانات ، وتجنب ظواهر الازدواج ، وتوسيعا له شأنه للمجال
الذى تغطيه الاحصاءات . وفى وقت قصير نسبيا غطت المطبوعات
الاحصائية الكثير من قطاعات الإدارة الحكومية والنشاط الخاص ، وهى
قطاعات كانت موضع الاهمال حتى ذاك الحين . وبهذا أحاطت بكل عناصر
حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وبدأ اخراج « النشرة
الاحصائية الشهرية » فى عام ١٩٢٩ ، و « الكتاب السنوى للإحصاءات
فى اليونان » عام ١٩٣٠ .

ومن أهم أنشطة « الهيئة العامة للإحصاء باليونان » خلال فترة ما بين
الحربين ، نذكر : تعداد السكان عام ١٩٢٨ والمسح الإحصائى للمكتبات
واحصاءات الصحافة ، التعداد الزراعى عام ١٩٢٩ واستقصاء فى عام
١٩٢٩ عن ميزانية أسر العمال فى الصناعة وتعداد عام ١٩٣٥ عن
المشروعات الصناعية والتجارية والتعداد الزراعى عام ١٩٤٠ وتعداد
السكان عام ١٩٤٠ .

ومن المهم أن يلاحظ ان تعدادات عام ١٩٤٠ أجريت قبل هجوم
إيطاليا الفاشية على اليونان فى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ ، باثنى عشر يوما .
وبعد ذلك بستة أشهر ، ونتيجة للغزو الألمانى (ربيع ١٩٤١) كانت البلاد
تخضع لاحتلال ثلاثى . ولم يتم دراسة المادة التى جمعتها التعدادات .
ان الحرب ، بل والاحتلال بوجه خاص ، بما ترتب عليهما من نهب
للموارد القومية وما أعقبه من مجاعة عمت أرجاء البلاد ، وأعمال الانتقام
على نطاق واسع ضد السكان اليونانيين . نقول ان هذه جميعا نتج عنها
شلل للدولة ووقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة . وحتى بعد الحرب
حلت فترة من الاضطرابات الداخلية ، ولم تنته الحرب بالنسبة الى

اليونان الا حوالى نهاية ١٩٤٠ . فى ظل هذه الظروف توقفت جميع الأنشطة الاحصائية ، فلم يجر سوى تعداد للزراعة عام ١٩٥٠ وآخر للسكان فى عام ١٩٥١ .

ولعل الفترة منذ عام ١٩٥١ اهم الفترات من وجهة نظر تطور وتوسع الاحصاءات اليونانية . ففى الفترة ١٩٥٣ - ٥٦ اُرسيت الاسس تنظيم ادارة الاحصاء الحديثة ، بالمساعدة من جانب بعثة تابعة للأمم المتحدة امضت سنة كاملة فى اليونان تدرس الحاجات وتقوم استراتيجة أشباعها بالموارد العامة المتاحة .

البيان الحالى للتنظيم الاحصائى

الهيئة القومية للاحصاء باليونان

المظاهر الرئيسة للهيئة القومية للاحصاء باليونان (ونرمز لها بعد بكلمة « هقى » هى : (ا) ادارة نظام مركزى الطابع للتنظيم الاحصائى ، (ب) استخدام تكنيك العينة على نطاق واسع ، فى جمع وتطوير البيانات الاحصائية ؛ (ج) استخدام أفراد مؤهلين فى جميع مراحل كل عملية احصائية ، و (د) استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية (وغيرها من المعدات الحديثة) للرقابة على البيانات التى تجمع وتطورها .

وطبقا للتشريع المتصل بهذا الامر (القرار بقانون رقم ٣٦٢٧ لسنة ١٩٥٦ عن « تنظيم الهيئات القومية للاحصاء باليونان » والقرار الجمهورى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٦ عن بيان « هقى » يناط بالاخيرة جمع وتطوير وتصنيف وتحليل جميع البيانات الاحصائية للبلد التى تكون هناك حاجة اليها من اجل (ا) ايجاد مؤشرات حكومية للاسترشاد بها ، و (ب) اعداد برامج الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة .

ان « هقى » هيئة حكومية مستقلة تعمل تحت اشراف « وزير التنسيق » (يلى رئيس الوزراء فى المرتبة) ، وهى مكونة من : (ا) الهيئة المركزية ، (ب) هيئات الاحصاء بالوزارات ووحدات القانون العام المستقلة ، و (ج) هيئات الاحصاء الاقليمية على مستوى الوحدة الادارية وهذه الهيئات تضطلع بالمهام التالية :

تتولى الهيئة المركزية جمع كافة البيانات الاحصائية عن اليونان ، والتحقق منها ، واعدادها على هيئة جداول ، ونشرها فى صورة تطبيقية . ويعهد اليها ايضا بالتنسيق بين مكاتب الاحصاء الهامشية (فى مختلف

الوزارات والاقاليم) لزيادة كفاءتها ، ولضمان اتساق الاساليب ودقة البيانات الاحصائية النهائية .

ويناط بهيئات الاحصاء فى الوزارات او المؤسسات الاخرى : جمع وتحليل وعرض بيانات خاصة تقع داخل اختصاص كل وزارة او مؤسسة عامة ، بقصد المساعدة فى تقويم الاداء واعداد البرامج والسياسات المحتملة اللازمة لانشطتها .

وهيئات الاحصاء الاقليمية (بالمحافظات) عبارة عن وحدات تنفيذية بحثة يقتصر عملها على جمع البيانات الاحصائية المبدئية حسب تعليمات « هقى » أ والسلطة المركزية القائمة بالاشراف .

والمعتقد ان لمثل هذا البنيان أو الهيكل مزايا معينة على أسلوب التنظيم الاحصائي والقائم على اللامركزية . وهكذا فبانشاء مكتب مستقل للاحصاء داخل كل وزارة (باستثناء وزارتي التنسيق والدفاع) يرتبط العاملون فيه « بالهيئة القومية للاحصاء باليونان » تتم تلبية حاجات كل من التنسيق والتغطية الاحصائية لمجالات خاصة . ويتطور البرنامج قصير الامد أو طويله فى كل وزارة ، بالتعاون مع « هقى » ، بينما يتبع تجهيز المادة الاحصائية الاجراء ذاته ، وتكون البيانات النهائية متمشية مع حاجات الوزارة و « هقى » . واخيرا ، يساعد انشاء مكتب للاحصاء فى كل وحدة ادارية على الاسراع الى حد كبير بجمع البيانات الاحصائية المحلية والتثبت منها .

ومن وظائف « هقى » الرئيسية « التنسيق بين كافة الوكالات الحكومية المشتغلة بجمع و تطوير البيانات الاحصائية المستمدة من وظائفها الادارية . وذلك بقصد تجنب الازدواج . وضمان اتفاتها مع المستويات الدولية المعترف بها » . ان « هقى » هى الوحدة الحكومية الرئيسية التى لها الحق فى جمع ونشر الجزء الاكبر من المعلومات الاحصائية « عن البلد بأسره ولكن قد تخفق فى تلبية كل ما تطلبه مختلف القطاعات العامة من البيانات الاحصائية ، وفى هذه الحالة يتاح لوحداث حكومية اخرى ان تمارس الانشطة الاحصائية شريطة ان توافق « هقى » مقدما على المستويات الاساسية التى تحكم العمليات الاحصائية التى تقوم بها هذه الوحدات . وبهذه الطريقة يتسع مجال التغطية الاحصائية باطراد ، بينما يتم الابقاء على الجودة النسبية للبيانات فى مستوياتها الحالية .

الوحدات الاحصائية خارج « هقى »

من مختلف الوحدات الاحصائية التى تخدم الحاجات الخاصة لبعض الخدمات العامة او المشروعات شبه الخاصة تستأهل الهيئة القومية

للمحاسبات وبنك اليونان اهتماما خاصا لان انتاجهما النهائي ذو طابع عام .

والهيئة القسومية للمحاسبات التابعة لوزارة التنسيق مسئولة عن اعداد الجداول عن المنتج القومى الإجمالى والحسابات القومية ، وتطور قطاعات النشاط الاقتصادى الرئيسية ، والانفاق على الاستهلاك الخاص، والاستثمارات وميزان المدفوعات ، وغير ذلك من العوامل التى تدخل فى تكوين المنتج القومى الإجمالى والدخل القومى. والهيئة القومية للمحاسبات مسموح لها باجراء بحوث تكميلية خاصة عن تدهور المنتج القومى الإجمالى بفعل أحد مصادر قطاع الدخل والقطاع الاقتصادى ، ومصادر ومجموعات الدخل الشخصى ، وقياس رأس المال الوطنى بأنواع من السلع وقطاعات الاقتصاد . وتقدير الاستهلاك السنوى للاصول ، وغير ذلك من البحوث والتحليل التى تتصل بنشاط هذا الجهاز . وتشر النتائج النهائية فى مجلدات سنوية مستقلة . وثمة تعاون وثيق مع « هقى » بالنسبة لكافة أنشطة الهيئة القومية للمحاسبات .

ويجمع بنك اليونان (البنك المركزى) احصاءات النقد والائتمان وميزان المدفوعات . ويجهز أيضا الرقم القياسى لاسعار الجملة بالنسبة لمنطقة أينا / بيريه . وتقوم « هقى » الآن بحساب الرقم القياسى لتكلفة المعيشة . وكان يقوم بحسابه من قبل ذلك بنك اليونان . وبالمثل ، فكافة الأرقام القياسية (الاستهلاكية ، الجملة ، الزراعة ، التشييد ، الخ . تعدها « هقى » وتمثل الأرقام القياسية الرسمية .

وتتولى أجهزة ومؤسسات حكومية أخرى جمع وتجهيز البيانات الاحصائية المستمدة من أنشطتها الادارية وتغطى احتياجاتها هى ، ولكن هذه لا تشر . ويجب أن نذكر بوجه خاص وزارة المالية ووزارة الزراعة . فالأولى تقوم عن طريق مختلف أجهزتها ، بجمع قدر هام من المعلومات عن المحاصيل والمدفوعات وضريبة الدخل وإيرادات الدولة (حسب الفئات والمصدر) ، والانفاق والدين العام ، الخ . وبعد تطوير هذه البيانات محليا (عن طريق جهاز الإحصاء بوزارة المالية) تطبع فى مجلدات مستقلة (النشرة الاحصائية عن المالية العامة ، الكتاب السنوى لاحصاءات المالية العامة والدخل والضرائب بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ، الدخل والضرائب بالنسبة الى الشركات ، الخ) .

وتقوم وزارة الزراعة عن طريق أجهزتها الاقليمية بجمع البيانات واعداد التقديرات عن المساحات المزروعة ومجموعة الانتاج ومتوسط غلة الهكتار ، واعداد الماشية وغيرها من الحيوانات المنزلية والحيوانات المزرعية ، الخ .

أنشطة « هقى »

من الظواهر الكثيرة والمتعددة التى تغطيها « هقى » يحتل تجميع البيانات الاجتماعية والاقتصادية مركز الصدارة بسبب متطلبات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الحديثة . وفيما يلى أهم القطاعات المغطاة (مع خلاصة للإحصاءات التى جرى تجميعها) :

السكان :

الإحصاءات الحيوية ، حركات الهجرة والسفر ، التعدادات .

العمالة :

البطالة ، ساعات العمل ، المرتبات والأجور ، حوادث العمل . الخ .

الصحة :

الرفاهية : الأمن الاجتماعى - الحركة بالمستشفيات . الاستقصاء عن السرطان ، المسح السنوى لنشاط منظمات التأمين الاجتماعى .

التعليم :

عدد التلاميذ والطلاب والعلمين حسب مختلف الخصائص فى جميع مستويات التعليم ، وعدد المباني المدرسية .

القضاء :

إحصاءات القضايا المدنية والجنائية والإصلاحات .

الزراعة :

الحيوانات المزرعية ، الغابات ، صيد الأسماك - التعدادات ، المسح الزراعى السنوى عن إنتاج المحاصيل والحيوانات والملكبات الزراعية الخاصة بفرض معين ، عمليات المسح الهيكلية ، إحصاءات صيد الأسماك .

المحاجر والناجم ، الملاحات :

المسح السنوى عن الإنتاج والصفات الأخرى .

الصناعة :

التعدادات ، الاستقصاء السنوى لجمع البيانات ، الأرقام القياسية للإنتاج الصناعى .

التجارة :

تعداد المنشآت التجارية ، إحصاءات الصادرات والواردات ، الرقم القياسى الشهرى لقيمة مبيعات التجزئة .

التفصيل :

احصاءات النقل البرى ، عدد الركاب ، الكيلومترات التى قطعت ،
البضائع التى نقلت ،، احصاءات الملاحة : عدد السفن ، حركات
السفن ، الركاب ، البضائع ، العمالة ، حوادث الملاحة ،
حوادث الطرق .

الائتمان :

ائتمان السلع الاستهلاكية وائتمان الجملة التى يحصل عليها الفلاحون
والتي تدفع لهم .

الانفاق :

احصاءات الانفاق العائلى ، بصوث ميزانية الاسرة .

وتجمع البيانات اامباشرة (عن طريق التعدادات والاستقصاءات
بالعينة . والتسجيل المستمر ، التسعيرة ، الخ) ، او بطريق غير مباشر
من مصادر اخرى كالاجهزة والمؤسسات الحكومية الاخرى ، الخ .
والبيانات التى يتم الحصول عليها من مؤسسات حكومية اخرى تنشر كما
هى دون تطوير او تعديل .

واجراء التعدادات الذى هو من مشاغل « هقى » الاساسية ،
يشير الى (ا) السكان والمساكن ، (ب) الماشية فى قطاع الزراعة ،
ج . المنشآت ذات الانشطة غير الزراعية . وبلاضافة الى البيانات المباشرة
التي توفرها لسنوات التعداد ، توفر التعدادات المؤشرات اللازمة لتجميع
مختلف السجلات التى تفيد كاطار لاجراء عمليات الاستقصاء بالعينة .
وكما يبين فى اللوحة التنظيمية هناك قسم مستقل مسئول عن تنظيم
واجراء هذه التعدادات . وكانت الاسباب التى املت انشاء قسم التعداد
هى : اولاً ، تزامن تعدادات السكان والمساكن مع تعداد الزراعة والحيوانات
المزرعية ، وبالمثل وقوع تعدادات المنشآت الصناعية فى وقت اجراء
تعداد المنشآت التجارية والخدمية ، وثانياً : التقسيم بين شتى عمليات
العمل التمهيدى اللازم لكل تعداد وعرض نتائج التعداد على أساس
متجانس يناسب مختلف الاستخدامات المطلوبة للتعدادات المختلفة .
وثمة اعتبار ثالث يتعلق بالقوة البشرية والوارد المتاحة عند اعداد
مشروعات كثيرة فى نفس الوقت الواحد ، وبذلك يتحرر موظفو الاقسام
الخاصة (السكان ، الانتاج ، الخ) . ليستأنفوا عملهم العادى بمزيد
من السرعة .

السكان ، الاسكان والزراعة ، الحيوانات المزرعية :

اجرى في اليونان اثنا عشر تعداداً كاملاً للسكان : على الاقل ، منذ حوالى منتصف القرن الماضى . ولكن باستثناء الاربعة الاخيرة (١٩٤٠ و ١٩٥١ و ١٩٦١ و ١٩٧١) فانها جميعا اجريت فى فترات غير منتظمة (١٨٦١ و ١٨٧٠ و ١٨٧٩ و ١٨٨٩ و ١٩٠٧ و ١٩٢٠ و ١٩٢٨) . وبالمثل كان نوع الاسئلة المستخدمة فى الحصول على المعلومات وعدد هذه الاسئلة يتفاوتان من تعداد الى آخر . الا انه بالنسبة للعقود الثلاثة الاخيرة استخدمت صحيفة الاستبيان الخاص بالاسر بحوالى نفس العدد وانواع الاسئلة .

والتبع منذ عام ١٩٦١ هو اجراء تعداد السكان فى نفس تعدادات الاسكان والزراعة والحيوانات المزرعية . ويؤدى مثل هذا التوافق الزمنى الى تغطية افضل (حالات اغفال اقل وخاصة بالنسبة الى حائزى الاراضى الزراعية) . ويؤدى ايضا الى خفض التكلفة . واتخذت « هقى » نظام اجراء التعداد فى يوم واحد . ومن ثم فى مثل هذا اليوم تتم تعبئة نحو ٦٠.٠٠٠ شخص (القائمون باخذ التعداد ، ومندوبو التعداد الرئيسيون ، والمشفرون ، الخ) ، وعلى اثر ذلك مباشرة « تراجع التغطية » للبحث عن اى خفض او مبالغة فى عدد الاشخاص داخل كل اسرة .

وفى عام ١٨٦٠ اجرى اول تعداد للزراعة والحيوانات المزرعية ، ثم من بعد ذلك فى سنوات ١٩١١ و ١٩٢٩ و ١٩٤٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . ١٩٧١ . انه وسيلة قوية للتنمية الزراعية . ورغم انه تكملة استقصاءات عن هيكل الملكية الزراعية ، فان بيانات التعداد تصلح اساسا يقوم عليه رسم وتحسين السياسة الزراعية القومية .

وتعدادات المنشآت الصناعية والتجارية تطور تاخر كثيرا ، فكان اولها فى عام ١٩٢٠ فى وقت عمل تعداد السكان . ولم يغط هذا التعداد سوى المنشآت الصناعية . وغطى التعداد الثانى فى عام ١٩٣٠ ، كلا من المنشآت الصناعية والتجارية ، ومد تعداد ١٩٤٠ و ١٩٥١ نطاق التغطية ليشمل جميع خصائص الانتاج الصناعى تقريبا . واعتبارا من عام ١٩٥٨ تؤخذ تعدادات المنشآت على حدة كل خمس سنوات فتغطي الصناعات التحويلية والكوخية ، وكل عشر سنوات وعندئذ تشمل جميع فروع الصناعة . وتشير المعلومات الواردة فى تعدادات المنشآت الى نوع النشاط (الفرع الصناعى) ، والمركز القانونى للمشروع ، وعدد العاملين فيه ، والقوة الكهربائية المركبة فى المنشأة ، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع .

المصطفى والمصابيح

السرطان

[illegible]

وبالإضافة الى التعدادات العامة على ما ذكرنا آنفا ، قامت « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » بعمليات حصر أصغر مثل « تعداد المستشفيات أو المباني المدرسية ، وعدد العاملين في السفن التجارية ، واستقصاءات مشابهة أخرى » .

استقصاءات المعاينة

في عام ١٩٥٦ أدخلت « هقنى » تكتيكات المعاينة ، وتوسعت في استخدامها منذ ذلك الحين . ومع نواحي قصور هذه الطريقة (بمزاياها) تتم بحوث العينة عندما يكون الاستقصاء الكامل الذى تصل فيه نسبة التغطية الى ١٠٠ ٪ : عالية التكاليف جدا ، أو يتطلب من الوقت ما يزيد كثيرا على ما يمكن تخصيصه له .

ويستخدم أسلوب العينة فى تنفيذ عمليات مراجعة التفطية فى الفترة التالية للتعداد ، وكذلك للاسراع بعرض نتائج التعداد البدئية عن طريق تطوير بالعينة ومجوعات الأسئلة الواردة بصحيفة التعداد واذ تحكم بالتجربة حتى الان فتسد أثبتت طرق المعاينة نفعها وكفاءتها . وأنها تدعو الى الرضاء تماما . . وتجربة « هقنى » مبنية على عدد من عمليات المسح المتعلقة بالمساكن واستقصاءات الوحدات الاقتصادية (المنشآت ، المشروعات ، الملكيات الزراعية ، الخ) . وكلها اسفرت عن نتائج مهمة من الناحية الاحصائية ، فى وقت قصير نوعا وبتكلفة متواضعة . ومع كل ، ، فتكتيكات المعاينة (أخذ العينات وفحصها) تصبحها صعبا أو متاعبا معينة ، مثل عدم توافر اطار سليم للمجتمع يمكن قياسه ، الى جانب جعل التكتيكات غير متخلفة عن العصر ، مما يؤدي الى ايراد أخطاء ، ومن ثم الى تقليل امكانية الاطمئنان الى النتائج . فضلا عن هذا ، فبالاعتماد على حجم العينة ، يجب قصر تحليل مختلف الخصائص على المجموع الكلى وعدد قليل من الجامعات الفرعية (مثلا : مجموع السكان ، و / أو مجموع سكان الحضر والريف) . أن محاولات اجراء تحليل أكثر تفصيلا تؤدي فى العادة الى نتائج مشكوك فيها بسبب ازدياد الخطأ فى أخذ وفحص العينات .

وكما هو مشهور فالشرط الاساسى لاجراء استقصاء بالعينة وجود الاطارات المناسبة والحديثة نسبيا التى يجرى انتخاب وحدات العينة منها .

وبالنسبة لاستقصاءات الاسر لا تتوافر فى اليونان سجلات عن السكان لتختار منها الوحدات المراد فحصها . وهذا راجع الى غياب أى نظام متسق للامن الاجتماعى تكون فيه لكل فرد بطاقة أمن خاصة به .

ومن جهة أخرى ، ففي البلد مؤسسات (صناديق) كثيرة للامن الإجتماعي وهو لا يعنى تغطية كاملة للسكان جميعا ، أو انعدام حالات ازدواج (كأن يظهر الشخص الواحد في اثنين أو أكثر من صناديق الامن) . والفوائيم للاسماء حسب الاقليم ، لا تشمل الا على عدد الاشخاص القيمين ، ولكنها تضم ايضا اسماء من سبقت لهم الإقامة فيه ثم انتقلوا الى اقليم أخرى في داخل البلد أو زحوا الى الخارج . وبصدق الشيء ذاته على السجلات التي تحتفظ بها البلديات أو الكوميونات (الاقسام الفرعية في داخل الوحدة الادارية » . وكان عددها حوالي ٦٠٠٠٠ . طبقا لتعداد عام ١٩٧١) التي لا تعتمد السكان الفعليين في وقت المسح . وعلى ذلك ، فالبدل الوحيد المتبقى هو الالتجاء الى طريقة المعاينة حسب المنطقة . وهي الطريقة التي تستخدمها « هقي » بانتظام عندما يقع الاختبار على الاسرة أو الفرد كوحدة البحث (الاستقصاء الجارى عن القوة العاملة ، بحث ميزانية الاسرة ، الخ) . وثمة معاينة متعددة المراحل والدرجات تستخدم في هذه الحالات مع الاجراء التالي : يقسم البلد الى فئات رئيسية حسب حجم السكان ، مثل : (أ) اثنا الكبرى ، (ب) سالونيك الكبرى ، (ج) المدن التي يبلغ سكان الواحد منها ٣٠٠٠٠ نسمة فأكثر ، (د) المدن التي يتراوح عدد سكان الواحد منها من ١٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ نسمة ، (هـ) المناطق شبه الحضرية (٢٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة) ، (و) المناطق الريفية (القرى التي يقل عدد سكان الواحد منها عن ٢٠٠٠ نسمة) . في المرحلة الاولى يجري اختيار عينة للقطاع من الفئتين (أ) و (ب) ، بينما يجري انتخاب عينة للمدن أو البنادر أو القرى من الفئات الباقية ج - و) . ويجري اختيار عينة في المرحلة الثانية لقطاع بالمدينة أو البندر أو القرية من المنطقة الاخيرة . وسواء اختيرت القطاعات في المراحل الاولى أو الثانية فالاختيار يقسم على احتمال يتناسب مع حجم الناحية (عدد الاشخاص أو الاسر التي تعد داخل القطاع خلال آخر تعداد) . وتنحصر المرحلة النهائية في اختيار عينات مناهجة للاسر من قوائم يجري تجميعها لكل قطاع . واختيار القطاعات وتحديداتها في المكان ذاته يتم بواسطة : (أ) قوائم تشمل الرقم المسلسل للقطاع وحجم السكان المطابق له ، و (ب) خرائط مجهزة من صور فوتوغرافية مأخوذة من الجو لكل ناحية سكانها ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر ، وبمقياس ١ : ٥٠٠٠ حيث يمكن تحديد قطاعات المدينة بأرقامها المسلسلة . ومن الطبيعي تعديل عدد السكان في كل خلية كي يتمشى مع كل تعداد جديد للسكان . ولكن لما كانت التعدادات تؤخذ في العادة كل عشرين سنة فان الخطأ في انتخاب العينة يميل الى الزيادة مع عدد السنوات التي انقضت منذ التعداد السابق .

ومن المشكلات الغريبة التي تتعرض لها أحيانا استقصاءات الأسر بالعينة المشكلة التي تنشأ حين تكون المنطقة المختارة خالية من السكان في أثناء التعداد أو توجد خالية في وقت التعداد ، والعكس بالعكس . وهذا يفسد احتمال الانتخاب (الخطأ في التقطية) أو يسبب بعض الانحياز في تقويم النتائج النهائية . إذ قد يشكل الذين انتقلوا في داخل المنطقة أو نزحوا عنها مجموعة خاصة من ناحية الخصائص قيد الفحص . واليونان شهر سيئة من حيث الهجرة (الداخلية والدولية) ونلقى الدليل على مثل هذه التحركات في النمو السريع (أكثر من ٨٥ في المئة) الذي شهدته أثينا الكبرى وسالونيك في الفترة الواقعة بين تعدادي ١٩٥١ و ١٩٧١ بينما لم يزد عدد سكان البلد الا بنسبة ١٤ في المئة .

واستقصاءات الوحدات الاقتصادية مبنية على عدد مختلف المنشآت وحجمها وتوزيعها الجغرافي كما هي مدونة (ومحفوظ بها حتى الآن) في السجلات المتاحة ومرتببة أبجديا حسب فرع الصناعة . والتعدادات الدورية للمنشآت الصناعية توفر المادة اللازمة لجميع السجلات وتجعلها حديثة . ولكن يتركز الاهتمام في الغالب على المنشآت الكبيرة التي متوسط العمالة سنويا في الواحدة منها عشرة اشخاص فأكثر . ومتابعة المنشآت الأصغر (أقل من عشرة اشخاص) صعبة للغاية بسبب التغيرات الواسعة في الحجم وكثر « المواليد » و « الوفيات » فيها . بل إن المنشآت الكبيرة تمثل صعابا في التقويم الصحيح للحجم المضبوط ، وهو أمر جوهري في عمليات الاستقصاء التي تتعلق ببحوث كشوف الأجور كل ثلاثة أشهر وفي غيرها من المسائل . ويراعى في سجلات منشآت التجارة أو الخدمات أن تكون حديثة دائما لنفس الأسباب التي تنطبق على المنشآت الصناعية الصغيرة .

ونظرا لتلك المشكلات تقوم بعض الاستقصاءات مثل تجميع رقم قياسي لقيمة مبيعات التجزئة ، على أساس عينات المنطقة . وبالمثل يستخدم أسلوب العينة حسب المناطق . عند تصميم الاستقصاءات عن هيكل الملكيات الزراعية والملكيات التي تربي فيها الحيوانات الزراعية . لأن وجود سجل حديث للملاك ليس متوافرا دائما . وأدراكا لنسواحي القصور هذه تمد « هتحي » خطة لإنشاء وحدة في المستقبل القريب ، تخصص لتجميع شتى الاطارات التي تقوم عليها بحوث العينة ، وبصورة مستمرة .

مصادر البيانات الإدارية

من المصادر الهامة للبيانات الاحصائية المفيدة الإدارات (المؤسسات او المشروعات العامة) . ولكنها غير قابلة للاستعمال بسهولة . إذ تختلف

تعاريف وتصنيفات لبيانات عن أمثالها التي تستخدمها « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » (أى ان التأمينات الاجتماعية التي تغطي جزءا كبيرا من سكان اليونان ، تستخدم نظاما مختلفا لتصنيف الأشخاص فى الاعمال التي تؤدي بأجر) .

وفضلا عن ذلك ، فهذه البيانات لا تتاح دائما للجمهور ، وعندما تنشر فإنها لا تمشى تماما مع السلاسل الإحصائية الموجودة عن الظواهر نفسها أو الظواهر المشابهة . وحتى يتسنى تحسين استخدام المصادر الإدارية للإحصاءات تبذل الآن محاولة التسجيل المنتظم لكافة أنواع البيانات التي نجم عنها . وهذا الى جانب المعلومات الضرورية التي تدعمها (نمط ونوع العرض ، والتكرار ، والمصدر ، الخ) المستقاة من الاعمال التي تطلع بها مختلف الاجهزة والتنظيمات المدنية ، ولتحديد المادة التي يمكن ان تكون ذات فائدة للجمهور ، عن طريق « حقى » اما فى صورتها الاصلية أو (بعد تطوير محدود تقوم به « حقى ») حتى تتفق مع المستويات المعترف بها . وثمة امل فى مرحلة تالية يقوم فيها تعاون وثيق بين « حقى » ومختلف الاجهزة المعنية ، وذلك فى محاولة لتنسيق وتنميط المادة الإحصائية التي يتم الحصول عليها فى اليونان ووضعها تحت تصرف الجمهور .

الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية

الإحصاءات الحيوية

هذه اقدم السلاسل الإحصائية فى اليونان ، وظهرت لأول مرة فى عام ١٨٦٠ . واختفت فى عام ١٨٨٩ . ثم عادت الى الظهور فى عام ١٩٢٠ . ولكنها فقدت فى عام ١٩٣٩ لكى تظهر من جديد بعد الحرب فى العقد السادس . وبإعادة تنظيم « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » فى عام ١٩٥٥ ، استخدمت طريقة جديدة لجمع البيانات عن الزيجات والمواليد والوفيات مبنية على شهادات الزواج والولادة أو الوفاة التي تملأ فى وقت اعلان كل حادث معين امام المسجل المحلى . وهذه الاستمارات ، الى جانب عرض الاحداث التي تقع خلال كل شهر وتعرض على هيئة جداول ، تنقل الى مكتب الإحصاء الاقليمى التابع للوحدة الادارية الاقليمية .

وبعد المراجعة العابرة والتحقق من صحة المفردات المكتوبة فى الشهادة (الابلاغ فى الوقت المناسب عن البيانات المطلوبة ، كمالها وأتاساقها) التي يدونها الموظف المفوض من العاملين فى « حقى » ،

تقدم المادة التى جمعت عن احصاءات الاقليم المبوبة ، الى قسم السكان « هقى » فى اثينا . وبمجرد وصول التقارير تبدأ فى قسم السكان دورة ثانية من الضوابط بشأن دقة البيانات التى رفعت اليه وكمال التغطية والوقت الذى وقع فيه كل حادث . والمصادر الاضافية للمعلومات نستخدم على نطاق واسع من هذه الناحية . . فتجرى مثلا المطابقة بين حالات الزواج وقسائمه المطابقة لها التى تصدرها السلطات الكنسية المحلية قبل الاحتفال بالقران بايام قلائل . وهكذا يمكن التحقق من اسماء الاشخاص حديثى الزواج واعدادهم وحالتهم الزوجية وغيسر ذلك من الصفات . وجرت العادة بالتأشير فى كلا السجلين على تاريخ الزواج .

وبالمثل ، تقارن احصاءات المواليد بالسجلات البلدية او القروية التى يقيد فيها كاتب المدينة او البندر او القرية جميع المواليد والوفيات فى المنطقة حسب تواريخ وقوعها . والتجنيد للخدمة العسكرية ، وعدد تلاميذ المدارس ، وعلاقة الفرد بالدولة ، هذه كلها مبنية على نسخة طبق الاصل من دفتر القيد فى مكان الميلاد بالنسبة لكل مواطن . وهذا يكفل كمال قيد المواليد .

واخيرا ، تقارن الوفيات بتراخيص الدفن (التى تصدرها سلطات البوليس) التى بدونها لا يمكن تشييع جنازة المتوفى . ومع ذلك ، فالنظام لا يمنع الخطأ تماما ، فالاطفال الرضع الذين يموتون فور مولدهم وقبل ان يبروا بالتمعيد ، يمكن دفنهم دون ترخيص .

وظلت البيانات عن الهجرة الخارجية تجمع (حتى عام ١٩٧٧) بواسطة استمارة خاصة يملؤها المسافر قبل دخول او مغادرة البلد . . وتستخدم الآن اساليب غير مباشرة اخرى لقياس الهجرة الى الخارج او العودة الى الوطن ، فضلا عن حركة السياح .

وتجمع البيانات عن الهجرة الداخلية كل عشر سنوات عن طريق تعدادات السكان ، وكذلك فيما تكشف عنه عمليات المسح الدورية للقوة العاملة . وثمة عيب رئيسى من هذه الناحية ، ينبثق من حقيقة أن عمليات استقصاء القوة العاملة لا تغطى سوى أهل الحضر . ومن ثم لا يمكن تحديد حركة النزوح من المناطق الحضرية او شبه الحضرية الى المناطق الريفية .

ومنذ اوائل العقد السابع فى القرن الحالى اثنىء فى « هقى » مكتب خاص يتولى اجراء تحاليل السكان والابحاث . وتنتشر نتائج اعماله فى تقارير دورية تحت العنوان العام لهذا التنظيم والعنوان الفرعى « دراسات فى علم منهج البحث العلمى » . ومن هذه التقارير التى تصدر بلغتين (اليونانية والانجليزية) .

- تقرير عن بحث استطلاعى فى دوافع الهجرة الريفية .
- تدفق السكان على أثينا الكبرى .
- جداول الحياة فى اليونان وتشمل السنوات او الفترات ١٩٢٦ - ٤٠ ، ٢٠ (صدرت بعد ذلك طبعة تغطى السنوات ١٩٤٠ و ١٩٥٠ و ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .
- الاتجاهات الديموغرافية واسقاطات السكان فى اليونان خلال الفترة ١٩٦٠ - ٨٥ .
- ديناميكية اهل الحضر والريف فى اليونان خلال الفترة ١٩٥٠ - ٩٥ .
- سكان اليونان خلال النصف الثانى من القرن العشرين .

ويشارك فى العمل بهذا المكتب « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » و « المركز الجامعى للبحث والتدريب البيولوجى والديموغرافى » تحت الاشراف العام من جانب الاستاذ ف - فالوراس .
وتم اعداد التقريرين الاولين بالتعاون مع خبير احصائى تابع للامم المتحدة.

الاحصاءات عن التعليم والقضاء

تحصل « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » على الاحصاءات عن التعليم وتغطى المستويات الابتدائية والاعالية والفنية عن طريق استقصاءات خاصة يقوم بها سنويا القسم الاحصائى بوزارة التربية والتعليم . ويجرى مسح خاص لكل مستوى ، والمدرسة (بأوسع مفهوم لها) هى الوحدة بالنسبة الى كل استقصاء . وتشير المعلومات التى تطلب من كل مدرسة فى نهاية السنة الدراسية الى : (أ) نوع المدرسة والمبنى (المبانى) وعدد الفصول وغير ذلك من المرافق ، (ب) هيئة التدريس حسب الجنس والسن والتخصص والمؤهلات ، (ج) الموظفين الاداريين وغيرهم من العاملين المساعدين ، (د) التلاميذ (او الطلاب حسب الجنس والسن وسنى الدراسة وبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التى تتصل بالموضوع .

وبالإضافة الى هذا التحرى العام يرسل نوع آخر من الاستقصاء الى الجامعات والمدارس العليا . وهذه الاستمارة يملأها كل طالب (او طالبة) عند التحاقه (او التحاقها) بالمدرسة ، وتتضمن معلومات عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى لاهل قطاع التعليم .

وبخلاف هذه الاستقصاءات السنوية تجمع « هقى » المعلومات عن الخصائص الإقليمية التى لا تغير، الا ببطء ومع مرور الوقت ، مثل :

تعدادات المباني المدرسية وأنواع النظم التعليمية ، الخ . وتجري هذه الاستقصاءات المتكررة حوالى مرة الى عشر سنوات .

واحصاءات القضاء التى تجمعها « هقى » تغطى حالات القضايا المدنية والجنائية وانحرافات الاحداث . وتجمع البيانات عن احصاء القضايا المدنية عن طريق استمارة خاصة تضم جداول ينسق فيها القاضى الجزئى أو سكرتير المحكمة الاحكام التى تصدرها محكمة قاضى الصلح أو المحاكم الجزئية ومحاكم الاستئناف والمحاكم الادارية والمحكمة العليا ومجلس الدولة ، على هيئة جداول . وتقدم هذه الاستمارات والجداول الى قسم الاحصاء عن طريق وزارة العدل بقصد التطوير الاحصائى المعتاد والعرض النهائى .

وتتضمن الاحصاءات الجنائية المخالفات والاحصاءات القضائية . وتجمع الاولى على اساس جداول مختصرة تعدها سلطات البوليس . بينما يتم تجميع الاخيرة على اساس استمارات احصاء فردية للمحكوم عليهم فى جنحة أو جنابة وتغطى هذه الاستمارة الصفات الفردية للشخص المدان ومعلومات عن مكان وتاريخ الادانة وطبيعة الذنب ونوع العقوبة الموقعة ومعلومات عن المركز العقابى السابق للحكوم عليه .

والاحصائيات عن الاصلاحات تشير بصفة خاصة الى مجموع نزلاء السجون الذين ينتظرون المحاكمة والذين يحتجزون بسبب الديون . وتجمع البيانات عن طريق تحقيقات فردية (السجناء والاحداث) او على هيئة جداول احصائية للذين ينتظرون المحاكمة أو المحتجزين بسبب الديون ومجموعات الاسئلة يكملها مدير السجن او الاصلاحية . وتعد ملفات تضم اسئلة مشابهة لكل سجين أفرج عنه ، ولكل حدث يدخل الاصلاحية او يخرج منها .

احصاءات الصحة والرفاهية والتأمين الاجتماعى

يتم الحصول على الاحصاءات عن الصحة والمرضى بالمستشفيات عن طريق مسح شهرى تقوم به « هقى » عن مختلف المستشفيات . ويشمل عدد وصفات المرضى الذين يغادرون المستشفى خلال الشهر العيىن ، وتصنف الامراض حسب القائمة المتوسطة (١٥٠ فئة) التى يتضمنها التصنيف الاحصائى الدولى للأمراض والاصابات واسباب الوفاة .

وبالإضافة الى هذا يجرى مسح خاص فى جميع أرجاء البلد عن السرطان . وصحيفة الاسئلة الموجهة الى كل مريض — دل التشخيص على انه مصاب بهذا المرض ويتوجه الى مستشفى أو معمل رادىولوجى —

تستخلص معلومات أكثر دقة عن تكرار مختلف أنواع الأمراض الناشئة عن الأورام حديثة النمو ، وذلك بالإضافة الى البيانات الشخصية اللازمة . والبطاقات الفردية والسجل الحديث الذي يتعلق بمرضى السرطان تقدم مساعدة كبيرة عن نشأة هذا المرض الذي هو الآن السبب الرئيسى الثانى فى الوفاة باليونان .

وتجمع احصاءات الرفاهية الاجتماعية والتأمين الاجتماعى من مسح تجربة « هقى » فى جميع مؤسسات التأمين الاجتماعى . واستمارات الاسئلة التى تملأها هذه المؤسسات تقدم معلومات عن الموقف الاقتصادى (المتحصلات والانفاقات حسب فئة ومصدر وفرع التأمين) وعن عدد الاشخاص المؤمن عليهم خلال السنة .

وتعد احصاءات التوظيف والبطالة جوهر الفحص بالعينة الخاص بالقوى العاملة الذى يجرى كل ثلاثة أشهر ، وتقوم به « هقى » منذ عام ١٩٧٤ ، ولأسباب فنية لا يغطى هذا المسح (مؤقتا) سوى المناطق الحضرية وشبه الحضرية . وهو يقوم على تصميم معاينة متعددة المراحل . ويوفر البيانات اللازمة لدراسة هيكل العمالة . وفضلا عن هذا ، يقدم معلومات مفيدة عن الهجرة الداخلية وعن تغييرات ديموغرافية معينة تطرأ على الاسر . ويوجه خاص يراد بالاستقصاء توفير معلومات عن : (١) « موقف العمالة » بالنسبة لأفراد الاسرة ممن هم فى سن الرابعة عشرة فأكثر ، الى جانب الجنس والعمر والمستوى التعليمى ، الخ ، (ب) توزيع القوة العاملة حسب فروع الصناعة والحرفة ، والحالة المهنية أو الحرفية ، وساعات العمل ، الخ ، الى جانب نفس الخصائص سالفة الذكر ، و (ج) مدة التعمّل فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى . وتجميع المعلومات عن طريق استمارات تملأها على الفور (اناث) يحيين المقابلة ، كذلك تستخلص بعض المعلومات عن احصاء العمالة والبطالة من تعدادات السكان أو المؤسسات العامة والاستقصاءات الزراعية والهيكليّة والمسح الشهرى للعمالة ذات الاجر فى الصناعة .

وتشمل الاحصاءات عن مكافآت العمل (على أساس العينة) المنشآت الصناعية التى يبلغ المتوسط السنوى للعاملين فيها عشرة أشخاص فأكثر ، فضلا عن منشآت تجارة التجزئة التى يبلغ متوسط العاملين فى كل منها ثلاثة أشخاص فأكثر ، فى المدن والبنادر التى يتجاوز سكان الواحدة منها ٥٠٠٠ نسمة .

والمعلومات التى يتم الحصول عليها من فحص العينة كل ثلاثة شهور لكشوف الاجور ، تشير الى متوسط ما يتقاضاه المستخدمون فى الشهر

حسب الجنس وفرع الصناعة ومتوسط أجر عمال الصناعة فى الاسبوع
وفى الساعة ومتوسط ساعات العمل المدفوع عنها أجر ، الخ .

الاحصاءات الاقتصادية

يجرى استقصاء سنوى لجمع البيانات عن الزراعة (المساحة
المنزرعة بالنسبة الى مختلف المحاصيل ، وعدد اشجار الفاكهة) ،
والانتاج الزراعى ، وانتاج الحيوانات المزرعية والغابات . ويغطى
الاستقصاء (على اساس تعدادى) جميع المناطق الاهلة بالسكان فى البلد .
ويقوم به موظفون مطليون مثل سكرتيريات البلديات والكوميونات بمساعدة
حراس ريفيين رسميين و - او فلاحين محنكين من كل اقليم . ويجرى
تكملة استمارات أسئلة لكل هيئة بلدية وكوميون (وحدات الاستقصاء التى
تتولى التبليغ) . ويهينى الاطمئنان الكبير الى البيانات التى جمعت ،
مؤشرا هاما لتحسين الانتاج الزراعى .

وفى بعض الاستقصاءات الاخرى بالعينة التى اجريت على فترات
غير منتظمة يتم فحص الملكيات الزراعية وملكيات الحيوانات المزرعية .
وقد اجريت أمثال هذه الاستقصاءات فى سنوات ١٩٦٦ و ١٩٧٧ .
وهناك استقصاء جديد فى عام ١٩٨٠ .

وثمة مسح سنوى بالعينة يغطى المنشآت الصناعية من حجم معين
(المتوسط السنوى للعمالة فى كل منها عشرة اشخاص فاكثرا) .
والهدف منه قياس خصائص اقتصادية معينة مثل العمالة واجر العمل
والقيمة الاجمالية للانتاج والقيمة المضافة والاستثمارات الاجمالية ، الخ .
وتدرج فيه أيضا وحدات انتاج الكهرباء والغاز . ونشر « حقى »
بانتظام رقما قياسيا كل شهر للانتاج الصناعى لقياس ما حدث من تغييرات
عن مستوى الشهر السابق .

ومن اقدم واكمل السلاسل الاحصائية فى اليونان ، احصاءات
التجارة الخارجية . . ولان هذه السلاسل مبنية على الاقراوات الجمركية
عن حركات السلع ، فانها تبين كميات وقيم الواردات والصادرات حسب
بلد المنشأ او البلد المرسل اليه . وعن طريق ارقام قياسية اضافية (الرقم
القياسى لوحدة القيمة والرقم القياسى لحجم التجارة وبنود التجارة)
يوصف تطور التجارة الخارجية فى الاجل القصير والاجل الطويل ،
وصفا واضحا .

وقد وصلت احصاءات التجارة الداخلية الى هذه الدرجة الطيبة
من التطور . ومن الانشطة المحدودة من هذه الناحية يحتل الرقم القياسى

لقيمة مبيعات التجزئة مكانا بارزا . وهذا الرقم يتم تأليفه شهريا لائينا الكبرى والمناطق الأخرى والبلد ككل . ويتكون الرقم القياسى من ثلاث مجموعات سعرية هي : المواد الغذائية والملابس والأحذية وكافة السلع الأخرى . وفى داخل المجموعة الأخرى يعد رقم قياسى مستقل للأثاث والأدوات الكهربائية المنزلية .

سرية البيانات

ان سرية البيانات اى ضمان ان المعلومات الإحصائية التى يتم الحصول عليها من شخص أو شركة لن تستخدم غفلا عن الاسم ولاغراض الإحصاء فحسب ، هذه السرية شرط لازم لقيام اى جهاز إحصائى بوظيفته العادية . ومن هذه الناحية تلتزم « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » بالتشريع ، طبقا للمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٦٢٧ لسنة ١٩٥٦ « عن تنظيم الهيئة القومية للإحصاء باليونان » الذى يحمى البيانات وينص على العقوبات فى حالة قيام الموظفين المدنيين بإفشاء المعلومات .

وبرغم هذا قد تنشأ بعض المشكلات من التطبيق الدقيق لقواعد السرية . لنفرض ان البيانات الاقتصادية عن طائفة معينة لا تستمد الا من مصدر واحد أو اثنين فلو نشرت هذه البيانات لامكن بسهولة تخمين شخصية الذين قدموها . وهذا راجع فقط الى صغر عدد المستجيبين . ولتجنب هذا تحجب « هقى » البيانات الواردة من أقل من ثلاثة مصادر . ولا تتجاوز بتحليل الخصائص حدا معينا ضمن عدم التعرف على شخصية الجيبين على أسئلة الاستقصاء .

وثمة مشكلة أخرى لا ترتبط ارتباطا مباشرا بقواعد السرية ولكنها تقع داخل هذا السياق العام ، وهى أن مجيبا واحدا على جهازين حكوميين مختلفين يقدم اجابات مختلفة عن الاسئلة نفسها . لا يعرف بالضبط مدى هذا الشذوذ . ولكن عندما ينشأ هذا الالتباس فان البيانات المقدمة الى « هقى » عادة ما تثبت انها من جودة نسبة أكبر . يمكن أن يعزى هذا الى ثقة متبادلة بين سلطات الإحصاء ومقدمى البيانات مبنية على تعاون «بول» ومثمر بين « هقى » والجمهور . فمناذ وقت مضى تعرضت « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » للنقد اذ كانت ترفض نشر « سجل المنشآت الصناعية » لان المعلومات جمعت فى ظل قواعد السرية . ومع ذلك كشوف تعداد المنشآت الأخرى وضعت كلمة « سرى » بعد المعلومات العامة التى تتضمن اسم المنشأة وعنوانها . وبذا سمحت « الهيئة » بأن تقدم بناء على الطلب اسم وعنوان وقرع الصناعة عن اية منشأة ، وهى معلومات يمكن أن نجدها أيضا فى دليل التليفونات . وأخيرا ، حين تأتى

المعلومات عن صفة خاصة من مصدر أو مصدرين فقط فان المعلومات لا تنشر
الا باذن كتابي يقدم الى « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » .

اتجاهات المجهين وتفطية عمليات المسح الاحصائي

يتوقف نجاح أو فشل أى مشروع للاحصاء على التعاون من جهات
الجمهور ، أو بمباراة أدق ، تعاون المجهين العاديين ، أى الفرد أو
الاسرة أو الوحدة الاقتصادية .

وتتوقف سرعة ونوع الاستجابة على صفة البيانات المراد الحصول عليها ،
وعلى الدعاية التى تسبق بدء التعداد أو الاستقصاء .

يجب أن يعرف الجمهور مقدما معنى ومدى الاستقصاءات الاحصائية
المقترحة ، ويجب أن يقتنع (أ) بأن البيانات المطلوبة لن تستخدم الا
للغراض الاحصائية ولن تنقل أبدا الى أجهزة حكومية أخرى ، (ب) وانها
ليست مفيدة للدولة فحسب ولكنها مفيدة لكافة المواطنين فى نضالهم من أجل
التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، (ج) وان الامر يستأهل اعطاء وقت قليل
لمساعدة المندوب القائم بالمقابلة فى ملء استمارة الاسئلة باجابات صحيحة
لان هذا يخدم المصالح العامة كما يخدم المصالح الفردية ، (د) وان هناك
التزامات قانونية تفرض تقديم المعلومات .

وبالتقبل الواسع النطاق لهذه المسائل وصل معدل الاستجابة فى
الآونة الاخيرة الى مستويات تبعث على الرضا . ويمكن مقارنة هذا مع
أحد الاستقصاءات الاولى وهو الاستقصاء المتعلق بميزانية الاسرة والذي
أجرى فى عامى ١٩٥٨/٥٧ حيث رفضت ٢٦٢ أسرة (٩٣٪ من المجموع
الكلى) أن تتعاون ، نصفها لاسباب عائلية (فقد شخص عزيز ، المرض ،
الخ) ، والباقيون لانهم استاءوا من التدخل فى حياتهم الخاصة .
وتحسنت الامور فيما بعد : فخلال تكرار الاستقصاء نفسه فى عام
١٩٦٣ / ٦٤ لم يرفض التعاون سوى ٦ أسر من بين ٣٧٤٨ أسرة . وفى
المسح الجارى للقوى العاملة الذى ينفذ منذ عام ١٩٧٤ تتراوح نسبة الاسر
التي ترفض التعاون ، من ٢ الى ٥ فى المائة .

وتحققت نتائج مرضية بالمثل فى المسح الصناعى السنوى واستقصاء
الاجور كل ثلاثة اشهر والاستقصاء الشهري لاعداد الارقام القياسية
للانتاج الصناعى ، الخ . ومن عيوب المسح الصناعى السنوى التأخير البالغ
فى اعادة استمارات الاسئلة التى اكتملت الى « هقى » . العمل المبذول
ليس تافها . وبعد التذكير ثلاث مرات ، تبعث هذه الهيئة بمندوب خاص
الى المنشأة ، وتم صحيفة الاسئلة بتعاون أجهزة المحاسبة .

ويبلغ معدل الاستجابة ١٠٠ ٪ تقريبا في التعدادات العامة
(السكان ، والانشطة الزراعية والصناعية وغير الزراعية ، الخ) ومن
المهم ان نلاحظ ان عمليات مراجعة التغطية فور انتهاء التعدادات السكانية ،
تبين نقصا في استجابة يقل عن الواحد في المائة .

المشكلات الحالية واحتمالات المستقبل

كان تطور « الهيئة القومية للإحصاء باليونان » منذ انشائها في عام
١٩٥٤ سريعا ورائعا تماما . فعلى اثر انهيار التنظيم الإحصائي السابق
عليها خلال فترة الحرب ١٩٤٠ - ١٩٥٥ واستجابة لتطلبات اقتصاد وطني
ينمو بقوة خطط « الهيئة » خطوات واسعة وغطت أرضا إحصائية تزيد
عما ينص عليه التشريع أو يطلبه المستهلكون للبيانات والنتائج .

وبرغم هذا فان انتاج « الهيئة » الحالي يبدو قاصرا عن تلبية
المطالب المتزايدة باستمرار بشأن المزيد من بيانات إحصائية جديدة وأكثر
تقدما . فالوحدات مثل « مركز البرمجة والبحث الاقتصادي »
و « جهاز الحسابات القومية » وغيرهما من الأجهزة الحكومية ، ثم رجال
العلم والباحثون بصفتهم الفردية كل هؤلاء يطالبون ببيانات جديدة أو
تحليلات أكثر تفصيلا للبيانات التي جمعت .. والمثل الذي يقدمه البحث
الصناعي السنوي يوضح الصعاب التي تنشأ من الطلب الذي لم يتم
اشباعه على إحصاءات جديدة وأفضل . لقد بدأ البحث في عام ١٩٥٨
بفرض اجراء تقديرات للخصائص الاقتصادية العامة مثل القيمة الإجمالية
للانتاج ، وقيمة المادة الأولية ومواد الوقود ، وأجور المستخدمين ، والقيمة
المضافة ، الخ . في أول الامر كان البحث مبنيا على عينة من ١٥٠٠ الى
٢٠٠٠ منشأة صناعية وعرضت النتائج التي تم الوصول اليها تحت رمز
صناعي من خانتين . وأدت الاحتياجات الى بيانات تحليلية الى زيادة
جوهرية في العينة والى مزيد من التنوع في تصنيف البيانات مما تطلب
رمزا من ثلاثة أو حتى أربعة فروع للصناعة . ومن ثم أدى حجم العمل
الى تأخيرات بالغة في عرض النتائج النهائية التي كانت قد فقدت في ذلك
الحين الكثير من قيمتها الجارية وأصبحت سجلات تاريخية الى
حد كبير .

الجدول رقم (١) التوظيف في المنشآت التجارية

عدد المستخدمين بالمنشأة	منشآت تجارية الجملة والتجزئة (بالآلاف) %	العدد المقابل من الأشخاص المستخدمين (بالآلاف) %			
١ - ٢	٨٥٧	١٣٨٤	٩٥٨	٦٠٧	١٩٥٨
٣ - ٤	١٠١	١٦٤		١٦٩	٥٤٧
٥ - ٦	٣٢	٥١		٩٩	٣١٩
١٠ - ١٩	٧	١٢		٤٩	١٥٨
٢٠	٣	٥		٧٦	٢٤٦
المجموع الكلي		١٠٠٠	١٦١٦	١٠٠٠	٣٢٢٨

وثمة مثال آخر هو الحاجة الى توسيع نطاق الاستقصاءات عن وحدات الانتاج بالقطاع الثالث وخاصة في التجارة . حتى الآن كانت التغطية مقصورة على السلاسل الاحصائية التقليدية عن الواردات والصادرات ، وعلى تعداد المنشآت وبعمل على فترات كل منها عشر سنوات . والمطلوب الآن هو توسيع نطاق استقصاء المنشآت التجارية الى ان يبلغ نفس ابعاد الاستقصاء الصناعي .

ولقد اجريت دراسة رائدة تهدف الى وضع المستويات اللازمة لمثل هذا الاستقصاء في صيغتها النهائية ، فكتشف عن حجم ما ينطوي عليه الامر من مشكلة . فالعقبة الرئيسية هي توزيع هذه الوحدات المتولى للغاية ، وهو ما يمكن ان نراه في الجدول (١) .

ولما كانت الانتاجية في فروع التجارة (او الاحجام الاقتصادية بالنسبة الى الفرد المستخدم) ليست مرتبطة بحجم الوحدة (على الاقل بنفس الطريقة التي نلقاها في الصناعة) فان استقصاء المعاينة يجب ان

يفتقر العدد الكبير من المنشآت . لكن الحاجة الى عرض النتائج التي يكشف عنها الاستقصاء ، تحت ٢٤. فرعا كل منها من ٣ خانات ، و ٩ اقاليم جغرافية ، وكذلك حسب حجم العمالة ، نقول ان هذا ينطوي على عينة كبيرة جدا في الواقع (لعلها تزيد على ٦٠٠٠ منشأة) تشكل صعبا هائلة في التجميع ، وتقلل من صحة النتائج النهائية . وثمة مشكلة خطيرة أخرى بالنسبة الى الاستقصاءات من هذا القبيل ، تتمثل في نوعية البيانات او حتى امكانية الحصول على بيانات تبعث على الاطمئنان ، نظرا لان الوحدات التجارية الكبيرة لا تحتفظ بسجلات وفق نظام محاسبي متسق . بينما تفى الوحدات الصغيرة بالتزاماتها القانونية بتقديم جزء صغير من البيانات المطلوبة . ان عضوية اليونان في السوق المشتركة الاوروبية سوف تترتب عليها بغير شك التزامات اضافية ازاء الجماعة الاوروبية وخاصة في الاحصاءات الزراعية واحصاءات الحيوانات المزرعية : وهنا يثور السؤال عما اذا كانت « هقي » على استعداد لتقبل هذه المسؤوليات الجديدة .

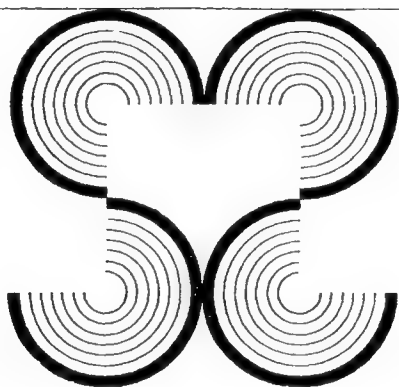
وطبقا للدلالات فالزيادة في الطلب على المزيد من الاحصاءات التحليلية والاكثر دقة ، سوف تستمر وبخطى سريعة في المستقبل القريب . واذا كان هذا مصحوبا بتحسين يقابله في الموارد المتاحة « للهيئة » امكن مواجهة المشكلة بطريقة مرضية . ومع كل ، يجري ببطء وتعتبر نوعا تخصص الافراد والمعدات للهيئة . وحتى يتسنى لها ان تكون ذات فعالية وحب في الوقت نفسه اجراء تحسينات في القطاعات الاخرى من الادارة (مثل مكاتب المسجلين او المكاتب التي تراقب حركات الهجرة) ..

وبمجرد ان يبدأ تدفق البيانات الاحصائية في الوقت المناسب في تنفيذ « هقي » ، فالمشكلة التالية تنحصر في وضع الاولويات للمشروعات الجديدة . وهذه مشكلة اصبحت في الآونة الاخيرة حادة جدا حقا . ان « الهيئة » تتلقى ايضا من طلب بيانات « جديدة » او تطورات خاصة للمادة الاحصائية الموجودة حاليا . وهذه الطلبات صادرة من مركز البرمجة والبحث الاقتصادي (الوكالة المعنية بالبرمجة طويلة الاجل) ومختلف الوزارات (وخاصة الوزارات المعنية بالانتاج) ، ومن نقابات العمال ، وما الى ذلك . فمن ذا الذي سيحدد الاولويات ؟ : « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » او الوزارة المشرفة عليها ، ام اداة جماعية اخرى ؟ المسألة جوهرية للغاية لان وضع الاولويات يعني في جوهره تقويم المطالب ووزنها حسب اهميتها . وبرغم ان « هقي » يجب ان تلعب دورا رئيسيا في تقرير هذه الاولويات ، فقد يكون من المستحسن السماح لطرف ثالث ، أي نوع من اداة جماعية ما ، بالاضطلاع بالمسؤولية . ويمكن ان تكون

هذه الاداة من : (١) المستخدمين الاساسيين للبيانات الاحصائية
الوزارات ، وكالات البرمجة ، نقابات العمال ، النق ، (ب) ممثلى الدوائر
العلمية التى لها اتصال بالاحصاءات ، (ج) ممثلى أجهزة تجميع البيانات
الاحصائية ، (د) ممثلى « هقى » . ويمكن مد نطاق اختصاصها ليشمل
اعداد النظام الاحصائى القومى بأسره الى جانب التصحيحات الدورية
وقائمة الاولويات وتنفيذ مشروعات الاحصاء . على أن يكون مفهوما أن
أى اقتراح ولو كان خارجا عن البرنامج المنفذ ، يجب فحصه حسب تأثيره
المتوقع على الاقتصاد الوطنى ، وأن يعطى له فى حالة الأخذ به ،
مكان فى قائمة الاولويات .

ويزداد الطلب على الاحصاءات وتكاثر الذين يستخدمونها فى
مستويات متنوعة تنشأ الحاجة الآن الى تحليل معين وتفسير للبيانات
الاحصائية بشكل اشد بروزا مما كانت عليه من قبل . وطبقا للتشريع فان
« هقى » مسئولة أيضا عن « التحليل العلمى للبيانات » . والحق ، أن
تحليلات مبدئية معينة كثيرا ما تقدم مع السلاسل الاحصائية المنشورة .
وعادة تقتصر هذه التحليلات على توضيح مبادئ نظرية ومقارنة باتجاهات
سابقة للرقم القياسى أو المعدلات ، والعرض ، وجداول ورسوم بيانية
مختصرة مختارة . وثمة تساؤل عما اذا كان ينبغي أن تكون معظم السلاسل
الاحصائية فى المستقبل مصحوبة بتحليلات مشابهة أو أكثر شمولاً .

وثمة احساس بأن قيمة الاحصاءات القومية سوف تزداد الى حد
كبير اذا أريد تحليلها تحليلا سليما وأحسن المستهلك العادى لها فهم معناها
و « هقى » فى مركز يؤهلها لاداء هذه الخدمة . شريطة أن يقتصر
التحليل على السلسلة الاحصائية المعنية قيد العرض ودون محاولة مناقشة
ما يكمن تحتها من ظواهر ديموغرافية عامة أو ظواهر اجتماعية واقتصادية.
ولو اتخذنا من سلسلة البيانات عن الانتاج الصناعى مثالا ، فان هذا
التحليل قد يتضمن : (١) الاشارة الى سلاسل ماضية وغيرها تتصل
بالموضوع وذلك بقصد المقارنة ، (ب) تفسير (بعبارات سهلة) للمناهج
المستخدمة ومعنى مختلف الارقام القياسية أو المعدلات ، (ج) تقييم
المادة الاحصائية الى جانب المعاينة أو ما ينطوى عليه امر من اشكال أخرى
من الخطأ ، حتى يكون الذى يستخدم البيانات على بينة من مواطن
القصور فيها .



دائرة العلوم الاجتماعية

طرق دراسة التفاعل بين

العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية

لقد نمت دراسة التفاعل بين العلم والسياسة نموا كبيرا في السنوات الأخيرة ، كما يشهد بذلك الكثير من الدراسات التجريبية الجديدة ، والعديد من المجلات الجديدة ، ومن بينها مجلة « المعرفة » . ومن أمثلة هذه الدراسات ما يتعلق بتوفير المعلومات ونشرها واستخدامها ، مما نشرته دار « مسيح » ، بقصد تشجيع الكتابة في هذا الموضوع ، وهناك أسباب عديدة لهذا الاهتمام الشديد ، منها زيادة الاتفاق على العلوم الاجتماعية ، وقرار الكونجرس الأمريكي بوضع برنامج لتقويم التشريعات الاجتماعية الجديدة وإمكان تطوير التشريعات القديمة ، مما يفتضى إعادة النظر بصفة دورية في جزء كبير من التشريعات القومية ، وهناك اهتمام مماثل بما للعلوم الاجتماعية من شأن في صنع السياسة الاجتماعية . كما يتضح من تقارير المنظمات الدولية كمنظمة التنمية والتعاون الأوربي (تقارير بروكس) السابقة والتقارير الأخير بعنوان « تطور واستخدام العلوم الاجتماعية » ومؤتمرات اليونسكو بشأن سياسة العلوم الاجتماعية ، واستخدام نتائج البحوث .

الكاتب : مارتين رين

استاذ السياسة الاجتماعية ، يقسم الدراسات الريفية
والتخطيط الريفي ، معهد ساوسس للتكنولوجيا ،
كمبردج ، الولايات المتحدة .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الاعلى للثقافة وسابقا
رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم ..

وليس بغريب أن يحدو هذا النشاط الفياض كثيرا من العلماء الى معالجة الموضوع من جوانب مختلفة . وقد آثرت استعمال كلمة « تفاعل » لوصف العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ، بدلا من كلمة « الاستخدام » الشائعة الاستعمال . والسبب في ذلك أن مفهوم الاستخدام والمحاولات التجريبية التي بذلت لدراسته متباينة جدا بحيث تدعو الحاجة لاستعمال اصطلاح اعم لوصف الموضوع . يضاف الى ذلك ان كلمة « الاستخدام » تشير الى عملية ذات اتجاه واحد فقط ، ولذلك لا تصلح للدلالة على عملية تقوم اساسا على التفاعل المتبادل . ومن مزايا كلمة « التفاعل » انها تشمل العديد من المعاني المختلفة التي تبين التأثير المتبادل بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية مما يشير الى التنافس والتعاون بينهما في وقت واحد .

وعلى الرغم من أن هذا المآل لا يهدف اساسا الى بحث العديد من النظريات المختلفة المتعلقة بمفهوم التفاعل بين السياسة الاجتماعية والبحوث

الاجتماعية فاننا سنعرض بايجاز لبعض هذه النظريات لان ذلك يمهّد السبيل لبحث طرق التفاعل بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية .

وتتضمن دراسة « روس » للرأفاهية والسياسة الاجتماعية تحليلا دقيقا للقضايا الجوهرية التى تنطوى عليها دراسة كنه الارتباط بين البحوث الاجتماعية والسياسة الاجتماعية . وهو فى دراسته ينتقد المفهوم الضيق لصنع السياسة ، لانه يعتقد أن مثل هذا المفهوم يؤدى الى تقويض النموذج الديمقراطى لصنع القرار باعتباره عملية سياسية ، وذلك بالافتقار على صانع واحد للقرار يستخدم العلوم الاجتماعية .

يعنى روس بتحيز صانع القرار فى الدراسات الخاصة بالاستخدام ، وفى وسعى أن أوجه النظر أيضا الى التحيز التجريبي الشديد فى كثير مما كتب عن هذا الموضوع ، فالعديد من التحليلات الخاصة بالقصور فى استخدام البحوث الاجتماعية قد عنت ضمنا بالبحوث العلمية الاجتماعية . ومن هذه التحليلات كتاب هام لكارول ويس بعنوان « استخدام البحوث الاجتماعية فى صنع السياسة الاجتماعية » . وهذا الاهتمام الشديد بالبحوث التجريبية بدلا من الاهتمام بالموضوع النظرى العام ، وهو العلوم الاجتماعية ، يحجب الدور الدقيق الذى تقوم به النظرية فى جمع الحقائق وتحليلها ، مع العلم باننا قد أخذنا ندرك يوما بعد يوم أن الحقائق غير معزولة عن النظرية التى تنظم شملها . ومن ثم فإن التحدث عن البحوث يجب أيضا أن يفترض - ولو ضمنا - وجود نظرية تنظم الدراسة . والنظرية فى العلوم الاجتماعية يتولى وضعها العلوم الاكاديمية (النظرية) والايدىولوجيات (المذاهب) السياسية والافكار الشائعة . وكل من هذه تنظر الى العالم نظرة مختلفة . ووظيفة النظرية انها توجه النظر الى أهمية الاطار الفكرى بالنسبة لتفسير الأدلة واكتشاف المسائل التى تنطوى عليها الحقائق .

وهناك منهج تحليلي ثالث يتضمن التسليم الضمنى بوجود اتجاه ذى طرف واحد ، وبذهب الى أن العلم يؤثر فى العمل لا العكس . ولإصلاح موطن الضعف فى هذا الرأى حاول عدد من الكتاب أمثال ديفيد رونسون ، و كارول ويس وضع نماذج متفاعلة ذات تأثير متبادل أو نموذج يبرز الطريقة التى تؤثر بها السياسة فى برنامج البحوث .

بيد أن هناك خطأ آخر من التفكير النظرى يقول بأن مفهوم الاستخدام ينطوى على بعض المعايير . ذلك أنه يوجد فى أغلب الاحيان معايير غير محددة يمكن بها الحكم على استخدام البحوث العلمية . وهذه المعايير تتضمن الاستخدام « النافع » والاستخدام « الضار » . مثال ذلك : أن الاستخدام السياسى للمعلومات لارجاء اتخاذ القرار الحاسم ، وتبرير مواقف بنيت على أسباب أخرى ، يمكن اعتباره استخداما ضارا من جانب السياسة

والواقع أن البحث النزهي في قضية الارتباط بين العلم والسياسة يمكن أن يكشف عن كثير من الاستخدامات السياسية للعلم ، التي يعد الكثير منها ضارا لانها تخالف معايير العلم لا معايير السياسة .

وهذا يوضح لنا بجلاء أن دراسة الارتباط بين العلم والسياسة تثير قضايا جوهرية بشأن طبيعة السياسة الاجتماعية ، وطبيعة المسلول الاجتماعي . وهذه القضايا فلسفية . واجتماعية عميقة ، من حيث انها تثير مسائل تتصل بطبيعة العلم والعمل . هي فلسفية لانها تطرح مشكلات ابستمولوجية (تتعلق بنظرية المعرفة) عن طبيعة العلم . وهي اجتماعية لانها تبحث في البرامج التي تحاول بها الطوائف الاجتماعية المختلفة أن تبرر وجودها لان العلم نوع من العمل . والنقطة الأخيرة تحتاج الى ايضاح ذلك أن العلم والعمل يرتبطان معا عندما تتوقف معيشة الناس ومركزهم الاجتماعي على الاهمية الاجتماعية للنظرية . والقول بأن النظرية تسبق العمل وتؤثر فيه هو فكرة تؤيد قيام فئة اجتماعية معينة ، وهي بهذا المعنى تمثل مصلحة طبقية . ومعلوم أن الافكار او النظريات هي رصيد للفئات الاجتماعية المهنية المختلفة ، وفي جملتها فئة الاكاديميين ، وفئة صناع السياسة .

وتنضم ابحاث روبرت ريدفيلد بيانا واضحا للقيم المتأصلة في التقاليد الاكاديمية . يقول ريدفيلد ان العلم يتطلب التمسك بالموضوعية والامانة والدقة والتواضع ازاء الحقائق . ولكن هذه القيم تعكس مركزا اجتماعيا معيناً في المجتمع ، هو مركز العالم المعترف به رسمياً . ولذلك لا يحتاج الى تأييد أي فئة ذات مصلحة خاصة في أي وقت من الاوقات . ومن ثم فإن هذا العالم يمتاز بقدرته على التفكير بطريقة مستقلة . وبالطبع حينما يتجه هذا العالم الى هيئة ذات اهداف ورسالة خاصة ثم يتعاقد معها على البحث من أجل الحصول على عون مادي ، فإنه يصبح موزعا بين استقلاله الذاتي ، وخضوعه لرغبات هذه الهيئة .

وكل بحث في طرق دراسة الارتباط بين العلم والسياسة يرتطم بمفاهيم لا ينفصل بعضها عن بعض . ذلك ان فهم الظاهرة ، والتفاعل بين العلم والعمل ، وطرق دراسة هذا التفاعل أمور يرتبط بعضها ببعض . وسأبدأ بذكر القولات التي يدرس بمقتضاها الارتباط بين العلم والعمل :

المقولة الاولى : أن المعرفة في العلوم الاجتماعية مستقلة عن السياسة الاجتماعية . وهذه المقولة تؤدي الى مقولة فرعية ، فحواها أن السياسة في ميدان العمل والتطبيق ليست ضرباً من العلم ، بل هي ضرب من العمل ومن هنا نجد أن عملية التفكير منفصلة عن العمل . ومن ذلك تنبع المقولة الثانية وهي ان هناك انفصالا بين الشخص « العالم » والشخص العامل ، ويترتب على هذا الانفصال وعلى القول بأن المثل الأعلى للعلم هو أنه وسيلة

للمعرفة المقولة الثالثة ، وهى أن المعرفة المثالية يجب أن تسبق العمل ، أى يجب أن « نفكر » قبل أن « نعمل » . والمقولة الرابعة هى اعتقاد الكثيرين - متفائلين - بوجود قدر من المعرفة أكبر مما يستخدم بالفعل فى الوقت الحاضر فى مجال السياسة والتطبيق ، وأن هذا الاستخدام القليل للمعرفة يرجع فى أكثره الى الطابع الفامص للمعرفة ، كما يرجع الى جمود السياسة . ولذلك تقول المقولة الخامسة بوجود وضع برنامج لتفسير وتبسيط العلوم الاجتماعية وضرورة وجود وسطاء ليتولوا تفسير المعرفة لرجال السياسة . وبالاختصار أن « تعليم » رجال السياسة يمكن أن يزيد من استخدام المعرفة .

وهذه المقولات هى التى تلهم كثيرا من الدراسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، كما أنها هى طرق دراسة التفاعل بين العلم والعمل . وفى نهاية هذا المقال سأعيد النظر فى هذه المقولات واقترح منهاجاً بديلاً منها . وسأعرض فيما يلى لثلاث من أهم طرق دراسة التفاعل بين البحوث الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ، ألا وهى الجدوى ، والاستخدام ، والانتشار .

دراسة الجدوى (الصلاحية للاستخدام)

دراسة الجدوى هى محاولة للإجابة عن الاسئلة الخاصة بفائدة انواع خاصة من المعلومات اللازمة لعملية السياسة . وتبحث دراسة الجدوى اما فى المعلومات التى يعتقد صانعو السياسة أنها مفيدة بالقوة او بالفعل (فعلاً او فى المستقبل) ، واما فى المعلومات التى يرى الباحثون أنها مفيدة بالقوة (أى يحتمل أن تكون لها فائدة فى المستقبل) تبعاً لطبيعة السياسة . وكلا المنهجين يتطلبان طرقاً مختلفة .

ويوضح مقال كارول ويس دراسة الجدوى من وجهة نظر صانعى السياسة ، ونقول انها محاولة لمعرفة رأى خصائص البحث الاجتماعى أعظم فائدة لاتخاذ القرار . وتشرح لنا ويس ، السبب فى أنها هى وزملاءها تجنبوا مفهوم « الاستخدام » ، قالت :

« قررنا أن نتجنب جمع بيانات عن الاستخدام الحقيقى للبحوث الاجتماعية لعدة أسباب أولها أنه ليس من الواضح تماماً ماذا يعنى الاستخدام هل هو العمل بما توصى به البحوث ، ودفع القرار فى الاتجاه الذى تشير اليه نتائج البحوث واخذ نتائج البحوث بعين الاعتبار (حتى ولو تغلبت عليها اعتبارات أخرى فى الموقف) وإعادة النظر فى طبيعة السياسة وإعادة تحديد المعلومات المطلوبة ؟ وأى نوع من الاستخدام هو الاستخدام الحقيقى؟

وتجنبنا لهذه المشكلات حاولت ويس دراسة الجدوى التى تعرفها بأنها البحث الذى يجدى بصفة أساسية فى صنع السياسة و او يحتمل

ان يأخذ به صانعو السياسة الاجتماعية . وقد اختارت هي وزملاؤها ٥٠ دراسة تجريبية من دراسات البحوث الاجتماعية ، لتكون اساسا لاعادة النظر فى الجدوى طبقا للتعريف المذكور . واجريت هذه الدراسات فى ميدان الصحة النفسية ، وادمان المسكرات ، وتعاطى المخدرات .

وتعاونت هذه الدراسات من حيث نوعية البحث ، ومدى اتفاقه مع توقعات المتفعين وتوجيه العمل الاجتماعى وتحدى الحالة الراهنة واجرئ الباحثون سلسلة من المقابلات المكثفة بلغ عددها ٢٥٠ مقابلة مع صانعى السياسة الاجتماعية الذين يتقلدون خمسة مناصب مختلفة فى السلك الادارى بميدان الصحة النفسية ، واعطوهم خلاصة للنتائج الرئيسية التى اسفرت عنها الى ٥٠ دراسة وطلبوا اليهم ابداء الراى فى قيمة هذه النتائج وما عسى ان يكون لها من جدوى فى عملهم .

وكانت احدى النتائج الكبرى التى اسفرت عنها الدراسة تتعلق بمسألة تعزيز المعلومات الجديدة (الصالحة للاستخدام والتطبيق للاعتقادات السائدة ويقول المؤلفون فى هذا الصدد : انه يجب التفرقة فى مجال الصحة النفسية بين الاعتقادات الشخصية والاعتقادات الخاصة بالممارسة المهنية وما يجرى عليه العمل فى مؤسسة الصحة النفسية . ويقولون ان البحث الذى يحالف الاعتقاد الشخصى لا يلقى قبولا ، ولكن البحث الذى يخالف الممارسة وما يجرى عليه العمل يعد صالحا للاستخدام والتطبيق وقد يبدو غريبا ان تتفق الدراسات التى تتحدى نظام العمل فى المؤسسة مع توقعات المتفعين كما قد تتعارض معها : ولكن هذا يحدث لان صانعى القرار انفسهم قديرثانون فى سلامة نظام العمل : فيقبلون الدراسات التى تتحداه ، لانها تتفق مع اعتقادهم الشخصى .

ويوجد فى كتاب شارل لندبلوم ، وديفيد كوهن منهج لدراسة الجدوى يختلف عن ذلك تماما . من حيث انه اقرب الى الطريقة التركيبية منه الى الطريقة التحليلية . فبدلا من مقابلة صانعى السياسة استعرض المؤلفان الكتب التى صنعت فى هذا المجال : ثم استمعانا بتجاربهما الشخصية ، ووضعنا اطارا لدراسة الموضوع كما يفهمانه ويرتكز : منهجهما فى الجدوى على عدد من السللمات : اهمها انه توجد عدة ضروب من المعرفة : المعرفة العادية والمعرفة الاجتماعية ، ومعرفة حل المشكلات والمعرفة العلمية . والثانية انه من الخطا البحث فى العلوم الاجتماعية عن معلومات جديرة بالثقة ، وذلك لعجز الملكية العقلية المحدودة فى الانسان عن ادراك المشكلات المعقدة فى عالم الاجتماع ، ولان البحث فى العلوم الاجتماعية لا يمكن ان ينتهى الى نتائج قاطعة . **والثالثة** ان العلوم الاجتماعية تكون اُصلح ما تكون للاستخدام والتطبيق متى انضمت الى غيرها من طرق المعرفة ، **والرابعة** ان البحث عن معلومات صحيحة وقاطعة ضرب من

الادهام ، وان العلماء الاجتماعيين الوضعيين (اليقينيون) يبالفون فى اعتقادهم ان ابحاثهم يمكن ان تسهم فى صنع السياسة الاجتماعية السليمة .

هذا ومنهج شارل لندلوم ، وكوهن فى الجدوى قائم فى جوهره على محاولة ادراك كنه التفاعل بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، واستنباطهما من ذلك عددا من المسمات حول الجدوى المحتملة . ودراستهما للجدوى هى دراسة نقدية تحاول تحدى البديهيات التى ترتكز عليها الدراسات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . وهما يعتقدان انه من الخطأ مقابلة (مباحنة) صانعى السياسة والقرار ، وقبول تعريفهم للجدوى لانهم يشتركون فى الاعتقاد بصحة المعلومات المستمدة من العلوم الاجتماعية .

الدراسة المباشرة لاستخدام المعلومات

هناك طرق عديدة لدراسة الاستخدام دراسة تجريبية مباشرة : اولها طريقة « دراسة الحالة » . وخير مثال لذلك دراسة روبرت رتش لحالة معينة هى « التأمين ضد البطالة » . وبعد ان عين رتش هذا المجال ، وقع اختياره على قضية واحدة من قضايا هذا المجال ، الا وهى « مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة » .

ويعرف رتش البيروقراطيين (موظفو المكاتب الحكومية) بأنهم خبراء ينحصر اختصاصهم فى جمع المعلومات وتبويبها وتنسيقها واستخدامها . ويرى رتش ان البيروقراطى موزع بين واجبه البيروقراطى الذى يدعو الى توجيه اهتمامه الاكبر الى تنظيم العمل ، وواجبه الفنى كخبير - الذى يدعو الى استشعار الولاء العلمى - ذلك الولاء الذى حدا بالباحثين الى اجراء مثل هذه الدراسة عن الاستخدام ، واملى عليهم القضايا المدروسة . ويمكن القول بايجاز بان رتش تعمق فى دراسة المسائل الاتية : القنوات المستخدمة فى توصيل المعلومات الى الموظفين ، مستوى استخدام المعلومات ، مدى توزيع المعلومات على الموظفين العاملين فى مجال القضايا المشتركة او الاحتفاظ بصرية هذه المعلومات ، مدى اتصال موظفى الادارات المختلفة بعضهم ببعض ، ومسألة مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة .

وقد قابل القائمون بالدراسة ٢٨ موظفا فدراليا ممن يضطلعون بالمسئولية عن اتخاذ القرار ، ويخصصون مالا يقل عن ١٠ ٪ من وقت العمل لمعالجة مشكلة مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة . وكانت طريقة رتش الاساسية هى اجراء مقابلات مباشرة مع اصحاب المعلومات بشأن الموضوعات الخاصة سالفة الذكر . وتقوم مثل هذه الدراسة العميقة

للحالة على الافتراض بأن القضية المدروسة والمجال الذى تبحث فيه يؤثران تأثيرا محسوسا فى النتائج . بيد ان التحليل المقارن لاستخدام المعلومات فى مجالات وقضايا مختلفة سابق لاوانه لاننا نفتقر حتى الان الى فكرة واضحة عن وحدات المقارنة والمجالات التى تستخدم فيها المعلومات الى اقصى والى ادى حد .

وخلافا لطريقة دراسة الحالة ، فان أصحاب طريقة المسح البحثى يأخذون عينة عشوائية من صانعى القرار ، ويطلبون اليهم مباشرة أن يصفوا أمثلة لتأثير البحث فى القرارات التى اتخذوها . ومن أمثلة هذه الطريقة دراسة (كارين كنور) لصانعى السياسة فى فينا ، ودراسة (كابلان) تصنع القرارات الفدرالية فى الولايات المتحدة . ويتيح هذه الدراسة للباحثين دراسة المرحلة التى ترسم فيها السياسة الاجتماعية . والتى يدخل فيها البحث ، ونوع المعلومات المستخدمة . والنتيجة الكبرى لهذه الطريقة هى أن المعلومات تستخدم بطرق مختلفة كوسيلة لحل احدى المشكلات ، أو كمصدر لفهم المشكلة أو تفسيرها .

وانظرية الثالثة لدراسة الاستخدام تبحث فى استخدام البحوث كأمر عارض للدراسة حالة اكبر هى وضع السياسة الاجتماعية . مثال ذلك ان اكاديمية العلوم القومية أجرت دراسة لعملية وضع السياسة الاجتماعية ، وحددت خمسة مكونات فى هذه العملية هى : الظروف البيئية (الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والثقافية فى المجتمع) ، والمبادئ والافكار كما يمثلها أو يؤيدها مختلف القيادة ، والسياسة (ويدخل فى ذلك السياسة التشريعية . والبيروقراطية ، وسياسة الطبقات ذات المصالح المختلفة) ، والبحث والتحليل ، وسائل الاعلام ، باعتبار انها وسيلة لاعلام الجمهور . ويتيح هذا النوع من الدراسة استكشاف الاهمية النسبية للبحث والتحليل باعتبارهما من مكونات عملية صنع القرارات ، كما يتيح المقارنة بين طرق استخدام المعلومات فى صنع القرارات .

والطريقة الرابعة لدراسة الاستخدام تحدد اربعة انواع مختلفة من المعلومات ، وتدرس مساهمة كل نوع منها فى مجال العمل وتحاول هذه الطريقة دراسة المعلومات فى اطار صنع القرارات . ولكن المتغير الدقيق ليس هو صانع القرار وعملية وضع السياسة ولا المقارنة بين المجالات المختلفة ، وانما هو طبيعة المعلومات ذاتها . ومن أمثلة هذه الطريقة برنامج البحث المشترك لمدة سنتين بين معهد مساشوستس للتكنولوجيا ، ومركز البحوث العلمية بباريس بشأن العلم وصنع القرار . وكانت دراسة الحالة التى أجريت فى مجال الصحة تدور حول مشكلة التدخين ، واثره فى الصحة ، والقضايا المتصلة باتباع صناعة الدخان سياسة تهدف الى تغيير

سلوك المدخنين ، وتغيير سمية الطباق . وقد تناول البحث ثلاثة أنواع من المعلومات : الأدلة الطبية ، والأدلة الاقتصادية ، والأدلة الانثروبولوجية أو الاجتماعية . وكانت الأدلة الطبية مستمدة من الدراسات التي أجريت على المدخنين ، وطائفة من غير المدخنين لمعرفة الصلة بين السرطان والتدخين . وكانت الأدلة الاقتصادية مستمدة من أثر التدخين على الفرد والمجتمع من حيث المرض والوفاة . وكان على المحلل الاقتصادي أن يقارن بين الخسائر الناتجة عن المرض والوفاة ، والمزايا الناجمة عن الدخل الذي ندره صناعة الطباق وبيعه . وتناولت الأدلة الاجتماعية الأسباب التي من أجلها يقبل الناس على التدخين ، على أساس أنه إذا فهمت أسباب السلوك امكن اتخاذ السياسات الفعالة لتغييره .

يرتبط مثل هذا النوع من الدراسة جوابا أدق عن السؤال الخاص بدور المعلومات الاجتماعية على اختلاف أنواعها ، إذ أن مختلف أنواع المعلومات أثارت تساؤلات مختلفة حول صحة هذه المعلومات ، كما أثارت قضية أخلاقية حول مراقبة سلوك الفرد والتحكم فيه . وقد دلت دراسة الحالة التي قام معهد التكنولوجيا ومركز البحوث العلمية على أن الأدلة الطبية لا نزاع فيها ، وأن الأدلة الاقتصادية غير حاسمة ، وأن الأدلة الاجتماعية والثقافية حاسمة في النهاية . ولما كانت القضايا الأخلاقية بالغة الأهمية ، فإنه يجدر بنا أن نستشهد في هذا المقام بتحليل « ليزل » للقضية التي يطرحها البحث الاجتماعي :

« أن الفاعلية النهائية للسياسة الاجتماعية تدور حول مدى استجابة الجمهور ، وما إذا كانت الأنماط السلوكية الاجتماعية المتصلة في النفوس ، والذات المترتبة بها ، سوف تتغير تغيرا محسوسا متى تبين الإنسان الاخطار المترتبة عليها . ولكن هذا بدوره يركز على نظرة الأفراد إلى الحياة والموت ، وموقفهم من اللذة والتعسف ، وإيثارهم للذة العاجلة ، وتقديرهم النسبي لما بقي من عمرهم بالقياس إلى عمرهم في الوقت الحاضر ، وهو تقدير يميل في حد ذاته إلى التغير بتقدم السن . بيد أن هذا التقدير هو ثمرة التعليم الذي يتلقاه الإنسان في المنزل والمدرسة ومن هنا تتغير القيم التي تنفرس في نفسه أثناء العملية التعليمية » أ هـ .

وهناك طريقة أخرى لدراسة الحالة تحاول التفرقة بين أنواع المعلومات ، ومراحل وضع السياسة الاجتماعية . وقد فحصنا في دراسة ضريبة الدخل السلبى في الولايات المتحدة التي أجراها هيوكلو . في ثلاثة أنواع من المعلومات - اقتصادية ، وإدارية واجتماعية - وحاولنا أن نبين كيف أن ثلاثة أنواع مختلفة من المعلومات دخلت في مراحل مختلفة من صنع السياسة ، فدخلت المعلومات الاقتصادية في المرحلة الأولى من السياسة ، ودخلت المعلومات الإدارية والاجتماعية في المرحلة التشريعية .

ولكن هذه المعلومات المختلفة حين دخلت في مراحل مختلفة من عملية صنع السياسة الاجتماعية احدثت نوعاً من الشلل والجمود ، لان كل نوع منها اجاب عن اسئلة مختلفة ، وكان له اتجاهه في فهم طبيعة العملية المدروسة . وقد اوضحت دراسة ضريبة الدخل السلبي - كما اوضحت دراسة الطباق التي قام بها معهد التكنولوجيا ومركز البحوث العلمية - وجوب التمييز بين مختلف انواع المعلومات ، لان كل نوع يسهم بدور مختلف في وضع السياسة الاجتماعية .

انتشار المعلومات

ان دراسة انتشار المعلومات تشبه دراسة استخدام المعلومات ، ولكن كلا منهما يستغرق اطاراً زمنياً مختلفاً جداً في دراسة التفاعل بين البحوث والسياسة . فدراسة الانتشار هي دراسة تاريخية لتطوير وانتقال المعلومات عبر الزمان والمكان . وهذا الاطار الزمني العريض يجعل عملية الانتشار اكثر دقة وخفاء من عملية الاستخدام .

ويمكننا الاستشهاد بدراستين عن الانتشار : دراسة قام بها م. ت. مانج ، و ر. رابو بورت ، لتحليل انتشار المعلومات الخاصة بالعلاج البيئي في الصحة النفسية ، ودراسة قام بها روبرت كول ، عن انتشار المعلومات الخاصة بمشاركة العمال في المشروعات التجارية والصناعية .

درس مانج ورابو بورت العمليات المتعلقة باستخدام وتقبل الافكار الجديدة في الصحة النفسية ، وتبعاً مراحل القبول التي مر بها على مدى ٢٥ عاماً في كتاب الفاه بعنوان : « المجتمع كطبيب : نظرة جديدة على المجتمع العلاجي » . وهما يتناولان في دراستهما تطور مشروع البحث الاولى في البيئة الاجتماعية الى حين نشر الكتاب ، وردود الفعل الاولى التي صدرت ازاء الكتاب ، ورد الفعل العريض من جانب الدوائر الاكاديمية والمهنية في مرحلة متأخرة . وكما يفهم من عنوان الكتاب فان النتيجة الرئيسية التي خلص اليها المؤلفان هي ان الافكار الجديدة تقابل بالرفض في البداية ، ثم تحظى بالقبول في النهاية .

أما دراسة كول لاوزاع العمل الجديدة على مستوى المصنع فهي تتناول عمليات انتشار المعلومات الاجتماعية عبر الزمان والمكان وفيما يتعلق بمنهج البحث يعرض علينا كول بياناً اضافياً ومفصلاً عن المثلين والاحداث والعلميات وهو لا يلجأ في بحثه الى الافتراض والاستقراء ، وانما يميل الى التفسير . والقصة التي يحكيها ليست ثابتة ولا جامدة ، بل تتطور بالاستبصار وقوة الملاحظة والادراك . ويمكن تلخيصها على الوجه الاتي : استناداً الى المصنفات العلمية يحكى كول قصته على انها نظرية تفسر مراحل الانتشار التي تبدأ من الحافز ثم تنتقل الى البحث ، ثم الى الاكتشاف ، ثم

الى الانتقال ، ثم الى القرار ، ثم الى التنفيذ . وبالطبع تجرى الحوادث
المرحلة فى وقت واحد كما تجرى على التعاقب . ولكن هذا يطرح مشكلات
تحليلية معقدة . بيدان ذلك يعدنا بفكرة واضحة عن عمليات الرفض
والقبول التى لا توجد غالبا فى الدراسات المسحية الخاصة بالاستخدام
والجسدى .

ويطرح تحليل كول لهذه المراحل ايضا اسئلة معقدة حول الاستخدام
النافع والاستخدام الضار للنظرية العلمية الاجتماعية مثال ذلك انه لاحظ
ان الافكار يتم « تصحيحها » او تطهيرها من محتواها الجذرى فى مرحلة
مبكرة قبل تطبيقها . والتصحيح هو وسيلة لتطهير الافكار بحيث تصبح
مقبولة من الناحية الادارية فى البيئة الجديدة التى تنمو وتطور فيها .

وفل ان يحدث التصحيح ، يجب المرور بمرحلة سابقة هى اجماع
الرأى على الاتجاه الذى يجب ان تسير فيه السياسة الاجتماعية . وفى
اليابان ظهر اجماع ادارى ، وفى السويد ظهر اجماع قومى عريض على
ضرورة اشتراك العمال فى بعض نواحي صنع القرار على مستوى المصنع
كمعالجة مقبول لمثل مشكلات التغيب المزمع عن العمل ، ومعدل التجديد
والاستبدال . وبلاضافة الى ذلك وضع صانعو القرار قاعدة تنظيمية لتعزيز
هذه الافكار الجديدة .

ومتى انعقد الاجماع فى هذا الاطار على البحث الذى يقوم نتائج هذه
الافكار الجديدة . فغالبا ان يتولى تنفيذه افراد من الشركة التى ترى ان
التقويم ليس سوى مشروع توكيدى اكثر منه تجربة اجتماعية . وفى
المشروع التوكيدى ايضا امثلة من النواحي الادارية والاجتماعية والممكنة
فنيا للفكرة الجديدة ، لكى يتسنى اذاعتها كأمثلة للتطبيق المفيد . وخلافنا
للتجربة : لا يعنى المشروع التوكيدى بقياس الاثار فى بيئة متحكم فيها .

وعلى نقيض ذلك ، لم يعتقد اى اجماع فى الولايات المتحدة ، وانما
الذى حدث هو وضع قاعدة متواضعة ، وغير ثابتة ، واجراء البحث على
يد غرباء . مع التركيز على الموضوعية والقياس ، وقد تم اتفاق ثلاثة
دولارات على التقويم ، فى مقابل دولار واحد على الافكار الجديدة . ولكن
البحث عن الحقيقة المجردة بشأن نجاح الافكار الجديدة او فشلها هدد
الاجماع الذى كان يرجى ان يترتب على هذا البحث . ومن غريب المتناقضات
ان هذا الاهتمام بالعلم سعيا وراء الحقيقة اقترن بمعلومات يحتكرها بعض
المستشارين الذين استخدموها فى ترويج « بيع » الفكرة الجديدة من اجل
الربح المادى . وقد زدونا كول بتحليل دقيق وعميق للتفاعل بين البحث
والعمل : وذلك بتوجيه النظر الى تطهير النظرية وتعديلها ، والتركيز على
الاجماع كشرط اولى للانتشار وعلى القياس كوسيلة لتهديد الاجماع .

وتختلف هاتان الدراستان المتعلقتان بانتشار المعلومات من حيث منهج البحث والبصيرة النافذة والنظرة الثاقبة . فالأولى تعتمد - الى حد كبير - على قبول الافكار عند ظهورها فى المجلات الاكاديمية وتقبل المؤلفين لها ، أما الثانية فتعتمد على المباحثات التفصيلية العميقة التى تستلهم النظرة التاريخية والدولية .

تحدى دراسة الاستخدام

كل هذه الدراسات المختلفة عن الجدوى والاستخدام والانتشار تشترك فى المقولات التى عرضنا لها فى بداية المقال ، والتى تنفق - بدرجات متفاوتة - على الفصل بين الشخص « العالم » والشخص « العامل » . أى بين النظرية والتطبيق : وتقوم على اساس ان العلم هو الذى يلهم العمل . وفى البحث الختامى لهذا المقال أريد أن أدرس التفاعل بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية على اساس فكرة مختلفة عن ذلك تماما . حول طبيعة التفاعل بين العلم والعمل . وخلاصة هذه الفكرة ان المفاهيم والافكار والمعلومات ليست منفصلة عن استخدامها وتطبيقها ، ويترتب على ذلك ان تكون مهمة البحث العلمى هى كشف النقاب عن الاستخدامات والمصالح التى يخدمها العلم لا العكس . ويمكن دراسة هذا المنهج من زاويتين : الاستخدامات الصريحة للعلم والعمل والاستخدامات الضمنية لهما . وسأبحث كلا منهما بدوره .

ولعل جونار ميردال هو اصرح الكتاب المؤيدين لما ذكرته : فقد اوضح فى عرض تفصيلى لمفهوم استخدام العمل الارتباط الوثيق بين النظرية وتطبيقها العلمى ، قال :

« ان استخدام مفهوم « نقص العمالة » لا يمكن أن يساعدنا على دراسة العلاقة الوظيفية بين السياسة (الاجتماعية) واستخدام القوى العاملة اذا سلمنا بأن هذا المفهوم حقيقة واقعة يمكن قياس ابعادها حتى قبل ان توضع السياسة الاجتماعية » ا هـ .

يريد ميردال أن يقول اننا لا نستطيع أن ندرس الحقائق المتصلة بنقص العمالة دون أن نفهم بوضوح فحوى السياسة التى يؤدى اليها هذا المفهوم . وبعبارة اخرى ليس هناك من الحقائق المتصلة بنقص العمالة او البطالة ما هو منفصل عن اعتبارات السياسة الاجتماعية . ومن ثم فان كل الدراسات التى تستخدم هذه المفاهيم التحليلية . وتحاول قياس ابعادها بالطريقة التجريبية تشير الى السياسة الاجتماعية ضمنا . لان معنى المفهوم التحليلى ينبع من معنى السياسة العملية . وبعبارة اخرى ان المفاهيم التحليلية هى نفسها مفاهيم سياسية ومستمدة من فكرة السياسة التى تكمن وراءها .

ولعل اوضح مثال لرأى ميردال هو دراسة جون روبنسون فى ١٩٣٦. عن البطالة الممنعة . وخلاصة هذه الدراسة ان العمال الذين فقدوا وظائفهم اضطروا الى ان يقبلوا عملا دون مستوى مهارتهم اذ اسندت الى العمال اعمال اقل انتاجا واجرا حتى يتسنى لهم ان يعملوا أسرهم . وهكذا كانت البطالة الممنعة فى جوهرها بمثابة زواج غير ملائم بين مستوى مهارة العامل ومستوى المهنة التى يمارسها خلال فترة الكساد الاقتصادى . ويقول روبنسون ان البؤس الذى يعانىه الافراد ، وعدم الكفاية الاقتصادية كانا يسيران جنبا الى جنب ، وان الحل السياسى يكمن فى تحليل السياسة الاقتصادية . وان الوسيلة لتخفيف ما يعانىه الافراد من بؤس وشقاء هو زيادة الإنتاج الاقتصادى ، وان المفهوم التحليلى يرتبط بالسياسة المتبعة .

يبد اننا نجد فى دولة الرفاهية الحديثة ان النظام الدقيق لرفع دعاوى التعويض ضد الحكومة يسمح بتعويض الدخل عند فقدان العمل وهكذا لم يعد فى وسعنا بسهولة ان نترجم البؤس الذى يعانىه الافراد الى عدم الكفاية الاقتصادية . ذلك ان المجتمعات الصناعية الحديثة تستطيع ان تعمل بكفاية ، لان لديها مصيدا من العمال ذوى الاجور المنخفضة (مثل السود ، والنساء ، والعمال المهاجرين) الذين يقبلون اجورا ضئيلة ، واعمالا خطيرة . ومن مزايا هذه السوق الثانوية للعمل تمكين الاقتصاد من مسابرة التقلبات الاقتصادية ، واعطاء اجور عالية لمعظم العمال واسناد أعمال مأمونة اليهم . وذهب بعض النظار (اصحاب النظريات) الى ان هيكल سوق العمل : لانتاجيته ، هو الذى يحدد نمط نقص العمالة وما يعانىه الافراد من بؤس وشقاء . وطبقا لهذه النظرية ينبغى اتخاذ اجراءين جديدين : اذا اريد الحفاظ على الصلة الطبيعية بين الادلة المستقاة من البحوث التجريبية ، وبين العمل : الاول اجراء لمعالجة الضائقة الاقتصادية عن طريق وضع برنامج لدعم الدخول ، والثانى اجراء مباشر لمعالجة عدم كفاية السوق . ولا ريب ان تجاهل الصلة الوثيقة بين النظرية العلمية ، والادلة التجريبية ، والسياسة العملية لا يورث سوى بلبلة الازهان .

وهذه الطريقة لدراسة التفاعل بين البحوث التجريبية والسياسة العملية تتطلب منهجا مختلفا تماما ، لانها مبنية على افتراض اولى يختلف عن الدراسات السابقة . ذلك ان الدراسات التى استعرضناها فيما سبق ركزت اساسا على جمع الادلة التجريبية لكى تستخدم فى وضع السياسة العملية فيما بعد . وهذا يتفق - بالطبع - مع المقولة الاولى التى تنص على ان المعلومات اليقينية مركزة فى الادلة التجريبية المستقاة من عالم الواقع . اما الان فان هناك قضية يسلم بها الباحثون ، وهى ان المعلومات الحقيقية مبنية على قواء للمنطق والنظرية . وعلى ذلك لا يمكن فصل النظرية والتحليل عن التجريب . وطريقة دراسة الاستخدام التى نتحدث عنها الان مبنية على القول بان النظرية ذاتها لا يمكن فصلها عن التطبيق والممارسة

أو السياسة ، وأنها ليست سوى تعبير آخر عن الممارسة أو السياسة .
وواضح أن دراسة الاستخدام تتوخى إيضاح التفاعل بين النظرية والسياسة
لأنهما هما الإطار الذي تتجمع فيه الحقائق . ولكن التحدى الذى نواجهه
ليس هو ربط البحوث بالسياسة ، بل هو كشف النقاب عن السياسات
الكامنة المنظمة للبحوث التجريبية التى يجريها رجال العلوم الاجتماعية ،
أو بعبارة أخرى أننا بحاجة إلى اكتشاف طريقة « للتفاهم » بين الطرفين ،
وهذا لا يتطلب ترجمة النظرية إلى تطبيق وممارسة فحسب بل يتطلب أيضا
أن يقوم الممارس للسياسة بدراسة النظرية .

هذا والبحوث التى تدرس الاستخدام من هذه الزاوية ليست كثيرة
وقد كتبت مفعلا بالاشتراك مع « ليزا بيتى » حاولنا فيه إيضاح هذا
التفاعل فى دراسة أبحاث الفقر فى الولايات المتحدة . وأوضحنا فيه أن
التزام السياسة الاقتصادية بإعادة توزيع الدخل ، لا إعادة توزيع الأعمال
كان نقطة البداية لأعمال معهد بحوث الفقر بجامعة وسكونسين . والعادة
أنه عند البدء بقرار يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، يواجه مخططو البرنامج
بعض المشكلات . وكانت مشكلة التخطيط الدقيقة التى واجهت الحكومة
فى هذه الحالة هى كيف يمكن وضع نظام لإعادة توزيع الدخل تخفيفا
لوطأة الفقر دون الاصطدام بالقيم الأخرى السائدة فى المجتمع ، وبخاصة
الحافز على العمل . وقد وضع معهد بحوث الفقر برنامجا للبحوث على
امتداد عشر سنوات لحل مشكلة التخطيط التى صدر بها قرار سياسى .
ولم يتضح معيار الأبحاث التى يجريها المعهد إلا عندما تحدى ذلك القرار
قوم آمنوا بإطار سياسى بديل ، ألا وهو خلق فرص العمل بدلا من إعادة
توزيع الدخل .

والخلاصة - إذن - أن هذا المقال قد استعرض طرقا مختلفة
لدراسة التفاعل بين البحوث التجريبية والسياسة العملية وهى : الجدوى
والاستخدام والانتشار . وقد ذهبت إلى أن هذه الدراسات اهتمت إلى
طريقة مبنائها أن العلم سابق على العمل . ولكنى اقترح طريقة بديلة
مبنائها أن كل نوع من العمل ينطوى على نوع من العلم ، ومهمة الباحث
هى تحديد وعزل ونقد طبيعة المعلومات التى ينطوى عليها العمل .



الخدمات المهنية والوثائقية

وثائق المنظمات المشاركة بين الحكومات

نظرة عامة نقدية على حالة العرض والطلب في المملكة المتحدة

المنظمات المشاركة بين الحكومة (م م ح) هي في جوهرها ظاهرة من ظواهر القرن العشرين . وقد نشأت - الى حد كبير - نتيجة قسوة الدفع التي اعطتها تجربة الحربين العالميتين للتعاون الدولي . وقد انتشرت (م م ح) بصفة خاصة في فترة ما بعد الحرب ، ولعبت دورا بارزا ، بصورة متزايدة ، في الحياة اليومية للمجتمع الدولي . وتدل الارقام المنشورة في « الكتاب السنوي للمنظمات الدولية » على ان عدد (م م ح) قد ازداد من ٣٧ في ١٩٠٩ الى ١٥٤ في ١٩٦٠ ، و ٢٨٠ في ١٩٧٢ . ويشتمل هذا المقال على سلسلة من الملاحظات والبيانات العامة المستمدة من المنظمات التي يستطيع العلماء الاجتماعيون في المملكة المتحدة الاتصال بها في اغلب الاحيان .

الكاتب : ميشيل هوبكنز

جامعة لوغبروه ، لوغبروه ، ليستر شاير ، المملكة المتحدة .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الأعلى للثقافة وسابقا
رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم ..

طبعة وثائق (م م ح) ... الوثائق

الوثائق هي الوسيلة التي يجرى بها العمل - الى حد كبير - في المنظمات المشتركة بين الحكومات ، وهي الاسلوب المعتاد للاتصال بين الموظفين والادارات والمؤسسات التابعة للمنظمة وبين تلك الهيئة . والحكومات القومية ، وغيرها من الهيئات الدولية . وهي تيسر عمل المنظمة ، ولذلك تعكس المطالب التنظيمية ؛ في موضوعها وطريقة عرضها وشكلها ، وحجمها . وفيما يلي بيان عدد من الوثائق على اختلاف انواعها :

الوثائق التنظيمية : تضم هذه الوثائق سجلا رسميا للاعمال التي تقوم بها المنظمة والمؤسسات التابعة لها وهي تخدم احتياجات الاجهزة التنظيمية التابعة للمنظمة ، وتؤدي الى انتظام سير العمل بها . والافراد

★ جامعة لغبره ، لغبره ، لسترشاير ، المملكة المتحدة .

الرئيسيون الذين ترسل اليهم هذه الوثائق هم اعضاء اللجان ، وهم عادة اعضاء الوفود القومية الذين تتفاوت مراتبهم تبعاً لوظائفهم .

بيد ان التقارير الخاصة بنشاط الاجهزة الرئيسية والمؤسسات التابعة للمنظمة تلقى اهتماما خارجيا كبيرا ، وتشكل مصدرا قيما وموجزا للمعلومات الخاصة بنشاط وانجازات المنظمة الام . ولما كانت الحاجة تدعو الى استخدام هذه الوثائق خارج نطاق المنظمة ، فان موضوعاتها تنشر كاملة في أغلب الاحيان . مثال ذلك ان الوثائق التنظيمية للاجهزة الرئيسية التابعة للامم المتحدة يتم تجميعها ونشرها في صورتها النهائية باسم « السجلات الرسمية » . ومن المصادر المفيدة للمعلومات بصفة خاصة . تلك التقارير السنوية التى تصدرها المؤسسات الرئيسية . وكثير من هذه التقارير مثل « التقرير العام عن نشاط المجتمعات الاوربية » يتم نشره بالكامل ، وتوزيعه على نطاق واسع .

وثائق السياسة العامة : تعنى هذه الوثائق بصياغة الاهداف والاغراض . وهى تضم الوثائق التى تفصل المبادئ ، وتضع التوجيهات ، وتقترح برامج العمل . كما تشمل مشروع الاقتراحات الخاصة بالسياسة العامة . ووثائق البحث والمناقشة ، والوثائق المتضمنة للتفصيلات اللازمة لفهم اعمال المؤسسة ، والتقارير المتضمنة للحقائق والاحصاءات المعدة لتكون اساسا لاتخاذ القرارات ، والتقارير الخاصة بالتنفيذ ، وردود الافعال للقرارات السياسية الماضية . والافراد الذين ترسل اليهم هذه الوثائق هم ايضا اعضاء الحكومة ممثلين فى الوزراء والموظفين . بيد ان هذه الوثائق كثيرا ما توزع على البرلمانات القومية ، والمصالح الحكومية ، والنقابات العمالية ، والاطراف المعنية . ولهذه الوثائق اهمية خاصة من حيث انها تدل على التفكير الرسمى فى الماضى والعمل الحكومى فى المستقبل وبخاصة ما يتصل منها بالقطاعات التجارية .

الوثائق التشريعية : يختلف الشكل الدقيق والمركز القانونى للوثائق الموضوعة تحت تصرف (م م ح) لتحقيق اهدافها اختلافا كبيرا . والنمط السائد هو ان المنظمات المشتركة بين الحكومات تصدر توصيات وتتخذ قرارات بشأن الامور التى تدخل فى نطاق اختصاصها . وقد لا تكون لهذه التوصيات والقرارات قوة ملزمة ، ولكنها تؤثر بصورة مادية فى سياسة الدول الاعضاء . وهى تصدر بيانات مبدئية لتوجيه الحكومات القومية ، وتوجيهات يمكن استخدامها كنماذج للتشريعات القومية ، ومعايير دنيا يجب على الحكومات الاعضاء تحقيقها ، ومعايير ومواصفات فنية للتنظيم الدولى للتجارة ، والتنمية الصناعية الخ . وطبقا للنظام المتبع

فى (٢٠٢٠ ح) تتولى الحكومات الاعضاء توقيع المعاهدات الدولية والاتفاقيات والبروتوكولات التى تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ، لا العلاقات السياسية فحسب .

هذا والمصادر الوثائقية التى تملن (م م ح) من خلالها قراراتها تمت بصلة واضحة الى العلوم الاجتماعية . ونقول فى هذا الصدد ان الوثائق القانونية التى تضعها المجتمعات الاوربية ذات اهمية خاصة ، باعتبارها نتيجة لما تقوم به هذه المنظمة من دور فريد فى العملية التشريعية فى الدول الاعضاء .

المطبوعات ...

إذا كانت الوثائق تعنى عادة بالحياة الداخلية للمنظمة . فان المطبوعات هى الاداة لتعريف العالم الخارجى بنشاطها . وكثير من مطبوعات المنظمة مسعرة ، ومتوافرة ، عن طريق مبيعات (م م ح) ذاتها . ودور التوزيع . بيد ان حافز الربح ليس قويا . ولا يراد أن تكون المطبوعات مصدرا للدخل ، ومعلوم ان المصلحة الخاصة تلعب دورا فى تحديد سياسة النشر والطبع . وترغب المنظمات المشتركة بين الحكومات فى توصيل اكبر قدر ممكن من اعمال الخبراء الى الجمهور . كما تسعى الى تعريف الجمهور العام بمنجزاتها واوجه نشاطها . ليكون ذلك دليلا على اهمية هذه المنظمات ، ومن اجل هذا المعنى يعد برنامج الطبع والنشر جزءا لا يتجزأ من البرنامج الاعلامى للمنظمة .

ونذكر فيما يلى عددا من المطبوعات العامة :

التقارير والدراسات : لا شك فى ان الاهداف التى تتوخاها المنظمات المشتركة بين الحكومات فى البرامج المتسمة بالطموح من أمثال برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وفى الخطط المتواضعة الهادفة الى ترجمة اهداف معينة الى عمل مادى ملموس ، تتطلب اعداد بعض التقارير والدراسات التى يعرض كثير منها للبيع بعد ذلك . وكثيرا ما تنشر هذه التقارير والدراسات فى سلسلة مرقمة من الكتيبات ذات الموضوع الواحد . وتمتاز هذه السلاسل بكثرة الموضوعات التى تغطيها والطابع المتخصص لمحتوياتها ولما كان الذين يعدون هذه الكتيبات من المتخصصين الذين يكتبون متخصصين كذلك ، فانها تعد اضافة قيعة للكتب المؤلفة فى موضوعاتها ، ومصدرا غنيا بالمعلومات الاولية عن عدد ضخم من الموضوعات ذات الاهمية الحيوية للعالم الاجتماعى .

المطبوعات المسلسلة : هذه تشكل اسلوبا آخر من الاتصال للتعريف ببرامج العمل الحالية فى (م م ح) ، ونقل نتائج البحوث ، واتاحة منبر

لتبادل المعلومات . وهناك نشرات اخبارية متواضعة ، ومجانية مثل النشرة التي تصدرها هيئة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، وهي تقتصر على نشر تقارير وجيزة عن التطورات الحالية ، واعلانات عن المطبوعات الحديثة ، وتقويم للاحداث القبلية وهكذا . وهناك مطبوعات جوهرية تباع بالثمن مثل رسالة اليونسكو ، ونشرة « المراقب » التي تصدرها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، والنشرة الاخبارية الشهرية التي تصدرها السوق الاوروبية المشتركة ، والامم المتحدة ، وكل هذه النشرات تجمع بين الانباء والمعلومات التي تصف نشاط المنظمة الامم ، مع مقالات موجزة وتعليقات على الشؤون الجارية . وبالإضافة الى ذلك تنشر (م م ح) مجلات أكاديمية رفيعة المستوى في مجال اختصاصها . ومعظم هذه المجلات مثل مجلة العمل الدولية ، والمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية : تنشر مقالات بقلم العلماء من جميع انحاء العالم . وهناك مجلات أخرى مثل مجلة صندوق النقد الدولي التي تنشر نتائج البحوث ، كما تنشر مقالات بقلم رجال المنظمة ذاتها .

السلسلات الإحصائية : تقوم المنظمات المشتركة بين الحكومات بجمع كميات كبيرة من البيانات الإحصائية لاستخدامها في تحديد السياسات العامة وتنفيذها ومراقبتها : وتخصيص الموارد . وهي تتلقى هذه البيانات من الإدارات الإحصائية القومية في الدول الاعضاء او تحصل عليها من الدراسات والبحوث التي تجريها المنظمة ذاتها او تجري لها . وتتم المقارنة بين هذه البيانات في الوحدة الإحصائية في المنظمة ذاتها قبل نشرها على هيئة بيانات إحصائية عامة مثل : (المؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التي تصدرها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، أو النشرات الإحصائية المتخصصة مثل : « نشرة إحصائيات العمل » التي تصدرها منظمة العمل الدولية . ولهذه المطبوعات أهمية كبيرة بالنسبة للمستفيدين بالعالم الاجتماعي لا من حيث نوعية ومدى محتوياتها ، بل أيضا من حيث طبيعة المعلومات التي تشتمل عليها . وهناك معلومات أساسية معينة تعتبر حكرًا على الحكومات وبخاصة في مجال الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي فالبيانات الخاصة بحجم السكان ومستوى البطالة وتوزيع مزايا الضمان الاجتماعي لا يمكن الحصول عليها الا من المصادر الحكومية الرسمية . ويزيد من أهمية هذه البيانات أن (م م ح) تعرضها في سلسلاتها الإحصائية في صورة مقارنة بقدر الامكان .

أعمال المؤتمرات : من عادة (م م ح) رعاية المؤتمرات الكبرى كجزء من استراتيجيتها لتوحيد السياسات القومية بصورة تدريجية . وهذه المؤتمرات تعد منبرا لتبادل المعلومات والآراء بشأن الأمور ذات الاهتمام المشترك . وهي تستخدم أيضا كوسيلة لتحديد الأولويات ، وصياغة

الاقتراحات الخاصة بالسياسات المستقبلية . وتعقد أعمال المؤتمرات المطبوعات بمثابة عرض لآراء الخبراء فى هذا المجال .

المطبوعات الاعلامية : تمتاز هذه المطبوعات عن غيرها من حيث السبب فى نشرها ، لا من حيث شكلها ، فهى تهدف الى اثارة الاهتمام العام بعمل المنظمة . وهى موجهة اساسا الى غير المتخصصين والقراء وهى توزع مجانا ، ويعتقد بوجه عام انها ليست ذات اثر دائم .

استخدام وثائق (م م ح)

المجتمع الاكاديمى : يتركز الاستخدام التربوى لوثائق (م م ح) فى معاهد التعليم العالى ، وبخاصة فى الجامعات . وتقتضى طبيعة هذه الوثائق ان تستخدم فى الابحاث الاكاديمية : اكثر منها فى الاغراض التعليمية . وتتمتاز اهتمامات (م م ح) ومناشطها بالتنوع الكبير بحيث لا يحرم من الاستفادة منها سوى قليل من العلوم النظرية . وعلى الرغم من ان جميع الاكاديميين يمكنهم الاستفادة من وثائق (م م ح) فان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية هم اكثر الناس استفادة وانتفاعا بهذه الوثائق المتخصصة . ولا شك ان الدور الرئيسى للمزايد الذى تقوم به (م م ح) فى تنظيم بعض المسائل العالمية مثل النظام الاقتصادى العالمى والسلام والامن الدوليين ، والعلاقات بين الدول : معناه انه ليس هناك سوى القليل من الموضوعات ذات الاهمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية - وبالتالي القليل من الوثائق - التى لا يتناولها نشاط (م م ح) . وبالطبع تختلف اهمية وثائق (م م ح) بالنسبة للدراسات الاكاديمية من علم اجتماعى الى آخر اختلافا كبيرا . مثال ذلك ان هذه الوثائق قد تهتم العالم الاقتصادى او العالم السياسى الذى يعتمد - بقدر ما - على المصادر الوثائقية العامة وغير المباشرة فى الحصول على البيانات الاولى ، اكثر مما تهتم العالم النفسى السلوكى الذى يعتمد على جمع البيانات بواسطة الملاحظة المباشرة ، والاستفتاء ، والمسح وغير ذلك .

الحكومة المركزية : تدخل وثائق (م م ح) فى عملية اتخاذ القرارات القومية على اعلى مستوى ، اذ تتلقى الوفود القومية اقتراحات (م م ح) وآراءها ، وتوصياتها ، ثم توزعها على المصالح الحكومية المختصة حيث يستعين بها الوزراء ، والمستشارون السياسيون ، وكبار موظفى الحكومة ، فى المناقشات الخاصة بالسياسة العامة وهذه المجموعة الصغيرة نسبيا هى الفئة التى تمتاز بالانفتاح بها ، بمعنى ان مركزها ووضعها يتيح لها ان تتسلم كل الوثائق اللازمة والاحتفاظ بها . على ان كثيرا من هذه الوثائق يظل فى هذه المرحلة فى صورته الاولى ، ولا يتاح للدوائر الحكومية العليا . ويلاحظ ان المقترحات ذات الطابع الفنى والمتخصص ، والخاصة

بالسياسة العامة - وخصوصا الاقتراحات الاولى الخاصة بالتشريع والواردة من لجنة السوق الاوروبية المشتركة - يتم توزيعها على جهات اخرى منها الخبراء المستقلون ، والاطراف المعنية الاخرى . ويحتاج كثير من المديرين والموظفين المدنيين الاخرين الى الوثائق اللازمة للعمل التنفيذي . يضاف الى ذلك ان العلماء الاجتماعيين المستقلين بالبحوث في المصالح الحكومية - وبخاصة المسلسلات الاحصائية - يحتاجون الى جميع وثائق (م م ح) وبخاصة المسلسلات الاحصائية ، وتقارير البحوث والدراسات المختلفة ، كما يحتاج اليها نظراؤهم العاملون في المجال الاكاديمي .

الحكومة المحلية : تتأثر اعمال الحكومة المحلية والحكومة المركزية بالاجراءات التي تتخذها الحكومة القومية في اطار (م م ح) . وقد اضطر موظفو المحليات (الحكومات المحلية) الى الاهتمام الشديد بوثائق (م م ح) منذ ان قضي انضمام المملكة المتحدة الى السوق الاوروبية المشتركة باخضاع نشاط ومسؤوليات السلطات المحلية لاحكام واشراف بروكسل لا وستمنستر فقط . ويحتاج موظفو الحكومة المحلية الى وثائق السياسة العامة التي تنظر فيها الحكومة المركزية كما يحتاجون الى الوثائق التنفيذية والتشريعية المتعلقة بعملية وضع السياسة العامة .

قطاع المشروعات وقطاع التجارة والصناعة : اذا اريد ان تزدهر الصناعة البريطانية بحيث تنافس المشروعات الاجنبية ، وجب مراعاة الشروط القانونية في عملياتها المحلية ، والالام بالقواعد واللوائح التي يتعين العمل بها ، والمعايير الواجب مراعاتها في السوق الدولية . والملاحظ ان التجارة بين الدول تزداد يوما بعد يوم خضوعا للاتفاقات الدولية لتجارة تحت رعاية المنظمات المشتركة بين الحكومات مثل « الجات » ، وللشروط التي تفرضها الكتل التجارية مثل السوق الاوروبية المشتركة ، والكوميكون (منظمة التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية) . ولما كانت المملكة المتحدة امة تجارية تعتمد في رخائها الاقتصادي على الصادرات ، كان من الضروري سهولة حصول رجال الاعمال والصناعات والمصدرين على البيانات والمعلومات التنظيمية التي تشتمل على وثائق (م م ح) والتشريعات الخاصة بحصص الاستيراد والرسوم الجمركية والمعايير الفنية وغير ذلك من الشروط التجارية التي يجب مراعاتها . ويستفاد من وثائق (م م ح) في الحصول على البيانات المفيدة عن احوال السوق الى جانب الانتفاع بها في الطرق التي تسير بها الاعمال التجارية . ويمكن الافادة من المطبوعات الاحصائية في وضع استراتيجيات للمبيعات . وكثيرا ما تستخدم التقارير والدراسات البحثية استخداما عمليا .

المهن الفنية : كثير من الاعمال التي تنشرها المنظمات المشسسترة بين الحكومات يهتم الممارسين من رجال العلوم الاجتماعية ، كالمحامين

والمحاسبين والباحثين الاجتماعيين ، والمديرين على اختلاف أنواعهم ، وهم ينتقون من وثائقها ما يناسبهم ، ولكن اهتمامهم يتركز على المطبوعات . بيد أن النقابات المهنية تهتم اهتماما شديدا بالقرارات المتصلة بالسياسة العامة لما قد تؤدي إليه من المساس بحقوقها المكتسبة . وإذا ما أصبحت الاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة قانونا ، وجب حينئذ نشر المعلومات المتعلقة بأحكام القانون من خلال المهن الفنية .

طبيعة طلب المتفعين : يمكن تقسيم المتفعين بوثائق (م م ح) الى قسمين عريضين : قسم يطلب الحصول على الوثائق او المطبوعات بطريقة مباشرة ، وقسم لا يريد سوى الانتفاع بما تتضمنه الوثائق من معلومات . فاما القسم الاول فيشمل الذين يتسلمون هذه الوثائق وموظفي (م م ح) والوفود القومية وموظفي الحكومات الاعضاء الذين يستعينون بالوثائق فيما يقومون به من اعمال وهذا من شأنه ان يضيف على هذه الاعمال صفة الدوام والانتظام . واما القسم الثاني فيشمل العلماء والباحثين وهؤلاء يستخدمون الوثائق في الاغراض الاكاديمية كما يشمل واضعي السياسة العامة في الحكومات المحلية ورجال المهن الفنية ونقابات العمال وهيئات العاملين وأرباب الاعمال التي تقوم بمراقبة اجراءات الحكومة وتمثل آراء أعضائها . والغالب ان المتفعين الذين يطلبون المعلومات لا الوثائق هم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية التطبيقية . اما رجال الاعمال وأرباب الصناعات ، والمديرون المتوسطون في كل من القطاعين العام والخاص فانهم يحتاجون الى اجزاء مختارة من وثائق (م م ح) لاغراض عملية .

مصادر العرضي :

تحصل فئات المتفعين على الوثائق والمعلومات المطلوبة من مصادر مختلفة . والمكتبات هي المصدر الرئيسي بالنسبة لمجتمع الاكاديميين ، وهي خير مصدر للعلماء الاجتماعيين المشتغلين بالتدريس والبحث . وتستفيد فئات اخرى من المكتبات العامة والمتخصصة ، ولكن هذه المكتبات لا تحتل مكانا بارزا في عرض الوثائق والمعلومات . مثال ذلك ان الموظفين المدنيين العاملين بالمصالح الحكومية ينتفعون بالمكتبات الكبيرة المحقة بمصالحهم ، ولكن الوثائق التي تهمهم ترد مباشرة من (م م ح) وتوزع على المصالح الحكومية .

اما الذين يهمهم الاستخدام العملي للمعلومات التي تحتويها وثائق (م م ح) فان المكتبات ليست سوى مصدر واحد من مجموعة مصادر المعلومات . صحيح ان مدير الاعمال الذي يرغب في وضع استراتيجية تجارية او تسويقية يستطيع ان يحصل على معلومات مفيدة من الكتب التجارية المحلية بالمدينة او من المكتبة المتخصصة او ادارة الاعلام بالشركة

إذا كانت هذه الشركة كبيرة الحجم ، ولكنه يعتمد غالبا على قنوات المعلومات غير الرسمية ، والنصائح والمعلومات الفنية التي تقدمها بعض المنظمات مثل : اتحاد الصناعات البريطانية ومعهد المديرين والمهـند البريطاني للإدارة ، كما يعتمد على النقابات العمالية والإدارات الإعلامية المتخصصة . وكذلك مدير التسويق فيما وراء البحار الذي يحتاج الى معرفة القواعد واللوائح والتشريعات المتعلقة بعملياته التجارية يفضل - مثلا - النصائح الشخصية المتخصصة التي يقدمها مكتب السوق الأوروبية المشتركة بلندن أو الوحدة الإعلامية للسوق الأوروبية بوزارة الصناعة ، على الخدمات التي تقدمها المكتبات . ذلك أن مثل هؤلاء الأشخاص لا يحتاجون الى الوثائق والمعلومات فحسب ، بل أيضا الى نصائح الخبراء بشأن تطبيق القواعد واللوائح العامة في ظروف معينة - وهي خدمات لا تستطيع المكتبات تقديمها بوجه عام .

تعميم الانتفاع بوثائق (م م ح) :

لما كان الهدف الأول هو وصول الوثائق الى أكبر عدد ممكن لا جنى الأرباح ، فإن (م م ح) تهدي من المطبوعات أكثر مما تباع بالثمن . فبالإضافة الى التزام (م م ح) بتزويد الحكومات الاعضاء وسفاراتها ووزاراتها ومصالحها وغيرها من المنظمات المشتركة وغير المشتركة بين الحكومات ، بالوثائق الكثيرة ، فانها توزع هذه الوثائق على الهيئات والمنظمات والمصالح الفردية . والمكتبات هي أكبر منتفع بهذا النظام ، بمعنى أن (م م ح) تعمل على نشر وثائقها على نطاق واسع اما بتعيين بعض المكتبات لإيداع الوثائق فيها ، واما بتوزيعها بالمجان على مكتبات أخرى تختار لهذا الغرض .

والمطبوعات المعروضة للبيع تطلب بالبريد عادة . وتستعين (م م ح) أحيانا ببعض الناشرين التجاريين ووكلائهم ومكاتبهم . ولكن معظم المطبوعات لا تباع بالمكتبات . وتفضل (م م ح) تعيين وكلاء للمبيعات ليكونوا وسطاء في التوزيع ، بدلا من انشاء مكاتب لبيع الوثائق تقتضي كثيرا من التكاليف في كل دولة من الدول الاعضاء . وفي المملكة المتحدة يتولى مكتب مطبوعات الحكومة بيع مطبوعات المنظمات المشتركة بين الحكومات مثل الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وغيرها من المنظمات : أمثال السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا .

وفيما يتعلق بتسويق المطبوعات أصبحت (م م ح) أكثر استجابة لمطالب عملائها الرسميين ، فقد أدخلت نظام الطلب الدائم لتمكين المكتبات من الاشتراك في أنواع مختارة من المطبوعات . وفي مقابل اشتراك واحد

يتلقى العملاء كل المطبوعات التي تصدر في نوع معين عند نشرها ، وغالبا ما يتم خصم جزء من الثمن .

مجموعات وناثق (م م ح) فى المملكة المتحدة :

مكتبات الابداع : على الرغم من ان بعض (م م ح) مثل منظومة الاغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي لا تحتفظ بمكتبات ابداع فى المملكة المتحدة ، فان المنظمات المشتركة بين الحكومات التي تقوم بتنفيذ برامج كبيرة للمطبوعات تأخذ بسياسة دعم مكتبات الابداع . وغرضها العام من ذلك هو تيسير الحصول على الوثائق التي تصدرها (م م ح) ، على الرغم من ان الترتيبات العملية بشأن عددها وتوزيعها الجغرافى وطبيعتها وتوفرها يختلف باختلاف موارد المنظمات ورايها فى افضل الطرق لتحقيق اغراضها .

جدول رقم (١) مكتبات الابداع فى المملكة المتحدة

مكتبات اخرى	المكتبات العامه	المكتبات الاكاديمية	المكتبات القومية	
١	٥	٥	٢	الامم المتحدة
—	٦	٣	٣	اليونسكو
—	—	—	—	منظمة التنمية
—	—	٣	٤	والتعاون الاقتصادى
—	—	—	—	السوق الاوربية
—	٢	—	٢	المشتركة

وليس من الميسور الحصول على معلومات حقيقية تفصيلية عن مكتبات الابداع . ولكن مسحنا نشر حديثا يمدنا بمعلومات مفيدة وان كانت محدودة ، كما يتضح من جدول رقم (١) .

وبدل المسح بوضوح على ان (م م ح) قد أثرت أن تودع وثائقها اساسا فى المكتبات التي تحتفظ بحق الطبع والنشر وفى طائفة معدودة من المكتبات العامة الرئيسية التي تخدم المدن والمجتمعات الحضرية الكبرى مثل برمنجهام ، ومانشستر ، وليفربول وجلاسكو .

مكاتب اعلام (م م ح) : يمثل عدد من المنظمات المشتركة بين الحكومات بواسطة مكاتب قومية يتولى موظفوها عرض نشاطها فى وسائل الاعلام وغيرها من وسائل النشر ، كما تقدم بعض الخدمات الاعلامية ، العامة والمتخصصة . ويقوم اغلب العمل الاعلامى فى هذه المكاتب على

موارد الكتب الخاصة المؤلفة من مجموعة المطبوعات والوثائق . ولعلّ هذه تشكل أو في مجموعة من وثائق (م م ح) المتاحة في المملكة المتحدة ، لأنها منظمة على نحو يلبى الاحتياجات الاعلامية المباشرة لوظفئ الكتب الاخصائيين ، لا الاحتياجات غير المحددة لجمهور المتفعمين من الخارج . ولكن مكتب لندن للسوق الاوربية المشتركة ، ومركز الاعلام التابع للامم المتحدة يحتويان على مكتبات شاملة مفتوحة للجمهور لكن يريد الاطلاع والرجوع اليها في موضوع ما . ومثل هذه المكتبات حافلة بالوثائق على وجه الخصوص .

المكتبات الاكاديمية : والى جانب مكتبات الابداع ، توجد المكتبات الاكاديمية التي تقتنى أهم وثائق (م م ح) . وبالطبع يتمتع بعض هذه المكتبات مثل مكتبة اكسفورد وكمبردج بنظام الابداع . على أن الفالب هو ان المكتبات الاكاديمية تستفيد من نظام لا يصل الى مرتبة الابداع الكامل ، ولكنه - مع ذلك - يزودها بقدر كبير من الوثائق المجانية . مثال ذلك ان المسح الذي سبقت الاشارة اليه يدل على أن ما لا يقل عن ٥٣ من بين ٦٠ مكتبة جامعية قد تلقت مواد مجانية من واحدة أو أكثر من (م م ح) السبعين الواردة في المسح . وبطبيعة الحال يختلف مستوى وطبيعة المواد المذكورة باختلاف المنظمات والمكتبات . غير ان المطبوعات المجانية تتألف غالبا من الدوريات والكتيبات (التي تبحث في موضوع واحد) بدلا من الوثائق . ويضاف الى الوثائق المجانية ما تقتنيه المكتبات بطريق الشراء . وتختار كل مكتبة من كتيبات (م م ح) ما يتفق مع اهتماماتها الاكاديمية . وتحتل المطبوعات الدورية ، والمسلسلات الاحصائية مكانا خاصا وبارزا في المكتبات الجامعية حيث يدعو ارتفاع مستواها وابحائها الى اضافتها لرصيد المكتبة . وتعد المكتبات الجامعية العميل الرسمي الرئيسي الذي يستفيد من الاشتراكات الخاصة ، ونظام الطلب الدائم الذي يتيح كثير من المنظمات .

وجدير بالذكر ما تتخذه السوق الاوربية المشتركة من اجراءات لاتاحة وثائقها للمجتمع الاكاديمي . فبالاضافة الى ١٠٠ مكتبة من مكتبات الابداع تدعم السوق شبكة مماثلة تضم نحو ٢٤٢ من مراكز التوثيق الاوربي يوجد ما لا يقل عن ٤٥ مركزا منها في المملكة المتحدة ، منها ٣٥ مركزا في المكتبات الجامعية ، وتسعة في مكتبات معاهد الفنون التطبيقية ، وواحد في معهد البحوث . وبمنح وضع « مركز التوثيق الاوربي » لمعاهد التعليم العالي التي يمكن ان تستفيد برامج البحث والتعليم فيها من وثائق السوق . وتتلقي مراكز التوثيق الاوربي من مطبوعات ووثائق السوق مثلما تتلقاه مكتبات الابداع ، ولكن لاسباب مختلفة ، وبيانها ان المقصود من مكتبات الابداع ان تكون اداة لتيسير

الحصول على وثائق السوق ، بينما المقصود من مراكز التوثيق الأوربي هو تشجيع ودعم الدراسات الاوربية ، والفكرة الاساسية فى ذلك هى أن تشجيع هذه الدراسات كعلم اكاديمى انما هو تشجيع وتدعيم للمثل العليا التى تتضمنها معاهدة روما .

المكتبات العامة : قل من المكتبات العامة ما يتلقى وثائق مجانية كبيرة القدر . يضاف الى ذلك أن أغراض المكتبات العامة وطبيعة عملاتها والمطالب الكبيرة المفروضة على مواردها المحددة تقتضى أن تكون مشترياتها متواضعة . وطبيعى أن يكون اختيار المكتبات العامة الصغيرة مقصورا على المطبوعات الصالحة لأن تكون مراجع عامة للقراء . وهذه تضم حفنة من السلاسل الاحصائية وبخاصة المجموعات الموجزة مثل الكتاب السنوى للامم المتحدة والتقرير العام عن نشاط السوق الاوربية المشتركة والمراجع العامة ، بالإضافة الى عدد محدود من المطبوعات الببليوغرافية . هذا واشترك هذه المكتبات فى الكتب المسلسلة قليل ، وهو يتركز على نشرات المعلومات العامة مثل 'نشرة السوق الاوربية لا على المجلات الاكاديمية المتخصصة . اما شبكات المكتبات الكبيرة القادرة على انشاء مكتبات مركزية للمراجع والكتب التجارية فانها تستطيع اقتناء مجموعات اكبر من ذلك فى مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة الخ . وتقتنى هذه المكتبات ايضا مجموعات من المطبوعات الاحصائية .

مكتبات المصالح الحكومية : انشئت مكتبات كبيرة الحجم لىتنفع بها الموظفون فى مختلف مصالح ووزارات الدولة . وهى تضم مجسموعات جوهرية مناسبة من وثائق (م م ح) لىستخدمها موظفو المصالح . وفى احيان قليلة جدا تتمتع المكتبة بنظام الايداع كما هو الحال فى « قسم العمالة لوثائق منظمة العمل الدولية » . وفى اغلب الاحيان تستفيد المكتبة من المركز الممتاز الذى تتمتع به المصلحة فى الحكومة والمنظمات التى تشترك الحكومة فى عضويتها .

استخدام مجموعات (م م ح)

الى جانب الذين يتسلمون وثائق (م م ح) ومطبوعاتها مباشرة يوجد الذين يرغبون فى الرجوع اليها والاطلاع عليها فى احدى المكتبات . ولكن هناك عدة عوامل تحول دون أن تفى المجموعات المكتبية الجوهرية التى اشترنا اليها «نفا باى طلب محتمل للوصول الى هذه المطبوعات .

فمن الصعب أن يعرف الراغبون من المتطفلين - بسرعة وسهولة - أين توجد مكتبات الايداع ، لانه لا انظمة ، ولا مكتبات الايداع الفردية تعلن - على نطاق واسع - عن المجموعات المودعة فيها . ولذلك تدعو الحاجة الى اصدار سجل شامل بكل المجموعات المودعة فى المكتبات ليكون

أداة عملية لارشاد الراغبين في الانتفاع بوثائق ومطبوعات (م م ح) على نطاق واسع ، على أن يطبع هذا السجل ، أو يتاح للجمهور الحصول عليه .

وصعب من هذا أن يعرف الراغبون من المتفعين قبل الزيارة تلك المجموعات التي لا تتمتع بنظام الإيداع الكامل . ولم يجر مسح جوهري لمجموعات (م م ح) منذ مسح (بـ مـ تـ و ن) الذي أجري في ١٩٧١ ، لمعرفة المطبوعات الأوربية في المكتبات الجامعية البريطانية ، وادى الى معلومات مفيدة ، وإن كانت محدودة ، عن موارد (م م ح) . وإذا أريد تسير الانتفاع بوثائق (م م ح) وتشجيعها - وبخاصة بين غير الأكاديميين - وجب اعداد قائمة بالوثائق والمطبوعات المسلسلة . ولاشك أن هذه القائمة ستعود بفائدة كبيرة .

وإذا كان الغرض من مكتبات الإيداع هو تحقيق الاستفادة القصوى من الوثائق ، وجدنا أن موقع الكثير من مكتبات الإيداع القائمة في الوقت الحاضر لا يساعد على تحقيق هذه الغاية . وعلى الرغم من أن المكتبات القومية وغيرها من المكتبات التي تحتفظ بحق الطبع والنشر قد ارتفعت بمستوى خدمة القراء ، فإن طبيعتها وأولوياتها تحدد من قدرتها على الاستجابة لما يطلبه القراء من المعلومات أو الوثائق . والغالب أن الزائر لأول مرة للمكتبات تستولى عليه الرهبة من الإجراءات التي تحول دون وصوله الى المطلوب ، وبحار أمام النظم المعقدة ، ويعجز عن تحديد طلبه بعبارات بليوغرافية دقيقة . وكذلك نجد أن الوصول الى مجموعات المكتبات الجامعية الجوهرية خاضع للقيود .

يضاف الى ذلك أن التوزيع الجغرافي للمكتبات المحتوية على وثائق (م م ح) غير متوازن . إذ يتجه أغلبها نحو المراكز الكبرى للسكان في جنوب شرق إنجلترا . فهناك - على سبيل المثال - ستة مراكز توثيق أوربية في لندن ، وواحد فقط في مقاطعة ويلز ، وأربعة فقط في جميع اسكتلندا .

وقد تضاءل في بعض النظم المكتبية اثر مجموعات (م م ح) الجوهرية ، نتيجة قصور الإجراءات التنظيمية ، فترى بعض المكتبات احرص على اكتساب حق الإيداع ، منها على تخصيص موارد ضئيلة لصيانة الوثائق والمحافظة عليها . ثم أن الاقتناء الكثير لوثائق (م م ح) سواء بالإيداع أو الشراء ، يثير مشكلات تنظيمية حادة يمكن أن تعوق بشكل خطير الاستخدام للوثائق . ذلك أن تكديس المواد المكتبية والحاجة الى الى عمالة كثيفة لمعالجتها ، كثيرا ما يضع عبئا لا يحتمل على النظم الحالية المتبعة في المكتبات القائمة على أسس تقليدية .

هذا ومقدرة المكتبات على تقديم الوثائق أو المطبوعات فى وقت الحاجة اليها محدود . مثال ذلك انه يحدث كثيرا أن يطلب البعض على وجه السرعة وثائق يراد استخدامها فى أغراض عملية ، وبخاصة الاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة من لجنة السوق الاوربية المشتركة وكذلك بعض تشريعات السوق ، ولكن بعد أن تعرف المكتبة مكان الوثيقة الهاربة ، وتحصل على نسخة منها . تكون الحوادث قد سقت محتويات الوثيقة ، فتتضاءل فائدتها العملية بشكل خطير . وبذلك تفقد فرصتها لدى المنتفع المراد تسليم هذه الوثيقة اليه . ثم أن مكتبات الابداع قلما تتسلم الوثائق فى وقت مبكر ، وتكون النتيجة ان تصبح الوثائق غير صالحة للاستعمال ، اللهم الا الاستعمال الاكاديمى . يضاف الى ذلك ان الاحراءات الطويلة والمعقدة التى تشوب عملية اقتناء الوثائق . تجعل من العسير على المكتبة ان تلبى بسرعة طلبات المنتفعين فى الاطلاع على المطبوعات .

اضف اننى ذلك أن المكتبات لا تستطيع أن تحصل دائما على المواد التى اعرب القراء عن طلبهم لها . والسبب فى ذلك ان سلاسل كاملة من الوثائق خاضعة لقيود البرية . ومعلوم ان دورات الطباعة صغيرة . ولذلك لا يمكن تلبية ماتطلبه المكتبات من المطبوعات القديمة التى لاتزال تحتفظ بقيمتها الاكاديمية وقد تحسن الموقف أخيرا عن طريق إعادة طبع هذه المواد واتباع نظام الميكرو فيلم . وعلى الرغم من أن هذه الطريقة قد عادت بفائدة كبيرة على المكتبات الاكاديمية وغيرها من المكتبات الكبيرة ، فلا مناص من احتفاظ (م م ح) ذاتها برصيد كاف من الوثائق والمطبوعات .

وجدير بالذكر أن نظام الاعارة المتبادلة بين المكتبات ليس دائما هو الوسيلة المجدية لسد النقص فى الرصيد المحلى لوثائق (م م ح) . ذلك ان اكثر مكتبات الابداع والمكتبات الاكاديمية لا تبيع استخدام وثائق (م م ح) واستخدام بعض المواد كالمسلسلات الاحصائية الا داخل المكتبة ذاتها ، وبالتالي لاتسمح باعارتها للمكتبات الاخرى وقد قررت عدة (م م ح) منح حق الابداع لقسم الاعارة بالمكتبة البريطانية ، ولذلك يستطيع القسم تلبية طلبات المطبوعات الحديثة والمسلسلات من رصيده الخاص . أما الطلبات الخاصة بالمواد القديمة والوثائق الفردية فهى عرضة للتأخير وغالبا مايتمتعز تلبيتها .

تيسيرات الوصول الى المعلومات

من شأن الخصائص العامة لوثائق (م م ح) أن مجرد تحديد الوثيقة لا يؤدى دائما الى تيسير الحصول على المعلومات المطلوبة . والوثائق بالذات تشير مشكلات فى وجه معظم المنتفعين ممن يمتازون بأكبر قدر من

الخبرة والتجربة . والوثائق هي التى تضى على توثيق (م م ح) خصائصه المميزة ، وهى التى تجعل من هذا التوثيق أغنى مصدر للمعلومات . بيد أن الوثائق هي فى جوهرها وثائق عمل ، الهدف منها تلبية احتياجات المنظمة والمؤسسات التابعة لها ، لا تلبية مطالب الوسطاء كالمكتبات ، والباحثين والممارسين الاجتماعيين فى الطرف الآخر من سلسلة المعلومات . وهى تمتاز بعدد من الخصائص البارزة التى يمكن أن تحول دون الوصول الى ما تحتويه من معلومات .

التنظيم البليوغرافى : من المقرر فى البيانات العملية أن فورية المعلومات وحداتها ذات أهمية حيوية لمن يتسلم الوثائق مباشرة . والمعروف أن الوثائق يتم أعدادها وتوزيعها ودراستها ، وغالبا ما يتم نبذها أو تعديلها أو استبدالها فى ضوء المناقشات والمداولات وهى تعتبر وحدات كاملة مستقلة ، لا أجزاء مفردة من مجموعة كلية من المواد التى تكون معا مصدرا قيما للمعلومات . ولذلك يعطى لكل وثيقة رقم واحد تحقيقا لأغراض التنظيم الداخلى . ولكن مستويات التنظيم البليوغرافى (نسبة للبليوغرافيا) وهى فن الكتب أى معرفة مؤلفها ، وتاريخ نشرها ، وفنها ، وغير ذلك من التفاصيل ، . بيد أن مستويات التنظيم البليوغرافى متعددة ومعقدة بحيث تجعل من العسير على المستفيدين الثانويين - وبخاصة الأكاديميون - استغلال هذا الرصيد الغنى من المعلومات الأساسية . والنتيجة أن هذه المعلومات الخام الفريدة لا تستخدم الا بطريقة هامشية من جانب كل من الباحثين الأكاديميين ، والممارسين من رجال العلوم الاجتماعية .

الأخراج : يتم اخراج الوثائق على نحو يفيد التسليم المباشر لها ، وبسهل الطبع الرخيص والسريع على نطاق كبير . والوثائق التى تطبع بالاستنسل على ورق رخيص مثبت بمسمار عروى تفى بالحاجة المباشرة للمنظمة الام ، ولكنها تثير مشكلات كبيرة للمكتبات من حيث الحفاظ والتخزين والتنظيم . ويحتاج المتفعون الأكاديميون خاصة الى سلاسل طويلة من الوثائق . واذا كان عددها كبيرا . حال اخراجها دون استخدامها بطريقة منظمة .

الحجم : ان ضخامة حجم الوثائق من الخصائص الأخرى التى تحول دون استخدامها على نحو مفيد . مثال ذلك أن الأمم المتحدة تصدر كل عام عشرات الألوف من الوثائق . وعلى الرغم من أنه قد بذلت محاولات لوقف هذا السيل من الأوراق ، وعلى الرغم من ضرورة اجراء دراسات فنية فى هذا المجال ، فانه يمكن القول بان ضخامة حجم هذه الوثائق يعد عقبة حقيقية فى سبيل الانتفاع بها . ويقال أن ٨٥٪ من الوثائق لا يقرأها احد . وكثير منها يستحق هذا المصير . ولكن الوثائق

ذات الفائدة السريعة الزوال' تحجب الوثائق ذات القيمة الدائمة . ومن ناحية اخرى ، فان برامج المطبوعات متواضعة نسبيا ، وحجها معقول .

الاسلوب : يتم اعداد الوثائق لقوم مخصوصين يفترض فيهم الالام بموضوع الوثيقة وتقاليد المنظمة . والغالب أن يتولى تحرير الوثائق قوم متخصصون يكتبونها لقوم متخصصين ، بلغة فنية غريبة بالمصطلحات المويصة الفهم التى تختص بها كل منظمة . ومما يزيد من صعوبة فهم المعلومات التى تحتوى عليها هذه الوثائق بالنسبة للمنتفعين الثانويين ، أن كثيرا منها مترجم — بطريقة غير دقيقة — عن اللغات الرسمية الاخرى التى تضطر المنظمة الى استعمالها . . وجدير بالذكر ان بعض الوثائق لا تتاح للقارئ الا بلغتها الاصلية .

الخدمات الاعلامية : انشا عدد من المنظمات المشتركة بين الحكومات . وبخاصة الامم المتحدة والسوق الاوربية المشتركة . مكاتب اعلامية قومية فى المملكة المتحدة لتيسير الوصول الى الوثائق والمعلومات . وتقدم الخدمات الاعلامية بالمجان لكل من القارئ المتخصص والعام . وتنتشر المعلومات للاستهلاك الجماهيرى عن طريق مطبوعات مجانية . كما تنتشر عن طريق وسائل الاعلام التى يعد لها انباء واحاديث واعلانات صحفية . وفى وسع قسم الاستعلامات الوجود عادة فى كل مكتبة ان يرد على الاستفسارات التليفونية ذات الطابع العام . اما للمعلومات والنصائح المتخصصة — وبخاصة بالنسبة لرجال الاعمال الذين يريدون ان يستخدموا المعلومات استخداما عمليا — فان الذى يتولى تقديمها هم المتخصصون من رجال الاعلام .

نشرات التوعية بالشؤون الجارية : بالإضافة الى المصادر الرسمية للمعلومات الخاصة بامور معينة ، نلاحظ ان الاعمال التجارية والخدمة العامة يتطلبان معلومات حديثة عن التطورات التى يمكن أن تؤثر فى مصالحهما وعملياتهما . وهذا ضرورى أيضا بوجه خاص بالنسبة للتطورات التى تجرى داخل السوق الاوربية المشتركة حيث يمكن أن يكون لتشريعات السوق تأثير عميق على الشؤون التجارية والصناعية . وقد اعترف الناشرون التجاريون بهذه الضرورة ، فتم اصدار عدد من نشرات التوعية بالشؤون الجارية ذات التكاليف العالية ، تهدف على وجه التحديد الى تقديم المعلومات اللازمة فى القطاعات الصناعية والتجارية والخدمة العامة . واقدم هذه النشرات وأشهرها وأشملها نشرة « أوروبا » التى تصدرها يوميا « الوكالة الدولية للانباء الصحفية » . ويقال ان موظفى السوق انفسهم يقرأونها ليقفوا على مايجرى داخل دول السوق . ومن النشرات الاخرى « انباء المجتمع الاوروبى » وهى نشرة شهرية تتضمن تحليلا لوجه النشاط ، تنشرها جسريرة « الفايينشيل تايمز » ،

ونشرة « معالم السوق المشتركة » ، وهى نشرة شهرية أعلن عنها حديثاً تنشرها « الخدمات الإعلامية للمجتمع الاوروبى » ، وتدعى أنها تعطى انذاراً مبكراً عن نشاط السوق لرجال الأعمال والخدمة العامة . أهـ .
 « الخدمة الإعلامية الاوروبية » فهى نشرة شهرية هدفها اعلام السلطات المحلية بالتطورات التى يحتمل أن يكون لها اثر فى الخدمات التى تقدمها . ويلحق بها فى بعض السلطات المحلية نشرات مطبوعة للتوعية بالشئشئون الجارية مثل نشرة « خلاصة انباء أوروبا » التى يصدرها المجلس الاعظم بلندن .

خدمات الكمبيوتر

لقد ادخلت (م م ح) تحسينات كبيرة فى السنوات الاخيرة على ادارة الوثائق ، وبخاصة استخدام الكمبيوتر . وفى دول السوق الاوروبية - مثلاً - أدت مراكز التوثيق الاوروبية الى تيسير الوصول الى الوثائق . كما أدى « نظام التوثيق القانونى » الى نتائج مفيدة مماثلة . وقد افاد المتفعون الخارجيون من الفهارس المحسنة للوثائق مثل فهرس وثائق الامم المتحدة أكثر مما افادوا من نظم المعلومات ذاتها . وقد تم فى بعض الحالات التوسع فى نظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر لتيسير الوصول الى المطبوعات الخاصة بذلك . والامل كبير فى أن بعض الخدمات مثل نظام المعلومات الدولى للعلوم الزراعية والتكنولوجيا الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة والنظام الدولى للمعلومات النووية الخاص بالهيئة الدولية للطاقة الذرية سوف تتاح للمتفعين الخارجيين ، وبخاصة عندما تعمل الشبكة الاوروبية للمعلومات .

نتائج البحث

يتضح مما تقدم أن هذا البحث تنقصه المعلومات التقييمية والكمية عن مدى اقبال المتفعين على وثائق (م م ح) ، والمستويات الفعلية لطلب الوثائق واستخدامها وطبيعة هذا الاستخدام .

وفى وسعنا أن نستخلص بعض النتائج عما يحتمل أن يكون لوثائق (م م ح) من قيمة حقيقية فى المستقبل بالنسبة لجماعات معينة من المتفعين . ولكن اذا اردنا معلومات عن السلوك الفعلى للمتفعين ، وجب انتظار نتائج ما لم يتم اجراؤه بعد من دراسات منهجية حول سلوك المتفعين .

وقد كان الرأى التقليدى دائماً هو أن المطبوعات الرسمية بكافسة انواعها تدخل الرهبة فى روع المكتبيين والمتفعين على السواء ، ولا تجذبهم الى استعمالها بمايتفق مع ماتستحقه محتوياتها . وتؤيد الادلة المتوافرة لدينا هذا الرأى . ذلك أن حاجة الذين قصدوا بهذه الوثائق أساساً تتعارض

مع حاجة المكتبيين بوصفهم وسطاء ، كما تتعارض مع حاجة الباحثين والممارسين من رجال العلوم الاجتماعية . ومن الصعب ان تناقض القول بأن وثائق (م م ح) هى من أقل مصادر العلوم الاجتماعية استفلا ، ومن أقلها حظا من التقدير .

ومهما بدا هذا الرأى مقبولا ، فمن السذاجة ان يقال ان قلة استعمال الوثائق ترجع الى قلة مستويات العرض . وانه متى تحسنت مصادر العرض وزادت ، ارتفعت مستويات الاستعمال بنفس القدر . وقصارى ما يمكن ان نقوله هو أن بعض فئات المنتفعين تنهيا لهم وسائل الانتفاع أكثر من غيرهم ، وأن تحسنا محسوسا سوف يترتب على إعادة توزيع المصادر الحالية وحسن استخدامها أكثر مما يترتب على توفير مصادر اضافية .

وسوف نبرز فى بقية هذا المقال بعض العوامل التى تساعد على الإخلال بالتوازن بين العرض والطلب ، ونلخص الإجراءات العريضة التى يؤدى تنفيذها الى اصلاح هذا الخل .

عندما عينت (م م ح) مكتبات الإيداع له تهتم كثيرا بقدرتها على خدمة الجمهور وتيسير الوصول الى الوثائق والمطبوعات . وعلى الرغم من ان المملكة المتحدة مزودة بعدد كبير من مكتبات الإيداع بالقياس الى الدول الاخرى ، فان هناك شكا فى ان هذه المكتبات موضوعة فى معاهد ومؤسسات قادرة على الافادة من محتوياتها . صحيح انه من المناسب ان تحفظ وثائق (م م ح) فى المملكة المتحدة . ولكن يلاحظ مع وجود هذا العدد الكبير من مكتبات الإيداع الموضوعة فى المكتبات القومية والمكتبات المحتفظة بحق الطبع والنشر : ان هناك اهتماما غير صحى بحفظ الوثائق لا باستغلالها والافادة منها ، مع ما يصاحب ذلك من المشكلات الهيئية التى تكتنف سبيل الوصول الى الوثائق . وعلى الرغم من ان انشاء شبكة دولية من مكتبات الإيداع يمثل استثمارا ماليا كبيرا من جانب المنظمات المشتركة بين الحكومات ، فانه من القريب انه لم تتم سوى ابحاث يسيرة فى اثر مكتبات الإيداع على سلوك المنتفعين ، ومدى ما تحققه هذه المكتبات من اهدافها .

ويلاحظ ان العروض من الوثائق يراعى فيه جانب المنتفعين بالمكتبات . ولذلك يجب أن يتضمن التقييم المراد اجراؤه البحث فى الوسائل التى تستطيع بها (م م ح) أن تجعل وثائقها أقرب مناسلا للمتخصصين الذين يحتاجون الى الوثائق والمعلومات ولكنهم لا يعتمدون بالضرورة على المكتبات لتزويدهم بها .

والمشاهد فى اوساط المجتمع الأكاديمى ان الطلب ينصب على البرامج التعليمية ، وهو يتخلف عن العرض عادة . وحيثما يهتم الأكاديميون

ببعض الموضوعات كموضوع العلاقات الدولية أو الدراسات الاوربية ، يكون الحافز لديهم قويا واقبالهم شديدا . وفي الجامعات التى لا تدرس هذه الموضوعات يكون الاهتمام ضعيفا ، وهو امر يدعو الى الاسف . وقد دل مسح أجرى فى ١٩٧٨ على انه فى أربعة عشر مركزا بين الخمسة والاربعين من مراكز التوثيق الاوربية التى انشئت لغرض صريح هو تنشيط وتيسير البحث فى الدراسات الاوربية لم يهتم شخص واحد بالبحث فى هذا الموضوع . ودل المسح ايضا على أن أكثر من نصف الخمسة والاربعين مركزا لم يمنح درجة جامعية فى الدراسات الاوربية ، وأن أكثر من ثلثها لم يمنح شهادة الدراسات العليا فى تلك الدراسات ، وتبين ان بعض المسلسلات ، وبخاصة ما يعالج منها نشاط المنظمة مثل « نشرة المجتمعات الاوربية » والمسلسلات الاحصائية القياسية ، متداولة نسبيا بين العلماء الاجتماعيين المشتغلين بالتدريس والبحث . اما الدوريات المتخصصة العديدة والكتيبات ذات الموضوع الواحد فهى أقل تداولاً بينهم ، وغالبا ما يتجاهلونها . وبالنسبة للعالم الاجتماعى الاكاديمى (النظرى) نجد ان وثائق (م م ح) تشكل أغنى مصدر للمعلومات الاولى اللازمة للبحث . ولكنها لم تستغل حتى الآن بقدر كبير .

وبلاحظ ان الاجراءات التنظيمية التى يتخذها كثير من المكتبات لاقتناء وثائق (م م ح) لا تجدى نفعا فى تيسير او تشجيع استخدامها والانتفاع بها . وعلى الرغم من انه لا توجد مكتبتان قد اتخذنا حولا متماثلة لهذه المشكلة ، فمن الواضح ان الحل الصحيح يقتضى تخصيص عدد كاف من قدامى الموظفين لمراقبة تطوير الاجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات التى تثيرها وثائق (م م ح) . وهنا ايضا مجال واسع للبحث فى سير العمل بالمكتبة ، ووضع توجيهات نموذجية لتنظيم وثائق (م م ح) .

ولا شك ان مستوى الانتفاع بوثائق (م م ح) يرتفع ارتفاعا ملحوظا بوجود وسطاء من اهل الخبرة فى البيئات المكتبية . اقضى وسع هؤلاء الوسطاء ان يقللوا من المشكلات التى تواجه المتفاعلين الى ادنى حد اذا قاموا بدور الوسيط بين القارئ والمواد التى يطلبها ، وقدموا النصح والتوجيه القائمين على الخبرة والتجربة . أما المتفاعون الذين لا يرتادون المكتبات ولكنهم يحتاجون الى المعلومات ففى وسعهم ان يستفيدوا من المساعدة المتخصصة التى تقدمها المكاتب الاعلامية التابعة للمنظمات ، والمصالح الحكومية ، وغيرها . ومن الواضح ان هناك مجالا لتيسير هذه الخدمات . ويجب على المكتبات بالذات ان تكون علم استعداد لتوفير ما هو أكثر من المساعدة الفنية المدومة أو النقطية أو المؤقتة التى توجه الان لخدمة القراء . ويجب ايضا توجيه التعليم المهنى نحو زيادة

التخصص ، واعداد الافراد المدربين . وذلك باعطاء هذا الموضوع مكانا بارزا في المناهج الدراسية وبخاصة عن طريق ادخال المواد الاختيارية الخاصة في الدراسات العليا . ويجب على (م م ح) ذاتها ، والمنظمات المهنية أن تضيف الى ذلك اعداد دراسات ومحاضرات للمسؤولين عن تناول واستغلال الوثائق الدولية .

وعلى الرغم من أن مجال العمل واسع أمام هؤلاء الوسطاء ، فإن قيامهم بتقديم الخدمات الاعلامية للمتفعين من أهم الامور . ذلك ان الرجل الاكاديمي كثيرا ما يكون جاهلا بأعمال (م م ح) في هذا المجال . فضلا عن جهله بمطبوعاتها . وإذا كان رجل الاعمال أو رب الصناعة يعرف ما يريد ، فإنه لا يعرف غالبا أين يجد ما يريد .

وتميل (م م ح) بسهولة الى الاعتقاد بأن مسؤولياتها العامة تنتهي عند نشر وثائقها على نطاق واسع عن طريق مكتبات الايداع . وقوائم التوزيع المجاني . وهي تعنى بطرق التوزيع والعرض : أكثر مما تعنى بمسبأ يحدث للوثائق عند وصولها الى المكان المقصود . ولذلك يجب على (م م ح) أن تقوم بدور أكثر فاعلية في توفير مجموعات الايداع ، وأن تلقى نظرة حانية ورحيمة - ونظرة نقدية اذا دعت الضرورة - على الطريقة التي تعامل بها الوثائق ، وأن تكون على استعداد لسحب حق الايداع أو اعادة تخصيصه اذا لزم الامر . ولا شك أن الاسوال اخصصة حاليا لأكاداس الاوراق التي يبدو أنه لا نهاية لها يمكن أن تنفق بطريقة أجدى على تدبير وسائل فعالة لاستغلالها والانتفاع بها على الوجه الصحيح .

ومن الواضح أن (م م ح) قد فشلت - عند تصميم وتنظيم وثائقها - في مراعاة احتياجات المتفعين الثانويين الذين يحتاجون الى هذه الوثائق . ولناخذ التنظيم البليوغرافي على سبيل المثال . إذ نجد أن عدم الاخذ بالمعايير التقليدية المسلم بها بوجه عام . وسوء حالة الفهارس ، والتنظيم والعرض الداخلي لا يبدد ما تشتتر به الوثائق من التعقيد وعدم الجاذبية ، ذلك أن التنظيم البليوغرافي غير الدقيق يجعل من السهل جدا أن تختفي بعض الوثائق ذات الاهمية دون أن يلحظها أحد كما يجعل من الصعب جدا تتبع المواد المعروفة وتحقيق تفاصيلها البليوغرافية . ولذلك يجب على (م م ح) أن تدرك أن تيسير الوصول - ماديا وعقليا - الى المعلومات التي تحتوى عليها الوثائق يسايل في أهميته التفكير فيها واعدادها ونشرها . كما يجب بلل الجهود الصادقة لتعريف العملاء بالوثائق ، وتوفيرها بما يغطي الطلب ، ومراعاة حدائنها ، والاكثر من كتالوجات البيع ، وتوضيح وتبسيط شبكة البيع والتوزيع وهما أمران يتصل أحدهما بالآخر .

رقم الادعاء ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة وأدباء
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة
من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية
نماذج في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملامحة
البحث في قضايا العصر.

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة / دراسة / القضايا الاجتماعية
مستقبل البنية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو / الثقافة والفنون
مجلة / الدراسات والبحوث

مارس / يونيو / أيلول / ديسمبر

السلام والمحبة

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلقانا
الدولية، وتصدر طبعات العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للبيونسكو، وبمعاونة اللجنة القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام، جمهورية مصر العربية.

الشن ٢٥ قرشاً

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعية

العالم

العدد الرابع والاربعون - السنة الحادية عشرة

يونيو - سبتمبر ١٩٨٩

تصاحب عن مجلة رسالة اليونسكو



المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

العدد الرابع والأربعون

السنة الحادية عشرة

يوليو / سبتمبر ١٩٨١

محتويات العدد

● الإفصاحية

● أيديولوجية وقيم

- الاتجاه الكلاسيكي والنورمانسي للعمل
- العمل وفقدان معناه
- العمل والقيم : أنماط متغيرة في المجتمع الصناعي

● قضايا وخلافات

- العمل ونمو الشخصية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية
- بعض النظريات عن عمل المرأة في الجزائر
- نظرة جديدة الى عمالة الأطفال
- نظرة علانية حول مشاكل العمل

● أبعاد اقتصادية

- نحو نظرية اقتصادية أعم في العمل
- حدود الأيديولوجيا الاقتصادية :
- الانتروبولوجيا المقارنة مع تصورات العمل

● أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية : الأوضاع والتعويض

- النظم القومية للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأولية :
- ٦ - سري لانكا •

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٤٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبة
د . السيد محمود الشنيطي
د . محمد عبد الفتاح القصاص
عشمان بنوبيه
صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

الافتاحية

لم يكن من السهل علينا تجميع مقالات هذا العدد ، لأن الباحثين لم يوجهوا في الأيام الأخيرة سوى اهتمام قليل الى « العمل » ذاته ، باعتباره نشاطا انسانيا ، وضربا من الايديولوجية ، ونظما للقيم ، وذلك على الرغم من كثرة المواد المتعلقة بالعمالة ، والبطالة ، ونقص العمالة ، والعلاقات الصناعية ، وكل ما يدور حول كلمة « العمل » . وترتب على ذلك تعذر معرفة الكتاب الذين يستطيعون تقديم أبحاث هامة عن هذا الموضوع . ونحن نرجو أن يجد القراء هذه المقالات أكثر امتاعا لهم ، بفضل ماتبرزه من الأبعاد التي أغفلها الكتاب ، الى حد ما ، في الأبحاث الدائرة في الوقت الحاضر .

وان الانسان ليجت عيشا عن مادة تحت عنوان « العمل » في دائرة المعارف الدولية للمعلوم الاجتماعية (١٩٦٨) . وقاموس العلوم الاجتماعية (جولد وكوب) ، (١٩٦٤) والطبعة الرابعة عشرة من دائرة المعارف البريطانية ، ودائرة معارف تشيمبرز (١٩٥٥) . وتشير موسوعة كرنومبيا الجديدة (١٩٧٥) الى الفيزياء والميكانيكا فقط تحت مادة « العمل » . في حين أن موسوعة بروكهاوس (المجلد الأول ، طبعة ١٩٦٦) أدرجت مادة قصيرة تحت عنوان « العمل » تتضمن مبحثا فرعيا عن مكان العمل في النظرية الاقتصادية ، يليها ٢٣ صفحة خصصت لفردات مشتقة من العمل مثل « عامل » و « وقت العمل » .

بيد أن الطبعة الخامسة عشرة من دائرة المعارف البريطانية (المجلد ١٩ ، ١٩٧٤) تحتوي على مقال بعنوان « العمل » ، تنظيحه ، كما يحتوي القاموس الأسباني للمعلوم الاجتماعية (المجلد ٢ ، ١٩٧٦) على مقال بعنوان « العمل » ، العامل » . وقد استهلت دائرة المعارف الفرنسية (المجلد ١٦ ، ١٩٦٨) مقالها عن « العمل » بعبارة يشوبها شيء من التناقض هذا نصها :

« لقد قيل أكثر من مرة أن ظهور كلمة « العمل » حديث نسبيا ٠٠٠٠ إذ لم يحدث في أي وقت مضى أن أصبح العمل يوجه المجتمع كما هو الحال اليوم ، حتى حينما كان العمل في الطبيعة اظهر ما يكون ، وتقسيم العمل أكثر ما يكون تنظيما وتنسيقا » أ هـ .

وإذا صح ذلك ، فإن هذا الاكتشاف يبدو أيضا أنه تم متأخرا الى حد ما . ذلك أن قاموس تاريخ الأفكار (نشره بي . فينر ، نيو يورك ، ١٩٧٣ ، المجلد الرابع) يحتوي على مقال شائق عن « العمل » بقلم فيليب بوتاجليا ، مؤلف كتاب « فلسفة العمل » (بولونيا ، ١٩٥١) ، وإلتفت فيه انظر أيضا الى عدد من الكتب المغمورة منه . كتاب ألفه هـ . افرون بعنوان فلسفة العمل (باريس ، ١٩٦١) ، وكتاب « لاهوت العمل » (مؤلفه م . ر . شينو ، شيكاغو ، ١٩٥٥) وكتاب « فلسفة العمل لمؤلفه س . كوانت (بتسبورغ ، ١٩٦٠) وكتاب « فلسفة العمل » لمؤلفه ج . طيدودولي (مدريد ، ١٩٥٤) ، وكتاب « أربيت أوند بلدونج » لمؤلفه هـ . فينستك (هيدلبرج ، ١٩٥٤) وكتاب رح العمل الانساني ، لمؤلفه س . فيزنكي (بريشيا ، ١٩٥٤) ومن ذلك يتضح أن الفلاسفة في عدد من البلاد لم يفهم معالجة فكرة العمل في السنوات الأخيرة .

وقد سارت هذه المجلة على غرار هذا الاهتمام العام بالعمل . فمئذ عشرين عاما فقط خصصنا عددا لموضوع « النواحي الاجتماعية للفراغ » (المجلد ١٢ ، عدد ٤ ، ١٩٦٠) ، باعتباره في ذلك الوقت - كما لا يزال حتى الآن الى حد كبير - مشكلة ملحة تواجه المجتمعات الصناعية حيث يعتبر العمل والفراغ وسيلتين منفصلتين لقضاء الوقت مع ملاحظ أن الأخير يميل الى الزيادة في حين يميل الأول الى النقصان . وفي سنة ١٩٧٥ ظهر عددنا عن « Professionalism in flux » (المجلد ١٠ ، عدد ٤) ولكن العمل المهني كما قال جون رسكن حسبما ذكره بيتر أنطوني في هذه الصفحات ، هو في جوهره ضرب من اللعب الوحشي ، أو هو « أساس القوة ، طبقا لرأي آخر قال به جبرائيل جيارماتي ، في العدد السابق . وقد عدنا الى استعمال خاص لكلمة الفراغ في أوائل هذا العام وذلك في عددنا عن تشريس السياحة (المجلد ٣٢ ، عدد ١) . ونحن الآن فقط نواجه موضوع العمل وأيديولوجيته وقيمه ، بصفة مباشرة .

ويأتي اهتمامنا الحاضر في وقت مناسب لأسباب عدة ، أهمها : ازدياد التناقض بين المبادئ المعلنة عن انعمالة الكافئة ، وحماية العمل أو « حق العمل » ، وبين قدرة الاقتصاد على توسيع سوق العمل الرسمي واستيعاب كل من يطلبون العمل . ومنذ العشرينيات - وبقدر أكبر بعد الحرب العالمية الثانية - أصبحت العمالة تحتل بؤرة الاهتمام في البلاد الصناعية ، في حين يعد التوسع في العمالة الرسمية في العالم الثالث دُشرا هاما على العصرية . ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن كانت منظمة العمل الدولية هي الوحيدة من بين الأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت الى جانب عصبة الأمم . لتصبح اليوم أقدم أعضاء أسرة الأمم المتحدة . يضاف

الى ذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الأمم المتحدة كمثل أعلى مشترك تعمل على تحقيقه كافة الشعوب والدول ينص في مادته الثالثة والعشرين على مايلي :

١ - لكل فرد الحق في العمل ، وحرية اختياره بشروط عادلة ومناسبة ، كما أن له حق الحماية من البطالة .

٢ - لكل فرد الحق في تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوي ، دون أي تمييز .

٣ - لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل ومناسب يكفل له ولأسرته حياة لائقة بكرامة الانسان . يضاف اليه - عند الاقتضاء - وسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

٤ - لكل فرد الحق في انشاء النقابات والانضمام اليها حماية لمصالحه .

وقد وردت أحكام مماثلة في دساتير وقوانين كثير من الدول . وهي تتعارض بشدة مع الاتجاهات التي تنص عليها - مثلا - إحدى مواد ميثاق العمل الذي أقره حكومة إيطاليا الفاشستية في ٢١ أبريل ١٩٢٧ ونصها « العمل لا يكسب حقا : انه واجب اجتماعي . وهو بهذا الاعتبار وحده يستحق اهتمام الدولة وحمايتها . ناهيك بالعبرة المكتوبة على أبواب معسكرات الاعتقال النازية ، وهي عبارة تدل على منتهى الاستخفاف وعدم الاكتراث ألا وهي « العمل سبيل الحرية » .

وإذا أمكن التعبير عن مثل هذه الآراء المنخلفة اختلافا أساسيا ، خلال القليل من عشرات السنين ، بدا لنا ان دراسة ايديولوجية ومعنى العمل على مدى التاريخ أمر جدير بالاهتمام . وقد قام بهذه الدراسة في هذا العدد ستارفوس فوترياس فالفي نظرة على حقبة طويلة من التاريخ أما بيتر انطوني ، وألبرت تشيرنر ، فقد قاما بدراسة العمل في الفترة الأخيرة والمعاصرة . ويمكن القول بأن سنة ١٨٤٤ هي انحد الفاصل الذي ظهرت فيه الأبحاث الحديثة في العمل ، نظرا لأنه نشر فيها مؤلفان رئيسيان في هذا الموضوع : الأول بقلم فردريك انجلز وعنوانه : حالة الطبقة العاملة في انجلترا وهو يتضمن وصفا شهيرا للعمل في المصانع ، والآخر بقلم كارل ماركس بعنوان « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » : ١٩٤٤ ، الذي شرح فيه نظرية اغتراب العمل . ومن الأمور الهامة أيضا ظهور كتاب « تقسيم العمل في المجتمع » (١٨٩٣) لاسيل دوركهايم ، وهو يعد من أمينات الكتب الأولى في علم الاجتماع . وقد أفتتح المؤلف كتابه بمناقشة أسس التضامن الاجتماعي ثم مضى يحلل الارتباط السلسي ظاهرا بين التقدم الاقتصادي ، وتوسعة ، مقبسا بمعدلات الانتحار ، وبذلك أدخل دوركهايم فكرة القلق في علم الاجتماع ، ثم بسط هذه الفكرة بطريقة أوفى في كتاب سائده مماثل عنوانه « الانتحار : دراسة في علم الاجتماع » (١٨٩٧) فقال ان القلق يرقى الى مرتبة الاغتراب باعتباره أحد المفاهيم الرئيسية التي تصدق على العمل وتقييمه في المجتمع المعاصر .

وفى ختام كتابه فند دور كهليم « الوهم » القائل بأن الشخصية تكون أقرب الى السلامة اذا لم يتم تقسيم العمل . وزعم - خلافا لذلك - أن تفوية الشخصية الفردية والسعى وراء مجتمع عالمي (عن طريق الوحدات الكبيرة التي تضم وحدات صغيرة) يتوقفان على زيادة تقسيم العمل حيث قال : ان المثل الأعلى للخلاء الانساني لا يمكن أن يتحقق الا بقدر ما يتحقق تقسيم العمل . • ويستقبل الباحثون هذه الفكرة الزوم بكثير من الحذر لنفس الاسباب التي ألقت ظلال الشك على قدرة التخصص الفردي . والتجارة العالمية ، على تعزيز النظام العالمي والوفاق الاقتصادي ، بطريقة تلقائية .

ولم تظهر العمالة - كاصطلاح فني ومفهوم مستقل - الا منذ نحو ١٠٠ سنة ، حتى في البلاد الصناعية • ولم يدخل تفيضها المنايل - وهو البطالة - في دائرة المعارف البريطانية الا في طبعه سنة ١٩١١ • في حين أن اصطلاح « البطالة المقنعة » ابتدعه جون روبنسون في سنة ١٩٣٦ ، ولكن ما وصفه جوناثان ميردال « بالانتخاب الدرامي » في مفهوم العمل في العالم الثالث ، لم يحدث الا فيما بعد ، قال : « ان الاهتمام بالبحر ، ونقص العمالة • وضرورة خلق فرص العمل - وهو جوهر الاصطلاحات الجديدة - لم يضر الا بعد الحرب العالمية الثانية • أما في المؤسسات السابقة ، فإن الاهتمام الأكبر قد انصب على النقص المستمر في العمل الذي واجهته حكومات المستعمرات وارباب العمل من افراد » •

واذا كان الاتجاه السابق مبنيا على الافتراض الضمني بأن الشعوب غير الغربية لا تميل الى العمل (وهو ما أهداه العالم الاجتماعي المألوف س • هـ الصاس » خرائه المواطن انكسول » او مبنيا على ان تزييم على اذعان العصرية عقبة كؤود لا يمكن تذليلها ، فإن اتجاه التلاحق ينشر الى احد على أنه مورد يمكن استغلاله قصدا وعمدا عن طريق خلق « العمالة » • ونرى رأى ميردال أن مجموعة من المفاهيم تكمن وراء هذا النقل غير الواقعي لايديولوجية العمل •

ويستشهد العالم الاجتماعي السرى لانكي - رانف بيريس في مقال له بعنوان « الجماهير الكاذبة » بأدلة كثيرة يخلص منها الى قوله :

« يظهر أن المخططين في البرد المتخلفة يحاولون تطبيق أخلاقيات العمل الشاق ، والانضباط الصناعي التي اعتقدوا انها متصلة في الثقافة الغربية ، على الرغم من كونها مجهولة تماما في الاقتصاد القبلي السائد في بلدان آسيا وأفريقيا • • • وعني ذلك يرون أن السيامية الاقتصادية يمكن تزييمها بتطبيق أخلاقيات العمل المعروفة في الغرب ، وحمل الناس على اتباعها • ولكن الناس في البلاد المتخلفة قد يرغبون في الحصول على الراديو دون أن يبذلوا جهدا لحيازته • • • ان الرغبة المفرطة في الحصول على السلع الاستهلاكية دون فدية أو رغبة مماثلة لمحاولة الحصول عليها قد تحمل الفلاحين على بيع محارثهم وثيرانهم لكي يحصلوا على الراديو ، كما يحملهم على انتهاج سنوك سيكولوجي منحرف كحب السلع الاستهلاكية الى درجة العبادة » •

ونحن نشك في أن تكون أخلاقيات العمل الغربية سلعة صالحة للتصدير ، لأن هذه الاخلاقيات ترتكز على تقاليد ثقافية ودينية ، وبخاصة التقاليد البروتستانتية المنظرية (كما حللها ماكس فير خاصة في كتابه الاصيل الموسوم : الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (١٩٠٤ - ٥) ، و (٥) هـ تاووني في كتابه « الدين وقيام الرأسمالية » (١٩٢٢) ، وكما حللها من الناحية السيكلوجية ديفيد ماكلياند في « المجتمع العامل » (١٩٦١) . ويؤيد ذلك ما تشير اليه الشواهد من أن الديناميكية التاريخية السارية في المجتمعات المختلفة هي التي تؤدي الى اختلاف تقدير لعمل ، وأدائه بروح الجِد . كما تشير الى أن هذه الاخلاق لا يمكن استيرادها من الخارج . ولذلك فإن أخلاقيات العمل يبدو في هبوط حاليا في اليابان في حين أنه في صعود في بعض البلاد مثل الجمهورية الكورية ، وسنغافورة . وبعض أجزاء البرازيل .

ولاشك أن العمل في أساسه هو محور النشاط الانساني . ولايكاد يصح انقول بأن هناك عملا لراهب يعيش بمعزل عن العالم ، وكل ما يبذله هذا الراهب من جهد للابقاء على حياته إنما هو صورة مجردة من التفاعل الانساني . وانك لتجد في المجتمعات السابقة على عهد الصناعة أن العمل وإن كان شاقا أو مملا ، وغير مَجْرٍ ، يرتكز على المعاملة بالمثل والعبادة الاندنية ، وأعراف الجماعة ، وما شابه ذلك . ولذلك كان في أغلب الاحيان تارضا ومؤقتا لا يختلف عن غيره من أوجه النشاط . ولم يكن هناك بالضرورة انفصام حاد بين العمل ، والا عمل ، من حيث الزمان أو المكان ، كما بين لنا ايريك شويمر فيما يلي . ويحكى لنا ف . بناتيا ، واينيد شلد كرويت . في هذه الصفحات بعض الآثار المترتبة على ما يقوم به الرجال والنساء من أعمال . وجدير بالذكر أن العمل الموجه والانهائي الذي ينهمك فيه العامل عددا منتظما من الساعات اليومية في مكان مخصص لهذا الغرض ، وفي صعبة قوم لا رابطة بينهم سوى الرابطة التي توجد في مكان العمل ذاته . يرتبط بظهور الصناعة . كما يرتبط الى حد كبير بالتحول عن العمل الذي ينظمه العرف ولايجارى عليه بأجر ، الى العمل بموجب عقد في مقابل أجر أو مرتب ، أو كما قال تونيز (١٨٥٥ - ١٩٣٦) التحول من طور الجماعة الى طور المجتمع .

ويمكن القول أيضا ، بأن الأزمة التي يبدو في الوقت الحاضر أنها تؤثر في العمل وقبته في المجتمعات الصناعية المتقدمة هي نتيجة اصطباغه بالصيغة الدنيوية الشاملة . وربما كان من الخطأ أن نشير الى فقدان العمل لأي معنى في هذا الصدد بحجة أن العمل في حد ذاته لم يكن يعني شيئا قط أكثر من أنه وسيلة لتحقيق غرض من الأغراض . ولكن طالما كان للعمل معنى سام ذو طابع اجتماعي أو مقدس ، حق لنا أن نقول انه اكتسب معنى بطريقة غير مباشرة . وحيث إن الأمر لم يعد كذلك فإن محاولة اصفاء قيمة ذاتية على العمل يصطدم ببعض الاعتبارات النفسية . وقد عبر سيميجون فرويد عن ذلك بصارة لاذعة حيث يقول :

« الناس لا ينظرون الى العمل باعتباره طريقا للسعادة ، نظرة سامية • وهم لا يسمعون وراءه كما يسمعون وراء القرض الأخرى التى تتيح لهم اشباع اللذات • فالسواد الأعظم من الناس لا يقومون بالعمل الا اذا أرغمتهم الضرورة ، وكرامية الانسان للعمل على هذا النحو تؤدي الى أعقد المشكلات الاجتماعية » أ ه •

ويظهر أن الناس قد أثقلوا كاهل العمل بما لا يقل له به ، وتوقعوا أن يعود بفوائده جمة من الناحية النفسية على الأغلبية الساحقة التى لا ترضى عنه • يضساف الى ذلك أن العمل ينطوى على كثير من الآلام والضغط والصراعات النفسية التى يمكن أن تعزى اليه بسهولة ، وإن لم تنشأ عنه مباشرة • وفى وسعنا أن نقول أن كل من كلفوا أنفسهم عناء الكتابة عن العمل هم من طائفة المتحمسين الذين يجدون لذة ومعة فى الخلق والإبداع ، كما تؤيده سير بعضهم أمثال : ماركس وفرويد • ولذلك ، فإن الشواهد المستمدة من أحاديث تلك « الأغلبية الصامتة » من غير المتحمسين للعمل تعارض نوال الطائفة السابقة • ومن الممكن - على الأقل - اقناع الكثيرين ممن لا يحملون بتدوين أفكارهم على الورق ، بالتعبير عن هذه الأفكار شفها •

واليك ما تقوله امرأة فرنسية تعمل فى خط الإنتاج (التجميع) : « أنت تعرف أن العمل يحطم الجسم كما يحطم الرأس أيضا • اننى لا أستطيع الانسغاف عن هذا العمل القدر • والواقع أن العمل هو بمثابة مخدر لى ، ليس هو أسوأ المخدرات على الإطلاق ؛ بل ، انه يعمل عمله فينا • وعلى الرغم من أنى جئت هنا لأكل ، فانى أود لو صحت بصوت أعلى من صوت الآلة وأقول « لا عمل ، لا عمل بعد اليوم ! » أ ه •

ويقول ستندز تركيل ، فى مقدمته لهذه المجموعة من الأحاديث المسجلة التى أجراها مع ١٣٣ أمريكيا حول أعمالهم ، والتى تلقى تقديرا واسع النطاق :

« لما كان هذا الكتاب يدور حول العمل ، فانه بطبيعته يدور حول العنف - العنف الواقع على الجسم ، والواقع على الروح ••• انه يدور فوق كل شيء (وتحت كل شيء) حول ضروب المذلة والهنوان التى يلقاها العامل •••• انه يدور أيضا حول البحث عن المعنى اليومى كما يدور حول القوات اليومى ، وحول التقدير الذى يلقاه العامل ، وحول النقود اننى يحصل عليها ، حول التمتع بالحياة ، لا الموت الذى يستمر من يوم الاثنين الى يوم الجمعة • هناك بالطبع تلك الفئة اقلية من السعداء الذين يجدون لذة فى عملهم :نيومى ، أما الأغلبية العظمى فانها تخفى سخطها واستياءها • إن كلا من أصحاب الياقات الزرقاء (المهن القدرة) وأصحاب الياقات البيضاء يجارون بالشكوى من العمل • يقول عامل اللحام : « اننى عبارة عن آلة » • ويقول صراف البنك وكاتب الفندق « أنا طير مجبوس فى قفس » ويقول عامل الصلب « أننى بقل » ويقول موظف الاستقبال « فى مقدور الحمام أن يفعل مثل ما أفعله » • ويقول العامل المهاجر « اننى أدنى قيمة من آلة المزرعة » وتقول عارضة الأزياء « أنا دمية » • ويردد كل من أصحاب الياقات البيضاء والزرقاء عبارة واحدة :

« نحن كإنسان الآلى » • أما المحاسب الصغير فيردد بلهجة اليأس « ليس سئدى ما أئحدث عنه » أ هـ •

ويضيف تركيل قائلا :

« خلال السنوات الثلاث التى قمت فيها بالبحث اثباتتى المعشة من الأحلام الغريبة التى راودت خيال الأشخاص العاديين • فهما كانت الظروف محيرة ، ومهما كانت اللغة الرسمية خادعة ، فإن الذين نسميهم أناسا عاديين يعتقدون أن العمل الذى يزاونونه يشعرهم بقدر أنفسهم •

وعندما يفقدون هذا الشعور يحل بهم اليأس ، كما يقول عامل يابانى موسمى ،

يعمل فى مجال الصناعة :

« اننى أموت نفسى • ترى كم يطول عمرى ؟ اننى لم أعد أومن بشئ • لست ماهرا أيضا فى عمل • ان حياتى عبارة عن سلسلة من الاعمال الرتيبة : أسنيقظ من النوم • « اننى مشوه • أحمل وجها يشبه وجه الخاسر الذى فُقد كل شئ من المؤلم ثم أتوجه الى المصنع ، ثم أعود لأنام ، وأجر جسمى المتعب لكى أصل فى الوقت المحدد لأبدأ العمل • ليست حياتى سوى الانقياد التام لحكم المصنع • لقد ضمنت حياتى دون أن أشعر » أ هـ •

ونستطيع أن نستشف من هذه الاقوال بفض العمل ، والشعور بالغربة والقلق كما نستشف رفض العدل بأعباءه وسلسلة عقيمة للبحث عن درجة من الوفاق والانسجام بين المجهود المقدر ، والاحتياجات الشخصية ، والمركز الاجتماعى • وقد وصل هذا الوفاق والانسجام الى مرتبة الكمال النسبى فى ظل الظروف التى سادت فى بعض المدن الأوربية ابان القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما ظهرت الحرف اليدوية فى ظل تنظيم الطوائف الحرفية • وقد عرف س • و • ملز الاحتراف بأنه نموذج مثالى للعمل اللذيذ التى يمتاز بست سمات واضحة :

« لا حافز على العمل سوى صنع المنتجات • ولا معنى لتفاصيل العمل اليومى ، ولكن هذه التفاصيل ليست متصلة فى ذهن العامل عن نتاج عمله • ثم ان العامل حر فى الاشراف على عمله • وبذلك يستطيع الصانع الحرفى أن يتعلم من عمله • كما يستطيع أن يستخدم قدراته ومهاراته فى مزاوله هذا العمل • وليس هناك انفصال بين العمل واللعب • أو بين العمل والثقافة » أ هـ •

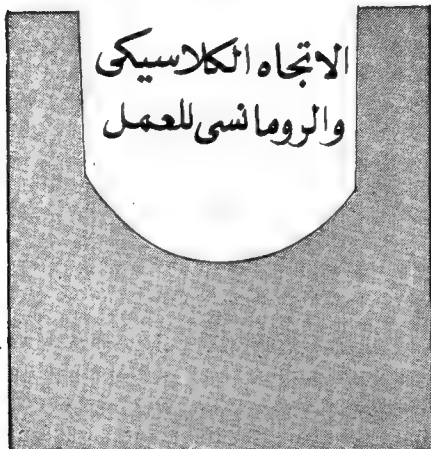
ولا شك أن المحاولات العديدة التى بذلت منذ الثورة الصناعية لحياء أخلاقيات الحرف تشهد بالجادبية المستمرة التى تتسم بها النظرة المتكاملة الى العمل ، السائدة فى عهد الحرف • ولكن لا يحتمل أن يعود الناس الى ممارسة هذه الحرف على نطاق المجتمعات الصناعية الكبيرة • ولذلك يجب البحث عن حلول مختلفة • وتبين المقالات المنشورة فى هذا العدد بعض هذه الحلول ، وبخاصة مقال فرانك أدلر • ويلفت ماركس • لوتر النظر الى الحوافز الضيقة النطاق التى قام على أساسها النظام التقليدى

للاقتصاد في حين يرى تداشي هنامي ، أن عجز النقابات عن حماية مصالح العمال والجماعات غير المنظمة يدل على موطن القصور في التفكير الاقتصادي .

ويظهر أننا إذا مضينا في منطق الوظائف الى حد غير معقول ، فإن منطقاً مضاداً من العمل غير الرسمي يميل الى الظهور ، وبخاصة عندما تصل تكاليف انشاء أحد أماكن العمل - وبالتالي توفير فرص العمالة - الى حد معين . ومن هنا نجد أن العمالة والعمل متعارضان الى حد ما . فالأولى عبارة عن ميزة ، في حين أن العمل يؤدي بطريقة غير قانونية ، أو يستمر (وبخاصة في العالم الثالث) بالطريقة التقليدية في دائرة منفصلة تماماً عن قطاع العمالة الحديث . ويمكن قياس مدى الانفصال بين العمالة والعمل من تقرير يقول أن نحو ١٣ مليوناً فقط من جملة القوى العاملة البالغ عددها نحو ١٦٠ مليوناً في الهند يمكن أن يعتبرون من الناحية الفنية متمنعين « بالعمالة » (الرسمية) .

وماذا عن مستقبل العمل ؟ نرى وسعنا أن نقول - دون الخوض في تنبؤات محفوفة بخاطر ، وتقرير أحكام عامة لا معنى لها - ان بعض العلوم مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد وكذلك العلم الحديث المعروف باسم « الارجنوميكا » (= التكنولوجيا الحيوية) تعنى بالعمل وكافة الظواهر المحيطة به أعظم عناية ، وفضلاً عن ذلك فإنه كلما تطورت الاحصاءات ، أمكن تحليل عدد كبير من الأبعاد المتصلة بالعمل مثل الالتزام بالعمل ، وموازنة الوقت ، ونوعية الحياة العاملة . ومن المحتمل أن يؤثر في قيم العمل وايدلوجيته وظروفه ، كثير من الاتجاهات الحالية والناشئة كالاتجاه نحو القيام ببعض الأعمال على نطاق صغير ، وتوطين العمل بشكل أكبر ، وتداول الحاجة الى التجاور والاتصال ، والاتصال الشخصي بفضل التحسن الذي طرأ على وسائل المواصلات البعيدة ، وانتهاء دور العمل الاجتماعي والجنسي ، والمطالبة بالمرونة في ساعات العمل . ويرى بعض المراقبين أمثال إيرتس فروم أن اصلاح العمل أمر ضروري لاعادة بناء المجتمع الصناعي ، والخلاص من الانسان الآلي ، بينما يتطلع غيره الى الاستغناء عن العمل كعامل أساسي في الحياة البشرية . وكما يقول بيتر أنطوني فيما يلي : لا توجد بدائل سريعة من العمل ، ولكن طوره التاريخي التالي قد يكون جديدا وحافلا بالتجارب على نحو لم يجهده الإنسان له هنيئاً حتى الآن .

أيدولوجية وقيم



هناك اتجاهان عالميان يحكمان وضع العمل في الوقت الحاضر : الاتجاه الكلاسي والاتجاه الرومانسي ، فأما الاتجاه الكلاسي ، وهو ما يمكن أن نصفه بالواقعية ، فإنه يتناول العمل في واقعه الاجتماعي الغالب ، بينما يعنى الاتجاه الرومانسي من النزعة الانسانية للعمل .

وقد ساد هذا الاتجاه الكلاسي ، الذى أبدعه ارسطو ذا كسينوفون وتمثله ستيشرون والرومان قديما عالم الاقتصاد الحديث ، وغدا حجر الزاوية فى الرأسمالية الحديثة التى صاغت بكل ما لها من قوة وفاعلية حضارة العصر التقنية والصناعية .

ويبدو هذا الاتجاه الكلاسي أو الواقعى ، على ما نقوله ، فهما تقوم عليه منظمات العمل فى كل من الشرق والغرب .

فإذا عدنا الى الماضى بداية من هزيوت الى سينيكا حتى أولئك المبشرين القدامى بالعمل ، نرى الاتجاه الرومانسي قد سلك سبيله فى المسيحية وفى تعاليم آباء الكنيسة ممن مجدوا النزعة الانسانية للعمل ، واحدر منهم الى أئمة اليوتوبيا حتى بلغ ذروته فى الاشتراكية ولدى المفكرين الانسانيين فى الغرب .

الكاتب: ستافروس قويراس

الأستاذ بمدرسة بانديوس للعلوم السياسية بأثينا .
ومدرسة الدراسات العليا للصناعة في بويه ، ومدرسة
الدراسات العليا للاتصال اللاسلكي في أثينا .
تناول في كتاباته مشكلات التشريعات المالية والسياسية
والاجتماعية والعلامات المهنية . والطبقة العمالية الناشئة
والحركة النقابية . وقد كتب هذا البحث المؤتمر الجمعيات
الدولية لنقاد الأدب " في أثينا في ٨ أكتوبر ١٩٧٩ .
وعنوانه ٣٣ ماكريوني ، أثينا .

المترجم د. حسين فوزي النجار

مستشار التعليم سابقا والأستاذ غير المتفرغ والزائر
بالجامعات المصرية والبرية والأمريكية ، له أكثر من أربعين
مؤلفا ومترجما في التاريخ والسياسة والفكر الإنساني غير
عدد من البحوث والدراسات والمقالات للمجلات العلمية والصحف
السيارة في مصر والخارج .

الإنجاه الكلاسي للعمل :

اتسم العمل الانساني في ظل القانون الروماني بسمتين : وكان الكراء هو البداية
ثم كان الاسترقاق والعمل الحر ، وهو ما يقوم دون الآخر على التعاقد .

ويقال ان الرومان هم الذين وضعوا هذه التفرقة بين الاسترقاق والعمل الحر .
وان نجمت عن التوسع في استخدام الارقاء في العالم القديم ، وما كان من عزوف عن
للعمل ، هذا رأى الأغريق أن الاسترقاق لا يناسب الرجل الحر ، وهو رأى يحتاج الى
بعض التمهيد ، ففي هذا العالم الهيليني كان الرق ظاهرة طبيعية ، أسسها
النصوص القديمة في الحديث عن ضرورتها .

وكان الرق - كما يقول جلوتز - اما رقيقا بالمولد ، أو أسير حرب ، أو محكوما
عليه بالاسترقاق . وما كان لمجتمع حينذاك غنى عن الرق .

وقد حفلت اليونان القديمة بكثرة من الارقاء ، وكان في أتيكا وحدها قبيل حرب
الميلويونيز ١٢٥ ألفا من الأرقاء ، ولم يكن تعداد أثينا حينذاك ليزيد عن مائة ألف .

وكان من هؤلاء الارقاء خمسون ألفا يعملون في الحرف اليدوية بينما يعمل الآخرون في المناجم تحت ظروف قاسية ، وكان للمواطن العادي من أصحاب الدخول المعقولة عبد أو اثنان ، بينما يملك الاثرياء العشرات منهم .

ويقدر بيلوش عدد الارقاء في أتيكا قبيل الحرب لليلوبونيزية بثمانين ألفا والاحرار سائة وعشرين ألفا والاجراء ثلاثين ألفا ، وفي عام ٣٠٤ ق.م انخفض هذا العدد الى خمسة وثلاثين ألفا من العبيد ، وثمانين ألفا من المواطنين الاحرار ، واثنين وعشرين ألفا من الاجراء ، وان رأى جلونز الى أن الاعداد حينذاك كانت مائتي ألف .

وفي هذا للنظام القديم كان اليهود انفسهم يملكون العبيد ، ولم يكن من الشائع أن يلجأ الاحرار الى الاجراء .

فالى اى حد كان أثر الرق في تقسيم العمل ؟

وهذا سؤال ليس من اليسر الاجابة عليه ، فلم تكن العلاقة بين الرق وتقسيم العمل في اليونان القديمة امرأ يينا ، وهناك من الباحثين من يتصدى لها وينكرها ، ففي هذا العالم القديم كان الاسترغاق موضوعا معقدا . فعلينا أن نفرر أولا ما اذا كان رفيق الأرض قد وجد في اثينا أم لا ، فلم يكن العمل في الزراعة مهينا ، كما كان الرومان ينفحون اراضيهم بأنفسهم ، وآخرون منهم يعملون في التجارة وفي المين الأخرى . وفي الريف عمل المواطنون الاحرار جنباً الى جنب مع العبيد .

ويرى الباحثون أن الكراء قد وجد منذ كان هو ميروس حيث كان الحر يعمل اجيراً . وان يكن سمعياً بذلك . فقد كانت الحاجة والفقر ، وهو الحر ، تحمله على العمل في اراضي الاغنياء .

ولكن علينا أن نتصدى لسؤال أحق بالاجابة ، ألا وهو : هل كان هذا الموقف السلبي من الاغريق تجاه العمل بعامة واليدوى منه بنوع خاص نابعاً من طبيعة العمل ام من الظروف التي يقوم عليها العمل والنتائج التي تترتب عليه ؟

ولا محيص عن القول بأنه نابع من الظروف التي تحكمه ، فلم يكن العمل اليدوى مهينا ، أو يعوزه التقدير في ذاته ، أو مما يأنف منه رجل حر . فالفضيلة — كما يرى هزبود — هي ما يحققه الانسان من كرامة الجهد والعمل . وقد ضرب للعمل على الرجل كما تقص أسطورة بروميتوس وباندورا — جزاء له على سرقة النار ، ولكنه كان جزاء القصد منه التقويم والاصلاح مرماه أن يستعيد كرامته من خلال الجهد ، وهو تفسير أسطوري يجسد للتوقير الكامل للعمل .

والعمل في الفكر اليوناني نوع من المامانة والالام ، وفي اللغة اليونانية العمل مشقة . وليست الفكرة أن من يعمل يعاني . ولكنها كلمة اشتقت من اللاتينية ، وجرت في اليونانية الحديثة على هذا المعنى .

ومن المحتمل أن تكون فكرة قدامى اليونان عن مهانة العمل أن العمل كان بالغ

القسوة ، ومثل هذا العمل نوع من العبودية لا يليق بحر ، ومن ثم كانت كسراهية
الأغريق للعمل اليدوى .

ولا يسلم « زيمرن » فى مؤلفه « الكومنولث اليونانى » بهذا الرأى ولا يرى أن
الأغريق التدامى كانوا يكرهون العمل اليدوى ، ويوافقه « كيتو » فيما رآه .

ويتضح بهذا موقف اليونان من العمل ، فلم يكن العمل نوعا من السلب ، نكل
شئ يقوم على شاكلته ، وسواء كان هذا أو ذاك فإنه يتيح لنا أن نكون سادة أنفسنا ،
وما انفرق بين الحر والعبد الا فى أن الحر يستطيع أن يترك العمل متى شاء ليوم
الاجتماع ، ويرى أرسطو أن العمل اليدوى أو الآلى يحول بين الفرد والقيام بواجباته
كمواطن .

ولا يقطع أرسطو فى هذا برأى ، فبعد أن يقرر أن من العمل ما يقوم به العمال
فانه يتساءل مستغربا عما اذا كان من اللائق أن يكونوا مواطنين ، والا فإى وضغ
يكونون عليه فى المدينة . وتبدو المسألة صاغرة فيما يرى .

وكان الرومان بما جيلوا عليه من النظر الشكى ، أكثر اهتماما بالبحث عن الحلول
منهم بوصف الظاهرة فاتجهوا الى انشاء الاجتماعى ككل ، ولم تقم الحلول على الجدل
والتحليل أو الوصف البعيد للظاهرة ، وكان لهم من القانون صورة فريدة شملت كل
أنماط الحياة الاجتماعية ، وقد تقبلوا الفكر الهيلينى ، ولكنهم كانوا أقل اهتماما منهم
بالفلسفة ، فأصفوا عليها طابعا ثقليا ، واجوا فى تبسيط مشكلات العمل وقرروا
وضاعة العمل اليدوى بالقياس الى العمل الفكرى ، مع الامتحان الكامل لعمل الأجير .
وأنكر الصفوة منهم الكراء فى العمل وعدوه نوعا من الاسترقاق الوقتى للفرد ، -
فأصحاب الأجور ليسوا فى الواقع الا أرقاء لبعض اللوقت ، بينما العبد مسترق الى
الأبد .

ومن المعالم البارزة فى القانون الرومانى انكاره لحقوق والتزامات جماعة من الناس
من يرونهم هدفا للقانون أكثر منهم مادة له وغدا تقسيم العمل لدى بعض مفكرى
الرومان غاية عسيرة وكتب ستيشرون يقول : « حينما يمر المحررات يتفرق
الشنار » .

الاتجاه الرومانسى :

وما ان اقلت مآثورات الأغريق وذوت الروح الرومانية انى تلتة حتى جد عامل
جديد ترك ملامحه البارزة على فكرة العمل ، فقد اهلست المسيحية ، فماذا كان موقفها
من العمل ،

لقد حامت المسيحية حين بشر بها المسيح والمكرزون بتعاليمه فوقفت عند الأمور
الدينية دون المسائل الاجتماعية ، وإن كان عليها ان تواجه مشكلات المجتمع الحادة
الا لأنها لم تحمل على الحياة الاجتماعية ، وإن صاغت فيما جديدة للعمل ، فعلى كل امرئ ،

ان يعمل ليكفل حياته ، وحين يعمل نفى العمل خلاص له ، فاذا كان قد طرد من الجنة فقد طرد منها ليعمل ، وللعمل فداسته وهو قانون البشرية الاسمى .

فاذا كانت المسيحية قد مجدت العمل فانها قصرته على العمل الروحي دون العمل البدني ، حتى ان توما الاكوينى قد فرق بين السخرة فى العمل والفنون الحرة ، ولم تكن جفوة المسيحية للرق الا لخلاص العبيد روحيا وأخلاقيا دون خلاصهم الاقتصادى واذا كان آباء الكنيسة قد أئمو الثروة وأعلنوا من شأن العمل فانهم لم ينفروا أزمة اجتماعية تزرق النظام الاجتماعى .

وليس فى أقوال الآباء المقدسة وكتاباتهم سمة لفكرة اقتصادية أو اجتماعية عرفها الناس فى العهد البيزنطى ، وقد حاول « ليو الرشيد » أن يقرن العبودية بالنظام الكنسى كما هى فى حياة الرهبنة مثلا .

وقد افصح « بولديوران » عما ذهبت اليه الكنيسة من أن العمل واجب وحق ، وأنه يتيح للانسان أن يحقق طموحه وأن يكون له كبرياؤه كقرء فى الجماعة ، وأنه يعلو به فى النهاية الى ذروة النسمى .

وحين حاول بعض المفكرين الغربيين فى خلال العهد البيزنطى أن يعرضوا للعبد من الناحية الدينية حيث يدعو الزهد المسيحى الى كبح النزاع البشرية ، فان هوى مفكرى العصور الوسطى بعامة لم يكن الى جانب الرق ، وان أجازوه كحل تفرضه السلطة السياسية .

الا أن الكتاب المقدس ، وقد أعلن أن الانسان يكسب قوته بعرق جبينه فقد أعاد للعمل اليدوى مكانته . وقد أعلن « أ . ما جنوس » أن العمل هو أقوم سبيل أخلاقى لكسب المعاش ، وكتب « نوما الاكوينى » يقول : ان العمل الانسانى واليدوى بالذات أحق بالثوبة وحسن الجزاء ، وفى خواتيم العصور الوسطى ارتفعت الأصوات مذكرة بما جاء فى تعاليم الانجيل عن مثوبة العمل والعامل .

وحين جاءت القنية فى أعقاب العبودية لم تكن الا صورة مخففة منها ، فعلى غير ماكان العبد فى العهد الرومانى لم يعد القى رقبة تمتلك . وأصبح له من الحقوق أن يقيم على الأرض التى يعمل بها .

وفى خلال العصور الوسطى جد تطور وتبدل فلم يعد العامل الزراعى حرا ، حيث أخضعه المجتمع الاقطاعى لثلاثة أنماط من التبعية : نمط اجتماعى وآخر اقتصادى وثالث سياسى ، وان كان العامل اليدوى قد ظفر بشيء من الحرية ، ان لم تكن الحرية بذاتها ، فقد أصبح على درجة أعلى من الاستقلال من العامل الزراعى .

وكان للطوائف الحرفية دور هام فى تطوير العمل خلال العصور الوسطى ، وقد بدت بواورها فى القرن الثامن فى صورة من الاخوة الدينية ، وما لبثت أن تمت لتصبح نوعا من المصالح المشتركة تعمل على تقويض سلطان الاقطاع . واستطاعت

كما يقول د ب . جاكارد ، أن نستعيد للحرفة مكانتها التي ذوت في العهد القديم
اليائد .

وخلال الانتقال من العصور الوسطى الى العصر الحديث ، عمل ذعاة الحركة
الانسانية على الاعلاء من قيمة العمل ، وان لم تعرض بسوء الى الأسس للاجتماعية
والاقتصادية القائمة .

وقد جاء ذعاة الاصلاح الديني . « لوتر وكلفن » ليبشرا بما يضيفه العمل على
صاحبه من شرف ، بينما راح توماس موز في الأتوبيا يقرر للالتزام العام بالعمل ،
وسمح لكثرة من العبيد أن يقيموا في جزيرته المبتغاة . وذهب عدد من رجال الامة لامتداد
في خلال تلك الفترة الى اعتبار العمل سلعة من السلع . وجرى « جون ستيوارت مل »
جريمه حين قرر أن العلاقة بين الإنتاج والطلب هي التي تحسم ثمن هذه السلعة التي
تعرف بالعمل شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى .

أما « كوينزى وجماعة الفزيوقراط فقد اعتبروا العمال الزراعيين وحدهم هم
الطبقة المنتجة ، أما غيرهم بما فيهم الطبقة العاملة فليسوا بمنتجين .

وجاء ذعاة الاشتراكية الخيالية « كروبيرت أوين ، وسان سيمون ، وبرودون .
وفورييه ، ولويس بلان » ، ليهينوا الفروق الطبقة وقسوة الحياة الاجتماعية التي
يعانها الفقراء والعمال بالذات . حاملين بتيار النظام الاجتماعي ، فقد عدوا المشكلة
للاجتماعية مشكلة أخلاقية يوزها الاحسان والانصاف أملا في قيام مجتمع جديد
تحكمه المساواة .

وفي خلال القرن الثاني عشر كان نظام الرق قد بدأ يتهاوى في انجلترا ، بينما
ظل في ألمانيا حتى القرن الخامس عشر . ولم يقض عليه في جنوب فرنسا الا بقياس
الثورة .

وفي خواتيم القرن الثامن عشر ، عندما أهلت تباشير للثورة الصناعية بدت
الحاجة ملحة للعماله ، وان الرأسمالية هي التي غزت العمال بقيمتها الحقيقية مما
خيل أن الحقيقة تقضى ذلك . ففي عام ١٧٧٦ أعلن « آدم سميث » أن العمل قسواء
ثروة الأمم ، ورأى ماركس أن تاريخ العالم ليس إلا ما ينتجه العامل بعمله ، وأن
فائض القيمة هو ما يميز العامل الأجير عن غيره من أنواع العمل الأخرى في تطوره
التاريخي .

أما الفلسفة الاجتماعية التي استوحتها حركة كلفن فقد قادت « تروجو وفخته »
وغيرهما الى فكرة « الحق في العمل » ومبأغ فخته المبادئ الأساسية لحق كل
فرد في التزود بالقدرة على كسب معاشه بالعمل ، وصار للعمل مكانته ، ففي خواتيم
القرن التاسع عشر أهلت تباشير الجودة الأخلاقية والسياسية تمجد الابداع في العمل
وتعلي من قيمته حين وضح أن حق العمل قد قام نتيجة حتمية لحق كل فرد في أن
يعيش .

وكان لأفول العبودية هذا الأفول الوئيد ثم ما أصبح للعمل من قدر ومكانة ما ترك بصماته في النصوص القانونية . بعد جات التشريعات مفصلة للمصطلح الروماني « العامل الأجير » بما يوحيه من فكرة العبودية . وأحلت محله فكرة العمل كسلعة ، فقالت عقد العمل وعقد الاستخدام ، وكانت هذه المصطلحات الجديدة دلالة على ما ألم بالحياة الاجتماعية من تغير بعيد المدى .

وقد مر الشكل القانوني للعلاقة بين العامل ومن يعمل معه في ثلاث مراحل أساسية تغيرت على مدى التاريخ بدأت بالكراء انتهى امتد قرونا عديدة ، وكانت المرحلة الثانية وقد حكمتها ظروف القاهرة ، حين أصبح العمل أيا كان حرا أو نوعا من السخرة خاضعا للكراء . وكانت المرحلة الثالثة وفيها أصبح العمل نوعا من التعاقد الحر أقره للمعرف ، ويحدده تعاقد بعيدا عن الكراء ويدين بما جاء فيه من نصوص ملزمة ، وأخير كان القانون الاجتماعي الذي غزت به الحضارة الصناعية عالم العصر ، فأبدع النظرية الجديدة لعلاقة العمل بوظيفة العامل في الشركة أو المصنع بغض النظر عن نصوص التعاقد .

وقد امتدت هذه المتغيرات الثلاثة للفكر القانوني والتشريعي حول علاقة العمل أربع دورات قانونية ترتد الأول، منها إلى القانون الكلاسي الروماني والثانية إلى القانون الروماني ، والثالثة إلى التشريع المدني الحديث والرابعة إلى التشريع المعاصر في صورته الاجتماعية .

ما هو العمل البشري

العمل ، أهو لاشباع حاجات الانسان أم هو نوع من المن ؟ أهو إبداع لتغيير للعالم ، أم انه حاجة كامنة في نفس الفرد فحسب ؟

ان للفرد دوره الفعال في تشكيل صورة العالم ، وليس العمل حاجة ، ولكنه الفرصة انسانحة للفرد لتحقيق المزيد من الكرامة ، وتلك هي ثنائية العمل التي عناها هيجل ، ويعمل الفكر المسيحي المعاصر على لتساقيها ، الاتساق بين العمل كمنة والعمل كإبداع .

ويرى « برديايف » فيما كتب ، أن العمل بهذا شر ، فحيث يدع اقتصادا أثيم فإنه يصل إلى أقسى درجات التعاسة ، وقد قدرت المشيئة الالهية على الانسان أن يغير من طبيعته البدنية بما يحفره من قوى روحية .

وليس العمل بالضرورة إبداعا ولا هو لعنة حلت بالانسان ولكنه نعمة ، فظالما كان الانسان - كما يرى جوليان هكسلي - هو المخلوق الحي القادر على التطلع ، فان واجب الفرد المقدس بكل مايتوق اليه من طموح ، أن يضع نهاية أبدية لكل آثامه على الأرض ، وما تاريخ العالم - كما يرى ج . قويمين - الا مزيجا من الطبيعة للانسانية النامية من خلال العمل .

ومهما يكن من أخطار التقدم التكنولوجي - كما يقول بيير تيار دي تشاردن - فلا سبيل إلى التكوّن ، فقد أصبح صير الإنسان معلقا بانتصار العلم ، إلا أن احتمال انخلاص من ربقة القوى المادية للطاغيه للتكنولوجيا مازال قائما في انطلاقي القوى الروحية وتحريها .

ويرى برودون أن العمل ما هو إلا قدرة الإنسان المنطقية تجاه المادى بقدر ما كان من امتداده وتفوقه من خللها على الطبيعة . فكل مافى العالم ومافى الإنسان من فطرة على الخلق والابداع يتمثل جميعا بى العمل . وفى العمل أيضا يلوح الفكر المعاصر وهو ينشد للبحث فيما وراء التآلف الإنسانى مع عالم التكنولوجيا .

وما الحياة الاجتماعية - كما يرى جريجوار كازيماتس - إلا معاناة إنسانية لنفعا والاستمرار . والمعاناة هى سمة الإنسان الفطرية الفالبة . وستبقى أشيد امتحان يواجهه للإنسان فى حياته . وما قدر الإنسان أن يعمل فحسب ولكن ليخلق ويبدع . فالعمل لا يعدو كون وسيلة وأداء . ولهذا يتحتم ادارته كوسيلة وتنظيمه كطريقة وإكتماله كداء ليكون الابداع غايته وهو أسمى ما ينشده الإنسان لحياته الاجتماعية . وحين نتبين أبعد ما ينشده فسنرى أن العمل فى ذاته ليس هو الغاية أو النهاية . فالإنسان فى تفاعله العقلى مع المادة يغير من صورة العالم ويرضى مطالبه فى الوقت نفسه . وتجتنبنا تلك النظرة فى تصور العمل على تلك الوتيرة أن نضى بعيدا إلى التقيض منها . ونختصي الإحساس المقيت بالعمل إلى الشغف به . فالعمل هو قوام الحياة الاجتماعية فى أسامها . ولكن ليس إلى المدى الذى يغدو فيه عقيدة دينية .

فالعمل - كما يقول ب . جاكارد - يشبع ثلاث حاجيات أساسية من مطالب الإنسان : الوجود (وظيفة اقتصادية) والابداع (وظيفة نفسية) والتواصل (وظيفة اجتماعية) .

وكان قمينا بالثورة الصناعية وحضارة العصر التكنولوجية أن تقدم تلك المتغيرات البعيدة . فقد ظل العمل قرونا عديدة وكأنه وليد الخطيئة . حتى أهل للقرن التاسع عشر بالثورة . فلم يعد العمل أداة للخضوع والاستخدام . بل غدا أداة للتحرر وسمه مكرمة .

ووفت الآلة وراء هذا الانقلاب . وانعشت الرؤيا بالآمال العريضة لسيطرة الآلة على القوى المادية لدى من أبدعوا تلك الحضارة الصناعية . إلا أن العامل قد رأى نفسه غريبا عن أدواته . وبصورة أكثر شمولا غريبا عن كل وسائل الانتاج .

فالتكنولوجيا - كما يرى يردياثيف - ليست الا تنويعا بقدرة الفرد على الخلق والابداع ، وعلينا أن نعيا على صورتها ، ولم يعد للرومانسية حجة تستند إلى العقل فى نزعتها الخيالية لتبذ التكنولوجيا ، فالرومانسية حين تدين التكنولوجيا لا تنفك معتمدة عليها آخذة بها .

فليس للألة وحدها قدرة على الابداع . وليس لديها من الأمل ما تغير به طبيعة الاشياء . فالفكر الانساني وحده هو ما ينفرد بتلك السمة .

الا أن التصنيع وان سلب الانسان شخصيته الا أنه أحل مكانها الاهتمام الجماعي ، واذا كانت التكنولوجيا قد أورت قدرة الانسان ومجده ، الا انها لم يكن لها دور في تحريره .

وليس التقدم التكنولوجي هو السبيل الوحيد لتغيير النظرة الى العمل ، ولكنه ذلك الكفاح الذي شنه المفكرون في القرن التاسع عشر وقد لفتحهم روح المصادمة الاجتماعية هو وحده الذي ند بهذا الأثر الكبير . وكان لتنظيم الطبقة العاملة ، وقيام النظام الديمقراطي ولضغط البروليتاريا المتزايد دور بارز في هذا التغير ، أدى الى تدخل الدولة لحماية العمال .

وبقيت صورة أخرى بعيدة في هذا الموضوع هي : الحرب . وقد أشار « جاستون بونول » الى أن العمل قد وجد في كافة المجتمعات ، ولكنها اختلفت حول موقفها من العمل ومن العامل ، فعلى سبيل المثال لم تكن الشعوب البدائية الا بقدر حاجتها منه وهو مادعاه « كورادو جيني » مرتبة الانتاج الحيواني .

ويؤكد « برودون » كراعية الشعوب البدائية للعمل ، ويراهها حقيقة معروفة ، ولم يصبح للعمل مكانته في تاريخ البشرية - كما يقول ب . جاكارد - الا بقيام المنتجات الزراعية والحرفية . والانسان الأول بماركب فيه من غريزة البقاء ، قد جابه الطبيعة وتحداها وذلكها لأغراضه ، فاصبح العمل رهنا بغريزة البقاء أكثر منه رهنا بغريزة السيطرة .

أما العمل في الحقول وما كان منه على وضع العمال في المجتمعات الاندوادية ، فان « ج . ديموزيل » يرى فيها ثلاث جماعات متميزة هي : الكهنة - المحاربون - الفلاحون .

وعندما قامت طبقة من الحرفيين الفنيين تفردت بالفن الحرفي ، فقد عدت من الطبقات الدنيا ، أو انفردت بوضع طبقي أدنى من غيرها . ثم كانت الحرب « مرد كل شيء » كما يقول هر فليطس - فخلقت طبقة الرقيق . فظهر حينذاك ما يعترف بالسخرية . ومرت قرون والرق باق قبل أن تلوح مرحلة العامل الحر .

وكان لزاما أن يشرق طور ثالث على طور السخرة والعمل الحر . هو ما نسميه « العمل الاختياري » وهو عمل يتسم بالضرورة والمتعة في آن واحد . وقبل أن تطرق أبواب تلك الحضارة التي عرشت العمل الاختياري ووقت الراحة ، فان علينا - كما يقول ج . بوتول - أن نحقق التقدم التقني ، وأن نعي قبل أي شيء آخر ذلك التراث البائد الذي عد العمل آفة مبتلاء ، فان فيه ما يفسر لنا كيف برز العمل الاختياري في الولايات المتحدة ، وكيف خاضت أوروبا حربين لتزيل معالمه وتقضي على ما فيه تفرقة .

ويرى « ليج . بوتول » أن الطبيعة الشرقية هي التي سادت عهد السخرة ، وأن الطبيعة الأمريكية هي التي سادت عهد العمل الاختياري . والطبقة الارستقراطية

والمجتمعات الاقطاعية - كما يرى . ج . فريدمان - هي التي أخذت بالطريقة التي
تعفيها من العمل . فهو ضرب من النشاط كتب على الطبقات الدنيا وحدها والجماعة
الغاملة هي التي حاولت أن تعد انسانا عاملا . وقد آن لنا أن نلقى الضوء على رجل
فرع من عمله .

ان حضارة الراحة والاستمتاع بوقت الفراغ هي المحك الأخير ، ولكنها كما
يقول جريجوار كازيماتس :

« لقد جاءت المخترعات الأخيرة متألفة مع المواقف الماضية وعلى نقيض منها .
فليست الراحة في ذاتها قيمة خالصة ، ولكنها اكتسبت قيمتها عندما عدت نقيضا
للاسترقاق البشري في حضاره بعورها الراحة . فالراحة والاستمتاع بوقت الفراغ
هما سمة الحياة المتحضرة . يندسها الابداع ، ويرويها العمل » .

الا أن علينا أن نواجه تلك المشكلة الجديدة . هل يرضى العامل أن يعد قدرته على
العمل سلعه يبادلها بالراحة ووقت الفراغ ليستمتع بثمرات جهده بعد العمل .

أحضرنا حضارة عمل وكدام حضارة راحة واستمتاع ؟ اتصبح الراحة - كما
يقول ح . رومازيديه - أفيون الشعوب الجديد .

علينا أن نتساءل على ضوء ما جد من تطور : ماذا عن تقسيم العمل وهو ما بدأنا
به مقالنا هذا ، وما هي طبيعة المهنة ، أو العمل اليدوي في يومنا هذا وما هو نوع
العمل الذي يرتضيه العمل الحر .

ويخيل الى أن هذه المشكلة ، بعد خمسة وعشرين قرنا ، مازالت تشغل بال
العالم المعاصر وإن كانت في ص . ورة أخرى . فمازالت الالتامسات تتوالى لتوفير العمل
اليدي .

لقد خلق المجتمع الصناعي نوعا من التفرقة بين الادارة والعمال ، وتلك الثنائية
هي التي تسير الطرق الحديثة لادارة العمل .

وأبعد من هذا ، ان التفرقة التي سار عليها الرومان بين العمل الحر والمهني ،
والتي كان العمل الحر قوم فيها على التعاقد للكراء ، مازالت باقية لدينا في صورة من
المهن الحرة والعمل الاضافي ، وهذا العمل الاضافي هو وحده الذي يخضع لتشريعات
العمل .

والتاريخ يسير قدما ، الا أن المشكلات باقية كما كانت بالأمس ، لقد مضى عهد
العبودية المقتية ولكن العبودية الاقتصادية ما برحت باقية . كما بقي التمييز بين العمل
الحر والعمل المهني في رداء من العمل المستثنى والعمل الذي يعتمد على الغير .

العمل وفقدان معناه

ان العمل الهادف هو الذى له هدف . ومع ذلك ، فان جزءا من هذا العمل قد يكون له دلالة وجزءا آخر قد لا يكون له أية دلالة . ولذا يجدر بنا أن نفحص التفسيرات الخاصة بالفرق بين الهدف والمعنى . ويتوقف أحد هذه التفسيرات على طريقة تعريف الهدف . وهذا ما يسميه Elliot Jaques « العمل الوظيفى حيث يحدد موضوعه بمفاهيم محددة عن طريق توجيهات صاحب العمل والذى يقوم بفحص الناتج النهائى ، كما يجب أن يكون مقتنعا بوجوب استمرار العمل » . ومن ناحية أخرى ، يتنبع الهدف من داخل الفنان فى العمل الخلاق « حيث لا يوجد واجب خارجى يتحتم اتمامه بمفاهيم محددة أو رمزية اذ أن الناتج النهائى يجب أن يرضى الفنان » (*) . ويوفر لنا التعريف الأول بلا شك الاختبار الأكثر موضوعية حيث يعرف الآخرين الهدف ، والاختبار مهما كان تقريبا يرتبط بالأجر المدفوع للعمل . ويبدو على التعريف الثانى أن درجة الاعتماد عليه أقل بكثير . تاركين للعامل أن يحدد ليس فقط ماهو واجب الأداء ولكن المعايير التى يجب أن يلتزم بها فى أدائه أيضا . ولكن بالرغم من عدم امكانية الاعتماد عليه فإنه يعتبر عملا خلاقا ويعتبر عادة أكثر الأعمال معنى . ويوحى هذا بأن « المعنى »

(*) Peter David Anthony, « Work and the Loss of Meaning » Int. Soc. Sci. Vol. XXXII, No. 3, 1970.

الكاتب: بيتر ديفيد أنتوفس

استاذ مساعد بقسم العلاقات الصناعية والدراسات الادارية ،
بالتمية الجامعية صدفون بريد رقم ٧٨ ، كاردف س.ف.
آى واحد اكس ال " ويلز " . وقد نشر كتابا عن ايدولوجية
العمل عام ١٩٧٧ ونشكيل العلاقات الصناعية عام ١٩٧٨
كما أنه عضو في لجنة دراسات مشاكل القطاع الصناعى
بالمملكة المتحدة .

المترجم: د. فرج عبدالعزيز عزت

مدرس الاقتصاد بجامعة عين شمس كلية التجارة * حاصل
على ماجستير فى الاقتصاد * التخطيط الاقتصادى * من
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية * جامعة القاهرة * ودرجة
الماجستير فى الاقتصاد * التنمية الاقتصادية * من جامعة
سترانكلايد بالملكة المتحدة . * درجة الدكتوراه فى
الاقتصاد من جامعة كنت Ken * بالحلثرا *

يكون مستقلا الى حد كبير عن الغرض أو المنفعة ويعزى هذا جزئيا الى الشك بأن
اختبارات السوق للهدف هي في ذاتها لا يمكن الاعتماد عليها لأن القيمة التبادلية
ليست هي نفسها قيمة النفع . فالعمل النافع (مثل تنظيف الشوارع) لا يكون دائما
محترما . بينما العمل موضع التقدير (مثل الأغاني الشعبية) لا يكون دائما مفيدا .
وقد تبني محاولات أخرى على التمييز بين أوساع الأنواع المختلفة من العمل . غير أن
هذا يؤدي الى الخلط بين الصفات المميزة للأعمال والصفات التي يبدو تطلبها في
القائمين بهذه الأعمال . ولايشير الأجر أو وضع العمل في أى من الحالتين الى معناه
بالنسبة للقائم به ، ويقوم الأفراد بعملهم بجدية حتى ولو لم يشاركون في هذه الجدية
شخص آخر .

ويوحى التمييز بين القائمين بالعمل ومن عداهم . بأن الصعوبة الرئيسية هي
مشكلة الذاتية . وإذا لم يكن من الممكن الاعتماد على الهدف أو المنفعة أو الوضع ،
فيجوز لنا إذن أن نفترض أنه حتى يكون للعمل دلالة يجب أن يكون له معنى في نظر
الشخص الذي يؤديه . ولكن ليس هذا هو الحال . حيث أننا لانتق بالضرورة في حكم
ذلك الشخص . وفي محاولة رائعة افترض الموضوعية في أسلوب ذاتي بحث لاصدار
الحكم . فان الأستاذ . يقترح بأن المعنى يتوقف على علاقة العامل بالمنتج
وبالعملية الصناعية وتنظيم العمل . ان مباشرة عملية فريدة ذات شخصية مميزة
تتصف - الى حد كبير - بالاصالة في المعنى . . انه أكثر دلالة أن تباشر انتاج
أى منتج أو تباشر انتاج الجزء الأكبر من منتج حتى ولو كان موحدا قياسيا عن أن يقوم
الفرد بأداء جزء صغير فقط من المنتج النهائي ، (٢) . غير أن الأستاذ Blauner

يسلم بأن - ويواصل الشرح - المعنى يتوقف على علاقة العامل بعمله وبأن الصفات الكامنة في العمل هي بطبيعتها الأمر جانب واحد فقط من هذه العلاقة . ويجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار حكم العمل على المعنى . وإذا أخذنا نزيل إحدى مستشفيات الأمراض النفسية بأنه يجد مدورة العملة في الهواء على جانبها بصفة لانهاية تصمفا مشبعا لرغبتة وله دلالة ، نأثنا لن نسمح في محاكاته أو نسمح في اعداد أطفالنا لحياة سمنها مدورة العملة . ولكننا سنأخذ الترتيبات اللازمة لنضع له علاجا فعالا لنحرره من عبوديته لنحل هذا التصرف . وكذلك اذا أخبرنا عامل كيس في ورشة للآلات بأنه يجد عمله الممثل في الحفص التكراري لذراع الرفاعة مشبعا أو له دلالة - فما الذي سنأخذ من رده ؟ انه يجب علينا الا نأثر كثيرا بما لهذا الرد من هدف كبير وفائدة - وقد نلاحظ أيضا أن عمله يبدو عليه أنه يتطلب مهارة أقل وحكما على البراعة اغنية عن مدورة العملة في الهواء . غير أن تقبلنا لوجهة نظره عن عمله سنأوقف جزئيا على تقييمنا لاسنجاته وهذا سيناخذ في الاعتبار العمل ووضعه الاجتماعي والاقتصادي . وعلى تقييمنا للعامل كفرد وكمنتج وكشخص اجتماعي وسياسي . وقد نقرر في نهاية المطاف أن عمله لا دلالة له . ولكن اذا كان الفرد اكانيميا شغله الشاغل هو النشاط المهرق في التحديث والكتابة عن أعمال الآخرين ، اذن فمن المحتمل أن نصدق عندما يقول ان عمله ذو معنى أو هدف . فهل نعتقد أنه على صواب لأن عمله له هدف ؟ اذا كان هذا هو الأمر ، فهل يعني هذا أننا سنأخذ عمله له دلالة ، أو هل نستطيع أن نأخذ حكمتنا عن الحالة الموضوعية ، كما أفعل لو قلت . « اني أعتقد أن عمل المحامي له هدف ولو أنني لم أأجد هكذا ؟ ، ان هذه الأسئلة ليست كما يبدو تافهة أو مفالطة لأن المشكلة التي تشكل أساسها هي نفسها كمشكلة الشعور الكاذب أو مشكلة الرجل المعادي الذي ينكر عدوانيته » .

ونذا ، فانه يجب علينا أن نفحص مدى إمكانية الاعتماد على حكم العامل على معنى عمله . وهذا يؤدي الى الانحسار التدريجي في العقبات ، لأن المراقب يجب أن يقيم ذلك الحكم حتى يمكن التمييز بين قاذف النقطة النقدية ليرى على أى وجه استقرت ، وبين عامل الخراطة وبين الجامعي ويتم التقييم - في العادة - بواسطة مراقبين للأعمال اليدوية على درجة متوسطة من الثقافة . ويضرب مثل أفضل لهذا هنا عنه في النقاش الخاص بتحول الرجل بسبب عما ، والذي يخص هدم معنى العمل . وهذا الهدم ، أو التوكيد الموازي ينحطيم التماسك المعنوي والناجم من الأشكال المرضية لتقسيم العمل من المعتقد أنه يتطابق مع استبدال بالزراعة والأعمال الحرفية التصنيع وإنتاج الآلات . ويهدم التصنيع - الى حد ما - معنى العمل بأن يحطم من علاقة الشخص بالعالم الطبيعي ويقطع العلاقة بين الرجل والمنتج . وكثير من المراقبين ممن تتعاضد ثقتهم حد الخبرة سيمجادلون بأن قطف البطاطس أو البراعم وحفر القنوات للرى تعتبر أنشطة أكثر دلالة عن تصليح المركات في مصنع للسيارات أو العمل الكتابي في مكتب . ومن المحتمل أن الرأي هو بقاء للخصائص الرومانتيكية ويتماثل في الواقعية مع حاسة ذوق الارستقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر في التهمك على صناعة إنتاج منتجات الألبان ، ولكن الطرق المحددة التي جادل بها ماركس قائلا ان الإنتاج

الرأسمالي قد فصل العامل عن العالم وعن غيره من الأشخاص قد أصبحت قائمة هدامة مقنعة للغاية لدرجة أنها أصبحت جزءا مقبولا من الطريقة التي ننظر بها الى العمل الصناعي كله .

والصفات المميزة الأساسية لوجهة النظر هذه التي وضعها ماركس في شكل أكثر تعقيدا ، تعتبر بسيطة نسبيا : أولا : ان العمل يجب أن يكون له معنى أو انه كان له معنى في وقت ما . ثانيا : ان هذا المعنى الأساسي قد هدم . وكلا هذين المقومين نجدهما في الشرح المفصل لماركس بأن العمل يوفر الأساس المادي لحياة الشخص والتفسير العميق للكيفية التي تلعب بها تلك الحياة بسبب البحث الرأسمالي المنطقي لقيمة الفائضة .

والدعوى بأن العمل أمر له دلالة كبيرة . تلقى تأييدا قويا من اتجاهين متعارضين . وهذه تمثل رأيا يقدمه المنظور وهندروهم . والرأي الرسمي عن العمل الذي يتبناه من يتوقف عملهم على اكتساب مشاركة الآخرين في شعورهم بأهميته هو أن العمل موضوع بالغ الأهمية . وينادي المديرون وأصحاب الأعمال بصفة مستمرة بمجموعه واسمه من العقائد : الرب والتواجب الديني ، العائلة والاعتماد على النفس ، الدولة والوطن . والولاء الطبقى من أجل أن تقنع المرءوسين من العمال بأن أهدافهم الإدارية جديرة بأن يسعى الجميع وراءها بحماس رحيوية . وقد كان الدافح الأخلاقي والأيديولوجي الذي يوجه أصحاب الأعمال الى المرءوسين ، قوة هامة في ارساخ قيمة للعمل . ومن المثير أن نتابع بانتباه أولئك المراقبين المنقذين من طبقة العمال الذين يصرون على أن سلوك الانسان تجاه عمله والانضباط وتحديد الواجبات هي مظاهر للسيطرة تفرضها الثقافة البورجوازية . ومن السهل أن نقترح أن الحملة لأخذ العمل على محمل جدى تنسم بالمصلحة الشخصية ، وأن المعنى الذي تلحقه بالعمل قد وضعه لنا - كلية - أصحاب الأعمال ، وأنه إذا ما أزيل القناع عن أيديولوجية العمل فاننا نراه مجردا من معناه . وهذا التفسير يقودنا الى أن نرفض تقبل مايدلى به العاملون من شهادة بأن عملهم هام .

وقد يبدو أن مناشدة الإدارة بأن يؤخذ العمل بمحمل جدى هناشدة ناجحة لأن العامل يعلم ، وربما أفضل من مديره ، بأن عمله هام .

ان العفيدة كثيرا ما تبغى قائمة بعد زوال الطريقة التي تعالج بها الإدارة العمل من المرتبة الدنيا . ويبدو أن المعنى الذي يعزى للعمل يتناقض كثيرا مع الطريقة التي ينظم بها ريفسم . ويراقب ويوحد قياميا حتى تزيل دلالاته في صالحي الانتاجية المتزايدة . ونجد في اقلال المعنى في صلب كل مثال لنقص المهارة قام بتسجيله الجبر Braverman (٣) ويعزى الى الازدفاع الملح والمتلازم مع الانتاج الرأسمالي . وسواء كان هذا الإلحاح كما يضعه ماركس والذي يبتثق ببساطة من معنى الرأسماليين وراء فائض الربح ، أم كان كما يراه الأستاذ Weber مقبوعا لاهف منه للبيروقراطية الرأسمالية المنطقية ، واحدى المعالم المثيرة لهذه التفسيرات المختلفة التي يقودها أكثر

المحللين فهما للمجتمع الصناعي هي أنهم يتفقون على أن الاتجاه موجود - ولسبب أو آخر بضائل أثر الاغراء في نظر العامل لان ما يوحى به من استجابة يتباين مع الطريقة التي يتم بمقتضاها توجيهه - ان التناقض بين عمله وبين دلالة يتمثل له دائما .

والاساس الثاني للاعتقاد في اهمية العمل والذي يخدم في اعطاء مناشدة الادارة رنيناً قويا لذو طبيعة أساسية ووجودية - ويبدو أن المرء عرضة للاعتقاد في المدلول الروحي للحياة الانسانية ، وهذا يعني أن معناها يتجاوز الشرط المادي الهادف لوجودها - وإذا ما أنفقت حياة المرء في شكل واحد من النشاط أو اذا مال نشاط معين لأن يسيطر عليها ، إذن ، فإن ذلك النشاط يضيء عليها الدلالة التي تلتصق بالحياة ذاتها - يرفع نوع من التنحية ، متناسبا مع المدى الذي يشغل به نشاط ما فترة الحياة فان ذلك النشاط سيكتسب دلالة - ويحتوي مجرّوع ما كتب في هذا الموضوع بواسطة الروس على وجه خاص على أمثلة عن الوقار الذي يضفي على حياة الفساد أو السجور بالمدى الذي تصبح فيه هذه الأوضاع متساوية في الامتداد مع الحياة ذاتها - ولما كان العمل هو قدر الانسان من قديم الزمان ، فقد أضفى الانسان على العمل شيئا من الدلالة التي يعتقد أنها من صلب الحياة - ان الامر ليس الى حد أن المرء يشكل حياته من خلال عمله بقدر ما أن حياته تتطابق الى حد كبير مع عمله - وعلى حين أن الحياة ليست هي ذات الشيء كالأحوال المادية للحياة التي يدخلها المرء على عمله ، فانه من السهل على أحدهما أن يأخذ المظهر الخارجى للآخرى .

ويعطى هذا التحول في المعنى درجة كبيرة من النفث في التعاليم اليهودية - المسيحية - وينص ميثاق العهد القديم على سيادة المرء على الأرض مع المعنى المتضمن الواضح بأن هذه السيادة تمارس عن طريق الحمل ، ليرعى الحديقة المنمرة التي توغر له - وعلافة أشد مراعاة بين المرء وأرض ترسح عندما يطرد المرء من تلك الحديقة . - عن طريق العرق المتصبب من الجبين - نأكل لقمة العيش حتى تعود الى الأرض » - وسيكون العمل قاسيا وبلا عائد ، وتصاحبه الخطيئة والألم ولا يدعو الى السرور - وهذه المزاملة بين الضرورة التي لا يمكن تجنبها والألم ، استمرت بلا انقطاع في التعاليم المسيحية للطغوس الدينية بالأديرة - والعمل ، وما يزال بدون أية قيمة اقتصادية لها دلالتها ، أو على الاصح ، مشكوك فيه الى حد أن له قيمة اقتصادية ، كان هاما كاضباط معنوي، وجزء من التدريب الصارم - وأحدى الطرق التي بواسطتها يمكن أن يخضع الجسم للروح - وشيء من الموقف نفسه ، المتسم بالاحترام ، يبقى حيا بعد وفاة فرويد الذي رأى العمل كنتيجة للتحكم في السعي وراء الملذات الفورية عن طريق تدخل مبدأ الواقعية - وقد سلم Freud بصحة وجود علاقة وثيقة بين ما كان يقم دائما والعمل : « كل مدنية تستند على الزام بالعمل وفكران زهدى للفريزة » (٤) -

وبذا فان هناك طريقتين اكتسب العمل بواسطتهما دلالة روحية - الطريقة الأولى هي نواجد متساو في الامتداد الزمني مع الحياة نفسها - ومع أن Arendt يميز التصرف أو السلوك عن العمل والايدي العاملة ويتحدث عنها كملا فترة ظهور الانسان،

فان العمل بالنسبة لمعظم الرجال - بالمعنى العام - هو سلسلة الاحداث التي تشكل الأثر الأدبي . وإذا كانت الحياة تحمل أى معنى . فان العمل لابد وأن يكون كذلك ، لأن الحياة هي العمل . والطريقة الثانية هي أنه حيث أن الحياة ليست أمرا عاديا أو تافها . فان العمل ليس سهلا ولا يتوقع أن يكون ممثلا . وعند اللحظة التي يصبح عندها العمل ممثلا فانه من المشبه فيه أن تكون غير كاملة أو غير حقيقية . بعض الوظائف ذات القيمة الاقتصادية تسدو بمنعة مثل عمل الحرفيين والمفكرين إلا أن Ruskin كان محقا عندما قال ان معظم العمل المنجز بواسطة الطبقات العليا يعتبر نشالا وأنه حتى بالنسبة لعمل المحامي « والذي يعتبر الأكثر ارهاقا . ربما نلاحظ أنه سيكون - أساسا - نشاطا ضارا » (٥) . أما بالنسبة لبغية الأعمال فان العمل لا يعتبر نوعا من المزاج . ولقد أعطى الانجيل تفسيرا اداريا لصرامة العمل بينما أكدت الكنيسة على منفعة الانضباطية . وفي العالم الغربي فان الدخول الى العمل إنما يترادف مع الإدراك عندما نترك جانبا ، حياة السذاجة والشباب والعمل ونبدأ النضال الطويل والذي لا ينهي الا بالموت فقط .

وهذه هي - على الأقل - انظررة التفليدية والتي تحتاج الآن الى تعديل كبير . . . أولا ، تستخدم بداية العمل تقريبا لتتواءم مع سن البلوغ : فالنضج أو الإدراك المادي يتخذ مكانه أولا بينما يبدأ العمل فيما بعد . ولا تزال الفجوة بين النضج المادي وبداية العمل كبيرة وذلك لوجود بطالة الحدث (الصبية) Juvenile وللاستعداد في التعلم الصناعي وهي الظاهرة الشائعة في المجال الصناعي . ثانيا ، لم يعد هناك توافق بين نهاية عبء العمل والوفاء ، فكما زادت فترة توقع الحياة كلما انخفض سن الإحالة الى المعاش . ثالثا ، ان التنمية الاقتصادية والتطور الفني يؤديان الى زيادة مظاهر الوفرة . التغير الوظيفي أو البطالة ومن ثم ففي نهاية المطاف تسدو وكأنها تهدد بنهاية العمل نفسه .

ولهذه التغيرات نتائج متعددة . فهي تهدد باستمرارية « أيديولوجية العمل » بمعنى أنها لم تعد ضرورية أو مفيدة للمجتمع لتوليد الأهمية المتزايدة للعمل والتحمس للالتزام بتوابعه ومبادئه كما تعني أيضا أن توافق انسجام مجال الحياة والعمل لم يعد له وجود ، فحياة الناس تبدو وكأنها مستقلة عن العمل .

وبوحى هذا بأن العمل - أي كان معناه - من المحتمل أن يتغير هذا المعنى أو حتى ربما يفقد هذا المضمون .

والعضلة الأولى للعلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها إنما حدثت نتيجة للصنيع . استئصال أو اجتثاث المجتمع . زعزعة العلاقة بين الأسرة والعمل . والتفتيت الكبير لتقسيم العمل . ولقد تمثل الاستنتاج العام في شأن إبعاد الإنسان عن الطبيعة . هدم الحقيقة والتهديد للخروج عن القانون . ولقد كان يعبر عن هذه العلاقة غالبا بدلالة فقد الرقابة خلال العملية الانتاجية والنتاج . وهي نهاية أى علاقة ملموسة بين العمل والطبيعة وكذلك بين العامل وباقي زملائه . هذه هي الفلسفة التي

سادت القرن التاسع عشر لوجود الاهمية أو الاعتبار السيماسية والاجتماعية في خلال فترة عدم استقرار المجتمع الصناعي . ولقد صاحب هذه الفلفة . توسع المعنى المادى للعمل في حياة الناس ، الامتداد الزمنى ، وأهمية القوى الاقتصادية مقارنة بطلبات واحتياجات المجتمع والأسرة . ولما كان العمل نشاطا أكثر مركزية ، فقد كان من المعتقد - دائما - أنه جرد من معناه .

إن المناقشات التى دارت حول ما إذا كان العمل أم لا قد تلاشى بواسطة العمليات الصناعية . أصبحت لا نهاية لها وربما غير محدودة المعالم . وعلى أية حال ففى المصطلحات الحالية - اصطلاح الحالية يستخدم هنا حرفيا كوظيفة أو شغل الوقت المناسب للإنسان خلال فترة حياته - اكتسب العمل معنى لم يسبق ظهوره من قبل . ويتمثل هذا المعنى فى الوسائل التى تغير بها العالم ماديا والتى أخضعت الطبيعة ذاتها لسيطرة الإنسان . وكان هذا هو الأساسى فى تشكيل المجتمعات والمجموعات الإنسانية والتى أقيمت عليها كل من العلاقات الاجتماعية . الطبقة . والثقافة . ففى المجتمعات قبل الصناعية والأنشطة الزراعية لا يخرج العمل عن كونه وسيلة وأن الفرد يضطلع بوظائف . ويحافظ على الالتزامات والمسئوليات غير المتعلقة بوظيفته . بينما نجد فى المجتمع الصناعى أن الفرد يصبح أكثر قربا بما يفرضه عمله .

وعندما يبدو أن هذا التطور قد وصل الى أقصى درجاته ، فإن العمل يكون تدحط حياة الإنسان ، وعند هذه النقطة التى يفزو فيها العمل الحياة فإنه يبدو كأنه يحطم الحياة ذاتها . والآن ليس نتيجة لهذا الغزو أن ماركس قد أكد على أن الإنسان يصبح غربا حيث أن هذا لا يمكن أن يكون كذلك لأن الحياة هى نتاج العمل . وبالمثل . ففى ليست كذلك لأر السيطرة على الطبيعة يمكن الوصول إليها من خلال العمل . نهذف الإنسان . من خلال العمل . هو تحرير نفسه من الخضوع للطبيعة . وفى حالة ما إذا شيدت المهنة ذاتها فإنها ستكون مستبعدة أو يتحول النظر عنها حيث أنها تكون قد شيدت بالكامل (وهذا هو الجانب الإيجابى للرأسمالية) . ومن ثم تصبح متاحة أكثر للاستخدام وبالتالى أكثر افتقادا بالكامل (وهذا هو الجانب السلبى) . والإنسان ربما يفقد العالم . غير أن هذا العالم هو الذى صنعه من خلال عمله . كما أنه أغنى عالم مما صنعه عن ذى قبل . وتؤكد الحالة العملية أو المادية أكثر من الناحية النظرية على أن العامل الصناعى يقطن عالما شيد بواسطة عمله ومن أجل عمله . فالمدينة التى يقطن فيها ربما شيدت من أجل عمله . كذلك طريقة (والذى يوجد فى هذه المدينة) ربما يكون قد شيد بواسطة صاحب العمل الذى يعمل لديه هذا العامل . كما يستخدم غيره من العمال الآخرين ، كما أن حياة العامل الاجتماعية والثقافية سوف تتأثر كثيرا تبعا لعمله .

إن نظرية ماركس . فى واقع الأمر . تبدو وكأنها تنقسم الى معسكرين وذلك فيما يتعلق بمسألة الضرر الواقع على طبقة العمال من جانب الرأسماليين . ويدعى المعسكر الأول أن الضرر سيكون بالغا عندما يكون من المتعذر إنهاء هذا الضرر الواقع

على طبقة اعمال مالم يتدخل أهل الفكر والاصلاح الاجتماعى لتعويض هذه الطبقة عن الضرر الذى ألحق بها . بينما يتمسك المسكر الثانى بأن الضرر الواقع على طبقة العمال سيكون كافيا للتعرف على متطلبات الاصلاح ومدى امكانية انجازه . ولقد ارتبطت وجهة النظر الأولى بـ Marcuse (٦) . بينما ارتبطت وجهة النظر الأخرى بـ Avinetti (٧) .

وهناك عدة أسباب وراء التحيز لوجهة النظر الثانية . فالعلوم الاجتماعية لاتدفع أبدا بالحجة أو الدليل ذى انغاية المعنوية ، وذلك لانها تعترف بالضرر الأخلاقى أو المعنوى ، فى حين أن الاستنتاج لوجهة النظر الأولى ليست فقط متشائمة بالنسبة لأغلبية الجنس البشرى ولكنها أيضا تتركنا دون اختيار محدد وواضح بين مرقبتها نهار أو تحديد ما اذا كان شخص ما ، بنصره بجرأة بالغة ، لابد وأن ينتشله من الانهيار بالثيابة عنها . وعادة ما تظهر البرامج المستخلصة بوضوح المقدرة الفائقة لتحمل طبقة البروليتاريا للمعاناة التى يسببها لهم رؤساؤهم والدليل على أن طبقة العمال يصيبها الضرر - الذى يتعذر تعويضه - بسبب الرأسمالية . بالرغم من مطعها السليم ، تبدو أيضا فى تجاهل اثبات قوة واستقلالية ثقافية طبقة البروليتاريا ، واصرارها على التمسك بتقاليدها وفعالية رد فعلها الدفاعى لأساليب الرقابة والسيطرة الادارية . والدليل المقنع لهذا يتوافر حقيقة فى الاهتمام الدائم لمثل الطبقة المتوسطة بأوضاع طبقة العمال وبانحراف أنماط سلوكها . ويوحى هذا بالاستقلال الشديد عن تأثير البيئة ومثل طبقة العمال من أهل الفكر الاجتماعى والسياسى . وبالرغم من هذا ، فإن الخفيفة التى تظل قائمة هى أن العمل هو الذى يحدث (يخلق) طبقة العمال فى الحضر . كما أن الوضع الذى يبدو أكثر ملاءمة مع الحقائق ومع التحليل النظرى لماركس هو أن الظروف المادية لحياة البروليتاريا هى من صنع العمل ومؤسساته المختلفة فى حين أن سلوك رد فعل البروليتاريا انما يكون مستقلا بدرجة كبيرة وغير محدد . ويصل هذا الترابط الى أقصى مستوى له عندما يحقق العمل أهميته العظمى فى حياة العمال كما فى ظل الرأسمالية . وفى هذه الحالة ، فإن طبقة العمال - بعيدا عن تدميرها بواسطة الرأسمالية - تبلغ أقصى ما يمكن تحقيقه للتطور تحت ظل الرأسمالية . ويبدو أن هذا يتوافق مع التعارض الذى وجده ماركس كعزى كبير فى المجتمع الرأسمالى والذى يشتمل على نظريات ، لم يسبق لها مثيل ، تحققت من خلال العمل ، وعلى معنى فريد لفقدان من خلال الفشل لفهم هذا التطور . لذلك فإن حياة العامل فى غناها أو ثرائها الا أنه لا يدرك أنها ليست ملكا له .

والتطور المشاهد حديثا والذى يبدو وكأنه يفاجئنا هو بالضبط تجاه التعارض : فحياة العامل ستكون ملكا له ولكنها ستكون مفقرة impoverish . وإذا كان العمل ، كنتيجة للنقد الفنى والتنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية المؤثرة على علاقة العمل بالحياة ، لابد وأن تتراجع أو تنزل أهميته على الأقل . فماذا ستكون النتيجة ؟

ينمثل أحد الايضاحات لهذا السؤال فى الارتباط الحالى لما يسمى بمشكلة

الفراغ . لقد ظهرت هذه المشكلة بالشكل المطلوب بواسطة معظم الأعضاء الذي يصيبهم الضرر في المجتمعات الصناعية . الثياب ، غير المؤهلين ، المهاجرين والمقيمين في المراكز الحضرية القديمة . وتهتم مشكلة الفراغ بشغل وقت الدس الذين من المحتمل أن يكونوا في حالة بطالة مستمرة . وعادة ما توحى الافتراضات المصاحبة للحلول المقترحة بأن الوقت لا بد وأن يستغل استغلالا مفيدا في أعمال ذات معنى . كما أنه من المحتمل أن تؤدي هذه الحلول الى تهكمات لاذعة حيث أن القيم القديمة لبرامج تعليم البالغين قد يدافع عنها أو يشن عليها هجوم في تباينها عن الأنشطة التي من المحتمل أن يختارها العاطلون أنفسهم . كما ان هناك أساليب مبالغ فيها من الوجهة السياسية من حيث مساواة الحيز والفرق المسرحية . وللقلق عن الخطر الكامن للبطالة .

ان المشكلة الحقيقية المتعلقة باسترجاع العمل من المحتمل أن تهدد أساس مجتمع المدينة . فبالنسبة لأولئك الذين يجادلون بأن الانسان « تعلم » عن قيمة العمل بالاحتكام الى الايديولوجية في أشكالها المتعاقبة - روحية كانت أم دنيوية - فان منطق التخلص من الزامية العمل يجب أن يفى بالتخلص من اضطهاد الايديولوجية . ولكن ربما يكون الحال أن استغلال عمل الانسان بمعنى معين هو الذي يمكن المديرين ايديولوجيا من استخدامه . فأناس يقطنون في الأبنية المجهزة لهم والتي يشيدها معظمهم عن طريق العمل ، وحتى اذا ما كانت هذه الأبنية عديمة الفائدة أولا نلحق بحياة الانسان ، فان الناس سوف يحيون حياتهم ، مكونين علاقات أسرية ، والعمل على زيادة روابط المجتمع والتي هي غالبا ما تحقق معنى وأهمية التقاليد .

وفي حين تتمثل أدنى رغبة ملحة في درجة معينة من العلاقات الوطيدة الراسخة والتي يمكن أن ترتبط بها الحضارة الانسانية . فقد كان من المعتاد أن اضطراب التصنيع قد أفنى المجتمع القائم ، شطر عاداته وقل من أعضائه ، كما خلق عالما آخر يستطيع فيه الرجال والنساء أن يعيشوا . فالحياة انما تعنى العمل وأن الشيء ذا المظاهر المتناقضة ظاهريا هو أن هؤلاء الاحياء من الأعضاء يتخذون الترتيبات الضرورية للعلاقات الراسخة نسبيا المفروضة في أنماط العمل .

ان العلق السائد الآن عن تراجع العمل في المجتمعات الصناعية انما يتمثل في الأساس المادي للقيم الأخلاقية والاجتماعية . ولقد رأى ماركس بوضوح أن أساس الحياة الحضارى والسلوك الأخلاقى انما قام على أسس مادية . كما جادل ماركس ، بأن الأساس المادي للعلاقات الانتاجية في المجتمع الرأسمالى قد استحوذ عليه الرأسمالى لا يذء العاقل . وأنه في حالة ما اذا انعكست هذه العلاقة . فلا بد من تحول كل من الحضارة والفضيلة . وينفق معظم الماركسيين الآن على أن هذا الحساب ليس حسابا بسيطا أو غير متقن مثل العلاقة المتداخلة الواضحة للمادة والسلوك الأخلاقى . ولكن يبدو أن أحدا لا يعرف ماهى النتائج التي يمكن استخلاصها من عزل العنصر المادى من حياة البشر . ومن توقف البشر عن الدخول في علاقات انتاجية مع غيرهم ، أو من تقليل شأنهم .

ويمكن القول ان المشكلة - كما هي دائما - أكثر تعقيدا بسبب الانعزالية . وعلى أية حال فهما كانت النتائج التي يستخلصها الانسان ، فان قصد ماركس كان يوحى بعملية التداخل والتشابك التي تسببت في الضرر الذي أصاب العامل في علاقته مع الرأسمالي ومع الانتاج الرأسمالي . واذا ما طرحنا جانبا التوقعات كنتاج سياسي لهذا التشابك ، فيمكن القول - ان مجتمع العمال قد خلق الى حد بعيد بواسطة العمل وانه تفاعل مع بيئته كما أنه - الى حد ما - قد تخطى هذا . ان ثقافة الطبقة العاملة ، في أكثر من معنى ، نمت وترعرعت من بيئتها الصناعية .

ان إحدى المشكلات التي لم نتطرق اليها هي ما اذا كان من المحتمل أن تكون بيئة العمل الرأسمالي أكثر ضررا أو مخالفة عن تدميرها اللاحق لانسحاب العمل . وتبعاً لذلك ، فان هذا يعتمد على ما اذا كنا ننظر الى الابداد على أنه عملية مستمرة أو محددة . ففي وجهة النظر السالفة ، فان المعاناة في العلاقات تعكس المظهر العام للتقاليد اليهودية المسيحية التي يعاني من خلالها الانسان والتي تكرمه في عمله والتي فيها لا معنى لتعويض خسارته أو اذاته . أما في وجهة النظر البديلة ، فان الابداد يبلغ مداه في التغير النهائي والذي قد يفسر على أنه خدعة للضرر المتعذر انهائوه أو على أنه ثورة نهائية وظاهرة . ويمدنا عمل ماركس بأساس وأسباب الترابط والتشابك بين الجنس البشري - ولكن ماذا يحدث اذا ما انتهى العمل ؟

يمكن القول انه في العلاقات غير الماركسية ، اذا نتج نمط العلاقات الاجتماعية التي ينشئها الانسان عن الأنشطة التعاونية ، التابعة ، والترابطة والتي يتعهد الانسان بالقيام بها عند العمل - حينئذ ، فان درايته بغيره من الأفراد الآخرين والتزاماته نحوهم يجب أن تتبع على نطاق كبير من العمل . وهذا ، في النهاية ، ما حدا به Darkheim بأن يستنتج أن تقسيم العمل لابد وأن يكون المستند - ان لم يكن الوحيد - الرئيس ، على الأقل ، للتضامن الاجتماعي (٨) ، لأنه عندما تتراخي الروابط التي تربط الفرد بأسرته ، بأرض وطنه ، وبالتقاليد - فلا بد وأن يوجد نظام السلوك الأخلاقي في العمل حيث ان تقسيم العمل يعتبر الأساس الوحيد المتبقي . كما يذكر Elton Mayo ، بأن المؤسسات المستمرة فقط (المتبقية) ذات الأهمية هي المؤسسات ذات العمل ، (٩) . ولكننا قد نتساءل : ماذا سيكون الأساس والسلوك للنظام الأخلاقي عندما ينقطع العمل للبعض أو تقل أهميته بالنسبة للغالبية ؟ واذا دخل الانسان المجتمع من خلال العمل ، فماذا سيترك للمجتمع اذا ما انتهى العمل أو قارب على نهايته ؟ واذا ما شكل العمل منطق العلاقة بين الأفراد في المجتمع الصناعي ، فكيف ستفسر علاقاتهم اذا ما تغير هذا المجتمع ؟ وهل حقيقة ان الانسان من الممكن أن يكون منعزلا . وهل من الممكن أن الانسان سيصبح في الواقع منعزلا عن الآخرين عندما يتخلى عن عمله ؟ وحتى الوعد بالتححرر من الاضطهاد والظلم المجحف والذي يزامن دائما العمل ، يبدو كفتنة وجذب سريع الزوال .

وفي الواقع ، فان مشكلة الفراغ ، ترتبط باسترجاع قواعد ضبط السلوك

أو العمل ، التضحية ومشقة الحياة ، والارتباك أو الاندهال عند مشهد المازح النافه ، وفقدان المعنى ، كما أن انتقال المعدات من جيل الى آخر لفترة طويلة تحصل في ثنائياها : ان المعاناة ينظر اليها كضرورة للانسان وان العمل يحفز الكرامة لأنه يجلب معاناة لازمة . « ان العمل اليدوى أو البدنى هو فناء يومى . فالعمل يصنع أو يشكّل شخصية الانسان : جسده ، وزوجه في دائرة من الجمود ثم يحولها الى وضع وسط بين حالة وأخرى . وجعلها كوسيلة أو أداة » (١٠) . ويستطرد Simone Weil فى قوله حيث ان الفناء هو اختفاء مفاجئ لكلمة « أنا » التى يلفظها كل انسان ، لذلك فانه يقبل على تأدية وانجاز العمل (ولو أنه بدرجة أقل صرامة) . ويتجدد هذا الشعور أو الاقبال كل صباح خلال كل الفترة الزمنية لوجود الانسان . يوما بعد آخر ، ويستمر كل يوم حتى المباءة ، ثم يبتدى من جديد فى اليوم التالى ، ويستمر هذا غالبا حتى الموت . فعلى كل صباح يقبل العامل على تأدية عمله لذلك اليوم ولبقية حياته (١١) . لذلك استخلص ان العمل اليدوى يجب أن يكون الجوهر الروحى للحياة الاجتماعية المنظمة تماما .

ولقد أخذ Ruskin بوجهة النظر نفسها : « ان العمل هو المعاناة فى الجهد . . انه ذلك القدر من كفاحنا الذى تفنى فيه » (١٢) . ولقد رأى ان وجود تبدد فى العمل (أو الموت فى الحياة وهو نفس الشيء) يمنح الكرامة والنبالة للعامل .

وبصرف النظر عن الوضع النسبى للعمل ، وعن الفرصة التى يمنحها لاطهار المواهب والقدرات - اكتسب العمل مظهرين هامين ذوى معنى . السمة الأولى رغبها ينظر الى العمل على أنه الوسائل التى تمكن الانسان من تشكيل علاقات ، دخوله الى المجتمع ومن ثم اكتسابه مسئولية أخلاقية . أما السمة الثانية فبها ينظر الى العمل على أنه الوسيلة التى بها يضحى الانسان بتخصيصته الذاتية واكتسابه معنى روحانيا . وربما ينظر الى احدى هذه الحالات على أنها أدور دنيوية ، بينما ينظر الى الأخرى على أنها تعبير روحانى لمعنى العمل ، غير أن الذى نخشاه الآن بلغة « تفهقر العمل » هو أنه سيولد حالة من الفراغ الأخلاقى والروحانى دون معنى .

أما عن التعارض اللاذع للرأسمالية والذى قدمه ماركس فيتخلص فى فقد الانسان لعماله الذى صنعه من خلال عمله ، والذى يتميز بأنه لم يسبق الى مثله من حيث الثراء والفنى . ويفرض حل هذا التعارض - على ما يبدو - أن الانسان لم يعد مدركا لفقد هذا العالم الذى توقف عن خلقه أو احداثه .

ولقد كان من المعتقد أن التصنيع يبعد الانسان عن الطبيعة . أما المجتمع اللاحق للتصنيع فربما يعزل الانسان عن العالم الصناعى الذى شيده لنفسه بالعمل . ولقد تهكم ماركس ذات مرة قائلا بأعلى صوته « ماذا ستكون عليه المظاهر المتناقضة مظهريا فى حالة ما اذا : كلما سيطر الانسان ، من خلال عمله ، على الطبيعة وجعلها طوعا له وكلما تم التخلي عن السلع غير الضرورية عن طريق معجزات الصناعة كلما تخلى الانسان عن رغبته فى الانتاج والاستمتاع بانتاجه من أجل تلك الاختصاصات أو القوى » (١٣) .

هذه المظاهر المتناقضة فى مظهرها التى ربما تكون على وشك أن ننظمها . والتى شيدت علما ذا ثراء فاحش بينما فى الوقت نفسه تحرر الانسان من عمله - ربما نقصد معنى العالم وذلك لانقطاع اتصال الانسان بالعالم من خلال العمل .

وحتى ذلك الحين الذى يعمى فيه الانسان تنظيم علاقة بالعالم والذى تدمرت به علاقته بالعمل . فان هذا التدمير لابد وأن يثير مشكلات غير مألوفة كلية لتقاليدهم وثقافتهم - لهذا لا يمكن التنبؤ بالنتيجة ويعزى ذلك الى أنه ليس لدينا خبرة حديثة عن عالم محاط عن العمل . غير أن هناك بطبيعة الحال . بدائل للعمل فى فلسفة الفراغ بلطبعة الأرستقراطية الأوروبية أو فى الإبقاء على المجتمعات غير الصناعية التقليدية . غير أن تطبيق البدائل المباشرة (أنشطة الفراغ ، امتداد التعليم) فى حين أنها تلام المشكلة المباشرة لشغل الوقت . الا أنها لاتصلح أو تعالج مجتمعا خلق من أجل العمل . ان الطريقة التى يرتبط فيها الناس ببعضهم البعض وبالمجتمع ، ربما تكتشف فقط عندما يكونون قد كونوا ثقافة أو حضارة . بدون عمل . ومن ثم فإن الاشكال التقليدية للتحليل والتى اعتمدت على المنطق الاجتماعى للعمل ربما تكون عديمة الجدوى لنا حتى يبرز نمط جديد من العلاقات .

المراجع :

1. Jaques, Elliot, Work, Creativity and Social Justice, p. 54, London, Heinemann, 1970.
2. Blauner, Robert, Alienation and Freedom, p. 23, Chicago, III., University of Chicago Press, 1994.
3. Braverman, H. Labor and Monopoly Capital, New York Monthly Review Press, 1974.
4. Freud, Sigmund, The Future of an Illusion, p. 10. Standard edition, Vol. XXI., London, Hogarth Press, 1961.
5. Ruskin, John, Fors Clavigera, p. 147, Library edition, Vol. XXVII, London, George Allen, 1907
6. Marcuse, H., One-Dimensional Man, (London, 1968.
7. Avineri, S. The Social and Political Thought of Karl Marx, London, Cambridge University Press, 1968.
8. Durkheim, E., The Division of Labour in Society, p. 62, New York Free Press of Glencoe, 1960.
9. Mago, E., The Human Problems of an Industrial Civilization, Boston, Harvard University Press, 1946,
10. Weil, S., The Need for Roots, p. 286, London, 1952.
11. Ruskin, J., Munera Pulveris, p. 183, Library ed., Vol. XVII., London, George Allen, 1905.
12. Marx, Karl, McLellan, D. (ed.), Early Writings, p. 141, Oxford,

العمل والقيم : أنماط متغيرة في المجتمع الصناعي

نوط المتغيرات

عدل الانجيل نمط متغيرات (بارسون) بحيث يتابع الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الصناعي . ووصف بارسون خمس متغيرات لكل نمط تحدد البدائل التي تواجه المنفذ ويكون عليه أن يختار من بينها في تعامله مع الموضوعات الاجتماعية في موقف معين . وهي تمثل مآزق بالنسبة لمجتمع ما اذ تفضل واحدة أو أخرى من هذه المتغيرات في اطار ثقافة ما . ونقدم هذه المتغيرات في جدول رقم ١ تحت العمودين أ ، ب . ومع أن بارسون يعتبر كل التوائين بين هذه المتغيرات ممكنة فإن هسدين العمودين يسلان أنواعا خالصة تقريبا ، فإن المذكور منها تحت العمود أ يمثل أخلاقيات ما قبل عصر الصناعة وتحت ب يمثل عصر الصناعة . وفي مساييرة مثال بارسون فقد إقترحت أن يشتمل الجدول على أكثر من عمودين وأن يقدم عصر ما بعد الصناعة

الكاتب: ألبرت شبرست

أستاذ ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة لوبارو ،
ليشسترشير في المملكة المتحدة وهو زميل في الجمعية
النفسية البريطانية ، ورئيس سابق بقسم الاجتماع في
الاتحاد البريطاني بالعلم ومؤسس ورئيس المجلس الدولي
لنوعية حياة العمل . ومن منشوراته الحديثة نوعية حياة
العمل ، وتجربة الكمبيوتر ، واستخدام التكنولوجيا
الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية والحكومة

المترجم: إبراهيم البرلسي

مستشار في الادارة - كبير خبراء الادارة في الأمم للتحفة
صافيا .

لا يدعى هؤلاء الذين يلمسون العمل من بيننا من اقتناعهم
بأهميته بينما يعملون بأنه قد لا يكون له الا دلالة كونية
اقل بالنسبة لمن يقصرون نشاطهم على القيام به . أما
بالنسبة لمن يحظى العمل بالاهتمام الرئيسي في حياتهم
فان كل شأن فيه يثير اهتمامهم الى درجة كبيرة . ولكن
اكثر اموره مدعاة للاهتمام بالنسبة لمن يكلفون بأدائه هو
حصولهم على المال . وهو في نظر الجميع الأسلوب الأساسي
للوصول الى فرص الحياة . وكذلك فان القيم التي تمنح
العمل مثل هذا الدور الرئيسي تؤيد نظرة مينة الى
طبيعته .

مجموعة نالته من القيم تحت العود ج . وأود أن أوضح - قبل أن أتابع التحليل -
أنني لا أقول بأن المجتمعات تتجانس في قيمتها أو أن القيم الجديدة في عصر ما بعد
الصناعة تمثل أكثرية ، بل ان الامر يقتصر على أنها أقلية محسوسة من الشباب في
وقت تكون فيه القيمة التي تلحق بالشباب ذاتة مرتفعة جدا . ومع أن فجوة هذا
الجيل أضيق منها في أواخر الستينيات ، فان التقارب كان أكبر في ناحية كبار السن
كما انني لا أقترح أن التغيرات هي ذاتها أو أنها تجري على المنوال نفسه في المجتمعات
المختلفة مثل شمال غرب أوروبا وأمريكا الشمالية . وسوف أربط بين تحليلي للتشابه
للفروق وبين تأثيرها على الأساليب غير الهراركية لعمل المنظمات في هذه البلاد .

جدول (١) نمط التغيرات والتغير الاجتماعي

(ج) المستقبل - عصر ما بعد الصناعة	(ب) عصر الصناعة	(أ) عصر ما قبل الصناعة
التعبير عن الذات انهض بعملك الخاص الأدائية بين الأفراد أو الامثلة	الحياذ الوجداني : الاشباع الاصل مدخل ادائي الى العمل العلاقات	التأثيرية : الاشباع العاجل التعبيرية في التنفيذ العلاقات
المجتمعية الجديدة نزوة الآنا تغير مفهوم قدر الانسان	الفردية أسبقية الفرد التحول - تحقيق الذات	الجماعية : أسبقية الاهداف الجمعية
اصطفائية التعريفات عدالة الناتج تفضل المساواة المعاملة ، اصلاح للظلم السابق الدافع على الفئات المغبونة	العالمية : الواجب يسند الى الجميع ، (بيروقراطيا) مساواة في المعاملة	الاصطفائية - التكليف بالواجب على أساس القرابة والعصرية الجمعية
الموقف - مكانة وسلعة مقيدتان قيمة متساوية لكل أنواع الإنجاز	الإنجاز : المكانة تمنح استنادا الى الأداء	العزوة : المكانة تمنح بناء على صفة الفرد
انكار الدور ، الاصرار على التطابق	تحديد الدور ، فصل العمل من الترف أدوار المجتمع	انتشار الدور

انتشار نوعية حياة العمل

أعرب المشاركون في المؤتمر الدولي الأول للنظر في التطورات عن نوعية حياة العمل QWL المنعقد في مبنى أردن بنيويورك سنة ١٩٧٢ ، عن بعض الدهشة عندما وجسوا أن هناك أمثلة عن تطور نوعية حياة العمل QWL أكثر مما افترضوا ، ولو أن أغلب الأمثلة كانت مقصورة على أقسام أو قطاعات في شركات أو تضرمت القليل نسبيا من التغير في التشكيل التنظيمي . أما الانتشار الذي كان الهدف الأساسي للمؤتمر ذاته فقد كان بطيئا وعضويا . وفي الترويج حيث أجريت أكثر التجارب اتتمالا فقد كان التطور بطيء الانتشار حتى بين أحد أقسام الشركة والقسم الآخر ، وكانت خطأ التغيير بظينة هي الأخرى . ولم يكن من الصعب التوصيل الى أسباب خاصة ولم يستطع رجال البحث التنبؤ بكفاية في التجارب الأولى بأن التغيرات في ترتيبات العمل سوف تتطلب تغيرات مقابلة في نظم المكافأة وهذه بدورها تؤثر

فورا على الاقسام التي لم تتعرض للتجربة في المنظمات ذاتها . كما انها لم تتوقع الشك الذي نظر به الى الاقسام التي تعرضت للتجربة من هذه التي استثنيت منها كما أصبح الاستثمار الضخم في الوقت والمهارات انذى استغله قلة من علماء الاجتماع قد توفرت لها الخبرة حائلا عطل الانتشار السريع . ووضع الدعم المشترك الذي قدمه اصحاب الأعمال والاتحاد قيودا على علاقاتهم التي يجب أن تسير متزامنة في عمليات المساومة المتتادة . ويمكن أن يعزى الفشل في الانتشار في حالة الهند الى السمات الخاصة بموقع التجزئة كما يرجع النجاح الى حماس العائلة التي تملك . ولم يكن من المحتمل أن توجد قيم ما بعد طور الصناعة في بلاد فقيرة مثل الهند التي لم تكن تصل الى عصر الصناعة . ظواهر تنصر ما بعد الصناعة فمن المتوقع أن توجد في السويد حيث لم يكن تردد الشبان في العمل على خطوط الانتاج موضوعا ذا دلالة في عمليات مسح الاتجاهات . ولكنه كان واضح الدلالة في عمر وشكل هؤلاء الذين قدموا لهم القوى العاملة .

ومن ثم ، فان التقارير العادية تصف ذبوع نوعية حياة العمل QWL من المملكة المتحدة الى الهند ثم انتقايا منها الى النرويج ونموها البطيء هناك ، وأخيرا انتقالها الى السويد حيث كان الانتشار سريعا ولصيح انتقائية . وهي تؤكد الجمع بين التراوح العقلي بين الدول والفرصة التي يتيحها . الاستعداد الثقافي من خلال تقديم ظاهرة ما بعد التصنيع .

وهذا التفسير يستند في الحقيقة الى عاملين : توافر كل من الوسائل والمهارات والأفكار ، وكذلك المحيط الثقافي . فإذا توافر الأول دون الثاني ظهر المثلان : الهندي البريطاني ، كما ينشأ عن العامل الأول مع وجود جزئي للعامل الثاني ظهور المثلان النرويجي ، وتوافر الاثنین معا يقوم المثل السويدي . ولست أشك في أن هذا التقرير يتسم بكثير من الصدق ولكن من سوء الحظ أننا لانستطيع في هذه الرسالة أن نتعرف على مجتمع له اتجاهات قوية نحو عصر ما بعد الصناعة تتوفر له نوعية حياة العمل QWL ولا بد أن نقترض في مثل هذا المجتمع أنه يفتقد الخبرة في العلوم الاجتماعية . واني أقدم هذا المشهد بعيد الاحتمال لأعرض ببساطة وجهة نظر بأنه لا يمكن اختبار المثل ذي الثمانين ولكن هل هذا مؤكد ؟ وهل يمكن التعرف على المجتمع الذي تنمر فيه نوعية حياة العمل QWL للمرة الثانية ؟ أو الشكل الذي سوف تتخذه ؟ وإذا لم تتوفر القدرة على ذلك - كما أرى - فهل يجدر بنا أن نبحث في مكان آخر حتى نفهم ماذا يحدث وما هي أكثر الأمور احتمالا ؟ .

وقد نبدأ بامعان النظر في التطورات التي تشملها قاعدة نوعية حياة العمل QWL فمن وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفنية فان قلب المسرح تشغله طبيعة العمل الذي يؤديه الأفراد . ويتركز الاهتمام فيه على النظم الفنية للمنظمة وتستخدم صيغة الجمع بالنسبة لمصطلح « النظم » هنا لأنه في كل مجموعة من الأنشطة سواء كانت مختصة بالانتاج أم الصيانة أم بخدمات التدعيم فانه يوجد شيء من التقنية - مهم .

كانت بسيطة - تحدد الواجبات التي يلزم أن تؤدي بواسطة التجهيزات من الملفات والاجراءات تبين اسناد الواجبات الى الأفراد . وإن اختيار التكنولوجيا والترتيبات والطرق والاجراءات يتطلب تحديد الاعمال التي ينجزها الأفراد . ولا يمكن أن توجد البدائل الا اذا وجد الاهتمام بالنظام التقني الذي سوف ينهض - بكفاية - بكل الواجبات التي لاغنى عنها ، والتي سوف تسمح أيضا للانسان أفرادا أو جماعات بممارسة قدر كبير من الرقابة على الأنشطة التي يؤديها مع تحريره من الرقابة عن طريق الملفات أو الاشراف . وقد كانت المدرسة الاجتماعية الفنية في غاية التحديد وهي تنجبه الى حذف أشكال أخرى من تأنيس العمل و « الديمقراطية الصناعية » ، و « المشاركة » و « اثرء العمل » باعتبارها اما غير ملائمة واما زخرفية . وتعكس هذه الاحكام ملاحظة ماهرة وكذلك التحيز . ويبدو أن وجود مديري العمال في الصناعات القومية في المملكة المتحدة لم ينتج عنه تأثير على طبيعة الوظائف أو على مناخ العلاقات الصناعية في هذه الحالة ، كما لم يكن نلادارة بالمشاركة في جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمثل أثر متميز على الوظائف التي ينهض بها الأفراد والشاهد المستمد من يوغوسلافيا يشير الاربناك على أحسن التروض . ولم تتأثر علاقات السلطة من اثرء العمل ويبدو أنها تقبل الارتداد . وحتى ملكية العمال للعمل في شكل تعاونيات لم يكن لها الا اثر ضئيل على أسلوب تنظيم العمل وحيثما كانت ديمقراطية المشاركة عقيدة أساسية كما هو اخال في الكمبيوتر الاسرائيلي ، فان واقع كان العمل في الصناعة تتعارض معه .

نوعية حياة العمل والديموقراطية الصناعية

بينما يمكن الاتفاق على أن الأسلوب الذي تصمم به الأعمال وتنظم ، مسألة هامة ، تبدو السمات الأخرى في الديمقراطية الصناعية غير مناسبة الا اذا نظر اليها من موقف الولايات المتحدة الأمريكية . ففي هذه البلاد لاتضغط الاتحادات للحصول على نصيب من رقابة الادارة سواء لنفسها أو باسم أعضائها . ويعارض الكثير منها ان لم يكن أغلبها أو يضيق بنوعية حياة العمل QWL عندما تتسبب في أضعاف المفاوضة الجماعية التي تمثل في نغرها البند الرئيسي في الديمقراطية الصناعية . وهم ينظرون الى مديري العمال على أنهم يريدون تعطيل أو ارباك عملية المفاوضة الجماعية . كما أن تحسين الانتاجية الذي يصاحب عادة الارتقاء بنوعية حياة العمل ليس مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأن الاتحادات فيها ترتبط - شأنها شأن الإدارة - بتحقيق انتاجية عالية . وبالإضافة الى ذلك فان انخفاض مستوى أعضاء مجلس الإدارة نسبيا - باستثناء صناعات قليلة - يترك مجالا واسعا لينفرد رجال الأعمال بانخاذ اجراءات من جانبهم . وأخيرا ، فان المناخ السياسي لايجنب تقليص الملكية ولو أنه يمنع تشجيعا موارضا لتعاونيات العمال والمشاركة في الارباح ولاساليب أخرى يمكن أن تنتشر دون تقليص الملكية أو تعريض قطاع الأعمال للخطر .

ولكن الموقف يختلف في شمال وغرب أوروبا حيث يظهر لنوعية حياة العمل QWL أثر أقوى منه في الولايات المتحدة الأمريكية . ويحتل جمهور الناخبين في

هذه الدول بأحزاب سياسية قوية تتفانى في اخلاصها منذ سنة ١٩٤٥ لنوع أو آخر من الاشتراكية يغلب أن يكون مستحوذاً بمفرده أو مع غيره على السلطة ، وكل منها يملك قطاعا اقتصاديا عاما له وزن كبير واتحادات مهنية قوية والبعض منها اتحادات شيوعية . ومع أنه ظهر فيها جميعا أعراض ما بعد التصنيع فانها لم تتخذ نسقا واحدا أو متطابقا مع ما يوجد في الولايات المتحدة .

بعد التصنيع وبعده المادية

حاولت في أماكن أخرى أن أعرف على التحولات في نمط المتغيرات التي تمثل ظهور طور ما بعد التصنيع . وهنا أحب أن أقارن الظاهرة في الدولتين اللتين أنا أكثر معرفة بهما وهما المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهدفى من ذلك توضيح أن الأستكناك الذى تتخذهما نوعية حياة العمل WLM يمكن أن تختلف الواحدة عن الأخرى . وسوف أحاول أن أقترح نوع الأثر الذى يسكن أن ينشأ نتيجة بيئة القيم والاشتراطات القانونية والنظامية وتأثير ذلك على نوعية حياة العمل WLM . وأحب أن أجادل بأنه بينما التحول من الانتساب باعتباره مصدر المكانة إلى الانجاز قد تقدم كثيرا فى كلا الدولتين فقد كان التحول أكثر اكتمالا فى الولايات المتحدة . وقيمة ما بعد التصنيع التى أخذت فى الظهور فى المملكة المتحدة كانت رفضا للانجاز بينما أصبحت فى الولايات المتحدة أكثر اتجاها إلى تأكيد التعادل فى كل أشكال الانجاز مما كانت غريبة أو هينة أمام النظرة الراسخة . ويبدو الأمر أكثر صعوبة هنا فى أن يخلص المرء نفسه من كل أنواع التكلف على الانجاز ، ولكن هذه القيمة فى كلا المجتمعين تؤكد الإنسانية المشتركة باعتبارها أساس المكانة وهو ما يعنى انكارها على نحو ما .

وكان هناك اتجاه بن العائنية فى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غير ملائمة . ومع أنها لم تصف متباينات جديد، فقد فشلت فى ازالة القديم منها ، وزاد الطلب على المساواة فى الناتج ولم يقتصر على مجرد التساوى فى الفرصة . وفسر مفهوم تصحيح الأخطاء انقديمة بأنه توفير تسهيلات خاصة للمعوقين والعمل الإيجابى أو التمييز العكسى - والاصطفائية التعويضية . ومع أن هذا التطور ظهر أولا فى المملكة المتحدة إلا أنه برز بصورة أقوى كثيرا فى الولايات المتحدة . وركز الطلب على الاصطفائية التعويضية فى كل مجتمع - الجنس فى الولايات المتحدة والطبقة فى المملكة المتحدة . ويرجع بروز هذه الاصطفائية وأصميتها فى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة إلى التفوق الواضح لسمة الجنس على الطبقة .

والفردية أقوى فى الولايات المتحدة عنها فى المملكة المتحدة ، وهى مجتمع أقل حركية حيث تتحمل الأموال العامة أعباء أكبر . والمجتمعية الجديدة أكثر وضوحا فى الولايات المتحدة حيث البحث عن المجتمع أقوى . ودورها الخاص هو أن تأكيد الحق فى أن يقرر الإنسان لنفسه أى المجتمعات يرغب فى أن ينسب إليها فى مقابل الجماعة القديمة التى تحيط بالمجتمع الذى ولد فيه الفرد . وكثيرا ما يوصف « التجمع » الأكبى للمجتمع الأمريكى .

وكان تقبل الذرائع أكبر في الولايات المتحدة كما كانت الثورة ضدها أعظم لذلك وكانت ظاهرة أنهض بملك الخاص لها شهادة « دلالة » أبعد هناك ولو أنها لم تكن مهتلة على أية صورة في المملكة المتحدة . وأخيراً فقد استمرت تشمتت الدور أقوى في المملكة المتحدة والثورة ضد تحديد الدور أعظم في الولايات المتحدة ، ويأخذ هذا في كلا الدولتين شكل انكار اندور والاصرار على الداتية .

فهل يمكننا هذا التحليل من أن نجري تنبؤات مقارنة عن المدى والتركيز في نوعية عمل الحياة في الدولتين ؟ اعتقد أنه يساعد على ذلك ولكن الى درجة محدودة .

ولنبداً بالقول أن الاصرار على اصطفاية الطبقة مع مصاحبة قيمة التعادل في الانجاز في طور ما بعد الصناعة قد أدى من قبل ، الى هذه الظاهرة البريطانية الفريدة وهي تكريم ثقافات الطبقة العاملة الحقيقية او المتصورة . وهما يمثلان معا حاجزا حقيقيا لنوعية حياة العمل QWL كما أنها يرمزان من هذا الموقع الى محاولة استقطاب العمال الى نمط ثقافي يعبر عن الطبقة الوسطى . وحيث أثر التساؤل عن قيمة الانجاز . كما هو الحال في الولايات المتحدة أن يضيق من مدى السلطة الممنوحة وبذلك تقصرها على مجرد نطاق العمل المحدود جدا والذي يتلام معها وهي تساند منح السلطة الى مجموعة العمل ذاتها . وكذلك فإن قوة الثورة ضد الذرائعية قد تجعل امتلاك المهارة التضاعفية أكثر جاذبية .

المشكلة في هذا النوع من التحليل هي : أ - أن التغيرات في التحليل تبني على الاستدلال أكثر منها على بيانات راسخة : ب - أن توزيعها على المجموعة البشرية غير معروف : ج - أن معدلات التغير غير معروفة : د - أن المعالجة هي بالضرورة اختيارية الى درجة كبيرة .

ومع ذلك توجد بعض بيانات يصعب الاستفادة منها في العمل وهي بيانات تلقي الضوء على ظاهرة « فجوة الأجيال » اذ نجد مثلا ، أن نظرة القدامى تكون الى الورا، ونظرة المحدثين تكون الى الامام . فإذا لم يحدث الكثير خلال فترة حياة الفرد فإن الثغرة تكون صغيرة . وكلما كان التغير الاجتماعي أسرع كلما امتدت الثغرة ، ولا يستطيع غير عالم الاجتماع الذي تمتلئ رأسه بمصفوفات المنهجية والحركية انكار أن هذا القرن قد شهد تغيرا اجتماعيا كبيرا يثير الارتباك بسرعة أحيانا كما حدث في أواخر الستينيات عندما شعر آباء أبناء العشرين الثانية شعور المهاجرين الى أرض غريبة .

ولكن التغير في المملكة المتحدة كان أبطأ منه في البلاد الصناعية الأخرى وكانت نظرة الأجيال التي كشف عنها الاقتراع أصغر . وهي أصغر الآن منها عندما مزقت العائلات أربا وخاصة عندما تحرك الكبار لا يواء الصغار ، ويمكن أن تراها أقل كأنها صدع يتزايد في المجتمع أكثر منه بداية تحرك نحو مجتمع مفرط في تسامحه .

ويدن استطلاع الرأي على أن المملكة المتحدة لازالت أبعد من أن تكون مجتمعا متسامحا ولكن الصغار فيها أقل استبدادا من يكبرونهم ولكنهم ليسوا أكثر تسامحا من الصغار أمثالهم منذ عشر سنوات . وبينما يظن ٧٨ في المائة من هؤلاء الذين تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة أن التنازل عن السلطة قد جرى بسرعة كبيرة فإن ٥٧ في المائة من الأفراد بين سن ١٨ ، ٣٤ نوافق على وضعها ، وإن ٤٧ في المائة من نفس مجموعة العمر تريد أن تضيق الخناق على الهجرة ، ومن حيث آداب الجنس فإن الصغار أكثر تسامحا لدرجة كبيرة حيث أن ١٧ في المائة من الأفراد من مجموعة العمر ١٥ - ٢١ لاتوافق على نظرية أن العلاقات الجنسية خارج الزواج خطيئة .

ويوفر لنا انجلمهارت بعض بيانات ممتازة تقارن بين توزيع القيم المادية وما بعد المادية في أوروبا وأمريكا الشمالية . فالقيم المادية تركز على العمل والاكتساب والاعتماد على النفس بينما تركز قيم ما بعد المادية على الرفاهية والتوزيع وتحقيق الذات . والكبار في المملكة المتحدة أقل تمسكا بالقيم المادية والصغار أقل بالقيم بعد المادية عنهم في الدول التي جرى فيها التغيير بصورة أسرع (بسبب الهزيمة في الحرب ومن خلال النمو الاقتصادي السريع) . ولما كانت المادية تريد من النمو ، والنمو يزيد فيما بعد المادية فسوف يثبت المرض البريطاني أنه معد .

وحتى في أكثر البلاد غنى ، التي تمتلك أوسع قاعدة من التعليم فإن نسبـبـ الأفراد الذين يعتقدون قيم ما بعد المادية لم تكن أكثر من ١٥ في المائة في سويسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ وتعترف ٢٥ في المائة منها بالقيم المادية ، ٦٠ في المائة تعتنق قيما مختلطة (انجلمهات ١٩٧٧) . ومع ذلك فإن أهميتها بالنسبة للمستقبل تتدعم من خلال الاتجاه المنظم بعيدا عن المادية مع انهبوط على مقياس العمر . فقد وضح من الدراسات التي أجريت سنة ١٩٧١ أن الأفراد بين سن ١٦ ، ٢٥ أكثر اتجاها الى ما بعد المادية ، ونعادلوا في جمهورية ألمانيا الاتحادية مع عدد الماديين . وبحسب انجلمهات الفروق بين ست مجموعات عديدة مداهما عشر سنوات ابتداء من المجموعة ١٩ - ٢٩ حتى أكبرها ٦٩ + . وبمقارنة النتائج في كل مجموعة بين الماديين وما بعد الماديين أى نسبة ماديين مطروحا منها نسبة ما بعد الماديين يحسب الانتشار الكلى من خلال كل مجموعة (انظر جدول ٢) . وهذا النظام من جمهورية ألمانيا الاتحادية - التي يتور لها أكبر انتشار - الى المملكة المتحدة التي بها الانتشار الأقل هو في حقيقة الأمر نفس مستوى درجة النمو الاقتصادي من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٧٠ .

وفى استطلاع حديث للرأى أجرى فى (نوفمبر ١٩٧٧) فى بلاد المجموعة الاقتصادية الأوربية يسمح بالاختيار بين أجر أكبر وساعات عمل أقل اختار أكثر من ٥٠ فى المائة من قوة العمل فى بلجيكا والدانمرك وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة للتغير الثانى (٦٤ فى المائة من هولندا و ٩٦ فى المائة من الدانمرك) . وكان تحول القيمة حقيقة أيضا ، ولم يكن مرتبطا بالشباب كما أن المجموعات تفقد القليل من بعد ماديتهم عند الكبر . وهذا الأثر حقيقة أيضا ، وفى التعليق على ندرة الرجال ذوى المهارة مع وجود درجة كبيرة من التمثل ذكر اخصائيو الرأى العام البريطانيون أن العمال ذوى المهارة الذين يتركون العمل فى الصناعات الهندسية يختارون فى الأغلب حرفا مثل قيادة الاوتوبيسات وتوزيع الألبان ويتجنب غير الحريجين الاعمال الانتاجية والادارة الفنية ويؤثرون العمل فى الاذاعة والصحافة والعلاقات العامة .

ويرتبط الحل بالعوامل التى يهتم بها الطلبة فى اختيار مستقبلهم الوظيفى . . .
فهناك تركيز قوى على الرضا الوظيفى العاجل . ويعتبر فرص المستقبل على المدى الطويل وفرص التدريب التى تمد الفرد بفدرات مطلوبة فى السوق أقل أهمية ولو أنها ترتب فى مستوى أعلى من مرتب بداية مرتفع .

وكانت العوامل الخمسة الأكثر أهمية هى : تحد عقلى كاف وتحمل المسؤولية ، استخدام كامل وبناء للوقت ، اتاحة الفرصة للعمل مع الأفراد أكثر منه مع الاشياء ، واتاحة الفرصة ليكون الفرد خلافا ومبدعا .

والتحلل من الاشراف يقع أعلى قليلا من مرتب بداية مرتفع . ومن المحتمل أن يكون سبب اجتذاب الأفراد ذوى المهارة للعمل فى قيادة الاوتوبيسات وتوزيع الألبان هو تحررهم من الاشراف . وينبى التأكيد هنا على أن المملكة المتحدة توفر لها مع الدانمارك أقل نسبة من الشباب الذين اتصفوا بما يحد المادية فى أى من الدول الاحدى تشرة التى تعرضت للدراسة فى سنة ١٩٧٢-٧٣ (انبجهاارت ، ١٩٧٧ المرجع السابق) .

ولما كان أحد العوامل التى تمكن الدول المستنة حديثا فى العالم الثالث من أن تحظى بتقدم صناعى سريع هو الرغبة الظاهرة لدى قوة العمل فيها من أن تتقبل الأنظمة الصناعية التقليدية ، فإن التنبؤات عن تأثير الالكترونيات الدقيقة تحتاج لأن تأخذ فى اعتبارها الأسس المختلفة للقيمة فى مختلف أجزاء العالم .

جدول رقم (٢) نوع القيمة مشمة حسب مدى عمر المجموعة في احدى عشرة دولة
١٩٧٢ - ٧٣ (في المائة) (دليل أصلي من أربع بنود مبوب وفق مجموعة العمر .
مستخدم في مسح سنة ١٩٧٠)

الانتشار الكلي في المجموعات (نقط)	لمجموعة السن						الدولة
	٦٩+	٥٩-٦٨	٤٩-٥٨	٣٩-٤٨	٢٩-٣٨	١٩-٢٨	
	٣٩	٣٩	٢٥	٢٢	٢٠	١٨	م بلجيكا
٣٩	٥	٣	١٠	١٠	١٧	٢٣	م.ب. الدانمرك
٣٤	٥٨	٤٨	٤٤	٤٧	٣٤	٣٣	م.ب. م
٥٦	٢	٤	٥	٤	٩	١١	م.ب. جمهورية ألمانيا الاتحادية
	٦٢	٥٢	٥٠	٤٦	٣٩	٢٤	م.ب. م
	١	٧	٥	٥	٨	١٩	م.ب. م
٥١	٥٥	٥٠	٣٩	٣٩	٢٨	٢٢	م.ب. فرنسا
٣٦	٢	٣	٨	٩	١٧	٢٠	م.ب. م
	٥١	٤٥	٣٧	٤١	٣١	٢٤	م.ب. م
٤٢	٤	٢	٦	٦	٩	١٣	م.ب. إيطاليا
	٥٧	٤٩	٤٨	٤٢	٤١	٢٦	م.ب. م
	٥	٤	٦	٧	٨	١٦	م.ب. م
٢٩		٤٤		٤٠		٢٦	م.ب. م
		٨		٧		١٩	م.ب. م
٣٥	٥١	٤١	٤٠	٢٨	٢٢	٢٧	م.ب. م
	٥	١٢	١٠	٩	١٧	١٤	م.ب. م
٣٢	٥٠	٣٤	٣٥	٣٠	٢٦	٢٧	م.ب. م
	٦	٦	٩	١٥	١٧	١٥	م.ب. م
١٧	٣٧	٣٦	٣٠	٢٩	٣٣	٢٧	م.ب. م
	٤	٥	٧	٦	٧	١١	م.ب. م
٢٦	٤٠	٣٧	٣٢	٣٤	٢٧	٢٤	م.ب. م
	٧٠	٦	١٠	١٣	٦٣	١٧	م.ب. م

(١) بيانات سويسرا مأخوذة من ١٩٧٢ ، بيانات الولايات المتحدة هي نتائج مجمعة من عمليات مسح في مايو سنة ١٩٧٢ ، وفي نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٢ ، وفي مارس وإبريل ١٩٧٣ ، وقسمت هيئة لوكسمبرج بسبب صغرها إلى ثلاث مجموعات عمر فقط وهي (١٩ - ٣٨ ، ٣٩ - ٥٨) (٥٩)

(٢) م ماديون ، م.ب. م ماديين
المصدر رونالد انجليهارث الثورة الصناعية ص ٣٦ - ٧.

التنبؤ بتغير القيمة

يمكن أن نحصل على فكرة بسيطة عن أى القيم يحتمل أن يؤثر فى موقع أو تنظيم بعينه . ويساعدنا هذا فى أحسن الاحوال على أن نقدر على سبيل المثال ما اذا كان من المحتمل أن يكون التركيز فى المملكة المتحدة على نظم التمثيل الرسمية أكثر منه على إعادة تنظيم العمل يثير اهتمام عمال المستقبل أو أنه يبدو فى نظرهم غير ملائم . ومع ذلك فإن ما ينبغي أن يكون واضحاً هو أن معنى « نوعية حياة العمل » مسألة تتوقف على التقييم وأنه اذا اختلفت هذه التقييم للدرجة كبيرة من دولة أو نظام الى آخر فسوف يختلف أيضاً الشكل الذى يتطلبه مستوى أعلى من نوعية حياة العمل . والتنبؤ بالطرق التى سوف تتغير بها التقييم فى المجتمع مسألة عشوائية ، ولكنها تستحق الاهتمام بها ولم تقترح بعد طرق أفضل مما أخذ به امرى ولكن حتى هذه تحتاج أن تجرى عليها التجربة .

أشكال نظامية وتطورات محتملة

الأشكال النظامية والتشريع أكثر واقعية من القيم وكل منهما يؤثر تأثيراً مادياً فى شكل نوعية حياة العمل .

وقد كانت الاتجاهات المركزية القوية واضحة فى كل المجتمعات الصناعية وكلما تعاضم المجال الذى استطاعت الصناعة أن تعمل فى نطاقه كلما زاد الضغط الذى نحدثه على الأجهزة المركزية للدول وعلى المنظمات الأخرى لتعمل على مقياس متقارب . ويوفر الدستور الفيدرالى القوة الحاكمة ولكنه لا يستطيع أن يوقف العمل ، وتوفر خطوط الانشقاق الأفقية - لاحداث من خلال توحيد الافراد من جميع قطاعات التوظيف وخلال جميع الحدود الادارية للقيام بمعركة مشتركة المركزية - ضغطاً كما تنتج عن خطوط الانشقاق الرأسية مركزية متعددة :

والديموقراطية الصناعية ، فى شكل تمثيل تشريعى فى مستوى مجلس الادارة تعمل بأسلوب مركزى ويمكن تعريفها بوضوح فى مجال التشريع والسياسة بأنها تختص بالشكل أكثر منها بالمحتوى ثم انها لا تتباين تبعا للظروف المحلية . والمداخل الاجتماعى التقنى الى ديموقراطية مكان العمل محلى ومحدد ويعتمد تعريفه على الظروف والموقف وهما لا يتعارضان بالضرورة بل ان التوافق بينهما ممكن ولكننا نتوقع أن المؤسسات المركزية تفضل الاول بينما اللامركزية تفضل الآخر .

ولكن فرنسا وهى مجتمع مركزى الا انها تقدم خطوط انقسام رأسية تشتمل تشكيل الاتحاد كما كانت بطيئة فى ملاحقة هولنده وجمهورية ألمانيا الاتحادية فى تقديم التشريع الذى يتيح لمثل العمال دخول مجلس الادارة . ثم كانت نشطة أيضاً ولو بمقياس متواضع فى الناحية الأقل رسمية عن نوعية حياة العمل QWL وبدأت كندا - وهى تجابه اتجاهات لامركزية قوية - تحرك لانحو المشاركة ولكن نحو المداخل الاجتماعى القنى الى نوعية حياة العمل QWL وربما كانت السويد من بين

مجتمعات الغرب جميعها هي التي تمثل أقل الانقسامات الراسية أو الأفقية بروزا ، ومن ثم تقارب المدخلان معا . أما إذا قارنا بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة مرة أخرى فأننا نجد الانقسام الأفقي أكبر في الأولى بينما الرأسى أكبر في الثانية كما يتحرك التمثيل الرسمى أسرع في الأولى والمدخل الاجتماعى الفنى أسرع في الثانية .

وبالطبع فإن التمثيل الرسمى من ناحية ومجموعات العمل المستقلة من ناحية أخرى ليست الاساليب الوحيدة في نوعية حياة العمل إذ لاتنس أى منهما بمنفعة مباشرة أمورا هامة مثل العمل بالنوبة ومرونة الوقت ، وظروف العمل ، وضمان الوظيفة ولكنها تنشئ أدوات لتنقلها الى طور المشاركة في اتخاذ القرار .

وإذا كانت القيم وخطوط الانقسام في المجتمع تمارس تأثيرا مباشرا على نوعية حياة العمل QWL فانها تدخل من نطاق أوسع الى طبيعة الملازمة بين المنظمات والمجتمع .

ريجابيه حتى أكثر الذين يؤيدون بحماس تمثيل العمال في مستوى مجلس الإدارة فيودا شديدة عندما يحذرون تطبيق مبادئهم في الأجهزة الحكومية ، إذ أن مجلس الإدارة فيها قد سبق انتخابه وينتظر أن يمثل الصالح العام وليس صاحب العمل ، ومع أن تشكيل وتصميم العمل في جهاز حكومى قد لايتشابه الى درجة تذكر مع قسم من أقسام منظمة كبيرة متعددة الجنسية ، فمن الواضح إن مسئوليتها أمام المجتمع تختلف الى درجة كبيرة . لأن الأجهزة الحكومية يغلب أن تفاخر بالنظم ولا يبدو أنها تنهض بالأعمال التي يحب الجمهور أن تنهض بها بالطريقة التي يفضلها ، والافتراض الذى يستند اليه الجدل بأنها أجهزة كاملة الديمقراطية تتعرض للاتهام المنير بأنها تقشل في التطبيق . ولكن يعى واضحا بعد ذلك أن الافتراضات التي تستند اليها طبيعة التبادل بين المنظمة والمجتمع تختلف مع اختلاف نمط التنظيم . إذ يحكم الشركات الصناعية والتجارية خليط من اللوائح المربكة تركب فوق قواعد البناء الأساسى لقانون الشركات ، كما أن مؤسسات الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات والجامعات تحكمها مجموعة من اللوائح المفصلة بعضها يتطابق والآخر يختلف عن هذه التي تطبق على الشركات ولو أن البنيات الأساسية كلها مختلفة ، ولكن اللوائح في كل الحالات سواء كانت متعلقة بالتلوث أم بالوفرة وسواء كانت تخص بسوق المصانع أم بالمسئولية عن الحوادث فسوف يكون من اثرها تعديل العلاقة بين المجتمع والمنظمة المنصوص عليها في قانون الشركة أو ميثاقها . ومن الواضح أن العلاقات المبسطة القديمة لم تعد صالحة لنميين الآن . وبالوضوح ذاته ، فإن ما تدن به المنظمات للمجتمع يختلف في السويد مثلا عنه في الولايات المتحدة وكذلك يختلف ما يدين به المجتمع للمنظمات .

وإذا نظرنا الى المنظمات - في السويد المستقبلية - باعتبارها تدن الى مجتمعاتها بواجب الاسراع في تقديم المهارات الاجتماعية والسياسية لأعضائها فإن المدخل الاجتماعى الفنى الى نوعية حياة العمل QWL سوف يكون - على نحو ما مشمولاً

بحماية القانون . والمحتمل أن تكون النظرة المشابهة بالنسبة للمنظمات المقابلة في الولايات المتحدة هي أن تمنح مزايا ضريبية مناسبة . أما إذا اختلفت قوى الاجبار كثيرا فان الحافز والتشكيلات تختلف بالمثل .

مركزية التوظيف والتكنولوجيا الجديدة

تسائر القيم الصناعية تطور التنظيمات الهيراركية (جدول ١) والاعضاء المتزايد على جميع مظاهر الحياة . وتندعم الهيراركية من خلال تحديد الادوار والذرائع وخاصة بواسطة جهاز الادارة العلمية . كما أفضى تحديد الادوار الى زيادة استبعاد المنظمات المعنية بكل واحد من الادوار المقابلة وتدعم هذا التطور ، وتقضى من خلال الوظيفة الرئيسية التي أنشئت المؤسسات لادائها ، من توزيع فرص الحياة والموارد الادبية للمجتمع . وتؤيد قيمة النجاح اضعاف مراكز ومكانة متفاوتة يتلام مع المستوى الوظيفي . كما أصبحت المنظمة طريقه منح الألقاب للعاملين فيها ، والحقيقة أن الانسان يصبح من خلال الوظيفة وليس من خلال العمل مواطنا كاملا في المجتمع . وقد ارتبط العمل بالتوظيف ، والتوظيف بالعمل ، يؤكد ذلك اللغة المستعملة ، فمن لا عمل له غير موظف ، والعامل الذي يعمل لحسابه يوظف نفسه ولم يحدث أبدا أن لوحظ انتعاض في المصطلحات) . وكل شخص آخر اما ترك الوظيفة او يعد نفسه للتوظيف او يعتمد على موظف آخر . والموقف الأخير يدعو لتحقير لدرجة أن الزوجات يشعرون بأنهن مستبعدات ولا يعرفن ان كن يطالبن بأجر عن عملهن في المنزل وهل يدخلن الى فئات العاملين انقدسة أو ينبغي أن تكون لهن حرية البحث عن عمل خارج المنزل .

وعلى ذلك ، فانه من المتناقضات أن يكون افراغ العمل من المحتوى من خلال الادارة العلمية قد حوله عن أن يكون ذا أهمية رئيسية في حياة الكثيرين بينما هو - في الوقت نفسه الجواز الوحيد للمواطنة . ومن الصعب أن نتصور وضعه ناحية تكون أبعد أثرا في علاج الاختلال العقلي - الذي يكون الاضطراب الصناعي الدوري في المجتمعات المتقدمة أكثر طواهره وضوحا - من العمل . وبينما تبذل حكوماتنا جهدها في إلحاق المواطنين بالوظائف يبذل رجال التكنولوجيا جهدهم في أن يسحبوا العمل من الوظائف . وقد يكون العمل عنصرا لاغنى عنه في الحياة المكتملة ولكن المؤكد أن التوظيف ليس كذلك . وتحاول المجتمعات النامية أن تزيد من التوظيف وأن تفرس القيم الصناعية - في الوقت نفسه - وقد أصبحت المحاولات لتحسين حصة عمل الأفراد أكثر جزاء . في وقت لاحق .

وتتيح غرفة العمليات الصغيرة هذه الامكانية بالذات . اذ يمكن أن توفر للعامل أو مجموعة العمل المقدرة على الادارة والرفابة كما تتيح لمكتنة أو أدوات الاحساس والملاحظة التي لم تكن تتاح من قبل الا من خلال الكمبيوتر وما يتسلسل فوقه ، وتوفر بسرعة وبتكلفة بسيطة البيانات التي يحتاجها الانسان ليخطط للمستقبل أو لتغيير المسار ، كما أن لها المقدرة على التقديم واللامركزية ويمكن بالطبع أن تستخدم بالطريقة العكسية ، اما مالا تستطيع أو تقبل أن تفعله فهو أن توجد من الوظائف أكثر

ما تلقى ومن ثم تكون النتيجة بالنسبة للمجتمعات التي تتمسك بالوظائف النظامية فاجعة وثرورية .

وتكون النتيجة الحتمية أن الحياة مع العمليات الصغيرة لا تتسير الا مع مجموعة من القيم تختلف عن قيم عصر الصناعة . فهل يبدو أن قيم ما بعد عصر الصناعة أو بعد المادية ملائمة ؟ فالمجتمع الذى لا يعتمد على التوظيف لتوزيع الموارد لابد أن يزد من التحفيز بحصل على العمل اللازم والضرورى . وسواء وجدت غرفة العمليات الصغيرة أو لم توجد فسوف لا تتوفر الحاجات المركبة للمجتمع والاختيارية ويبدو أن الاختيارية هي الوحيدة التي تتواءم مع قيم ما بعد المادية . مع العمل وخاصة فى الصناعة . وليست قيم الكابونز هي بالضرورة قيم ما بعد المادية بل انها جمعية تخصصية موزعة الدور أى انها من قيم ما قبل عصر الصناعة الأرقام ٢ ، ٣ ، ٥ ، وما بعد عصر الصناعة لرقم ٤ وعصر الصناعة لرقم ١ (من الجدول رقم ١) . والعمل مطاوب ولكن المنتظر أن يكون الاختيار فيه متوافقا مع ميول الفرد وحاجة المجتمع حيث يكون استحقاق العمل على اساس عضوية الفرد ودون اجبار ويشترط أن يكون العمل المتاح جذابا بدرجة مقبولة . وقد كان العمل فى كثير من الأنظمة الكيوبتزية المتاح فى مصانعها غير جذاب وخاصة بالنسبة للشباب ، وان رقابة الديوقراطية على المصنع قائمة الكوبتر يملد ويراقب ويدير من خلال لجانه المنتخبة ، ويتحول نظام الكوبتر ببطء الى مدخل اجتماعى دنى الى « نوعية حياة العمل » باعتبار ذلك هو الحل . ويرى الكثيرون فى المجتمعات سواء كانت كميونات أم تعاونيات نماذج جذابة لمنظمات العمل المستقبلية تعتمد على الاختيارية والرقابة الاجتماعية أكثر منها على القهر الاقتصادى . وهي أكثر انسجاما مع مستقبل ما بعد الصناعة منها مع نماذجنا الحالية ، ولكن العضوية وحدها لا توفر الحافز على ملء الوظائف التى لم يجدد بناؤها ، كما أن القيم الجديدة التى ظهرت حتى الآن لاتفضى مباشرة الى تقبل دوام المجتمعات التى تعمل على الاستمرار والتكاثر .

وتنشأ مشكلة خاصة اذا زاد تغير القيمة فى المجتمع من التباعد بين المجموعات والفئات وخاصة بين الفئة التى نرى فى الوظائف وتدير وبين طبقة العمال . وفى مجتمع متعدد فيه الطبقات الى درجة كبيرة تنسرب فيه الثقافة من القمة وتحدث تعديلات تدريجيا مع الانتقال الى أدنى باسثناء الفئة الأدنى أو الخارجية التى ترفض القيم السائدة ويرفضها من يتقبلونها من اللصيقين الذين يخشون التلوث ، والتعدد فى طبقات هذا المجتمع ليس من القمة الى القاعدة فحسب ولكن من المركز الى المحيط كذلك ولا تنقص الحركة فى مجتمع أكثر انفتاحا على الحركة الداخلية ، بل انها تشمل الاختراق من الخارج . وفضل وسائل الاعلام الحديثة أسلوب الصفوة الذين يحركون الأنماط والقيم من جميع الطبقات والمواقع ، وما يحدث الآن ، هو : ان الكبير يملو الصغير والطبقة الوسطى « الطبقة العاملة » حتى يصل الأمر الى أن الاساتذة يلبسون سراويل الجينز .

وبعض الطبقات من الفئة العاملة في المملكة المتحدة لم تحصل أبدا على القيم المادية المحترمة ، بل استمرت أكثر تعبيرية وجماعية واصطفائية ، كما أن بعض الطبقات من الفئة العليا استمرت كذلك اصطفائية وتعبيرية بالقدر ذاته . ومع ذلك فقد كانت القيم المادية - الصناعية سائدة في الفئات التي شملت الصناعة وغالبية التجارة . ولكن أصحابها اعتبروا من السوق في نظر هؤلاء الذين يعجبون بالقيم والثقافة الارستقراطية والكثير من أصحاب المهن الممتازة وكبار الموظفين المدنيين . واتخذ التحذير الذي ذاع وعرف به من أطلق عليهم صانعو الثروات للدلالة على الأمراض الاقتصادية في المملكة المتحدة ولكن هؤلاء عملوا على تيسير الانتقال الى ما بعد المادية ، وانواق أن المملكة المتحدة قد اكتسبت قيم مجتمع ما بعد الصناعة دون تحمل متاعب الوصول اليها .

ونحتاج دائما أن نتذكر أن مجتمعاتنا غير متجانسة في الثقافة والقيم كما ينبغي ألا نقصر رؤيتنا على القمة أو على المركز عندما نلقي نظرة خاطفة على المستقبل .

القيم والتكنولوجيا - طبيعة الاختيار

كانت التكنولوجيا دائما موضوع اختيار اجتماعي سواء أدركنا ذلك أم لا . وسوف نرى - إذا استرجعنا الماضي - الأحداث السابقة كأنها دلالة على الحاضر تعطيلنا مظهر الحتمية . ونحن نخشى التكنولوجيا لأنها تبدو كأنها تحدد حياتنا بينما أقصى ما نستطيع الحصول عليه من ضمان هو : أنك سوف تعتاد عليها . وقد كان من الممكن أن تتطور التكنولوجيا على نحو آخر ولو أنه من الصعب أن نتصور ذلك ، وحتى نظام المصنع لم يكن الاسابوب الوحيد لتسخير المصادر الجديدة للقعدة وتقدم لنا التكنولوجيا الجديدة الآن الكثير من الاختيارات التي لم نتعود عليها . وعندما نتحقق أن هذه الاختيارات قائمة وأنه يجري اتخاذها فاننا نتعرف على من كانوا وراء هذه التكنولوجيا . فان لهم نفس صفاتها ، فهم واقعيون قساة ومسيطرون ، ثم ان الحوار مع تكنوقراطي هو حوار مع مكنة . والتعارض بين الانسانية والميكانيكية وبين الاجتماعية والتكنولوجية مفروس في أعماق قيمنا من مظاهر الحقيقة . ولاجودى من دعوة الناس الى حب التكنولوجيا حتى تصبح التكنولوجيا جذيرة بأن تحب .

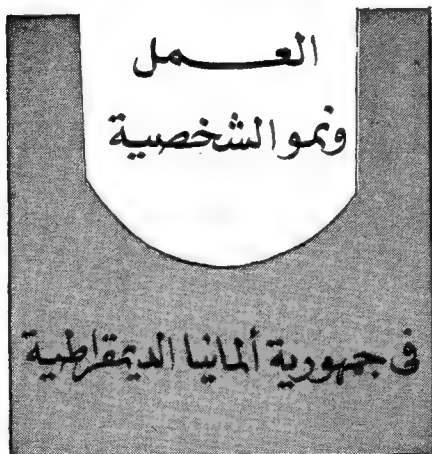
ولكن سواء أحببنا التكنولوجيا أم لا فانا قادرون على أن نجرى اختبارات مدركة عنها . والفائدة الكبرى للتكنولوجيا الحديثة هي أنه من الممكن أن نجرى اختبارات كثيرة متباينة عنها - في الوقت نفسه - ويتماثل تعدد الاستخدامات مع تعدد القيم . تم انه يتلام كذلك مع استراتيجية هيراركية باعتبارها أداة للامركزية المحيطية . ويمكن أن يزدهر كل من الاسلوبين في الوقت نفسه في مواقع أو في منظمات مختلفة . وإذا عدنا الى التساؤل عن الأسلوب الذي سوف تتخذه المجتمعات في توزيع مواردها

المادية والأدبية عندما تتوقف المنظمات المستخدمة عن أن تكون المؤسسات المركزية في مجتمعنا فأننا نستطيع أن نرى أحد المشاهد المتوقعة يصبح أكثر تنوعا .

وقد استعملت المجتمعات الصناعية مر قبل لتقبل هذا التنوع في ظروف العمل الى درجة ما ، ومن ثم تقوم للبشر أنظمة متعددة من القيم . كما تستطيع القوات المسلحة أن ترشح أعدادا كبيرة للتجنيد ممن يتقبلون صرامة النظام العسكري ، وفي الوقت نفسه فإن منظمات الدعاية والرفاهية تخضع العاملين فيها لأنظمة أخف كثيرا من النظام العسكري ولكنهم يعتبرونها قاسية . أما في الجامعات فإن درجة أكبر من التنوع تعتبر نظاما سليما ولكن لاشك أن له مخاطره . ولكن من الميسور دائما أن يوجد نموذج يستجيب لظروف البيئة والحظر يمكن في أن كثرة الاختلافات يمكن أن تعنى زيادة التجربة وتقسيم المجتمع الى مجموعات غير متفاهمة كلية فقد بليت الوطنية القديمة وسارت الى الاندثار .

وليس لمقالى هذا نتيجة قاطعة . ولكنى آمل أن أكون قد أوضحت أن أنظمة القيم التي يتطلبها مجتمع يعتمد باضطراد ويعمل من خلال منظمات تعتمد على التوظيف سوف لايساند مجتمعا تتضاءل فيه أهمية طبيعة العمل ومركزية التوظيف ، وسوف تتلام القيم الأحداث التي تعتدنها أقلية مع بعض أنماط التنظيم وحاجات العمل في المستقبل . وكلما كان التنوع في الأشكال التي يحتمل ظهورها كبيرا كلما تعرضت قوى التكامل في مجتمعاتنا للاجهاد .

قضايا وخلافات :



كيف يتسنى لاكتمال العمل ، وكيف يتاح لأوضاع النشاط العمالي وما يحققه من استمتاع أن يؤثر على شخصية العامل ، وفي علاقته بالعمل وبالمجتمع وفي اشباع مطالبه ، وابرار قدراته في أوقات العمل وفي أوقات الراحة ؟

وماهي الفرص او للعوائق الناجمة عن العمليات الصناعية لمنع معين من العمل على مستوى معين من التقنية في تأثيرها على العاملين فيها ؟

وكيف يتسنى لتلك العمليات في اطار معين من التنظيم ان تكون مفتاحا للكفاية ونمو الشخصية ؟

لقد شهدت الستينيات بحوثا مكثفة عن العمل وما يحكمه من أسس اجتماعية ونفسية تناولت تلك التساؤلات في عدد من البلدان الصناعية النامية ، واحتلت منيذا من الاهتمام في النشاط النقابي وفي برامج الاجتماع السياسي . وكانت العوامل الاجتماعية هي المحور الذي دارت حوله تلك المناقشات العنيفة ، وحظى التقدم العلمي

الكاتب: فرانك أدلر

الخبير بمعهد الاجتماع الماركسي الليتيني بإكاديمية العلوم الاجتماعية ، وعضو اللجنة القومية للبحث الاجتماعي بإكاديمية العلوم في ألمانيا الديمقراطية * له عدد من الكتب والدراسات المنشورة في التخطيط الاجتماعي وتطور الشخصية في النظام الشيوعي *

المترجم: د. حسين فوزي البخار

الكاتب والمفكر المصري المعروف

والتكنولوجي وما صاحبه من تقدم سريع وظواهر متناقضة في كلا النظامين الاجتماعيين بأعظم قدر من هذا النقاش *

وقد بدأ الحوار الدولي حول « العمل والشخصية » بوجه عام على كلا المستويين والمتناقضين أصلا ، فالي عهد قريب كان الحوار الاساسي للنظرية الماركسية وما يقابها من المذاهب الفكرية الأخرى ، متباينا حول الطبيعة الاجتماعية للإنسان ، وحول الدور الاساسي الذي يلعبه العمل في حياته الاجتماعية وفي حياته الخاصة ، فما يقبله هذا يرفضه ذاك ، وإن غدا معروفا على أوسع نطاق أن الإنسان كائن اجتماعي وأن تقدم الأفراد كإناس ماهو الا عملية اجتماعية * الا أن الخلاف ظل قائما حول التعريف الدقيق لكلمة « اجتماعية » وعلى أي أساس تقوم : فهل تسفر عن نفسها وتلوح في الاسلوب الذي يتميز به الانتاج في مجتمع ما ، وفيما تقوم عليه الظروف الاجتماعية والعلاقات الطبقيّة من تآلف واتساق أم انها تنشئة آليّة ، ومعايير وقيم وعلاقات متبادلة ؟

ليس ثمة خلاف في أن العمل يترك بصماته على الشخصية في تكوينها كما أنه يؤثر على السلوك الإنساني في شتى مناحي الحياة *

ولكن ، أيبقى مثل هذا التأثير مقترنا بنشاط للعمل فى ذاته ، وما يحققه من راحة ، وبالحدود التى يستطيع بها أن يشبع الحاجة الى التواصل الاجتماعى والتوافق ، ونمو المهارات .. الخ .

أليس من الميسر أن تكون مثل هذه المؤثرات البانغة لتنمية الشخصية - وإن لم يكن من اليسير حصرها أو الحد منها بطريقة عملية مباشرة - مما يند عن جماعية المهنة العملية - بين تقيم نمطا من العلاقات الاجتماعية يطبع الأفراد - بشتى السبل - بطابع اجتماعى ؟

ومن المسلم به على أوسع مدى ، أن أداء العمل يمكن أن يتشكل ، وإن تفرد بطابع محدد من القدرة الفنية ، بوسيلة من وسائل التنظيم مثلا ، فلم يعد هناك موضع لخلاف فى القضاء على أسباب الملل والعزلة وما الى ذلك .

أليس من الواقم الحق أن نتوقع تحرر العامل من الاحساس بالاغتراب الاجتماعى بتنمية الاحساس بالراحة وإقامة أداة للتواصل بين جماعات العمل ، وما الى ذلك ، مما تدعو اليه كثير من النظريات التى تنادى بالطابع الانسانى للعمل ؟

ولمرة أخرى ، أيستطيع أحد أن يتبين مما يراه من فارق بين مستوى طبيعة العمل الصناعى فى ألمانيا الديمقراطية ومستواه فى ألمانيا الاتحادية ، ليدرك أن طبيعة العمل لم تنغم تغيرا جذريا فى ظل الاشتراكية ؟

وليس مثل هذه التساؤلات من قبيل الأسئلة الأكاديمية المجردة ، فلو أن دور العمل فى نمو الشخصية قاصر من الناحية النظرية كما يبدو فى الصور الثابتة والملاحظات العملية للمقننة فى عمل حقيقى قائم ، أو كما هو فى علاقة الانسان بالآلة ، فإن الرؤى السياسية والعملية هى الأخرى تنقوض ، ويفقد التغير الأساسى للجانب الاجتماعى للعمل بعيدا عن الاعتبار .

وسنعرض لبعض تلك التساؤلات الآتية اما مباشرة أو حتما فى هذا المقال ، وأحب أن أضغ نصورى على الوجه التالى : أن وسائل الانتاج الماسة التى تميز مجتمعا بعينه ، وطبيعة العمل التى تند عن هذه الوسائل ، تقرر بصورة قاطعة طبيعة العمل الاجتماعى . والإطار الاجتماعى لفرض المناحة ، وعوامل نمو الشخصية التى تتميز بها الطبقات والجماعات المختلفة ، وإن كان هذا المؤثر القاطع لاينجم أصلا وليس مقصورا على النشاط القائم ولا على موقع الفرد فى العمل .

الضرورات الاجتماعية لتحقيق الذات فى العمل :

يرى ماركس على خلاف آدم سميث أن قوى الانتاج كانت - دائما - تضحية بالعمل وثقمة عليه ، فمن الناحية التاريخية كان العمل فى الواقع نوعا من العبودية والسخرة والمعاناة السافرة ، بينما كان الكسل (بمعنى ألا يكون لديه عمل) عدلا للحرية والسعادة الا أن هذا الوضع - كما يقول - لم يكن حتميا دائما فقد كان من

اليسير أن يكون العمل شيقا ، وأن يحقق ذاتية الفرد . مادام قد أشبع جانبيه أساسيين :

أولهما ، أن يحقق الطابع الاجتماعي ، بمعنى أن يكون ذا طبيعة اجتماعية مباشرة . وأن يقوم وفقا لحطة اجتماعية شاملة ، وأن يتحرى هدفا من الاقتصاد الاجتماعي يرضى حاجات المنتجين وكافة أفراد المجتمع على السواء ، وهو ما يؤدي الى حتمية للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبعبارة أكثر بساطة ، ان وسائل الانتاج (رأس المال مثلا) اذا ما كانت ملكا خاصا فانها في مرماها للإقتصادى الأصيل تقوم على تزويد المالك الخاص وحده بالربح . وقد أدت الملكية الخاصة الى تمزق المجتمع وانقسامه الى طبقات وجماعات وأفراد فرقتهم المصالح المتناقضة ، فالمالك للخاص ، فى مواجهة المنتج (الصراع الإقتصادى والصراع الطبقي) ، والمالك للخاص فى مواجهة المالك الخاص (التنافس فى السوق) ، والمنتج فى مواجهة المنتج (التنافس على العمل) ، فاذا اتحد الملاك والمنتجون فى ملكية اجتماعية ، فانهم يكونون أقدر على السيطرة والتحكم فى الانتاج الاجتماعى ككل بدلا من أن يكونوا تحت سيطرته . كما لو كانت تسيطر عليه قوى ضالة .

وثانيهما : ان انتاج المواد يجب أن يقوم على ... العلم ... والخلق ، وليس نوعا من الكد الإنسانى فحسب . يعوق قوى الطبيعة ، ولكنه الكد لذاته ، كما يبدو فى عملية الانتاج ، أو انه النشاط الذى يسوس كل قوى الطبيعة ، ويتميز أبسط وأكثر حداثة أن يكون الأداء وسيلة للإبداع ، حافزا لكل القوى الكامنة فى نفس الإنسان للمنتفعة والنمو . والأساس فى هذا التكيف مع ما يقوم عليه الانتاج هو فى القدرة على تحويل للعمل الى قوة انتاجية مباشرة وذلك بتحويل عملية الانتاج من اطارها البسيط الى اطارها العلمى ، لا نيققل من حجم العمل الذى يحتاجه المجتمع فحسب وإنما ليضاعف من إنتاجية العامل . ويكون أداة لتطوير هيكل العمل فى الوقت نفسه . ويتضاعف للنشاط العلمى (فى البحث والتنمية مثلا) ، كما يزداد عدد الوظائف التى تقوم على تطبيق المعرفة العلمية فى الانتاج (التصميم والتخطيط والتكنولوجيا) ، أما العمل الذى يعوزه الابتكار ومازال باقيا فى ميدان الانتاج الصناعى بحكم الضرورة - وان أخذ يتضاءل لحسن الحظ - (وظائف الملاحظين فى المؤسسات التى تدار بالكامل ذاتيا) ، فان من اليسير اقتسامه بين الأفراد القادرين على العمل ، ومع مرور الزمن تتضاءل تلك الأعمال فيما بين هذه الجماعات .

وفى هذه المؤسسات التى تتسم بهذا الطابع الانتاجى الذى يسميه ماركس شيوعيا يصبح العمل وسيلة للاشباع الذاتى للمنتجين ، ويبدأ نمط تاريخى جديد من الأفراد ومن النمو الاجتماعى يسفر عن نفسه .

وؤكد ماركس أن صور الانتاج والمجتمعات فيما قبل الشيوعية كانت تتسم بالتنافر بين الأفراد من ناحية والنمو الاجتماعى من ناحية أخرى ، وقد بلغت تلك المرحلة حتميتها التاريخية فى صور الانتاج الرأسمالى ، حيث بلغت الثروات المادية

والعقلية في المجتمع وفي القدرات الانسانية وفي انتاجية العمل الاجتماعي ذروتها على حساب الاكثرية من الافراد ، وبالمئات على حساب منتجي المواد ، فقامت الصناعة وتم تقسيم العمل وما كان من هذا التوسع الهائل في قوى الانتاج الرأسمالي تدميراً لشخصية العمال في الأداء (بالمقارنة ، مثلاً ، بالعمال المهنيين في العصور الوسطى) .

فاذا : يتيح للعمل والابتكار أن يسودا العمل الانتاجي لكافة المنتجين والأسس التي تقوم عليها تنمية الانتاج ، فإن الاشباع العام للقدرات العقلية والبدنية والاجتماعية وما لبث ذلك من قدرات وحاجيات أخرى ، سيفقدو تلقائياً الأساس الأكبر للانتاج . فان ما تتطلبه ضالة الانتاج والحاجة لتنميته أن يكون الافراد قادرين ، طالما كان لهذا الادراك الفطري لقدراتهم مما يؤثر في قوى الانتاج .

والتمسكة المباشرة للعامل وما تضيفه على الارادة الاجتماعية في صورتها الجماعية وفقاً لخطه اجتماعية شاملة ، تؤدي الى القضاء على العوامل الحتمية للتصرف الاجتماعي والاعترا ب القهري الذي يسود الافراد . وهو ما ينتج عن نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي ، ففي ظل الملكية الخادمة يتأصل النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويقوى :

• من خلال الارادة الواعية ومن ثانياً نزعات معينة للافراد ، بدت جماعية الاداء كما لو كانت نوعاً من التقارب نشأ تلقائياً . نشأ حقيقة من خلال التأثير المتبادل لأفراد واعين كل منهم على الآخر ، وان لم تفصح في حناياهم ولم تشع بينهم ككل . وكان أن أغرقهم الاعترا ب الاجتماعي من أثر ما كان بين كل منهم والآخر من فرقة وخلاف ، وهو ما سلكه ، بداية ، كل رأسمالي عن إدراك ووعي في تنظيمه المتسق للانتاج في عمله . وان كان هذا الوضع الاقتصادي الشاسع الذي يعوزه الضبط الاجتماعي قد نما تالياً من خلال المنافسة وقواعد التجارة العالمية ، فقد أدى بالتالي الى التضخم والاعلاس والبطالة . الخ ومن ثم ، كان هذا التبديد القهري لقوى الانتاج الاجتماعية بما كان عليه من ضخامة سبباً في تلك المآسى العديدة التي عصفت بكل انسان .

ومن هذا كان تقدير ماركس لقوى الانتاج المادي وإدراكه لها ، وانها ليست افتراساً أخلاقياً ، أو يتوبيا منافية ، وان إدراكه لطبيعة العمل في الانتاج المادي لا يبدو كونه حتمية تاريخية من اليسير أن تتحول وتصبح نمطاً اجتماعياً للانتاج ينسجم بالتطبيق العلمي الشامل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، ويند عند في الوقت نفسه أساس اقتصادي لمجتمع تنمو فيه الشخصية لتؤثر وتتناثر بالتنمية الاجتماعية ، وينمو النمو الحر للفرد متنسقاً مع انمو الحر للجميع . فالعمل في الانتاج المادي هو القوام المباشر لشخصية المنتجين الى أقصى حد يسمح لهم بممارسة وتنمية قدراتهم ، وبالإشتراك مع الآخرين يصبحون قادرين على تشكيل الحياة الاجتماعية تشكيلاً واعياً دوماً ، نالوعي الذاتي ليس عملاً فردياً خالصاً ولا يمكن أن يفصل بينه وبين الحالة الانفعالية للأفراد (مثال ذلك : مدى الاستمتاع بالعمل) .

ولنعد مرة أخرى الى ذكر الحالتين اللتين تناولهما ماركس للانتاج المادي ، وكيف يمكن أن يكونا وسيلة لإدراك الفرد لذاته : (مثال ذلك : أن تكون الحاجة الى العمل أداة

اجتماعية من حيث الشكل ، وأن تقوم على الخلق والابداع) فإذا افترضنا أن تطور طبيعة العمل، قد نمت في إطارها الاشتراكي كما هي في الانتاج الشيوعي على عدى هاتين الوسيلتين فإن ذلك يؤدي الى بروز صورة من صور التناقض : فمن حيث الكيف، يبدو أن ثمة تقيرا أساسيا في تلك الصور التي يتسم بها العمل يرتبط مباشرة بالثورة العنيفة التي حلت بأوضاع الملكية والانتاج . وهو ما يعنى بالذات - الطابع الاجتماعي للعمل ، والنمط الاجتماعي للتعاون (الجماعية مثلا) ، وكذلك الوظائف الاجتماعية للعامل في عملية الانتاج (مثل ، المشاركة في التخطيط والادارة) مما يعبر تعبيراً مباشراً عن وضعه كما لك لاجتماعي ، وقد اتخذ التطور الاجتماعي للعمل صورة أبعد مدى وأكبر حجماً من المعالم الختمية التي تفرضها الملكية الاجتماعية . وإن اختلفت الصورة عند النظر الى عناصر الانتاج التي تقوم أساسا على التقدم الهندسي والتكنولوجيا وعلى تقسيم العمل وتنظيمه . فأننا في هذا لا نشغل أنفسنا بغير ما يحفظه العمل من راحه وما يقوم عليه من أوضاع التعاون التكنولوجي ، فقد كان التغير كئيفاً على هذه المساحة ، وتمت خطوات هائلة من التقدم ، وبالذات ، فيما يتصل بالقضاء على المتاعب البدنية واصحية للعامل ، كما كان للتقدم العلمي والتكنولوجي وتحسن نظام العمل ما حقق حاجة العمل الى القدرات العقلية . وإن بقى الجهد البدني يسود كثيراً من العمل الصناعي ، كما بقى الجانب العمل أقل حاجة الى الجانب العقلي (أنظر الجارون رقم ١) ومازال هناك كثير من الأعمال الملحة لا تسمح للعامل الا بتنمية جانب واحد من الجوانب الجديدة لقدراته .

أما العنقزة في الكيف ، التي تغطي الجانب الآخر للحالة التي عنهاها ماركس فيما ذهب اليه من حاجة العمل الى الابداع ، قبل أن يفدو من الناحية الموضوعية أساسا لتحقيق الذات ومن الناحية الذاتية ضرورة ملحة للحياة ، فإنها ظلت قاصرة عن أن تتحقق .

وقد أدى التباين بين هذا النمط التاريخي الجديد لصورة العمل الاجتماعية وطبيعة الأداء القديمة الى أوضاع وطرق متناقضة لنمو الشخصية في عملية الانتاج ، حيث استطاع المنتجون والملوك الاجتماعيون (١) أن يعبروا عن أنفسهم فيما يرمى اليه الاقتصاد الاجتماعي للانتاج ، وإن لم يحدث ذلك بصورة دائمة فيما يتصل بأوضاعهم في العمل ، وللمرة الثانية نقول إن الملوك الاجتماعيين يفنون على حد سواء مع كافة الأفراد في علاقتهم بالانتاج ، إلا أنهم لاختلاف أوضاعهم في ظل تقسيم العمل في الانتاج لصناعي ، واختلاف مطالبهم العقلية ، وفرص الاتصال . الخ فإنهم لا يظفرون بفرص متكافئة لتنمية بعض جوانبهم الشخصية في العمل (مثل القدرات العقلية) .

(١) يعيل الكاتب الى اطلاق كلمة اجتماعي بدءاً من اشتراكي . ليؤكد أن العمل قام لمصلحة المجتمع

وليس لمصلحة الفرد ، بدلا مما يمكن أن توحى به كلمة اشتراكي من معنى سائد ، وإن كان ما يقصده بكلمة اجتماعي هو ما يعنيه النظام الاشتراكي للملكية العمل . كما نراه يتجنب كلمة شيوعية الا فيما تحتمه ضرورة التعبير . المترجم .

ومن دواعي التناقض الأساسية بين الأطار الاجتماعي للعمل والأداء الوظيفي السائد في العمل الصناعي ، أن مستويات الاداء تختلف من حيث طبيعة الملكية والانتاج من ناحية والأسس الفنية للانتاج من ناحية أخرى ، ولم يحدث ذلك الا بعد أمد طويل من التحول التاريخي عن النمط الرأسمالي للانتاج الى النمط الشيوعي .

وبينما كانت ظروف الملكية وثيقة الصلة بما كان عليه البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية خلال الثورة الاشتراكية ، فإن الظروف السياسية وصورة الاقتصاد الاجتماعي للعمل قد اجتاحتها ثورة جذرية سريعة الى حد كبير في الوقت الذي بقيت فيه قوى لانتاج المادية والفنية قائمة - الى حد كبير - على ما كانت عليه تكنولوجيا الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وقد نمت هذه التكنولوجيا وازدهرت تحت ظروف كان العمل البشري فيها خاضعا للألة .

وعندما أهل ذلك الطور من النمط الاشتراكي للانتاج ، لم تتغير عناصره المادية (كأدوات العمل مثلا) من حيث التكيف عما كانت عليه من قبل ، وقد بقي النمط الرأسمالي للانتاج في صورته الصناعية ، فائما على ما قامت عليه تكنولوجيا الاقطاع ، فبقيت الأيدي هي التي تدير الأدوات التي تحكم للعمل ، وهو ما أبرزه ماركس بصورة بيّنة في كتابه « رأس المال » .

ومر زمن طويل من النمو التدريجي في الانتاج التكنولوجي طوى أجيالا عديد: قبل أن يظهر الانتاج الآلي الكثيف في الثورة الصناعية ، وقد كانت الثورة الصناعية هي التي أدت في البداية الى ظهور هذا النمط الفني والتكنولوجي الذي يتواءم مع طبيعة الانتاج الرأسمالي . وعلى نفس الوتيرة معنى الانتاج التكنولوجي في النمط الشيوعي للانتاج مقتحما أجواء الثورة العلمية والتكنولوجية وكان من خصائصه البارزة التسيير الذاتي لقوى الانتاج الضخمة وما قام عليه أيضا من تماسك يعود الفضل فيه الى وسائل الضبط الذاتي لعائد الانتاج القومي . وما نحن نقف اليوم على أبواب ثورة علمية وتكنولوجية ، وإن كانت لهذه المبادرة آثارها المتباينة على هيكل العمل الصناعي فقد حررت استخدام الإلكترونيات الصغيرة على أوسع مدى ، العمال من الملل والتعب البدني والعمل غير الصحي (مثلا : استخدام العقل الإلكتروني لضمان الدقة) ، إلا أن الاعتماد الكلي على تلك الإلكترونيات الصغيرة التي شملت كثيرا من وظائف العمل ، والتي أدت الى زيادة توتر العمال (وبخاصة قواهم البصرية) ولم يعد لنمو القدرات العقلية والمهارات الخلاقة غير حيز ضئيل ، إلا أن هذا التباين لا يعود الى خطأ ما في الاتجاهات الأساسية للتنمية في الثورة العلمية والتكنولوجية بقدر ما يعود الى وضعها الحاضر ، كان يكون مستوى التسيير الذاتي قاصرا عن الوفاء بطلابه ، طالما افتقدنا الثقة المطلقة بالتقدم المعنى في ذاته وبقيتنا نعتد اعتمادا كلياً على الإدارة والتخطيط الاجتماعي لتشكيله وفقا لمعايير الكفاية الاقتصادية والاجتماعية . (مثلا : نمو الشخصية ينمي طبيعة العمل) وسأعود الى تناول الوسائل العملية لتحقيق هذا الواجب . وأقصر حديثي الآن على تناول بعض الصور الاجتماعية للعمل وطبيعة العمل ومآلهما من تأثير على نمو الشخصية .

العمل في ظل الاشتراكية

ومرور نمطية لموقف المنتجين من العمل والانتاج

أدت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية الى وضع حد للتفرقة الاقتصادية الاجتماعية والقانونية للمنتجين ووسائل الانتاج ، فقد توحدت وظيفة المنتج الاجتماعية مع وظيفة المالك ولم يعد ثمة خلافاً بينهما ، فالمجتمع وليس الأفراد هو الذى يقتسم الوفرة فى الانتاج الاجتماعى ، وكل فرد بوصفه عضواً فى المجتمع الاشتراكى يعدو تلقائياً مالكا اجتماعياً . ومنذ أصبح كافة الافراد ، كمالك اجتماعيين ، يتفون على حد سواء فى علاقاتهم الاجتماعية الاقتصادية بوسائل الانتاج فقد أصبحوا يعيشون فى حالة من التوازن الاجتماعى والاقتصادى مع بعضهم البعض ، وقد تحقق التوافق العام بين المنتج والمالك على مستوى اجتماعى عم العالم ، كحقيقة بين حقائق عديدة وهى ان الطبقات المنتجة والطبقة الصاملة فى وفاتهم مع الفلاحين والتعاونيين والانتاجيين قد أصبحوا هم الذين يحكمون النولة . وغدت مصالحهم الاجتماعية هى التى تفرز طبيعة السياسة فى كل ساحه من ساحات المجتمع - والهدف الاستراتيجى للتنمية المجتمعية فى الوقت الحاضر يقوم على خلق الظروف الأساسية للتحويل الدائب نحو الشيوعية ونحو مجتمع لا طبقي . فالعامل الفرد يعارض وضعه كمالك فى الانتاج الصناعى مع الآخرين من خلال المشاركة المباشرة فى وضع القرار . كما أن طبيعة الانتاج والادارة المباشرة تقوم على رباط قوى فى المصنع من خلال المشاركة لفخرية والتطوعيه للمنتجين فى التخطيط والادارة .

ومع القضاء على الملكية الخاصة أصبح للعمل الانتاجى واجبا أخلاقيا وضروريا اقتصاديا وحقا انسانيا تقسره الدساتير لكل قادر من المواطنين ، وأمحت القاعدة الاقتصادية للدخول الطفيلية التى تقوم على انعمل اشخصى ، وأصبح الدخل المكتسب قاعدة الثروة لكل قادر من المواطنين يحدد مستواها القدرة على العمل ، كما يطبق مبدأ الأجر على قدر العمل تطبيقا صارما وقضى على كل تفرقة على أساس الجنس أو العنصر أو السن ، كما قضت الملكية الاجتماعية وزوال فكرة العمل كسلعة على البطالة ، فلكل قادر من المواطنين حقه المشروع فى الوظيفة التى تناسب مؤهلاته ، ولم يعد للفصل من العمل بسبب الترشييد أو التقدم التكنولوجى وجود قانونى أو واقعى هذا فان ثمة عمالة فائضة فعلى المؤسسة ان تجد لهم العمل الذى تناسب مؤهلاتهم أو تستبقهم .

ولم يحقق القضاء على البطالة وضمانات التأمينات الاجتماعية ثقة العامل فى نفسه فحسب ، وإنما اتاح له أن ينظم حياته على المدى الطويل ، وغدت حياته وهى تعتمد اعتمادا كليا على ما يحققه لنفسه ، ولم تعد تؤرقه الازمات الاقتصادية العارضة . . . بعد أن اختفت ولم يعد لها وجود .

وعندما أصبحت وسائل الانتاج فى أيدي المنتجين من تربط بينهم الوحدة الاجتماعية فقد غدوا ولهم من القدرة الاجتماعية ما يمكنهم من اشباع مطالبهم عن طريق الانتاج . فالهدف المجتمعى الغالب الذى ينشده العالم من الانتاج هو أن يحقق الاشباع

الأعلى للحاجات المادية بما يكفل النماء الكامل للشخصية ، إذ أن أول ما يحتمه الاقتصاد القومي وخطط التنمية الاجتماعية أن تكون الوسائل الاقتصادية الناجمة عن زيادة الانتاج أدلة لاشباع حاجة الناس الى العمل والراحة وأن يعمل التقدم الفني على انفضاء على ما بين العمل البدني والعقلي من فوارق ، فعلى مستوى المصنع نرى كيف يبدو اتساق التقدم الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى فى انعكاسه على التكنولوجيا والمعدات الجديدة التى تعمل عملها الدائب لتحسين ظروف العمل وطبيعته .

وقد أصبح للعمل فى المصانع انقائمة بذاتها (المستقلة) و الآخر اجتماعيا حيث قام تخطيطه وتوزيعه منذ البدايه فى اطار البرنامج العالمى للعمل الاجتماعى فى صلته بخطة الاقتصاد القومى ، إذ أن الأهداف التى تتوخاها خطة الاقتصاد القومى أن تكون :
قسمة بين الوحدات الاقتصادية للقائمة بذاتها ليكون لكل منها نصيبه من انهداف المرسوم وبذلك ينمو تقدير الفرد لدوره فى العمل حين يحقق مرموه الاقتصادى والاجتماعى الشامل . ومن ثم تبدو العلاقات الاقتصادية . والمصالح وكل ما يتصل باليكنة أكثر وضوحا للمنتج من خلال الخطة والادارة الاجتماعية التى ينشدها العالم .

وتبدو تلك السمات ونشروخ والنتائج جلية واضحة فيما تسفر عنه الحقيقة المبينة فيما اتسبب اليه من القضاء على الاسس الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى الى اغتراب المنتجين واببعادهم عن الارضاع والنتائج والأدوار التى يقوم عليه عملهم فى الانتاج .

ومع هذه السمات للاقتصاد الاجتماعى فى ظل الاشتراكية تنشأ ضرورة اجتماعية لتكوين نسط تاريخى جديد للاخصية يعيه ويدركه المنتج الذى يباشر انتاجه بنفسه والمالك الخاص فى اطاره الاجتماعى (لا كعامل فرد) يصقله حتما وعى مكتمل واحساس بالمسئولية تجاه ما يتطلبه التقدم التاريخى من المصالح الاجتماعية والجماعية ، بعد أن غدت المسائل العامة والاجتماعية وكذلك أشكال جلية بينة وأنها تخص القسرد كموضوعات تستدعى الاهتمام الشخصى . وبعد أن أصبح مقضيا على تلك الموافد الاجتماعية التى غذتها أمام طويانه من سيطره الملكية الخاصة وغرستها فى أذهان العاملين من السكن وطبعت بها سلوكهم من قبيل التنافس والأنانية والتناقض البادى تجاه المشكلات الاجتماعية والعقلية والشفافية التى تقوض العمل وتعوقة .

أما نيام موقف شخصى جديد تجاه الانتاج كظاهرة اجتماعية فقد غدا يسيرا بعد أن قضى على مقومات الاقتصاد الاجتماعى التى تؤدى الى اغتراب المنتجين عن العمل وعن المجتمع .

وتسفر التحليلات التى أدت اليها البحوث الاجتماعية للوضع العملى والعقلى لعمال الانتاج فى العمل والانتاج عن المؤشرات الأساسية للتالية :

لم تؤد الزيادة المفرطة فى أعداد العمال الى الحد من قدرتهم على الانتاج بما يناسب الأجر الذى يتقاضونه عن العمل المقرر ولكنهم يشاركون مشاركة فعالة وتلقائية فى

تنظيم الانساق الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في كل ما يقومون به من عمل جماعي أو في المصنع ، مما يلوح بيننا في اتساع آفاق الاهتمام وميادين النشاط والمعرفة البارزة بإحاجة الى الجماعية وحاجة المصنع والمجتمع ويسفر عن نفسه في كل موقع وفيما يبدو من مشاركة الجميع في بناء هذه المرحلة التاريخية من النشاط الاجتماعي في عملية الانتاج . فضلا عن هذا كله هناك مشاركة مباشرة في وضع القرار على كافة المستويات التي تنمي الانتاج الاقتصادي . ليكون له دوره ، مثلا ، في تطوير خطة العمل الجماعي ، والمشاركة في الحوار حول خطة المصنع . بما في ذلك اخضاع اقرارات خطة الاقتصاد القومي ، وذاك حوالي ٧٠٪ من عمال الصناعة يؤدون وظائف اجماعية فخرية دون اجمي في مصانعهم ، أو يشتركون على الأقل في واحدة من المؤسسات العديدة للديمقراطية الصناعية ، وقد عرض مسح دولي أجرى للمقارنة بين عمال الصناعة في مشاركتهم في وضع اقرار تناول - فيما تناوله - ثلاثة اتجاهات ، أسفرت عن أن العمال في الدول الاشتراكية أكثر مشاركة في وضع قرارات العمل (مثلا : من خلال عضويتهم في لجان العمل) . بينما لا يبدى العمال في الدول الرأسمالية من الاهتمام بالمشاركة الا فيما يتعلق بمناصبهم ، وأن العمال في الدول الاشتراكية أكثر احساسا بمسئوليتهم عن المؤسسة ككل ، كما تتسم مشاركتهم فضلا عن هذا كله بالتميز ، وعلى العكس من ذلك ، يمارس العمال في الدول الرأسمالية تأثيرهم في صورة من « الضغط الاجتماعي » من قبيل النشاط الذي يعكس الصراع الاجتماعي حول الربح في المصنع مثلا .

وتبدو ذاتية الناس في اهتمامهم بالمصنع والمجتمع بارزة جليلة في ظل الاشتراكية فيما يقومون به وما يشاركون فيه من مبادره جامعة للتطوع بالعمل (والى حد ما دون مقابل) لرفع انتاجية العامل ومتابعة التقدم التكنولوجي في المصنع (بما فيه التقليل من حجم العمالة) وتحسين ظروف العمل ونظمه ، والابداع هو الطابع العام لمثل هذه النشاط الفني الخلاق ، وقد شارك فيه خمس وثلاثون في المائة من العمال عام ١٩٧٨ . وكان مترسب العائد الاقتصادي لكل اقتراح تقدم به مبتكر ما يزيد على ٤٧٠٠ مارك . وقد أثبت الابتكار الجماعي لعمال الانتاج والمهندسين جدواه وأهميته . إذ أن العامل اليدوي يعمل جنباً الى جنب مع تلك الانتلجنسيا من الافراد للفنيين سواء في البحوث أو اتحادات العمل بحثا عن حلول أخرى للمشكلات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بالعمل وقد ازداد عدد الأعضاء في تلك الاتحادات من ١٨٨٠٠٠ عضو عام ١٩١٥ الى ٣٧٢٦٠٢ عام ١٩٧٧ .

وكانت لهذه المشاركة في مثل هذا النشاط من العمل الانتاجي آثارها العديدة في بناء الشخصية وخاصة اذا ما امتد زمنا . ومنذ بقيت الأعمال العادية لأكثرية عمال الصناعة فائتة على الجهد البدني أصلا ، وأن هذه الأعمال تقوم على الخبرة العملية وتعوزها فرص الابتكار والتنظيم ، فقد أصبحت موضوعا حيا للحوار أدى الى وسائل هامة ترمي الى تزويدهم بما يحتاجونه من الخبرة والمعرفة لتنمية قدراتهم ، ومن ثم كان تشجيعهم على الاهتمام بالعلاقات العالمية والاقتصادية والاجتماعية ، فان مثل هذا،

النظرة الواعية غالبا ما تحمل الناس على تنمية الاهتمام المتزايد والعناية البالغة بكل ما يخرج عى نطاق عملهم من أمور .

جدول ١ . تصنيف جماعات الأعمال تبعاً للمستوى المتوسط للأعمال الذهنية

الدرجة (١)	جماعة للعمل
٩١١	جماعات البحث
٨٣٩	الأطباء
٧٠٢	الأعمال العقلية المتوسطة
٧٠٩	والعليا للإدارة
٦٧٤	رجال الإدارة من الذهنيين
٦٧٤	مديرو الإنتاج من الذهنيين
٦٧٤	الذهنيون فى الإنتاج الزراعى (التعاونيون)
٥٤٥	الممرضات
٥٠٥	الوظائف الحكومية
٥٠٣	عمال الإنتاج الصناعى
٤٤٨	عمال الإنتاج الزراعى
٤٥٥	عمال المزارع التعاونية لاندج الحبوب
٤٤٦	عمال المنشآت
٤٣٥	عمال المزارع التعاونية لإنتاج الحبوب
٤٤٥	موظفو الصناعة
٣٧٨	عمال انقطاع التجارى والخدمات

(١) الدرجة من ٢ الى ١٠ . والدرجة ٢ هي أدنى مستوى للأعمال الذهنية والقدرة على حل المشكلات ، بينما تمثل الدرجة ١٠ أعلى مستوى فى الحالتين .

ومن ناحية ثانية ، دلت عمليات النسخ المختلفة على ما لزيادة الاهتمامات الاجتماعية من أثر على دوافع السلوك والتصميم لدى الفرد فى عمله . فلم تعد الدوافع الأساسية هى الرغبة فى الأجور العالية ، أو الرغبة الذاتية فى الانجاز فحسب ، بقدر ما أصبحت الحافز لما يقوم به من انجاز لتحقيق حياة أفضل للمجموع . وما يميز بالتالى حوافز المشاركة فى الابتكار . فالعنصر الأساسى فى هذا هو الحماس الفردى لمواجهة ما يعجز عن مشكلات ، ليعرف الفرد قدراته وينميها ، وتكتمل تلك الحوافز بحافزين أساسيين : هما الرعاية فى زيادة دخله ، والرغبة فى المشاركة الفعالة لحل المشكلات التى تواجه الدخل القومى .

فإذا قارنا ذلك بما تم من مسح خلال الستينيات نرى (مع زيادة عدد المبتكرين الى الضعف) أن الحافز المالى قد تضاعف كثيرا .

وقد أثبت المسح الذى أجرى بين تلاميذ الصفين العاشر والثانى عشر لمسرفة الدوافع التى تحكم اختيار المهنة ، أن المهن التى تتصل بتنمية الدخل القومى تأتى فى المقدمة ، وأنه الثانى بالنسبة الى الدوافع السبعة المذكورة ، وقد أثبت بحث مماثل فى الاتحاد السوفيتى النتائج نفسها .

وهناك من المؤشرات الجديدة بالذكر ما يدل على أن الموقف الاجتماعى الجديد للمنتجين من وسائل الانتاج هو موقف ايجابى يبشر بالأمل فى التقدم الفنى فى ظل الاشتراكية ، وكانت جماعات الفكر القديم ترى أن التقدم الفنى والتفكير الذهنى يمثلان خطرا بينا على الاعمال أو ما يحتاج منها الى جهد اكبر ، وهو ما قبع وتواصل فى اعماق الطبقة العاملة لاحقاب من الحبرات السلبية ، وجاءت الحبرات التاريخية الجديدة والنظرة البعيدة لتقضى على هذا التفكير ، وأدلى منه الى الايمان بالتقدم العلمى والفنى (التسيير الذاتى ، مثلا) وبالقدرات الذهنية فغدت قوى ايجابية غالبية ، حافلة بالتوقعات المثمرة للمؤثرات الاجتماعية والشخصية . ويتشبع العمال للاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة والوسائل الفنية الجديدة فى أعمالهم . وهو ما أسفر عنه المسح الدولى المغارن فيما ذهب اليه من أن التقدم الفنى هو الانعكاس البارز للوضع الاجتماعى لعمال الصناعة فى ظل الاشتراكية .

وهذه المواقف جميعا ، بهحتوها للاجتماعى ، وقدرتها على التعبير عن ذاتها ، وشيوعها ودلالاتها ما يعد دلالة حقيقية على تميز كل من المنتج والمالك والنمط الاجتماعى فى الاشتراكية . وهناك ثلاثة براهين على الأقل تؤيد هذا التفسير :

اولها : أن هذه المواقف نمت بين عمال الانتاج ، حتى وإن كانت بعض السمات الأخرى (كطبيعة العمل مثلا) مازالت فى طريقها لاكتساب نوعية تاريخية جديدة .

وثانيها : بزوع نمط اجتماعى لمعالم الشخصية - هو ما أشرنا اليه - مستقلا استقلالا تاما عن فحوى العمل . وقد زودنا مسح اجتماعى أجرى عام ١٩٧٧ غطى كل الفئات الاجتماعية فى ألمانيا الديمقراطية بكل البراهين العملية فى هذا بما انتهى اليه من أن الاحساس بالمسئولية الاجتماعية فى العمل ، والتفاؤل بالتقدم العلمى والفنى فى ظل الاشتراكية ، وما عدا ذلك من صور للشخصية بما تعكسه من مواقف ايجابية نحو المجتمع ، تقدر جميعا النمط الاجتماعى للشخصية بين كل الطبقات وفى كل الاتجاهات . وإن قوامها الاجتماعى وما يسفر عنها من ملامح لدى الفئات الاجتماعية الرئيسية ما هو إلا انعكاس فى السلوك للطابع الاجتماعى السائد فى العمل .

وأخيرا : ان هذا المبحث الآنف ، يثبت - جزئيا على الأقل - صحته ، عن طريق المقارنة بين البيانات السوسولوجية لوضع عمال الصناعة فى البلاد الرأسمالية للصناعية المتقدمة والبلاد الاشتراكية ، وإن كان حجم هذه المقارنة قد يبدو محدودا بالنسبة لحجم البيانات المتاحة فى دلالتها وفيما تسفر عنه من مقارنات .

ومما يقال أحيانا ، ان المواقف والنشاط الذى يعبر عن اتجاه تاريخى جديد للعمل فى ظل الاشتراكية ما هو الانتاج نظام سياسى ومذهبى أصلا ، وأن العامل الفرد - كما يدعى - يخضع للقهر الذى يحمله على « التوافق القهرى » لمعايير اجتماعية ومذهبية تحتم عليه نشاطه وذاتيته ، والحقيقة الوحيدة فى هذا الجدل ، هى أن « الملكية » لا تقرها خبرة العمال وحدها ، ولا ترمسهم بما يكشفون عنه من شتى صور العمل فى المجتمع . اد أنها - على وجه الدقة - تعبير عما يقوم عليه الضمير الاجتماعى ، كما أن هذا الموقف بدوره يقوم أصلا على ادراك دقيق للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما أن أى تقدير نأوضع الاجتماعى لأى إنسان بوصفه مالكا اجتماعيا ، أو كانت مراعيه الاجتماعية الملمعة لاتنتج عن الخبرة المهنية المباشرة ، وهو ما يفسر كيف تحول الرعى الاجتماعى بالاترعات الفكرية الأساسية إلى الأفراد فتمثلوه فى العملية التعليمية وفى وسائل الاعلام وفى النشاط السياسى والمذهبى للمنظمات بما تقوم عليه المعرفة العلمية المحققة للعلاقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية فى آن واحد ولل قانون أيضا وتنتج مثل هذه المعرفة الاجتماعية والفلسفة العلمية المحققة القدرة للفرد على أن يصوغ تجاربه وخبراته الشخصية فى إطار فسيح وأن يزنها فى هذا الإطار .

الا ان هذه المواقف السلوكية البيئة لاتنمو من خلال هذا التصور الجديد مالم تكن ثمة خبرة بالتالى ، ومالم يحقق الفرد بنفسه تحقيقا عمليا ، وفى هذا يلعب العمل والانتاج دورا بارزا ، أى أن النظرة المذهبية اشائعة لاتحرك المواقف ولا تثير أى تساؤل مالم تثبت الخبرة الاجتماعية للفرد حقيقتها ومحتواها . ومالم يدرك الفرد - مثلا - ادراكا عمليا سواء فى العمل أو فى المجتمع أنه قادر على المشاركة المباشرة فى تطوير ما يعمل ، أو أن ما تقوم عليه سياسته معينه يتوافق مع مصالحه الحيوية . وأنه - كان من العسير على كل المجتمعات التى تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن تستوحى حكما جماهيريا دائما لدور الذى يقوم به المنتجون فى النظام الاجتماعى القائم أو تستدعى نوعا من المبادرة لزيادة الانتاج الذى يتناقض مع مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية وهم لايملكون .

احتياجات العمل الذهنية

وه:يزات الشخصية

وفى هذه الصورة الاساسية الشائعة للعمل الاجتماعى الذى يضع كافة المنتجين فى مستوى اجتماعى واقتصادى واحد ، فى علاقتهم بوسائل الانتاج فإن ما يقوم عليه الاداء الوظيفى فى عمل معين ، يتيح فرصا عديدة متنوعة للتقدم وفقا للصفات الخاصة والقدرات التى يتمتع بها المنتجون أو هو ما يصدق بنوع خاص على التفاوت البارز فى نصيب كل منهم ومستواه من الملكات الذهنية . فأما المستوى فانه يقوم أصلا على وضعه بالنسبة للصور الحقيقية البارزة فى موقع العمل ، وعلى قدر ما يقدمه من ابتكار يعلو ويفوق كل ما يناط بالعامل من مسئوليات العمل المباشر وعلى الطريقة التى

يقضى بها أوقات فراغه ، والثبات شكلا ومعنى فيما يشارك فيه من نشاط اجتماعي وسياسي داخل وخارج العمل . ويضفي هذا التفاوت بالتالي تأثيرا غير مباشر على ما يولجه الظاهرة الاجتماعية الأساسية من مواقف .

وقبل أن تسهب في عرض نتائج ذلك المسح على قلته ، فاني أود أن أشير باختصار الى ما ينطوي عليه التفسير النظري من مصاعب : فمن حيث التوازن الاستقرائي ما بين مستوى طبيعة العمل من ناحية ودرجة الإفصاح عن المواهب الشخصية من ناحية أخرى ، فإن هذا التوازن الاستقرائي ينتهي أحيانا الى درجات متفاوتة من الوضوح ، وأن هناك علاقة عارضة بينهما . فالتباين التجريبي في خواص الشخصية قد عد في البداية أثرا من آثار التباين في طبيعة للعمل ، وهي نظرة قاغت على أسس نظرية عاجلة ، وأسوأ منها ، أنها فشلت في تبين التكامل ما بين البناء التركيبي والتطور التاريخي لشخصية العامل ، ومن قبيل ذلك ما يبدو من تصميم لدى تلك الشخصية على مواجهة الظروف المارضة السابقة على التكليف ، أو غير ذلك مما لا يدخل في النشاط المهني . وهناك نقطتان تجب الإشارة إليهما . أولهما أن التوافق بين نمط ومستوى معينين لطبيعة العمل وعمال يتميزون بصفات معينة هو بدوره نتيجة لتعيين العمال الذين يتميزون بدوافق وقدرات معينة في وظائف معينة . وقد دلت الاختبارات التي أجريت في ميدان علم النفس الصناعي على أن المتميزين في التلمذة الصناعية خلال التدريب يتميزون بالتالي فيما يقومون به من عمل يفوق للمستوى عندما يعملون في الإنتاج : ومن قبيل ذلك ما يبديه عمال الإنتاج من قدرة على انجاز ما يفوق حصتهم من العمل ، كما يشاركون كثيرا في الابتكار ويتميزون - في الوقت نفسه - بقدرة ذهنية عالية على التنظيم والتخطيط في نشاطهم المهني ، وبقدرة أوفى من الفلسفة السياسية يورى فيهم الرغبة في التميز والجدارة ، وسمعة ملحوظة من الاتجاه الى العمل الممنع كوسيلة لاثبات الذات ، وينرتب على ذلك احتمال واضح بأن مثل . هؤلاء العمال ينجحون إما بعد التدريب مباشرة ، أو في خلال حياتهم المهنية في اعتلاء المناصب - بما يتميزون به من جدارة في المهنة أو في موقع العمل ، . . . الخ - تلك المناصب التي نحتاج الى مستوى عال من المواهب الذهنية .

أما المؤثرات التي تؤدي الى تكوين شخصية لنمط معين من العمل في مهنة معينة فإنها تسفر عن ذاتها بصورة بارزة خلال التدريب المهني ، وطالما اختلفت فيما تحتاجه من المستويات والأنماط الذهنية . فإن عناصر بناء للشخصية في مهنة معينة (مثلا : عندما تتعدد المواهب الذهنية والثقافية ويتزايد النشاط في أوقات الفراغ) تسفر عن نفسها حالا بين الجماعات المتناظرة من المدربين وقد تبدو أحيانا في المتقدمين الى هذا النوع من العمل : وبرز النتائج المتقدمة بصورة واضحة أن العوامل الخارجية الحاصلة لنمو الشخصية فيما تنسم به من حيوية تسبق في ظهورها الوقت الذي يختار فيه الفرد مهنته ، أو يصل الى المستوى المنشود من الكفاءة ، أو يتولى وظيفة معينة تسفر عن مكنون شخصيته وتعمل دائما على إبرازها .

ولهذا كان تفسير الصلة الاستقرائية بين طبيعة العمل (أو موقف العمل بعمامة) ومميزات الشخصية من الجانب النظرى على أنها تنوع من « التفاعل » ، والنتيجة العملية لهذا ، أن للتباين البارز ، تباين فى مستويات نمو الشخصية وبالذات فى درجة الانفصاح عن القدرات الذهنية والابتكارية فيما بين عمال الانتاج من تفاوت القدرات الذهنية التى يدركون من خلالها أن انجازهم للعمل واجب يقومون به لصالح المجتمع ككل . والحل الأمثل لهذه المشكلة ، وإن لم يكن الوحيد هو أن يكون العمل أكثر اعتمادا على العقل .

ولهذا كان من الضروري أن نعد برامج تعليمية خاصة للأطفال الذين ينشأون فى أسر غير سوية ، وأن نعد للعمال الذين يتولون وظائف غير مريحة تدريباً خاصاً وأن نزودهم بالخوافز مما يتيح لهم أحسن الفرص التى يفيدون منها سواء فى أعمالهم أو فى غير أعمالهم .

أما النقطة الثانية فإنها فيما يبدو من تباين فى القوى الحاسمة ، وصورة المؤثر « مباشرة أو عارضا أو ناجما عن سمات أخرى للشخصية » بين عنصر وآخر من عناصر بناء الشخصية ، فهناك علاقة مباشرة ، وبالذات ، بين ما يتطلبه العمل من القوى الذهنية والمدى الذى تبدو فيه المعارف والقدرات الانتاجية المكتسبة من التدريب نامية أم أنها تتلاشى بالتدرج ، وهو ما تبدو مقبته على المدى للطويل فى مراحل العمر المتقدمة (من قبيل هبوط القدرات الذهنية نسبيا) .

ومما اهتمت نسمى مباشر يتناول النشاط فى أوقات الفراغ وما يعرفه من جمود وضالة ينموان نتيجة للخلل الذريع أو التوتر الناجم عن خلل التوازن ذهنى والبدنى . وإن كان مستوى التعليم العام ، فى الحالات الهينة ، وطيفته الحالية فى التخفيف من الآثار الناجمة عن نوعية العمل . ولا جدال ، فى أن المستوى العالى من التعليم العام ينمى نظرة الانسان الى طبيعة العمل ، فتنمو لديه نزعة السخط مالم يحقق له العمل مزيدا من التحديات للذهنية . وإن كانت تمده - فى الوقت نفسه - بالأسس التى ينمى بها ادراكه وحوافزه لتمويض ما يعوزه من نشاط فى الوقت الإضافى . وسنعود فيما يلى الى بعض العلاقات الأخرى القليلة فى تحليلنا لما تم من اختبارات :

أولا : يختلف العمال فى موقفهم من الوظيفة نفسها ومن حالة العمل إذا ما اختلفت النسب والمستويات الذهنية التى تحتاجها أعمالهم ، فالعمال الذين يقومون بأعمال تحتاج الى قدرات ذهنية أعلى ، أكثر ميلا الى زيادة مؤهلاتهم سواء عن طريق الدراسة المستقلة أو الاشتراك فى تعليم نظامى أعلى ، ابتغاء ما ينمى لديهم القدرة الذهنية على مواجهة مشكلات العمل سواء كان ذلك فى خلال الساعات المقررة للعمل أو خارجها ، ومثل هؤلاء العمال أكثر رضا بكل ما تقوم عليه أعمالهم . فإذا أحسوا بنوع من عدم الرضا على جانب من جوانب العمل فإنه احساس ايجابى بناء ، ولهم من مكانتهم المرموقة ما يتيح لهم أن يقرنوا النقد بالمتطلبات البناءة لصالح العمل . وتراهم يتطلعون فى شوق الى تحسين قوام العمل مستعنيين بالتقدم العلمى والفنى والإدارى والإلام بكل شئون العمل .

واكثر ما ينشده العمال الذين يلون أعمالا ذهنية أنهم يرون في العمل فرصة سانحة للاسهام في التنمية الاجتماعية ولائبات قدراتهم ، أما العمال الذين يلون أعمالا شاقة فإن أكثر ما ينشدون هو زيادة الدخل .

ثانيا : أما العمال الذين يتساوون في الكفاءة (العمال المهرة) فانهم حين يشغلون أعمالا ذهنية ، يشاركون غالبا ، في الابتكار والنشاط الفني ، ويقدمون بحوالى ٢٠٪ من المقترحات للابتكار ، وبالإضافة الى ما ذكرنا من تلك الانصببة التى يضطلعون بها ، ومالها من أثر ، نرى عاملين آخرين لهما تأثيرهما الحاسم في هذا الصدد :

(أ) ان العمل الذى يتسم بالطابع العملى يتيح فرصا عملية عديدة لمقترحات التحسين .

(ب) احتياجات العمل تدعو الى التحسينات الذاتية والمقدرة الذهنية للابتكار .

ثالثا : تبرز نتائج الاستقراء أن اعتماد النشاط الاجتماعى والسياسى للعمال على ما يتطلبه العمل من القدرات الذهنية والبدنية لا يمكن ملاحظته ولا يسفر عن نفسه بصورة بيّنة ، وإن لم يكن عمال تبين واضح في حجم المشاركة الادارية والتخطيط لنوع من العمل على مستوى معين من انقدرة الذهنية ، وإن كانت هناك اختلافات واضحة في مضمون للقرار وفى مستواه : فالعمال من أصحاب الأعمال التى تتسم بطابع ذهنى يقومون بدور بارز فى حل المشكلات الفنية ولإقتصادية ، وهم على مستوى العمل أكثر تألقا ، أما العمال ممن هم أقل رضاء عن طبيعة أعمالهم ، فإن أكثر ما يعنيههم هو النشاط الاجتماعى والاقتصادى الترفيهى . وبخاصة فيما يدور حول عملهم الجماعى . إذ يجدون كثيرا من العناء فى إقتحام ما لا يتصل بخبراتهم التى يمارسونها حالا ، وهى ما نسميه العمل الجماعى .

وهناك اختلافات أكثر وضوحا حول المكاسب التى يجنيها العمال الذين يمارسون أعمالا ذهنية تبرز فيما يمارسونه من أعمال اجتماعية وسياسية فخرية . وإن كانت تلك الاختلافات القياسية أقل وضوحا إذا ما جرى القياس بين عمال على مستوى واحد من الكفاءة فحسب (عمال مهرة) . هذا فضلا عن أن هذه الاختلافات الباقية فى مثل تلك الحالات لا تتصل الى حد ما بحاجيات العمل الذهنية والبدنية ، ولكنها تتشكل فى صورة متألفة من المسلمات الذاتية والموضوعية ، حيث يتحكم إيمان الفرد الاجتماعى والسياسى والفلسفى وإحساسه بالقيم فى نشاطه الاجتماعى والسياسى . وتلك هى حصاد الجماعة التى تغلف فرديته حين يتمثل المعرفة الاجتماعية ويتشرب صور حياته فى كافة أفاقها . وطالما لعبت عمليات الانتاج دورها كإطار للخبرة نأنها تقوم على العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التى تنشأ فى المصنع من خلال الصورة الاجتماعية للعمل ، كما أن النشاط للذهنى أكثر ما يضيف نوعا من الحيوية على النشاط الاجتماعى والسياسى : فإذا أنكرنا ولو للحظة ، اطاره الاجتماعى ، فإن هذا كغيره يقدون بدوره نشاطا ذهنيا لمواجهة المشكلات .

ومنذ اتجه نشاط العمال الاجتماعى هذا للاتجاه البارز نحو الوظائف العملية ،
وحين يبدون تفوقا ملحوظا يعوق المستوى العادى ، فان من اليسير ادراك ما ورا .
هذا التناسب القياسى من أثر اتعين العمال فى تلك الوظائف الآفة على تلك الفروق
للبدية بين النشاط السياسى وطبيعة العمل . وزيادة على ذلك ، فان هؤلاء العمال
الذين يتميزون بتلك القدرات الذهنية فى وظائفهم يظفرون بتنويه زملائهم وتزكيتهم
للوطناء الفخرية وما الى ذلك لما يتمتعون به من مكانة لديهم . فاذا أصاب رضع
العمل النشاط الاجتماعى والسياسى بسوء ، فان هذا يتأتى أكثر ما يتأتى نتيجة
ما ينجم من ظروف عديدة غير علانية (المصفة البالغة والملل الذهنى للعمل . والفرص
للحدودة للاتصال ، واليأس من أى تحسين فى الموقف) فاذا تضاعفت المعرفة الاجتماعية
وتزعمت النظرة الفلسفية والسياسية ، أصبح الأثر سلبيا .

ولهذا يلج بنا السؤال عما اذا كان لتحسن طبيعة العمل ما يؤدى بصورة مباشرة
الى زيادة الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والسياسية ، اذ أن مثل هذا الاهتمام - كما نم
عنه للاستقراء الاخير - يتشكل تبعا لطبيعته ومجالة (التعرف) عن طريق الظروف
الاجتماعية التى تؤثر فى طبيعة العرد الاجتماعية بشتى انطرق . مثلا : عن طريق
الفكر المذهبى ، والمعايير والخبرات الاجتماعية .

وابعا : يمكن ملاحظة الأثر السلبى لطبيعة العمل على السلوك فى الوقت الاضافى
وبالذات عندما يقترن ضعف القوى الذهنية بزيادة القدرة البدنية أو عندما
يختل التوازن بين حالات التوتر . (والقاعدة أن التوتر البدنى وحده لا يترك
أثرا واضحا) .

ويصبح الأثر الناجم عن هذا السلوك البارز ، فى مثل تلك الحالات سافرا
فيما ينجم عن الطاقة البدنية والنفسية من أثر على العمل ، اذ يتفشى الاسراف ،
كما تنفشى النزعة الى تضييع الوقت : مثلا : عندما يحل الليل الى شتى أنواع الترفيه
محل الاستغلال المثمر لأوقات الفراغ كما هو فى القراءة ، أو الاستزادة من التنمية
أو الهوايات أو الألعاب الرياضية مثلا ، ويبدو هذا الاتجاه فيما يتصل بشغل أوقات
الفراغ خلال أيام العمل بنوع خاص .

وطالما كانت تلك العلاقات بين المستوى الذهنى المطلوب للعمل وما يمكن ان
يسفر عنه من سمات معينة لشخصية عمال الصناعة ذات تأثير مباشر على طبيعة العمل ،
فما من خلاف بعد ذلك ، على أن نمو شخصية العمال تصبح محدودة الى حد بعيد ،
ما لم يكن هناك تحوير مثمر فى طبيعة العمل وفى شكل الوظيفة ، وعندما تتحسن
نوعية العمل الاجتماعى ، وتصبح الحاجة الى التأمين الاجتماعى وتتنوع فرص المشاركة
فى تنظيمات العمل والمجتمع - الخ ، وقد غدا كل ذلك ميسورا ، فان قيام الشخصية
التي تهوى العمل يصبح ضرورة ملحة ، أولا ، لرفع قدرات العمال للذهنية وملكانته
الابتكارية وثانيا ، للقضاء على الفروق انفاثة بين الطوائف الاجتماعية . وتلمع
التنمية المنتظمة لحاجات العمل الذهنية دورا أساسيا فى هذا المضمار . فالحاجة ملحة
لخلق فرص طيبة لتنمية للنشاط المهنى ، واستقلال الشخصية ، والتنوع . ولا يتسنى
تحقيق هذا الهدف من خلال إنتاج المصطنع لمعدات الإنتاج ، أو العودة الى وسائل
الإنتاج اليدوية (الأسطى) ولكن بتحويل طبيعة العمل تحويرا مثمرا فى إطار .

استراتيجية قومية عامة للتقدم العلمي والتكنولوجي وتقسيم العمل وأن يكون عائد التنمية لصالح الأهداف الاجتماعية .

وليس لنا أن نستشهد بما نم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية من وسائل ناجعة لتحسين طبيعة العمل الصناعي وتطويره عمليا ، وإن كان علينا أن نشير الى خطتين عمليتين تم تنفيذهما ، ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا :

أولاهما : الميكنة الصناعية ، والعلم والتقدم للفنى هما أساس التشغيل . والعلم والتقدم الفنى يقرران ما يجب أن تكون عليه طبيعة العمل ، وأياها أحق بالميكنة الصناعية من الصناعات القائمة .

وبدا التوجيه الاجتماعي نلعم والنعمد الفنى بدايته المنظمة الثابتة لوضع النظام الأمثل لأوضاع العمل ، ولربط الاقتصاد القومى بالبحث العلمى والتقدم الفنى وخطة التنمية ، وكانت الأوربية لتلك الصناعات والتكنولوجيات التى تنفشى فيها المتاعب سواء من ناحية ظروف العمل أو من ناحية وضعه .

وعندما أدخلت الوسائل الجديدة للإنتاج والعمليات الإنتاجية وتم تطوير ما كان قائما منها ، أصبح من الضرورى التوكيد على أن الأهداف المهنية والاجتماعية لتحديد حاجات العمل الذهنية (أن تكون عملية ومكثفة) ونوعيتها وترباطها كما كان الشأن فيما تم . المقضاء على متاعب العمل البدنية .

وثانيتها : قامت الخطوة الرئيسية على تحقيق المستوى الأعلى للتوزيع الجماعى للعمل بين الفئات الاجتماعية ، والعمال كالأفراد أو فى عمل جماعى بتطوير تقسيم العمل ونظمياته وأوصاره فى الصنع . ففى عمليات التصنيع (مثلا تشغيل وصبط أدوات الماكينة) أثبت الترابط بين الضبط والتوجيه فى اصلاح الماكينات وصيانتها وكافة الاستعدادات الأولية (ضبط وتصنيف الماكينات) نجاحا بارزا فى هذا المضمار . وقد حقق هذا الجمع بين العمل الفردى المتشابك ومجموعة العمل من الفائدة ما يفوق العمل التقليدى السائد .

الا أن الفرص المواتية لتنمية القدرة الذهنية وبعث كوامن الابتكار لاقتمو وحدها وفقا لمعايير من هذا القبيل ، إذ أن الإضاف بين العمال فى تطبيق المستحدثات العلمية والفنية والتنظيمات الجديدة هى الميدان الفسيح لنشاطهم الاجتماعى .

ولهذا يشارك أكثر العمال فى التطوع لتحسين نظام العمل ، كما أن استحداث خطوات جديدة وانتاج جديد يتأثر الى حد بعيد بالتعاون بين عمال الانتاج وأفراد اللاتلخسيا الفنية والعلمية . ولتشكيل وتطوير الشخصية التى تستندف طبيعة العمل والقضاء على التفاوت الاجتماعى مرماه البعيد من الأهداف الاجتماعية السياسية، التى تعتمد فى وجودها على علاقتها بحل المشكلات العلمية والعملية والتعليمية (مثلا : التغلب على المواقف الاقتصادية أو التكنوقراطية) .

ومازال الميدان مليئا بالمشاكل لا فيما تم تجاوزه فى هذا الصدد ، ولكن فيما يتسل ايضا بالظروف الاجتماعية : عندما يقوم المجتمع على الملكية الاجتماعية ، وعندما يصبح أولئك الذين يسكنون بالسلطة السياسية والاقتصادية هم الطبقة للنتجة (العمال والفلاحون) وبعبارة أخرى تلك الطبقات التى مازال أفرادها ، فى الوقت الحاضر يشكون من طبيعة العمل ويعنيهم أكثر ما يعنيهم حل تلك المشكلة الاجتماعية .

بعض النظريات عن عمل المرأة في الجزائر

يعرض هذا المقال بعض الفروض بشأن قواعد المرأة بالجزائر ،
وتتيح هذه القواعد ظهور امرأة جديدة • وليس في عزمنا أن نرسم
الخطوط العريضة لفلسفة خاصة بعمل المرأة بوجه عام ، وإنما نقتصر على
الوضع في الجزائر وحدها • ومن المعتدل ألا تكون هذه الفروض مقبولة
في حضارات أخرى ، أو في ظروف تاريخية أو دينية أخرى ، أو في
نوع آخر من النساء •

الفرض الأول : العمل بأجر

وسيلة لتأكيد شخصية المرأة

يعتبر العمل بأجر في فرضنا هذا وسيلة لتأكيد شخصية المرأة ، وبخاصة
المرأة الجزائرية ، ولا أهمية - مؤقتة على الأقل - لأن نعرف ما كانت عليه المرأة
الجزائرية قبل حرب الاستقلال • والنساء اللواتي يهنا أمرهن ، فيما يختص
بإمكاناتهن أداء عمل بأجر ، نساء شهدن تلك الحرب أو تلقين تعليما يتيح لهن
بالإجمال أن يزاولن العمل • فالنساء اللاتي يلقن من العمر بين الخامسة والثلاثين

الكاتب: فاروق بناني

استاذ العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر ، ورئيس تحرير
العلوم الاجتماعية ، بصحيفة « البانوراما » النورية التي
يصدرها المكتب القومي للبحث العلمي بالجزائر ، أصدر
« عمل المرأة بالجزائر » (١٩٧٠) .

المترجم: أحمد رضا محمد رضا

مدير بالإدارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة
التربية والتعليم (سابقا) ليسانس الحقوق من جامعة
باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة .

والاربعين . واللائي اشتركن في الحركة العسكرية أو النضالية ، ولم ينسجن تعاليم
هذا النضال ، يشكلن طائفة أولى . وتشكل طائفة ثانية من نساء كن يبعلن أقل من
خمس عشرة سنة إبان المارك ومن ثم تلفين تعليما يختلف بعض الشيء عن التسليم
الذي تلقاه النساء الأكبر هنهن .

هذا التأكيد للشخصية ، الناشئ عن الحرب ، - الذي لا تختص به المرأة
الجزائرية وحدها ، ولكن الراجع أنها حصلت عليه أكثر من غيرها من النساء (١) قد
زودها برضاء من نوع سياسي إجمالي يتمثل في تحرير البلد . وليس من الواضح أن
المرأة الجزائرية قد اهتمت بعد عودة السلام بقدرها . وتقرير مصيرها . وانبثقت
العادات والتقاليد من جديد ، أما التغيير فإنه يجري مع تعاقب الأجيال . ووضوح
المرأة المسلحة ، كوضع المرأة في سائر الثقافات لا يطرأ عليه تحولات فجائية . والمشكلة
في رأيها هي معرفة ما إذا كان العمل المأجور شرطا من شروط ازدهار شخصية المرأة
الجزائرية ونموها . كذلك تتمثل المشكلة في معرفة ما إذا كان النساء الجزائريات
قادرات على تقرير مصيرهن بأن يطلبن التمتع بلا قيد أو شرط بالحقوق المعترف لهن
بها : « إذا كنا قد اعترفنا لها بهذه الحقوق ، ودرسيناها على ممارستها .
فإننا حرمنا على أن نفتتح كل الاقتناع بأن الأمر بالنسبة إليها حق يعود إليها ، وأن

تدرك ذلك بالكامل • ولابد أن تشعر تماما بأنها لم تعد مضطهدة • • (٢) ترى هر تشعر بذلك حقا ؟

العمل ، أساس لعلاقات جديدة مع الرجل

لن تشعر المرأة بذلك الا اذا قامت علاقات جديدة بينها وبين الرجل • ويبدو هنا أنه لم يزل هناك تغيير شامل لابد من اجرائه ، لعله أقل في الواقع أو القانون منه في الفكر أو النفس • ذلك ان المرأة من حيث الواقع ندا للرجل ، اما باستخدامها الحيلة ، فهي سلاح الضعاف والمحهورين وغير المتساوين مع غيرهم – وأما بدورها الحيفي – الانجاب والعمل اليومي بالمنزل •

والصعوبة بالذات هي حمل الماة الجزائرية (٣) على الاحساس بأنها نظير للرجل في المجتمع • ويتيح العمل للمرأة توسيع آفاقها ، وميدان نشاطها ، فتشعر على هذا النحو بذلك • من ذلك أن في مقدور الفتاة أن تجد الوسيلة لرفض الزواج من شخص مفروض عليها دون رغبتها وهذا شيء لم يكن يخطر بالبال منذ حوالي عشرين سنة – الأمر الذي قلب الكثير من العادات • وأتاح ادراج هذا التغير في النصوص ، وليس فقط في الجزائر (٤) •

وعن طريق العمل ، تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها الذي سوف يشعر بمزيد من الاحترام بها ، ويتسنى للمرأة قبل الزواج أن تضع بعض الشروط في العقد ، مثل الحق في أن تسكن وحدها مع زوجها (٥) • وثمة دلائل تبشر باتجاه نحو تعميم انشاء أسرة حديثة تختلف عن الأسرة المسماة بالأبوية ، وعن كل ألوان العبودية التي تحف بها : انها انتقال الى الأسرة الزوجية من النمط الحضري والصناعي • والمدن ، وبخاصة مدينة الجزائر توفر الظروف النظرية لمثل هذا التحول • وينبغي ، مع ذلك ، التسليم بأن الظروف الخارجية والموضوعية للتحول المقصود لم تزال بعيدة عن أن تولد هذا التطور : وتؤكد أنه ، حتى في العاصمة ، لم تزال « الأسر الكبيرة » قائمة ، وتتكون تبعاً للظروف والأحوال – وبخاصة مع متاعب الحصول على سكن – وتبعاً للعادات والتقاليد المحيطة بالأزواج الصغار ، اللهم الا اذا كانت الزوجة الصغيرة أجنبية ، أو جزائرية لها نفوذ قوى على زوجها ، وتستطيع اللجوء الى وسيلة الانفصال ، الانفصال عن الزوج ، والانفصال – مؤقتاً على الأقل – عن الأسرة • والعمل بأجر هو وحده الكفيل بأن يسمح لها بهذا الاختيار الأليم •

فضلا عن ذلك فان الاتصال بالعالم الخارجي ، وهو ما يؤدي اليه العمل ويبرره يتيح نظرة عامة للمشكلات ، ويدفع الى اتخاذ حلول أكثر ملاءمة من الحلول المتبعة في الأسر التقليدية (٦) • وباختصار ، فان تطورا نفسيا (٧) سوف ينبثق من العمل بأجر ، الذي تزاوله المرأة التي تريد أن تؤكد ذاتها ، حتى ولو بمظهرها الخارجي • هذا التطور النفسى أمر مستحيل في داخل المجموعة المنزلية – على الأقل طالما بقيت الهياكل الفكرية الاجمالية المرتبطة بالأسرة التقليدية ، فمن الواضح أن انخفاض الرجل

من قيمة المرأة مسألة تتعلق أساسا بالمجموعة والتقاليد المنزلية ، والعادات المضافة إلى الدين ، وعقلية ترجع إلى زمن سابق على الاسلام . ولكي تتغير المرأة نفسها ، يجب أن تخرج من بيتها وتختلط بالمجتمع ، كما يجب أن يكون لزوجها ما يبرره : والعمل بأجر هو هذا المبرر .

ومع أن الموقف قد تطور بعض الشيء منذ سنوات ، فإن القاعدة العامة هي أن عمل المرأة شيء يرفضه الرجل ، بل يحاربه . وهناك في الواقع تفرقة واضحة ، من شأنها منع اندماج المرأة في المجتمع الجزائري . وفي بلدنا مجنمان يتعايشان بأخلاقيتهما وتقاليدهما وعاداتهما وشعائرهما وممارساتهما ، مجتمع المرأة ومجتمع الرجل . يعيشان جنبا إلى جنب ولا يستطيعان أن يندمجا ليصيرا مجتمعا واحدا .

ولقد يقال إن إسهام المرأة في معارك التحرير قد صهر المجتمعين في مجتمع واحد . أو إن « العمل السياسي » في غضون سنوات الثورة قد رفع من شأن المرأة في عين الرجل ، وأوان تطورا جسيما في القيم قد حدث في فترة النضال الوطني . هذا صحيح ، إلا أن النساء المقاتلات كن فئيلات العدد . وحتى في هذه الفترة لم تهدم القواعد السلوكية التقليدية تماما . وكان تعاون المرأة في الكفاح مجزعة من الأعمال المجزأة . وبخاصة أن « العمل السياسي » قد اندمج في مجموعة دينية أيديولوجية بعيدة كل البعد عن فكرة العمل الاجتماعية الاقتصادية . وحتى النساء « المقاتلات » سرعان ما عدن إلى البيئة التقليدية بمجرد أن استتب السلام . كان الكفاح بنوع ما جالا مفتوح . ولكن سرعان ما انقفل . ومن ثم فإن عمل المرأة في مثل هذا البلد - في الوقت الحاضر أيضا - يفترض بالنسبة إليها قوة كبيرة في الشخصية ، وهذا واضح . ومن شأن اندماجها بالتدريج في دنيا العمل أن يؤدي حتما وبطبيعة الأشياء ، إلى اتصال المجتمعين (مجتمع الرجل ومجتمع المرأة) والحوار بينهما ، وتفجر الهياكل القائمة وثمة دلائل (٨) تحملنا على التفكير في أن المرأة ، حتى في البلاد الإسلامية ، تريد من الآن أن تقيم مع الرجل علاقات على أساس مختلف ، لا على أساس آراء مسبقة .

اختيار الحرفة ، دليل على شخصية ناشئة

الواضح أن الأمور ليست كذلك ، وأن التفاوت يظهر أحيانا من جديد في بعض النصوص التي تنظم الدولة (٩) . وعلى هذا نجد أنفسنا حياال المتناقضات التالية : فتنة نساء ، نساء حرب التحرير ، والنساء اللائي تلقين تعليمات حديثا ، استخدام أو جاري استخدامهن في الأعمال . يتلقين الآراء الحديثة في الكثير من الأحيان بطريقة عرضية ، حسب الظروف والأحوال . وثمة عدد كبير من النصوص الرسمية وغير الرسمية تؤكد ضرورة وجود المرأة الجديدة ، ونصوص أخرى لها نفس القوة تضيق احتمالات حدوث تطور . ويتيح اختيار الناخبين اختيارا ديموقراطيا أن يصير النساء منتخبات وبالتالي من طبقة الحكام ، وهؤلاء النسوة المتساويات مع الرجال في المحاليس

النسائية لا يعتبرن كذلك في داخل بيوتهن ، أما الأزواج فانهم يوافقون على أن يمارس الزوجات العمل السياسي ، أو يتساهلون على الأقل في ذلك . ولكنهم لا يوافقون على أن تمارس العمل بأجر . من ذلك برى أن تغير علاقات المرأة بالرجل أمر حساس للغاية . ومع ذلك يبدو لنا أن هناك عاملا آخر أقوى مما سبق ذكره يمكن أن يكون له أثر فعال . فالواقع أن تغير الشخصيتين ، شخصية الرجل والمرأة هو الأمر المطروح على بساط البحث . فهل اختيار المرأة لحرفة ما دليل على شخصية ناشئة ؟ لعل الأمر كذلك .

فليادن لنا القارئ أن نتوقف قليلا عند فكرة الاختيار هذه . ومن تحصيل الحاصل أن نذكر أن حرية الاختيار تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الحرية . إلا أن مناقشة هذا الموضوع هو ضرب من انفسلة . وينبغي النظر الى التغير الذي طرأ عن طريق هذا الحدث وهذه الفكرة ، بالإشارة الى عدم وجود بمبادرات تقوم بها المرأة غير تلك التي تضطلع بها في نطاق بيتها : فليس تمة مبادرة تؤديها الزوجة التقليدية خارج منزلها . هذا هو ما ينبغي التنويه به لكي نلمس جيدا نشأة الشخصية من امكانية اختيار النشاطات الخارجية ، فهذا هو بالأحرى أهم التغيرات . تغير تمهد له الظروف العامة للحياة بعد الاستقلال مباشرة .

ان الانقلابات الاجتماعية التي طرأت بعد الاستقلال قد اضطرت المرأة ، أو بالأحرى أرغمها على أن تقوم بمزيد من المبادرات . مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة لها (١٠) لكي توفر أسباب المعيشة لأسرتها (١١) . والجدير بالذكر أن معظم النساء الجزائريات يجهرن وجرده مكتب العمل النسوي . وأنهن عثرن على وظائف بوسائلهن الخاصة ، أما بالتقدم للجهات المعنية مباشرة . أو بالكتابة إليها ، الأمر الذي يفترض وجود تنظيم خاص في عدد كبير من المنشآت (١٢) . ويدل هذا أيضا على مدى تملك النساء بالوظائف التي يشغلنها . والتي عثرن عليها بمشقة تمسكا يرجع أولا الى الاهتمام بالاحتفاظ بالوظيفة ، اهتماما يتحول بالتدرج الى حب للمهنة . والجزائرية . حتى انني تشغل وظائف ثانوية . تشعر بأنها تؤدي خدمة ما ، وأنها نافعة . والهدف الأول من عملها هو أن تحصل على أجر . يضاف الى الادراك بأنها متندجة في المجتمع . لأن الناس في حاجة إليها . وهذا ما يميزها عن المسراة القاعدة في بيتها .

تري ماذا نستخلص من بضعة السطور هذه ؟ أولا ، المشكلة في نطاق الطبقة العمالية (البروليتاريا) المستغلة : التي تمنلها المرأة المقضى عليها بأن تشغل لكي تعيش أو تعول أسرتها . هي مشكلة البقاء : الالتزام بأداء عمل ما . لا امكانية اختيار عمل مرغوب فيه . والمرأة وحدها - المطلقة أو الأرملة - تدخل هاهنا في الاطار العام للطبقة العمالية المستغلة المقضى عليها بأداء الأعمال . وعلينا أن نرى ما اذا كانت هذه الضرورة لا يعتد بها في مساواة النساء في العمل ، وما اذا كانت علاقاتهن بالرجل لا تستفيد من هذا الوضع التمس . وهناك عنصر ثان مكمّل لضرورة البقاء هذه ، يجعل في السعى الحثيث الذي تبذله المرأة لكي تجد - وحدها غالبا - العمل .

الذى واجهته ببواعث لا شعورية بنوع ما ، ثم اختارته . وفكرة الاختيار هذه هامة حين تتعلق بالنساء اللائي لا يملكن قدرة التقرير فى اختيار العمل . هذا الاختيار ، وهذه الامكانية ، بل ضرورة الاختيار هذه يمكن أن تكون أساسا لازدهار الشخصية ، فى كل الاعمار . وثمة عنصر ثالث منبثق على ما يحتمل من معارك التحرير الوطنى : ذلك هو الشعور بأنها ناعمة لندمتهم . ويبدو لنا هذا الشعور بالثقل هاما فى قلب حضارة نمتير الفائدة الوحيدة للمرأة أن نلد فى نطاق الأسرة وحدها . فهل نكون المنفعة التى نستشعرها المرأة فى مجتمع أكبر اتساعا بداية لشعور قومي ؟ وهناك عنصر آخر ، هو الاندماج فى مجتمع واحد اندماجا ينهى انفصال الجنسين أحدهما عن الآخر .

الوعى بالمصاعب التى يجب التغلب عليها

هناك تحولات لاتتم دون صعوبات . وهناك صعوبة أساسية تتبدى كل يوم ، وتوجد دوما ، وتتعلى بالعنور على مهنة والاحتفاظ بها ، أو فقط بإداء أعمال أو مهمات لمدة محددة . وسوف يطلق التغيير الفجائي فى العادات رد الفعل اللازم للوعى بهذه المصاعب . ومن شأن تجد هذه المصاعب يوميا أن يدعم هذا الاتجاه الجديد فى الوعى النسوى . وهو اتجاه يتطلب بذل الجهود . ذلك أنه لابد من التسليم - مهم - بدا ذلك متناقضا ، ومع حساب المبالغات فى هذا الشأن - بأن الحياة المهيأة للمرأة وفقا للتقاليد ، كانت حياة سهلة نسبيا ، على الأقل بمقارنتها بحياة المرأة فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى ذاته فى نطاق المجتمعات الصناعية ، ومن ثم بالمقارنة بينها وبين الحياة الجديدة التى تحياها المرأة الجزائرية التى تذهب للعمل . مضطرة أو غير مضطرة . وسوف تجد المرأة نفسها وهى تواجه بعنف عالما آخر .

أما أولئك اللواتى حظين « بالبركة » فوجدن عملا . فانهن يجتهدن فى الاحتفاظ بهذا العمل . حتى ولو لم يرتحن اليه أحيانا . علامات مسبقا بأنهن لو تركنه لجا عشر أو عشرون غيرهن يطلبن شغله بدلا منهن . هذه الضرورة التى تفرض رغم كل سوء البتاء فى العمل أو الأشغال ، أو فى وظيفة بأجر عثرت عليها المرأة تقتزن بشيئين : بما ينبغى أن نسميه الحظ ، أى « البركة » المعروفة ، وبالبطالة الضخمة التى تلم بالمجتمع الجزائرى . والمرأة ، وبخاصة المرأة غير المتطورة تجعل من الحظ ، أو القدر ، أو الصدفة السعيدة بنوع ما . ووفقا للتقاليد ، مركزا لحياتها . البركة والمكتوب : ليس الجهد الذى يبذله الانسان المنقلب على القدر . واصطناع قدر خاص له . عملا يقع على مشارف الكفر . وعصيان القواعد ؟ البحث عن عمل ؟ ولماذا ؟ لابد هاهنا من مفهوم جديد للحياة لم يكتسبه هؤلاء النسوة بعد : ومع ذلك فقد بدأ يظهر الضرورة . انه بداية للوعى بمصاعب تحرير المرأة . ولكن كيف ذلك بنوع خاص ؟ وهنا نعود فنلحق بدور البطالة . ان المصاعب التى تتعلق بعمل المرأة من طبقة البروليتاريا المستغلة بعدها فى الصور الآتية : قدر لايجوز تعديله الا « بالبركة » ؟ وبطالة تقضى على المرأة بالاحتفاظ بالعمل الذى عثرت عليه صدفة أو بقصد . وموقف الرجل ،

وموقف النسوة العجائز المحافظات على التقاليد ، وانعدام الوعي بالتغيرات التي طرأت
عن طريق حرب التحرير ، وزوال الاستعمار ، وبخاصة في المناطق الزراعية ، ولكن
أيضا في مدينة الجزائر .

ويبدو أن التطور لا يمكن في البداية أن يتم الا في المدينة ، لأن عروض العمل
بها كثيرة نسبيا . . . وفيما بعد نجد الظاهرة نفسها في الريف . تقليدا لما يجري
في المدينة ، ولكنها تجري ببطء شديد . ومن جهة أخرى يضطر الرجل في المدينة أن
يتحمل ، كمتفرج ، تطورا يبدو أنه يتفقت منه ، في حين أنه كان الى اليوم المسيطر
الوحيد على هذا التطور .

من الطبيعي إذن أن يحاول الرجل مقاومة التطور وأنه ليجبه حلفاء
أقوياء في النساء العجائز اللاتي يجبنن الإشارة الى عهد الشباب ويتخذن منه
أمثلة لهن . ولكن ما تغير بنوع خاص هو موقف المرأة المسنة التي تؤكد مرة أخرى
سلطانها داخل بيتها على الرجل ، وعلى نساء الأسرة الأصغر منها سنا ، والأطفال .
فالواقع أننا حين نتكلم عن خضوع المرأة الذي لا تعمل . نقصد المرأة الصغيرة بنوع ما
التي لم تحتل مكانتها بعد . ومن المبالغة بعض الشيء التأكيد على خضوع المرأة
العجوز المسلمة التي لا تستطيع أن تألف ضياع مكانتها لأنها لم تدرك التحولات التي
يعرضها جاك بريك في حديث أجراه مع المجلة التونسية Faiza (العدد ٥٦ .
مارس - أبريل ١٩٦٧) كما يلي :

(. . . في المجتمع الاستعماري ، كان هناك ضغط عام على مختلف حركات
التحرير - تحرير الرجال ، وتحرير النساء - وذلك على كل المستويات ، الاجتماعية .
والاخلاقية ، والنفسية . عندئذ انسحب الرجل المستعمر الى بيته . وكانت امرأته
بالتسبة اليه آخر حماوسة لحريته ، فهي المخلوق الوحيد الذي يسيطر عليه ، الأمر
الذي أدى به الى أن يتخذ قبلها موقفا محامضا في جوهره .

« ومع الاستقلال . . . انتفضت بعنف شديد عناصر معينة من هذا المجتمع .
لأنها تحقد على النساء ، زائبا هي بالأحرى تحاول أن تحمي نفسها من أخطار
جديدة . . . »

الا بد من انتظار انقراض الجيل الأقدم ، وزوال مجموعة من القواعد التي تشكل
أساس هذا الجيل ، ولا تتوافق مع مجتمع القرن العشرين الصناعي ؟ ذلك لأن المجتمع
القديم لم يكن يؤيد مطلقا ما اتفق على تسميته « التقدم » بمعناه الواسع ، معنى التغير
الذي لابد أن يحدث . ولكنه يؤيد الخضوع وواجب كل انسان أن يبقى في المكان
المخصص له في كل زمان . ونعود بذلك الى التناقض الذي أشرنا اليه قبلا : عادات
وتقاليد ندية لم تزل باقية ، ولكنها تصطدم بارادة مازالت خجلى ، ولكنها ثابتة ،
تريد أن تعبر عن نفسها بحرية ، بالفعل وبالقول .

وثمة تنظيمات قومية ، منها الاتحاد القومي للنساء الجزائريات تساند الأمانى
الجديدة دون أن تستطيع التغلب على التقاليد القديمة ، على الأقل جهارا . ومن ثم

كان التباين في سياسة الاتحاد في السنوات الأخيرة . تبايرا أقلق خواطر النساء ، في مجال العمل ، وفي الصورة التي تمثلها لأنفسهن أو التي جعلها البعض لهن . فهل تحررن في بعض النواحي السياسية . أم مازلن خاضعات في نواح أخرى ؟ ومع هذا . فإن العمل إذا لم يكن ممتعا . ولا يوافق رغباتهن . فانهن يعندنه شيئا فشيئا ، ولا يرغبن بأى ثمن أن يغيرن الوظيفة التي يشغلنها . ولكن أليست هذه هي حال « العمل » الذي يمارسه العمال الكادحون من طبقة « البروليتاريا » ؟

ويختلف الأمر بالنسبة الى النساء اللائي بلغن مستوى معين من التعليم . فهؤلاء يرغبن في تلقي تأهيل مهني . أما في موقع العمل نفسه . زاما في المراكز النسوية . . . ونساء أخريات يتعنين بعلم القراءة والكتابة في مواقع العمل . الأمر الذي يدل على اهتمام دائم برفع المستوى . ليس من الوجهة الاجتماعية فقط . ولكن من الوجهة الثقافية أيضا . وذلك لمعرفة القراءة والكتابة وحدها . ومكافحة الأمية دليل على الشعور بمزيد من الحرية . وهي ضرب من الاكتفاء الذاتي . وتعويض عن الماضي القريب .

هؤلاء النساء يشكلن طائفة ثانية . فليدة العدد أيضا إذا حذفنا من هذه المجموعة النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية أو على شهادة البكالوريا فقط . وهؤلاء يشكلن طائفة ثالثة لا تشير إليها هاهنا الا للذاكرة فحسب . ذلك أن هذه الطائفة الثانية لا تمت بصلة الى طبقة العاملات الكادحات . ولكنها تسهم في تشكيل « البروليتاريا » الحديثة في الجزائر ، وهي طبقة متميزة بعامتها . حتى ولو كان ذلك لأنها انتقلت من المهام والأشغال المنقطعة الى فئة العمال الأجراء الدائمين .

وإذا كان لابد من خلاصة لهذه الأفكار الخاصة بالعمل بأجر باعتباره وسيلة لتأكيد شخصية المرأة الجزائرية . فكيف نعرض هذه الخلاصة ؟ العمل هو الشيء الذي يتمتع هؤلاء النسوة من أسفل سلم الطائفة الثانية هذه الى أعلاه . انه أمل افتراضي . لا في تحسين الحال . وإنما في البقاء في نطاق بشري . ولكنين يخزنون شيئا فشيئا ما لعلنا نسميه الأمل الميسور . والمقصود بهذا وضع حد للاستسلام للبؤس والجوع ، وكذا النظام المستقر من أجيال طويلة - وذلك في الفترة التي تستغرقها الأشغال التي يدفع عنها أجر . وما يدعو الى الدهشة أن النساء يشعرون أن في هذا الأمر ارتقاء لهن . وليس في هذا سعى الى حياة كريهة فقط . وإنما وعي النساء بقيمتهم الذاتية أيضا . وإذا كنا قد استرسلنا في الحديث عن هذه الطائفة فانما ذلك لأنها تمثل من حيث العدد أغلبية ساحقة . وبخصوص هذه الطائفة الثانية من النساء الجزائريات فانهن يتعنين فيما يتعلق بظروف العمل الى دراسات أجريت بشأن طبقة البروليتاريا النسائية في كل البلاد : ويميزهن عن غيرهن شعورهن بقيمتهم انطلاقا من رفضهن العادات والتقاليد . وبخاصة عدم وجود أعمال ليس لها هدف سوى النطاق المنزلي ، كما انهن يعتبرن فوق كل شيء - عن خطأ أو صواب - ان الخضوع الأكبر هو خضوع المرأة التي لا تعمل .

الفرض الثاني : العمل بأجر كوسيلة لتعزيز وضع المرأة بالنسبة الى المجتمع

يقول فرضنا الثاني ان العمل بأجر يعبر على المستوى النظرى العام ، والمستوى الواقعى الخاص فى الجزائر وسيلة لتعزيز وضع المرأة بالنسبة الى المجتمع . وذلك بمحاولة اظهار خضوع المرأة التى لا تعمل ، فثبت فرضا على الأقل أن العمل « يحرر » المرأة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والنفسى .

خضوع المرأة التى لا تعمل

لقد حرفت بالتأكيد فكرة الخضوع فى السنوات الاخيرة . ونحن نبدأ من فكرة أن الخضوع يمثل حالة ضياع للحق الطبيعى ، وهذا هو المعنى المعتاد لمفهوم الخضوع حين ينصرف الى الانسان بعامه . ولا نناقش هنا على الأقل المعنى الماركسى للمفهوم . والمرأة الجزائرية التى لا تعمل ، وقتا لهذا المعنى الضائع ، تجد نفسها . حتى دون أن تشعر خاضعة كل الخضوع . وقد تحولت الى مجرد شيء - وهذا هو المعنى القانونى الاقتصادى للخضوع - شيء يمكن ان ننزل عنه بمقابل أو بلا مقابل . ما شأن الخضوع الاقتصادى ؟ لقد أضيف العرف الى الفكر الدينى وحرفه . ان الاسلام يسمح للمرأة بالتصرف فى مالها . أكثر من ذلك أنه فيما يمس موضوعنا هذا ، يسمح للمرأة بأن تحتفظ بما لها كله . وينص القانون على أنها ليست ملزمة بالمساهمة فى نفقات الأسرة . أكثر من ذلك أيضا أن حق المرأة فى العمل يخضع فى الأصل لشرطين : من جهة ألا تكون مضطرة للعمل ومجبرة عليه من قبل الغير ، ومن جهة أخرى أن عملا العمل يحب أن يكون له مبرر فى حالتها الاقتصادية والاجتماعية . ويتيح لها أن تحسن حالتها المادية . ونحن نعلم أن الواقع يخالف النظرية . وحتى اذا لم نعمم فكرة « شراء » الأطفال الاناث و « بيعهن » (١٣) فإنه لابد من التسليم بأن نوعا من السوق السوداء تغذيها هذه الممارسات فى مجال العمل . وأن « الخضوع » بمعناه التجارى الواسع يجد فى هذه الممارسة نقطة انطلاق . وشروط الطلاق التى وضعها الفكر الإسلامى الأصلى . مع بعض التحفظات قد طرأ عليها تحريف شديد ، اما على أثر عادات المستعمر . واما على أثر حدوث تغير فى الفكر الدينى فيما يتعلق بالامور الواقعية . حتى أصبح خضوع النساء المطلقات خضوعا اقتصاديا - على الأقل فى الطبقات السفلى من المجتمع - حقيقة واضحة ، والنساء المطلقات اللاتى لا يعدن الى الهياكل التقليدية للايواء - أى المجموعة السرية الأصلية - أصبح مقضيا عليهن بمزاولة أحقر الأعمال وأقلها أهدرا . ولكن الأمر بالنسبة الى المطلقات اللاتى يعدن الى بيوت أسرهن يتمثل فى شكل آخر من أشكال الخضوع ، الاجتماعى والثقافى . يجعل من هؤلاء النسوة . من الناحية النفسية شيئا من الأشياء . حقا . قد يقال ان ما سميناه « شراء و بيعا » لا وجود له فى الواقع أو القانون . ولكن حين يتسمنى المنطق بهذه المصطلحات ، وحينما يبحث عدد كبير من الأسر التى تنتمى الى « الطبقة الجديدة » من سكان المدن عن فتيات يعملن فى خدمة هذه الأسر بأجور بخسة ، وحينما

يتخلى الأب عمداً أو دون عمد عن طفليهما ويتركها تحت رحمة المخدمين وحيثما لم تعد القواعد التقليدية القاسية التي تحكم البنت في سن البلوغ سارية المفعول ، وحينما لا يستطيع الطفل العائد الى بيت أبويه أن يعيش عيشة لائقة ، في كل هذه الظروف ينبغي استخدام هذين المصطلحين (أى البيع والشراء) .

تحدثنا عن « الطبقة الجديدة » . وقد كان من أثر تجمع الثروات بمدينة الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال أن نشأت طبقة بورجوازية جديدة تهتم نظرياً بالمحافظة على التقاليد (١٤) ، وذلك بتقييد حقوق المرأة . والمرأة في هذه الطبقة الجديدة ، وقد أعفيت من كل عمل خارجي بفضل وضعها الاجتماعي . والرفاهية التي تحيط بها ، وقيمت محبوبسة بنوع ما في المنزل معتمدة اقتصادياً وإلى حد كبير على زوجها . تجد نفسها ، مهما ارتفع نسبياً وضعها الاجتماعي في حالة خضوع اقتصادي ونفسي وادبي . والأمر كذلك بالنسبة إلى الفتاة الصغيرة ، على مشارف الزواج ، وهي تحلم بالزوج « المثالي » . أى المورس . زوج مورس . وهو أخيراً متشدد في طلباته ، قد يقال إن هذه هي الصيغة المميزة للزواج البورجوازي في الغرب العربي . ربما ، غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه « الطبقة الجديدة » ليست هي ظروف الطبقة البورجوازية في البلاد الصناعية التي يتم فيها الزواج في معظم الحالات بين زوجين من المستوى الثقافي نفسه ، ويسمح فيها أيضاً بأن تعمل المرأة . أما هنا ، فإن المرأة الصغيرة المطلقة التي تعود إلى بيئة أقل منزلة من بيئة زوجها السابق ، لا تحاول حتى أن تجد لنفسها عملاً يؤهلها له شهادتها الدراسية ، وهي غالباً البكالوريا ، وتستقر هكذا في فراغ ذهني ، ومن ثم يكون خضوعها تاماً .

والأمر لا يقل عن هذا بالنسبة إلى الفتاة غير المتزوجة . ولكنها إلى حد ما في سن الزواج . ونحن نعرف مأساة رواج النساء اللاتي مازلن في مرحلة الطفولة ، ولم يأت الاستعمار بأي علاج لهذه المأساة . حقاً لقد وضع في أقيم القبائل العديد من النصوص التشريعية (١٥) التي لم تنفذها السلطات المحلية الا قليلاً . وجاء الاستقلال فأقر قانون « خميستي » الذي جعل من السادسة عشرة في الجزائر كلها الحد الأدنى لسن الزواج عند النساء . ولكن من الصعب القول بأن تطبيق هذا القانون كان أفضل من تطبيق القرارات الاستعمارية . هناك كذلك عيب كبير من الزيجات العرفية بنوع ما ، أو تلك التي تنقض فيها السلطات الطرف عن سن الفتاة الحقيقية . أما المرأة المتزوجة ، فإن خضوعها الاقتصادي تام في المجتمع الذي ورث الاستعمار ، وهذا في الواقع أكثر منه في القانون . ولكن الوقائع هي التي تهمني . فالمرأة ، من حيث القانون يمكنها أن تتصرف في ممتلكاتها . كما أنها غير ملزمة بالاسهام في نفقات الأسرة ، وتحفظ عند الزواج بملكية ما لها الخاص . أما الأمر فلها حق انتفاع قانوني بمال زوجها المتوفى أو ذريته . وتتمتع المرأة قانوناً بحق التصويت ، ليس فقط في المجال السياسي . ولكن أيضاً في مجالس العمال .

والمرأة معترف بمساواتها بالرجل في المجال السياسي (١٦) ويجد الباحث الميداني صعوبة في التمييز بين القانون وتطبيقه . وجدير بالذكر أن النساء

الجزائريات بعمامة لا يعرفن حقوقهن . فمن ياترى يرشدنهن اليها ؟ واذا عرفن هذه الحقوق ، فانها تقدم اليها غالبا على أنها قوانين رديئة ، وأنها لا تنطبق على حالتهم . ومن ذا الذى يدعم قيمة القانون فى مواجهة الواقع والتقاليد ؟ لذلك نعتقد أنه لابد من الاعتراف بأن خضوع المرأة اقتصاديا ، وعلى الأقل فى الشرائع الاجتماعية خارج الطبقة البورجوازية التقليدية أو البورجوازية الجديدة هو خضوع نام . وكيسف يكون الأمر غير ذلك فى بلد لا يستطيع فيه أى انسان . من الناحية الاقتصادية الا أن يعمل لكسب عيشه يوما بيوم ؟ خضوع تام ، ولكنه أشد عند المرأة التى تعتمد على زوجها اعتمادا شبة مطلق . ومع ذلك نقول ان هذا الوضع الاقتصادى الخاص بالمرأة الجزائرية لا يبدو لنا ذا أهمية كبيرة .

ينبغى تحرير المرأة فى الجزائر على المستويين النفسى والاجتماعى بنوع خاص . ترى كيف تطرح المسألة على المستويين النفسى ، والنفسى الفيزيولوجى ؟ لن نعود الى الحديث عن المكانة التى جعلها الاسلام للمرأة قبل أن يطرا عليه تحريف ويستخدم لغايات بعيدة عن الدين ، مكانة قيل عنها انها أعلى من المكانة التى جعلها القرآن والسنة للرجل ، اللهم الا لاستبعد على الفور رفض الدين لأى تعديل فى وضع المرأة المسلمة . فمن الوجهة النفسية يمثل أول تحرير للمرأة وإزالة لخضوعها فى أن يقدم للفتاة فى فترة نعلها دين اسلامى خال من الزيفات التى طرأت عليه على مدى القرون الماضية . ذلك أن المرأة تجد نفسها ، بسبب الخضوع الدينى القائم على تفسيرات للقرآن غير صحيحة ، بالإضافة الى الضغط الاجتماعى ، محبوسة فى شبيكة من المحظورات والمحرمات . وثمة تعليم جديد للمرأة يقوم على توليفة من الفكر الدينى المفسر نفسيا صحيحا ، والآراء الحديثة ذات الطابع الاشتراكى : توليفة ليست مستحيلة فى نطاق الدين المسيحى ، ففى كذلك غير مستحيلة فى نطاق الدين الاسلامى . وفى الحالتين أدت المعطيات الذنبوية المقترنة بأوضاع ايديولوجية سياسية ، وبالتشريع الذى وضعه الانسان الى تحريف الفكر الدينى الأصلى . والمشكلة المطروحة فى الواقع تتعلق بسرعة تحقيق هذا التعليم الجديد أكثر منها مسألة جوهرية . ولما كانت التغيرات تجرى بمعدل تعاقب الأجيال ، ولم يزل تأثير الأقدمين محسوسا فى الأجيال التى تأتى بعدهم ، فإن هذا التحرير النفسى المنتظر يجرى ببطء . ولا يتسنى للسياسى أو الاخصائى الاجتماعى أن يعتمد ، حتى على المدى البعيد جدا على هذا الضرب من التحرير . وبالإضافة الى أن الفتاة المسلمة لا تتلقى فى الواقع الا النذر اليسير من التعليم الدينى فى نطاق الأسرة ، ووفقا للتقاليد التى رأينا انحرافها عن العقيدة الصحيحة ، فإن هذا الجزء من تربيتها وتعليمها يقوم على الشعور النابع من الشعائر الدينية وحدها .

ويجب فى هذا المجال أن نشير الى حالة الجهل العامة التى تعيش فيها المرأة الجزائرية ، ونذكر بأنه عند الحصول على الاستقلال كانت نسبة الأميين من الرجال والنساء معا حوالى ٨٠٪ من مجموع سكان الجزائر الذين تزيد أعمارهم على ثلثتى عشرة سنة . ولما كان عدد الرجال المتعلمين أكبر من عدد النساء المتعلّمات فى عهد

«الاستعمار ، كانت نسبة الأمية عند النساء أعلى من الرقم الاجمالى السابق ذكره . وفى هذا الموقف لا يتسنى للارضاع التقليدية التى تمس موقف المرأة بالنسبة الى الرجل أن تجد أية فرصة للتغير السريع ، خاصة وأنه يجب الاعتراف بأن الرجل فى سعيه العالى لرفع مستواه الثقافى (١٧) ليس على استعداد للسماح بتغير الصلوات النفسية القائمة بين النوعين أو التى يواجه أحدهما بالآخر . وتمثل هذه الصلوات فى مجموع السكان فى سيطرة الرجل على المرأة ، حتى فى العاصمة ، وفى شرائح السكان أنتى هستها الحضارة الصناعية ، أو الذين تثقفوا بدرجة ما بالثقافة الغربية أو الاسلامية .

ويبدو لنا أن العمل بأجر هو وحده الكفيل بأن يجرى تغيرا فجاجيا ، ومن ثم فإننا سنحاول دراسة امكانيات التغير السريع هذه عن طريق تحرير المرأة من خلال العمل ، على المستوى النظرى ، والحقائق التى لوحظت .

العمل « يغير » المرأة

الموضوع ، على المستوى النظرى ، هو اخراج المرأة من وضعها ذى البعد الواحد ، باعتبارها شيئا يتصرف فيه الرجل لأنها فى حوزته - خادمته - وتحت تصرف المجموعة - لأنها وسيلة لدوام بقاء هذه المجموعة . أهو وضع ذو بعد واحد ، أو بعدين ؟ الواقع أن البعدين يلتقيان فى خصائص نوع الذكور . والمرأة الجزائرية لاتؤدى بنفسها فى الوقت الحاضر الادوار واحدا ، حتى تبلغ طور الشيخوخة على الأقل كأنما الشخصية ، الناضجة يمكن أن يصنعها دور واحد ! وكان الانسان لم يكن فى عملية التكيف الاجتماعى نتاج العديد من الادوار ! وكان تكيف الفرد مع المجتمع ، خلال مراحل تكوين شخصيته لا يتم بعدد لانهاية له من الادوار الممكنة ! من هذا نصل الى القول ، نظريا على الأقل بأنه ينبغى العمل على تهذيب المرأة الجزائرية على أن ابقاء المرأة فى بيئة واحدة - ولا نقصد بذلك بالتبعية حجبا حسب التقاليد - البيئة الاسرية لا تلازم تعدد امكانيات الادوار الجديدة . قد يقال ان المرأة ، حتى فى نطاق البيت ، تلعب أدوارا متعددة ، تبعا لسنها ، وتبعا للنشاطات المرتبطة بكل سن ، وان الفلاحة هي أيضا عاملة ، وبخاصة فى الحقول ، وهذا الازدواج فى الادوار هو الذى يهذب المرأة فى الجزائر ، وفى غيرها من البلاد . ومسح ذلك فان هذا الدور الثانى ، دور العاملة تؤديه المرأة وهي تابعة لسيد واحد : الزوج المالك العفارى ، وبذلك تعود الى وحدة النشاط النفسى لدى المرأة . والمتصور ، على المستوى النظرى أيضا ، اخراج المرأة من مجال النشاطات المعتادة ، ونعنى بذلك النشاطات الواقعة فى نطاق العادة ، ومن ثم تحت الشعور ، ان لم نقل اللاشعور ، ونقلها الى مجال العمل البشرى - ولعل التعريف الماركسى للعمل له قيمته الكاملة فى هذا الخصوص . ويتجلى هنا المعنى الكامل للمقابلة بين عمل الانسان ، وبين النشاط الفطرى الذى تؤديه النحلة أو العنكبوت (١٨) ، مع جعل القيمة لعمل الانسان وحده . والواقع أن المرأة التقليدية تعمل فى بيتها أو فى دائرة المجتمع الاسرى ،

وتؤدي مهامها باقتان تام . ولكن بأسلوب اعتيادي ، وغريزي ، حتى ولو كانت الغريزة هذه مكتسبة ، أو على الأقل نامية نموا تحت شعوري ان لم يكن شعوريا ، ومن ثم لا يكون لعملها هذا قيمة انسانية .

ان الاحتفاظ بالمرأة داخل المجموعة المنزلية في نطاق العرف والتقاليد والشعائر - وبالاخص مع ما اكتسبته هذه الشعائر من سمة سحرية ، حتى في ضواحي المدن ، ان لم نقل في كفور « الجبال » أو القرى الكبيرة - وكذا في نطاق عادات الناس التي تشكل العادات الجماعية - والعكس بالعكس - وفي الواقع في نطاق جماعي مشترك كثنف : هذا الاحتفاظ بالمرأة لا يسمح بحدوث صدمة التغير ، أو التغيرات العديدة التي تحرك الوعي ، أي الوعي بالذات - ويعود هاهنا الى ما أشرنا اليه من قبل - الوعي بكل تصرف ، ومن ثم بدخول التصرفات في نطاق الإرادة والاختيار ، وبالتالي في نطاق الحرية . والأمر على خلاف ذلك مع العمل بأجر وبخاصة أن الموضوع بالنسبة الى هؤلاء النسوة ، على مستوى التطور الصناعي في الجزائر ، لا يتعلق بعمل « مسلسل » ، وإنما يتعلق بالنسبة الى المستغلات بالمنصنع ، بنشاط قريب الشبه من العمل الحرفي ، ومن ثم فهو نشاط يولد الوعي .

والنشاط المنزلي ينتمي الى مجال النشاط المعطى ، والى حد ما النشاط المؤكد . فالمرأة بدخولها بطريق الزواج في أسرة « تعطيلها عملا » تجسد ، دون أن تبحث أو تستكشف، عملا ، بل أعمالا ، وعلى الأقل واجبات ومهام . انها تكتسب هذه الأعمال بفضل وضعها كزوجة . فاذا مرت بهذه المرحلة ، مرحلة الرابطة الزوجية ، تكون هذه الأنشطة قد أعطيت لها ، فليس عليها أن تبحث عنها ، ولعلنا نقول انها جاءت اليها بذاتها ، بصورة طبيعية ، جاءت اليها دون وعي منها طوال مدة زواجها ، ذلك الزواج الذي لم يزل القاعدة العامة ، والأغلبية المطلقة . رغم تزايد حالات الطلاق . هذا النوع من النشاط ، المعطى لا المكتسب يشترك في خصائص الأشياء المعطاة التي تتضمن ندرا كبيرا من النبات والبقين والحسم . ويتولد منها العادة . نحن عندئذ بميدون عن ضرورة أن يمر انشباط في رأس الانسان قبل أن يمر في ذراعيه حتى يكون هناك عمل انساني يرفع من قيمة النشاط ومن يؤديه ، رجلا كان أو امرأة . أما العمل بأجر خارج المجموعة المنزلية فانه لا يتضمن أي أمان ، على الأقل بالنسبة الى المرأة ، وفي نطاق الجزائر الحالية . هذا الخطر الواقعي الذي لا مبرر له في المبادئ . ييسر ان لم يخلق لدى الرجل أو المرأة التي تكابده الوعي بنشاط مزود بقيمة ما ، لأنه عرضة للهم .

وأخيرا ، لابد من دراسة ما اذا كانت الوظيفة الوحيدة المميزة للمرأة في مجتمع من مجتمعات القرن العشرين يعمل على التخلص من الاستعمار ، ويعتق المذهب

الاشتراكي هي الانجاب . والمعروف أن معدل النمو السكاني في الجزائر هو من أعلى المعدلات في العالم ، وتعرف قسسية الانجاب في داخل الأسرة ، وبخاصة في الشرائح السفلى من المجتمع . كما نعرف اللعنة التي لا تصيب المرأة العاقر وحدها ، ولكن أيضا ، وفي هذه الشرائح نفسها المرأة التي لم تنجب العديد من الأبناء ، ونعرف في الوقت ذاته الرغبة في ضمان الحصول على الذرية العديدة ، والخوف المتواصل من الولادات المتقاربة ، وموقف الرجال حيال الولادات العديدة المتقاربة التي تخلق عند الشخص زهوا واعتبارا أكيدا . وهنا أيضا ستكون النفقات ، إن كان لامناص من حدوث نفقات ، من صنع الأجيال . والسؤال الذي يطرح حينئذ مزدوج : هل المجتمع الجزائري في نموه الحالي ، مع الاتجاه الاشتراكي الذي لابد أن يوفر عملا بأجر لكل أفراد المجتمع ، مقضى عليه بأن يلقى على المرأة ذلك العبء الثقيل . عبء الولادات الذي يفرضه عليها الرجل ؟ لا . بل إن الإبقاء على معدل النمو السكاني الحالي يعني على وجه الاحتمال القضاء بالفشل على مساعي الاستقلال والأهداف الاشتراكية .

إن المرأة التي تؤدي عملا بأجر تخفض - إلى النصف في بعض البلاد (١٩) - معدل انجاب المرأة التي لا تعمل . وفي هذا الاتجاه نفسه لم يعد الانجاب هو الوظيفة الوحيدة للمرأة ، فقد زاد اسهامها في نمو البلد الاقتصادي .

وتشعر النساء الجزائريات الثلاثي يعملن ويدركن أهمية دورهن الاشتراكي بالارتياح حيث يساهمن في بناء مجتمع اشتراكي جديد . ولا نقول إن هذا التعليل ينطبق على غالبية هؤلاء النسوة ، ذلك أنه يتعلق أساسا بالمتنقيات والمعلمات ، وعن ثم بمستوى قليل الانتشار .

ملحوظة ثانية تتعلق بالنخلى عن بعض الضغوط ، ومن السمات المميزة لهذه الضغوط ارتداء الحجاب إذ يلاحظ البعض انتفاض الذي تقع فيه ربة البيت ، والمرأة العاملة أو المكادحة حين تتحجب وهي في الشوارع ماضية إلى عملها ، ثم ترتدى الحجاب ثانية بعد انتهاء عملها ، ولكنها تخلعه عند مغادرتها . وكذلك التناقض في مرءاتها المحرمات والمخطورات داخل الأسرة ، في حين أنهن لا يراعينها في إمكانية العمل . وثمة مجموعة ثالثة من الملاحظات تتعلق باحتمالات الطلاق على أساس انوضوح الاقتصادي الذي يكفله العمل بأجر : فحالات الطلاق كثيرة جدا في الجزائر كلها . وتحدث غالبية من حالات الانفصال هذه بمبادرة من الزوج ولمصلحته . ونادرا ما تحدث من جهة الزوجة . غير أن هناك اتجاهات إلى حدوث توازن في بواعث الطلاق : ففي مقدور المرأة التي تعمل أن تقطع الروابط التي فرضت عليها . ونشير في هذه الخصوص إلى بعض الأمثلة التي أصبحت الآن مألوفة في ولايات قامت خلال فترة من الفترات التي أعقبت الثورة بتسهيل إجراءات طلاق الزوجين اللذين اقترنا قبل الثورة في ظروف تجعل الفتاة خاضعة كل الخضوع لجماعتها بموجب زواج فرض عليها . فرضا ؟ هذا مع احتمال أن تعود هذه الولايات إلى فرض شروط للطلاق أكثر تشددا .

وهناك طائفة رابعة من الملاحظات ، تمس « الطبقة الجديدة » التي أشرنا اليها من قبل : فنحوها أن المرأة لم تفعل سوى أن غيرت الأغسلات التي تقيد بها ، فبدلاً من الإغلاق التقليدي ، وهي مع ذلك محترمة ، نجد اغللاً تتعلق بالاقتصاد المنزلي ، على أدنى مستوى ، وهي أقل جدارة بالاحترام من حيث كرامة المرأة . وفي هذا الوسط البورجوازي الجديد لم تصادف أية دلالة على التطور . ثم ماذا يستطيع هؤلاء النسوة أن يفعلن لتحقيق مطالبهن ؟ ولما كن حاصلات على شهادات دراسية أولية ، فانهن ينفرن من الأعمال التي تعتبر حميرة . ولما كن قد اعتدن نوعاً من الفسراغ ، فانهن لا يستبدلن به بسهولة نشاطاً منظماً . ولما كن محاطات بالاعتبار الذي يوفره لهن مركز أزواجهن أو ثروتهن ، فانهن لا يستطعن التحول الى مافيه ضياع لكرامتهن . والحقيقة كما صاغها برنارد شو ، ورددها سيمون دو بوفوار (٢٠) أن « يتقيد الناس بالاغلال اسهل من نزاعها عنهم اذا كانت هذه الاغلال تكسبهم شيئاً من الاعتبار » . وطائفة خامسة من الملاحظات تقول ان الطبقات الاجتماعية التي يتمتع فيها النساء بشيء من الاستقلال الاقتصادي في نطاق الأسرة بفضل مشاركتهن في الانتاج ، هي بالاحرى الطبقات المفهورة . ويسكن القول بان هذا الوضع يجد ما يعوضه في ازدياد مطالب الزوج بشأن العمل المنزلي المفروض على الزوجة . أما القسم الأول من هذه الملحوظة فانه مستمد من دراسة قديمة نسبياً أجريت على « القصبة » (٢١) ، وأما الجزء الثاني فانه يأتي من ملاحظتنا الحديثة . ولكن يبدو لنا أنه في الامكان ربط هذين المعطين . كما يبدو لنا ان الحقيقة الأولى لم تزل صحيحة في الوقت الحاضر .

خاتمة :

في رايانا أن العمل بأجر ، بالنسبة الى المرأة الجزائرية ، هو في الوقت الحاضر من بين الوسائل ، أو لعله الوسيلة الوحيدة لتحريرها ، دون أن نقصد تعميم هذا الغرض ، وتبرير ضرورة العمل بأجر بالنسبة الى المرأة ، في كل مجتمع ، اشتراكي أو غير اشتراكي . اننا نتخذ هذا الموقف تبعاً لفكرة تتعلق بمعدل التطور من جهة ، وتبرير السلوك النموي خارج العادات المعيشية الحالية في نظر الرجل الجزائري ، من جهة أخرى . ولما كانت الأمور على ما هي عليه ، والتغير المفاجيء للعقليات لا يمكن أن يتم دون هزة خارجية ، فانه يبدو لنا ان الرغبة في محاولة تحرير المرأة الجزائرية بوسيلة واحدة تتمثل في ادخال أساليب جديدة في التعليم ، انما هي مشروع طويل الاجل نلعاية ، ان لم تكن وهما من الأوهام . كذلك سوف يؤدي ذلك الى تهذيب الفكر الديني الشائع الذي لا يبدو لنا ممكناً أو مرغوباً فيه في الوقت الحاضر ، والذي سوف يستمر وقتاً طويلاً . ويبدو لنا أن العمل الذي لا يمس بذاته أسس الدين أو المبادئ السياسية الرئيسية ، يعني بنفسه وببساطة ممارسة ظروف هذا التحرير . . . على أننا نرى ، بعد أن قلنا هذه الضرورة على أنها مصادرة ، أن العمل يوفر أكبر قدر من الفرص للتحويل المنتظر . والتغير في العقليات . ولعلنا نقول ، ونحن نمضي في فكرنا الى النهاية ، ان هذا التطور سوف يجرى دون أن تشعر المرأة بما يطرأ عليها

من تحرك : ذلك أنه ليس من المؤكد أن غالبية النساء لا يردن البقاء في حالة الخضوع. كذلك دون أن يشعر الرجل بالتطور ، وعلى الأقل بالتغير الذي سوف يطرأ له وللرأة عن طريق مزاولة العمل : ذلك أنه في حاجة الى ما يبرر التصرفات الجديدة التي تؤذيها : بنته وزوجته وأخته . وربما كانت الحاجة الى العمل هي هذا المبرر ، وهي في الوقت نفسه فرصة تتيح للمرأة أن تعي قراراتها الكامنة .

تعليقات

١ - من خطبة محمد بورقبة في مناسير في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٠ ألقاها والحرب على أشدها .

٢ - خلق اشتراك المرأة الجزائرية في معركة التحرير ظروفًا ملائمة لتحطيم الأغلال القديمة التي كانت نفيدها واشتراكها بصورة تامة وكاملة في تصريف الشؤون العامة وتطوير البلد : من مشروع برنامج تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، مدينة الجزائر ، مطابع الشعب ١٩٦٢ ، صفحة ٤٧ .

٣ - « في مجتمعنا عقلية سلبية بالنسبة الى دور المرأة ، والنساء أنفسهن مشبعات بهذه العقلية القديمة » : من مشروع برنامج تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، مدينة الجزائر ، مطابع الشعب ١٩٦٢ ، صفحة ٤٧ .

٤ - هكذا تطالع في القانون التونسي للاحوال الشخصية الصادر بمرسوم بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والساري المفعول منذ أول يناير عام ١٩٥٧ : لا يتم الزواج الا بموافقة الزوجين وفي القانون المغربي للاحوال الشخصية ، المادة ٤ : « ينقذ الزواج انعقادا صحيحا بموافقة الاطراف ٠٠٠ »

٥ - من المعروف مدى قوة واتساع العرف الذي يقضي بتنظيم الزوجين الأصليين بعناصر دخيلة . هذا العرف شائع في الجزائر ، وكذلك في بعض المجتمعات البامية . أنظر في هذا الشأن ب . فيبي ، و م . كوتوبي (أو قطبي) : « الأسر ، واتحادات الأسر في إيران » ، « سجلات دولية في علم الاجتماع » ، الجزء ٤١ ، صفحة ٩٣ - ١٠٤ ، باريس ١٩٦٦ .

٦ - في صحيفة « الثورة الافريقية » (العدد ٧٨ ، في ٢٥ يولية ١٩٦٤) ، ٠٠٠ هذا العمل مصدر للثراء الشخصي : انه فرصة للتعارف ، وتبادل التقدير ، والتدريب على العمل الجماعي وكذلك : « باتصالنا الوثيق بالاخوان ، نكتسب حساسية أكثر قوة حيال المشاكل الخارجية ، وتفتح على العالم ٠٠٠ »

- ٧ - يصبح العمل وسيلة للاستمتاع بحرارة خارج الأسرة ، ولخلق روابط عاطفية جديدة . نطالع في صحيفة « الثورة الافريقية » (٢١ أغسطس ١٩٦٥ ، العدد ١٣٤) حديثا مع فتاة كاتبة على الآلة الكاتبة : « أعمل لحاجتي للعمل أولا . . . ولكنني أيضا أحب عملي : وهذا ما ينفذني . وفي المكتب ، أستطيع أن أتناقش مع زملائي وأتبادل معهم الأفكار ، بل لقد اتخذت لي صديقة » .
- ٨ - في أثناء الانتخابات البلدية التي جرت في الجزائر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، أتاح النساء الجزائريات بإسهامهن الكبير ، وتصويتهن للعديد من النساء تمثيلهن في مناصب هامة .
- ٩ - للنساء بوجه عام ميل الى كل الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجال ومع ذلك تحتفظ الإدارة بإمكانية إبعادهن عن بعض الوظائف اذا كانت طبيعة المهام أو الظروف التي تؤدي فيها تبرر ذلك . « مسوم صبيح ، « النظام العام للوظيفة العامة الجزائرية » ، المجلة الدولية للعلوم الادارية ، العدد الأول ، صفحة ٣١ ، بروكسل ، المعهد الدولي للعلوم الادارية ، ١٩٦٧ .
- ١٠ - اما عن طريق « القسم » بمكتب قدامى « المجاهدين » أو بعلاقات جيدة الى حد ما .
- ١١ - يدل تحقيق أجريناه أن المرأة الأمية تشتغل بحكم الضرورة والحاجة .
- ١٢ - آلد لنا مدير مستشفى مصطفى بمدينة الجزائر أن منشأته ترد على كل الطلبات الكتابية في مواعيد معقولة حتى لاتوهن عزيمة طالبي الوظائف .
- ١٣ - سمعنا في مراد بناحية مارنحو عند حضورنا « مساومة جرت بخصوص فتاة صغيرة بحضور أمها هذه العبارة « انعل بها ما تريد ، انها لك » . والأمير كذا في العديد من القرى حتى القرية من مدينة الجزائر .
- ١٤ - على الأقل حين تتوافق هذه « التقاليد » مع مصالحهم المباشرة .
- ١٥ - مرسوم أول أغسطس ١٩٠٢ بشأن الوصاية ، ويحدد سن الرشد بثمانية عشر عاما ، وقانون ٢ مايو سنة ١٩٣٠ ويفرض على « القبائل » التزاما بعدم عقد الزواج قبل سن خمس عشرة سنة كاملة ، والاعلان مسبقا عن الخطبة .
- ١٦ - بخصوص حق الانتفاع ، أنظر « لور بوسكيه لوفيفر » امرأة القبائل ، ، باريس ، سيربي ١٩٣٩ ، صفحات ١٦٣ - ١٧٨ . وبخصوص « البلد العربي » بشأن الوصاية ، مرسوم ١٨ من أغسطس ١٩٣٦ ، وبخصوص حق التصويت ، أنظر روتر « النظام الجديد للجزائر » باريس ، واللوز ، الوقائع ١٩٤٧ صفحة ١٦٥ ، أول . ميلو « القانون الاساسي للجزائر » ، باريس ، سيربي ١٩٤٨ ، وبخصوص الانتخابات في مجالس العمال ، المرسوم رقم ٥٦ - ٥٩٠ بتاريخ ١٦ من يونيو ١٩٥٦ ، وبخصوص دور المرأة ووضعها في الجزائر

المستقلة « ميثاق الجزائر » مدينة الجزائر ، جبهة التحرير الوطني ١٩٦٤ ،
الفصل الثالث .

١٧ - بالمعنى التقليدي للمصطلح ، على أساس قبول الثقافات المختلفة ورفضها .

١٨ - نقطة البداية عندنا هي العمل بشكل ينتمى الى الانسان وحده . فالعنكبوت
يؤدى عمليات تشبه عمليات النساج ، والنحلة تحير بينان خلاياها الشمعية
براعة أكثر من مهندس معمارى . غير أن مايميز ، لأول وهلة أزدأ مهندس
معمارى عن أبرع نحلة ، هو أنه قد بنى الخلية فى رأسه قبل أن يبنئها فى
المستعمرة . والنتيجة التى ينتهى اليها العمل موجودة قبلا فى مخيلة العامل
... ويتطلب العمل طوال مدته ، فضلا عن جهد الأعضاء التى تتحرك ،
انتباها متواصلا لا يمكن أن ينتج الا من توتر ارادى دائم . انه يتطلب ذلك
لا سيما أن العمل ، بسبب موضوعه وطريقة أدائه تقل جاذبيته للعامل ، وإن
العامل يضعف شعوره بأن العمل هو النتاج الحر لقواه البدنية والعقلية .
وفى كلمة واحدة ، أن العمل أقل جاذبية « ك . ماركس » ، رأس المال الكتاب
الأول ، القسم الثالث ، الفصل السابع ، الفقرة الأولى ، ترجمة ج . روى ،
مراجعة أ . كوفيليه - لاشائر ١٨٧٥ .

١٩ - نقصد هنا بنوع خاص تشييل ، وفقا للتقرير الذى أصدرته جمعية البحث
والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الجزائر ، ١٩٦٨ : « مقتضيات تنظيم
الأسرة فى الجزائر » .

٢٠ - سيمون دو بوفوار : « الجنس الثانى » ، باريس ، جاليمار ، ١٩٦٨ ،
صفحة ١٣٨ .

٢١ - « دور عمل المرأة فى تطور القصة الاجتماعى » ، مدينة الجزائر ١٩٤٣ .

نظرة جديدة إلى عمالة الأطفال

لقد كان من المعتاد دائما ، عند بحث العمل الاجتماعي ، أن تكون النظرة إلى منصبه على كمية هذا العمل فقط ، وكان الاهتمام يكاد أن يكون منصبا تماما على قضية المهن والبطالة ، والعمل هنا يشير إلى كل ما يتقاضى عنه الشخص أجرا ، فقد كانت الدراسة تدور حول العمالة في القطاع العام ونسبة الأجر إلى الأحوال المعيشية والأسعار ، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية . وكان الباحثون الاجتماعيون والمخططون الحكوميون يولون أكبر عناية لنوعية العمالة على أساس ديمغرافي ، أي على أساس عدد السكان . وكل هذه القضايا هامة ولاشك ولها علاقة مباشرة بالخطوة القومية والخطوة الدولية ، ولكن ثمة قضايا أخرى ذات أهمية ولها علاقة وثيقة جدا بمفهوم طبيعة العمالة . وقد تغير الاهتمام أخيرا وأصبح منصبا على القطاع غير الرسمي ، أي على العمالة التي لا تدخل بشكل مباشر في نطاق الأعمال ذات الأجر الرسمي ، مثل عمل النساء كخادمت في المنازل وعمل الأطفال .

وفي هذا المقال أود أن أورد بعض المفاهيم والنقضايا الهامة التي تساعد على تحديد وفهم طبيعة عمل الأطفال ثم انتقل إلى قضية عمالة النساء والأطفال مستخدما - كمثال - أحد المجتمعات في شمال نيجيريا حيث قمت شخصيا بممارسة البحث .

الكاتبة : انيد شيلدكروت

تعمل مديرا مناوبا للأجناس للمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي في نيويورك ، وقد قامت بإبحاث واسعة في كروب إفريقيا عن المدن والهجرة والأجناس والدور الاقتصادي للمرأة والطفل ومن ضمن مؤلفاتها (شعوب الزونجو) طفرة الهويات المصرية في غانا (١٩٧٨) ولها مؤلفات عديدة أخرى .

المرحبة : تماضر توفيق

رئيسة التلفزيون العربي سابقا .

وخلال العام الدولي للطفل حظيت عمالة الأطفال ومشكلات هذه العمالة باهتمام ودراسة بالعتين ، وقد بينت منظمة العمل الدولية أن ٥٢ مليون طفل يعملون في العالم بأسره ، وقد حصلت المنظمة على هذا الرقم من الإحصاءات الرسمية للعمالة ، وهي إحصاءات تركز على القطاع الرسمي في أي بلد من البلدان ، ولذا ، فالمنظمة تعتقد أن هذا العدد أقل بكثير من العدد الحقيقي للأطفال الذين يقومون بأي عمل . وبعض هذه الأعمال تضر أضرارا بالغا بالنمو الصحي والذهني والجسماني للطفل ، ولكن على الرغم من هذا لا يمكن القول بسهولة بخطأ تجربة عمل الطفل بشكل عام دون أن تكون هناك معلومات أكبر عن نوعية العمل والحالة التي يعمل بها الأطفال ومعنى عمالة الأطفال في المجتمعات المختلفة .

إن عمالة الأطفال لها سمات متفردة ، أهمها ضالة الأجور ، والنمط الاستغلالي الناجم عن ذلك ، وعن حالات الفقر المدقع التي تدفع بالعائلات إلى تشغيل أولادهم كعامل اقتصادي يضيف شيئا إلى الدخل البسيط . وقد أمكن للباحثين خلال الثورة الصناعية في أوروبا جمع الكثير من التقارير عن عمالة الأطفال ، ولا تزال هذه التقارير

موجودة ، كما أن الاهتمام قد زاد أخيرا بقضية استغلال الأطفال في البلاد الفقيرة ، وفي القطاعات ذات الدخل المحدود في البلاد الغنية والنتيجة التي تأتي بها كل هذه التقارير تشير الى أن هذا الاستغلال يصل الى أسوأ مدى له خلال فترات الانتقال من نمط إنتاجي الى نمط إنتاجي آخر ، وفي العادة عندما ينتقل الإنتاج من العائلة الى المصنع . ومثال ذلك ما حدث في المملكة المتحدة وفي بلاد أخرى ، فإن عمالة الأطفال لم تسترع الانتباه الا عندما انتقل الإنتاج من البيت الى المصنع ، وعندما قضت المدينة والتصنيع على وحدتي الإنتاج الأسرية . وهذا الانتقال في طبيعة الإنتاج قطع الصلة بين عمل الطفل بالمنزل وبين انتدفع بأن الطفل بهذا العمل يتعلم مهنة قد تفيده عندما يكبر وينمو . وفي خلال المراحل الأولى للنزعة الصناعية وقبل عصر البخار كان الأطفال يقومون بالعديد من الأعمال بعضها يمكن القول بأن الأطفال أفضل من يقومون بها بطبيعتهم مثل تنظيف المداخن ولف الخيوط على البكرات ، وجمع بقايا الخيوط من تحت الماكينات وتشغيل الآلات الصغيرة البسيطة . في كل هذه الحالات كان الاستغلال جسمانيا بالنسبة لصغر حجم الطفل ، كما أن كل هذه الأعمال لا تحتاج الى تدريب معين أو دراية محددة ، كما أنها لا تؤهل الطفل لمهنة معينة عندما يكبر الا أن يكون قردا غير مدرب في مجموع العمال غير المدربين .

وعلى الرغم من أنه لا يزال موجودا حتى الآن من الصناعات ما يستخدم الأطفال مثل صناعة السجاد والسجائر والتبكرية ، كما أن الأطفال لا يزالون يستخدمون لجمع المحاصيل ، أو بعضها - على الأقل - لا أن معظم لصناعات الحديثة لاتوافق على تشغيل الأطفال ، وقد ساعد على ذلك ارتفاع مستوى رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والآلات الحديثة ، كل هذه عوامل لا تساعد على تشغيل الأطفال في قطاع الصناعة الحديثة . ولذا فإن من الأهمية بكان ألا نخلط بين الاستغلال التي حدثت خلال الثورة الصناعية وبين الأعمال التي يقوم بها الأطفال الآن ، فلا يزال العديد من الأطفال يعملون حتى الآن في الصناعات المنزلية وهذا بالطبع لا يؤدي الى أضرار جسمانية او الى تعويق نموهم ، وهذا ينفي بالضرورة وجود بعض الأضرار ، ولكن لا الصناعة ولا المدينة يمكن اعتبارها سببا أو تفسيرا لهذه الأضرار . وحتى نفهم جيدا طبيعة عمالة الأطفال اليوم يجب أن ننمق في تفصيلات المفاهيم الحضارية والاجتماعية التي تحيط بها وأن نقوم طبيعة هذه العمالة حالة بحالة ، فعائلة الطفل ينبغي تفويضها بطلاقتها بتجربة حياة الطفل ذاتها وخاصة فيما يتعلق بالفرص المهنية التي تتاح له مستقبلا . فكلما تغيرت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية مثلا ، وكلما زادت فرص التعليم والتدريب المهني ، تغير الحزى وتغيرت قيمة عمل الطفل .

ومن القضايا الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، تفهم طبيعة الاعتماد المتبادل بين الطفل والبالغ ، وهذه تبدو واضحة اذا كان الطفل يعمل في صناعة منزلية ، وهي أهم نوعية لعمالة الأطفال اليوم وهذه العلاقة تنغير كثيرا من مجتمع الى آخر ، ومن طبقة

اقتصادية الى أخرى ، ولكن على الرغم من كل هذا التباين فإن علاقة الطفل الذي يعمل في صناعه منزلية بالبالغ تختلف تماما عن علاقته اذا كان يعمل عند صاحب عمل خارج أسرته . واعتماد الطفل على البالغ معترف به ولكن اعتماد البالغ على الطفل كثيرا ما يتم تجاهله ، وهذا الاعتماد لا يحضر في المجال النفس فقط ، وهي نظرة ناجحة عن ندرة المساهمة الاقتصادية للطفل في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ولكن مساهمة الأطفال واعتماد البالغين عليهم كبيرة جدا وكثيرا ما يكون لها أساس مادي هام ، ولأطفال يقومون بأعمال ضخمة في المنزل أو في المحيط العائلي ، وهم كثيرا السند الأكبر للأباء عندما يكبرون في السن كما انهم يسهلون كثيرا بعض أنواع الاعمال . وإذا ما اعترفنا باعتماد الكبار اقتصاديا على الأطفال يسهل علينا عندئذ البحث عن العلاقة بين الخصوبة وعمالة الأطفال ، كما ان هناك اعتمادا آخر يتمثل في الجنس ، أي استبعاد الاناث من الأطفال عن العمالة كما يحدث في بعض الدول الإسلامية والهندوكية ، اد نجد أن الاناث يعملن في المنازل وفي الاعمال المنزلية فقط . ان الاعتماد المتبادل بين الطفل والبالغ في كثير من المجتمعات لايعني وجود علاقة سلطة أو نفوذ أيضا ، إذ أن النفوذ يختص به الكبار فقط ، وهو نفوذ يختلف عن نفوذ صاحب العمل تجاه العامل ، فالاب يعرف تماما كيف يقضى ابنه ساعات يومه وهذا لا يتوفر لصاحب العمل . وكلما زادت المصانع والمدارس ومراكز الرعاية كلما قل اشراف الآباء على أوقات أبنائهم ، وضعفت سيطرتهم عليهم ، وقد حدث الشيء نفسه في أوروبا في أول الثورة الصناعية عندما كانت المصانع لا المدارس هي العامل المسيطر على حياة الطفل . ويبدو أن سيطرة الآباء على أطفالهم تبدو أكبر بكثير في المجتمعات التي يساهم فيها الطفل اقتصاديا في حياة أسرته .

وممارسة سيطرة البالغين على الأطفال في محيط العمل تتأثر بمظاهر أخرى في العلاقة بين الاثنين ، وعندما يكون عمل الطفل محدودا بنظم انقري فإن بعض الالتزامات غير الاقتصادية تتدخل وتنور ضد السيطرة للكبار لهدف الكسب الاقتصادي . والمعروف أن الأنماض الحضارية هي التي تعرض بانماط التغذية في المجتمعات المختلفة ، وكثيرا ما تكون هذه الانماط مضادة لفكرة عمالة الأطفال ، وعلى الرغم من أن بعض أنماط التغذية كثيرا ما يتم تجاهلها الا أن هذا يحدث غالبا عندما تحول الاحداث الاقتصادية والاجتماعية دون مقدرة البالغين على حماية الأطفال والعناية بهم . وفي معظم الحضارات يلاحظ أن تربية الطفل قد تطورت لتضمن بقاءه على قيد الحياة رغم الظروف الاقتصادية والبيئية السيئة ، ففي بعض بلاد أفريقيا هناك خطر على الممارسة الجنسية قد يصل إلى عامين بهدف العناية بالأطفال ورعايتهم ، أو حمل الأم للطفل على ظهرها أو عمليات الاجهاض أو حتى عمليات قتل الأطفال ، كل هذه محاولات من الاهمات لرعاية أطفالهن رغم ظروفهن البيئية القاسية .

وبعض المجتمعات تجد كثيرا من عمالة الأطفال ، وبعضها يحدد العمل الذي ينأط بالطفل الذكر وبالطفلة الأنثى كما أن هناك اتجاها لتحديد أنواع العمالة لأطوار السن المختلفة ، ففي (شمال نيجيريا مثلا نجد ان الطفل ذا الأعوام الثلاثة تناط به

أعمال تتعلق بالمال ، فمثلا يرسله أبواه ليشتري مواد غذائية من منزل مجاور ، بينما مثل هذه الأعمال لا يعهد بها في مجتمعات أخرى الا للأطفال أكبر سنا من ذلك ، كما أن النظرة الى المولود الأول تختلف عن النظرة الى المولود الاخير وهى قبائل (الهوسا) في شمال نيجيريا مثلا ، نجد أن الابوين يعهدان تجاهل مولودهما الاول ، ويعهدان به الى بعض أقاربهما لتربيته ، ونرى كثير من مجتمعات أفريقيا نجد أن الأقارب يقومون بدور بارز في تربية الطفل كما أن تتبنى في هذه المجتمعات أمر عادي وكثير الحدوث ، وهو ليس التبنى المعروف في المجتمعات الغربية ، بل تبني للرعاية فقط بمعنى أن الام والاب الحقيقيين لا يتنازلان أبدا عن مولودهما الا في حالات نادرة جدا .

وإذا فحسنا طبيعة العلاقة بين الكبار والأطفال فمن المهم جدا أن نلاحظ أن النفوذ فيها موزع ، وأنه يختلف من مجتمع لآخر ، كما أن هذه السلطة قد لا تكون موضوعة في أيدي الآباء الحقيقيين . فثمة عوامل عديدة تحدد هذه العلاقة وتلك السلطة ، أهمها طبيعة العلاقة ذاتها ، والنظام السياسي الذي تعيش فيه القبيلة وتلك العمل بين الجنسين الاناث والذكور . ونجد ان الكبار يتغير نفوذهم عن الأطفال تبعا للسنة هناك فارق بين الأب والجد والأعمام الكبار وغيرهم من الأقرباء ففي قبائل (الاشانتى) الافريقية مثلا نجد أن الميراث ينتقل من الرجل الى أولاد أخته ، والحال له سلطة دنوق سلطة الأب على الطفل كما أن المعلم أو القائد السياسي أو الزعيم الديني له سلطة أكبر من سلطة الوالدين أيضا ، على الرغم من أنها ليست سلطة نابعة من قرابة أو من صلة رحم ، ففي بلاد أفريقيا الغربية الاسلامية نجد أن الزعماء الدينيين لا يتفاوضون أجورا عن تعليمهم الأطفال سوى عمل هؤلاء الأطفال في مزارع هؤلاء الزعماء .

والمرأة كثيرا ما يكون لها سيطرة أكبر ورأى أكبر في عمل الطفل عن الرجل ، حتى في مجتمعات التي يسيطر فيها الرجل سياسيا ، ففي غرب أفريقيا حيث تحتفظ المرأة بدخلها بعيدا عن ميزانية البيت ، تعمل النساء على تشجيع الأطفال ليحصلن على دخل أكبر ، وفي معظم أجزاء أفريقيا نجد الأطفال يعملون في الاسواق التي تسيطر عليها النساء ، رغم أن عائد العمل قد يجرى الطفل أيضا كما يجرى المرأة .

وكثير من الباحثين الاجتماعيين يعالجون الاحصاءات الاقتصادية على مستوى العائد ويصلون الى مزاعم قد تكون بعيدة عن الحقيقة لان العائلة التي يضع فيها كل من الرجل والمرأة مكاسبه نادرة جدا ولذا فان أي بحث في موضوع عمالة الأطفال ومساهمتهم اقتصاديا في اندخول العائلة يجب أن يبدأ بتحليل العلاقة بين تقسيم العمل ونوع السيطرة على الموارد ، وكثير من الدراسات التي تمت حول العلاقة بين عمالة الأطفال والخصوبة كانت تقدم على زعم أن الزوجين ينفقان على طريقة للانجاب والافتاق والموارد ، بما في ذلك عمالة الأطفال ، وهذه المزاعم لا تصلح لاقاليم مثل غرب أفريقيا حيث تتمتع المرأة بدخلها بعيدا عن دخل زوجها ، ولذا فان كلا من الرجل والمرأة قد تكون لديه أسباب مختلفة تماما عن رغبته أو رغبتها في الانجاب ، كما أن سلطة الرجل والمرأة على الطفل قد تتباين تماما .

وكثيرا ما يتجاهل الباحثون حق الكبار في بعض المجتمعات في اختيار نوع العمل للطفل كما يتجاهلون أيضا . حق هؤلاء الكبار في اناة غيرهم للعناية بأطفالهم ، وفي دراسة عمالة الاطفال يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة بين الخصوبة وعمالة الاطفال كما يجب الأخذ في الاعتبار مدارس التبني كما أوردنا . وقد لاحظت في غانا مثلا : ان التبني أو الحضانه تلجأ اليها المرأة لأنها تريد من يساعدها في السوق وفي التجارة وفي كثير من مجتمعات غرب أفريقيا نجد المرأة التي تعدت سن الانجاب أو ترملت أو طلقت تتعهد بحضانه طفل وبالنأى تحصل على ما يكسبه هذا الطفل من عمالة وهذا اجراء عادي في المجتمعات التي تكون الأسرة فيها من ثلاثة أجيال . وفي شمال نيجيريا تقوم المرأة بحضانه الطفل يساعدها في عملها . وقد لوحظ أن أهم الأسباب التي تدفع بالمرأة الى تغيير مهنتها ، من بيع الاطعمة الجاهزة مثلا الى نظريز الملابس ، هو صعوبة الحصول على مساعدة من الاطفال ، وفي مقابلتين لـ ٨٤ امرأة في خلال بحثي في نيجيريا ظهرت هذه الحقيقة مرارا وتكرارا .

أما طبيعة الحقوق التي يوليتها الكبار للأطفال فهي متباينة أيضا ، وهناك حالات عديدة نجد فيها أن الطفل يرهن نظير دينار على الاب وكان هذا اجراء كثير الحدوث في أفريقيا في العهود الماضية . ولكنه أصبح نادرا الآن . والملاحظ الآن هو عمالة الأطفال في المنزل ، وحتى في هذه الحالات نجد أن المخدم يتصرف وكان الطفل مسئوليته هو رغم أن الابوين لا يتنازلان تماما عن حقوقهما في الطفل . وكثيرا ما يكون المخدم ليس من الافارب ، ولكنه رغم ذلك يعتبر حاضرا أو آبا بالتبني . وكذا بأن عمالة الاطفال ، في أفريقيا على الأقل ، لا تختلف كثيرا عن العلاقة بين الطفل وأبويه ، فهو ينظر الى مخدمه وكأن عليه حقوقا ائزاه لا تختلف كثيرا هي والواجبات عن حقوقه وواجباته ائزاه أبويه الحقيقيين .

ولعل أهم ظاهرة في هذا المجال أن الطفل يعهد به الى من يعلمه مهنة ما ، رغم أن صلة القرابة لها أهميتها هذه أيضا ، ولا يمكن أن ننظر الى تعليم المهنة على أنه عمالة للأطفال ، لأن معظم الذين يسلكون هذا الطريق ليسوا أطفالا بالمعنى الصحيح ، وإن كانت العلاقة بينهم وبين مخدمهم لازالت علاقة اعتماد . وتعلم المهنة ، شأنها شأن أى مجال تعليمي اجتماعي آخر ، يمكن اساءة استخدامها ، وكثيرا ما نسمع عن حالات مشينة ورهيبة ، وهنا قد يساء استغلال صلة القرابي ، وهذه مشكله كثيرة الحدوث في مجتمعات تتفاوت فيها الطبقات بسرعة فتقتضى على صلة القرابي التقليدية ، كما أن الهجرة والمدنية السريعة وسوء توزيع الفرص للتعليم تزيد المشكلة تفاقم وتؤدي الى حالات يستخدم فيها القريب الثرى أقرباءه الفقراء كخدم في منزله ولا يسمح لهم بالتعليم أو الدراسة .

ان تحديد العمالة التي كثيرا ما يلجأ اليها الاطفال من خلال الاحصاءات والبحوث كثيرا ما يفيد في دراسة الاطفال أنفسهم فالاطفال في هذه الحالة يكونون جزءا من قطاع الأبرور ، على الرغم من أن معظم عمالة الاطفال تحدث خارج هذا القطاع . ولعل المقياس الذي كثيرا ما يستخدم لمعرفة ما اذا كان الطفل يحصل على أجر عن عمل تقوم به أم لا هو البحث عن مدى انتاجية هذا العمل ، وإن كان قياس انتاجية

الأطفال ليس بالأمر الهين لأن مساهمتهم كثيراً تكون غير مباشرة ، ونشاطهم كثير؛ ما ينظر إليه على أنه ليس عملاً بالمعنى المفهوم ، وينفس الطريقة يتم تجاهل عمل النساء في المنازل كخدم ، وهذه المشكلة في الفهم تأثرت بتعصب كثير من الباحثين تعصباً قائماً على اللون ، وعلى طبيعة الطفولة ذاتها ، ففي المجتمعات التي لا تكاد تكون مساهمة الطفل اقتصادياً ملحوظة ، نجد أن الطفولة تعرف على أنها ضد العمالة ، وأن الطفولة ليست سوى بروفة ، لحياة البالغين ، كما أن تجارب الأطفال تقوم من خلال أهمية تعليمهم فقط . وناواقع أنه في كثير من المجتمعات نجد أن الطفل عامل اقتصادي هام ، بغض النظر عن اعتبار نشاطه عملاً لا ، فالطفل الذي يقوم بشراء شيء لأمه يساعد في إقامة المنزل ، كما أنه يوفر عليها استخدام من تدفع له أجراً فهو بهذا يوفر لها مالاً ، وإن كان هو لا يكسب مالاً .

أمثلة من شمال نيجيريا

إن كثيراً من المفاهيم والنظريات التي أوردناها يمكن استخلاصها من الإحصاءات والمعلومات التي حصلت عليها من بحث قام به المؤلف في مدينة كانوا . بشمال نيجيريا . وقد تم البحث في منطقتين من المدينة القديمة ، وهاتان المنطقتان جزء من المدينة الكبيرة الحالية ويطلق عليهما اسم ييرتي ، ويتكلم سكانها لغة الهوسا ، ويرجع تاريخهما إلى ثمانمائة عام . وسكان هاتين المنطقتين من المسلمين الذين يتكلمون الهوسا . والرجال بهما يقومون بأعمال عديدة كما أن المعروف عنهم أنهم من أبهر النجار . وفي دراستي وجدت أن نصف أرباب العائلات التي يبلغ عددها ٦٩ كانوا من التجار أما الباقون فهم صناع وعاملون ذوو مرتبات . والتعليم الغربي لم يجد سبيلاً إلى هاتين المنطقتين إلا أخيراً وبشكل ضئيل ، ولذا فإن نسبة ضئيلة جداً من الرجال يعملون في وظائف ذات مرتبات عالية ، لأنها وظائف تحتاج إلى معرفة اللغة الانجليزية . ورغم هذا فقد وجدت تبايناً كبيراً في دخول العائلات التي تم عليها البحث فكانت هناك عائلات ذات دخول صغيرة جداً وعائلات غنية نسبياً ، ولم يكن هناك تفرقة في السكن أو تفرقة بسبب الدخل أو الطبقة .

ومثل معظم المسلمين في بلاد أخرى وجدت قبائل الهوسا ، هذه تتمسك ببعض القيم فيما يختص بالمرأة ، منها أن المرأة تزوج في سن صغيرة جداً ، كما أنها بذلك تلد أطفالاً كثيرين ، وهنا أيضاً ، كما هو الحال في جهات عديدة أخرى ، قد يكون هذا راجعاً إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال ، كما أن الرجل هو صاحب النفوذ وهو صاحب القرار ، كما أنه الزعيم السياسي ، وله الحق في أكثر من زوجة ، كما أن المرأة محببة . ونساء قبائل الهوسا يتزوجن مبكراً جداً ، عندما يصلحن للانجاب . بينما الرجل لا يتزوج إلا إذا أمكنه أن يعول نفسه وأسرته اقتصادياً . وبعد الزواج على الرجل أن يوفر الغذاء والكساء والمسكن لزوجته وأولاده . والزواج عند الفتي والفتاة نقطة تحول هامة في حياة كل منهما ، لأنه المصير إلى النمو من الطفولة إلى البلوغ ، بغض النظر عن السن الذي يحدث فيه هذا البلوغ .

والطلاق شائع جداً في هذه القبائل ، والمرأة المتزوجة تنظر إلى نفسها نظرة

تقدير ، كما أن مركزها الاجتماعي يعتمد على مركز زوجها الاقتصادي . وهي كما قلت محببة ولا تخرج من منزلها ، ولذا فهي ليست بحاجة إلى العمل ، وخاصة في المجتمعات الزراعية التي تنادى التقاليد بأن يعمل فيها الرجل والمرأة جنباً إلى جنب . وفي المجتمعات الحضرية أو المدن نجد أن المرأة التي يستطيع زوجها أن يعولها وينفق عليها ويوفى لها احتياجاتها لا تخرج للعمل .

والمرأة المحببة في كادو لا تخرج من منزلها إلا لزيارة الطبيب أو لزيارة أختائها أو لحضور حفلات الميلاد والزواج والمشاركة في العزاء وهي لا تخرج إلى السوق لشراء حاجاتها ، ولكنها تبقى داخل جدران منزلها تربي أولادها وترعى شئون بيتها ، ولكن الواقع هو أن كثيراً من هؤلاء النسوة لهن دخول خاصة بهن ، وهذه الدخول تبقى ملكاً لهن لا يمسها أحد . والمرأة تظهر وجبة واحدة في اليوم وتشترى طعاماً مجهزاً من نسوة أخريات . وهذا نلاحظ أن المرأة التي تبيع الطعام تحتفظ بشئ منه لها هي بينما الرجل هو الذي يشتري المواد التي يصنع منها هذا الطعام . ومعظم نساء كادو يحتفظن بأموالهن ليساعدن في مهور بناتهن ، وفي نفقات تزويج أبنائهن ، كما أن بعض هذا المال تحتفظ به المرأة كإمان لها إذا ما طلقت .

والمرأة في نشاطها المنزلي وفي نشاطها الذي يدر عليها دخلاً تعتمد اعتماداً كبيراً على الأطفال ، وباستثناء العائلات الثرية - وهي قليلة العدد - التي تستطيع أن تؤجر خادماً ، نجد أن المرأة تلجأ إلى الطفل في كل مهامها ، والطفل هو الصلة الوحيدة بين المرأة المحببة والعالم الخارجي ، فالأطفال مسموح لهم وحدهم بالدخول على النساء لأن الرجل البالغ لا يسمح له بدخول المنازل الأقارب المقربين ، والطفل يتنقل في مجتمع الهوسا بين مملكة الرجال ومملكة النساء بحرية تامة ، فهو الصلة بين المملكتين ، وهو الذي يحمل الرسائل والمعلومات . ويبيع الأطعمة ويشتريها من السوق ويساعد المرأة في نشاطاتها التي تدر ربحاً ومكسباً . والمرأة تعمل في ميادين المال ولكنها تحتاج إلى مساعدة الطفل ليقوم بتسويق منتجاتها . ولذا فكثيراً ما يشاهد الأطفال وهم يحملون البضائع من منزل إلى آخر أو يعرضون سلعاً للبيع ولذا فهم مسئولون إلى حد كبير عن توزيع الأطعمة والسلع في كادو ، كما هو الحال في كثير من مدن وقرى شمال نيجيريا . ولكن هذا لا يعني أن التحجب هو الذي يجعل المرأة المسلمة وحدها هي التي تعتمد على الطفل ، فعمالة الأطفال ليست مقصورة على المجتمعات المسلمة وحدها في غرب أفريقيا غير أن هذه العمالة تساعد المرأة على بقائها محببة ، ولكنها ، أي العمالة تحدث في عديد من أماكن أخرى غير مسلمة .

أثر التعليم الغربي

إن التعليم الحكومي في غرب أفريقيا ليس تطوراً حدث في خلال فترات الاستعمار أو حتى بعدها ، لأن التعليم الإسلامي كان موجوداً وبشكل واسع قبل الاستعمار . والواقع أنه بسبب اتساع رقعة التعليم الإسلامي وبسبب وجود العدد من المتعلمين باللغة العربية فقد لجأ البريطانيون إلى استخدام الوسائل التقليدية

القائمة مستخدمين بذلك سياسة الحكم غير المباشر ، محجّمين ادخال المدارس الأوربية التي كانت في أول الامر عبارة عن بعثات تبشيرية مسيحية في هذه المنطقة .
ومنذ استقلال نيجيريا انتشر التعليم الغربي في بعض المناطق فقط وكان هذا الانتشار بمثابة وسيلة سياسية تهدف الى تدعيم بعض المناطق التي كانت تتسلم الانجليزية فعلا ، وقد قامت الحكومة الفيدرالية العسكرية في ١٩٧٨ بحملة واسعة عرفت باسم الحملة الشاملة للتعليم الابتدائي ، وأفردت هذه الحكومة كما أفردت حكومات الولايات جزءا كبيرا من ميزانيتها بهدف تعميم التعليم الابتدائي في أوائل عام ١٩٨٠ .

وقد لاقى هذا البرنامج الحكومي استجابات مختلفة من الولايات وكثر عدد المتقدمين للمدارس الابتدائية ما توقعته الحكومة ، ففي الولايات الشمالية تقبل السكان التعليم الغربي للذكور أكثر مما تقبلوه للإناث رغم أن هذا الاتجاه أخذ يقل نظرا لاشتراك الزعماء الدينيين في الحملة جنبا الى جنب مع الوزراء المحليين للتعليم بهدف أقلمة النظام التعليمي للاحوال المحلية ، وكانت هناك مجادلات عديدة في المناطق الإسلامية لتضمن التعليم الاسلامي في النظام التعليمي الغربي .

وهنا لا يسمح الفرد الا أن يتمعن في أثر ادخال النظم الغربية على نطاق واسع . والمعروف انه ليس ثمة شك ان في خلال القرن التاسع عشر عندما بدأ النظام التعليمي الحكومي في أوروبا والولايات المتحدة كان له أكبر الأثر على الأطفال وعلى آباءهم تجاههم وخاصة فيما يتعلق بمساهمة الطفل اقتصاديا في ميزانية الأسرة ، فقد بدأ الأطفال يصبحون مصدرا للانفاق بدلا من الكسب وهذا بطبيعة الحال أدى الى انخفاض عدد المواليد .

وفي المجتمعات المسلمة وفي المجتمعات المحجبة في شمال نيجيريا يجدر بنا ان نبحت أثر ادخال التعليم الغربي على مركز المرأة ، وهنا قد نجد أثرا قصير المدى وأثرا آخر بعيد المدى ، ففي الأثر القصير المدى نجد أن المرأة المحجبة قد فقدت مصدرا للعون كانت تعتمد عليه ، وفي البحث الذي أجريناه وجدنا أن بنات هذه العائلات كن يكتسبن ما يقدر بثلاثة أضعاف ما تكسبه البنات اللاتي ترددن على المدارس وذلك بانشغالهن في بيع المنتجات في الشوارع ، وكان معظم ما تكسبه هاته الفتيات تستخدم لمهورهن لا لشراء الحاجيات المنزلية ، الا في حالات العائلات الفقيرة جدا ، ولذا فقد يغير التعليم الغربي للمرأة كل المفاهيم التقليدية عن الزواج ، وأول تغيير قد يحدث في سن الزواج ، إذ سترتفع هذه السن نظرا الى تغير المصدر الذي يحصلن على مهورهن منه ، وبدأ الشبان الذين يبلغون الزواج هم الذين يعلمون على جمع المهر بدلا من الامهات . ورغم انه ليس من المتوقع أن تخرج المرأة في قبائل الهوسا من الحجاب ، او أنها ستغير طريقة حياتها عند الزواج الا انه لا يمكن التغاضي عن احتمال حدوث هذا مستقبلا . والتقاليد تعارض التعليم الغربي للمرأة لأن هذا التعليم قد يخرجها من تحجبها ، او قد يجعلها لا تقبل الحجاب ، ولكن حتى في أكثر الانظمة محافظة نجد المرأة تعمل وتكسب قوتها ، ونجد أن المجتمع يتقبل هذه الحقيقة . وكلما ادت فرص العمل أمام المرأة بعد أن تعلم كلما زاد الآمل في أن تتغير تقاليد الزواج أيضا .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها الهيئة اليونسكو لطباعة الدولية
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع التبعة القومية لليونسكو وبمبادرة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

نظرة عالمية حول حل مشاكل العمل

انى على علم تام بخطر التعميم عندما نستخدم كلمة (غريبى) ، ونضمنها غرب ، أوروبا وبلاد أمريكا الشمالية ، ورغم هذا فانى أخاطر بأن أطرح المشاكل ببساطة . وبكفاية -حتى أثير النقاش والحوار ، وحتى أتجنب خطر المتاهة فى تحليل دقيق لنظم تخضع لأنظمة اجتماعية واقتصادية متباينة ، ولذا فانى سأشير الى بلاد أمريكا اللاتينية على أنها بلاد غير غربية ، وكذلك بلاد أفريقيا وآسيا ، وكلها تدخل ضمن البـلاد النامية ، ولكنى سأضمن أيضا بلادا متقدمة صناعيا جدا مثل اليابان فى هذا النطاق . ولقد حصرت دراستى فى مدى أثر العوامل الغربية فى عالمنا المعاصر ، أما البلاد التى تتمتع باقتصاد مخطط فلم أضئها هذا المقال .

الاتجاه الغربى فى حل مشاكل العمل

المعروف ان ثمة اتجاها فى الغرب عند قض منازعات العمل ، وهو ان يتسم التفريق بين المنازعات الجماعية والمنازعات الفردية ، وبين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق . ورغم بعض الاختلافات وخاصة فيما يتعلق بالتفرقة الأخيرة أى التى بين

الكاتب: تاراشي ا. هافامه

عميدا لكلية الحقوق بجامعة صوفيا بطوكيو كما يعمل
سكرتيرا عاما للجنة علاقات العمل بمدينة طوكيو . وقد قام
بأبحاث عديدة كما عمل استاذًا زائرا في ألمانيا الاتحادية
وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وله كتابان باللغة
الانجليزية : « علاقات العمل في اليابان اليوم » ، ١٩٧٩ ،
و « قانون العمل والعلاقات الصناعية في اليابان » ١٩٧٩ .

المترجمة: تماضر توفيق

رئيسة تلفزيون جمهورية مصر العربية سابقا .

المصالح والحقوق ، فان معظم علاقات العمل في الغرب تقوم على هذا الاساس رغم ان
هذه التفرقة قد أخذت تقل تدريجيا في الأهمية وخاصة في البلاد الأوروبية .

ولاتزال أسس وماهيم مواجهة مشكلات العمال ومنازعاتهم في البلاد الغربية
تقوم في مضمونها على هذه التفرقة ، لأن المشكلات الفردية تختص بحلها المحاكم أو أي
اجراء قضائي ، فالمحاكم هي التي تفصل في منازعات الحقوق ، بينما نجد ان المنازعات
الجماعية تحل عن طريق الحوار أو المفاوضة الجماعية أولا ، ثم عن طريق التصالح
أو الوساطة أو الفرض ثانيا ، وقد يصحب هذه المنازعات اضراب أو امتناع عن العمل في
خلال المحاكم أو الهيئات القضائية وقد تتدخل فيها أيضا الوساطة الشخصية .
مرحلة نزاع المصالح ، ومرحلة نزاع الحقوق والمرحلة الأخيرة كثيرا ما يتم حلها من
خلال المحاكم أو الهيئات القضائية وقد تتدخل فيما أيضا الوساطة الشخصية .

والفرق بين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق يقوم على الزعم بأن نزاع المصالح
لا يمكن ، بطبيعته ، حله عن طريق الوسائل القضائية العادية ومثال ذلك : ان أي

نزاع يقوم بسبب مفاهيم الاتفاق على الأجر فرديا كان أو جماعيا بعد ان تم الاتفاق عليه وتفسير الأمور تبعاً له ، هو في الواقع نزاع يختص بحقوق العمال المعترف بها في الحصول على أجر وبواجب صاحب العمل في أن يدفع هذا الأجر ، كل هذا تبعاً لاتفاق سبق وموقع عليه من الطرفين . وقد تصدر المحكمة رأياً قضائياً فيه تفسر الاتفاق المنصوص عليه تفسيراً معيناً . وفي ذات الوقت اذا افترضنا أن العمال قد يطالبون بزيادة في أجورهم بسبب عدم رضائهم عن هذا الاتفاق المسبق الموقع عليه ويقوم عندئذ نزاع بسبب رفض أصحاب العمل منح العمال هذه الزيادة فان هذا لا يعتبر نزاعاً على حقوق ممنوحة وواجبات مفروضة ، والمشكلة هنا ليست في حق العمال في الزيادة ولكن في نسبة هذه الزيادة . وهذه النسبة لا تقتضى رأياً قضائياً ، فمثل هذه المنازعات لا ترفع الى القضاء ، ولكن يتم حلها عن طريق التفاوض أو عن طريق وساطة طرف ثالث ، وهي اجراءات تختلف عن الاجراءات القضائية .

ان النظام الغربي في حل منازعات العمال ، وهو نظام يفرق بين منازعات العمل في ظروف معينة تقتضى اجراءات حل معين يقوم على النظرية التي تقول ان منازعات الحقوق يمكن حلها قضائياً ولكن بطريقة سلمية ، اما منازعات المصالح فهي أساساً تحل عن طريق التفاوض ، الذي قد تصاحبه عملية اضراب ، أو عن طريق تدخل طرف ثالث في النزاع ، وهذا يحدث في حالات استثنائية قليلة .

وازاء هذه النظرية ، فان الاضراب أو حتى المنازعات ينظر إليها على أنها أمر غير مرغوب فيه أو على أنها الملجأ الأخير اجتماعياً ، أو على أنها بديل هزيل لأساليب أكثر تحضراً وأقل دماراً لاقرار النظام الاجتماعي . ورغم أنه ليس ثمة شك في أن المنازعات العمالية الخطيرة موجودة في المحيط الصناعي ، فان معظم المراقبين يعتقدون انه ، على الأقل في معظم المجتمعات الصناعية ، أصبح هذا السبيل أمراً عادياً كثير الحدوث وخاصة عندما يبدأ العمال في المساومة الجماعية . ولهذا نجد ان نظام فض المنازعات العمالية انما ، بما أنه جاء نتيجة مجهودات تهدف الى تأسيس هذا النزاع يميل الى اهمال السمات الطبيعية للنزاع الصناعي وما يكتنفه من صعاب ولعل أوضح مثل على ذلك الاتجاه النظرية التي تميل الى ترك الاضراب حتى يذيل على عودة ، وهي نظرية كانت سائدة في ١٩٥٠ ، بعكس ما كان سائداً في عام ١٩٤٠ ، ١٩٣٠ ، وهي نظرية لم تتوقع أي انتعاش مادي للاضرابات في بلاد أوروبا الشمالية ، ولكنها نظرية أثبتت حين توقعاتها عندما عمت الاضرابات الشديدة وخاصة في بلاد اسكندناوه وفي ألمانيا الاتحادية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، هذا اذا لم تأخذ في الاعتبار الانفجار الاضرابي الذي حدث في المملكة المتحدة .

ان النزاع في العلاقات الصناعية يأخذ شكل المؤسسة وخاصة بعد تأليف النقابات العمالية وقبولها كأمر واقع وقانوني ، وبعد أن أخذت هذه النقابات تسلك دوراً هاماً في فض هذه المنازعات عن طريق المساومات الجماعية . ولكن هذا لايعنى بالضرورة ان المنازعات العمالية الجماعية أمر منظم للغاية ، بل الواقع انها كثيراً ما تبدأ

من خلال جماعات غير منظمة تنير الاضرابات ، وكان هذا كثير الحدوث عندما ظهرت النقابات خاصة في البلاد الصناعية . وقد أدى ظهور الاساليب الاخرى كالمساومة الجماعية ومجالس العمل وقضى المنازعات والوساطات الشخصية الى انشاء النقابات بهدف تجميع الجماعات المثيرة للاضراب في نسق منظم ، واليوم ورغم وجود جماعات العمل هذه في المصانع او على نطاق اوسع وأكثر تنظيماً فان الحقيقة النابتة هي أن المنازعات العمالية هي في الأصل وفي الأساس مناعات جماعية وحتى عهد قريب في البلاد الصناعية كان ممثلو العمال في المصانع يختارون بلا تدقيق وينتخبون بشكل غير رسمي ، وكان هؤلاء الممثلون هم الذين يقودون الاضرابات بشكل غير منظم . أما اليوم فقد انضم هؤلاء الممثلون الى نقابات منظمة تختص كل واحدة منها بنوع من العمالة . ورغم هذا فاننا نجد ان كثيرا من النقابات لا تؤيد الاضرابات التي يقوم بها اعضاؤها ، كما ان الدولة قد تعتبر هذه الاضرابات غير قانونية . وفي البلاد المتقدمة صناعيا ، حيث تلعب نقابات العمال دورا هاما في فض منازعات العمال ، نجد ان المنازعات التي لا يمكن فضها ينتج عنها اضرابات خطيرة . وهذا يدل على ان هذه المنازعات هي خلافات بين جماعات معينة وان المؤسسات أو النقابات العمالية الراحنة تجد من الصعب جدا معالجة مثل هذه المنازعات ، هذا بالرغم من كونها هيئات مصعدة تنظيما جيدا .

والاعتماد على المفاوضات وعدم الرغبة في أن يسمح للدولة بالتدخل في الهيئات ذات الاستقلال الذاتي ، كانت كلها أساسا في حل المنازعات العمالية في البلاد الغربية ، رغم ان الحقيقة وواقع ان الحل لم يكن أمرا هينا في كثير من الحالات ومنيت كثير من هذه المحاولات بالفشل . فمثلا هناك بلاد اوروبية غربية كثيرة تعترف بقانونية الحوار الجماعي منذ أوائل القرن الحالي ، ولكن وحتى في الوقت الحالي نجد ان مبدأ الاستقلال الذاتي يتم تأكيده مرارا وتكراراً كاساس للعلاقات الصناعية . وكانت ألمانيا من أول الدول التي أكدت هذا الاستقلال الذاتي ، أما في البلاد الانجلو أمريكية فقد حدث بعض الاعتماد عن هذا المبدأ . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك عندما صدرت قوانين العمل المعروفة باسم قانون واجز في عام ١٩٣٥ . وحتى في المملكة المتحدة حيث يتمسك عمالها بمبدأ الاستقلال الذاتي فقد بدأ أخيراً بعض التغيير عندما صدر قانون العلاقات الصناعية عام ١٩٧٢ . ولم يحن الوقت بعد لاستخلاص أية نتائج من معنى التغييرات التي ادخلت على العلاقات العمالية في بريطانيا لأن هذا القانون تم تعديله عام ١٩٧٥ .

وخلاصة القول ان مبدأ الاستقلال الذاتي كان هو الأساس للعلاقات الصناعية في معظم البلاد الصناعية لعشرات السنين ، ولا يزال تدخل الحكومة في شئون العمال أمرا استثنائيا ، ولا يحدث الا في حالات الطوارئ . ويرجع هذا الى عدة عوامل تكمن في طبيعة النزاعات العمالية ذاتها ، أولا : ان هذه المنازعات تحدث يوميا ، ولذا فان كثرتها وحدها تجعل من العسير بل من المستحيل ان يعتمد على الحكومات في حلها ، وثانيا : ان العلاقات الصناعية أمر دائم ومستمر ، ويجب ان يستأنفها الطرفان بمجرد

الانتهاء من أى نزاع • وإذا تمت تصفية النزاع فى المحاكم بدلا من أن يصيغها الطرفان المتنازعان فنكون نتيجة هذا عادة قطع هذه العلاقات تماما • أما اذا كان الطرفان يريدان استئناف علاقاتهم فينبغى أن يتم التصالح من خلالهما أو من خلال المؤسسات المختصة بنص مثل هذا النزاع دون اللجوء للحكومة أو للقضاء • وبقاء العلاقات الصناعية قائمة أمر لا يرجع الى رغبة الطرفين فحسب ، بل هو أمر لازم • والسبب الثالث يرجع الى أنه عند بداية قيام نقابات العمال فى معظم البلاد الصناعية كانت هذه النقابات لا تتفق كثيرا فى الحكومات وتعتبرها عنصرا معاديا للعمال وتسزيب دائما فى تدخل الحكومات فى أى نزاع عمالى • ولعل هذا كان من أهم الأسباب التى تجعل العمال يتمسكون بمبدأ الاستقلال الذاتى والسبب الرابع هو أنه فى الحقيقة نجد ان معظم المنازعات العمالية الهامة تنصب دائما على المصالح وليست على حقوق وواجبات المتنازعين ، ومثل هذه المنازعات ، أى منازعات المصالح لا تصلح للحل من خلال الهيئات الحكومية وخاصة المحاكم القضائية •

ورغم ان مبدأ الاستقلال الذاتى فى حل المنازعات ينبع من طبيعة منازعات العمل نفسها ، إلا أنه ليس نهائيا ، حتى فى معظم الدول الغربية ، ولكن يمكن أن يتأقلم تبعاً للاحتياجات الراهنة ، لأن الزعم بأن حل المنازعات عن طريق الاستقلال الذاتى سبيل جيد فائنا نجد الفريقين يلجأان للحكومة اذا ما فشلا فى حل النزاع لأن هذا هو المبرر الحتمى الوحيد • والحل الذاتى يعتمد الى حد بعيد على نظام النقابات ونظام العلاقات الصناعية فى أى بلد ما ، فهو يقوم بدور فعال فى البلاد التى تكون النقابات فيها بعيدة عن الايديولوجية السياسية مما يسهل احتواء المشكلة وتنظيم حلها دون اللجوء الى الحكومة أو القضاء • أما فى البلاد التى تسيطر فيها السياسة على النقابات العمالية فان من الصعب فض المنازعات لأن المواجهة -- عندئذ -- تكون مواجهة سياسية •

وبعض المجتمعات ليست فى وضع يسمح لها بأن تتمتع برفاهية الحكم الذاتى فى حل المنازعات ، لأن هذا يتوقف على مدى رفاهية المجتمع ذاته وعلى مستواه الاقتصادى ، بل على بنائه الاقتصادى أيضا • كما ان النظام القضائى والسياسى القائم فى مجتمع ما ، ومدى استقراره ، وطبيعته العلاقات الصناعية به ، كل هذه عوامل تؤثر فى مدى فاعلية الحل عن طريق الاستقلال الذاتى • وإذا أطننا النظر بعيدا عن الدول الغربية نجد مجتمعات لا تعترف اطلاقا بنقابات العمال ، وعلى الناحية الأخرى نجد مجتمعات تسمح بالاستقلال الذاتى فى كل قطاعات الصناعة ولكنها تحرم أحزاب رجال الجيش والبوليس وعوظفى السجون وغيرهم • ولكن على أية حال فان معظم البلاد المتقدمة صناعيا تتعرف باستقلال ذاتى من حيث المبدأ ، ولكنها لا توافق على الأحزاب أو تفرض عليه بعض القيود ، وخاصة اضراب الموظفين أو العاملين فى المصانع التى تنتج المواد العامة الاستهلاكية •

وبما أن مبدأ الاستقلال الذاتى قد نبه أصلا من العداء والشك بين الحكومة والنقابة فانها لاعمى لها فى البلاد التى لا تقوم بها نقابات • فمثلا فى استراليا

ونيوزيلنده وهما بلدان ديمقراطيان صناعيا . كانت هناك حكومات لا تشعر بالهشام تجاه النقابات العمالية في أول الامر ، ولذا فقد لعبت الحكومة دورا هاما في فض المنازعات العمال في هذين البلدين خلال تاريخ علاقاتهما الصناعية على مدى السنين .

الموقف في خارج بلاد الغرب

في معظم بلاد أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نجد أن النظم الغربية تكاد تكون سائدة على الأقل من حيث الشكل - وإن كان هناك بعض النباين ، ففي أمريكا اللاتينية مثلا ، وفي بعض بلاد أفريقيا وخاصة التي تتكلم الفرنسية ، اقيمت محاكم للمعدل تختص بفض المنازعات العمالية ، كما نجد في بعض البلاد الاسيوية الأثر الأمريكي واضحا ، حيث لا يحظى العامل بعدالة تامة .

وفي البلاد غير الغربية نجد الاستقلال الذاتي للنقابات يكاد يكون معدوما أو محدودا ، ونجد الحكومات مهيمنة تماما على الخطط الاقتصادية بسبب الحكم الديكتاتوري القائم ببعض هذه البلاد ، وفي هذه البلاد نرى الضغط الشديد يمارس لحل المنازعات العمالية ، وهو ضغط كثيرا ما يطبق الزج في السجن ومنع الاضرابات وهذا اتجاه واضح جدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أكثر مما هو موجود في بلاد آسيا ونجد أيضا ، اختلافا واضحا بين هذه البلاد ذات النظام الحكومي في حل المنازعات العمالية ، ففي بعضها نجد أن الضغط يتم عندما تقش كل الوسائل السلمية ، أو تكون محدودة بالقطاع العام والخدمات العامة وغيرها من الصناعات الأساسية ، أو الى حالات الطوارئ ، أما فيما عدا ذلك فانبأ نجد الحل يتم بطريق الضغط في كل الحالات .

إن الفرق بين المنازعات الجماعية والمنازعات الفردية ، وبين المنازعات حول الحقوق والمنازعات حول المصالح معترف بها جميعها على الأقل من الناحية النظرية ، وهناك وسائل متخصصة لحلها ، ولكن في واقع الأمر نجد أن هذه الفروق كثيرا ما يتم تجاهلها ، والمنازعات الفردية مفروضة فيها أن تحل عن طريق المحاكم العادية أو محاكم العمال التي تختص بالمنازعات العمالية ، ولكن الملاحظ أن هذه المنازعات الفردية كثيرا ما تتحول الى منازعات جماعية مجرد أن تشعربها النقابات . وفي ذات الوقت نجد الفرق بين المنازعات التي تدور حول الحقوق وتلك التي تقوم بسبب المصالح يكاد لا يكون ملحوظا في تلك البلاد . وكثيرا ما نجد أنه يتم اللجوء للوساطة لحل منازعات الحقوق أيضا . والسبب في هذا الاضطراب هو أنه في معظم هذه البلاد نجد أن المؤسسات النظامية وهيئات الوساطة تقع كلها في يد موظف حكومي واحد ، كما نجد أن النقابات العمالية وهيئات الممثل للعمال لاتترك وقتا للوساطة أو الحل ، ولكن ثمة سبب جذري آخر موجود في هذه المجتمعات .

والمعروف أنه في المجتمعات التي كانت قائمة قبل الحضارة ليس هناك تحديد واضح للمسلك الاجتماعي ، سوى أنه يخاف عن المسلك القانوني ، فهذا الأخير

لا يتدخل في حل المنازعات . وفي مجتمع لا تسود فيه الأنماط العالمية نجد ان أطراف أى نزاع ما لا يتقبلون الحلول الواضحة التى تعرضها المؤسسات القضائية مثل المحاكم ، كما نجد وخاصة فى بعض البلاد الآسيوية ، ومن بينها بلد متقدم جدا فى الصناعة مثل اليابان - التنسيق والترابط مطلوبين جدا باعتبارهما قيمة اجتماعية فى مثل هذه البلاد يتحاشى أطراف النزاع اللجوء الى المحاكم ، حتى فى حالات النزاع حول الحقوق ، ويفضلون اللجوء الى الوساطة بمن طريق ثالث .

والواقع أن المؤسسات الحديثة التى تقوم بحل مثل هذه المنازعات كالمحاكم والهيئات الحكومية تعترف أنها لا تعمل طبقا لاساليب حديثة . ورغم ان هذه المؤسسات قد صممت ونشئت تبعاً لمقاييس غربية إلا أنها فى الواقع تلعب دوراً تقليدياً سفاية ، وقد جاء فى تقرير لمنظمة العمل الدولية جدل فض المنازعات العمالية فى البلاد الأفريقية ان نجاح المحاكم الحديثة التى انشئت لفض المنازعات العمالية فى بلاد أفريقيا التى تتكلم اللغة الفرنسية هى طبقاً لقانون عام ١٩٥٢ يرجع فى المقام الأول الى اتصالها الوثيق بالمؤسسات القائمة والتى تعمل طبقاً لتقاليد عتيقة ، والوضع ذاته نجده فى اليابان أيضاً على الرغم من وجود الكثير من المحاكم العمالية ولجان فض نزاع العمال التى انشئت طبقاً لنظام الولايات المتحدة الأمريكية وتناثر تأثيراً واضحاً بها .

ولعل أهم عامل يؤثر فى مشكلة فض النزاعات العمالية فى البلاد غير الغربية هو الاهتمام الذى ينصب على الناحية الحضارية والناحية الانسانية بدلا من الناحية الاقتصادية ، وهى الناحية التى كثيراً ما تعوم عليها هذه المنازعات . والواقع ان هذا الاهتمام يكون السبب الرئيسى والايجابى فى حل مثل هذه المنازعات ، فالمقاييس المستخدمة كثيراً ما تكون مرنة وشخصية ، وقد تؤدي فى بعض الأحيان الى المحو والسيطرة ، ولكنها فى أحيان أخرى كثيرة تأتى بنتائج ايجابية للغاية وذلك بتوجه الاهتمام الى الحاجات المادية الأطراف المتنازعة بوصفها آدمية ، متجنبين بذلك العنصر الاقتصادى الجامد . وقد يحق لنا هنا أن نحاول بحث الموقف المتغير المتطور فى العلاقات الصناعية فى الغرب حتى نكتشف ما الذى يستطيع الغرب أن يتعلمه من البلاد الأخرى غير الغربية .

التغيرات التى طرأت حديثاً على العلاقات الصناعية فى الغرب

ان مدداً الاستقلال الذاتى الذى ساد العلاقات الصناعية حتى الآن أصبح موضع بحث وتغيير فى كثير من بلاد الغرب الصناعية ، وأخذت الحكومات تظهر فى الصورة وأخذ دورها ينمو تدريجياً بسبب العديد من العوامل المعقدة . فالأولا : أدى النمو الاقتصادى السريع فى كثير من بلاد الغرب الى زيادة العمالة الى تحسين حالة العمل والعمال ان حد جعل الأنماط المتبعة فى فض النزاعات أمراً غير ذى موضوع ، ونتيجة لذلك أخذت النقابات المنشأة تبعاً لنمط أففى فى بنائها يتفق والنمط الأفقى للمدينة

أو الصناعة تفقد أهميتها شيئا فشيئا ، ونظرا الى ان هذه النقابات لا يوجد لها ممثلون أو عملاء في مواقع العمل ذاتها في بعض البلاد فان دورها في تنظيم العمل الميداني أخذ يتضاءل . وازاء هذا الاتجاه ورغبة في تقويمه أخذت بعض النقابات في بريطانيا تعدل من بنائها ليضمن وجود ممثلي العمال وقد كانوا في البداية ممثلين للعمال ضمن عضويتها ، وفي ألمانيا الاتحادية أخذت النقابات تتسلل داخل المجالس العمالية وتنتب عملاهما فيها بل في المصانع ذاتها . ولكن كل هذه المحاولات لم تصادف نجاحا حتى الآن في أي من البلدين . فرعاء العمال في مجال العمل ذاته وفي ميدان العمل لا يزالون يقاومون هذا الاتجاه من النقابات وقد قاموا بشن اضطرابات عنيفة لتحسين حال العمل . وهذا يشير الى ان مبدأ الاستقلال الذاتي لم يصل بالنقابات الى ما تريد في مشكلة حل النزاعات العمالية .

والعامل الثاني - وهو عامل له اتصال وثيق بالاستقلال الذاتي - فنظرا الى التقدم التكنولوجي الهائل وإلى التجديدات الكثيرة التي طرأت على الصناعة وخاصة النمو ولزيادة في أعداد العاملين المديرين وذوي الياقات البيضاء فلقد تغيرت تبعاً لكل ذلك احتياجات ومشكلات العمال ، ففي الماضي كانت طلبات العمال تنحصر في ان الوصول الى حد أدنى للأجور ولساعات العمل وغيرها من ظروف العمال التي يمكن الاتفاق عليها على أسس اقليمية داخل نطاق المهنة أو الصناعة . أما مشكلات اليوم فهي أكثر تعقيدا وتشتمل على احتياجات ومشكلات سيكولوجية ونفسية ، مثل أحوال العمل السيئة ورتابة نوع العمل والفنئ النفسى والذهنى ، وكلها مشكلات ينبغي حلها كل واحدة على حدة في ميدان العمل ذاته ، ولذا فقد أصبحت المشكلة مزدوجة أمام الحل الذاتي أو الاستقلال الذاتي . وأصبحت المشكلات مثل ساعات العمل والأجور التي كانت فيما مضى يتم انفصل فيها عن طريق المفاوضات النقابية لا يمكن حلها الا عن طريق قوة تقع خارج نطاق النقابة ، أى عن طريق التنمية الاقتصادية الهائلة وعن طريق زيادة عدد العمال ، وبذلك تضاءلت الى حد كبير سلطة النقابات كما أصبح - في الوقت ذاته - من الصعوبة بمكان معالجة هذه المشكلات الجديدة أفقياً من خلال النقابات ، وخاصة اذا كانت هذه النقابات كما هو الحال في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية ليس لها ممثلون في المصانع . وازاء كل هذه الحقائق أصبح فض النزاع عن طريق الحل الذاتي اعتمادا على النقابات القائمة لايعمل بفعالية خلال الأعوام الأخيرة .

وثالثا : نجد ان النمو الاقتصادى والتوسع في العمالة وارتفاع الاجور قد زادت حتماً من خطر التضخم وازدياد الأسعار الحرفاني . ومما لاشك فيه ان الجميع قد لا يتفقون على أن سبب التضخم في المجتمعات الصناعية - حالياً - هو ذلك وحده ، ولكن مما لاشك فيه أن التدخل الحكومى فى العلاقات الصناعية ينبع - على الأقل جزئياً من المساومة بغير حدود التي تقوم بين الهيئات الصناعية الكبرى والنقابات العمالية مما أدى الى سوء توزيع الدخل . وليس هنا المجال للبحث في مغزى وأثر سياسات للدخول التي تتبناها معظم الدول الصناعية الكبرى ، ولكن يجدر بنا الإشارة الى

حقيقة واحدة وهى ان عدم القدرة على حماية مصالح العمال وغيرهم من الطوائف التى يتكون منها أى مجتمع كان من أبرز نواحي النقص فى نظام المساومة الجماعية .

وفى المجتمعات الصناعية المعاصرة تختص الحكومات بالخدمات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى والصحي ، ولاشك أن الطوائف التى تحتاج الى هذه الخدمات هى طوائف العمال المتطلين وخاصة اذا كانوا ينتمون الى اقلية . وفى المجتمعات التى توجد بها جماعات هائلة من العمال المهاجرين نجد أن هذه الطوائف هى التى بحاجة الى رعاية وحماية فى الواقع ، وليست صوائف العمال المنتمين الى نقابات منظمة وتمتع بمزايا هائلة ، لان العمال المهاجرين دائما يكونون غرباء عن البلد الذى يعملون فيه ، كما أن الأعمال التى تسند اليهم تعتبر من أكثر الأعمال ارهاقا وأقلها دخلا ، كما أن الظروف التى يعملون بها كثيرا ما تكون قاسية . وقد اهتمت حكومات العديد من البلاد أخيرا وبدأت فى اصدار التشريعات التى تضمن حماية مثل هذه الطوائف بادخالها ضمن النقابات العمالية ، ولكن لايزال الامر مقلقا حتى الآن : هل تقبل النقابات تضمين هذه الطوائف ام لا تقبله .

والمعروف أن المحاكم فى كل بلاد العالم هى التى تفصل فى المنازعات ، ولكن هذه المحاكم تحكم دائما بالقانون ولذا فهى لاتصلح لفصل منازعات المصالح ، ولذا فقد أوجدت معظم البلاد الصناعية نظاما بديلا لهما ، وهى هيئات تقوم بالتفاوض فى المنازعات حول المصالح من خلال اسداد أحكام أو من خلال مساومات ، ومثل هذه التصالحات تتم عن طريق هيئات خاصة أو عامة . وفى البلاد التى تتمتع جدا بنظام الاستقلال الذاتى نجد أنها تحل عن طريق هيئات خاصة ولا تقبل هذه الهيئات أى تدخل من الحكومات .

وقد أخذ دور الهيئات الحكومية ينمو فى خلال السنوات الاخيرة . كما أخذت طبيعة الخلافات وطريقة حلها هى الأخرى تتغير تدريجيا . والمصالح تتم كمعامل مساعد للمساومة حفاظا على مبدأ الاستقلال الذاتى ، وينحصر دور هذه المصالحة فى ازالة سوء التفاهم وتخفيف حدة التوتر الذى قد يقوم بين أفراد الجماعة المتخاصمتين ويؤدى فى كثير من الاحيان الى تعويق الحل الذاتى . ولعل أهم فرق بين الاتجاهين ، فض النزاع عن طريق المحاكم وفضه عن طريق الوسيط ، وهو أن الوسيط - يعكس الناحى - لايهتم كثيرا بجوهر المصالحة ، فاذا كانت هذه المصالحة - ليست الا عاملا مساعدا للمساومة فهى لا تهتم بمبادئ العدالة وليس باستطاعتها تأكيد المبادئ القانونية ضد رغبات الطرفين .

وقد لوحظ فى الاعوام الأخيرة أن الوسيط يتحررون من القيود التى تجعل منهم مجرد عون فى مهمة المساومة . واخذوا يولون جوهر الكثير من اهتمامهم ، بل أخذوا يشعرون أنهم أدوات للسياسة العامة وخاصة اذا ما حاولت الحكومات استخدام سياسات التدخل وتحديد الأجور والزيادة فيها . ورغم هذا ، فإن تدخل هؤلاء الوسطاء

فى النزاع ومحاولاتهم الضغط على الحكومات لتغيير سياساتها ينظر اليه على أنه تدخل لا مبرر له فى سياسة الاستقلال الذاتى . ولكن حتى لو اقتضت الوساطة على السبيل قدما بعملية المساومة فإن الوسيط يجب ألا يحرم من كل المبادرات ، فشرط الصلح يجب أن نترك له هو ليتخذ فيها قرارا ، وحتى أكثر الوسطاء محافظة ينبغي عليه أن يطلب من أحد الطرفين بعض التنازلات ، وإذا ما وجد طلبات الطرف الأخرى لها ما يبررها . أو إذا وجد طلبات الطرفين بعيدة عن المعقول فعندئذ ينبغي عليه أن يقدم هو باقتراحاته لاقناع الطرفين .

وعلى الرغم من كل هذا ، فإن الفرق بين الوسيط والقاضى لا يزال قائما فالوسيط يؤسس قراراته على ما يعتقد هو أنه الاصلح أو الآوفق فى العلاقات الصناعية ، بينما القاضى تقوم قراراته على المستوى القضائى القانونى ، وقد أورد فولك شميديت ، الفرق بين التصالح يساعد على المساومة والتصالح الذى يأتى نتيجة لتدخل القضاء ، ويسمى الأخير نوعا من الإدارة ويصفه بأنه تطبيق قوانين بغض النظر عن الحقوق . والواقع أن الأوضاع التى تسود فى المنازعات العملية يجب ألا تستند على ما هو قانونى ، بل على ما هو عادل ومنصف ، وقد ضمن هذه الأسس أو القوانين المساواة بين الأجور فى جماعات العمال المترابطة من حيث منطقة العمل ونوع العمل ومستويات الانتاج والارتفاع فى أسعار المعيشة والتفورات التى تطرأ على مستويات الحياة وجعلها مؤشرات لسياسة الدخول .

وهذه المستويات كثيرا ما تعارض بعضها البعض ، ومثال ذلك : انه إذا تقرر رفع أجور العمال بسبب العدالة فإن هذا القرار قد يعارض مع مستوى الانتاج ، ولذلك فعلى الوسيط أن يختار الوسيلة من بين عدة وسائل قد تكون هى ذاتها متعارضة ، إذن ، ما هو المقياس الذى يجب أن يسير عليه ؟ وهذا المثل الذى أوردناه يفرق بين ما يسمى بالإدارة وبين الإجراءات القضائية ، رغم أن الوسيطتين تستخدمان مقاييس مميّنة . فالقضاء يبحث فى ماضى المشكلة وفى الحقوق والواجبات ثم يطبق القانون ، وفى حالة الوساطة ، على الوسيط نفسه أن يقرر المستوى الذى يجب أن يطبق ليعود الوئام والسلام للعلاقات العملية فى المستقبل . وقد يكون القضاء صالح لفض منازعات الحقوق المكتسبة ولكن حتى فى المجتمعات الغربية نجد أن الفرق بين الحقوق المكتسبة والمصالح كانت ولا تزال حتى الآن فروقا نظرية بعيدة عن الواقع . ومثال ذلك إذا أخذنا نزاعا يقوم على تفسير اتفاقية جماعية فإننا نجد أن النزاع نظريا هو نزاع حول الحقوق المكتسبة ولكن فى هذه الحالة نجد أن العمال يهتمون بكيفية تطبيق بنود الاتفاق فى المستقبل أكثر من اهتمامهم بما تم تطبيقه فى الماضى ، وأن النزاع فعلا يختص بمشكلات المستقبل حتى لو اتخذ شكل نزاع حول اتفاقية تمت فى الماضى .

وثمة نقص آخر يتصور حل المنازعات عن طريق القضاء وهو : بما أن هذه الوسيلة تهتم بغض النزاع بتطبيق القانون فإنها لا شك ستقود الى اتفاق حاسم يعطى

أولا يعطى ويخرج بقرارات راضحة تمنح أحد الأطراف مكسبا بينما لا تمنح الطرف الآخر أى شيء . ومثال ذلك ، اننا جميعا نعلم أن صاحب العمل في انبلاذ اغربية من حقه أن يفصل عاملا لعدة أسباب ، والغريب أن هذا الحق يتعارض الى حد كبير مع القانون العام لأى بلد من بلاد الغرب . وفي العلاقات الصناعية تنظر النقابات الى الكثير من قرارات الادارة على أنها تصبح للمساومة حتى رغم أن القانون يعطى صاحب العمل أو الادارة الحق فى ممارستها ، ولذا نجد المحاكم فى هذه البلاد كثيرا ما تضطر الى تغيير المبادئ القانونية والى اتخاذ سبيل أكثر مرونة ، واذا لم تفعل ذلك نجد أن النزاع ينتقل الى الهيئات المستقلة . والواقع أنه فى معظم بلاد العالم نجد القضاة يقومون بدور الوسطاء ، وأنهم يقومون بدور بناء فى استنباط أحسن الوسائل لحل منازعات العمل وفى تفسير قوانين العمل أو الاتفاقات الجماعية ، كما أن المحاكم كثير ما تلجأ الى بعض المفاهيم العامة ، مثل تغيير السياسة العامة ، أو الكفاية الاجتماعية ، أو المبادئ العامة وغيرها مثل الاستقلال الذاتى ، وقوانين العمال وخلافه لحل هذه المنازعات . إذن ، فإن القاضى فى كثير من الأحيان يقوم بدور مشابه جدا لدور الوسيط عندما تتعارض المصالح .

ورغم أن الحاجة اقتضت من القضاة أن يقوموا بدور الوسطاء فإن التساؤلات الكثيرة قد دارت حول مدى حاجة وصلاحيه هذا الاتجاه . فالقاضى محترف ، وليس بالضرورة محترفا فى العلاقات الصناعية ، كما أنه ليس متمرسا على اتخاذ اقرارات واصدار الأحكام خارج المحكمة . وفى بعض البلاد ، مثل ألمانيا الاتحادية وفرنسا ، أنشئت محاكم خاصة بالعمال يعمل فيها قضاة تمارسوا فى ميدان منازعات العمل . ويعمل بها أيضا بعض الأفراد الذين يمثلون العمال وأصحاب العمل أو الادارة ، وقرارات هذه المحاكم تعتمد على تجارب ومعرفة كل هؤلاء . وبسبب عضوية كل هؤلاء فى تلك المحاكم نجد أن احكامها كثيرا ما تؤدي الى الحل الصحيح فى منازعات العمل أكثر مما هو قائم فى المحاكم العادية . ولكن هذه المحاكم لاتخرج عن نطاق القانون فهى محاكم بالمعنى المفهوم للمحكمة ولذا فانيها لم تسلم من النقد الذى يقول يهتم أولا بعض منازعات المصالح كما يفعل المشرع ولكن دون شعور بأية مسئولية تجاه الاختيار الذى يتخذه .

وليس المنتظر من المحكمة أن تصنف تطور العلاقات الصناعية كما هو حاصل . واذا تمكنت الادارة كما يسميها فولك شبيدت من تطبيق وسائل مرنة ومتحركة قد تؤدي آخر الأمر الى تطبيق العدالة . ولعل أهم ميزة لهذا الاتجاه أنه يأخذ فى الاعتبار التطور المتوقع فى العلاقات بين الأطراف المعنية مما يساعد على حل المنازعات بطريق يتفق وطبيعة العلاقات العملية .

نظرة الى المستقبل

كما ذكرنا قبلا ، فإن المحاولات التى تبذل لفض المازعات العمالية والمهملات بوصفها مشكلات اقتصادية لم تصل الى المستوى المرغوب فى البلاد الصناعية الغربية ،

كما ان طريق الوساطة عن طريق الاستقلال الذاتى للنقابات والمساومة والتصالح كلها لم تحرز سوى نجاح بسيط . فى الوقت ذاته نجد أن طريق الادارة ؟ وهو طريق لم يكن معروفا فيما مضى أخذ يشهد الانتباه . كما ان المحاكم ذاتها أخذت هى الأخرى تتطور فى نظرتها الى تلك المنازعات وقد بينت أن سبيل المساومة الجماعية لا يمكن إلا أن يؤدى دورا محدودا فى فض النزاع وان دور الحكومات فى فض النزاع أخذ يأخذ اهتماما أكبر . وهذه الظاهرة تنصل الى حد كبير مما يقال عن أن العلاقات الصناعية فى بلاد الغرب قد أخذت تنقلب الى نظام ذى ثلاثة أطراف بدلا من طرفين .

أن نواحي التصور التى تصيب نظام المساومة الجماعى هى فى الواقع ذات الحدود التى تتصف بها الأنماط الاقتصادية ، ومنازعات اليوم العمالية تقع خارج نظام المنازعات المعروف كما أنها تتمتع بمقدرة النقابات على حلها ، ولم يظهر حتى الآن نظام أو مؤسسة قوية باستطاعتها أن تلبى هذه الحاجات الجديدة وتحل محل النقابات التقليدية . وقد يكون النظام الجديد المطلوب لحل المنازعات متناسسا على أفكار ومبادئ تختلف تماما عن الأفكار التى تقوم عليها سس حل المنازعات العمالية الحالى . وليس واضحا تماما ما اذا كان نظام الادارة باستطاعته أن يساير حاجات المجتمع العصري ولكن لو أن الاسلوب الجديد المعالجة لا يملك سوى تخفيف حدة الخلاف باللجوء الى المحاكم الخاصة . فان النتيجة لن تكون أكثر من وسم جديد فى قارورات قديمة . وقد طبق نظام اسكتلنداوه فى العلاقات الصناعية كبديل للمحاكم فى كثير من بلاد الغرب . ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية كما ان اشراك العمال فى الادارة أصبح سائدا كبديل آخر أو على الأقل كعامل مساعد لحل المشكلة وخاصة فى أوروبا الغربية .

وهذا الاشراك أتى نتيجة للاعتقاد بمدى قصور النظام الحالى فى بلدان أوروبا . وكذلك لأن النقابات فى الواقع لا تمثل الا أقلية من قوة العمل وأتى أيضا ، لأن المنازعات اليوم تقوم هى والمساومات الى حد كبير - بسبب قضايا اقتصادية . وقد تقبلت كثير من البلاد الأوروبية النظام الاثنى باشارك العمال وبعضويتهم فى مجالس الادارة اعتقادا منها ان مثل هذا الاجراء يعتبر اعترافا بالمصالح المشتركة بين العمال والادارة على خلاف ما كان قائما قولا . من أن المشكلات تكون فردية أو تكون واقعة داخل المصنع ذاته .

وبعد بحث دقيق للتغيرات التى طرأت أخيرا فى البلاد الغربية نجد أن الوضع فى البلاد الأخرى غير الغربية أخذ يبدو متاثلا ، وخاصة ان هذه البلاد لاتعاني كثيرا من نواحي النقص التى يعانى منها النظام الغربى التقليدى فأولا : لا يوجد بها حد فاصل بين المساومة الجماعية والمساومة الفردية ، ولا بين النزاعات الجماعية والنزاعات الفردية ولا بين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق ، وكل هذا يسمح بكثير من المرونة بعيدا عن تزمّت النظام الغربى الناتج عن اختلاف القنوات والوسائل . والمحاكم كثيرا ما تقوم بدور الوسيط ، كما أن الوسطاء كثيرا ما يقومون بدور منفذى القانون . وبسبب غياب الحد الفاصل بين نزاع المصلحة ونزاع الحق نجد أن المحاكم فى هذه

البلاد تستطيع أن تحل النزاع اذا ما أخذت في الاعتبار مستقبل العلاقات الصناعية . وبدون أن تجد نفسها مقيدة بأساط قانونية جامدة ، بل باستخدام أنماط اجتماعية أكثر مرونة ، مثل تلك التي ذكرها فولك شميث وأطلق عليها لفظ الإدارة . وفي الوقت ذاته نجد أن الصالح قد يقدمه مقام السبيل التقليدي في فض أي نزاع ، وهو سبيل قريب جدا الى احتياجات المجتمع ، وهذه السبيل التقليدية تهتم كثيرا بالتواحي الحضارية والانسانية لاي مجتمع عند نظرها للنزاع أكثر مما يحدث في المجتمعات الغربية ، كما ان هذه السبيل بعيدا كل البعد عن الاستقلال الذاتي الذي أصبح اليوم عقبة كنود أمام الحكومات الغربية كلما حاولت استنباط وسائل جديدة للصالح العام .

وثمة نقطة أخرى وهي في الواقع تخرج عن نطاق هذا المقال ولكنها في الوقت ذاته هامة جدا في المقارنة بين بلاد الغرب وغيرها من البلاد وهي أن النقابات في البلاد غير الغربية كثيرا ما تكون قريبة جدا من المصانع ، وفي معظم البلاد النامية . اذا استثنينا بعض النقابات بها التي تعوم بدور سياسي ولا تعمل في الواقع لتحسين حال العم والى تعتبر الى حد بعيد مؤسسات حكومية ، في معظم هذه البلاد نجد النقابات تعمل داخل المصانع ذاتها وفي بعض بلاد آسيا وأفريقيا ، اذا استثنينا اليابان . نجد النقابات متحررة الى حد بعيد من المشكلات التي تعاني منها في بعض بلاد أوروبا .

واذا كل ما تقدم يمكن القول ان المشكلات التي تواجه البلاد غير الغربية في ميدان العمل لا ترجع الى سوء النظام والاجراءات ، بل انها في الواقع نتيجة لمسلكت المعنيين بالامر ، كالنقابات والحكومات والإدارة وهذا المسلك يقول انه تاريخيا كان السبب في التصنيع ذاته هو بئذ أوروبا الغربية ولذا فان نظم العلاقات الصناعية نظم مستوردة من الغرب فاذا فشلت هذه النظم فالسبب يرجع الى الغرب ، واذا لم يكن التقليد كاملا فالواجب أن تكون الجهود لزيادة التقليد ، ولا يحاول أحد أن يرجع الفشل الى النظام القائم أبدا ، بينما الواقع ان هذه البلاد كثيرا ما تنسى حضارتها التقليدية وما تحمله من معان جيدة تصلح للتطبيق . وكل ما يحتاجه العالم اليوم هو استنباط وسيلة جديدة لحل مشاكل كل بلد على حدة تبعا لمشاكله وتبعا لحضارته .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

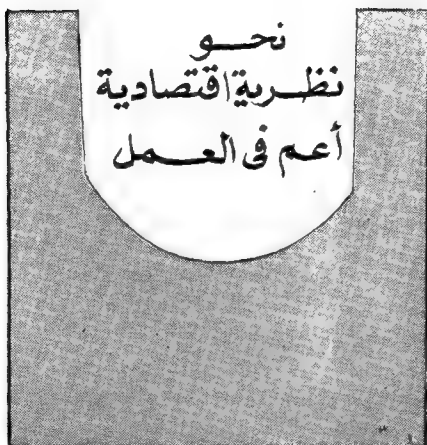
○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية
تصدر طبعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأمانة العربية.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمبادرة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

أبعاد اقتصادية



ظل علم الاقتصاد يفخر - لأمدة طويل - بأنه أكثر العلوم الاجتماعية كافة التزاما بالطابع العلمي وهذا الزعم نعززه جائزة نوبل السنوية التي لا تمنح لأى عالم اجتماعي آخر . إلا أنه فى الوقت نفسه زاد الكثيرون من قادة الاقتصاديين من شكوكهم حول منهجية علمهم . وبوجه خاص يقوم نيكولاس جورجسكو - رويجن وهو من مؤسسى الاقتصاد الرياضى الحديث ، بقيادة حركة ضد مايتسم به علم الاقتصاد الحديث من طابع آلى ومجرد وخال من الحياة (جورجسكورويجين ، ١٩٦٦ ، ١٩٧١) . وتابع أمثال هذه الخطوط كتاب آخرون مثل عزرا ميشان (١٩٧٧) وتيبور ميكيتوفسكى (١٩٧٦) وجونار ميروال (١٩٧٢) . ويدور الكثير من هذه الثورة حول محاولة إعادة تركيز العلم للاقتصادى على البشر بدلا من تركيزه على السلع التى يتجر بها ذلك التجريد الخالى من الحياة ونعنى به « الانسان الاقتصادى » . .

وفى محاولة لتوفير اطار جديد للدراسة نقدية للعلم وإعادة انشائه يمكن الاستفادة كثيرا بالاستناد الى المعرفة بالطبيعة البشرية والشخصية ، مثل المعرفة التى اكتسبها علم النفس الانسانى ، وخاصة العمل الذى قام به المغفور له العالم النفسانى

الكاتب: مارتن ا. لوتر

استاذ مشارك في علم الاقتصاد بجامعة مين * واشترك مع
* لوكس في وضع كتاب والتحدى من جانب علم الاقتصاد
(١٩٦٩) *

المترجم: د. راشد البرادعي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا * عين
عضوا متفرعا بالمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا متقدما
بالادارة ، له مؤلفات عدة *

الأمريكي ابراهيم مسلو Maslow (١٩٧٠) * في هذا المفهوم توصف
الطبيعة البشرية في ضوء الحاجات البشرية الأساسية التي ترتب ترتيبا هرميا .
ليست فكرة التدرج الهرمي للحاجات بالفكرة الجديدة على الإطلاق ، فهي في قدم
كتاب « الجمهورية » لأفلاطون ، واعترفت بها في وقت أقرب عهدا جورجسكو - رويجين
كارل بخر والفرد مارشال ، واعترفت بها في وقت أقرب عهدا جورجسكو - رويجين
(١٩٥٤) * من حيث الجوهر لاحظ مسلو أن الكائن البشري يحتاج أولا وقبل كل
شيء الى الماء والطعام والمأوى والجنس ، وهذه تمثل الحاجات الفسيولوجية . فإذا لم
يتم تلبية هذه الحاجات فإن الانسان يعيش بالتأكيد على الخبز وحده ! ومع كل ،
فيبعد اشباع هذه الحاجات يحتاج الكائن الى الأمن والأمان . وبمجرد تحقيق الاشباع
الكافي لها فإن الناس تحركهم متطلبات أرقى هي الحاجات الاجتماعية الناتجة عن
الانتماء والتقدير الصادق . وأخيرا ، وباعتبارها آخر الحاجات (وأرقاها) يجاهد
الكائن من أجل مادعاه « تحقيق الذات » وهو اصطلاح يرادف التفرد والشخصية .
والصحة النفسية فضلا عن الحد الأقصى من الرفاهية . وهذا العنصر الرئيسي من
عناصر هذه الرؤية للطبيعة البشرية ، يكمن في ديناميتها الفطرية ، أعنى في اتجاه

نموها فضاءً عن الضوء الذي تلقىه على مسانة الدوافع . من المنظور السيكلولوجى فان الأمن الحقيقى هو مفتاح النمو ، وبدونه يميل الناس الى أن تثبت أقدامهم عند أدنى مستوى من الدوافع ويستجيبون أساسا ان الحوافز المادية . ويلاحظ من جهة أخرى أن البشر الآمنين يفقدون الاهتمام « بحرب القابة » وبدلا من ذلك يسمعون جاهدين فى اشباع الحاجات الاجتماعية وهى المستوى التالى فى الترتيب الهرمى . ولا يمكن أن نتوقع من شخص أن يصبح أكثر فأكثر استجابة للدوافع الشخصية . أو لما هو مشابه لها ، فى تناول عمل من أجل ما ينطوى عليه من مكافآت حقيقية تتمثل فى العدل والجمال والصدق وحب البشر ... الخ .. وعلى خلاف الحوافز المادية والاجتماعية فالدافع هنا من النوع المعنوى .

فى كتابنا حديث العهد (لوتز ولوكس ، ١٩٧٩) بينا أن علم الاقتصاد الحديث ليس بهذا القدر من الخطأ ، ولكن الأحرى أنه يصف الحالة المحدودة وبخاصة التى يعيش فيها أولئك الذين رسخت أقدامهم فى المجال المادى بسبب افتقارهم الى الأمن المناسب . وسمح لنا علم النفس - عند مسلو - بتصميم هذه الرؤية لتشمل المجال الاجتماعى والمعنوى أيضا . وعلى وجه الخصوص ، فان الفرع المعيارى من العلم المعروف عموما باسم « اقتصاد الرفاهية » يمكن تفسيره الآن فى ضوء المؤسسات التى تجعل النشاط الاقتصادى فى حدود الامكان والتى تساعد على نمو الانسان وخيره . وفى اطار هذا السياق فان تنظيم العمل ونوعيته يصعبان على الفور ذوى أهمية جوهرية . وليس مما يدعو الى الدهشة أن مناقشة نوعية العمل هى موضوع كانت له الصدارة أيضا عند المتقدمين من علماء الاقتصاد السياسى الذين كانوا يركزون على رفاهية لانسان ، ومنهم جون رسكن (١٨٨٨) وريتشارد تونى (١٩٢٠) وبوجه خاص جون هوبسون (١٩٤٩) وكذلك أ . ف . شوماخر (١٩٧٧ ، ١٩٧٩) فى عهد اقرب .

فى هذا المقال نركز على مشكلة العمل . فنبدأ بنوضيح الطابع الخاص الذى يتسم به علم الاقتصاد التقليدى داخل الاطار الأشمل وهو اطار علم الاقتصاد المتعلق بالبشر . ثم نأخذ بعد ذلك فى بحث بعض تطبيقات النظرية ذات الطابع العام ، وهذا فضلا عن بعض ما تنطوى عليه من معان اجتماعية واقتصادية .

العمل فى علم الاقتصاد :

حتى يتسنى لنا مناقشة مركز العمل فى علم الاقتصاد الحديث فان مما يساعدنا فى هذا أن نبدأ بملاحظة المفهوم بوجه عام من الفكرة . يصف قاموس وبستر العمل بأنه « بذل النشاط الجسمانى والذهنى الموجه نحو غرض أو غاية ما » ، ومن المهم أن نلاحظ التأكيد الذى يضعه هذا التعريف على العمل باعتباره وسيلة الدافع عليها غاية ما . وبصفته هذه تميزه عن اللهو والأنشطة الأخرى التى لا تمثل العمل . ومنها

الرقص وألعاب الرياضة أو حتى التأمل - فعل خلاف العمل تميل هذه الأنشطة الى أن ممارستها باعتبارها عملية تلقائية سارة في ذاتها بدلا من أن تكون أدواتية (١) . وبالنسبة الى الأغراض التي نتوخاها فالذي يهمنا هنا هو أنه في الإمكان إجراء تفرقة شكلية بين العمل واللهو . وفي الوقت نفسه نفهم أنه من وجهة للنظر الكلية ليس من اللازم أن يختلف الاثنان . فالمعمل يمكن أن يصبح لهوا ، والعكس بالعكس . والحق . أن التحدي النهائي من جانب العلم الاجتماعي أن يوصي بإطار تنظيمي يخلق مثل هذا التكافؤ . . . ويرغم أن هذا يقع خارج نطاق هذا المقال ، نأمل أن بين الطريق نحو مثل هذا الهدف بعد أن نقتراح نظرية أعم في العمل . لكن . نحتاج أولا الى مناقشة مكان العمل في علم الاقتصاد النمطي (أو التقليدي) .

النظرة التقليدية

عندما يتحدث الاقتصاديون عن العمل فانهم ، بعمامة ، يستخدمون المصطلح على أنه مرادف « الوظيفة » أو « الاستخدام » حتى وإن كان المعترف به بوجه عام أن النشاط غير السوقي من قبيل شغل المنزل ، يشكل عملا أيضا . وحتى يتسنى فهم هذا المعنى على نحو شكلي أكثر ، نقدم التعريف المختصر التالي للمعمل في علم الاقتصاد : « العمل نشاط بشري يوفر الوسائل المادية للبقاء على قيد الحياة وللمتعيش بالحياة » ، وبعبارة « الوسائل المادية » نقصد من الناحية الرمزية أو المثالية . الأجور والمرتبات أو النقود بصفة أعم ، ولكنها يمكن أن تشمل المدفوعات العينية أيضا مثل السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها في المقابل غير النقدي للعمل . وهذا! التعريف سوف يجعل في استطاعتنا بيان طابع « الحالة الخاصة » الذي يتسم به النظام . ولكن قبل بيان القيد الحقيقي الذي تفرضه وجهة النظر المحافظة هذه سوف يساعدنا أن نلقي عليه نظرة أعمق .

ولا ريب في أن الاهتمام الأساسي بالعمل في علم الاقتصاد كان يدور حول دوره كأحد عوامل الانتاج وعلى قدم المساواة مع الأرض والسلع الرأسمالية (الآلات ، المخصصات ، الخ) . فالمعمل استثمار بقصد انتاج السلع والخدمات (٢) . وعلى وجه التخصيص فالمعمل مورد يملكه العامل ويمكن بيعه أو المتاجرة به إذا بدا ثمنه (معدل الأجر ، الخ) عاليا بالدرجة الكافية . فالقرار بإداء العمل قرار اختياري تماما ، على الأقل في مجتمع لا يقوم على الرق . فالحساب الفردي عن التكلفة والمنفعة يرشد الناس في اتخاذ قرار بالعمل ، كما يسترشدون به في طبيعة الحرفة التي يزاولونها ، وفي ساعات العمل ومكانه .

يمكن تلخيص جوهر رؤية رجل الاقتصاد على النحو التالي : لكل فرد هبة من «فراغ أو عدم العمل» (٣) قدرها ٢٤ ساعة في اليوم ، وينظر الى هذا الفراغ على أنه « من الطبقات » أي منفعة بمعنى أنها سلعة « يفضل فيها الأكثر عبي الأقل » . وقضلا من ذلك فهذا الفراغ سلعة « عادية » بدلا من أن تكون سلعة من طبقة دنيا

بمعنى أنه كلما زاد الناس غنى فضلوهم المزد من هذا في جوهره المدخل العام الذي أخذ به ولراس Walras اذ يركز على منقصة الفراغ . ومن قبله أثر جوسن Gossen وجيفونز التركيز على كل منهما باعتبارهما من المساوي . وأكمل التحليل التي تربط بين المنهجين قام به الاقتصادي الأمريكي س . ن . باتن Patten (أنظر جورجيسكو - رويجن ، ١٩٦٨) الذي كان موضع الاهتمام ، والواضح أن العمل هو تقيض كل ذلك . انه « مضر » ، يفضل الأقل منها على الأكثر ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى ، فهي مضره بوجه خاص بالنسبة الى الفقراء . ويمكن القول بأن رجل الاقتصاد يصف موقفا يكون فيه كل العمل كذا ومشقة وان تفاوتت الدرجات .

ويثور السؤال : لماذا يعمل الناس . أو لماذا يبادلون الفراغ الطيب بالعمل السيئ ؟ بالطبع الجواب ببساطة هو أن سلع الاستهلاك التي لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق الدخل الناتج عن التكسب ، قد توفر من المنفعة أكثر مما توفر من الفراغ . ومادام هذا يصبح فسوف يجد الناس أن من صالحهم أن يعملوا . وبعبارة أخرى نقول : ان الحاجة الى المال (لشراء السلع الاستهلاكية) هي التي تحت على بدل مجهود العمل .

منذ قرن أو قرنين مضيا كان مجرد البقاء على قيد الحياة هو الذي يحل معظم القرار الذي يتخذه الناس بالعمل ، بينما اليوم ، وعلى الأقل في أكثر الاقتصاديات تقدما في التصنيع ، فإن الذي يدفع معظم الناس الى العمل هو أنواع الحاجات التي يمكن أن يلبها المال (٤) . ولكن في كلتا الحالتين تكمن وراء العمل الرغبة في الحصول على السلع المادية ، وهذا يستتبع أن قرار مزاوله العمل له دوافعه ويمكن التحكم فيه . فرفع معدل الأجر مثلا ، يصبح الفراغ أكثر تكلفة على أساس « التكافؤ البدلي » أي التنازل عن السلع الاستهلاكية . فإذا طلت العوامل المناسبة على ما هي عليه يكون رد الفعل من جانب الناس مبادلة الفراغ . بالمزيد من العمل . وبالمنطق ذاته يمكن أن تبين أن أسهل طريقة لرشوة العمال كي يقدموا المزيد من ساعات العمل ، هي تقديم المكافآت لهم عن العمل الإضافي (ريس Rees ، ١٩٧٣) .

إذا كان هذا هو السياق الأساسي فإنه يستتبع مباشرة أن « اقتصاد الرفاهية » ليست به حاجة الى الاهتمام بنوعية أو صفة العمل . فتوصف الكفاءة بأنها إنتاج أكبر كمية من السلع المطلوبة بأقل جهد ممكن . وتتوافر للعامل دائما فرصة مبادلة الفراغ بالعمل إذا رأى أو رأت أن هذا من صالحهما . وفي النهاية ترتبط الرفاهية بالحد الأقصى من إنتاج السلع بما فيها الفراغ . ولدى رجل الاقتصاد ترسانة تحليلية كاملة كي يبين أنه في ظل نظام من العمل التنافسي ، فإن اعتماد سوق المنتجات على جهاز المصلحة الذاتية ، سوف يزيد من رفاهية العمال بوصفهم من المستهلكين (٥) .

وجهة نظر كهذه تفسر العمل على أنه ضرورة مادية فحسب أو رغبة في الحصول على المال ، تناسب بشكل مريح متاهة المعادلات الرياضية التي يفترض فيها أنها تصور

للمظاهر الاقتصادية التي نلاحظها في السوق . وليس مما يثير الدهشة أن هذا النوع من المنظور النظري نشأ على أيدي أوائل المدعاة إلى علم اقتصاد مجرد أو رياضي أو « علمي بحث » .

وأخيراً ، يستحق الأمر أيضاً ، أن نلاحظ أن هذه النظرة التقليدية إلى العمل كانت بالتأكيد سليمة من الناحية التاريخية ، إذ تصف بصورة طيبة تماماً العمل بالمصانع في النصف الأول من القرن التاسع عشر في بريطانيا حيث كان الكثيرون من العمال يكسبون بالفعل في نضالهم من أجل البقاء على قيد الحياة .

منظور أوسع

في النظم الاقتصادية المتقدمة القائمة اليوم تتم بصفة أساسية تلبية حاجات معظم الناس « الفسيولوجية » وهي الغذاء والكساء والسكن . فالحصا التي يمتلكها الحرمان للمادى الواضح للعيان أصبحت الآن الجزرة لتحقيق المزيد من إشباع الحاجات . وحتى يتسنى توسيع نطاق النظرية الاقتصادية بالاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية عن التقدم المادى ، وحتى نجعلها أكثر تشبهاً مع النظريات الحديثة في الصحة النفسية ، نقترح التعريف التالى للعمل وهو : العمل نشاط بشري يوفر وسائل البقاء والاستمتاع بالحياة . وبالمقارنة مع للتعريف الاقتصادى التقليدى انذى سلف اراده ، فإن التغيير الوحيد يشمل استبعاد كلمة « المادية » . وبعبارة أخرى نعتبر أن العمل لا يوفر الوسائل المادية فحسب . ولكنه يهيء الوسائل الاجتماعية والمعنوية الحقيقية التي ينطوي عليها الاستمتاع بالحياة . إلا أن حذف كلمة « المادية » نتيجة نظرية عميقة : لم يعد نشاط العمل استثماراً فحسب ، وإنما هو منتج أيضاً (٦) . فيجرب النظر إلى العاملين على أنهم يملكون امكانية إشباع حاجاتهم الاجتماعية وكذلك أسمى حاجاتهم فيما يتعلق بتحقيق الذات والقدرة الإبداعية مباشرة على الوظيفة أو الحرفة التي يزاولونها . أما أن العمل « ضيق » أو سئ فيتوقف الآن على صفته وحسب ، أى على ما إذا كان عملاً طيباً أو رديئاً . فبدلاً من أن يكون مجرد مورد مماثل للأرض أو رأس المال لأغراض الانتاج ، يبرز العمل الآن باعتباره من المعالم المهمة إلى درجة عالية بالنسبة إلى نمو الشخصية وإلى قيام « مجتمع صحيح البنية » إذا استخدمنا تعبير اريك فروم .

ويوحى علم النفس الحديث بقوة بأن الناس يحتاجون إلى العمل بمثل ما يحتاجون إلى النوم أو الغذاء . من الطبيعي أن تكون الأولوية للغذاء والنوم ، ومادام لا يتم إشباع هذه الحاجات الفسيولوجية يكون الفراغ والاستهلاك سلماً « مادية » في الواقع . ولكن بعد أن نضرب الغذاء والنوم وللاوى فضلاً عن اللبس ، يتمين النظر إلى العمل في منظور جديد . انه يبدأ الآن في أن يكتسب معنى – أو قيمة في ضوء اعتبارات الحاجة الاجتماعية . والنتيجة لا يعود الفراغ في حد ذاته يختلف عن للعمل في كونه سلعة . في الحقيقة يمكن أن يصبح الفراغ سلعة من مرتبة دنيا . أو حتى

سلعة رديئة ، أى اذ كان سلعة ، يكون هناك تأثير بالغ على الرسوم البيانية التقليدية التى تخطط للدخل على المحور الرأسى والفراغ على المحور الأفقى . لا تعود ما تعرف باسم « منحنيات السواء » بين الدخل (على المحور الرأسى) والفراغ (على المحور الأفقى) تتخذ الشكل المحدث التقليدى أى الشكل المائل الى أسفل . وبدلا من ذلك اذ كان انشراغ ينظر اليه على أنه سلعة « رديئة » (أو أسوأ من العمل) ، فعندئذ تميل هذه المنحنيات الى أعلى (V) . والنتيجة أنه بمجرد أن تخرج على التحليل التقليدى ، لا يعود الأمر يستتبع أنه عند ما يضمن الداس حدا أدنى من الدخل . فان الذين دخلهم دون هذا الحد الأدنى أو حتى يرتفع دخلهم فوقه ، سوف يفضلون الكسل على العمل . انهم لا يفعلون هذا الا بالنسبة إلى العمل الخالى من المعنى ، حيث لا يعتمد بالعوامل الاجتماعية والمعنوية .

إن الاعتراف بأن العمل يمكن أن يكون سلعة أيضا ، لا يتحدى البيانات عن السياسة والمستمدة من النظرية التقليدية وحسب ، ولكنه يلقي المزيد من الضوء على المسائل المتعلقة بالمواقف والكفاءة أيضا .

أولا يمكن أن يكون الدافع على العمل اجتماعيا بدلا من أن يكون ماديا . والحقيقة أن الوسط الاجتماعى الذى يتم فيه أداء العمل ، هو الذى يكسبه معنى أو قيمه . فالنشاط الذى يبذل باعتباره أنه شغل فظيخ ومتهك للقوى فى محتوى اجتماعى ما (مثل تحريك صخرة كبيرة فى معسكر للمسجونين) قد يتحول الى عمل أقل مشقة وارهقا بكثير اذا بذل فى وسط اجتماعى مختلف (كبناء مسكن لصديق طيب) . وبالمثل فإن مهمة خالية من المعنى مثل قيادة أوتوبيس مليء بالغرباء ينقلهم الى مقار أعمالهم أو الى حيث يشتررون حاجياتهم ، هذا العمل يمكن أن يتخذ معنى جديدا مفاجئا فى حالة قيادة أوتوبيس مليء بأطفال معوقين ينقلهم الى حفل رياضى . فى الحالة الأولى يمكن أن تكون قيادة الأوتوبيس عملا مضجرا ، بينما يكون مبعث متعة فى الحالة الثانية . وفى كلتا الحالتين يمكن أن نقول ان للوسط الاجتماعى الذى له معنى ، انما يجعل العمل « أسهل » أى أنه يقلل الطاقة التى تحتاج إليها المهمة ، أو أنه يوفر دافعا اضافيا للعامل (كأن يزيد مثلا مقدار الطاقة المتاحة لأداء المهمة) . الذى له أهمية هنا هو أن وجود للوسط الاجتماعى المناسب يساعد بالفعل على أداء العمل ، أى أنه يكون عاملا (معنويا) من عوامل الانتاج ، وذلك اذا استخدمنا لغة علماء الاقتصاد . ولكنه عامل من عوامل الاستمتاع بالحياة أيضا . فلو استطاع العامل اشباع حاجاته الحيوية من الصداقة والاحترام ، فى عملية العمل ، لزلدت بشكل مباشر رعاية البشر .

والمسقط ذاته ينطبق على المحتوى المعنوى للعمل أيضا . فعندما تعمل شيئا ليس فقط بسبب ما « يوفره من جزاء » فى صورة نقود وتقدير اجتماعى ، ولكن لأنه يشعر

انه على حق ، فعندئذ نتحرك بدافع ذاتي ومرة أخرى ففي مثل هذا الموقف تزيد الانتاجية في الوقت نفسه الذي تزيد فيه الرفاهية البشرية .

لسنا بحاجة الى القول بان هذا النوع من الكفاءة يفوت تماما النظرية الاقتصادية النمطية لسبب بسيط هو أن طبيعته الذرية تنكر أهمية أي محتوى أو سياق . سواء كان اجتماعيا أو معنويا (٨) . والخطأ الممثل في هذا الاغفال ، يكون خطيرا بوجهه خاص اذ نظرنا الى مجرد قدر الوقت التي تمضيه في العمل في حياتنا . ان الخسارة في الرفاهية والنتيجة من تجاهل إمكانية العمل النوعية ، يحتمل أن تكون من الكبر بحيث يبطل ذلك الصرح بأسره من الاقتصاد المعيارى ويبطل معه ما يستمد منه من توصيات تتعلق بالسياسة . وهذا الخطأ يميل الى أن يتجلى بشكل حاسم في الوصفات التقليدية عن التكنولوجيا . لم يكن هناك اهتمام بالتفكير في التكنولوجيات « المتوسطة » أو « المناسبة » الا في الأزمنة الحديثة العهد ، ونعني بهذا التكنولوجيات التي تزيد الى الحد الأقصى من اشباع الحاجات البشرية الأساسية بدلا من مجرد اشباع الاحتياجات المادية أو الأعراف بغض النظر عن الأبعاد الانسانية الارقي .

سوف نوجه في القسم التالي اهتماما اضافيا الى اقتصاد الرفاهية البشرية والمتعلق بالعمل . ولكن لنبدأ أولا بتقديم بعض بيانات تجريبية لتأييد الكثير مما قلنا ، حتى الآن (انظر الجدول رقم « ١ ») .

الجدول (١) : العمل والرفاهية في الولايات المتحدة

١٩٧١ - ٧٢ (١)

الموظف الكتابي (%)	العامل لليدوى (%)	البيان
٢٢	٥٠	هل توافق أو لا توافق على القول : « العمل مجرد طريقة لكسب المال ؟ »
٧٧	٤٨	لو أتيت لك من المال ما يكفي كي تعيش في راحة ورخاء بقية حياتك ، فهل تواصل العمل ؟
٨٥	٨٢	هل توافق أو لا توافق على القول : مرتبطة بحياتي ؟
١٤	١٨	« اهتماماتي الرئيسية في الحياة
٤٠	٣٤	هل توافق أو لا توافق على القول : مرتبطة بحياتي ؟
٦٠	٦٦	« اهتماماتي الرئيسية في الحياة

(١) العينة تشمل ٥٧٤ أسرة في بلتيمور ودترويت ويشتمل ذكورها الكبار وزوجاتهم وأطفالهم دون سن العاشرة في وقت إجراء البحث . كان أكثر من

٩٠ في المائة من الأزواج (الزوج والزوجة) الذين تم اللقاء بهم ، أقل من ٤٠ سنة من العمر • Source : Insitute for Social Research, University J. Vanek gan, Ann Arbar. See Strumpel (1976).

(ب) سترمپل B. Strumpel (١٩٧٦) ، ويمثل اتجاهات عينة كبيرة من العمال اليدويين والكتابيين في الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات من القرن الحالي • وتدل النتائج التي أسفر عنها المسح ، على أهمية العمل بخلاف الحاجة إلى المال ، وخواصه في صفوف العمال من ذوى الياقات البيضاء •

وهذه النتائج تؤكد طائفة من الأسئلة من المسح نفسه • مثال ذلك أنه عند السؤال عن أفضل مزايا الشغل أو الوظيفة وضعت كلتا المجموعتين من العمال المزيد من الفراغ (أى ساعات العمل الأولى في أقل المراتب أهمية بينما كانت الناحية التي حظيت بأكثر قدر من التفضيل هي الاحساس بالانجاز بالنسبة إلى المستخدمين الذين يزاولون الأعمال الكتابية ، واندخل المنتظم بالنسبة إلى أمثالهم من العمال الصناعيين اليدويين) أنظر ستروميل ، (١٩٧٦) •

كل هذا يجب ألا يسبب دهشة كبيرة لأي شخص يعمل ، بل لأنشط الاقتصاديين المحترفين لو فكروا في موقفهم المهني •

وعلاوة على هذا ، فإن النتائج التي أسفرت عنها تجربة واسعة النطاق عن الحوافز أجريت في نيوجرسي في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٢ في الولايات المتحدة ، تقول إن هذه النتائج لا يمكن للتوفيق بسهولة بينها وبين التخمين بأن الناس يعملون من أجل المال فقط • وفي تلخيص الأدلة وجد ألبرت وليس وهارولد واتس (١٩٧٥) أن « الأنماط التي وجدناها لاستجابة العرض من الأيدي العاملة ليست بالوضوح الذي كنا ننتقمه » ، وينهيان كلا منهما بملاحظة أن « عبء البرهان يبدو الآن أنه واقع على عاتق الذين يؤكدون أن برامج المحافظة على الدخول للأسرات في حالتها الأصلية ، سوف تكون لها آثار كبيرة جدا على مورد العمل » •

وباختصار نقول إن طبيعة « الحالة الخاصة » مما تتحدث عنه النظرية الاقتصادية التقليدية ، يجب أن تكون واضحة ، الإنسان كعامل هو شخص مادي • والعمل في حد ذاته والمخالي من المعنى وانفعالية ، هو مجرد وسيلة مادية للحصول على مجموعة اختيارية من السلع الاستهلاكية والفراغ • وعلى غرار رأس المال فالعمل مجرد تكلفة يجب التقليل منها إلى أدنى حد ، وفي البيوتوبيا التي يتحدث عنها الكلاسيكيون للحدوث أن يكون هناك عمل على الإطلاق • مثل هذا المفهوم عن العمل ليس خاطئا كثيرا بقدر ما هو محدود جدا • وعلاوة على ذلك ليس من الصحيح فحسب من الناحية التاريخية أن الكثير من العمل بالمصانع كان يؤدي في مثل هذا السياق ، فحتى اليوم يبدو أن هذه النظرية تصف عدداً له شأنه من العمال وصفا طيبا • إلا أن قصر التحليل الاقتصادي على المستوى المادي معناه الإيحاء بأن السعر وراء دخل يزداد باستمرار أو وراء الفراغ ، هو طبيعة بشرية إن لم يكن حتى سلوكا « عاقلا » • في

عملية السياسة تقدم دعاوى مبنية على مثل هذا المفهوم عن الطبيعة البشرية ، وهذا كانت الطريقة الاقتصادية تميل - عن غير وعى - الى تأييد ومناصرة أنظمه ومؤسسات كانت تسمى الى رفاهية الانسان فضلا عن انتاجية العمل .

فى نظرية اعم فى للعمل . فان منظور الاقتصادى التقليدى يصف عالما معيبا يحصر العمال فيه على مستوى انشخصية المادى . فى منظور سيكولوجى يمكن ان يحدث هذا حيث تحول المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية دون نمو الشخصية ، وهنا يتمنى علينا أن نحو باللائمة على حاجة الى الأمن لم تتحقق ، وهى الباب المؤدى الى مستوى عال من اشباع الحاجات ودوافعها . فقد وضع أن القلق الذى تنميه البطالة وعسليات فصل اعمال ، كان الموضوع الرئيسى الذى يشغل بال العمال اليديوين فى الولايات المتحدة . (أنظر رسترميل ، ١٩٧٦) . فاذا كان على علم الاقتصاد باعتباره من العلوم الاجتماعية ، أن يسهم فى الرفاهية الاجتماعية فلا يمكن أن يسمه تجاهل مثل هذه العوامل التى هى موضع الملاحظة وعلى درجه عالية من الاهمية . وبدلا من هذا ينبغى أن يحاول التوصية بتغييرات فى النظم أو المؤسسات تنمى الرفاهية البشرية . وتقديم معالم مثل هذا المنهج الأشمل هو ما سوف نتجه اليه .

الرفاهية البشرية والعمل

بمجرد أن نعرف أن العمل انتاج أيضا (يشبع الصدقات والحاجات الأرفى مرتبة) فى النظام الاقتصادى . يثور على الفور السؤال عن كيفية زيادة هذا الانتاج الى أقصى حد ، وهذا يؤدي بنا الى مشكلة نوعية العمل . ولما كان العرف قد جرى بادراج العمل فى نطاق علم الاقتصاد ، كذلك سوف ينطبق الشيء ذاته على التوصيات المتعلقة بالسياسة التى تهتم بنوعيته . وفى هذا القسم تقتصر على بيان مبادئ أولية الى حد كبير ، من منافع العمل ، بينما نستخلص مبادئ مجردة من الانشطة الاقتصادية المهمة والأخرى ، نى من الانتاج والاستهلاك .

يمكن تلخيص الاعتبارات الرئيسية التى تتصل بنوعية العمل ، فى للمبادئ الخمسة التالية . وتمشيا مع طبيعة التدرج الهرمى الذى تتصف به الحاجات البشرية ، يجب النظر إليها مع طبيعة التدرج الهرمى الذى تتصف به الحاجات هنا بالترتيب التنازلى باعتبار الأولوية ، من الأعلى الى الأدنى :

المبدأ الأول : العمل فى حقيقة ذاته له قيمة بالنسبة الى كرامة الانسان الكاملة . فالبطالة لا تنطوى على تبديد فحسب وبالمعنى التقليدى عن المنتج الذى أصابه التبديد ، ولكن أيضا بالنسبة الى العمال البشرى الذى يتعرض للتسلاف والضعف .

المبدأ الثانى : ينبغى أن يكون العمل مضمونا بقدر الامكان ، والذى نعينه هنا هو

أنه الى جانب التهديد الذى تشكله البطالة ، فإن العمل يجب أن يحتوى على قيود قوية على عمليات فصل العمال . وأمثال هذه الاساليب يمكن أن تتضمن ميعا مناسباً من المال مقابل الفصل ، وتحريم العمل الاضراسى بالنسبة الى الشركة التى يطرد العاملون منها ، وتقليل ساعات العمل مؤقتاً بالنسبة الى كل فرد ، والاخطار مقدما فضلا عن الأنشطة المتعلقة بإعادة التدريب وبالبحت عن وظائف ، وهذه الأنشطة تمولها الشركة .

المبدأ الثالث : يجب ألا يتعارض العمل مع اشباع حاجات العمل الاجتماعية . فأولا وقبل كل شىء ، يجب أن يتوافر للعاملين وقت كاف ليتصل بعضهم ببعض . (بهرات راحة يتوفرون خلالها على العمل لتناول القهوة ، واستخدام التليفونات ، الخ) ، فضلا عن الوقت للمسامرة . مثل هذه الاعتبارات يبدو أنها لا تتماشى مع روتين خطوط التجميع حيث سبر للعمل تمليه الآلات . من الناحية النظرية يجرى أداء العمل فيما يصرف باسم مجموعات العمل ، التى تنعم بما يشبه الاستقلال الذاتى ، وقد يتم تحديد تدفق الانتاج ومستوى الاجزاء المادى ، عن طريق مجموعة صغيرة نسبيا من عمال متعاونين ، يتراوح عددهم - عادة - من خمسة الى عشرين (٩) .

المبدأ الرابع : ينبغي القيام بالعمل فى اطار ديموقراطية صناعية تقوم على أساس المشاركة . فى اطار من مثل هذا « التحديد المشترك » فحسب فى كافة القرارات التى تؤثر فى العمل ، من قبيل اغلاق المصنع ، وتقرير جداول العمل ، والاستثمار وعمليات الاندماج فى شركات أخرى ، تقول انه فى مثل هذا الاطار تحتاج للعمال فرصة اشباع حاجاتهم من التقدير والكرامة .

المبدأ الخامس : يجب أن يكون فى العمل ما يحفز أكبر قدر من الخلق والابداع فى الوظيفة . اننا ندرك أن مثل هذا الشرط يكاد لا يتفق مع التكنولوجيا الحديثة ومع أى نوع من العمل بالصانع . الا أن هذا لا يجب أن يحصل دون إرادة باعتباره من أهداف العمل العليا .

كان فى الامكان إيراد مبدأ سادس (وأخير) يساوى بين العمل واللعب ، ولكن هذا يتجاوز مجالنا للحالى . الا أنه ما من شك وفى داخل اطار من مفهوم مسلو ، فإن كل حديث عن تحويل العمل الى لعب لابد أن يكون أمرا خياليا الا اذا تحققت المبادئ الخمسة الأخرى أولا .

ومع كل ، لابد من كلمة أخيرة بالنسبة الى محتوى مبادئنا المعيارى . فحتى لو ذكرناها على أساس ما ينبغى أن يكون عليه العمل ، لقنا أيضا انه طبقا لعلم النفس البشرى ، فسوف يريد العمال أنفسهم أن يكون على هذا النحو ، شريطة اشباع المبادئ السابقة . وكما سبق أن لاحظنا فإن فى الامكان أن نلاحظ بسهولة أن العمال المعاصرين فى الولايات المتحدة يريدون العمل ويريد معظمهم العمل المضمون . فقد

لوحظ أن العمال في جمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد والنرويج والأراضي الملوثة يطلبون المزيد . وبعبارة أخرى نقول أن هذه المعايير متمشية مع ، بل مستمدة من ، الحاجات المتدرجة الإيجابية (أو المشاهدة) التي تصف الطبيعة البشرية .

تجنب العمل باعتبار أنه شيء خارجي

لقد استخدم مفهوم التجنب والذي أدخله أصلا كارل ماركس في علم الاقتصاد ، لتفسير كل نوع من المشكلات الاجتماعية . من انتشار الفاحشة حتى دولة الرفاهية . وسوف نستخدم المصطلح هنا بالمعنى التالي : يشير التجنب إلى تلك المظاهر التكنولوجية الراسخة الجذور من العمل التي تتعارض مع إشباع الحاجات الاجتماعية والعليا .

في نظرية أعم . يجب النظر إلى العمل على أنه استثمار وإنتاج - في آن واحد - استثمار (من أجل الاستهلاك) وإنتاج (لإشباع الحاجات الاجتماعية والمعنوية) . وعلى النقيض من هذا فالاقتصاد التقليدي الذي يقتصر على طبيعة أن العمل الاستثمار ، يفترض حتما أن يكون كل العمل خاليا من المعنى وعديم القيمة في ذاته . ولكن المشكلة لا تقف هنا ، فأبعاد العمل تميل إلى تدمير الشخصية .

يمكن أن ترى أنه في النظرية التقليدية التي تضع تقديراتها وحساباتها باستخدام العمل كاستثمار فقط (للإنتاج والاستهلاك) ، يوجد عنصر لا يسجل أو « خارجي » هو قيمة العمل الاجتماعية والمعنوية . وفي حالة استبعاد العمل فإن هذا « الإنتاج » الإضافي يعتبر من المتطور الإنساني ، سلميا في الواقع . فعلى غرار التلوث البيئي ، يجب أن ينظر إليه على أنه « تلوث ذهن العامل » على حد تعبير شوماخر (١٩٧٧) الذي كان أول من وصفه . إن أبعاد العمل ، شأنه شأن تلوث الهواء أو الماء ، ينطوي على تكاليف يفتلها جهاز السوق عند توزيع الموارد فكما أن المعتقد بوجه عام أن التعليم يبني إنتاجية العوامل ، كذلك يمكن النظر إلى التجنب أنه يحطم هذه الإنتاجية ، أي يمكن معاملته على أنه تعليم سلبي .

إذا كان التجنب أفلاسا آخر للسوق ، أو عاملا خارجيا ، يصبح السؤال هـ.و كيف نقضي على هذا الأفلاس أي كيف « ندخل » التجنب في الحساب الذي تجريه للشركات لتقدير الكفاءة .

بينما يعترف الاقتصاديون بشروط التلوث ، فهم لا يوصون بالقضاء عليه كلية ، وإنما يوصون بحسب بايجاد مستواه الأمثل . وهذا يشمل موازنة تكلفة التلوث بالمنافع المترتبة عليها (في صورة المزيد من الإنتاج والمنتجات) . وبالمثل ، فإن توسع نطاق النظرية كي تشمل تكاليف تلوث إنهم ، لا يحرم - قضية مسجلة - أنه تكنولوجيا وأنظمة تعمل على الإبعاد . وهنا أيضا ، يجب إجراء موازنة بين المزيد من الإنتاج والاستهلاك ولزيد من إشباع الحاجات الذي يولده العمل (١١) .

إننا نوصي بعملية تتم في الداخل وتعتمد على الذين تمسهم تكاليف التجنب حتى يقوموا هم أنفسهم بإجراء حسابات التكلفة والفائدة . وبعبارة أخرى نقول إن

الحل يدعو الى الادارة الذاتية التى يتولاها العمال أو الى تعاونيات المنتجين . وهنا تبدو الأهمية الخاصة التى نعانها على العمل الرائد الذى استمد الإلهام من تعاونية موندراجون الأسبانية الناجحة الذى قام به ج . فانك Vanek (١٩٧٣ ، ١٩٧٥) عن كيفية جعل التعاونيات تملك مفومات الحياة من الناحية الاقتصادية وأن تكون قادرة على المنافسة الى حد كبير .

إن اقتصادا يعمل بهذه الطريقة سوف يقطع شوطا بعيدا فى توفير الاشـعباء الأمل إجابات البشر .

خاتمة

من المسلم به أن هذا العرض الموجز - الى حد ما - يمكن أن ينير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات . ومع كل نأمل أن يكون فيه عون للعلماء الاجتماعيين الذين يجهلون مفهوم الضيق للعمل والسائد فى علم الاقتصاد التقليدى اليوم . ويمكن أن يساورنا للأمل أيضاً فى أنه يشجع شباب الاقتصاديين فى جميع أنحاء العالم على أن ينضموا الى القوى الجديدة التى تسعى الى إعادة توجيه العلم نحو رفاهية الانسان بجعله أكثر شمولاً و أكثر تعبيراً عن مذهب الكلية . وبوجه خاص نحن على اقتناع بأن هذا العلم الذى اتسع نطاقه ، يمكن أن يصبح اسهاماً له شأنه نحو حل أكثر المشكلات الاقتصادية الحالية الحاحاً ، وهى تحسين اشباع الحاجات الأساسية فى العالم الثالث . وفى هذا السياق تقتصر على الإشارة الى مشكلات السياسة المتعلقة بالحوافز والتكنولوجيا وكلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع العمل .

فى حالة الحوافز يجب أن يكون واضحاً أن الحوافز « الأدبية » لا يمكن أن نتوقع أن تؤدى دورها الا اذا ساد قدر كاف من الأمن فى صفوف العمال .

واختيار « تكنولوجيا مناسبة » يجب أن يدرك أنه أيا كانت التكنولوجيا . فيجب أولاً وقبل كل شيء أن تكون متمشية مع التوظيف الكامل « وعلاوة على ذلك يجب أن تعمل أية تكنولوجيا على تحسين نوعية حياة للعمل وليس فقط نوعية حياة المستهلكين أو حتى السلع الرأسمالية : انهم قلة أولئك الفلاسفة الاجتماعيين الذين القوا ضوءاً كثيراً على هذه المشكلة على نحو ما فعل المهاتما غاندى . فكتابات الاجتماعيين والاقتصادية التى عرضها بمثل هذه البلاغة ج . د سىتي J.D. Sethi

(١٩٧٨) فى كتاب صدر حديثاً ، هى أكثر أهمية اليوم منها فى أى وقت مضى . لم يعد فى وسعنا أن نتجاهلها . والخطوة المطلوبة هى تغيير صميم علم ينقل صورة مشكلة اقتصادية هى بطبيعتها ثابتة وآلية : تؤخذ حاجات الناس على أنها مستمدة من الخارج ولا تنمو أو تتطور فى تفاعلها مع المقاييس للنظامية . ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية فى زيادة الدخل حتى تتسنى تنمية سعادة الانسان . ولكن بدلاً من هذا يجب أن يكون السؤال على النحو الآتى : اذا عرفنا أن حاجات الناس يمكن أن تتطور بل تتطور بالفعل ، فأى نوع من الانظمة والمؤسسات يسهل أو يزيد هذا التطور الانسانى ؟ ومن بين كافة الانظمة ذلت الصلة بالموضوع يستحق العمل بالتأكيد الأولوية القصوى .

- CSIKZENTMIHALYI, M. 1975. Play and Intrinsic REwards. *Journal of Humanistic Psychology*, Vol. 15, No. 3, Summer, p. 41-63.
 . 1976. *Beyond Boredom and Anxiety*. Dossey-Bass.
- GARZIA, S. DE. 1962. *Of Time, Work and Leisure*, p. 15, New York, The Twentieth Century Fund.
- GEORGESCU-ROEGEN, N. 1954. Choice, Expectations and Measurability. *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 68, No. 4, November, p. 520.
- . 1966. *Analytical Economics*, Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- . 1968. Utility. *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, New York, Macmillan and Free Press, Vol. 16, p. 248-9.
- . 1971. *The Entropy Law and the Economic Process*. Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- HIRSCHLEIFER, J. 1976. *Price Theory and Application*, p. 381. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.
- HOBSON, J. 1949. *Work and Wealth : A Human Valuation*, p. 88. New York, Allen and Unwin.
- LANCASTER, K. 1969. *Introduction to Modern Micro Economics*, p. 210. Chicago, Ill., Rand McNally.
- LITTLE, I. M. D. 1957. *A Critique of Welfare Economics*, 2nd ed., p. 291. London, Oxford University Press.
- LUTZ, M. A. 1977. Quit Rates and the Quality of the Industrial Earning Structure. *Industrial Relations*, Vol. 16, No. 1, February, p. 61-70.
- MABRY, B. D. 1973. *Economics of Manpower and the Labor Market*, p. 198. New York, Intext Educational Publishers.

- MARSHALL, A. 1920. *Principles of Economics*, 8th ed., p. 19. London, Macmillan.
- MASLOW, A. 1970. *Motivation and Personality*, 2nd ed., New York, Harper and Row.
- MISHAN, E. 1977. *The Economic Growth Debate*. London, George Allen and Unwin.
- MYRDAL, G. 1972. *Against the Stream*. New York, Pantheon Books.
- PARETO, V. 1971. *Manual of Political Economy*. (1909) Reprint. New York, Augustus M. Kelley, p. 322.
- REES, A. 1973. *The Economics of Work and Pay*, p. 22, 29. New York, Harper and Row.
- REES, A.; WATTS, H. W. 1975. An Overview of the Labor Supply Results. In : J. A. Pechamn and P. M. Timyane (eds.), *Work Incentives and Income Guarantees*, p. 87. Washington, D.C., The Brookings Institute.
- RUSKIN, J. 1888. *Unto This Last*. New York, John Wiley.
- SCHUMACHER, E. F. 1977. Philosophy of Work. *Catholic Worker*, February, p. 1.
- . 1979. *Good Work*. New York, Harper and Row.
- SCITOVSKY, T. 1976. *The Joyless Economy*. New York, Oxford University Press.
- STILWELL, F. 1975. *Normative Economics*. New York, Penguin Press.
- STRUMPEL, B. (ed.). 1976. *Economic Means for Human Needs*, p. 56, 293-4. Ann Arbor, Mich., University of Michigan Press.
- TAWNEY, R. 1920. *The Acquisitive Society*. New York, Harcourt Brace Jovanovich.
- VANEK, J. 1973. Some Fundamental Considerations on Financing and the Form of Ownership under Labor Management. In : H. C. Bos (ed.), *Economic Structure and Development*, p. 139-52. Amsterdam, North Holland.
- . 1975. The Basic Theory of Financing Participatory Firms. in : J. Vanek (ed.), *Self-Management*, p. 445-55, Baltimore, Penguin Press.
- WALRAS, L. 1977. *Elements of Pure Economics*, p. 216. Fairfield, Augustus, M. Kelley.

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها اللجنة اليونسكو بلغاتها الدولية
تصدر طباعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختصرة من الأمانة العرب.

تصدر اللجنة العربية بالانفاق مع التسمية القومية لليونسكو وبمعاونة
التيب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجموعة مصر العربية.

حدود الأيديولوجيا الاقتصادية

الأنثروبولوجيا المقارنة مع تصورات العمل

لقد أمضى الناس حياتهم دائما وفي كل مكان يعملون . ومن العيب أن نتساءل عما اذا كانوا قد فعلوا ذلك بحكم الضرورة أم بمحض الاختيار لأنهم دائما وقبل كل شيء قد عملوا بحكم للعادة وحدها .

وما تغير على الرغم من ذلك - وبطريقة جذرية - هو الطريقة التي يفكرون بها في عملهم . دالواقع أن هذه الكلمات التي كتبها الآن على بساطتها من حيث المظهر لا يمكن ترجمتها ترجمة صحيحة في معظم لغات العالم . وهكذا وانتنى الفرصة لأعشش زمنا معينيا في قرية يسكنها . أهالي الأوروكايفاهم شعب من الاقليم الشمالى فى بابوازييا بفينيا الجديدة . وتعلمت المبادئ الأولى للغةهم . ولنفرض - مثلا - أننى أريد أن أقول باغة الأوروكايفاه ان الناس يفضون أوقاتهم فى العمل . فيمكننى أن أقول « بيور أيزورا » وهى ما يعادل ما أبحث عن التعبير عنه فى أقرب صورة . ولكن بيور وهى - اذا تكلمنا بطريقة مناسبة - الحديقة أو الجنينة التى يزرع فيها القلقاس . وهكذا تعنى عبارة العمل بالأوروكايفاه تماما أن الناس ينقطعون لزراعة الحدائق . فإذا قرروا بناء المنازل لتأسيس قرية جديدة - يقولون « داكوجو ميازورا » « نحن نبنى قرية » وإذا قالوا « بيور أيزورا » فذلك لايمكن أن تكون له سوى دلالة واحدة : انهم

الكاتب: إريك شمير

ولد يهوئنه وأقام أربعة وعشرين عاما في نيوزيلنسة ويقوم حاليا بتدريس الأنثروبولوجيا في جامعة لاغال بكويك في كندا . نشر فيما نشره من الأعمال الكثير كتابا عن عالم المردى ، النتائج الثقافية للثوران البركاني ، وكذلك كتابا عن « الإخوة الأعداء » (تحت الطبع)

المترجم: د. عبد القناح الديري

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة . حاصل على دبلوم الدراسات العليا من السربون وماجستير ودكتوراه من جامعة القاهرة . كتب أبحاثا في الأنثروبولوجيا الاجتماعية .

في ذلك اليوم قرروا العمل لا في بناء منزل وإنما في حديقتهم . وإذا قرروا يوما معينا يتألف عملهم فيه من الذهاب الى الصيد البرى أو الى صيد السمك أو في صناعة طبلية فسوف يتخذ كل واحد من هذه الأنشطة تسمية خاصة . حيث لا توجد لفظة نوعية يمكن أن تدل دفعة واحدة على زراعة الحدائق وبناء المنازل والصيد البرى أو صناعة الطبلية .

وعلى الرغم من ذلك فطريقة الحياة الخاصة بالأوروكايفا بسبيلها حاليا الى التغير والى التمدن : ولغتهم أيضا تتعدل . وعلى ذلك عندما يتكلم أحد الأوروكايفا عن العمل ذى الأجر فهو لا يستخدم كلمة بيور . ولكنى يؤدى بشكل صحيح . نحن ذاهبون الى العمل « من أجل كسب المال) يجب أن يقول « بيور أيزورا » أيا تكن طبيعة العمل موضوع الكلام . وعلى العكس « أمينا بيور هو أومباى » تعنى « انهم لم يعشروا على أى عمل » وذلك يمكن أن ينطبق على أى نوع من التوظيف الجزئى ذى الأجر ، ولكن ليس لديهم منها ما يدل على العمل المتعلق باقتصاد المعيشة .

وهذه اللفظة النوعية فضلا عن ذلك لم تكن مستخدمة قبل قدوم (دخول)
ثقافات العلاقة والعمل في مقابل الأجر . وبناء على ذلك يمكن القول تماما بأن تصور
العمل لم يكن موجودا عند الأوروكايفيا قبل احتكاكهم الأول بالعالم للصناعي . وغنى عن
البيان ، على الرغم من ذلك ، أنهم كانوا يفيدون على التخاطب بوفرة حول ما نسميه
« الانتاج والادارة وتحويل مصادر الثروة الضرورية للوجود » (ولمان ١٩٧٩ : ٢٠)
أو بعبارة أخرى حول ما نسميه الأنشطة الشغالية أو المتعلقة بالعمل . وهذا الحديث
يجرى عن زراعة القلقاس والبطاطة والموز وقصب السكر الخ . وعن تربية الحلاليف
والصيد البرى وصيد السمك والحصاد . وعن عملية اعطاء شيء وتلقى شيئا بالمبادلة
.. وكذلك عن القواعد والممارسات المتصلة بالاستهلاك .

وكان هذا الحديث ذا طابع تقني . ومن حيث هو كذلك فانه يتناول المراحل
المختلفة بدورة الزراعة وتربية الخيول ، ولكن أيضا نظام الطقوس الذى يصاحب كل
واحدة من هذه المراحل والدور المتبادل الذى يلعبه فيه الرجال والنساء والقداما،
والشباب ومن المحتمل الرؤساء والأخصائيون . وكان يتناول الأخطار التى ينبغى
السهر عليها : الأحوال المناخية ، وسرقة الحلاليف ، وأعمال النهب التى يرتكبها
الصوص والأعداء ، أو النكبات التى تعزى الى الأرواح الشريرة أو السحرة . وكانت
تثار كذلك مشكلات التوزيع : غذاء الأسرة ، الضيافة ، اللواتم ، الالتزامات الاجتماعية
من جميع الأنواع .

وكان توزيع الوقت وهو موضوع يشغل مكانا هاما فى حديث الانسان العصري ،
نادرا ما يتدخل حديث الأوروكايفيا التقنى حول العمل . وقلما كان يهمهم معرفة كم من
الأيام تتطلب منهم هذه المهمة أو تلك . وبدلا من ذلك يمكن أن يحرصوا على معرفة
اللحظة المحددة من الدورة السنوية التى يكون من المناسب فيها القيام بهذه العملية
أو تلك . وكان هذا الاتحاد الجبوى بين العمل الانسانى والعمليات الطبيعية مبدأ
تنظيميا أساسيا فى هذا الصدد .

والواقع أن هذا المبدأ التنظيمي وهو الوقت قد جرى توزيعه فى الممارسة اليومية
بين مختلف أنماط النشاط : فكان هناك وقت للصيد البرى ووقت لصيد السمك ووقت
لبذر البذور ووقت لاقتلاع الحشائش ووقت لجمع المحاصيل ووقت لتربية الحيوانات
والطيور ووقت للحرب ووقت للأعياد . وخضع كل نوع من المشاغل لحدود دقيقة بفضل
هذا التوزيع . وكانت هذه الحدود موضوعا لمناقشات رائعة ، ولكنها غير مجدية فى
نهاية الأمر بين الاخصائيين فى مجال العلوم الاجتماعية حيث يؤيد بعضهم تكوين القيمة
بواسطة كمية العمل الضرورى فى حين يؤيد الآخرون تكوينها بواسطة المنفعة . وتأيدا
للنظرية الأولى يمكن ذكر واقعة : ان كل انتاج يخضع لتحديدات كمية صارمة وإن هذه
التحديدات تقود الى ايجاد أبنية تبادل ثابتة بحيث يكون هذا الشيء المعين فى مقابل

كمية معينة من شيء آخر معين . ويمكن القول إذن ، ان الدفع يتم بالنسبة الى مقدار الوقت المستثمر .

وعلى الرغم من ذلك ففي إمكان القائمين بنظرية المنفعة أن يشيروا الى أن ريش طيور الفردوس أغلى من ريش الببغاء الملون على الرغم من تعادل الوقت اللازم لصيد هذا أو ذاك وعلى الرغم من أن تغيرات حجم المحاصيل والمنتجات تنعكس دائما على الأسعار حتى ولو لم يؤخذ في الاعتبار التنوعات قصيرة المدى خلال العلاقات ذات المدى الضويل .

ونفسلا عن ذلك ، لو نظرنا عن قرب لادرکنا أن ما يحدد بناء التبادلات وقيمه السلع في مجتمعات غينيا الجديدة هو قبل كل شيء شبكة علاقات المصاهرة . وعدد صغير جدا من الأشياء المتبادلة فقط يكون من المنتجات ذات الضرورة الأولية . ويجرى استخدام معظمها في الاحتفالات بالأعياد . أما البقية فعباره عن الأشياء السحرية - اى تحدد قيمتها في الغالب بواسطة الخوف الذي يوحى الى أولئك الذين يتلقونها بالقوى السحرية الخاصة بمن يقدمون تلك الأشياء . وقيمة كل تلك الأشياء ترجع إذن - أكثر مما ترجع الى خصائصها الباطنة - الى طبيعة العلاقات بين القائمين بالعطاء والقائمين بالاستلام . أو بعبارة أخرى الاقتصاد والسياسة لاينفصلان بحيث لا يكفى وقت العمل وحده أو المنفعة وحدها على تحديد قيمة الشيء المنتج .

وقد درس كل من ساهلاى (١٩٧٤) وجوديليه (١٩٧٣) - وبعض الباحثين الآخرين - الطريقة التي تشارك بها تقلبات العرض والطلب وتغيرات وقت العمل في تكوين الأسعار في نظام المبادلة الخاص بغينيا الجديدة . ولا تسمح ملاحظاتهم بالاستنتاج في أحد الاتجاهين وكذا يتفقان في اعترافهما بأن أقل التقلبات والتغيرات التي تتعرض لها العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الشركاء الاقتصاديين تؤثر بقوة على الأسعار .

ولفظه مبادلة التي يجرى تطبيقها غالبا على العلاقات التجارية في غينيا الجديدة تحمل دلالة خاصة . ولا يتم توجيه المنتجات الأخرى - بخلاف تلك التي تصدر عن اقتصاديات مواد المعيشة الأساسية في الممارسة العملية - حقيقة الى السوق ولكن الى العادات الجارية بالنسبة الى بعض الأفراد أو الجماعات التي يتداول معها القائم بالعطاء علاقات أواصر للقرابة أو المصاهرة . وهذه الأواصر متضمنة من حيث المبدأ في المعاملات . وبتطبيق تصور قيمة المبادلات على هذا النسق فانه يقوم بتجسيد المظهر الاقتصادي في ذلك التصور فارضا قناعا على واقعة : ان العمل أى الانتاج والإدارة وتحويل مصادر الثروة لا يتجه أساسا نحو غايات اقتصادية أبعد مدى من أنشطة الأغذية المعيشية . ويهدف مجموع الاقتصاد في الواقع الى انتاج قيم للعادات الجارية على الرغم من أن بعض السلع يمكن أن تكون ذات استخدامات سياسية أو سحرية أو جمالية .

ولننظر الآن من أى شيء يتألف المضمون غير الملتقى وغير الاقتصادي للمحدث المتعلق بهذا الشكل أو ذاك عن أشكال العمل . وإذا لم يكن لدى الأوروبيا فكرة مجردة عن العمل فقد حولوا كل واحدة من اتجاهاته وكيفياته الى تصور على مستويات عديدة تكون أكثرها بناء على العموم تلك للمستويات التى تخص الأساطير والطقوس . ويجرى الاحساس بسبب معظم الأنشطة كما لو كانت اجابات تلقائية على الوقائع الرفيعة التى تخص بطلا ثقافيا . وفى حين يكون أبطال الثقافة الكبار فى بولنيزيا غالبا أصلى الاختراعات والاكتشافات العديدة فان البطل الثقافى الأوروبيا لا يقترون من جانبه إلا بمحصول واحد (القلقاس ، الموز ، جوز الكاكاو ، جوز الهند) أو بنمط واحد فقط من الأنشطة (الصيد ، الحرب ، الزواج ، بناء المنازل) . ويعكس التعقيد فى بعض الأساطير تعقيد التقنيات التى تمثلها تلك الأساطير اللهم الا اذا كان مصدره العلاقة للرمزية بين تلك التقنيات وبين مستويات أخرى من التصورات (الاصول الاجتماعية ، الطقوس ، اجراءات الرقى والتماويز ، الظواهر الكونية ، المشكلات النفسية ، حوادث الحقول الخ . . .)

ومهما تكن هذه التحولات الأخرى فالبطل الثقافى ينتهى دائما بأن يتحلل ويتشتت فى المحصول الذى عاد بالمطاء على الانسان سواء عن طريق الكناية (فيصبح البطل المتحول الى بخار فى الجرن نصف اله مخترعا لهذه الطريقة فى الطهى . وتصبح الشخصية التى تم ذبحها ولتهامها وفقا لاحتى الأساطير الخاصة فى ساحة الولائم بطلا للولائم الخ . .) أو عن طريق الاستعارة (فتقترون أم القلقاس بالمستنقع الذى خرجت منه فى الأصل أو قلقاسة أو على وجه الدقة الذى تم العثور فيه على أول قلقاسة بواسطة المرأة . ولا يزال البطل الثقافى الذى قسم أول وليمة وللذى استحال الى كتنة من الحجارة يرسل الى الانسان رسائل لخطاؤه مقدما فى كل سنة عما اذا كان سيتوفر الغذاء الكافى لاقامة الوليمة) .

وهذه القداصات مستولة عن المحصول من عدة أوجه . فبفضلها يوجد المحصول ويتميز بصفات وخصائص معينة . والقداصات هى التى أسبغت عليه هيئة كاملة ثابتة . والقداصات هى أيضاً التى أوحى بالتقنيات التى تؤدى الى انتاجه وبالطقوس التى تؤدى الى جعله يقوم بإبلاغ الرسائل والاصول الاجتماعية التى تسود عملية توزيعه . وتحتوى أسطورة للقلقاس مثلاً على كل المعطيات التقنية المتعلقة بزراعة وتنمية هذا النبات وتشير مجازا الى الطقوس التى ينبغى مراعاتها فى بداية ووسط ونهاية الدورة الزراعية . وبأمثال تذكر أسطورة جوز الكاكاو وجوز الهند القرايين (الرحمة) التى ينبغى تقديمها من الفواكه عند مقبرة أقاربهم بالمصاهرة .

وتتألف مهمة العامل من محاكاة سلوك البطل الثقافى نقطة بنقطة كما تصفها الأساطير . وتلك الهوية هى مفتاح النجاح . وتظهر هذه الهوية فى الطقوس الزراعية بأوضح صورة . ولكن توجد مناسبات أخرى تتردد فيها أغان متعلقة بالنباتات

المزروعة • وتتعدى هذه الهوية مع ذلك مجال • الأساطير لكي تطبع ممارسات الحياة اليومية بطابع عميق • وبهذه تعتبر المرأة إنتى تزرع القطن وتقوم بجمعه أم القلقاس • وهى كذلك بالنسبة الى الحلاليف التى تتعهد بها بانتربية ويكون زوجها بمثابة الاب فى هذه الحالة • والعناية بالحديقة فعل جمالى يظهر البستانى عن طريقة شخصيته العميقة • ويكفى النظر الى الحديقة من أجل استكشاف طابع الشخص الذى زرعها فى معاملها ومن أجل معرفة ما اذا كان قويا أم ضعيفا ، رقيقا أم غليظا ، حكيما أم أبلها ، زودا بالخيال أم سفيما حزينا • وقضلا عن ذلك اذا أصاب الحديقة شر فان ذلك يعزى الى روح ما أو الى ساحر • وبالتالي فالشر يعزى الى الحقد الذى برز خلال سلوك البستانى أى الى المنازعات التى لايقوى على حلها أو السيطرة عليها •

ويعطينا هذا النوع من رد الفعل الحق فى أن نقول عن البستانى من الأوروكايف ما قاله دانييل دى كوييه عما تتم ممارسته فى مالايطا (ميلانيزيا) • فهو نصف دينى مماثل للتناول تماما كما هو الحال فى أكل المحصول • وكل ما يمكن أن يقوم به البستانى من تصرفات مؤلمة يصبح بذلك سرا مقدسا • فيحس الكائن الانسانى بأنه آلهة القلقاس شئ واحد ، ويحدث الشئ نفسه مع الحديقة والمجصول •

ومعظم مهام الانتاج والعمليات السحرية التى تستلزمها عند الأوروكايف تنشأ من الأسرة النووية • ففى كل أسرة يوجد تقسيم وظيفى للعمل ، فبعض الأعمال ، مثل احياء الارض ، تناط بالرجال وحدهم فى حين أن بعض الاعمال الاخرى هى من اختصاص النساء مثل ازالة الأعشاب أو جمع المحاصيل • وللسهر على تنفيذ برنامج جمع المحصول خلال النهار • ولكن معظم القرارات هى ثمرة التنسيق بين الزوج والزوجة • ويطلق لقب « أب الأرض » على رئيس العائلة الموسعة فقط التى تقوم بتوزيع الأرض على مختلف الأسر النووية • وهو المسئول من حيث المبدأ - وفى الواقع غالبا - عن القرارات التى تتخذها العائلة الموسعة من حيث هى جماعة منظمة •

وتتمثل لنا الحالة خصوصا عندما نقرر العائلة الموسعة تقديم وليمة أو الوفاء ببعض الالتزام الاجتماعى • فهى تتصرف جماعيا نحو بعض العائلات الأخرى أو بعض الجماعات • والواقع أن العمل المنتج للأوروكايف يجرى تقسيمه بين قطاع الغذاء الأساسى وقطاع المهرجانات • ويمكن اعتبار هذا القطاع الأخير كنوع من الفائض الذى يستخدم فى سنوات الخير - فقط - فى توثيق شبكة المصاهرات الخارجية • وقد تتم زراعة المنتجات المخصصة لهذه الاحتفالات فى بساطين خاصة ولكن ليست هذه قاعدة • وقد يكون اتخاذ انفراد بشأن إقامة وليمة صغيرة من اختصاص العائلة الموسعة • أما الولائم الأكثر أهمية فتعنى العائلة بكل أنسابها أى العشيرة المحلية أو القرية بأكملها • وتملك الشخصيات ذات المكانة الأولى التى ترأس هذه الولائم الكبيرة سلطة حقيقية ولا يمكن اغفالها فيما يتعلق بمن ترسل اليه الممتلكات التى تنتجها القرية حينما توقف الاحتفال الخاص بإقامة الوليمة • ولايعنى ذلك أنهم

يستحلون هذه الممتلكات لأن المدعويين الذين يتلقون تلك الممتلكات كهدايا لا يلبثون فيما بعد أن يردوا المجاملة إلى مضيفهم بالأمس مما يجعل المنتجات المهداة على هذا النحو يتم توزيعها بين الأسر الراحبة الأصلية . وبهذا لا يخسر هؤلاء نتاج عملهم الذي أوقفوه على الولايم .

ولنلاحظ في النهاية أن اللفظ الذي يشير إلى أنشطة المواد الغذائية الرئيسية « بيوري أزي » (أي العمل) لا يدل إلا على الموقع الذي يقضى فيه الشخص وقته . ومن أجل التعبير عن فكرة أن عمله للنتج يقتضي منه جهدا كبيرا ينبغي إضافة صفة فيقال « بيوري جايها » (أي العناية) أو استخدام كلمة مثل « سيمباري » (أي الانشغال بشيء) التي تدل على الأخذ على العاتق بكل شيء سواء في مجال الانتاج أو في مجال الادارة العملية أو الخاصة بالطعموس . وكلمة « سيمباري » تغطي تقريبا التصورات للذهنية الفرنسية عن « العناية » أو « التدبير المنزلي » بالمعنى المتقدم لهذه اللفظة . فهذا المعنى يحسب حساب النشاط الاقتصادي التقليدي للأوروكايفا أكثر من الفاظ مثل « العمل » على وجه التحديد لأنه يظهر خطر التوصيف المتعجل للاخصائين من رجال العلوم الاجتماعية . وإذا كان من الضروري أن أقيس عمل الأوروكايفا فينبغي على أن أعتمد على أبعاد حداثتهم وأن أعتمد إلى تقييم نوعيتها أكثر مما أحسب زمن العمل المستنفد .

تصوران للعمل :

وتسمح لنا الاعتبارات السابقة بأن نستخلص فكرتين تبدوان أساسيتين في التحليل المقارن لفكرة العمل : الأولى : إن الهدف من لانتاج في نهاية الأمر هو خلق قيم تقليدية ، والثانية : إن العلاقة التي توحد بين الفرد والانتاج هي علاقة هوية - ويفهم من الهوية هنا الفعل اخر الواعي الذي يمارسه الانسان على مصادر الثروات الطبيعية وفقا لنماذج من العمل المحدد تاريخيا وثقافيا (١) .

ولاشئ يسمح لنا بتأكيد أن هاتين الفكرتين متصاحبتان دائما . وفضلا عن ذلك فليس ثمة اتفاق أيضا بين عكسيهما وأعني بهما خلق قيم التبادل من حيث هو هدف أسمى للانتاج واغتراب (سلوب) للانسان بالنسبة إلى عمله . ويكفي للاقتناع بأن الفكرتين يمكن أن تتحققا بالفعل أحدهما مستقلة عن الأخرى أن نقوم بتحليل المعطيات المتجمعة لدى الأوروكايفا وفي غينيا الجديدة حيث لا يستبعد التنسيق المؤسس على قيم التقاليد ذلك الاغتراب ، وحيث لا يكون التنسيق المؤسس على قيم التبادل من ناحية أخرى متعارضا مع ظاهرة الهوية .

(١) في عمل سنة ١٩٧٩ تمت بتحليل أوفي ما يمكن تقديمه هنا حول تصورات الهوية والاغتراب . وتفسيري للفظه هوية مستند بالدرجة الأولى إلى كتاب كلود ليفي اشتراوس عن الفكر الهنجي

وليس الاغتراب شيئا شائعا في ميلانيزى على الأقل اذا فهمنا منها القطيعة التى تفصل بين الانسان وبين ثمرات عمله فنحرمه من التصرف فيها وفقا لارادته والتى تجعله يهبط من مستواه كمنتج مع حرمانه من الفعل الحر الواعى الذى يمارسه ازاء الطبيعة . وهذا لايعنى أن الاغتراب كان دائما غريبا بالنسبة الى طريقة حياة الانسان التقليدية . ونجد فى عدد من انقري اقلية صغيرة من الأشخاص الموجودين على هامش الحياة والذين يخدمون طول حياتهم شخصيات قوية . وهذه للشخصيات تحريمهم من استيفاء الشروط التى تسمح لهم بالتزاوج بوضعهم فى شكل من أشكال الرق دى الطابع الشفيح المتعطف . وقرر بانوف (١٩٧٠) أن معدل الانتحار كان شديد الارتفاع بين أبناء هذا الصنف الاجتماعى . ومن الممكن أن يكون هذا الشكل من أشكال الاستغلال الذى لايمارس اطلاقا الا على مستوى صغير قد أدى الى تكوين تراكم طفيف لفائض القيمة فى بعض الممارسات الطائفية .

ويمكن أن ينشأ الاغتراب عن الحرب عندما تجد المجموعة أو العشيرة المهزومة نفسها محرومة من أرضها وخاضعة للتشرد أو النهب المتكرر الذى طالما ذهبت ضحية له بعض الجماعات التى تضعف دون الدفاع عن نفسها حتى لاتستطيع أن تستمر فى الوجود على نحو ما هى عليه . ويبدو أن الثروة الخاصة ببعض المجموعات كانت - أصلا - فى معظم الاحوال عنائم . كسيوها بفضل امتيازهم العسكرى بحيث أمكن أن تصبح الحروب شكلا من اشكال الاستغلال . ومع ذلك ينبغي أن نرى أن هذه الظاهرة ظلت محدودة جدا . وعلى المستوى الاقتصادى كانت نتيجهما الوحيد انثراء بعض الرؤساء الذين استطاعوا - على هذا النحو - توسيع رقعة نبادلاتهم الى حد ما وعلى الرغم من ذلك ، فالاغتراب نبس اطلاقا نتيجة ضرورية لطريقة خاصة فى الانتاج . وانما يكون غالبا ، فى المجتمعات انقائمة على قيم التقاليد بظاهرة الرق .

وعلى العكس من ذلك لدى الأورو كايافا . فلا يوجد عندهم أدنى استعداد لقبول فكرة اتخاذ طريقة من طرق الانتاج الحديث يكون هدفها الاسمى خلق قيم تبادل موجهة الى السوق بحيث ينشأ عن ذلك بالضرورة اغتراب . وانما يظهر فى الواقع بالقرى مشروعات تجارية عديدة تعاونية أو خاصة يجرى الحفاظ فيها على اقتسام الارباح على أى نحو وينحى على نحو صارم بين العاملين من ناحية والعلاء من ناحية أخرى حتى لايبقى أى فائض قيمة بين يدي المالك صاحب الادارة . ومن أجل التعبير بشكل محدد نقول ان مجموع المجتمع هو الذى يتقاسم فائض القيمة ذاك ، من حيث المبدأ على الأقل . لان أنواع التجارة من هذا القبيل تصعب قابليتها للحياة عندما ينبغي أن تعمل فى اطار عام لنسق اقتصادى ابنيته هى أساسا إبنية الرأسمالية . ويبدو أن الأيديولوجية الكائنة فى هذا النمط من المشروعات الطائفية تنأسس عند سسكان بابواى بغيانيا الجديدة على الوعى بامكانية شاسعة للتنمية للاقتصادية وعلى رغبتهم فى الاستفادة من هذه التنمية ولكن بدون تغيير شىء فى بناء العلاقات الطائفية .

وقد يبدو مثل هذا الغرض خياليا يونويا بما فيه الكفاية ولكن يبقى بعينه الايجابى راقعة اجتماعية لا تنكر . والمشكلة التى يتبغى على المشروعات القروية الصغيرة أن تواجهها أساسية . فضلا عن ذلك فاسيلانيزيون ذوو مهارة فى خلق المجموعات البشرية المتوسطة الكثافة حيث تظل العلاقات المتداخلة بين الأشخاص وثيقة حتى يمكن الأمل فى انهم سينجحون بطريقة أو بأخرى هنالك حيث يشغل كثيرون سواهم .

ولنسلر الآن كيف تطورت فى الثقافات المختلفة المفهومات الأربعة الممكنة للعمل التى ميزناها من بعضها . ولا تؤلف هذه المفهومات بشكل واضح أنساقا ولكنها تؤكد قيما مختلفة . وكما رأينا يمكن تحديدها كما يلى :

(أ) الهدف الأسمى للعمل هو خلق قيم تقليدية ، فتكون العلاقة التى تربط الفرد بالإنجاز علاقة هوية .

(ب) الهدف الأسمى من العمل هو خلق قيم تقليدية فتكون العلاقة التى تربط الفرد بالإنجاز علاقة اغتراب .

(ج) انهدف الأسمى للعمل هو خلق قيم تبادل فتكون العلاقة بين الفرد والإنجاز علاقة هوية .

(د) انهدف الأسمى من العمل هو خلق قيم تبادل فتكون العلاقة التى تربط الفرد بالإنجاز علاقة اغتراب .

وعلى الرغم من أننا حتى الآن لم نتناوب المفهوم (أ) إلا من خلال حالة البابوازي بفينيا الجديدة ، فمن اللازم أن نؤكد أن هذا المفهوم عن بعد هو ذلك الذى تلقاه غالبا وبكثرة فى تاريخ الإنسانية وأنه لا يخص المجتمعات قليلة التطور التقنى وحدها . ومن المحتمل أن تكون الهند قد قدمت لنا بهذا الصدد النموذج الأشد تعقيدا الى فترة قريبة جدا . وأظهرت دراسات حديثة للنسب الخاص « للجاجمانيين » فى تلك البلاد (ديمون ١٩٦٦ : ٩٧ - ١٠٨) أن المبادلات الاقتصادية بين أعضاء الطبقة الطائفية الرفيعة الشأن والمميزة مما عداها تجرى أساسا فى إطار نسق العلاقات الشخصية حيث توكل كل مهمة متخصصة بالحق الوراثى الى متخصصين . أو بعبارة أخرى نمثل عروض الخدمات وعكسها قيمة تقليدية على الرغم من التقسيم الحاسم للعمل بدون قيمة تبادل تكافى - من حيث المظهر - المعاملات التجارية .

والطبقة الطائفية الرفيعة الشأن والمهنة مترا بطتان بحكم الانحياز الدينى أيضا ، وخصوصا بحكم مذهب الفارنا (أو الولايات الاجتماعية) . ويجد الفرد اذن هويته فى العمل من جملة نواح وخاصة فى الطبقات الطائفية الرفيعة الشأن المتصاهرة فيما بينهما تصاهرا قويا وكذلك فى تلك التى تتميز بالتخصصات المهنية الكبيرة وفى جملة الحرف حيث تلعب مشكلات طهارة الطقوس دورا هاما . وأظهرت السيدة سيرل شاترجى فى

تحليلها حول الطوائف غير النقية من هذه الناحية (١٩٧٩) أن عاطفة الهوية المهنية هذه المرتبطة بالطقوس الجماعية تنسل الى حد اعطاء طابع خاص للنفسية افسردية ، وعلى الرغم من تصنيف عمل الفرد ضمن المهام غير الطاهرة فهو لا يشعر بها كما كانت مؤدية الى الاغتراب . ويستخرج منها عاطفة هوية جماعية تسودها أفكار الشرف والعزم والمآثر الجنسية . وتؤكد مؤلفة ذلك التحليل ما يؤكد هو كارت (١٩٥٠) بشأن الملامح السحرية الدينية لهذه المهام غير الطاهرة .

ومن الواضح على أى حال أن شعور الاغتراب أو السلوب قد يظهر بسهولة فى مجتمع شديد الطبقية تستحل فيه الطبقات الاجتماعية العليا فى نهايه الأمر كل انتاج العمل الذى تقوم به الطبقات الدنيا . وقد توازنت هذه الميول بالهند فى العصور القديمة تحت تأثير مذهب الفارنا وبحكم التماسك الداخلى القوي فى انطبقات الرفيعة الشأن . وعلى العكس من ذلك فان ما يذهب اليه فيرنان (١٩٦٥) بشأن فكرة العمل لدى الاغريق القدماء تجعلنا نصنف تلك المدنية اليونانية بدون تردد ضمن القائمة (ب) (الخاصة بقيمة التقاليد - الاغتراب) . ويبدو أن الحرفى اليونانى لم يكن يعمل من أجل السوق وإنما لارضاء الحاجات الظاهرة وفقا لتقاليد محددة . وتسود انفرة الخاصة عن العمل لدى الاغريق ذلك الصراع الاسطورى بين زيوس وبرومثيوس والتعاقد الذى انتهى اليه . فالآلهة تاذن بالغذاء فى مقابل العمل بحيث يصبح الذين يعدلون أكثر معزذ ألف مرة لدى الخالدين . ويتعارض هذا المفهوم ، وهو نفس مفهوم المزارع مع مفهوم الحرفى حيث يكون العمل صناعة أو ابداعا كنشاط تقنى لايفترض التعليم والتدريب على معرفة أسرار الحرفة وحسب وإنما يفترض أيضا العبقرية الخلاقة الخاصة ببعض الافراد الموهوبين بالطبيعة .

وكان هذا النشاط التقنى متميزا على كل حال من الدور الأكثر سمحرا الخاص بالتقاليد التى كانت حرة تماما وسيادة للموقف فى كل مبادراتها وكان على الصانع الحرفى أن يخضع لها . ويرى فيرنان أن كلامه صحيح فى وصف نتاج العمل الخاص بالصانع الحرفى بأنه كما لو كان « عملا خارجيا بالنسبة الى الصانع الحرفى وغريبا بالنسبة الى النشاط الذى أدى الى انتاجه » (١٩٦٥ ص ٢٢٣) ويختلف هذا التفعيل لعلاقات الانتاج كثيرا عن تعقيل النسق الهندى حيث تم رفض فكرة وجود الوسطاء الأحرار المستقلين بوصفها فكرة وعمية . ويصبح الرجل التقنى بمجرد ظهور هذا الصنف من الوسطاء وجها لوجه امام ذلك الصنف الذى يشغل وظيفة تقنية . . يصبح الرجل التقنى « غريبا » عن عمله بالمعنى الذى تعطيه هنا لهذا المصطلح حسب رأى فيرنان .

والمخططات الاجمالية الخاصة بالمادتين ج ، د والمعرفتين من قبل لم تتم الا ابتداء من الثورة الصناعية التى بدأت فى أوروبا فى القرن الثامن عشر . ونتج عن ذلك - على مستوى التصورات العامة - اختلاف واضح بين السياسة والاقتصاد والأخلاق والدين

منظورا ، اليها جميعها منذ ذلك الوقت بوصفها مجالات منفصلة عن بعضها (في أعمال الفيلسوف الانجليزى لوك مثلا) فضلا عن انبثاق ما صار ديمون يطلق عليه أخيرا (في كتابه « الانسان المتماثل » سنة ١٩٧٧) ، « الايديولوجية الاقتصادية » وتجعل هذه الايديولوجية الاقتصادية وفنا لتعريف ديمون لليديولوجية « بأنها كل ما يؤسس انفكر والمعتقدات ويقيم أساسا للأفعال في المجتمع » . . تجعل هذه الايديولوجية من الاقتصاد صنفا يستبعد في فكرنا كل ماعداه من الأصناف أو تنضاف اليه كل الأصناف الأخرى كاشياء ثانوية .

وتوجد تأثير هذه الايديولوجية على مفهوم العمل الحديث معروضا لأول مرة في كتاب ماندفيل المشهور عن أسطورة النحل (١٧٠٥) . حيث يتم تقدير قيمة الفرد في ذلك الكتاب وفقا للدور الذى يلعبه في السورة الشاملة للإنتاج والاستهلاك باعتباره المبرر الوحيد لوجود خلية النحل . ويعد تقسيم المهام ، بما في ذلك الادارة والاشرفى . جزءا من شروط بقاء انلية ، وبالتالي جزءا من اقتصادياتها أو « عملها » . ويجرى رفض الأعضاء غير المنتجين . أما كل الباقي فهم ضروريون لبقاء واعادة انتاج الخلية بوصفها عذلا ميكانيكيا .

اذن فقد أوجد ماندفيل بخليته - وكذلك آدم سميث - نموذجا تفسيريا يحدد فيه معنى كل فعل حسب قيمته الانتاجية أى وفقا لىضيفه الى الاقتصاد العام . وهكذا أصبح العمل مصطلحا نوعيا أو لفظا نوعيا يشير الى كل نشاط يهدف الى انتاج « الشئ » النافع . . ويكفى التعادل أو التماثل في الخلية هنا من أجل توضيح ما ينبغى النظر اليه بوصفه ناعما : البقاء واعادة الانتاج أو بعبارة أخرى « الاقتصاد » حيث يستمد نموذج الخلية قوته من استبعاد كل العوامل الأخرى غير الاقتصادية .

ولم يكن هناك مفهوم يمثل هذه العمومية للعمل قبل الثورة الصناعية . فلا وجود له سواء عند الشعوب ذات الحضارات الشفوية (للأسباب التى ذكرناها من قبل) أو عند اليونان القديمة على نحو ما أظهر ذلك فيرنان فى تحليل فقهي لغوى (سيما نطيقى) غير مذكور هنا أو فى أوروبا قبل الصناعة حيث كانت الفاظ العمل بكل اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية تنطبق على أنشطة مخصصة فى حين يحوننا اليوم على العمل من أجل انجاح الزواج أو ممارسة العقيدة الدينية حتى يلزم علينا أن نخضع لذلك بالجدية نفسها التى تخضع بها للعمل المجزى المثاب ماليا . وأيا تكن اعتقاداتنا السياسية فنحن نتبع كارل ماركس عند نظرنا الى الدين والأسرة والدولة والقانون والأخلاق والعلوم والفنون الخ . . كما لو كانت أنماطا خاصة من الانتاج أو العمل . أو بعبارة أخرى أصبح العمل عاملا مشتركا لوظيفة كلية يمكن تطبيقها على مجموع النشاط الانساني .

وإذا كان الأمر كذلك ، فنحن نعزل صنف الاقتصاد حيث لايجرى استخدام لفظة العمل الا في ثلاثة استخدامات محددة على نحو ما يشير اليها فانتر ايلكان على وجه الدقة في إحدى مقالاته الأخيرة (١٩٧٩) : العمل كإنتاج والعمل في مقابل البطالة والعمل في مقابل أوقات الفراغ . وهذه الاستخدامات الثلاثة « تغطي مجمل الاقتصاد عمليا » . وبالتالي يدرك الانسان الحديث العمل من راويتين رئيسيتين : أ) كمصدر ثروة وسلعة في عملية الإنتاج وكوسيلة للمشاركة في الإنتاج الاقتصادي الخاص بالمجتمع . ب) كنموذج ايدولوجي لعدد كبير من الأنشطة الأخرى التي تنطبق عليها طرق التفكير نفسها ، كما تنطبق على العمل الاقتصادي بالمعنى الصحيح .

ويتبر المفهوم الاقتصادي بالمعنى الدقيق للعمل - المفهوم الاول من المفهومين المذكورين - بعض المشكلات الأساسية بالنسبة الى رجل الاقتصاد والى الرجل غير المتخصص على السواء . ولا أمكن المساحة ولا الأهلية الضرورية ، فضلا عن ذلك ، للقيام بفحص تفصيلي للمشكلات التي تعرض لرجل الاقتصاد ولكنني سأقوم بتعداد المشكلات التي ذكرها ايلكان والتي تمثل أهمية أساسية بالنسبة الى التحليل الأثروبولوجي .

وتتعلق أولى هذه المشكلات بإدراكنا الذي نستوعب به دورنا في عملنا . فنحن نعمل بجدية أكبر أو أقل حسب الطريقة التي نلعب بها دورنا ذاك . وهذا يفسر كيف يمكن أن يتنوع الإنتاج بشكل واضح بين مؤسسة وأخرى أو من بلد الى بلد آخر حتى لو لم يوجد اختلاف في مصادر الثروة ورأس المال والتقنيات المتيسرة . وهذه الاشارات المختصرة السابقة بشأن حالات الاوروكايا والهند واليونان القديمة قد تلقى بعض الضوء على ما تتضمنه الطريقة التي يدرك الانسان عمله بها . فهذا الإدراك يتضمن اعتقادات دينية أو ايدولوجية قوية ويفترض أيضا ، تحولا للإنتاج في شكل قيم تحمل مزايا اجتماعية . أما في الحقيقة فالقيم ذات المزايا في المجتمعات الصناعية لاتقدمها مجموعات صغيرة من الأفراد من ذوي النفوذ . بل تقدمها أو تعترض عليها وحدات انتاجية شاسعة يتميز بها العالم الحديث .

والمشكلة الثانية التي تفرض نفسها على الاقتصاديين هي مشكلة معرفة كيفية التمييز بين العمل واللاعول أى الفراغ الناجم عن البطالة . وهامنا يجد الاقتصاديون أنفسهم أمام شأغل عيني مائل . فهم يريدون تقييم حدة تطلع الانسان الى الفراغ أو بعبارة أخرى هم يريدون معرفة ما اذا كان يكف عن العمل بمجرد اشباع حاجاته الأساسية . ويريدون أيضا تفسير البطالة الحقيقية ومعرفة انتاجية الأشخاص المصنفين رسميا على المحصول كما لو كانوا في بطالة أو لايتظهرون في احصائيات العمل . وترجع هاتان المسألتان الى نسق فقدت فيه فكرة العمل الطابع الموزع الذي يعول في هويتها على الدور الاجتماعي والذي تتحدد فيه تحديدا حاسما من حيث الزمان والمكان وسلسلة الأنشطة التي تشملها . ولايتم التمييز النسقي فيما يتعلق بالعمل والفراغ في

الانسان حيث تكون الهوية في العمل هي انقاعدة • ومن الصحيح أن العمل والفراغ لا يتميزان في المجتمعات الصناعية الحديثة ايضا ، طالما تتابع عدد من الانشطة المنتجة خلال ساعات الفراغ • ومن جهة أخرى تتعارض فكرة البطالة مع الهوية في العمل : والواقع أن كل شخص يصبح هو هو مع أحد الاعمال المعطاة (الصيد البري والزراعة) يستمر في وضعه ذاك حتى لو لم يعد قائما بوظيفتها مع انتهازه لكل الفرص من أجل وضع قدراته موضع التنفيذ • ومن هنا يأتي انساع مجال الخرافة في الاقتصاد وتصبح انتاجيته ملحوظة كما يلتفت نظره إلى ذلك ايلكان •

المفاهيم الشعبية للعمل في ست حضارات

يهدف العرض الوجيه لهذه المشكلات التي تواجه رجل الاقتصاد الى لفت النظر نحو مفارقتين • الأولى تتعلق بالأيديولوجية الاقتصادية نفسها : وإذا نظرنا الى العمل كسلعة ذات قيمة تبادلية معينة فان العامل سيسعى لانتاج أقل قدر ممكن وللحصول على أكبر وقت فراغ ممكن وعدم عمل أى شيء في وقت البطالة • أو بعبارة أخرى هذا النموذج يبنى هنا بالاعترا بأكمل • وبإسما ح لعملية الهوية التقليدية بالظهور نزيد فاعلية العمل بشكل كبير • ولكننا بذلك نحرر القوى الدينية والاجتماعية السياسية التي لا يستطيع الرجل الاقتصادي أن يشرحه بمعاونة نموذجية ذاك •

وتتعلق المفارقة الثانية خصوصا باباحث الأنثروبولوجي • وقد انتشر نموذج الرجل الاقتصادي خلال القرن الماضي انتشارا واسعا في العالم • وهو موجود في الواقع في كل القارات • فما الذي يفعله بهذا النموذج سكان انروبيج مثلا أو سكان جرر شيتلاند أو كولومبيا أو كينيا أو نيوزوتو أو بابوازي غينيا الجديدة ؟ على هذا السؤال تجيب بشكل موسع مجموعة هامة من الدراسات المنشورة تحت اشراف وولمان بعنوان « الانثروبولوجيا الاجتماعية للعمل » (١٩٧٩) وهو منجم حقيقي للمعطيات حول تصور العمل • والنتيجة العامة التي نستمدها من هذه المجموعة هي : ان المفارقة المذكورة تمثل مشكله بالنسبة الى كل المجموعات الانسانية حتى ولو أعطتها في كل حالة صورة مختلفة • ولعلها تكون في بعض الاحيان غير متوقعة • وقد أبدى الجميع تقديرهم على نحو مقرر لهذا الاختراع انكبير الذي تؤلفه بلا شك الايديولوجية الاقتصادية ولكنهم قاموا في الوقت نفسه بتأصيل التصور الأخلاقي الطائفي الكامن بقوة وراء مبادئ دينية وأيديولوجية ووراء اعتبارات الاغراء • ويمكن أن يكون هذا التصور معارضا لنموذج الرجل الاقتصادي أو مقاطعا له أو مغطيا له تماما بقناع ، بحيث تكون الطبيعة الحقيقية للنموذج الذي يقدمه الرجل الاقتصادي مخسوخا كاملا بواسطة التفسير المحلي الشديد المعايه ولكنة للأسف أكثر خيالا • وبعبارة أخرى يشير مفهوم العمل الشعبي في هذه الحضارات الست الى نمطين من أنماط النشاط : أ - تلك التي يحمل انتاجها قيمة تجارية للمبادلة : ب - تلك التي تضع شروط الانتماء الى « الطائفة الأخلاقية » •

النرويج

وهنا لا يدخل تماما ضمن التعريف الشعبي للعمل سوى الأنشطة التي ترضى المعيار الاقتصادي والمعيار الأخلاقي في وقت واحد . وينبغي أن تنتج قيمة تبادلية (أو على الأقل قيمة قابلة من حيث المبدأ لأن تصبح تجارية) وعلى هذه الأنشطة أيضا أن تمثل بندر المستطاع الخصائص التالية :

- (أ) أن تستلزم تصريفا لطاقة بدنية .
- (ب) أن تكون خاضعة للروتين ومتكررة ، وخاضعة للروتين أو متكررة .
- (ج) أن تمضى في موقع خاص (موقع العمل) وخلال ساعات محددة .
- (د) أن تكون ضرورية (أكثر من المعاونة على إنتاج أشياء « فاخرة » أو أشياء ورقية غير ذات فائدة) .
- (هـ) أن يتم تنفيذها لصالح الغير .
- (و) أن تكون موجهة نحو محصول أو نحو نتيجة .

(ز) أن تتضمن التزاما (اذن امكانية الاختيار محدودة) - (واديل ١٩٧٩ ص ٣٧٠ - ٣٧١) وينشأ العمل المثاب ماليا هكذا من شيئين متعارضين على الأقل والاول اقتصادى في حين أن الآخر أخلاقى . والثاني هو الذى يسبغ على العمل مبررا لوجوده خارج الالتزام البسيط بكسب العيش وبالتالي يسبغ قيمة وضرورة اجتماعيتين . ويقع العمل الحقيقي على ذلك في المنطقتين المتناقضتين فيها المجالات الاقتصادية والأخلاقية . وذلك هو النشاط الذى يقيم الشخص معه هوية والذى يستبعد منه (أ) العمل المؤدى الى الاغتراب (ب) « اللا عمل » أى المشاغل غير ذات القيمة التجارية من حيث المبدأ .

جزر شينلانده أو ويلزى

يتم إيجاد كل القيم الهامة للمبادلة عمليا هنا بواسطة صناعة الصيد البحرى . ولكن يوجد نشاط آخر منتج مثل زراعة قطع أرض صغيرة حيث تلزم الممارسة من أجل الحصول على سماح المجتمع أخلاقيا . والمساواة هنا مسألة شكل زراعى على نحو صغير جدا (كوهين ١٩٧٩) ومسألة علاقة مهمة (أو غير موجودة) ولكن سكان ويلزى يستمدون منها الاحساس بهويتهم . ويطلق عليهم خصوصا اسم المزارعين الصغار أكثر مما يطلق عليهم اسم صيادى السمك . وعلى سبيل ملاحظة لا يتحدثون عن مهامهم الزراعية (جماعيا أو تفصيلا) كما لو كانوا يتكلمون عن عمل لأنهم يحتفظون بهذه الكلمة « للعمل الذى يعتبر كنشاط اقتصادى » (كوهين ص ٢٦٣) فهم يفصلون المجال الاقتصادى عن مجالهم الخاص بالهوية تماما . وهم يدركون الصيد البحرى التجارى - فيما يظهر - كما لو كان مؤديا الى الاغتراب على نحو شامل الى حد أن ملاك الزورق المزودين بأجهزة بالغة الكمال يفضلون استخدام قارب بسيط عندما يقومون بالصيد البحرى في الموقع المجاور لقطعة أرضهم .

ليزوتو

هنا بدخل الرجال - خصوصا - في قطاع التعامل النقدي عند هجرتهم نحو المدن لشغل الوظائف ذات الرواتب (الموسيبتزي) . ويتألف السكان الريفيون بشكل رئيسي من النساء والاطفال والمسنين الذين يمارسون زراعة صغيرة للمواد الاساسية . ويبدو أن الكلمة ذاتها يجري استخدامها للإشارة إلى عمل النساء وإلى العمل المأباليا (انظر تسمييسونج ، موراي ١٩٧٩ ص ٣٥٤) وعلى الرغم من أن الأنشطة ذات الأجل المالى والخاصة بالرجال لاغنى عنها من أجل رفاهية الأسرة فهي لا تكفى من أجل تحويل هؤلاء الرجال إلى أعضاء في الطائفة الاخلاقية . ولكي يروا أنفسهم يعترفون بهذه الصفة يجب عليهم أيضا أن يوفرُوا اضافتهم ويضموها إلى وظيفة العرف بموطنهم الاصلى أى إلى « تغذية الآباء » . وهذه الفكرة الاخيرة تشير إليها لفظة « موسيبتزي » ويلزم اتفاق خاص بالطقوس يؤدي إلى « انتقال ضخم لمصادر الثروات من المناطق العمرانية نحو المناطق الريفية » . ذلك أن غائبة العمل عند الأجراء المهاجرين هي في نهاية الأمر أن يتحملوا مسئولية استعادة المجتمع رمزيا . وهم لا يعانون من احساس بالاغتراب . ولكن هناك - أيضا - يظل المجال الاقتصادي منفصلا تماما عن مجال الهوية .

أوروكايفا (بابواى - غينيا الجديدة)

المخطط الاجمالى هو نفسه بشكل ملحوظ لأن لفظة واحدة يجري استعمالها للإشارة إلى نمطين ممكنين من العمل ولأن العمل المؤدى في قطاع الجزاء النقدي لا يكفى لتوفير الحياة الهانئة ولا لاعطاء الكتانة الاجتماعية . ولا بد لكى يصبح الشخص عضوا كاملا العضوية في الطائفة الاخلاقية أن يشارك في الهبات الخاصة بالطقوس وفي تقديم الولائم أيضا . فضلا عن ذلك يوجد نسق متقدم جدا من ألعاب الميسر اذ تطلب العرف أن يلعب الجميع القمار على ورق الكوتشينة بمجرد أن يقوم أعضاء المجموعة بتحصيل اثمان بيع البن أو باستلام أجور عملهم . وينزع اللعب إلى الاستمرار حتى يفوم مفامر واحد بكسب كل المبالغ . والرابعون (علما بأن الحظ يكون في معظم الأحوال من نصيب نفس المقامر) يملكون عادة كيانا رقيقا لأن واقعة الربح تعتبر علامة على قوى سحرية حيث يعتبر الرابع كما لو كان يحظى بمساندة الأجداد الأقوياء . وعلى ذلك فالقطاع النقدي اذن ، يكون - أساسا - مصدرا للمكانة والحظوة حيث يتحول ناتج العمل ذي الأجر في الأعياد والهبات أو القمار إلى قيمة خاصة بقطاع المواد الغذائية الرئيسية حيث يعتبر النجاح المادى عبادة كما لو كان يعضى في خط واحد أو يتمشى مع النجاح السحري الدينى .

جيرياما (كينيا)

المجتمع هنا يتألف من مجموعات صغيرة متفرقة من صيادى السمك وبقيع تفرقة راضحة بين صنفين من النشاط : - الوظائف ذات الأجور المنتظمة الموقوفة على

أقلية ضعيفة : ب - أنشطة المواد الغذائية الرئيسية التي يتم ترتيبها في نفس الصنف الذي يضم الصيد البري التجاري الصغير الذي يمارسه غير المسلمين من الجرياما وأصحاب الحرف الصغيرة والتجارة الضئيلة إشسان الخ ٠٠ وأول هذين النطين من النشاط هو الوحيد الذي يعطى كيانا اجتماعيا رفيعا - حتى ولو لم يكن دائما أكثر عائدا ماليا - والذي يستحق اسم « كازي » (أى العمل بلغة السواحيل) (أنظر باركين سنة ١٩٧٩ ص ٣٢٧) .

وقد سمع كاتب المقال الخالى عند الأوروكايفا سريان استخدام لفظة « بيور » (أى عمل) بدلالة مماثلة كما هو الحال في هذا المقطع من الحديث السياسي الذي ألقاه مستشار بالبلدية « لم يكن لدى الناس في العصر القديم عمل (بيور) لأن السيد المسيح هو الذي وهبهم العمل » . ويبرهن هذا الاستخدام الخاص لهذه اللفظة التي لايزال على الرغم من كل شيء أساسا مرتبطا بزراعة المواد الغذائية الرئيسية في نطاق محدود على وجود فهم صحيح للمعنى المعطى لتصور العمل لدى رجال الاقتصاد ، وكذلك على الاهتمام بأسباع قيمة أخلاقية على العمل . وقد ذهب الجرياما الى أبعد من ذلك : فلقد فرقوا بين هذا القبول للعمل مع إعطائه اسما خاصا - اسما عمليا م حدود معرفتي المعدومة لدى الأوروكايفا - اسما خاصا مستعارا من اللغة الفرنسية (اللينجوا فرانكا) ورفضوا بهذا قطاعا شاسعا خاصا بالسحر في اقتصادهم « الكيان الخاص بالعمل الحقيقي » (باركين ، نفس المرجع ص ٣٢٨) والأنشطة التي نعتبر « كازي » وحدها هي التي تسمح وحدها بأن يكون لها مكان في الطاقة الأخلاقية التي يتم قبولها كطبقة رفيعة لدى الجرياما . وفي الوقت نفسه يتم حذف مشاغل الغالبية العظمى من السكان بشكل من الأشكال .

بايز (كوكوميا)

قام عالم العرقيات الخاصة بهذه المجموعة (أورتر سنة ١٩٧٩) بوصف الاقتصاد الخاص بها بقصد تحليل فكرة تلامب دورا رئيسيا بين أدوات رجل الاقتصاد وهي فكرة زمن العمل . ويدلل على أن الزمن عند الباييز ليست له قيمة اقتصادية في نظر العامل وبالتالي ليس موجودا ضمن تكاليف العمل بشكل جدي بقدر ما هو موجود في القطاع النقدي ذي الأهمية البسيطة نسبيا (فهو قائم أساسا على الزراعة ذات المحصول) . وصنف الباييز الأنشطة صنفين وفقا لتعلق الأمر أو عدم تعلقه بموضوع « الماهان » (أو العمل) . وتعتبر من « الماهان » (أى العمل) الأنشطة المؤدية الى إنتاج الأشياء الاستهلاكية - بما في ذلك النقود - أو تلك التي تقدم أوراق الاعتمادات المالية في إطار نسق المبادلات شبه الرسمية للخدمات . ولايعد ماهانا (عملا) استكمال التزام اجتماعي أو طائفي حتى ولو كان يعطى الحق في خدمة أخرى في مقابلها . وليس من الماهان (العمل) أنشطة كثيرة ذات طابع ضروري وإن لم تكن موضع اعتبار بوصفها إنتاجية - مثال ذلك غسيل الملابس أو الطهي أو بيع المحصول والقيام بالمشتريات

أو الذهاب الى الحقول أو إلى السوق أو نزع الأشواك من النباتات أو نقل وإعادة غرس النباتات الصغيرة أو قلع الأعشاب الضارة قبل جمع المحصول وإعادة بذور ورعاية وتجفيف واختيار الحبوب أو التزود بالأكياس وتخزينها وترتيب الأدوات .

ونجد ها هنا - بصورة أكثر دقة - المخطط الاجمالي الذي يعزوه باركين الى الجريما . ويستثنى قسم كبير من قطاع المواد الغذائية الرئيسية من صنف الماهان (العمل) ولكن ليس في سكنة الشمولي . وفضلا عن ذلك تقترب الحالة عند الباييز من حالات أليزوتو والأوركايافا من حيث أن أنشطة الماهان (العمل) لا تكفي لضمان الانتماء الى الطائفة الأخلاقية طالما كانت الالتزامات الطائفية مستبعدة من صنف الماهان (العمل) . ومن وجهة النظر الشكلية الخالصة يشبه نسق الباييز اذن ، النسق النووي . والماهان (العمل) يتألف من منطقة التقاطع بين مجالات الاقتصاد والأخلاق ويمكن الفرق بين النسقين بأكثر فيما يستثنى منه ويأخذ انور ويجيون في اعتباره كل تكاليف انتاج السلع وهو مالا يفعله أهالي الباييز . ويقوم التورويجيون بتصنيف بعض الأنشطة بوصفها اقتصادية (في صنف « الضرائب ») مما يعتبره أهالي الباييز مجرد التزامات نحو الطائفة الأخلاقية . وبعبارة أخرى تتسع في النورويج منطقة تقاطع مجال الاقتصاد والأخلاق اتساعا كبيرا . فالعمل (أربايد) له معنى أكثر اتساعا من العمل (ماهان) وعلى الرغم من ذلك ففكرة العمل في النسقين لاتضم سوى الأنشطة المزودة بقيمة مبادنة وبقيمة أخلاقية في وقت واحد .

خاتمة

نستطيع الآن العودة الى السؤال الذي وضعناه في البداية وهو الخاص بالتمييز بين المفهومين (ج) ، (د) فيما يتعلق بالعمل . ووفقا للمفهوم (د) ليس العمل سوى سلعة . أما التعريف (ج) فينتهي أكثر الى ملكة الخيال أو عالم اليوتوبيا ويتفق بطريقة أفضل مع النموذج المثالي للمجتمع اندي صوره آدم سميث وكما صوره بطريقة مختلفة كارل ماركس . وتؤيد الحالات الموصوفة باختصار المخططات الاجمالية في (ج) ، (د) في وقت واحد بشكل واضح . وهي تقدم وسائل الهوية في العمل بمختلف أنحاء العالم مع ارضاء متطلبات الانساق الاقتصادية المعاصرة . وتعترف كل الانساق المدروسة بطريقة أو بأخرى بالتناقض القائم بين المخططات الاجمالية في (ج) ، (د) . وتسعى كلها اذن - ببعض التحيز - للتوفيق بين المجال الاقتصادي والمجال الاخلاقي .

ومن المحتمل أنه لاتوجد طريقة وحيدة لحل هذا التناقض . ولكن يمكن أن تتألف الحلول في الواقع من ابتكار نماذج مختلفة في كل التكوينات الاجتماعية . وعدم كمال هذه النماذج المختلفة واضح ولكنها تسمح للحياة بالاستمرار . ولاتحول هذه الطريقة في ادراك فكرة العمل كما هو واضح دون نقد الممارسات الحاضرة كما لاتحول دون ادراك ما هو أفضل منها . ولكن ينبغي أن نضع كمقدمة بشكل مطلق

فانه اذا كانت القوانين الاقتصادية عالمية فلاساق الأخلاقية خاصة بالثقافات وبتاريخ كل واحدة منها . وكل مايمكننا أن نطلبه في سياق دول هو انتباه انوعى من ناحية الى التناقض المشار اليه ، ومن ناحية أخرى الى الأهمية الأساسية لعوالم اليوتوبيا أو ممالك الخيال بالنسبة الى ذكاء طبيعة العمل .

ونموذجنا في (ج) هو من عالم اليوتوبيا في الحقيقة . وعلى الرغم من ذلك فهو يمثل واحدة من غايتين قصوين للعمل . وعندما أقول ذلك لا أغتصب دور الفيلسوف وانما أتمسك في هذا الامل بفضيه أنثروبولوجية بكل حرفية . وكما قلت ان مظهر عالم اليوتوبيا الخاص يختلف مفهومات العمل يمثل واقعة مقررة من جانب رجال الأنثروبولوجيا في مناطق عديدة في العالم . وسبل الرغبة في الهوية بالعمل لايمكن انتزاعها لدى الانسان . وكان ذلك بالتأكيد وضع كل من فرويد وماركس . وذلك أيضا هو مايمكن استخلاصه من التحليل الأنثروبولوجي .

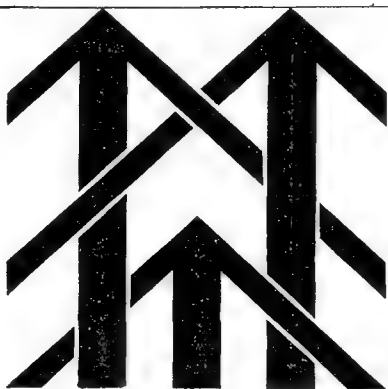
ومن بين الحالات التي درسناها قمنا بايضاح بعض الأمثلة الخاصة بالتوافق الشامل بين الاقتصادى والأخلاقى ولكن جزءا كبيرا من السكان كان يجد نفسه عندئذ مستبعدا من النسق (جديما) . ومن ناحية أخرى لاحظنا أن اختفاء عوامل التداخل والتركييب بين المجالين في حد ذاته ليس فيه عرض مرض . ويمكنها أن تكون مقبولة نسبيا (هويلزى) كما يمكنها في بعض الاحوال أن تكون بمثابة مالا يمكن اغتفاره (ليزوتو) وعوضا عن ذلك ، سنخلص من هذا العرض بوضوح الى أن التخطيط الاقتصادى المدروس بالنسبة الى الليزوتو لاينبغي تأسيسه على البرهان الذى يزعم ان الناس يحيون حياة أفضل اذا « قاموا بالعمل أقل من أجل الأجداد » ، وفي المقال الحالى عملت ما بجهدى للبرهنة النظرية على الطابع الحاطى تماما بالنسبة الى ذلك الاسلوب في التفكير . ويصح هذا الدليل أيضا بالنسبة الى بابوازي غينيا الجديدة : فالمهرجانات ليست هي أيضا في تلك البلاد مظهرا من مظاهر الاضطراب الوظيفي في هذه البلاد الأخيرة حتى كان على مجالات العمل الاقتصادى والأخلاقى أن تظل بعض الوقت منفصلة نسبيا مستقبلا اذا شئنا أن نحسب حساب ما يعتبره السكان في مجموعهم كفايات عليا للعمل .

المراجع

References

- COHEN, Anthony p. 1979. The Whalsay Croft. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 249-67. London, Academic Press.
- COPPET, Daniel de. 1976. Jardins de vie, jardins de mort en Mélanésie. *Traverses*, No. 5-6, p. 166-77.
- DUMONT, Louis. 1970. *Homo Hierarchius*, Chicago, Ill., University of Chicago Press.
- . 1977. *Homo Aequalis*. Paris, Gallimard.

- ELKAN, Walter. 1979. View from Economics. In : S. gallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 25-35, London, Academic Press.
- GODELIER, Maurice. 1973. *Horizon, trajets marxistes en anthropologie*. Paris Maspéro.
- HOCART, A. M. 1950. *Caste, a Comparative Study*. London.
- LEVI-STRAUSS, Claude. 1962. *La pensée sauvage*. Paris, Plon.
- MARX, Karl. 1844. *Oekonomisch-Philosophische Manuscripte aus dem Jahre 1844*.
- MANDEVILLE, Bernard de. 1705. *The Grumbling Hive: or, Knaves Turn'd Honest*.
- MURRAY, Colin. 1979. The Work of Men, Women and the Ancestors. in : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*. p. 337-63. London, Academic Press..
- ORTIZ, Sutti. 1979. The Estimation of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 207-28, London, Academic Press.
- PANOFF, Michel. 1970. Du suicide comme moyen de gouvernement. *Les Temps Modernes*, No. 288, p. 109-30.
- PARKING, David. 1979. The Categorisation of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 317-35, London. Academic
- SAHLINS, Marshall D. 1974. *Stone Age Economics*. London, Tavistoc.,
- SEARLE-CHATTERJEE, Mary. 1979. The Polluted Identity of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. Work. In : S. Willman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 296-86. London, Academic Press.
- SCHWIMMER, Erik. 1979. The Self and the Product. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 287-315, London, Academic Press.
- SMITH, Adam. 1776. *An Inquiry into the Nature and Causes of the 'Wealth of Nations*.
- VERNANT, Jean-Pierre. 1965. *Mythe et pensée chez les Grecs*. Paris, Maspéro.
- WADEL, Cato. 1979. The Hidden Work of Everyday Life. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 365-84, London, Academic Press.
- WALLMAN, Sandra (ed.), 1979. *Social Anthropology of Work*. London. Academic Press.



أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية
الوضع والتقييم

النظم القومية للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأولية

٦- سرى لانكا

تطور نظم المعلومات :

تمتاز سرى لانكا بخبرة أطول نسبيا من خبرة العديد من الدول الآسيوية في مجال جمع ونشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأولية : إذ يرجع تاريخ هذه الخبرة إلى عدة مئات من السنين . يضاف إلى هذا أن كمية المعلومات الديموغرافية (= السكانية) وغيرها من البيانات الإحصائية كبيرة جدا وعلى الرغم من أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى مرتبة الكمال المرجوة من حيث الكيف ، والصحة ، والشمول . فإنها ظلت متوافرة منذ أكثر من ١٢٥ سنة ، من مصادر ووثائق مختلفة . ذلك أن قيد الوفيات صار الزاميا في ١٨٠٧ ، فأصبحت البيانات الخاصة بذلك متاحة منذ ذلك التاريخ ، وتقرر فرض عقوبة على كل من تخلف عن قيد المواليد منذ عام ١٨٩٣ ، وأصبح تسجيل عقود الزواج الزاميا بالنسبة لجميع الطوائف منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وتم إجراء أول تعداد تقريبي للسكان في ١٨١٤ ، وأصبحت التقديرات السنوية لعدد السكان متاحة منذ ١٩٢٦ .

الكاتب: ه. د. س. كاروفاتيلاك

دئس مركز البحوث الاجتماعية ، والنائب الأول لمحافظة البنك
المركزي في سيلان ، كولومبو ، سرى لانكا .

المترجم: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وسابقا رئيس
شروع الألف كتاب بوزارة التعليم

وتدل السجلات القديمة على وجود عدة نظم متميزة للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، وإن كانت ذات صبغة أولية . وقد دأب القوم على جمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، وحفظ السجلات منذ أقدم العصور التاريخية ، وحافظوا على المخطوطات والكتب المتضمنة لهذه المعلومات ، في المعابد والأديرة ، وبلاط الملوك السحاليين . وتدل النقوش الصخرية القديمة على أن السجلات والمحفوظات كانت تضم كافة الوثائق الخاصة بالملوك وجدير بالذكر أن محفوظات آخر الملوك السنحاليين في سرى لانكا (١) غير موجودة اليوم ، ولعل ذلك يرجع الى احتراق المباني العامة في مدينة كاندي بصورة متوالية ، وفرار الملوك والموظفين من هذه المدينة الرئيسية خلال الثورة والحرب . وربما كانت هذه الحوادث سببا في تبديد السجلات التي لم تعد قط مستودعاتها الأصلية . بيد أن المحفوظات القومية تضم عددا من الخطابات التي أرسلها ملوك كاندي الى الحكومة الهولندية . والسبب في وجود هذه الخطابات هو حرص الهولنديين على صيانتها وحفظها .

وقد سجل الملوك السنحاليون مساحات الأراضي على صفائح النحاس وسعف النخيل . وكان في مملكة كاندي - بالذات - سجلات للأراضي التابعة للإدارات

الحكومية . والمؤسسات الدينية . والمقاطعات الاقليمية . ويقال ان الملوك السنحاليين كان لهم - بالإضافة الى ذلك - محفوظات وسجلات في القصور الملكية . وقد ذكر مكدوال ، سفير بريطانيا لدى مملكة كاندي ، أى كبير أمناء التاج كان هو أيضا أمين محفوظات الدولة ، واسمه روبرت نوكس ، وهو انجليزى ظل سجيناً لمدة طويلة خلال حكم الهولنديين ، كما ذكر أن القوم كانوا يسجلون على النحاس أو سعف النخيل عدد الجنود ، والأراضي ، والادارات الحكومية ، والمؤسسات الدينية والمقاطعات الاقليمية .

السجلات البرتغالية والهولندية

استخدم البرتغاليون الدين حكموا الجزيرة من سنة ١٥٠٥ الى ١٦٣٨ سجلات الأراضي السنحالية الخاصة بالمقاطعات البحرية الواقعة تحت حكمهم ، واتخذوها أساساً لسجلاتهم المعروفة باسم « الثمبوس » . والواقع أن « الثمبوس » لم تكن سجلات جديدة ، بل كانت استمراراً للسجلات الأسرية التى احتفظ بها الملوك السنحاليون على مر القرون . وقد أصبحت هذه السجلات فيما بعد أساساً لتحصيل الدخل الحكومى ، ومصدراً قيماً للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية . وكان مراقب الدخل الحكومى فى عهد البرتغال ، والمشرّف على الثمبوس ، يقوم بعمل أمين المحفوظات . وقد شن الهولنديون هجوماً على ممتلكات البرتغاليين فى سيلان . واستولوا فى سنة ١٦٥٦ على مدينة كولومبو ، وهى كبرى المدن البحرية . وضاع معظم السجلات البرتغالية ، اذ دمرها البرتغاليون قبل استسلامهم ، ودمر الهولنديون أنفسهم ما بقى منها . بيد أن السجلات المتعلقة بفترة الحكم الاستعماري البرتغالي لا تزال موجودة فى دور المحفوظات فى جوا ، ولشبونة .

وعلى الرغم من أن الهولنديين ورثوا سجلات قليلة نسبياً من البرتغاليين خاصة بالأراضي وتحصيل الدخل الحكومى ، فانهم احتفظوا بسجلات منظمة جداً منذ سنة ١٦٤٠ ، وقد آلت هذه السجلات الى البريطانيين عندما استسلم الهولنديون لهم بمقتضى معاهدة ١٧٩٦ .

وتتألف السجلات الاجتماعية / الاقتصادية الهولندية من سلسلة متوالية الحلقات من ١٦٤٠ الى ١٧٩٦ . ويوجد منها نحو ٨٠٠٠ مجلد ، منها ٥٠٠٠ ره بعضها حكومى ، وبعضها خاص بالإدارات الاقليمية . وتتألف سجلات الأراضي من سجلات خاصة بالروس والأرض ، وهى تتضمن معلومات عن ربح الأرض . أما السجلات الأبرشية والمدرسية فتتضمن معلومات عن الأنساب والنظم التعليمية . يضاف الى ذلك أن الرسائل المتبادلة بين سيلان وهولندا تعد مصدراً غنياً بالمعلومات فى كافة النواحي والمجالات ، وتتضمن تفصيلات عن طبيعة التجارة والتعليم ، والزراعة والقوانين ، والمعدات .

وكانت هذه المحاولات الأولى التى بذلت لوضع نظام للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية غاية فى البساطة . وكان أكثر المعلومات التى تم جمعها يتناول حجم السكان ، ومواطن الأسر . ويروى أن الهولنديين الذين احتلوا المقاطعات البحرية من ١٦٣٨ الى ١٧٩٦ قاموا بإجراء تعداد للسكان . وفى ١٧٨٩ أمر الحاكم الهولندى ، فان دى جراف بإحصاء السكان فى الإقليم البحرى التابع لشركة الهند الشرقية الهولندية ، فبلغ عددهم ٨١٧,٠٠٠ نسمة . ولما كان هذا الإحصاء قد تم إجراؤه بغرض تحصيل الضرائب ، فإنه يظن أن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير ، ويسود الاعتقاد بأن عدد سكان الجزيرة فى ذلك الوقت بلغ نحو مليونين .

جمع المعلومات فى عهد البريطانيين

بعد أن استولى البريطانيون على الجزيرة فى سنة ١٧٩٦ أدركوا الأهمية البالغة للأوراق الرسمية التى وقعت فى حوزتهم ، وبخاصة الأوراق التى تلقوها من الهولنديين . واستولى البريطانيون على كل ما أتبع لهم من الأوراق فى دور المحفوظات الهولندية . بيد أن قليلا من مواطني الهولنديين دمروا بعض السجلات الهامة ، قبل توقيع المعاهدة بين هولندا وبريطانيا فى ١٧٩٦ ، ولما وصل أول حاكم بريطانى ، وهو فوردريك نورث فى ١٧٩٧ ، صدرت إليه الأوامر بجمع كل المعلومات الخاصة بالقضاء ، والدخل ، والتجارة ، وندبانية ، من السجلات المتاحة . وتجلت الأهمية الكبرى للمحفوظات كمرشد عملى للحكومة عندما عين الحاكم نورث موظفا كبيرا اسمه كليجهون - الكسرتير الأول لحكومة سرى لانكا - أمينا للمحفوظات .

وعندما غزا البريطانيون مملكة كاندى فى ١٨١٥ دمرت دار المحفوظات الملكية خشية أن تقع فى أيدي الغزاة . وفى ١٨٨٠ اتخذت إجراءات رسمية أخرى لصيانة سجلات الحكومة البريطانية وعين أمينا لها موظف مدنى كان يعمل أمينا للمحفوظات الحكومة . وفى الأيام الأولى من الحكم البريطانى ظلت إدارة المحفوظات تابعة لمكتب السكرتير الأول زمن طويلا (٢) .

وقد اتخذ البريطانيون بعض الإجراءات لجمع المعلومات وحفظها فنشروا بعضها فى العدد السنوى الأول من « تقويم سيلان وخلاصة وافية للمعلومات المفيدة » الذى أطلق عليه فيما بعد اسم « تقويم ورزنامة (٣) سيلان » ونشر فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر (١٨٤٠) . وفى أواخر القرن التاسع عشر اتسعت بالتدريج قاعدة المعلومات بإضافة مراد إحصائية الى الأوراق والوثائق التى تعرض فى كل دورة من دورات المجالس التشريعية فى القرن التاسع عشر .

تعداد السكان

جرى البريطانيون على إحصاء السكان منذ أزمان مبكرة ، على الرغم من أنهم لم يقوموا بتعداد السكان قبل ١٨٧١ بصورة منظمة . بيد أن المعلومات المنشورة

أعطت تقديرا تقريبا لحجم السكان منذ أوائل القرن التاسع عشر . وقد تم أحد التقديرات الأولى للمعد الكلي للسكان في الجزيرة أبان الحكم البريطاني ، على يد « برتولاكي » الذي قدر عدد سكان اقاليم البحرية بين سنتي ١٨٠٨ و ١٨١٠ بنحو ٧٠٠,٠٠٠ نسمة . وكان هذا التقدير مبنيا على استهلاك الطعام ، ولكنه لم يكن دقيقا تماما ، لنقص الاحصاءات الخاصة بالواردات والصادرات والانتاج المحلي للحبوب .

وفي خلال المدة من ١٨١١ الى ١٨١٣ حدثت مجاعة في الاقاليم البريطانية أدت - بلا شك - الى نقص عدد السكان بشكل خطير سواء بسبب الوفاة أو الهجرة من مملكة كاندي . وفي ١٨١٤ أجرى احصاء لعدد السكان في المقاطعات البحرية ، فوجد أنه لايزيد على ٢٩٢,٠٠٠ نسمة . وغزيت مملكة كاندي في ١٨١٥ ودل الاحصاء الذي تم في ذلك الوقت على أن عدد السكان لايزيد على ٢٥٧,٠٠٠ نسمة . وقد أجرى أول تعداد للسكان بسري لانكا في خلال إدارة سير ادوارد بارنز في ١٨٢٥ - ٢٧ فدل على أن عددهم هو ٨٩٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٥٩٥,٠٠٠ في المقاطعات البحرية . و ٢٩٥,٠٠٠ في مقاطعة كاندي . ولم يتم اعداد أى تعداد كامل آخر الا في ١٨٧١ ، ولكن جرى العمل على اعداد تقديرات سنوية مستمدة من بيانات موظفي الحكومة ونشرها في « الكتب الزرقاء » بانظام .

وقد اختلفت طريقة جمع البيانات من اقليم الى آخر ، واعتمدت - في الغالب - على أهواء موظفي الحكومة ونزواتهم . وكانت البيانات في معظم الحالات مبنية على المعلومات التي يقدمها عمدة القرى ، على الرغم من بذل الجهد لاجراء « عينات » في قرى قليلة . وقد حاول الحاكم تورنجستون أن يحصل على معلومات وثيقة لنشرها في « الكتب الزرقاء » ولكن هذا الاجراء اثار كثيرا من الاستياء ، وكان أحد الاسباب التي أدت الى ثورة ١٨٤٨ .

كان الحاكم بروننج أول من قام بمحاولة كبيرة لتعداد أهالي سري لانكا في ظل الحكم البريطاني ، ولكنه باء بالفشل . وصدر في ١٨٦٨ أول قرار تشريعي باجراء التعداد . وكان أول تعداد أجرى في ١٨٧١ علامة بارزة في جمع وتبويب ونشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في سري لانكا . ثم أجريت الاحصاءات بعد ذلك كل عشر سنوات ، وتضمني بذلك اعداد تقارير شاملة عن التعداد .

وقد أحدث تعداد ١٨٧١ - وهو أول تعداد على الاسس الحديثة - ردود فعل كثيرة غير متوقعة . منها أن كثيرا من الناس هربوا من قراهم بدافع الخوف وقضوا أسابيع في الغابات ، ومنها أن بعضهم سارع الى الزواج ، وأقدم على خطوة غير عادية وهي تسجيل هذا الزواج . وملا الناس قلوب الناس لانهم اعتقدوا أن الغرض من التعداد هو نقل الشبان الى أوروبا لتعويض نقص الذوى البشرية خلال الحروب التي نشبت في القرن التاسع عشر ، ولذلك يجب أن نشك في أرقام تعداد ١٨٧١ ، ولكن التعداد نفسه مهد الطريق لاجراء أبحاث هامة .

ومنذ ذلك الوقت تم اجراء التعداد كل عشر سنوات بانتظام . وتحتوى تقارير التعداد التى تنشر كل عشر سنوات أيضا ، على معلومات أساسية قيمة . مثال ذلك : ان أول تقارير التعداد فى ١٨٧١ تضمن تفصيلات عن توزيع السكان ، وتنقل السكان ، وبيانات عن الجنسية ، والديانة ، والنوع (ذكر أو أنثى) والحالة المدنية ، ومحل الميلاد ، والتعليم ، والعاهات والسن ، وجدول الحياة ، والمهن ، والمستشفيات ، والملاجئ والسجون ، والاحصائيات الحيوية .

وهذه السنوات الاولى من القرن العشرين ، اتخذت الخطوات اللازمة لتوحيد طرق التعداد ، واجراء الاحصاء الكامل بالتدريج . وقد دل اجراء التعداد فى ١٨٨١ ، و ١٨٩١ و ١٩٠١ ، و ١٩١١ ، و ١٩٢١ على حدوث تحسينات ملحوظة بصورة تدريجية . ولم يتم أى تعداد فى ١٩٣١ نظرا للمصعوبات التى اعترضت البلاد بسبب الازمة الاقتصادية العالمية . وتم اجراء التعداد التالى فى ١٩٤٦ بعد مرور نحو عشرين عاما .

مصادر كبرى للمعلومات الاجتماعية / الاقتصادية

هناك عدد كبير من المصادر الاضافية للمعلومات الخاصة بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية : منها محاضر جلسات المجلس التشريعى فى المدة : « ١٨٣٣ الى ١٩٣١ » ، ومنها الاوراق الرسمية المعروضة عليه بشأن عدد كبير من الموضوعات ، ومنها مذكرات مختلف موظفى الحكومة الاستعمارية والصحف الصادرة باللغة الانجليزية التى يرجع تاريخها الى ١٨٣٢ فما بعدها . وكل هذه الوثائق محفوظة بحالة جيدة فى دار المحفوظات القومية فى كولومبو . وتتضمن مذكرات موظفى الحكومة الاستعمارية مزيدا من المعلومات التفصيلية التى تتضمن فى الغالب نقدا للادارة كما تتضمن معلومات متخصصة . مثال ذلك : ان مذكرات ه . س . بى . بيل - وهو عالم اثنى من رجال الحكومة - تتضمن كثيرا من المعلومات التى امكن الوصول اليها خلال الحفريات التى اجريت فى مدينتى أمورا ذابورا ، وبولوناروا ، القديمتين .

وتوجد الصحف الصادرة بالانجليزية ابتداء من ١٨٣٢ فى دار المحفوظات ، ومن بينها نسخة من « جريدة كولومبو » لسنة ١٨٣٢ . وهى أول صحيفة نشرت فى سرى لانكا ، وتحتوى دار المحفوظات على نسخ من الصحف الصادرة باللغة السنخالية والتاميلية أيضا ، ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر (١٨٦٠) فما بعدها . وتودع فى دار المحفوظات القومية نسخة واحدة من كل جريدة تطبع فى سرى لانكا .

الكتاب الأزرق فى سيلان

تتضمن بعض الدوريات والخلاصات التى ظهرت بانتظام كثيرا من المعلومات عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ابان القرن التاسع عشر . منها كتاب سيلان الأزرق

الذى نشر لأول مرة فى سنة ١٨٣١ تم توالى صدوره بانتظام حتى ١٩٣٨ ، وهو أقدم مصدر للمعلومات الشاملة على أساس دائم . وكانت الكتب الزرقاء تتضمن بيانات إحصائية عن تقدم الجزيرة منذ ١٨٣١ ، كما تضمن كل كتاب أزرق خلاصة وافية عن السنوات السابقة وبخاصة منذ ١٨٢١ ، وتتضمن الخلاصة تفاصيل عن عدد السكان ، والمواليد ، وعقود الزواج ، والوفيات ، وعدد المدارس ، وعدد التلاميذ ، والأراضي المزروعة ، ومقدار ما بيع من الأراضي ، والإيرادات التى تم تحقيقه ، والإيرادات والمصروفات الإجمالية للجزيرة ، والعملة والنموك ، والواردات والصادرات إلى المملكة المتحدة وغيرها من البلدان ، والأرصدة الجوية ، والبيانات الخاصة بالمشروعات الحكومية ، وتضمنت الكتب الزرقاء مزيدا من البيانات التفصيلية بشأن الإيرادات والمصروفات ، والدين العام ، والانفاق على الأعمال العامة ، والسكان ، والسميم ، والصحف والمجلات ، والصناعة ، والمناجم ، والمصايد ، والإيرادات الجمريية ، والصادرات والواردات .

وكان تصنيف هذه المجموعة الإحصائية السنوية القيمة من اختصاص سكرتير المستعمرة ، منذ انشائها حتى ١٩٢٠ . وفى المدة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٤ انتفى هذا الاختصاص إلى مصلحة التعداد والاحصاء ومن ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ انتقل إلى مصلحة الاحصاء وشئون المكاتب ومن ١٩٣٢ إلى ١٩٣٦ إلى مصلحة التسجيل العام . وفى السنتين الأخيرتين لصدورها فى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ أصبح تصنيف هذه المجموعة الإحصائية من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

وكان الكتاب الأزرق فى السنوات الأولى من نشره يجرى اعداده فى المملكة المتحدة على استمارات ترسلها وزارة الخارجية إلى المستعمرة ثم يتولى ديوان وزارة المستعمرات فى لندن تجليده الاستمارات المخطوطة بعد استكمالها . وبعد ١٨٦٢ طبعت المجلدات فى سيلان . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية أبلغت وزارة الخارجية الحكومة أنه لا داعى لطبع الكتاب الأزرق لسنة ١٩٣٩ وبذلك انتهت حياة هذا الكتاب المفيد .

هذا . وقد بدأ منذ ١٩٦٠ نشر الأوراق الدورية والتقارير الإدارية بصورة منتظمة . ويتألف معظم هذه الأوراق من تقارير تبحث فى شئون الإدارة أو فى موضوعات خاصة ، وكثير منها يتضمن معلومات اجتماعية واقتصادية مختلفة . وبالنسبة للإيرادات والمصروفات التى تضمنت الانفاق الرأسمالى فى الجزيرة قدمت بيانات تفصيلية إلى المجلس التشريعى ، فى حين أن التقارير المقدمة للجان الخاصة تضمنت - غالبا - بيانات ومعلومات عن موضوعات اجتماعية واقتصادية هامة .

ومن الملخصات الهامة الأخرى التى ظلت تصدر كل عام منذ ١٨٥٩ ما يعرف « بدليل فرجسون السيلان » الذى تصدره اليوم « صحف سيلان المتحدة » وبعد هذا الدليل السنوى الذى اشتهر بأنه أكمل وثائق المراجع ، عملا رائعا حقاً . وقد نشر

اول الأمر عوضا عن « يوميات سيلان » التي توقفت عن الصدور فى عام ١٨٥٨ .
وطرأت على الدليل عدة تغييرات على مر السنين . فحذفت منه بعض الأبواب لقلة
فائدتها ، وأدخلت عليه مجالات جديدة ، لتلبية المطالب الجديدة . وكذلك طرأت على
عنوانه عدة تغييرات أولها أنه أطلق عليه « خلاصة المعلومات عن سيلان » ، ثم اطلق
عليه اسم « الكتاب الأحمر » عندما ظهر منافس له من جانب شركة صحافية كبرى فى
سيلان . أصدرت كتابا باسم « الكتاب الأخضر » واليوم يسمى الدليل باسم مؤسسه
الاول أ . م فرجسون .

ومن المطبوعات الأخرى التى تضمنت معلومات مستفيضة « التقرير السنوى
العام لسيلان » الذى نشر من ١٩٢١ الى ١٩٣٨ . وفى ١٩٣١ تغير عنوانه الى « التقرير
السنوى العام عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والعامه للجزيرة » . وبعد ١٩٣٨
حل « الكتاب السنوى لسيلان » محل « التقرير السنوى العام » الذى أسند اعداده
الى « مصلحة التعداد والاحصاء » . ويعتبر اليوم « الكتاب السنوى لسيلان » هو الكتاب
الاحصائى الرسمى ، لأنه يجمع من سجلات رسمية . والكتاب السنوى لسيلان
يتضمن التقرير السنوى العام ، ولكن تم توسيع نطاقه بحيث يشتمل على أبرز
تبعات فى التقدم الاجتماعى والثقافى ، والتاريخى ، والجغرافى للبلاد ، ومنذ ١٩٦٠
نشرت طيات مستقلة من « الكتاب السنوى لسيلان » باللغتين السنخالية والناميلية ،
كما ظهرت طبعة باللغة الانجليزية .

وقد حلت « الخلاصة الاحصائية لسيلان » محل التقرير السنوى العام لسيلان
الذى توقف عن الصدور قبيل الحرب العالمية الثانية . وتضمنت الخلاصة معلومات
مبنية بصفة عامة على « الكتاب السنوى لسيلان » ، ولكنها تضم قدرا كبيرا من المعلومات
الإضافية عن عدد كبير من الموضوعات التى لم تظهر فى المطبوعات السابقة . وقد أدخلت
بالتدريج تعديلات على « الخلاصة الاحصائية » تلبية للاحتياجات الجديدة .

جمع المعلومات بواسطة المصالح الحكومية

تولت مصلحة التسجيل العام - فى مرحلة أو أخرى - جمع قدر كبير من
المعلومات والاحصاءات التى تضمنتها المطبوعات السالفة الذكر وكان التعداد قبل
العشرينات يدخل فى دائرة اختصاص هذه المصلحة ، وإن كان من الأنشطة الخاصة
التي توليها موظف مدنى كبير . وتتولى المصلحة بانتظام جمع المعلومات الديموغرافية
الأساسية ، والاحصاءات الحيوية . وكذلك تولى عدد من المصالح الحكومية الأخرى ،
التي أنشئت خلال الادارة البريطانية ، جمع المعلومات المتعلقة بمجالات اختصاصها .

وعلى الرغم من عدم وجود هيئة مركزية لتنسيق الاحصاءات ، قبل ١٩٢٠ ، فإن
كل مصلحة استطاعت أن تسخر امكانياتها لجمع المعلومات الأساسية . وكانت نظم
جمع المعلومات - فى ذلك الوقت - نظما أولية محضة ، ومعظم المعلومات التى يتم
جمعها مطلوب للأغراض الادارية بصورة مباشرة ، وانصب الاهتمام على عدد السكان

والاحصاءات الحيوية • ومن المجالات الأخرى التي اهتمت بها الحكومة ، التجارة ، الدخل ، والمصروفات • وليس لدينا سوى اقليل من الدلائل القوية التي تثبت صحة المعلومات ، وتبين طريقة جمعها • وربما كان من المشكلات الكبرى عدم شمول الاحصاء لكافة النواحي ، لانه لم تكن هناك قوانين شاملة تخول الأجهزة القائمة بجمع البيانات والمعلومات ، سلطات قانونية • بيد أن المعلومات التي تم جمعها في بداية الأمر امتازت بعدم الازدواج أو التداخل وربما يرجع السبب في ذلك الى قلة عدد الأجهزة القائمة بجمع البيانات وقلة المعلومات المطلوبة •

ركانت المصلحة الرئيسية التي تتولى جمع المعلومات والبيانات - وهي ادارة التسجيل العام - تعنى في المقام الأول بالاحصاءات الحيوية • وتولت مصلحة العمل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالعانة ، والأجور ، والتوزيع المهنى للعمل ، وهجرة العمال الهنود ، والعودة الى الوطن • وظلت الجمارك فترة طويلة تجمع وتبشر عددا كبيرا من المعلومات والبيانات عن الصادرات والواردات • وتولت ادارة التعليم جمع المعلومات المتعلقة بالمدارس ، والأطفال المقيدين بها ، والمعلمين ، والامتحانات • وتوننت مصلحة المنتجات الطبية والصحية جمع البيانات الخاصة بالامراض ، ومعدلها ، وتردد المرضى على المستشفيات •

وفي المصالح الأخرى التي تولت جمع قدر كبير من المعلومات والبيانات مصلحة الزراعة ، والأشغال العامة ، والضرائب ، والبريد والهجرة ، والارصاد الجوية ، والموانئ ، والأراضي ، بالإضافة الى الأجهزة الحكومية في المقاطعات التسع ، وفضلا عن ذلك قامت كل بلدية ، وبخاصة بلديتي كولومبو ، وكاندي ، بنشر تقارير ادارية سنوية تتضمن طائفة كبيرة من الاحصاءات الخاصة بالمناطق المحلية •

مصلحة التعداد والاحصاء

بعد الانتهاء من تعداد ١٩٢١ أوصى ل • ج • ب • ترنر الذي تولى تنسيق العمل في التعداد ، بإنشاء مصلحة خاصة بالاحصاء ، وقد تولت هذه المصلحة مهمة جمع البيانات والمعلومات حتى نهاية العشرينيات ولكنها ألغيت كتدبير من تدابير التقشف بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينيات ، وتوزعت اختصاصاتها على وحدات صغيرة في مصلحة التسجيل العام • وقد أنشئت مصلحة التعداد والاحصاء بصورة مستقلة في ظل دستور دونومور الذي أصبح سارى المفعول في ١٩٣١ • وكان قسم الاحصاء جزءا من مصلحة التجارة والصناعة ، ثم خضع لإشراف مدير الاحصاء • وأنشئ قسم التعداد من جديد في ديسمبر ١٩٤٤ وتولى الإشراف عليه أ • ج رانا سونغ لاجراء أول تعداد بعد الحرب - في ١٩ مارس ١٩٤٦ - وباعلان دستور سولبيرى في ١٩٤٦ أدمجت هاتان الوجدتان في مصلحة واحدة ألحقت بوزارة الداخلية • وفي ١٩٤٨ ألحقت المصلحة بوزارة المالية •

وكان ك . وليامز أول مدير لإدارة التعداد والاحصاء ، ومنذ ١٩٤٧ وزع عمل المصلحة على قسمين هما قسم الاحصاء وقسم التعداد . وتضمن العمل المبدئي للمصلحة الجديدة اعداد تقديرات الدخل القومي ، ونشر الكتاب السنوي لسيلان الذي حل محل التقارير العامة السنوية لسيلان ، المنشورة من سنة ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٩ . وتضمن اختصاص المصلحة على وجه التحديد اعداد مؤشرات تكاليف المعيشة ، وتقديرات الدخل القومي ، ومؤشرات أسعار الأسهم . وودائع البنوك ، وتداول الأوراق المالية ، والمؤشرات التجارية الأساسية والاحصاءات الزراعية ، والبيانات الخاصة بالانتاج الصناعي ، وقد جندت المصلحة بعد انشائها كل امكاناتها لتنظيم التعداد كل عشر سنوات . ويختص قسم التعداد بثلاثة أشياء :

(أ) جمع البيانات والمعلومات .

(ب) التصنيف والجدولة .

(ج) تفسير البيانات والمعلومات .

وقد غطى التعداد الأول الذي أجرى بعد الحرب حقلا واسع النطاق تضمن :

(أ) اجراء تعداد للسكان على نطاق اوسع من ذي قبل .

(ب) اجراء احصاء زراعي .

(ج) اجراء احصاء صناعي يشمل كلا من الانتاج والتوزيع . ولم يكن مثل هذا

التعداد أجرى لأكثر من خمسة وعشرين عاما .

وقد ظلت مصلحة التعداد والاحصاء حتى اواخر الخمسينيات عبارة عن جهاز لجمع الاحصاءات التي حصلت عليها مختلف المصالح الحكومية . وروعى فى اختيار الاحصاءات المدة للنشر تسجيلها للنشاط الادارى ولم يتم جدولة ولا نشر عدد كبير من الاحصاءات ذات القيمة الاقتصادية حتى مع توافرها . وعلى الرغم من زيادة حجم البيانات الاحصائية بسرعة بين اواخر الثلاثينيات وأواسط الخمسينيات ، وزيادة الاهتمام بدقة الاحصاء واجرائه فى حينه ، فان الخدمات الاحصائية لم تتم فى الوقت المناسب . ومع ذلك ازداد الوعي من جانب الحكومة ، والمؤسسات الخاصة ، والجمهور ، بأهمية المعلومات والبيانات الكمية فى صياغة القرارات .

تنظيم المصلحة

تحتل مصلحة التعداد والاحصاء التى أنشئت فى ١٩٥١ ، وتعمل اليوم فى ظل وزارة تنفيذ المشروعات ، مكانا محوريا فى الهيكل التنظيمي للاحصاءات القومية . وقد استطاعت خلال السنوات العشرين الماضية أن تنجز كثيرا من الأعمال سواء فى تنفيذ الأبحاث المتعلقة باحتياجات التنمية فى البلاد أو فى الاسراع بتقديم المعلومات والبيانات التى تم جمعها ومعالجتها . الى القائمين بصنع السياسة ، رالى الباحثين .

وتحقيقاً لهذه الغاية ، أنشأت المصلحة أقساماً فرعية في مختلف الوزارات ، والمصالح الحكومية ، والمكاتب الإدارية في الأقاليم . وكانت هذه الوحدات الإحصائية التي يرأسها باحث إحصائي وموظف إحصائي من المصلحة ، تباشر عملها في إدارات التسجيل ، والهجرة ، والعمل ، والحكم المحلي ، والزراعة ، والمصايد ، والسكة الحديدية ، والموانئ ، والصناعات الريفية ، والتجارة ، والواردات والصادرات ، والجمارك والغابات ، والملاحة ، والطرق ، والخزانة ، وسجل الشركات ، والخدمات الاجتماعية ، والصحة . وعلى الرغم من أن هذه المكاتب تنظم جمع المعلومات والبيانات للمصلحة ، فإن جزءاً كبيراً من هذه المعلومات والبيانات ينشر في التقارير السنوية للمصالح التي تنشر مطبوعات أخرى من وقت إلى آخر .

ولما كانت المصلحة تعين موظفيها الفنيين في الفروع والشعب الإحصائية والوزارات والمصالح الأخرى ، فإنها تشرف إشرافاً فنياً على الأنشطة الإحصائية في الحكومة ، وبذلك تحاول أن تبارس بعض التنسيق بين هذه الأنشطة وتحقيقاً لهذه الغاية أنشأت وزارة تنفيذ المشروعات - حديثاً - مجلساً استشارياً للإحصاءات القومية يضم مندوبين من وزارة التخطيط والمصالح المنتفعة بالإحصاءات ، والبنك المركزي ، والجامعات ، وذلك لتحديد اشغرات الإحصائية والتوصية بأحسن الوسائل للمنها ومراجعة التقدم العام للنشاط الإحصائي . وتضم المصلحة اليوم ستة أقسام ، كل قسم تحت إشراف مدير مساعد وهي :

- (أ) الديموغرافيا (= علم الشعوب والسكان من حيث الإحصاء) .
- (ب) التجارة والصناعة .
- (ج) الزراعة والتنمية الزراعية .
- (د) الحسابات والأسعار القومية .
- (هـ) أبحاث العينات والتدريب .

(و) معالجة (= تصنيف + تبويب + تنسيق) البيانات والمعلومات وبالإضافة إلى هذه الأقسام الإحصائية توجد أربعة أقسام أخرى لمعاونتها وهي : المكتبة ، والمؤسسات والحسابات ، ثم قسم الطبع والنشر (انظر شكل (١)) .

ولمصلحة التعداد والإحصاء هيئة ميدانية دائمة ذات مكاتب فرعية أيضاً . يشرف على كل منها موظف إحصائي ، في كل من المكاتب الإقليمية البالغ عددها ٢٢ . والتابعة لممثل الحكومة . وتيسيراً لجمع المعلومات والبيانات ، قسمت البلاد إلى ٢٣٢ منطقة . تشترك كل منها في حدودها مع كل قسم تابع لمساعد ممثل الحكومة . ويوكل العمل الميداني في كل منطقة إلى باحث إحصائي مقيم في القسم . وتتألف هيئة الموظفين الميدانيين من ٢٤ موظفاً إحصائياً و ٢٤٧ باحثاً إحصائياً .

ويرأس المصلحة الآن مدير متفرغ (كل الوقت) يساعده نائبان يشرفان على النواحي الفنية للعمل في حين يوجد نائب ثالث يختص بالشئون الادارية ، ويساعدهم على الصعيد المهني ثمانية مديرين مساعدين و ٢٣ احصائيا ، و ٢٧ موظفا احصائيا ، و ١٧ موظفا لمعالجة المعلومات . يضاف الى ذلك تعيين ١٨ احصائيا ، و ٤٧ موظفا احصائيا بالوحدات الاحصائية في انوزارات والمصالح الأخرى .

وقد ازداد حجم مصلحة الاعداد والاحصاء زيادة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية ، اذ ارتفع عدد الموظفين الفنيين فيها من ٨٦ الى ١٦٥ . وقد أدت قلة الموظفين المؤهلين الى الحد من تنسيق العمل في المصلحة . والتنظيم الفعال لموظفيها الفنيين في الوزارات والمصالح الأخرى . والحاجة اليوم ماسة الى زيادة مهارة وخبرة الموظفين الفنيين بالمصلحة على كل المستويات . وتدعو الحاجة أيضا الى إعادة تنظيم أقسام المصلحة حتى يتسنى لها أداء رسالتها على الوجه الاكمل . وبخاصة في مجال تخطيط وتنفيذ التعداد والمسح ، وتنسيق العمل الاحصائي الحكومي .

عمل المصلحة

أصدرت المصلحة عدة دوريات وخلاصات احصائية ، منها النشرة الدورية للاحصاءات ، والخلاصة السنوية الاحصائية ، واكتاب السنوى لسيلان ، وكتاب الجيب للاحصاءات . وقد صدرت الخلاصة السنوية الاحصائية الأولى في ١٩٤٩ ، وضمت كل السلاسل الاحصائية المنفصلة في مجلد واحد . بالاضافة الى احصاءات أعدتها المصلحة بصفة خاصة ، كما أصدرت المصلحة نشرة احصائية ربع سنوية تكميلا للخلاصة السنوية الاحصائية . صدر العدد الأول منها في ربع السنة المنتهى في مارس ١٩٥٠ .

وعلى أثر ما ظهر من تضارب وقصور في قيام المصالح المختلفة بتزويد المنظمات والأجهزة الدولية خارج البلاد بالبيانات الاحصائية ، تقرر إعادة تنظيم المصلحة اعتبارا من ١٩٥٠ لتصبح هي الهيئة الوحيدة المختصة بتنسيق الاحصاءات . وعلى ذلك تمر الآن من خلال المصلحة كل البيانات الاحصائية التي تجمعها وتصنفها المصالح الحكومية المختلفة .

وقد سبقت الإشارة الى قيام المصلحة بسلسلة طويلة من التعداد . وكان آخرها في ١٩٧١ أى بعد مائة عام بالضبط من أول احصاء منظم في ١٨٧١ . وقد شمل هذا التعداد كافة النواحي ، وتضمن احصاء للمساكن ، وقد أصبح عدد السكان معروفا عقب الانتهاء من العمليات الميدانية مباشرة . وأصدرت المصلحة جداول احصائية تباعا في خلال فترة تمتد من ثلاث الى أربع سنوات . ولاول مرة نمت معالجة بيانات التعداد بالكمبيوتر .

وفي الجزيرة - أيضا - نظام حيوى دقيق للتسجيل (أى تسجيل المواليد ، والوفيات ، والزواج ٠٠ الخ ٠٠) تحت اشراف ادارة التسجيل العام التابعة لوزارة

الداخلية • وتم معالجة البيانات فى مصلحة التعداد والاحصاء مما يجعلها على صلة وثيقة بالبرنامج • وقد تحسنت طريقة تسجيل المواليد والوفيات بشكل ملحوظ ، بحيث يقدر أن تسجيل المواليد يتم بنسبة ٩٩٪ والوفيات بنسبة ٩٥٪ • ويستفاد من البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات فى تقدير عدد السكان بين كل تعداد وتعداد • على أن هذه التقديرات لا تكون متاحة طبقاً للمتغيرات الديموغرافية المختلفة •

وفى سرى لانكا برنامج منظم لمسح العينات بقصد الحصول على بيانات عن العمالة ، والأجور والدخول ، وساعات العمل ، ودورة العمل ، وظروف العمل • ويشمل البرنامج كل المؤسسات التى تضم خمسة عمال أو أكثر • وقد قامت المصلحة فى أول يناير ١٩٥١ بأول مسح للقوة العاملة ، اذ تم تسجيل البيانات الخاصة بموظفى الحكومة •

وفى مجال الزراعة أجريت احصاءات دورية كان أولها فى ١٩٥٢ ، وكان آخرها فى ١٩٧٢ • ويجرى مسح العينات الزراعيه سنوياً لتقدير المحاصيل والانتاج • والى جانب الأرقام الخاصة بالمحاصيل ومدى الخواص الزراعية التى تكشف عنها تقارير المسح الأولية ، يتم اعداد التقديرات الزراعية أيضاً ، عن طريق جنى المحاصيل ومسح الأراضى المنزرعة فى كل فصل من فصول السنة • وقد بدأ مسح جنى المحاصيل فى ١٩٥١ بارشاد ر • س • كوشال ، خبير هيئة الأغذية والزراعة (الفاو) • وتتوافر المعلومات الوثيقة والمنظمة عن المحاصيل التصديرية الرئيسية وبخاصة الشاي ، والمطاط ، وجوز الهند ، ولكن المعلومات عن المحاصيل الغذائية الثانوية ، ومحاصيل المرتفعات ، شحيحة جداً ، وليس ثمة وسيلة لجمع البيانات الموثوق بها ، بصفة دورية •

ويتم تقدير الحسابات القومية على أساس « الناتج » و « الانفاق » • وتوجد الآن تقديرات عامة للناتج المحلى الإجمالى ، والانفاق القومى الإجمالى ومكوناتهما على أساس الأسعار الجارية والناتجة على مدى فترة تقدر بنحو ١٥ سنة • وتتضمن أحدث التقديرات التى أذيعت فى نوفمبر ١٩٧٨ سلسلة مقارنة من البيانات عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ •

وأهم الاحصاءات خارج تعداد السكان هى الاحصاءات الزراعية فى ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ر ١٩٧٢ ، وتعداد السكان والمساكن فى ١٩٦٣ و ١٩٧١ • وفى ١٩٥٢ تم اجراء أول احصاء للصناعات ، وتم جمع البيانات الخاصة بنسج التنظيم ، والعمالة ، والمرتبات ، وهيكىل رأس المال ، والمواد المستهلكة ، والمنتجات ، والمنتجات الثانوية ، والمعدات ، وتم احصاء المؤسسات الصناعية فى ١٩٥٢ ، واقتصرت على المؤسسات المشتغلة بالرهونات والقروض المالية •

وبالإضافة الى ذلك أجريت مسوح العينات على أحوال المساكن وميزانية الأسرة ، ودخول المستهلكين ومصروفاتهم • وتمت أول المسوح لميزانية الأسرة فى ١٩٤٩ ، وكان أحدها يهدف الى معرفة ميزانية أسر الطبقات العاملة فى المناطق الحضرية ، والآخر

يتعلق بالطبقة الوسطى العاملة بالحكومة واشتغلة بالتجارة . وكان أهم مسوح العينات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجرى في ١٩٦٩ - ٧٠ ، اذ كان يشمل مسح للأسر أجرى حتى ذلك الوقت . ويتم جمع البيانات بصورة منتظمة عن الانتاج والتجارة ، ويتولى ذلك مكتب خاص . وتتبع هذه الطريقة نفسها في البيانات الخاصة بالانتاج الصناعي .

البنك المركزي في سيلان

بدأ البنك المركزي في سيلان عمله في ١٩٥٠ ، ونص نظامه الأساسي على إنشاء ادارة للبحوث الاقتصادية ، لا تقتصر مهمتها على اجراء البحوث فحسب ، بل تتعدى ذلك الى جمع المعلومات الأساسية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في سيلان . وقد عد التقرير الخاص بإنشاء البنك المركزي عن الرأي القائل بأن سرى لانكا في حاجة ماسة الى هيئة عالية التخصص لتدارك أوجه النقص في عمل مصلحة الاحصاء وانتعداد في خلال الثلاثين سنة الماضية .

ولم يقتصر العمل الذي قامت به ادارة البحوث الاقتصادية منذ انشائها على توسيع قاعدة المعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، بل تعدى ذلك الى وضع نظم جديدة تماما للمعلومات والبيانات .

وفي سرى لانكا ثلاثة انواع رئيسية من المعلومات :

(أ) احصاءات حيوية أو معلومات ديموغرافية .

(ب) معاملات وحسابات اقتصادية .

(ج) مسح وتعداد اقتصادي .

وقبل تأسيس البنك المركزي لم يوجد سوى قليل جدا من المسح والتعداد . في حين أن المعاملات والحسابات الاقتصادية كانت أولية ، ومقصورة على مجال أو مجالين كالتجارة ، والدخل والخرج . ولكن البنك وضع برنامجا أدى بسرعة الى التوسع في تغطية هذه المجالات .

وكان كثير من أنشطة ادارة البحوث الاقتصادية وادارة الاحصاء في البنك المركزي (انتهى انشئت فيما بعد ، في ١٩٧٧) يعنى بجمع ونشر المعلومات الخاصة بكثير من الموضوعات . وقد سعت كلتا الادارتين الى تحسين نوعية المعلومات وطرق جمعها . وتكوين قاعدة المعلومات بالتدريج كما ساعدتا بسرعة على ملء معظم الثغرات التي وجدت في الاحصاءات السابقة .

توسيع قاعدة المعلومات

بدأ بنك سيلان المركزي اصدار نشره شهرية في الربع الأخير من سنة ١٩٥١ ،

ثم دأب على نشر سلاسل احصائية منظمة عن النقود وأعمال المصارف ، تبحث في كمية النقود ، وأصول ومديونيات البنوك التجارية ، وإصدار العملة ، وأصول ومديونيات البنك المركزي ، وأسعار الفائدة ، وعمليات الاقتراض الطويلة الأجل ، ومؤسسات الائتمان المتخصصة . وبدأ البنك أيضا ، في نشر معلومات منظمة عن مالية الحكومة تتضمن الإيرادات والمصروفات ، راثنين العام ، ومصادر التمويل ، والأوراق المالية . وبحصل البنك المركزي من البنوك التجارية خاصة على المعلومات المتصلة بالنقود وأعمال البنوك ، ومن وزارة المالية على المعلومات المتصلة بمالية الحكومة .

وكان البنك المركزي رائدا أيضا ، في جمع الاحصاءات الخاصة . بميزان المدفوعات في سرى لانكا . ونازت الأرقام الأولى المنشورة حول السلع والبضائع ، والواردات والصادرات ، أما المعلومات الخاصة بالمعاملات غير المنظورة ، وغير السلعية في ميزان المدفوعات فكانت سحيحة للغاية . ويختص أحد أقسام البنك المركزي بجمع الاحصاءات الخاصة بميزان المدفوعات . وجمع المعلومات الخاصة بالأصول الخارجية ، ويستمد هذه المعلومات من ادارة رقابة الصرف في البنك المركزي ، والبنوك التجارية ، والجمارك ، والمؤسسات المالية الأخرى . ويجمع البنك أيضا ، معلومات شاملة عن الدين الاجنبي والمحلي ، والقروض الاجنبية ، وخدمة الدين .

وقد حدث تحسن كبير في نشر الأرقام التجارية ، لأن البنك شرع في جمع المؤشرات التجارية المتعلقة بالصادرات والواردات ، وغيرها من المؤشرات المتصلة بالتجارة الخارجية . وتتضمن اليوم النشرة الشهرية للبنك قدرا كبيرا من المعلومات الأساسية عن التجارة المتصلة بالصادرات الأساسية والثانوية ، وأسعار بيعها ، وحجم وقيمة الصادرات والواردات . ونشر البنك المركزي كذلك معلومات عن الأسعار والأجور بشكل منظم لأول مرة ، كما نشر بانتظام المؤشرات المتعلقة بمعدلات أجور الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . وأخيرا أعد البنك المركزي مؤشر أسعار الجملة ، بالإضافة الى مؤشر تكاليف المعيشة الذي تولت اعداداه مصلحة التعداد والاحصاء منذ أوائل الخمسينيات .

وبين شكل (٢) و (٣) على التوالي هيكل ادارة البحوث الاقتصادية وادارة الاحصاءات في البنك المركزي .

(انظر شكل ٢ و ٣ في النص الانجليزي)

مسح العينات

قام البنك المركزي منذ ١٩٥٣ بإجراء مسح (= دراسة شاملة تشبيها بمسح الأراضي أي تحديد موقعها ، وقياس أبعادها ومعرفة مساحتها) لعدة عينات أهمها مسح الأموال الاستهلاكية الذي أجرى كل عشر سنوات : في ١٩٥٣ و ١٩٦٣ و ١٩٧٣ . وأسفرت هذه المسوح الثلاثة عن جمع طائفة كبيرة من المعلومات الخاصة

يدخل الأسرة ، وخرجها ، ومستوى المعيشة ، والثروة ، وتوزيع الدخل فيها . وكان الهدف العريض من مسح ١٩٥٣ هو تكوين صورة تفصيلية عن الأحوال الشخصية تحت ثلاثة عناوين كبيرة هي : الدخل ، والخرج ، والمخدرات . وكانت العينة تتألف من ٩٦٠ أسرة من الملاك ، و ١٤٠ أسرة من غير الملاك . وكان الهدف من مسح ١٩٦٣ هو جمع تقديرات مباشرة للدخل ، والخرج ، والإسكان ، وغيرها من النواحي الاجتماعية ومديونية الأسر . وقد قسم السكان الى حشريين وريفيين وملاك . وتألفت العينة من معاينة ١٨٠ أسرة .

وقد أجرى أول مسح للاستثمارات الخاصة في ديسمبر ١٩٦٤ بقصد جمع المعلومات عن الاستثمارات الجديدة للشركات . والمؤسسات الصناعية التي ليست بشركات ، والأراضي غير المملوكة للشركات ، والأسر الريفية وأسر الصيادين ، والأسر الحضرية ، وإنشاء المباني السكنية . وكذلك أجرى إحصاء شامل للصناعات الصغيرة والكبيرة ، وكان عدد الأسر التي تمت معاينتها في القطاع الريفي يقرب من ٢٥٠٠

وقام البنك المركزي في ٦٧/١٩٦٦ بإجراء مسح لأحدى العينات عن تكاليف إنتاج الأرز ، فاختيرت عينة تتألف من نحو ٣٠٠٠ قطعة أرض في ٦٠٠ قرية موزعة على ٢٢ أقليم . وكانت المعلومات التي أسفر عنها المسح بالغة الأهمية ، نظرا لان الأرز كان دائما هو عماد الحياة الاقتصادية والريفية ولم يجر مسح منظم عن إنتاجه من قبل . وفي السنة التالية أجرى البنك مسحا ثانيا للاستثمارات الخاصة بقصد استيفاء المعلومات التي أسفر عنها المسح الأول . وفي ١٩٦٩ أجرى مسح في الجزيرة كلها للائتمان والمديونية بين أهل الريف وكان الغرض الأساسي منه معرفة مدى وحجم الديون بمصادر وظروف الاقتراض والغرض من الاقتراض وطرق سداد الدين .

وفي ١٩٧٢ أجرى البنك المركزي مسحا للتخلف عن سداد القروض في ظل المشروع الجديد للتسليف الزراعي . وذلك لمعرفة أسباب ارتفاع نسبة التخلفين . وفي السنة نفسها أجرى البنك مسحا لاستغلال الطاقة القصوى في صناعة صيد الأسماك في منطقتي ميريسس ، وبيرويا . وهما من أهم المراكز الساحلية لصيد الأسماك .

وفي يناير ١٩٧٣ تم إجراء المسح الثالث للأموال الاستهلاكية ، وعلى الرغم من أن هذا المسح دار حول دخل الأسرة وخرجها ، فقد هدف لذلك الى الحصول على معلومات تتعلق بعدد السكان ، والعمالة والبطالة . وتألفت عينة المسح من ١٠٠ أسرة . وفي ١٩٧٣ تم مسح المحددات الخاصة بمعدلات اشتراك القوة العاملة وأعقب ذلك - في السنة نفسها - مسح فني اقتصادي لمشروع تنمية وادي نهر أودا والواي ، بقصد معرفة إمكانيات المنطقة من حيث الموارد البشرية والمادية المتاحة ، والآثار المحتملة لاستثمار الأموال في هذا المشروع . وذلك لتحديد وتحليل المشكلات المرتبطة بالاقتصاد الزراعي ، ودراسة النمو المتوقع في الصناعات الزراعية . وفي ١٩٧٤ أجرى

مسح لحالة النمو في منطقة مهاويل وتنميتها ، الهدف منه تسجيل الأحوال المحلية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بواسطة عدد من المؤشرات ، وذلك قبل استخدام المياه المحولة للمنطقة من مشروعات رى جديدة .

وفي ١٩٧٥ أجرى البنك المركزى عدة مسوح : منها مسح عن استغلال الأراضى والعمال حيث جمعت المعلومات بشكل أكثر تحديدا ، عن المحاصيل ، وتربية المواشى وغير ذلك من أشكال استغلال الأراضى ومنها مسح عن استصلاح الأراضى بفصدد معرفة المشكلات والعقبات الحائلة دون استزراع الأراضى التى آلت ملكيتها الى الدولة بسقضى قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ١٩٧٢ و ١٩٧٥ ثم أسندت ادارتها الى هيئات مختلفة ، ومنها مسح لتقييم مشروعات خاصة ضمن خطة المستوطنات الصغيرة فى منطقة ميتريا وبادافيا . وفى ١٩٧٦ أجرى مسح عينة عن مديونية الفلاحين وسداد القروض الزراعية . وفى ١٩٧٧ أجرى المسح الثالث فى سلسلة المسوح الخاصة بالاستثمارات الخاصة ، وشمل هذا المسح اجراء احصاء شامل للشركات العامة المحدودة ، كما شمل مسح عينة للوحدات التجارية الأخرى .

وفي ١٩٧٨ أجرى أحدث وأشمل المسوح الاجتماعية والاقتصادية ألا وهو مسح الأموال الاستهلاكية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وكان هذا المسح أشمل بكثير من المسوح الثلاثة السابقة كما كان مبنيا على عينة تتألف من ٨٠٠٠ أسرة اختيرت من القطاعات الريفية والحضرية وأصحاب الأملاك ، على ثلاث مراحل .

ويتم بانتظام ادراج طائفة كبيرة من المعلومات الجديدة فى « التقرير السنوى » لبنك سيزن المركزى ، و « مجلة الاقتصاد » ، وهما وثيقتان شاملتان تتضمنان مواد احصائية أساسية ، وتسجيلا دوريا ورسميا للأحداث الاقتصادية ، وأكثر من ٦٥ جدولا وخريطة مع تحليل تفصيلي للتغيرات الاقتصادية ، وكلتاها من اعداد ادارة البحوث الاقتصادية .

وفى الأيام الأخيرة أنشأت ادارة الاحصاءات بالنك المركزى جهازا لجمع المعلومات والبيانات ذات الأهمية المباشرة للقائمين بصنع السياسة . فبواسطة شبكة اقليمية لامركزية تقوم الادارة بجمع معلومات وبيانات شهرية عن الأجور والأسعار ووفرة السلع ، كما تراجع تقدم مشروعات التنمية على مستوى الأقاليم والقرى . وقد أصدرت ادارة الاحصاء نشرة احصائية نصف سنوية باسم « الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية لسرى لانكا » ، تتضمن جداول احصائية عن المناخ ، والحسابات القومية ، والسكان ، والعمالة . والزراعة . والصناعة والمالية ، والتجارة ، والأسعار ، والنقل والخدمات الاجتماعية . ومعظم المواد الاحصائية المدرجة فى هذه النشرة لاتوجد فى غيرها من النشرات ، ولا فى النشرة الشهرية للبنك المركزى .

مصادر أخرى للمعلومات الأساسية

قام « معهد البحوث الزراعية والتدريب » (م ب ز ت) منذ انشائه في ١٩٧٢ بجمع طائفة كبيرة من المعلومات الجديدة ، وكون بالتدريج هياكل من المعلومات الجديدة المتصلة بجمال اهتمامه واختصاصه ومن بينها اقتصاديات الأرض ، وامتلاك الأراضي ، والانتاج واستيطان الأرض ، وعلم الاجتماع الزراعي ، والتعاونيات ، والائتمان والتسويق ، والتوسع الزراعي ، والاتصال .

ويختار المعهد عددا كبيرا من المشروعات في ضوء أهميتها بالنسبة لصانعي السياسة والقرارات . وقد ظلت معظم المسوح التي أجراها ، والمعلومات التي جمعها ، صغيرة في بابها حتى الآن . وتضمنت البحوث التي قام بها المعهد منذ ١٩٧٢ تكاليف انتاج الأرز ، وتسليف صغار الفلاحين ، وانتاج الأرز وغيره من المحاصيل الحقلية ، واستيطان الأرض ، ومشروعات الاستيطان الجديدة ، وحالة الزراعة في خمسة أقاليم مختارة .

رتنشر معظم النتائج في الدراسات البحثية والتقارير التي يصدرها المعهد بصفة دورية .

وقد قامت الجامعات - في بعض الأحيان - بأجراء مسح لبعض العينات ، ذات نطاق محدود جدا ، لدراسة بعض المشكلات التي تهم الباحثين . ولكن مجموع المعلومات الإحصائية والدراسات البحثية التي تولتها الجامعات ، كانت ضئيلة جدا بالمقاييس إلى التجربة الكبيرة التي تتوافر فيها ، وهيئة التدريس ذات المؤهلات العالية التي تعمل بها .

وقد قام ببعض الدراسات أيضا المعهد القومي للإدارة ، وهيئة التنمية الصناعية، والمجلس العلمي القومي ، ومعهد البحوث الديموغرافية والتدريب ، ولكن ها أسهمت به هذه الجهات كان محدودا جدا .

ولا يوجد كثير من المعاهد الخاصة المشتغلة بجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية . وفي مقدمة هذه المعاهد معهد مارجا . وهو هيئة بحثية مستقلة تأسست في ١٩٧٢ ، دون ارتباط بالحكومة . وقد قام هذا المعهد بمسوح محدودة النطاق لدعم مشروعات خاصة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ، بمعاونة هيئات التمويل الأجنبية . وتتمثل المعلومات التي جمعها المعهد بالإسكان ، وعادات القراءة ، والأحوال الاقتصادية في القرى .

وقد ظهرت الحاجة إلى المعلومات الخاصة بالمشروعات التجارية ، وأحوال السوق بصفة خاصة ، مع ظهور التحسن في الموقف الاقتصادي منذ ١٩٧٧ فقامت وكالات الاعلان ، والشركات المعنية بأبحاث السوق ، والشركات الصناعية ببعض المسوح

بصورة دورية ، وإن كنا لانعرف عنها الا قليلا ، وبخاصة نظم المعلومات وتنوعيتها ، وقد جمعت شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات أو تنتج سلعا استهلاكية للاستعمال اليومي معلومات تتعلق بالدخول وحجم الأسر ، وأذواق الجمهور ٠٠ الخ . ولم ينشر سوى القليل من هذه المعلومات ، ولكنها تستخدم للوقوف على أحوال السوق وما يفضله المستهلكون .

المواضع الرئيسية لتخزين المعلومات

توجد المواضع الرئيسية لتخزين المعلومات أصلا في القطاع الحكومي أو الهيئات شبه الحكومية . وقل من المعلومات الحالية ما هو مسجل على الشريط المغناطيسي أو الميكروفيلم . وتقوم معظم المصالح الحكومية التي تجمع المعلومات بنشرها في تقاريرها السنوية أو النشرات الإحصائية أو إحالتها الى المصالح الأخرى لنشرها .

وقد سجلت على الشريط المغناطيسي المعلومات المستقاة من مسوح العينات الحديثة التي أجراها البنك المركزي ، وإدارة التعداد والاحصاء ، ومن ثم فهي في متناول الباحثين . وقد تم نشر معظم تقارير مسوح العينات الكبرى ، وما أجرى من تعداد خلال العقدين الماضيين . وهناك كثير من المجلدات المنفصلة التي تتضمن احصاءات تفصيلية سواء تم تحليلها في النص أم لا .

ولما كانت السياسة الحالية للحكومة تهدف الى ضمان توافر المعلومات المستبعدة من العينات وغيرها في أقصر وقت ممكن ، فإن الجهود تبذل - الآن - لضغط الفترة التي تضي بين الانتهاء من العمل الميداني ، ونشر النتائج الذي استخدم فيه الكمبيوتر على نطاق واسع .

هذا ودار المحفوظات القومية هي أكبر مستودع للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والتاريخية المتعلقة بالبلاد منذ القرن السادس عشر فما بعده . وقد أنشئ حديثا قسم مستقل في مصلحة المحفوظات القومية يعرف باسم المحفوظات الرئاسية (نسبة لرئاسة الجمهورية) ، وذلك بعد ادخال النظام الرئاسي التنفيذي في سرى لانكا . ولذلك ، فإن التسجيلات النصية ، والكتب ، والأفلام السينمائية ، والتسجيلات الصوتية ، والأمور المتعلقة برئيس الجمهورية والحكومة أصبحت متاحة للمراجعة وللباحثين .

وان مكتبة الجمعية الآسيوية الملكية ، ومتحف كولومبو لهما من خير المستودعات للكتب والمطبوعات القديمة عن سرى لانكا . وخير مكتبة جامعية ، هي مكتبة جامعة بيرانييا .

وقد أنشئت مراكز التوثيق في عدة معاهد شبه حكومية وفي الجامعات . ويقوم المجلس العلمي القومي بتنفيذ مشروع لانشاء مركز التوثيق القومي ، بفضل

معونة خارجية . وقد حول المجلس العلمى القومى قسم التوثيق والاعلام به الى مركز سرى لانكا للاعلام الفنى والعلمى . ويهدف هذا المركز الى جمع ونشر المعلومات وبخاصة ما تعلق منها بالعلم والتكنولوجيا ، وتنمية موارد المكتبة وتقديم الخدمات الاعلامية والتوثيقية . ويجرى المجلس العلمى القومى مسوحا عن القوى العلمية البشرية ، ويحتفظ بدليل للأفراد العلميين والفنيين ، والطبيين . ولا يوجد فى الوقت الحاضر سوى قليل من التنسيق بين جمع المعلومات وتخزينها ، لأن الصلة ضعيفة بين منتجي المعلومات ، واحتياجات المنتفعين بها .

وقد بدأت فى أواخر الستينات معالجة المعلومات باستخدام الكمبيوتر وأمكن حتى الآن استخدام نحو عشرين كمبيوتر لهذا الغرض . ومعظم هذه الحاسبات الالكترونية موجودة فى الأجهزة الحكومية أو تحت اشراف الحكومة ولم يكن سوى كمبيوتر واحد فى حوزة القطاع الخاص حتى سنة ١٩٧٨ .

ولاشك أن معالجة المعلومات بالكمبيوتر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لسرى لانكا ، لأن كثيرا من الخدمات والأعمال الادارية منظمة بطريقة مركزية ، وبازدياد عدد السكان يصعد تقديم الخدمات المركزية بكفاية وطريقة فعالة . مثال ذلك ان ادارة الامتحانات المكلفة باجراء الامتحانات العامة فى كل الجزيرة وفحص أكثر من عشرة ملايين من أوراق الاجابة تستطيع ان تذيب نتائج الامتحانات فى زمن قصير اذا استخدمت الكمبيوتر فى هذا العمل .

السجلات الكبرى

يوجد عدد من السجلات الكبرى للأشخاص والمعلومات ، أهمها سجل الأسر الذى تحتفظ به ادارة التغذية منذ سريان نظام توزيع الطعام بالبطاقات ، خلال الحرب العالمية الثانية .

وبعد تعديل نظام البطاقات فى مطلع ١٩٧٩ فقدت سجلات الأسر أهميتها نتيجة وقف العمل ببطاقات التموين ، وقد تضمنت البيانات الواردة فى سجل الأسر أسماء أفراد الأسرة ، وسنهم ونوعهم (الذكورة أو الأنوثة) ومهنتهم ، وصلتهم برب الأسرة . وتضمنت هذه السجلات أكثر من ٩٠٪ من عدد السكان . وفى ١٩٧٧ بلغ عدد الأسماء المسجلة بها أكثر من ١٢ مليون اسم . وبعد استعمال كويونات الطعام فى سبتمبر ١٩٧٩ مكان بطاقات التموين ، نقص عدد الأشخاص بشكل حاد بحيث أصبح عدد المستحقين للكويونات نحو ٥٠٪ فقط من عدد السكان .

وهناك سجل هام آخر يضم أسماء الحاملين لبطاقات تحقيق الشخصية (أى الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة) ، وهو يحتوى على بعض البيانات مثل الاسم ، والعنوان ، والمهنة .

ويجب على كل شركة يزيد رأس مالها على ١٠٠.٠٠٠ روبية في السنة أن تدفع ضريبة ارباح تجارية . وبناء على ذلك أعدت مصلحة الدخل قائمة شاملة بكل الشركات التي يزيد رأس مالها على هذا الرقم . وكذلك يجب على كل الشركات أن تسجل اسمها بصرف النظر عن حجمها .

وفيما يتعلق بالعمالة فإن صندوق تأمين العاملين يحتفظ بأشمل قائمة بأسمائهم . ويجب على كل العاملين في الشركات والمؤسسات التي ليس لها صندوق تأمين خاص أن يشتركوا في صندوق تأمين العاملين ، كما يجب على كل الشركات التجارية التي تستخدم أكثر من عاملين أن تشترك في الصندوق . وفي ١٩٧٨ بلغ عدد الأعضاء المسجلين بالصندوق نحو ١٣٨ مليون شخص . وهذا الرقم مأخوذ من البيانات التي يقدمها كل عامل شهريا . ويسكن استرجاع هذه البيانات بسهولة وسرعة ، وذلك لأن الكمبيوتر يستخدم فيها . ولعل أصلح البيانات للتحليل من بين كل البيانات المقيدة في السجلات المختلفة هي البيانات التي يجمعها صندوق تأمين العاملين لأنها تفصل المهارات والمعدلات النسبية للمكافآت .

ولما كان كل الأشخاص الذين يزيد سقيم على ١٨ سنة يتمتعون بحق التصويت ، فقد ظلت سجلات الانتخابات الإقليمية قائمة منذ أكثر من خمسين سنة ، وهي تتضمن الاسم ، والسن ، والنوع ، والمهنة ، وما إذا كانت الوطنية (= حق المواطنة أو الرعوية) مكتسبة بالارث أو التسجيل .

ومن أحدث السجلات ، سجل يتضمن بيانات عن العاطلين الذين يبحثون عن عمل ، ويدرف باسم « سجل بنك العمل » ، يستخدم فيه الكمبيوتر ، ويتضمن البيانات التفصيلية مثل الاسم ، والعنوان ، والنوع ، والتعليم السابق ، والميول ، والمهارات ، والخبرة ، والعمل الذي يفضل الشخص .

مدى الثقة في قاعدة المعلومات والثغرات الكبيرة فيها بعد أن كثر عدد الأجهزة والهيئات المشتغلة بجمع المعلومات ظهر شيء من التداخل في جمع ونشر المعلومات . يضاف الى ذلك أن القائمين بإنتاج المعلومات وجمعها لا يراعون في عملهم تلبية احتياجات المنتفعين بها ، لأن هؤلاء ليست لديهم أية وسيلة للاتصال بالمنتجين الذين يشكلون أجهزة مستقلة ، فضلا عن أن كثيرا من المنتجين يسترشدون في عملهم باحتياجاتهم وأهدافهم الخاصة .

وترتب على ذلك أن الأجهزة القائمة بجمع المعلومات والبيانات تتجشم مشقة في الحصول على كثير منها مع أنه يمكن الحصول عليها بسهولة دون ما حاجة الى نفقات اضافية ، والسبب في ذلك أن المنتفعين لا يجدون وسيلة سهلة للاتصال بالمنتجين . وتلافيا لذلك اقترح انشاء لجنة احصائية مركزية أو هيئة مشابهة لتنسيق جمع المعلومات وتجنب الازدواج ، واتخاذ الخطوات لتحسين نوعية الاحصاءات ، وشمولها والوثوق بها .

وقد كثرت الاشارة الى مواطن القصور في نظام الاحصاء في سرى لانكا .
فلاحصاءات الرسمية تفتقر الى التنسيق ، والثقة بها ، كما أنها لا تتوافر في الوقت
المناسب ، ولا تحقق الغرض منها . يضاف الى ذلك وجود ثغرات هامة في المواد
الاحصائية الهامة اللازمة لصنع السياسات . وفي الأيام الأخيرة توصلت الأمم المتحدة
الى اتفاق مع ادارة التعداد والاحصاء لتحسين نوعية الاحصاءات والمطبوعات
الاحصائية .

ومن العوامل الكبيرة التي ساعدت على هذا القصور نقص الموظفين الفنيين ذوي
الخبرة والتدريب الكافيين ، وعدم كفاية وسائل معالجة المعلومات ، وغياب التنسيق
الفعال . وعلى الرغم من حدوث تحسين كاف في السنوات القلائل الماضية واستخدام
عدد كبير من الاحصائيين المؤهلين ، فإن مواطن القصور لا تزال قائمة . وتتضافر
الجهود الآن لادخال تحسين شامل في مجال الاحصاء حتى يكون أداة مجدية في عملية
التنمية بالبلاد .

وفد قامت بعثة تحت رعاية برنامج العمالة العالمي التابع لمكتب العمل الدولي
بزيارة سرى لانكا ، وأبدت بعض الملاحظات وتقدمت بتوصيات بعيدة المدى . وإذا
صرفنا النظر عن مواطن القصور في جمع وجدولة المعلومات ، وجدنا نواحي عديدة في
مجال الاحصاء تحتاج الى الاهتمام ، وهي المعلومات الخاصة بعدد السكان ، والقوة
العاملة ، والزراعة والاحصاءات الصناعية ، والمسوح الأسرية .

وفي سرى لانكا مبنى ضخيم للتعداد ، مقسم الى وحدات مستقلة تتوافر فيها
خرائط تخطيطية استخدمت في سلسلة التعداد السابقة كما استخدمت - الى حد ما -
في تخطيط مسح العينات ، وهناك أيضا ، حاجة الى ادخال تحسينات مسمرة على
الخرائط حتى تتمشى مع أحدث التطورات ، وتدرس الآن ادارة التعداد والاحصاء
اقتراحا بوضع مجموعة من المبادئ والنظم لتحسين الاحصاء . وترجو المصلحة أن
يتم ذلك قبل بدء العمل في التعداد القادم في ١٩٨٨ .

وجدير بالذكر أن الاحصاءات الديموغرافية يشوبها النقص بوجه عام ،
اذ لا يجمع منها الا القليل خلال مسح العينات التي تنظم لأغراض أخرى . ويستثنى
من ذلك مسح الحصوبة الذي أجرى في سرى لانكا خلال عام ١٩٧٥ ، فبالإضافة الى
المعلومات الخاصة بالحصوبة (التنازل) تم في هذا المسح جمع قدر كبير من المعلومات
الديموغرافية من عينات الأسر . وكذلك لم تخضع بيانات تعداد السكان للتحليل
الديموغرافي التفصيلي . ولا يزال علينا بذل الكثير من الجهد في هذا الاتجاه لتحسين
الجانب الديموغرافي من احصاءات السكان .

وفي سرى لانكا الآن برنامج منظم لمسح عينة من المؤسسات بغية الحصول
على معلومات خاصة بالعمالة ، والأجور ، وساعات العمل والدورة العمالية ، وتكاليف
العمل وظروفه ، ويشمل هذا المسح كل مؤسسة تستخدم خمسة عمال فأكثر . على

انه توجد ثغرة خطيرة فى المعلومات الخاصة بالعمالة وهى بذل جهد منظم لتكوين صورة شاملة للعمالة والبطالة ونقص العمالة (البطالة المقنعة) بين السكان بوجه عام .

وكل ما بذل من جهد فى هذا الاتجاه يتعلق بمسح القوة العاملة فى محيط الأسرة ، وهو المسح الذى أجرته مصلحة العمل فى ١٩٥٩ - ٦٠ وإدارة التعداد والاحصاء فى ١٩٦٨ - ٦٩ ، والبنك المركزى فى ١٩٧٣ . وتدرك الحكومة تماما أهمية الحصول على معلومات دورية عن القوة العاملة . وقد بدأت العمل فى هذا السبيل . ومتى انتهت من المسح الشامل للقوة العاملة فسوف يتسنى تكراره بصفة دورية كجزء من دورة مستمرة لمسوح العينات الأسرية التى سوف تشكل جزءا لا يجزأ من النظام الإحصائى القومى .

وفىما يتعلق بالاحصاءات الزراعية ، دأبت إدارة التعداد والاحصاء على اجراء احصاءات دورية آخرها فى ١٩٧٢ . وهناك فيض منظم وموثوق به من المعلومات والبيانات عن المحاصيل الزراعية الرئيسية وبخاصة المطاط والشاي ، وقدر ما ، جوز الهند ، بيد أن التقديرات الموثوق بها عن المحاصيل الغذائية الثانوية ، ومحاصيل المرتفعات غير متوافرة . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى عدم وجود اطار مناسب لاجراء مسوح العينات المناسبة . وتبدل الجهود الآن لاهصاء الاراضى الزراعية ، والوقت مناسب تماما لاجراء مسوح منتظمة لتقدير المساحة المنزرعة ، والمحاصيل الثانوية الكبيرة .

ومن النواحي التى يشوبها النقص فى الاحصاء الزراعى ، تقدير تكاليف انتاج المحاصيل ، وعائد المشروعات الاسرية فى الزراعة . وهذه حالة أخرى يجب فيها بذل جهد منظم لجمع معلومات جديدة ، وإلى جانب تنظيم مسوح العينات المقصودة ، والبحوث الأخرى لسد الثغرات الموجودة فى المعلومات ، يجب بذل المزيد من الجهد لتحليل المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة . وتدعو الحاجة أيضا الى حساب المقادير الاجمالية للانتاج الزراعى وكميات الطعام الخ . ومع الاهتمام بالتخطيط على مستوى الأقاليم ، سوف تدعو الحاجة الى تقديرات خاصة بالأقاليم فى حالات عديدة . وبالنظر الى الاحصاء الزراعى الذى سوف يجرى فى ١٩٨٢ - ٨٣ يتعين علينا التخطيط من الآن لهذا الاحصاء ، ولاجراء مسح زراعى دورى منظم لكى يتسنى اعداد التقديرات الدورية وغير الدورية . ويلاحظ أن هناك شيئا من الازدواج فى الاحصاءات الزراعية بين ادارة التعداد والاحصاء ، والبنك المركزى ، ومعهد البحوث الزراعية والتدريب .

ويوجد ازدواج أيضاً يمكن تجنبه فى جمع الاحصاءات الزراعية ، بين وزارة الصناعة وهيئة التنمية الزراعية ، والبنك المركزى ، وكلها تجمع معلومات وبيانات عن الصناعة بدرجات متفاوتة من الشمول . وقد أجرى فى سرى لانكا احصاء للتعددين والصناعة فى ١٩٥٢ ، ثم تكرر فى ١٩٦٤ وشمل كل أنواع المؤسسات الانتاجية التى تستخدم خمسة عمال أو أكثر . وقد دأبت وزارة الصناعة على اجراء مسح سنوى

منذ ١٩٦٦ للصناعات فى كل المؤسسات المسجلة ، وكذلك يعنى البنك المركزى بجمع بيانات عن الصناعة كل عام . ولكن المعروف أن هذه البيانات غير شاملة ولا كاملة . ويرجع السبب الأساسى فى ذلك الى عدم وجود قائمة حديثة بالمؤسسات ، كما يرجع أيضا ، الى عدم التجاوب وعدم الادلاء بالبيانات الكاملة .

وتلعب المسوح الأسرية دورا كبيرا فى نظام الاحصاء القومى فى كل البلاد النامية ، ولا شك ان وضع برنامج منظم لتمثل هذه المسوح هو الوسيلة الوحيدة للحصول على مختلف المعلومات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لخطوط وبرامج التنمية . وهذه تتضمن الاستهلاك المنزلى ، والمصروفات ، والبطالة ، ومشروعات المساكن والاكواخ ، والاسكان ، والصحة ، والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، والخصائص الديموغرافية للسكان وخصوبتهم وهجرتهم . وقد ظلت المسوح الأسرية فى سرى لانكا محدودة حتى الآن ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى قلة المشروعات الخاصة فى هذا الشأن . فبالإضافة الى مسح القوة العاملة والمحسوبة تم فى ١٩٦٩ - ٧٠ اجراء مسح للدخل والمخرج ، وفى ١٩٧٧ مسح لميزانية الأسرة الحضرية . ولكن كل هذه المسوح كانت خاصة ، يشوبها النقص فى الشمول والتصميم والاجراءات دون الالتزام بخطة تربط بين مسح وآخر . وتقضى الضرورة بتنظيم مسح أسرى دورى اذا أريد سد الثغرات الكبيرة فى المعلومات والحصول على المعلومات الاجتماعية والاقتصادية التى لم تتوافر لنا حتى الآن .

هذا ، وتقوم ادارة التعداد والاحصاء والبنك المركزى بأعداد التقديرات الحالية للحسابات القومية طبقا للنتائج والانفاق ، ولذلك فان التقديرات العامة لاجالى الناتج القومى ، واجمالى الناتج المحلى متوافرة سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة . ولكن هذه التقديرات يشوبها عدد من أوجه النقص ، بسبب وجود ثغرات كبيرة فى المعلومات الخاصة بعدة قطاعات وعدم شمول المعلومات والبيانات ، ولايزال الأمر منطلبا المزيد من الجهد لتحسين تقديرات الدخل القومى بحيث تتم فى الوقت المناسب وتحظى بالمزيد من الثقة . وذلك بتوسيع قاعدة المعلومات فى القطاعات المنظمة وغير المنظمة ، واستخدام المعلومات المتاحة من مسوح العينات وغيرها من البحوث والدراسات حتى يتسنى تحسين طرق البحث ووضع مجموعة من التقديرات السريعة لمواجهة احنياجات المنتفعين العاجلة ، ومن الضروري أيضا اجراء تحليل ثانوى للمعلومات والبيانات حتى يتسنى لنا أن نتجاوز التقديرات القومية العامة المحضة . ومعنى هذا ضرورة اجراء الحسابات والتقديرات على مستوى القطاعات . ومن المهم كذلك القضاء على ازدواج الجهود بين ادارة التعداد والاحصاء ، والبنك المركزى - ذلك الازدواج الذى يؤدى الآن الى وضع مجموعات مستقلة من التقديرات الخاصة بالدخل القومى ، مما يسبب كثيرا من اللبس والاضطراب بين المنتفعين بالملومات .

ملحق (١) - مجالات انتاج المعلومات

الأجهزة المسئولة عن المعلومات

المجموع	البنك المركزي في سيلان	ادارة		المنجال
		التعداد	والاحصاء	
١٠	١	١	١	الزراعة
				مدير الزراعة
				شركات المزارع
				هيئة تنمية الزراعة
				معهد البحوث الزراعية والتدريب
				مراقب الشئى والمطاط
	١	-	-	ميزان المدفوعات
١	-	-	-	المناسخ
٦	-	١	١	الانشاء
				مصلحة الارصاد الجوية
				مصلحة المباني
				مصلحة الري
				هيئة تنمية مهاوىلى
				الهيئة القومية للاسكان
				مندوب الاسكان
١	-	-	-	الاتصالات البريدية
١	-	-	-	التليفونات
٤	-	-	-	الصحف
				مكتب حسابات النشر
				شركات الصحف
١	-	-	-	الاذاعة والتلفاز
٢	١	١	١	الاستهلاك
٣	-	١	١	الثقافة
				وزارة الثقافة
				مصلحة الآثار
٢	-	١	١	الجريمة
١	-	-	-	الانتخابات
				مندوب الانتخابات
٣	-	١	١	التعليم والبحث
				وزارة التعليم
				المجلس العلمى القومى
١	-	-	-	الكهرباء
١	-	-	-	الغاز
٣	-	-	-	المياه
				هيئة كهرباء سيلان
				هيئة بترول سيلان
				هيئة الموارد المائية
				مصلحة الري

المجال	ادارة التعداد والاحصاء	البيت المركزي في سيلان	المجموع
			هيئة المياه والصرف
البترول	-	-	١ هيئة بترول سيلان
التجارة الخارجية	١	١	٧ مراقب الصادرات والواردات مصلحة التجارة الجمارك
			مراقب الشاي والمطاط
صيد الأسماك	-	-	٢ وزارة المصايد هيئة المصايد
الغابات	-	-	٢ مصلحة الغابات
الاسكان	١	١	٥ هيئة الاخشاب الحكومية مصلحة الاسكان القومي هيئة التنمية الحضرية مصلحة المباني
التجارة الداخلية	-	١	٢ المؤسسة التعاونية للبيع بالجملة
الدخل والملكية	١	١	٤ التقييم مصلحة مصلحة الإيرادات الداخلية
العمل	١	١	٦ مصلحة العمل وزارة تنفيذ المشروعات هيئة المزارع الحكومية الخ
المناجم والمحاجر	١	١	٤ وزارة الصناعة هيئة الرمال المعدنية
النقود والبنوك	١	١	٢
الحسابات القومية	١	١	٢
السكان	١	١	٤ مصلحة الخدمات الصحية مصلحة التسجيل العام
الصحة	١	-	٢ مصلحة الخدمات الصحية
العمالة	١	١	٥ وزارة الادارة العامة وزارة تنفيذ المشروعات
المالية العامة	-	١	٢ وزارة المالية والتخطيط
الانتاج	١	١	٢٦ الشركات الصناعية

المجال	ادارة التعداد والاحصاء	البنك المركزي فى سيلان	المجموع
			مصلحة مراقبة الشئى
			مصلحة مراقبة المطاط
			هيئة تسويق جوز الهند
			مدير الزراعة
			وزارة صناعة المنسوجات
			هيئة تسويق الأرز
			وزارة التنمية الزراعية
			والبحوث
			لجنة كولومبو الاقتصادية
			معهد البحوث الزراعية
			والتدريب
الاسثمار	١	١	اللجنة القومية للتسمير
الأحوال الاجتماعية	١	١	مصلحة الخدمات الاجتماعية
			مصلحة التنمية الريفية
			وزارة تنفيذ المشروعات
السياحة	١	-	هيئة السياحة فى سيلان
			النقل
الطرق	-	-	ادارة المرور
			مصلحة الطرق
السكك الحديدية	-	-	السكك الحديدية الحكومية لسيلان
الطيران	-	-	مصلحة الطيران المدني
			هيئة السياحة
الأجور	١	١	مصلحة العمل

ملحق (٢) - المطبوعات الرئيسية المتضمنة

معلومات أساسية

البنك المركزي في سيلان

التقرير السنوى ١٩٥٠ ، كولومبو .

النشرة ، نوفمبر ، ١٩٥١ ، كولومبو (شهرية) .

الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية لسرى لانكا ، يونية ١٩٧٨ ، كولومبو
(نصف سنوية) .

المعلومات الاجتماعية والاقتصادية - سرى لانكا ، ١٩٧٨ ، كولومبو ، المجلة
السنوية للاقتصاد ١٩٧٥ ، كولومبو (سنوية) .

تقارير السوق

استخدام الطاقة الفصوى فى صناعة صيد الاسماك - بىرو يلا وميريسا ،
١٩٧٢ ، كولومبو ، ١٩٧٣ .

مسح الاموال الاستهلاكية فى سيلان ١٩٥٣ ، كولومبو ، ١٩٥٤ .

مسح الاموال الاستهلاكية فى سيلان ١٩٦٣ ، جزآن ، كولومبو ، ١٩٦٤ .

مسح تكاليف انتاج الارز ، ١٩٦٩ ، كولومبو ، ١٩٧٠ .

مسح التخلف عن سداد الفروض الزراعية الجديدة ، ١٩٧٢ ، كولومبو ،
١٩٧٤ .

مسح الأحوال الاقتصادية فى منطقة تنمية مهاويل ، كولومبو ، ١٩٧٤ .

مسح للاستثمار الخاص ١٩٦٣ - ٦٤ ، ١٩٦٦ - ٦٧ كولومبو ١٩٧٠ .

مسح الائتمان الريفى والمديونية الريفية ١٩٦٩ ، كولومبو ، ١٩٧١ .

مسح الاموال الاستهلاكية فى سرى لانكا ، ١٩٧٣ ، جزآن ، كولومبو ، ١٩٧٤ .

العوامل المحددة لمعدلات اشتراك القوة العاملة فى سرى لانكا ، كولومبو ١٩٧٣ .

ادارة التعداد والاحصاء

القائمة الأبجدية والمعدنية للقرى ، ٩ مجلدات ، كولومبو - نشرة الاحصاءات
الحوية ، كولومبو ١٩٧٦ .

- نشرة الإحصاءات المختارة من أسعار البيع بالتجزئة في المدن ، كولومبو ، ١٩٧٥ .
- الإحصاء الزراعى ، ١٩٥٢ ، م (= مجلد) ١ - ٤ ، كولومبو ، ١٩٥٦ .
- الإحصاء الزراعى ، ١٩٦٢ ، م ١ - ٤ ، كولومبو ، ١٩٦٥ .
- الإحصاء الزراعى ، ١٩٧٣ ، كولومبو .
- تعداد سيلان ، ١٩٤٦ م ١ - ٢ ، كولومبو ، ١٩٥٠ .
- تعداد سيلان ١٩٥٣ م ١ - ٤ ، كولومبو ، ١٩٥٨ .
- تعداد سيلان ١٩٦٣ م ١ - ٤ ، كولومبو ، ١٩٦٧ .
- الإحصاء التجارى ١٩٦١ ، كولومبو . ١٩٦٤ .
- إحصاء المؤسسات المالية ، ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٤ .
- إحصاء العاملين بالحكومة ، وإحكام المحلى ١٩٥١ ، كولومبو ، ١٩٥٢ .
- إحصاء الاسكان ، ١٩٧١ م ١ - ٢ ، كولومبو .
- الإحصاء الصناعى ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٤ .
- إحصاء تجارة السلع ، والخدمات ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٥ .
- الكتاب السنوى لسيلان ١٩٤٨ - ٧٨ ، كولومبو (سنوى) .
- الأطلس الاقتصادى لسيلان ، كولومبو ، ١٩٦٩ .
- لتقرير النهائي للمسح الاقتصادى لسيلان الريفية ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، كولومبو ، ١٩٥٢ .
- الجانجون الحاضعون للمراقبة فى سيلان • مسح ابتدائى ، كولومبو ، ١٩٥٧ .
- الحسابات القومية لسيلان ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، كولومبو ، ١٩٦٩ .
- الحسابات القومية لسرى لانكا ١١٧٠ - ١٩٧٧ ، كولومبو ، ١٩٧٩ .
- المصابون بالعجز من سكان سيلان ، تعداد ١٩٦٣ ، كولومبو ، ١٩٦٩ .
- تقدير احتياجات سرى لانكا من الغذاء ١٨٨١ - ٢٠٠٠ ، كولومبو ، ١٩٧٩ .
- انتاج الأرز وتقدر مساحته ، كولومبو ١٩٧٣ .
- تقرير عن مسح ميزانيات الأسر فى المدن ، كولومبو ، ١٩٧٧ .
- تقرير عن تحقيق فى ميزانية أسر الضبقات للتوسطة ، كولومبو ، ١٩٥٠ .
- تقرير عن مسح غذائى للأسر ذات الدخل العالى فى مدينة كولومبو ، كولومبو ، ١٩٥٧ .
- تقرير عن إحصاءات الأرز ، كولومبو ، ١٩٥٦ .
- تقرير عن مسح المعدنين ، كولومبو ، ١٩٥٢ .

- مسح اجتماعى اقتصادى ١٩٦٩/٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .
- خلاصة احصاءات سيلان ، ١٩٤٩ - ٧١ (سنوية) .
- كتاب الجيب لاحصاءات سيلان ، ١٩٦٦ - ٧٨ (سنوى) .
- مسح استهلاك اللين فى كولومبو ، وجبال ، وكاندى ١٩٥٥ - ١٩٥٧ كولومبو ، ١٩٥٩ .
- مسح الاستثمار الخاص ، ١٩٥٤ ، كولومبو . ١٩٥٦ .
- مسح مديونية الفلاحين - سيلان ١٩٥٧ ، كولومبو ، ١٩٥٩ .
- مسح المحسوبة العالمية ١٩٧٥ ، كولومبو ، ١٩٧٨ .

مصلحة الصناعة

- مدة الانتاج الصناعى ١٩٦٠ ، كولومبو ، ١٩٦١ .
- مدة الانتاج الصناعى ١٩٦١ ، كولومبو ، ١٩٦٢ .
- مدة الانتاج الصناعى ١٩٦٢ ، كولومبو . ١٩٦٢ .
- وزارة التنمية الريفية والصناعية .
- مدة للانتاج الصناعى فى سيلان ، ١٩٦٣ . كولومبو . ١٩٥٤ .
- مدة الانتاج الصناعى فى سيلان ، ١٩٦٤ . كولومبو ، ١٩٦٦ .

وزارة الصناعات والمسايد

- الانتاج الصناعى ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ، كولومبو ، ١٩٦٨ .
- الانتاج الصناعى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ . كولومبو ، ١٩٦٩ .

وزارة الصناعات والشئون العلمية

- الانتاج الصناعى ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، كولومبو . ١٩٧٠ .
- الانتاج الصناعى ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .
- تقرير ابتدائى عن مسح ميداني لصناعة السلع فى سرى لانكا ١٩٧٥ - ١٩٧٦ كولومبو ، ١٩٧٧ .
- مسح صناعات القطاع الخاص ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .

مصلحة التجارة

- مجلة تجارة سيلان م (١) عدد (١) ، أكتوبر ١٩٣٥ - ٧٢ ، كولومبو (شهرية) .

- احصاءات تجارية مختارة م (١) ، عدد (١) ، يناير ١٩٧٦ ، كولومبو (شهرية) .
- احصاءات تجارية من سرى لانكا ، عدد (١) ، ١٩٧٣ (سنوية) .

وزارة الاسكان والانشاء

- نشرة احصائية عن الاسكان والانشاء ١٩٧٤ ، صدر م ١ ، ٢ معا شاملين لسنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، كولومبو ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٦ (نصف سنوية) .

مصلحة العمل

- مسح العمالة ١٩٧١ ، كولومبو (سنوى) .
- جريدة العمل ، يناير ١٩٥٠ ، كولومبو (شهرية) .
- احصاءات الأرباح والاجور وساعات العمل ، ١٩٧٢ ، كولومبو (نصف سنوية) .

وزارة تنفيذ المشروعات

- بنك معلومات العمالة ومشروع دعم الدخل ، كولومبو ، ١٩٧٩ .
- الأداء ، يناير - مارس ، ١٩٧٨ (مجلة ربع سنوية للأداء في القطاع العام ، كولومبو) .

الحواشي :

- ١ - حكم الملوك السنحاليون مملكة كاندى الواقعة فى وسط الجزيرة حتى ١٨١٥ . ظلت مملكة كاندى قائمة بعد روال الحكم البرتغالى والهولندى الذى استمر قرابة ٣٠٠ عام ابتداء من سنة ١٥٠٥

- ٢ - ان سجلات الادارة البريطانية ١٧٩٦ - ١٩٤٧ هى أكبر مجموعة فى دار المحفوظات القومية فى سرى لانكا . وهذه المجموعة تتضمن محاضر الجلسات والأوراق الرسمية المعروضة على أهم هيتتين ادلريتين : هما المجلس التنفيذى والمجلس والمجلس الاستثمارى اللذان قاما فى سرى لانكا فى عهد الحكم البريطانى . وتتألف أعمال المجلسين من سلسلة متصلة من ١٨٠٢ الى ١٨٣١ ومن ١٨٣٣ الى ١٩٣١ على التوالى . وهناك مجموعة أخرى فى دار المحفوظات المذكورة تتألف من للراسلات

الداخلية والخارجية التي دارت بين وزارة المستعمرات وحكومة سرى لانكا ابتداء من ١٧٩٨ وانتهاء في ١٩٤٨ حين نالت الجزيرة للاستقلال . أما المجموعة الثالثة من الوثائق الخاصة بالحكم البريطاني فتتألف من المراسلات التي دارت بين المصالح المختلفة التي أقامها البريطانيون لتتولى شئون الإدارة ، وسكرتير المستعمرة الذي كان مسئولاً أمام الحاكم العام . وأما المجموعة الرابعة من الأوراق المحفوظة فتبحث في الإدارة الإقليمية والمحلية والقضائية للجزيرة .

٣ - تمت فهرسة كل هذه الأوراق ونشرت عناوينها في مجلدين .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨١/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
مختصين وأساتذة وأرستين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية مختصة
من الأساتذة العرب ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتحسين من مداهمة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية

مجلدات

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة الدراسات والبحوث

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

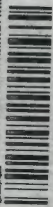
الدراسات والبحوث

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية ، وتصدر طبعتها العربية بالاتفاق مع اللجنة العربية
للبيونسكو ، وبمعاونة اللجنة القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشاً



Bibliotheca Alexandrina



0531610